وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1- الحاج لخضر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الدولة والمجتمع في المجال السياسي المغاربي
مقاربة في بنية السلطة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم السياسية
تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة

إعداد الطالبة:
خديجة زياني

إشراف:
أ.د. مراد بن سعيد

لجنة المناقشة:

أ.د. صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. مراد بن سعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د. يوسف زدام	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
د. عادل بن عمر	أستاذ محاضر أ	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا
د. عمراني كربوسة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

"لا يوجد عبث أكبر من الاعتقاد بأنّ كل ما هو منتظم بواسطة المؤسسات أو قوانين الشعوب عادل"

(شيشرون)

شكر وتقدير

بعد أن مَنّ الله عليّ إتمام هذا العمل بعونه وتسديده، لا يسعني إلاّ أن أحمـده وأشكره عزّ وجلّ، وهو الغنيّ الحميـد على ما أسبـغ عليّ من نعمه، وما أمدّه من عون وتوفيق

عائلتي ... شكرا لكم كل باسمه

أتقدّم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف على هذا العمل

الأستاذ الدكتور "مراد بن سعيد"

على ملاحظاته الدّقيقة وحِرصه الشديد على حسن الصياغـة والإتقان في العمـل..

لا يفوتني شكر الدكتور "مسعود شوية" لما قدّمه لي في هذا العمل .. شكرا جزيلا أستاذ

الشكر للزميل الأستاذ "إيهاب رزاق العصيب" رحمة الله عليه لما قدمه لي من عون .. من جمهورية العراق

شكرا لأعضاء لجنة المناقشة؛ أساتذتي الكرام كل باسمه لحرصهم على قراءة وتقييم ومناقشة هذا العمل

شكرا للزملاء .. كل باسمه حتى لا أظلم أحدا.. شكرا لكم جميعا

شكرا للصديقة العزيزة "سارة غربي" .. فأنت الوفاء

كما أشكر كلّ من ساعدني في إكمال هذا العمل؛ من الذين أمدّوني بيد العون والتأييد، سواء بكلام طيّب مشجّع، أو بتسهيل الحصول على الكتب والمراجع، فهـؤلاء يعجز اللسان عن شكرهم مهما أوتي من عبارات الشكر والثناء

شكرا لمن قادني لبحر العلم والمعرفة ..

لكلّ هؤلاء منّي جزيل الشكر، ووافر الامتنان، وخالص التقدير.

وما عند الله خير وأبقى، وإنّه لا يضيع أجر المحسنين.

الطالبة..خديجة

الإهداء

إلى التي تنير دربي في العتمات ..

وتصنع بهجة حلمي في دفاتري الصامتة..

إليك أنت نبض قلبي وأنفاس روحي ومعنى الحياة ..

إليك أمي

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة إشكالية بنية السلطة في تحديد علاقة الدولة بالمجتمع في المجال السياسي المغاربي، كمحاولة لتحليل أزمة بنية السلطة للدولة الوطنية ما بعد الاستقلال إلى ما بعد الحراك العربي عام (2011). إذ تكشف هذه الدراسة العلاقة العمودية بين الدولة والمجتمع كنتيجة للسلطة الأبوية الاستبدادية، والتي ناقشنا مبرّراتها وأبعادها في هذه الدول المتشابهة في خصوصياتها في عملية الاستقلال والتحديث إلى الانفتاح السياسي والتعددية، وصولا إلى الطابع المتأزم للسلطة المنتهي بانفجار الحراك العربي.

إنّ أزمة بنية السلطة تكشف حقيقة السلطة المجسدة بعيدا عن السلطة الممأسسة لغياب دولة الحق والقانون ودولنة المجتمع في المجال السياسي المغاربي، فتوسع السلطة السياسية الجاثية على مفاصل المجتمع قابله إضعاف لمختلف الأنظمة المجتمعية تقييدا لقدرتها على قيادة عمليات التحديث المختلفة. أثبتت الدولة عجز بنية السلطة عن تحقيق الانسجام بين الدولة والمجتمع، إذ ورغم الإصلاحات وعملية التحديث منذ نشأة الدولة الوطنية إلا أن اللاتوافق هو سمة العلاقة بين السلطة ومختلف قووى المجتمع، والتي لم تستطع مأسسة السلطة السياسية ومؤسساتها؛ لتكون أكثر تعبيرا في مخرجاتها عن الاستبدادية والتسلطية التي أقامت دولة العصب منذ الاستقلال.

تكشف الدراسة في محصلتها أن بنية السلطة في المجتمعات المغاربية شكلية غامضة بين (المدنية والعسكرية والبوليسية) كثيرا ما تنتهي إلى اللااستقرار لغياب الشرعية السياسية كنتيجة حتمية لتضخيم سلطة الحاكم ومركزية الدولة، وانحصار الفضاء العام الذي يتيح للمجتمع أن يكون شريكا مع الدولة لا ندّا لها، خصوصا وأن السلطة في الدول المغاربية عملت منذ بدايات الدولة الوطنية وإلى اليوم للحفاظ على استمراريتها والتمسك بالسلطة أكثر من الحفاظ على علاقات التوافق بينها بين المجتمع. فالسلطة تنطوي على خضوع المجتمع لهيمنة الدولة، غير أنها في هذا المجال ما تزال غير ممأسسة، وتفتقد للشرعية السياسية.

لقد انتهت الدراسة إلى محاولة ترتيب صورة للعقد السياسي بين الدولة والمجتمع في المجال المغاربي خصوصا في ظل تحديات مستقبل الدولة في معادلة الثابت والمتحول للسلطة لما بعد الحراك العربي، دولة تضمن سيادة القانون أولا، لمجتمع منتظم ودولة مؤسسات لسلطة مدنية ممأسسة، تجتمع فيها عناصر التضامن بين الموروث والحداثي (المحافظ، الإصلاحي) نحو عقد بقدم السياسي على كل اعتبار في ظل قيم مجتمعية توافقية لا اقصاء ولا إلغاء لأحد. بعيدا عن المسعى لجعل المجتمع واحدا لا تقبل التعددية وتبقى تابعة لفرض سيطرتها واستبداديتها، إن المجال المغاربي بحاجة لهيكلة النسيج المجتمعي التعدّدي، ليتمتع بالاستقلالية الاجتماعية والمجتمعية، ساع لأخلقة السلطة ومدنيتها، وتجاوز الثنائيات التي أثبت الزمن سلبيتها في علاقة الدولة بالمجتمع في المجال المغاربي.

الكلمات المفتاحية: الدولة الوطنية، المجتمع، المجال السياسي، الدول المغاربية، الحراك العربي، العقد السياسي الجديد.

The study dealt with the problematic of power structure in determining the relationship between state and society in the Maghreb political region, as an attempt to analyze the crisis of power structure of the national state from post-independence to post Arab Spring of 2011. This study reveals the vertical relationship between state and society as a result of patriarchal authority. We discussed its justifications and dimensions in these similar countries, in terms of their independence and modernization, to political openness and pluralism, leading to the critical nature of power that ends with the Arab spring explosion.

The crisis of power structure reveals the fact that power is embodied away from the institutionalized power because of the absence of state of right and law as well as socializing society in the Maghreb political region. The expansion of political power on the joints of society has weakened the various societal systems in order to limit their ability to lead the various modernization processes. The state has proved the inability of power structure to achieve harmony between state and society. Despite the reforms and the process of modernization since the emergence of the national state, the incompatibility is the feature of the relationship between power and the various forces of society, which was unable able to institutionalize political power and its institutions; to be more expressive in its output from authoritarian and paternalistic which established the state since independence.

The study shows that the power structure in the Maghreb societies is a vague formality (civil, military and police), which often leads to instability due to the absence of political legitimacy as an inevitable result of amplifying the governor power and state centrality as well as limiting the public space that allows society to be a partner with the state, especially as the Maghreb countries have worked, since the beginning of the national state until today to maintain its continuity and hold on to power rather than maintaining harmony relations between them and society. Power implies the society subordination to the state control, but in this respect, it is still not institutionalized and lacks political legitimacy.

The study ended with an attempt to arrange a picture of the political contract between state and society in the Maghreb region, especially in light of the challenges of the state future between the fixed and variable of power of the post-Arab spring; a state that guarantees the rule of law first, for a regular society and state institutions of institutionalized civil authority, in which the elements of solidarity between heritage and modernity (conservative, reformist) are gathered in every respect and under societal consensus values; neither exclusion nor cancellation of one, away from the effort to make society one that does not accept pluralism and remains subordinate to its domination and tyranny. The Maghreb region needs to structure the pluralistic social cohesion in order to enjoy the social and societal autonomy by seeking the creation of ethical and civilized authority, as well as overcoming the dualities that have proved their negative aspects in the relation between state and society in the Maghreb region.

Keywords: National State, Society, Political Sphere, Maghreb Countries, Arab Spring, New Political Decade.

فهرس المحتويات

المقدمة

الفصل الأول:

الخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة المجال السياسي المغاربي

المبحث الأول: نشوء الدولة الوطنية المغاربية

المطلب الأول: تشكل بناء الدولة الوطنية ومشكلاتها

المطلب الثاني: البنية السياسية للدول المغاربية

المطلب الثالث: البنية الاجتماعية للمجتمعات المغاربية

المبحث الثاني: المنظور الحضاري للعلاقة الدولة-المجتمع مغاربيا

المطلب الأول: العصبية والقبلية كمفسر لعلاقة الدولة-المجتمع

المطلب الثاني: التعددية والانقسامية في المجال المغاربي

المطلب الثالث: القابلية للاستعمار في المجال المغاربي

المبحث الثالث: الخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة الدولة والمجتمع مغاربيا

المطلب الأول: خصوصية المقاربات الدراسية للمجتمعات المغاربية

المطلب الثاني: مقترب الدولة والمجتمع

المطلب الثالث: المجال المغاربي ودولنة المجتمع

الفصل الثاني:

الدولة الوطنية وتغييرات المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال

المبحث الأول: دلالات التغيير في المجال السياسي المغاربي

المطلب الأول: المتغير الاقتصادي: التنمية والتحديث

المطلب الثاني: المتغير السوسيو-ثقافي: تنازع الهويات

المطلب الثالث: المتغير الدولي: العولمة والسيادة الوطنية

المبحث الثاني: ثوابت المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال

المطلب الأول: في طبيعة النظام السياسي المغاربي

المطلب الثاني: في طبيعة السلطة السياسية المغاربية

المطلب الثالث: في طبيعة المعارضة السياسية المغاربية

المبحث الثالث: مخرجات التغيير في المجال السياسي المغاربي

المطلب الأول: على مستوى التداول على السلطة

المطلب الثاني: على مستوى الأحزاب السياسية

المطلب الثالث: على مستوى الانتخابات والمشاركة السياسية

الفصل الثالث:

الحراك الاجتماعي وتحولات علاقة الدولة-المجتمع

المبحث الأول: محددات الانقسام الوطني وانحلال الجماعة السياسية

المطلب الأول: النزعة الوطنية والولاء

المطلب الثاني: العصبية والقبلية

المطلب الثالث: الإسلام السياسي

المبحث الثاني: مبرّرات الحراك الاجتماعي: نحو التغيير السياسي

المطلب الأول: الفساد والتسلّط الشامل

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية

المطلب الثالث: دولة الحق والقانون

المبحث الثالث: تضخيم السلطة في الدول المغاربية

المطلب الأول: هيمنة السلطة التنفيذية وأحزاب السلطة

المطلب الثاني: توسع الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية

المطلب الثالث: ثورة الشعب على السلطة: قابلية المجتمع للتغيير والثورة

الفصل الرابع:

تحولات وآفاق تجديد العقد بين الدولة والمجتمع

المبحث الأول: استمرارية الدولة العميقة وصعود الإسلام السياسي بعد الحراك العربي

المطلب الأول: مدخل الإصلاح الدستوري لإعادة النظر في بنية السلطة

المطلب الثاني: صعود قوى الإسلام السياسي والاستثناء الجزائري

المطلب الثالث: أزمات مستمرة وتفاقم للصراع بين الدولة والمجتمع

المبحث الثاني: جدلية التغيير بين الإصلاحي والمحافظ: ما بعد الحراك العربي

المطلب الأول: هيمنة سياسة الهوية وحكم الجماعة (تونس، المغرب، ليبيا)

المطلب الثاني: مجتمعات اللادولة (تونس، المغرب، ليبيا)

المطلب الثالث: إدراج مستقبل الدولة الوطنية في معادلة الثابت والمتحول

المبحث الثالث: تجديد العقد بين الدولة والمجتمع: أولوية الميثاق السياسي على الديني

المطلب الأول: الحاكمية الإنسانية

المطلب الثاني: التعددية والاستقلالية الاجتماعية

المطلب الثالث: المدنية وأخلقة السلطة: مرجعية ميثاق دولة المدينة

المطلب الرابع: العقد السياسي: سيادة القانون

الخاتمة

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور النفقات الرأسمالية للفترة (2005-2011)	87
02	انخفاض في تجربة التصنيع	87
03	تطورات الناتج المحلي الإجمالي	102
04	الاحتكار الفعال لمصدر القوة والسلطة في المجتمع في ظل العسكر	322

المقدمـــة

نشأت الدول المغاربية الوطنية شبه مستقلة لاستمرارية تبعيتها في أكثر من مجال للمستعمر، فكانت بدايات أزمة هذه المجتمعات نمط حكمها السائد في شكل "دولة المجتمع ودولنة المجتمع". فبين الموروث التاريخي الاستعماري وتاريخية بناها المجتمعية نسجت السلطة أولى مراحل علاقات الدولة بالمجتمع في هذا المجال السياسي، لتكون سلطة أبوية وصيّة على المجتمع، لتتوالى أزماتها منذ مطلع الثمانينيات إلى اليوم، كإحدى نتائج الوعي الشعبي للإخفاق السياسي لهاته السلطة في بنيتها العمودية الفوقية. كانت بنية السلطة هي المحدد للعلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال بناها المؤسسية ومؤسسة الرئاسة، التي كثيرا ما كانت لاغية لإرادة الشعب سواء في نظمها الجمهورية أو الملكية؛ إذ أخذت السلطة فيها ملامح السلطة المجسدة لشخص الحاكم، أكان رئيسا بملامح كاريزمية يستمدها من نضاله الثوري؟ أم ملكا من خلال شرعيته الدينية التي تجعل سلطته تسمو على أي سلطة بما فيها الدستور؟ فكانت بذلك سلطة وظيفيا هي المحدد للواقع ونواتجه؛ لقد ولّدت أزمة علاقة الدولة بالمجتمع في المجال السياسي المغاربي.

كانت بدايات استقلال الدول المغاربية أولى محاولاتها لبناء الدولة الوطنية تخلصا من التبعية الاستعمارية؛ فرسم ملامح الدولة كان باهتمامها بمختلف البرامج التنموية (اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا)، إذ قادت نخبة الاستقلال برنامج مشروع مجتمعي لمجال سياسي يكاد يكون منغلقا ولمجتمع منغلق، متحكمة في العلاقة بين مختلف الفواعل إن كانت داخلية أو خارجية، الأمر الذي يعبّر في الأخير عن ضيق أو توسّع المجال السياسي. فقد حكمت الأنظمة السياسية بما بعد الاستقلال في هذه الدول بين ثنائية مخلّفات الإرث الاستعماري؛ والذي لم تنفك منه، وبين استبدادية الحكام (رئيس، ملك)، لتعبّر تغييرات المجال السياسي عن استمرارية الحاكم على حساب مطالب المجتمع وأطيافه، فكان الصراع يشتدّ بين الحين والآخر. ففي مسار هذه الدول نحو التأقلم وفق مستجدات الوضع المعولم والعالمي داخليا وخارجيا كانت مركزية الدولة تتضّح أكثر نحو دولنة المجتمع والسلطة؛ إذ كانت أكثر توجها نحو السلطة المجسدة بدل السلطة الممأسسة، الأمر الذي انعكس في علاقة الدولة بالمجتمع وأزمة السلطة السياسية بكل الدول المغاربية.

تتمّ هندسة السلطة وفق ما تقتضيه ضروريات تغيرات المجال السياسي، وفي المجال المغاربي كانت هذه العملية أكثر غموضا إن في النظام الجمهوري أو الملكي على السواء؛ فقد كان الفاعل وراء الستار يشكل بنية السلطة كما لو أنها مسرحية تبادل الأدوار، وإن كان ذلك بحكم فعالية ومدى تأثير العناصر في المجال السياسي لكل دولة، إذ لم تخفي بنية السلطة إن في ظل الحزب الواحد أو التعددية الحزبية في مختلف الأنظمة السياسية المغاربية حقيقة الفاعل وصاحب السلطة؛ فكانت هذه الأخيرة أكثر تعبيرا عن رغبة إما المؤسسة العسكرية أو البوليسية أو المؤسسة الدينية؛ إنها تعبير عن أيديولوجيا ما بطرح معيّن تفرضه توازنات اللعبة السياسية، لتكون في معظم الأحوال ذات طابع تأزمي.

أثبتت مختلف عمليات التحديث الفوقية فشلها، فكانت أشبه بتراكمات لواقع ومستقبل غير واضح؛ ما جعل السلطة تبحث عن مخارج آنية ترقيعيه غالبا، إذ لم تكن نتائجها إلا مزيدا من الانغلاق السياسي؛ فقد انتشر الفساد وأثقل كاهل المجتمع بانعكاساته ونواتجه، فغابت العدالة الاجتماعية ومختلف الحقوق، وهذا ليس لغياب القانون لكن بتعطيل هذا الأخير؛ فكانت السلطة شبه عاجزة أمام تفاقم الأزمات المجتمعية، ولحفاظها على مكانتها وتغوّلها كانت أكثر استبدادا، بكبح الحريّات وبتوسيع أجهزتها الأمنية والبوليسية، خصوصا لانعدام الفصل بين السلطات،

وتمكن السلطة التنفيذية من الهمينة على بقية السلط، وأصبحت الدولة في المجال السياسي المغاربي أكثر تعبيرا عن جهاز قمعي استبدادي لاغ للمجتمع وقهرية بكل المقاييس.

إن بنية المجتمع في المجال المغاربي مهما كانت لا يمكنها الانفصال والقطيعة مع موروثه الحضاري والتاريخي التراكمي، الأمر الذي ينعكس على بنية السلطة السياسية؛ إذ أنّه ورغم التطوّرات والتغيرات والتغييرات المتلاحقة إلا أن طقوس السلطة المستبدة أبقتها مهيمنة في علاقات الدولة والمجتمع. ذلك أن سيدة الفكر الشمولي في نظمها السياسية لا يختلف عليه اثنان، ما جعل الدولة المغاربية مركزية منذ أولى لبناتها الوطنية لما بعد الاستقلال، خصوصا وغياب الوعي السياسي لدور المجتمع في معادلة السلطة السياسية. فالسلطة السياسية في المجال السياسي المغاربي غير واضحة البتة، خصوصا لعموم المجتمع، فالإجراءات الديمقراطية تظهر أن السلطة شرعية والتداول السياسي متاح، ومختلف العمليات السياسية تتطوّر وإن كانت فعليا هشة وضعيفة؛ لأكثر من سبب. تظهر أزمة السلطة السياسية بالنظر لمجموع المبادئ التي يتخيّل أنها ديمقراطية تمثيلية يسود فيها حكم الشعب، باختبار ممثليه أي وفق شرعية سياسية بدل أي مصدر آخر لشرعية السلطة؛ غير أن الحقيقة خلاف ذلك؛ فالمجال المغاربي يعجّ بالمتناقضات والثنائيات التي كثيرا ما عملت وتعمل على إضعاف علاقة الدولة بالمجتمع، وفرض تسلطية السلطة واستبدادها.

يحتاج تحليل موضوع علاقة الدولة بالمجتمع في المجال المغاربي دراسات في طبيعة العلاقة بينها وبين السلطة السياسية ومتغيراتها، وهي الدراسات التي وإن تعدّدت اقتصرت على بحث العلاقة نظريا، ما يجعل فهم العلاقة بعيدا عن حقيقة واقع المجال السياسي المغاربي. دراستي هذه ستكون محاولة في بحث علاقة بنية السلطة في تحديد هذه العلاقة وتحديد طبيعتها في المجال السياسي المغاربي، وإن كانت دراسة هذه المجتمعات المتمايزة أمر صعب إلى حد ما لتعدد المتغيرات بهذا المجال والتي تتحكم في إنتاجية السلطة في علاقة الدولة والمجتمع؛ ذلك أن الواقع المغاربي يكشف للعيان أزمة العملية السياسية نتاج بنية السلطة في الأقطار المغاربية الوطنية. فمختلف أزمات وتحديات الاستقرار السياسي منعكسة على الوضع العام للدولة، بين انسداد شبه كلي وشلل مختلف الميادين، نجد أن مظاهر السلطة المستبدة لا تتوانى عن ناظر الفرد بالمجال المغاربي.

من خلال هذه الدراسة سنركز على تغييرات وتغيرات المجال السياسي المغاربي للفترة ما بعد الاستقلال إلى ما بعد الحراك العربي عام (2011)، هي فترة ليست باليسير التدقيق في متغيراتها وتغييراتها وخصوصية كل دولة دون الأخرى، غير أن محاولتنا ستكون أكثر اهتماما بأهم المتغيرات الأكثر تأثيرا على المجال السياسي. خصوصا وأن محاولات دولة المجال السياسي المغاربي في بناء دولة المجتمع قد اصطدمت بعراقيل فشل مختلف سياساتها التنموية الاقتصادية، ومختلف عمليات التنمية والتحديث، ناهيك عن زيف أو اللاوعي الحقيقي للانفتاح السياسي، الذي لطالما كان نتيجة صراع على السلطة وليس خيارا سياسيا. كانت كل الظروف تنّم عن اللاستقرار سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا؛ فأمام دولنة المجتمع وعجز السلطة عن إدراك بعض الأزمات المجتمعية كانت الدولة ستواجه حتما ثورة المجتمع، لتكن شرارة الحراك العربي بداية من ثورة الياسمين في تونس وبداية للتغيير، وثورة المجتمع ضد استبداد السلطة وقهرها.

سيكون تحليلنا لعلاقة الدولة بالمجتمع والعكس من خلال تتبّع تطوّر أفعال السلطة السياسية المنعكسة على متغيرات المجال السياسي في الدول المغاربية، بما تعكسه أو يبرّر التوجهات السياسية منذ الاستقلال وإلى اليوم لما

بعد الحراك العربي، برصد أهم محطات التطوّر المؤسساتي السياسي وفعل السلطة السياسية؛ هي مهمّة غاية الصعوبة للإلمام بها في هذه الدراسة، وإن كانت مفتاحا لعدة تساؤلات وإشكالات وقضايا سياسية طُرحت وتُطرح تساعد الباحث والقارئ على كشف خفايا وحقائق تاريخية سياسية لمسارات بحثية مستقبلية، وقراءة أعمق في بنية السلطة السياسية في الدول المغاربية.

أولا: إشكالية الدراسة

إن فهم بنية السلطة في المجال المغاربي ليس بالأمر السهل والهيّن بكثرة المتغيّرات المتحكّمة في طبيعتها، من خلال البحث في مدى تحول هذه الجماعية من الأفراد إلى مؤسسات سياسية (سلطة ممأسسة) بدل السلطة المجسّدة، كما هو واقع حال الدول المغاربية. قد تواجه الدولة في علاقتها بالمجتمع مختلف التحدّيات، ما يتطلّب أن تكون منتظمة في شكلها الممأسس لضمان الانسجام والتوافق بين الطرفين (الدولة والمجتمع). مشكلة السلطة في المجال المغاربي أن بنيتها غير واضحة أهي مدنية أم عسكرية، أهي شرعية سياسياً أم ترتكز على محددات أخرى لشرعيتها، مشكلة السلطة إذًا أكثر من كونها غير مرتكزة على قاعدة شعبية مؤسسية؛ فالسلطة السياسية مغاربيا عمودية لاغية لإرادة الشعب. وهذا يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تنعكس بنية السلطة على علاقة الدولة بالمجتمع انسجاما أو انفصالا في المجال السياسي المغاربي؟

إن الإشكالية أعلاه تطرح العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

- هل عملت الدولة الوطنية على توطين السلطة المؤسسية أم أنها كانت منذ البداية (عهد الاستقلال) سلطة أبوية مستبدة؟
- كيف كانت تطورات علاقة الدولة بالمجتمع في ظل مختلف عملياتها السياسية؟
- هل يمكن ربط تأزم المجتمع ببنية السلطة في ممارساتها السياسية المختلفة؟
- هل يمكن إعادة هيكلة المجتمع في تنظيم الدولة بقواه السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون هيمنة الدولة واستبداد السلطة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

تطرح الدراسة الفرضية الرئيسية التالية:

- **تعد بنية السلطة في المجال السياسي المغاربي سبب تأزم العلاقة بين الدولة والمجتمع، ما أدى غالبا إلى فرض الطابع الأبوي التسلطي للحاكم، الأمر الذي انعكس باللّاتوافق بين المجتمع ومخرجات السلطة السياسية.**

اقتضت الدراسة لإثبات الفرضية الرئيسية من عدمه، أن نطرح عدة فرضيات فرعية:

- يعدّ الرصيد التراكمي الخصوصي للمجال السياسي المغاربي مسبّبا رئيسا في عدم مأسسة السلطة، ما يعني اختزال سلطة الدولة في الشخصية الحاكمة (سلطة مجسدة)، وبالتالي تأزم علاقة الدولة بالمجتمع.
- إن تزايد التدخل السلطوي بدعوى الدولة الاجتماعية عمل على تفاقم الأزمات وانفجارها مطلع عام (2011) لتفاقم الفجوة بين الدولة والمجتمع، بالتالي انهيار العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، ما يعني انهيار بنية السلطة المستبدة.

- تعد التراكمات السلبية للسلطة السياسية سبب الانقسامات بين الدولة والمجتمع، ما يؤدي في النهاية لأزمة شرعية السلطة وانهيارها.

- صراع الشركاء ما بعد الحراك العربي في المجال السياسي المغاربي يقتضي إعادة هيكلة العقد الاجتماعي الجديد بين الدولة والمجتمع، بإعادة بناء هُوية وطنية مدنية تكون الأولوية فيه للسياسي القانوني على حساب أي اعتبار آخر، غلقا لمنافذ تفاقم الثنائيات بالمجتمع.

ثالثا: المقتربات المنهجية للدراسة

في دراستنا لبنية السلطة في المجال السياسي المغاربي لتحليل العلاقات المختلفة بين الدولة والمجتمع؛ وتحقيقا لهدف الدراسة والإجابة على الإشكالية في شكل مقارنة متعدّدة بين الدول الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) اعتمدنا على:

(1) مقترب المؤسساتية التاريخية:

الافتراض الرئيسي الذي تقوم عليه المؤسسية التاريخية هو أنه من المفيد أكثر دراسة التفاعلات السياسية البشرية؛ من حيث: (أ) في سياق هياكل الحكم التي هي نفسها إبداعات بشرية ؛ و(ب) بالتتابع؛ باستمرارية اللحظات التاريخية، بدلاً من التقاط لقطة من تلك التفاعلات في وقت واحد فقط، وبمعزل عن هياكل القواعد (المؤسسات) التي تحدث فيها[1].

تعتبر المؤسسية التاريخية تقليدًا بحثيًا يبحث في كيفية تأثير العمليات والأحداث الزمنية على أصل وتحول المؤسسات التي تحكم العلاقات السياسية والاقتصادية. من **الناحية التجريبية**، ركز مؤسسوا المؤسسية التاريخية على تعزيز فهم العلماء السياسيين لأصول المؤسسات التي تم إنشاؤها إنسانيًا وتطورها وعواقبها عبر الزمان والمكان. بينما أكدت الدراسات المبكرة على "الأسئلة الكبيرة" مثل أصول الدولة، وعواقب الثورات والحروب، وعدم المساواة الاجتماعية المستمرة، والأزمات الاقتصادية. ومن **الناحية التحليلية**، تتميز المؤسسية التاريخية بصندوق أدوات مفاهيمي يلفت الانتباه إلى دور الظواهر الزمنية في التأثير على الأصل والتغيير في المؤسسات التي تحكم العلاقات السياسية والاقتصادية. إذ يؤكد العلماء على أن الظواهر المحددة مؤقتًا مثل توقيت الأحداث وتسلسلها، تولد مؤسسات رسمية وغير رسمية، وكيف يؤثر ظهورها وتغييرها على السياسات العامة وتوزيع السلطة السياسية. ساعدت هذه التأكيدات العلماء على إعادة النظر في المفاهيم التقليدية لكل من أصل المؤسسات الكبرى وكذلك توضيح سبب استمرار المؤسسات في كثير من الأحيان بعد اضمحلال الزخم الأصلي. لقد ساعد التركيز على الظواهر الزمنية مثل المراحل الحرجة (التاريخية) والمسارات التي تعتمد على المسار العلماء على الكشف عن النتائج البعيدة المدى التي قد تترتب على المؤسسات بالنسبة لطبيعة السلطة السياسية واستراتيجيات وتفضيلات وهُويات الجهات الفاعلة مع مرور الوقت. وساعد الاهتمام بالظواهر الزمنية أيضًا العلماء على تجسير حسابات التاريخ السياسي كسلسلة من التغييرات

[1] - elizabeth sanders, Historical Institutionalism, Edited by R. A. W. Rhodes, Sarah A. Binder, Bert A. Rockman, **The Oxford Handbook of Historical Institutionalism** (New York : Oxford University Press, 2016), P 39.

المتقطعة تليها مستويات عالية من الاستقرار المؤسسي مع نظريات التغيير التدريجي لشرح مصادر الهياكل المعقدة والمتداخلة للسلطة السياسية[1].

لقد نظرت المؤسساتية التاريخية منذ فترة طويلة إلى ما هو أبعد من التطور السياسي كمتغير مزدوج (الركود مقابل التغيير الأساسي) وتفحص الظروف التي بموجبها تخلق الاختلافات في أنماط الإصلاح المتزايدة تكوينات معقدة تعيد إنتاج البنية الأساسية للسلطة السياسية بينما تستلزم في وقت واحد واقع مؤسسي جديد. **أولاً**، تركز المؤسساتية التاريخية بشكل خاص على ديناميات التطوير المؤسسي ودور التاريخ أو بشكل أكثر دقة: الزمنية في ذلك التطور. فهي تهتم بموعد وكيفية تشكيل العمليات التاريخية للنتائج المؤسسية؛ إنها تعطينا أدوات لتقييم إرث اللحظات التأسيسية، وعواقب الأفكار الجديدة والأحداث الكبيرة، وانتشار الإصلاح التدريجي على التصميم الفريد، والجوانب غير المقصودة للتكوين والتغيير المؤسسي. **ثانياً**، يتيح وضع تصور أفضل للتغيير الداخلي (وتفاعله مع التغير الخارجي)، تعزز المؤسساتية التاريخية فهمنا للتطوير المؤسسي التدريجي أو المرقع وتراكم المجمعات المؤسسية. **ثالثًا**، إن أصل المؤسساتية التاريخية في السياسة الداخلية يجعلها في وضع جيد لتوفير منظور جديد لتفاعل السياسة المحلية والدولية[2].

تمثل المؤسساتية التاريخية على أوسع نطاق محاولة لإلقاء الضوء على كيفية التوسط في النضال السياسي من خلال الإطار المؤسسي الذي تحدث فيه. والإجراءات التي تهيكل السلوك. يهتم المؤسسيون عمومًا بالمجموعة الكاملة من مؤسسات الدولة والمؤسسات المجتمعية التي تحدد كيف تحدد الجهات الفاعلة السياسية مصالحها وأن هيكلة علاقاتهم بالسلطة مع المجموعات الأخرى. تلعب العوامل المؤسسية دورين أساسيين؛ من ناحية، تؤثر عملية تنظيم السياسات على درجة القوة التي تتمتع بها أي مجموعة من الجهات الفاعلة على نتائج السياسة، ومن ناحية أخرى، يؤثر الموقف التنظيمي أيضًا على تعريف الممثل لمصالحه الخاصة؛ من خلال تحديد مسؤولياته المؤسسية وعلاقته بالجهات الفاعلة الأخرى. وبهذه الطريقة تؤثر العوامل التنظيمية في كل من درجة الضغط التي يمكن أن يمارسها الممثل على السياسة والاتجاه المحتمل لذلك الضغط[3].

اعتمدنا مدخل المؤسساتية التاريخية لدراسة عدد من الدول للمقارنة لفترات تاريخية متشابهة ومتلاحقة، لما يتيحه من تحليل داخل الحالة، بالتحليل التتابعي والسردي والسببي، من خلال تتبع الآثار الناتجة عن عوامل عدة لتبرير التحولات والتغيرات والتغييرات في علاقة الأنساق الجزئية بالكل، نتيجة أثر أي تغيير فرعي على النسق الكلي. لقد كان استخدام التحليل المؤسسي التاريخي في الدراسة بتتبع التطورات السياسية المؤسسية منذ الاستقلال وإلى ما بعد الحراك العربي (2011)، والتوقف عند أهم التحولات السياسية التي تكشف مختلف العلاقات بين الفاعلين

[1] - **Orfeo Fioretos, Tulia G. Falleti, and Adam Sheingate, Historical Institutionalism In Political Science,** Handbook political institutions**, (USA: Oxford University Press, 2006), P 2,3.**

[2]- Thomas Rixen, Lora Anne Viola, Michael Zurn, **Historical Institutionalism and International Relations: Explaining Institutional Development in World Politics** (United KingdomOxford: University Press, 2016), P 4.

[3] - Kathleen Thelen And Sven Steinmo, Historical institutionalism in comparative politics, Edited by Sven Steinmo, Kathleen Thelen, Frank Longstreth, **Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative** Analysis (New York: Cambridge University Press,1992), P 2,3.

(الدولة والمجتمع) في مقابل السلطة السياسية، لتحديد نواتج واتجاهات العلاقة المتعددة الاتجاهات انسجاما وتوافقا أحيانا وصراعا في كثير من الأحيان.

(2) المقترب النظمي (النسقي):

عُرف تطور المقترب النسقي في العلوم السياسية عن (دافيد إيستون .David Easton) الذي انطلق في نظرته للحياة السياسية باعتبارها مجموعة من السلوكيات في بيئة معيّنة تتفاعل من مدخلات إلى مخرجات كنسق مفتوح، لتحدث تأثيرات وتفاعلات تتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها[1]. يقوم التحليل النسقي بالنظر للظاهرة بالإضافة إلى بنيتها ووظيفتها على أنها أنساق يحتل من خلالها كل فاعل مركز متميّز عن الآخر. إن الفكرة المركزية للنسقية هي "بناء نموذج من التفكير يتّسم بالشمولية وقادر على دراسة التفاعلات الدينامية –وليس السببية- وإدراك الأنساق ليس باعتبارها مجموعات ساكنة بل مجموعات متحوّلة"[2]. تقوم النسقية بذلك على معاينة تعقّد المبادلات داخل التنظيم، والنظر للمجموعات المشكلة له كأنساق مفتوحة، ما يتيح رصد مختلف العلاقات؛ حيث يسمح التحليل بمعرفة أداء الأبنية لوظيفتها، ورصد أدوار الفاعلين ومواقفهم لمعرفة الأنماط التنظيمية لهم. إن النسقية في التحليل السياسي تقوم على أساس فكرة النسق السياسي يتأثر بالبيئة الاجتماعية والمحيط الخارجي في الوقت ذاته؛ إذ تسمح العلاقة بين السياسي والاجتماعي من خلال مساعدتها للنسق السياسي في أداء وظائفه دون اختلال النسق[3].

يرى (إيستون) وفق هذا المقترب أن "المجتمعات والجماعات تميل إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا في إطار بيئة أشمل. هذه الكيانات يمكن أن نصفها بصفة النظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيّرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها"[4]. إنه يؤكّد أن مختلف التفاعلات السياسية ذات تفاعل ديناميكي موجّه للتخصيص السلطوي للقيم في المجتمع.

تصوّر (إيستون) "الحياة السياسية كمجموعة من قوى متساندة متفاعلة على وضع يتحقق به سيرها سيرا متّزنا"[5]. كانت بداياته في توظيف المقترب النسقي في مرحلته الأولى متصورا الحياة السياسية كبنية كلية)دون إشارة صريحة لمفهوم البنية) تتشكل من قوتين، أي من بنيتين؛ الأولى تمثل الجهاز السياسي، والثانية السياق الاجتماعي، أي بيئة هذا الجهاز. وانتقل في مرحلة ثانية إلى استخدام مفهوم الوظيفة، ليقدّم تصورا للوظيفة السياسية قائلا أنها "بث القيم بثّا سلطويا على مستوى المجتمع الكلي"[6]. مؤكدا أن قيم المجتمع ما هي إلا قواعد عمل ملزمة بالإكراه المادي عند الضرورة.

---

[1]- وفاء لطفي، **محاضرات في نظرية النظم السياسية**، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، 2018/2017، ص 67.

[2]- إبراهيم أبراش، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية** (ط1؛ عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص 126.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 130.

[4]- وفاء لطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 68.

[5]- عادل ثابت، **النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص 148.

[6]- **المرجع نفسه**، ص 149،148.

لقد كان هذا المقترب في دراستنا مساعدا على تحليل وتفسير مختلف التحولات في بيئة الدول المغاربية، بما تشكله مختلف التحولات والعمليات السياسية منذ الاستقلال وإلى الآن مجموعة مدخلات ومخرجات لها ما لها من تأثير في تحديد بنية السلطة في المجال المغاربي.

(3) مقترب الدولة والمجتمع:

يتحدد من خلال مقترب علاقة الدولة بالمجتمع عند (جويل مغدال.Joel Migdal) تصنيفه للدول من خلال ما يتكون من علاقاتها بالمجتمع؛ فمنها القوية وأخرى ضعيفة، فالدولة القوية تؤسس لمجتمع تعلوا به الروابط الأفقية التي تتقاسم بها مختلف الفواعل السياسية قواسم مشتركة، والخلافات ليست إلا لاختلاف البرامج والسياسات. أما الدولة الضعيفة فتتخذ موقفا عدائيا من التنظيمات الاجتماعية في المجتمع، وتسودها الروابط العمودية، ليتكوّن مجتمع ضعيف. إذ يقوم التحليل وفق مقترب الدول-المجتمع بتبادل العلاقة بين الدولة (فواعل العملية السياسية) ومختلف التنظيمان غير الرسمية (المجتمعية)، والتي يكون نتاجها علاقة تنافسية صراعية بين الدولة والمجتمع، وإن كانت هيمنة الدولة ومختلف بناها الرسمية جلية. لقد تجاوز (ميغدال) في تحليله الإطار الشكلي نحو الاهتمام بالنظام والتغير في الدولة، في محاولته لإبراز كيفية تحكم الأخيرة في ضبط المجتمع وبالتالي فهم استمرارية المجتمعات، وعلاقاتها بالدولة؛ وتبرير هذه العلاقات الصراعية بين محاولات الدولة لدولنة المجتمع ومساعي الأخير في منافسة الدولة وظهوره كقوة (مجتمع قوي)، الذي يشهد ضبطا وسيطرة من طرف الدولة باستخدام القيم والإكراه غاليا في حال (الدولة القوية مقابل المجتمع الضعيف).

(4) المنهج المقارن:

إن المنهج المقارن* معقد في العلوم الاجتماعية، وبذلك فمنهج المتغيرات المتلازمة لا يحدد ما إذا كانت فرضيات البحث المقارن أشمل للإحاطة بالموضوع؛ فيكون بذلك الباحث المقارن عاجزا أمام ضرورة إبراز متغير أكثر دقة، أمام وجود أكثر من عامل يؤثر على الظاهرة محل المقارنة. وأمام هذه المشكلة هناك موقفان؛ إما استحالة المقارنة وبالتالي التوجه نحو تحليل مونوغرافي وليس دراسة مقارنة، وإما التوجه للمقارنة وفق أسس جديدة بما يعرف بالنزعة التنموياتية (المقارنة بين النظم الغربية وغيرها)، وهذا التوجه الأخير يؤكد على وجود نموذج كوني للتغيير السياسي كمراحل لا غنى عنها؛ وهو بذلك يخلط بين الاختلاف والتأخر. فالإقرار بجانب من الخصوصية غير المختزل بالمفاهيم الكونية يعني أن التفسير السياسي لا يقرّ بوجود عامل محدد كوني يتجاوز الثقافة والتاريخ. كما أن المقارنة دون العودة للتاريخ يوقع المقارنة في أزمة البناء القبلي أي الفصل بين التاريخ والسياسة وأسبقية التاريخ؛ وهو ما يجعل المقارنة تقع في ثلاث مخاطر: أولا البناء النسقي كتعريف قبلي لما هو سياسي، وثانيا التسليم بالتعريف الماهوي لما هو سياسي فتصبح الممارسات عابرة للتاريخ، وثالثا اختزال الخصوصيات في ظل ديمومة المفاهيم. أي أن استبعاد التاريخ من المقارنة يعني الوصول للبقاء فيما هو ماهوي، وكذا تجميد الاختلافات والتسليم بأن ما هو سياسي مرتبط بهوية ثابتة.

* - برتراند بادي، غي هيرمت، **السياسة المقارنة**، تر: عز الدين الخطابي (ط1؛ بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013)، ص 35-117.

لقد كان لفشل التفسير الكلاسيكي المقارن أهمية لإعادة بناء توجهات جديدة للمقارنة، نحو إعادة إحياء النظرة الفيبرية القائمة على أساس الفعل الاجتماعي، وهو بمثابة إقرار متجدد بالمفهوم الثقافي والفعل. فتتجلى أهمية التحليل المقارن في إقرار البناء اللامتكافئ للمرجعيات الجماعية. ليكون للفردانية المنهجية دور في دفع الباحث لإيجاد دور الفاعل وراء كل بناء لما هو اجتماعي، والوصول لمعرفة تصرفات الفاعلين الاجتماعيين بالتوازي مع نسق المعنى المرافق لانجازهم لإعادة بناء استراتيجيات الفاعلين ومعرفة خصوصية مسارات التطور السياسي الغير متناقض مع التاريخ والثقافة.

ترى (ثيدا سكوكبول.Theda.Skocpol) أن التجديد المقارن يكون بثلاث توجهات للبحث المقارن:

- تطبيق نموذج عام على التاريخ: أعمال (ايمانويل فالرشتاين) المقارنات بتمثل قبلي للاقتصاد الرأسمالي وتأثيراته على البنى الاجتماعية والسياسية.
- البحث عن تناسقات سببية: أعمال (بارغتون مور) و(ثيدا سكوكبول): وجود توضيحات سببية في التاريخ دون أحكام مسبقة.
- اعتماد سوسيولوجيا تاريخية تأويلية: أعمال (كليفورد غيرتز) و(رينهارد بنديكس) و(تشارلز تيلي)و(صاموئيل ايزنشتاد): مقارنة المسارات التاريخية والإقرار بتفردها.

هكذا يكون هذا المنهج أكثر وضوحا في دراستنا للمجال المغاربي بالبحث في خصوصية كل قطر بالعودة للتاريخ وتحليل مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية، في محاولة لتحليل التغيرات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى ما بعد الحراك العربي وفق توضيحات تاريخانية، وإقرار خصوصية كل قطر وأن كان المجال المغاربي يعج بالتقارب في الكثير من المجالات على مستوى الدولة والمجتمع وكذا بنية السلطة. سيكون التحليل المقارن في دراستنا ركيزة البحث في كشف دور الفاعل السياسي صاحب السلطة في تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع على اختلاف الفترات التاريخية وخصوصية كل فترة دون أخرى، ومقارنة الانجازات المتمايزة لاستراتيجيات أو لنقل للأيديولوجيا الفردية للحاكم.

رابعا: الإطار النظري للدراسة:

لما كانت السلطة تقوم في دولة الحق والقانون على الشرعية السياسية والتي اختلف حولها الباحثون وعلماء القانون والسياسية، بين تيار ينسبها للأمة وآخر للشعب. فقد كانت النظريات الأكثر تعبير عن نظرية السلطة في الدولة نظريتي: الأمة صاحبة السيادة، ونظرية الشعب صاحب السيادة

التساؤل الذي يطرح هو من يملك السلطة؟ الحاكم الفرد؟ أم الشعب؟ لمن السلطة السياسية في الدولة؟ إن الدولة التقليدية في جذورها هي دولة الشخص الواحد الذي ترتكز في يده كل السلطات، فهي مركز السلطة، ضيقة المجال، في حين أن الدولة القانونية هي التي آلت فيها السلطة للمجموع وانهارت تجاهها كل الولاءات الفردية لمصلحة الجماعة، وهذا الذي حدث لما بدأت دائرة القانون تتوسع على حساب دائرة الأخلاق والدين والتقاليد، حتى قال

بعض الفلاسفة أنه "في تأليه الدولة ضمان لاستقرار المجتمع"[1]. من هنا يمكن تفسير السلطة السياسية في الدولة بأكثر من نظرية ومقاربة، غير أننا نقتصر في دراستنا هذه على نظريتين ومقترب.

(1) نظرية الأمة صاحبة السيادة

هي نظرية تعود لأفكار (جان جاك روسو) عمل بها في زمن الثورة الفرنسية، لأجل محاربة فكرة سيادة الملوك المطلقة السابقة على الثروة؛ إذ كانت السيادة المطلقة للملك لا تخضع لأي جهة داخل أو خارج الدولة. لقد أعطت الثورة الفرنسية للسيادة بما تملكه "من صفات السمو وعدم القابلية للانتقال أو التجزئة صاحبا آخر هو **الجماعة** منظورا إليها بوصفها وحدة مجردة مستقلة عن الأفراد المكونين لها، ولا يستطيع أحد أن يدعي بملكيته لجزء من هذه السيادة التي هي **الأمة**، باعتبارها شخص جماعي مستقل عن الأفراد المكونين لها"[2].

الأمة صاحبة السيادة كشخص معنوي مستقل عن الأفراد المكونين للدولة. والأمة تضم أفراد الأمس واليوم والغد أي الأحياء والأموات والذين سيولدون، وهي بذلك تختلف عن الشعب المكون من الأشخاص في الحاضر فقط، وباعتبارها شخص معنوي لابد من تعيين من يقوم بالتعبير عن إرادتها. فالأمة غير الشعب، وهو الاختلاف الذي جعل إسناد الحكم والسلطة في فرنسا لا إلا مجموع الشعب بل إلى طبقة معينة منه، وهي البرجوازية، وذلك بإعطاء أفرادها دون سواهم من طرف الأمة حق المشاركة في ممارسة السلطة السياسية[3].

لقد جاء في إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام (1789) الذي أقرته الجمعية الوطنية في فرنسا إقرار مبدأ سيادة الأمة؛ فالحاكم يبقى مجرد وكيل عن الأمة وانتهاء وكالته أو نيابته تنزع منه حق ممارسة السلطة، دون تجديد وموافقة من الأمة[4]. ويترتب عنها:

- السيادة التي ترجع للدولة هي كل لا يتجزأ إلى عناصر يمكن أن تتضارب وتتناقض، وبالتالي من المستحيل تجزئة السيادة.

- لا يمكن لها تمثيل نفسها إلا بناطقين باسمها، أي ممثلين (les représentants) شرط احترام الدستور وهو ما يؤدي إلى قيام النظام النيابي.

- سيادة الأمة تجيز الاقتراع المقيد (le suffrage restreint) الذي يتطلب مستوى علمي واجتماعي معين في الناخب، وعمل به في عهد دستور عام 1791 بفرنسا أين كان الاقتراع مشروطا.

نظرية سيادة الأمة وبامتزاجها بالتمثيل لا تملي حتما وجود النظام الجمهوري، ذلك أن ممارسة السلطة يمكن أن توكل للملك كليا أو جزئيا. وهو ما أكده دستور فرنسا لعام (1791)؛ إذ أن الملك يمثل الأمة بجانب الجمعية الوطنية، وهو ذات المعنى الذي أكده دستور المملكة المغربية لعام (1996) في فصليه التاسع عشر والسادس والثلاثون.

- الأمة لا تعبر عن نفسها بنفسها، فالممثلون أحرار ولا يمكن لهم أن يعبروا عن إرادة ناخبيهم، فليس على الناخبين إملاء إرادتهم على نواب الأمة بأي نوع من أنواع الوكالة الإلزامية (le mandat impérative) طيلة المدة النيابية، ويترتب

---

[1]- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، **تغيير الحكومات بالقوة: دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام** (مصر: دار الجامعة الجديدة، 2013)، ص 37.

2- المرجع نفسه، ص 43،44.

[3]- محمد رضا بن حماد، **المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية** (ط2؛ تونس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس، 2010) ص مرجع سبق ذكره، ص 158.

[4]- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

عن النائب أثناء وكالته التمثيلية (le mandat représentative) لإرادة الأمة وحدها اعتباره نائب الأمة جمعاء، ولا جمهور الناخبين في نطاق دائرته الانتخابية[1]. من هنا نجد أن الانتخاب وفق نظرية سيادة الأمة يتسم بـ:

- الانتخاب وظيفة عامة وليس حقا: بما أن الأمة هي صاحبة السيادة وليس المواطنون، فالانتخاب يمنح لهم بصفتهم أعضاء مكلفين بتعيين ممثلي الأمة، وتمنح حق الانتخاب للأكثر جدارة وليس للجميع.

- الانتخاب وظيفة: فالناخب ذو وظيفة عامة؛ فالأمة هي التي تمنح وكالة التمثيل، فالنواب هم التعبير الوحيد على الإرادة الوطنية، ويمارسون بذلك وكالة تمثيلية تفضي عمليا إلى السيادة البرلمانية، وهكذا تتم تعرية الأمة واقعيا من السيادة التي أقرت لها قانونيا[2].

هذه النظرية وإن كان لها وجود وتطبيق واقعي، إلا أن هذا لم يمنع عنها النقد من باب أنها:

- تمنح للأمة شخصية قانونية، وبالتالي قيام شخصين معنويين (الدولة/الأمة) يتنازعان السلطة ونقع في مشكل من يمارس ومن يملك السيادة والسلطة الفعلية؟

- لا تمثل نظام سياسي معين، فهي تتلاءم مع الحكم الجمهوري أو الملكي ولا تتعارض مع تقييد حق الاقتراع بشروط مالية، أو علمية، وهي أساس نظم حكم الأقلية.

- السيادة للأمة بدل الأفراد والقانون تعبير عن إرادة الأمة الذي يجعلها من الممكن أن تكون مستبدة وقاهرة، وتؤدي إلى إهدار الحريات والحقوق الفردية[3].

(2) نظرية الشعب صاحب السيادة

ترجع أصول نظرية سيادة الشعب إلى فترة الإمبراطورية الرومانية، إذ نادى بها (شيشرون) المتأثر بالرواقية في تبني القانون الطبيعي والمساواة بين الناس، وقد تراجعت هذه النظرية أمام مبدأ "إرادة الإمبراطور هي القانون"[4]. يرى (جان جاك روسو) أن الفرد في إطار السيادة الشعبية هو رعية وصاحب سيادة جزئية في آن واحد، وهو كرعية يخضع لكل سلطة السيادات الفردية المختلفة، وكعنصر من عناصر السيادة العامة لا يمتلك إلا جزء من السيادة.إذ تقتضي هذه النظرية أن "السلطة الآمرة والأخيرة في الدولة تكمن في شكل مباشر في مجموعة أفراد الشعب"[5]. يرى روسو بهذه النظرية أن التمثيل الأصح هو التمثيل المجزأ، فسيادة الشعب هي مجموعة الأجزاء المختلفة للسيادة، والتي يشكل كل جزء منها حصة كل فرد على انفراد. تقليديا تسمى عند روسو نظرية السيادة المجزأة، وهي تؤول إلى تمثيل مجزأ أيضا، لكل مواطن حصة في الوكالة (أو التفويض) التي يعطيها الناخبون لمنتخبهم. أين يتعين على المواطن أن يشارك في اختيار حكامه للتعبير عن حصته في السيادة[6]. هذا تعبير عن النظام النيابي، الذي انتقد في الغرب كثيرا، قائلين أنه يتعارض مع مبدأ السيادة الشعبية، مستندين في قول روسو "إن ممارسة السيادة لا يمكن أن تكون عن طريق

[1]- محمد رضا بن حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 159-161.

[2]- موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، تر: جورج سعد (ط1؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992)، ص61.

[3]- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، **مرجع سبق ذكره**، ص45،46.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 46.

[5]- محمد رضا بن حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.

[6]- موريس دوفرجيه، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

الإنابة؛ لأنه لا يمكن التنازل عنها، إنها عبارة عن الإرادة العامة التي لا يمكن أن يمثلها سواها. فهي أن تكون بذاتها أو لا تكون بالمرة، ولا وسط بين الأمرين، وعلى ذلك فنواب الشعب ليسوا ولا يمكن أن يكونوا ممثلين لهذه الإرادة العامة"[1]. هذه النظرية يترتب عليها:

- الحق في الانتخابات، والذي يؤدي إلى الاقتراع العام والشامل، وبالتالي الانتخاب غير مقيد أو مشروط[2]. والاقتراع العام في نظرية سيادة الشعب يقصي بعض الفئات كالقصر وناقصي الأهلية من الشعب، فهي النظرية التي تخول السلطة للشعب الحقيقي بمختلف قواه المتنازعة والمتعارضة[3].

- يمكن للشعب اختيار نوابه عن طريق الانتخاب ويكون الناخب وكيله عن ناخبيه (mandataire)إذ أنه يمثل جزء من السيادة.

- الشعب يمارس الحكم بنفسه دون وساطة، عن طريق الديمقراطية المباشرة أو غير المباشرة، بالاستفتاء أو الاقتراع الشعبي أو الاعتراض الشعبي عن القوانين[4].

السيادة إذا للشعب، للأفراد، لكن من هم الأفراد الذين يتمتعون بالسيادة طبقا لمبدأ سيادة الشعب، هذا الأمر يطرح مدلولين للشعب باختلاف الأنظمة السياسية؛ مدلول اجتماعي وآخر سياسي.

1- **المدلول الاجتماعي:** وهو الذي يعني بالشعب كل من يقطن على إقليم الدولة، وينتسبون إليها، والتمتع بجنسيتها على خلاف السكان الذين يجمعهم معهم عنصر الإقامة دون جنسية.

2- **المدلول السياسي:** في المفهوم السياسي للشعب لا يشمل جميع الأفراد بمفهومه الاجتماعي، ويضيق ليشمل فقط من يتمتعون بالحقوق السياسية، وهم من يطلق عليهم (جمهور الناخبين) والمؤهلون لأن يكونوا في جداول الانتخابات[5].

قد تكون هذه النظرية سندا ومبررا للاستبداد والطغيان، انطلاقا من أن إرادة الشعب معصومة من الخطأ لا لشيء إلا لأنها صادرة عن الشعب[6]. فالناخبون ليسوا دوما على صواب، لذلك الإقرار لهم بحق عزل النائب يجعله خاضعا لهم ولمصالحهم على حساب مصالح الأمة. أما تجزئة السيادة لا تمنع من تعسف السلطات الحاكمة. كما أن ظهور الأحزاب السياسية أدى إلى التقارب بين الوكالة الإلزامية والاختيارية، وهو ما يلاحظ على دساتير الجزائر مثلا لسنوات (1976) المادة (05) ودستور (1989) المادة (06) وكذا دستور (1996) بالمادة (06) والتي أرادت من خلال ذلك الترادف التأكيد على الوحدة الوطنية[7].

---

[1]- حافظ علوان حمادي الدليمي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية** (ط1؛ الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2001)، ص 50.

[2]- محمد رضا بن حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص162.

[3]- نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[4]- محمد رضا بن حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص163،164.

[5]- نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 48،49.

[6]- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، **مرجع سبق ذكره**، ص47.

[7]- حسني بودیار، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

إن التطور التاريخي للأنظمة السياسية اليوم يجعل من الصعب التمييز بين النظريتين على مستوى النتائج المترتبة عنها، وصعوبة تطبيق كل نظرية بصفة مطلقة، وأصبح الانتخاب حق الجميع. وانقسم الفقهاء في تقييم النظريتين إلى ثلاثة اتجاهات:

- اتجاه يرى أن مبدأ سيادة الأمة ساد لفترة مرت بها شعوب معينة، وبانقضاء الظروف لم يصبح هذا المبدأ مفعّل ووجب دفنه بجوار أصحابه.

- اتجاه ثان يرجح أفضلية مبدأ سيادة الأمة على مبدأ سيادة الشعب؛ لأن الأول أكثر انسجاما مع الديمقراطية الحقيقية.

- اتجاه ثالث، عكس الاتجاه الثاني يفضل مبدأ سيادة الشعب بدل سيادة الأمة نظرا لكونه أكثر تطابقا مع الديمقراطية الحقيقة.

إلا أنه في حقيقة الأمر فأن صحة الوقائع التي رافقها مبدأ سيادة الأمة من استبداد وانتهاك للحقوق لا يعني عجز هذا المبدأ، بل هناك قصور في التطبيق للمبدأ لمعاصرته المذهب الفردي ذي الدور السلبي للدولة المفتقر للكثير من الضمانات الفعلية والعملية لحقوق الفرد. في حين أن مبدأ سيادة الشعب الأكثر واقعية وممارسة للديمقراطية، إلا أن سبب انتشاره هو معاصرته لسيطرة المبدأ الاجتماعي المقتضي تدخل الدول لتقرير حقوق الأفراد وحمايتهم لهم[1].

خامسا: الدراسات السابقة

إن الدراسات التي تناولت بنية السلطة في المجال السياسي المغاربي جد قليلة، أو تكاد تقتصر على الدول العربية في عموم علاقات الدولة بالمجتمع،عبر ربطها بمتغيرات عدة، والتي ساهمت في فك بعض غموض هذه العلاقة، ومن بين هذه الدراسات التي اطلعنا عليها، التالي:

(1) دراسة: عمر جمعة العبيدي، **البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية**[2]؛ والتي عالج الباحث من خلالها إشكالية أزمة النظم الجمهورية العربية وانعكاساتها على الحياة السياسية، في محاولته لكشف آلية توظيف البنية السياسية لهذه الأنظمة من خلال ممارساتها، منطلقا بتحليل بنية الدولة إلى البنية الدستورية، وكذا تحليله للبنية الحزبية لهذه النظم، وصولا إلى دراسة إشكاليات البنية السياسية لها. وقد توصل الباحث في تحليله إلى أن البنية السياسية للنظم الجمهورية العربية تعتريها الكثير من الإشكاليات المنعكسة على منظومة الحكم. فمظاهر الأزمة تكمن في الضعف البنيوي والمؤسسي منذ الدولة الحديثة، إذ لم يحدث تحديث حقيقي لموروثاتها المؤسسية. وهي التي اعتمدت على بنية سياسية حوّلت الدولة إلى وسيلة أو أداة لضمان استمرار نظم حكمها دون تغيير أو نقل نحو الديمقراطية، لتتبلور بناها حول عدم الفصل بين السلطة والدولة، ضمانا لاستمرارها؛ طالما كانت مظاهر الانفتاح السياسي شكلية مغلقة وسائل المشاركة السياسية في ظل سيطرة الحزب المهيمن؛ وهو الأمر الذي انعكس سلبا على التعدّدية السياسية. فكانت كل التحديات مبعثها طبيعة البنية السياسية، ليسود منطق الأزمة وفقدان الشرعية السياسية.

---

[1]- نعمان أحمد الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص57،58.

[2]- عمر جمعة العبيدي، **البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية**، ط1؛ عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014.

(2)دراسة: فخر الدين مهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**[1]؛ عالج بها الباحث إشكالية بناء الدولة الوطنية في سياقاتها والأبعاد المختلفة، في أولى توجهاتها لما بعد الاستقلال، وكذا المسارات البنيوية للدولة والمجل السياسي المغربي. أبرز الباحث توجه الدولة نحو التنمية والتحديث، بالتطرق للمستويين الوظيفي والبنيوي لرصد حالة الدولة المغربية عبر تناول النخب القائدة للبناء الوطني. كما أتى على دراسة التغييرات التي مسّت المنطقة خصوصا لما بعد الثورة التونسية عام (2010). ليصل الباحث إلى أن بنية الدولة المغاربية تشكلت وفق عاملين؛ الأول محلي متعلق بالخصوصية المغاربية، والجوانب الحضارية والتقليدية، بما يختصر في (الباتريمونيالية والباتركالية)، التي عملت على أعادة إنتاج الهيمنة التقليدية وفق (نظرية التحديث). أما العامل الثاني فيرتبط بالمستعمر؛ الذي كان له تأثير في البناء الدولتي بالمنطقة المغاربية تحت منطق (مدرسة التبعية). وقد مر البناء الدولتي بمرحلتين؛ مرحلة البناء الوطني بعد الاستقلال، والذي عبر عن اختلاف الأيديولوجيات، غير أن مواطن التداخل والتماثل هي المحافظة على استمرارية هذه الدولة لأكبر فترة. لتكون المرحلة الثانية مع نهاية الحرب الباردة؛ التي عبّرت عن تواصل الذهنية القائمة على الاستبداد الحداثي.

(3) دراسة: منصور مرقومة، **القبلية والسلطة والمجتمع في الجزائر: بحث أنثروبولوجي في المجال السياسي التهرتي**[2]؛ إذ ينطلق الباحث من فكرة عودة دراسات النظم التقليدية وعلاقتها بالحداثة والعصرنة، خصوصا بعد الأزمات مثل تلك التي عرفتها الجزائر منذ التسعينيات، والعودة لدراسة مجال القبيلة والانتماء القبلي التي تتيح لنا فهم الجوانب الاجتماعية والسياسية؛ فالبنية القبيلة تستمد قوّتها من التنظيمات التقليدية التي ترتبط مباشرة بالسياسة والسلطة داخل المجتمع المحلي، منطلقا من إشكالية مدى لجوء المجتمع في ممارساته ومشاركاته السياسية وعلاقتها بالسلطة إلى الاعتماد على القبلية (العشائرية) وعلى مؤشرات الهُوية التقليدية؟ . ويصل الباحث من خلال دراسته هذه إلى تأكيد استمرارية النظم التقليدية وهيمنتها على واجهة النظم الحديثة؛ فالأزمات المختلفة التي تعرض لها المجتمع المغاربي ككل كانت دوما تستدعي العصبية القبلية والانتصار لكل ما يرمز للجماعة، كما أن واقع السلطة السياسية وممارساتها المحلية كثيرا ما استدعت كل ما يرمز إلى القبيلة والعشيرة والعصبية الحزبية، والقرابة لتسيطر القبلية والعشائرية على الساحة السياسية المحلية.

(4)دراسة: جمال درويش، **الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة**[3]؛ وقد تناول فيها الباحث موضوع الدولة والمجتمع لفترة ما بعد الحداثة لدراسة العلاقة وتطوراتها بعيدا عن قوالب الحداثة الجاهزة، لمعرفة تأثيرات مستجدات ما بعد الحداثة على واقع الدولة والمجتمع، وأثر ذلك على مختلف هياكل الحياة السياسية والاجتماعية، خصوصا بعد تغير مجموع القيم التي تحكم علاقة الفرد بالسلطة؛ بعد أن أصبحت الواقعية المادية متحكّمة في تصرّفات الأفراد والدولة على السواء. لقد عالج الباحث إشكالية وضعية الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة

[1]- فخر الدين مهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ط1؛ القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

[2]- منصور مرقومة، القبلية والسلطة والمجتمع في الجزائر: بحث أنثروبولوجي في المجال السياسي التهرتي،**أطروحة دكتوراه**، جامعة وهران/الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2010.

[3]- جمال درويش، الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة، **رسالة ماجستير**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2007-2008.

ومستقبلها في ظل التغيرات الفكرية والميدانية التي تحملها المرحلة. وتوصل الباحث إلى أن عالم ما بعد الحداثة أدى إلى ذوبان مكوّنات الدولة في اللّا مكان الافتراضي المحدّد الرئيس لنسبة تحرّك الدولة بتزايد الاستلاب الثقافي. فيظهر ما بعد الحداثيون أن أي ظاهرة في المجتمع أو الدولة لا تخضع دائما للشروط النظامية للنظرية أي اللا تطابق؛ وهو الأمر الذي أجبر ما دول ما بعد الحداثة على إبدال سياساتها في تعاملها مع الآخر من (الإجبار) إلى (الإغراء والتوريط)، بما يحقّق وجود هذه الدول أو أجزاء منها في دول العالم الآخر.

(5)دراسة: عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**[1]؛ والتي طرحت إشكالية جدلية التوحيد والانقسام في الدول العربية المعاصرة، لتكون في خلاصتها دعوة من الباحث لإعادة التفكير في مسألة الدولة على الأصول النظرية بعيدا عن الثرثرة الأيديولوجية، ودعوة إلى نقد مزدوج للدولة والمجتمع، ودعوة أيضا إلى أن ترفع النخب السياسية العربية درجة انتباهها إلى حقيقة مخرجات بعض الخيارات السياسية على هذه المجتمعات.

(6)دراسة امحمد مالكي، "**العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة**"[2]، إذ ينطلق الباحث في مقاله من تسليمه باستحالة وجود إطار مرجعي موحّد لفهم طبيعة الدولة في علاقتها بالمجتمع معتمدا في نتائج مخرجات هذه العلاقة على خصوصية المنطقة العربية. لقد أعطى لمتغير (الدين) مكانة هامة في دراسة علاقة الدولة بالمجتمع عربيا، منبها الباحثين والدارسين إلى صعبة تعميم عناصر المقاربة واعتبار المجتمع واعتبارها إطارا واحدا بخصوصيات متماثلة، إنه ينبّهنا إلى السياقات المختلفة لطبيعة وجود الدولة. ليصل الباحث إلى أن هناك صعوبات وإكراهات حول تجديد العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع؛ فبقدر الصعاب والتعقيدات التي تشدّد على جهود كل دولة بالقدر الذي يتطلّب ثقافة تدبير الزمن الانتقالي في ظل التغيرات والتغييرات المتلاحقة.

أما دراستنا الموسومة بـ "**الدولة والمجتمع في المجال السياسي المغاربي: مقاربة في بنية السلطة**" فإنها تقدم تحليلا لعلاقة الدولة بالمجتمع من خلال بنية السلطة في المجال السياسي المغاربي، تأكيدا لأثر السلطة (المجسدة أو الممأسسة) في توجيه هذه العلاقة. وقد توصلنا إلى أن الدول المغاربية الخمس تشهد انفصالا بين الدولة والمجتمع بسبب تركيبة السلطة الأبوية المستبدة والوصية، ما جعل المجال السياسي يغرق في مختلف الأزمات (اجتماعية، اقتصادية، سياسية) منذ الاستقلال وإلى حراك عام (2011). تشير الدراسة إلى أنه بالإضافة إلى تأثير العوامل التاريخية والاستعمارية فإن بنية السلطة العامل الأساسي في عدم الاستقرار ؛ حيث أبانت تطورات المؤسساتية التاريخية إلى أن أكثر ما أثار الجدل بين الدولة والمجتمع هو بنية السلطة. لنصل في ختام الدراسة ترتيب مشهد العقد السياسي الجديد في المجال السياسي المغاربي لما بعد حراك عام (2011)، والذي يتطلب أولوية سيادة القانون والتعددية في ظل الاستقلالية المجتمعية، نحو أخلقة وتمدين السلطة السياسية.

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**،ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

[2]- امحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، شتاء 2007.

سادسا: أهمية الدراسة وأهدافها

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لفهم علاقة الدولة بالمجتمع بمقاربة بنية السلطة في المجال السياسي المغاربي منذ بدايات الدولة الوطنية. فالتغييرات والتغيرات التي صاحبت هذه الدول تجعل الباحث يطرح الكثير من الاستفهام من قبيل ما طبيعة السلطة؟ ولم هي على هذه الشاكلة دون غيرها، ومقدرتها على تحقيق الانسجام والتوافق أو الانقسام بين الدولة والمجتمع. دراستنا ستحاول الإجابة على بعض التساؤلات المهمة، في تطوّر البنى المؤسسية للسلطة معتمدا على المدخل المؤسساتي التاريخي لرصد اثر التطورات المتلاحقة على اللحظات السياسية الحاسمة في تاريخ الدول المغاربية.

ترمي هذه الأطروحة لفهم علاقة الدولة بالمجتمع وإلى تحديد بنية السلطة في المجال المغاربي. في الواقع هذا الموضوع يفتح المجال لدراسة مختلف بنى السلطة وأشكالها، وهيكلتها؛ فمن الناحية العلمية ستثري دراستنا النقاش حول دور بنية السلطة في انسجام أم انقسام الدولة والمجتمع؛ لذلك سيكون هدفنا من الدراسة:

أولا: فتح مجال النقاش في بنية السلطة مغاربيا؛

ثانيا: البحث في أزمة علاقة الدولة بالمجتمع مغاربيا؛

ثالثا: البحث في الأزمات الثابتة والمستمرة لما بعد حراك عام 2011، ونتائج ذلك على بنية السلطة مغاربيا.

هكذا سنحاول البحث في متغيرات المجال السياسي المغاربي وأثرها في تحولات العلاقة بين الدولة والمجتمع من خلال متغير السلطة السياسية، وإفرازات المجال السياسي خصوصا للفترة ما بعد الاستقلال إلى ما بعد حراك عام (2011). وسوف نركز من خلال الدراسة على مدى مأسسة السلطة وحدودها في رسم علاقة الدولة بالمجتمع مغاربيا.

سابعا: الإطار الزمكاني للدراسة

نتناول موضوع الدولة والمجتمع لتحليل العلاقة بين المتغيّرين (الدولة والمجتمع) بمقاربة بنية السلطة، من خلال دراستنا لدول المغرب العربي الكبير (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا، الصحراء الغربية)، غير أن دراستنا ستقتصر على الدول المستقلة كاملة السيادة، واستثناء الصحراء الغربية غير المستقلة إلى يومنا هذا. والتسمية الجغرافية للدول المغاربية هي المنطقة التي تقع بالشمال الإفريقي، والممتدة على ساحل البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي، وهي تشمل بالأساس خمسة دول هي (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا). كما تشمل أراضي الصحراء الغربية المتنازع عليها مع المغرب. وستكون الدراسة شاملة للفترة ما بعد الاستقلال لهذه الدول وميلاد الدولة الوطنية بها وإلى ما بعد الحراك العربي حتى بدايات عام 2017. إذ أنّ تحديدنا لهذه الفترة الزمنية إنما لصعوبة التحكم في متغيرات دولة ما قبل الاستقلال، وكذا صعوبة إدراج كل التغيرات أو التغييرات لما بعد الحراك حتى عام (2017)، فيما عدا محاولتنا التطرق لأهم التحولات التي طالبت بها الحركات الاحتجاجية عام (2011).

ثامنا: هندسة الدراسة

لقد تم تنظيم الأطروحة في أربعة فصول، والمقدمة والخاتمة.

أولاً: يتناول الفصل الأول **الخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة المجال السياسي المغاربي**، بتقسيمه إلى ثلاث مباحث؛ تناولنا في المبحث الأول خصوصية نشأة الدولة الوطنية المغاربية ما بعد الاستقلال ومختلف مشاكلها التراكمية، لننتقل في المبحث الثاني إلى بحث المنظور الحضاري للعلاقة الدولة- المجتمع على المستوى المغاربي من

خلال إبراز خصوصية المجتمعات المغاربية في موروثها التقليدي الذي كان ولا يزال محددا من محددات المجال السياسي المغاربي. لننتقل بهذا في المبحث الثالث للخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة الدولة والمجتمع مغاربيا؛ حيث ركّزنا على مختلف المقاربات المهيمنة في دراسة سوسيولوجيا المجتمع المغاربي وعلاقات الدولة بالمجتمع.

ثانيا؛ يليه الفصل الثاني تحت عنوان **الدولة الوطنية وتغييرات المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال**، ومن خلاله نحاول البحث في مختلف الركائز المؤسسية في علاقات الدولة بالمجتمع، منذ بدايات الاستقلال وإلى الانطلاقة في الانفتاح السياسي، منطلقين في المبحث الأول من دلالات التغيير في المجال السياسي المغاربي، بتناول مختلف مستويات التغيير الوطني والدولي، من بدايات عملية التحديث والتنمية إلى آثار العولمة على مشروع الدولة الوطنية وتغيرات مختلف الروابط بين الدولة والمجتمع مغاربيا. ثمّ المبحث الثاني الذي يكشف **ثوابت المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال**، حيث اهتم بدراسة تطورات النظام ومحطات تحولات السلطة السياسية ومختلف العمليات السياسية التي تخمّرت لتكون ذات مطالب تغييرية، وهو ما عالجناه في المبحث الثالث تحت عنوان مخرجات التغيير في المجال السياسي المغاربي، الذي أثريناه بالنقاش في تحولات وتغييرات وتغيرات المجال السياسي.

ثالثا؛ ينقلنا الفصل الثالث المعنون **بالحراك الاجتماعي وتحولات علاقة الدولة-المجتمع**، بالتتابع الزمني نحو فترة تأزم الأوضاع على مستوى علاقات السلطة بالمجتمع ومختلف تغيرات المجال السياسي إلى انفجار ما عرف بالحراك العربي منذ عام (2011). إذ سنتناول في مبحثه الأول محددات الانقسام الوطني وانحلال الجماعة السياسية، بالانطلاق من غياب الولاء الوطني وتشرذمه بين مختلف المستويات (المحلية والعشائرية والجهوية وحتى ما فوق الوطنية)، ومختلف عوامل نضوج أزمة الثنائيات؛ جراء أزمة الهُوية ومتغير الإسلام السياسي في المجال السياسي المغاربي؛ الأمر الذي أدى بنا إلى ضرورة معرفة مبررات الحراك الاجتماعي نحو التغيير السياسي في المبحث الثاني، على نحو تضخم الفساد وغياب دولة القانون التي تنقلنا إلى المبحث الثالث لبحث تضخيم السلطة في الدول المغاربية، على شاكلة هيمنة الحزب الواحد وتغوّل السلطة التنفيذية ومختلف المؤسسات العسكرية والبوليسية، التي كثيرا ما غيّبت السلطة الشرعية بمبرّرات مختلفة، ما جعل المناخ ملائم لاستفحال مختلف الخروقات وتأزم أوضاع المجتمعات، لتصبح في علاقتها بالسلطة تحمل الكثير من آثار الزبونية والمحسوبية والتسلط، لتكون أحداث ثورة الياسمين نقطة تحول وثورة على الأنظمة المغاربية وحكامها وينفجر الحراك العربي منذ عام (2011).

رابعا؛ يضعنا الفصل الرابع الموسوم **بتحولات وآفاق تجديد العقد بين الدولة والمجتمع مغاربيا**، لمتابعة الثابت والمتحول في علاقات الدولة بالمجتمع وتحولات بنية السلطة، ليكون المبحث الأول حول استمرارية الدولة العميقة وصعود الإسلام السياسي بعد الحراك العربي، وهو الواقع الذي يضع المجتمعات المغاربية أمام ثنائيات الإصلاح ومطالب التغيير الجذري، ما فتح مجال جدلية التغيير بين الإصلاحي والمحافظ لما بعد الحراك العربي الذي نتناوله في المبحث الثاني من هذا الفصل، محاولا إبراز مختلف التحديات المجتمعية في إرساء مستقبل الدولة الوطنية بين الثابت والمتحول لما بعد الحراك العربي. لنختم الفصل بالمبحث الثالث تحت عنوان تجديد العقد بين الدولة والمجتمع: أولوية الميثاق السياسي على الديني، والذي يركز على ضرورة تجديد العقد السياسي المرتكز على أولوية القانون والمدنية السياسية. لتختتم الدراسة بخاتمة لأهم النتائج التي توصلنا لها من خلال التحليل.

الفصل الأول

الخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة المجال السياسي المغاربي

يعدّ الجانب الخصوصي النظري والمنهجي أهم نقطة لأي انطلاقة دراسية للعلاقة بين الدولة والمجتمع في المجال السياسي المغاربي، إذ ستكون متغيرات وعناصر هذا المجال المختلفة منهجا متميزا عن أي دراسة أخرى. يتميّز المجال المغاربي بخصوصية ظاهرة الدولة والحياة السياسية، بداية من خصوصيتها الاستعمارية وإلى نشوء كيانات قطرية وطنية مستقلة. لقد رسمت الدولة الوطنية ملامح المجال السياسي منذ الاستقلال في بُناها السياسية والاجتماعية الخاصة؛ فكانت خصوصيتها حتى في مشكلاتها البنائية وخصوصيتها الحضارية ليكون هذا المال متميزا في بنيته ومؤسساته.

يجذب المجال المغاربي الكثير من الباحثين لدراسة مختلف أنساقه الجزئية سواء الاجتماعية أو السياسية أو غير ذلك. لذا سنركز في هذا الفصل على دراسة خصوصية علاقات الدولة والمجتمع في المجال المغاربي، من خلال تغيرات بنية السلطة منذ بدايات تكوين الدولة الوطنية المستقلة؛ لذا سيكون اهتمامنا من خلال هذا الفصل بالبحث في الآتي:

المبحث الأول: نشوء الدولة الوطنية المغاربية

المبحث الثاني: المنظور الحضاري للعلاقة الدولة- المجتمع مغاربيا

المبحث الثالث: الخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة الدولة والمجتمع مغاربيا

المبحث الأول: نشوء الدولة الوطنية المغاربية

إن وجود الدولة والبنى السياسية في الدول المغاربية عرضة لاختلاف الآراء والدراسات؛ بين من ينفي وجود أي تنظيم سياسي قبل الاستعمار وآخر داحض لهاته المقولات وأفكار المدرسة الاستعمارية، فالكثير من الباحثين بمختلف توجهاتهم يقرّون خصوصية كل قطر من هذا المجال المغاربي. وهو ما تثبته بالفعل بحسبنا خصوصية كل قطر من هذا المجال بالإضافة إلى الخصوصية الحضارية لها في بناها وترتيبها التقليداني المفسر لمختلف علاقات الدولة بالمجتمع، فلها خصوصيتها المنهجية والنظرية لدراسة هذه العلاقة وتغيراتها.

المطلب الأول: تشكل بناء الدولة الوطنية ومشكلاتها

إن الدولة التي قامت في المجال العربي عموما تحت ظلال الاحتلال الأجنبي هي دولة "غير مكتملة الأركان، والبنى والحدود، فالدولة العربية التي وجدت في فترة ما بين الحربين لم تكن خلاصة تفاعل لمؤسسات متبادلة الفعل والتأثير صعودا وانحدارا مابين كافة البنى اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا، لأنها لم تكن تملك الاستقلالية الكاملة في إدارة شؤونها. فالدولة أو ما يسمى بالدولة لم تكن غير مجرّد جهاز تسلطي يمثل المحتل، أكثر مما يمثل الداخل العربي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا"[1]. يؤكد في هذا المقام (عبد الله العروي) أن "الدولة تنحلّ كلية في الجهاز"[2]؛إنه يبرّر ذلك من منطلق عهد التنظيمات لما كانت الدول العربية مستعمَرة، إذ أن الحكم الاستعماري كان قد أدخل الكثير من التحسينات على هذا الجهاز حتى أصبح أقوى مما كان عليه فيما مضى.

من منظور فلسفة الدولة الحديثة فإن العرب عموما عرفوا الدولة بمفهومها الميكيافيلي (نسبة إلى نيكولا ميكيافيلي) والهوبزي (نسبة إلى توماس هوبز)، فبقدر تقرّب الدولة عندهم من طبيعة الدولة (الهوبزية) فإنها تفتقد لطبيعة الدولة الهيغلية (نسبة إلى فريدريك هيغل). ذلك أن الدولة الميكيافلية تقوم على الأمن لا على الأخلاق والحرية، وهو الأمر الذي ساد في المجتمعات العربية قديما وحديثا. كما أن هوبز عمّق من أهمية الهاجس الأمني حيث رأى الحياة في ظل غياب النظام السياسي تكون حالة احتراب* دائمة بين الجميع، وأن الخلاص منها لا يكون إلا بتسليم السلطة للحاكم في الدولة. إنها الدولة الميكيافيلية-الهوبزية السائدة في العالم العربي بعيدا عن دولة الكيان الشامل الموحد الثابت والدائم عند هيغل، وهو ما نتج بفعل الواقع السياسي التنافري والتقلب المضطرب للكيانات السياسية العربية في الماضي والحاضر، وهو ما يمثل إخفاقا في إقامة دولة عربية متوازنة. من جهة أخرى، تفتقد الدولة في الواقع السياسي العربي أيضا لمفهوم جون لوك في العقد الاجتماعي القائم على نظرية الحقوق الطبيعية للبشر في الحياة والحرية، بحيث لا يكون الهدف من إيجاد النظام السياسي أو الدولة لأجل حماية أنفسهم بل لحماية حقوقهم الطبيعية، وإن أخلّت بذلك حقَّ للمواطنين استبدالها بحكومة أخرى[3]. من خلال تاريخ الدول المغاربية -رغم

---

[1]- محمد علي جمعة، **نظرية الدولة في الفكر العربي المعاصر: خلال النصف الأول من القرن العشرين** (ط1؛ دمشق: دار علاء الدين للنشر، 1994)، ص 152.

[2]- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (ط9؛ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2011)، ص 196،197.

*- من احْترَبَ القوم: قاتل بعضهم بعضا.

[3]- محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام** (ط2؛ بيروت: دار الشروق، 1999)، ص 45،46.

الاختلافات الموجودة بينهما- فهي دول ومجتمعات قديمة. فيرى بعض الباحثين أن مبادئ نشوء الدولة فيها تمثلت في ثلاثة: الغلبة، الأيديولوجيا والتقاليد، فهي موجودة مجتمعة في غالبيتها، كما يمكن أن تسيطر إحداها على الأخرى في الدول العربية الأخرى[1].

ربما لا يمكننا رصد نشوء وبناء لدولة في المجال المغاربي بالتفصيل وهو ما لسنا نهدفه له في هذا الصدد، غير أننا سأنير إلى بداية الدولة الوطنية في هذا المجال، بالإشارة إلى أكثر المشكلات التي اعترضت بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال.

1- الجزائر

يرى الكثير من المؤرخين أن الفترة مابين (1919 إلى 1924) كأول تجربة (للأمير خالد) الذي أطلق مشروع الدولة الجزائرية الحديثة، باحتكاكه بالتجربة و الفكر السياسي الفرنسي، محاولا موائمتها و المجتمع الجزائري، ورسم ملامح حق الجزائريين في التمثيل السياسي بمختلف مستوياته؛ مدشّنا بذلك تفكيرا جديدا للوعي بأهمية الدولة الجزائرية الحديثة كمؤسسات[2]. لتكون بذلك محاولة (الأمير عبد القادر) لتفعيل النسيج الاجتماعي لوجود جماعي منتظم لتنبع سلطة مركزية من المجتمع ذاته، ليبادر لبناء دولة ونظام حكم. إذ أسس الأمير كما قال عنه الكثير حكما ديمقراطيا؛ فالسلطة نابعة من نسيج المجتمع بمبايعته وترتيب مؤسساتي يضم (مجلس الوزراء ومجلس الشورى). كمحاولة أولى للقوى الوطنية الجزائرية في بداياتها. لقد سجل المجتمع الجزائري قدرته على إنتاج سلطة مركزية للإجماع حول الوطنية الجغرافية للبلد. فكان نشوء الدولة الأمة مرتبطا بالشعور الوطني والذي كان أكثر وضوحا أثناء الاحتلال وبعده. لتشهد الجزائر خلال العهد الاستعماري إدارة وسلطة استعمارية في مقابل الفعل الجهادي. وإذ حافظ المستعمر على بعض أشكال التنظيم (الوسطاء والوكلاء)[3].

لقد جاء في الميثاق الوطني لعام 1976 أن "الجزائر ليست كيانا حديث النشأة، فمنذ ماسينيسا المؤسس الأول للدولة النوميدية ويوغرطا رائد المقاومة ضد السيطرة الرومانية، أخذ الإطار الجغرافي يتحدد في معالمه الكبرى، وبدا الطابع الوطني يبرز ويتأكد باستمرار خلال التطور الذي شهدته الجزائر"[4]. ليأتي بعده "بيان أول نوفمبر" الوثيقة التأسيسية للدولة الجزائرية المستقلة ضمن المبادئ الإسلامية، وجاء مؤتمر الصومام الأول لجبهة التحرير الوطني بأهداف أهمها "الميلاد الجديد للدولة الجزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية. كما جاء في وثيقة طرابلس الحث على ضرورة "بناء دولة عصرية، وتنظيم مجتمع ثوري يحتم اللجوء لمناهج علمية في النظرية وفي التطبيق. كما أن تصور المسؤولية السياسية وممارستها ينبغي أن يسند إلى تحليل موضوعي للمعطيات والتقدير الصحيح لحقائق

[1]- غسان سلامة وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي** (ج1؛ ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 28-30.

[2]- نور الدين ثنيو، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنيّة الجزائريّة**(ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015)، ص 166،167.

[3]- مصطفى هميسي، **من بربروس إلى بوتفليقة: كيف تحكم الجزائر؟** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2011)، ص 125-143.

[4]- ميثاق الجزائر (1976) "إن الأمة هي الشعب نفسه".

الواقع...". كما كانت موجهة للعلاقة بين حزب جبهة التحرير الوطني والدولة إذ ترى أن "الحزب يرسم الخطوط العريضة لسياسة الأمة ويكون ملهما للحكومة"[1].

2- تونس:

يعتبر عام (1956) عهدا جديدا في مسار بناء دولة تونس المستقلة المؤسساتية، وهي هامة كامتداد للحركات الإصلاحية والوطنية، إذ وضعت قيادة "الحزب الحر الدستوري الجديد" أمام مسؤولية وطنية، بعد الاعتراف الفرنسي باستقلالها في 20 مارس (1956)[2]. فبناء الدولة في تونس "ارتكز على مركزية سياسية عالية، وهي التي تقوم على نخب أعيانية مدينية مندمجة تتركز في العاصمة أساسا. وقد كونت قاعدة اجتماعية متينة للنفوذ المركزي"[3]. هذا النفوذ أضعف الخصوصيات المحلية، وجفف تدريجيا منابع النفوذ المضادة له، وبذات الوقت عزّز من الولاء الجماعي واستطاع بذلك اختراق الكتلة القبلية، وربط علاقته بالأفراد مباشرة. هناك وصلت الدولة التونسية المجالية أعلى درجات تكوينها أين انتقلت من دولة تمارس سيادتها على جمع من الجموع إلى دولة تمارس سيادتها على جمع من الأفراد. وقد جاء الكيان التونسي القومي غداة الاستقلال متأثرا بالنمط الحداثي، ومشروع التحديث للرئيس السابق الحبيب بورقيبة، وهو الذي عمد إلى تهميش طبقات بعينها، وتحديث مؤسسات أخرى وما ترتبط بها من فئات ومواطنين[4].

كانت الجمهورية التونسية قد حصلت على الاستقلال بمزايا مهمة؛ لقد كانت مجتمعا صغيرا متجانسا، وذو نخبة متماسكة تم تجنيدهم من محترفين يشاركون في خلفيات الطبقة الوسطى العليا والخلفيات الإقليمية والتعليمية المماثلة وتجربة كفاح الاستقلال. إذ يتمتع النظام الذي يرأسه المؤسس الكاريزمي (الحبيب بورقيبة) بالهيمنة الأيديولوجية لصراع الاستقلال الناجح والمستند إلى حزب جماهيري يضم ناشطين من الطبقة الوسطى والبرجوازية الإسلامية وحركة نقابية متطورة للغاية. كان يُنظر إلى النظام على أنه الأكثر فاعلية في التنمية، وخاصة من خلال الاستثمار في التعليم وتحديث الزراعة من خلال التعاونيات. لقد وضعت نسختها "اللينة" من الاستبداد الشعبوي قوة مركّزة في خدمة التنمية العقلانية، وإن كان ذلك بتكلفة مؤسسية[5].

---

[1]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 193-207.

[2]- عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2016، ص 71،72.

[3]- عبد الحميد هنية، "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى وآليات الاندماج فيها في الفترة الحديثة"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي** (ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)،ص 173.

[4]- مهى يحي وآخرون،**المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية** (ط1؛ مصر: روافد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 22.

[5]- Raymond Hinnebusch, Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States, **British Journal of Middle Eastern Studies**, N.P.I, P 2,3.

3- المغرب:

بُنيت الدولة المغربية على أساس اتفاق بين مكوّنات التركيبة المجتمعية في شأن اختيار السلطان الذي يرمز للإجماع والضامن للتواصل، ويعد مركز ثقل مضاد للخصوصيات المحلية التي تميل للانقسام بطبعها. ولم يعمل على إضعاف منابع النفوذ المحلية بل اكتفى باعتراف هذه المجموعات المحلية بسيادته عليها، وهذا الدعم للخصوصيات المحلية يمكن أن يزيد من الدعم وممارسة البيعة بطقوسها المعهود. تمثل المغرب دولة قائمة على الولاء للسلطان لا للمجال الترابي. وهي بذلك تمارس سيادتها على جمع من الجموع ما لم يتحقق لها اختراق الكتل الجمعية لممارسة السيادة على الأفراد[1].

كما حصلت الملكية المغربية على الاستقلال بميزة هامة؛ فعلى عكس الملكيات التي أنشأها الغرب في بلاد الشام والخليج، كان للمغرب جذور تاريخية عميقة، وشرعية تقليدية لا جدال فيها، وشرعية إضافية لمحاذاة ملكه مع الحركة القومية ضد المستعمر الفرنسي. من ناحية أخرى، فإن المغرب يتسم باتساع مدنه، ودور القبائل الكبير، والفقر المتنامي بين السكان، ونقص الثروة النفطية، جنبا إلى جنب مع مجتمع سياسي متطور إلى حد ما. إذ كان لديها حركة استقلالية قومية قوية (حزب الاستقلال) على أساس البرجوازية التجارية الحضرية وحزب معارضة جماهيري من اليسار مرتبط بالنقابات (حزب الاتحاد الوطني من أجل الديمقراطية). هذا التعقيد في المجتمع السياسي تطلب من الملك أن يكون سياسيًا فعالًا من أجل البقاء[2].

4- ليبيا:

خرجت ليبيا من أكثر من ثلاثة عقود من الحكم الاستعماري الإيطالي في عام (1943) وحكمت كملكية منذ عام (1951) إلى عام (1969). ففي 24 ديسمبر (1951) أعلن (محمد إدريس المهدي السنوسي) استقلال بلاده بقصره في المنار في (بنغازي)، وبناءً على دعوة من المجلس الوطني التأسيسي في 7 أكتوبر لقب صاحب الجلالة ملك المملكة الليبية. في 7 أكتوبر (1951) أصدر رئيس الجمعية الوطنية التأسيسية المفتي الأكبر لطرابلس دستور المملكة المتحدة الليبية وقدمه إلى الملك؛ متضمنا ليبيا "دولة حرة ومستقلة وذات سيادة"[3]. ففي عام (1951) صوتت الأمم المتحدة لإنشاء دولة ليبيا المستقلة/ المكوّنة من ثلاث أقاليم (طرابلس، برقة، وفزان). كان البلد الجديد يحكمه الملك (محمد إدريس بن محمد المهدي السنوسي)، ولكن مع حكم ذاتي لكل من المقاطعات الثلاث. على الرغم من إعطائه حكمًا قانونيًا على الأقاليم الثلاثة، كان الإيطاليون قد اعترفوا سابقًا باسم أمير لإقليم (برقة)، وكان معظم ناخبيه السنوسيين يعيشون حول بنغازي. خلال العقد الأول من الاستقلال، أدّت الاختلافات الجغرافية والثقافية بين المحافظات إلى الإقليمية والتنافس الذي هدد وحدة الدولة الناشئة. وفي عام (1963)، ألغى الملك إدريس رسمياً الحدود الداخلية التي تفصل بين المقاطعات المتنافسة، وحاول ترسيخ حكمه على ليبيا موحدة. كانت شعبية الملك

[1]- عبد الحميد هنية، مرجع سبق ذكره، ص 173،174.

[2]- Raymond Hinnebusch, **Op Cit**, P 3.

[3]-A. Martel, Le Royaume Sanusi de Libye (1951-1969), **Cahiers de la Méditerranée**, N^0 41, 1990, P 143-150.

قد وصلت خارج أراضيه،غير أنه في عام (1969) قام انقلاب عسكري غير دموي بإطاحة الملك عندما كان خارج البلاد، وأعلن أن ليبيا جمهورية[1].

5- موريتانيا:

في موريتانيا نصّ الدستور الفرنسي (27 أكتوبر 1946) على أن "فرنسا عازمة على قيادة الشعوب المسؤولة عنها نحو حرية إدارة نفسها بنفسها، وتسيير شؤونها الخاص بصفة ديمقراطية". من هنا جسدت فرنسا الإتحاد الفرنسي بكل ولاياته وأقاليمه المحمية والمستعمرة؛ لتصبح موريتانيا إقليما سياسيا تنتمي لإتحاد فدرالي بمسمى "إفريقيا الغربية الفرنسية"؛ الأمر الذي أعطى لهذه الأقاليم ومنها موريتانيا امتيازات سياسية ودستورية، وتتمتع بهياكل تشريعية وتنفيذية تابعة للوالي المنتدب من قبل الحكومة الفرنسية[2]. ما جعل موريتانيا فرنسية بامتياز، وكيان سياسي قانوني تم بعامل استعماري بالأساس، وقد حاولت إقامة مجال ترابي لكل الناطقين باللهجة الحسّانية، والمنتمين إلى البيضان إلا أن ذلك لم يتم، وبقيت مناطق متعددة خارجة على المجال الموريتاني[3].

إن الدولة التي نشأت عربياعموما بعد الاستقلال هي دولة توتاليتارية ذات خصائص ست "أيديولوجيا رسمية أي مجموعة مذهبية رسمية تغطي جميع جوانب الحياة الإنسانية، ونظام حزب واحد يقوده ديكتاتور، ونظام رقابة بوليسية، وتركيز جميع وسائل الدّعاية، وتركيز جميع الوسائل العسكرية، وإدارة الاقتصاد بأسره، والتحكم المركزي به"[4]. فقد اشتملت بنية الدولة الحاكمة على رعوية الاستعمار والجهاز البيروقراطي للدولة الحديثة، فنصبت نفسها مكان المجتمع وأنجزت وظائفه، وكانت كيانا خارجيا حتى بالنسبة للمواطنين، فحتى المشاركة وإن كانت مقننة دستوريا كانت أمرا مستحيلا ما لم ترعاها الدولة[5].فقد تكون شرعية النظام السياسي تتمحور حول قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بوظائف معينة كالدفاع والأمن، وأما شرعية الكيان فهي تتمحور حول قدرة الدولة على توفير الشعور بالانتماء للجماعة[6]. إن الدولة بحسب (برهان غليون) "لا تشتق نفسها من نظرية جاهزة دينية أو مدنية، بقدر ما هي نتَاج لحركة تاريخية (...) إن الدولة هي الطريقة التي تتمفصل بها عناصر السلطة العقيدية والتنظيمية والعملية، الزمنية والروحية، وتضم الرمزية العامة والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي كجهاز تمثل التجسيد التاريخي والخاص لهذا التمفصل في كل حقبة"[7].

---

[1]-James Siebens, Benjamin Case, The Libyan Civil War: Context and Consequences, **Special Report**, Think International and Human Security, Summer 2012, P 05.

[2]- السيد ولد أباه محرّرا، **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع** (ط 2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 92،93.

[3]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في موريتانيا"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،**مرجع سبق ذكره**، ص508.

[4]- محمد خالد الشياب، **المجتمع العربي بين سلطة الدين واستبداد الدولة** (ط1؛ عمان: دار ورد للنشر، 2004)، ص 111.

[5]- هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 87.

[6]- غسان سلامة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

[7]- برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة** (ط3؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 88.

إن الدولة المغاربية كما هي اليوم بمؤسساتها القانونية والسياسية غالبا ما جاءت مفروضة أو مقتبسة من أصل أجنبي (الاستعمار ومحاولة ربط الدول بالغرب). أين صاحب تكوينها استخدام القوة من جانب القوى الاستعمارية المحتلة، وحتى في مراحل النضال للاستقلال فإن مؤسسات الدولة وتنظيماتها غالبا ما احتفظت بما كانت عليه دون تغيير بعد الاستقلال. فبعد الاستقلال ورثت الدول أجهزة إدارية كمؤسسات أولية لبناء الدولة الوطنية، والذي كان هجينا بين بصمات مجتمع تقليدي وملامح إصلاحات حديثة[1]. ويعبر أداء الدولة وفاعلية أجهزتها وعلاقتها بمجتمعاتها عن الأزمة البنائية للدولة القطرية المغاربية، وكذا نمط علاقاتها بالعالم الخارجي. وتظهر أبعاد الأزمة البنائية للدولة في:

أولا/ عدم استكمال عملية البناء المؤسسي للدولة: لا تزال الدولة المغاربية غير مكتملة البناء المؤسسي، وغير مستقرة بالوعي الجمعي لقطاعات يُعتد بها من مواطنيها، إذ تتسم بعدم الاستقلالية الذاتية عن شخص الحاكم. فهناك نوع من التماهي بين كيان الدولة وشخص الحاكم، وهو ما يجعلها أداة في يد النخبة الحاكمة، تستند في ممارستها للسلطة على أساس عائلي، قبلي، ديني جوهريا، وأساس ديمقراطي شكليا.

ثانيا/ ضعف وهشاشة الدولة مقابل تضخم أجهزتها: تتسم الدولة المغاربية بضخامة أجهزتها ومؤسساتها، إلا أنها لا تعبر في الواقع عن دولة قوية، سواء في علاقتها بمجتمعاتها والاتفاق على القضايا العامة، أو وفي قدرتها على تعبئة الموارد وتخصيصها بفاعلية، أو في سياساتها العامة لحل المشكلات العامة، أو في إثبات استقلالها عن العالم الخارجي. الأمر المنعكس على تواضع انجازاتها، اللهم ما اتصل بممارسة القهر على مواطنيها والتحكم في مجتمعاتها[2].

ثالثا/ مشكلة تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي: لما كان المجتمع المغاربي يضم غالبية من العرب لغة وثقافة، إلا أن هناك بعض الأقليات، التي تثير الاختلافات وعادة ما تطرح مشكلة هُوية، حين يرتبط الأمر بالإدماج السياسي والاجتماعي لهذه التكوينات. فالتنافس يجعل أحد هذه التكوينات مستبعدة من الحياة السياسية في الدولة القطرية، ما يفتح الباب للتمرّد والعصيان[3].

رابعا/ غلبة الطابع المتأزم: تعاني الدولة القطرية المغاربية فجوة بينها وبين مجتمعها، والمتزايدة في كثير من الأحيان، فكثيرا ما تلجأ للقمع من أجل السيطرة على المجتمع، ومنها من لا تسمح من حيث المبدأ حتى بقيام التنظيمات الاجتماعية (مجتمع مدني، أحزاب سياسية، نقابات...)، وإن سمحت بذلك فهي تحت رحمة قيودها التي تمنعها من الاستقلالية عن الدولة[4]. في هذا السياق يؤكد (برهان غليون) أن الدولة العربية عموما هي مركز الأزمة

---

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، ، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص 61-63.

[2]- حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 58،59.

[3]- ميشيل شيحة، "إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 22، العدد الأول، 2006، ص 322.

[4]- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

الشاملة؛ فبعد أن كانت الدولة لفترة طويلة وسيلة التحول والتغيير وتقديم الخدمات، أصبحت تظهر وكأنها العقبة الرئيسية أمام التحول[1].

خامسا/ التبعية الهيكلية للخارج: لقد عمل الاستعمار المباشر للدول المغاربية على قطع كل إمكانيات التطور، وتجميده لكل طاقاتها للنمو والتطور الداخلي، من خلال تفكيك الحياة الاقتصادية، ثم دمجها في سوقه العالمية؛ وبالتالي قطعها عن النمو الذاتي المستقل لها. وبذلك فاللحظة التاريخية التي عايشتها الدول كانت لحظة أزمة، أين ظلت بنياته تقليدية ذات تطوّر مصطنع جعلت مجتمعاتها تابعة لها[2].

سادسا/ اهتزاز شرعية الدولة: امتدت أزمة الشرعية في الدول المغاربية لتشمل النظام السياسي والدولة معا. ذلك أن أبرز مظاهر أزمة الشرعية هي قيام بعض القوى والتيارات والجماعات بإعلان ولائها الأسمى لا إلى الدولة بل إلى كيانات دونها (القبيلة، الجهوية، الإثنية،...) أو ولائها الفوقي (الأمة العربية، الأمة الإسلامية...). إن تزامن أزمة شرعية النظام وأزمة شرعية الدولة يؤدي إلى خطر الصراعات الاجتماعية والحروب الأهلية. في هذا الإطار، يمكن القول أن الدول المغاربيةتشترك في تشرذم أساسها الاجتماعي واغترابها، الأمر الذي يدل عليه مؤشران هما: وجود عجز في الشرعية السياسية، والأساس الأبوي للسلطة السياسية.[3].

لقد نشأت المجتمعات المغاربية في ظل أنظمة قهرية، تميزت بسحب ولائها من الدولة نحو الأمة الواسعة، أو الأشخاص، أو المجموعات القرابية. وتقوم شرعية النظام على قدرة المؤسسات الحكومية على القيام بوظائف معينة كالدفاع وتوفير حد أدنى من وسائل العيش، أما شرعية الكيان فهي تتمحور حول قدرة الدولة على توفير الشعور بالانتماء إلى الجماعة[4].

سابعا/ غلبة الطابع الريعي وشبه الريعي: إن الدولة الريعية على اعتبار أنها تحوز أعظم مصدر للثروة الوطنية، وهي بهذا لا تعدو إلا أن تكون ذات دور توزيعي، وهو ما ينعكس في على علاقتها بالمجتمع، ما يسمح للمصالح الخاصة والفئات الاجتماعية المختلفة بالحصول على أكبر قدر ممكن من إعادة توزيع الريع المتحقق لدى الدولة.أما الدول شبه الريعية، فهي تعتمد على مصادر إيراداتها من غير العائد النفطي، كالإعانات الخارجية، أو إعانات الدول العربية الأخرى، أو من التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في الدول النفطية (مثل تونس مغاربيا). فالدول شبه الريعية غير النفطية تكون مضطرة لفرض ضرائب على مواطنيها وإتباع سياسات اقتصادية تقشفية مع ما يقابله من فتح المجال ولو نسبيا للمشاركة السياسية[5].

ثامنا/ الطابع التسلطي للنظام:رغم وجود اختلاف بين الدول العربية في بنيتها وبنائها إلا أن التسلطية هي الصفة الغالبة على هذه الدول. ويرجع ذلك لما ذكر آنفا، إذ أن أبرز مظاهر تسلطها هيمنتها على المجتمع وتغلغلها في مختلف

[1]- برهان غليون، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.
[2]- محمد خالد الشياب، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.
[3]- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.
[4]- غسان سلامة وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 74-82.
[5]- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

جنباته، وعدم سماحها بقيام تنظيمات سياسية وسيطة كالأحزاب، وفرض قيود على هذه الممارسة إن وجدت، وغلبة طابع المركزية على قرارات الدولة وسياساتها. ما يعكس التفرد بالسلطة واحتكارها ومنع التداول عليها بشكل سلمي، وغياب المشاركة السياسية وإضفاء الطابع الشكلي على عملياتها السياسية المرتبطة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية[1].

إن الدولة التسلطية هي شكل أو ربما أعلى أشكال الاستبداد في بيئة الدولة البيروقراطية الحديثة، إذ أن هذه الأخيرة تكون مقيدة بالدستور، في حين أن التسلطية تحتكر مصادر القوة والسلطة، فالسلطانية التي سادت العالم الإسلامي في الدولة العثمانية كانت تمارس الاستبداد بدرجة عالية[2]. في هذا الصدد يقول (برهان غليون): "من المهم أن تنجح المجتمعات في السيطرة الحقيقية على الدولة، أي في القضاء على الطابع الإستلابي لها وتطوير وظيفتها كأداة شرعية من جهة، وعاملة على تجسيد وتنظيم الإرادة الجماعية من جهة ثانية، فليست الدولة مصدر الاستلاب إلا لأن المجتمع في الوقت الذي يخفق في التحرر منها لا ينجح في إصلاحها والتحكم بها"[3].

هكذا؛ وإن كان تناول بدايات الدولة الوطنية في المجال المغاربي ببعض من الإيجاز، فإننا نصل إلى أن جل الدول المغاربية على اختلاف بنيتها المجتمعية والسياسية تشترك في عامل واحد وهو الإرث الاستعماري الدول المغاربية، التي تشكل عقب الاستقلال الوطني. غير أن أهم ما يجب معرفته هو البنية السياسية للدول المغاربية بعد الاستقلال، وهل استطاعت هذه الدول أن تكون مستقلة في بنياتها ومؤسساتها؟ وما الطابع المهيمن عليها؟

المطلب الثاني: البنية السياسية للدول المغاربية

بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر عشية الاختراق الأوروبي لبلدان المغرب العربي الكبير كانت لتلك المنطقة سلطة سياسية ينقصها عنصر السيادة الإقليمية، أين كان عنصر المساواة أمام القانون بالحقوق والواجبات متفاوتا ونسبيا من منطقة لأخرى، وهو ما جعل الدول المغاربية تحت مسمى (الدولة المخزنية) ترقى عن مفهوم الدولة عند (إبن خلدون) ذات النمط الدائري، واقتصر فيها دور القبيلة على الاحتجاج والتمرّد، ولم تعد قادرة على إسقاط النخبة الحاكمة. فهي تتميز بسلطة باتريمونيالية شخصانية (Patrimonialism) تعتمد على أسرة حاكمة ذات جيش وبيروقراطية منفصلة عن المجتمع المدني لها ولاء للحاكم، حيث لا دور للمجتمع في التأثير بهذه المؤسسات[4].

لقد اتّسمت البنية السياسية في الدول المغاربية عموما بوجود جهة حاكمة وجهة كامنة، كانت جهة القوى الحاكمة بعد الاستعمار قد تم تعليمها لتشكّل جهاز السلطة في دولة ما بعد الاستعمار. وقد تطوّر البناء السياسي لهذه الأنظمة مع حدود التغير والانتقال الاقتصادي. وفي مقابل القوى الاجتماعية الحاكمة نجد القوى الاجتماعية

[1]- حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[2]- حسن خلدون النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص23.

[3]- برهان غليون، **مرجع سبق ذكره**، ص 301.

[4]- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي** (ط3؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 113،114.

الكامنة ممثلة بالطبقة الشعبية الخاضعة للحكم والاستغلال، هذه القوى الكامنة هي صاحبة المصلحة في الوحدة لحماية الثروات وتحقيق التطوّر[1].

لقد سلك الحكام في المجال المغاربي سلوكا سلطويا انفراديا، ليس لتعطشهم الذاتي للسلطة، فهذه نصف الحقيقة، بل بسبب الفراغ السياسي وغياب المؤسسات والقوى الموازنة وسيادة تركيبة مجتمعية ونسيج مجتمعي عام يسمح بمثل هذا الإنفراد بالسلطة أو يحتمه، ويفرز غالبا هذا النوع من الحكام. (فجابر الأنصاري) يرى أن الخلل يكمن في نوعية العلاقات والسلوك الجمعي الموروث من التركيبة المجتمعية المؤثرة منذ قرون[2]. لقد عرف المجال المغاربي أشكالا عدة من السلطة السياسية والنظم الحاكمة التي لم تجد إطارها المؤسسي البنيوي والشرعي الشامل (الدولة)، وظلت بذلك تتخبط في فراغ مؤسّساتي وبنيوي نتيجة التشكل والتحلل المستمرين لذلك الإطار الدولاتي الهلامي والمضطرب، بحيث إذا سقطت الحكومة اهتزت لسقوطها الدولة وكادت تتهاوى وانكشف الفراغ المؤسسي الرهيب للكيان السياسي كله. وهذا ما جعل الدولة العربية عموما على مر الزمن تتراوح بين خيارين: الفتنة أو الاستبداد[3].

خلال فترة الاستقلال والتحديث تقريبا لما بين (1945-1970)؛ تم تحليل تشكيل حالة دول شمال إفريقيا (المجال المغاربي) في العقود الأولى من الاستقلال إلى حد كبير من خلال نظرية التحديث. واعتبر بناء سلطة جديدة أنه يتطلب توجيه المشاركة المتزايدة من خلال مؤسسات مستقرة؛ وخلاف ذلك كان الكفاح من أجل السلطة في الشوارع وعبر الانقلابات العسكرية والأنظمة المضادة التي تزعزع الاستقرار. تم قياس الفعالية السياسية بمدى قيام المؤسسات بمهام سياسية حيوية مثل تجنيد النخب السياسية وتجميع مصالح المجتمع وتعبئة الدعم. تميزت الأنظمة من حيث أنواع سلطة (ماكس ويبر) حسب تركيزها النسبي للسلطة من أجل التغيير الجذري، أو قيودها عن طريق التقاليد، أو المؤسسات القانونية. ففي الفترة التي أعقبت الاستقلال تباعدت الأنظمة بشكل حاد؛ إذ ركزت الجمهوريات الجديدة سلطتها للتحديث بينما وضعتها الملكيات في خدمة التقليد[4].

1-الجزائر:

في الواقع، منذ إنشاء الدولة الجزائرية المستقلة عام (1962) ظلت حرب التحرير هي المعيار الذي يتم على أساسه تحديد العقد السياسي الذي وضعته الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية التي تولت السلطة. والنتيجة هي تعريف الهوية السياسية الجزائرية حيث تصبح المشاركة في حرب التحرير عاملاً من عوامل الإدماج والاستبعاد من اللعبة السياسية. كعامل للدمج أولاً وقبل كل شيء؛ بمعنى أن التعيين في المناصب العليا وخاصة في القضاء مشروط بهذه المشاركة في حرب التحرير؛ وبالتالي فإن الانتماء إلى الأسرة الثورية هو التذكرة التي تمنح الامتيازات والمزايا. كما أنه

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 141،142.

[2]- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 21،22.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 46،47.

[4]-Raymond Hinnebusch, **Op Cit**, P 02.

عامل استبعاد لأولئك الذين ليس لديهم هذه الشرعية الثورية[1]. إن البنية السياسية المؤسساتية منذ الاستقلال وهي قائمة على مؤسستي (الجيش، والبيروقراطية)، إذ يقول الباحث (مصطفى هميسي) إلى أن "أدوات إدارة شؤون الدولة وأدوات الحكم هي بالأساس البيروقراطية الأمنية العسكرية والبيروقراطية الإدارية"[2]. وهذا ما ورثته الدولة الجزائرية عن الاستعمار الذي ضخم الجهازين العسكري والبيروقراطي. واقتصر دور النخب على عرض المؤسسات ليوافق المجتمع أو يرفض وتقوم ثورة وهكذا.

إن هيكل السلطة في الجزائر مهما كان شكل النظام السياسي الذي أسس المؤسسات المدنية هو متعدد المراكز؛ إلا أنه تحالف غير متجانس من الجماعات والعشائر والرجال الذين يعملون لضمان إدامة المصالح التي تتداخل جزئيًا فقط مع الصالح العام للأمة. تستمد مراكز القرار هذه جذورها جزئيًا من عناصر قوات الأمن (الجيش، أجهزة المخابرات) وجزءًا من القادة المدنيين (الرئيس، بعض الوزراء "المقربين" من الرئيس، الحزب الرئاسي) الذي يجب إضافة الجهاز إليه في بلد شديد المركزية مثل الجزائر، لتحتل (بعض الشخصيات، كبار المسؤولين في وزارة الداخلية، ...)مكانًا ثانويا. وفي النظام الجزائري يعد الجيش الوطني هو العمود الفقري للنظام منذ الاستقلال، على الرغم من انسحابه النسبي من السلطة المدنية منذ نهاية "العقد الأسود"[3].

2- تونس:

يقوم البناء السياسي لتونس في الفترة المعاصرة بدرجة أولى على نظام أعيان المدن، ثم يستقطب من خلالهم بقية الأعيان بدرجات متفاوتة، وكانت كتلة الأعيان المدينية هذه تعي مصالحها تماماً، وتسخّر كل جهدها لتدعيم المركزة السياسية واستقرار نفوذها في مختلف المجالات[4]. إن واقع الدولة التونسية بعد الاستقلال منذ عام (1956) يجعل الدولة ذات طابع دكتاتوري؛ أين تصادر الحريات الشخصية، ويحتكر فيها الحزب الدستوري الحاكم الحياة السياسية بوسائل القمع المختلفة (البوليس، المحاكم،...)، والتضييق على مختلف المؤسسات التمثيلية تحت سيطرته، في صورة السلطوية الأبوية في المجتمع التونسي[5].

لقد كانت البنية السياسية غداة الاستقلال وبناء الدولة الوطنية مرتكزة على الحزب الشمولي الواحد، وكذا الزعامة الفردية لـ (برقيبة الحبيب)؛ إذ أفرغ العملية السياسية من أية معارضة سياسية، وبسط هيمنته على مختلف التنظيمات النقابية، فكان المجال السياسي قائما على بيروقراطية الدولة في شكلها الاستبدادي بالقضاء وبشكل مطلق على مكوّنات المجتمع المدني السياسي والاجتماعي. لقد تجاهل بذلك سلطة الشعب في صنع القرار السياسي، وقيامه بتعطيل جل الهياكل الوسطى والقاعدية واقعيا. عمل بذلك منذ بداية حكمه على تسيير الدولة

[1]-Louisa Dris-Aït Hamadouche, Chérif Dris, «De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne», **L'Année du Maghreb**, N°8, 2012, P 282.

[2]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 237-241.

[3]- Karim Amellal, Algérie : un autoritarisme en péril?, **L'ena Hors Les Murs**, avril 2015 , n°450, P 43.

[4]- عبد الحميد هنية، "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى وآليات الاندماج فيها في الفترة الحديثة"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

[5]- حمّة الهمّامي، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية** (ط1؛ تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989)، ص 178.

ومؤسساتها دون أن تواجه سلطاته. فالحزب الدستوري كان سابقا للدولة ليحتويها في مراحلها الأولى ثم يصير مهيمنا عليها بعد ذلك[1].

3- المغرب:

لقد تجاذبت المجال السياسي بالمغرب آليتين رئيسيتين: آلية صيانة المواريث والارتقاء بها إلى المأسسة، وآلية إطلاق عوامل التغيُّر في شبكة العلاقات الناظمة للسياسة والسلطة، لتبقى المغرب دولة مطلقة تحتكر المجال السياسي وتقيم سلطانها على ثوابتها: القيادة والإمامة. وانتقل بناء الدولة الحديثة من البرنامج الإصلاحي المطروح على المخزن منتصف القرن(19) إلى جدول الأعمال الاستعماري المنجز من قبل سلطات الحماية، لأجل تأمين بنى للمصالح الفرنسية في البلاد، ليكون المشهد السياسي للمغرب بعد الاستقلال استمرارا للبنى التقليدية إلى جانب البنى الحديثة[2]. فقد عملت السلطات الحماية على تكريس السلطان كأعلى سلطة بتحصين قراراته من أي طعن، وهو ما قضى فيه مجلس الدولة الفرنسية آنذاك، وتبرير أعمال الظهائر الشريفة على أنها من أعمال السيادة؛ إذ أن كل ما يقوم به السلطان هو بقرارات سلطات الحماية، وهي التي كرّست بذلك أسلوب الحكم السلطاني التقليدي. ليتحول الحكم من أسلوب الحكم السلطاني بعد الاستقلال عام (1956) نحو الملكية الدستورية؛ بإنشاء الملك (محمد الخامس) المجلس الوطني الاستشاري باختياره. وذلك تحقيقا للحكم أو السلطة السياسية التشاركية. كما جاء في خطاب محمد الخامس في ماي (1958) بإشراك الشعب تدريجيا في تدبير الشأن العام. فاعتمدت المملكة المغربية أول دستور لها عام (1962) جاء في فصله الأول أن "نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية"، وفي فصل الثاني "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة على يد المؤسسات الدستورية"، أما الفصل الثالث فقد جاء به "الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب، واحتوى الفصل 23 عبارة أن "شخص الملك مقدّس لا تنتهك حرمته". ليكون الملك بمنزلة سمو الدستور، وهو الذي يساهم مشروعيته من الدين يمس من المصادر الوضعية فقط[3].

4- ليبيا:

في ليبيا بحكم التنظيم والانتماء القبلي رفضت الكثير من القبائل تقبّل سلطة الدولة؛ ما يعني غياب بنية سياسية موحدة؛ فكل حكم بطريقة معينة، فبعضهم قام بتنظيم الحياة في مكان وجوده ممتنعًا عن دفع الضريبة كمؤشر لعدم خضوعه للسلطة المركزية (السيبة)، وآخر باستقلاله عن السلطة في ظل بعده عن الساحل حيث مظاهر الحكم، والبعض اتخذ استقلاله في مدن ساحلية (مصراتة) أو مدن قريبة من الساحل (ترهونة)، وكان لكل قبيلة ميليشيتها الخاصة. وبعد الاستقلال عام (1951) والتوجه نحو بناء دولة مؤسسات بدأ دور القيادات التقليدية

[1]- فخر الدين ميهوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 128-133.

[2]- عبد الإله بلقزيز، "في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب"، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 187-191.

[3]- محمد الغالي، "بناء الدولة الحديثة بين نظرية إمارة المؤمنين وأطروحات الإسلام السياسي في المغرب: قراءة في فرص التعايش والاندماج ومخاطر التنازع"، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة** (ج 2؛ ط 1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 545-548.

في التقلص، وبعد الانقلاب الأول في الجمهورية الليبية حاول القادة بناء ليبيا تحت راية التوحيد بعيدًا عن الولاءات القبلية، غير أن محاولات الإطاحة بالنظام جعل (القذافي) يعود للقبيلة محيطًا نفسه بأبناء قبيلته[1]. كما كانت أنظمة الصفوف (منها الموالي لسلطة الدولة المركزية عثمانية أو استعمارية ومنها المعارض) الهيكل الملائم لتنظيم العلاقات السياسية في المنطقة متناسبا بذلك مع طبيعة المجتمع المحلي القبلي[2].فالقبيلة أداة التغيير السياسي في ليبيا، فكلما لوحظت صراعات داخلية حول السلطة، تم الاستنجاد بها وتجنيدها والتهديد بها، فهي تتحول في هذا النظام إلى وسيلة احتماء الفرد من الدولة، واحتماء الدولة من الفرد[3].

كانت المرونة السياسية إلى حد كبير تعبير عن الطابع غير الرسمي للدولة الليبية التي تم تحديد مؤسساتها فقط لفترة قصيرة بين عامي (1969) و(1977) بموجب الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 11 ديسمبر (1969). ومنذ عام (1977) لم يكن أي من البلاد المركزية الشخصيات السياسية قد تم تحديدها دستوريا. ويستند وجودهم بحتة إلى شرعيتهم الثورية. هناك ممثلون مثل حركة الضباط الوحدويين الأحرار، واللجان الثورية أو لجان القيادة الشعبية الاجتماعية، لديهم قوانين داخلية لكن لم يتم إنشاؤها نتيجة للتشريعات الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأجهزة التشريعية والتنفيذية الحالية للدولة ليس لها أي أساس دستوري في الجماهيرية. يوضح إعلان سلطة الشعب الصادر في مارس (1977)، وهو وثيقة تحملت مكانة القانون الأساسي في ليبيا ، خطوط السلطة في المادة الثالثة. ويحدد القانون لوائح المؤتمرات واللجان والاتحادات المهنية وكذلك مواعيد اجتماعاتهم. ومع ذلك ، كما هو موضح أدناه ، فإن التشريعات في ليبيا تعكس في الغالب رؤى القيادة الثورية ، وتشير بوضوح إلى هيمنة وتفوق القطاع الثوري على المنظمات التشريعية والتنفيذية للدولة[4].

كان الهدف من الثورة الشعبية عام (1973) هو خلق قيادة شبابية قائمة على أساس محلي مستمدة من الطبقات الدنيا والدنيا والتي من شأنها أن تكون لها علاقات اجتماعية وتعليمية مختلفة اختلافًا كبيرًا عن تلك الموجودة في النخبة التقليدية في البلاد. إن نجاح الثورة في تحقيق هذا الهدف يعني أيضًا أن العديد من الكوادر البيروقراطية الجديدة في البلاد كانت تفتقر إلى الخبرة. علاوة على ذلك، فإن ميل النظام إلى إنشاء عدد متزايد من الوكالات الحكومية التي لم يتم تنسيق أنشطتها أدى إلى مزيد من اللّبس. وقد تفاقم هذا الأمر أكثر من حقيقة أن المكاتب كانت غالبًا ما تتحول في مهلة قصيرة؛ وهي مقدمة لمحاولات القذافي اللاحقة لتحويل الوزارات والمؤسسات

[1]- علي الدين هلال محرّرا، **حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (ط 1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 269،270.

[2]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **المركز العربي للأبعاد ودراسة السياسات**، الدوحة، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، أكتوبر 2011، ص 19.

[3]- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 100.

[4]- Hanspeter Mattes, Formal and Informal Authority in Libya since 1969, **Libya since 1969_ Qadhafi's Revolution Revisited**, Edited by Dirk Vandewalle, (Palgrave: Macmillan US (2008)), P55, 56.

بعيداً عن طرابلس. توليفة من هذه العوامل أنتجت كمية كبيرة من الفوضى الإدارية والبيروقراطية في البلاد. وبحلول منتصف عام (1973) كانت الهياكل البيروقراطية في البلاد قد تضاعف حجمها تقريبًا[1].

أنشأت ليبيا الإتحاد الاشتراكي العربي كمنظمة سياسية تضم الجميع لأجل توسيع قاعدة الأتباع من الطبقتين الوسطى والدنيا، وتوجيه المشاركة السياسية من خلاله على أساس فردي، دون السماح لأي نشاط سياسي خارجه. كما أخضعت الصحافة والمنظمات الثانوية لسيطرة النظام، وكبتَت مبادئ التعدّدية الحزبية، والتي قوبلت بمعارضة داخلية، فاحتوى (القذافي) ذلك بثقافة سياسية جماهيرية مذعنة لرؤيته الثورية، فأنتج (اللجان الثورية) المناصرة له، وهي المؤلفة من الشرائح الاجتماعية الدنيا. ليحل محله في (1979) هيكل جديد شبيه بالحزب (سلطة الشعب) أقرب للممارسة الديمقراطية المباشرة، تضع السلطة التنفيذية والتشريعية في يد الشعب عن طريق (المجالس واللجان والمؤتمرات العامة)، بالإضافة إلى وزارات إقليمية، وسلسلة من النقابات المهنية للفلاحين والطلاب والحرفيين والعمال. وأنشأت بعدها سلطة سياسية غير رسمية مشكلة من لجان ثورية، يرتبط أعضاءها (بالقذافي) شخصيا، كل هذا في إطار الولاء الإيديولوجي (للقذافي) أما الأنتلجنسيا غير الخاضعين لولائه فهم مستبعدون[2].

مثلت الجماهيرية الليبية نظاما للحكم القائم على مبادئ "الكتاب الأخضر" للقذافي، بدعوى وضعه السلطة في أيدي الشعب؛ بتركيبة سياسية رسمية، بقمة الهرم اللجنة الشعبية العامة، وأمين اللجنة الشعبية العامة. تقوم اللجنة الشعبية بتطبيق قرارات المؤتمر الشعبي العام (شكل للبرلمان)، وقرارات هذا المؤتمر تخضع لتأثير المؤتمر الشعبي الأساسي ذي المستوى الأدنى، والذي يضم (342) عضوا. غير أن الحقيقة واقعيا "كان العقيد القذافي هو السلطة الوحيدة في ليبيا"[3].

5- موريتانيا:

كان المجتمع الأهلي في موريتانيا يمثل المؤسسات الأهلية الدينية والاجتماعية التي وجدت في المدن وظهر بعض أشكالها داخل مضارب قبائل الزوايا البدوية، في حين كانت المؤسسات السياسية التي أوجدت الإمارات، ولكل منها فضائها الحيوي ومواردها الأساسية التي لا غنى لها عنها؛ فكانت أيديولوجيا قبائل الزوايا هي مصدر الشرعية لتلك الكيانات السياسية، أي أن الزوايا هي التي (تُمَجتع) المؤسسة السياسية من خلال خطابها الثيولوجي* المعرفي[4].

إن القبيلة في موريتانيا أهم إطار سياسي مترسخ في البلد، وذي تنظيم محكم، غير ثابتة الحجم الديمغرافي ولا في الشكل التنظيمي، تتغير باستمرار، ما يعني إنتاجية قصوى في تشكيل هذا المجتمع كغيره من المجتمعات البدوية التي

---

[1]- Dirk Vandewalle, Libya's Revolution in Perspective 1969–2000, Libya since 1969_ Qadhafi's Revolution Revisited, **Op Cit**, P 12,13.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربيّ، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

[3]- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)، **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، يناير 2012، ص 11،12.

*- الثيولوجيا: علم اللاهوت.

[4]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في موريتانيا"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 500.

لم تألف في حياتها التقاليد السلطانية طويلاً، نظرًا لعامل السيبة المتمكن في الأذهان والعيان، ونمط الإنتاج القائم على البداوة[1]. لقد بدأت التطورات السياسية قبل الاستقلال مع الوعي الوطني وتطوّر الحركة الوطنية، وتأثير المبادرات النضالية الإقليمية ضد الاستعمار، أما التطور الاجتماعي فظل راكدا لجمود المؤسسات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية لتأثير عوامل جغرافية واقتصادية. كان المجتمع الموريتاني تحت قيادة أهل الشوكة ومشاركة قبائل الزوايا، وهي فئة المتعلمين، ورغم التعارض الوظيفي فقد كان بينهما نوع من التكامل، وهو ما أفرز داخل المجتمع صنفين من الناس: من يعمل ومن لا يعمل[2].

شهدت موريتانيا غداة الاستقلال ما عرف بـ "اللحظة الليبرالية"؛ حيث أصدرت دستورا وأسست مجالس نيابية، وسمحت بالتعددية السياسية في صورة أحزاب، وعرفت نقابات ومنظمات شبابية. إذ أن النخبة الوطنية بتكوينها بالمدرسة الفرنسية أخرجت رجالا لم يكونوا تابعين لسياسات الاحتواء والتفريق الاستعمارية بل كان أكثر وعيا سياسيا من أجل الاستقلال، أين حصلت موريتانيا على مجلس نيابي قبل الاستقلال ضمن عملية الاستقلال الداخلي منذ عام (1957)؛هذه اللّحظة الليبرالية كانت استجابة لمبادرة المفوض الفرنسي للمستعمرات في مؤتمر (برازافيل 1944)، الذي أقر منح الأقاليم المستعمرة ما وراء البحار جزء من السلطة والتسيير المحلي وتمثيلها بنواب في البرلمان الفرنسي[3].

يرى بعض الباحثين الفرنسيين أن هيمنة أقلية على السلطة في موريتانيا في يد حزب واحد؛ ذلك أن الحياة السياسية الموريتانية نشأت واتخذت شكلها العصري في إطار الإتحاد الفرنسي منذ (1946)؛ حيث تجسدت في جهاز بيروقراطي مركزي مختص، انطبع منذ باكورته الأولى بالبرلمانية والتعددية الحزبية، وفق المبادئ الدستورية التي تبلورت في ظل نظام الجمهورية الرابعة من النظام البرلماني (1959) إلى النظام الرئاسي (1961) إلى هيمنة الحزب الواحد على الدولة (1966).وإذا كان الحزب الوحيد يهيمن على الحياة السياسية، فإن النقابة الوحيدةواتحاد العمال الموريتانيين قد اعترفت بهيمنة الحزب عليها بمقتضى البروتوكول الموقع في (1966/12/22)، كما تقرر دمج أطر الجيش في حزب الشعب منذ (1969). وهكذا فإن مجموع السلطة ترتكز في يد المكتب السياسي للحزب الذي يفوضها لمختلف مسؤولي الدولة بحسب هواه، ليكون الحكم في موريتانيا شخصياً.فالمؤسسات السياسية الموريتانية وعلى حد قول (حماه الله ولد السالم) "على الرغم من رواسب الاستعمار الفرنسي والتأثير الذي مارسه النظام الفرنسي زمنا طويلا... يمكن وصف موريتانيا بأنها دولة طائفية"[4]. لقد تأسست بذلك الدولة الجديدة بإقصاء قانوني وأيديولوجي عنيف لدور المجتمع السياسي الذي ظهرت نواته منذ عام (1946)، ثم الصراع بين القوى الوطنية وصراع هذه الأخيرة فيما بينها وبين الحزب التقدمي تحت رعاية الإدارة الفرنسية، ثم التعارض بين الدولة والمجتمع، وهي الدولة التي تأسست على أرضية الحزب التقدمي الموريتاني. وهنا يبدو تطابق مفهوم الدولة السياسي والأيديولوجي مع تفرنس

[1]- يحي بن البرّاء، **ملكية الأرض في موريتانيا: أبعادها الاجتماعية والسياسية دراسة في النصوص الفقهية والوقائع** (ط1؛ الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 1999)، ص 23،24.

[2]- سعد الدين إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص510-512

[3]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في موريتانيا"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 522.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 528.

النخبة الثقافي الاستتباعي بمنزلة تكريس للقطيعة بين إدارة المجتمع ودستور الأقلية المسيطرة في عام (1961)، وهو ما ضاعف التنافر بين النخبة الهجينة والمجتمع الذي يدّعي أنها تمثله[1].

كانت أجهزة الحكم وإيديولوجيا التحديث موروثا استعماريا، والذي كان راسما للهندسة الاجتماعية والسيطرة السياسية. وان كان ذلك دون محاكاتها للعلاقة بين الدولة ومواطنيها كسمة مميزة للدولة الأوروبية. كما ظل الطابع الأبوي (Paternalistic) ميزة الحكم في دول ما بعد الاستعمار، رغم إبداء زعماء هذه الدول اهتماما بالدعم الشعبي مستجيبين لطلبات الطبقات الدنيا. إن النخبة البيروقراطية في الدول لما بعد الاستقلال في دول العالم الثالث ينطبق عليها ذات التصور لمواقف النخبة الماليزية، فيقول: "أن العلاقة المثالية بين الشعب و زعمائه كما يراها هؤلاء الرجال (موظفو الخدمة المدنية) لا تختلف في نواح عديدة عن النمط الاستعماري، إذ يتصورون وجود فئة من الناس يعرفون ما هو أصلح، ويتوقعونهم أن يحكموا مراعين مصالح الشعب (...) بغض النظر عن الرغبات الشعبية بحكم تفوق مؤهلاتهم. كما أنهم يشجعون في الجماهير الاعتقاد التقليدي بأن هذه النهضة الطبيعية أنسب لتوجيه الأمة"[2]. افترضت الايدولوجيا الاستعمارية على أن دولة ما بعد الاستعمار الاستقلالية لابد وان تكون منفصلة عن الشعب، مستندة على قيم محددة لتغيير المجتمع وفق تصورها الخاص[3].

لقد كانت النظم التي قامت عقب الاستقلال على إثر الحركة الوطنية (ثورية، انقلاب) في جل الدول المغاربية قد حظيت بالقبول الجماهيري والشعبي، وقد عزّز ذلك مركزها السياسي وشرعيتها وإن افتقدت لبنى سياسية وهياكل مؤسسات تؤطّر السلطة وفق آليات ديمقراطية وقانونية، ما أجبر هذه النظم عن التراجع عن أهدافها الوطنية، وبدأت الحواجز بينها وبين الشعب الذي أوصلها للسلطة تتفاقم. ففي جل الدول المغاربية استندت البنية السياسية للدولة على إيديولوجية ثورية، أو كاريزمية، أو دينية (الجزائر، موريتانيا، تونس، ليبيا، المغرب). فكانت بذلك راسمة للعقد السياسي بينها وبين شعوبها، بطابع هيمنة النظام الأحادي والحكم الشمولي، مع تقييد للتنظيمات المختلفة بالمجتمع المدني، لتتحول المؤسسات العسكرية إلى أهم قطاعات الدولة[4].

بهذا نصل إلى أن الدول المغاربية ولدت ببنيات سياسية معيبة منذ البداية، في ظل تبعية بناها ومؤسساتها السياسية للمستعمِر، فكان التخلص من الموروث الاستعماري أشبه بالمستحيل، خصوصا وغياب مشروع فكري سياسي يحمي خصوصيات المجال المغاربي ما بعد الاستقلال.

---

[1]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في موريتانيا"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 528،529.

[2] -James C.Scott, **Political Ideology In Malaysia: Reality and the beliefs of on elite** (Kuala Lumpur: University of Malaya Press, 1986).

[3]- سيد فاضل رضا نصر، **اللّفياثان الإسلامي: الإسلام وتشكيل سلطة الدولة**، تر: خالد بن مهدي (ط1؛ بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016)، ص 23-28.

[4]- عمر جمعة العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 33-36.

المطلب الثالث: البنية الاجتماعية للمجتمعات المغاربية

إن التكوينات المجتمعية المعاصرة في الدول المغاربية كلها امتداد للموروث المجتمعي المتخلف الذي ترسب من العصور المتلاحقة؛ والذي تكون في ظل التعدد القبلي، والمحلي، والطائفية، وعلاقاتها المتقاطعة وبناها وآلياتها المتشرذمة في ظل السلطة المملوكية الغريبة عنها[1]. إن البنية الاجتماعية العربية تقوم على أساس علاقات القرابة والدم، وأن العلاقات المسيطرة هي علاقات القرابة والأهل والمحلة والمذهب والطائفة والعشيرة. هذه العلاقات تلبي الحاجة للحماية والأمن والهُوية، في ظل مجتمعات لم تتبلور فيها البنى السياسية الاجتماعية المعاصرة، لا سيما بنية الدولة العصرية أو الأمة[2]. لم تكن الدولة في المجتمع المغاربي محور تكوين العلاقات الاجتماعية، ومعقد أمل وإرادة المجتمع المدني، أي التعبير عنه وتأسيسه في الوقت نفسه، وإنما كانت مجرد وسيط خارجي لتحقيق المصالحة داخل الفرد بين الولاء المحلي المشخص والولاء الجماعي المجرد للأمة[3].

كان من وظائف الحكم الاستعماري التحديث نتيجة إحكام القبضة على المجتمع الأبوي، إذ هناك تمييز بين الدول المستعمَرة والدول التابعة؛ أما الأولى فهي تضم على المستوى المغاربي (الجزائر، ليبيا) في حين المجموعة الثانية تضم (المغرب، تونس،موريتانيا) وباقي الأقطار العربية. فالفارق يكمن في أن الدول المستعمرة تميزت بتجريدها من ممتلكاتها وتغيير بناها الاجتماعية بصورة جذرية، لخضوعها للسيطرة الكاملة للنظام الاستعماري باستخدام القوة على مدى واسع. هذا النظام الاستعماري أدى إلى ظهور نوعين من القادة محليا، أحدها قوي ومعاد للاستعمار والآخر محافظ ومستعد للتفاوض مع السلطات الاستعمارية، وكلاهما انتمى إلى المجتمع التقليدي. أما الدول شبه المستقلة (المجموعة الثانية) فقد كانت بها الهيمنة الامبريالية مختلفة بعض الشيء، أين بقي تملك الأراضي من قبل المستعمر محدودا كما في تونس والمغرب، وهو ما لم يؤثر إلا هامشيا على البنية الاجتماعية. ذلك أن الأثر الأكثر بروزا هو إخضاع الاقتصاد لمصالح الدولة المستعمرة. وكانت الطبقة الوسطى منقسمة في موقفها من السلطة الحاكمة.[4].

كان الاستعمار في المغرب العربي قد أضعف لُحمة المجتمعات وأضعف اندماجهم في منظومة ثقافية واحدة، فالإجراءات التي أحدثها الاستعمار وبعده الدولة الوطنية عملت بالتدريج على تفكيك البنية القبلية وخلخلة البناء الاجتماعي التقليدي، وإدماج المجتمع القبلي في المجتمع الوطني. غير أن التغيير لم يستطع إلغاء البنية القبلية في كل المستويات، وبكل الدول، سيما على المستوى الثقافي النفسي، وهو الذي يدل على:

-نوع من المقاومة للدولة؛ وبالتالي مقاومة مفهوم الوطن والتي يمكن أن تتحول إلى نوع من التعايش الحذر بين بنيتين تنفي كل منهما مشروعية الأخرى؛

---

[1]- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[2]- على أسعد وطفة، إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، رياض زكي قاسم محررا (ط1؛ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربي،2013)، ص 162.

[3]- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[4]- هشام شرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 83،84.

-بطء العمليات الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف وتعثّرها، الأمر الذي أدى إلى جمود في أسس البناء الاجتماعي، وتحكم المحدّدات التقليدية في المجتمعات المحلية؛

-التهميش الاجتماعي الجهوي يؤدي إلى الانكفاء في العلاقات وبالتالي ضعف الاندماج الوطني؛

-تعتمد عملية إعادة تشكل الوعي القبلي واستمراره على الظهور الخفي والمناسباتي؛

-مقاومة الأيديولوجية المتطرفة بأيديولوجية نقيضه، أو مقاومة السياسي بالاجتماعي؛

-استمرار الانتساب القبلي لدى الفاعلين وقوة حضور القرابة الدموية، فضلا عن ضعف أطر المجتمع المدني التي تترك فراغاً لتبلور أسس الانتماء التقليدي؛

-تلعب الجماعات القرابية ذات المنشأ القبلي دور إعادة إنتاج العلاقات الحميمة، خصوصا حينما ترتبط بضعف فرص الحوار وفقدان العدالة في المجتمع، أين يلجأ الأفراد والجماعات إلى التاريخ القبلي بمحدّداته الاجتماعية بحثا عن الأمن والأمان والاستقرار.

-إن فرضية القطيعة والتواصل تقوم على أن التحوّلات أدت إلى خلخلة البناء الاجتماعي، وتفكيك البنى التقليدية وإحلال بنى وعلاقات جديدة، غير أنها لم تلغي المحدّدات النفسية والثقافية المتمظهرة في أشكال متخفية. وتفسر إشكالية القطيعة والتواصل في البناء الاجتماعي القبلي في المغرب العربي أيضا ازدواجية الانتماء لدى الفاعلين، فالاندماج الوطني لم يلغ الاندماج في دوائر أولية، إذ تضفي الدولة المغاربية نوعا من المرونة في الانتماء، وهو ما سمح بتعدّدية أبعاد الانتماء[1].

1- الجزائر:

في الجزائر؛ عملت السياسات الاستعمارية على تقطيع أواصر المجتمع وإزاحة جميع الوسائط التي تُلحم الدولة بالمجتمع من جمعيات وزوايا، مولّدة بذلك فجوة عميقة بين الدولة والمجتمع. منذ البداية وللصعوبات التي واجهت المستعمر وحاجياته الاقتصادية، تأكد له ضرورة القضاء على التنظيم القبلي، وتعويضه بشبكة إدارية ذات رقابة صارمة، وهو ما جعل القبيلة الجزائرية في حال احتضار منذ العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. لقد تم تفكيك النسيج الاقتصادي وروابطه، وتم نقل الفاعلين من نمط الحياة الاجتماعية القائمة على الفردية. وقد زاد من وتيرة تفكيك البنى القبلية في الجزائر الاستيلاء على الملكية العقارية للقبائل من خلال إصدار القوانين وتشجيع الملكية الخاصة تسهيلا لتدخل المستوطنين؛ كل ذلك ساعد في تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية في الريف وهمش المجتمع المحلي[2]. الجزائر، من بين الدول التي تتميز بالمجتمع التعدّدي، المتكونة من عدة جماعات لم يمنعها احتفاظها بهوياتها الخاصة من السعي لإيجاد صيغة تؤلف بين الهوية الخاصة والهوية العامة المشتركة، ومن إقامة دولة مركزية، ومن التفاهم حول بعض الأسس والتشديد في الثقافة العامة على ضرورات الاندماج، واعتماد نظام تربوي موحد"[3].

[1]- محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 24-26.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 101،102.

[3]-حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 30.

البنية الاجتماعية أهم أساسيات النظام السياسي؛ إذ أن تركيبة هذا الأخيرة هي المحدّد للسلطة وممارستها. فالتنظيم القبلي في الجزائر لم يكتفي بالدور القبلي بل تقولب في الجانب الاجتماعي أيضا، لتستمر العصبية، وكأهم أسباب ذلك استخدام العرف بدل اللجوء للسلطة والقانون[1]. غداة الاستقلال كانت هناك مجموعة من الشرائح الاجتماعية والسياسية التي أنتجها الواقع الاستعماري، بدء بتفكيك البنية القبلية، فلم يترك لهذه الشرائح أي مقوّم تستند إليه، لتصبح كل الشرائح منطلقة من اصطفاف اجتماعي واحد ومشترك. لقد ورث المجتمع بعد الاستقلال شريحتين؛ الأولى وهي الشعب، والثانية القيادة الحاكمة. أما شريحة **الشعب** التي تضم مختلف الفئات الاجتماعية للمجتمع، فيعدّ مجالا لممارسة الدولة سلطتها عليه، ولم يرق لدرجة المجتمع المدني الفاعل في رسم السياسات والاستراتيجيات. في حين أن القاعدة الاجتماعية للسلطة السياسية فهي التي تشكّلت من ثلاث شرائح (السياسيون، العسكريون، المثقفون)، وهي التي تمثل مجتمعة القوّة الاجتماعية الفاعلة في المجتمع؛ حتى وإن كانت هناك اختلافات وخلافات فيما بينها. وأكثر ما يميز هذه الشرائح أنها تشكّلت وتحدّدت كياناتها على خلفية مقاومة الاستعمار والتحالفات والنزاعات والصراعات على السلطة، ما جعلها مفرغة من كل قوة اقتصادية أو مهارة تكنولوجية[2]. وفي تحليل (كارل ماركس) لبنية المجتمع الجزائري بعد الاستقلال توصل إلى أن هذه المرحلة قد أنتجت شريحة ما قبل البروليتاريا؛ والتي تحمل وعيا مزيّفا، فأصبحت البنية الاجتماعية متضاربة المصالح بوجود فئة بيروقراطية برجوازية تتحكّم في مختلف الوظائف والأنشطة، خصوصا مع تصاعد البيروقراطية الصناعية التي وسّعت حجم البرجوازية[3].

مهما تكن منزلة الفرد في المجتمع الجزائري، فإن انتماءه يرتكز في المقام الأول على مجموعة قاعدية أساسية تعتمد أساسا على القرابة. فمكانة الوحدة العصبية الأولى تفرز الملك كسلطة عليا، ويكون ذلك بالطبع كما رآه (ابن خلدون) مقياسا للتّراتب الاجتماعي، بالتالي احتلال موقع مهم بالمجتمع، يجعل الكل في خدمته لمركزه هذا. وهذا ما ينتقل لاحقا إلى الحقل السياسي بما يعرف بـ "الأشكال التعاقدية الضمنية"[4].

كان مشروع الحداثة من أجل التغيير في أداء البنى الاجتماعية في الجزائر، غير أنه ما لبث أن تحوّل لجدل بين التراث والحداثي. فقد كانت النظر ة الانشطارية للمجتمع قائمة على تفكيك الكيان الاجتماعي إلى وحدات طابعها الصراع، ويغلب عليها الإجماع والالتزام. جاء انقسام النخبة الجزائرية داخل المجتمع، ما أدى إلى إنتاج ثنائية في البنية المجتمعية، بين مجتمع العصرنة ومجتمع التهميش. فالمجتمع الأول يمثل الأقلية والنوعية ويمارس ضغطا محدودا على باقي الفئات الاجتماعية، غير أنه لا يمثّل تهديدا على مجتمع التهميش لأنه يتقاطع معه في النظام القيمي. كما أن مجتمع النخبة يقابل المجتمع الكلي. ففي حراك اجتماعي سدّت فيه آليات الصعود الاجتماعي التي تمثلها الطبقة الوسطى بفعل أزمة المجتمع والدولة، وكذا أدلجتِها من قبل القوى السياسية، جعل المجتمع يدخل في صراع

[1]- منصور مرقومة، **مرجع سبق ذكره**، ص 126-128.

[2]- محمد المهدي بن عيسى، "المجتمع والتنمية في الجزائر: أولا الشرائح الاجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2010، ص 6-21.

[3]- ليندة شنافي، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري: دراسة تحليلية، **أطروحة دكتوراه**، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 220،221.

[4]- منصور مرقومة، **مرجع سبق ذكره**، ص 137-150.

مجتمعي تغذيه المجالات السياسية. كما أن إفلاس النخبة الحاكمة جعل نخبا جديدة تتصاعد على أطراف محيط النظام الاجتماعي، معبّرة على هموم الفئات الاجتماعية بخطاب يحظى باهتمام فئات عريضة في المجتمع[1].

2- تونس:

لقد أفلح الاستعمار في بناء ثنائيات تخلخل النسيج الاجتماعي (الاقتصاد، المجال الترابي، اللغة، التعليم، النخبة). وقد أسست فرنسا تصورات إعادة بناء المجال وفق السوسيولوجيا الكولونيالية على مدار سنوات من العمل الميداني قادها إلى إنشاء ثنائيات مجالية متناظرة ومتعارضة[2]. في تونس نلمس مستوى أول من التراتبية الاجتماعية تتعهده ترسانة من القواعد الأيديولوجية والتشريعية برعاية علماء المدن، ويضع هذا المستوى تلك التركيبات الحضرية (المجتمعات المدينية) في مرتبة عليا، وفي مرتبة دنيا المجموعات القبلية القروية الموجودة عموما في دواخل البلاد. في حين المدن توجد في الشريط الساحلي وهي تمتاز بكونها ذات حضور وتأثير قويين في مجمل التركيبة ككل، وذلك على مستوى الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية[3].

إن البنية الاجتماعية انعكاس للصورة الاقتصادية، ففي تونس تنقسم أصناف الاقتصاد الاجتماعي نحو؛ رأسمالية الدولة باعتبار الدولة عنصر أساسي في اقتصادها وبتدخلاتها، ورأسمالية خاصة، والإنتاج السلعي الصغير، والاقتصاد ما قبل الرأسمالي، غير أن هيمنة الإنتاج الرأسمالي أكثر ما يميز المجتمع التونسي. هذه التشكيلة انعكست على تقسيم المجتمع نحو الطبقات الاجتماعية التالية:

-البرجوازية الكبيرة العميلة: والتي تضم (برجوزاية الدولة، البرجوازية الخاصة، البرجوازية الزراعية)، وهي الشريحة المهيمنة على المجتمع التونسي والمسيطرة على وسائل الإنتاج وإعادة التوزيع، لتكون هي القاعدة الاجتماعية للاستعمار الجديد.

- البرجوازية المتوسطة: والتي تلقى ضغطا من البرجوازية العميلة، والتي تمنعها من التطوّر المستقل عنها.
- البرجوازية الصغيرة: وتشكل عنصرا هاما من المجتمع التونسي من حيث العدد.
- شبه البروليتاريا: وتكون دوما عرضة للاستغلال من طرف البرجوازية الكبيرة.
- الخمّاسة: وهي الشريحة الأكثر استغلالا في مختلف الأعمال.
- الطبقة العاملة: والتي تطوّرت بعد الاستقلال، والمتعرضّة لاستغلال وحشي من قبل الرأسمال المحلي والامبريالي.
- المحرومون والبروليتاريا الرثّة: وهي الشريحة الأكثر بالمجتمع، والتي تعاني أنواع الفقر.

---

[1]- الوناس حمداني، المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001، ص 98-204.

[2]- امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،**مرجع سبق ذكره**، ص 679.

[3]- عبد الحميد هنية، "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى وآليات الاندماج فيها في الفترة الحديثة"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،**مرجع سبق ذكره**، ص 192،193.

هذه هي التركيبة الاجتماعية للمجتمع التونسي، وهي ترتيبه اجتماعية رأسمالية وليست إقطاعية[1].

3- المغرب:

أما المغرب فتتنوع بها النخب المحلية وتغيب القواعد الموحدة للتراتبية الاجتماعية منعاً توحدها، وهو ما يبرّر تعدد مؤسسات (أهل الحل والعقد) وتفككه، أمّا الأشراف فقد فرضوا تفوُّقهم محلياً بوساطة (الكاريزما القدسية) التي يحظون بها، وكذلك بتأمين دور الحكم داخل هذه المجموعات المحلية، حيث لا توجد بالمغرب هرمية للوساطة في ممارسة النفوذ أو لجمع الولاءات وعلاقة المركز بالمجموعات المحلية هي علاقة مباشرة، بحيث يكون السلطان في هذه الصورة السلطة الوحيدة المباشرة للمجموعات[2]. فالمجتمع المغربي شأنه شأن أي مجتمع تقليدي عُصبوي كان التمثيل الاجتماعي به قبليا بحكم المرجعية الاجتماعية والاقتصادية والرمزية للقبيلة، ومع موجة التحديث الكولونيالي أُضعفت البنى الاجتماعية التقليدية ونشأت قوى اجتماعية اقتصادية مدينية جديدة، أفرزت أطرا للتمثيل (أمناء الحرف، النقابات،...) وكانت الأحزاب ذروة تلك الأطر جميعا، والتي شكلت في مجملها المجتمع المدني وأكملت ملامح مشهد المجال السياسي الحديث بالمغرب[3]. يشكل المغرب أيضا مجتمعا تعدّديا؛ بتنوعه الاجتماعي قبليا وعرقيا ولغويا وجهويا، والذي كان دوما ما مثلته ثلاث دوائر: دائرة بلاد المخزن (دولة مركزية)، ودائرة القبائل الموالية للسلطة المركزية وإن كان لها استقلالها، ودائرة السيبة (القبائل المتمرّدة)[4].

في قمة النخبة المغربية، هناك الشخصية التي لا يمكن المساس بها للملك الذي يعتبر بصفته أمير المؤمنين المقدس داخل (القوى الحاكمة)، الذين يمثلون عمومًا اتجاهًا أكثر علمانية. وتحته مجموعة صغيرة من الرجال هم من نسل أبرز العائلات في البلاد والذين يمارسون السلطة من خلال نظام المحسوبية والعملية التي تخدم مصالحهم الخاصة ومصالح البرجوازية الوطنية. في الواقع، فإن عشائر (فاس) هي التي كانت في طليعة الحركة القومية وما زالت تعتبر حجر الأساس للنخبة الحالية. تشمل عشائر (فاس) أبناء الأسر التجارية الذين نقلوا أعمالهم إلى الدار البيضاء في ثلاثينيات القرن العشرين لدخول القطاعات الاقتصادية الحديثة؛ كثير منهم حققوا ثروات هائلة هناك. بالطبع فالطبقة السياسية ناهيك عن النخبة الاقتصادية أوسع من هذه العائلات الفاسية القليلة؛ وقد امتدت بالتأكيد إلى أبعد من ذلك في العقود الأخيرة. مع ذلك، فإن المفهوم السائد في المغرب هو أن النظام السياسي والاقتصادي في البلاد لا يزالان في قبضة نفس النخبة الفاسية الصغيرة التي تشكل جوهر المخزن ولديهم كل القوة والامتياز[5].

4- ليبيا:

في ليبيا؛ القبيلة هي مفتاح فهم آليات البناء الاجتماعي من خلال مؤشرات عدة، منها:

-تداخل الأدوار لدى الفاعلين لا يخفي أولوية الولاء القبلي والعشائري لديهم؛

---

[1]- حمّة الهمّامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 165-174.

[2]- عبد الحميد هنية، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

[3]- عبد الإله بلقزيز، "في تكون المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب"، **مرجع سبق ذكره**، ص 195،196.

[4]- حليم بركات، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[5]- Alison Pargeter, Localism and radicalization in North Africa: local factors and the development of political Islam in Morocco, Tunisia and Libya**, International Affairs**, N **85**, 5, 2009, P 1034,1035.

-وجود ردة فعل على الفشل الأيديولوجي للدولة بالرجوع إلى القبيلة، فضلا عن فشل برامج التحديث، خصوصا حينما يستمر الفراغ المؤسساتي (أحزاب، نقابات، جمعيات...)؛

-استمرار خضوع عمليات الانتداب السياسي والأمني لاعتبارات قبلية، وصعوبة الخروج عن ذلك الاعتبار بسبب ظاهرة التسلح الشعبي؛

-الاعتماد في الحكم على التحالفات القبلية؛

- تراجع دور النخب، وإلغاء التعددية الثقافية، كل ذلك أدى إلى سيطرة القبيلة؛

- استمرار الأعراف القبلية والقيم البدوية داخل المنظومة الاجتماعية، فالقبيلة في ليبيا وجدت لها مكانة بناء الدولة وإن كانت مراوحة بين الكمون والظهور[1].

في دراسة حول القبائل (برقة) الليبية تم تحديد أنماط التنظيم الانقسامي من خلال:

- لكل قبيلة وطن؛
- كل قبيلة تنسب إلى جد مشترك؛
- كل قبيلة تنقسم لقبائل فرعية، لكل منها منطقة خاصة، ولكل منها جدّ هو ابن الجدّ المؤسّس؛
- كل قسمة قبلية تشكل في آن واحد فرعا من فروع النسب وفصيلة سياسية؛
- تنقسم القبيلة الفرعية لسلالات وهي وحدات قاعدية[2].

يستند التصنيف الاجتماعي في ليبيا إلى معايير العائلة والقبيلة والإقليم، فالبنية الاجتماعية والسياسية تتطابق لحدّ كبير مع النظام الأبوي الجديد؛أين تكون العائلة والعشيرة والدين والجماعة أساس العلاقات المختلفة[3]. إن الفرد في ليبيا شديد الانتماء إلى القبيلة بنسبة (90%)، مع العلم أن عدد القبائل فيها يصل إلى حوالي (140)قبيلة، ولها امتدادات جغرافية مع دول عربية وأفريقية (مصر، تونس، الجزائر، تشاد، النيجر)، ونسبة القبائل العربية منها (97%) و(03%) فقط أمازيغ[4]. وتتمثل الخصوصية الاجتماعية الليبية "في ضعف دور الفرد مقابل قوة دور الجماعة، غير أنها لم تستطع الحفاظ على مكانتها القديمة واكتفت بالسلطة المعنوية وبحضور روح الجماعة في مراحل التأزم السياسي"[5].

---

[1]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 99.

[2]- ليليا بنسالم وآخرون، "التحليل الانقسامي لمجتمعات المغرب الكبير: حصيلة وتقييم"، **الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**، تر: عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق (ط1؛ المغرب: دار توبقال للنشر، 1988)، ص 117.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 106،107.

[4]- منى حسين عبيد، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 51، 2012، ص 32.

[5]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

5- موريتانيا:

عاشت في موريتانيا مجموعات كثيرة ومختلفة للبيض والسود، بين قبائل (زنجية وصنهاجية) وقبائل (بافور) ذات الأصل البربري، إذ نزحت القبائل السوداء باتجاه الجنوب وتلاشت قبائل بافور في الحروب، وبالتزاوج مع القبائل الصنهاجية، في حين أن هذه الأخيرة توسعت سيطرتها إلى أن انتشرت القبائل العربية المهاجرة من الجزيرة لتنتشر في الصحراء وإلى ضفاف نهر السنغال. فكان الإسلام ونزوح القبائل العربية إليها مساهمين في تكوين ملامح المجتمع الشنقيطي، وانقسم المجتمع إلى ثلاث فئات:

- العرب أو بنو حسان حملة السلاح.
- الزوايا سدنة العلم.
- فئة غارمة تضم المجموعات التي لم تحتم بسيف ولا قلم.

لقد شكلت قبائل "الزوايا" وبنو حسان (العرب) القيادة الثنائية للمجتمع، فكانت الأولى ذات قيادة روحية وإدارة اقتصادية والثانية بالقيادة العسكرية، لتشترك الاثنتان في السيطرة السياسية. في الواقع البنية الاجتماعية هذه لم تكن وليدة تمايز عرقي بقدر ما هي تقسيم وظيفي تطوّر مع الأيام؛ أين كانت القبيلة تغير موقعها في الهرم الاجتماعية من وقت لآخر[1]. ويتسم المجتمع الموريتاني بـ:

- المجتمع الأهلي: وهو المؤسسات الأهلية الدينية والاجتماعية التي وجدت في المدن، وظهرت بعض أشكالها داخل مضارب قبائل الزوايا البدوية.
- المؤسسات السياسية: وجدت إمارات لكل منها فضاءها الحيوي ومواردها الأساسية التي لا غنى عنها.

لقد اتسم التكوين الاجتماعي للمجتمع الموريتاني في ظل الاستعمار بوجود فئتان أرستقراطيتان، فئة ذات الشوكة من الأمراء وشيوخ القبائل، وفئة من الفقهاء والتجار والمشايخ. أما الأولى فهي طبقة أهل السلطة من قبائل بني حسّان، والثانية هي معظم قبائل الزوايا ذات الوظيفة الدينية والعلمية، أين أعطى الاستعمار امتيازات للأرستقراطية الدينية لتأثيرها في المجتمع وليعزّز الشعور السائد بأنها كانت تعاني مظالم الفئة المحاربة. ظلت موريتانيا تلك الدولة المستقلة التي تحوي شعبا متميزًا بلغته وثقافته وعاداته، وإن لم تكن فيها سلطة مركزية مع اتصافها بذلك التكوين القبلي والتنافر الاجتماعي، وغياب البنية التحتية، وهو ما انعكس سلبا على الاندماج والوعي، غير أنها اتسمت بالطابع التوافقي القبلي الذي قامت عليه شرعية الدولة الوطنية، مع أنه اتخذ طابعًا زبونيًا أضرّ بالدولة والمجتمع[2].

أما التركيبة الاثنية الثقافية للمجتمع مقسمة إلى ثلاث:

- **المجموعة الأولى:** الزنوج، أو الموريتانيين السود بأربع جماعات اثنيه (الولوف، السونيكي، الهالبولار، البامبرا)، ويعيشون في الجنوب على حدود مالي والسنغال،بما يقارب ثلث سكان موريتانيا.

[1]- الخليل النحوي، **بلاد شنقيط: المنارة ... والرباط** (تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1987)، ص 28-37.

[2]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 30-31 مارس 2013**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 7-9.

- **المجموعة الثانية:** تتكوّن من (المور أو العرب البيض) و(البيضان. **Beydane)**،يعيشون في الشمال والشرق والوسط من موريتانيا، تضم حوالي (150) قبيلة ترتبط برابط العصبية القبلية، وهم أقل من ثلث سكان موريتانيا، ويسيطرون على مظاهر السلطة السياسية والاقتصادية.

- **المجموعة الثالثة:** وتضم الحَراطين (العبيد المحرّرين) وهم أكبر جماعة عددية للشعب الموريتاني[1].

ظلت القبيلة في موريتانيا الثابت السوسيولوجي، وهي إلى جانب ليبيا البلد شبه الوحيد مغاربيا الذي لا تزال القبيلة حاضرة فيه بقوة سياسيا ومجتمعيا، وظلت وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسية منذ ما قبل الاستعمار حتى اليوم. وينتخب رئيسها من بين مجلس رؤساء البطون عبر التنافس وغالبا ما يكون من بيت "النبالة التاريخية".فقد صمدت الدولة القطرية بها رغم غياب المركزية غداة الاستقلال، وضعف الوعي بالمواطنة والاندماج، وسيطرة التكوين القبلي والتنافر الاجتماعي، وغياب البنية التحتية وسيطرة نمط الترحال. وأقرب التفسيرات لذلك هو التوافق القبلي الذي قامت عليه شرعية الدولة الموريتانية والذي ما زال صامدا رغم اكتسابه طابعا زبائنيا أضرّ بالدولة، دون نسيان العامل الخارجي (حماية فرنسا)[2].

في أطروحته حول الدولة والمجتمع في موريتانيا بين (1946-1986) يدرس (مارشسن فيليب.Marchesin Philippe) نقلا عن (محمد نجيب بوطالب) تصنيفه للبناء القرابي في موريتانيا ويبين أن القبيلة تمثل أكبر أشكال التضامن الجماعي ذي الطبيعة السياسية، فهي معطى حيوي في الحياة السياسية والاجتماعية، وفي حالة التأزم فإن حضورها يبلغ حدا من الكشف عن ذاته، من خلال توزيع المناصب في أعلى الهرم الوظيفي للدولة[3]. وتضم موريتانيا منذ القديم شعوبا متنوعة، رغم ما عرفته من انشطار وانصهار وما تلاشى فيها من شعوب وامتزج. وقد عمل الإسلام والهجرات العربية الحديثة على تحديد معالم المجتمع الموريتاني الثقافية والبشرية والحضارية الراهنة[4]. وتظهر التراتبية الاجتماعية في موريتانيا من خلال ملكيات الأرض، فالعلاقة بين السكان والأرض هي المحدّد الأول للمنزلة الاجتماعية داخل هرمية المجتمع التقليدي. فدولة الاستقلال تبنت مشروع تغيير البنية الاجتماعية الموروثة، غير أن ما نشاهده اليوم (اجتماعيا واقتصاديا) مطابقا مع الوضع الذي كان عليه في العهود السابقة. إذ نجد أن الخصومة قائمة بين أصحاب الملكيات العقارية العرفية (فئتي: الزوايا وحسان) اللتان تحتلان الموقع الأعلى في الهرم الاجتماعي في مقابل الهيئات الأخرى التي تعمل بالأراضي في النشاط الزراعي دون السماح لها بالولوج إلى ميدان الملك والاختصاص، وهو ما يتنافى مع أبسط حقوق المواطنة[5].

---

[1]- شيماء محي الدين محمود، **تداول السلطة والاستقرار في أفريقيا: دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا** (ط1؛ القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 369.

[2]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في موريتانيا"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،**مرجع سبق ذكره**، ص 499-507.

[3]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 96.

[4]- محمد المحجوب ولد بيه، **موريتانيا: جذور وجسور**(ط1؛ موريتانيا: مكتبة القرنين 21/15 للنشر والتوزيع، 2016)، ص 41،40.

[5]- يحي بن البرّاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 149،148.

تتسم المجتمعات المغاربية كغيرها من الدول العربية الأخرى بتجذر خاصية تعدّد وتنوّع البنى الاجتماعية، والتي تنعكس على أدوار وسلوكيات سياسية متباينة من دولة لأخرى؛ لتكون معبّرة عن حقيقة البنية الاجتماعية أولا، وعن استقطاب الولاء الاجتماعي، متحاشية الانصهار في بوتقة واحدة، في ظل أنظمة لم تتبلور فيها البنى السياسية بما يضمن هذا التلاحم والتكامل، وهي التي حوّلت بعض العصبيات إلى بنى سياسية وأحزاب ممثلة لهذه العصبيات، والتي تنعكس في العلاقة بين السلطة والشعب[1]. لقد ظل المجتمع المغاربي خلال القرون الأخيرة قائما على ثلاث متغيرات أساسية طبعت تاريخه وشكلت نسيجه الاجتماعي والثقافي، وهي:

-**التنوع**: فقد لعبت الفتوحات والغزوات والتجارة والهجرة دورا بارزا في تنويع الخارطة الإثنية للمجتمع؛

-**الحركية**: وهي حركية أفقية جغرافية تجسدت في هجرة المجموعات وتنقلها المستمر في الداخل، وفي الخارج على امتداد منطقة المغرب العربي، وهي كذلك حركية عمودية تجسدت في تكسير الجمود الطبقي عبر السماح للأفراد والمجموعات بتغيير وظائفها ومراتبها ومداخيلها ومكانتها الاجتماعية؛

هذه الحركية أدت إلى تيسير سبل التدرج الطبقي صعودا أو انحدارا بفعل الحراك الذي أحدثته الهجرة والتجارة والتعليم. هذه الدينامية الاجتماعية كانت محكومة بمسالك محافظة تتحكم فيها الأعراف والتقاليد وهذا ما يبينه المسلك إلى السلطة المحلية في الريف، والمسلك إلى السلطة المركزية في المدينة.

- **الاندماج**: تميز المجتمع المحلي في أرياف المغرب العربي بالاندماج الداخلي بين المجموعات القبلية، فقد أدى التنوع الثقافي والإثني إلى حصول تعايش بين المجموعات، كثيرا ما تحول إلى اندماج سوسيولوجي ساهم في اغناء مرتكزات الهوية الجماعية. وقد تحول هذا الاندماج الخام مع مرحلة التحرّر الوطني إلى اندماج وطني أدى إلى الانصهار في كل من (تونس، ليبيا) والتعايش في (المغرب، الجزائر، موريتانيا)[2].

لقد شهدت المجتمعات المغاربية في القرن العشرين تحولات أدت إلى تغيُّر أدوارها وإضفاء الحركية والتنوع على النسيج الاجتماعي، بدءً من المرحلة الاستعمارية وما رافقها من تهجير ذاتي وقسري، وانتشار حركة المقاومة والحركات الوطنية والاستقلالية وصولا لبناء الدولة الوطنية. هذه التحولات أدت إلى تغييرات في التدرّج الاجتماعي، وتفكيك القوى الاجتماعية التي كانت تحتكر القوة والسلطة والجاه، كما كان لتطور التعليم والخدمات واكتشاف الثورات المعدنية تطور مرافق في البناء الاجتماعي، وتغيير التراتبية الاجتماعية وإحلال قيم جديدة دون إلغاء مظاهر النزعات القبلية والجهوية[3]. ويصل بنا الباحث (عمر جمعة العبيدي) إلى قوله: "إن استواء الدولة عن بنية سياسية تضطلع بالسلطة داخلها عصبية معينة ممثلة في كيان سياسي ومتأثرة لعصبيتها في وجودها السياسي يحول دون توحيد

[1]- عمر جمعة العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[2]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 110،109.

[3]- عمر جمعة العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 47،46.

المجتمع وتجانسه، ويعطل من وجود دولة مركزية، طالما ظلّت تستمدّ نسق وجودها من هذه التكوينات والعصبيات القائمة في المجتمع، وتعتمدها في الهيمنة على السلطة وعلى القوى الاجتماعية الأخرى"[1].

كان خضوع الدول المغاربية للاستعمار أحد مبرّرات التغيرات في البنية الاجتماعية والمجتمعية، نحو إعادة هيكلة المجتمع وفق خصوصية معيّنة، ليكون من أهم مبرّرات الانقسام المجتمعي. وإن سلّمنا بتعددية وانقسامية هذه المجتمعات فإن مظاهر الجهوية وضعف الاندماج الوطني، وكذا طغيان العامل القبلي والقرابة في مختلف العلاقات المجتمعية والسياسية أبرز تجلياتها؛ ما جعل المجتمعات المغاربية ذات بنية خاصة صعّبت من تفكيك هذه البنى التقليدية نحو بنى حداثية جديدة تتماشى والتغيرات المسجلة تاريخيا، باعتبارها أهم أساسيات النظام السياسي. فالتمعّن في تحولات البنية الاجتماعية المجتمعية له تأثير عميق في علاقة الدولة والمجتمع يفسرها المنظور الحضاري لدول المجال المغاربي. ما يجعلنا نبحث في خصوصية هذا المنظور المحدد لمختلف العلاقات سواء بالانسجام أو الانقسام، فهل ما تزال العصبية والقبلية محددا لها؟ وكيف تفسر خصوصية المجال الاجتماعي هذه العلاقات؟ ثم هل المجتمعات المغاربية تخضع لمعامل القابلية للاستعمار؟ ولم؟

[1]- عمر جمعة العبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

المبحث الثاني: المنظور الحضاري للعلاقة الدولة- المجتمع مغاربيا

تقتضي دراستنا للمجال السياسي المغاربي معرفة الموروث الحضاري لهاته الدول لتحليل متغيّرات العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتفسير حركية التغيير ضمن التطور التاريخي-السياسي المؤسسي للدول المغاربية، ضمن نسق بحثي متكامل. ذلك أن دراسة التطور وتغيرات الدولة والمجتمع في سياقها التاريخي يكشف مدى استمرارية الظاهرة الحضارية من عدمها في ما أسماه (مالك بن نبي) "قانون الدورة الحضارية".

المطلب الأول: العصبية والقبلية كمفسر للدولة-المجتمع

حسب (إبن خلدون) كانت إحدى القبائل التي تتصف بالعصبية تتحدى السلطة المركزية إلى أن تصل إلى مكانها وتؤسس أسرة مالكة، حتى تتوالى عليها أربع أجيال وتتلاشى لتَخلُفها عصبية أخرى وهكذا. ومع الفتح العثماني لشمال أفريقيا اختفى هذا النمط الخلدوني لقيام الدولة، وإن كان للعصبية دور هام في خلخلة السلطة المركزية للقرون الثلاث التي سبقت الاختراق الأوروبي الاستعماري للمغرب الكبير، فقد استمرت بهذا الاختراق والتّحدي للسلطة المركزية[1].فالقبيلة في إطارها الحقيقي هي النسب في معناه الواسع والرمزي، وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، وهو يؤكد على دور المكان لالتحام الجماعة، ومما يذكي الإحساس بالانصهار ضمن الجماعة القبلية، ويعزز تلاحمها الداخلي الخطر الخارجي المهدّد لها، سواء كان من عصبية زاحفة من خارجها أو عن تدخل سلطة مركزية. وعلاقات القرابة والتحالف بين أعضاء القبيلة الواحدة هي التي تؤدي إلى الفوارق بين المجموعات القبلية والتنافس الحاد والصراع، وهو ما يضفي طابع الصراع الدّائم والمستمر على المجتمع القبلي[2].

ينقل (محمد جابر الأنصاري) عن (ابن خلدون) في علاقة العرب بالدولة ونظمها وسياستها في مقدمته أنه "من عوائد العرب السياسية الخروج عن ربقة الحكم وعدم الانقياد للسياسة، فهم متنافسون في الرئاسة وقلَّ أن يسلّم أحد منهم الأمر لغيره، ولو كان أباه أو أخاه أو كبير عشيرته إلا في الأقل وعلى كره من أجل الحياء، فيتعدد الحكام منهم والأمراء، وتختلف الأيدي على الرعية في الجباية والأحكام، فيسود العمران وينتقص، فتبقى الرعايا في ملكتهم كأنها فوضى دون حكم."[3]. وعن قوة السلطة وصفها (إبن خلدون) على أنها تكمن في عصبيتها "ذلك أن الرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية كما قدمناه، فلابد في الرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة"[4]. فالدولة العربية تمثل عند البعض "غنيمة" من يصل إليها يُبقي منافعها عليه كجماعة دون الآخرين، فهي دولة طبيعتها "غنائمية" ذات علاقة شرسة بمجتمعاتها.

إن الدولة عند إبن خلدون عموما هي الملك، وهو هنا يفرق بين ملك ناقص السيادة وهو الذي شيدته القبائل والعصبيات داخل الدول الكبرى، وملك كامل السيادة وهو ما يسميه بالدولة العامة. فالدولة تحكمها العصبية وهي ذات وجهين:

---

[1]- سعد الدين إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 109،110.

[2]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[3]- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

[4]- عبد الحميد هنية، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،**مرجع سبق ذكره**، ص 60-63.

- الأول: يعكس نفوذ الدولة واتساع رقعتها؛

- الثاني: يوضح مدى استمرارها زمنيا.

أما **الوجه الأول** يضع الدولة ضمن منطق أفقي ونجد هنا:

أولا/ الدولة الخاصة: تحكمها عصبية خاصة أو بسيطة لإقليم ما، الخاضعة –ولو نظريا- لعصبية عامة مثل (الدولة الزيرية داخل الدولة الفاطمية)

ثانيا/ الدولة العامة: تأخذ شكلا أشمل وأكثر اتساعا لكثرة عدد العصبيات، وشدة وقوة هذه العصبيات مثل (دولة بني أمية، دولة بني العباس...).

أما **الوجه الثاني**؛ تكون الدولة فيه ضمن منظور عمودي، تتضح من خلالها كيفية استمرار عصبية ما لدولة معينة عبر امتداد الزمان، ونجد:

أولا/ الدولة الشخصية: وتعبر عن حكم الدولة من طرف شخص واحد، ينتمي إلى عصبية ما حاكمة، كبعض الملوك من عصبية واحدة حكموا دولة واحدة تباعا، مثل (الرشيد والمأمون في الدولة العباسية، ومعاوية ويزيد في الدولة الأموية...).

ثانيا/ الدولة الكلية: وهي مجموع الدول الشخصية التابعة لعصبية واحدة (عامة أو خاصة)، وبذلك يمكن تحديدها بمدى حكم عصبية ما لدولة معينة، مثل ذلك مدى حكم عصبية كعصبية بني أمية لدولتهم العامة أو مدى حكم عصبية بني العباس لدولتهم العامة، ويمكن القول "العصبية العربية تحكم دولة عربية عامة، في مقابل دولة الفرس أو دولة الروم..وهكذا"[1].

لقد نشأ الفرد المغاربي على الممارسة القبلية من خلال الاعتمادية المفرطة التي جعلته ينشأ بلا استقلالية، ويعتمد في كل أموره على مرجعية الجماعة طلبا للأمان. بداية من الأسرة أو العشيرة كجماعة إرثية إلى أن تصل إلى الدولة كجماعة مرجعية سياسية، ليصبح رأس النظام المرجعية الأعظم التي يعتمد عليها، أين تتجلى هذه الاعتمادية في شيوع نمطين في الثقافة السياسية المعاصرة: (1) "نمط التعظيم الذي يصل إلى حد التقديس أو التأليه لمرجعية السلطة ورموزها أو ممثليها، (2) نمط الالتماس والتظلم والدعاء تجاه هذه المرجعية"[2]. وتتحول حالة احترام السلطة بمرور الزمن إلى تعظيم يؤدي إلى الاستبعاد. ويكون ناتج الاعتمادية المفرطة التهيؤ العام لقبول الاستبداد والحكم القهري المطلق ويكون أمل الفرد أن يكون المستبد عادلا.

تنزَع جُل النخب السياسية الحاكمة في المنطقة المغاربية باختلاف المجال السياسي والثقافي الحاكم لها (قومي، اشتراكي، شمولي، ليبرالي، اجتماعي، ولربما قبلي وإسلاموي، وبفعل الموجّهات الثقافية الحاكمة لسلوكها السياسي،

[1]- بوزياني الدراجي، **العصبية القبلية: ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضوء الفكر الخلدوني** (ط1؛ الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003)، ص 73-75.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 50،51.

نحو تبنّي مواقف أو سياسات إقصائية للمختَلف معها. وفي حالات مثل (الجزائر، ليبيا) يَنزَع إلى حصر مصادر القوة ومنافع الحكم، أو جلها في إطار الدوائر المتماثلة، أو تلك المتسقة معها، أكثر من تشاركها مع الجماعات المختلفة أو المتناقضة معها ذات المواقف أو النزوع القومي والإسلاموي وهو الحال نفسه في تونس[1]. وهو رأي إبن خلدون في حال الدول المغاربية أيضا؛ والذي يرى أنها لا تستقيم في حال محيط يعج بعدد كبير من القبائل والعصبيات، فاختلاف الآراء وتبايناتها ومختلف المصالح يولد الخلافات والتناقضات، فيكثر حسبه "الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت، وإن كانت ذات عصبية، لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن نفسها مَنَعَة وقوة"[2].

لقد نتج عن تكون الدول المغاربية المتسلطة فجوة وصراع بين الشعب والسلطة، فالسلطة في دورها في قيادة الجماهير إلى سلطة تقوم على الإخضاع والقهر لتكريس نفوذها، لتتحول شعوبها إلى مجرّد شعوب خاضعة. ففكرة القبيلة والروح القبلية تشد الفرد إليها أكثر من دعوة الدولة أو النظام السياسي إلى وحدة أبنائه. بالإضافة إلى جهود تبذل في سبيل عدم التمكين لنشوء تنظيمات وظيفية قانونية وشرعية، لتبقى الدولة دولة حارسة فقط؛ وهو ما يعني عدم توفر العناصر المجتمعية والإدارية لتصبح الدولة حقيقة واقعية[3]. وتبقى الدولة القائمة لا عقلانية، واهنة، وبالتالي عنيفة، مرتكزة على العصبيات[4]. إن أي سلطة مغاربية تمسك بالدولة وتهيمن على المجتمع المدني، لا تتصرف كسلطة وطنية للجميع، ستتحول مع الوقت إلى عصبية أخرى بين البنى العصبوية القائمة -لا حكما بينها- وهو ما يحرض العصبيات الأخرى للحلول محلها، وهي بذلك "تختزل نفسها من قيادة الوطن والدولة إلى "فصيل" يتنازع مع العصائب الأخرى ويحرضها على الانقضاض عليه"[5].

ما تزال الدولة مغاربيا حبيسة المنظور الخلدوني لتفسير السلطة السياسية ونشوء الدولة، وهو الذي يربط الملك (السلطة) بالعصبية، وغاية هذه الأخيرة الوصول والحصول على السلطة وفق تطوّر تاريخي ما. وهو ما يعزّز منظور استمرارية العقلية المخزنية للسلطة، فحتى بعد الاستقلال بقيت سلطة الدولة تكاد تقتصر على جمع الضرائب وتوزيعها باعتبارها المالك الوحيد لسلطة القمع والإلزام، ما جعل العصبية أكثر التصاقا بتشكيل النظم السياسية، وأحد مبرّرات إحباط خوض تجربة بناء الدولة الوطنية على المستوى المغاربي، فكانت مجالا جغرافيا للتعدّدية والانقسامية.

المطلب الثاني: التعددية والانقسامية في المجال المغاربي

ينفي الكثير من الباحثين الأنثروبولوجيين الأوروبيين وبخاصة الفرنسيين وجود أي شكل من أشكال الدولة في المغرب الكبير، وكل ما كان هو وجود سلطة سياسية لم ترق هي الأخرى إلى بناء دولة. ولم يوجد مجتمع وطني أو قومي

---

[1]- عبد الحميد هنية، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،**مرجع سبق ذكره**، ص 63-69.

[2]- بوزياني الدراجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 93،94.

[3]- عامر رمضان أبو ضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري** (ط1؛ ليبيا: دار الرواد، 2002)، ص 86-90.

[4]- عبد الله العروي، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

[5]- محمد جابر الأنصاري، "إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات...أم أكثرية متعددة"، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية** (ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 40.

بالمعنى المدني للكلمة بحكم وجود انقسامات وصراعات انقسامية عرفت باسم (اللّف.[*]Leffs) في المغرب الأقصى أو (الصف.[**]Seffus) في الجزائر وتونس، أين تقل هذه الصراعات بين القبائل عند مواجهتها للسلطة المركزية فقط[1]. فالمجتمعات المغاربية تعاني من الثنائية في شخصيتها، بين شخصية قومية في كل واحد منا تعيش مثالياتها، وشخصية قطرية وما دون قطرية. وإن كانت التعدّديات والتنوعات ظاهرة طبيعية فلما تنحوا هذه التعدديات مسلك العنف بمجرّد ضعف السلطة المركزية؟ فتنقض على بقايا هذه السلطة وتدخل في نزاع فيما بينها ولا تسلم حتى داخل قوقعتها الذاتية. وكما قالها إبن خلدون "إن الأوطان الكثيرة العصائب قلّ ما تستحكم فيها الدولة"، إنه يشير إلى غياب السلم الأهلي، والذي لا تعوض عنه في الدول المغاربية إلا الدولة كسلطة مركزية رادعة[2].

في دراسات البنية الانقسامية للمجتمعات المغاربية كانت البداية مع (أرنست غلنر.Gellner, E. A)[***] الذي قام عام (1969) بدراسة لقبائل (**الأحنصال البربرية**)المغربية الموجودة في الأطلس كنموذج اجتماعي لخصائص اجتماعية يتسم بها البربر أو التوارق أو في المشرق العربي أو آسيا أو القرن الأفريقي؛ باعتبار تاريخ القبيلة من ضمن المجتمعات المركبة.والذي خلص فيه إلى أن قبائل شمال أفريقيا عموما وقبائل الأطلس المغربي قبائل انقسامية تنطوي على هرمية متدرجة بحسب الحجم والقوة تتشخص في شكل دوائر أو أشجار متكاثرة الفروع ويقوم التوازن الاجتماعي فيها على مبدأي الانصهار والانشطار[3].في حين أكد (غيلنر) على صفة ثانية مهمة للمجتمعات الانقسامية لشمال إفريقيا؛ وهي الهامشية، أين تبقي القبائل على حريتها الثقافية إزاء المركز نتيجة تنظيمها الانقسامي[4].

كثيرة هي الدراسات[****] حول منطقة شمال إفريقيا ومختلف القبائل الموجودة بها خصوصا حول (الجزائر، تونس، ليبا)، كلها تثبت في أحد جوانبها الطبيعة الانقسامية في هذه القبائل والمجتمعات. ما يجعل الأطروحة الانقسامية

---

[*] - **اللّف**: هو تحالف عائلي جماعي عسكري اقتصادي وسياسي بين وحدات قبلية دوره الأساسي دفاعي يتمثل في حفظ التوازن بين المجموعات.

[**] - **الصف**: يعني الحزب لكن ليس بمفهوم تجمع أفراد لنصرة فكرة سياسية أو دينية, بل هو جمعية لتقديم المساعدات ويكون حسب التموقع الجغرافي أو السكاني داخل القبيلة أو أحياء القرية، وهذه المساعدة تكون وقت الحرب والسلم.

[1] - سعد الدين إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 110،111.

[2] - عبد الإله بلقزيز، "دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية"، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، **مرجع سبق ذكره**،ص 18-22.

[***] - Gellner, E. A, Patterns of rural rebellion in Moroccoduring the earlyyears of independence. **European Journal of Sociology**, vol. 3, 1962, P 297-311.

[3] - بلعباس الهواري، المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية والانقسامية(دراسة نظرية - تطبيقية مقارنة)، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاجتماعية جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2010، ص 76.

[4] - ليليا بنسالم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[****] - أهم الدراسات حول الموضوع، انظر:

- Berque, J. : Structures sociales du Haut-Atlas.- Paris, Presses Universitaires de France, (2e édition, 1978), 1955.

- Bourdieu, P. : Sociologie de l'Algérie.- Paris, 'Que Sais-Je ?', Presses Universitaires de France ; (3e édition, 1963), 1958 ; The Algerians. - Boston, The Beacon Press, 1962 ; Le sens de l'honneur.- In Bourdieu, P. : Esquisse d'une théorie de la pratique, précédée de trois études d'ethnologie kabyle.- Geneva and Paris, Librairie Droz, 1972.- p.p. 14- 44 ; The sense of honour.- In Bourdieu, P. : Algeria 1960.- Cambridge, Cambridge University Press, 1979.- p.p. 95-132.

القطاعية تطورت في شكلها المتطور من دراسة المجتمعات الرعوية البدوية، وأن الدراسات عن التنظيم السياسي البربري لم تتعامل بجدية مع المنطقة، وبعض الأماكن المهمة؛ لكن هذا ليس هو ما فكره (غيلنر). يقول **(Hugh Roberts)** إذا واجهنا مشكلة في إعادة بناء حجته، فسنجد أنه يتابع ما يلي:

- لا تنطبق على البربر في الأطلس الكبير المركزي فحسب، بل تنطبق على جميع القبائل المغربية، وعلى جميع القبائل في المغرب العربي الكبير؛
- لا تنطبق أطروحة (A.Mountain) حول أهمية اللّف على قبائل(الأحنصال) المغربية فحسب، وإن كانت لا تنطبق في أي مكان كتفسير لتطبيق القانون بشكل عام؛
- إن مجتمع قبائل البربر في المغرب العربي الكبير ذي طبيعة قطاعية، يحتاج إلى القديسين (des saints) في كل مكان حتى تتمكن الانقسامية من ضمان الحفاظ على النظام ؛
- تشرح تفاصيل دراسة الحالة الحجم غير العادي واستمرارية تأثير القديسين المحليين - أي حقيقة أن (الأحنصال) على عكس معظم سلالات المرابطين في أماكن أخرى- قد نجح في إرساء التسلسل الهرمي على رقعة واسعة نوعا ما والاستمرارية طويلا[1].

يبرر الانقساميين تعميم النتائج على أن النظام السياسي المغاربي غير قادر على تحمل أي تغيير اجتماعي فعلي، فقد "افترضوا أن القبيلة عموما تتكون من أجزاء متشابهة على رقعة الشطرنج، يمكن أن تتحد عند الضرورة"[2]. غير أن الدراسة الانقسامية جعلت الكثيرين ومنهم (Hugh Roberts) يبحث في حجج الدراسات السياسية للشعوب القبلية في المغرب الكبير لصالح نموذج واحد (قبائل الأحنصال) دون أي دليل جاد على قابلية تطبيق النموذج على

- Geertz, C., Geertz, H. et Rosen, L. : Meaning and order in Moroccan society.- New York, Cambridge University Press, 1979.

-Gellner, E. A. : Patterns of rural rebellion in Morocco during the early years of independence.- European Journal of Sociology, vol. 3, 1962. - p.p. 297-311 ; ré-édité dans Gellner, E. A. : 1981.- Op.cité.- p.p. 194-206 ; Saints of the Atlas.- London, Weidenfeld & Nicolson, 1969 ; The struggle for Morocco'spast.- In I.W. Zartman, ed., London, Man, State and Society in the Contemporary Maghrib, 1973, p.p. 37-49 ; The unknown Apollo of Biskra : the social base of Algerian Puritanism. - Government and Opposition, 9, 1974.- p.p. 277-310 ; Muslim society. - Cambridge, Cambridge University Press, 1981 ; Culture, constraint and community : semantic and coercive compensations of the genetic under-determination of Homo *sapiens sapiens*.- In Mellars, Paul et Stringer, Chris (eds.) : The human revolution.- Edinburgh, Edinburgh University Press, 1989.- p.p. 514- 525 ; ré-édité in Gellner, E. : Anthropology and politics : revolutions in the sacredgrove.- Oxford, Blackwell, 1995.- p.p. 45-61 ; Reply to critics.- In Hall, J.A. and Jarvie, I. (eds.) : The social philosophy of Gellner, Ernest (Poznan Studies in the Philosophy of the Sciences and the Humanities, 48), Amsterdam, Rodopi, 1996.- p.p. 639-656.

- Hammoudi, A. : Segmentarité, stratification sociale, pouvoir politique et sainteté.- HesperisTamuda, 16, 1974.

- Hanoteau, A. et Letourneux, A. : La Kabylie et les coutumes kabyles. - Paris, 3 tomes, Challamel (1er édition en 2 tomes, 1872-1873), 1893.

[1]-Hugh Roberts, « De la segmentarité à l'opacité. À propos de Gellner et Bourdieu et des approches théoriques quant à l'analyse du champ politique algérien », **revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales**, N 19.20, 2003.

[2]- بلعباس الهواري، **مرجع سبق ذكره**، ص 90.

الحالات الأخرى ما جعله يتساءل ما الذي سمح لـ (غيلنر)بالتأكيد على أن جميع سكان المنطقة المغاربية القبلية هم مجتمعات قطاعية؟[1].

لقد استطاعت النزعة الاستيطانية لدى السياسة الاستعمارية في **الجزائر** أن تحدث انقساما بين المجتمع البدوي الذي اعتبرته خصمها الأول، ولذلك خاضت معه صراعا عنيفا، وبين المجتمع المستقر. وكان ينظر إلى هؤلاء المستقرين باعتبارهم أصدقاء يحتاجون إلى حماية، لذلك عملت على أيديولوجية الانقسام بين البربر والعرب. أما **تونس** تحقق اندماج القبائل البربرية والعربية بشكل يكاد يكون كليا، بحيث يصعب الحصول على تقسيمات قبلية أو إثنية إلا بالمعنى الميكرو-سوسيولوجي، أو بشكل جزئي جدا في بعض المناطق. وفي **المغرب**؛ جاء في دراسة (رحمة بورقبة) حول التجمع القبلي لقبائل (زمور) التأكيد على أن غياب القبيلة كمؤسسة اجتماعية اقتصادية ليس معناه غيابها كإطار للانتماء وللهُوية المحلية، ما جعلها عنصرا من العناصر الثقافية والاجتماعية التي تشكل موضوع مساومة. وتتبلور الأيديولوجية القبلية داخل حقل الصراع والتنافس من أجل السلطة أو التقرب منها. إن تركيز النخبة المحلية على انتمائها إلى منطقة (زمور) مع توظيف العلاقات القبلية والقرابية يتأجج خلال اللحظات الحاسمة في التنافس حول السلطة، والتي تكون الانتخابات الإطار الملائم لها[2]. أما **ليبيا**؛ فقد كان للمستعمر أثر بارز في تمزيق الوحدة الليبية، أين كانت السنوسية في برقة المتعاونة مع بريطانيا ترغب في فرض سيطرتها على ليبيا الدولة الجديدة، إلا أن طرابلس رفضت ذلك مطلقا، وهو ما جعل السنوسية ومن أجل الظفر بـ (برقة) بإيعاز من بريطانيا تمضي وحدها بعيدا عن ليبيا الأم، وأعلنت بالاتفاق مع بريطانيا قيام دولة برقة المستقلة في (1949) تحت السيطرة البريطانية في شؤونها الخارجية. غير أن الوطنية الهادفة وبالنضال السياسي أقامت استقلالها، وأعلنت قيام ليبيا الموحدة عام (1951)، وبعودة طرابلس وقبولها بحكم السنوسية المطالبة بالدولة الموحدة، كانت في المقابل كل من (برقة وفزان) تطالبان بالدولة الاتحادية. لقد نجح الاستعمار والنظام الحاكم في فرض النظام الفدرالي –دولة اتحادية- من ثلاث ولايات برقة وطرابلس وفزان. كان هذا النظام الفدرالي في دولة مليونية صغيرة وفقيرة مفككة، وهي التي تعاني بالأصل من تفكك جغرافي، وبذلك ضاعف هذا النظام من التفكك الجيوبولتيكي. وبهذا تراكمت الحساسيات مع الولاءات القبلية لدرجة تهديد الوحدة الوطنية[3]. وفي **موريتانيا** ظلت البنية الاجتماعية خاضعة إلى عهد قريب لجدلية الانشطار والانصهار المستمر، أين تنقسم المجموعة وتستقل أجزاؤها، ثم تندمج هذه الأجزاء في مجموعات أخرى وتتأسس عصبيات جديدة. لقد عرف المجتمع الموريتاني محاولات لتجاوز هذا الوضع بإيجاد البدائل للعصبيات الضيّقة، وكان سعيها في الانتماء المتزايد إلى الطرق الصوفية التي تستقطب المريدين من كل حدب وصوب، فتصهر فوارقهم وتذيبها في بوتقة الطريقة الواحدة. وبهذا شكلت هذه الطرق بالإضافة إلى جوانبها الروحية ملجأ موثوقا في فترات الفتن، كما استغل بعض المشايخ نفوذهم في المجتمع للدعوة إلى الصلح والسلم ونبذ العنف[4]. وفي فترة الحرب العالمية الثانية،

---

[1]-Hugh Roberts, **Op Cit**.

[2]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص68-101.

[3]- جمال حمدان، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص 80-84.

[4]- محمد المحجوب ولد بيه، **مرجع سبق ذكره**، ص 70-72.

شهدت موريتانيا وضعًا متعارضا، أين بقى النظام الاجتماعي الطبقي قائما، وتقلص نفوذ الرؤساء التقليديين والمشايخ في هذا النظام الاجتماعي، كما ظهرت ظاهرة الانقسام داخل القبائل، بفعل مكوث رؤسائها في (سان لويس) قاعدة مستعمرة السنغال، وظهور الأسر الكبيرة على حساب البطون، كما برزت ظاهرة هجرة الشباب إلى مدن مستعمرة السنغال للاسترزاق، كلها عوامل أفضت تعزيز الروح الفردية وهلهل نظام الولاءات الريفية. لقد أوجدت الإدارة الاستعمارية العلاقة التسخيرية الزبونية، والتي صار فيها (النبيل والتابع) يتنافسان على النميمة والوشاية للإدارة، وتعطى الأولوية حسب كفاية الواشي في عمله وليس حسب مكانته الاجتماعية، وهي التي أنتجت العلاقة الزبونية لدى السلطة في دولة الاستقلال[1].

حتى وإن كانت العديد من الدراسات حول المجتمعات المغاربية توصلت إلى تأكيد الطابع الانقسامي أو نفيه، فالموضوع أكبر من أن نعمّم بعض الدراسات على مجتمعات مختلفة، بحجة التقارب الجغرافي، أو بعض التجاذبات والتشابهات.

يغالي الفرنسيين في عدم وجود لا مجتمع ولا دولة في الشمال الأفريقي تبريرا منهم للاستعمار وسياساته اتجاه هذه الدول، ذلك أن الاستعمار نتيجة وليس سبب، فالكثير من الدول المستعمَرة خضعت للاستعمار بفعل تفككها وترامي أطرافها، وبحث الاستعمار عن إشباع حاجياته من خيرات هذه الدول لضعف السلطة بها وتشتتها. ولهذا تجزأت الدول المغاربية التي خضعت للاستعمار سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بفعل هذا الاستعمار، وساعده في ذلك القوى الإقليمية التي لها مصالح مع الاستعمار، وهو الذي حماها فيما بعد لتوفير أجهزة قادرة على حماية هذه التجزئة والحدود الإقليمية، بالإضافة للقوى الداخلية. وبخضوع الأقطار المغاربية لمختلف ألوان الاستعمار ومختلف الثقافات والأهداف يصبح "غير عجيب أن تزدهر الولاءات الأجنبية"[2]. لقد خلفت فرنسا في مستعمراتها بالمجال المغاربي "نخبًا فرانكوفونية" ظلت تدين بالولاء والتبعية للغة والثقافة الفرنسيتين، وترتبط فكريا وعاطفيا بفرنسا، لتشكل تلك النخب بؤرًا هي أماكن صنع القرار السياسي والاقتصادي والثقافي. لقد اتسم الواقع الاجتماعي بوجود انقسام حاد بين أقلية متميزة وجماهير محرومة، وهو ما تسبّب في نشوء حكم نخبوي استبدادي متوارث، فبرزت الدولة ضد الشعب وفوقه وعلى حسابه[3]. لقد عمل المستعمر على سيادة سياسة" فرق تسد"، إذ عمل على تغذية الخلافات وخلق الشقاقات والصراعات. ووظف كل ما بإمكانه أن يفرق بين أبناء البلد الواحد، فقد أسس لهذه الجماعات على أنها بنيات مكونة من عناصر/قبائل وإثنيات تجمعها روابط (الدين، اللغة، العرف...)، وله أن يتدخل بأي شكل من الأشكال ليحطم هذه العلاقات، فتؤول هذه الجماعات إلى الاقتتال والتآكل الدّاخلي. وبهذا عمل الاستعمار على تمزيق وتفتيت هذه الدول[4].

[1]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[2]- محمد علي جمعة،**مرجع سبق ذكره**، ص 152.

[3]- محمد حسن دخيل، **أنظمة الحكم في الوطن العربي: دراسة مقارنة** (ط1؛ بيروت: دار ومكتبة البصائر للنشر، 2014)، ص 102-104.

[4]- فارح مسرحي، "إشكالية الهوية في زمن العولمة"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، العدد 16، 2013، الجزائر، ص 15،16.

تتّسم بنية القبيلة في شمال أفريقيا بخاصيتين هما: الانقسام والهامشية، وتتميز الحياة القبلية في المجال المغاربي بحالات مستمرة من الانصهار والانشطار استنادا إلى مصالح الملكية العقارية والصراع حول الخيرات، وكذلك إلى خطوط النسب والقرابة التي تخترق المجتمع القبلي وترسم حدوده الدّاخلية[1].

إن بنية دولة القبيلة حسب جابر الأنصاري هي "دائما بنية دولة اتحاد فدرالي" معرضة للتفكك بحكم تشرذمها العشائري وتصادم عصبياتها المتشرذمة لدى بروزها، أي أنها عامل مساعد على ذلك أو بعد مرور الفترة التي تنحل فيها العصبية الجامعة؛ فعدم قيام (دولة عربية) واسعة النطاق كالدولة الإسلامية يعود لكون أن "التكوين المجتمعي ببُناه القبلية المتعددة يمثل النقيض لبنية الدولة وثباتها ونموها المتدرج غير المنقطع"[2]. إن حالة الانقسام داخل بنية المجتمع القبلي مترافقة مع آلية الالتحام في وجه الأخطار الخارجية والشعور بالانتماء إلى هُويات أوسع مع القبائل الأخرى. إذ تقوم القبيلة في المجال المغاربي على "المساواة" وهي التي تبحث اليوم على العدالة الاجتماعية، فالأنثروبولوجيون اكتشفوا أن ضعف الفوارق المادية والسياسية بين أفراد القبيلة هي ما يجعل الهرمية الداخلية للسلطة تكاد تنعدم، مفسرين ذلك من خلال ملكية الأراضي (الأراضي الجماعية، الأراضي الاشتراكية، أراضي العروش..). فهذه الخاصية تجعل الباحث (نجيب بوطالب) ينفي إتباع فرضيات أتباع المدرسة الانقسامية والحقبة الاستعمارية حول انعدام التراتبية الاجتماعية في المجتمع المغاربي[3].

قد تصدق النظرية الانقسامية في تفسير علاقة الدولة والمجتمع مغاربيا، حتى وإن كانت وليدة الحقبة الاستعمارية. فالمجتمع يتّسم بتعدّد مستويات التنظيم الاجتماعي المنطلق من أصغر وحدة (العائلة) إلى (القبيلة)؛ وقد ركزت على مسألة (اللا تمركز) في المجتمعات المغاربية. حتى وإن اختلف المفكرين والباحثين بين مؤيّد ومعارض لها، إلا أنّنا نعتقد أنها الأكثر تفسيرا لعلاقة الدولة بالمجتمع مغاربيا، بالاستناد إلى طرح (إميل دوركهايم .E.Durkheim) في تقسيم العمل. فقد اتسمت المجتمعات المغاربية بالانقسام فكانت حائلا دون قيام دولة قوية لاهتمامها بالقبيلة كقوة سياسية، ما جعل الدولة تفرض سلطتها في شكلها الأبوي الاستبدادي.

المطلب الثالث: القابلية للاستعمار في المجال المغاربي

توحي القابلية للاستعمار بقدرة الآخر على تفتيت أمة أو اختراقها، لكن تحت شرط توافر مرتكزات تفتيتية من داخل الأمة نفسها، وتاليا من داخل الكيان القطري ذاته، ولو سلمنا "باستراتيجية التفتيت الغربية لوجب القول أولاً وثانيا وثالثا إن هذه الأقطار ذات قابلية للانشطار من الدّاخل بفعل عدم تجانس مكوناتها الأصلية واحتزاب أحزابها، وطوائفها، ومذاهبها، وقومياتها، وقبائلها، ما يعني أن مخاطر التفتيت والتقسيم هي مخاطر محلية وليست إسقاطًا خارجيا"[4].

---

[1]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 62 -68.

[2]- محمد جابر الأنصاري، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[3]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[4]- محمود حيدر (مقدما)، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-إستراتيجية للحراك العربي** (ط1؛ بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص235.

في ظاهرة الاستعمار، يمكن القول أن للمعامل الاستعماري تاريخ في سياسة الاستعمار، فالقائد (بوجو) كان أول فرنسي يدرك عبقرية الشعب الجزائري، وهو الإدراك الذي بني على أساسه استقرار الاستعمار، أين وضعها في تخطيط سياسته الفرنسية التي كانت تحتاج بنظره إلى معمرين يتكافئون مع قيمة الأهالي الطبيعية. فعقب هزيمتها (فرنسا) في عام (1870) وبدل الشعور بالنقص الذي يجب أن يدفعها إلى الرفع من قيمة شعبها فإنها عمدت إلى الانتقاص من قيمة الآخرين، أين ظهر هذا المعامل بتأثيره في حياة الفرد بكل الأطوار منذ الطفولة وحتى القضاء على كرامته، ويصبح قَدره بيد المستعمر. فالمعامل الاستعماري في الواقع وجد ليخدع الضعفاء، ويرهبهم وهو ما يجعلهم يتوهمون عدم القدرة على مواجهته. ويتعدى أثر هذا الوهم إلى نفس المستعمر أين يوهمهم بضعف هذه الشعوب والقدرة على احتلالها. ويشير المعامل الاستعماري إلى العامل الخارجي الذي يؤثر في الفرد من الخارج، الأمر الذي يجعله مغلوبا عليه، وهو ما يعني في المقابل وجود معامل آخر يرتبط بباطن الفرد الذي يقبل على نفسه تلك الصيغة والخضوع للاستعمار، وهذا ما يمكن الاصطلاح عليه بـ:"القابلية للاستعمار"[1]. وفي هذا المقام يرى (سمير أمين) أنه من المحال وجود دولة قومية مستقلة في المستعمرات وأشباهها، تعمل على خدمة مصالح الطبقات المحلية، بل هي أداة تخدم رأس المال الاحتكاري الأوروبي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر (استعماري أو شبه استعماري)[2].

لقد شهدت الدول المغاربية كغيرها من دول العالم المستمرة محاولات عدة للاختراق، فكانت العوامل الاستعمارية (مبشرة وغير مباشر) ذات أثار على سيادة واستقلالية هذه الدول حتى لما بعد الاستعمار، كيف لا وهي التي وقعت في فخ إعادة إنتاج هُويات عابرة للحدود، كما أراد لها المستعمر لتكون ذات قابلية للاستعمار. وأصبح الوجه الجديد للاستعمار أو الامبريالية الجديدة في شكل عقد الاتفاقات، وفرض شروط المعاملات خصوصا منها الاقتصادية (التبعية) وكذا الإدارية للتدخل في شؤونها الداخلية خصوصا من خلال التنظيمات الدولية المختلفة. لقد عانت الدول المستعمرة حرمانا من سيادتها، واستغلالا واضطهادا في كل الميادين، إلى الحد الذي جعل المستعمر يعمل على صهرها في بوتقته الحضارية والثقافية، فجعلها "تعتبر أنها متبينة لقيم وحقائق الدولة الاستعمارية المسيطرة وحده"[3].

عانت **الجزائر** أكثر من الاستعمار بسبب طبيعة مكانتها ضمن إستراتيجية الاستعمار بالمغرب العربي، فقد استهدفتها بإدخال تعديلات على اقتصادها بهدف ربطه بالنظام الرأسمالي وإضعافه باستعمال كل وسائل العنف المبتكرة من قبل المستعمر. وقد عمل الاستيطان الاستعماري على تمزيق الاقتصاد الجزائري، بخاصة قطاع الزراعة والملكيات العقارية، وهو الهدف الذي دعا إليه (بيجو) إلى يجب العرب من بذر أراضيهم وجنيها والرعي فيها. وبخصوص الملكية العقارية فقد كتب (كارل ماركس) أن الجزائر هي التي تحتفظ بعد الهند بأهم آثار المشكل القديم للملكية، فقد كانت الملكية القبلية والعائلية المشتركة الشكل الأكثر شيوعا فيها. من هنا كان السعي إلى تقسيم الملكيات

[1]- مالك بن نبي، **شروط النهضة**، تر: عبد الصبور شاهين (دمشق: دار الفكر، 1986)، ص 147.

[2]- أحمد ثابت، **الدولة والنظام العالمي: مؤشرات التبعية في مصر** (ط1؛ القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992)، ص29.

[3]- حسن سيد سليمان، "ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي"، **مجلة دراسات أفريقية**، العدد 02،الخرطوم، أفريل 1986، ص 56-61.

العائلية كوسيلة لإضعاف القبائل. لذلك عملت السلطات الفرنسية على إصدار عدد من المراسيم لتقنين مشروع تدمير نظام الملكية الجزائري[1].

كما كانت **تونس** هي الأخرى ضحية المستعمر، فقد صرح (جول فيري.Jules Ferry) رئيس الحكومة آنذاك بأن الهدف من احتلالها يدخل ضمن إدماج المغرب العربي في النظام الرأسمالي، فبد أربع سنوات من توقيع اتفاق الحماية (باردو.1881) ثم (المرسي.1883) أقرّت فرنسا نظام (تورنيز.Torrens)عام (1885) وبمقتضاه يستطيع أي حائز على قطعة أرض تملكها وتسجيلها باسمه بعد تحديدها والإعلان عنها، وهو ما شرعت فيه الحماية الفرنسية منذ عام (1890)، لينتصر الاستعمار ويصبح واقعا بالمغرب العربي[2]. ومع استقلال تونس الذي كان بداية من عام (1955) تاريخ توقيع الاستقلال الداخلي، وعام (1956) تاريخ توقيع بروتوكول استقلال تونس، وبين مؤيد لهذه الاتفاقيات ومعارض لها، كانت الحركة اليوسفية جارفة لتيارات وأحزاب ومنظمات وعناصر وطنية آمنت بالكفاح المسلح وشكلت "جيش التحرير الوطني التونسي"، والتي أعلنت الكفاح المسلح للاستقلال التام، غير أنها فشلت وتحالفت مع عدو أمس، فكان تصريح بورقيبة بأن مصلحة تونس ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص. لقد تسلم (بورقيبة) السلطة بالتحالف مع الإدارة الاستعمارية، بسبب مساعدتها لجماعة الديوان السياسي في ضرب الحركة اليوسفية، فوراثة (بورقيبة) السلطة العسكرية الاستعمارية أفرزت صراعا بين صنفين ينتميان للحزب الدستوري، بين الدولة الناشئة وحركة سياسية معارضة، كل منهما يحتكم إلى خلفية تاريخية ونموذج مجتمعي معين[3].

أما **المغرب** كان يتمتع وعلى مدار القرنين (16 و17)، بنوع من التوازن السياسي الاجتماعي، ولكن كان مؤكدا أنه سيشهد أشكالا من الاحتلال خاصة مع مقررات مؤتمري (فيينا.1815) و(إيكس لاشبيل.1819) واحتلال الجزائر (1830)، وهو الأمر الذي أدخل المغرب العربي بأكمله مرحلة جديدة.أين نجد في المعاهدات التي أبرمها المغرب مع القوى الأوروبية (فرنسا، انجلترا، اسبانيا، ألمانيا، إيطاليا) ما يثبت شعورها بالضعف[4].

بالانتقال إلى **ليبيا** التي تضم أرضية العصبيات القبلية يعرف فيها الليبي نفسه بأنه من "المقارحة أو القذاذفة أو من ورفلة أو من العبيدات أو الأدارسة، أو الأمازيغ، أو التبو، أو الطوارق. ولا تستقيم هواجس الإيديولوجيين من خرائط طرق التقسيم الإمبريالي لليبيا، إذا لم تأخذ الهواجس بإرث الخراب الذي خلفه العقيد معمر القذافي، والإرث المذكور ليس إمبريالي الصنيعة وإنما هو نتاج نمط سلطة الغلبة الطاردة للمساحات المشتركة بين المكونات المحلية، وهذا ما يمكن تعميمه على شوفينية التعريب القهري للأمازيغ في الجزائر والمغرب"[5].

أما في **موريتانيا** فقد تعامل الفرنسيون مع المشايخ الدينيين ورؤساء القبائل من المحاربين والزوايا، وصاروا حلقة الوصل بين الإدارة الاستعمارية والمجتمع الموريتاني، وهو ما دعم من نفوذ الفئات التقليدية وأضعف بذات الوقت

---

[1]- امحمد مالكي، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص90.

[2]- **المرجع نفسه**، ص94،95.

[3]- سالم البيض، "قراءة في علاقة الدولة القطرية العربية بالمجتمع السياسي: مثال تونس 1957-1987"، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 200-202.

[4]- امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص90.

[5]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص238.

علاقات التبعية بفعل علاقات الإنتاج الحديثة وروابط المصالح الإدارية وتحولات الجغرافيا والتمدن. كانت أولى مظاهر التحديث الاستعماري إضعاف فئة المحاربين بتقليص نفوذها، بإلغاء امتيازاتها التي كانت تفرضها على السكان المستضعفين وحتى قبائل الزوايا، وأُلحق الكثير منهم بالجيش الفرنسي بصفة مساعدين للضباط وأشباه دركيين بين المدن والقرى. من جهة استفاد شباب قبائل الزوايا من المدرسة الحديثة ومن التعيين في القضاء الأهلي والأعمال الكتابية والترجمة. وهو ما ساهم في تكوين فئة جديدة من رحم مجتمع الزوايا حلّت محل كبار الشيوخ الروحيين، وحتى رؤساء بعض القبائل وهو الأمر الذي كان له دور محوري في التطورات السياسية القادمة في نشأة نخبة الاستقلال[1].

لقد رسمت الإدارة الاستعمارية حدود الصراع داخل القبيلة في موريتانيا، وأعيد بعدها تأسيس الصراع على السلطة والغنيمة، كما كانت في المجتمع التقليدي. أين صار النبيل والتابع يتنافسان على الوشاية للإدارة وبدل المنح التي كانت تحصل عليها النخب في مجتمعاتها برزت تلك العلاقات في أنماط الزبونية عارية من أي مضمون مجتمعي وقيمي يسيّرها الأعيان كما كانوا، لكنهم كجزء من آليات جديدة توجههم وتتحكم في رؤيتهم للمجتمع. كما منحتهم الإدارة الفرنسية تعويضا في شكل رواتب شهرية، وهي سياسة تحديثية استعمارية تضمن التحكم في ولاء الوجهاء وتمنعهم من سلطتهم التقليدية في حالة التمرد على السلطة الاستعمارية. لقد كانت العلاقة بين الإدارة الفرنسية والوجهاء هي التي أنتجت بذور الحالة الزبونية لدى السلطة في دولة الاستقلال وتطورت بحسب تطور وتعقد المجتمع وأجهزة الدولة[2]. وفي تجربة انتقال التعبئة الحزبية الموريتانية للفترة (1946-1961) كتجربة للإجماع السياسي والثقافي لأجل بناء الأمة، تم استبدال هذا بصيغة ميثاق تضامن النخبة في ظل حزب الشعب، بعد القضاء على الوجهاء من قبل المترجمين. الأمر الذي كسر بناء المجتمع الأهلي في ظل عزم هؤلاء المترجمين داخل أجهزة الدولة بمنعهم لأي مشاركة شعبية. إنها بداية استيراد النخبة العشائرية الجديدة (الأقلية) في ثوب جديد للمستعمر، بعد فرض الأخير سيطرة المترجمين على الدولة والمجتمع[3].

يقول (آنيا لومبا) أن "الاستعمار يعيد تشكيل مناطق مادية وحقولا اجتماعية، بالإضافة إلى هويات بشرية بصورة عنيفة على الأغلب"[4]. يحيلنا (مالك بن نبي) في الصراع الفكري، أن الاستعمار بدخوله للمسرح الحاضن لمجتمع مخدر بالأصل، والممثل للفكرة المتجسدة، في هذه اللحظة يكون الدخول بوسائل القوة لا غير، وهو المدرك أنه يواجه فكرة متجسدة يقصيها بإزالة من يمثلها. غير أنه يدرك أن إقصائها يبقيها كفكرة مجردة في ضمير الشعب، ليدرك أنه إن فشل بوسائل القوة في مقاومة فكرة متجسدة، فهي تستجيب لا محال في مقاومة فكرة مجرّدة، لذا عليه أن يحتاط. فيتنبه المستعمر لامتصاص القوى الواعية في البلاد المستعمَرة حتى لا تتعلق بفكرة مجرّدة، وسيقوم بتعبئتها بفكرة

[1]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وفشل الاندماج وتحقيق المواطنة في موريتانيا"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص511.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 513،514.

[3]- **المرجع نفسه**، ص527.

[4]- آنيا لومبا، **في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية**، تر: محمد عبد الغني غنوم (ط1؛ سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007)، ص 190.

متجسدة تصبح أقرب إليه منالا بالقوة أو بالإغراء، ويواصل حربه ضد الفكرة المجرّدة برصد الأفكار لمواجهة الوعي في البلاد المستعمرة، فهو بذلك يستخدم الفكرة المتجسدة في الطبقة المثقفة، فيقدم للمثقفين شعارات سياسية تسد منافذ إدراكهم إزاء الفكرة المجرّدة[1].

من معاني ما بعد الاستعمار ، أحد المعاني التي تعبّر عن ما إذا كانت أشكال جور الحكم الاستعماري لم تُمْحَ بعد، ويصبح من السابق لأوانه إعلان زوال الاستعمار؛ فدولة ما يمكن أن تكون في حال ما بعد الاستعمار (الاستقلال الرسمي)، وفي الوقت ذاته بلد استعماري جديد في شكل البقاء اقتصاديا وثقافيا تابعا. فالنظام الكوني الجديد لا يعتمد بالضرورة على الحكم المباشر، إذ يسمح باختراق بلدان أخرى (اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا)، الأمر الذي يثير الجدل حول ما إذا كانت الدولة المستقلة ما بعد استعمارية أم لا؟[2].

يهدف المستعمر إلى طمس شخصية المستعمَر لأجل جعله مقيّدا، فيشيع في المجتمع كل أنواع الرذيلة التي تجعل من الفرد محاربا للفضيلة، ويتشتت بذلك المجتمع. هنا تكون العلة مزدوجة؛ كما يقول الباحث (سقاف عمر السقاف) كلما "شعرنا بداء المعامل الاستعماري الذي يعترينا من الخارج، فإننا نرى في الوقت نفسه معاملا باطنيا يستجيب للمعامل الخارجي ويحط من كرامتنا بأيدينا"[3]. بما أكده(بن نبي) لا رجاء في استقلال ولا أمل في حرية، مهما كانت الأوضاع السياسية[4]. فالإنسان المستعمِر يستهدف الإنسان المستعمَر، فيحكم نفسيته أولا قبل بلاده، فتضعف ثقته بحضارته وانتمائه، ويصبح مهيئا لأي وصاية تطرح عليه.

كان من سياسات المستعمر الفرنسي العمل على اختراق الإنسان والمسّ بقيمه التاريخية، وهو المعطى الذي يبرّر طبيعة المشاريع التربوية والتعليمية المعتمدة في الجزائر أولا، ثم في تونس والمغرب لاحقا، والتي كانت فلسفتها قائمة على تكوين نخبة قادرة على استيعاب شروط الاستعمار، وبل ومؤهلة للدفاع عنه واستمراره. فعملت معظم الدول المغاربية على برامج الإصلاح التعليمي، وهو الأمر الذي أعرب المستعمر عن خطورته، وعمل على تعطيل مؤسسات الإصلاح، وبالمقابل العمل على خلق تعليم وظيفي يرسخ قيم التغريب والأوربية (Europeanisation) ضمن بنية الاحتلال ومؤسساته[5]. فيكون المجتمع والدولة أمام قابلية للاستعمار.

يرى الباحث (محمد شاويش) أن المستعملون لمفهوم "القابلية للاستعمار" منهم من ينطلق من زاوية إصلاحية، ومنهم من ينطلق في استعماله له لتبرير الخضوع السياسي والاقتصادي والثقافي للدول الكبرى، بالتركيز على أن العيب فينا. إذ لا يجب أن نحاول القيام بأي رد فعل ضد الخطر الخارجي، فهو تبرير للتطبيع مع الصهيونية. ويستعمل مالك بن نبي مفهوم "القابلية للاستعمار" بمعنيين مختلفين:

---

[1]- مالك بن نبي، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة** (دمشق: دار الفكر، 1981)، ص 15-17.

[2]- آنيا لومبا، **مرجع سبق ذكره**، ص 22،23.

[3]- سقاف عمر السقاف، "العرب بين الاستعمار والقابلية للاستعمار"، د ذ ص، تصفح الموقع يوم: 2016/07/19، الساعة 23:44، متاح بالرابط:

www.almethaq.info/news/article906.htm

[4]- مالك بن نبي، شروط النهضة، **مرجع سبق ذكره**، ص 148-155.

[5]- امحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص145-151.

– الأول: "تكون فيه هذه القابلية ناتجة عن الواقعة الاستعمارية".

– الثاني: "تكون فيه "القابلية للاستعمار" مجموعة من الصفات العقلية والنفسية وما يناسبها من علاقات اجتماعية تجعل المجتمع لا يستطيع مقاومة الاستعمار وتسهل للاستعمار مهمته"[1].

المفهوم بمعناه الأول عند مالك بن نبي "يعني الرضوخ الداخلي للواقعة الاستعمارية، ومقاومة تغييرها واستبطان الفكرة الدونية عن الذات التي مصدرها المستعمر المتغلب والاقتناع بها، وهو مفهوم قيم. أما المفهوم الثاني "الذي هو قابلية المجتمع للهزيمة أمام الغزو الاستعماري، فإنه مفهوم قد يكون مفيدا لشحذ الهمم وللدعوة للقوة، ولكنه لا يجب ألا يتعدى هذا المجال ويدعي لنفسه صلاحية علمية في ميدان وصف ثقافات الكرة الأرضية والحكم عليها. المفهوم الأول هو الذي نستخدمه في المعركة الثقافية التأصيلية ضد الثقافة المغتربة المستلبة، أما المفهوم الثاني فيجب استخدامه بحذر وضمن حدود[2].

في تقديم كتاب (زكي ميلاد) بعنوان "مالك بن نبي ومشكلات الحضارة"يقول المفكر السوري (جودت سعيد) نقلا عن (عمر السقاف) أنه سمع من يقول أن الطوائف من صنع الاستعمار، وهو ينفي ذلك بناءً على فكرة مالك بن نبي للقابلية للاستعمار، وهو الذي يقول أن الاستعمار يكون مغفلا إذا لم يستغل هذا الوجود الجاهز للاستعمال، وأصبح يتصرف في طاقاتنا الاجتماعية ليضعفنا، وتارة يستخدم لغة الفكرة المتجسدة في مستوى الطبقة المثقفة، فيقدم للمثقفين شعارات سياسية تسد منافذ إدراكهم إزاء الفكرة المجرّدة. ويستخدم في مستوى آخر الدين، لأنها تسد بصورة محكمة منافذ الوعي إزاء الفكرة، وفي مستوى أدنى درجة يستغل الجماهير وينشئ حول الفكرة منطقة فراغ وصمت لعزلها عن المجتمع. وهكذا يصل إلى أحط مستوى ويستخدم سلاح المال، ويكوّن لنفسه صداقات "اتفاقات في البلاد المستعمرة" تساعد على توجيه هجمات محكمة في الوقت المناسب على بعض القطاعات في الجبهة الفكرية، ثم يزيد في إتقان خطته فتراه يسدل ظلاما شاملا وقاتما على تلك الجبهة كي يعزلها عن ضمير الشعب المُستَعمَر نفسه وعن الضمير العالمي[3].

تتواجد مقولة مالك ن نبي حول قابليتنا للاستعمار ككل مرة في حالات كثيرة أثناء المظاهرات والاحتجاجات، أين نجد المعارضين يرفعون أعلام دول معتقدون أنهم المنقذون لهم، في حين نجد النظام يهدّد برفع أعلام دول كبرى دعوة لها للتدخل، فتضيع "الوطنية" و"الولاء" ويتشتت الوطن وتبقى ذواتنا مغيبة بين دعوة للمستعمر للنجدة وبين وطنية مغيبة بإرادتنا[4]. وبالقدر الذي تبدو فيه الدولة المغاربية متصالحة مع مجتمعها العصبوي بالقدر الذي تخفي حقيقة مضمونها غير الوطني وغير الاجتماعي الأصيل، ذلك أنها نتاج ولادة قيصرية خارجية بفعل الاستعمار العنيف. فالدولة المغاربية بعد الاستقلال السياسي لا تعدو إلاّ أن تكون وريثة دولة الاحتلال، وهي بذلك ثمرة لزراعة خارجية،

[1]- محمد شاويش، **مالك بن نبي والوضع الراهن** (ط1؛ دمشق: دار الفكر، 2007)، ص 21.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 21-22.

[3]- سقاف عمر السقاف، **مرجع سبق ذكره**، د ذ ص.

[4]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 236.

وليست نتاج تفكك النظام السلطاني القديم أو تجاوز للعصبية المحلية ومؤسساتها شبه السياسية، والنخب التي تسلمت إدارة السياسة العامة لها في معظمها انفصلت عن محيطها الاجتماعي ثقافيا وقيمياً[1].

يرى (مالك بن نبي) أن مراجعة السياسة، في بلاد مختلفة أو في البلد الواحد، ستكون وفق أحد الصنفين؛ الصنف الأول يتمثل في أفكار مجرّدة والصنف الثاني يتمثل في أفكار مجسّدة. ويمكن للأولى أن تأتي من تطوّر للثانية، وقد تكون الثانية صورة منحطة من الأولى. فكل سياسة متطورة عن الأفكار المجرّدة تعانق بحكم الضرورة الضمير الشعبي وتحمل في طبيعتها مبدأ التعديل الذاتي، وبالتالي تكون محمية من أي تدخل أجنبي لتغيير مجراها. في حين أنه في البلاد الضعيفة فإن الفكرة المجرّدة تتشبث بفرد تتجسد في ذاته، وتصبح موجهة بواسطته تلقائيا، وبمجرد تنحي أو يُنحَّى هذا الفرد المجسّد لهذه السياسة يحل محله كائن مركب، أو مركب أفراد "قد يجمع بينهم اتصال عضوي قد يكون جهاز هضم مشترك..وتصبح بذلك القضية قضية هضم، شريطة ألا يكون بالرؤوس المتصلة أفكار مختلفة قد تحطم الهضم؛ وبالتالي يضطر إلى فصل الرأس الذي يحمل هذا التشويش. فالسياسة طالما أنها تنبع من فكر وعقل واع ستكون سليمة، أما إن كانت ناشئة عن آلية جهاز الهضم، فإن الاستعمار سيتصرف في شهوات "مركب الأفراد" لتبقى البلاد المستَعمَرة تحت تصرفه سياسيا واقتصاديا. وأساس نجاح المستعمر هو معرفته لما تتضمنه نفسية هذه الشعوب من ميل نحو السهولة، إلى جانب بعض من الإغراء سيجعل الكثير ينقادون وراء هذه السهول المغربية، إنها القابلية للاستعمار"[2].

يؤكد (مالك بن نبي) حرص الاستعمار على الاهتمام بالاتجاهات المعادية لنظام الرقابة الذاتية، ورعايتها لدعمها للانحرافات التي يريد دسّها عن طريق "أفكار متجسّدة" في سياسة البلاد التي تحاول التخلص منه، وسعيه في المقابل لدحض كل الأفكار المجرّدة التي لا تقوم بدورها المعدّل، من خلال تحريكه للميول المتجسدة في "مركب الأفراد" الذي يمثل الكفاح ضد الاستعمار في الصورة التي تكون في نظره شرا لابد منه لإبقاء الشعب المستَعمَر في نطاق سياسته العاطفية، حتى لا يبلغ مرحلة السياسة المعقدة المعبّر عنها بالعلم الذي لا يخطئ[3]، فالمستعمر يسعى لجعل الفرد خائنا لمجتمعه، وإن لم يستطع فهو يحاول تحقيق خيانة المجتمع لهذا الفرد على يد بعض الأشرار[4].

لقد عمل الاستعمار على اختراق المجتمعات المغاربية على المستوى الثقافي بغرس نظم تعليمية جديدة في البلاد المستعمرة، لنشر ثقافته ولغته ومظاهر حضارته، والأكثر من ذلك تكوين نخبة راسخة تكون واسطة بين الإدارة المستعمرة وأهل البلد على المدى القريب، لتكون حاملة لثقافة الغرب، وأكثر من ذلك عمدت إلى سلوكيات سياسية وثقافية تحدث شروخا في ثقافة البلد المستعمر، كما عملت ذلك/أو حاولت في كل من تونس والمغرب وموريتانيا،

[1]-عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[2]- مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، مرجع سبق ذكره، ص 24-27.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 104.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 125.

ومحاولة تدمير الثقافة الوطنية للشعب واستتباعه حضاريا كما كان في الجزائر[1]. إن المصطلحات التي "استخدمت داخل رحم ثقافي جغرافي خاص قد انتشرت ببساطة في أسلوب تبادلي معتدل إلى عقول الذين استعمروا"[2].

في مجتمعاتنا وكما أشار (مالك بن نبي) عن قابليتها للاستعمار يكاد ينطبق عليها قول (ويليام شكسبير) بأن (عقول العامة في آذانهم) كمهدّد لخصوصياتها المجتمعية وهُويتها؛ ذلك أنها تفتقد للوعي الحقيقي المميز بين الخير والشر، فقابليتها للاستعمار مشكلة أصعب وأعقد من الاستعمار ذاته. ذلك أن استقلال هذه الدول لم يكن بالقدر الذي يقطع علاقاتها مع المستعمِر، بل بقيت دوما تابعة له ومستعدة للخضوع له في نوع من الاستعمار (الثقافي، الاقتصادي،...)، ليثبت المستعمِر دهائه في التحكّم المستديم بالشعوب المستضعفة، لتكون رهينة استعمار جديد وصل لحدّ الرغبة في إعادة تشكيل المجتمعات على نمط المجتمعات الغربية، في شكل استدعاء الغربي بنماذجه الجاهزة لهيكلة مسارات الدولة وكل ما له علاقة وصلة بها. فهل تمكنت السلطة في المجال السياسي المغاربي من ضبط علاقة الدولة بالمجتمع في محاولة لدولنة المجتمع؟ أم أن العلاقة بينها تشوبها تعقيدات خصوصية هذا المجال؟

[1]- محمد المحجوب ولد بيه، **مرجع سبق ذكره**، ص 254،255.

[2]- جيرمندر ك. بامبرا، **إعادة التفكير في الحداثة: نزعة ما بعد الاستعمار والخيال السوسيولوجي**، تر: ابتسام سيد علام، حنان محمد حافظ (ط1؛ القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 43.

المبحث الثالث: الخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة الدولة والمجتمع مغاربيا

يتسم المجال السياسي المغاربي بخصوصية مثل أي منطقة تربطها خصوصيات ثقافية واجتماعية وتاريخية، ما يجعلها في الغالب متقاربة في مدخلاتها ومخرجاتها السياسية والمجتمعية. هذه الخصوصية تجعلها تحتكم إلى مجموعة من المقاربات والمناهج في دراسة أي ظاهرة بها. هذا ما جعلنا نقتصر في هذا التحليل إلى المقاربات الأهم لفهم مجتمعاتها، لفهم العلاقات المختلفة بين هذه الدول ومجتمعاتها. وكذا مقترب الدولة والمجتمع لـ (جوال مغدال)، وصولا لتبرير العلاقة بين الدولة والمجتمع في هذا الحيز الجغرافي.

المطلب الأول: خصوصية المقاربات الدراسية للمجتمعات المغاربية

تعدّدت المناهج والمقاربات في دراسة المجتمعات المغاربية، غير أن فهم هذه المجتمعات حسب الانتربولوجيين جعلهم يُقدّمون دراسات عديدة في جزئيات هذه المجتمعات. فكانت انطلاقاتهم مختلفة بحثا عن الوصول لتعميم النتائج على المجال المغاربي. ولعل أهم المقاربات المنهجية لفهم هذه المجتمعات المقاربات الثلاث الآتية:

أولا: المقاربة الخلدونية

تعد مقاربة (ابن خلدون) من أهم المقاربات التي تفسر تكوين المجتمعات المغاربية؛ فهو الذي تخصص في دراسة بنية القبيلة*في المنطقة وعلاقتها بالنظم السياسية، والدول التي تحكمت في هذه المجتمعات. عند ابن خلدون نجد أن حقيقة القبيلة هي النسب في معناه الواسع. وكثيرا ما اختلطت بحسبه القبائل بفعل التحالف /الولاء /النعرة/ الاصطناع، وهو الذي يؤكد هنا على دور المكان (الأرض) في التحام الجماعات القبلية. إن علاقات القرابة والتحالف بين أفراد القبيلة لا ينفي قيام صراعات وتنافس على الموارد ومصادر العيش، وهو الضامن لحركية المجتمع القبلي، وبالتالي استبعاد جمود البناء الاجتماعي. لقد أثارت المدرسة الخلدونية قدرة مفاهيمها (العصبية، الولاء، الملك، الدولة، العمران البشري، الاجتماع الإنساني...) على فهم المجتمعات المغاربية، بخاصة ما يتعلق بالبنية الاجتماعية المستندة للتركيبة القبلية رغم كل التحولات في مكانة هذه البنى[1].

الدينامية الغالبة في القبيلة هي العصبية "والتي لا تتأتى إلّا لساكن البادية وعن طريقها يحدث الغزو والاحتلال وتقوم الدول وتحل إحداها محل الأخرى"[2]؛ والتي تقوم بالفصل في البدء بين الأنا والآخرين، ثم في مستوى آخر بين القرابة واللاّ قرابة، والعشيرة المعادية لها، والإسلام واللاّ إسلام وهكذا. ففي المجتمع المغاربي ما تزال استمرارية الولاء للقبلي، فلم تفلح لا الدولة ولا المجتمع في تطوير أشكال اجتماعية قادرة على بناء بنى أصلية بديلة عن الروابط

---

* - هناك تمييز بين القبليّة كولاء (tribalisme) وبين النزعة القبليّة (tribalisation)، فالأولى تجسيد لا واعي للقبيلة، والثانية توجه مقصود لبناء قبلي في المجتمع.

[1] - محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية** (ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 23،24.

[2] - ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، عبد الله محمد الدرويش محققا (ج1؛ ط1؛ دمشق: دار يعرب، 2004)، ص 68.

التقليدية. فالفرد في المجتمع الأبوي المستحدث في الدول المغاربية وباستقلاله عن العشيرة سيكون ضائعا، ذلك أن الدولة لن توفر له كل حاجياته ولن تحل محل البنى الأولية، وبالتالي تدفعه الدولة للاغتراب وتضطهده[1].

حاول إبن خلدون بتفكيره معرفة أسباب نشوء الدولة من خلال ما عايشه في محيطه الاجتماعي، وتبين أن ظاهرة "القوة والغلبة" هي الفيصل القاطع في الحياة بالمغرب الإسلامي آنذاك عندما لاحظ أن "لا سلطان في تلك الديار إلا للقوي المتغلب"؛فالدولة حسبه "في أوّلها صعب على النفوس الانقياد لها إلا بقوة قوية من الغلب"[2]. فقد بحث في كيف يصبح البعض يملكون شروط الغلبة، وآخرون ضعفاء، بحيث يظل هؤلاء الضعفاء خاضعين للمتغلبين.لقد اكتشف الحقيقة الاجتماعية المتمثلة في ظاهرة العصبية التي تسود بلاد المغرب كافة بحكم هيمنة النظم القبلية فيها[3]. إن القبلية التي يعبّر عنها في المجتمعات المغاربية بظاهرة (العروشية) هي بمثابة تنظيم غير رسمي، وهي المحدّدة للعضوية في الجماعة حسب تراتبية تنظيمية، تلك الرابطة المبنية على التحالف أكثر مما هي مبنية على النسب والقرابة، وهكذا تتحوّل (القبليّة) أو (العروشية) لذلك الولاء للجماعة الاجتماعية الواسعة والفضاء الترابي سواء كانت جماعات قبلية أو غير قبلية. تتسم القبيلة في هذا المجال المغاربي بالحرية، ما يجعلها دوما في صراع مع الدولة المركزية، فالجباية في نظرها تعبير عن الخضوع للمركز السياسي، والقبول بها كسر لحريتها، وبفضل هذا المبدأ فقد مارست المقاومة للتدخل الاستعماري[4].

انطلق إبن خلدون في بناء نظريته للدولة من قول الفلاسفة ممن سبقوه أمثال (أرسطو) والعربي (أبو نصر الفارابي) في قولهم: "الإنسان مدني بالطبع". أين تبرز ضرورة التعاون بين الناس، وينشأ الاجتماع لتوحيد جهودهم، ويوفق بين مختلف أنشطتهم، فتظهر الحاجة إلى تقديم خدمات معينة من طرف بعضهم لبعضهم الآخر، وبمرور الوقت يصبح لكل فرد ممتلكاته الخاصة، فتتكدّس الثروة لدى بعضهم، وهنا يتسرب الحسد والطمع في نفوس البعض ممن شحت خزائنهم، فيحاول المتطفلون الاستفادة من خيرات غيرهم ويحالون انتزاعها منهم، فتنشب الفتنة والاقتتال، وهنا تظهر مرحلة قيام الوازع الذي يصدّ الظالمين ويحمي المظلومين، فينشأ هنا أول شكل من أشكال السلطة، وتكون على شكل رئاسة أو مشيخة بصلاحيات استشارية غير قاهرة لتصبح بمرور الوقت ذات قوة قاهرة وسلطان مطلق. هذا الوازع الذي الممثل بالحاكم يحتاج لأداء مهامه على أتم وجه، يشرع في استخدام مساعدين على شكل هيئة متماسكة سميت فيما بعد الحكومة أو الدولة[5].

لقد تطرق ابن خلدون في المقدمة إلى مفهوم الضبط الاجتماعي أو الرقابة الاجتماعية على أنها "كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع (الدولة، أو الأسرة، أو القيم الدينية) لحمل الأفراد على

---

[1]- هشام شرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 47-53

[2]- ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 309.

[3]- بوزياني الدراجي، **مرجع سبق ذكره**،ص 28،29.

[4]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 43-45.

[5]- بوزياني الدراجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 30-32.

السير إلى المستوى المألوف المصطلح عليه في الجماعة دون انحراف أو اعتداء"[1]. لقد أدرك بذلك أنواع الضبط (الخارجي، الداخلي، الاختياري، الوقائي). وتشير الباحثة (نادية محمود مصطفى) إلى أنه لا يمكن تناول النظرية السياسية (لابن خلدون) باستقلالية عن ما هو اقتصادي واجتماعي؛ فتقول "التنظير السياسي لمفهوم العصبية، ومفهوم الدولة والسلطة والملك ليس غاية في حدّ ذاته، وليس وسيلة، ولكنه مكوّن من مكوّنات عملية التطوّر البشري والمجتمعي"[2].

تقول (ليليا بن سالم) كان الهدف الرئيسي لابن خلدون هو شرح ظهور القوة المركزية في المجتمعات المغاربية: في الاستيلاء على السلطة، وتوطيد قوة السلالات المختلفة عبر التاريخ،وأيضًا فشلها وفقدان قوتها.فقد كانت قراءته للتاريخ وفق تشابه الفرضيات؛إذ عانت معظم السلالات التي أسستها مجموعة قبلية استولت على السلطة المركزية من نفس المصير، وعانت فترة من الرخاء ثم فترة من الانحطاط حتى اكتسبت جماعة قبلية أخرى ما يكفي القوة والنضج للاستيلاء على السلطة المركزية. يعمل ابن خلدون على تحليل العلاقات القائمة بين الريف والمدن، وبين الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية خلال المراحل المختلفة من تاريخ السلالات. كان هدفه هو إجراء تحليل علمي للمجتمعات. فمقارنةً بأسلافه، يقدم استراحةً نظريةً حقيقيةً وهو يتعامل مع السياسة باعتبارها أساسًا للمجتمع؛ إنه يهدف إلى تحليل المجتمعات والقوة المركزية كما هي، وليس كما ينبغي أن يكون بالإشارة إلى الأعراف الدينية[3].

ثانيا: مقاربة المدرسة الكولونيالية

عرف أتباع المدرسة الكولونيالية باهتماماتهم الإثنولوجية والتاريخ الاجتماعي، وقد أطلق (جاك بيرك. Jacques Berque) على أبحاثها (علم الاجتماع الشمال الأفريقي)، مركزا على أعمال (هانوطو، لاتورنو، غوتي، كارين، بيلسي) بأعمالهم حول الجزائر، و(منتاني روبرت.Robert Montagne) حول المغرب، وكذا أعمال العسكريين خلال الاستعمار من مونوغرافيات وتقارير حول المناطق التي تحكموا بها[4].

إن بدايات المدرسة الكولونيالية لم تكن موضوعية، فهي التي ركزت على فرضية أن الاستعمار "سيحمل رسالة تمدينية منقذة"، وهو الذي وجد المجموعات البربرية المستقرة غير مساندة له. لقد ركزت في دراساتها على المجموعات (القبائل، الأوراس، المزاب) في الجزائر، ما يعني أن السياسات الاستعمارية ركزت على القضايا الإثنية، وهو الأمر البارز في علمها الاجتماعي[5]. أكد (روبرت مونطاني.Robert Montagne) أحد رواد هذه المدرسة على وجود تحالفات عشوائية مدمرة، يحكمها قانون نظام "اللّف والصف" في المغرب،والذي يقابله تقريبا صف (يوسف) في تونس وصف (شداد) في

[1]- ولي الدين عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[2]- نادية مصطفى محمود، "أفكار حول اسهام التراث الخلدوني في الفكر الدولي والنظرية الدولية: دراسة استكشافية في الإشكاليات المنهاجية"، **مركز الحضارة للدراسات السياسية**، جامعة القاهرة، نوفمبر 2006، ص 5.

[3]-Lilia Ben Salem, Ibn Khaldoun et l'analyse du pouvoir : le concept de jâh, **SociologieS,** 28 October 2008.

[4]-Jacques Berque, Cent vingt-cinq ans de sociologie maghrébine, **Annales**, vol 11, N 3, 1956, P 296-311.

[5]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

ليبيا، حيث تتحول هذه الصفوف إلى "جمهوريات بربرية معارضة للسلطة المركزية"[1]. هذا الأمر جعل (برتلون.Berthelon) يصنف قبيلة (ورغلة) بجنوب شرق تونس على أنها تمتلك مواصفات الاستقلال والوحدة الداخلية[2]. هذه التحليلات أثارت الكثير من الأفكار، كالتعارض بين العرب والبربر، وبين المستقرين وغير المستقرين، وبين الإسلام (الشريعة) والعادات (الأعراف) وبين المخزن والسيبة، وبين المدينة والريف.

يكاد (جاك بيرك)* ينفرد بالطرح النقدي للتعارض بين العرف والشرع من جهة، وبين المستقرين وغير المستقرين من جهة ثانية، وهو يرى أن هذه الثنائية تختزل الواقع الاجتماعي، وهي في نظره لا تدل على عدم التجانس الاجتماعي بل تحسبه رمزا للأصالة. لقد أدت هذه الخلافات بين الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وبين الإسقاطات الأيديولوجية لدى أتباع المدرسة الكولونيالية إلى تضخيم خصوصيات المجتمعات المحلية بالجنوب التونسي، وكذا بالغرب الليبي. هذا جعلهم يعتقدون أن ظواهر (القصور، الجسور، مؤسسة الميعاد) خاصيات مؤسسية واقتصادية وعمرانية مميزة لسكان تلك المناطق، وهي المختلفة والمتميزة حسبهم عن بقية المناطق، وهذا ما جعل الكثيرين يبحثون عن مبررات لتحقيق انقسامات في المجتمعات المغاربية على هذه الأسس[3].إن "ما يميز بين نظام السلالات الانقسامي ونظام التحالف على طريق اللّف هو أن الأول يعتمد على القرابة الأبوية، بينما الثاني يعتمد على التجانس الذي يفرض على جميع المشاركين ضرورة اختيار الفريق الذي ينحازون إليه"[4].

إن نظرية الدولة في المجتمعات ما بعد الاستعمار "تمتعت بقدر كبير من الاستقلال النسبي في مواجهة البناء الاجتماعي التابع عموما و"الطبقات" المحلية المسيطرة من الرأسمالية التجارية والكمبرادوريةوكبار ملاك الأراضي، وعلى اعتبارها المسيطر على جل وسائل المجتمع فإن هذا الأمر مكن هذه الدولة والقلة العسكرية من البيروقراطية الحاكمة من استخدام الدولة، وإن كانت متنافسة بغير تناقض لحماية مصالحها، وفرض النظام العام على المجتمع"[5].

ثالثا: مقاربة المدرسة الانقسامية

جاءت المدرسة الانقسامية أو التجزيئية (Segmentarism)بحافز أنجلو-سكسوني لتخطي النزعة الكولونيالية من أجل:

- تجاوز الأيديولوجية الفجة للمدرسة الكولونيالية.
- طغيان البحث الأنثروبولوجي الاجتماعي والسياسي.

---

[1]- Robert Montagne, **Les Berbères Et Le Makhzen Dans Le Sud Du Maroc** (Casablanca : Edition Afrique Orient, 1989).

[2] -Dr. Berthelon, Etude Géographique Et Economique Sur La Province De L'arad, Revue Tunisiene, N 1, 1894, P 170.

*-jacques berque, problèmes de la sociologie juridique du nord, **studiaislamica**, N 1, 1953.

[3]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية،**مرجع سبق ذكره**، ص27،28.

[4]- ليليا بنسالم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[5]- أحمد ثابت، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

- قدرتها على صنع نماذج ومفاهيم تتجاوز النزعة الاختبارية الضيقة[1].

كان (إيميل دوركايم) أول من استخدم مفهوم (الانقسامية) لدراسة المجتمعات في كتابه (في تقسيم العمل الاجتماعي)، وحسبه تنتقل المجتمعات من "التضامن الآلي" أي من تضامن يؤسسه التشابه بين العناصر المكونة للمجتمع، إلى تضامن يفرضه الاختلاف والتكامل اللّذان يؤدي إليهما تقسيم العمل[2]. فغالبية المجتمعات تتكون من مجموعات تشكل مجموعة (عشيرة) ومجموع العشائر تشكل المجتمع الشمولي، وهو ما يعرف بالمجتمع الانقسامي، فهي انقسامية لأنها مبنية على تكرار كتلات متشابهة فيما بينها. كما أن "نزعة الانفصام إلى أجزاء متعارضة داخل كل فئة، توازيهانزعة الانصهار بين هذه الأجزاء لمواجهة فئات أخرى، نتيجة تواجدها داخل نفس النسق الانقسامي، والواقع أن الانصهار والانشطار داخل الفئات السياسية وجهان لمبدأ انقسامي واحد"[3]. يبرّر الانقسام بعجز النظام على إحداث المتغيرات الجذرية؛ فالنظام الانقسامي دوما ما يسعى لتحقيق التوازن الداخلي الذي لا يحدث إلا في حالات نادرة، ويتعذر الحفاظ عليه لمدة طويلة"[4].

من ركائز المدرسة الانقسامية التحليل البنيوي الوظيفي، مع مَيل لتصنيف الظواهر واعتماد التصنيفات وفق نماذج نظرية، فالبنى القبلية خصوصية مغاربية، مع إعطاء الثقافة الدينية والمسألة السياسية مكانة خاصة في التحليل[5]. حلّل رواد الانقسامية تصنيف النظم السياسية في المجتمعات التقليدية لمعرفة العلاقات الوظيفية بين النظم والأدوار وتساندها مع النسق السياسي والانقسامي واستمرارية النظام السياسي وغاية الفعل السياسي. جاء البناء النسقي الانقسامي، في نموذج أنشأه (دوركايم) وآخرر أسسه (ايفانو فريتشارد) بالتأكيد على أن الأنساق الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات. فهناك من يميز بين مجتمعات ذات حكم مركزي (جهاز إداري، مؤسسات قضائية) ومجتمعات ثانية تحتلها (القبائل) تقوم على بنية اجتماعية مؤسسة على القرابة، وهذه الأخيرة (خاصة القربى) هي سمة المجتمعات الانقسامية[6].

تشكل النظرية الانقسامية بما تستند إليه حول المجتمع القبلي المغاربي تصوّرا جامدا عن هذه المجتمعات، وهو ما جعل هذه النظرية على المحك الميداني، وفق ثلاث مستويات:

1/ **النموذج العام:** أين تم إسقاط النموذج الدوركهايمي على المجتمعات المغاربية، ولم يكتف الانقسامين بتطبيقه على فئة قبلية محصورة بل قاموا بتعميمه على الساحة السياسية المغربية؛ وهو الذي أهمل البعد

---

[1]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية،**مرجع سبق ذكره**، ص28.

[2]- إميل دوركهايم، **في تقسيم العمل الاجتماعي**، تر: حافظ الجمالي (بيروت: المكتبة الشرقية، 1982).

[3]- ليليا بنسالم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص11،12.

[4]- **المرجع نفسه**، ص26.

[5]- محمد نجيب بوطالب، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[6]- عبد العزيز راغب شاهين، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل: اتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011)، ص 49-51

التاريخي، ولم يُعر اهتماما كافيا لمؤشرات التغيير في البنيات الأساسية، واعتبرها عديمة التأثير لصلابة النظام الانقسامي، والقبول بمسلمة وجود نسق انقسامي يؤدي إلى إسدال الغموض على مراحل تاريخ المغرب الكبير.

2/ **دراسة العلاقات الداخلية للمجتمع القبلي:** ذلك أن التحليل الانقسامي يكشف عن تنظيم تكراري وجامد، فنفس نموذج العلاقات الاجتماعية على مستويات مختلفة، سواء بالنسبة لنمط السلطة أو طرق تسوية النزاعات. غير أنه من الصعب في هذا الوضع تحديد المستوى الذي تكون فيه العلاقات الاجتماعية بأعلى درجة من الكثافة. فنجد الانقسامية عاجزة عن تحديد أنواع التناقض بين أشكال الملكية ونماذج الانقسام. ولعل آليات السلطة وعلاقتها بنظام القرابة تشكل أهم الظواهر التي استقطبت اهتمام الانقساميين، فقد أكد الجميع على التدرج السلطوي باختلاف مستويات تشكيلة القبيلة، بخاصة في ظل الانتخابات الدورية داخل القبيلة، الأمر الذي يخوّل لكل فرقة التعاقب على السلطة غير أن ما يعاب على الانقسامية علاقة القبائل بالحكم المركزي ومن يتولى الرئاسة؟ والأجدر الحديث على التعيين بالإجماع بدل الانتخاب، وكان تاريخ المغرب الكبير تاريخ محاولات رؤساء القبائل إلى الاستيلاء على الحكم المركزي.

3/ **علاقة القبائل مع العالم الخارجي:** القبيلة ليست نسقا مغلقا، فالأولياء والوسطاء لا ينتمون للقبيلة. كما أن الحكم المركزي له بعض النفوذ على القبائل المتصارعة لتأدية الضرائب، وكذا تلك المتمرّدة غير الانقسامية تجعل هذا التأثير شكلي دون تأثيرها على السّير الدّاخلي للنظام القبلي[1].

حسب الانقساميين، القبائل العربية لها نفس الخصائص، فالبنية القبلية تقوم على هرمية متدرجة حسب الحجم والقوة، ويكون التوازن المجتمعي في حالته الأولى عند فقدان الأمن فيسود التضامن والتوحد، وفي حالته الثانية في السلم ويكون بذلك الصراع بين الفروع القبلية والقسمات أو الفروع المتجاورة. ركزت الانقسامية على الهامشية والانقسامية؛ أما الهامشية فهي خصوصية سياسية تدفعهم إلى الحديث عن كيان مُواز أو مواجه للكيان المركزي للدولة.في حين أن الانقسامية فتقوم على مبدأ انشطار المجموعات القبلية وانصهارها مع غياب للتّراتب الاجتماعي.رغم ما أنجزته المدرسة الانقسامية من إضافة، إلا أن ما أعيب فيها تجاهلها التطور الحقيقي لمجتمعات المغرب العربي، فالأنثروبولوجيا التاريخية قادرة على تجاوز أزمة الانقسامية؛ فمن جهة هي قادرة على تحقيق التّمفصل بين البنى الاجتماعية والتاريخ، ومن جهة تتحاشى في دراستها عزل المجتمعات عن سياقها الاجتماعي والتاريخي وهو ما يضيف أن هذا سيكون سلبا فيما تظهره التحليلات الغربية حول دور البناء الاجتماعي، كما يظهر من خلال الصورة السوداوية عن هيمنة القبيلة في ليبيا متناسية دورها الايجابي الآخذ في الانحلال[2].

إن الانقسامية عاجزة عن تفسير المجتمع المغربي، لاختزالها لعناصر السيرورة التاريخية وعوامل التطور الاجتماعي. فالنظرية الانقسامية تكشف عن هفواتها حين تواجه مسألة الدولة. فكيف يمكن الاستعانة بالانصهار والانشطار للانتقال من القبيلة إلى الدولة؟ تحيلنا الباحثة (ليليا بن سالم) إلى اختلافات في تأويلات الباحثين كالتالي:

[1]- ليليا بنسالم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص33-37

[2]- محمد نجيب بوطالب، **مرجع سبق ذكره**، ص30،31.

– (جون وتربوري.J.Waterbury) يؤكد ايجابية أطروحة (كلينر.Gellner.Ernest) المفسر للتوازن بالنسق السياسي في المغرب ما بعد الاستقلال. رغم أن النظرية الانقسامية تمثل بهذه الحال الإستراتيجية الموظفة من قبل الحكم المركزي المضعف للقوى السياسية الحديثة.

– (جان فافري.Favret.Jeanne) تخالف ذلك؛ فهي تقر بالانقسامية لوصف قبائل الجزائر في وضعها التقليدي، وترفض ذلك في بنيات مرحلة الاستقلال. وهي في الانتفاضتين بمنطقتي (الأوراس، القبائل) أنها ما هي إلا تعبير عن مجتمع متشبّع بقيم الحداثة، ينقصه حصوله على الموارد التي تتصل بنفس الحداثة[1].

لم تكن النظرية الانقسامية خاطئة في اعتبار السلطة موزعة بين كل أركان القبيلة، بل أخطأت في انتهائها إلى اعتبارها غير موجودة. فقد كان الوعي القبلي يرفض أن تكون تلك السلطة في يد أحد بعينه، وكان هنالك تقسيمات عمودية (قبائل، أفخاذ، دواوير) وهذا يتخلله انقسام أفقي يحدّده الجاه والسلطة والثروة وامتلاك الرأسمالي الرمزي. إذ كان المخزن مركزا ينسّق السلط باحتكاره العنف المادي والرمزي؛ بتنسيق التحالفات والانقسامات المميزة للنظام القبلي، ولم تكن هذه الانقسامات متعارضة ووجود المخزن كما تراه الانقسامية وإنما كان انتعاش المخزن من هذا الانقسام[2].

المطلب الثاني: مقترب الدولة-المجتمع

من أجل الوصول لغرضنا من هذا المطلب ومعرفة حقيقة العلاقة بين الدولة والمجتمع، لابد أن نتطرق إلى تطورات المجتمع المدني وعلاقته بالدولة منذ الإغريق القدماء، وحتى العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وصولا إلى تحليل جوال ميغدال لعلاقة الدولة بالمجتمع والمجتمع بالدولة.

أولا: المجتمع المدني-الدولة: التطور والعلاقة

كان قدماء الإغريق ينظرون إلى المجتمع المدني على أنه "كومنولث لمواطنين تجمعهم منظومة سياسية"، وكلمة **مدني** هنا لا تشير إلى السلوك الطيب بل إلى متطلبات المواطنة من معرفة وخطابة ومشاركة. والمواطنة كما يراها (أفلاطون) تكون مبنية متدرجة من أعلى إلى أسفل، وبالتالي فالمجتمع المدني سيكون خاضعا لسلطة الدولة، خاضعا لقادته المستنيرين افتراضا. أما (أرسطو) فهو عكس أستاذه (أفلاطون) يرى أن الحياة تتخذ مستويات متعددة من أشكال الروابط أو التعددية (المجتمع المدني) ، ودعا إلى إدماج هذه الروابط في الحياة السياسة. من هنا نجد أن الفكر الإغريقي أنتج مفهومين متعارضين للمجتمع المدني؛ أحدها مرتكز على الدولة، ومتدرج من أعلى إلى أسفل سلطوي، وآخر أكثر تعددية وتشاركي[3].أما الإمبراطورية الرومانية، فقد رأت أن المجتمع المدني "يقوم على أساس التدرج الهرمي والمواطنة المقيدة تقييدا شديدا". وفي ظلها أُنتج نظام شامل للكوربوراتية الخاضع للدولة، وهو النظام

[1]- ليليا بنسالم وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[2]- رحمة بورقيَّة، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[3]- هوارد ج، ياردا، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، تر: ليلى زيدان (ط1؛ القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007)، ص14.

الذي تتبناه الدولة وتجيزه وتنظمه أيضا، وجمعيات المصالح تهيمن عليها الدولة، وهو ما يسود به المجتمع المدني في معظم أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية[1].

كانت هذه أولى استخدامات المجتمع المدني في الحضارات القديمة التي سادت العالم. والتي اتسمت ببذر أولى مظاهر الحاجة للمجتمع المدني وبناء مجتمعات تشاركية أو شمولية. أما استخدامات المجتمع المدني وصياغته فقد كانت على يد منذ فلاسفة الأنوار وإلى تراث غرامشي بالقرن العشرين فيقسمها الباحثين إلى أربع استخدامات:

1- الاستخدام الأول: فلاسفة العقد الاجتماعي

لقد جاء مفهوم المجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي بعامة مرادفا للمجتمع السياسي*، وهو ما يتضح من خلال أفكار بعض هؤلاء الفلاسفة، ومنهم:

توماس هوبز 1588-1679 (Thomas Hobbes): يرفض هوبز في مذهبه حول القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع، ويستخلص أن كل سلطة مدنية يجب أن تكون انعكاسا لأصل مجتمعي دنيوي، فالوجود الممكن الوحيد للمجتمع هو "المجتمع المدني، المجتمع السياسي المنظم في الدولة"[2]. يرى هوبز المجتمع المدني أنه ليس أمرا طبيعيا كما يراه (أرسطو.Aristotle) و(توماس الإكويني .Thomas Aquinas)، لكنه بحسبه شيء مصطنع ابتدعته الدولة. وبالنظر للقسوة التي تتميز بها الطبيعة عند هوبز، جعل النظام يوجد المجتمع المدني كسبيل للسلام والأمن وبلوغ هدف معين، ولم يكن له وجود مستقل بذاته[3].

جون لوك 1632-1704 (John Locke): يقول لوك في المجتمع المدني "حيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة لتنفيذ السُّنة الطبيعية التي تخصه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني"[4]. فالمجتمع المدني عنده عمل طوعي وليس فردي وبالمشاركة، فهو لم يُوجده ولا يتحكم فيه الملك أو الدولة، ويتسم بديمقراطية وليدة تضامنت مع جماعات المجتمع المدني طوعيا للحد من الحكم المطلق حفاظا على الحرية والنظام والممتلكات. حسب لوك، المجتمع المدني يفتح المجال للمواطنين للعيش معا وفق حقوق الملكية المؤدية إلى ازدهار اقتصادي، وحرية سياسية تضمنها إجراءات دستورية منتظمة وحكم القانون.لقد أصبح معنا مكون إضافي بالنسبة للافتراضات طويلة المدى لبرنامج المعونات الأجنبية الأمريكية، وفهمنا للتنمية الاقتصادية والتطور السياسي في العالم الثالث،و هو أن "المجتمع المدني هو نظام اقتصادي مثلما هو نظام سياسي، وإن الذي

---

[1]- هوارد ج، ياردا، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

*- المجتمع السياسي والمجتمع المدني، الأول يعنى بنظام العلاقة بين المواطنين والدولة ويستند إلى قانون ثابت ورسمي، أما المجتمع المدني فهو علاقة ترابط بين الأفراد فيما بينهم لها استقلالية داخلية.

[2]- غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي** (ط1؛ فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، 2004)، ص 32.

[3]- هوارد ج، ياردا، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[4]- ناصر الشيخ علي، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين** (فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010)، ص 19.

يشكله ويسيطر عليه هو نظام للإنتاج قائم على السوق، وأن الحرية مطلوبة في المجالين الاقتصادي (الأسواق الحرة) والسياسي (الترابط الحر)"، فالنمو الاقتصادي يدفع للتطور السياسي كقاعدة لوجود مجتمع مدني ديمقراطي[1].

جان جاك روسو 1712-1778 (Jean-Jacques Rousseau): أقام روسو نظرية أخلاقية عن المجتمع المدني تمتد جذورها في مفهوم الجماعة (community)، منطلقا من نظرته الشاملة للعالم والتي مفادها أن "الإنسان خيّر بطبيعته، والسبب في تحوله شريرا إنما هي مؤسساته". وإن كان المجتمع المدني بذاته يجعل الإنسان شريرا، فهو وحده القادر على إنقاذهم. فهذا المجتمع يتشكل بحسبه على "يد أفراد هم أحرار بالطبيعة وأخلاقيون بالقوة، وهو الذي يمكنهم من تجاوز انعزالهم الطبيعي اعتمادا على رغبتهم في الأمان وميلهم للتعاطف". وقد عبر روسو عن الرابطة الأخلاقية بين الفرد والمجتمع في (الإرادة العامة General Will)، والتي مفادها أن "الصالح العام يشكل المجتمع المدني بتزويد كل فرد بإحساس اجتماعي داخلي بالواجب الأخلاقي"[2].

كانت نظرة روسو للمجتمع المدني انفجارا لحظي عفوي للحرية، وهو الانفجار الذي سيقوده قائد كارزمي بدون انتخابات ويجسد (الإرادة العامة). بهذه الصيغة يكون روسو معاديا للمجتمع المدني المستقل، إذ أنه سيحد من الإرادة العامة ويكون عائقا أمام الثورة البطولية؛ فحسبه كل الشروط المستبقة للديمقراطية سيتغلب عليها القائد المجسد للإرادة العامة. وهكذا كان تأثيره اليوم متغلغلا في كافة مجالات الحياة السياسية تقريبا في أمريكا اللاتينية، وعدم وجود حتى مجتمع مدني، ووجود تنفيذيين أقوياء، هيئات تشريعية ومحاكم ضعيفة، وحكومة محلية ضعيفة، ووزارات مركزية ودولة إدارية أكثر منها دولة مشاركة، ومجتمعات ضعيفة، وتبريرات للحكومة على حساب حقوق الإنسان[3]. مع ذلك يطرح روسو في كتابه العقد الاجتماعي "النظام الجمهوري البرجوازي، مؤكدا على سيادة الشعب المطلقة، ورفضه لتقسيم السلطة وإبدال ذلك بالاستفتاء الشعبي العام في كل الأمور السياسية العامة، وهو بذلك يدخل عنصر المساواة إلى المجتمع المدني وجعل العدالة الاجتماعية شرط الحرية"[4].

أولى فلاسفة الأنوار مفهوم المجتمع المدني عناية خاصة، وهم المنشغلين بمقاومة الحكم الاستبدادي؛ أين كان في المفهوم سندا لهم، وأضفوا الطابع السياسي عليه، وجعلوا المجتمع المدني مقابلا للدولة الاستبدادية. وتغير الأمر بعد الثورات البورجوازية السياسية، واقترن تطوره بتطور الرأسمالية، وخاصة بتطور حقوق البورجوازية السياسية والاقتصادية، ليبرز في النصف الثاني من القرن التاسع عشر التيار الماركسي في خضم الصراع مع التيار الليبرالي[5].

---

[1]- هوارد ج، ياردا، **مرجع سبق ذكره**، ص 17،18.

[2]- جون إهرنبرغ، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، تر: علي حاكم صالح (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 287-293.

[3]- هوارد ج، ياردا، **مرجع سبق ذكره**، ص 19.

[4]- غازي الصوراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[5]- الحبيب الجنحاني، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي** (الرباط: منشورات الزمن، 2006)، ص 22.

2- الاستخدام الثاني: بدايات القرن التاسع عشر

لقد استخدم المجتمع المدني في بداية القرن التاسع عشر بشكل خاص، بعد أن حققت البرجوازية بثورتها، أين نقلت السياسة فعلا من ميدان ديني وعرفي إلى ميدان اجتماعي؛ فالسياسة ألغت المراتب الطبقية، والثورة الصناعية نقلت المجتمع من نمط العلاقات الحرفية والإقطاعية وطرحت نمط جديد للتعامل بين الأفراد فيما بينهم بصيغة المجتمع المدني. هذه التحولات طرحت إعادة بناء هذه العلاقات، والتي رد عليها فلاسفة القرن التاسع عشر، ومنهم:

فريدريك هيجل 1770-1831 (Friedrich Hegel): المجتمع المدني بحسبه لا يعني مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس فيما بينهم، واعتمادهم على بعضهم البعض هو لحظة في صيرورة أكبر تجسدها الدولة ذاتها، وهي في الواقع الدولة القومية. وهو مجتمع يجد مضمونه الحقيقي في الدولة التي تجسد ما هو مطلق؛ أي الحرية والقانون. ينطلق هيجل من الخطوة الأولى في تأسيس المجتمع المدني، وهي العمل على سد الحاجيات ضمن الملكية الخاصة، بالاعتراف الاجتماعي بها، فالتبادل في السوق لا يتم دون قانون أو إرادة العدالة، فالسوق وحدها لا تنتج قانونا وعدالة؛ وبالتالي تنشأ الحاجة إلى السلطة، السلطة العامة (Public Authority) أي سلطة المجتمع المدني. وهو يؤكد على محدودية الملكية الخاصة، ذلك أن الحرية في ظروف الفقر يَنتفي معناها، ويصبح المجتمع المدني غير قائم بحد ذاته[1].

كارل ماركس 1818-1883 (Karl Marx): يرى أن مشروع التحرر الذي قامت به البورجوازية ليس في العمق، ففي اللحظة ذاتها التي خلقت فيها البرجوازية الدولة كمجال عام، خلقت أيضا المجال الخاص. لقد بذلك الفرد بين ماهيتين متنابذتين ولا يمكن التوفيق بينهما: ماهية الفرد كمواطن، وماهية الفرد كمنتج[2].

يعكس مفهوم المجتمع المدني جدالا قويا بين (ماركس وهيغل)، وهو ما جعل ماركس ينتقد هيجل انطلاقا من أنه يعتبر المجتمع المدني فضاء يتحرك فيه الإنسان بعيدا عن مصالحه الخاصة، والدولة في مقابله فضاء بيروقراطي، والإنسان فيها عضو ضمن مجموعة مسيرة يقف بها غريبا. وهذا الموقف يعود للظرفية التاريخية للنظام الفكري السياسي والاقتصادي الاجتماعي الذي عرفه النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كما أنه يرى في فصل (هيغل) للمجتمع المدني عن السياسة تناقضا، لأن الحياة الخاصة بحاجة لقوانين تنظمها، وسلطة تشرف عليها لتكسب عندئذ بعدا سياسيا؛ فالمجتمع المدني بذلك يصبح بالمفهوم المادي الثوري سلاح سياسي ضد السلطة الاستبدادية. لتبقى مقولته الشهيرة حجر الزاوية في المفهوم "إن أسلوب الإنتاج لمتطلبات الحياة المادية هو المحدد للصيرورة الاجتماعية والسياسية والفكرية للحياة"[3]. شكّك ماركس في تطلع هيغل إلى أن البيروقراطية المتجرّدة يمكنها التعبير عن الصالح العام، فالرقابة التعسفية والضوابط الاقتصادية المحابية للأقوياء أصلا جعلت من المستحيل صياغة مفهوم عن سلطة الدولة بمعزل عن المجتمع المدني. توصل ماركس إلى أن المطابقة بين مصلحة الدولة والهدف

[1]- فريديريك هيجل، **أصول فلسفة الحق**، تر: إمام عبد الفتاح إمام (المجلد 1، ط1؛ بيروت: دار التنوير للنشر والتوزيع، 2007)، ص 17-32.

[2]- هوارد ج، ياردا، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[3]- الحبيب الجنحاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 22،23.

الجزئي في البيروقراطية، يجعل مصلحة الدولة هدفا جزئيا خاصا مقابل بقية الأهداف الخاصة الأخرى. هيغل يأمل من الدولة أن تدمج المجتمع المدني من الخارج، أما ماركس فقد نظر إلى العمليات المكونة للمجتمع المدني نفسه فوجد فيه الطبقة الكلية. فالطبقة المحرّرة في التاريخ هي البروليتاريا، فهي النفي الحي للمجتمع المدني، على الرغم من أن عملها هو الأساس الذي يستند إليه النظام الاجتماعي بأسره[1]. هذا النظام لا يفهم بحسبه إلا باعتباره نمط للإنتاج.

لقد أشار ماركس إلى ما يمكن أن يخفيه الفصل بين الدولة والمجتمع المدني في النقاط التالية:

- المتبادلون للسلع إن لم يدخلوا في صلة اجتماعية، فإن الطبيعة الاجتماعية المحددة لعمل كل منتج لا تكشف عن نفسها إلا في فعل التبادل؛ وبالتالي فهي لا تظهر باعتبارها علاقات اجتماعية مباشرة بين أفراد يعملون، إنها تظهر كعلاقات مادية بين الأشخاص وعلاقات اجتماعية بين الأشياء
- أثبت نقد ماركس لهيجل أن المجتمع المدني هو الذي يشكل الدولة، وليس العكس، فالتحول الاجتماعي سبيل الإنعتاق الإنساني. لكنه لم يوضح كيف يتسنى للبروليتاريا إنجاز مهمتها هذه.
- العلاقات الاجتماعية بحسب ماركس لن توجد بغير مجتمع طبقي ولن تنمو تلقائيا ضمن الرأسمالية؛ إنما تنمو وتتطور باعتبارها جزء من عملي دمقرطة المجتمع نفسه.
- تعبّر تدخلات الدولة في المجتمع المدني عن الأهداف السياسية المباشرة لحركة العمال، وهي تقيم الشروط الدنيا لتطوير المجتمع، وهكذا ستحدث أكبر عملية ثورية لإلغاء لعلاقات الإنتاج البرجوازية، ويكون الهدف النهائي لثورة العمال الاستيلاء على سلطة الدولة واستخدامها. فالسلطة السياسية عنده مجرد سلطة تنظمها طبقة لقمع طبقة أخرى، ووجود التناحرات الطبقية سيلغي سيادة أي طبقة على أخرى، وبدل المجتمع البرجوازي القديم سيكون لدينا اتحاد يكون أي تطور حر للفرد شرطا للتطور الحر للمجموع[2].

3- الاستخدام الثالث: النصف الأول من القرن العشرين

نشأ الاستخدام الثالث للمجتمع المدني، في النصف الأول من القرن العشرين، في إطار احتدام الصراع الثوري، وإعادة بناء الإستراتيجية الثورية في مجتمعات أوروبا الصناعية، وكان أبرز مستخدميه الإيطالي أنطونيو غرامشي.

أنطونيو غرامشي 1891-1937 (Antonio Gramsci): طرح غرامشي المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، واستخدامه لإعادة بناء إستراتيجية الثورة الشيوعية أو التحررية. بالنسبة له هناك مجالان رئيسيان لسيطرة البورجوازية؛ أما المجال الأول فهو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة وتتحقق فيه السيطرة المباشرة أي السياسية. في حين أن المجال الثاني هو مجال المجتمع المدني، وما يمثله من أحزاب ونقابات وجمعيات... وفيه تتحقق وظيفة الهيمنة الأيديولوجية لبقاء أي نظام. من هنا، المجتمع المدني عند (غرامشي)ذلك المجال الذي تتجلى فيه وظيفة السيطرة أو القيادة السياسية المباشرة. والهيمنة بحسبه مرتبطة بالأيديولوجية والمثقفين أدواتها،

[1]- جون إهرنبرغ، **مرجع سبق ذكره**، ص257-263.

[2]- **المرجع نفسه**، ص267-272.

والعمل في إطار المجتمع المدني هو جزء من العمل في إطار الدولة وسياسة التحويل التي تمارسها الدولة. فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة) يسيران معا، ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية[1].

لقد صاغ غرامشي مفهوم المجتمع المدني في مرحلته التاريخية المصاحبة للحرب العالمية الأولى، ووصول الفاشية إلى السلطة في إيطاليا، والنازية في ألمانيا بعد ذلك، وهي مرحلة لا تعبر عن افتكاك السلطة؛ بل إعداد الوصول لها بالدعاية والتعبئة والتنظيم لانتصار الثورة البروليتارية. لقد حلم غرامشي كغيره في أن انتصار هذه الأخيرة سيحقق المجتمع المدني المثالي، وتصبح الدولة في خدمته وليس قامعةً له كما هو الشأن للمجتمع الرأسمالي. لقد جاء بذلك مفهومه للمجتمع المدني بعد تأثره بالماركسي الإيطالي الأول (أنطونيو لابريولا.Antonio Labriola)، وقبل ذلك تأثره بماركس، فهو مثال في إعطاء النخبة المثقفة رسالة للذود عن المجتمع المدني. والمجتمع المدني بحسبه ليس وليد للنمط الإنتاجي أو بنية فوقية اقتصادية، بل يتموقع بين القاعدة الاقتصادية وبين الدولة، ويكون له دور في المجتمع البورجوازي الصناعي الحديث، له قوة المواجه للأجهزة القمعية للدولة[2]. فيقول غرامشي لابد للعمل السياسي الذي سيخرج الجماهير من حالة الركود التي تعيشها نتيجة السيادة الطبقية في المجتمع الرأسمالي، ولن يكون ذلك إلا برفع الكتلة الجماهيرية إلى مستوى البنية الفوقية كميدان للفعل الجماعي، أي الارتفاع من وعي البنية التحتية (الوعي الاقتصادي العفوي) إلى وعي البنية الفوقية (وعي سياسي). ولن تصل الطبقة العاملة للسلطة إلا بعد أن يهيمن على أفكارها العدالة الاجتماعية؛ والتي تحدث حسب (غرامشي) عبر الحزب الاشتراكي القادر على الهيمنة الثقافية، وعلى التحول من ثقافة النخبة إلى ثقافة الجماهير، وصولا للهيمنة الأيديولوجية الكفيلة وحدها بإزالة الفرق بين الدولة والمجتمع، وبالمقابل حينما تضعف الأيديولوجيا الثورية عن التحول إلى ثقافة الهيمنة يزداد استبداد الدولة وعنفها[3].

4- الاستخدام الرابع: العقدين الأخيرين من القرن العشرين

لقد جاء الاستخدام الرابع وأعيد اكتشاف المجتمع المدني انطلاقا من تراث (غرامشي) بعد غربلته، والذي لم يبق منه إلا فكرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية الخاصة، التي تعمل إلى جانب الدولة -وليس تحت إمرتها- على تنظيم المجتمع وتنشيطه وتحقيق الاتساق فيه. فالمجتمع المدني اليوم يقصد به "تلك الشبكة الواسعة من المنظمات التي طورتها المجتمعات الحديثة في تاريخها الطويل، والتي ترفد عمل الدولة. وإذ شبهنا الدولة بالعمود الفقري، فالمجتمع المدني هو تلك الخلايا التي تتكون منها الأعضاء والتي ليس للجسم الاجتماعي حياة من دونها. فليس هناك أي شكل من العداء بينهما ولا اختلاف في طبيعة الوظائف وإن هناك اختلاف في الأدوار"[4].

لقد اقترن المجتمع المدني منذ نشأته بأمرين أساسين:

- الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع معين، وفي مرحلة تاريخية محددة، أين استعان بهم مفكروا عصر التنوير للفصل بين مجتمع الاقتصاد التجاري والفضاء السياسي المقنن.

---

[1]- هوارد ج، ياردا، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2]- الحبيب الجنحاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 24-26.

[3]- غازي الصوراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 56،57.

[4]- هوارد ج، ياردا، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

– طبيعة الدولة ونظام السلطة، الأمر الذي جعل المهتمين به يربطونه بالدولة، فمرة مقابل له، وأخرى متعايش معها، وأخرى مناقض لها، بل استعمله بعضهم في الفترة المعاصرة نَصلا لمقاومة الدولة. وإن تغيرت الأوضاع مع بدايات الثمانينات، وبروز ظاهرة الإرهاب وسيطرة هاجس الأمن على حياة الناس وحاولوا الاحتماء بدولة قوية.

لقد تعقد المفهوم وتداخلت العناصر المعرفية بالعناصر السياسية والاجتماعية، جعل بعض الباحثين يتحدّثون عن (المجتمع المدني الأول) والذي يقصدون به المجتمع الذي ناضلت من أجله النخبة المثقفة الأوروبية لإرساء أسسه في القرنين (19/18). ومجتمع آخر (المجتمع المدني الثاني) والذي تبنته في الثمانينات قوى معينة في بلدان أوروبا الشرقية (خاصة بولندا) وفي أمريكا اللاتينية، وكذلك في العالم العربي والذي يعنون به "المجتمع المستقل عن الدولة والهادف أساسا إلى تعبئة المقاومة ضد نظم الحكم المطلق"[1].

ثانيا: مقترب الدولة-المجتمع (جوال مغدال)

الدولة عموما لها وجود قبلي عن الأفراد والجماعات، لتكون هي الأخرى من البنى والمؤسسات القبلية الإكراهية، والتي لا سبيل للفرد في تكوينها ولا سبيل له في الحياة إلا بالخضوع لها، شرط ألا تكون مفروضة من خارج المجتمع. غير أن قهرها وسلطتها الإلزامية لا يعني أنها منفصلة عن إرادة المجتمع الذي تنتظم أموره بوجود سلطة الإلزام كتعبير عن النظام. غير أن هذه الجدلية تفترض ألا تختزل الدولة في السلطة، ذلك أنها تمارس السلطة باسم المجتمع وبحكم القانون العام[2].

يقدم لنا (مغدال) تعريفا مختلفا للدولة؛ والتي تمثل مجالا للسلطة يتسم باستخدام العنف، فهي: (1) صورة منظمة متماسكة مسيطرة في إقليم ما، وهو تمثيل للأشخاص الذين تحدهم تلك المنطقة، و (2) الممارسات الفعلية لأجزائه المتعددة.وذلك لأن:

1- الصفة الرسمية: وإن كانت غير منفصلة عن باقي التنظيمات، غير أي أن تمثيلها للناس يميزها عن جميع الكيانات الأخرى، فالدولة هي التمثيل العام لعامة الناس، والمستمدة من ارتباطهم الأساسي.

2- الممارسات: قد يؤدي الأداء الروتيني للجهات الفاعلة والوكالات الحكومية، وممارساتها إلى تعزيز صورة الدولة أو إضعافها؛ قد تعزز فكرة الحدود الإقليمية العامة والخاصة أو تحيدها[3].

يتضح أن (مغدال) يصنف الدول إلى دول قوية وأخرى ضعيفة، فهو يربطها بعلاقتها بالمجتمع، فالدولة القوية هي القادرة على التغلغل بالمجتمع وتعمل على مصلحة مجتمعها؛ أين تسود بها قيم المواطنة والثقة والتضامن بين جل مكوناته، وهي التي تؤسس لمجتمع تعلوا به الروابط الأفقية التي تتقاسم بها (الأحزاب، الجمعيات، النقابات) قواسم فكرية وسياسية مشتركة، وكل ما يدور بها من خلافات لا يكون إلا بفعل اختلاف البرامج والسياسات. أما الدولة الضعيفة فتلك العاجزة عن تنمية مجتمعها وتحقيق مصالحه، وتتخذ موقفا عدائيا من تنظيماته الاجتماعية،

[1]- الحبيب الجنحاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 28،27.

[2]- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[3]-Migdal, Joel S, **State in Society: Studying how states and societies transform and constitute one another** (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), P 15-17.

وتسودها الروابط العمودية القائمة على القبيلة والعشيرة والدين والانتماءات الإثنية الأخرى، وهو ما يوفر المناخ الملائم لتكوّن مجتمع ضعيف بكل الميادين (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية...)، ويبحث فيه الأفراد عن مصالحهم الشخصية وتوزيع المنافع والخدمات في ضوء الانتماءات والقرب من مركز السلطة[1].

يقول (مغدال) هناك اثنتين من وجهات النظر للمجتمع:

النظرة الأولى؛ تفهم المجتمع على أنه منظمات مجزأة، وغالبًا ما تكون متعارضة، تمارس سيطرة اجتماعية؛ وينصب التركيز هنا على مكونات المجتمع - عناصره الداخلية - وكيف تتفاعل أجزاء هذا التشابك. تتميز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المنظمات الاجتماعية وفيما بينها بالصراع. إذ تشتبك المنظمات مع من له السلطة لوضع قواعد لسلوك الناس في مجالات معينة من حياتهم؛ قد يكون هدفهم هو استخراج الفائض أو فرض نظام ديني معين، أو ببساطة فرض قوة السلطة. وبعض هذه القوى تدخل في تحالفات، وتكتسب نفوذاً على المنظمات الأخرى من أجل تأسيس سيطرة اجتماعية ثابتة. يتم تحديد المجتمع من خلال هذه الساحات المتداخلة جزئيًا للعلاقات الاجتماعية والسيطرة الاجتماعية. هذا مفهوم للمجتمع يشدّد على التجزؤ وخاصة في مسائل الهيمنة (الصراع، الائتلافات، السيطرة الاجتماعية، القوة، الصراع بين الطبقات الاجتماعية، ...).

أما النظرة الثانية؛ فتفترض أن المجتمع هو الهيكل الاجتماعي لمجموعة معينة من الأفراد الذين مهما كان موقفهم فإنهم ينظرون إلى أنفسهم كأعضاء في هذا المجتمع، ويختبرون هويتهم التي يحددها هذا الأخير. هنا يتم التركيز على المجتمع ككل، وليس على أجزائه. بخصوص ما الذي يجعلهم وحدة اجتماعية؟ هذا هو التعريف الذي يشير إلى وحدة المجتمع، وعلى وجه الخصوص مسائل التكامل (الهوية والشرعية والإجماع والقيم المشتركة والمجتمع المدني، ...). ترى هذه النظرة الثانية أن تراكم تجارب الشعوب المشتركة لا سيما من خلال تفاعلهم المشترك مع الدولة هو مفتاح خلق الحدود، أو تلك البنية الاجتماعية الخارجية.

يتابع (مغدال) قائلا: في حين يبدو أن المنظورين مختلفين مع بعضهما البعض، فإن نظرة فاحصة ستكشف عن تكامل مهم بينهما. لفهم العنف الاجتماعي والسياسي المتكرر والعقبات التي تحول دون إضفاء الطابع المؤسسي على قواعد السلوك المقبولة يجب علينا أن نفحص هذين المنظورين بشأن المجتمع، لأن كل منهما للأسف كان محفوفًا بالأساطير. سؤالنا هو ما إذا كانت هناك طريقة لتوحيد هذين النهجين وفهم ما إذا تمكنت مجموعة من المنظمات الاجتماعية التي غالباً ما تكون في صراع حول السيطرة الاجتماعية من إنشاء هيكل خارجي معترف به[2].

ووفقا لـ (W. Ziemann and M. Lanzendorfer) تتحدّد علاقة الدولة بالمجتمع في:

[1]- عبد الحميد هنية، "بناء الدولة المجالية في البلاد التونسية والمغرب الأقصى وآليات الاندماج فيها في الفترة الحديثة"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 55،56.

[2]- Migdal, Joel S, Integration and Disintegration: An approach to society-formation. In: van de Goor, Luc; Rupesinghe, Kumar; Sciarone, Paul (eds.): **Between Development and Destruction: An enquiry into the causes of conflict in post-colonial states** (Houndmills, London: Macmillan, 1996), P 93.

- التميز الوظيفي للدولة كقوة مؤسساتية مفتوحة عن المجتمع (الازدواجية أو الانقسام بين الدولة والمجتمع) باعتباره تشكيل مؤسسي يستجيب للعمليات الاقتصادية والحركة الطبقية.

- العلاقة الوظيفية لنشاط الدولة مع عملية إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية.

إنهما عنصران يُبرزان تمتع الدولة بالاستقلال النسبي عن المجتمع لعوامل عدّة:

- الاستقلال النسبي للدولة فيما يتعلق بعملية الإنتاج وإعادة الإنتاج. يشمل هذا الجانب الوظائف الاقتصادية للدولة في العملية الاقتصادية؛

- الاستقلالية النسبية للدولة فيما يتعلق بجميع الطبقات، ودورها كمنظم سياسي وموحد، وكعامل لإقامة توازن بين المصالح المتعارضة؛

- ممارسة الدولة المستقلة ذاتياً للسلطة، أي التعبير المؤسسي عن مجموعة القوى الاجتماعية[1].

يؤكد كل من(زايمان ولانزندورفر) على قوانين الإنتاج المادي في صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهما يعتبران الدولة "استجابة مؤسسية لخلاصة تناقضات وتفاعلات المجتمع، إنها مؤسسة آلية هيكلية منظمة تقوم على العلاقات السلطوية مع القوى الأخرى في المجتمع". إنهما يؤكدان أيضا أن الدولة في الأطراف بحكم استغلالها النسبي لمجتمعاتها، يرجع لتكيفها بالأساس على عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج على المستوى العالمي، بحيث تصبح الدولة جهاز بيروقراطي يحمي المصالح الخاصة[2].

المطلب الثالث: المجال المغاربي ودولنة المجتمع

أثبتت التجارب المغاربية حقيقة هشاشة الدولة والمجتمع، فعقب كل أزمة تظهر الهشاشة في البنية الاجتماعية، لتنتهي بالانقسام علنا فتفصح عن مخزونها العصبوي، لتفقد الدولة سلطاتها السياسية، وتتأزم أكثر. فمن الخطأ أن يخلط بين الدولة والسلطة والمماهات بينهما؛ فالدولة يقول (بلقزيز) "نصاب كياني تمثيلي يستغرق المجتمع، أما السلطة فإدارة لأجهزة الدولة، وسلطاتها تتفاوت في الصورة والكثافة والمحتوى بتفاوت القوى الاجتماعية والسياسية التي تديرها"[3]. وعدم إدراك هذا الفرق يعرّض الدولة لعدم الاستقرار. أما عن هشاشة المجتمع فيعود لاختلاف الانتماءات للجماعات الاجتماعية المتباينة واستمرارية البنى التقليدية غالبا في شكل (القبلية والقرابة)، وإن كان ليس هذا ما يجعل المجتمع عصبويا؛ بل يصبح كذلك حين تتحول تلك الجماعات إلى كيانات مؤسسية (الاندفاع نحو التمأسس) في شكل إنشاء مجتمع فرعي داخل المجتمع، ودولة صغرى داخل الدولة؛ فينتهي وجود الدولة والمجتمع الوطنيين هنا[4].

إن العلاقة بين الدولة (السلطة) والمجتمع في العالم العربي عموما والمغاربي خصوصا، تحدّدها عوامل عديدة أهمها:

---

[1]-W. Ziemann, M. Lanzendorfer, "the state in peripheral societies", **The Socialist Register**, 1977, P 151.

[2]- **Ibid**, P 152.

[3]- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 61،62.

- الإرث التاريخي.
- العامل الاستعماري.
- الواقع المتردّي لفهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

أما **الإرث التاريخي**؛ فعبر تاريخ الواقع العربي كله تجسدت صيغة السلطة المطلقة في أنظمة الحكم المتعاقبة منذ الدولة الأموية وإلى الدولة المعاصرة؛ فكلها وإن اختلفت أيديولوجياتها وانتماءاتها فهي تشترك في نقطة طاعة المحكوم، فهي كلها أنظمة شمولية استغلت الدين في إضفاء الشرعية وعدم الخروج على أولي الأمر. هذا الإرث التاريخي جعل الأنظمة السياسية المعاصرة تبرّر استحواذها على السلطة وإلغاء الآخر، فهي لم تخالف المعهود في ردعها وقهرها واستبدادها أمام شعوب قهرت منذ زمن بعيد. فكان بذلك فهم السلطة لمسار علاقتها مع المجتمع يمتد في عمق الزمن ليشكل استحقاقا لا يمكن التنازل عنه، فهي التي خاضت معارك التحرير والاستغلال ضد المحتل ومن ثم معركة بناء الدولة والمجتمع. **والعامل الاستعماري**؛ فهو أكثر تفسيرا لعقيدة المباعدة بين الحاكم والمحكوم، فجل الدول العربية مورس عليها الاستعمار المباشر (العسكري) أو غير المباشر (الاقتصادي)، فهي دول حكمتها قيادات تقليدية عمل المستعمر على إبقائها بعد تجريدها من نفوذها السياسي الحقيقي إن وجب؛ فأصبحت رمزًا بلا مضمون يستعين بها المحتمل حيثما يريد لإضفاء الشرعية على ممارساته وسياساته. فبعد الاستقلال انقسمت الدول العربية إلى فئتين، الأولى نالت الاستقلال دون كفاح مسلح وهي التي بنت أنظمتها بالتوجه الليبرالي تحت إشراف المحتل، والفئة الثانية التي خاضت الكفاح للتحرير والاستقلال وهي التي توجهت صوب نظام الحزب الواحد أو الجبهة الوطنية كتنظيم سياسي، غير أن النتيجة في النمطين معًا كانت سلبية على المواطن؛ أين ظل المواطن يفتقر لقيم المواطنة والمشاركة السياسية في ظل مواجهة نظام سياسي ارتقى سلم السلطة السياسية ويأبى التنازل عنها. فهي التي عجلت بإقامة حكومتها وإدارتها وجيشها قبل بناء مؤسسات الدولة الأخرى من مجالس وهيئات وتنظيمات، أي أنها بدأت بالحكومة (السلطة) قبل الدولة؛ وبالتالي فقد أهملت دور الفرد والمجتمع في بناء هيكل السلطة ومؤسسات الدّولة، وهو الذي ولد فيما بعد أزمة حادة من عدم الثقة بين الفرد والسلطة وقيام دولة تسلطية، فمارست عملية دولنة المجتمع.أما **الواقع المتردي**؛ لفهم طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فهي لا تعبّر عما جاء في النظريات الغربية (العقد الاجتماعي) وإن كانت رؤية (توماس هوبز) هي المتجسدة في أنظمة الحكم العربية، وإن كان ليس كما حدّدها بتنازل كل الأفراد على أملاكهم لصالح حاكم مطلق، وهي غير تشاركية بين السلطة والمجتمع كما يراها (جون لوك)، ولا بصيغة (جان جاك روسو) الذي قال أن "صاحب السيادة هو الإدارة العامة (المجتمع)"، فهي تمثل تناقضا مطلقا حيث السلطان مطلق لا حدود له كما عبّر عنه (هوبز)؛ إلاّ أن المجتمع ليس طرفا في العقد بل مجبر على الخضوع للسلطة، ذلك أن هذا الفهم بضرورة خضوع المجتمع للسلطان انعكس سلبا على علاقة الفرد والسلطة[1].

هناك جدل فكري ونظري بين الدولة والمجتمع في دول شمال أفريقيا، جدل يرتبط بقضايا التنمية والتطور الاجتماعي الذي انطلق من منظور الدولة المركزية، معتمدا على المداخل النظرية مثل التسلطية البيروقراطية،

[1]- وليد سالم محمد، "إشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة في أنظمة الحكم العربية وأثرها في التعدّدية السياسية"، **مجلة الدراسات الإقليمية**، العدد 16، جامعة الموصل، 2009، ص 325-330.

الاستبداد الشرقي، نمط الإنتاج الآسيوي...). ولفترة قصيرة ظهرت دولة قوي وكأنها حققت انتصارا على المجتمع (المؤسسة العسكرية، الأنظمة الأمنية الاستخباراتية، مركزية الاقتصاد). فنجد مثلا في المغرب يستخدم مصطلح "المخزن" للتعبير عن الدور المهيمن لسلطة الدولة في مواجهة المجتمع، ذلك أن نظام المخزن يشمل كل من يخضع لسلطة الدولة المركزية، ويعترف بشرعية النخبة المهيمنة على المخزن. أما غير الخاضعة فهي ضمن "فضاء السيبة". إنها تكريس للدولة المستبدة مقابل مجتمع خاضع، وهي التي تحتاج لموجة تحرر ثان، قياسا للتحرر الأول من الاستعمار المباشر. فالتحولات عن نمط التسلطية البيروقراطية في دول مثل (الجزائر، تونس) قادته نخب حاكمة وفق شروط وضوابط فوقية[1].

من أهم مظاهر دولة المجتمع دينامية البناء الوطني بعد الاستقلال؛ فقد كانت أولى أولويات الدولة وإن كانت بدرجات متفاوتة السعي لترسيخ الدولة الجديدة بغض النظر عن الديمقراطية، ما جعل الكثير يستبعد من تفكير النخبة المؤسسة مثل السلطة وتداولها؛ وهو ما ترسخ في علاقة الدولة بالمجتمع ما ألغى المجال العمومي المتيح لميلاد مواطنة كاملة. لقد أطّرت صلة الدولة بمجتمعاتها في المجال العربي ثلاث سمات أساسية:

أولا:قيمة الحرية

إذ دشن العرب القرن الماضي بأسئلة الحرية والنهضة والإصلاح وهي ذات تطلعاتهم بداية الألفية الثالثة، إذ جاء تقرير التنمية الإنسان العربية (2002-2004) حول كيف كانت الحرية أهم نقائص تأخر البلاد العربية؟ وعدم استقلالية المجتمع وقدرته على تشكيل مجاله العام. فكثير من الدساتير العربية لم تحظ بقدر مقبول ومعقول من المشاركة وحتى وإن أتيحت لهم المشاركة، فالمجتمعات هذه لم تكن حرة في المناقشة والتداول وإقرار الوثائق الدستورية. كما لم تحترم الشرعية على المستوى الممارساتي جراء تأويلات السلطة التنفيذية. لتكون بذلك الحريات العامة وحقوق الإنسان محدودة على صعيد الممارسة السياسية، من جراء التسلّط الذي تمارسه هذه الأنظمة السياسية، فجاء وصف دولة الثقب الأسود في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (2004) مشيرا لصعوبة بناء علاقة متوازنة مع المؤسسات المحاط بها؛ فتغوّل السلطة التنفيذية أعاق الحريات المدنية والسياسية، وقزّم من فعالية مؤسستي البرلمان والقضاء.

ثانيا: فجوة غياب العدالة الاجتماعية

إشكالية الدولة العربية الحديثة سوء توزيع السلطة والثروة، فالإختلالات الهيكلية في المعمار الاجتماعي واضحة بخاصة في تلك غير النفطية. فهناك علاقة تلازمية بين القهر السياسي والاجتماعي؛ والإصلاح السياسي مرتهن بردم الهوة الاجتماعية. إذ تشير تقارير كثيرة إلى أنّ هناك توزيع غير سليم للثروات؛ حيث يصرف منها ثلث في التسلّح والإنفاق العسكري، وثلث يذهب للحسابات الخاصة للنخب المتنفّذة في السلطة (المدني، العسكري)، وثلث فقط يوجه نحو النفع العام للناس، هذا التقسيم غير العادل نتيجة الفساد المستشري في الدول العربية جعلها تعاني الكثير

[1]- حمدي عبد الرحمن، عزة خليل، **المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي** (القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2004)، ص 21،22.

من المشاكل الاجتماعية (الفقر، الجهل، المرض ...). حتى أنه رغم تشديد غالبية الدساتير العربية على المساواة بين المواطنين، فإن الواقع بعيد عن ذلك.

ثالثا: الاستقلال الوطني

يتساءل الباحث (امحمد مالكي) في قوله: لست أدري إن كانت صدفة أم ماذا؟ أن تكون الدول العربية مطلع القرن العشرين للاستعمار؟ ويتكرّر ذات الواقع بداية الألفية الثالثة؟ ويرى ذلك لعدّة أسباب، منها:

-نضال الحركات التحررية لم يكن كافيا لقطيعة مع المستعمر، فالاستقلال جاء ناقصا في ظل عودة المستعمر تحت مسميات الترابط والمصالح المشتركة.

-غالبية النظم السياسية العربية منذ النصف الأخير من القرن العشرين مصطفة وراء أيديولوجيتين متعارضتين (الرأسمالية والاشتراكية)؛ الأمر الذي سنح لها بإيجاد مسوغات الإجهاز على المجتمع، وشل قدراته في الدفاع عن قيم الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية؛ فكان النفط فاتح الشهية للقوى الكبرى بالعودة بقوة لمستعمراتها بتوافق ضمن تبادل المنافع بين الطرفين[1].

من الصعب اعتماد إطار واحد وموحد لفهم طبيعة الدولة ومقاربة علاقتها بالمجتمع، فلكل دولة منطق خاص بها في علاقتها بالمجتمع. ففي المجال العربي وعند دراسة علاقة الدولة بالمجتمع لا يمكن تجاوز مكانة (**الدين**) في أسس تكوّن هذه الدول. ففي المغرب مثلا ظل الدين ملازما للدولة، وتبقى تجربة غنية مؤكدة على أهمية المعطى الديني في مسار الدولة والحياة العامة للمجتمع. وهو ما يجعل من الصعب تعميم عناصر المقاربة واعتبار المجال العربي إطار واحد تنطبق عليه نفس الآليات حتى وإن كانت تنتسب لموروث ثقافي وتاريخي مشترك.

في الأخير نصل من خلال الخصوصية النظرية والمنهجية لدراسة المجال السياسي المغاربي إلى أن خصوصية الدول المغاربية في تشكيلاتها المجتمعية والسياسية وكذا خصوصية خضوعها للاستعمار، ومختلف الموروثات التاريخية في المجال المغاربي، يجعلها تتشارك نفس السّمات وإن بدرجات متفاوتة، لتتقارب في مقاربات ونظريات تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، رغم غياب الإطار الفكري النظري المغاربي المستند على حقائق غير منطلقات الفكر الغربي الذي تعتمده جل الدراسات إلى يومنا هذا. فدراسة علاقة الدولة والمجتمع مغاربيا بحاجة للتنظير وفق المتغيرات المستجدّة خصوصا وتحوّلات المجال المغاربي ما بعد الاستقلال. إننا نؤمن بأن ما يصلح لتفسير المجتمع الغربي قد لا يتوافق والمجتمع العربي، لنبتعد عن جعلها موضع قياس معياري مع الغرب. كما قد لا تتوافق مصطلحات ومفاهيم محددة لتحليل فترات زمنية لاحقة مع تطورات تاريخية سابق لها.

[1]- امحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 148-153.

الفصل الثاني

الدولة الوطنية وتغييرات المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال

لقد أعقب فترة بناء الدولة مباشرة بعد الاستقلال وتشكل الدولة الوطنية فترة عميقة الأزمات والتحديات، فكانت أولى خطوات الدول المغاربية لضبط علاقتها مع مجتمعاتها، وفرض المزيد من الهيمنة بهيكلة بنى السلطة عموديا من أعلى لأسفل، وهو ما حدث من خلال عمليات التحديث والتنمية؛ في عالم مليئ بالمتغيرات والتغيرات. فكانت دلالات التغيير في المجال السياسي المغاربي أن أحدثت تغييرا انعكس مباشرة على ثوابت المجال ذاته، لتكون مخرجات هذا التغيير التوجه للانفتاح السياسي والتعددي فيما يعرف بالتحديث السياسي. فكان هذا الأخير ظاهرة اجتماعية في المقام الأول أكثر ارتباطا بتأسيس مجال متجدد لمجتمع المغاربي، ليحدث تغييرات على جميع المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) وهو ما سيوضح لنا عمل السلطة في مجال الدولة-المجتمع وتطوراتها المأسسية.

سنعمل من خلال هذا الفصل سنركز على العناصر الآتية:

المبحث الأول: دلالات التغيير في المجال السياسي المغاربي

المبحث الثاني: ثوابت المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال

المبحث الثالث: مخرجات التغيير في المجال السياسي المغاربي

المبحث الأول: دلالات التغيير في المجال السياسي المغاربي

للبحث في حقيقة التغير والتغيير في الدول المغاربية لابد من التطرق لثلاث جوانب أساسية في أي عملية تحول وفي كل الدول:

- تغيرات المجال الاقتصادي.
- تغيرات المجال الاجتماعي.
- تغيرات المجال السياسي.

بهذه الدراسة، وفي هذا الفصل نحاول تقصي أهم التغييرات والتغيرات في المجال المغاربي، انطلاقا من الجانب الاقتصادي مرورا بانعكاسات هذا الأخير على كل من الشقين الاجتماعي والسياسي،مع التركيز بشدة على التغييرات السياسية، خصوصا ما جاء لفترة بعد الاستقلال إلى ما قبل أزمة الحراك العربي عام (2011).

المطلب الأول: المتغيّر الاقتصادي: التنمية والتحديث

أحدث الاستعمار الفرنسي بكل أساليبه الكثير من التغيرات ببنى الاقتصاد والمجتمع في الفضاء المغاربي؛ ذلك أن مختلف عمليات الإدماج التي رمت إلى تحويل الدول المغاربية كتابع للمتروبول برزت جلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. لقد آلت اقتصاديات الدول المغاربية للإدماج ما عرّضها لاختلالات بنيوية غيرت من أولويات ووظائف قطاعاتها يقتضيه الاندماج في النظام الرأسمالي، وبالضبط بما يخدم المستعمر الفرنسي. فقد كانت فلسفة الاستعمار التوسع بالاستثمار في القطاعات التي لها امتيازات فيها والتي تخدم اقتصادها الاستعماري، وهو الذي انعكس سلبا على قطاع التجارة الخارجية، فحتى حدود (1955) كانت الموازين التجارية للأقاليم الثلاث (الجزائر، المغرب، تونس) تعاني اختلالات وإن كانت متفاوتة؛ ذلك أن صادرات الجزائر وتونس لم تتمكن من تغطية (70%) من الواردات، و(65%) بالنسبة للمغرب؛ وهو ما يسفر عن عمق الارتباط مع دولة الميتروبول الذي ينعكس سلبا على الأقطار المغاربية لعدم تنويع أسواق التجارة الخارجية[1].

لم تعرف اقتصاديات الدول المغاربية من استغلالها أية مؤشرات تنبئ بالتحول أو المتغير، إذ هيمن على اقتصادياتها التمويل بالإيرادات النفطية خصوصا في الجزائر وليبيا. فاللجوء للاقتراض الخارجي من طرف هذه الدول باستثناء (ليبيا) أدى إلى تراكم الإختلالات المالية الداخلية والخارجية، وهو ما أجبر هذه الدول (المغرب، موريتانيا وأقل حدة تونس) على سياسات تحديد الاستهلاك، والاستثمار العمومي تبعا لتوجيهات صندوق النقد الدولي. أما الجزائر وليبيا فقد استفادتا من الضريبة النفطية وإن كانت أكثر انخفاضا منذ (1982) وحافظتا على وضعية مريحة لحد ما[2].

[1]- أمحمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص335-340.

[2]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، "مكانة الموارد الجبائية في تمويل الميزانية في بلدان المغرب: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا"، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 401.

1- الجزائر:

عرفت الجزائر منذ الاستقلال تعاقب عدة حكومات، وكل فترة كانت تتسم بطابع اقتصادي قريب من ذلك الجانب السياسي، أين شهدت فترة حكومة (أحمد بن بلة: 1963-1965) بعدم وضوح الإستراتيجية التنموية، غير أنها أرست الخطوات الأولى للانتقال من النمط الاقتصادي الرأسمالي الاحتكاري إلى النمط الاقتصادي الاشتراكي.أما فترة الرئيس (هواري بومدين: 1965-1978) فقد ارتكزت على إستراتيجية شاملة للتنمية مرتكزة على ثلاث أبعاد:"الأول: الثورة الصناعية؛ الثاني: الثورة الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛ الثالث: الميدان الثقافي لإيجاد المناخ الملائم لاختيارات الشعب"[1].

لقد كانت جهود الجزائر لما بعد الاستقلال من أجل الاستقلال الاقتصادي كمفتاح للاستقلال السياسي، لذلك سعت لإنشاء قاعدة صناعية قوية تُموّلها من عوائد النفط. هذا التوجه خلف العديد من الآثار ومنها: (1) "زيادة بطيئة في الدخل والاستهلاك الفرديين؛ (2) تجاهل تام للإسكان والمنافع العامة؛ (3) ارتفاع هائل في كلفة الطعام المستورد كنتيجة الانهيار الفعلي لقطاع الزراعة؛ (4) إدارة سيئة وانخفاض في استخدام الطاقة الإنتاجية في المجمعات الكبيرة التي تسيطر عليها الدولة"[2].

إن الطبيعة الريعية لعوائد الدّولة تعمل بشكل مضاد لخلق دولة قوية، أو مضاد لاشتراك مجتمعها في شؤون البلاد؛ فالحكومات المحلية تتصدّق بالعوائد دون اعتبار للتمثيل النيابي على أساس المبدأ المقلوب "لا تمثيل دون ضريبة"[3]. لقد أدت السيطرة البيروقراطية والجمود السياسي إلى شبه ركود في الإنتاج الصناعي في أوائل الثمانينيات، فهذا التوجه نحو رصد التخصيصات يشير إلى الاضطراب الذي يحدثه وجود الدخل النفطي، من خلال إعطاء أهمية مفرطة للمعيار السياسي على حساب الجانب الاقتصادي؛ بحيث نجد أن هناك ارتفاع مفرط في معدّلات الاستثمار (40% من الناتج القومي) بما يوسع من استخدام الطاقة الإنتاجية إلى أكثر ممّا يستوعبه الاستخدام الكفء. وكذا التقليل من مخاطر الأداء الشنيع للزراعة ما دامت كلفة الغذاء المستوردة تسدّد من ريع الغاز ومشتقاته. غير أن الجزائر، يمكن أن تصنف ضمن الدول الأفضل استخداما لمواردها من النفط والغاز من غيرها من الدول النفطية، وبتقليل الفوارق الاجتماعية وبالعناية بشكل أكثر كفاءة بالحاجات الزراعية وبضرورات اللامركزية، وإن كانت كلفة بناء قاعدة صناعية ثقيلة فهي كلفة لا مناص منها لتتقن عملية التنمية[4].

لقد كان التوجيه (Dirigisme) في الفترة بين (1970-1972) والفترة بين (1974-1977) يظهر ميل (هواري بومدين) رئيس الجزائر نحو تصنيع يتم بقيادة مجموعة صغيرة نسبيًا من صانعي القرار. وهي التي تتخذ وتنفذ التوجهات

---

[1]- خضير عباس أحمد النداوي، محمد كريم كاظم، "التطوّرات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 2008"، **مجلة واسط العلوم الإنسانية**، المجلد11، العدد29، 2015، ص 41.

[2]- ميشيل شاتيلوس، "سياسات التنمية: المواقف من الصناعة والخدمات"، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي،**مرجع سبق ذكره**، ص 354.

[3]- كيرك قان دي قال، "الجوانب السياسية لبناء الدولة في اقتصاديات الريع: مقارنة بين الجزائر وليبيا" الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 390.

[4]- ميشيل شاتيلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 355.

الاقتصادية محليا وإقليميا؛ فالنخبة الجزائرية كانت تتشكّل من ثلاث مجموعات رئيسية (العسكريين، والكادر الصغير المتنامي الحجم من الموظفين والتكنوقراط، وصفوة الحزب السياسي الوحيد (جبهة التحرير الوطنية)). واجه تشكيل (كوادر تكنوقراطية، بيروقراطية) معارضة منظمة منذ (1965) من قبل جماعات في داخل الجزائر لا تقبل ما اعتبرته طبقة ذات امتيازات على حساب مصالحها. لكنها سرعان ما وجدت التفافا حول مطالب هذه النقابات. والفترة بين (1965-1970) بيّنت الكثير، فالمركزية المقترحة للإنتاج الزراعي وتوسيع سيطرة الحكومة لقطاعات من الصناعة بموجب قانون الاستثمارات لعام (1966)لقي معارضة شديدة من الحركة النقابية (بخاصة الإتحاد العام للعمال الجزائريين). إلاّ أن رد (بومدين) كان يتلخص بإضعاف جميع المؤسسات التي بإمكانها تحدي الدولة الجزائرية، وجرى تعطيل المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني والجمعية الوطنية، وتركزت السلطة الحقيقية في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء[1].

في نهاية عام (1971) اشتد الاستقطاب بين المطالبين بالتحرّر الاقتصادي والسياسي، وبين المصرّين على تنمية الملكية العامة؛ وكانت محنة (بومدين) السعي لتوسيع القاعدة الشعبية والدعم لنظامه وسياساته الاقتصادية واحتواء معارضة الطبقة الوسطى في المدن. كانت البداية بإشراك العمال في القطاع الصناعي من خلال أيديولوجية التسيير الاشتراكي للمؤسسات من خلال الأمر الرئاسي الصادر بتاريخ (16 نوفمبر 1971)، وإقامة مجالس للعمال في كل الشركات على أن يتوسع ليشمل القطاع الخاص. كان (بومدين) مدركا لاستياء الطبقة الوسطى وكبار التجار وبعض التكنوقراط، فأدرك أنه لا بد من إقامة المؤسسات من الأسفل فصاعدًا. أجريت انتخابات اللجان المحلية (1971/1967/ 1979/1975) وانتخابات اللجان الإقليمية للسنوات (1969/ 1974/ 1979) أين تولت هذه اللجان بنوعيها واجبات ومسؤوليات إدارية لكنها ظلت دون سلطة سياسية مهمة.

حاول (بومدين) أن يسلك سبيلا معينا بين مطالب الاتجاهين المتعارضين، فرغم التزامه بإستراتيجية تنمية ذات اتجاه تقني، تضمنت الحركة التصحيحية التي تزعمها عهدًا جديدا لجبهة التحرير الوطني عقب مرحلة من عدم الفعالية أقرّت بها جبهة التحرير بين (1965-1975)، ليكون الميثاق الوطني لعام (1976) بمثابة "الحل الوسط التاريخي" الذي تنتهجه الجزائر؛ أين استعادت جبهة التحرير دورها بصفتها الطليعة العقائدية للثورة الاشتراكية، وأصبحت العضوية بها شرط أساسي لأي نمط من المشاركة السياسية. وعقب موت (بومدين) في (1978) كانت السنتان التاليتين لذلك كاختبار حاسم لهذه المحاولة لإرساء القواعد المؤسسية ولمستقبل القطاع العام. أين صدرت في عهد (الشاذلي بن جديد) مراسيم كاسحة عام (1981) وأوائل (1982) تتوجب بقانون استثمارات جديد أعيد فيه تقويم دور القطاع الخاص[2].

ثم جاءت الإستراتيجية الجديدة المرتبطة بالتعاون الأجنبي لتشكيل التقنية الحديثة نتيجة الارتباط المشروط بالمؤسسات الصناعية الأجنبية، ووقعت في مأزق التبعية الأجنبية وبعدها فترة حكم الرئيس (الشاذلي بن جديد،

[1]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 391.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 392،393.

1979-1992) بعد وفاة هواري بومدين، جاءت بسياسة مراجعة النموذج الاشتراكي للتنمية، والأخذ بخيار الانفتاح الاقتصادي الليبرالي واعتماد المخططات الخماسية للتنمية (1980-1984) و(1985-1989)[1].

عموما تميز مسار التنمية في الجزائر ما بعد الاستقلال بعدة ميزات تظهرها المراحل التالية:

1- من تحكم الموارد إلى بناء الدولة (1962-1970): هي مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة؛ والتي اتسمت بالبحث المستمر عن التحكم في الثروات الوطنية، وبناء جهاز الدولة، إلاّ أن النمو البطيء نسبيا لنمط الإنتاج لم يكن يسهّل توفير المواد المتزايدة لمصلحة الدولة. فالجزائر غداة الاستقلال ورثت اقتصاد يغلب عليه الطابع الفلاحي الرعوي، مع صناعة جزئية متجهة كلية إلى الخارج، والنشاط الإنتاجي المستتر وراء الميادين الكبرى الموجهة نحو الفلاحة التصديرية. في حين ظل الرأسمال الكولونيالي موظفًا بشكل ضعيف في الصناعة؛ ذلك أن إعادة تكييف الاقتصاد وقطع علاقات التعبئة مع المتروبول السابق تجسدت في الاستحواذ على جزء من الرأسمال الاستعماري والبحث عن السيادة المالية، فالثروات التي خلفها الاستعمار كان تسييرها إما من طرف شركة الدولة المنشأة لهذا الغرض، وإما خاضعة لنظام التسيير الذاتي. إذا كانت مهام إعادة البناء والتنمية تقتضي تحقيق مركزة الموارد المالية فإن الفائض المستخلص من قطاع الزراعة-الرعوية كان ضئيلا وغير قادر من أجل تمويل الاقتصاد. إن السنوات ما بين (1966-1970) سنوات أساسية في تطور الاقتصاد الجزائري، فهي تمثل القطيعة مع مرحلة التجريب والانتقال إلى مرحلة الاختيار في إطار سياسي جديد. فعملية تقوية جهاز الدولة تجلت في الإصلاحات الإدارية، وتنظيم السلطات وبنى جهاز الدولة وإعادة بناء الاقتصاد الوطني عن طريق تحويل القاعدة الاقتصادية إلى القطاع العام، وعن طريق اختيار أشكال أكثر جهوية في تنظيم وتسيير الأنشطة الإنتاجية،لتشرع في برامج التخطيط الإستراتيجي وفق المخططات والبرامج الثلاثية والرباعية وكذا الخماسية لفترات لاحقة.

أما على مستوى الإصلاحات البنيوية فكانت للسنوات ما بين (1966-1968) بمجموعة من التأميمات، فمُنحَ احتكار تجارة المواد النفطية للشركة الوطنية للمحروقات. كما أن الفروع الأخرى (صناعة الحديد، الصناعات الغذائية، النسيج ...) فقد استمرت حركة اتساعها في القطاع العام، أين كان الرأسمال الخاص المحلي مطلوبا في السنوات الأولى وتم توسيع مجال تدخله في الفروع الخفيفة، بالإضافة لإقامة شركات وطنية في القطاع الإنتاجي واتسعت حركة الإصلاحات لتشمل الفلاحة حتى يتم تصحيح عجز التسيير الذاتي. بالإضافة لاستحداث وتبني قانون جمركي سنة (1968) يزيد وينوع في النسب المطبقة على مختلف مستويات الثروة هادفا لحماية الصناعة الوطنية برفع العائدات الجمركية للدولة على مستوى المالية العامة[2].

2- دور الضريبة النفطية في الإستراتيجية الجزائرية للتنمية (1971-1977): هي الفترة التي اتسمت بوضع برنامج اقتصادي "كنموذج للتصنيع" لقطع التبعية الاقتصادية من خلال توسيع القطاع العام والتصنيع والإصلاح الزراعي؛ فتدخل الدولة كان مسيَّرًا من الموارد الناجمة عن استغلال النفط، فعلى مستوى البنى الاقتصادية كان الاختيار لبناء قطاع عمومي مهيمن بعد سياسة استرجاع الموارد الوطنية وتقوية دور الشركات الوطنية الكبرى. هذا الاختيار أعطى

[1]- خضير عباس أحمد النداوي، محمد كريم كاظم، **مرجع سبق ذكره**، ص 41-43

[2]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 402-408.

امتيازا لصالح الصناعات المستعملة برأس مال بكثافة، بتقسيمه على مختلف فروع الصناعة الجزائرية (قطاع مواد الإنتاج، قطاع النفط والغاز) على أساس تكثيف استغلال المحروقات بالإضافة إلى صناعة الحديد والميكانيك كفروع أساسية في سياسة الإدماج الصناعي. أما السياسة الفلاحية منذ الاستقلال فقد بقيت ضعيفة مع انعدام فعالية بناها وعجز القطاع عن التوصل إلى فائض يساهم في تمويل الاستثمارات وتحديثها. أما التخطيط المستهدف لدعم الإمكانيات العامة للإنتاج في مجال التصنيع السريع، فقد سمح للسلطات العامة بالتحكم في الإنتاج والموارد ذات المصدر النفطي، وهو ما سمح لها باستعمال الموارد في المخططين الرباعيين (1970-1973) و(1974-1977) لتشهد ارتفاع مستوى الاستثمارات بارتفاع سعر النفط في أواخر عام (1973).

كان أهم ما ميز هذه الفترة أن مجال تمويل التنمية الاقتصادية تجلى في ارتباطه بالريع النفطي؛ وتم خلالها إدخال تعديلات تهدف للوصول للعدالة الاجتماعية وإعادة تحديد العلاقات بين الدولة والمؤسسات. فقد تم إعفاء الأجور التي دون (500 دينار) من الضرائب، وزوال حقوق الجمارك عن بعض المواد الأساسية، ورفعها على تلك المواد غير الضرورية،وكذا التخفيف من الضغط الجبائي على المنظمين للخواص وعلى قطاع التسيير الذاتي، كما حصلت القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية (خارج النفط) على امتيازات ضريبية. لقد كان تأكيد الجزائر على إستراتيجيتها للنمو والنهوض بالمشاريع الصناعية الكبرى ليدفع بالاتجاه نحو القروض الخارجية في شكل تعاقد مع المجموعات البنكية ومع أسواق العملات الأوروبية[1].

3- القطيعة في السياسات التنموية والاستمرارية في السياسة الجبائية (1978-1984): هذه الفترة اتسمت بإعادة توجيه السياسات التنموية أو تجلى ذلك في بروز الخطوط الرئيسية للقطيعة مع مرحلة السبعينات، ووضع قواعد جديدة لاختيارات الثمانينات؛ أين تم وقف التصنيع السريع وإعادة هيكلة القطاع العام وهي التي تزامنت مع الموجة الثانية من ارتفاع أثمان النفط. أصبح المحور الجديد هو إشباع الحاجيات الدّاخلية، وهو ما تمفصل حول أسبقيات التنمية الاقتصادية، بالتركيز على التشغيل ومحاربة الفوارق الاجتماعية والجهوية وتثبيت الاستقلال الاقتصادي والتكنولوجي، فتم التركيز عليه بداية من عام (1980) ومراجعة النمو المفرط لقطاع المحروقات والعجز في المقابل في قطاعات المنتوجات الاستهلاكية؛ ما جعل من الضروري القيام بإصلاح جذري في القطاع الصناعي ومقاومة اللاّتوزان بين مختلف الفروع الصناعية وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ إذ تم توظيف ما يقرب نصف الاستثمارات للفترة (1980-1984) لأجل ذلك، رغم بقاء قطاع المحروقات ذو نصيب هام في المخطط الخماسي (1980-1984) بنسبة (40.8%) وقطاع المنتوجات الوسيطة بنسبة (28.1%) من مجموع الاستثمارات. كما استفاد أيضا قطاع الصناعات التحويلية بجانب المحروقات والصناعات الثقيلة من عناية أفضل وتخصيص غلاف مالي هام لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية المرتبطة بالاستثمار الصناعي.

إن القصور في إستراتيجية التنمية هذه يعود بالأساس إلى عجز في تنظيم القطاع العام؛ فالشركات الوطنية أصبحت تجابه مشاكل التدبير وتبتز موارد الدولة عن طريق التحويلات المالية، بدل المساهمة في مالية الدولة وهو ما

[1]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 410-416.

جعلها تجزؤها إلى وحدات متخصصة صغيرة، تسيّر بطريقة لا مركزية وتخضع إلى مقياس المردودية*(Rentabilité) من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية لأداة الإنتاج، وتم إعطاء أهمية للمبادرات الفردية الخاصة بإصدار قانون جديد للاستثمارات ليحل محل قانون سنة (1966)[1].

مع مطلع عام (1993) غيرت الجزائر نهجها لمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق. لقد كانت الاشتراكية معطلة للدور الزراعي متوجهة نحو القطاع الصناعي بدون جاهزية، ومع قدوم (بن جديد) عمل على تغيير السياسات القديمة، وكان لأحداث (أكتوبر 1988) أثر في تسريع عمليات الإصلاح، لترتفع المؤشرات الاقتصادية في النصف الثاني من التسعينيات للقرن الماضي بدعم البنك الدولي لسياسات وعملية إعادة جدولة الديون[2].

اعتمدت الجزائر ذات السياسة في كافة الميادين خلال فترات حكم الرؤساء (محمد بوضياف/ علي كافي/ اليمين زروال). لتأتي فترة حكم (بوتفليقة) منذ (1999) تبنى خلالها عدة برامج لدعم إنعاش الاقتصاد الجزائري والتقليل من الاعتماد على قطاع الطاقة، وبفضل ارتفاع أسعار النفط حققت الجزائر معدّلات نمو اقتصادي[3]. بذلت الجزائر جهودا كبيرة لأجل بناء قاعدة اقتصادية ضخمة، عن طريق ورقتي رمزية الثورة والريع النفطي. فقد كانت دوما تنطلق من الاعتقاد بأن الشعب الجزائري لاقى من الأسعار ما يغنيه عن إحداث تغيرات ذات الثمن الباهظ، كما أن الريع النفطي سيحدث تطويرًا للبلاد لا يحرم منه الشعب[4]. اتسم الاقتصاد الجزائري خلال فترة (بوتفليقة) لما أشار له صندوق النقد الدولي بأن الجزائر تندرج ضمن ما يعرف بالأسواق الصاعدة التي يمثل فيها قطاع المحروقات أعلى نسبة من الصادرات، بما يفوق (95%) منذ عام (1999). لقد غرّرت دولة الريع من مكانة السلطة السياسية بالاحتكام إلى منطق الزبائنية (clientélisme) لتكون الدولة هي المانح والمانع في الوقت نفسه، بما يخدم النظام واستمراريته[5].

كان انتخاب الرئيس الجديد في انتخابات (أفريل 1999) بمثابة فترة جديدة من التعديل الهيكلي للوظائف التي تودّ الحكومة أن تتسم بالتطبيع على المستوى السياسي و"بالإصلاحات وتحرير التجارة" على المستوى الاقتصادي. تتمثل إحدى السمات المهمة لهذه الفترة في الغياب شبه الكامل للوثائق البرامجية الصريحة التي تحدد بشكل منهجي على الأقل على المستوى الخطابي الغايات التي تتبعها السياسة الاقتصادية الجزائرية والوسائل المختارة لتحقيق هذه الغايات، بما يتجاوز التسميات العامة لاقتصاد السوق والإصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة.

بالنسبة للسياسة الاقتصادية فهي مفصلية حول ثلاثة محاور عريضة:

---

* - تحدد مستوى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

[1] - فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 416-418.

[2] - كفاح عباس رمضان الحمداني، "التطورات السياسية في الجزائر وإشكالية التنمية: 1999-2009"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 26، 2012، ص 169،170.

[3] - خضير عباس أحمد النداوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41-44.

[4] - محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[5] - كريمة بقدي، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، **رسالة ماجستير**،جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 107،108.

- القطاع العام/ القطاع الخاص: الهدف الرئيسي في المجال الاقتصادي هو الاستمرار في "إصلاحات السوق" التي بدأت بالفعل، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد وخلق بيئة مواتية للاستثمار. ومن أجل تعزيز هذه العملية تم اقتراح خصخصة غالبية المؤسسات العامة. بعد حل أو بيع ما يقرب من (1000) شركة إلى العمال أو المديرين خلال الفترة (1994-1998)، وتخفيضات الموظفين في البقية (ارتفع إجمالي عدد حالات الفصل خلال هذه السنوات إلى حوالي 450.000 شخص)، في (نوفمبر 2000) أدرجت (910) مؤسسة عامة (من 1170 شركة) كمرشحين للخصخصة. كانت النية المعلنة هي خصخصة المئات منها خلال عام واحد.

- تحرير التجارة: من أجل تعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية، اقترح تخفيض الحماية التجارية في الأسواق الجزائرية. من بين الإجراءات المحددة في هذا الصدد الاحتفال باتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية مع الاتحاد الأوروبي (تنص على إنشاء منطقة تجارة حرة في فترة زمنية/ 12 سنة) والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لأن الجزائر هي واحدة من الدول القليلة في العالم التي لم تكن تنتمي بعد إلى هذه المنظمة.

- الإصلاحات الهيكلية: يجب أن تكون الأداة الرئيسية لتنفيذ الإستراتيجية الاقتصادية لحكومات بوتفليقة هي "الإصلاح الهيكلي". يشير هذا التعبير إلى سلسلة كاملة من الإصلاحات: تنظيم وهيكل إقامة العدل (على وجه التحديد تعزيز استقلالها وخفة الحركة وتحسين مؤهلات القضاة)؛ التعليم (إنهاء تدخل الدولة في التوجهات التربوية والقضاء على التعصب الديني، ومراجعة الدورات المدرسية والمناهج والكتب المدرسية، وكذلك تقنين ما يقرب من (600) مدرسة خاصة موجودة في فراغ قانوني، وتشجيع تكوين المعلمين)؛ والإدارات العامة (الإصلاح الإداري). في المجال الاقتصادي، يجب أن تتشكل الإصلاحات على النحو التالي:

أ) إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها، ب) إصلاح القطاع المالي -خاصة من خلال إعادة تنظيم البنوك العامة، ج) إصلاح عميق لنظام التعريفة الجمركية، د) تحرير قطاع المواد الهيدروكربونية، إلى جانب التدابير التكميلية الرئيسية الأخرى مثل إصلاح نظام الحيازة والملكية للأراضي الزراعية والأراضي الصناعية[1].

إن الدولة الجزائرية غير قادرة على بناء اقتصاد حديث يلبي احتياجات السكان، ويقلل الاعتماد على الإنتاج الأجنبي، ويخلق الثروة والقيمة والوظائف الدائمة. فالدولة، ممثلة بأفراد يتمتعون بسلطة صنع القرار، ليست لديها الإرادة للقيام بذلك. إنها في الأساس مسألة رؤية تدعمها سياسة مدروسة ومنسّقة تربط الفئات الاجتماعية، والتي وفقًا للموارد المتاحة تحدد مسارًا وتضع أهدافها وتلتزم بها، وتحدد تنظيمه وتطبيقه بشكل منصف على جميع الجهات الفاعلة والأفراد والجماعات بغض النظر عن رتبتهم ومكانتهم الاجتماعية أو السياسية، لكن للأسف هذه الإرادة والرؤية مفقودة. ذلك أن جاذبية الأبعاد المختلفة للإيجار المستمدة من تصدير المواد الخام الأحفورية غير المتجددة والهيدروكربونات، أقوى من اهتمام السياسيين بتحرير الاقتصاد، والجهات الفاعلة فيه من تأثيره

[1] - Iván Martín, Algeria's Political Economy (1999-2002): An Economic Solution To The Crisis?, **Journal of North African Studies**, Vol. 8, No. 2, Summer 2003, P 7,8.

السياسي.قد تشكل درجة كفاءة الإنفاق الرأسمالي العام مقارنةً بتطورها الكمي على مر السنوات من (2005 إلى 2011) أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها أن نرى التقصير السياسي المفرط للاقتصاد[1].

الجدول رقم (01)تطور النفقات الرأسمالية للفترة (2005-2011)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات الرأسمالية	**807**	**1015**	**1434**	**1973**	**1946**	**1807**	**1974**

Source : NadjiKhaoua, **Op Cit**, P 6

يتوقع المرء بطبيعة الحال زيادة الإنتاج ومستويات الدخل والوظائف الدائمة التي تم إنشاؤها وحجم الصادرات وحجم الضرائب المستردة، إلخ. من الناحية النظرية، وفي الواقع في جميع البلدان الحديثة والتي تعتبر حوكمتها جادة، فهي نفسها مسؤولة عن الأخلاقيات في عملها السياسي، فإن الاستثمار العام في البنية التحتية يعتبر أداة رائعة لتعزيز كامل الاقتصاد، مع تحسين متوسط مستوى الرفاه. في الجزائر (انظر البيانات أدناه) كانت النتائج مختلفة تمامًا، والسؤال الذي يطرح نفسه في ضوء هذه الأرقام هو معرفة السبب الحقيقي لهذا الموقف. في الوضع الحالي يظل هذا السؤال الذي يتطلب الإجابة على تحليل ما بعد الوظيفة (مراجعة) للإجراءات المتخذة في السلسلة بأكملها المعنية بقطاع النشاط، والمؤسسات في الجزائر معروفة بالتشكيك في تصرفات قادتها على جميع المستويات، سواء في القطاع الاقتصادي أو في المؤسسات بما في ذلك السياسية. فوجود سلطة على المؤسسات بما يفضل استخدامها (المؤسسات) من خلال شبكات خفية لجمع الثروة الخاصة. هذا الموقف يقوي أيضا الآليات الريعية والفساد بينما يثبّط الإنتاج. كما يمثل ضعف الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على مورد غير متجدد - هيدروكربونات - يتم تجميعه في السوق الوطنية في شكل إيجار وليس في شكل رأس مال يدرّ الثروة[2].

الجدول رقم (02) انخفاض في تجربة التصنيع

	1999-1997	2005-2000	2010-2006
٪ الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي PIB	**Nd**	**14**	**13,5**
إنتاج الصناعات التحويلية العام	**0**	**-1,1**	**-1,2**
إنتاج الصناعات التحويلية الخاصة	**6**	**3,7**	**1,1**

Source: Nadji Khaoua, **Op Cit**, P 6

[1]- Nadji Khaoua, Modèle économique et logique politique en Algérie, **6ème Congrès de l'A.F.E.P. 4, 5 et 6 juillet 2016, Université de Haute-Alsace, Mulhouse : « La frontière en Economie** », 2016, P 5,6.

[2]-Ibid, P 6

لكن من أجل تقييم السياسة الاقتصادية لحكومات (بوتفليقة) بالكامل، يجب أن تتم مقارنة الاقتصاد الكلي مع آثاره على الظروف المعيشية للسكان ووجهات نظرهم الاقتصادية، وكذلك آثارها على التنمية الوطنية. في هذا الصدد، فإن التوازن أكثر كآبة: فمن حيث النمو على سبيل المثال أظهرت حكومات (بوتفليقة) نفسها عاجزة عن تحويل عائدات النفط الضخمة إلى ثروة والثروة إلى رفاهية. ففي الواقع، تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل مستمر منذ عام (1998)، في حين أن عائدات صادرات النفط والبترول كانت مرتفعة[1].

2- تونس:

عقب استقلال تونس، أعلنت عن إلغاء التعريفة الجمركية بينها وبين فرنسا، وهو ما سهل من خروج رؤوس أموال أجنبية من تونس نحوها، فأطلق "الاتحاد العام التونسي للشغل" برنامجا اشتراكيا للخروج من الأزمة الاقتصادية؛ ما أدخل الاتحاد في مواجهة من نظام بورقيبة السلطوي. ما جعل هذا الأخير يقصي الأمين العام للاتحاد وإخضاع الاتحاد لسلطة الدولة والرقابة. ليشكل بورقيبة حكومة داعمة لسياساته والنفوذ الاقتصادي البرجوازي وتعميق التبعية لفرنسا وأمريكا لاحقا، لتكون نتيجة هذا التوجه مزيدا من الفقر في أوساط الشعب؛ فكانت بداية لانتفاضة الخبز لعام 1984[2].

عرفت تونس منذ الستينيات توجها نحو بناء الدولة والاقتصاد على أسس دولاتية؛ أين تدخلت الدولة لتأمين الأراضي، وإرساء نظام التعاضد في كل من الفلاحة والتجارة وبعث المشاريع الاقتصادية العامة. وكان للحكومة أثر بارز في تحكمها في الأثمان والأجور حتى تقلص من حدّة التوترات التي تنشأ عن هذه السياسة. إلاّ أن هذه السياسة أضرت بمصالح النخب والأعيان ولم تعد الدولة قادرة على تحمل كل الصعاب التي تواجهها، لتتّبع منذ عام (1970) سياسة انفتاحية مشجعة للخواص وتشجيع السياسة التصديرية. أعطت الأولوية للمشاريع الاقتصادية الخاصة ذات الإنتاجية الآنية، والموفرة لمناصب الشغل، فكان توجّه تنموي بكل وعي لتشريك الرأسمال المحلي والأجنبي وتأكيد للانفتاح على الخارج. أين ارتفع معدّل نمو الناتج القومي الخام (PIB) من (4.6%) إلى (7.3%)، وارتفع الاستثمار بأربع مرات في الفترة بين (1970-1980)، كما ارتفع معدّل الدخل الفردي بنسبة (50%) لذات الفترة. لقد ارتفعت بفضل هذه السياسة التنموية مناصب الشغل، ببعث (133 ألف) منصب شغل، وارتفعت في السبعينيات إلى (400 ألف) منصب بعيدًا عن القطاع الزراعي. وتؤكد تحليلات الاقتصاديين أن الطفرة التنموية تراجعت منذ السبعينات ما يظهر الصراع حول اقتسام الفائض، غير أن ضغط النقابات والإضرابات أدى إلى تحسن في أجور العمال فكانت أرباح العمال لعام (1983) قد تحسنت بنسبة (70%) قياسًا بسنة (1971)[3].

يمكن تحديد مسار التنمية في تونس منذ الاستقلال وحتى الستينيات على أنه لم يعرف تحولا كبيرا، سيما بدايات الاستقلال؛ أين كانت المساعدات المالية المقدمة من الميتروبول هي السائدة في تمويل ميزانية التجهيز، في حين جاءت مرحلة ما بين (1962-1969) أكثر حركية عندما أقدمت على سياسة تنموية مخططة ودافعة إلى تحويل البنى وإلى

[1]- Iván Martín, **Op C it**, P 10.

[2]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 84،85.

[3]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 60-65.

النهج التصنيعي بإيعاز من الدولة. جرى هذا التوجيه بالإصلاح الضريبي سنة (1961) من الاستجابة لتنمية سريعة للنفقات العمومية وخاصة لأهداف الخيارات الجديدة. غير أن أزمة (1966) كانت دليلا على فشل هذه التوجهات، فكانت هذه الفترة تجربة اقتصادية ذات طابع توجيهي مخطط في إطار (آفاق عشرية) في ظل آفاق بعيدة الأمد للتنمية الشمولية.

لقد حددت المخططات المتوالية (1962-1964) و(1965-1968) و(1969-1972) مجموعة من الأهداف هي: (1) "القطيعة إزاء التبعية بالنسبة للاقتصاد الفرنسي ودعم التنمية الذاتية؛ (2) تنفيذ معدّل نمو مطرّد ومستمر؛ (3) تطبيق إصلاحات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية؛ (4) البحث عن تمويل داخلي للحدّ من اللجوء إلى الخارج"[1]. وقد كان التغيير اتجاه التوجهات الاقتصادية يفرض عمل ازدواجي؛ فمن جهة العمل على توفير جو ملائم لتدخل العناصر الاقتصادية، وعقلنة تخصيص الموارد المنتجة للنهوض بالبنى الاقتصادية؛ ومن جهة أخرى على مستوى الظرفية العمل على ضبط النشاط الاقتصادي.وأدت الصعوبات المتولدة عن تطبيق مسلسل التنمية على تجربة التعاونيات بالمسؤولين التونسيين إلى وضع توجهات جديدة، ما جعل الاقتصاد التونسي يبحث عن:

- "البحث عن مساهمة أكبر للقطاع الخاص في إستراتيجية التنمية؛
- انفتاح واضح على الخارج عن طريق إنعاش الصناعات التصديرية؛
- تكثيف تعبئة الموارد المالية الدّاخلية والخارجية من أجل تغذية تدخل الدولة"[2].

اتسمت فترة ما بين (1971-1980) بمرحلتين:

1- الفترة الأولى بين (1970-1976): سعت في ظلها تونس من خلال الإستراتيجية المتبعة للحفاظ على معدّل مرتفع للاستثمارات عن طريق الموارد الدّاخلية، وهي التي تعطي مكانة غالبة للقطاع الصناعي والصناعات الإستخراجية.

2- الفترة الثانية بين (1977-1980): والتي تميزت بتوقف التنمية السريعة نسبيا التي تمت سابقا في ظل ارتفاع (سعر المواد الأولية، النفط، الفوسفاط، زيت الزيتون)، وبرزت عواقب داخليا وخارجيا بتذبذب أسعار الواردات على إمكانيات التمويل الخارجي.

ليأتي بعدها تخطيط الفترة ما بين (1977-1981) مستندا لتوقعات (ارتفاع الدخل الوطني من (265) مليون دينار عام (1976) إلى (408) ملايين دينار عام (1981). فالاستثمارات عليها أن تزيد بنسبة (52%) على ما كانت عليه بين (1973-1976)، لكن بالتخطيط الثاني برزت علامات التردّد الاقتصادي في ظل صعوبة بيع الموارد المصدرة وتدهور معدل التبادل، إذ انخفض معدل النمو بعد أن كان يزيد عن (10%) عام (1971)، كما تضرّرت الصناعة بجانب الفلاحة، فلجأت السلطات العمومية لأول مرّة للسوق الدولي للأموال عام (1977) واستمر ذلك إلى الثمانينات[3].

[1]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 435-437.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 437-441

[3]- **المرجع نفسه**، ص 441-443.

سعت الحكومة التونسية في عهد (بن علي) إلى الكثير من الإجراءات لإصلاح الاقتصاد أين كان البرنامج متضمنا رفع قيمة الدينار التونسي، وبرنامج عاجل لتعبئة الخزينة المالية وإصلاح نظام الضرائب والنهوض بالصادرات، والسيطرة على الاستهلاك، وتحرير السوق، وتشجيع الاستثمار الخارجي...كلها كانت إجراءات حبرًا على ورق؛ إذ اعتمد الاقتصاد التونسي بشكل ملحوظ على تصدير السلع الخام (أهمها الفوسفات) واستيراد الموارد المصنعة والغذائية؛ فمنذ عام (1989) شهد الميزان التجاري لتونس عجزًا مستمرًا بسبب تراجع إنتاج النفط لتراجع الاحتياطي منه وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية. عملت على جلب الاستثمار الأجنبي، إلاّ أنّه وبفعل دفع الرشاوى لمحيط الرئيس (بن علي) فقد حصلت الشركات الأجنبية على امتيازات أكبر من التي مُنحت للرأسمال المحلي؛ فالعائلات المالكة جمعت أموال ضخمة من جرّاء شراء القطاع العام نتيجة عمليات الخصخصة منذ عام (1987). أما في عام (1993) فقامت ببيع المنشآت عن طريق عرض جزء من أصول الشركات في بورصة الأوراق المالية، بحجة عدم تحقيقها الأرباح المالية، غير أن عملية البيع والخصخصة امتدت أيضا الشركات الرابحة (بيع 15 مؤسسة عام 1995) و(بيع 19 مؤسسة عام 1996) كلها في قطاع الصناعة والسياسية والنقل والتجارة والزراعة. وفي عام (1997) تم بيع (3 مؤسسات) في قطاع الإسمنت[1].

تميزت الفترة الأولى من الاستقلال التونسي بين (1956– 1986) بدور مركزي للدولة كفاعل اقتصادي أساسي، فهي الممول والمنتج في جميع القطاعات. غير أن أمة الاقتصاد أواسط الثمانينات هيأت الظروف للانقلاب على (بورقيبة) ودخول بن علي الحكم والتوجه نحو تجربة اقتصادية جديدة لعقدين أساسها القطاع الخاص والانفتاح على السوق الأوروبية المشتركة وتراجع دور الدولة الاقتصادي، وإن انتهت كما الأولى نحو عجز الاقتصاد التونسي عن توفير فرص العمل. فكانت سياسات بن علي قد أدت لتآكل الطبقة الوسطى وتعميق أزمة البطالة خاصة بين حاملي الشهادات العليا والمسرّحين من القطاع الخاص، لتصل نسبة الفقر بين السكان الذين يبلغ دخلهم اليومي دولارين (2$) بنسبة (28%) عام 2010[2].

يمكن إجمالا تحديد تقسيم مراحل السياسة الاقتصادية لتونس منذ الاستقلال إلى بدايات الحراك العربي على نحو مكانة **الدولة** في الاقتصاد التونسي بثلاث مراحل:

- 1956-1969: استرجاع السيادة وتونسة الاقتصاد.
- 1969-1986: تحرير الاقتصاد وإنشاء الصناعة الكيماوية الثقيلة.
- 1986-2011: التسريع في الخصخصة وتطوير الشراكة مع أوروبا.

[1]- سعد توفيق عزيز البزاز، "دوافع التغيير في الثورة التونسية"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 12، العدد 2، 2012، ص 290.

[2]- أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات،**الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات** (ط1؛ بيروت: شرق الكتاب، 2013)، ص 38،39.

كانت الدولة خلال الفترة الأولى بعد الاستقلال (1956-1986) ذات دور فاعل وأساسي بالاقتصاد، فقد كانت الممول والمنتج والمشغل في جميع القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدماتية، ورغم نجاحها في تحديث البنية الأساسية للاقتصاد إلاّ أن المنحى البيروقراطي في التسيير والصراع حول خلافة رئيس مريض (الحبيب بورقيبة) قد عمّقت أزمة الاقتصاد في أواسط الثمانينات وهيّأت للانقلاب عليه واستلام (بن علي) السلطة في (7 نوفمبر 1987) لتدخل تونس لعقدين من الزمن تجربة اقتصاد، أساسها القطاع الخاص والانفتاح على السوق الأوروبية المشتركة وتقليص دور الدولة. ورغم النمو الاقتصادي لفترة التسعينات بنحو (5.6) وفي العقد الأول من الألفية الثالثة بـ (4.5) وتدعيم البنية التحتية، إلاّ أنها انتهت بعجز اقتصادي وأزمة في التشغيل؛ ذلك أن نمط التنمية منذ أواسط السبعينات اعتمد على تمويل قطاع صناعي معدّ للتصدير ومشكل ليد عاملة رخيصة ومحدودة التعليم حتى تتمكن الشركات المصدرة من منافسة المؤسسات الأوروبية، وتطوير القطاع السياحي الذي يستقطب زبائن أوروبيين غالبا. هذا النمط وصل لمأزق بسبب منافسة الصناعة الصينية وبلدان جنوب شرق آسيا، وهو النمط الذي لم يصمد أمام تبعات الاتفاقية التونسية الأوروبية القاضية بتكوين سوق تبادل حر بينهما على مدى (12) سنة بين (1998- 2012). أدت هذه السياسات إلى تآكل نظام (بن علي) في ظل تفاقم البطالة بين أبناء الطبقة الوسطى وتسريح العمال نتيجة الخصخصة وزيادة نسبة الفقر، إذ بلغ عام (2010) نسبة السكان الذين يبلغ دخلهم اليومي دولارين (2) نسبة (28%)، رافقته الأزمة المالية العالمية عام (2008) خاصة وأن أوروبا زبون تونس الأول لتفاقم أزمة الاقتصاد بحدة[1].

كان للتحوّلات الهيكلية التي شهدها المجتمع التونسي أن أفضت لتباينات بين الفئات الاجتماعية، ليتوقف مفعول النفقة كما يسميه (هاربرت هارشمان.Albert Hirschman)* وهو الذي يرى أنه "من الممكن للمجتمع أن يتسامح إزاء اللامساواة الاجتماعية بين الطبقات أو القطاعات أو الجهات في المراحل الأولى من تطور اقتصادي سريع، ولكن هذا التسامح هو مثل الدين يتطلب سدادًا في أجل معين. إنه يمتد على أمل أن تخف الفوارق بين الفئات في المستقبل العربي، وإذا لم يتحقق هذا الأمل فإن الخيبة تكون في أساس حدوث قلاقل بلى حتى اهتزازات فعلية"[2]. فكانت الحكومة التونسية تتمتع بمجال تصرف واسع لمدة معتبرة، والمواطنون يُولون ثقتهم بها على أمل نتائج تنموية أفضل إلى أن تباينت الفوارق القديمة وبروز مظاهر اللامساواة من جديد.

3- المغرب:

كانت النخب بالمغرب تحتل موقعا ممتازا لكي ترث السلطة من الاستعمار، لكن الملكية لم تكن مستعدة لا للتنازل عن الحكم ولا عن برامج تنموية تضعف من شرعيتها، فمحافظتها على دورها المركزي أضعف الطموحات التنموية، أين كان مجهود الجهاز البيروقراطي لتنمية البلاد مقلصا من قبل الملك، والدولة كانت كوسيط بين المجتمع الريفي من ناحية والمجتمع المديني من ناحية أخرى فأهملت المشاريع التصنيعية الكبرى. وكانت الأولوية للزراعة التصديرية

[1]- أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، **مرجع سبق ذكره**، ص38،39.

* -Albert Hirschman, « The Changing Intolerance For Income Inequality », **Quarterly Journal Of Economics**, November 1973.

[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 71.

وملحقاتها وللسياحة بدرجة ثانية[1].المغرب في أواخر (ماي 1960) أعلن مَلكه محمد الخامس الذي كان ممسكا شخصيا بالحكومة في هذه الفترة عن برنامج التنمية الاقتصادية للفترة ما بين (1960-1974) استمرارا لبرنامج مرحلة الانتقال من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الوطني. دام حكم الملك محمد الخامس (خمس سنوات)،وتوفي في (26 فيفري 1961) ليتولى العرش ابنه الأكبر الحسن الثاني الذي وعد بانتهاج سياسة أبيه، واختار النظام الديمقراطي بالمعنى المعمول به في أوروبا الغربية، وبدأ التخطيط لاقتصاد متوازن، وتتمّة لخطة التنمية الخماسية (1960-1964) جاءت الخطة الثلاثية للأعوام (1965-1967) والخطتان الخماسيتان للأعوام (1968-1972) و(1973-1977) وعمل على تطوير السياسة والزراعة والتعليم[2].

رسميا، من عام (1956 إلى 1960-1961)كانت هذه السياسة الاقتصادية **موجّهة**، وبعد تلك الفترة أصبحت **ليبرالية**. فالتوجه نحو الرأسمالية تم تأكيده بشكل واضح إلى حد ما بين (1960-1961)، إلا أن السنوات التي تلت ذلك زادت من مسؤولية الدولة والهيئات العامة في الاستثمار الكلي، إلى حد أن حصة القطاع العام تمثل الغالبية إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن "الفلسفة" الكامنة وراء هذا التدخل مدفوعة أساسًا بالرغبة في المساهمة في توسيع الرأسمالية الخاصة، المحلية والأجنبية. لقد تم التعبير عن هذه السياسة حتى الآن من خلال تنفيذ ثلاث "خطط" متتالية: الخطة الخماسية (1960-1964)، الخطة الخماسية (1965-1967) والخطة الخماسية (1968-1972). بالنسبة للسنوات (1958-1959) تم فيهما تنفيذ برنامج مدته سنتان، ولكنه كان في الأساس امتدادًا لبرنامج المعدات الرباعية السنوات للفترة (1954-1957)[3]. لقد اتسمت الخطط الخماسية منذ عام (1960) بأهداف اقتصادية هامة، والتي يمكن أن نبرزها كالتالي:

الخطة الخماسية الأولى (1960-1964): كخطة انتقالية من الاقتصاد الاستعماري إلى الاقتصاد الوطني من خلال سلسلة من التدابير الهيكلية ، التي تشكل جزءًا من إستراتيجية القطيعة مع الاقتصاد السابق، مما أدى إلى الاستقلال الاقتصادي والمالي:

- إصلاح الهياكل الزراعية والظروف اللازمة لتنمية الزراعة؛

- إنشاء صناعة أساسية؛

- إصلاح الدولة الذي يُفهم على أنه تحول في الهياكل الإدارية؛ باختصار إنشاء إدارة موجهة نحو التنمية؛

- إعادة هيكلة نظام التعليم والتدريب وفقًا لاحتياجات التنمية الاقتصادية.

مع أزمة الميزانية والأزمة المالية في عام 1964 بعد تراكم العجز الناجم عن تنفيذ القوانين المالية خلال السنوات الخمس الأولى (3). هناك نقطة تحول تتمثل في دخول المنظمات الدولية (البنك الدولي و F.M.I.) إلى الساحة وتأكيد

[1]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

[2]- دعاء فرح، موسوعة تاريخية-جغرافية-حضارية وأدبية، **قصة وتاريخ الحضارات العربية (19-20): ليبيا، السودان، المغرب** (Edito Creps,INT، 1998-1999)، ص 178-180.

[3]-Belal Abdel Aziz, Agourram Abdeljalil, L'économie Marocaine Depuis L'indépendance, **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Maroc, Avril-Mai 1970, P 157.

الخيارات الاقتصادية الليبرالية.في (25 جوان 1964) وقع المغرب اتفاقية مع صندوق النقد الدولي لمنحه تسهيلات بقيمة (1.3)مليون دولار. وقد ألهم البنك الدولي بقوة الخطة الثلاثية لعام (1965) المقدمة كخطة لتحقيق الاستقرار. معدل النمو الاقتصادي المتوقع متواضع للغاية عند (3.7 ٪) سنويا.

الخطة الخماسية الثانية (1968-1972): كان لها نفس أولويات الخطة الثلاثية (1965-1967) وتحدد معدل نمو قدره(4.3 ٪) في المتوسط السنوي، وبالتالي تؤكد على تغيير الوتيرة مقارنة بالفترة السابقة. يتعلق الهدف المحدد للزيادة بمعدل الاستثمار بـ (17.4 ٪) مقابل (13.5 ٪) بين (1965-1967). 19/18

الخطة الخماسية الثالثة (1973-1977): جاءت في وضع اقتصادي مواتٍ نسبياً؛ تميز بشكل خاص بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (5.6 ٪) وهو ما يتجاوز التوقعات لفترة الخمس سنوات (1968-1972).

مع ذلك، فإن هذا الأداء الاقتصادي لا يكفي لتغطية بعض نقاط الضعف وتخفيف التوترات والاختلالات:

- ظل معدل الاستثمار المحقق (15.7 ٪) دون المعدل المتوقع في البداية (17.4 ٪) ، وهو ما تفسّره "أحداث العامين الأخيرين من الخطة (1971 و 1972)) والقلق الذي ساد مجتمع الأعمال، والذي كان محصورًا لفترة طويلة في الانتظار والترقب .

- زيادة التباينات الاجتماعية: بين عامي (1960 و 1971)، ارتفعت حصة الإنفاق الاستهلاكي التي بلغت (10٪) من أغنى الأسر من (25٪ إلى 37٪)، بينما انخفضت حصة أفقر (10٪) من السكان من نسبة (3.3٪) إلى (1.2 ٪).

- زيادة واضحة في مستوى المديونية الخارجية التي تعتبرها السلطات غير مقلقة؛ فهي لم تستخدم بالكامل جميع أشكال المساعدة المقدمة من رأس المال الخارجي.

لقد تم تقديم هذه الخطة "كخطة للإقلاع"، أي خطة لإنتاج وإعادة إنتاج الهياكل الإنتاجية القادرة على توليد النمو الاقتصادي والمحافظة عليه عن طريق تجاوز عتبات معينة. من خلال أهدافها والوسائل التي تم تنفيذها فقد تميزت بقوة تطور الاقتصاد المغربي في السبعينيات من القرن الماضي. تم تنقيح الخطة في عام (1974-1975) في مناخ من النشوة التي أثارها وضع الفوسفات الجديد الذي أدى إلى حالة من الأزمة التي أعلنت، وتم إعلان الخطة الثلاثية (1978-1980) المقدمة كخطة لمكافحة الأزمة، استدعت أكثر من عشر سنوات لتحقيق الاستقرار[1].

في المغرب، يتميز النمو الاقتصادي بالارتفاع والهبوط، وهو ما يمثل صعودًا وهبوطًا وفقًا للاختلافات في الإنتاج الزراعي، الذي كان دائمًا يعتمد اعتمادًا كبيرًا على الظروف المناخية. في الواقع من (1960 إلى 2004) انخفض النمو (10) مرات دون الصفر ونادرا ما تجاوز نسبة (5 ٪). نتيجة لذلك، تتميز اتجاهات النمو بتقلبات عالية؛ هذا التقلب

[1]- Habib E L Malki, **Trente Ans D'économie Marocaine 1960-1990**, (Paris: Editions Du Centre National De La Recherche Scientifique, 1989), P 18-20.

الذي يبدو أنه هيكلي، يعيق التشغيل السليم لعملية تراكم الثروة التي يمكن أن تولد النمو[1]. ويمكن تناول تطوراته وفق التقسيم التالي:

النمو الاقتصادي بين عامي (1960 و 1971): منذ استقلاله، اعتمد المغرب أهدافًا لتحقيق نمو اقتصادي كاف ومستدام بهدف تحسين مستوى معيشة السكان. هذا هو نتيجة لمعظم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعت منذ عام-1960). ومع ذلك، فإن النتائج التي تحققت كانت عموما أقل من تطلعات البلاد والأهداف المحددة، على الرغم من مختلف الاستراتيجيات والتدابير التي اتخذت في السنوات الأخيرة، غير أنها ركزت على أولويات شبه ثابتة لقطاع الزراعة والصناعة الأساسية والسياحة والموارد البشرية. وهكذا، فإن الخطة الأولى لعام (1960-1964) توقعت تطوير الزراعة وإنشاء صناعة أساسية من خلال تدخل الدولة من أجل تعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذه السياسة بالكامل وتم إلغاء بعض المشروعات أو تأجيلها بسبب القيود المالية. وهذا هو السبب في أن الخطة الثلاثية (1965-1967) ركزت لاحقًا على القطاع الخاص لتطوير الاستثمار واختارت الليبرالية الاقتصادية.وخلال هذه الفترة تميز النشاط الاقتصادي الوطني بنمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة (5 ٪). مع الأخذ في الاعتبار التباين السنوي لمجموع السكان البالغ (2.7 ٪) خلال الفترة (1961-1971) تشير إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كانت في حدود (2.3 ٪) أي (0.3) نقطة.

النمو الاقتصادي بين عامي (1972 و 1982): تميزت هذه الفترة بتدخل قوي من جانب الدولة بهدف تحقيق هدفين رئيسيين: استبدال الواردات وتشجيع الصادرات.تميز خط التدخل الأول بالاستثمارات العامة المباشرة، المرتبطة بنظام حماية للصناعة المغربية الناشئة. استندت هذه الحماية إلى التنظيم الصارم للواردات والرقابة الصارمة على التعريفات الجمركية. تم فرض ثلاث قوائم (A و B و C) للسلع والمواد التي سيتم استيرادها من أجل الحد من الواردات، وخاصة السلع التي يمكن أن تنافس المنتجات المحلية. وكان المحور الثاني مقترنًا بترويج الصادرات؛ بتشجيع من ارتفاع أسعار الفوسفات في عام (1974)، فتدخلت الدولة كمروج ورائد، لتنفيذ المشاريع الكبرى في مختلف القطاعات (الاسمنت، الصناعة الكيميائية، إلخ). ومقارنة بالفترة السابقة، كان النمو الاقتصادي الذي تم تسجيله بين عامي (1972 و 1982) أقل قليلاً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (4.9٪). مع الأخذ في الاعتبار التغير السنوي في إجمالي عدد السكان البالغ (2.3 ٪)خلال هذه الفترة، يشير إلى أن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد كانت حوالي (2.6 ٪) أي (0.4) نقطة.

النمو الاقتصادي بين عامي (1983 و 1993): في أوائل الثمانينيات أظهرت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تدهورًا خطيرًا في الوضع الاقتصادي في البلاد؛إذ ارتفع الدين الخارجي بأكثر من ستة أضعاف بين عامي (1975 و 1982) إلى أكثر من (83 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي،وبلغ العجز المالي وعجز ميزان المدفوعات مستويات قياسية في عام (1982) عند (12٪) و (12.3٪) على التوالي. فقد تأثر الاقتصاد المغربي بعدة عوامل: الصدمة النفطية الثانية، انخفاض أسعار الفوسفات، ارتفاع الدولار وأسعار الفائدة، ناهيك عن الجفاف الشديد الذي شهده عام

[1]-Haut Commissariat au Plan, **Rapport: Les sources de la croissance économique au Maroc**, Royaume du Maroc, Septembre 2005, P 11.

(1981).خلال الفترة الثالثة هذه كان متوسط المعدل السنوي للنمو الاقتصادي محدودًا بنسبة (3.1٪)، أي أقل بمقدار (1.8)نقطة عن الفترة السابقة. مع الأخذ في الاعتبار التغير السنوي في إجمالي عدد السكان البالغ (2.1٪) خلال الفترة (1983-1993)، إذ يشير إلى أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كانت حوالي (1 ٪) فقط، أي خسارة (1.6) نقطة مقارنة بالفترة السابقة.

النمو الاقتصادي بين عامي (1994 و 2004): شهدت هذه الفترة تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وإنعاشه. ومع ذلك، كانت النتائج من حيث النمو أقل من التوقعات. وأدى ذلك إلى قيام السلطات العامة ببدء جيل ثان من الإصلاحات خلال الفترة(1994-2004) بالتعاون مع المؤسسات الدولية بهدف تعزيز النسيج الإنتاجي. كانت المحاور الرئيسية لهذه الإصلاحات هي:

- تحرير التجارة الخارجية، وخاصة من خلال توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية؛
- إصلاح قطاع الجمارك والمالية بالإضافة إلى تسريع عملية الخصخصة؛
- اعتماد قانون العمل؛
- تحسين بيئة العمل.

تميزت الفترة من (1994 إلى 2004) بمعدل سنوي متوسط للنمو الاقتصادي قدره (3.7 ٪). كما زاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بشكل طفيف بنسبة (1٪) في المتوسط سنويًا، أي أقل بمقدار (1.2) نقطة[1].

لقد شهدت سنوات الثمانينات خطابا اقتصاديا جديدا للدّولة المغربية؛ فأمام الأزمة المالية والمديونية أصبح هدف السلطة دفع الدين الخارجي بدل التنمية، وكان الحل بالتعديل الهيكلي الذي كانت له انعكاسات على المستوى الاجتماعي فتراجعت الاستثمارات الاجتماعية وتم الابتعاد عن دعم أسعار المواد الأساسية فتزايد الفقر وتدهورت ظروف المعيشة للطبقات الدنيا والوسطى أما ملياردیرات المغرب فقد كان عددهم عام (1987) نحو (2000) ملياردير، بعدما كانوا لا يتجاوزون (20) ملياردير عام (1960) ويحتلون مناصب كبرى في الإدارة والقطاع العمومي قبل المرور للقطاع الخاص[2].

كان البحث عن استقرار الاقتصاد الكلي العنصر الأساسي في التنظيم المؤسسي للسياسة الاقتصادية في المغرب منذ عام (1998). في الواقع، فإن افتتاح الاقتصاد المغربي وإدماجه في الاقتصاد العالمي رافقه برنامج للإصلاحات الهيكلية التي استلهم نموذجها النظري من توصيات "إجماع واشنطن". وأثار هذا الأخير النقاش حول العوامل التي تحرك النمو، وسلّط الضوء على مزايا كل منها لمكافحة التضخم والتنفيذ السريع للإصلاحات الهيكلية. ينطوي هذا التكامل أيضًا على وضع سياسات عامة تعزز استقرار الاقتصاد الكلي وتنمية الاستثمار الخاص وإطار قانوني مستقر.

[1]--Haut Commissariat au Plan, **Op Cit, P 11-18**

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع،**مرجع سبق ذكره**، ص 125.

وبالتالي، فإن السياسة الاقتصادية القائمة على القواعد المالية والنقدية، جنبًا إلى جنب مع الإصلاحات الهيكلية، قادرة على تهيئة الظروف لنمو قوي وثابت[1].

كانت أزمة الديون في أوائل الثمانينيات وبرامج التكيف الهيكلي التي تم وضعها لإخراج المغرب من هذه الأزمة فرصة للبلاد لتغيير السياسة الاقتصادية بشكل عام والصناعي بشكل خاص. وبهذا المعنى تم تبني عملية التحرير وقامت الدولة بتفكيك معظم مؤسساتها الصناعية من خلال عمليات خصخصة لم يستفد منها المستثمرون الأجانب فحسب، بل القطاع الخاص المغربي أيضا. وبالتالي، تم منح الخدمات العامة للقطاع الخاص، سيما في مجال إنتاج الكهرباء وتوزيع المياه والكهرباء. تم إلغاء قانون المغاربة وشجع الاستثمار الأجنبي بقوة سلسلة من المزايا الضريبية والمالية[2].

عموما؛ منذ استقلال المغرب مر النمو الاقتصادي بثلاث مراحل مختلفة: **المرحلة الأولى** التي تغطي العقدين الأولين من الاستقلال بمعدلات نمو مرتفعة نسبياً مدفوعة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لتشهد فترة السبعينيات معدل نمو سنوي متوسط بلغ (5.4٪). و**المرحلة الثانية** أعقبت أزمة الديون التي مرّت بها البلاد في أوائل الثمانينيات، والتي أدت إلى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي في أعقاب برامج التكيف الهيكلي التي كان لها في المقام الأول آثار كبيرة على الحد من الطلب؛ وبالتالي على وتيرة النمو؛ ما جعل متوسط معدل النمو السنوي خلال التسعينيات لم يتجاوز (2.4٪). وبدأت **المرحلة الثالثة** في نهاية التسعينات مع عودة قوية للنمو، والذي كانت له تداعيات إيجابية من مختلف الإصلاحات التي أجريت في السنوات السابقة، وتوطيد القيمة الزراعية المضافة من خلال زيادة هطول الأمطار. بذل جهود مكثفة لتحسين البنية التحتية للمياه وتحديث تقنيات الإنتاج الزراعي، وكذلك لتحسين توازن الاقتصاد الكلي الداخلي والخارجي. لتحقّق البلاد معدل نمو سنوي متوسط بحوالي (5 ٪) خلال عام (2000)[3].

4- ليبيا:

تضافرت جهود الليبيين في الداخل والخارج لإبعاد سيطرة المستعمر البريطاني والفرنسي ومحاربة عودة الطليان إلى البلاد لأجل الوحدة الوطنية، وتوجت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في (21 نوفمبر 1949) بحق ليبيا في الاستقلال وتم إعلان استقلالها في (24 ديسمبر 1951) وتسلم الليبيون حكم وطنهم في (01جانفي 1952). كان للاستعمار الذي حكم ليبيا آثار وخيمة على اقتصادها ما تزال تعاني منها إلى اليوم، ومنها:

– لم تستفد اقتصاديا ولا ماليا، وهي التي ظلت خزانًا استفادت منه إيطاليا، وبريطانيا وفرنسا وظلت على مر الزمان سوقًا رائجا لصناعاتهم ونشاطاهم الاقتصادية.

[1]- Nezha Yamani, Politique économique et piège du sous-développement au Maroc, **Thèse de doctorat**, UNIVERSITÉ DE GRENOBLE, Sciences Economiques, mars 2012, P 25.

[2]-la Banque africaine de développement (BAD) et de la Millenium Challenge Corporation (MCC), **Rapport: Diagnostic de Croissance du Maroc: Analyse des contraintes à une croissance large et inclusive**, P 45,46.

[3] - BAD and MCC, **Op Cit**., P 48.

- زرع الفرقة بين أبناء الوطن ما أضعف الروابط فيما بينهم وأثار حساسيات يعاني منها المجتمع الليبي.

- كان التخطيط للنفوذ الأجنبي إثارة الشقاق بين القبائل ومنح الامتياز للموالين للمستعمر واستبعاد المعادين له[1].

بعد اكتشاف النفط الليبي عام (1959) تغيرت البنية الاقتصادية والاجتماعية، وبعد انطلاقة تصدير النفط عام (1961) انتقلت ليبيا من واحدة من أشد الدوّل فقرا عالميا إلى واحدة من أغنى الدول في إفريقيا، وقفز الدخل الفردي من (35$) عام (1951) إلى (2000$) عام (1967) لتصبح رابع أكبر دولة مصدرة للنفط بالعالم[2]. فمنذ الاستقلال وإلى غاية السبعينيات ظلت ليبيا خاضعة لهيمنة القوى الأجنبية؛كانت في الخمسينيات من الأقطار الأكثر حرمانًا ولم تعطي الموارد الفلاحية الضئيلة الكفاية لتقوم الدولة ببناء البلاد. فكان لجوء ليبيا دومًا للمساعدات الأجنبية دليل واضح على عجز الاقتصاد الليبي، وهي التي اكتشف بها أول حقل للنفط سنة (1957)، إلاّ أن سيطرة الشركات النفطية الاحتكارية على شروط استغلال المادة النفطية، والإختلالات والعوائق التي أصابت البنى الاقتصادية عن طريق هيمنة القطاع النفطي، والاضطرابات في البنى الاجتماعية التقليدية، كل ذلك ساهم في توفير بيئة مناسبة للتحول السياسي الذي سيحدث في عام (1969). لقد كان ذلك بداية لاسترجاع الموارد الوطنية مع ارتفاع سعر النفط، وسعيا من أجل التحرّر من أحادية الإنتاج والتصدير اتبعت ليبيا سياسة حيوية –رغم عدم تناسقها- غير أن تقلبات السوق النفطية المقترن بالعوائق الداخلية للتنمية أعاق هذه الطموحات[3].

بعد الاستقلال، كانت الفترة بين (1951) إلى (1961) مرحلة تحضير الاقتصاد؛ اتسمت بالبدء بتصدير النفط، لتليها مرحلة ثانية بلغ مجمل عائدات إنتاج النفط ذروته.لم تهتم ليبيا بوضع خطط اقتصادية طويلة أو قصيرة الأجل، بل اهتمت بتهدئة الأوضاع السياسية المتردية.لم يبدأ المسؤولون بالاهتمام بالاقتصاد إلا في سنة (1962) عندما أسس المجلس القومي للتخطيط العامالذي وضع خطة خماسية للتنمية تهدف أساسا إلى تنمية الزراعة والتعليم ومشاريع البنى التحتية. فور تسلم القذافي الحكم قام بمفاوضات مع شركات النفط وطالب بتعديل الأسعار والغرامات، ولم تمر أربع سنوات حتى تضاعفت أسعار النفط وارتفعت العائدات من (1,1) مليار إلى (8) مليار[4]. منذ الاستقلال وحتى عام (1961) ظلت بنى الاقتصاد الليبي مجمدة، وكان القطاع الفلاحي جامدًا أيضا بسبب عوائق طبيعية؛ أين عجز عن تحقيق الحاجيات الغذائية لشعب محدود ديموغرافيا، وانجذبت القوى الحية في العالم القروي أين تتمركز الحياة الاقتصادية النشيطة. رغم جهود الدولة في تنمية تلك المناطق والصناعة لم تكن تطمح للتنمية لغياب المواد الخام اللازمة. لقد تمكنت ليبيا من إقامة بعض الوحدات الصغيرة في بعض القطاعات،

[1]- رأفت الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 121-123.

[2]- علي عبد اللطيف أحميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا"، **مجلة تبيّن**، العدد 01، المجلد الأول- صيف 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 170.

[3]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 452.

[4]- أمل عجيل، موسوعة تاريخية-جغرافية-حضارية وأدبية،**مرجع سبق ذكره**، ص 42،41.

لتعويض الاستيراد في مجال الغذاء واللباس، وغيرها من المنتجات، بحماية السوق المحلية ليبقى القطاع الخاص منجذبا نحو الاستثمارات في (تجارة، نقل، سكن) وظلت الدولة لا تمتلك طاقة لتمويل العمليات الإنتاجية[1].

عملت ليبيا على سياسات إنمائية لأجل تحقيق تنمية اقتصادية، غير أن توافقها والعوامل السياسية والنزعة الارتجالية في صنع القرار وتنفيذه، وعدم الاهتمام يجمع البيانات الإحصائية، والتضخم البيروقراطي، والإدارات الحكومية، وتغيرات هياكل الأجهزة التخطيطية وصلاحيتها؛ كلها عوامل جعلت من تحقيق التنمية أمر غير سهل. وتعثر أول برنامج لتنمية القطاع الزراعي والرعوي للفترة ما بين (1963-1968) وهو ما عزّز من النتائج السلبية على مجمل السياسة التنموية[2]. لتشهد الفترة ما بين استغلال النفط إلى ثورة عام (1969) حركية في استغلال النفط أين اكتشفت شركة (إسو نيو جرزي) عام (1959) البئر النفطية في (زليطن)، وقام أعضاء إتحاد الشركات مع الموقع الإستراتيجي لليبيا بالاستثمار المكثف في الأراضي الليبية بحثا عن الأمن والمردودية في استغلال النفط. عزّزت هذه الشركات من سيطرتها على مجال الاحتياطي الباطني وفي الإنتاج التجاري مدعومة بامتيازات السلطة، وأصبحت بذلك الموارد النفطية لليبيا خاضعة لإتحاد شركات تابعة لمؤسسات أمريكية (إيسو، أوكسيد نتال موبيل...). كان إتحاد الشركات هذه مسيطرا على (60%) من النفط في التراب الليبي. لتأتي ثورة الفاتح من سبتمبر (1969) وتكون سياسة التنمية قائمة على إقامة قطيعة مع الممارسات السابقة، وخاصة في مجالات العلاقات مع الشركات النفطية، من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه[3].

إن الغليان السياسي الذي ميز ليبيا في السبعينات لم يكن ملائما لإستراتيجية التصنيع، التي تفترض وجود سلطة لاتخاذ القرارات بشكل مركزي ومحكم. فالضباط الأحرار في مرحلة الانتقال السياسي عقب ثورة عام (1969) بحاجة إلى ترسيخ نظامهم بوجه طبقة بيروقراطية قائمة ذات صلة مع الغرب، متغلغلة بثبات في قطاعات من الاقتصاد، ويوجه جمهور غير سياسي على العموم ونخبة ريفية رغم خسارتها الكثير من السلطة لا تزال مهيمنة[4].

في عام (1973) وُضعت (خطة التنمية الثلاثية) الهادفة لتحرير الاقتصاد الليبي من النفوذ الأجنبي ودعت إلى التنويع في الإنتاج والصادرات[5]. وقبلها شهدت ليبيا قبل خطتها الاقتصادية الأولى عام (1973) إقامة الإتحاد الاشتراكي العربي، ثم إنشاء اللجان القومية والإقليمية والمحلية، وأخيرا انهيار الاتحاد المذكور. وصف البعض (الثورة الشعبية) في أفريل (1973) كمحاولة من قبل (القذافي) لحشد التأييد الشعبي إلى جانبه، وهذا بمهاجمة هياكل الدولة التي كانت ما تزال ضعيفة، وكذا بتكثيف سياساته الشعبية وإعادة توزيع الموارد على الطبقتين (الدنيا ودون الوسطى) الأقل استفادة من الاقتصاد في البلاد. إن الإزالة العاجلة لبعض من الطبقة البيروقراطية القديمة في أوائل السبعينات أدى إلى بلبلة اقتصادية وسياسية وفي نهاية عام (1974) اشتد العنف بين مجموعة من بعض بيروقراطي الطبقة الوسطى

[1]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 453.

[2]-عماد مطير خليف، "التوزيع الجغرافي لسكان ليبيا ومعدّلات نموهم للفترة من 1973-1995"، **مجلة أبحاث ميسان**، المجلد03، العدد05، 2006، ص 80.

[3]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 454-458.

[4]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 394.

[5]- أمل عجيل، موسوعة تاريخية-جغرافية-حضارية وأدبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

وكبار الموظفين (تكنوقراطيون وإقليميون) وبين أفراد الطبقة الدنيا ودون الوسطى (ميول تقليدية) وكان الجدَل القائم حول مستقبل الاقتصاد الليبي. كما أن الخلاف وراء الشك العميق الذي يضمره القذافي في الإجراءات البيروقراطية وجماعة التكنوقراط المتنامية، لأنهم جماعة تبتغي التحديث ويمكن أن تكسب سلطة سياسية وترسّخها[1].

سعت ليبيا في الفترة ما بين (1969 إلى 1975) لمراقبة النشاط النفطي، فكان مجال تدخل السلطات الجديدة أكثر من استعادة الثروات من الاستعمار وأكثر من مسلسل توزيع الأراضي على الفلاحين. أين عملت على الرفع من الأثمان؛ والتسيير العقلاني للإنتاج؛ إضافة إلى التحكم التام أو شبه التام لأنشطة القطاع النفطي.عملت ليبيا على رفع المداخيل النفطية وتقييد الإنتاج في مفاوضات سبتمبر (1970) مع الشركات النفطية ورفع عام للأسعار العالمية. واتبعت الحكومة الليبية بالمقابل سياسة تخفيض الإنتاج من أجل منظور جديد للاستغلال والحفاظ على آبار النفط؛ فهي ديناميكية تأميمات شاملة لتصبح عام (1975) المتحكم المباشر في ما يقارب (75%) من الإنتاج الوطني، لتكون بذلك قد تمكنت من رفع الإيراد المالي من ارتفاعات أسعار النفط[2].

جاءت المحاولة الانقلابية في أوت (1975) لتنهي المبادرات السياسية الفعالة التي تتقدم بها جماعة التكنوقراط في أعلى هيئة لاتخاذ القرارات في البلاد (مجلس قيادة الثورة)؛ كمحاولة لسياسات اقتصادية جديدة وسّعت من طبيعة الريع في الاقتصاد الليبي وهي التي وردت في الكتاب الأخضر والبعيدة عن حاجات الدولة العصرية. لقد جرى رسميا إنشاء (لجان الشعب الأساسية) وتعيين السكرتيرين (الوزراء سابقا) من قبل الشعب مباشرة، وانطلقت المباشرة بـ (الثورة المستمرة) في (1978-1979)، لتأتي بوضع العمال في إدارة المشاريع العامة وإلغاء الملكية الخاصة، وكذا الاستيلاء على المصارف مؤقتا، وكذا المشاريع المتعلقة بالنفط. هذا الاستيلاء على القطاع الاقتصادي الخاص كان لها تأثير سلبي على العلاقات مع الشركات الأجنبية، وعجز الزعامة الليبية في السير قدما بالاقتصاد[3].جاء عام (1976) بخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي الداعية لتحسين مستوى كل القطاعات الاقتصادية غير النفطية[4].

كان النظام الليبي منحازا لبناء اشتراكية اقتصادية بطريقة تدريجية، عبر إجراءات عدّة كحذف التجارة وتأميم السكن وتشجيع مبدأ تسيير المؤسسات الاقتصادية تحت شعار (شركاء لا أجراء) وإن قوبلت بالاحتجاج، فالبعض منها (خاصة التوزيعية) قوبلت بالارتياح كإجراءات المعيشة والخدمات والتربية والصحة والسكن[5]. ورغم المداخيل النفطية المستمرة في النمو حتى عام (1980) إلاّ أن قوانين السوق الدّولية والظروف الاقتصادية العالمية ومختلف الضغوط؛ بخاصة من الدول المستهلكة للنفط الليبي (أمريكا) ستدفع إلى تخصيص طاقات هذا البلد لتعبئة الموارد المالية بكثافة المرحلة السابقة نفسها. فتراجع الإنتاج النفطي منذ (1974) تراجعا بما يقارب (50%) من عام (1977 إلى 1981)، ذلك لأن انخفاض الاستهلاك العالمي المرتبك بالركود الاقتصادي العالمي سبّب انحسار الناتج الليبي؛ الأمر الذي جعلها في فترات لاحقة في أمسّ الحاجة لموارد هامة لتمويل مشاريعها الهادفة إلى تحريرها من هيمنة النفط.

[1]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 394.

[2]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 459،460.

[3]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 395.

[4]- أمل عجيل،**مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[5]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

فخصصت الوسائل المالية التي وضعت من أجل عمليات التنمية في إطار المخطط الخماسي (1976-1980) لسياسة تنويع الاقتصاد. هذه السياسة الكثير ة التكاليف وقليلة الإنتاجية على المدى القريب تم إتباعها في المخطط للمرحلة (1981-1985) وهي التي اصطدمت بالعوائق الطبيعية وتقلبات الاتجاه في موارد النفط[1].

شهد الاقتصاد الليبي مطلع الثمانينيات تغيرات راديكالية وجذرية بإلغاء معظم أشكال الملكية والأنشطة الخاصة؛ فقد كانت الدولة توظف أكثر من (75%) من قوة العمل الليبية. وفي عام (1980) تم إلغاء التجارة الخاصة وسيطرة الدولة على التجارة الداخلية والخارجية، والملكية الخاصة تقتصر على المجال الزراعي[2].مرت ليبيا بأزمة اقتصادية عام (1986) بسبب انخفاض دخلها من النفط من (25) مليار إلى أقل من (05) مليار دولار، وهو ما أدى إلى إيقاف خطط التنمية والتأخر في تسديد الديون الخارجية، وزيادة البطالة الداخلية بعد التخلي عن الموظفين والمستخدمين الوطنيين[3].

الاقتصاد الاشتراكي الليبي كما سماه القذافي كان له العديد من المفاسد؛ ذلك أن استيلاء وتدخل اللجان الشعبية أطلق العنان لموجة من الارتباط ومزيد من العجز، وكان التخطيط القومي بعيدا عن التنسيق، أما التخطيط المتصور فيما بين القطاعات فقد ضاع في الفوضى. فقرار سحب الدينار الليبي من التداول عام (1980) تعبيرًا عن الضرر الحاصل هو قراركونه يتفق مع جهود إعادة التوزيع فهو أداة كَلِيلَة (غير ماضية الحد) واللجوء إليها بسبب عجز ليبيا من إدارة اقتصادها القومي. لقد كان الوضع متسما بثنائية المواقف؛ ففي عام (1980) كان تحبيذ حل تكنوقراطي للمشاكل الاقتصادية تقتضي وسائل سياسية فائقة التقدم من جهة، ومن جهة أخرى رفض تنشئة هيئة من الموظفين أو التكنوقراط لتوجيه المجهود المبذول. إلى جانب ذلك كانت المؤسسات الإدارية الليبية غير قادرة (أو غير مسموح لها) على مواجهة المطالب في ظل توسع الاقتصاد؛ فحاجة ليبيا للمديرين الكبار ازداد من (35%) لعام (1974) إلى(68%) عام (1978)، غير أن ما ميز الموظفين الباقين الانصياع ظاهريًا ترافقه رغبة في الانتفاع الشخصي على حساب النظام[4].

تعبّر الأحداث بعد (1975) عن رغبة (القذافي) في الاستفتاء على المؤسسات التي قد تعمل مستقلة، وإحلال سلطة الشعب مَحلّها، وهذا ما يعد من أخلاقيات البقاء الخاصة بالقذافي. فالاجتثاث المتواصل للتنظيم البيروقراطي المحلي يعبّر عن الارتياب الذي يضمره القذافي لدولة عصرية وكذا تركيز السلطة والرقابة السياسيتين على الريع الاقتصادي جعل القذافي يعمل وفق هذا الارتياب. فليبيا تشبه مجتمع اشتراكي ما قبل الرأسمالي؛ أين يتم فيه تعطيل عمل البيروقراطية الهرمية للدولة ويحصل الولاء بدفع العائدات. فقد أمسى المجتمع الليبي بحلول عام (1980) نتيجة

[1]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 463،464.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع،**مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[3]- منى حسين عبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[4]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 395.

السياسات الاقتصادية المرتبطة بالريع مجتمعًا لا صلة له بالدّولة إلى حد كبير. ورغم السعي للتحرر الاقتصادي في الثمانينات ورغم القلق على الوضع الاقتصادي فقد استمر الإنفاق بوتيرة سريعة في حين هبطت عائدات النفط[1].

مع أواخر الثمانينات وبداية التسعينات،اتخذت ليبيا إجراءات إعادة هيكلة الاقتصاد، وعودة الملكية والمشروعات الخاصة، لكن دون لوائح محدّدة، ما سمح للبعض بتشكيل ثروات طائلة وأصبحوا نواة لتكوين طبقة عليا في المجتمع الليبي، إلاّ أن الطبقية لم تكن ذات دور سياسي لأن الوعي منخفض، فالعائلة والقبيلة ذات دور رئيسي في تشكيل اتجاهات وسلوكيات الأفراد[2]. فبعد عام (1987) ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية في الثمانينيات لفشل القطاع العام في قيادة الاقتصاد أصبح ضروريا على النظام أن يقوم بسياسات إعادة هيكلة النظام الاقتصادي؛ فجاء القانون رقم (8) عام (1989) المصاغ من قبل مؤتمر الشعب العام، الذي منح الحق في ممارسة جميع أنواع النشاط الاقتصادي، والسماح بممارسة المهن المختلفة وعودة النشاط الاقتصادي الخاص. غير أن هذه التعديلات وجدت معارضة من جانب اللجان الثورية المطالبة بعودة الاشتراكية، وبالمقابل أيد الإصلاح التكنوقراطيين والخبراء والاستشاريين الاقتصاديين والماليين الأمر الذي ينبئ باستمرارية الإصلاح الاقتصادي ولو بصورة بطيئة[3].

لقد عانى الاقتصاد الليبي اختلالات هيكلية عديدة، فسارع النظام وأعد عام (2005) "الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة، والتي سمحت بتحرير الاقتصادي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الأنشطة التجارية وإن وضعت في النهاية على الرف؛ بعدما أقر القذافي بأنها تحتاج في المقابل للإصلاحات سياسية وقانونية متعارضة والنظام، وإدراكه أن أي تغيير لهذا الأخير هو وضع مخطط نهايته[4].

5- موريتانيا:

لقد تم فرض الطبقة الحاكمة الموريتانية الحالية على الجماهير في عام 1960. استمروا في الحصول على المساعدة والنصح من قبل "أساليب التعاون" الفرنسية في فترة ما بعد الاستعمار في علاقة وثيقة مع رأس المال المالي الدولي، وكانوا يبشرون "رعاياهم" بأن بناء مجتمعهم يعتمد على التشغيل الناجح للشركات متعددة الجنسيات، ممثلة في البلاد من قبل MIFERMA وSOMIMA. بحلول سبعينات القرن الماضي، أصبح من الواضح تمامًا لغالبية الشعب الموريتاني أن هذه الشركات الأجنبية كانت تنفذ "النهب" المنهجي لمواردها بدلاً من تحفيز تنمية بلادهم؛ وأن النمو السريع في "القطاع" الاستخراجي أدخل الدولة في عملية جذرية من "الإلحاق" الهيكلي الذي أدخل الاقتصاد والمجتمع الموريتانيين بالكامل في المركز الرأسمالي. لقد دفعت "المساعدات الاقتصادية" الخارجية الدولة المستعمرة الجديدة إلى "فخ الديون". فبينما زاد الإنتاج كما كان يبدو، مع زيادة تدفق رأس المال الخاص بالتأكيد إلى الدولة بكميات أكبر؛ أدت هذه التدفقات إلى استمرار العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الدين الخارجي. هذا الاتجاه قد تفاقم في السنوات

[1]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 396.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 110.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 199.

[4]-يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

الأخيرة. ولولا القروض من الأنظمة العربية والأمريكية، لكانت الدولة المستعمرة الجديدة قد انهارت مالياً. في الواقع، من (1970 إلى 1975) قدمت القروض الأجنبية ما بين (75 و 90 في المائة) من الأموال لبرامج التنمية الحكومية[1].

كان الجفاف الذي ضرب دولة موريتانيا في أواخر الستينات قد دمر نمط الإنتاج التقليدي وكذا مسلسل تحضر البدو الرحل في الوسط الريفي قد غيرت بعمق الوضع العقاري والفئوي، فقوت الخلافات التقليدية القائمة على أساس التباين في المنزلة الاجتماعية بخاصة بين (البيظان والسودان*) وبَان الفارق بين غني وفقير[2]. فالنظام الموريتاني عقب الاستقلال كان ليبراليا، والاقتصاد بدائيا (فلاحة، رعي، مناجم) يسيطر عليه القطاع الخاص. وكانت شركة مناجم الحديد (MIFERMA) التي تدار بأموال فرنسية والتي لم تأمّم إلاّ سنة (1974) توفر (90%) من صادرات موريتانيا في نهاية السبعينيات[3]. لقد كان الاقتصاد الوطني يعتمد على الزراعة والرعي التقليدي، ليلتحق القطاع المعدني فيما بعد بالمساهمة في الدخل الوطني بعد عمليات التصدير، ليشهد الاقتصاد انتعاشا بذلك.تعرض الاقتصاد الموريتاني لثلاث أزمات؛ أو لها منذ السبعينات بتدهور القطاع الريفي المتعرض للجفاف، وثانيها أزمة انخفاض الحديد وما كان لها من أثر على الصادرات الوطنية، وثالثها تزامُن هذه الظروف مع حرب الصحراء التي أثرت على المشاريع الزراعية وصادرات المعادن، ليدخل الاقتصاد منتصف عام (1978) وضعًا متدهورًا، مع تزايد الإنفاق العسكري (60% من ميزانية الدولة)، ما أدى إلى وقف عجلة التنمية وإن كانت تسير ببطء[4].

منذ عام (1960) استمر الجفاف مع الفترات الحرجة في (1968-1973 و1983-1984)، مع هبوط أسعار الحديد والطلب العالمي على هذا المنتج، والمشاركة العسكرية في حرب الصحراء الإسبانية بين عامي (1975 و 1979)، كلها عوامل كافية لشرح تقلبات الوضع الاقتصادي، وتنعكس هذه التطورات في التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي[5].

الجدول رقم (03) تطورات الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	1970-1960	1980-1970	1984-1980	1988-1984
المتوسط السنوي العام%	10	2.7	0.5	3.7
المتوسط السنوي للفرد%	7.7	0	2.5-	0.6

Source : Maïten Bel, **Op Cit**, P 142.

[1]- MahfoudBennoune, The Political Economy of Mauritania: Imperialism and Class Struggle, **Review of African Political Economy**, No. 12, Mining (May - Aug), 1978, P 50.

*- السودان: يعني به السُمر أو السود (الحراطين).

[2]- يحيى بن البرّاء، **مرجع سبق ذكره**، ص 155،156.

[3]- خيري عبد الرزاق جاسم، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الاصطلاح السياسي"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 43، 2010، ص 24،25.

[4]- عبد محمد شلاش، "أثر الأوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا"، **مجلة الدّراسات التاريخية والحضارية**، المجلد05، العدد 15، مارس 2013، ص 374،375.

[5] - Maïten Bel, L'économie mauritanienne, **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, n°54, 1989, P 142.

منذ عام (1979) كانت السياسة الاقتصادية لموريتانيا تكمن في:

-إعادة جدولة الديون الخارجية، باتفاق مع الدائنين (المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، المغرب، ليبيا، الشركات النمساوية الألبية Alpine)؛

-تقليص عجز الميزانية بواسطة قروض البنك المركزي، وقروض صندوق موازنة الموارد، والتصديرات المرتبطة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية وتسهيلات صندوق النقد الدولي والعراق وفرنسا؛

-دراسة المشاكل المطروحة من طرف المشاريع المنجزة التي لم تستطع الانطلاق مثل (معمل تصفية النفط، ومركب الكهربائي لنواديبو)؛

-تحقيق مشاريع اقتصادية كبرى ذات مردودية أكيدة كمشروع (كلبز.Guelbs) للحديد حفاظا على صادرات البلد؛

-إعطاء الأولوية للقطاع الفلاحي وزراعة الأرز بفضل التعاون مع الصين الشعبية بخاصة؛

-اهتمام متزايد بالصيد البحري؛ إذ اتجهت الحكومة إلى إنشاء شركات مختلطة مع البلدان الأجنبية التي لها نشاط قرب السواحل الموريتانية[1].

عانت دولة موريتانيا أزمة المديونية الخارجية إذ تضاعفت (11) مرّة بالانتقال عام (1980) من (844) مليون دولار إلى (2299) مليون دولار عام (1991)، وهي التي بقيت باقتصاد تقليدي، إذ أن مداخيل الصادرات تشكل (46%) من الزراعة، وبعدها قطاع المناجم بـ (30%) عام (1988) لتبقى موريتانيا تعاني من اقتصاد هش، فجرّت بها ارتفاعات أسعار المواد الأولية في (يناير 1995) بتوجيهات صندوق النقد الدولي تظاهرات شعبية ندّدت بالحكومة واستدعى ذلك وقف قادة الأحزاب من قبل الجيش[2].إن زعزعة استقرار الاقتصاد الموريتاني الذي تفاقم بسبب الضعف الإداري والمؤسسي لإدارة الأزمة الاقتصادية، يفسر تنفيذ برامج التكيف الهيكلي خلال الثمانينات من القرن الماضي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تدعو برامج التكيف الهيكلي إلى التشكيك في تدخل الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال التنظيم الدوري والتطبيع الهيكلي، وتسعى جاهدة للبحث عن نظام اجتماعي من خلال السوق. تؤثر إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي بشكل خاص على نطاق ودور القطاع العام وشبه العام، وتتضمن تغييرات بعيدة المدى في سوق العمل[3].

كانت جهود التكيف في موريتانيا ذات شقين؛ من ناحية فهي مسألة تقليل الطلب العالمي بالنظر إلى إمكانات المديونية الخارجية ومستوى الإنتاج. ومن ناحية أخرى كان من المهم زيادة العرض من خلال إصلاح الأسعار وإعادة تخصيص الموارد للقطاع الخاص. منذ عام (1985) نفذت الحكومة إستراتيجية متوسطة الأجل للحد من اختلالات الاقتصاد الكلي والقضاء على القيود الهيكلية التي تعيق النمو الاقتصادي. في هذا الصدد اتبعت برنامج الانتعاش الاقتصادي والمالي للفترة (1985-1988) برنامج توحيد واسترداد للفترة (1989-1991). وقد ساهمت برامج التكيف

[1]- فتح الله ولعلو، العربي الجعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 469،470.

[2]- خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[3]- Jean-Pierre Lachaud, Le secteur informel en Mauritanie : analyse et politiques, **Emploi et développement**, n°3, mai 1996, Nouakchott, P 4.

هذه في التحرير الكبير للاقتصاد الموريتاني وتنمية القطاع الخاص وتكثيف دور السوق.في أوائل التسعينيات، استمر جهد التكيف. وفي هذا الصدد اقترح برنامج التكيف في (نوفمبر 1992) تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره (5.3 في المائة) في عام (1994)، ليرتفع معدل التضخم إلى (5.3) في المائة. ولتحقيق ذلك تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات والحد من الامتصاص الخارجي، وتوطيد الإصلاحات الهيكلية من خلال تشجيع القطاع الخاص من خلال إطار حافز تشريعي وتنظيمي مناسب، للحد من الدين الخارجي وإصلاح النظام المصرفي. وبحلول نهاية عام (1993) كان التقدم مشجعا، فقد بلغ النمو الاقتصادي (7.1) المائة و (9.4) في المائة على التوالي في عامي (1992 و1993)؛ كما كان استقرار أسعار المستهلكين عند حوالي (10) في المائة في عام (1993) ؛ وانتعاش قطاع التصدير من خلال تخفيض قيمة الأوقية في عام (1992)؛ تعزيز النظام المصرفي -على الرغم من الزيادة في عجز الحساب الجاري، وتجاوز الإنفاق العام- مما يعني وجود سياسة نقدية أكثر تقييدًا- وتقدم غير متساوٍ في القطاعات المختلفة - ببطء الإصلاحات في قطاع صيد الأسماك. وعلى الرغم من احتمالات التنمية التي لا تزال محفوفة بالمخاطر ، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم اليقين في البيئة الخارجية وتعقيد الإصلاحات الهيكلية، قررت الحكومة الحفاظ على الأهداف الأولية لبرنامج التكيف (1994-1996) من خلال النمو والتضخم والإنفاق العام، والتي سوف تنطوي على سياسات أقوى[1].

كان الاقتصاد الموريتاني عموما يعتمد بشكل رئيسي على قطاعات الصيد والزراعة والثروة الحيوانية، ومناجم الحديد، وآخرها النفط، ويضاف إلى ذلك قطاع الخدمات الذي يزداد أهمية في التنمية الاقتصادية في البلاد. لكن على الرغم من هذه الموارد الكبيرة لا تزال موريتانيا تحتل المراتب الأولى بين أفقر البلدان. وبذلك ينقسم التوجه الاقتصادي بين الريفي الذي يعد المورد الأساسي للدولة، والقطاع الاقتصادي الحديث ممثلا في النفط.

- **القطاع الريفي التقليدي**: تجدر الإشارة إلى أن هذا البلد يتكون من سكان ريفيين في الغالب يمثلون ثلاثة أرباع المجموع الكلي. وبسبب موقعها الجغرافي، فإن موريتانيا محصورة بين منطقتي الساحل والصحراء، ما جعلها ذات طابع ريفي. ومع ذلك، بسبب طبيعتها المادية فإنها تمثل واحدة من أفقر الإمكانات الزراعية في غرب أفريقيا. تمثل الزراعة والثروة الحيوانية بالفعل الركنين الأساسيين للقطاع الريفي اللذان يمثلان في البداية أساس الاقتصاد الموريتاني. ساهم القطاع الريفي الذي يدعم حوالي (56 ٪) من السكان بنسبة (19.2 ٪) من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي (1998 و2000)، وانخفض نحو (15.7 ٪) فقط بين عامي (2001 و2004) بعد سلسلة من الصدمات الخارجية. بما في ذلك الفيضانات والجفاف وغزو الجراد الصحراوي[2]. داخل هذا القطاع،هناك ثلاثة أنواع من الأنشطة

[1]- Jean-Pierre Lachaud, **Op Cit,** P 5,6.

[2]-Sidi Mohamed Ould Mohamed, L'evolution De La Peche En Mauritanie Depuis L'independance A Nos Jours (1960-2009), **Thèse de doctorat,** Universite De La Rochelle, Centre De Recherches En Histoire Internationale Et Atlantique, 2010, P 57-58.

التقليدية في موريتانيا: الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك. فرغم أنه يشغل ما يقارب من (60 ٪) من السكان النشطين، فإن القطاع بأكمله يساهم بنسبة (25 ٪) فقط من الناتج المحلي الإجمالي[1].

- **القطاع الاقتصادي الحديث:** إذا كانت الزراعة مركزة في وادي النهر في جنوب البلاد، فإن ثروات باطن الأرض تقع بدلاً من ذلك في الوسط والشمال، في مناطق(إنتشيريInchiri) ولا سيما (تيريس زمورTirisZemmour). ويمكن أن نضيف إلى هذه الثروة المعدنية* النفط المستغل اليوم قبالة نواكشوط[2]. كان قطاع التعدين القوة الدافعة وراء تطوير الناتج المحلي الإجمالي الموريتاني. ففي الفترة من (1960 إلى 1968) تضاعف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ثلاث مرات. ويعزى هذا النمو لأكثر من الثلث إلى تطوير القطاع الذي مثّل في عام (1968) ما يقارب (36 ٪) من الناتج المحلي. فمن ناحية هذا التطور يزيد من ميزانية الدولة إلا أنها تظل هشة وتعتمد على هذا القطاع وحده[3].

لم تحقق الدول المغاربية إنجازات في المجال الاقتصادي، للعلاقة القائمة بين الدولة والقطاعات الاقتصادية؛ ذلك بسبب هيمنة قطاعين؛ الزراعة الطبيعية غير المصنعة والتي يهيمن عليها الطابع القروي في المجتمع، والريع الناتج عن عوائد النفط والمهاجرين والهبات والقروض. هذا الدخل تنفق الدولة معظمه لتعزيز سلطتها، وتمويل مشاريعها، ما يجعلها اليد العليا في كل مجال، بالإضافة إلى هروب الرأسمال الوطني إلى الخارج خشية تسلط الدولة واقتصار بقية الثروة على المشاريع الصغيرة، بالإضافة إلى نواتج التبعية، فكلها عوامل أجهضت التنمية الدّاخلية. إن الاقتصاد في الدول المغاربية تهيمن عليه الدولة وأجهزتها ما نتج عنه فكر سياسي لدى عامة الناس يرتكز على أن "التغيير المنتظر أو المطلوب لن تقوم به إلا مؤسسة الدولة"، أي تغيير من أعلى[4].

لقد اتبعت الدول المغاربية نموذج للتنمية المعتمد على **النموذج النفطي–الريعي**؛ فعائدات الدول النفطية بنسبة عالية من استخراج النفط توزع على مختلف المراتب الاجتماعية والسياسية، غير أن ما يميز هذه الدول هو تبعية اقتصادها للاندماج في اقتصاد المراكز الرأسمالية؛ وهنا لا يمكن الحديث عن تنمية بقدر الحديث عن نمو اقتصادي ينحصر في مادة وحيدة وهي(النفط).

إجمالا؛ نصل لطرح الكثير من التساؤلات، ومنها هل يمكن لنا تفسير فشل وعجز البرامج التنموية سيما منها الاقتصادية بسبب عدم الاستقرار السياسي الداخلي لهذه الدول؟ أم أن الخلل كله مرتبك بمحتوى هذه البرامج والمخططات على أرض الواقع؟ ففي تطرّقنا للتطورات المتلاحقة زمنيا في عمليات التنمية منذ استقلال الدول المغاربية وجدنا تعدّد وتغير البرامج والمخططات، غير أن النواتج في الغالب لم تعكس إلا تغيرات طفيفة في معدلات النمو الاقتصادي وبعض التحسن في معدلات المؤشرات التنموية في مختلف المجالات دون تنمية. فالتنمية الاقتصادية هي السبيل للتنمية الشاملة؛ وإذ كان محور الانطلاقة من العامل السياسي (الإرادة السياسية) كأحد

---

[1]-Maïten Bel, **Op Cit**, P 142.

*- لم يبدأ إنشاء منشآت التعدين والبنية التحتية اللازمة لاستغلالها حتى عام (1960) في إطار (MIFERMA)، والتي يبلغ رأسمالها (56٪) فرنسيًا، والباقي أوروبيًا.

[2]Sidi Mohamed Ould Mohamed, **Op Cit**, P 63.

[3]-MaïtenBel, **Op Cit**, P 142 .

[4]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

شروط تحقيق التنمية الشاملة والتحديث فإننا نؤكد على ضرورة تحقيق الاستقرار والتنمية السياسيين. كما يمكن أن يكون العكس تماما صحيح؛ ذلك أن تحقيق التنمية الاقتصادية سيكون لها أثر بالغ في التنمية السياسية واستقرار الدولة والمجتمع. لنصل إلى أن غياب التنمية الشاملة وفشل عمليات التحديث والتنمية في المجال السياسي المغاربي مردّه غياب الديمقراطية وشمولية الفساد النسقي في ظل السلطة الاستبدادية للدولة، وهو ما سنبحث في أسبابه لاحقا.

المطلب الثاني: المتغير السوسيو-ثقافي: تنازع الهويات

إن مبدأ الهوية قائم على الوحدة غير المتجزئة؛ فالهُوية ذَاتٌ لا تتعدّد*، بل تكون لها صفات، ذلك أن كل مجتمع بأمة ما ينقسم إلى طبقات وفئات في حركية مجتمعية دائمة، وهو الذي يبقى متفقا حول القضايا الهامة بالمجتمع[1]. الهوية سمة جوهرية عامة لإحدى الثقافات، وهي مشروع مفتوح متشابك مع الواقع والتاريخ، وظيفتها حماية الذات الفردية والجماعية من المتعبة من التعرية؛ الأمر الذي يجعل التصوّر الوظيفي هذا يميز بين تأويلين للهوية:

- **التصوّر الستاتيكي أو الماهوي للهوية**: يصوّر الهوية على أنها شيء اكتمل في الماضي والحاضر ما هو إلاّ محاولة لإدراك هذا المثال الماضوي وتحقيقه.

- **التصوّر التاريخي والديناميكي للهوية**: وهو الذي يجعل من الهوية شيء يتم ويكتسب ويعدّل باستمرار، لأن التاريخ متجدّد ومليء بالأحداث المتوالية، وبالتالي فهي ترتبط بالأثر الذي تتركه الحضارة عبر التاريخ[2].

يُحدّثنا الباحث (أمين معلوف) عن الهوية قائلا: "الهوية مسألة رموز بالدرجة الأولى وحتى مظاهر،عندما أرى وسط مجلس أشخاص يحملون أسماء تتناغم مع اسمي أو لون البشرة ذاته أو الميول ذاتها بل العيوب ذاتها، أستطيع أن أشعر أن المجلس يمثلني؛ فهناك خيط انتماء يربطني به يمكنه أن يكون رقيقا أو سميكا ولكن سرعان ما يهتدي إليه ذوو الهوية السطحية...ما يصح على مجلس ينطبق أيضا على فئة اجتماعية أو جماعة قومية وكذلك على الجماعة الشاملة"[3]. فالمجتمعات حسبه تنتبه لهذه الأمور إذا ما تعلق الأمر بتحقيق التوازن على المستوى الدّاخلي، وتصبح أقل اهتماما إذا ما تعلق الأمر بالثقافات على المستوى العالمي.

على مستوى المجتمع، نجد أن المجتمع يتعولم بنشوء التقنيات الجديدة وتغيير بنية الاقتصاد والعلاقات الإنتاجية، فالمجتمع اليوم هو المجتمع السبراني المتشكل بعيدًا عن الروابط التقليدية (اللغة، الثقافة، القرابة، العقيدة...) بل على أساس روابط ناشئة عن الاشتراك في الشبكات الإلكترونية "مواطن الانترنت". فهل ما زال المجتمع المغاربي للعقد الاجتماعي القديم كما بناه روسو وديدرو في ظل هذه التحوّلات؟ هل قضت العولمة على الانتماء لهوية

---

* - التنوع يقوم على تكامل وتكامل وتفاعل العناصر وعدم تضادها، فالتنوع الثقافي مثلا عامل إثراء للهوية القومية؛ أما التعدّد فيقوم على اختلاف العناصر التي هي محل تجادل وتصارع بعضها يقوم على أساس نفي البعض الآخر.

[1] - عفيف البوني، "في الهوية القومية العربية"، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2] - ثائر رحيم كاظم، **مرجع سبق ذكره**، ص 259.

[3] - أمين معلوف، **الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة**، تر: نبيل محسن (ط1؛ سوريا: ورد للطباعة والنشر، 1999)، ص 108.

ما؟ بعد أن قضت على المواطن المحلي؟ والمجتمع المحلي؟ يرى الباحث (علي حرب) أن الهوية ليست تطابق المرء مع صورته بقدر ما هي حصيلة علاقاته المفتوحة المثمرة والفاعلة مع سواه. ويضيف أن الاعتراف بأننا ذوي هويات مهجّنة يفتح إمكانا للتحرّر من إرهاب الأصول وأثقال الذاكرة، بقدر ما يخفف من الاصطفاء العقائدي والفرز العنصري والتطهير العرقي[1]. الوعي بالهوية يقارن بروح العصبية وبين أفراد الأمة، فهذه الأخيرة لا تكون إلا بالعصبية، أي الشعور بالتلاحم تجاه بقية الأمم.كما نُقل عن (محمد عبده) قوله: "إذا ضعفت العصبية في قوم رماهم الله بالفشل وغفل بعضهم عن بعض وأعقب الغفلة تقطع في الروابط، وتبعه تقاطع وتدابر، فيتسع للأجانب والعناصر الغريبة مجال التداخل فيهم، ولن تقوم قائمة من بعد حتى يعيدهم الله كما بدأهم بإفاضة روح التعصب فيهم في نشأة ثانية"[2].

بالنسبة للعديد من الحكومات الإفريقية، أعقب تحقيق الاستقلال مباشرة مهمة صعبة أخرى؛ ألا وهي محاولة الحفاظ على سلامة الدول التي تحكمها. غالبًا ما فاقمت القوى الاستعمارية الاختلافات العرقية والثقافية والعرقية من خلال توطيد سلطات الزعماء القبليين التقليديين والزعماء السياسيين، أو اختراع مثل هذه السلطات التي لم تكن موجودة من قبل. فالشعور بالوحدة الذي ترتكز عليه الحركات المناهضة للاستعمار غالبًا ما تبدد . في الواقع، أصبحت هشاشة العديد من الائتلافات القومية ودول ما بعد الاستعمار ظاهرة بشكل متزايد[3]. كان لسياسات (فرق/ تسدد) الأثر البالغ على الهوية المغاربية، والتي أراد منها الغربي إبقاء مجتمعاتنا سهلة الاختراق والتفكيك حتى تسود الشخصية العالمية المعولمة النيوليبرالية[4]. فالفرد المغاربي يعاني أزمة هوية، لعدم التطابق بين الدائرة السياسية للدولة القطرية ككيان سياسي مع الدائرة الحضارية والثقافية، ذلك أن الدولة القطرية قامت على إحدى الأبعاد (القبلي أو الطائفي أو المذهبي أو الجوهري)بتوظيف هذه الظواهر التي تمس حياة الفرد لتكون المبرّر أو القاعدة التي تستند عليها مؤسسة جديدة اسمها الدولة[5].وتقوم الهوية المغاربية على ثلاث عوامل وهي:

- **التراث الثقافي الشفهي**: وهو المعروف "بالتراث البربري" أو "الأمازيغي" والمعبّر عنه بكل التقاليد الصورية واللفظية للتنظيم الاجتماعي ويضم مجموعات عرقية وقبلية متنوعة في المنطقة المغاربية، كسكان البربر في الأطلس والريف المغربي، وفي شمال الجزائر بجرجرة والأوراس بالشرق والتوارق في الصحراء، وكذا باقي المجموعات البربرية بجبال الخمير والغرب التونسي، وما يماثلها في منطقة زوارة بغرب ليبيا ...وغيرها.

[1]- علي حرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 104-187.

[2]- أحمد محمد وهبان، " الهوية العربية في ظل العولمة،إطلالة على حال الهوية في مصر و العالم العربي"، **الجمعية السعودية للعلوم السياسية**، كلية العلوم والحقوق السياسية، جامعة الملك سعود، د.س ن، ص 5.

[3]- Jonathan N.C. Hill, Identity and instability in postcolonial Algeria, **Journal of North African Studies**, s Vol. 11, No. 1, March 2006, P 02.

[4]- فارح مسرحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 16-20.

[5]- مولود زايد الطبيب، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي** (ط1؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2005)، ص 57.

- **العاملان الآخران**: العروبة كلغة وثقافة، والإسلام كعقيدة؛ وهما ما تتأسس عليه الهوية المغاربية وتتقاطع من خلالهما. فالمنطقة المغاربية تتميز بغياب التنوع الديني والمذهبي (الإسلام والمذهب المالكي)، مع نسبة محدودة للمذهب الإباضي وهو ما يجعلها بعيدة عن الصراعات والفتن لأبعد حد[1].

تميزت الدولة الوطنية المغاربية عقب الاستقلال بتعاطيها مع التراث الثقافي البربري ومقوّمات الهوية (اللغة العربية، الدين الإسلامي...) بالتنافر، وصل في بعض الأحيان إلى التوتر الاجتماعي والسياسي خاصة على صعيد تثبيت الهوية؛ أين كانت هذه الكيانات متناغمة مع شعارات الحداثة وبدت وكأنها كيانات مقطوعة وغير موصولة بواقعها الاجتماعي والثقافي، وهو الأمر الذي أفقدها جانبا مهما من شرعيتها الواقعية والسياسية، وعزّزت في المقابل أواصر التبعية، وجعلت الدولة المستقلة بالمنطقة المغاربية "لا تتخذ شكل السلطة السياسية العامة التي ترتفع فوق الحكام والمحكومين بقدر ، بما تتخذ شكل الحكام، وبالتالي تتقلص الدولة فعليا في أجهزة قهرية مباشرة"[2].

1- الجزائر:

واحدة من الخصائص المميزة لتاريخ الجزائر بعد الاستقلال هي سعيها المستمر للوحدة المجتمعية. لقد واجهت كل من أنظمة (بن بله وبومدين وبن جديد) ضرورة تعزيز وحدة الدولة الجزائرية، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة. نحو تحقيق هذه الغاية أدام نظامي (بومدين وبن جديد) عملية بناء الدولة التي بدأها (بن بله) وحكومته. روج نظاما (بومدين وبن جديد) أيضًا لتعريفات مماثلة للأمة الجزائرية بالتعريف الذي حدده نظام (بن بله). ومع ذلك، فإن تعريف الأمة التي تروج لها هذه الأنظمة قد طعن في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مما فاقم من فقدان الشرعية السياسية التي عانى منها نظام (بن جديد) خلال أواخر الثمانينات. كان فقدان الشرعية الذي تحمله (بن جديد) دينامية حيوية لتطور الأزمة الاجتماعية والسياسية في البلاد، ويساعد في توضيح سبب تطور النزاع المسلح بين قوات الأمن والجماعات الإسلامية شبه العسكرية[3]. نشأت الخلافات بين قيادات جيش التحرير حول تحديد أسس هوية الأمة الجزائرية إزاء تعريفها في الأبعاد الإسلامية والعربية فقط، فـ (بن بلة) رفض تلك الأصوات الدّاعية لحقوق الأمازيغ مؤكدًا على عروبة الجزائر، وجاءت سياسات التعريب في عهد (هواري بومدين) كأولى علامات المواجهة بين دعاة الأمازيغية والسلطة[4]. فبرزت معارضة بربرية عام (1963) بقيادة (حسين آيت أحمد) واستقطبت منطقة القبائل معارضي التعريب، وأقدم الطلبة على إضراب في (18 مارس 1980) في جامعة (تيزي وزو) رافقها أعمال شغب عديدة[5].

أما في ظل رئاسة (بن بله) في محاولة لتوحيد البلاد في أعقاب ويلات حرب التحرير والقتال بين الفصائل في الأشهر الأولى لاستقلال الجزائر، شرع نظام (بن بله) في عملية بناء الأمة. يتضمن تعريف الأمة الذي شيده هذا النظام

[1]- يوسف قاسمي، "الهوية المغاربية وتحدي العولمة... بين النفي والتأكيد"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد خاص، العدد05، جامعة ورقلة،الجزائر، 2014، ص 371،372.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 373.

[3] - Jonathan N.C. Hill, **Op Cit**, P 04.

[4]- مهى يحي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص255.

[5]- حاتم راهي ناصر، فيصل عبد الجبار النصيري، "البربر أصلهم ودورهم في الحياة السياسية في الغرب العربي، **مجلة الباحث**، جامعة كربلاء، العدد01، المجلد08، 2013، ص554.

الموضوعات الأساسية للإسلام والعروبة والموضوع الاشتراكي القديم. كانت جبهة التحرير الوطني واحتلالها للفضاء الاجتماعي في الجزائر، جزءً لا يتجزأ من جهود نظام (بن بله) لبناء الدولة ومحاولات إقامة هيمنة هياكل الدولة على المجتمع. وعلى الرغم من هذه الجهود إلا أن رئاسة (بن بله) انتهت عندما بدأت في الصراع والجدل[1].

حاول الرئيس (هواري بومدين) مثل سلفه تعزيز وحدة البلاد من خلال إقامة هيمنة هياكل الدولة على المجتمع الجزائري من خلال عملية بناء الأمة. علاوة على ذلك، استمر نظام بومدين في تعريف الشعب الجزائري بأنه عربي مسلم والجزائر كمجتمع اشتراكي. في الواقع، تم مرارا وتكرارا الترويج للإسلام واللغة العربية كخصائص وطنية أصيلة وتكرارها في دستور عام (1976) كما في دستور عام (1963). تمت متابعة جهود بناء الدولة لنظام بومدين ومحاولات تحقيق الهيمنة على المجتمع الجزائري من خلال زيادة ترسيخ سيطرة جبهة التحرير الوطني على المجال الاجتماعي للبلاد. في صعوده إلى السلطة، واجه (بومدين) (الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين UGTA) على نحو متزايد، والذي أصبح مرة أخرى جهة فاعلة سياسية مهمة تتمتع بدرجة من الاستقلال عن سيطرة الحزب والحكومة. كان رد (بومدين) بتعزيز سيطرة الحزب من خلال تثبيت الموالين للحزب في جميع أنحاء هيكل (UGTA) بأكمله. بعد وفاة بومدين، تم انتخاب (الشاذلي بن جديد) رئيسًا في (7 فيفري 1979) بعد ترشيحه كمرشح وحيد. منذ البداية، تميزت فترة رئاسة (بن جديد) بالتوترات الاجتماعية المتصاعدة ونمو الخصومات. وكانت هذه التوترات مرتبطة في كثير من الأحيان بمسألة اللغة، وأصلها تكمن في فترتي (بن بله وبومدين)؛ إذ اتبعت حكومتا النظامين سياسة مشتركة لتعريب المؤسسات العامة في الجزائر. وهذا يستلزم جعل اللغة العربية وليس الفرنسية هي اللغة الرئيسة التي تدار بها الحكومة وقطاع الأعمال، وهو ما أكدت عليه المادة (76) من دستور عام(1963). كان لتعميم التعريب تأثير عكسي على قطاعات أخرى من المجتمع، وعلى الأخص البربر. في الواقع، كان تعريب التعليم المتزايد في المدارس والجامعات أحد العوامل الرئيسية التي أشعلت المظاهرات في منطقتي تيزي وزو ومنطقة القبائل في الجزائر في مارس (1980). وفي ما أصبح يعرف باسم "ربيع البربر"، فخرج الآلاف من الشباب البربر إلى الشوارع للمطالبة بأن تتلقى الأمازيغية اعترافًا رسميًا[2].

كانت الأزمة في شكل مظاهرات تطالب النظام بالاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، والعديد من الأحزاب تطالب بها كلغة وطنية وليس رسمية (حزب الطليعة الاشتراكية 1976، جبهة القوى الاشتراكية، ومنذ عام 1989 حزب التجمع من أجل الثقافة فالديمقراطية). ومع انفجار المأساة الوطنية سنة (1992) بفوز التيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية صارت مشكلة الأمازيغية والتعريب قضايا ثانوية، لتعود عام (1998) مسألة التعريب والأمازيغية من جديد كما يرى (عز الدين مناصرة) عجز النظام عن مقاومة الإرهاب المسلح وإيقاف المذابح. وقد قال عنها (حسين آيت أحمد) زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية المعارضة وأحد زعماء الثورة الوطنية أنها تظاهرات سلمية أريد بها رفع القمع على اللغة الأمازيغية من أجل المحافظة على الوحدة الوطنية، ويضيف "لكننا حوّلنا تلك التظاهرات إلى تظاهرات للمطالبة بالديمقراطية"[3].

---

[1]- Jonathan N.C. Hill, **Op Cit**, P 7,8.

[2] - Ibid, P 8-10.

[3]- عز الدين مناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر المغرب: إشكالية التعددية اللغوية** (عمان: دار الشروق، د س ن)، ص23-35.

سعت أنظمة رؤساء الجزائر منذ الاستقلال مدفوعة بالحاجة إلى تحقيق الوحدة إلى ترسيخ هيمنة هياكل الدولة. وتحقيقا لهذه الغاية، شرع كل نظام في عملية بناء الأمة، والتي تنطوي على بناء وتعزيز الهوية الوطنية. فحتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، كان لهذه الهوية ثلاثة محاور رئيسية: للإسلام والعربية والموضوع الاشتراكي القديم. تم وصف الجزائريين على أنهم مسلمون وعُرف المجتمع الجزائري بأنه اشتراكي بطبيعته. ومع ذلك، فإن العلاقة أو التوازن بين هذه المواضيع لم تكن مقبولة من قبل جميع أجزاء المجتمع الجزائري. وكانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ واحدة من الجماعات التي اعترضت على تعريف الأمة التي روج لها الزعماء السياسيون في الجزائر بعد الاستقلال. كان اعتراض جبهة الإنقاذ الإسلامي على هذا التعريف بشكل خاص عاملاً مساهماً مهمًا في فقدان نظام بن جديد للشرعية السياسية، والتي بدورها كانت أساسية لتطور الأزمة الاجتماعية السياسية في الجزائر[1].

كانت الحركة البربرية مشروع ثقافي قديم، يتركز في منطقة القبائل بالجزائر، حيث يروج للغة البربرية والثقافة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمطالب السياسية. بعد الاستقلال، كانت تعبيرات الهوية هذه غير مرحب بها لأنها تحدّت التعريف الرسمي للجزائر كدولة عربية إسلامية. فمنذ الاستقلال أصبحت البرجوازية القبايلية أكثر توحيدا، واكتسبت حصة في قضية اللغة، معارضة لسياسة التعريب التي تتبعها الحكومة الجزائرية والتي هدّدت دورها في القطاع العام، رغم أن البربر لم يستبعدوا بشكل منهجي من الحياة السياسية الجزائرية[2]. لم تقف "الأكاديمية الأمازيغية" دون حركة وضغط على الحكومة الجزائرية لجعلها تعترف بالبعد الأمازيغي في الدستور، وهذا ما ساهم في تأجيج انتفاضة عام(1980) مع الربيع الأمازيغي "تافسوت ايمازغن"، تلتها مواجهات مع السلطة واعتقالها لنشطاء الحركة الأمازيغية عام 1985. لتأتي استجابة الحكومة والقيام بفتح قسمين للغة الأمازيغية بجامعتي (بجاية وتيزي وزو) عام (1990). عقبتها الإضرابات المدرسية (1994–1995) الرافضة لسياسة التعريب،التي أدت إلى اتفاق أفريل (1995)، ثم اتخاذ الرئيس (اليمين زروال) قرارات تعزز مواطنة الأمازيغ وإدراج البعد الأمازيغي في تعديل دستور عام (1996). ورغم هذا لم يتغير وضع مواطنة الأمازيغ؛ وهو ما أدى إلى أحداث الربيع الأسود في (أفريل 2001) التي قُوبلت مظاهراتهم بقمع شديد أدت إلى مقتل (123) شخص. فقامت تنسيقية العروش بقيادة الحركة والمطالبة بإخلاء قوت الدرك الوطني لمنطقة القبائل وتلبية المطلب الأمازيغي بكل أبعاده الهُوياتية والحضارية واللغوية والثقافية، وقد توّج الحوار باستجابة السلطة لأبرز مطالبها وإعلان الرئيس(عبد العزيز بوتفليقة) عام (2002) الأمازيغية لغة وطنية دستوريا[3].

على حدّ قول الباحث (أمين معلوف) أن كل إنسان بحاجة على لغة تحدّد هويته، فلا يهم العدد الكبير لأفراده المتحدّثون بهذه اللّغة، بقدر ما يهم ذلك الشعور بالانتماء لتحديد الهوية. فما جرى في الجزائر من تعصب دامي كان مرتبطا باللغة أكثر منه بالدين؛ ذلك أن فرنسا لم تحوّل مسلمي الجزائر إلى مسيحيين، بل أرادت تحويلهم نحو اللغة الفرنسية دون مواطنية حقيقية[4]. فمشكلة الهُوية في الجزائر، تطرح غالبا من أجل التوظيف السياسي البراغماتي

[1] - Jonathan N.C. Hill, **Op Cit**, P 12.

[2]- Cathie Lloyd, Multi-causal Conflict in Algeria: National Identity, Inequality and Political Islam, **QEH Working Paper Series**, Working Paper Number 104, April 2003, P 22.

[3] - مهى يحي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 256،257.

[4] - أمين معلوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 117،118.

الضيق "فالطرح الفعال لا يكمن به الدفاع عن عنصر ضد آخر (اللغة الأمازيغية ضد العربية أو ضد الإسلام أو اللغة العربية ضد الأمازيغية...)" فهي تبقى فقط في حيزها الضيق للإقصاء والعداء[1].

2- تونس:

لعل أبرز وأهم مكونات الهوية التونسية هي (اللغة والدين)؛ فاللغة العربية هي اللغة الأم في تونس، رغم الازدواجية المتأتية من التأثير الاستعماري. كما أن الإسلام كدين ينتظم في نسيج المجتمع ويخترق خلاياه المجهرية وهو دين غالبية المجتمع التونسي. وإن حاول الاستعمار ما بين (1881-1956) طمس الاتحاد العربي والإسلامي لتونس، بخاصة أن الاستعمار قد قام على أرض لم تعرف مفهوم الوطن، فالدولة كانت ولاية عثمانية تتقاسم المنافع فيها العائلة الحاكمة باسم السلطان العثماني وحلفائها من القبائل، وتوزع الأرض في ما بينها على شكل أوطان. وكان لجامع الزيتونة كرمز للهوية الحضارية العربية الإسلامية دور هام في الدفاع عن هوية تونس العربية الإسلامية، التي واجهت عدّة أحداث للقضاء عليها (أحداث التجنيس لعام (1923)، والمؤتمر الأفخارستي عام (1930) الذي هدف لإحياء الوجود المسيحي في تونس[2].

لم يتوقف الجدل حول الهوية في تونس بعد نهاية الاستعمار واستقلال تونس عام (1957)، فقد ثار صراع بين تيارين في الحركة الوطنية وفي الحزب الحر الدستوري؛ تيار هويته العروبة يقوده (بن يوسف) لا يرى إلاّ الاستقلال الكامل في كل أقطار المغرب العربي، وتيار يقوده (بورقيبة) يعتمد على سياسة الخطوة بخطوة بدون فك الارتباط مع الدولة الحامية (فرنسا). وكانت الغلبة للتيار الثاني ليكون التعامل مع مقوّمات الهوية براغماتيا قبل تركيز السلطة الجديدة نفسها، ليتلاشى ذلك ويتحول إلى نوع من الوصم لكل ماله علاقة بالعربية لغة والإسلام دينا. هذا الإرث تميز بدونية الهوية العربية الإسلامية وإن أقر دستور عام (1959) في الفصل الأول أن "تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها"[3]، غير أنها لقيت محاولات لاستبدالها بمضامين فرانكفونية وأخرى محلية أقرب إلى التقاليد والممارسات الثقافية. ليكون الميثاق الوطني لعام (1988) مصرًا على فك كامل الارتباط بالإرثين الاستعماري والبورقيبي، ونص صراحة على"هوية شعبنا عربية إسلامية متميزة تمتد جذورها في ماضٍ بعيد"[4]. عَمِلَ بورقيبة على الحفاظ على الهوية الوطنية كجزء من الكفاح ضد الاستعمار مدافعا عن قيم الشعب التونسي، ومؤجلا الإفصاح عن قناعاته الثقافية تفاديا لأي خلاف يعرقل مشروعه السياسي، وإن اعتبر الثقافة الفرنسية غير أجنبية عن التونسيين، وكان يرى بأن التعريب يؤدي إلى تردي مستوى التعليم ككل، فألغى التعليم الزيتوني[5].

يقدّر الأمازيغ في تونس أكثر من (500 ألف) أغلبهم يعيش بين قبائل الجنوب التونسي بـ (مطماطة /تمزرة/ زراوة/ تاجوت)، كانت مطالب الاعتراف بهم من قبل نشطاء أمازيغ في الشمال الغربي لتونس أواخر السبعينيات وبداية

[1]- فارح مسرحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[2]- سالم البيض، "الهوية: الإسلام، العروبة، التّونسة"، الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 352،353.

[3]- الدستور التونسي عام (1959)، الفصل الأول.

[4]- سالم البيض، **مرجع سبق ذكره**، ص 353،354.

[5]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

الثمانينات من القرن الماضي كمكون من مكونات الدولة التونسية، غير أن (بورقيبة) قام بحظر نشاطهم، وبعد عقدين على الصعيد العالمي تم إصدار بيان من الكونغريس العالمي الأمازيغي " أمازيغ تونس في الطريق إلى الاندثار" منذ (أكتوبر 2004). ظهر بتونس نشطاء يطالبون بإدراج الهوية الأمازيغية بالدستور الجديد، أهمها الجمعية التونسية للثقافة الأمازيغية (يوليو 2011) وقامت بالتعاون مع جمعية المحافظة على الثقافة الأمازيغية برفع مطالب المجلس الوطني التأسيسي من أجل الاعتراف الدستوري بالحقوق الثقافية الأمازيغية ورد الاعتبار للحضارة الأمازيغية[1].

لقد تجاذب الفضاء السياسي التونسي قضية الهوية أربع كتل أساسية:

– **الكتلة الأولى:** ترافقت والحزب الدستوري القديم بقيادة (عبد العزيز الثعالبي) سنة (1920)، وكانت تتمثل الهوية في البعد (اللغوي والديني) ومع انضمام شبان بالفكر الغربي انقسم الحزب إلى حزبين؛ حمل الحزب الثاني اسم (الحزب الحر الدستوري الجديد) عام (1934) والاختلاف أصبح لدرجة التناقض على مسألة الهوية (جماعة عربية إسلامية/ جماعة جديدة ترى إمكانية الانفتاح على الغرب). وتجدّد الانقسام في وسط الخمسينيات من القرن الماضي، بعد أن دعا (بن يوسف) أمين الحزب الدستوري الجديد للانفتاح والارتباط بالمشرق العربي، أين قال رئيس الحزب (بورقيبة) أن ما يربط تونس بالغرب أكبر مما يربطها بالعرب، ليكون بذلك مهمّشا لكل ما يربط تونس بقضايا التعريب. وحاول الحزب بعد نهاية حقبة بورقيبة إعادة الاعتبار للهوية العربية الإسلامية؛ وولدت أحزاب من رحم الحزب الدستوري نفسه منذ أواسط السبعينيات (حركة الوحدة الشعبية، الديمقراطيون الاشتراكيون) اللذين اعترفا بأن تونس جزء من الأمة العربية.

– **الكتلة الثانية:** الأحزاب القومية العربية وهي عديدة ومنها (التجمع القومي العربي، الإتحاد الديمقراطي الوحدوي...) وكان خطابها مدافعا عن عروبة تونس، وكانت بعض التنظيمات ذات الخلفية الناصرية متبنية لخطاب قومي إسلامي لا يفرق بين العروبة والإسلام.

– **الكتلة الثالثة:** التيار الإسلامي؛ ويضم عدة تنظيمات منها (حزب التحرير الإسلامي، الإسلاميون التقدميون، المجموعات الجهادية، مجموعات الدعوة) والتجربة الأهم هي (حركة الاتجاه الإسلامي) أو النهضة لاحقا، وإن دافعت عن هوية تونس الإسلامية، فقد كانت العروبة نوع من "العصبية المقيتة" التي يجب تركها، لتأثرها بالصراع الدامي بين جمال عبد الناصر وحركة الإخوان المسلمين، وهي ترى في (الثورة الإيرانية) أنموذجا مثاليا رغم الاختلاف القومي والمذهبي.

– **الكتلة الرابعة:** الأحزاب والتنظيمات اليسارية الماركسية؛ كان الموقف الماركسي من الهوية متدرجا، فبعد أن كان الحزب الشيوعي التونسي الذي غير اسمه إلى (حركة التجديد) ينادي باندماج تونس في الأمة الفرنسية أيام الهيمنة الفرنسية، بعيدًا عن المضامين العربية والإسلامية، تغير خطابه ليخصص حيّزًا لعروبة تونس في خطابه، وبقي على

[1]- مهى يحي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 258،257.

موقفه السلبي من الإسلاميين بسبب صراعه مع التنظيمات الإسلامية (حركة النهضة) ووصفها بالظلامية والانحدار من القرون الوسطى[1].

3- المغرب:

انتهجت فرنسا سياسة فرق تسد، لتمزيق وحدة المجتمع المغربي، من خلال إثارة القضية البربرية لفرنسة المغرب لغويا، وثقافيا، ودينيا وسياسيا. وهو ما جاء في قول (فيكتور بيكيه) عن المغرب نقلا عن الباحثين (حاتم زاهي ناصر وفيصل عبد الجبار النصيري) أنه "يجب علينا قبل كل شيء أن لا نعرّبه أكثر ممّا هو، ولأجل بلوغ هذه الغاية يجب أن يحمل البربر على الثقافة الفرنسية، وعلى هذا الشكل يتحقق بلا ريب خيالنا العظيم بمراكش فرنسية"[2]. وتأكيدا للسياسة الفرنسية في المغرب صدر قانون الظهير البربري عام (1930) الذي أخضع بموجبه البربر للقانون الفرنسي وفي بدايات الاستقلال في الستينيات ظهر حزب بربري باسم (الحركة الشعبية) بزعامة (محجوب أحرضان) غير أن نفوذه ظل محصورًا في بعض قبائل الأطلس المتوسط.

كان للظهير البربري لعام (1930) الذي أصدره الماريشال (ليوتي) أثرا في منح البربر صفة الخصوصية،وإثارة النزعة البربرية تمهيدًا للفصل بينهم وبين العرب. من أجل تشجيع ووضع القبائل البربرية في صراع مع السلطات والمخزن. وقد عملت فعلاً القيادات الفرنسية على تطبيق سياسة (فرق تسد) من خلال هذا القانون. وهو ما كان من قبل مثبتا في قول (بول مارتي P. Marty) مدير التعليم في الإدارة الفرنسية في المغرب (1925) "إن اللغة العربية عامل أسْلَمَة لأن هذه اللغة تُتعلم في القرآن، والحال أن مصلحتنا تملي علينا أن تجعل تطوّر البربر يتم خارج إطار الإسلام"[3].

نجد في المغرب دعاة الهوية البربرية يتسلحون دوما بـ (الحق بالاختلاف) و(الحق بإحياء التراث الشعبي) و(اللغات المحلية الشعبية) كلها شعارات لمدارس الفكر الغربي، وطبقها بعض المشرقيين على بعض الجماعات العربية، ولم يطبقها الأوروبيون الذين تحدّثوا عنها في جزيرة (كورسيكا) ومنطقة (بروتارنيا) و(الألزاس) وهي مناطق بفرنسا لها خصوصياتها المحلية. هذا ما يؤكد أن قانون (الظهير البربري) ما هو إلاّ استكمال لمشروع استعماري قديم الذي صدر بالمغرب في الثلاثينات من القرن الماضي، ونص على أن يخضع (البربر) لقانون خاص بهم لفصلهم عن العرب وإحداث شرخ بالهوية العربية الإسلامية في المغرب العربي. فليس صدفة أن ترفع ذات المطالب البربرية في الجزائر مع بداية الثمانينات، بالوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الجزائرية تعميم التعريب[4]. ترجع النزعة الأمازيغية بالمغرب إلى:

- "سياسة الاستعمار التقسيمية بتطبيق الظهير البربري.
- ظهورها في عهد الاستقلال كقناع لصراع سياسي حول السلطة من (1956-1961) بين الحركة الوطنية والطبقات التقليدية الرجعية، وظهرت بعد عامي 1971-1972 للتعبير عن نفسها ضمن المطالبة بالتمايز اللغوي والثقافي"[5].

---

[1]- سالم البيض، **مرجع سبق ذكره**، ص 355-357.

[2]- حاتم زاهي ناصر، فيصل عبد الجبار النصيري، **مرجع سبق ذكره**، ص **556،555.**

[3]- عز الدين مناصرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 99-109.

[4]- عفيف البوني، "في الهوية القومية العربية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 42.

[5]- عز الدين مناصرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 122.

في هذا السياق يؤكد (أمين معلوف) أن الاعتراف بعدد من الانتماءات اللغوية والدينية والإقليمية في قلب جماعة وطنية قد يخفف التوترات غالبا، ويقوّم العلاقات بين مختلف الفئات، لكن بحذر، فقد تكون العملية لتنقية الأجواء بين مختلف الجماعات، فنكون قد أسّسنا نظامًا من المزايدات والاحتجاجات والمطالب التي لا يمكن أن تتوقف مع سياسيين جعلوا منها علة وجودهم ورأسمال تجارتهم[1].

في المغرب تفاقم المطالب الأمازيغية ذات الصبغة العرقية العروبية للهوية، من التعارض والتنافر بين الهوية الأمازيغية والعربية، ما ولّد صراع عنصري وعداء عرقي، إذ يرى بعض النشطاء الأمازغيين أن "العرب" المغاربة كمستعمرين ومحتلين استولوا على السلطة والثروة مع إقصاء العنصر الأمازيغي. فيقدم الطرف العربي هذا الصراع كدليل على أن الحركة الأمازيغية حركة عرقية تهدد الوحدة الوطنية وتزرع التفرقة بين مكونات الشعب المغربي. فهي التي تطالب باقتسام السلطة والثورة، فهذا المطلب كان ينظر إليه على أنه سيؤدي إلى تجاوز الصراع الإثني والعرقي إلاّ أنه في الواقع سيرسخ الانقسام بالمجتمع المغربي إلى هوية عربية وأخرى أمازيغية، وهو ما يتعارض مع مفهوم الهوية الغير تعدّدية. على حد قول الباحث (محمد بودهان) أن المغرب ذا هوية أمازيغية واحدة "فالمطلوب إرجاع السلطة والثروة لمالكها الشرعي الحقيقي"، ويقول أنها " ينبغي أن تنتقل (السلطة) إلى الأمازيغية كهوية ترابية وليس لعرق أو إثنية". وهو ما يتحقق يتطابق الدولة الأمازيغية مع الهوية الأمازيغية ولا يهم في التالي أن ينحدر الحكام من أصول أمازيغية أو عربية أو يهودية أو رومانية أو فينيقية أو أندلسية أو غيرها، ما دام أنهم أبناء هذه الأرض الأمازيغية التي يستمدون منها هوياتهم وليس من أنسابهم المفترضة[2].

كان ظهور الحركة الأمازيغية الفعلية العامة بالمغرب بعد التوقيع على (ميثاق أغادير) عام (1991).وقد شهدت هذه الحركة أزمة أبرزها ما عرف بـ (معركة الحرف) عام (2003)، أين دعا البعض (الحركة الإسلامية وحزب الاستقلال) لاستخدام الحرف العربي، بينما دعا آخرون إلى الكتابة بالحرف اللاّتيني (جزء من الحركة الأمازيغية)، وجاء التحكيم الملكي باختيار أبجدية (التيفيناغ) كحل وسط. كان ظهور القضية الأمازيغية بالمغرب لعاملين؛ أحدهما خارجي والذي يتعلق بأحداث "الربيع الأمازيغي" في الجزائر (أفريل 1980) باندلاع مظاهرات احتجاجا على حظر محاضرة عن (الأدب الأمازيغي) للكاتب (مولود معمري)، والعامل الدّاخلي المرتبط بـ"حادثة فتح" في الراشدية شهر (ماي 1994) أين ألقت السلطات المغربية على سبع معلمين من المدارس الثانوية يحملون لافتات مكتوبة بالتيفيناغ في احتجاج، والتي أدت إلى إطلاق حملة تضامنية لإطلاق سراحهم، وانتهت بتطوير مطالبها من طبيعتها الثقافية إلى مطالب سياسية وقانونية.وكان هناك تحوّل ثان إلى ميثاق (أغادير) الأساس الأيديولوجي للحركة والذي برزت من خلاله مبادرات التنسيق بين المنظمات الأمازيغية والتي تضاعف عددها وشكلت تحالفا "مجلس التنسيق الوطني" المنشأ في (19 فيفري 1993) والنضال فيه؛ بهدف تحقيق المطالب الواردة في ميثاق أغادير. يعتبر عام (1999) نقطة تحول في مسار الحركة الأمازيغية التي نظمت مظاهرة (توادا Tawada) كأول احتجاج جماهيري منتظم من قبل الحركة، والذي تم تأجيله بسبب وفاة (الملك الحسن الثاني) ونقل السلطة (لمحمد السادس)، وبذات الوقت تقريبا

[1]- أمين معلوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 131.

[2]- محمد بودهان، **في الهوية الأمازيغية للمغرب** (ط2؛ المغرب: منشورات تاويزا، 2013)، ص 50،51 .

صيغ (بيان شفيق) أو(البيان الأمازيغي) في (مارس 2000) وضعه (229) شخصا، ووصل (محمد شفيق) في كتابه إلى ضرورة اعتماد الأمازيغية كلغة رسمية والدعوة إلى انتهاج نهج للتنمية يعامل جميع مناطق المغرب على قدم المساواة، تمهيدًا للتحول من قضية أمازيغية ثقافية إلى قضية سياسية[1].

تطالب في المغرب بعض الفصائل الأمازيغية بالعلمانية لفصل العروبة عن الدولة، التي تحتكرها باستعمال الإسلام وإقصاء الأمازيغية كهوية لتلك الدولة، على عكس ما إذا كانت الأمازيغية والإسلام ثوابت الدولة فلن تحتاج الفصائل لفصل الدين عن الدولة، لأن هذا الأخير لن يكون موضع استغلال وإقصاء للأمازيغية. يقر الباحث (محمد بودهان) أن بالمغرب وداخل الحركة الأمازيغية هناك من لا يريد حلاً هوياتيا للقضية الأمازيغية لاستعمالها كقضية إثنية خالدة، في طابع مواجهة بين العرب والأمازيغ، فضلاً عن الاستفادة من الريع المادي والرمزي للسياسة البربرية[2]. فحتى عام (2000) ظلت الحركة الأمازيغية على مسافة بعيدة عن المؤسسات الرسمية للدولة، لأنها كانت تتطلع إلى تمكين المواطنين الأمازيغيين في المجال العام للبلاد، رغم محافظة الحركة على التواصل مع الدوائر الحاكمة في المغرب سواء من الملك (الحسن الثاني) أو بعده (محمد السادس)[3].

كشفت المنظمات الأمازيغية المتواجدة بالمغرب والجزائر مع تلك المنظمات المتواجدة بالمهجر (فرنسا، اسبانيا...) على صعيد الأمم المتحدة، وبالخصوص اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري واللجنة المعنية بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، وكان لها عام (2006) توصيات للدولة المغاربية مطالبة إياها باحترام حقوق مواطنة الأمازيغ، واعتماد اللغة الأمازيغية في الإدارات والمرافق العمومية، وتوصيات عام (2010) على اللجنة الأولى مطالبة الدولة المغربية بالاعتراف في دستورها باللغة والثقافة الأمازيغية وبإحصاء عدد الأمازيغ بالمغرب[4]. تنامي الحركات والتنظيمات الأمازيغية الشعبية من حيث حجم وتطوّر ووجود الوسطاء والجهات الفاعلة داخل مؤسسات الحكم المغربي؛ كلها عوامل عملت على استجابة القيادة السياسية المغربية لمطالب الحركة، فجاء الخطاب الملكي في (أغادير 2001) بأن أعلن الملك أن "النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية". عملت الحركة الأمازيغية على توجيه القضية الأمازيغية نحو (التدويل) آملة في ضغوط خارجية لدعم مطالب الحركة تجاه الدولة المغربية، من خلال المشاركة في الندوات الدولية بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومحاربة التمييز العنصري. وهو التدويل الذي يقوده الناشطون العاملون من خلال المؤتمر الأمازيغي العالمي المكون من أكثر من مائة (100) جمعية أمازيغية؛ إذ توصل بها الأمر إلى مطالبة الدولة المغربية بقطع صلاتها بالعالم العربي الإسلامي وضرورة انخراطها في المنظمات الحقوقية والإنسانية بدل الانضمام إلى منظمات عربية أو إسلامية، ذلك أن الدولة المغربية بحاجة ماسة للتفكير في حلول تضمن الحفاظ على العمق المغربي الإستراتيجي في العالم العربي والإسلامي[5].

---

[1]-Mohammed Masbah, "the Amazigh in morocco: Between the Internal and External", **Arab center For research and policy Studies**, Doha Institute, Doha, October, 2011, P2-5.

[2]- محمد بودهان، **مرجع سبق ذكره**، ص 70-83.

[3]- Mohammed Masbah, **Op.Cit**, P5.

[4]- مهى يحي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 254.

[5] - Mohammed Masbah, **Op.Cit**, P 6.

4- ليبيا:

قبل مولدها مباشرة كدولة قومية مستقلة في (24 ديسمبر 1951)، كانت ليبيا تتألف من ثلاثة أقاليم تدار بشكل منفصل (برقة وطرابلس وفزان.) يتمتع سكان (برقة) من الحكم الذاتي المحدود تحت حكم أمير مقيم بريطاني. كما كان البريطانيون يديرون إقليم (طرابلس) أيضًا، وقد سمح لهم بالحكم الذاتي في إطار المؤسسات السياسية الحديثة. أما إقليم (فزان) بلد الواحات الصحراوية، فقد كان تحت الإدارة العسكرية الفرنسية[1]. القواسم المشتركة للهوية الوطنية الليبية هي مؤسسات عربية وإسلامية، لكنها ليست متجانسة دائمًا. كما هو الحال في أجزاء أخرى من العالم العربي، لا تزال ليبيا تعاني من التنافس الدائم بين سكان الحضر وغيرهم. بينما تتلاشى بسرعة البدوية كأسلوب للحياة، استمرت أنماط الهوية القبلية، لا سيما في (برقة وفزان). خلال الحكم الملكي، كان رجال الأعمال في المناطق الحضرية من (طرابلس) على سبيل المثال يترددون في الاستثمار في (بنغازي) أو (سبها) حيث كان دعم الشخصيات القبلية المحلية ضروريًا لممارسة الأعمال التجارية. ومن ناحية أخرى، لم تكن هناك عوائق مماثلة أمام (الفزانيين) الذين أسسوا أنفسهم في أكبر مدن ليبيا وأكثرها تقليدية[2]. يعكس الهيكل السياسي للدولة الليبية، التي بدأت تتشكل خلال الحقبة الاستعمارية واستمرت بعد الاستقلال في (24 ديسمبر 1951)، الضعف والفشل النهائي لكل من الجهود المحلية والاستعمارية لبناء الدولة في ليبيا خلال أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين. كان هذا الفشل راسخًا في عجز الدولة عن السيطرة على الانتماءات القبلية، والتي كانت المنظمة الوحيدة الموثوقة خلال الفترة الاستعمارية. إذ ظلت الجمعيات القبلية قوية طوال فترة الحكم الملكي الليبي، على الرغم من محاولة العاهل الليبي تخفيف قوة القبائل من خلال بناء أيديولوجية الشرعية القائمة على مبدأ المساواة المدنية. كانت الخطوات التي اتخذها الملك إدريس السنوسي لتعزيز التطورات السياسية والاقتصادية متزامنة مع جهوده لتقويض القاعدة الاجتماعية التقليدية للمجتمع. واستمر هذا لفترة قصيرة، على وجه التحديد حتى سبتمبر (1969)، عندما قاد ضباط الجيش المبتدئين الانقلاب العسكري الناجح ضد الملك إدريس السنوسي الذي أوصل القذافي إلى السلطة[3].

تشتمل المحددات الرئيسية للشعور الليبي بالهوية الوطنية على عوامل تاريخية تتعلق بالعملية التي تم من خلالها تحديد الحدود القانونية لليبيا وأنماطها الثقافية واللغوية والمؤسسات والرموز السياسية التقليدية. فحدود الهوية الوطنية الليبية إحدى الفرضيات الرئيسية هنا هي أنه على الرغم من الترسيم التعسفي الواضح للحدود السياسية في إفريقيا، والتي تستند إلى المفهوم الأوروبي الأساسي للسيادة الإقليمية، فإن هذه الحدود هي في كثير من الأحيان نتيجة لعمليات تاريخية طويلة تنتهك حقبة الاستقلال في منتصف القرن العشرين. فيُقال إن القوى التاريخية فرضت أنماط هوية الشعوب المحلية على الرغم من استمرار الروابط عبر الوطنية. وفيما يتعلق بليبيا، فإن القوى التاريخية التي أثرت على حدودها بدأت قبل أربعة قرون بالضبط قبل الاستقلال. في الواقع، كانت حدود ليبيا راسخة بحلول عام (1911)، أو ما يقرب من نصف قرن قبل أن تمنحها الأمم المتحدة الاستقلال.كما كان هناك عامل تاريخي آخر

[1]- Frank Ralph Golino, Patterns of Libyan National Identity, **Middle East Journal**, Vol. 24, No. 3, Summer, 1970, P 338.

[2]- Ibid, P 347.

[3]-Haala Hweio, Tribes in Libya: From Social Organization to Political Power, **African Conflict and Peace building Review**, Vol. 2, No. 1, Spring 2012, P 115.

خلال هذه الفترة والذي ساهم في تثبيت حدود الهوية الوطنية الليبية؛ وهو الازدهار الاقتصادي لمملكة الوادي جنوب ليبيا، الذي أصبح سلطانه من أتباع السنوسي. أدى هذا التطور إلى إنشاء طرق جديدة لتجارة القوافل عبر مركز السنوسي في (الكفرة) في أقصى جنوب شرق ليبيا ومن هناك إلى (جالو وبنغازي)[1].

تضمّ ليبيا أقلية لغوية وثقافية مرتبطة بالبربر في الركن الجنوبي الغربي من ليبيا في منطقة تحدها مدن (غدامس وغات وصبحا ومرزوك). حافظ الطوارق على لغتهم وحروفهم الأبجدية، ولغتهم المنطوقة (تاماشيك) لا تزال مستخدمة. بينما كانت تقاليد الطوارق وعاداتهم مصدرًا متكرّرًا ورومانسيًا للمتلاعبين برموز الهوية الوطنية الليبية خلال فترة الحكم، فإن أسلوب حياتهم يتعرض للهجوم من قبل أدوات الحضارة الحديثة. كما توجد أقلية لغوية وثقافية أخرى في ليبيا هي قبيلة (التبو) التي تحتل منطقة تغطي جنوب وسط ليبيا والنيجر وتشاد. يشكل (التبو) ظاهرة قبلية شائعة في العديد من الدول الأفريقية المستقلة حديثًا، أي جماعة عرقية لا تتوافق أراضيها التقليدية مع الحدود الإقليمية المحددة نتيجة للاختراق الاستعماري. في خريف عام (1968) على سبيل المثال، ثار (التبو) ضد حكومة الرئيس في تشاد بسبب أنهم اعتقدوا أنه كان يعامل بقسوة من قبل محافظ محلي. ففر كثيرون منهم إلى (فزان) الليبي؛ حيث لم تكن إمكاناتهم للتسبب في حدوث اضطراب بالكامل[2].

من أصل حوالي (5 ملايين ونصف) من السكان منها نحو (10%) أمازيغ؛ وقد تعرض هؤلاء إلى كل أنواع الإقصاء والتهميش، فنظام القذافي طمس الهوية واللغة والثقافة الأمازيغية بالتعريب، فمحاولات الأمازيغ خلال الثمانينات والتسعينات لإبراز المكون الأمازيغي غير أن الخطاب الأمازيغي ظل ضعيفا للحصار والقمع المفروضين، وإن كان لهم حضور مميز في اللقاءات الأمازيغية المنظمة على الصعيد الدولي وعلى صعيد دول مثل المغرب والجزائر[3]. ولن تكتمل الإشارة إلى التعددية الإثنية-اللغوية في ليبيا دون إشارة إلى الأقليات الأجنبية، إلى حد كبير الإيطالية والأميركية واليهودية والفلسطينية. في حين أن السكان الإيطاليين والأمريكيين وغيرهم من الغربيين في ليبيا كان لهم أثر بلا شك على تشكيل الهوية الليبية، وإن كانوا لا يقدمون أي مطالبة بالسيادة الليبية. والأقلية اليهودية التي لعبت حتى وقت قريب دورًا رائدًا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مستبعدة أيضًا نظرًا لتقليص حجمها إلى بضع مئات بعد حرب جوان (1967)؛ لتتميّز ليبيا بالتعددية الاجتماعية والثقافية الاستعمارية[4].

ليبيا متجانسة عرقيا، متنوعة اثنيا بوجود (الأمازيغ، والطوارق والتبو) وإن بنسب مختلفة وقليلة، تنوع لم يلغ الانتماء إلى الحضارة والثقافة العربية الإسلامية. فقد كانت سياسات القذافي إدماجية لعقود طويلة، بدمج الجماعات الثقافية غير العربية ضمن المجتمع الليبي العربي، والقول بوجود أقليات لم يكن مقبولا، فحرمهم بذلك من التعبير عن تراثهم الثقافي ومناسباتهم مثل ما واجهه بقية الليبيين من تسلط ودكتاتورية[5]. يوصلنا (Frank Ralph Golino) إلى أن مشكلة الهوية الوطنية الليبية الناتجة كانت مرتبطة بالظروف التي سبقت الاستقلال مباشرة، عندما تم وضع

[1]- Frank Ralph Golino, **Op.Cit**, P 340-342.

[2] - Ibid, P 345.

[3]- مهى يحي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص259.-

[4]- Frank Ralph Golino, **Op.Cit**, P 345,346.

[5]- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، **مرجع سبق ذكره**، ص 184،185.

المناطق الثلاثة في (طرابلس، برقة وفزان) تحت إدارات سياسية منفصلة. ويشير إلى الحل الناجح لهذه المشكلة من خلال إنشاء شكل موحد من الحكم بعد أكثر من عقد بقليل من الاستقلال، وهو الوقت الذي أثبتت فيه ثروة البلاد النفطية والتجربة المستمرة للعيش معًا في ظل حكومة واحدة مزايا مادية، انتعشت من تكامل سياسي أكبر[1].

انتعاش الهوية القبلية في ليبيا هو نتيجة لإستراتيجية حكومية تهدف إلى تعزيز سيطرة القذافي على البلاد. خلال فترة قصيرة من الحكم الملكي في ليبيا، حاول الملك إدريس السنوسي تخفيف تأثير القبائل، فكانت ليبيا خلال الحكم الملكي حققت تقدماً ملموساً نحو بناء الأمة. دفعت هذه الجهود غالبية الجيل الشاب من الشعب الليبي إلى البدء في منتصف الستينيات من القرن الماضي لتحميل الحكومة المسؤولية عن القضايا التي كانت حتى الآن ضمن اختصاص القبيلة. على الرغم من ذلك بحلول وقت انقلاب عام (1969) كان الهيكل القبلي في ليبيا لا يزال قوياً، وإن لم يعد المصدر الوحيد للسلطة. فمن أجل الحفاظ على سلطته ومنع أي تحد محتمل لها، احتاج القذافي إلى إستراتيجية للسيطرة على المجتمع الليبي؛ إذ يمثل المستوى العالي من التجانس في التركيبة السكانية في ليبيا تهديدًا لنظامه. من الواضح أنه سيكون من الصعب للغاية خلق انقسامات سياسية كبيرة في بلد له هوية ولغة وطنية واحدة تقريبًا (العربية) ودين واحد (مسلم سني). كانت الطريقة الوحيدة لإنشاء الانقسامات في هذا الإطار أحادي اللون هي التركيز على البناء القبلي للمجتمع الليبي واستخدامه كأداة للحفاظ على السيطرة. كانت إستراتيجية النظام هي ضمان سيطرة جميع أفراد القبيلة من خلال كسب ولاء رؤساء قبائلهم، والتي أثبتت أنها إستراتيجية فعالة للغاية. بدأ استخدام القذافي للبطاقة القبلية بإعطاء مزيد من القوة والنفوذ لقبيلة القذاذفة، حيث كان يحيط بأقاربه وعينهم في مناصب حكومية مهمة[2].

أما ظهور الهويات القبلية المسيّسة في ليبيا هو نتيجة لمؤسسات الدولة الضعيفة. فالمؤسسات هي العمود الفقري لأي هيكل سياسي. ومع ذلك، فإن كفاءتها تعتمد إلى حد كبير على إستراتيجية النظام لبناء المؤسسات. العلاقة بين نوع النظام وبناء الدولة قابلة للنقاش في الأدبيات الموجودة. إحدى الحجج هي أن هناك علاقة إيجابية بين التحول الديمقراطي والنتائج المؤسسية. الافتراض الأساسي لهذه الحجة هو أن التدقيق البرلماني الفعال على السلطة التنفيذية ضروري للحد من سلوك الدولة المفترسة. هذا المنظور النظري يتحدث أساسا إلى التجارب الغربية. في حين وجهة نظر أخرى حول بناء المؤسسات التي تركز بشكل أكبر على الدول الأقل نمواً، حيث تجادل بأنه في الدول المستأجرة مثل ليبيا تراكم العائدات المركزية [جعل] التدخل الحكومي في تخطيط وتمويل وإدارة التنمية الاقتصادية أمرًا لا مفر منه. في حالة ليبيا؛ على مدار سنوات طويلة من حكمه الاستبدادي، تمكن القذافي من إقامة دولة توزيعية "[لم] تعتمد على الاستخراج المحلي للإيرادات وتنفق تدفقات رأس المال الناتجة عن مبيعات السلع كنشاط اقتصادي رئيسي لها. لذلك، فإن النشاط الرئيسي للمؤسسات التي تظهر في مثل هذه الدول الموزعة يصبح إنفاق المال بدلاً من استخراج الثروة. هذا النوع من النظام بطبيعته الاستبدادية، يتدخل في كل جانب من جوانب الحياة السياسية

[1]- Frank Ralph Golino, **Op.Cit**, P 350.

[2]- Haala Hweio, **Op.Cit**, P 116,117

والاقتصادية. كانت سياسة الهدفين المتمثلة في إضعاف القدرة المؤسسية وزيادة تدخل الدولة بمثابة المشهد السياسي الليبي خلال نظام القذافي العسكري[1].

5- **موريتانيا:**

كانت من أهم مشكلات بناء الكيان السياسي الموريتاني إشكالية الهوية الثقافية والسياسية،التي عمل المستعمر على طمسها بسياسته الثقافية والترتيبات الاجتماعية الإقليمية المختلفة. كانت هذه المشكلة سبب الصراع الدّاخلي، أين ركز التيار القومي بالمطالبة بانتهاج التعريب الشامل، وهو ما تم فعلا في مؤتمر حزب الشعب الحاكم عام (1966) الممهّد لإصلاح تعليمي يجد العربية إلزامية. وهو الإصلاح الذي أفرز أزمة داخلية باحتجاج مجموعة من (19) إطار ينتمون إلى الأقليات الزنجية التي اعتبرت هذا القرار هيمنة عرقية واستلاب ثقافي على تلك الأقليات؛ رغم حرص الدولة على الانتماء المزدوج العربي-الأفريقي تحت مقولة الأمة المندمجة التعدّدية. خلال حكم (ولد الطايع) تدعم التوجه نحو تركيز الهوية العربية لموريتانيا، وهذا بالتزامن من حركة (فلام FLAM) "قوى تحرير الزنوج الأفارقة في موريتانيا" التي أصدرت في أفريل (1986) وثيقة تميزت بالتطرف والطرح العنصري، وإعلان الحرب على العنصر العربي بدعوى اضطهاد الزنوج، غير أنها لم تلق تجاوبا، وظلت موريتانيا متمسكة بالوحدة الوطنية[2].

ما تزال القبيلة في موريتانيا بقوة سياسيا ومجتمعيا، أين ظلت وحدة التنظيم الاجتماعي الأساسي منذ ما قبل الاستعمار إلى اليوم. فكانت حالة الانقسام متساوقة مع آلية الالتحام في وجود الخطر الخارجي والشعور بالانتماء إلى هويات أوسع مع القبائل الأخرى[3]. فبعد الاستقلال؛ ظل السؤال مطروحًا عما إذا كانت موريتانيا كيان يثبت مبرّرات قيامه. أين أنكر كل من التيار المغربي والتيار السنغالي وجودها كدولة. واستمر النظام المدني (ذو الحزب الواحد) يقتضي أثر الإدارة الاستعمارية في مجال السياسة الاجتماعية، أين استمر في تجنب وقوع هزات للهياكل الاجتماعية أو الممارسات والمعتقدات السائدة. بذلك كانت أيديولوجية الحزب الواحد تحل محل الأيديولوجية الوطنية ذات المرجعية للماضي الإفريقي المجيد. وخضع التحديث للتطوّر التلقائي لاستمرارية الهوية الاجتماعية للنظامين الاستعماري والوطني لأصحاب السلطة المحلية. فبعد الاستقلال بست سنوات واجهت الدولة انفجار المسألة الثقافية، وهي التي دلت على عدم حلها بالتوافق التقليدي بين النظام وشيوخ العشائر الزنجية ولا بالتحالف معها داخل جهاز الدولة[4].

تميزت البنية الاجتماعية في موريتانيا عقب الاستقلال بتعدّد العنصر وتنوعه، ورغم ما حققت من وعي جماعي، ودمج هامش الرفض التي أفرزها النهج التحديثي للدّولة، إلاّ أنها ظلت عاجزة عن تقديم مجتمع فعلي يجسد بوضوح أحكام التوجه التحديثي الذي قام الانقلاب من أجله. ورافق هذا ظهور نزعة القبائل الشمالية المحاذية للصحراء

---

[1]- Haala Hweio, **Op.Cit**, P 118,119.

[2]- السيد ولد أباه محرّرا، موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، **مرجع سبق ذكره**، ص 111-127.

[3]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **مرجع سبق ذكره**، ص**7،6**.

[4]- **المرجع نفسه**، ص20-22.

والروابط القبلية مع القبائل الصحراوية، فهذا حزب الشعب الذي قام لأجل دحض القبلية تبني بصورة عملية النظام القبلي الأمر الذي هدّد البلاد وأدخلها للانقلابات[1].

كانت الدولة العسكرية في موريتانيا مستبدة، وأفرز استبدادها تعميق بذور الكراهية العرقية والقبلية، وكان لها تصفية المدرسة الوطنية التي مثّلت بوتقة صهر الاختلافات، وترسيخ قيم الوطن ضد الولاءات وضد تكريس الحقد بين العرب والزنوج. فواجه المجتمع الموريتاني سياسات عدة ساهمت دونما شك في توحيد الولاء الوطني؛ وكان أبرزها:

– التعريب السياسي: أين صدر قرار في حقبة الرئيس (هيداله) يقضي بالفصل التربوي بين العرب والزنوج بالاختيار بين العربية والفرنسة.

– الشعارات الدينية: فشعار تطبيق الشريعة للرئيس (هيداله) فتح الباب للقلق الاجتماعي والشعبوي لتكريس نظامه، في وقت كان الجوع والقمع سيدا الموقف في البلاد؛والذي سبق الرئيس (مختار بن دادّاه) في أواخر أيام حكمه لتطبيق الشريعة؛ غير أن الغريب في الأمر أن المشرفين على ذلك من غير المتدينين.

– سياسات ما لبثت أن أنتجت الكثير على مستوى الجبهة الاجتماعية، إذ تصاعد التطرف العرقي؛ فبعد إضراب التلاميذ الزنوج عام (1979) وما رافقه من اعتقالات، أصدرت(القوات الأفريقية لتحرير موريتانيا FLAM) في (مارس 1983) "بيان الزنجي الموريتاني المضطهد" الهادف لتدمير دولة البيضان، لتعلن وزارة الداخلية مؤامرة انقلاب زنجي عام (1987) تم فيها تصفية الزنوج المشكوك في ولائهم للدولة. ومن جانب العرب؛ كان الانقلاب البعثي عام (1987) وتم خلاله تصفية البعثيين ومن اتهموا بالحس العروبي من الجيش[2].

كانت الأحداث العرقية عام (1966) بين العرب والزنوج أحد أهم أسباب تذمر الجيش من سياسة (ولد داده) باعتقادهم أنه تعامل بنوع من الشك اتجاه قضية التعريب والهوية؛ وهي ما دفع الأمين العام لحزب الشعب لدمج الجيش في تنظيمات الحزب الحاكم، أين تم نقل ثقل القوات المسلحة من الجيش النظامي إلى ميلشيات حزبية. غير أن دعم موريتانيا للبوليساريو دفعها لتسليح الجيش، ما أثار التنافس فيما بين قيادات الجيش من ضباط ومراتب وبين القيادات التقليدية؛ وهو الأمر الذي ساعد على إثارة الانقلابات العسكرية، وتفكيك الحزب الحاكم في (14 أوت 1977). وبعد حرب الصحراء أصبح سكان موريتانيا يعيشون حالة من اللا رضا، سيما قبائل الشمال التي لها ارتباطات عرقية مع بعض قبائل الصحراء، مما أثار الحساسية القبلية والعرقية وأضعف الجبهة الدّاخلية وأضر بالتلاحم الاجتماعي[3].

جاء دستور (1991) في موريتانيا مبرزًا الهوية الإسلامية للدولة، رابطا ذلك بنمط تحديثي ديمقراطي واضحًا في ديباجة الدستور على نحو "فالشعب الموريتاني يعلن، اعتبارا منه لقيمه الروحية وإشعاعه الحضاري، وتمسكه بالدين الإسلامي الحنيف ومبادئ الديمقراطية الوارد تحديدها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان". كما تضمنت

[1]- عبد محمد شلاش، **مرجع سبق ذكره**، ص376.

[2]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 25،26.

[3]- عبد محمد شلاش، **مرجع سبق ذكره**، ص 371-375.

أيضا تحديث هوية الشعب الموريتاني "كشعب مسلم عربي أفريقي يعلن تصميمه على السعي من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير والأمة الغربية وأفريقيا من أجل السلم في العالم"[1].

عموما واجهت الهُوية في المجال المغاربي حالة تعبّر عن نفي ومصادرة باسم الدين تارة وباسم اللغة العربية تارة أخرى، وتحت مسمى الوطن والعرق ثالثة. غير أن العديد من الباحثين والمفكرين يؤكدون تكامل هذه العوامل للهوية القطرية؛ ذلك أن الهوية في المغرب العربي هي هوية وطنية،تتكامل أبعادها الثلاثة: الوطنية، والإسلام والعروبة. ما أفرز بعد الاستقلال صراع الهوية كمواجهة بين التيار القومي العروبي الإسلامي المدافع عن الهوية والتمسك بها كعنصر مقاومة، وركنا لهوية المغرب العربي المستقل، وبين التيار الفرانكفوني الذي تمثله العناصر الأوروبية الدينية المتعصبة مع نخبة محلية مسلوبة الإرادة والتفكير تدافع عن مظاهر الحداثة كعنوان للتطوّر الاجتماعي في كنف الدول العلمانية[2].

يفكّر الفاعل البشري المسؤول المبتكر والمنتج، دومًا في عولمة هويته، حتى لا يخشى ما يقع، وينخرط في إنتاج المعلومة الكونية والمساهمة في إدارتها عالميًا. وغير ذلك يدخل في "أفخاخ العولمة" دفاعًا عن الهوية، ويصبح الحديث على أن العولمة فخ للهويات العاجزة حتى تزداد عجزًا وفقرًا[3]. فالمجتمع "يسهم في تغييره الناس الذين لا ينخرطون عادة في مشاريع التغيير، في حين أن المجتمع يتغير بخلاف ما يريد له أصحاب المشاريع والنظريات أو النماذج وتلك هي المفارقة...لأن التغيير هو عملية تطال المفاهيم والعقليات بقدر ما تطال البنى والعلاقات الاجتماعية"[4]. لقد كان لسياسات (فرق، فتت/ تسدد) الأثر البالغ على الهوية العربية، والتي أراد منها الغربي إبقاء مجتمعاتنا سهلة الاختراق والتفكيك حتى تسود الشخصية العالمية العولمية الغير مرتبطة بأي أفكار مسبقة أيديولوجية أو عرقية أو ما شابه ذلك.

أمام هذا الإشكال على المستوى المغاربي المتعلق بالهوية وانتماء الفرد إلى أحد التجمعات في الدولة، فكيف تكون هذه المجتمعات في علاقتها بالعالم الخارجي بتعدّد الهويات العالمية والانتماءات في ظل العولمة؟ أليس جديرًا الاكتفاء عن هذا الصراع ذو الناتج الصفري وبناء هوية قائمة على أكثر شيء يجمع المجتمعات المغاربية، بعيدًا عن اللغة، وهو الدين حتى نتمكن من بناء هوية إسلامية عالمية تشمل العربي والأمازيغي والغربي، المهم أن يتقاسم الكل هوية مشتركة تبتعد عن إقصاء حتى تلك الجماعات (المسيحية/ اليهودية) أينما وجدت لتمارس مفهوم المجتمع بدل الجماعة.يقول (علي حرب) أنه لا بد من أنسنة الوجود "لتحرير مفهومه من حالات الكمال والانسجام لفتحه على معاني الاختلاف والتناهي والمغايرة"[5]. فأنسنة الذات تقتضي الانفتاح على الجميع المختلف، حتى يكون الآخر كأحد وجود الذات نفسها وتكون الهوية نظام غير مغلق وتكون تشكيلا مفتوحا.

---

[1]- الدستور الموريتاني، 1991، الديباجة.

[2]- يوسف قاسمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 377-379.

[3]- علي حرب، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية** (ط2؛ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004)، ص 13.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 18.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 82.

لقد عملت السلطة القائمة بالدول المغاربية على إبقاء الهوية كرأس مال رمزي ثمين بيدها دون غيرها؛ وهي الوحيدة التي يحق لها المسائلة واتهام معارضيها، ليصفها أحد الباحثين قائلا: "الدولة الحديثة صنعت جهاز الهوية (مثل أوراق الهوية، وصورة الهوية، وبصمة الهوية... ولكن أيضا اللغة والدين والقبيلة) وحولته إلى جدار أخلاقي وامتحان أمني مسلط على رقاب سكانها...لتكون الهوية عبارة تمّت مصادرتها، أو هي بصدد الضياع أكثر فأكثر في دروب ألعاب السلطة ومتاهاتها بمساعدة وسائل الإعلام"[1]. وهذه الحماية من قبل النخبة الحاكمة لم تفد الأفراد والشعوب بكافة الدول المغاربية ولم يغنها عن الآخر، لأن مطالب الكل تغيرت أو بدل البحث أين أنتمي؟ أصبح المطلب لماذا أنتمي إلى هذا أو ذاك؟ أريد أن أكون مواطنًا كباقي المواطنين في العوالم الأخرى،فلم يعد يحق للفرد في الدول العربية عموما البحث عن الحفاظ على هويته في مقابل تضييع حقوقه وحرياته.

واجهت الدول المغاربية في الثلث الأخير من القرن الماضي أزمة الهوية، أين انقسمت تلك الهوية المركزية إلى هويات جزئية ذات ثقافات فرعية مبنيٌ عليها هوية منفصلة واحتجاجية. وفي ذلك يقول (محمد أركون) نقلا عن الباحث (فارح مسرحي): "إن العاطفة القومية نبيلة ومشروعة، ولكن بشرط أن لا تتحول إلى احتقار أو نفي للآخرين أو حتى محاولة طمسهم وسحقهم سياسيا وإنسانيا، فالكردي في المشرق العربي يحق له أيضا أن يفتخر بقوميته وبلغته وأصالته، وقس على ذلك الأمازيغي في المغرب الكبير، وبالتالي إن التطرف القومي هو المدان وليست العاطفة القومية السليمة ذات النزعة الإنسانية والمنفتحة على الآخر، وقُل الأمر ذاته عن (الدين) عندما يسود التعصب والانغلاق تختفي النزعة الإنسانية وتموت"[2].

بعد الاستقلال عملت الدول المغاربية على توحيد شُعوبها لبناء الدولة الوطنية الحديثة، فهيمن الحزب الواحد في غالبيتها، وكان شعار اللغة العربية الرسمية واستبعاد كل أشكال التعدّد المفرّق تحت لواء الدين الإسلامي.غير أن الهوية بالمفهوم التقليدي لم تعد مجدية.يرى (أنطوني غيدنزAnthony Giddens) "أنه في المجتمعات التقليدية يتم تبجيل الماضي وتقدير الرموز لأنها تحتوي على خبرة الأجيال وتحافظ عليها. والتقليد هو وسيلة التعاطي مع الوقت والمجال، إنه يقحم أي نشاط معين أو تجربة في خط يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وهي عناصر تنتظم بدورها في ممارسات اجتماعية مكررة (...) وأن التغيير يعني ما يعنيه من انتشال العلاقات الاجتماعية من سياقات تفاعلها المحلي وإعادة بنيتها على مدى غير محدّد من الزمن والمجال"[3]. فهو يؤكد على أن الحداثة أبعدتنا عن الأنماط التقليدية للنظام الاجتماعي، سواء من الجانب الخارجي "الامتدادات الخارجية" أم من الجانب الداخلي "الامتدادات الجوانية".

لعل اللافت للنّظر من خلال متغير الهوية في المجال المغاربي سيادة منطق الثنائيات في المجتمع؛ واستمرارية هذا الواقع أدى إلى تأزُّم الوضع الهُوياتي في جل هذه الدول، فأمام أزمة الخطاب الهُوياتي أصبح الوضع شبيها بالتصارع

---

[1]- فارح مسرحي، **مرجع سبق ذكره**، ص 20،21.

[2]- **المرجع نفسه**، ص22،23.

[3]- ستيوارت هول، "حول الهوية الثقافية"، تر: بول طبر، **مجلة إضافات**، العدد 02، 2008، ص 140. نقلا:
Gidden santhony, " The Consequences Of Modernity", **Cambridge**, MA: Plity Press, 1990.

بين مختلف مكوّنات المجتمع، سيما في ظل التفرّد والخصوصية لبعض المجموعات وتميّزها عن غيرها داخل المجتمع، غير أن المجتمعات المغاربية ذات كينونة تقترب من التطابق والتماثل، في اشتراكها الجوهري بسمات المجتمع الموحّد. غير أنه يمكن أن تتحوّل الهُوية لأزمة حالما يعمل الخطاب السياسي أو الممارسات المجتمعية على سياسة التمييز بين مكوّنات المجتمع، لتنعكس بآثار سلبية بين هذه المكونات، وتتطّور نحو تنازع هُوياتي ينفجر في المجتمع بين الحين والآخر بتراكم المشكلات المجتمعية. كما يمكن أن يكون تطوّر المشكلات والصراعات السياسية المختلفة بالدول المغاربية مخرجات أزمة الهُوية؛ هذه الأخيرة تنعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤسسات الدولة لتكون آثارها وخيمة على المجتمع. إلا أن التباين أو الاختلاف في المجتمع لا يقود بالضرورة للصدام، حتى وإن سلّمنا أن القيم العالمية والعولمة قادت نحو قيم الانغلاق.

إلا أننا ندرك أنّ الأزمة الهُوياتية لا تعدّ إلا مشكلة حضارية مرتبطة بمدى تقدّم أو تخلف المجتمع تقتضي التفكير في مجتمع موحّد وإن كان تعدّدي دون الرجوع للماضي لأجل فك مشكلات الحاضر؛ ذلك أنها بهذا الفعل قد تفتح أبواب الانقسام والتشتّت في المجتمع. والدول المغاربية وسط هذه التراكمات والتحوّلات تصبح بحاجة لنهضة حضارية تقوم على مجموع القيم المشتركة بين أفراد المجتمع، لتتجاوز فكرة أفضلية هُوية على أخرى وجماعة على أخرى.

المطلب الثالث: المتغير الدّولي: العولمة والسيادة الوطنية

العولمة كما رآها (أمين معلوف) "أشبه بحلبة مفتوحة من كل الجوانب تجري فيها ألف مبارزة وألف معركة في الوقت ذاته. ويمكن لكل فرد أن يدخل إليها مزوَّدًا بشعاراته وأسلحته في لغط لا يمكن ضبطه"[1]. في حين يراها آخرون على "أنها ظاهرة التوحيد الثقافي والاقتصادي (...) وإن الحداثة الغربية عموما والعولمة خصوصا وما أفرزته من ثقافة في طريقها إلى أن تصبح ثقافة عالمية، أو كونية شاملة بكل ما في الكلمة من معنى، فلا شيء قادر على الوقوف في طريقها، ولن تستطيع الثقافات التقليدية أن تصنع شيئا أمام ثقافة العولمة التي لا تصدها الحدود..."[2]. إنها تكشف عن حالة الغربة بعيدا عن الانتماء الوطني والقومي والحضاري كحال من تبعية لا فكاك منها.في سياق العولمة، نجد أن "المواطنة" في المجتمعات المغاربية ككل، تكاد تكون منعدمة، فهي مع جسمها أي (المُواطِن) لا تزال جنينا في رحم المجتمع. وإن كانت المواطنة في بادئ الأمر قد صيغت في الفضاء الوطني تحديدًا لمجموع الحقوق والواجبات التي تقع على عاتق الفرد، إلاّ أن سياقات العولمة جعلت مبادئها امتداد عالمي لم تسلم منه حتى الأنظمة والدساتير نحو الانفتاح والديمقراطية ومزيدا من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير[3]. غير أن حقيقة الأمر تجعل من العولمة والمواطنة علاقة تضاد وممانعة أكثر منها التقاء وتكامل، بسبب:

- العولمة؛ بمختلف فواعلها جعلت من دور الدولة يتقلص إلى أدنى مستوى من التدخل، فتزداد واجبات المواطنين في مقابل تقلص حقوقهم، هذا التراجع للدولة هو حتما تراجع للمواطنة وتحجيم لها.

---

[1]- أمين معلوف،**مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[2]- محمد عمارة، **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية** (ط1؛ مصر: دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص 38.

[3]- ثائر رحيم كاظم، "العولمة والمواطنة والهوية: بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، المجلد 8، العدد 1، 2009، ص 260.

– تسارع العولمة نحو تقويض المرافق الكبرى التي تضمن وجود المواطنة واستمرارها، وهي التي تطال المرفق العام كفلسفة لمساواة الأفراد والجماعات؛ وهي التي لم تقتصر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بل تعدّته إلى الجانب السياسي والمدني الذي لطالما حرص على أسس المواطنة، و بالتالي لم يعد لهذه الأخيرة مجابهة العولمة.

– العولمة تفرض (ديمقراطية السوق) لأجل مواطنة عالمية تحت مسمى (القيّم الديمقراطية)، فلا تكتفي بإشاعة النظم الليبرالية السياسية وشفافية (السوق السياسي) بل تتعدى ذلك إلى توظيفها لفتح مجال المواطنة بما هو مجال للاستهلاك .

– العولمة تنفي الاختلاف الذي تقوم عليه المواطنة؛ ذلك أن العولمة توحد في النظرة ووحدة في التمثل للاقتصاد كما للمجتمع كما للثقافة، في حين أن المواطنة هي تعدّد واختلاف في النظرة كما في التمثل.

العولمة في أكثر من جانب تمثل خضوع كل ما هو سياسي للأبعاد التكنو-اقتصادية؛ فهي هيمنة للمالي على كافة الجوانب كما هي دونما اعتبار للدولة أو الحكومات أو للسيادة والحدود. فلا سبيل للمواطنة والمشاركة في تحديد الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مادام فاعلوا العولمة يستهينون بحقهم هذا ويحولون دون إمكانية قيامهم بهذا. إن العولمة تريد مواطنة تنصهر في منظومة قيمها وتهيكل لها فضاءها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي؛ مجال تسود داخله قيم السلع والواجبات (لا الحقوق)، قيم الامتثال لا قيم التشاركية، قيم العالمي الواضح لا قيم المحلي الملموس[1]. لقد أدت الأوضاع الاقتصادية المتردّية نتيجة فشل التنمية بالدول المغاربية إلى قبول الالتزام بالشروط التي أملتها المؤسسات المالية الدولية لأجل تقديم المساعدات والتي جاء في مقدمتها "احترام حقوق الإنسان والتعدّدية الحزبية وتشجيع الدور الذي يقوم به القطاع الخاص وإلغاء ملكية الدولة لوسائل الإنتاج كافة والمحافظة على البيئة وضغط الإنفاق العسكري"[2]. ففي ظل العولمة فإن "الاقتصاد المترابط" قد قضى على الحدود الوطنية؛فعلى الخريطة السياسية الحدود بين الدول واضحة كما كانت دائمًا. لكن على الخريطة التنافسية التي تُظهر التدفقات الحقيقية للنشاط المالي والصناعي، اختفت تلك الحدود إلى حد كبير[3].

في الدول العربية عموما ومنها المغاربي، وعلى يد الدعاة والمثقفين باختلاف توجهاتهم فبقدر تعاميهم على حقائق التوسع الغربي، ووقائعه فإنهم لم يتمكنوا من صنع أية حقيقة أو تغيير واقع. فلم ينجحوا في مواجهة التحدّي الحضاري وتقهقر وضعهم وبقوا في تأخر وتخلف. ففي الجانب الاقتصادي، الأسواق المالية مسيرة بما يتجاوز حدود الدول، فلا يمكن لأي دولة أيًا كانت أن تنظم عملياتها المالية ضمن حدودها؛ وهو الأمر الذي تمكن من القضاء على الاقتصاد الوطني. أما في شقها السياسي تعولمت السياسة وتحرّرت من سيطرة الناخبين ومن سلطة الدول والحاكمين في آن واحد؛ فالقرارات أصبحت شأنا عالميًا يتعلق بسلطات جديدة أصحابها من يسيطر على الإعلام وحركة الأموال والمنتجات اللاّمادية. ففي ظل العولمة الناخب الأكبر السوق بدل المواطن بل، والحاكم الفعلي ليس رجل السياسة بل

[1] - ثائر رحيم كاظم، **مرجع سبق ذكره**، ص 261-263

[2] - أسعد طارش عبد الرضا، ص 173.

[3] - Suzanne Berger, Globalization and Politics, **Annual Review of Political Science**. Vol 3, June 2000, P 44,45.

المسيطرة على الأسواق المالية والشبكات الإعلامية، ما جعل السياسة سلطة ثالثة بعد الاقتصاد والإعلام. بتعبير آخر؛ هناك تحوّلات للسلطة من حيث تشكلها وآلياتها وفي قواعدها ومجالات استخدامها، وهي التي تفقد المؤسسات سواء المعارضة أو الموالية في المؤسسات القديمة أو السائدة بالعمل السياسي فاعليتها[1]. نجحت العولمة في جعل الدولة الوطنية في مكانتها المركزية التي تحتلها في النظام الاجتماعي العام، وتفوقت على التنظيمات ما قبل الوطنية، فنجحت في تأكيد فرضية التماهي بين الجماعة والدولة. فكان برنامجها الديمقراطي السياسي على حد قول (برهان غليون) أن "جعل الشعب أصل السيادة والسلطة وحوّل الدولة إلى مركز تمثيل الشعب والاستجابة لإرادته"[2].

مع نهاية السبعينات شهدت الساحة المغاربية تطوّرات وتغيرات عديدة قلبت هيكل المجتمع والدولة ككل. ففي تونس كانت هناك إضرابات واسعة دفعت (بورقيبة) للسماح بظهور تنظيمات وأحزاب وطنية قائمة على الولاء للوطن بعيدًا عن العنف والعصبية. وفي عقد الثمانينات من القرن الماضي عاشت(تونس، الجزائر والمغرب) اضطرابات اتسمت بالعنف وهدّدت وشككت في شرعية الأنظمة وبقائها. فالمحيط المتغير سياسيا واقتصاديا واجتماعيا أفرز تغيرات غير قابلة للتعايش أدت إلى (انتفاضة الخبز) التي بدأت في المغرب وتونس عام (1984) وهي التي قلبت كل المعادلات وجعلت الأنظمة تتخبط في حلول ووعود. في حين جاءت هذه الانفجاريات الشعبية بحدّة أكبر في الجزائر عام (1988) والتي دفعت (بن جديد) لإلقاء خطاب والوعد بإصلاحات جذرية تسمح بإنشاء أحزاب سياسية وانتخابات عامة. وهو ذات الأمر في موريتانيا في (أفريل 1991) التي تظاهر بها عشرات الآلاف من الأفراد مطالبين بنظام ديمقراطي متعدّد الأحزاب كما وعد به معاوية ولد الطايع[3]. وتبقى الدول المغاربية بعيدة عن قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ ذلك أن الأنظمة الغربية تدعم النظم الحليفة لها، وإن كانت أوتوقراطية غير منتجة، نتيجة ازدواجية المعايير الغربية. ولعلّ أبشع ما في العولمة؛ تركيزها على تفكيك وحدة المجتمعات المغاربية ونفي الوحدات الاجتماعية، وكذا نفي حاجة الفرد لغيره، إنها أيديولوجية الفردية المستسلمة[4].

كانت سياسات النخب الحاكمة المغاربية إزاء العولمة متناقضة، فبين الانفتاح الاقتصادي والانغلاق القطري في جل المجالات نجد أن الحياة السياسية المغاربية تدور حول رئيس فرد يقود المجتمع وفق قدرات استثنائية ووفق إستراتيجية إغلاق النظام السياسي وتضييق دائرة المشاركة في الحياة السياسية؛ لقد كانت العولمة سلبية على المجتمعات العربية فهي تتحملها دون المشاركة في تقرير نوعية الاستجابة لها[5].لتبقى الدول المغاربية كدول استهلاكية اعتمادية تحت سيطرة الدول الممولة لها من حيث الاستثمار والإنتاج، لتكون عرضة لضغوط العمليات الاقتصادية العالمية المختلفة. كما أن العولمة قد أفضت إلى إنهاء الدولة القومية (السيادة والأمن القومي وكذا المصلحة الوطنية).

---

[1]- علي حرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 101-103.

[2]- برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، **ورقة مقدمة إلى خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، بيروت، 19-21 ديسمبر 2005، ص 03.

[3]- أسعد طارش عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 174،175.

[4]- أشرف غالب أبوصالحة، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (1991-2011)، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 97-120.

[5]- برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

إذ تراجع دور الدولة ولم تعد الفاعل السياسي الوحيد عالميا؛ نتيجة إعادة هيكلة وإزالة القيود الجمركية وتحرير أسعار صرف العملات الوطنية، وإقامة المناطق التجارية، وحرية حركية رأس المال[1].

لقد فشلت الدولة المغاربية في مواكبة التطورات المعاصرة للعولمة لسببين:

– لم تحقق الدولة القطرية شعاراتها؛ فالإمكانات المادية والبشرية لم تخرج الجماعة التابعة لها من التخلف، ما زاد من أزمة الثقة بينها وبين الفرد على صعيد الانتماء والهوية.

– فشل الدولة القطرية مغاربيا سياسيا واجتماعيا في الوصول للدولة الوطنية الغربية، فلم تكن سوى دولة دكتاتورية سياسيا، ودولة عصبيات اجتماعيا فلم يحصل الفرد على حقوقه كمواطن في مقابل تزايد طلبها بأن يكون مواطنا من حيث الواجبات[2].إذ عملت العولمة على إضعاف سلطة الدولة الوطنية في المجال المغاربي، بل وأصبحت غير قادرة على التحكم في مواردها وثرواتها بفعل هيمنة قوى العولمة، من خلال المدخل الإصلاحي والحكم الصالح ونشر الديمقراطية[3].

يزعم الكثيرون أن العولمة تقوض الدولة الوطنية، ليس فقط بتقليص الموارد الخاضعة للسيطرة الوطنية لتشكيل النتائج الاقتصادية والاجتماعية، ولكن أيضًا عن طريق تقليل شرعية الحكومة وسلطتها في نظر الجمهور. ففي جميع البلدان الصناعية المتقدمة تقريبًا على مدار العقدين الماضيين كان هناك تآكل في ثقة الجمهور في الحكومات المركزية. حتى عندما يذكر المحللون دور أسباب وطنية محددة في فقدان الثقة هذا فإنهم ما زالوا يميلون إلى التأكيد على عالمية التحولات، ففي كل مكان تدمر العولمة السيطرة الوطنية على تدفق المعلومات؛ وهو ما يضعف قدرة الحكومة على التأثير على جمهورها. إذ تتحدد آثار تدويل وسائل الإعلام، وتسويق وتصدير الثقافة الأمريكية، ورفع القيود التنظيمية عن المعلومات، في إضعاف القيم والتقاليد الوطنية؛ وبذلك يتراجع الولاء والدعم للعمل الوطني. إن آثار التغيرات في الاقتصاد الدولي تمر عبر سيطرة الزعماء السياسيين الوطنيين على السيطرة المحددة لكل من المحددات المادية لرفاهية البلد وعلى الأدوات اللازمة للوصول إلى تفاهمات عامة مشتركة للرفاه الوطني. في هذا الرأي السائد للنظام السياسي المقبل، فإن أفول الدولة القومية هو الحقيقة المركزية[4].

لقد تراجعت دولة الرفاهية في ظل أيديولوجيا الليبرالية الجديدة، مع غياب طريق ثالث في مقابل الهيمنة الأحادية، ما عدى بعض المحاولات من قبل اقتصاد السوق التضامني-الإنساني. فازداد نمط خوصصة الدولة - كمجال عام- على يد مافيا السياسة والمال. جعلت "قوى العولمة الاقتصادية الحكومات الوطنية تتحول إلى مجرد

[1]- أشرف غالب أبوصالحة، مرجع سبق ذكره، ص 90،91.

[2]- مولود زايد الطبيب، مرجع سبق ذكره، ص 60،61.

[3]- عبد العزيز المنصور، "العولمة والخيارات العربية المستقبلية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 02، 2009، ص 571.

[4]- Suzanne Berger, **Op Cit**, P 45.

حكومات محلية تقوم بإدارة ملفات محلية عن طريق المناولة والشراكة والدبلوماسية الاقتصادية؛ بحيث تحوّل الوطن إلى مشروع شركة"[1].

هكذا؛ انهارت دولة الرفاهية الاجتماعية في ظل الليبرالية الجديدة، وتفاقم أزمة عدم تماسك الدولة الوطنية، مع تزايد تنميط وتدويل المقاييس عبر المنظمات والتكتلات كمجال للنفوذ الحضاري[2]. فأحد المخاوف العميقة للقلق بشأن الانفتاح الدولي هو الخوف من أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي عالجت أعمال رأسمالية السوق لن تكون مستدامة. يدور النقاش حول مسألة ما إذا كان السباق نحو الحد الأدنى في الأجور، والضمان الاجتماعي، وتنظيم سوق العمل أمرا لا مفر منه بسبب تحرير الأسواق المالية وبسبب فرص رأس المال الجديدة في الانتقال إلى بلدان منخفضة التكلفة ومنخفضة التنظيم، فإن السياسة المالية للحكومة مقيدة بحركة رأس المال، حيث لا يمكن رفع الضرائب دون تقليص الميزة التنافسية للمنتجين المحليين، وكذلك العجز الكبير في الميزانية دون إمكانية من تعديلات سعر الصرف، ورفع احتمالات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. تتمثل النتائج المحتملة في ارتفاع معدل البطالة (حيث تتخلى الحكومة عن استخدام تحفيز الطلب) وتخفيضات في نفقات الرعاية الاجتماعية (حيث تحاول الحكومة احتواء العجز وتقليله). والواقع أن الحجة ليست أن هذه القيود ستقوض دولة الرفاه بمرور الوقت؛ بل إنها بالفعل المصدر الرئيسي للضغوط التي أدت إلى خفض الإنفاق الاجتماعي في جميع أنحاء البلدان الصناعية المتقدمة. غير أن دراسات ميدانية تؤكد أنه عندما تكون مؤسسات تمثيل المصالح الجماعية - المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الانتخابية الشاملة- قوية؛ حيث تتركز السلطة وحيث تقوم دولة الرفاهية على مبدأ العالمية، فإن تأثيرات تنقل رأس المال الدولي غائبة، أو تكون إيجابية بمعنى أنها تشير إلى أن المصالح الاقتصادية والسياسية التي تعارض الإصلاحات النيوليبرالية أو التي تتأثر سلبًا بالعولمة قد نجحت في الدفاع عن دولة الرفاهية[3].

حتى وإن كانت العولمة في إحدى ميزاتها ايجابية بالانفتاح الثقافي وتوسيع مبدأ الحوار، وبالتالي تقلّل التعصّب على المستوى الشخصي في ظل الاعتراف بالغير؛ وتتيح على المستوى السياسي في ظل تخطي الحدود الوطنية المساهمة في الثقافة السياسية والتعدّدية الفكرية. غير أن الدول المغاربية تعاني من تأزّم الأوضاع نتيجة عولمة القيم الثقافية، خصوصا وأنها تفرض ثقافة الأقوى كثقافة أحادية لا تقبل التعدّدية والتنوع، سيما أمام استحالة العزلة، وانعدام فسحة الفراغ بين حضارة وأخرى[4].

يبقى المتغير الدولي في مظاهره العالمية، محل التخوّف الملازم للدولة المغاربية؛ خاصة بعد تراجع الدولة؛ والتي لم تحقق بعد بناء كياناتها بما يجعلها قادرة على التحكم في الخلافات المختلفة (لما قبل الدولة) تهدّد الدولة، وأصبحت مصنّفة كدول فاشلة. لقد ضمنت قوى العولمة مصالحها في الدول المغاربية من خلال برامج التعديل الهيكلي، بفرض

[1]- قاسم حجاج، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة: بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"، **مجلة الباحث**، العدد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 83،84.

[2]- أشرف غالب أبو صالحة، **مرجع سبق ذكره**، ص 93،94.

[3]- Suzanne Berger, **Op Cit**, P55 ,56.

[4]- نسيمة أمال حيفري، "العولمة الثقافية وأثرها على هوية الشعوب العربية"، **المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي**، طرابلس، 21-23 ماي 2015، ص 9،10.

إصلاحات فتحت التعدّدية في الظاهر والمحافظة على الطابع الاستبدادي لنظم حكمها. لتتعمق أزمات المجال السياسي المغاربي؛ على نحو:

- تراجع مؤشرات الانفتاح السياسي والتشاركية؛
- النتائج الاقتصادية الضعيفة على جميع المستويات،وارتفاع مستويات (الديون، التضخم، الفقر، البطالة،..)؛
- خوصصة الدولة مغاربيا؛ باستفحال الفساد النسقي، وهيمنة الاحتكارات الإمتيازية للحكام وموالهم (مافيا السياسة والمال)، إلى غيابها كدولة متدخلة منتجة، مستباحة من قبل قوى العولمة المختلفة؛ جعل دولة الرفاه الاجتماعي تنهار في مقابل السخط المجتمعي.

العولمة بكل معانيها ومفاهيمها ما هي إلا تعبير عن أيديولوجية القوى المهيمنة عالميا، القائمة على استدامة تبعية الدول الضعيفة والهيمنة على قراراتها، وإن سلّمنا أن الدول المغاربية منها من منطلق عدم قدرتها على الحفاظ على خصوصياتها ولا قادرة على تدار ك مخاطرها وسلبياتها، سيتحقّق الكثير من الانعكاس السلبي على سيادتها الوطنية وتراجعها. فقد تكون للعولمة منافذها الخاصة لاستدامة التبعية من قبيل الترويج للديمقراطية والتحرر والانفتاح وقضايا الجندر وغيرها، ما يجعل الكثير من المنظمات المجتمعية المدنية تطالب بتدخل قوى العولمة لتفكيك النظم السياسية ورموز السلطة القائمة بالدول الضعيفة التابعة، ما يعني في المحصلة الاستيلاء على حق إقرار القرارات السيادية الوطنية، فيتحقّق ما تصبوا إليه القوى العالمية ويتحقق نقل هذه الدول من إمكانية الاندماج إلى التبعية السلبية. هذا الوضع وأكثر يقتضي الوقوف على عمليات إصلاحية ضخمة سياسيا واقتصاديا لتكون في مصاف القوى العالمية بالاندماج في مسارات العالمية والعولمة لضمان حرية إقرار سياساتها الداخلية والخارجية، بما يحافظ على منظومتها القيمية دون إلحاق وتبعية.

المبحث الثاني: ثوابت المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال

شهدت الدول المغاربية تحديثا للمجال السياسي كأحد مقتضيات التحولات الاقتصادية والمرتبطة بتحولات وتطورات النظام السياسي والسلطة في المجال العام، فكان هذا التحول بمثابة تحول في ضبط علاقات الدولة بالمجتمع، والذي انعكس على حدود سلطتها وانفتاحها على المعارضة السياسية.

المطلب الأول: في طبيعة النظام السياسي المغاربي

في غالبية الدول الإفريقية عامة ومنها المغاربية، نجد أن الزعامة الفردية تكاد تكون مقنّنة، معتمدة على صفات معقّدة للمواريث الكاريزمية وللدساتير والقوانين والمعتقدات والتقاليد والأعراف من أجل إضفاء الطابع الاحتكاري للسلطة[1]. لقد كان النظام السياسي في معظم الدول ما بعد الاستعمارية الأفريقية أشبه ما يكون بنظام السوق أو المباراة. فغياب التنظيم الواعي والمؤسسات الرّاسخة جعلت عملية نقل السلطة منذ أواخر الخمسينات ذات دلالة سياسية واضحة، فقد دأب الحكام بعد الاستقلال على تأسيس نمط جديد من أنماط الحكم الشخصي الذي يعلي من دور الشخص في النظام السياسي مقابل إضعاف دور المؤسسات والمنظمات القائمة. لقد اتجهت وانتهجت معظم النظم السياسية صيغة الحزب الواحد الذي تذوب فيه كل الولاءات الفردية في عملية بناء الدولة الأمة، والتي تنقل إلى زعيم الحزب وهو رئيس الدّولة[2].

لفترة ما بعد الاستقلال بقيت الأنظمة العسكرية في السلطة في بعض من الدول، لكن الدولة ذات الحزب الواحد هو الشكل الذي سيطر آنذاك. ومنذ نهاية الثمانينات، شهدت النظم السياسية للدول الإفريقية تحولا ملحوظا وغير مسبوق. ففي بداية عام (1989) وإن كان هناك عدد قليل من الدول الأفريقية التي مثّلتها أنظمة ديمقراطية وتنافسية متعددة الأحزاب، فالغالبية كانت تحكمها الأنظمة الاستبدادية للحزب الواحد والأنظمة العسكرية.وبحلول بداية عام (1995) كان الوضع السياسي قد تغير؛ إن الأنظمة متعددة الأحزاب التي تجسد على نحو متفاوت من مستويات المصداقية الديمقراطية، كانت موجودة في الغالبية العظمى من الدول الأفريقية. والغالبية منها قد أجرت انتخابات تنافسية حقيقية. وفي معظم الحالات، كانت هذه الانتخابات هي الأولى منذ فترة طويلة لإشراك أحزاب المعارضة التي تتنافس على دعم الناخبين. في جميع أنحاء إفريقيا، وفي كل دولة تقريبًا، استطاع المجتمع أن يشهد حركة موسّعة للإصلاح السياسي؛ والتي تطالب بالديمقراطية، بتعريفها على أنها تتطلب وجود نظام سياسي متعدد الأحزاب[3].

---

[1]- عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد 28، أفريل 2016، ص 5.

[2]- حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الافريقية** (ط2؛ القاهرة: قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2002)، ص 151-154.

[3]- John A.Wiseman, Introduction: the movement towards democracy Global, continental and state perspectives, Edited by John A.Wiseman, **Democracy and Political Change in Sub-Saharan Africa** (First published; London and New York: Routledge, 1995), P 1-4.

على مستوى الدول المغاربية، يمكن القول أن مسيرة تطور النظم المغاربية مرت بثلاث مظاهر؛ **أولا:** شهدت النظم الجمهورية تحولات دراماتيكية عجيبة لإدّعاء وجود الديمقراطية وإجراء انتخابات تنافسية على مستوى رئاسة الدولة، فلا انتخابات نزيهة ولا اختيار للناخب، ووصل الأمر إلى توريث الأبناء من بوابة الديمقراطية، وهو ما جعلها تفقد مصداقيتها والسعي لإسقاطها. أما النظم الوراثية فلم تكذب على شعوبها وبقي أمامها الكثير من الفرص في تحقيق إصلاحات تُرضي شعوبها. **ثانيا:** التحولات الدراماتيكية في الجمهوريات لم تحقق تراكما يذكر، وكانت قد أحدثت ضجيجا بادعائها الديمقراطية في حين واقعها تسلطي، عكس النظم الوراثية المتهمة بأنها ليست ديمقراطية، وإن كانت جرعة الديمقراطية فيها قليلة فهي حقيقية، فالتحول الديمقراطي في النظم الوراثية محسوب وتراكمي. **ثالثا:** مسيرة التطوّر تتعلق بالنخبة، وهي الحاسمة لقضية انتقال السلطة، ولا تختلف النظم الجمهورية عن النظم الوراثية في ذلك؛ فكل نماذج انتقال السلطة في البلدان العربية تنغلق على جوهر "التعيين". فالوراثة تسفر عن تعيين وكذلك الانتخابات، وفي التعيين يتعاظم دور النخبة في الجمهوريات كما في النظم الوراثية، غير أن تغيرها في النظم الوراثية أو استمرارها لا يفرض ثمنا أو تكلفة، عكس النظم الجمهورية التي يفرض ثمنا، متمثلا في التلوّن السياسي مع كل مرحلة[1].كما تميزت المنطقة المغاربية بوجود نمطين لأنظمة الحكم: (1) النمط السلطاني (Sultasistic) وهو النمط الأسري الوراثي، أو الباتريمونيالي (patrimonial) ويقوم على سيادة أسرة وراثية واعتماد التراث والدين. وعلى مستوى الدول المغاربية يمكن أن يمثل هذا النمط حالات المغرب، ليبيا. (2) النمط التوتاليتاري (Totalitarian): وهو النظام الشمولي (نظام الحزب الواحد) نظام تعبئة الجماهيرية الحديثة، والدمج الكثيف للسلطات في تركيبة حزب الدولة. وله نمط فرعي آخر، هو النظام التسلطي (Authoritarian) سواء كان عسكريا أو مدنيا وهو يختلف عن التوتاليتاري في حياده الأيديولوجي وغياب عنصر الحزب الواحد[2]. ويمثل هذا النمط كل من الجزائر وموريتانيا، تونس.

تقول (حنة أرندت.H.Arendt) الأنظمة الامبريالية الاستعمارية حكمت على الشعوب المستعمرة من خلال جهازين جديدين للتنظيم السياسي، تم اكتشاف جهازين جديدين للتنظيم السياسي والحكم على الشعوب الأجنبية خلال العقود الأولى للإمبريالية؛ الأول كان **العرق** كدعامة للهيكل السياسي، والثاني **البيروقراطية** كمبدأ للهيمنة الأجنبية، إذ كانت هذه الأخيرة تنظيم للعبة التوسّع العظيمة التي كانت تُعتبر فيها كل منطقة نقطة انطلاق لمزيد من التورّطات وكل الناس أداة للاستيلاء عليها؛ إنهما ركيزتي (العنصرية والتسلطية)[3].

لقد صنع الاستعمار أشكال عدة لأنظمة الحكم في الدول المغاربية، فكانت ملَكية من قبل الاستعمار البريطاني وهو الاستعمار الأذكى والأدهى في تعامله مع أبناء المستعمرات، ففي الوقت الذي حاول المستعمر الإيطالي "طَلَيَنة" ليبيا مثلا وفرنسا الذي سعت جاهدة "لفرنسة" الجزائر وتشكيل أنظمة حكم جمهورية كأنظمة تابعة لها، فإن بريطانيا آثرت

[1]- صلاح سالم زرنوقة، "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، 2012، ص126،127.

[2]- فالح عبد الجبار، "أثر الاندماج الاجتماعي -حضورًا وغيابًا في عملية الثورة ونتائجها-"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 398، 2012، ص105.

[3]-Hannah Arendt, **The Origins of Totalitarianism** (United States of America: Harcourt Brace & Company, 1973), P 185,186.

أن تفتح في الواجهة أنظمة ملكية وحكومات من أبناء الوطن تحكم هي من خلالها، فكانت الثورة ضدها أقل ممّا كانت عليه في المستعمرات الفرنسية (دول المغرب العربي خاصة)[1].

بالانتقال إلى موضوع تطورات النظم السياسية المغاربية، يمكن القول أن التحولات الديمقراطية السياسية في الدول المغاربية تمايزت في أنماطها، فنجد منها من سار على:**(1)نمط التحول القيادي:** بمبادرة من القيادة السياسية (الرئيس بومدين، بورقيبة، الملك الحسن الثاني) هدفها في ذلك بناء وتكريس مؤسسات الدولة الجديدة على حسابات أصل البناء الديمقراطي، وذلك بحجة عدم النضج السياسي وحماية الوحدة الوطنية؛ لأن التعدّد السياسي خطر على الوحدة في فكر النخبة الحاكمة (المغرب خاصة). بالإضافة إلى أولوية التنمية الاقتصادية بدل الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي،غير أن موجة التحول الليبرالي في الثمانينيات وانشقاقات الأحزاب الحاكمة في كل من (الجزائر، تونس، المغرب) وفشل هذه الأنظمة في تحقيق وعودها اتجاه شعوبها أفقدها مشروعية سلطتها، ما جعل النخبة تبادر للتحول الديمقراطي.**(2)تغيير قمّة النظام السياسي:** فتغير الرؤساء (الشاذلي بن جديد في الجزائر 1979 – زين العابدين بن علي في تونس 1987 – الملك محمد السادس في المغرب 1999)، ومع اختلاف تجربة المغرب في مرحلة حكومة التناوب، فالملك الحسن الثاني عيّن رئيس الحكومة من خارج أحزاب البرلمان، ذلك إلى جانب أن دستور المغرب (1962) ينص على عدم الاعتراف بنظام الحزب الواحد، ما يتيح للملك حرية الحركة في النزاعات بين السلطة والمعارضة، وهذا عكس كل من دستور تونس (1959) ودستوري الجزائر (1963/ 1976) اللّذان نصّا على الجمع بين رئاسة الحزب والدولة[2].

1- الجزائر:

اتّسم النظام السياسي الجزائري قبل التعددية؛ خلال الفترة ما بين (1962 إلى عام 1989) بتقديم الجزائر كدولة ذات نظام سياسي أحادي الحزب، وهي جبهة التحرير الوطني التي تستمد شرعيتها من انتصارها أثناء حرب التحرير الوطني. إذ كانت دساتير (1963 و 1976) تنظم السلطات تحت رعاية جبهة التحرير الوطني. وفي أعقاب المظاهرات الشعبية في أكتوبر (1988)، قرّر الانفتاح السياسي وأدّت العقبات داخل النظام إلى إنشاء وتوثيق العديد من الأحزاب والجمعيات. جاء دستور عام (1989) المنقّح لعام (1996) وفقًا لأحكامه داعيا إلى نظام سياسي ديمقراطي قائم على التعددية والانتخابات. ومع ذلك، لا يسمح هذا التحليل بتفسير الواقع السياسي بقدر ما يخفي المكانة المركزية للجيش في النظام السياسي وممارسة السلطة[3]. هكذا يكون تطور النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال مرّ بثلاث مراحل:

1- مرحلة النظام الثوري: مرحلة هواري بومدين، التي تميزت بالمركزية الكلية (le centralisme total).

2- ما بعد هواري بومدين: المركزية اللينة أو الموسعة (le centralisme mou) تخصص بها عهد الشاذلي بن جديد.

[1]-محمد علي جمعة، **نظرية الدولة في الفكر العربي المعاصر خلال النصف الأول من القرن العشرين** (ط1؛ دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، 1994) ص144.

[2]- سعاد العقون، "نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية: تحديات وعراقيل"، **مجلة المفكر**، العدد الثامن، نوفمبر 2012، ص169-171.

[3]-Madjid Benchikh, L'organisation du système politique, **Comité Justice pour l'Algérie**, Dossier n° 13, mai 2004, P 3.

3- مرحلة المركزية الأحادية الصلبة (l'ultracentralisation) التي عبرت دستوريا عن التخلي عن المركزية الديمقراطية نحو التعددية الحزبية[1].

بعد الاستقلال، أقر ميثاق الجزائر السياسي إلى جانب برنامج طرابلس والدستور الجزائري سمات النظام السياسي الجزائري، حيث أدان تعدّد الأحزاب الذي يعني تقسيم المجتمع؛ وذلك أن هذا التقسيم يعني طبقات متنافرة، ما يسهل تمرير المصالح الخاصة على المصالح العامة. وبالمقابل إشارة إلى خطورة مصادرة السلطة الثورية لمصلحة فئة (one caste)؛ حينئذ مصادرة السلطة من قبل فئة تؤدي إلى إقامة دكتاتورية البرجوازية الصغيرة أو إلى تكوين فئة بيروقراطية لها مصلحة ذاتية في النظام أو جعل الحزب وراء نظام دكتاتورية فردية. وهنا لا بد من وجود صفتين حتى لا ينحرف النظام السياسي عن أدائه: (1) احترام الديمقراطية؛ (2) التكوين الاجتماعي للحزب.في هذا الصدد، استبعد ميثاق طرابلس أي فكرة تتبنى الاعتماد على طبقة عمالية كانت أم فلاحية، والاعتماد على الشعب بكامل شرائحه الاجتماعية. إذ واجه المجتمع الجزائري تحدّ بناء الدولة في وقت لم يعرف الجزائريين بعد خبرة العمل في نطاق الدولة؛ أين قال رئيس الوزراء آنذاك (يوسف بن خدّة) "إن مشكلة الساعة هي الدولة؛ أي أن ظروف ما بعد الاستقلال تحكم وبصورة مستعجلة أن تأخذ الدولة على عاتقها مهمة قيادة المجتمع، فالسيادة لا يمكن أن يعبّر عنها إلاّ في نطاق الدولة، الدولة ستكون خادمة للشعب وليس جندرمته"[2].

منذ عام (1965) شهدت الدولة الجزائرية استقرارا بسبب الأصول الثورية للحكومة، أما الفترة بين (1962) إلى (1965) فقد كانت غير مستقرة،وتزعزعت الهياكل المنشأة بسبب أعمال العنف، وكان انقلاب (هواري بومدين) عام (1965) الذي أقام نظامًا غير دستوريًا وظل دون أن يتغير جذريا في هيكله السياسي وإن رافقه الانقلاب القصير الأجل عام (1967). بعد دستور (1976) ظل عدم الاستقرار السياسي غير الرسمي دستوريًا، وجاءت خلافة (الشاذلي بن جديد) بفريق جديد دون تغيير لهياكل الدولة ترسيخا لسلطة الحكم والاقتصار على تغيير الأفراد لا أكثر[3]. لقد جعل الجيش مصدر السلطة منذ الاستقلال أضفى الصفة (البريتورية) على النظام السياسي الجزائري، إذ أن تحكم العسكر في مقاليد السلطة كان باستخدام القوة للاستيلاء على المجال السياسي، بدواعي حماية الشؤون المدنية،كبديل لمواجهة الفوضى[4].

بتولي (أحمد بن بلة) الحكم توطدت علاقات الشعبوية التي سادت أثناء حرب التحرير مدافعا بذلك على خيار الحزب الواحد وغلق المجال السياسي؛ فتأسست الدولة وبَنْيَنَة المجتمع من أعلى وليس من أسفل بواسطة الدولة بدل القوى الاجتماعية. فجاء التصريح الثوري من قبل العقيد (هواري بومدين) في (19 يونيو 1965) بعد أن تنكر (بن بله) لمؤيديه من العسكر، لتكون بداية جديدة عمل بها (بومدين) على تعزيز سلطته الشخصية مسيطرا على الحكم

[1]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 242.

[2]- حسان محمد شفيق العاني، **المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وايطاليا وفرنسا** (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية: مطبعة التعليم العالي لجامعة بغداد، 1988) ص54-56.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص80.

[4]- محمد حليم ليمام، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص 124-126.

بمعونة ائتلاف من المؤيدين له، وقامت السلطة فيما بعد بتقسيم العمل الاجتماعي والسياسي بما يتطابق والتحالفات الفئوية. كان تفكير العصب الحاكمة منصبا فقط في كيفية التمسك بالسلطة والبقاء فيها، بدل البحث عن عصرنة الدولة، كما فتح رحيل (هواري بومدين) باب الخوف من الصراع على السلطة، الذي انتهى بتعيين (الشاذلي بن جديد) الذي استخدم كل الوسائل لتعزيز سلطته، وإن كان في غياب مطلق للشفافية، خاصة وأن المنطلق (النيوبتريمونيالي) للسلطة يرفض أي انفتاح بالتخلص من التصنيعيين،وإبعاد الخصوم وتعويضهم بداعمين جدد له. لتتفاقم الزبونية في ظل تداخل السلطة والثروة برعاية (بن جديد) انتهت بأزمة انهيار النفط في منتصف الثمانينيات أدخلت الدولة التسلطية أزمة خانقة[1].

في خضم أزمة الثمانينات التي عصفت بأسعار البترول في الجزائر، كان (الشاذلي بن جديد) قد سعى جاهدا إلى تغيير جذري محاولا استيعاب المتغيرات الدولية وانعكاسها الداخلي؛ فعدل الدستور عام (1989) الذي يسمح بالتعددية الحزبية، واستقال بعدها من حزب جبهة التحرير الوطني الذي لم يعد شكليا الحزب الحاكم. وأعلن عن رغبته في إجراء انتخابات بلدية ونيابية حرة، للانتقال بالجزائر إلى نظام برلماني حر. لقد خَلَف (أحمد غزالي) في رئاسة الحكومة (مولود حمروش) الذي رافق سياسة التغيير، غير أن الحكومة الجديدة لم تلطف الأجواء وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ لأربع أشهر. وشعر الجزائريون بالأزمة وأن الحكام ليسوا قادرين على مواجهة التحديات الجديدة ما أحدث نهاية عام (1988) أسوأ اضطرابات بالجزائر منذ الاستقلال. فطرحت جبهة الإنقاذ الإسلامية برنامج الإصلاح، ناقضها الجيش ببرنامج آخر، إذ كان هم حزب جبهة التحرير الجزائري والجيش المحافظة على موقعها في السلطة دون تنازلات. وجرت الانتخابات، وعادت نتائجها لصالح جبهة الإنقاذ الإسلامية بـ (188 مقعد)، والقوى الاشتراكية بـ (25 مقعد). وحزب جبهة التحرير بـ (16 مقعد) والمستقلون بـ (3 مقاعد). حاولت كل التيارات غير الإسلامية اتهام الطرف الفائز بأنه ضد الديمقراطية. قدّم على إثرها (الشاذلي بن جديد) استقالته من رئاسة الجمهورية يوم (11 جانفي 1992) قبل موعد الدورة الثانية لانتخابات النيابية، الأمر الذي اعتبرته جبهة الإنقاذ إجراءً غير دستوري. فالسلطة السياسية التي تبنت الممارسة الديمقراطية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، أتاحت الفرصة لاستقالة (الشاذلي بن جديد) لإحداث فراغ دستوري، وبروز سلطة جديدة من خلال انقلاب قوة قام به الجيش بتدخل المؤسسة العسكرية في الأحداث ووقف عملية الانتخابات. حوّلت (جبهة الإنقاذ) إستراتيجيتها السياسية من الأسلمة من القاعدة نحو القمة إلى إستراتيجية الأسلمة من القمة إلى القاعدة. لقد انغلق النظام السياسي وتطرّفت المعارضة ولجأت إلى العنف المسلح؛ ونجح النظام الجزائري بعدها بتشتيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإضعافها في محاولة التحول الديمقراطي بحماية العسكر[2].

بتسلم الرئيس (محمد بوضياف) رئاسة الدولة في (16 جانفي 1992) وضع لنفسه هدفين: (1) الانتهاء من الإسلاميين؛ (2) إعادة الثقة بين الشعب والسلطة. وقال (محمد بوضياف) في تصريح أذيع بالراديو يوم (17 جانفي

[1]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 167-176.

[2]- فائد صالح محمود اللهيبي، "الحركة الإسلامية في الجزائر بين المشاركة والإقصاء"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، المجلد 16، العدد 03، مارس 2009، ص471-475.

1992) "إن الديمقراطية الحقيقية هي الطريق أمامنا وهي الديمقراطية التي لا تسمح بالفوضى أو الهجوم على مؤسسات الدولة". لقد أراد (بوضياف) إقامة دولة قوية متماسكة، فعمل على فتح ملفات الفساد الإداري والمالي وكشف كل الملابسات التي طبعت الحكومات السابقة، كما قام بانتقاد كل زعماء جبهة التحرير الوطني الجزائري والجيش، لكنه أدرك أن عملية التطهير صعبة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. فقد عاشت الجزائر أوضاع أمنية جد خطيرة، إذ أعلنت الحكومة حالة الطوارئ لمدة سنة وحلت جبهة الإنقاذ الإسلامية عقب أحداث (7 فيفري 1992).

بعد أحداث أكتوبر (1988) نظمت أول انتخابات تشريعية تعدّدية، تم إلغاء الدور الأول منها بفوز الإسلاميين، لتشهد فترة (1992-1995) تشدّدا سلطويا، ساد خلالها مواجهات بين السلطة والإسلاميين. ولسد الفراغ السياسي أقر النظام دستورا جديدا بعد انتخاب (اليامين زروال) عام (1996) ففتحت العودة للعملية الانتخابية انتعاش حظوظ الأثرياء للوصول إلى السلطة التنفيذية. عمل لاحقا خليفة الرئيس (اليامين زروال) الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) على اقتراح قانون الوئام المدني للخروج من الأزمة، متوجها نحو إعادة ترميم سلطوي للدولة. ضمن ما يسميه (حليم ليمام) "الحرب المتواصلة على السلطة"، ووظف هو الآخر ثقافته السياسية المخزنية؛ إذ يعتقد (هيو روبرنس Hugh Roberts)* "أن من أعراض السلطوية إبان رئاسة بوتفليقة، ذلك المزج بين القمع المُمَارس ضد الحركات الاحتجاجية والصحافة المكتوبة وتفتيت الطبقة السياسية، مع توجيه المنظمات الجماهيرية في عهد الحزب الواحد لدعم حكمه، إلى جانب الاعتماد بشكل غير مسبوق على الطرق الصوفية"[1].

لقد قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في الإصلاحات الديمقراطية، فالإستراتيجية الجديدة للرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) "تمثلت في استغلال التراكم الدبلوماسي الإيجابي الذي تحظى به الجزائر وموقف الجزائر على الصعيد الدولي أين سعت إلى إعادة بعث الجانب الاقتصادي والوئام السياسي، أين أصدرت قانون الوئام المدني والعفو عن السجناء الإسلاميين، وإصدار المرسوم الرئاسي في (جانفي 2000) المتعلق بالعفو على الجيش الإسلامي "للإنقاذ" ورجوعهم إلى ذويهم؛ وبالتالي أصبحت الجزائر دولة محورية في القارة الإفريقية إلى جانب نيجيريا وجنوب أفريقيا"[2].

ما يزال يسيطر إلى حد كبير على عمل النظام السياسي حتى الولاية الأولى للرئيس الجديد (عبد العزيز بوتفليقة) تأثير القيادة العسكرية على الحياة السياسية.؛ إذ لا يزال الجيش على الرغم من تحول النظام هو صاحب "القوة الحقيقية" كما يقول الشعب الجزائري. إذ يقدم النظام السياسي الجزائري نفسه كنظام سياسي رئاسي يحتل فيه رئيس الجمهورية مكانًا ويلعب دورًا مهمًا للغاية، وإن كان ليس من الضروري تصوّر نوع من التقسيم الواضح والدقيق للسلطات بين الرئيس والقيادة العسكرية، إذا أخذنا في الاعتبار أن الجيش لا يريد أن يظهر علنا بأنه يتولى صلاحيات دستورية. وهنا يقول الباحث (مجيد بن شيخ) أن القوى التي نعرّفها كسلطات حاكمة للدولة هي تلك التي تؤثر على

* - Hugh Roberts, «The Bouteflika Presidency and the problems of Political Reform in Algeria» **from on the Middle East and North of Africa** (3 February 2005).

[1] - محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 182-193.

[2] - عبد القادر رزيق المخادمي، **التحوّل الديمقراطي في القارة الإفريقية** (ط1؛ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص191.

التوجهات السياسية الأساسية للبلاد، وكل ما يعتبر سياسات إستراتيجية. يمنح الدستور هذه السلطات لرئيس الجمهورية أو تحت سلطته لرئيس الحكومة المعين؛ لكن واقع ممارسة هذه القوى يدل على التعبير الذي يظهر سيطرة قوية على القيادة العسكرية[1].

بالتوازي مع هذه العملية المتمثلة في بسط السلطة الرئاسية على المؤسسة العسكرية، نفذ بوتفليقة انقلابا سياسيا آخر في استعادة السيطرة على جبهة التحرير الوطني. على الرغم من أنه أقل أهمية من علاقاته مع سماسرة القوة العسكرية، إلا أنه لا ينبغي تجاهل استعادته للحزب السياسي المهيمن تاريخًا لأنه يقدم دليلًا إضافيًا على إتقان (بوتفليقة) السياسي. بمجرد توليه منصبه، تعامل بوتفليقة ببراعة مع اثنين من المتغيرات من أجل تغيير ميزان القوى في النظام السياسي الجزائري. الأولى كانت الخبرة والقدرة على تمثيل الدولة الجزائرية بالخارج. والثاني هو الشعور الناشئ عن الاحتراف داخل المؤسسة العسكرية. لقد أعاد "تأثير بوتفليقة" تغيير مكانة الرئاسة وجهاز الدولة في قلب النظام السياسي الجزائري. فرغم أن المؤسسة العسكرية لا تزال عنصرا حاسما في الدولة، لكنها لم تكن الوسيط الرئيسي في انتخابات عام (2004) لولاية رئاسية ثانية. لقد كانت موارد رعاية جهاز الدولة التي يسيطر عليه الرئيس (بوتفليقة) أهم العوامل المحددة للنتيجة؛ لقد شغل منصب رئيس دولة بنسبة (100%) أثناء ترشحه لولاية ثانية بعد أن حشد جميع الموارد المتاحة لمكتبه، يكون (بوتفليقة) ربما آخر رئيس جزائري منذ جيل (1954) الذي ناضل من أجل الاستقلال، وعمل على نقل السلطة إلى رئاسة مدنية[2].

2- تونس:

كان نظام الحكم في تونس متأثرا بمفهوم الدولة الفرنسية والتي عملت النخبة البارزة مع الحزب الدستوري على توطينه بعد الاستقلال، وهو ما جعل النظام السياسي التونسي قائما على النظام التعبوي يقوده الحزب والزعيم، وأفلح في تأسيس نقابات العمال والكثير من المنظمات وواصل بناء الدولة تحت هيمنة الحزب الواحد المسيطر[3]. فالكثير من بلدان العالم الثالث ومنها المغاربية، وعقب الاستقلال اتجهت فيها الأنظمة الحاكمة إلى جمع وتعبئة كافة قوى وفئات الشعب خلف القيادة على أساس قومي غير طبقي أو غير حزبي "الطابع الشعبوي" وهي سياسات تعمل على تجميع وتنظيم الأفراد على أساس "إدماجي"، فإدماجية الدولة (state corporatism) تأكيد على التعاون بدل الصراع، وتمييز عن "الإدماجية المجتمعية"(sociétal corporatisme) التي تؤكد على نشأة الجماعات والنقابات باستقلالية دون تدخل من الدولة[4].

عقب الاستقلال، تبنّت تونس التوجه الاشتراكي للتضييق على الحريات الاقتصادية، وهو ما كان لا يتحمّل وجود تعدّدية سياسية، وكغيرها من بلدان أوروبا الشرقية التي اختارت الأنظمة الشمولية أثناء الحكم الشيوعي، برّر (بورقيبة) خيار نظام الحزب الواحد تحت شعار الوحدة القومية لتأسيس النظام الشمولي نحو حكم فردي. غير أن

[1] - Madjid Benchikh, **Op Cit**, P 10-14.

[2]- Robert Mortimer, State and Army in Algeria: The 'Bouteflika effect', **The Journal of North African Studies**, Vol. 11, No. 2, June 2006, P 167-169.

[3] - نزيه.ن.الأيوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص256.

[4] - أحمد ثابت، **مرجع سبق ذكره**، ص71.

النظام الأحادي الرئاسي دخل أزمة منذ نهاية الستينات لانعزال القيادة وانسداد الآفاق، ونتيجة هذه المخاوف البورقيبية أقر مبدأ الرئاسة مدى الحياة عام (1975) تدعيما لحكمه الفردي، بما لا يعترف بأي مشاركة أو محاسبة[1]. رسم (بورقيبة) النظام السياسي بملامحه الرئاسية، بتوسيع صلاحياته كزعيم رئاسي وزعيم للحزب الحاكم المفروض كحزب واحد، ليجمع بين السلطتين: السياسية والحزبية. ليكملها بفرض الرئاسة مدى الحياة عام (1975). كما كانت التجربة (البورقيبة) في صوغ النظام السياسي التونسي، متكئة على ثلاث ركائز:

- هيمنة الحزب الدستوري الذي قاد البلاد للاستقلال؛
- الزعامة الأبوية؛ المترجمة دستوريا بالمركزية الرئاسية المتحكمة في مركز صنع القرار؛
- العلمانية؛ كأيديولوجية تحديثية[2].

كانت فترة حكم بورقيبة بين (1956 – 1987) متميزة بهيمنة شخصه على الدولة وحلفائه من البرجوازية الوطنية والليبرالية الأجنبية التي هيمنت على الاقتصاد بالاستثمار بأموالها في المشاريع الاقتصادية داخل تونس بشكل ديكتاتوري؛ أين كان بناء الدولة وفق سياسة بورقيبة بتكميم أفواه المجتمع عامة والمجتمع السياسي خاصة، معتبرا نفسه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة، فقضى على التعدّدية السياسية ومهيمنا بالحزب الواحد،لدرجة إدعاء الأبوية والتفرد بالسلطة، الذي أحدث شرخا في صفوف نخبة للاستقلال بين أتباع بورقيبة وأمين الحزب الحر الدستوري الجديد (صالح بن يوسف) غير أنّه تم تصفية أتباع هذا الأخير وأصبح الحزب الحر الدستوري الجديد سلطويا بامتياز[3]. لقد صيغ نظام الحكم التونسي على مقاس رئيس الحزب الحر الدستوري استنادا إلى دستور عام (1959) محتكرا جميع السلطات وبعد إقالة رئيسه بورقيبة عام (1987) خلفه الرئيس (بن علي) محافظا على جوهر النظام واحتكار السلطات بحزب يسيطر على غالبية مقاعد السلطة التشريعية، مع السماح للأحزاب الصديقة للحزب الحاكم بالتواجد في السلطة التشريعية بشكل محدود[4]. واجه النظام السياسي التونسي في (3 جانفي 1984) أزمة حادة إثر احتجاجات على رفع الدعم على الأسعار، والتي تعود لتراكم وتداخل ثلاث أزمات يعاني منها المجتمع والنظام القائم:

- أزمة مجتمع: وهو الذي يتسم بتعايش مجتمعين في فضاء واحد، الأول فقير والآخر غني، أحدها مندمج في نظام الدولة والاستهلاك والتواصل والآخر خارج هذا كله.

[1]- خليفة الشاطر، مشرفا، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال** (ج3؛ تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005)، ص 188-195.

[2]- عبد الرزاق خيري جاسم، "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد، د س ن، ص 4-7.

[3]- عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2016، ص 77،78.

[4]- أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

- أزمة ذهنية عامة: وهي حادثة بفعل انقطاع التواصل بين الزعامة والمجموعة الوطنية، فتونس منذ أكثر من 15 سنة وكأنها بلد معلق في الفضاء، فالرئيس موجود دون أن يكون موجودًا.

- أزمة نظام سياسي: ذلك النسق السياسي المسدود؛ حيث لا أحد يريد تحمل المسؤولية لأن:

- الرئيس لا يحكم، لكنه من ناحية أخرى لا يترك للوزير الأول ممارسة سلطاته بحرية؛

- سراب الخلافة الذي أصبح يُذكي الجشع في كل مكان.

الأمر الذي جعل النظام والنخب السياسية ترفض أن يخرج المجتمع المدني عن مجال مراقبتها، ليبقى النسق السياسي غير قادر على توفير قاعدة جديدة من الإجماع والفاعلية ويبقى الفارق محسوسا بين الخطاب السياسي المنفتح نسبيًا وبين اتجاهات هياكل النظام السياسي التي تعبّر عن النموذج الاحتكاري للحكم[1]. وعقب تولي (بن علي) الحكم وظف الدستور لإدخال البلاد لمرحلة الحكم الكلياني (التوتاليتاري) ذي الطابع البوليسي؛ من خلال رصده إمكانيات مادية هامة لإخضاع الأمن ببناء عقيدة أمنية تدين بالولاء للنظام الاستبدادي لا إلى الوطن. غير أنه في مقابل نظامه الاستبدادي الرئاسي روّج لنظام ديمقراطي تعدّدي، ملغيا الرئاسة مدى الحياة التي فرضها (بورقيبة)، غير أن صفة الرئاسي للنظام السياسي لا يتعارض عليها اثنان؛ وهي الصفة التي تأكدت أكثر بتوسيع الصلاحيات على حساب البرلمان[2].

3- المغرب:

مع استقلال المغرب في (2 مارس 1956) انطلقت المرحلة الجديدة مع السلطان (محمد بن يوسف) الذي يعرف بالملك محمد الخامس، وشهدت البلاد ميلاد حكومة وطنية في (7 ديسمبر 1955) وورثت هذه الحكومة تركة ثقيلة. وفي (8 ماي 1958) شكل زعيم حزب بالاستقلال (أحمد بلفريج) حكومة بتكليف من الملك، جميع وزرائها من حزب الاستقلال، لكنها لم تواصل مهمتها بعد الانشقاق بالحزب، انتهى بتشكيل حزب (الاتحاد الوطني لحزب الاستقلال)، فاستقال (بلفريج) وكلّف (عبد الله إبراهيم) مؤيد الجناح اليساري من حزب الاستقلال بتشكيل الحكومة، التي كلفت بالتحضير للانتخابات المحلية وأتمت المهمة، رغم استقالتها قبل إجراء الانتخابات التي فاز فيها اليسار[3]. فالملكية الحاكمة المعبرة عن الخلافة، ترى أن السلطة مستمدة من الله ورسوله (صلى الله عليه وسلم).بتكريس النظام المعياري الدستوري والقانوني وسمو المؤسسة الملكية، ويبقى البرلمان والسلطة التنفيذية وكذا الآلية الانتخابية بوظائف محدودة في إطار وحدة السلطة. وفقا للبناء الدستوري والسياسي للمغرب نجد أن الملكية تجسد السيادة وتمارسها فوق القانون انطلاقا من عناصر تاريخية ودينية[4].

---

[1]- محمد عبد القادر الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 116-118.

[2]- مراد مهّي، "الثقافة السياسية وتطوّر المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيو-تاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، المجلد 07، جامعة ورقلة،الجزائر، 2015، ص 161،162.

[3]- دعاء فرح، موسوعة تاريخية- حضارية وأدبية، **مرجع سبق ذكره**، ص177،178.

[4]- الحسين أعبوشي، "جدلية الصراع في شأن الطبيعة الدينية والمدنية للدولة في المغرب"، **مرجع سبق ذكره**، ص 45-47.

جاء المشهد السياسي في المغرب المستقل حاملا نظاما سياسيا لـ "**دولة سلطانية**" تقليدية مشبعة بالموروث عن التنظيم الإداري الاستعماري، مع حركة وطنية حديثة في الفكرة والبرنامج، وإن جاءت من أصول تقليدية سلفية (القرويين، إبن يوسف...)؛ أين تعايشت المؤسسة الملكية والحركة الوطنية،والذي كان يخفي داخله تعايشا (تأسيسيا وتحتيا)، وهو تعايش التقليد والحداثة بالمؤسسة الملكية، وتعايش السلفية والليبرالية بالحركة الوطنية. هذا التعايش ترجم بالتعايش بين آلية إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في النظام السياسي، بل مأسسته، وبين آلية توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة في ذلك النظام. إذ عملت القوّتين على تنظيم التوازن بينهما والعمل بقاعدة التنازل المتبادل والحلول الوسطى، ولعل تجربة حكومة الائتلاف تعبير عن هذه العقيدة السياسية. إلا أن المجال السياسي للمغرب المستقل كان مزدوج الشخصية، وبين الكثير من التجاذبات نحو الحديث لم يستسلم تيار التقليد ولم تتراجع مخزنية الدولة بل ظلت قادرة على ممارسة ممانعة حيوية متأقلمة مع متغيرات المشهد الداخلي والمشهد العالمي[1].

نظام الحكم في المغرب هو ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية، فالملك يعد أميرًا للمؤمنين وأسمى من تمثيلية البرلمان، على أساس أن مصدر سلطته هو الله، وكذلك الشعب عبر عقد البيعة، ويمارس سيادته بطريقة غير مباشرة عبر المؤسسات الدستورية، بماضيها مؤسسة البيعة (العرفية) وبطريقة مباشرة عبر الاستفتاء. فالنظام السياسي المغربي كما يصفه الباحثون يجمع بين ثلاث مفاهيم للديمقراطية هي البربرية والإسلامية والمغربية التي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعًا مختلطا وأحيانا متناقضا، وغير مستقرًا غالبا، فهو نظام رعوي يتسم بالطابع التحديثي لمظاهره الخارجية الشكلية مثل الدستور والقانون المكتوب ووجود جهاز إدارة للدولة. ذلك أن النظام السياسي المغربي غير مقتصر على الوثيقة الدستورية، لأن الفعل السياسي يتجاوز الدستور غالبا، فالملكية المغربية تنظر لنفسها بسمو وعلو عن الجهاز التنفيذي والتشريعي وعكس الفصل بين السلطان، كما قال (الحسن الثاني) "إذا كان هناك فصل للسلطة، لا يمكن في مستواي بل فصل السلطة يكون في مستوى أدنى، فالملك يحكم بلاده ويسير سياستها مستعينا بسلطتين: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية"[2].

بعد الاستقلال أظهر (محمد الخامس) أن البلاد لم تكن مهيأة للنظام البرلماني، وعليها أن تمر بمرحلة انتقالية للوصول لذلك، فأصدر الميثاق الملكي عام (1958) والذي ذكر به أن "السيادة تخص شخص الملك، الدولة مملكة دستورية تسمى المملكة المغربية، وأن الوزراء مسؤولون أمام الملك، وأنه سوف يتم الفصل بين السلطات التشريعية والتنمية مع إعلان الحريات الكاملة"[3]. طرح الملك الحسن الثاني في (ديسمبر 1962) دستورا جديدا للاستفتاء الشعبي وهو الذي نص على إناطة السلطات المهمة بالملك وتأسيس سلطة تشريعية، ولم يضمن هذا الدستور سير المؤسسات البرلمانية، وانتهى الأمر إلى أزمة سياسية، فدخل الاتحاد الوطني للقوى الشعبية (UNFP) في المعارضة وانضم إليه حزب الاستقلال في (جانفي 1963) وانتفض الشارع واعتقلت السلطات نواب حزب الاستقلال ونواب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وأنصارهما. وفي (جويلية 1963) جرت الانتخابات البلدية وقاطعها بعض الأحزاب وتوالت التظاهرات،

[1]- عبد الإله بلقزيز، "في تكوين المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب"، **مرجع سبق ذكره**، ص 192،193.

[2]- علي سلمان صايل، "النظام السياسي في المملكة المغربية، قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية"، **الدراسات الدولية**، العدد 53، 2012، ص29.

[3]- جلال يحي، **المغرب الكبير 3: الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال** (مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966)، ص 1259.

ولم يتوافق الملك مع المعارضة، فأعلن حالة الطوارئ في (7 جوان 1965) وحل المجلس النيابي وتسلم السلطة كافة في البلاد وأعلن حكومة جديدة برئاسته وأعرب عن نيته في إعادة النظر في بعض المواد الدستورية من أجل نشاط المجلس النيابي.

توالت أحداث عنيفة؛ ففي (29 أكتوبر 1965) قتل زعيم الاتحاد الوطني للقوى الشعبية المهدي بن بركة الذي اختُطف في باريس، وتعاظم دور وزير الداخلية الجنرال (أو فقير) وتعرض الملك الحسن الثاني لمحاول اغتيال في (جويلية1971) وأحداث الصخيرات في (جويلية 1971). أحداث متتالية عديدة دفعت بالملك الحسن الثاني بإدخال تعديلات على دستور (1970) وطرح مشروع دستور جديد صوّت عليه في (1 مارس 1972) أين تم به توسيع صلاحيات البرلمان وهو حق كان من صلاحيات الملك وحده، فأصبح ممكنا للمجلس النيابي حق تعديل الدستور. فجاء في الباب الأول أن نظام الحكم ملكي دستوري ديمقراطي السيادة فيه للأمة، تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصورة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية. فالملك يستفيد من سلطاته الدستورية، فهو يعين رئيس الحكومة، والوزراء، ويرأس مجلسهم والهيئات المهمة، ومنذ مؤامرات السبعينيات أصبح يراقب عن كتب التعيينات العسكرية ويعين قادة الأسلحة بموجب ولائهم، فالقاعدة الدستورية أكدت أن شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته[1].

مع بداية السبعينيات كانت فترة استقرار الدولة وحتى بعد مفاوضات عام (1974) لإقرار دستور (1972) على فريق عمل جديد برئاسة (الحسن الثاني)، وتشكيل وحدة سياسية جديدة تحت راية (وحدة أراضي الوطن) إلى أن حلت أحداث العنف في كل من عام (1981) وعام (1984) لبيان موقف ولم تتأثر هياكل الدولة[2]. ثمّ جاء دستور عام (1992) ليقيد السلطة التقديرية للملك في تعيين الوزراء، وأصبح تعيينه للوزراء باقتراح من الوزير الأول، وشارك هذا الأخير الملك في التعيين بهذا الاقتراح؛ وهذا ما أفضى إلى تعيين حكومة عبد الرحمن اليوسفي عمليا. إلا أن الملك منذ (1992) أثبت تجاوزه للدستور وتمسكه بسلطته التقديرية؛ فرغم إلزام دستور (1992) الحكومة بحصولها بثقة الأغلبية البرلمانية بالتصويت على البرنامج الحكومي إلا أن حكومات (1992 و1998) لم تأخذ بعين الاعتبار الانتخابات[3]. أما الدستور المغربي لعام (1996) فقد نص على أن "نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية، وأن السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة المؤسسات الدستورية"[4].

عموما؛ يمكن إيجاز أهم ملامح النظام السياسي المغربي في النقاط التالية:

1- هيمنة الملك على الحياة السياسية: فالدساتير المتعاقبة تعطي الملك مركز الثقل في النظام السياسي، وله سلطات واسعة في كل أمر سياسي.

2- توظيف الحداثة لخدمة التقليدية والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة.

---

[1]- دعاء فرح، موسوعة تاريخية- حضارية وأدبية، **مرجع سبق ذكره**، ص182 -184.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 80.

[3]- محمد الرضواني، "الحكومة التي تلتقط كل شيء: محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 43،44، 2014، ص 102.

[4]- علي سلمان صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

3- السماح بالتعدّدية وحظر نظام الحزب الواحد، غير أن التعدّدية هذه تتم وفق قواعد غير رسمية[1].

إن النظام السياسي المغربي ذو ثنائية بالمجال السياسي، فهو يجمع بين "المجال السياسي التقليدي والقائم على النخب والمؤسسات الدينية والهياكل التقليدية كالعلماء ورجال الدين والأشراف والهيئات العينية بالدولة، وبين المجال السياسي الحديث والذي يتمثل في التنظيمات والمؤسسات الحديثة من أحزاب وبرلمان ونخبة سياسية"[2].

4- ليبيا:

بعد استقلال ليبيا وقيام دولة المملكة الليبية، تميز نشاط التيارات والأحزاب السياسية بالنضال السياسي لتحقيق كامل التحرر الوطني في مواجهة الهيمنة الدولية على ليبيا الجديدة. تميزت الفترة ما بعد الاستقلال باحتكار الملك إدريس السنوسي وإدارته العتيقة للسلطة في البلاد بأسلوب وسياسات كانت قد تجاوزتها المرحلة ومعطياتها، ف (إدريس السنوسي) بشخصيته **الأبوية الدينية** لدى قبائل وعشائر البلاد المتأثرة فكريا واجتماعيًا بالحركة السنوسية، كان قد حقق استقلال البلاد باتفاقات وعهود مع القوى الدولية صاحبة السلطة والنفوذ والامتيازات في المنطقة، واعتبر ذلك إنجازا وطنيا حققته حكمة (إدريس). كان (إدريس السنوسي) معجبا بالدولة البريطانية العظمى وكغيره من قادة العمل السياسي في الدول العربية كان منحازًا للسياسة البريطانية، التي كانت شرط توقيع الاستقلال في لندن سنة (1949). بعد أن وصلت (أدريان بلت.Adriana Bilte) مندوبة الأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا لتأهيل تطبيق قرار الأمم بنقل السلطة وإعلان استقلال ليبيا[3].

إثر الاستقلال المعلن في (24 ديسمبر 1951) قامت المملكة المتحدة الليبية، واتخذت شكل **الإتحاد الفدرالي** مع **نظام حكم ملكي وراثي برلماني**، وكان لهذه الجمهورية عاصمتان (طرابلس وبنغازي). أين أعطى الدستور الملك حق تولي أمور السلطتين: التشريعية، ويساعده فيها مجلس الأمة، والتنفيذية من خلال مجلس الوزراء. وأنيطت الأمور القضائية إلى محكمة عليا تساعدها محاكم أخرى. غير أن الملك يتمتع أيضا بصلاحيات قضائية مثل إصدار عفو أو تخفيف حكم. وجاء التعديل الدستوري في(28 أفريل 1963) ليلغي شكل الدولة الاتحادي؛ وأصبحت موحدة ولها حكومة واحدة، وقسّمت ليبيا إلى عشر مقاطعات على رأس كل واحدة منها والٍ يُعينه مجلس الوزراء. في سبتمبر (1969) أسقط (68 ضابطا حر) النظام الملكي وأعلنوا قيام الجمهورية العربية الليبية وانتقلت إدارة البلد إلى (مجلس قيادة الثورة) وعلى رأسه معمر القذافي[4]. بحسب دستور ليبيا، كان الملك يملك ولا يحكم، أي أنه يملك التكليف بتشكيل الحكومة، ويملك إقالتها، أين توالت على البلاد منذ (1951 إلى 1969) أحد عشر(11) وزارة. كان يختار في كل

[1]- محمد صالح شطيب، "إشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي والموروث التقليدي للنظام"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد25، 2012، ص330-332.

[2]- علي سلمان صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[3]- إبراهيم فتحي عميش، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا** (ج1؛ ط1؛ ليبيا: برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008)، ص 262،263.

[4]- أمل عجيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 38-40.

مرّة شخصية سياسية تتولى تشكيل الحكومة دون أن تقدم برنامجًا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا متكاملا يعكس متطلبات المرحلة بقدر ما كان يأتي التغيير في أعقاب أزمة سياسية محلية تعصف بالبلاد والحكومة[1].

لقد كان لاكتشاف النفط عام (1959) أثر في التحول السياسي في ليبيا، إذ أدركت النخبة حاجة ليبيا لنظام موحد للتغلب على مشاكل النظام الاتحادي. وهكذا صوّت البرلمان الليبي عام (1963) لإقامة نظام موحد محل الإتحاد تشرع الحكومة بإقامة برامج للتحديث في شتى المجالات. كان النظام الجديد فترة السبعينيات بأفول التجربة الشعبوية مشكلا من مؤسسات وقوى؛ فالدائرة الداخلية مكونة رجال الخيمة واللجان الثورية والصفوف القبلية، وتنظيم الرفاق الذي يضم المقربين للقذافي من أصدقائه قبل الثورة. قدم صغار الضباط العسكريين بقيادة القذافي عدة إصلاحات اجتماعية ومؤسساتية مبتكرة (اللجان، المؤتمرات الشعبية)؛ والتي زادت من الدعم الاجتماعي للنظام بتحسن معيشة الطبقات الوسطى والدنيا. غير أن الكثير من الانشقاقات أدت إلى التخطيط لانقلاب عام (1975)، لينبثق بعده نظام جديد بقيادة جناح العقيد القذافي والمتكون من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأصبح هذا النظام عديم الرحمة في تركيز سلطته، وتعزيز الأجهزة الأمنية والمخابراتيه على حساب المؤسسات الرسمية وحكم القانون. ليتضافر مناخ العداء الدولي وانخفاض عائدات النفط نحو أزمة للنظام وهشاشة المؤسسات العامة، ونهوض المعارضة الإسلامية[2].

تفاعل الليبيون مع **النظام الملكي** (1951-1969) إيجابا وقبلوا بالملك حاكما عليهم على رغم تحفظ بعضهم من سكان طرابلس، ولكن سرعان ما انقلبوا ضدّه وأطاحوا به. حظي التغيير السياسي في الأول من سبتمبر بقبول شعبي ملحوظ وتفاعلت معه الطبقة الوسطى إيجابيا، ولكن سنوات بعد هذا التغيير ظهر في صلب النظام وفي تخومه معارضات، والتي كانت رافضة للاختيارات القائمة وتنامت بفعل الزمن. فعدم الاستقرار هو ما وصف حياة الليبيين وانعكس على النظام السياسي، فالنظام الملكي عقب الاستقلال لم يكن مستقرا طيلة (17 سنة) ونفوذه الفعلي لم يتجاوز طرابلس الكبرى؛ أين كانت دواخل البلاد موكُولة لشيوخ القبائل والزعامات المحلية. والدولة منذ البداية كانت ضعيفة ولا تمتلك التمثيلية الجغرافية والسياسية الضرورية والكافية، فيلجأ الأفراد إلى قبائلهم. وتحوّلت **البداوة** لأسلوب حياتي تَدعّم بدء من عام (1973) وتم العمل على إعادة إنتاجها مجتمعيا اعتمادا على قوة السياسة[3].

كانت فترة تطوّر النظام السياسي في ليبيا تلك المرحلة التي سبقت حرب (سبتمبر 1969) قد شهدت عدّة أحداث دفعت بالقوى السياسية وأطرافها المحلية والقومية والدولية للتنافس لأجل الوصول إلى قمة السلطة في البلاد:

- لقد كانت حرب الستة أيام عام 1967 قد أكدت أهمية ليبيا الإستراتيجية للأمن القومي العربي، بحكم موقعها الفاصل بين مشرق ومغرب الوطن العربي، وأثر ذلك على مشروعي الحرب والسلم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على المدى البعيد.

---

[1]- إبراهيم فتحي عميش، **مرجع سبق ذكره**، ص 264.

[2]-علي عبد اللطيف أحميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا"، **مجلة تبيّن**، العدد 01، المجلد الأول- صيف 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 166-176.

[3]- المنصف ونّاس، **الشخصية الليبية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة** (ط1؛ تونس: الدّار المتوسطية للنشر، 2014)، ص 42-46.

- التدفقات الهائلة للثروة النفطية وتزايد الاكتشافات أين أصبحت في عام (1968) رابع مصدّر للبترول في العالم، وأصبح بذلك سلاحًا عربيا استراتيجيا، يزعج أمريكا وبريطانيا ويصيب إسرائيل.

أمام هذا الوضع المربك، أخذت أمريكا وبريطانيا استخباراتها لمنافسة القوى الوطنية والقومية لإيجاد البديل السياسي للنظام الملكي الذي بلغ ضعفه، وما يجعله عرضة للسقوط وصعود بديل يحتاج ترويضه إلى سنوات، بحيث لا تخسر أمريكا مصالحها. أين نشطت كل من الحكومتين (الأمريكية والبريطانية) بهدف إعداد وتنظيم بنية سياسية من القواعد والقيادات الشعبية، تكون موالية للغرب. وهو ما كشفت عن برقية كانت قد بعثت بها الخارجية البريطانية إلى سفيرها في تونس تطلب منه إيفاد الملحق العمالي إلى بنغازي للبحث مع السفير هناك عن الوسائل التي يمكن بها زيادة النفوذ الغربي في ليبيا، من أجل التأثير على القوى العمالية بعيدًا عن تأثيرات القوى الوطنية المعادية للغرب.لم تجد المخابرات الأمريكية في عملائها من رجال السلطة الملكية وأصحاب النفوذ في ليبيا من يعتمد عليه لقيادة تغيير النظام الملكي المتصدّع قبل الفاتح سبتمبر 1969، فكانت حركة الضباط الأحرار أحد ثلاثة تنظيمات عسكرية ذات القوات المسلحة الليبية، تسعى للقيام بعملية انقلاب عسكري في البلاد وإعلان قيام "الجمهورية العربية الليبية" أو"جمهورية ليبيا العربية". تجمع العُقداء والرواد بقيادة (عبد العزيز الشلحي) وحدّد يوم (05 سبتمبر 1969) موعدًا للتحرك وإعلان تغيير النظام الملكي ببيان إعلان قيام الجمهورية، وهو ما صرح به العقيد (معمر القذافي) وأعضاء مجلس قيادة الثورة وعليه صدرت الأوامر بالاستعداد للانقلاب العسكري فجر الأول من سبتمبر[1].

عملت ليبيا بعد الاستقلال لتأسيس الدولة وتقوية المجتمع وهويته الوطنية، غير أن الموارد النفطية وكذا عمليات التحديث الموسعة وطبيعة تحولات المنطقة حمَلت بذور إفناء النظام الملكي؛ فهذا الأخير أصابته الخلافات العائلية ومختلف الصراعات بين أركانه. فظهرت مطلع عام (1967) صراعات وتنافس بين مختلف أجهزة الحكومة والقصر وتحالفاتها القبلية والعشائرية؛ أين امتد هذا التحالف في مختلف مؤسسات الدولة الموجودة آنذاك. غير أن نظام إدريس السنوسي فشل في مواكبة التغيرات والتطورات الفكرية والسياسية الاجتماعية، وفشل تحقيق طموحات الشعب، وصولا إلى تجميد المؤسسات الديمقراطية للقوى السياسية في الدولة، فكان سقوط الملكية على يد الضباط في انقلاب قادة (معمر القذافي) في الأول من سبتمبر (1969) وقامت الجمهورية مكان الملكية[2].

مع إلغاء النظام الملكي ألغيت كل المؤسسات المتعلقة به وكذلك الدستور، وشكلت مؤسسات جديدة ترتبط بالثورة:

- مجلس قيادة الثورة والذي يتمتع بصلاحيات تشريعية.

- السلطة التنفيذية: مكونة من رئيس المجلس ومجلس الوزراء، والمجلس بقيادة القذافي وهو من يحدد الخطوط العريضة لسياسة الدولة ومجلس الوزراء ينفذ.

- السلطة القضائية: أين أعادت مجلس قيادة الثورة تنظيمها بما يتوافق والتقاليد الإسلامية ويراعيها.

---

[1]- إبراهيم فتحي عميش، **مرجع سبق ذكره**، ص 349-360.

[2]- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، **مرجع سبق ذكره**، ص 32-34.

في (11 جويلية 1971) أعلن مجلس قيادة الثورة قيام الاتحاد الاشتراكي العربي لضمان الوحدة الوطنية وسيادة الشعب، وثقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية تدريجيا لمنح الجماهير حق ممارسة السلطة وتحقيق العدالة الاجتماعية. لكن ما لبث الشعب أن سئم من بيروقراطية الاتحاد الاشتراكي، وقامت الثورة عام(1973) فاستولت القوات الشعبية على المؤسسات الحكومية وشكلت لجانا ومؤتمرات لتحقيق الديمقراطية. وهو ما أدى إلى تشكل مؤتمر الشعب العام إثر قيام سلطة الشعب وإعلان الجماهيرية الليبية في (مارس 1977) برئاسة معمر القذافي[1].

شهد النظام في ليبيا بداية من عام (1977) تغيرات سياسية وراديكالية، أين تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها التقليدية وحل محلها هياكل مثل **سلطة الشعب**، والتي عُدّت أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكي، وللشعب ممارسة سلطته بالمؤتمرات واللجان الشعبية والاتحادات والروابط ومؤتمر الشعب العام. وفي عام (1979) تم إدخال تعديل في نظام قيادة ليبيا، فأعلن (القذافي) في خطاب (سبتمبر 1978) أنه سيكرس حياته للعمل الثوري ويتوقف عن ممارسة السلطة وتولي أمانة مؤتمر الشعب العام، وفي ذات العام من (1979) تم تشكيل اللجان الثورية في كل مكان، والتي لعبت دورًا هاما في العمليات السياسية في الثمانينيات، وبالتالي تتوزع السلطة بين المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام[2].

قد جعل القذافي النظام السياسي يعمل على ثلاث أنظمة في الوقت نفسه؛ الأول والمرتبط بما يحويه كتابه الأخضر بأيديولوجيته وتوجهاته، والثاني كنظام رسمي والذي يعكس مختلف المؤسسات السياسية والإدارية وإن لم تكن لها سلطة حقيقية، أما الثالث فهو التحالف الذي أقامه بين السياسي والعسكري والقبلي والاقتصادي وهو المتحكم في العملية السياسية. لقد كانت العلاقة (الدولة–المجتمع) في ليبيا على ذلك تحكمها (الأيديولوجية– القبيلة– النفط)[3]. قدم صغار الضباط العسكريين بقيادة القذافي عدة إصلاحات اجتماعية ومؤسساتية مبتكرة (اللجان، المؤتمرات الشعبية)؛ والتي زادت من الدعم الاجتماعي للنظام بتحسن معيشة الطبقات الوسطى والدنيا. غير أن الكثير من الانشقاقات أدت إلى التخطيط لانقلاب عام (1975)، لينبثق بعده نظام جديد بقيادة جناح العقيد القذافي والمتكون من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وأصبح هذا النظام عديم الرحمة في تركيز سلطته، وتعزيز الأجهزة الأمنية والمخابراتيه على حساب المؤسسات الرسمية وحكم القانون. ليتضافر مناخ العداء الدولي وانخفاض عائدات النفط نحو أزمة للنظام وهشاشة المؤسسات العامة، ونهوض المعارضة الإسلامية[4]. غيب (معمر القذافي) المؤسسات السياسية عن الدولة في ليبيا، واعتمد على هيكل غير رسمي للسلطة، كان هو الذي صاغه وأوجده، وأشرف على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في الدول، وحتى في الدوائر النخبوية في المجتمع وهي:

– الشبكة السياسية: فقد اعتمد القذافي على عدد من المستشارين السياسيين المعروفون باسم رجال الخيمة، والمنتمين لعائلة القذافي وقبيلة (القذاذفة) الحريصين على البقاء بالقرب منه، ومنهم (أحمد القذاف الدّم، الخويلدي

[1]- أمل عجيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 38-46.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 196.

[3]- حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتغيير"، **مرجع سبق ذكره**، ص 60،61.

[4]-علي عبد اللطيف أحميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

الحميدي، أبو بكر يونس، أحمد إبراهيم، موسا كوسا، عبد اللّه السنوسي ...)، وقد تقلّدوا مناصب قيادية عديدة في مختلف المجالات، وهو ما أكّد اعتماد القذافي على رجال معينين دون الاعتماد لا على الكفاءة ولا الخبرة. وقد أراد (سيف الإسلام) في السنوات الأخيرة لهذه الدائرة وترويج خطاب إصلاحي لها، وهو ما لم يجد الدعم الكافي.

– الشبكة الأمنية: والمتمثلة في اللجان الثورية والكتائب الأمنية والتي أنشأها (القذافي) في سبعينيات القرن الماضي لحماية الثورة، وهي المحكمة في المؤتمرات الشعبية الأساسية، وهي التي تضم أشخاص لهم ولاء تام للقذافي، وكانت قد ساهمت في الثمانينات في تصفية معارضي النظام داخليا وخارجيا؛ لتظهر في التسعينيات كلجان التطهير للقضاء على التيار الإسلامي المعارض داخل ليبيا. الكتائب الأمنية أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة، وهي التي أنشأها القذافي لحمايته من أي انقلاب عسكري، وهو الذي نجا من (15) محاولة اغتيال بين (1976-1985) أغلبها كان من عناصر من قواته المسلحة، ويقود أبناءه هذه الكتائب وعلى رأسهم (خميس) آمر اللواء (82) أقوى كتيبة أمنية.

– الشبكة الاجتماعية: ومهمته في الهيكل ككيان صمّمه القذافي عرف بالقيادات الشعبية الاجتماعية عام (1993)، وهو احتواء شيوخ القبائل لكبح جماح الدور القبلي في المجتمع الليبي، وإجهاض أي محاولة إصلاح أو معارضة تأتي من القبائل، مناقضا الهدف المعلن من قبيل نشر الثورة ومكافحة الفساد[1].

يوحي النظام السياسي العام في ليبيا بعدم السماح لأي قوى وبخاصة الأحزاب من الوجود، طبقا لما جاء في الكتاب الأخضر للزعيم الراحل (معمر القذافي) من تحزب خان، والذي يرى في وجود الأحزاب أداة تحقيق المصالح الخاصة بعيدًا عن الصالح العام[2].

5- موريتانيا:

موريتانيا؛ قُبيل إعلان الاستقلال، ظهرت نواة سياسية محسوسة لاتجاه النخبة الزنجية الفرنكو-سنغالية، متمثلة في حزب المنحدرين من ضفة نهر السنغال اليميني، وحزب الإتحاد الديمقراطي في غورغول (مدينة جنوبية للزنوج) أين تم تأسيسها في دكار السينغالية عام (1959)، أهدافها مناهضة تولي العرب الوظائف العامة بالدولة والدعوة لإقامة إتحادين (موريتانيا والسنغال) في ظل الانفصام بين القوى الوطنية وسيطرة الولاءات العرقية والريفية في ظل الاستعمار. الأمر الذي استدعى من (مختار بن دادّاه) إنشاء حزب سياسي وحيد يجمع كل الأطراف باسم حزب الشعب الموريتاني عام (1961) وفّرمن خلاله الأرضية للقضاء على منافسيه بعد انتخابه رئيسا بمساندة مطلقة للفرنسيين، وسيطرته على كل المؤسسات السياسية دستوريًا وقانونيًا[3]. فبعد استفتاء سبتمبر (1958) "أعلنت موريتانيا استقلالها الذاتي، وأعلن عن دستور للبلاد، صودق عليه من قبل الجمعية الوطنية الموريتانية في (22

[1]- زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل 2011، مصر، ص 71.

[2]- أسعد طارش عبد الرضا، "التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009: المغرب العربي أنموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 45، 2012، جامعة بغداد، ص 170.

[3]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 18،19.

مارس 1959) الذي حدّد أن نظام الحكم في البلاد **نظاما برلمانيا**، ونص أن الوزير الأول مسئول أمام الجمعية الوطنية التي باستطاعتها حلها"[1]. لقد كان إعلان الاستقلال الكامل في موريتانيا في (28 نوفمبر 1960) في الاتفاق الموريتاني الفرنسي الذي ينص على نقل السلطة في موريتانيا إلى الوطنيين. وتبنى زعماء موريتانيا النظام البرلماني في أول الأمر، إلاّ أنهم نزعوا إلى **نظام الحزب الواحد**؛ لأنه وبحسب رأي الزعماء فالتعدّد سيؤدي إلى إيقاظ الروح القبلية والانقسامات الداخلية، ومن ثم تم تعديل دستور (1959) ودستور (1961) وتم نقل موريتانيا إلى **النظام الرئاسي** وأصبح الرئيس ينتخب بالتصويت العام[2]. واجهت موريتانيا منذ الاستقلال في بناءها الداخلي صعوبات كان أبرزها الحساسية بين الشماليين من أصل مغربي والجنوبيين من أصل زنجي، وكانت تضم حزب واحد هو حزب الشعب الموريتاني، ليخلفهُ عام (1973) إتحاد العمال الموريتاني[3]. لقد كان مشروع الدولة الشاملة في موريتانيا بعد الاستقلال،قائما على بعدين:

-دعم السلطة المركزية في مقابل الانتماءات الفرعية والنزعات العرقية المختلفة؛

-الدفاع عن وحدة واستقلال موريتانيا في مواجهة مطالب المغرب، والبحث عن مكانتها إقليميا ودوليا[4].

عقب الإطاحة بـ (ولد الطايع) في (3 أوت 2005) أصدر المجلس العسكري في (6 أوت 2005) وثيقة دستورية محتفظة بأحكام دستور 1991 متعهّدة بإقامة ديمقراطية في غضون فترة انتقالية لا تتجاوز السنتين تبدأ باستفتاء على دستور دائم جديد في (25 جوان 2006) وتنتهي بانتخابات رئاسية في (مارس 2007)،والتي اختار فيها الشعب أول رئيس مدني لموريتانيا هو (سيدي ولد شيخ عبد الله) وعين رئيسا في (19 أفريل 2007)، وتم تشكيل حكومة تكنوقراط لها صلاحيات البناء الاقتصادي والسياسي للدولة. غير أنها اصطدمت بالمعارضة المتواجدة بالبرلمان، وكانت الأحداث سببا في عودة تدخل الجيش، بعد أن أقال الرئيس أركان الجيش ومدير الأمن الوطني، وهو ما جعلهم يعتقلونه ويعلنون تشكيل مجلس عسكري، وأعلنوا إنشاء مجلس إدارة الدولة برئاسة الجنرال (محمد ولد عبد العزيز)، وأجريت انتخابات رئاسية في (18 جويلية 2009) والتي ترشح لها وتم تنصيبه في (5 أوت 2009) رئيسا لموريتانيا[5].

عموما؛ إذا كانت الدولة هي العنصر الأساسي للمجتمع السياسي، فإن هذا الأخير أكثر اتساعا من الدولة، لأنه يضيف إليها العنصر الاجتماعي (المواطنين)، وسلطة الإدارة السياسية (الطبقة السياسية)، والأداة العملياتية (الإدارة). فعلى الصعيد الواقعي، لا تستطيع الأنظمة السياسية تلبية كل المطالب، فتطلب من المواطنين تقديم تضحيات، واستمرار هذه الأنظمة لا يكون إلاّ بوجود احتياطي من الدعم بشكل مستقل عن تلبية المطالب السياسية

[1]- مصطاف حمودي أحمد، "نشاط الأحزاب السياسية في موريتانيا 1958 إلى 1960"، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد 16، سبتمبر 2013، ص 384،385..

[2]- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **إتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية** (الإمارات العربية المتحدة: م ز للتنسيق والمتابعة، يونيو 2001)، ص 93.

[3]- رأفت الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.

[4]- السيد ولد أباه محرّرا، موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

[5]- إسماعيل بوقنور، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في موريتانيا: برادايم الانتقال ومقاربات التغيير السياسي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 450، أوت 2016، ص 86-88.

على المدى القصير. تعاني الأنظمة السياسية في الدول العربية من أزمة تتلخص في ثلاثة أبعاد متداخلة؛ فالتراكمات التاريخية الموروثة تنزع إلى السلطوية الشاملة، والبعد الأيديولوجي المتخذ من التراث محور التفاعلات، وكذا المعبد المؤسّسي الذي يلخص التناقضات التنظيمية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا[1]. نجد في أنظمة الحكم السلطوية أنها تتمحور حول (رئيس الجمهورية، الجيش، الحزب)، إذ يقول (الأيوبي) بهذه المعادلات يصبح لدينا "مزيجا من دولة-رئيس (état-tais)، ودولة-أمنية (تضم جوانب الدولة البوليسية أو "دولة المخابرات"، ودولة –حزب، تهيمن على معظم الاتحادات والجمعيات في المجتمع"[2].

إجمالا؛ لما كانت الديمقراطية تعني أن يكون الحكم تعدّدي بإقرار حكم الشّعب، فإنّ ذلك يضمن مكانة للمعارضة السياسية التي تفتح مجال المنافسة للوصول للسّلطة وإمكانية المشاركة السياسية الموسعة والفاعلة، أي اختيار صاحب السلطة السياسية (الحاكم). هذه هي سمات النظام السياسي الديمقراطي. ففي الدول المغاربية؛ منذ الاستقلال لاحظنا في التحليل السابق أنه على مرّ المراحل التاريخية التأسيسية للنّظم المتعاقبة أن لكل دولة خصوصياتها التي تعكسها أيضا شخصية صاحب السلطة (الرئيس أو الملك) على شكل النظّام؛ ففي كل من (الجزائر وتونس) أقري ما تكون للنظام السياسي التسلّطي الذي يجرّد ويُعلي هيمنة الحزب الواحد بما بنفي التنافس السياسي، أما المغرب فهو البلد القائم على نظام الحكم الملكي الذي يكون فيه الملك صاحب السلطة وكل قرار بما لا يسمح للتعدّد السياسي. وفي موريتانيا فهي أقرب للنظام العسكري التسلطي الموجّه للحياة السياسية والمدنية، أما ليبيا فهي أقرب من الوصف الشمولي للنظام السياسي بها، الذي يلغي المؤسسات السياسية بالدولة دون تلك المُؤسَّسَة على الشرعية الثورية للثورة التي قادها القذافي منذ عام (1969) الذي احتكر السلطة من خلال تنظيم حزبي عسكري والسطو على المجتمع كله. فتكونت علاقة الدولة بالمجتمع مغاربيا؛ إما:

- كاريزمية: الزعيم.
- أيديولوجية/ سياسية (الحزب).
- تنظيمية (البيروقراطية والجيش).

المطلب الثاني: في طبيعة السلطة السياسية المغاربية

كثيرا ما كان الصراع بين الفئة الحاكمة والمعارضة في النماذج المغاربية يغلب عليه صراع على الدولة والنظام[3]. وكان ما ترسخ ما بعد الاستقلال في الدول المستعمَرة هو "جهاز قمع وله امتياز الحكم المطلق الذي لا حدود لصلاحياته وحقوقه، وليس مسؤولاً إلاّ أمام نفسه، وهو جهاز طفيلي له امتياز جباية ما ينتجه الشعب (...) أما الشعب فهو في خدمة هذا الجهاز وخدمة إثرائه وجبروته، ولقد درج أفراد الشعب على تقديس ممثلي هذه السلطة

[1]- أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد02، 2008، ص 369-377.

[2]- نزيه ن الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، تر: أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 411،412.

[3]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 75.

والخضوع لهم، والخوف والحذر الشديد منهم"[1]. يبدو أن تقديم السلطة في الأنظمة المغاربية ككل يعبّر عنها مفهوم الهيمنة بدل من الشرعية كما يراها (نزيه ن. الأيوبي) في قوله: "إن مفهوم الهيمنة أجدر بالاستعمال من مفهوم الشرعية لأنه يتضمن هذا الأخير، بل يتجاوزه أيضا، فضلا عن ذلك، فإن الهيمنة ليست وثيقة الصلة بآليات محدّدة للتمثيل والمشاركة السياسية (...) كما تبدو صلة الشرعية بها"[2]. السلطة السياسية من حيث هي ظاهرة اجتماعية "تقوم في ضمائرنا كقوة خيّرة، وهي لذلك شرعية، أي يقتضيها الخير العام، إن مجرّد القوة المادية لا تعني السلطة السياسية، وإنما الذي يجعل من القوة سلطة سياسية هو تمثلنا الجماعي لها؛ أي ربطها في ضمائرنا بالخير فتبدو لذلك شرعية"[3].

استمرت الذهنية المخزنية في الدول المغاربية بإصرار الحاكم (الحكام حتى بعد الاستقلال) على التواجد في جل القطاعات (السياسة، الاقتصاد وكذا المجال الديني). إذ يقول الهرماسي "لابد للحاكم؛ إذا أن يكون مصدر كل مبادرة، فإن لم يستطع ذلك فعلى الأقل الوسيط الضروري لجميع التحركات"[4]. السلطة في الدول المغاربية خاصة تختزل في شخص أو عائلة، وهو ما جعل هذه الأنظمة تتحول إلى أنظمة أبوية أسفرت على:

– السياسة كطقس: تغييب المجتمع تغييبا كليا يجعل السياسة تنحصر في فئة ضيقة، أين يتوافق الاستبداد بالسياسة هنا مع تصوّر السلطة المستبدة، يحرم فيها من لا يتمتع بالمواطنة ويكون خارج المواطنة السياسية.

– اللاّمساواة الاجتماعية في كل الحقوق؛ بدءً بالإقصاء من المشاركة في ممارسة القرار، وتلك الحقوق الاقتصادية مرورًا بحقوق المواطنة الثقافية والدستورية.

– إن الوضعين السابقين، يجعل من (المؤسسات، الدساتير، القوانين) منتهية غير فاعلة، فتختزل الدولة إلى سلطة، لتغدو مؤسسات الدولة (السلطة) سلطوية تصاغ بما يتوافق ومصالح السلطة الحاكمة.

إنه وضع تقوم به السلطة، ليس فقط بمصادرة المجال السياسي بل أيضا تمنع المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية وتجتث أسس الوعي السياسي والممارسة السياسية[5].

ادعت بعض الزعامات التي قادت بلادها للاستقلال أو التي استحوذت على السلطة في ظروف أزمة طاحنة أنها تمتلك صفات كاريزمية (الآباء المؤسسون) أكثر من الاعتماد على القواعد السياسية. لقد أثبتت الأنظمة السياسية في دول أفريقيا والدول المغاربية بخاصة اعتماد أنظمة الحكم الشخصي، وهو الذي يأتي بقمته قائد سياسي يتمتع بمكانة تجعله ناجحا في الاستحواذ على السلطة. ما يجعله بغير حاجة إلى انتخابات تنافسية كما أثبتته فترة ما قبل التسعينات بالدول المغاربية، وهي التي تغيب بها الحقوق الدستورية والسياسية لجماعات المعارضة بالإضافة إلى تركيز

[1]- محمد علي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص 146.

[2]- نزيه ن الأيوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

[3]- عبد الرحمن الحاج، **الخطاب السياسي في القرآن: السلطة والجماعة ومنظومة القيم** (ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص 130.

[4]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[5]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 97،98.

السلطة في أيدي رئيس الدولة، كما عبّر عنها أحد الوزراء في قوله: "الحق الإلهي للرؤساء"[1].إن السلطة الأبوية في نطاق الأسرة انعكس على موقف الأفراد من السلطة السياسية، فمضامين **السلطة الأبوية** التي تقوم على قوامة الرجل على المرأة وضرورة خضوعها للرجل جسدت صورة سلطة الأب، ولما كانت المجتمعات العربية ذات أصول قبلية وجب عدم مخالفتها لزعيم العشيرة لأن معصيته خروج عن رغبة العشيرة التي تتمثل برغبة زعيمها، وهو الأمر الذي انطبع في ذهنيات الأفراد بالمجتمعات المغاربية، وبالتالي الخضوع التام للسلطة السياسية[2].

لقد هيمنت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين حتى اليوم، وصول المعارضة للسلطة في غالبية الدول العربية بالاستيلاء العنيف على السلطة في صورة (الانقلاب العسكري: موريتانيا) وكان مشاركة المعارضة في السلطة بإدارة الجهاز التنفيذي، تكاد تكون بعيدة عن المجال السياسي المغاربي إلاّ في (المغرب)؛ فالمغرب كحالة من دراستنا هو الدولة المغاربية الوحيدة التي اتسمت بمشاركة المعارضة في السلطة، إثر قيام حكومة ائتلافية بين أحزاب اليسار (الكتلة الديمقراطية) وأحزاب الوسط في (14 مارس 1998) عقب انتخابات تشريعية حصل فيها اليسار على ثلث مقاعد البرلمان، عرفت بحكومة التناوب التوافقي. في حين مشاركة المعارضة في السلطة يبقى محدودًا كما الحال في موريتانيا (من الدول المغاربية)[3]. فمنذ الاستقلال؛ نجد أن دول المغرب العربي قد عانت من ظاهرة تركّز السلطة في يد (الرئيس أو الملك) متصدّرا النظام السياسي.

1- الجزائر:

كانت الجزائر منذ عهد (بن بله) جامعة السلطة في يد الرئيس؛ واستمدت السلطة السياسية شرعيها من إدّعائها بأنها خلقت المجتمع الجزائري وخصوصا طبقة الشغيلة، وهو ما يفسره تدخلها في شؤون النقابة (الإتحاد العام للعمال الجزائريين). أين تم اللجوء في (1962/ 1968) في عهد (بن بله) إلى استغلال الفلاحين والعاطلين عن الشغل في إحباط محاولات العمال في التنظيم والاستقلالية. وكذلك في المؤتمر الثاني (1968) أعلم حزب العمال بأنهم قاموا بدورهم كطبقة في إطار الرأسمال الاستعماري، أما الآن فقد حان وقت الانخراط في اختيارات النظام[4]. في عام (1974) أصبحت الجزائر نظاما تكنوقراطيا خياريا، لم تقم به أي جماعة بتوظيف جهودها مؤسسيا لاكتساب السلطة رغم ظهور التنافس. فقد ظلت السلطة في أيدي العسكريين في جميع الهيئات الحكومية صانعة القرار على حساب جبهة التحرير الوطنية. كان التركيز القوي للسلطة عقب حركة (التصنيع الثوري 1965) أن مهّد الطريق (للتصحيح الدستوري 1975) باعتماد (بومدين) على التقليل من أهمية الطبيعة الشخصية غير الرسمية للنظام السياسي رغبة منه في إعطاء جرعة الترياق للطبيعة التكنوقراطية المتنامية لاقتصاد الجزائر[5].

---

[1]- حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص 154-158.

[2]- وليد سالم محمد، "إشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة في أنظمة الحكم العربية وأثرها في التعدّدية السياسية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 337.

[3]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 18،19.

[4]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[5]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 392.

مع أن انتقال السلطة بعد وفاة (بومدين) شهد النظام بقوة الإرساء المؤسسي السياسي، فإن الانفتاح المقترح أظهر قوة أولئك الذين يحتاجهم اقتصاد الريع، ووقفت بوجه هذه النخب التكنوقراطية والإدارية صفوة رجال الحزب ومن النقابات والطلاب، وحسم النزاع لصالح الطبقة التكنوقراطية/البيروقراطية، ذلك أن انتقال سلطة الدولة لهذه الشريحة لم تحل دون اتجاه الجزائر نحو حكم بيروقراطي خلال السبعينات؛ وهو نظام سياسي تصاغ فيه السلطة وصنع القرار من لدن مستخدمي الدولة، على وجه الإنفراد بخاصة ذو المراتب العليا من ضباط الجيش ومنظمة الحزب الواحد وهيئة المواطنين المدنيين. جرى الحد من تركيز السلطة بيد فرد واحد بواسطة التطوّر التدريجي لنظام تكنوقراطي يعتمد كثيرا على إجراءات نظامية وهو الشكل البيروقراطي لمذهب زبائن الدولة (Clientelism) السائد بالجزائر اليوم. أين حلت في أواخر الستينيات مصادر السلطة النابعة من منظمات محل تلك التقليدية (من شخصية وطبقية ودينية)[1].

لقد كان انفجار (أكتوبر 1988) حدثًا هاما يبرز العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع منذ ما يناهز القرنين، وهي العلاقة العدائية على امتداد مائة وثلاثين سنة من الاستعمار الفرنسي، وثلاثين سنة من عمر الدولة الوطنية. فالعنف الذي شهدته الساحات عقب هذه الأحداث هو نتيجة الأزمة بين الدولة والمواطن، أي بين الدولة كمؤسسات والمواطنين كأفراد. فشكلت الأحداث قطيعة مع الممارسات السياسية، وفتح المجال لتشكل المجتمع المدني من إخفاقات الدولة. فكل الممارسات الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى استنزاف الدولة الوطنية واهتزاز رمزها في الخيال الشعبي. لقد كانت هذه الانتفاضة أزمة المجتمع كافة وشهادة ميلاد الجماعات المسلحة، وتنامت شرائح من المعارضة مشكلة من المحبطين والمحرومين. وبتعدد الإخفاقات كان الإسلام مؤثرا في بنى المجتمع مع تراجع بقية المرجعيات، والذي استطاع استيعاب التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[2].

لقد تبنى دستور 1996 بالجزائر أسلوبا خاصا بالحكم يقوم على تركيز غالبية الصلاحيات بيد رئيس الدولة، إذ يتحكم في السلطتين التشريعية والتنفيذية عبر صلاحياته في إقالة الحكومة وحل المجلس الشعبي الوطني[3]. وإقرار (قانون الوئام المدني) في الجزائر دليل على إصرار الرئيس (بوتفليقة) لتأسيس نظام رئاسي قوي والتأكيد على استعادة السيادة لرئيس الدولة وللسياسة على حساب قادة الجيش الذين فرضوا قدرتهم على نقض قرارات الرئيس. رغم أن المؤسسة العسكرية هي التي أتت بالرئيس (بوتفليقة) للحكم، إلا أن هذا الأخير لا يرغب في أن يكون مجرد واجهة لسلطة العسكريين. لقد أدار (بوتفليقة) الحكم محاولا فك الارتباط بين جهاز الرئاسة ومؤسسات الجيش والمخابرات لرد أي فعل مضر بمستقبله السياسي فتحالف مع جهاز المخابرات بقيادة (الفريق محمد مدين) المدعو (توفيق). فالصدام بين الرئيس والمؤسسة العسكرية قائمة، وكانت في الكثير من الوقت علنية، من خلال الصحف الفرنكفونية والأحزاب الموالية للجيش مطالبين الرئيس بالاستقالة، غير أنه عزم على مواجهة كل من يقف في طريقه للتغيير وأكد "أنه لا يخشى أحدا في أي موقع كان". ومثلت انتخابات (أفريل 2004) الحد الفاصل بين الرئاسة والمؤسسة

[1]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 393.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 329-331.

[3]- محمد حسن دخيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

العسكرية، إذ انسحبت هذه الأخيرة من هذه الانتخابات معلنة الحياد لإضعاف موقف الرئيس، كما أعلن (العماري) أن "الجيش ليس له أي مرشح وليس ضد أي مرشح وأنه سوف يعمل على احترام كلمة الصندوق". وهو إعلان وتأكيد عن الخروج من الساحة السياسية. رغم انتقال النظام السياسي من الأحادية الحزبية إلى التعددية، إلا أن تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بقي مستمرا، وهو ما يتناقض والتحول الديمقراطي الذي يتطلب أن تكون السياسة لعبة مدنية صرفة ومجال للتنافس بين المواطنين يحكمه الدستور والقانون. فمن الواضح من خلال تركيبة السلطة الحاليةقوة العسكر رغم حياده وعدم التدخل في الشؤون السياسية والمدنية، أين ظلت سلاحا دائما في وجه الحراك المحتمل داخليا[1].

تعززت هيمنة الرئيس على السلطة في التعديل الدستوري عام (2009)بالمادة (74) في التي أجازت إعادة انتخاب الرئيس لعدد غير محدّد من الولايات، بالإضافة إلى تقلده منصب القائد الأعلى للجيش، وترأس مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقضاء، والمجلس الأعلى للأمن (حسب المواد 77، 154، 173)[2]. إن المنطق الذي يحكم السلطة القائمة بالجزائر هو بيروقراطية الدولة؛ المكوّنة من مؤسسات وأشخاص وآليات اتخاذ القرار، والمحدّد لعملها الاستراتيجي المرتكزة في السيطرة على الموارد الريعية للدولة والخاضعة منذ أمد لهيمنة الجزء العسكري من السلطة. فقد شهد رئيس الوزراء السابق (سيد أحمد غزالي) في مقابلة له مع (لوكوتيديان دوران. Le Quotidien d'Oran) في (18 أكتوبر 2010) أن الأمر مرتبطا "بنظام يتخذ القرار داخل النظام"، المشتمل على الجيش السياسي (الاستخبارات العسكرية) ما يعبّر عن ازدواجية السلطة السياسية في الجزائر[3].

2- تونس:

يقول الباحث (حافظ عبد الرحيم) إن التسلطية موجودة أصلا في العائلة في تونس، والتي تميل المركزة (La Centralisation) والتي تقوم على وحدة المصالح الاقتصادية والميل إلى شرعنة التسلط السياسي والديني والثقافي، وهذا ما يهيئهم لشكل السلطة الموجود كمصر حيد للشرعية. ولما كانت السلطة الأبوية هي القاعدة التي حكمت الوحدة الاجتماعية، تبقى هذه السلطة علوية، والتي لم يستطع السياسي أن ينفك منها، ومن بعض مؤشرات الممارسة التسلطية رغم إرادة التحرر. حتى وان عملت النخب التحديثية على محاولات هيكلة بنية النظام والسلطة بعيدا عن ذلك إلا أنها بقيت قائمة على النمط العائلي الموروث، بعجزها عن إحلال النموذج الجديد محل الموروثي، لتكون أقرب للنموذج الباتريباركالي (المزج بين التقليدي والحديث)، لتتوجه السلطة نحو النيوباتيمونالية؛ وذلك:

- في كل سلطة أو مؤسسة نجد عامل القرابة أكثر من أي شيء آخر لافت للنظر؛
- العلاقات الشخصية بين الرئيس ومن حوله، كعلاقات تبعية شخصية؛

[1]- خيري عبد الرزاق جاسم، "العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد بوتفليقة: الواقع وآفاق المستقبل"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 64-65، 2016، ص 21-27.

[2]- محمد حسن دخيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[3]- ناجي سفير، "تطورات الوضع السياسي...في العالم العربي"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 399،400.

– اعتماد القنوات اللاشكلية اللامؤسسية، لأولوية الولاء على الكفاءة[1].

أسس (بورقيبة) بعد الاستقلال حكما شموليا، معتمدا على توثيق علاقته مع مؤسسات المجتمع المدني، وفي المقدمة "الاتحاد العام التونسي للشغل ليصبح جزء من منظومة الحكم التونسي، فكانت مؤسسات الدولة قائمة على القمع والرقابة والهيمنة الثقافية[2]. كانت فترة حكم بورقيبة بين (1956 – 1987) متميزة بهيمنة شخصه على الدولة وحلفائه من البرجوازية الوطنية والليبرالية الأجنبية التي هيمنت على الاقتصاد بالاستثمار بأموالها في المشاريع الاقتصادية داخل تونس بشكل ديكتاتوري؛ أين كان بناء الدولة وفق سياسة بورقيبة بتكميم أفواه المجتمع عامة والمجتمع السياسي خاصة، معتبرا نفسه صاحب الفضل في تأسيس الدولة الحديثة، فقضى على التعدّدية السياسية ومهيمنا بالحزب الواحد،لدرجة ادعاء الأبوية والتفرد بالسلطة، الذي أحدث شرخا في صفوف نخبة للاستقلال بين أتباع بورقيبة وأمين الحزب الحر الدستوري الجديد (صالح بن يوسف) غير أنّه تم تصفية أتباع هذا الأخير وأصبح الحزب الحر الدستوري الجديد سلطويا بامتياز[3].

سيطر بورقيبة على الجيش لإحكام قبضته على الأمور كلها، ففرض التجنيد الإلزامي وإعطاء وزارة الدفاع مسؤولية السيطرة على العمل، وتعيين قادة بالجيش موالين له وتعيين حتى وزراء عسكريين، وهو ما أدى إلى فرض تدخل الجيش في العملية السياسية. ليكون الجيش متحكمًا في المسار الاقتصادي وهو ما أدى إلى ظهور مراكز للقوى من قادة الجيش، نتج عنها في النهاية زعزعة زعامة بورقيبة[4]. منذ إنشاء الجمهورية التونسية وهي تتميز بالسلطوية. في الواقع، يمنح دستور 1957 الرئيس "احتكار الحياة السياسية الرسمية" ويقيد حرية تكوين الجمعيات إلى الحدود التي ينص عليها القانون. ليشارك (بورقيبة) البلد بعد ذلك في حركات إصلاحية مهمة من أجل الارتقاء بتونس إلى مستوى الدولة الحديثة؛ من خلال إصدار العديد من المبادرات الرامية إلى تطوير الاقتصاد وعلمنة المجتمع. في الستينيات من القرن العشرين ، طور هذه السلطوية بشكل أكبر من خلال تطبيق مبدأ الشركات الحكومية، الجمع بين جميع المهن في الشركات التي تعتمد على دعم الدولة وطمأنتهم، ليعزز (بورقيبة) قبضته على السلطة عندما أسس في مارس (1975) الرئاسة مدى الحياة[5].

بانقلاب القائد (زين العابدين بن علي) على (بورقيبة) وتسلمه السلطة مكانه في (7 نوفمبر 1987) نشأ الأمل على الفور في أن تولي بن علي للسلطة سيؤدي إلى عصر سياسي جديد مختلف نوعياً. فلمدة ثلاثة عقود، كان بورقيبة يترأس نظامًا سياسيًا أحاديًا للحزب الواحد، يرفض بعناد السماح للأحزاب المتنافسة بالتنافس على السلطة الحاكمة، مؤسسا للتسلطية. بصعود بن علي إلى الرئاسة في نوفمبر (1987) تحدث عن السيادة الشعبية، معلنا أن التونسيين كانوا ناضجين ومسؤولين بما فيه الكفاية للمشاركة في إدارة الشؤون العامة وأنهم يستحقون حياة سياسية تستند إلى

[1]- عيد الرحيم حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 387.-419

[2]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 77،78.

[4]- رأفت الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 147.

[5]- Françoise Montambeault, Fiche Pays : La Tunisie, **Travail de cours**, Département de Science Politique, Université de Montréal, Le mardi 13 octobre 2015, P 2,3.

التعددية الحزبية. وتعهد بن علي وحكومته بأن النظام الجديد سيعزز حكم القانون وهيبة المؤسسات الجمهورية، ويعمل على تثبيت التعددية السياسية والديمقراطية[1]. يعتمد نظام بن علي على ثلاثة أعمدة: المعجزة الاقتصادية والوهم الديمقراطي والعلمانية، ويتم دعم هذه المؤسسات الثلاث بواسطة واحدة من أكثر الأجهزة القمعية فاعلية واستيعابًا في العالم[2] (البوليس السياسي).

على الرغم من ظهور تقدم ديمقراطي، إلا أن إصلاحات بن علي كانت مخيبة للآمال بشكل أساسي: لم يبرز الجدل الديمقراطي أو تشتت السلطة السياسية أو الصحافة الحرة بأي حال من الأحوال في تونس. كما يمكن إبداء ملاحظتين إضافيتين حول الوضع المعاصر للسياسة التونسية. الأول هو أن الإصلاحات التعددية المزعومة التي وضعها بن علي يبدو أنها تجعل ممارسة الحزب الحاكم للسلطة أكثر استبدادية. ثانياً، إن الدفاع المعتاد لنظام بن علي عن سجله -وهو أن الحذر السياسي كان ضرورياً لمنع الإسلاميين من تهديد المؤسسات السياسية العلمانية للجمهورية التونسية- لا يتمتع بالمصداقية التامة. عند النظر إلى المنظور التاريخي، يمكن اعتبار الحزب الحاكم تحت إشراف بن علي على النحو التالي في مسارات كانت مشحونة جيدًا في أيام بورقيبة: لم يتسامح الحزب مطلقًا مع المنافسين[3].

3- المغرب:

لقد عملت السلطات الحماية على تكريس السلطان كأعلى سلطة بتحصين قراراته من أي طعن، وهو ما قضى فيه مجلس الدولة الفرنسية آنذاك، وتبرير أعمال الظهائر الشريفة على أنها من أعمال السيادة؛ إذ أن كل ما يقوم به السلطان هو بقرارات سلطات الحماية، وهي التي كرّست بذلك أسلوب الحكم السلطاني* التقليدي. تحول الحكم من أسلوب الحكم السلطاني بعد الاستقلال عام (1956) نحو الملكية الدستورية؛ بإنشاء الملك (محمد الخامس) المجلس الوطني الاستشاري باختياره. وذلك تحقيقا للحكم أو السلطة السياسية التشاركية، كما جاء في خطاب محمد الخامس في ماي (1958) بإشراك الشعب تدريجيا في تدبير الشأن العام. فاعتمدت المملكة المغربية أول دستور لها عام (1962) جاء في فصله الأول أن "نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية"، وفي فصل الثاني "السيادة للأمة تمارسها مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة على يد المؤسسات الدستورية"، أما الفصل الثالث فقد جاء به "الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، ونظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب، واحتوى الفصل (23) عبارة أن "شخص الملك مقدّس لا تنتهك حرمته". ليكون الملك بمنزلة سمو الدستور، وهو الذي يساهم مشروعيته من الدين يمس من المصادر الوضعية فقط[4].

---

[1]- Michele Penner Angrist, Parties, Parliament and Political Dissent in Tunisia, **The Journal of North African Studies**, Vol 4, No.4, Winter 1999, P 89,90.

[2]- Françoise Montambeault, **Op Cit**, P 6.

[3] - Michele Penner Angrist, **Op Cit**, P 90.

* - الحكم السلطاني التقليدي: أساسه القبيلة العاملة على توحيد بقية القبائل على أساس دعوة سياسية ودينية بقيادة زعيم أجنبي محايد خارج الصراعات الداخلية لتبرير مشروعيته.

[4]- محمد الغالي، "بناء الدولة الحديثة بين نظرية إمارة المؤمنين وأطروحات الإسلام السياسي في المغرب: قراءة في فرص التعايش والاندماج ومخاطر التنازع"، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 545-548.

لم تعد الدولة المغربية أمام "مخزن" وإنما أمام "دولة" وهي التي شهدت الازدواجية للظواهر داخل المجتمعات، وهو ما عبّرت عنه نظرية التحديث بالثنائية:التقليد والعصرنة، وهو ما أطلق عليه (باسكون*) مفهوم التركيب. فهل يمكن أن تكون كل الهيئات الحديثة لفترة الاستقلال وما بعده تتسم بالقطيعة والتنظيم القديم؟إنّ الدولة الحديثة وباختلاف مفاهيمها تارة كجهاز تتكئ عليه السلطة السياسية، وتارة أخرى جهازًا للمحافظة على التوازن والنظام داخل المجتمع أو كأداة فعالة في يد من يحكم. الدولة الحديثة مبدئيا تحكمها "المشروعية العقلانية" الفيبرية، فتكون بذلك المركزية السياسية في المجتمع المغربي تحت اسم الدولة، بتدخلاتها في المجالات المختلفة (الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية). ففي فترة المخزن والتسرب الاستعماري كان المخزن يُوحد الأطراف عن طريق الحركة واستعمال آليات المجتمع القبلي، غير أن ذلك بعد الاستقلال لم يُبقِ مشروع تنظيم المجال السياسي، بل فقد أوجد مشروع جديد هو مشروع **الدولوية** "كشبكة من المصالح والمؤسسات التي تتسم بالعصرنة والعقلانية الرأسمالية". إذ خطط الاستعمار للمشروع الأساسي الذي ستسير عليه الدولة بتقنين المؤسسات المحلية في الوسط القبلي لإدماجها في سياسة استعمارية شاملة، لتكون ما بعد الاستقلال الشرط الأساسي لجعل "الدولة أعلى جهاز للمراقبة والتسيير"[1].

جاء التنظيم الجماعي بعد التقسيم الإداري لما بعد الاستقلال يضم هيئتين إداريتين ذوات وظائف تنفيذية، رئيس الجماعة القروية المنتخب من طرف المجلس القروي، وقائد كسلطة تشرف على جماعتين أو ثلاث تمثل السلطة المركزية؛ فنكون أمام سلطتين يمكن أن ينشأ بينهما تنافس إلاّ أن هذا التنافس يكون دوما لصالح السلطة المحلية على حساب الهيئة الانتخابية لوصاية السلطة المحلية على الهيئات الانتخابية. كما كان لاستمرارية بعض رموز المغرب في الدولة الحديثة كاسم (القائد) يجعل بعض رموز السلطة مستمرة رغم تحول وظائفها.فالقائد في المجتمع المغربي للقرن (19) يعبّر عن القائد المحتكر للعنف وبالتالي للسلطة داخل القبيلة؛ فالنظام الاجتماعي رسخ نماذج السلطة ورموزها بالوعي الباطني للأفراد. وهو ما ينكشف بالحفر في وعي الأفراد؛ ذلك أن طموح هؤلاء الأفراد يتلاءم وأوضاعهم الاجتماعية ولا يحملون إلاّ في حدود الممكن والمسموح به، وكل تجاوز هو إضرار لمصالحهم وما يصدق على طموحهم يصدق أيضا على تصوّرهم للسلطة. فالقائد حاليا يمثل رمزا للسلطة والذي يترّسخ بوعي الأفراد. إذ يمارس القائد جل السلطة على المستوى المحلي وكل الأدوار التي كان يقوم بها المخزن[2].

عاشت المغرب بعد الاستقلال في ظل حكومة **ملكية استبدادية** مستنيرة، وهو ما رفضه بعض الوطنيين أعضاء حزب الاستقلال والراديكاليين أعضاء الإتحاد الوطني للقوى الشعبية بزعامة (المهدي بن بركة) والمطالبين بدستور يحدّد اختصاصات الملك والحكومة. غير أن الملك محمد الخامس رفض الانتخابات الأولى لما بعد الاستقلال (1960) التي فاز بها حزب (بن بركة) فشكل الملك حكومة في شهر (ماي 1960) ترأسها بنفسه. توفي الملك محمد الخامس في فبراير 1961، ليخلفه ابنه (الحسن الثاني) سائرا على خطى والده ممسكا بزمام السلطة. تعرضت المملكة إلى أحداث هزت النظام المغربي منها الصدام المغربي الجزائري على الحدود عامي (1962-1963)، مظاهرات لطلاب والعمال عامي

* - Pascon.P.Bouderbalam, «Le droit et le fait dans la société composite» BESM, N 117, 1970.

[1] - رحمة بورقبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 115-117.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 124-128.

(1964-1965) ومحاولات لاغتيال الحسن الثاني (1971-1972) ليحاول الملك امتصاص غضب الشعب ببعض الإجراءات السياسية والاقتصادية ويصبح اهتمام الشعب المغربي مركزا على الصحراء الغربية[1].

مع مطلع الستينات كان الموعد السياسي للتداول الوطني على مسألة الدستور، وانتخابات لتشكيل البرلمان، ومع منتصف الستينات شهدت مدّا وجزرا في مسألة المؤسسات إلى حين منتصف السبعينيات؛ أين تم تكريس المؤسسات التمثيلية ومراجعة الدستور وإصلاحه وإنشاء أجهزة للرقابة على الانتخابات. لقد كان لهذه الإصلاحات كسر لاحتكار **المجال التقليدي** لصناعة السياسية والحكم في البلاد، وتراجعت تقاليد الفردية والمزاجية في إدارة السلطة[2]. ثم بداية التسعينيات أدركت السلطة السياسية بالمغرب ضرورة التغيير واختيار الديمقراطية لحل المشكلات. لأن دولة القانون تتطلب التداول والتناوب على السلطة، للتعايش بين مختلف القوى السياسية. كان التناوب في المغرب بالاتفاق بين الملك الراحل الحسن الثاني وعبد الرحمن اليوسفي زعيم الإتحاد الاشتراكي، وهذا التناوب في شكله التوافقي مرتبط بالانتخابات إذ حصلت المعارضة على الأغلبية في انتخابات عام (1997) وتم اللجوء إلى الحزبين المتواجدين في السلطة (الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار) لتبني أغلبية عددية. غير أن هذا لم يكن سوى هيمنة السلطة الملكية بطرق أخرى، وإن أدركت أن الديمقراطية تقتضي تنازلات. وهو ما عدّه الكثير إعادة تشكل الحقل السياسي المغربي، واعتبره آخرون بداية الابتعاد عن التسلط[3].

الملك أو العاهل الدستوري بصفته أمير المؤمنين وبصفته (**الحَكَم**) بين مؤسسات الدولة فإن له الحق في التدخل بأي وظيفة سياسية، وهو الغير خاضع للقانون فإن وجدت حقوق سياسية واقعية فهي لا تعدو سوى أن تكون هبة من هباته[4].لقد جعلت **المؤسسة الملكية** نفسها فوق المنافسة السياسية، لطابعها **القدسي**، وباعتبارها مؤسسة المؤسسات، سندها في ذلك الانتماء **لآل البيت**. ما يجعل (إمارة المؤمنين) مظهرا مركزيا لطبيعة السلطة السياسية، من خلال ضبط المجال السياسي بدل الإطار العام للفعل الحزبي وصولا لقواعد اللعبة السياسية لجعل السلطة مغلقة أيديولوجيا وسياسيا. إنه بناء **للسلطة الأبوية**، نظريا وواقعيا فنظريا يثبت لنا خطاب الملك (الحسن الثاني) ذلك في قوله أنه فوق الجميع وأب الجميع وراعي الجميع. وعمليا استبعاد أي إمكانية لمبدأ الفصل بين السلطات كجوهر للنظام الديمقراطي[5]. لقد طرح محمد السادس مفهوما جديدا للسلطة في خطاب (12 أكتوبر 1999) في الدار البيضاء، مركز على سلطات الإدارة الترابية بدل السلطة السياسية. مفهوم مستمر لمفهوم السلطة السياسية عند (الحسن الثاني)، من زاويتين: التصور والممارسة. أما التصور فشدد محمد السادس على:

- تأكيد مركزية دور الملك (حَكَمًا).

---

[1]- رأفت الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2]- عبد الإله بلقزيز، "في تكوين المجال السياسي الحديث في المغرب: محاولة في التحقيب"، **مرجع سبق ذكره**، ص 195.

[3]- عبد العزيز قراقي، "المغرب: تحول في إطار الاستمرارية"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات،**مرجع سبق ذكره**، ص 247-249.

[4]- نزيه.ن.الأيوبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 259.

[5]- سراب جبار خورشيد، "المشاركة السياسية والدستور المغربي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد54، 2016، ص 148.

- الملك بصفة أمير المؤمنين وممارسة صلاحياته كما في الفصل (19) من الدستور.
- التأكيد على تقديس الملك، كما جاء الفصل (23) "شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته".
- خصوصية المجتمع المغربي وبالتالي نسبية القيم الديمقراطية.

كان مفهوم السلطة السياسية مقترنا بهاجس إقامة دولة القانون واحترام حقوق الإنسان، الأمر الذي تطلب البحث في علاقة بين (دمقرطة السلطة السياسية) و(أنسنة الإرادة الترابية) وفقد مقاربتين:أما المقاربة الشمولية، فترى ترابط وتلازم المسألة الحقوقية والمسألة الديمقراطية، فالنظام السياسي الديمقراطي وحده الضامن للحقوق الإنسانية.وبوفاة الملك الحسن الثاني واستخلاف ابنه (محمد السادس) طرحت مسألة الإصلاح السياسي والدستوري، غير أن الملك رد على ذلك بتمسكه بصلاحياته وفق الفصل (19) من الدستور. فأدركت القوى السياسية أن رسالة الملك تتمثل في عدم الربط أو ضرورة الربط بين الديمقراطية والمسألة الحكومية والتخلي عن المقاربة الشمولية لصالح المقاربة الثانية وهي الاختزالية؛ ليتأسّس مفهوم جديد للسلطة يقوم على التمييز بين السلطة السياسية والسلطة الإدارية"،تأسيسا لدولة القانون في إطار نظام الملكية التنفيذية فيها يسود ويحكم الملك[1].

هناك نواحي تجعل السلطة السياسية في المغرب ذات طبيعة محكومة بثلاثية (**الحكم والسيادة والقدسية**)؛ وهو ما يجعلها متداخلة البناء، ويهمش أدوار بقية أطراف العملية السياسية من حيث شرعية عملها أو مجال تحركها. فجوهر السلطة السياسية يجعل الملكية فوق المنافسة السياسية وهي مؤسسة المؤسسات. تقوم الحياة السياسية المغربية على الإجماع السياسي الذي تحدده المعطيات: الإسلام، والوطنية، والملكية الدستورية، والليبرالية.إذ يحرص الملك عن جعل ثقل السلطة في حقل أمير المؤمنين[2]. يتبنى النظام السياسي المغرب إيديولوجيتين: الأولى الملكية **الوحدوية** وهي فوق الدستور، والثانية **ديمقراطية** تحملها الأحزاب السياسية. فقد كان بناءها عصري يطمح إلى المواءمة بين المؤسسات التقليدية وبين مُثل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهو ما تحطم بواقع الصراع من أجل السلطة منذ الاستقلال. السلطة الملكية تتنزّل داخل الاستمرارية التاريخية للمجتمع المغربي، فالعاهل المغربي ينحدر من عائلة تاريخها مع تاريخ المغرب متماثلان منذ أربع قرون على الأقل. الملك هو أمير المؤمنين ولا طعن في شرعه، وهو ذو شرعية تعطيه مكانة لا تعاد لها مكانة أخرى داخل المؤسسات وفوقها. إنه القادر على أن يحدّد مؤسسته ك (ملكية حاكمة) وهو الذي يحكم في المغرب ولا يفهم الشعب أن لا يحكم الملك[3].

4- ليبيا:

ليبيا بعد الاستقلال امتازت بحياة سياسة خاصة، إذ كانت الحياة الحزبية غير مسموح بها في البلاد؛ فكانت كل الخيوط السياسية في قبضة القصر الملكي والوزارة أداة تنفيذ هذه السياسة. كما منح الدستور الليبي سلطات موسعة للملك فهو يعين ويقيل رئيس الوزراء والوزراء (المادة 73)، كما يعين ويعزل كبار الموظفين (المادة 74)، ويتولى

[1]- محمد ضريف، "التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية"، في: يوسف محمد الصواني، ريكاردو ريتيهلايمونت محرّرون، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ترجمة: لطفي زكراوي (ط 1؛ بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 191-193.

[2]- علي سلمان صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 43-45.

[3]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 88،89.

السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلس الأمة (المادة 41)، كما له الحق في اقتراح القوانين ووضع اللوائح اللازمة لتنفيذها (المادة 63) والتصديق على القوانين التي يقرها البرلمان (المادة 135). كما يمكن له ألا يصادق على القوانين خلال 30 يوم من إبلاغها إليه (المادة 135) ويطلب من البرلمان إعادة النظر فيها (المادة 136)[1].

كانت ليبيا تتألف من ثلاث مناطق منفصلة: طرابلس في الغرب، برقة في الشرق، فزان في الجنوب، وكان الملك إدريس السنوسي الحاكم لليبيا المستقلة مهتما بأن يكون ملكا فقط على برقة، فكانت الملكية كنظام فدرالي حاكم على هويات الأقاليم الثلاث. وفي ظل حكم القذافي تمّ صهرها في دولة موحدة بتغيير في سلطات وحدود الهيئات المحلية. فانتقلت السلطة من الشرق إلى طرابلس والغرب وتعزّزت مركزية الحكم. وقد كانت الموارد مهمة في كيفية توزيع السلطة وطنيا[2]. محاولات (القذافي) في ضم الليبيين في هيكل وظيفي إداري وسياسي فعّال أعطى مردودًا عكسيا، فبعد أن كان جهاز الدولة قد تقوّض إبّان الاحتلال الإيطالي وتعطل خلال الحكم الملكي، فقد أعلنت عدم جدواه بإقامة (**سلطة الشعب**) التي تضمنتها إقامة الجمهورية[3]. كانت السلطة في ليبيا خطان متوازيان، الأول هو سلطة الشعب (المؤتمرات الشعبية، اللجان الشعبية، مؤتمر الشعب العام) تقوم بتسيير أمور الدولة الإدارية والسياسية المعتادة. أما الثاني فهو سلطة الثورة تبدأ من القيادي القذافي والأعضاء الباقين من مجلس قيادة الثورة إلى اللجان الثورية، وهي تقوم بمراقبة اللجان الشعبية وذات سلطات أقوى وأوسع[4]. إذ مثلت الجماهيرية الليبية نظاما للحكم القائم على مبادئ "الكتاب الأخضر" للقذافي، بدعوى وضعه السلطة في أيدي الشعب؛ بتركيبة سياسية رسمية، بقمة الهرم اللجنة الشعبية العامة، وأمين اللجنة الشعبية العامة. تقوم اللجنة الشعبية بتطبيق قرارات المؤتمر الشعبي العام (شكل للبرلمان)، وقرارات هذا المؤتمر تخضع لتأثير المؤتمر الشعبي الأساسي ذي المستوى الأدنى، والذي يضم (342) عضوا. غير أن الحقيقة واقعيا "كان العقيد القذافي هو السلطة الوحيدة في ليبيا"[5]. فأهم ما عمل (القذافي) على ترسيخه (كما يزعم) ما يسمى "الديمقراطية المباشرة وسلطة الشعب"، بعد إعلان (زوارة) عام (1973) بتأسيس اللجان الشعبية للقضاء على البيروقراطية الحكومية، وتصفية الخبرات التكنوقراطية التي اعتبرها حجرة عثرة أمام تسلطيته، حتى ما إن حل عام (1977) أعلن القذافي عن تأسيس الجماهيرية الليبية وتمكن من إقامة هياكل وبنى سياسية تحكم سيطرته أكثر[6].

كانت دولة الاستقلال تسعى لإيجاد الحلول للمشاكل السياسية البنيوية في ليبيا الحديثة من موروث استعماري، وكذا من ضعف للدولة الملكية السنوسية، وكذا تلك الهويات والجهويات المترسّخة. وكانت فترة ما بعد محاولة الانقلاب على (القذافي)في عام (1975) مرحلة جديدة للنظام الذي دخل مرحلة السلطوية بعد انقسام العسكريين

[1]- سامي حكيم، **حقيقة ليبيا** (ط2؛ مصر: مكتبة الأنجلو-المصرية، 1970)، ص285.

[2]- بول سالم،أماندا كادليك، "تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 138،139.

[3]- كيرك قان دي قال، **مرجع سبق ذكره**، ص 396.

[4]- محمد عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[5]- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)، **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، يناير 2012، ص11،12.

[6]- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، **مرجع سبق ذكره**، ص 40

الثوار إلى جناحين،: الأول موالي لـ (لقذافي) والآخر قائد الانقلاب والتي تخلص منه (القذافي)، وتبدأ مرحلة مركزية أمن النظام وخسارة الشرعية التي حققها قبلا[1].

مثلت الجماهيرية الليبية نظاما للحكم القائم على مبادئ "الكتاب الأخضر" للقذافي، بدعوى وضعه السلطة في أيدي الشعب؛ بتركيبة سياسية رسمية، بقمة الهرم اللجنة الشعبية العامة، وأمين اللجنة الشعبية العامة. تقوم اللجنة الشعبية بتطبيق قرارات المؤتمر الشعبي العام (شكل للبرلمان)، وقرارات هذا المؤتمر تخضع لتأثير المؤتمر الشعبي الأساسي ذي المستوى الأدنى، والذي يضم (342) عضوا.غير أن الحقيقة واقعيا "كان العقيد القذافي هو السلطة الوحيدة في ليبيا". كان جهاز السلطة في الدولة الليبية بما في ذلك الفروع السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية يتألف من مجموعة معقدة من الوحدات والأفراد، يخضعون جميعا في النهاية إلى أوامر وسيطرة القذافي، فقد كانت السلطة الفردية بذلك تتمثل بإعطاء الأوامر بشكل مباشر وضمان تنفيذ فوري لها من قبل جميع مستويات جهاز الدولة[2]. ففي ظل تنامي معارضة نظام القذافي، أقام عام (1978) ما أطلق عليه (اللجان الثورية) التي مارست مختلف أصناف التسلط وتصفية المعارضين. ليتجه النظام نحو تسلطية وقمع أكثر وضوحا بفتح النيران على فئة الرأسمالية الوطنية بقرارات سماها (ثورة المنتجين) عام (1978)، رغبة منه في قمع أي تكوين اجتماعي يمتلك قدرة اقتصادية تشكل خطرا عليه[3].

5- موريتانيا:

في موريتانيا؛ تميزت الفترة عقب الاستقلال منذ تولي (المختار ولد داده) الحكم إلى فترة حكم (محمد خونا ولد هيدالة) حتى عام (1984) بهيمنة المسلمون على السلطة، واضطهاد الزنوج من الموريتانيين المسلمين وغير المسلمين، وكذا اختلاف الدين إلى اتساع الهوة ونشوء اضطرابات ضد السلطات الموريتانية. وهو ما فتح الباب أمام الكثير من **الانقلابات العسكرية** والمتوالية ضد السلطة الحاكمة. بعد تولي (محمد خونا ولد هيدالة) رئاسة الدولة ورئاسة (اللجنة الوطنية للإنقاذ الوطني) في (4 جانفي 1980) بدأت مرحلة جديدة للتاريخ السياسي في موريتانيا، أين اشتد الصراع بين الرئيس ومعارضيه، فكانت جهود (هيدالة) بيّنة للتخلص من معارضيه، وعمل على احتكار السلطة كلها بيده، مع تمييزه لبعض الشخصيات المقربة إليه ببعض من السلطة لهم.

إن المعارضة التي ترغب في إسقاط حكم (هيدالة) منقسمة على نفسها، للاختلافات العقائدية والفكرية، وقيام صدامات فيما بينها، أين شهدت الساحة السياسية الموريتانية تنافرًا بين البعثيين والقذافيين، وبين البعثيين والشيوعيين، ليبرهن (هيدالة) ميله ومواقفه المؤيدة للبعثيين الموريتانيين على حساب القذافيين، لما لهم من وزن في القرار الموريتاني. لقد فشلت حكومة (هيدالة) في التخلص من الطابع القبلي، فكان للتمثيل القبلي في المجالس الإقليمية (عام 1980) محاولة لتوازن سياسة الحكومة بالانفتاح على القوى التقدمية بقوى قبلية تحتاجها مؤسسات الدولة. توالت أحداث الصراع على السلطة؛ وهو ما أدى إلى تزايد قوة المعارضة والإعداد لانقلاب على (هيدالة) في

[1]- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2]- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، **مرجع سبق ذكره**، ص 11-13.

[3]- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، **مرجع سبق ذكره**، ص 40،41.

(16 مارس 1981) وهو أول انقلاب دموي، تم فيه إعدام منفذي الانقلاب الفاشل. ورغم الإجراءات التعسفية التي اتخذها (هيدالة) ضد المعارضة السياسية والعسكرية، إلاّ أن نظامه اتسم بالفوضى حتى نهاية (1981)، فالفوضى السياسية تكمن في إصدار السلطة لقرارات جديدة تحاول كسب الوقت بها مثل (هياكل التهذيب) التي أدت إلى معارضة الشعب للسلطة من وراءها، وفي جانب آخر تدهور الأوضاع الاقتصادية ما أدى بالنظام للهاوية وتم إسقاطه في انقلاب عام (1984)[1].

بقيت السلطة السياسية محتكرة من قبل رئيس الحزب الحاكم في أولى المراحل، ثم بيد رئيس اللجنة العسكرية الحاكمة في مرحلة لاحقة، لتشهد تغيرا بداية أفريل (1991) بإعلان ولد الطايع عن تبني النهج الديمقراطي. واستحداث مؤسسات تمكن المواطن من المشاركة في صنع وتنفيذ القرار السياسي. لتجري انتخابات ديسمبر (1997) وتعيد (ولد الطابع) إلى السلطة بنسبة (90 %) من الأصوات ويعقبها في (3 أوت 2005) تولى العقيد (ولد محمد فال) مدير الأمن الوطني بتولي السلطة إثر انقلاب أبيض، وتم تشكيل الحكومة الموريتانية الانتقالية في (20 أوت 2005)[2].

تميز الحكم أو السلطة في موريتانيا منذ الاستقلال وحتى عام(2010) بتعاقب ثلاث حقب رئيسية:

- الحقبة المدنية (الجمهورية الأولى): 1960 إلى 1978.
- الحقبة العسكرية: 1978-1991.
- الحقبة المختلطة بين العسكرية والمدنية: 1991-2010.

في الفترة الأولى هيمن الحزب الواحد على المجتمع أين انصهرت كل الأحزاب (حزب الشعب الموريتاني) وانتقل الحكم من النظام البرلماني (دستور 22 مارس 1959) إلى النظام الرئاسي (دستور 20 ماي 1961). أما الفترة الثانية؛ منع فيها العسكريون الحزب الواحد ولا أي تكتل آخر، إلا ما سمي آنذاك هياكل المعبّرة عن تنظيم هش ذو ولاء للنظام. وهو في حقيقة الأمر تنظيم أمني للمجتمع والتي كان أهم إجراء اتخذه إعادة تسمية الولايات التي كان النظام المدني أحل أرقامًا مكان أسمائها، لأجل مناهضة القوى التقليدية. إن تباين آراء العسكريين وواقعهم الاجتماعي أشعل الصراع فيما بينهم واتضح تنافسهم على السلطة وهو ما تبين من عمليات الانقلابات المتوالية. جاءت الفترة الثالثة؛ ببلوغ المواجهة بين نظام (معاوية ولد الطايع) والقوميين الأفارقة ذروتها وانفجار الأزمة بين (السينغال وموريتانيا) عام (1989) وهو ما أفضى إلى عمليات تقتيل وتهجير بين البلدين.

تميزت الحقب الثلاث المتوالية للسلطة إلى افتقارها لأربع مرتكزات مهمة للديمقراطية وهي: الحرية والمساواة والتعدّدية وتداول السلطة، **فسيطرة الجيش** غالبا ما تم تبريره بالحاجة الملحة للسلطة في التي لا تزال الدولة بها غير ناضجة[3]. لقد عرفت السلطة في موريتانيا مسارًا **انقلابيا** منذ الاستقلال، فقد توالت الانقلابات للاستحواذ على السلطة منذ أن جاء الانقلاب العسكري في (10 جويلية 1978). وهو الأمر الذي أدخل الدولة لدوامة من العجز وإرباك

[1]- حسين جبار شكر، كاظم حسن الأسدي، "الأوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982" ،**مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد 103، العدد 02، 2015، ص 309-316.

[2]- اسماعيل بوقنور، **مرجع سبق ذكره**، ص 78،79.

[3]- خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 24-27.

للمجتمع؛ فافتقاد الضباط لرؤية جلية للقضايا الوطنية السياسية واعتمادهم على التصفيات فيما بينهم يعود إلى الطمع في الوصول للسلطة، سيما بعد الظروف التي مرت بها موريتانيا عقب حرب الصحراء الغربية، وهي التي أثارت الحساسيات القبلية والعرقية، وتهيئة الجو للمعارضة السياسية لتحريك الجيش والاستيلاء على السلطة.

من جانب التأثيرات الإقليمية والدولية، فالضباط معهم هدف إسقاط النظام لكن فرقهم التيار الفكري لكل واحد منهم. أين أقدم (العقيد مصطفى ولد السالك) عام (1979) بتصفية الجناح القومي العربي وعلى رأسهم (جدو ولد السالك) ليصبح هذا الأخير صاحب القرار في البلاد، وجرّد من السلطات وأسندت سلطاته إلى (المقدم بوسيف) من الموالين (المختار ولد داده)، لكنه لم يدم طويلا ولقي حتفه في حادثة تحطم طائرة في ظروف غامضة في (27 ماي 1979)، وعين (محمد خونا ولد هيدالة) رئيسا مؤقتا،وفاجئ هذا الأخير الجميع بانقلاب داخلي عين على إثره (محمد محمود ولد اللولي) رئيسا للدولة، واستبعد هذا الأخير وقام (هيدالة) **بتعيين نفسه** رئيسا للدولة. ليتعرض لمحاولة انقلابية من قبل ضباط موريتانيين دخلوا البلاد من المغرب. كان انقلابا دمويا انتهى بسيطرة أنصار (ولد هيدالة) على الوضع بسياسة لاستئصال جذور التنظيمات المتواجدة في الخارج وسوء علاقاته مع دور الجوار والعديد من الظروف حسم الموقف وثم الإطاحة به في (12 ديسمبر 1984) ليصبح (ولد الطايع) رئيسا.

بعد سنتين من حكم (ولد الطايع) جاءت المحاولة الأولى للإطاحة به من قبل مجموعة من ضباط ناصريين، وتم إبعاد كل ناصري مشتبه به من نواكشوط. وفي عام (1987) ضبط تنظيم سري للزنوج ينتمون لـ (حركة أقلام الزنجية المعارضة) للقيام بانقلاب ضد (ولد داده) لتقوم أيضا في (27 نوفمبر 1990) بمحاولة ثانية للإطاحة بنظام الحكم. بعد فشلها أبعد كل الضباط الزنوج ذوو التوجه القومي الزنجي. لتأتي محاولة انقلاب أخرى في (27 نوفمبر 2000) قام بها (الرائد صالح ولد حننا) فشلت بعد وشاية تم على إثرها اعتقاله ليطلق سراحه. وتأتي محاولة انقلاب ثانية من قبله في عام (2003) من رتب صغيرة بالجيش باءت بالفشل. ثم جرت محاولة انقلابية له في (2004) وتم القبض عليه والحكم عليه بالمؤبد. فشلت سبع انقلابات في الإطاحة (بولد الطايع) لينجح انقلاب (3 أوت 2005) عندما كان خارج البلاد من قبل العقيد (أعلّي ولد محمد فال) مدير الأمن العام وتم الإطاحة بـ (ولد الطايع) بعد حكم دام (21) سنة[1].

كان للانقلابات والتسلط العسكري عواقب على انهيار الدولة في موريتانيا؛ ذلك أن الانقلابات العرقية والتي وصفها النظام بأنها صراع بين العرب والزنوج، إلاّ أنها كانت سبب فشل الدولة الوطنية في تحقيق المواطنة والمساواة والاعتراف بحقوق الأقليات، والكف عن الخطاب الديماغوجي من قبيل (الأخوة الإسلامية، التعايش الأهلي)، فقد كانت صراعات بعيدة عن الدموية متجهة إلى قمة السلطة الظالمة المستبدة. أين تم تسخير مؤسسة الدولة لتصفية الحسابات المذهبية والشخصية والعرقية والأسرية ليكون **العنف** طابع **العلاقة بين الحكام والمحكومين**[2].

للسلطة في الدول المغاربية عموما عدّة مميزات؛ أهمها:

- احتكار المجال السياسي والقوة وتعميم القمع في نسيج المجتمع.

[1]- جاسم محمد أحمد، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا (1991-2005)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 10، بغداد، 2011، ص 244،245.

[2]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

- إهدار الحريات المختلفة والاعتداء على حقوق الإنسان.
- فرض قيود وشروط أمام التعدّدية الحزبية والسياسية والتضييق عليها.
- تزوير إرادة الشعب بجل المناسبات الانتخابية وتعطيل الحياة الدستورية.
- توسع عمليات اعتقال وتضييق الخناق على المعارضين والتوسع في المحاكمات العسكرية.
- التضييق على بعض الأقليات وحرمانهم من الحقوق المختلفة.
- قيام النخب الحاكمة بتوسيع الفروق والتفاوت بين مختلف الفئات.
- توسع السلطة في استخدام مختلف الوسائل ضد المعارضين والدول في دائرة العنف الرمزي والشخص الأيديولوجي.
- تغليب السلطة لشرعية القوة على شرعية الحق.
- إخفاق السلطة في علاج الاحتقان الاجتماعي نتيجة إبعاد ورفض الحوار البناء مع المعارضة.
- عسكرة السلطة والاعتماد على الجهاز الأمني (الجزائر–ليبيا)، فالسلطة تترك أمر المعارضة للضباط ورجال الأمن والمخابرات[1].

إن السلطة في أبسط معانيها هي حق ممارسة السياسة بمقتضى القوة والإذعان، وهي بلا شك ستكون ضابطا اجتماعيا لضمان التنظيم السياسي للجماعات والأفراد داخل المجتمع، بما يحقق التوافق بين الدولة (سلطة الدولة) والمجتمع (مختلف أطيافه السياسية)، أو في شكلها السلبي بالتصادم بين الطرفين. من هنا كانت الدولة المغاربية حريصة على سيادة الشكل التسلّطي للسلطة؛ ليتحقّق وضع يُغيِّب القانون وتنخفض معدلات المشاركة السياسية في محاولة لتقييد حرية الأفراد بكل الطرق (الرأي العام، حرية التعبير، توجيه الممارسات الفردية،...)، وتكون أشبه بالوضع الاستبدادي أحيانا في جل هذه الأقطار حال تفرّد الحاكم (رئيس أو ملك) بالقرارات السياسية، ويقضي على أي أمكانية للفصل بين السلطات، ليسود حكم العصب التسلطية التي افتقدت الشرعية، ووصولها للتحكّم في مختلف بنى المجتمع وحصرها دون تأثير يذكر. بهذا تكون الدول المغاربية قد فتحت المجال أمام رفض المجتمع لوجود الدولة (مجتمع اللادولة)، بما يجعل الوضع متأزما في مراحل لاحقة وتهديد كيان الدولة والمجال السياسي ككل.

المطلب الثالث: في طبيعة المعارضة السياسية المغاربية

المعارضة في الدول الغربية تعني صَوْن الحياة السياسية من الاضطراب ومدُّها بأسباب الاستقرار، ما يضمن تحقيق التوازن في المجال السياسي، فلا تشكل عبئًا على السلطة ولا تهدّد الاستقرار كما ينظر لها في الدول العربية. يقول (عبد الإله بلقزيز) أن "المعارضة هي التي تستطيع أن تملأ الفراغ الناجم عن وجود سلطة منفصلة عن المجتمع كلاًّ أو بعضًا، أو الناجم انتقال المعارضة إلى السلطة في المجتمعات الديمقراطية، وما يستَتْبِعه من شغور موقع المعارضة لفترة انتقالية"[2]. أما مفهوم السلطة للديمقراطية هي "تقييد الحرية السياسية، فهي تطلق لها العنان متى ما

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 347-349.
[2]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 11-13.

شعرت بتأزم الموقف وتعيدها إلى الوراء متى ما استشعرت تمادي المعارضة في طروحاتها، أو أنها أحرزت مكاسب خارج السقف الذي تحدّده السلطة للنخب السياسية وأحزابهم"[1].

إن ما يميز، أو الغالب على البنى السياسية المغاربية هو غياب المعارضة كمجال وسيط بين الدولة والمجتمع، فهو لم يتكون بعد لممارسة المنافسة السياسية والمشاركة في صنع القرار. يرى (بلقزيز) أن غياب المجال السياسي في المجتمعات العربية ككل لا يعوّضه إلاّ ثلاث مجالات: (1) مجال منعدم انعداما تامًا؛ (2) مجال تقليدي؛ (3) مجال حديث صوري.

أوّلاً/ المجال المعدم: فالبنى السياسية ينعدم فيها وجود مجال سياسي كحق مرعي بالقانون والدستور تمارس فيها القوى المختلفة حقها. فالهندسة السياسية للمجال السياسي بها يتم تصميمه على مقاس النخبة الحاكمة واحتكارها لهذا المجال السياسي. فينجم عنه غياب المعارضة، وتزايد علاقات القمع وإصدار الحريات وممارسة لمختلف أشكال العدوان الرمزي والمادي على المعارضة. ما يقضي في غالب الحال إلى العنف السياسي؛ إنها الهندسة المفسرة للعنف السياسي الوحشي، فيستبدل المجال السياسي بالمجال الديني (كما حدث في الجزائر مثلا) لإيجاد ذلك المجال السياسي البديل.

ثانيا/ مجال تقليدي: غالبية الدول العربية ومنها المغاربية، ورغم مظاهر الحداثة الصاخبة في بناها الاقتصادية والخدماتية (سيما منها النفطية) يبقى المجال السياسي بها تقليديًا، من خلال الرعاية السياسية لبنى التمثيل التقليدي من (قَبلية، عشائرية، طائفية، مذهبية) كما لا تهدر حق العصبيات الأصغر في قدرها من التمثيل والمشاركة في علاقات السلطة والنفوذ. إن هذا المجال التقليدي تغيب فيه المؤسسات الحديثة (أحزاب، نقابات، منظمات شعبية).

ثالثا/ مجال حديث صوريًا: هناك العديد من الدول العربية ومنها المغاربية ذات المجال السياسي الحديث، والتي تظهر بعض مظاهر الحياة السياسية العصرية (أحزاب، دستور، برلمان، تعدّدية...) إلاّ أنها غالبا ما نكون شكلية، تضفي على المجال السياسي ذلك الديكور الحداثي-الديمقراطي المغلف للقمع والإقصاء. مجال ينخره الانقسام الأهلي العصبوي ويغيب فيه التجانس الاجتماعي والوحدة الوطنية.أكثر الدول تمثيلا لهذا المجال السياسي الحديث الصوري كل من (المغرب ومصر) يرتكز على مجتمع سياسي ناهض على حياة سياسية حقيقية ورغم ما يطبعها من مظاهر للمشاركة فإنها لم ترق بعد إلى المشاركة السياسية العقلية المتوازنة[2].قد نجد أن "النظام الحاكم يسعى لتقييد المحتوى المتداول داخل المجال العام تحسبا لقدرة هذا الأخير على تراتبية الفاعلين داخل المجال السياسي، بما يهدّد سيطرة النظام لصالح لاعبين آخرين ينتمون بشكل أو بآخر للمعارضة، والتي يكون من مصلحتها تحجيم النظام وتقليل درجة سيطرته على المجال السياسي"[3]. فالفهم السليم للعلاقة بين الفرد والسلطة هو الضامن الذي يرتقي

[1]- جاسم محمد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 238.

[2]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 19-25.

[3]- ابتسام علي حسين، "المجال العام في الدولة السلطوية: مفهوم القوة بين الخطاب والفاعلين"، **مجلة آفاق سياسية**، د ن ع، د س ن، ص 50.

بالمعارضة لتكون قوة توازن في المجتمع؛ الأمر الذي مكنها من احتلال الموقع الوسط بين الفرد (المجتمع) والسلطة؛ الأمر الغائب والمغيب في الدول المغاربية، فالانقسامات الداخلية وغياب الحرية أكثر ما يميز المعارضة بها، فأغلب برامجها لا تطرح بديلاً للتعايش بقدر ما تحاول الاستئثار بالسلطة لتماثل النظام القائم المنفرد بالقرار[1].

1- الجزائر:

تقتضي الديمقراطية في نطاق الشرعية الدستورية حق المشاركة للمعارضة في العملية السياسية؛ غير أن الواقع هو الذي يقصيها من المشاركة الفعالة. في الجزائر تعذّر إرساء دعائم الثقة بين القوى المعارضة والنظام السياسي، لتبقى لعبة التوازنات متّسمة بالراديكالية، لفرض الأمر الواقع من قبل الفاعل الأكثر سيطرة. لقد عملت إصلاحات التعددية بعد عام (1989) عن هيمنة ومركزية السلطة؛ في ظل بقاء المعرفة المسبقة باتجاهات الرأي العام للسلطة، أن جعل لها أحقية وضع أنموذج دستوري كمجرد آلية قانونية لدسترة التغيير المعبّر عنه كحاجة من المجتمع، للحفاظ على السلطة، في لعبة تغيير لم تمس جوهر النظام خوفا من قدرة المعارضة على الوصول إلى السلطة[2]. شهدت الجزائر بعد الاستقلال حتى قبل أحداث الحراك العربي عام (2011) مرحلتين للمعارضة كما يقسمها الباحث (أحمد عظيمي):

– مرحلة الفترة ما بين (1963-1989): والتي جاءت بمرحلة الشرعية الدستورية، وقد اعترفت السلطة السياسية بالتعددية الحزبية، غير أن الأحزاب المعارضة آنذاك كانت تعمل في سرية (حزب القوى الاشتراكية، حزب الثورة الاشتراكية، وبعض الجمعيات الإسلامية، حزب الطليعة الاشتراكية).

– مرحلة الفترة ما بين (1989-2010): والتي جاءت عقب أحداث أكتوبر عام (1988)، أين أقرت السلطة التعددية السياسية كما جاء في دستور عام (1989).

يقول (أحمد عظيمي) إن الوضع الأمني الذي كانت تمر به الجزائر منذ أحداث (1988) لم يسمح لا للمعارضة ولا للسلطة بممارسة النشاط السياسي في أجواء مستقرة ملائمة. فكانت المعارضة بعيدة عن المشاركة الفعلية في التحول الديمقراطي في الجزائر لأسباب عدة؛ ومنها:

– ميلاد الأحزاب الغير مكتمل، فلا برامج ولا رصيد لها على كثرتها؛

– تقلص فضاءات التعبير داخل الأحزاب وخارجها؛

– فقدان القدرة على التغيير والتجديد السياسي؛

[1]- وليد سالم محمد، "إشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة في أنظمة الحكم العربية وأثرها في التعدّدية السياسية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 341،342.

[2]- الوناس حمداني، "الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992): التجربة والآليات"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 08، الجزائر، ديسمبر 2017، ص 12-14.

- اقتصار نشاطها فترة الانتخابات وغيابها بقية الفترات[1].

كان فوز جبهة التحرير في أول انتخابات تعددية أن ثار سخط المعارضة، وأضاعت فرصة الفوز وتجربة الممارسة السلمية، لتنشأ الجبهة الإسلامية للإنقاذ نظامها السياسي الخاص بها والقائم على الشرعية الدينية، وأمام عجز أي قوة سياسية بمواجهتها، ازداد الوضع تأزما منذ ذلك الحين. وهو ما اقتضى على النظام إما دمجها في المؤسسات السياسية (قبول التداول على السلطة) أو بالمواجهة (العنف) بحجة تهديد أمن الدولة، وهو ما جعل الجيش يقف في وجهها منذ عام (1992). لتكون المعارضة السياسية في النظام السياسي الجزائري بشقيها الإسلامي والعلماني مشاركة في الحكم؛ الأولى تشارك بحجة إصلاح النظام ومنع توغل العلماني على مستوى هرم السلطة، والثاني يشارك لمنع الإسلاميين من وصولهم لمفاصل السلطة، وكلامها يخدم النظام، تأكيدا على أنه منفتح عن المعارضة[2]. ويمكن لدارس موضوع المعارضة الحزبية في الجزائر أن يتناولها في شقين، أما الأول فدورها داخل البرلمان الجزائري، والثاني دورها خارج البرلمان.

أولا: داخل البرلمان الجزائري

يتحدد دور المعارضة من خلال طبيعة النظام الحزبي (ثنائي، تعددي) فتكون في النظام الثنائي قوية متماسكة، عكس ما تكون عليه في النظام التعددي، الذي تتوزع فيه بين الكثير من الأطراف لتكون محل شك وانتقاد. بالعودة لنتائج الانتخابات التي جاءت لما بعد التعددية (1989) نجد أنها كثيرا ما كانت عاجزة عن إفراز أغلبية جديدة في المجلسين (الشعبي الوطني ومجلس الأمة). وهو ما يفسره العديد من الباحثين لكون هذه المعارضة تحت وصاية الحكومة، وهو ما أكده التعديل الدستوري لعام (2008) بجعله للمؤسسات السياسية مرتكزة على منطق الأحادية الحزبية. بقيت المعارضة الجزائرية في البرلمان مجرد منتقد للحزب الحاكم (حزب الأغلبية/ أو الائتلاف) دون ردة فعل، والأمثلة كثيرة، وما نتذكره منها إخفاق (حركة الإصلاح الوطني) في منع تمرير إباحة استيراد الخمور التي تضمنها القانون التكميلي لعام (2005) رغم تمكنها في وقت سابق من إلغاء هذه المادة.يظهر ضعف أو إضعاف المعارضة عمدا في اعتماد النظام على برنامج الرئيس بدل برنامج الحكومة، لعجز وصول المعارضة للسلطة، وهو ما يتنافى وعهد التعددية الحزبية[3].

لقد عمل قانون (حالة الطوارئ)* في الجزائر كجدار مانع للمعارضة عن ممارسة نشاطها، لتبقى المعارضة شكلية جوفاء، غير مستجيبة لمتطلبات العملية السياسية الديمقراطية وتدوير السلطة وتداولها السلمي.

---

[1]- أحمد عظيمي، دور المعارضة في بناء الديمقراطية في الجزائر، **محاضرة في إطار فعاليات اليوم البرلماني المنظم من طرف المجموعة البرلمانية للجبهة الوطنية الجزائرية بالمجلس الشعبي الوطني، حول دور المعارضة في بناء الديمقراطية في الجزائر**، 28 جانفي 2010، منشورات المجلس الشعبي الوطني، ص 2-7.

[2]- محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية ولعلاقات الدولية، 2008، ص 187،188.

[3]- حسن عبد الرزاق، التنظيم القانوني للأحزاب السياسة ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، **أطروحة دكتوراه**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، قسم الحقوق، 2017، ص 335-338.

* - فرضت **حالة الطوارئ في الجزائر** بالمرسوم الرئاسي رقم 92 - 44 مؤرخ في 5 شعبان عام 1412 الموافق 9 فيفري عام 1992.

ثانيا: خارج البرلمان

عملت وتعمل المعارضة (إن وجدت فعلا) من خارج البرلمان الجزائري؛ فهي لليوم لم تتمكن من الوصول للسلطة، سواء كأغلبية حاكمة أو أقلية معارضة، فبعد وقف المسار الانتخابي عام (1992) استولى على الحكم سلطة بدل الأحزاب!! لتنتقل بذلك الأحزاب التمثيلية إلى المعارضة. لتتشكل علاقة تصادم بين السلطة والمعارضة، عملت السلطة خلالها على تقييد دور المعارضة والتضييق عليها، ليكون الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) هو السيد في السلطة، وعملت هذه الأخيرة على احتواء بقية الأحزاب وشرائها لموالات النظام. لعبت المعارضة في الجزائر دورين؛أما الأول فكان عنيفا وخلف أزمة كبيرة (العشرية السوداء)، والثاني ربما ايجابيا في بناء تجربة الديمقراطية، فمرّة مستنكرة لممارسة السلطة ومرات أخرى مساندة لها كما الحال مع المصالحة الوطنية، الأمر الذي يؤكد هشاشتها. وهو ما يرجع لسياسات السلطة الرافضة لمعارضتها، وكذا انقساماتها الأيديولوجية، وإقصاء بعضها البعض، فالتنافس السياسي الذي تشهده الجزائر كغيرها من الدول المغاربية يعمل فيه كل طرف على إقصاء الآخر[1].

2- تونس:

واجهت تونس بعد الاستقلال الكثير من التحّديات،وفي مقدمتها معارضة بورقيبة وسياسته باعتباره الحاكم للبلاد، وهو الذي قضى على هذه المعارضة وانفرد بحكم البلاد. فالمعارضة في تونس كانت في عدة جهات:

– معارضة (صالح بن يوسف) منذ عام (1955) لسياسة المراحل المتبعة من طرف بورقيبة قبل وبعد الاستقلال، وهو ما أقلق بورقيبة وسعى للتخلص من (صالح بن يوسف) باغتياله في فرانكفورت في (11أوت 1961).

– مجموعة الحركة الشعبية، بزعامة (أحمد بن صالح) وزير الاقتصاد والتخطيط حتى عام (1969) وهي المناضلة من أجل الديمقراطية في تونس، التي قضى عليها بورقيبة اعتقالا وهروب زعيمها (بن صالح) خارج تونس.

– مجموعة (أحمد المستيري) للديمقراطيين الاشتراكيين، حيث نادت بالديمقراطية، واستطاع بورقيبة القضاء عليها وهروب (أحمد المستيري) خارج تونس.

– مجموعة التيارات السياسية، متمثلة بالبعثيين والقوميين العرب والحزب الشيوعي التونسي وهي التي كانت تعمل سرا ضد انفراد الحاكم بالحكم.

أمام هذه المعارضات لم يكن لأي منظمة سياسية الوقوف كعقبة في طريق زعامة بورقيبة وهيمنته على الدولة، وهو الذي "كانت تغلب عليه صفته كرئيس عن صفته كرئيس حزب، وهذا ما يثبت هيمنة الدولة على الخطط السياسية دون الشعب التونسي "[2].

لقد عملت دولة تونس في علاقاتها مع المجتمع منذ الستينيات على اتجاه **تأميم الدولة ودولنة المجتمع**؛ أين توصل الحزب الدستوري برصيده التاريخي لتعبئة الناس واستيعاب الصراعات **وتحييد** كل أشكال **المعارضة**. غير أن تولّد المجتمع المدني كان بداية لمسألة النسق السياسي وللمشاركة رغم ما ظلت عليه النخب الحاكمة من أشكال

[1]- حسن عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 339-341.

[2]- رأفت الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 146،147.

قديمة للتأطير والمراقبة السياسيين. لقد تكوّن النموذج التعبوي في ظل بناء السلطة السياسية ومشروع إعادة هيكلة المجتمع، بعد أن نجحت القيادة الوطنية في إزالة كل تعبئة منافسة سواء ارتكزت إلى الأيديولوجية العروبية (صالح بن يوسف) أو الأيديولوجية الاجتماعية (الإتحاد النقابي). كانت الدولة موجودة في جميع المجالات في آخر الستينات، عبر سيطرتها على جل الأنظمة (اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا) أين كانت التعبئة السياسية مفروضة من فوق كما هو حال الجزائر، وكان الحزب والإدارة قنوات هذه التعبئة[1]. فبداية السبعينيات ظهر الحزب الحر الدستوري الجديد كتيار إصلاحي مناد بدمقرطة الحزب والدولة، بقيادة (أحمد المستيري) غير أن (بورقيبة) قمع هذه الحركة الداعية للديمقراطية وإبعاد المستيري، وضيق على أصحاب التيار الديمقراطي[2].

تمكن (بن علي) من السيطرة على جل الأوضاع بعد وصوله للحكم في (7 نوفمبر 1987)، وهو الذي منع أي نوع من المعارضة؛ بعد إلغاء وجوده بالانفتاح السياسي والديمقراطي وقام بزج كل خصومه ومعارضيه بالسجن. (بن علي) كانا ماهرًا في وضع ديكور لديمقراطية الواجهة بانتخابات تبدو نزيهة وشفافة، فكان يقرب الأحزاب المعارضة له بمنحها مقاعد؛ كل ودرجة ولائه، بدل عدد الأصوات التي يُحصّلها في الانتخابات. فالتمثيل البرلماني لبعض الأشخاص كان مسألة حياة أو موت لهم، لذا كان عليهم إبداء الولاء للنظام ويتمتعوا بالدعم للحزب وللجريدة، شرط القيام بدور المعارضة الحقيقية، أمّا أولئك من أصحاب (حزب التكتل والديمقراطي التقدمي) فقد رفضت الدخول في اللعبة الديمقراطية وفق شروط حدّدها (بن علي) بدقة، فقد مورس عليها كل أشكال التضييق والمنع في نقد سياسة (بن علي)[3].لقد استبعدت بالتدريج جميع أطياف المعارضة وتعابيرها السياسية والاجتماعية والثقافية ليظل الحزب الدستوري متحكما بالسلطة، سواء في فترة (بورقيبة) بين (1957-1987) الذي هيمنت عليه الشخصية الكاريزمية والتي أدت إلى عزله بسبب غياب الشرعية الكاريزمية، وأعقبه (زين العابدين بن علي) الذي أشاع نظامه ثقافة الاستقطاب المؤسس على الزبونية والتغريب[4]. عقب تولي (بن علي) الحكم بعد الإنقلاب الأبيض على (الحبيب بورقيبة) عام 1987 تبنى نظام المحاصصه في انتخابات 1999 لمنح أحزاب المعارضة (34) مقعدا في البرلمان، وقد قام عام 2002 بتعديل دستوري يسمح له بالترشح أكثر من ثلاث مرات، فكانت التغييرات بالمظهر فقط إستمرارية للحكم التسلطي، فرغم التمكين للمعارضة من دخول المجلس التشريعي منذ (1994) وظهورها في البرلمان من خلال انتخابات (1999 – 2004، 2009) غير أن ذلك دون أثر على تغيير طبيعة نظام الحكم[5].

بالإضافة إلى التجمع الدستوري من أجل الديمقراطية، هناك ستة أحزاب معارضة شرعية تطغى على الطيف السياسي التونسي. يشغل أعضاء أربعة من هذه الأحزاب مقاعد في الهيئة التشريعية. لكن عندما يستفسر المرء عن

---

[1]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 108،109.

[2]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

[3]- روضة بن عثمان، "تستطيع أن تثور ولكنك لا تستطيع أن تحكم: رؤى الشباب التونسي الناشط سياسيا حول الديمقراطية والمشاركة السياسية بعد الثورة"، **تقرير المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها**، تحرير: إسحاق كافومبا سواري، بيروكمسفين، محمد عاشور، أديس أبابا: إثيوبيا، 31 ماي 2011، الناشر: مكتب معهد الدراسات الأمنية، 2011، ص 03.

[4]- أمحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، **مرجع سبق ذكره**، ص 713.

[5]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 93.

أحزاب المعارضة - حتى في بعض الأحيان عن زعماء المعارضة أنفسهم - يتلقى المرء ردوداً متشككة. هذه الأحزاب ضعيفة؛ إنها في الغالب لا تتمتّع بمصداقية أو تؤخذ على محمل الجد من قبل الجمهور. كمؤسسات فهي غير مهمة: لديهم عضوية صغيرة، ومعظمهم لا ينشرون المجلات أو الصحف. المؤسسة السياسية التونسية (أي مسؤولو الحزب الحاكم وأنصاره والصحافة) يلومون أحزاب المعارضة نفسها بشكل روتيني على ضعفهم، وعادةً ما يقدمون واحدًا أو أكثر من التشخيصات التالية: لا يمتلك أي من أحزاب المعارضة قيادة فعالة، بدلاً من ذلك، فهي غير منظمة ومنقسمة داخليًا، نتاج اشتباكات شخصية بين أعضاء متعطشين للسلطة. علاوة على ذلك، تتشاجر الأطراف فيما بينها، ففشلت في تحقيق مواقف أو إجراءات مشتركة. ليس لها برامج سياسية واضحة. الأحزاب في اليسار مشلولة لأن الشيوعية لا تتوافق مع الإسلام، أو لأن الاشتراكية قد فقدت مصداقيتها، أو لأن القومية العربية متوقفة. في حين أن بعض المسؤولية عن محنة المعارضة الحالية تحتاج بلا شك إلى تحملها من قبل قادة الأحزاب أنفسهم، فإن الجانب الهيكلي الرئيسي للنظام السياسي التونسي هو السبب الرئيسي لضعف المعارضة. أين يتم اختيار الغالبية العظمى من أعضاء البرلمان وفقًا لقواعد انتخابات الأغلبية التي تعيق الأحزاب الصغيرة[1].

3- المغرب:

جاء الدستور المغربي لعام (1962) ليضمن قيام نظام دستوري ديمقراطي؛ السيادة فيه للأمة ويضمن حرية الأحزاب والحريات المختلفة، غير أن الظروف حالت دون استمرار العمل به، وإن كانت هذه التجربة قد أرست قواعد الديمقراطية البرلمانية بين (1963-1965) فقد أدت إلى نزاعات عميقة بين الأحزاب والقوى السياسية والنواب المنتخبين دون أن تفرز أغلبية، وهو ما جعل الملك يهاجم الديمقراطية البرلمانية وقال أنها تتناقض مع الديمقراطية الحقيقية[2].إن أزمة نهاية الستينيات التي أنهت تجربة (بن صالح) تعبر عن احتجاجها على فرض وصاية الدولة على المجتمع؛ إذ أنتجت قوى اقتصادية واجتماعية لا تقبل بالتأطير الحزبي الذي يعتبر عقبة في طريقها. لقد أعطت حكومة السيد (الهادي نويرة) اتجاها جديدا للتنمية الاقتصادية تشجع المبادرات الخاصة ومتضمنا تحويرًا جزئي للّعبة السياسية. أين سطر الخطاب الرئاسي في (8 جوان 1970) مراحل تجربة سياسية عملت فئات عدة على تطويرها في اتجاه نظام سياسي ينبني على المؤسسات والقانون ويكتسب شرعيته على أسس أكثر ديمقراطية[3].

أعلن الدستور الثاني في (جويلية 1970) بعدها جمد مجلس النواب للتشكيك في نزاهة الانتخابات ومعارضة بعض القوى الوطنية وأوقف العمل بالدستور حتى (1973)[4]. لقد قام الملك الحسن الثاني بمواجهة المعارضة في التحكم بالرموز الحديثة والسياسية ما أكسبه الشرعية الدينية والسياسية،لتقليص فعالية الأحزاب والتنظيمات السياسية لتفرده بهذه الشرعية الدينية والسياسية، مع عدم قدرة المعارضة في حصولها على أي ثقل سياسي[5].

---

[1] - Michele Penner Angrist, **Op Cit**, P 94,95.

[2] - غسان كريم مجذاب، "دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية"، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولة**، العدد 34، 2011، ص 161.

[3] - محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

[4] - غسان كريم مجذاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 162.

[5] - علي سلمان صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

أعلن الملك الحسن الثاني الدستور الثالث الحاصل على الأغلبية في الاستفتاء، رغم معارضة (الكتلة الوطنية) المكونة من الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وحزب كاستغلال)، وكذا مطالبة (حزب الدستور الديمقراطي) بإجراء تغيير جذري للدستور، وأيدته النقابات الطلابية وقاطعت الاستفتاء، وظل مجمدا أيضا حتى عام (1977)؛ أين حصلت محاولات انقلابية سنتي (1972-1974) ما استدعي إعلان حالة الطوارئ، وفتح الباب للحوار والمشاركة. بدأ الانفتاح الديمقراطي يتعزّز في انتخابات عام (1977) ورجع الأمل لأحزاب المعارضة لانطلاقه جديدة للحياة السياسية بالمغرب، وشاركت بذلك أحزاب المعارضة في الحكومة (الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية)؛ وإن لم تكن متكافئة فهي وسيلة المشاركة في الحكم. أما انتخابات عام (1984) فقد اتسمت بغياب كبير في نسبة المشاركة ولم تتجاوز (67.43%). أما الأحزاب المشاركة في الانتخابات والتي وصل عددها من (9-12) حزبا فقد غيّرت من إعادة توزيع التوازن بين القوى السياسة لتحديد سياسة النظام وبناء حكومة قوية؛ غير أن مشاركتها قائمة على قبول قواعد لعبة النظام، ليبقى هذا الأخير لا يسمح بالتحول الحاسم من العمل التشكيلي إلى العمل الفعلي في مجال المشاركة السياسية[1].

اتسمت علاقة المعارضة بالنظام السياسي المغربي منذ الاستقلال ببعض من التوافق، وحتى وقت تولي الملك (محمد السادس) للحكم، لكن سرعان ما تحول إلى صدام ومواجهة حتى عام (1975)، لتشهد العلاقة حوارًا أدى إلى مشاركتها في مؤسسات البلاد وتمكنت من إدارة السلطة التنفيذية. جاء خطاب المعارضة الرسمي في عام (1993) متغيرًا بشأن التوجه للإصلاح السياسي والديمقراطي، من خلال مرحلتين: الأولى للتأكيد على ضرورة التغيير والإصلاح، والثانية بقبول الإصلاحات الشكلية والاكتفاء بالمشاركة في الحكومة. جاءت أول خطوة للمعارضة في عام (1995) حيث اتحدت خمسة أحزاب في إطار ما يعرف (بالكتلة الديمقراطية) من أجل المطالبة بإصلاح الواقع الدستوري والسياسي كمطلب شعبي وتوجه عالمي. غير أن أنها (القوى المعارضة) شهدت تناقضا حادًا، فمن جانب ترغب في التحالف مع الملك ومن جانب آخر ترفض الهيمنة الحكومية[2]. وبالاستناد للرأي القائل أن كل عملية سياسية في المغرب تعد استمرارية للسلطة الملكية، لأن الملك يظل خارج المنافسة السياسية فهو سيد اللعبة. فالمؤسسة الملكية تكون بذلك قد حصّنت نفسها حتى تكون قادرة على مواجهة الحركات السياسية الاحتجاجية المتعارضة في مضمونها مع ما تقرّره المؤسسة الملكية[3].

إن متابعة الخريطة السياسية المغربية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي يظهر تزايد ضغوط المعارضة المتمثلة بحزبي (الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية)؛ عندما قدم كل من (محمد بوستة) رئيس حزب الاستقلال، و(عبد الرحيم بوعبيد) مذكرة للملك الحسن الثاني المطالبة بتدخل الملك ووضع حد لمشكلة المؤسسات في البلاد، أعلن عقبها الملك مشروع تعديل الدستور، وأعلن الحزبان قيام تنظيم مشترك لتلافي النكبات التي واجهتها البلاد منذ انتخابات الستينات حتى السبعينات، وبعد انتخابات عام (1993) أعلن الملك الحسن الثاني فكرة التناوب على السلطة بين أحزاب الأغلبية والمعارضة، وأعلن في خطاب بمناسبة ذكرى استرجاع الصحراء عن سماحه

[1]- غسان كريم مجذاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 163،164.

[2]- محمد صالح شطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 339،340.

[3]- سراب جبار خورشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 149.

للمعارضة (الاتحاد الاشتراكي لقوات الشعبية، التقدم والاشتراكية، العمل الديمقراطي الشعبي، حزب الاستقلال) المشاركة بالحكومة بشرط تحقيق بعض المهام؛ كتقليص عجز الميزانية والتضخم وإيجاد فرص العمل، واحتفاظ الملك بسلطة تعيين الوزير الأول ووزراء (الخارجية، الداخلية، العدل) مع ضمان المعارضة راحة سياسية للحكومة تصل ستة (6) سنوات، وهو ما رفض من قبل المعارضة ماعدا حزب التقدم والاشتراكية[1].

تتبع السياق التاريخي يجعلنا نفهم المعارضة المغربية التقليدية ذات المرجعية الأيديولوجية يسارية، سواء كانت صريحة (اشتراكية، تقدمية) أو غير صريحة (ديمقراطية، وطنية) كلها باستثناء (حزب الاستقلال) نجدها تتفاعل مع ما عرفه العالم منذ قيام الاتحاد السوفياتي وانتشار المد الشيوعي ورهاناته الثورية. بدأت هذه المرحلة في المغرب منذ عام (1975) حين نظم (الملك الحسن الثاني) المسيرة الخضراء لاسترجاع الصحراء الغربية، وكان هذا دعما لشرعيته السياسية، فلم يكن على الأحزاب اليسارية غير الدخول في اللعبة السياسية. توجهت أحزاب المعارضة (حزب الاستقلال- الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية- حزب التقدم والاشتراكية- منظمة العمل الديمقراطي) نحو قضايا الناس في المجتمع ومختلف القضايا الاجتماعية، وهو الذي تجاوب معه الشارع المغربي. أما المعارضة الجديدة، فقد استمدت أيديولوجيتها من المرجعية الإسلامية (الشبيبة الإسلامية، حركة العدل والإحسان) لكنها وجدت أمامها عائقين: عائق السلطة، وعائق المعارضة التقليدية[2]. فالصراع بين القوى السياسية ومحاولة التوفيق بين التقليدية والديمقراطية أدخل هذه القوى للصراع وتقسيمها بعد الاستقلال غير أنه في النهاية سادت إرادة القصر، أين حرص الملك على أن يكون الحكم بين القوى السياسية المتعددة وابتعد على (حزب الاستقلال) بل وحرضه على تأسيس تشكيلات معادية لهذا الحزب لخلق إطار تتبلور فيه القوى السياسية ويكون هو الوسيط المنصف للفصل بينها[3].

يؤكد الملك على ضرورة وجود معارضة في النظام السياسي المغربي للديمقراطية الحقيقية، لكن بشرط أن تكون **معارضة برلمانية وللحكومة** فقط **وليست معارضة لجلالة الملك**. ويقول أحد الباحثين أن التعدّدية الحزبية في المغرب وهي المفبركة في الكثير منها، لا تعكس تعدّدية سياسية برنامجية "فقد كانت وسيلة المخزن المفضلة في تمييع العملية السياسية وخدمة التوازن السياسي والدستوري والمؤسساتي اللاّزم لاستمرار دوران العملية السياسية ضمن فلك مضبوط"[4].

الغريب في الأمر أن الدستور المغربي ينص على أن أمير المؤمنين هو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور وحماية حقوق المواطنين والجماعات والهيئات؛ هو بذلك يجعل من أمر اجتماع (السياسة والدين) في يد الملك لا غيره بشكل مطلق. وهو ما أكّده (محمد السادس) في خطابه عام (2003) عقب تفجيرات (16 ماي 2003) على أن كل حزب يقوم على أساس ديني سيكون بالنتيجة ينازع الملك مهامه[5]. ومن جانب آخر فقانون الأحزاب (04. 36) في مادته الرابعة

[1]- علي سلمان صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 37،38.

[2]- أحمد نضيف، "مأزق ممارسة المعارضة في المغرب من المعارضة التقليدية إلى المعارضة الجديدة"، **مجلة رهانات**، العدد 17، شتاء 2010، ص 19.

[3]- غسان كريم مجذاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.

[4]- عبد الوهاب بالطراف، "الأحزاب السياسية: مقاربة سوسيولوجية"، **مجلة رهانات**، العدد 17، شتاء 2010، ص 8،9.

[5]- أحمد نضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 20.

الفقرة الثانية ينص على: "يعتبر باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي، أو يقوم بكيفية عامة على أساس تمييزي أو مخالفة لحقوق الإنسان"[*].

فكيف لهذه المعارضة ممارسة دورها في ظل هكذا تقييد؟ نرى أنها بين مقاومة للسلطة تارة وتصريح بحقها في العمل السياسي تراوحت أدوار هذه المعارضة الجديدة، غير أنها في العموم أقصيت من دورها، سواء برفض تأسيسها لأحزاب مغايرة للتسمية الإسلامية أو للعمل ضد السلطة الملكية، فاعتقلت السلطة مُؤسسيها وتم سجنهم.واجهت هذا التوجه المعارض الجديد عوائق عدة، حال دون تحقيقها لرهاناتها، بسبب عدم الثقة بينها وبين السلطة والتضييق على نشاطها، والمواجهة مع المعارضة التقليدية بحجة ازدواجية خطابها، وكذا تردد غالبيتها والشك بجدوى العمل السياسي الذي تقوم به[1].

4- ليبيا:

انعكست الأوضاع الاقتصادية على المجتمع الليبي، فهاجر الكثيرين ليبيا، بخاصة بحلول عام (1981) واندرج بعضهم تحت المعارضة، وكانت مصدر قلق للنظام الليبي؛ وإن كانت غير منسقة عملها الخارجي مع عناصرها الفاعلة داخل ليبيا، وكان أخطر تحديات المعارضة للنظام الليبي في (ماي 1984) بعد تسلل جماعات من عناصر المعارضة على ليبيا محاولين زعزعة استقرار النظام غير أنها باءت بالفشل، فاعتقل النظام بعضهم وقتل البعض[2]. قام القذافي وأتباعه بما يسمى الثورة المضادّة عام (1976)، وشملت استهداف الناشطين الإسلاميين والليبراليين واليساريين الرّاغبين في استقلالية اتحاد الطلبة مثلما كان أثناء الملكية. مع انتهاكات النظام عام (1988) واجه النظام غضب الرأي العام، فأدان القذافي اللجان الثورية لانحرافها، غير أن انتقاده لفترة قصيرة. ليزيد مع نهاية الثمانينات الاهتمام غير الرسمي والأمني للنظام السياسي، وتوجهت نحو عبادة البطل القذافي كلغة للسيطرة الاجتماعية، وترسّخت فيما بعد في النظام[3]. عمل النظام في ليبيا على منع المعارضة، من خلال العمل على استمالة قادة القبائل وشيوخها وبعض الضباط الكبار المتقاعدين المتمتعون بسيطرة رمزية وفعلية على قبائلهم، لمنع تكوّن المعارضات وتشكل التنظيمات المعارضة محليا. لقد أدت هذه البدونه إلى فراغ مؤسساتي وسياسي هائل، وأصبحت القبيلة بتشجيع من النظام سيدة الصحراء المترامية، والتي تشارك في الرقابة الإدارية والأمنية ولكن ليست شريكا سياسيا. إن القبيلة بذلك، تُدخل ضمن تقييم العمل السياسي منطق الزبونية السياسية والمادية والاستفادة من الأوضاع السياسية لإعادة إنتاج السلطة مقابل الغنيمة وإمكانيات الغلبة[4].

---

[*] - تمت المصادقة على هذا القانون داخل مجلس النواب بتاريخ 21 أكتوبر 2005 وأحيل على مجلس المستشارين ليصادق عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2005 مع إجراء بعض التعديلات على الصيغة التي صادقت عليها الغرفة الأولى، ليعيده إليها بعد ذلك وتصادق عليه هذه الغرفة نهائيا يوم 28 ديسمبر2005. و نشر بالجريدة الرسمية عدد 5397 و وتاريخ 20 فبراير 2006.

[1] - أحمد نضيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[2] - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

[3] - علي عبد اللطيف أحميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 177.

[4] - المنصف ونّاس، **مرجع سبق ذكره**، ص 39،40.

عمل(القذافي) على قمع كل أشكال المعارضة؛ من محاولات الانقلاب العسكري إلى الرفض السلمي، وإن تأسست المعارضة بتنظيماتها في الخارج. كما ضيق القذافي على المعارضة بالقمع والمحاكم الثورية (محكمة الشعب السيئة السمعة)، ليكون المآل لكل معارض التعذيب أو السجن وحتى الشنق في الساحات العامة. ووصل الأمر به إلى إرسال طائرات تقصف بالقنابل إذاعة معارضة له تبث من السودان، وحملات اغتيال معارضيه بالخارج[1]. واجهت الدولة في ليبيا المعارضة بالعنف، بخاصة تجاه الحركات الأصولية الإسلامية، فقد وصفها الرئيس الليبي (القذافي) بأنها مجموعة من الزنادقة وعملاء للاستخبارات المركزية الأمريكية والصهيونية العالمية، وتم القبض على عدد من الأصوليين بين عامي (1989 و1990) بتهمة القيام بنشاطات مضادة للثورة[2]. غير أنها تنامت بشكل لم يسبق له نظير، وذلك بالنظر للانقلابات العسكرية للتخلص من النظام الليبي، فجاء عام (1986) بقيادة الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وانقلاب عام (1988) بقيادة شباب ينتمون لقبيلة (المزاريع) المعروفة بعدائها لقبيلة (القذاذفة) وبخاصة لشخص القذافي. هذا إلى جانب انقلاب نوفمبر عام (1991) بقيادة ضباط في القوات المسلحة ذوي رتب متوسطة وصغيرة، والتي تمكن القذافي من القضاء عليها، ليعقبه أيضا انقلاب عام (1993) لكبار الضباط بسبب استيائهم من عدم دفع القذافي لمستحقاتهم المتراكمة بسبب الوضع الاقتصادي السيئ[3].

عقدت مختلف أطياف المعارضة في ليبيا المؤتمر الوطني للمعارضة الليبية في لندن (جويلية 2005) لتوحيد المعارضة من أجل التغيير السلمي والذي اعتمد على ثلاثة مبادئ:

- "تنحي معمر القذافي عن كافة سلطاته، وصلاحياته الثورية والسياسية والعسكرية والأمنية؛
- تشكيل حكومة انتقالية من عناصر مشهود لها بالوطنية والنزاهة، لإدارة البلاد لمدّة لا تزيد على سنة واحدة، تكفل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان؛
- إقامة دولة دستورية ديمقراطية مؤسسة على التعدّدية السياسية والثقافية، والتداول السلمي للسلطة، تكفل الحريات الأساسية وحقوق الإنسان"[4].

لقد حرصت جميع أطياف المعارضة على إسقاط النظام، وأعادوا الاجتماع مرة أخرى في دورة ثانية للمؤتمر بلندن في (مارس 2008) أصدروا بيانا يحدّد ملامح الرؤية المستقبلية للتغيير.

5- موريتانيا:

في موريتانيا المستقلة، ظل الحزب الجمهوري مسيطرًا على غالبية مقاعد الجمعية الوطنية ومقاعد المجالس المحلية، الأمر الذي جعل المعارضة غالبا ما تنتقد الانتخابات وتنسحب منها، كما فعلت (6 أحزاب) من المعارضة في

[1]-يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 200.

[3]- منى حسين عبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[4]-يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، **مرجع سبق ذكره**، ص 54-56.

تشريعيات عام (1992) بحجة التضييق على المعارضة، وقرار أحزاب المعارضة أيضا بمقاطعة رئاسيات عام (1997) بسبب رفض النظام الاستجابة لمطالبها بإنشاء لجنة انتخابية مستقلة تضمن نزاهة الانتخابات[1].

شهدت انتخابات موريتانيا عام (1997) منافسة حادة لعدم مقاطعة المعارضة لها، وتم حصول هذه الأخيرة على تقدم على حساب الحزب الحاكم في المدن الكبرى. وكان فشل المعارضة لتحقيق نجاحات حاسمة يعود لهشاشة الأحزاب وتنافسها فيما بينها بدل التنسيق، و**غلبة الطابع القبلي** على دور الأحزاب. وجاءت الانتخابات الرئاسية في (07 نوفمبر 2003) ثالث انتخابات في ظل التعدّدية السياسية، تقدَّم لها ستة (6) مرشحين، فاز بها (ولد الطايع) في دورة واحدة؛ أين بلغت نسبة المشاركة أكثر من (60%) كأعلى نسبة منذ عام (1992)، نتائجها رفضتها المعارضة، وانتخابات لعبت فيها (**القبيلة**) دورًا هاما؛ أين دعمت الولايات الجنوبية الشرقية من البلاد (ولد الطايع) بأكثر من (80%). اتهمت المعارضة النظام بتكييف القانون لصالحه، خصوصا أن (ولد الطايع) لم يعمل على طمأنتها ولا تقديم تنازلات، وما زاد الطين بلة اعتقال (محمد خونا ولد هيداله) وهو رئيس سابق ومرشح لهذه الانتخابات ما خلق أزمة سياسية وألقى الضلال على نوايا الحكومة في السعي للخيار الديمقراطي[2].

تعتبر المعارضة دعامة للدولة، إذ بها تفسّر ديمومة الدولة في المجال العربي. ذلك أن منطق السياسة العربية يتصف بـ:

- "منطق التناوب الديمقراطي ليس من صفات السياسة العربية.
- غياب المعارضة السياسية الحقيقية –السياسية الحقيقية- القادرة على الضغط من أجل التغيير- يقدم في بعض التفسيرات ذريعة مناسبة لبقاء الدولة واستقرارها.
- باستخدام منهاجية "التكميلية في الأدوار" فالحكومة والمعارضة –في أي نظام عربي-لهما مصالح داخل النظام السياسي، وبطريقة ما يخدم كل منهما الآخر..."[3].

إن واقع المجتمعات العربية من حيث البنية والعلاقات الاجتماعية وكذا الذهنية الاجتماعية هو واقع متناقض مع متطلبات المجتمع الديمقراطي الصناعي، فهي مجتمعات ما تزال **تراتبية هرمية**. فالمستوى الأول هو الموجه للمستوى الأدنى العاجز عن المبادرة، لذلك يبقى عاملاً في حدود ما يرسمه له المستوى الأعلى ...هذا الواقع لا يرد إلى الحكام أو بسببهم بقدر ما هو ثقافة اجتماعية معيشة في ظل التخلف الحضاري في ظل ثنائية السلطة والخضوع، لذلك فالقاسم المشترك بين قوى الحكم والمعارضة هي حَملُها جميعًا لخصوصيات **الشمولية** نفسها[4]. إن هدف أي معارضة هو السعي للوصول للسلطة، وليس مطلقا لأي حزب أن يحيد عن هذا، أو يفكر في الدفاع عن قيمة من القيم بِدون استغلاله لأي مكسب للتأييد الشعبي الواسع تمهيدًا للوصول إلى السلطة. هناك العديد من الصور لوصول المعارضة للسلطة؛ يذكر لنا منها (بلقريز) ثلاث صور؛ **الأولى**؛ وهي التي تحقق الوصول للسلطة من خلال حيازة المعارضة على

---

[1]- أسعد طارش عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[2]- جاسم محمد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 238-240.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 181،182.

[4]- شوقي جلال، **العولمة الهوية والمسار: رؤية عربية** (ط1؛ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007)، ص 239 .

كامل السلطة في ظل السعي لها. ويحدث هذا الشكل لما تحوز على تأييد شعبي واسع، أو بقيام تحالف بين العديد من الأحزاب المتوافقة في برنامجها السياسي. **الصورة الثانية**؛ وهي التي تحدث باقتسام السلطة بين المعارضة السياسية والنخبة الحاكمة، ولا تحدث إلا بامتلاك المعارضة قوة ضغط تجبر السلطة القائمة على تقاسمها للسلطة مع المعارضة وتحقق الشرعية والاستقرار للنظام. أما **الصورة الثالثة**؛ وهي التي تحوز فيها المعارضة على حصة من المشاركة في السلطة لا ترقى للاقتسام، والمشاركة هنا تكون في إدارة سلطة الدولة والحكومة.فالصورة الأولى، فتحدث بالاستيلاء بالعنف على السلطة أو بالطرق السلمية الديمقراطية (الاقتراع الانتخابي)، والفارق يكمن في الشرعية، فلا مجال للجمع بين شرعية متحصله عن طريق العنف، وتلك المحصّلة بالديمقراطية. أما الصورة الثانية، فهي أكثر ارتباطا بعملية التسوية السياسية، لأجل تقاسم السلطة وإقدام الطرفين بتقديم تنازلات متبادلة. في حين ترسم الصورة الثالثة تحقيق السلطة لمطالب المعارضة والسماح بالمشاركة، بما يتعدى التمثيل النيابي أو التمثيل السياسي في المؤسسات المنتخبة إلى إمكانية التداول الديمقراطي للسلطة[1].

تُساهم الثقافة السياسية مع شكل السلطة وطبيعة الحكم في وجود المعارضة وفاعليتها، بما لها من تأثير على مجريات العملية السياسية خصوصا فيما يتعلّق بالسلطة السياسية بالدولة؛ الأمر الذي يستوجب شيوع الوعي السياسي الحقيقي على نحو يضمن التحكّم في مخرجات العملية السياسية واستبعاد أي شكل من أشكال السلطة المستبدة والتسلطية، بما يحقّق حكم الشعب وسريان دولة القانون بالمجتمع. وفي الدول المغاربية كما رأينا انه رغم موجة التحرّر والانفتاح والتحوّل الديمقراطي منذ أواخر الثمانينات بعد السماح بالتعددية الحزبية والسياسية ما يشرّع لوجود المعارضة دستوريا، غير أن واقع المعارضة السياسية لا يخرج على نطاق ما وكِّل لها من أدوار في الحياة السياسية، وما إن يبرز خطرها تجاه السلطة السياسية إلا وتقوم بكبح جماحها بمختف السياسيات وفي مقدّمتها (شكل التحالفات) بما يجعلها أقرب للسلطة وخادمة لها بعيدا عن أي منافسة حقيقة في العمليات السياسية، لتكون في عمومها ذات علاقة وفاقية مع السلطة وينتفي وجودها في الحياة السياسية.

لذا؛ من الواجب أن تعمل قوى المعارضة السياسية في الدول المغاربية على استغلال الفرص في مختلف العمليات السياسية إما لإسقاط السلطة التي تفتقد شرعيتها ووظيفتها الدستورية أو للعمل على إبقائها. فيجب ان تكون قويّة تمتلك أدواتها في مناقشة السلطة ومنافستها درءً لأيّ مسارات مستقبلية تجمّد الدستور ومختلف المؤسسات السياسية بالدولة.

[1]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص15،16.

المبحث الثالث: مخرجات التغيير في المجال السياسي المغاربي

لقد عملت مختلف مدخلات إصلاحات النظام السياسي في المجال السياسي المغاربي على إحداث تغييرات هامة في العمليات السياسية، لتكون تعبير عن مطالب المجتمع التي تعكس وعيه السياسي، كتغذية استرجاعية كما يعبر عنها (دافيد استون)، سواء كانت ايجابية أو غير ذلك؛ لتعكس حقيقة التحول إما أن يكون بالايجابي نحو الديمقراطية أو بالسلبي رفضا لمطالب المجتمع وبالتالي تغييب التوازن بين الدولة والمجتمع وبقاء النظام بعيدا عن الانفتاح والديمقراطية.

المطلب الأول: على مستوى التداول على السلطة

تمتاز أنظمة الحكم الاستبدادية بتشوهات لتداول السلطة، **فالانقلابات العسكرية** أهم ما يميز غالبية الدول الشمولية بعد الاستقلال، والتي كانت في الغالب تقع قُبيل الانتخابات لمنع استكمالها أو بعد الإعلان عن النتائج **وهيمنة الحزب الواحد**، فكل من يصل للسلطة فردًا أو جماعة أو حزب يحتكر السلطة، وهو ما ميّز خاصة القارة الإفريقية التي كثيرا ما تعرف بما يسمى (الانقلابات الانتخابية coup : d'Etat Electoral) كطريقة تضمن للرؤساء اختيارهم وبقاءهم في السلطة. عن طريق شراء الأصوات أو تزوير الانتخاب وتزييف الإدارة الشعبية لأجل إضفاء الشرعية على هيكل السلطة القائمة[1]. فالباحث (علي خليفة الكواري) يرى أن "طبيعة الحكم العربي لا تترك فرصة لأي حركة سياسية لأن تنمو بشكل طبيعي وتعبر عن نفسها بشكل علني مفتوح وشفاف؛ وإنما يقفل الحكم التسلطي كل الأبواب، ولا يعود هناك مجال للتغيير إلاّ عن طريق الانقلابات والتآمر على الحكم وإزاحته بالقوة، وتأسيس حكم يقوم على مبدأ الغلبة، ويستمر بفصل غلبته على مقدرات الناس إلى أن يأتي من يغلبه بالقوة والعنف. وهكذا تستمر الحلقة المفرغة عبر تاريخنا العربي والإسلامي، ولذلك كان قتل الحاكم أو إقصائه بالقوة السبيل الوحيد إلى التداول على السلطة"[2].

يمكن الاعتماد على المدرسة الانتقالية (The Transition School) التي تركّز بالأساس على دور الفعل البشري وطرق اتخاذ القرار والاختيار بين المتاح منها، مع التركيز على الانفتاح والقانون والتغيير السلمي حفاظا على الوحدة. فالديمقراطية من باب التداول على السلطة على تعني "النظام السياسي الذي ينتج فرص دستورية منتظمة لتغيير الفئة الحاكمة، وكذلك تهيئ تنظيمات اجتماعية تسمح بأن يكون للسواد الأعظم من السكان (تأثيرا في القرارات الهامة وذلك عن طريق الاختيار بين المتنافسين على المراكز السياسية)"[3]. إلا أن جوهر المشكلة في الأنظمة المغاربية هو استبعاد الخيار الديمقراطي في تداول السلطة، في ظل سيطرة فرد واحد وحاشيته على مقدرات الدولة ومختلف الموارد الوطنية والاجتماعية ومختلف أجهزة الأمن. فقد تمادت في تغليب الهمّ الأمني على بقية الأهداف، بهدف ضبط المجتمع وتأكيد سيطرتها على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تضمن تحقيق مصالح جماعة السلطة

[1]- عربي بومدين، أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، **مرجع سبق ذكره**، ص 5.

[2]- برهان غليون وآخرون، علي خليفة الكواري محررا، **مرجع سبق ذكره**، ص 64،63.

[3]- عبير سهام مهدي، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة، العراق أنموذجا"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 18، 2011، ص 260.

وتضمن استمرار البقاء فيها. فالأفضل أن يطلق على السلطة السياسية في الدول العربية اسم (**السلطة الاستيلائية**) وهي المتحققة بالقوة المادية والعسكرية المحضة، وهي سلطة الأمر الواقع البعيد عن أي تفكير في التعددية[1].

كان الوصول للسلطة عن طريق قيام "**أقلية إستراتيجية**" بمعنى وجود قليل من الناس تربطهم صلات القبلية أو المذهبية أو المناطقية أو كلها أو بعضها، يثقون في بعضهم وكل منهم يأمن من عدم انكشاف أمره تجاه الحاكم، هذه الأقلية هدفها الاستراتيجي الوصول للسلطة، ولا فرصة لها للتثقيف السياسي أو برامج أو تكوين كوادر الحكم، همها الوحيد الانقضاض على السلطة، سواء لأهداف عامة أو شخصية أو فئوية، وتكون هذه الفئة بحاجة لغطاء فكري يعبّر عن حاجات لدى المجتمعات التي سوف تحكمها أو تحتاج لتأييدها[2].

1- الجزائر:

يقول (عبد الرحمان موساوي)[*] أن حرب التحرير الجزائرية هي المصدر الأول للشرعية في السلطة؛ إذ يلجأ لها الكل بما فيها المعارضة، وحتى قادة الحركة الإسلامية الذين استعانوا بها وبرمزيتها للمطالبة بالتنازل عن الحكم، في مساعي الكل نحو سلطة توزيع الريع[3]. ولم تتمكن الجزائر من التوصل لآلية سلمية للانتقال في السلطة؛ إذ شهدت فترة ما بعد الاستقلال فترة مربكة للنظام السياسي؛ أين أطاح قائد الجيش وزير الدفاع العقيد (هواري بومدين) بالرئيس (أحمد بن بلة) وظل (بومدين) في السلطة حتى وفاته عام (1978)، ليخلفه القائد العسكري (الشاذلي بن جديد)[4]. وبالعودة للأحداث المتوالية؛ نجد أن الجزائر وللفترة ما بين (1950-1985) قد شهدت ثلاث حالات خلافة للحكم، إثنتين منها بالانقلاب العسكري (أحمد بن بلة، هواري بومدين)، والثالثة بقواعد دستورية (الشادلي بن جديد)، أما الخلافات التي تمت بالانقلاب فالمبرر أن النظام السياسي لم يكن مؤسسي بما يكفي لقواعد نقل السلطة. ليقدم دستور عام (1976) أحقية جبهة التحرير في تقديمها مترشح واحد للرئاسة يستفتى فيه الشعب وهو ما حدث من (الشادلي بن جديد)، والنجاح لحد ما في نقل سلمي للسلطة، وإن كانت قد أحدثت خلافات عميقة داخل جبهة التحرير الوطني، عانى منها النظام لاحقا[5].

عقب أحداث عام (1991) أجبر (الشادلي بن جديد) بالاستقالة ليخلفه مجلس أعلى للدولة مؤقت ترأسه (محمد بوضياف) الذي اغتيل بعد فترة قصيرة ليخلفه (علي كافي)، ثم انتخب قائد الجيش (الأمين زروال) رئيس للجمهورية، ثم استقال قبل نهاية العهدة[6]. استقالة (اليامين زروال) في (11 سبتمبر 1998) التي ترافقت وأزمة انهيار الاقتصاد

---

[1]- سامر مؤيد عبد اللطيف، "أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي"، **مجلة رسالة الحقوق**، السنة الخامسة، العدد 02، 2013، ص 144،145.

[2]- برهان غليون وآخرون، علي خليفة الكواري محررا، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[*]- Abderrahmane Moussaoui, **De la violence en Algérie: Les Lois des chaos,** (Alger: Editions Barzakh, 2006), p 118.

[3]- حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

[4]- كفاح عباس رمضان، "مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي: الجزائر نموذجا"، **دراسات إقليمية**، العدد 21، 2011، ص 153.

[5]- صلاح سالم زرتوقة، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية** (ط1؛ القاهرة: مدبولي للنشر والتوزيع، 1992)، ص 253،254.

[6]- سامر مؤيد عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

الخطير والأوضاع الأمنية المتدهورة بشكل خطير. جرت بعدها (انتخابات رئاسية مبكرة في (15 أفريل 1999) فاز بها (عبد العزيز بوتفليقة) بنسبة (73.79%) من الأصوات وبنسبة مشاركة عامة (60.25%)[1].

لقد شهدت الساحة السياسية في (14 سبتمبر 2003) تصاعدًا في حدّة التوتر داخل جبهة التحرير الوطني بين مؤيدي الرئيس (بوتفليقة) ورئيس الوزراء الأسبق (علي بن فليس)، وتزامن هذا مع عودة زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة للواجهة (عباسي مدني) بتصريحه بأنه الجبهة ما تزال رقما مهما في المعادلة السياسية. لتشتد الأزمة في (7 أكتوبر 2003) بين حزب جبهة التحرير الوطني ورئاسة الجمهورية، عندما قام وزير الخارجية (عبد العزيز بلخادم) زعيم الحركة التصحيحية بحزب جبهة التحرير الوطني برفع دعوة قضائية ضد قيادة الجبهة يؤكد أن زعامة (بن فليس) لا يوافق عليها كل المناضلين ولا يعتبر شرعيا، أي تنظيم يرشح على أساسه (علي بن فليس) للانتخابات الرئاسية، فأصدرت محكمة الجزائر قرارًا يمنع جبهة التحرير من عقد المؤتمرات والاجتماعات. وفي خطوة ثانية تم إعلان انسحاب سبعة وزراء من الحكومة، جرى بعدها عقد مؤتمر بدعوة مندوبي الجبهة في الثمانية والأربعين ولاية، وأعلنت جبهة التحرير في نهاية هذا المؤتمر سحب وزرائها من الائتلاف الحكومي برئاسة (أحمد أويحي). وكان قد أعلن (بن فليس) في سياق تداعيات قرار السلطات الجزائرية منع عقد المؤتمر الاستثنائي، عزمه خوض ترشه لرئاسيات عام (2004) ليزيد الخلاف العلني مع الرئيس (بوتفليقة)[2].

خلال المرحلة الأولى من حكم (بوتفليقة) بين (1999-2003) عمد إلى تضخيم دور المؤسسة الرئاسية، وكان رئيسا بصلاحيات كاملة، أدت إلى حدوث صدمات بينه وبين كبار السياسيين، وهم الذين عمدوا لشحن (بن فليس) ليكون رجل انتخابات (2004) الأمر الذي أدركه (بوتفليقة) وقطع بذلك الطريق أمام بن فليس، مسخرًا لذلك مؤسسات الدولة وبعض البارزين في حزب جبهة التحرير الوطني.ففي (7 جانفي 2004) قبل موعد الانتخابات الرئاسية بثلاثة أشهر جرت مواجهة بين الشرطة ونواب البرلمان المتظاهرين أمام مبنى البرلمان، وعاشت الجزائر استقطابا سياسيا حادًا بين طرفي نقيض أحدهما دائم (بوتفليقة) والآخر معارض له. جرت الانتخابات التنافسية في الجزائر في (8 أفريل) تم بها إعادة انتخاب الرئيس (بوتفليقة) للمرة الثانية بحصوله على نسبة (84.99%) من مجموع أصوات الناخبين، بنسبة مشاركة في الانتخابات وصلت (58.07%). حاول (بوتفليقة) خلال ولايته الثانية الخروج من التدهور السياسي والأمني بإصدار قانون السلم والمصالحة الوطنية بإجراء استفتاء عليه في (29 سبتمبر 2005) ساندته أغلب الأحزاب ما عدا الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأنه يمنع عودتها إلى النشاط السياسي.

أجرى الرئيس (بوتفليقة) تغييرات سياسية، بإجراء **تعديل دستوري** من أجل الفوز بالولاية الثالثة. أين قرّر الرئيس دفع (أحمد أويحي) للاستقالة من رئاسة الوزراء، ليخلفه (عبد العزيز بلخادم) الذي أعلن فيما بعد أن هدفه الأول تعديل الدستور. ثم جرت انتخابات المجالس الشعبية في (17 ماي 2007)، لم تتعدى نسبة المشاركة بها (30%)، حصلت جبهة التحرير الوطني على (126 مقعدا) كأعلى حد بالأغلبية، يليها التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم كحزب معتدل، وهي أحزاب مساندة للرئيس بوتفليقة منذ 1999. لتشهد البلاد، حسب المحللين

[1]- كفاح عباس رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 157.

السياسيين (في 27 نوفمبر 2008) بأن الجزائر تعيش لما يفوق عام ونصف اضطرابات في كل مناطق البلاد، ليصادق أعضاء المجلس الشعبي الوطني في (18 ديسمبر 2008) بالأغلبية على مخطط عمل الحكومة المتضمن مواصلة برنامج الرئيس للإصلاحات.أقر البرلمان بالأغلبية في (نوفمبر 2008) على مشروع تعديل الدستور للسماح **بولاية ثالثة** لرئيس الجمهورية وافق المجلس الدستوري عليه، وجرت انتخابية رئاسية متعدّدة في (9 أفريل 2009) انتخب (بوتفليقة) ثالثة مرة بنسبة (90.24%) من مجموع الأصوات وبلغت نسبة المشاركة حوالي (74.11%)[1]. إذ جاء التعديل الدستوري لعام (2008) كتراجع رسمي للتداول على السلطة؛ وذلك بالتمكين للرئيس من الترشح لعهدة ثالثة خلافا لنص دستور (1996). إذ قام الرئيس باستدعاء البرلمان بغرفتيه للتصويت على مشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري طبقا للمرسوم الرئاسي رقم (357/08) المؤرخ في (8 نوفمبر 2008)، وفي 12 من نفس الشهر صوت له (500 نائب) بنعم، وامتنع (08) نواب، واعترض (21) نائبا، فكان ذلك بدون مبرر خصوصا وأن النظام على الأقل شكليا يقوم على التعددية الحزبية التي تقتضي التداول على السلطة[2].

لم تشهد الجزائر تداولا للسلطة بمفهومه القانوني، ذلك أن الوضع بعد الاستقلال شهد اضطرابات لم تسمح بتداول سلمي على السلطة والحكم، بقدر ما كان الوضع يعبر عن إدارة أزمة النظام، ويشهد بعد تولي الرئيس (بوتفليقة) وضعا أكثر بعدا عن التداول، فقبل كل انتخاب رئاسي يعدل الدستور وتلغى مواد وتضاف أخرى، تسمح بالترشح لولايات غير محددة، إلى اليوم.

2- تونس:

في تونس؛ومنذ الاستقلال عام (1956) وإعلانها جمهورية في (25 جويلية 1957) تحت نظام جمهوري بحزب واحد، وبقرار من اللجنة الدستورية استخلف الباي (محمد الأمين) آخر ولاة الدولة الحسينية في تونس بانقلاب سياسي بـ (الحبيب بورقيبة) وانتخب من قبل اللجنة ذاتها كرئيس مؤقت للسلطة في عام (1957)، تمّ الاقتراع العام على رئاسته في عام (1959) وعام (1964) وكذا عام (1971)، وانتخب في نوفمبر عام (1974) كرئيس مدى الحياة، بع تعديله لدستور لأجل هذا[3].وعقب إلغاء الملكية وتولي (الحبيب بورقيبة) السلطة كأول رئيس للبلاد، أعلن هذا الأخير تكريس مبدأ الديمقراطية في البلاد إلا أن مساره السياسي اتخذ منحى ديكتاتوري بدأً بخلافاته مع أنصار، ونخص القائد (يوسف بن صالح) الذي تم تصفيته بأمر من الرئيس (بورقيبة)، لم يتوقف هذا الأخير عند هذا الحد من تصفية كل معارض له خوفا على فقدان السلطة وكرسي الحكم فبادر بتعديل الدستور وإلغاء حق التداول على وإسناد نفسه مهمة الرئاسة مدى الحياة والتي تخالف مبدأ الديمقراطية عام (1974). وتمت الإطاحة بالرئيس (الحبيب بورقيبة) عام (1987) في **انقلاب سلمي**، حيث برّرت إقالته لأسباب صحية، وخلفه وزير الدفاع آنذاك (زين

[1]- كفاح عباس رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 159-166.

[2]- حسن عبد الرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص 266،267.

[3]- صلاح سالم زرتوقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 304،305.

العابدين بن علي) الذي أصبح رئيسا للدولة وزعيما للحزب الحاكم وزعم السماح بالتعدد الحزبي وإجراء الانتخابات تشريعي ورئاسية[1].

هكذا تكون تونس ومنذ الاستقلال قد شهدت حالة واحدة لانتقال السلطة بانقلاب سياسي أتى بـ (الحبيب بورقيبة) الذي أصيب بجنون العظمة وفرض بتعديلها للدستور عام (1974) السلطة مدى الحياة، لتنتقل السلطة في انقلاب أبيض (غير عسكري) إلى (زين العابدين بن علي) والذي بقي في السلطة منذ ذلك الوقت وإلى أحداث الحراك العربي عام (2001) التي سنفصل فيها لاحقا.

3- المغرب:

كان **الاستخلاف** هو السياق العام للتاريخ السياسي المغربي، لكثير من الأسباب (التقاليد، البنى المخزنية، خوف النخبة من التغيير) كلها عوامل ساهمت على مدار الزمن من جعل الحكم ينتقل من ملك لآخر انتقالا بيولوجيا غير مقترن بهم الدمقرطة والتحديث. فالرغبة الأولى في إحداث التغيير وبناء نظام ديمقراطي سرعان ما يزول، ليكتشف الكل وهم الانتقال الديمقراطي ويوتوبيا التحديث السياسي عبر استعادة آليات اشتغال النظام القديم[2]. إن الدستور المغربي لعام (1972) هو الدستور الوحيد الذي يحظر نظام الحزب الواحد، إلاّ أن التجربة السياسية منذ الاستقلال اتسمت بهيمنة اتجاه اليمين الممثل في أحزاب الوفاق والمتحالف أحيانا مع تيار الوسط، الأمر الذي يجعل النظام السياسي المغربي ضمن أنظمة **التعدّدية المقيدة** بدل التعدّدية المفتوحة. انتهج النظام المغربي أسلوبا تدرجيا للاستقلال نحو التعدّدية المفتوحة بداية من عام (1992) بالعديد من التعديلات الدستورية وصولا لفتح الباب للتداول على السلطة[3].

لقد استجاب المغرب للإصلاحات حسب جدول الأعمال الأمريكية على أن يكون هذا الإصلاح نابعًا من داخل بنية السلطة القائمة، من خلال توسيع مجال الحريات السياسية والفردية دون المساس بسلطة المؤسسة الملكية، على أن تكون بتدرج خشية حصول نتائج تهدّد استقرار النظام السياسي المغربي ومصالح (أمريكا) على السواء. لقد ارتبطت رؤية المؤسسة الملكية للتحولات الديمقراطية والإصلاحات السياسية بالتناوب؛ بالتوافق مع دعوة أحزاب المعارضة المشاركة، فكان الملك (الحسن الثاني) يرى أن الديمقراطية دون تناوب ليست ديمقراطية حقيقية، فتأكيده على **التناوب بدل التداول**، يعني أنه لا بد من وجود تراضي بين المجموعتين، ما يعني "تغييرًا في الأشخاص وليس في التوجه السياسي والتغيير في أساليب الحكومة"[4].لقد أدركت السلطة السياسية في المغرب في التسعينيات من القرن الماضي بعد انتصار تيار الاختيار الديمقراطي على غيره من التيارات أن التحول ضروري، خاصة وأن دولة القانون لابد وأن تقوم على التداول على السلطة، متجاوزا ما هو مؤسساتي إلى تأصيل حقيقي في قيم المجتمع. جاء التناوب في

[1]- سامر مؤيد عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

[2]-محمد أتركين، "النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف وهم "للانتقال الديمقراطي" ووضع "خيبة الأمل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 17، 2008، ص 55،56.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 256.

[4]- محمد صالح شطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 335-339.

المغرب بعد اتفاق بين الملك الراحل الحسن الثاني وعبد الرحمن اليوسفي زعيم الاتحاد الاشتراكي بصفة التوافق في انتظار انتخابات تقود إلى الانتقال الديمقراطي الحقيقي[1].إذ طرح الملك (الحسن الثاني) فكرة التناوب على السلطة لأول مرة في (8 أكتوبر 1993 خلال الدورة الأولى لمجلس النواب المغربي؛ فعزم على دعوة ممثلي المعارضة (الكتلة الديمقراطية) لإمكانية مشاركتها في الحكومة. وفي (6 نوفمبر) من نفس العام وبخطاب لذكرى (استرجاع الصحراء) طرح من جديد موضوع التناوب. طرحه لإمكانية مشاركة المعارضة في الحكومة كان بشرط تحقيق مهام؛ كتقليص عجز الميزانية والتضخم وإيجاد فرص العمل.وقد وافقت أحزاب الوفاق على هذا الطرح وأن التناوب تضبطه صناديق الاقتراع، وتم الإفراج عن المعارضين المنفيين، وصدر عن المعارضة إشارات إيجابية توجت بوضع دستور معدّل حول تقسيم البرلمان المغربي إلى مجلسين[2].

في النظم الملكية شبه الدستورية مثل (المغرب) مغاربيا؛ فهي تعرف الحياة الدستورية مثلما تسمح بالتعدد الحزبي، وتجري فيها انتخابات دورية لتشكيل المجلس النيابي. فانتقال السلطة في المغرب **وراثي**. إذ تؤكد المادة (20) من الدستور على "إن عرش (المغرب) وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الذكر الأكبر سنا من ذرية جلالة الملك (الحسن الثاني) ثم إلى ابنه الأكبر سنا". غير أن التطبيق الفعلي منذ استقلال المغرب جعل الملك المتحكم في جميع السلطات؛ فاستخدم التعدد الحزبي للسيطرة شبه الدائمة على المجلس، بتمكن الأحزاب الموالية للقصر من حصولها على الغالبية في تشكيل الحكومة، غير أنّه مع نهاية حكم الملك الحسن الثاني حصلت الأحزاب المعارضة على أغلبية مكّنتها من تشكيل الحكومة، مع قيود اختيار الملك لوزير الداخلية في الحكومة وتغيّر الوضع مع تولي الملك محمد السادس الذي أقال وزير الدّاخلية. ورغم انتقال زعيم المعارضة (عبد الرحمن اليوسفي) إل منصب رئيس الوزراء في ظل حكومة التناوب إلا أن انتقال السلطة عبر الانتخابات لشغل منصب الرئيس أو رئيس الوزراء غير ممكنا[3]. ذلك أن المعارضة في انتخابات عام (1997) لم تحصل على الأغلبية، وتم بذلك اللجوء إلى حزبي (الحركة الشعبية والتجمع الوطني للأحرار) اللذين تعوّدا على التواجد بالسلطة لتبني أغلبية عددية، وبقيت حكومة التناوب خاضعة للدستور الذي يوسع صلاحيات الملك. وهو ما اعتبره الكثير إعادة تشكيل للحقل السياسي المغربي، واعتبر آخرون بداية للابتعاد عن التسلط؛ غير أن **التناوب التوافقي** عجز عن إنتاج الانتقال الديمقراطي الحقيقي. ففي انتخابات عام (2002) لم يُسمح للحزب الحائز على الأغلبية بقيادة الحكومة، مُحتكمة إلى الدستور بأنه لا يوجد ما يلزم تعيين الوزير الأول من الحزب الفائز بالأغلبية، عكس ما تقتضيه الديمقراطية، وهو ما قبلت به القوى السياسية التي كان من المفروض أن تحتج على الوضع. جاءت المرحلة التي تلت إصدار تقرير هيئة الإصلاح والمصالحة بنقاش جدّي حول ضرورة تعديل الدستور للانتقال إلى مرحلة سياسية أخرى، غير أن أحداث (16 ماي 2003) الإرهابية دفعت بالمسألة الاجتماعية للواجهة، وبالتالي المطالبة قبل أي شيء بسياسة اجتماعية جديدة تنتقد النموذج التنموي القطاعي، لتكون المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الحدث الذي جعل المجتمع المدني آلية أساسية

[1]-عبد العزيز قراحتي، "المغرب: تحول في إطار الاستمرارية"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 246،247.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 256،257.

[3]- سامر مؤيد عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 150.

لتنفيذ برامج التنمية وتكريس المقاربة التشاركية في بلورة البرامج الاجتماعية. فخفت مطالب التغيير وأصبح لدى الكثيرين حل المعضلة الاجتماعية أولى الأولويات، ودخلت بذلك الحياة السياسية في نوع من الرتابة التي لم تعد تغري بالمتابعة[1].

ويرجع تداول السلطة وانتقالها في النظام المغربي إلى معايير ليست بتلك الانتقالات الديمقراطية:

1- **انتقال الملك لا انتقالا ديمقراطيا:** يكون انتقال الملك "بالاستخلاف" وهذا الأخير افترض فيه أنه ليس نهاية لشخص؛ بل نهاية لمرحلة بفهم وبتأويل للقواعد السياسية، يدعمه أيديولوجياً مقولات (التحديث، التجديد،...)، لكنها في الواقع لا تعبّر على أن المؤسسة الملكية تحاول دمقرطة النظام، لأنها تشتغل بميثاق ضمني موروث، لم تحرّكه بواعث الدمقرطة، وبنسق دستوري مشبع بالتأويل الشخصي.

2- **بيعة الاستخلاف:** أين وظفت البيعة الأولى مرّة على وجود نص دستوري مكتوب يُقنّن مؤسسة (ولاية العهد) طبقا للفصل(19) من الدستور؛ ما يعني إما:

- الفصل (20) من الدستور المؤسس لولاية العهد تعتبر أن القانوني يحظى بالأولوية في مقابل الدسترة غير الصريحة للبيعة.

- آلية البيعة هي الكفيلة بنقل المُلك إلى مَلك جديد، أين تعلوا القواعد فوق الدستورية مؤسسة الملك كأمير للمؤمنين على القواعد الدستورية.

3- **شخصنة الانتقال**: تأسّست فرضية الانتقال الديمقراطي من خلال الزوج (الملك/وزير أول)، في قراءة نظرية لتجارب الانتقال. لكن الإشكال في مرحلة الانتقال يكمن في البعد الشخصي ومن دون ترجمة مؤسساتية غير كاف للمرور إلى مرحلة الانتقال والتدعيم الديمقراطيين، فوجود نفس النخبة المدبرة للشأن العام وصعوبة تجديدها جعلا لحظة الاستخلاف مجرد **انتقال بيولوجي** للسلطة. فثنائية (الملك/ الوزير الأول) ظلت محكومة بتوافق موروث اختفى أحد أطرافه، ما جعل المقاربة الشخصانية للانتقال تقود ضمنا إلى أن الانتقال السلمي للسلطة منح الوزير الأول أدوار جديدة للشروع في مسلسل الدمقرطة، وهي فرضية بعيدة عن ممارسات الوزير الأول المحافظ على مستوى السلوك السياسي على ذات المنطلقات التي حكمت ميلاد حكومة التناوب التوافقي[2].

4- ليبيا:

عقب الاستقلال الليبي عام (1951) كانت ليبيا تحت حكم الامير (محمد إدريس) سليل أسرة السنوسي الملكية،ومع توغل الراديكالية خصوصا بعد اكتشاف النفط الليبي، ومع تأزم الوضع الصحي للملك قرر مجموعة من ضبط الجيش بقيادة (معمر القذافي) في الأول من سبتمبر عام (1969) الانقلاب العسكري العنيف على الملك الذي كان خارج الدولة لتلقي العلاج في تركيا، وأسسوا نظاما ثوريا تحت سيطرة مجلس قيادة الثورة، إلى أن تمّ إلغاءه في (مارس

[1]- عبد العزيز قراحتي، **مرجع سبق ذكره**، ص 248-250.

[2]- محمد أتركين، **مرجع سبق ذكره**، ص 58-61.

1977)، وتولي (القذافي) السلطة الشعبية؛ ليكون (القذافي) الذي نصب على حكم المؤتمر الشعبي العام بقيادة سكرتير عام وهو رئيس الدولة[1].

في النظم الجمهورية التسلطية فلا وجود لإمكانية التداول السلمي أين يسيطر حزب واحد أو قائد على السلطة بزعامة قائد عسكري أو مدني تؤيده القوات المسلحة. فلا تتم أي انتخابات للرئاسة أو استفتاء عليها في الجماهيرية الليبية، من خلال استخدام حجة واهية وهي أن العقيد (القذافي) الذي يحكم منذ عام (1969) لا يشغل منصبا رسميا رغم أنه يحضر مؤتمرات القمة العربية والأفريقية بوصفه رئيسا للدولة ويعقد اللقاءات مع رؤساء وملوك الدول الأخرى[2].

5- موريتانيا:

شكلت الانقلابات العسكرية علامة فارقة في تاريخ موريتانيا السياسي الحديث، وهي انحراف عن الدساتير الموريتانية المتعاقبة، فهذه الانقلابات العسكرية كانت انتهاكات للشرعية الدستورية، والعملية الديمقراطية، والقانون الانتخابي لاختيار الرئيس وآليات المشاركة السياسية[3]. إذ اتسم النظام السياسي بموريتانيا بحصيلة (14) انقلابا عسكريا منذ أول انقلاب عام (1978) والذي أطاح بنظام الحكم المدني. ورغم السير في اتجاه الخيار الديمقراطي منذ عام (1991) غير أن ثقافة الانقلابات العسكرية ظلت راسخة في ذهنية النخب الحاكمة؛ وهي الثقافة الغالبة أيضا على أحزاب المعارضة التي أصبحت ترى أن الانقلاب ضروري لتهيئة الساحة السياسية لنظام ديمقراطي. غير أن الفئوية والقبلية الطابعة على المجتمع الموريتاني جعل كل من يندفع نحو السلطة مدفوعًا من التيار السياسي الذي يغذي فكره. ما جعل الحاكم السياسي غير متحرّر من الولاء القبلي والجهوي. فخلف الحكم العسكري بموريتانيا كل مظاهر التسيب والاستبداد، لعدم تفعيل المؤسسات الدستورية والقوانين، أين كانت فقط لأجل تركيز السلطة في قمة الهرم السياسي[4]. لقد كان المكون القبلي ذا دور بارز في علاقة السلطة بالمواطنين في المجتمع الموريتاني، الأمر الذي أدى إلى جملة من التناقضات والصراعات والتي ميزت الوضع العام والمجال السياسي بموريتانيا في ظل أزمة هُوياتية تبرز من خلال الإقصاء المتبادل بين كل رئيس وآخر للقبائل التي لا تدعمه.

لم تشر أي مادة من (104 مادة) من دستور عام (1991) لموريتانيا إلى مبدأ التداول السلمي على السلطة، وإن كانت المادة (28) منه تشير إلى أنه "يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية"[5]، وهي بجعل الولايات غير محدّدة وإمكانية بقاء الرئيس مدى الحياة في السلطة. لتؤكد المادة (37) منه على توسيع صلاحيات الرئيس وجعله رئيس كل السلطات بما فيها السلطة القضائية وأكثر في قوله "يمارس رئيس الجمهورية حق العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها"[6].

---

[1]- صلاح سالم زرتوقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 275.

[2]- سامر مؤيد عبد اللطيف، **مرجع سبق ذكره**، ص 149.

[3]- Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah OuldCheikh, "The Military Coups in Shadow of Democratization (A Comparative Study of Turkey and Mauritania)", **Asian Social Science**, Vol. 13, No. 10, 2017, P 79.

[4]- جاسم محمد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 247.

[5]- دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 1991.

[6]- المصدر نفسه.

ففي خطاب ألقاه رئيس (حزب التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة) (ولد سيدي بابا) في منتدى الحوار حول قيم الديمقراطية والمواطنة بقوله "أنه بالرغم من مرور ثلاث عشرة سنة على صدور الدستور التعدّدي إلاّ أن النظام الديمقراطي لم ينجب طبقة سياسية مقتنعة بمبدأ التناوب على السلطة وقادرة على تولي ذلك التناوب دون خطر على البلاد". فقد بان تعثر الإصلاح السياسي بهيمنة المؤسسة العسكرية على الحزب والدولة وبقي الحزب الحاكم (الحزب الجمهوري الديمقراطي والاجتماعي) الفائز، وبقاء زعيمه رئيسا للدولة حتى عام (2005)، الأمر الذي جعل المعارضة تشكّ في نزاهة الانتخابات وبمشروعية الحزب الحاكم[1].

كانت أولى الخطوات الأولية للانقلاب عندما قامت وحدات الجيش الموريتاني في فجر (3 أوت 2005) وأعلنت الإطاحة بالرئيس (معاوية ولد سيدي أحمد الطايع). لقد كان انقلابا سلميا يتميز بالتسامح والمظاهر غير العنيفة للسلطة. تم بعده تشكيل مجلس لتولي السلطة في المرحلة الانتقالية وكان يعرف باسم "المجلس العسكري للعدالة والديموقراطية" برئاسة العقيد (علي ولد محمد) قائد الانقلاب الذي كان يشغل منصب المدير العام للأمن الوطني منذ عام (1985).حتى وقت تسليم السلطة إلى رئيس مدني منتخب في موريتانيا عام (2007). وصف رئيس المجلس الأعلى آنذاك للعدالة والديمقراطية قائلا أن التغيير الذي حدث في (3 أوت 2005) وضع نقطة النهاية للنظام السياسي الذي حكم موريتانيا لأكثر من أربعة عقود ولم يكن في صالح أي شخص. أما انقلاب (6 أوت 2008)، فقد ساهمت سلسلة من الأحداث والمواقف المتعلقة بالقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الانقلاب العسكري ضد الرئيس المنتخب (سيدي ولد عبد الله)، بعد (16) شهرًا من وصوله إلى السلطة. أين اشتد الصراع الذي نشب بين الرئيس وأعضاء البرلمان. كانت العملية السياسية في موريتانيا سلبية إلى حد كبير، وتفاقمت الأمور بفعل تصرفات الرئيس،خاصة بعد أن دعا بعض أعضاء البرلمان إلى عقد اجتماع مع مجلس الشيوخ لمناقشة ما وصفوه بالخصوصية. فشلت الحكومة في الوصول إلى أي نوع من الحوار الجاد مع قوى المعارضة، سواء للمشاركة في البرلمان أو البقاء خارجها. لم تقم الحكومة بأي خطوة نحو استيعاب قوى المعارضة، مما أدى إلى تصادم جعل من المستحيل على الأطراف المختلفة العمل معاً لخدمة المصالح العليا للبلاد[2].

باختصار؛ شهدت موريتانيا تطوّرات في النظام السياسي من الحكم المدني بعد انقلاب عام (1978)، ورغم فترة استقرارها عام 1984، إذ أن فترات التأزم مع بدايات النظام التعدّدي نهاية الثمانينيات بخروج المؤسسة العسكرية من العملية السياسية. إذ أعلن ولد الطايع عام(1991) تعديلات دستورية تقضي بالتعدّدية الحزبية، لتنشأ عشرات الأحزاب. وعقد الإطاحة بـ (ولد الطايع) في (3 أوت 2005)، أصدر المجلس العسكري في (6 أوت 2005) وثيقة دستورية محتفظة بأحكام دستور (1991) متعهّدة بإقامة ديمقراطية في غضون فترة انتقالية لا تتجاوز السنتين تبدأ باستفتاء على دستور دائم جديد في (25 جوان 2006) وتنتهي بانتخابات رئاسية في مارس (2007). والتي اختار فيها الشعب أول رئيس مدني لموريتانيا هو (سيدي ولد شيخ عبد الله) وعين رئيسا في (19 أفريل 2007)، وتم تشكيل حكومة تكنوقراط لها صلاحيات البناء الاقتصادي والسياسي للدولة. غير أنها اصطدمت بالمعارضة المتواجدة بالبرلمان، وكانت الأحداث

[1]- خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 35،36.

[2]-Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 79-81.

سببا في عودة تدخل الجيش، بعد أن أقال الرئيس أركان الجيش ومدير الأمن الوطني، وهو ما جعلهم يعتقلونه ويعلنون تشكيل مجلس عسكري، وأعلنوا إنشاء مجلس إدارة الدولة برئاسة الجنرال (محمد ولد عبد العزيز)، وأجريت انتخابات رئاسية في (18 جويلية 2009) والتي ترشح لها وتم تنصيبه في (5 أوت 2009) رئيسا لموريتانيا[1]. من الخبرة التاريخية، كانت الانقلابات العسكرية دائما في أذهان قادة الجيش الموريتاني كآلية للتداول غير السلمي للسلطة، بغض النظر عن المجتمعات الدولية والإقليمية التي لم تعد تقبل هذه الآلية حتى على مستوى الخطاب السياسي. ولعل هذا السيناريو له ما يبرره من حيث أن المؤسسة العسكرية الموريتانية قد انغمست في العمل السياسي منذ السنوات الأولى من الاستقلال، ما جعل الجيش الموريتاني مستعدًا لتكرار التجربة، في حال وجود أي ممارسات من شأنها المساس بمكاسب القادة العسكريين، أو تقويض نفوذهم داخل الدولة[2].

عموما؛ أوجدت المشاركة السياسية مبدأ التعاقب على السلطة، فالسلطة السياسية من أركان الدولة، فالحاكم يمارس السلطة باسم الدولة ولا يمتلكها؛ لذلك تقوم على إحداث التوازن بين قوى المجتمع بما تمتلكه من شرعية، ما يؤسس للديمقراطية ويمنع احتكار السلطة. إن الاستيلاء على السلطة يجعل الجماعات المعارضة (دينية/ قبلية/ طائفية/ أحزاب سياسية) تلجأ كرد فعل لاستخدام العنف والانقلاب لانتزاع السلطة. إلا أن التداول على السلطة في الدول المغاربية يبقى ضعيفا ومدارا من قبل النخبة الحاكمة نظر العدة أسباب تحول دون تحقق التحول الديمقراطي نذكر أهمها:

- ضعف أداء البرلمان، وتحكم الحزب الحاكم في تركيب العضوية في البرلمان، فيبقى البرلمان شكل الديمقراطية مفرغا من محتواه.
- القيود على حرية التعبير والصحافة، فالنظم التسلطية تحت غطاء التعددية لا تفسح المجال أمام الحريات العامة.
- الهاجس الأمني على النظم التسلطية يجعلها تستبعد المجتمع المدني من أداء دوره، الأمر الذي جعلها تبتعد عن قضايا الديمقراطية والتغيير السياسي.
- غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية القادرة على معالجة أزمة النظم التسلطية ودفعها نحو الديمقراطية بعد تحقيق التعدّدية السياسية.
- استمرارية خارطة السلطة القائمة؛ فغالبية الدول وإن عدّلت الدستور فيما يخص التداول على السلطة إلا أنها كانت متوافقة وما يخدم النخب الحاكمة هذا في النظم الجمهورية، في حين في النظم الملكية فنجد أن آلية التداول عندها تنحصر في الأسر الحاكمة.
- عدم وجود معارضة قوية فاعلة وفعالة، تتمتع بالمصداقية لدى المواطنين، فقوى المعارضة مشتتة متعارضة فيما بينها أكثر من معارضتها للنظام الحاكم، وهو ما تشجعه أحزاب السلطة وتغذيه بهدف إنصافها وتعطيل عملها ومسارها لتحقيق التحول الديمقراطي[3].

---

[1]- اسماعيل بوقنور، **مرجع سبق ذكره**، ص 77-88

[2]- Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 84.

[3]- جاسم محمد أحمد، "الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي على السلطة، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد 10، 2012، ص 250-263.

لما كان مبدأ الفصل بين السلطات أحد ركائز النظام الديمقراطي فإنه يؤدي حتما إلى حكم القانون، ومنه ضمان الانتخابات والتعدّدية السياسية والحزبية، لتكون النتيجة إمكانية التداول السلمي على السلطة. ففي الدول المغاربية بين التشريع والواقع هُوّة كبيرة؛ فلا يخلوا أي دستور من المبادئ الضامنة للتداول السلمي على السلطة غير أن الواقع أشار إلى استحالة قيام أي تداول للسلطة إلا بإحدى الطرق (الموت، الانقلاب أو الاستبعاد)، وهو الذي بيّناه بتفاصيله فيما سبق.

إن المجال السياسي كما رآه (يورغن هابرماس) هو مجال التنافس على الوصول للسلطة، وهو بذلك يؤكد ضرورة تحقق التنافس، بالتعدد السياسي والمشاركة السياسية التي ستفضي بلا شك إلى تداول السلطة سلميا، إنه التداول السلمي على السلطة الذي يكاد يكون مستحيلا في دول المغرب العربي، رغم وجود الأحزاب السياسية وإن كانت غير معبرة كما سنرى لاحقا عن تعدد سياسي حقيقي يقود للديمقراطية التداولية التشاركية، بسبب ضآلة المشاركة السياسية، والإبقاء على تدوير السلطة بذات الفئات منذ الاستقلال، إننا بحاجة إلى إرادة سياسية حقه تضمن تداول السلطة بدل تدويرها.

المطلب الثاني: على مستوى الأحزاب السياسية

شهدت المنطقة المغاربية توسعًا في التعدّد الحزبي، وتوسيع مجال الحقوق والحريات السياسية والمدنية؛ وإن كانت متفاوتة فيما بين هذه البلدان، مع بقاء بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان[1]. في ربع القرن الأخير، يتضح جليا تراجع القدرة التمثيلية لأحزاب المعارضة العربية ككل، ما يطرح تساؤلاً عمّا إذا كانت ما تزال موجودة حقيقة أكثر من وجودها الاسم؟ يطرح السؤال (بلقزيز) ويجيب: فالأحزاب السياسية المعارضة كانت أكثر قوة وحضورًا في وجه السلطة الحاكمة، كانت منتظمة ولها قدرة على التعبئة والتجييش أكثر، كانت تهدد استقرار النظام بمجرّد التهديد بالإضراب والتظاهر الشعبي، وترفع استنفاره بمجرّد منشور أو خطاب حزبي. أما اليوم فمن فرط ضعفها لم يَعدلها وقع على النظام السياسي أو السلطة الحاكمة، وبات العزوف عنها قانونًا جديدًا؛ تتراجع بذلك الأحزاب الجماهيرية الضخمة لصالح تلك الجديدة التي تتسم بضعف الانتماء، بل قد تصل إلى حدّ عدم الكفاية لتغطية دوائر الترشيح في الانتخابات، فتلجأ لاستعارة مرشحين من خارجها[2].

وكانت الأحزاب السياسية في الدول المغاربية لفترة ما قبل الاستقلال تفتقر لأيديولوجية محدّدة، ما جعلها تفتقر لمبرّرات استمرارها عقب الاستقلال؛ الأمر الذي جعل هذه الدول بعد استقلالها تتجه لتبني خيار الحزب الواحد. غير أنها فشلت في قيادة الدول وبناء اقتصادها وهياكلها ومحدودية دورها، المرتبط في الأساس بقرارات الرئيس. كانت هناك دوافع عدّة للتحول نحو **التعدّدية**:

[1]- أسعد طارش عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص170.

[2]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص32.

فشل نظام الحزب الواحد: لأنه يفرض أيديولوجية أحادية على الدولة؛ وهو الذي يرتكز بيد شخص واحد هو رئيس الدولة، ويبتعد عن كونه وسيلة لإيجاد مؤسسات قوية، سيما في ظل تعقيدات وتشابكات الحياة، المتطلبة لأكثر من خيار.

ظاهرة تمركز السلطة: فمنذ الاستقلال والدول المغاربية أجمع تسند جميع السلطات وتتجمع في يد شخص واحد (الرئيس أو الملك)؛ وهو الأمر الذي يُقصي بقية القوى الاجتماعية ذات التوجه السياسي المغاير، ما يقود إلى احتجاجات؛وصولا إلى العنف العاري.

التحوّلات الاجتماعية وظهور الطبقات: فتشكل طبقة المثقفين والمتعلمين المتداركة للتهديد الذي يحيط بها حاضرًا ومستقبلا جعلها تسعى للمطالبة بالديمقراطية، وهي التي تواجه طبقة نفعية في قمة الهرم الاقتصادي والاجتماعي، وأصبحت ترى أن مشاركتها في السلطة سيحد من سيطرة الدولة واحتكارها للثروة والسلطة.

سوء الأوضاع الاقتصادية: فقد عانت دول المغرب العربي من أزمة المديونية وانتشار البطالة والفساد وارتفاع الأسعار، ومشكلات مرتبطة بالعامل الاقتصادي والتي فشلت الدولة في الحدّ منها.

ضمان المشاركة السياسية: عجزت المؤسسات السياسية عن استيعاب القوى الموجودة في المجتمع الراغبة في المشاركة السياسية وعدم رغبة النخب الحاكمة في إشراكها. حتى مع تطورات المجتمعات بقيت الأمور على حالها؛ أين كانت تتسم المشاركة في ظل الحزب الواحد ب"التعبئة" بدل "المشاركة" ما جعل الشعب ينتفض ويطالب بالمشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

زيادة المطالب الشعبية: الأوضاع المتفاقمة والمزرية على جميع المستويات دفعت للمطالبة بالتغيير، والاستجابة من قبل الأنظمة المغاربية للتعدّدية بدل أعمال العنف التي تُفاقم الأوضاع. ففي نهاية السبعينات تشهد تونس اضطرابات دفعت بالرئيس (بورقيبة) بالإعلان عن السماح بتشكيل تنظيمات أو أحزاب وطنية شرط الالتزام بالمصالح العليا ونبذ العنف والعصبية وعدم الولاء الأجنبي. في حين أن الجزائر في عام (1988) شهدت انفجارا شعبيا دفع (بن جديد) لإلقاء خطاب وعد فيه بالسماح بإنشاء أحزاب وإجراء انتخابات عامة. أما موريتانيا وفي (أفريل 1991) قامت بها مُظاهرات مطالبة بإقامة نظام ديمقراطي متعدّد الأحزاب.

تأثير المتغير الدولي: فانهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية وفشل أنظمة الحزب الواحد، وتحوّلها لتبني الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي أسهمت في تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح في دول المغرب العربي.عملت دول المغرب العربي (باستثناء ليبيا) على إضفاء الشكل القانوني للتعدّدية من خلال تضمين دساتيرها مواد خاصة بالتعدّدية[1].

تاريخيا شهد عقد الثمانينات بذورًا جنينية جديدة لليبرالية العربية الثانية، تمثلت في نهضة فكرية قادتها مراكز البحوث المستقلة عن الحكومات دعمتها منظمات المجتمع المدني. ومع بداية التسعينيات لم تكن سوى (المغرب مغاربيا) من دخلت مسيرة الديمقراطية لتتبعها بعد ذلك (الجزائر وموريتانيا وتونس)، ما يعني أن انطلاقة عملية

[1]- نغم محمد صالح، "التعددية في دول المغرب العربي"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد37، 2008، ص 147-152.

التحول في دول المغرب العربي كانت بنفس الفترة باستثناء ليبيا. في (الجزائر، وليبيا وموريتانيا) بعد سنوات عديدة من الاستقلال شهدت موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابا عسكريا شعبويا غيب المجتمع المدني وبالتالي غيّبت أي منافسة على السلطة. أما المغرب فقد شهد إصلاحًا دستوريا وإداريا، مع عقد انتخابات تحت إشراف قضائي في ظل الانفتاح والإصلاح الذي عرفته البلاد في السنين الأخيرة[1].

في بدايات الانفتاح والتعدّد الحزبي، كان أهم ما ميّز الدول المغاربية كثرة الأحزاب وافتقار معظمها للخبرة والبرامج السياسية فقد بلغ عددها في الجزائر(60) حزبا بعضها أو أغلبها مجهري بعدد لا يتجاوز عدد أعضاء قيادة الحزب. ما ميز هذه الأحزاب أيضا أنها كانت تفتقر لقاعدة شعبية يجعلها في الغالب بحاجة بل للتكتل والتحالف ودخول الانتخابات بمترشح واحد كما حدث في (المغرب) أين تشكلت الكتلة الديمقراطية الممثلة للمعارضة، في ظل اتصافها بموالاتها للقصر الملكي نظرًا لتشتتها وانقساماتها الدّاخلية التي تجعلها غير قادرة على مواجهة المؤسسة الملكية. كما اتسمت الأحزاب السياسية دستوريا بمنع قيام أي حزب على أساس ديني، غير أن الدول المغاربية شهدت ميلاد هكذا أحزاب، ما سمحت به الجزائر أين وافقت على(12) حزب كلها على أساس ديني[2].

1- الجزائر:

تكتسب الأقلية المشروعية ليس على أساس المؤسسات الدستورية، بل من خلال أساليب الترشيح، عن طريق القوائم الانتخابية، التي يتحكم فيها عادة قادة وزعماء الأحزاب السياسية وأصحاب المصالح والمال، نتيجة غياب وتدني الوعي لدى المناضلين الموضوعين في الواجهة عمدًا. لتبقى الأحزاب الجزائرية بعيدة عن هموم الشعب، همها الانتخابات ونتائجها وانعكاساتها على تموقعها ومصالحها، بدل إعداد المواطن الصالح المؤهل المتحمل لعبء المسؤوليات. فحتى أحزاب المعارضة، في الحقيقة هي الوجه الآخر للسلطة، لذلك صار من الواجب على الجميع تدارك أدوارهم بوعي ومسؤولية ووطنية للحرص على الوطن واستقراره.

عرفت الجزائر الأحزاب السياسية إبان الاستعمار بالموازاة مع حركات المقاومة المسلحة، أين أنشأ رموز الكفاح الجزائري من أجل الاستقلال حركة سياسية أصبحت فيما بعد "حزب جبهة التحرير الوطني" الجناح السياسي لجيش التحرير الوطني عام(1954). لقد عمل الحزب على وحدة الشعب وتأجيجه ضد الاستعمار، فقام الحزب بتأسيس حكومة في المنفى والتعريف بالقضية الجزائرية دوليا حتى نالت الاستقلال. بعد الاستقلال عام (1962) قام الحزب (FLN) بتكريس منطق الحزب الواحد وأخذ الشرعية من باقي التيارات السياسية في الجزائر، وكل من يريد ممارسة العمل السياسية لا بد أن يمارسه داخل الجبهة، وذلك في تحول مبادئ الحزب الإسلامية الثورية إلى حزب بمبادئ اشتراكية قومية، فتحول مطمح النخبة الجزائرية إلى صراع حول السلطة بدل صراعه مع المستعمر. هذا الإشكال الذي عانت منه الساحة السياسية بالجزائر في استئثار الجبهة بالحقل السياسي يعود إلى غياب سلطة موحدة ومؤسساتية قبل الاستعمار. وبعد رحيل الرئيس (هواري بومدين) تغير الواقع السياسي، وبعد صراع على السلطة بمن

[1]- عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، العدد05، 2009، ص 13.

[2]- أسعد طارش عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

يستخلفه تم الاتفاق على (الشادلي بل جديد) أين شهدت فترته خروج الحركات الإسلامية إلى العمل الجمعي والخيري إلى أن سمح دستور عام (1989) بالمادة (40) بالتعدّدية الحزبية بعد أحداث عام (1988). لتدخل الجزائر العشرية السوداء بعد انتخابات عام (1991) التي فاز فيها حزب "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وانهزم الحزب الحاكم "جبهة التحرير الوطني" والتي ألغيت نتائجها ودخل الجيش على الخط، وبدأت أحداث الشغب إلى مجيء (عبد العزيز بوتفليقة) للحكم وإعلانه سياسة "الوئام المدني"[1].

إن غالبية الجزائريين لا يثقون بما يقوله قادة الأحزاب، من وعود وعهود وخطب والتزامات، فهي تكتفي بما يصدر من جانب رئاسة الجمهورية، وتكتفي بالتعليق على خطابات الرئيس وشرحها بعد إذنه أيضا، الأمر الذي أفقدها مشروعيتها ومصداقيتها لدى الجماهير. ما يميز الحراك السياسي الجزائري بما فيه من انتخابات، تشير إلى أنها بالغالب تقوم على شخص المرشح، بما له من سيطرة ونفوذ عائلي وثروة، وانتماء وجهوية، لا على أساس البرنامج السياسي، وهي إحدى صور النظام الشمولي الاستبدادي. فمن الواضح من خلال ظاهرة **الانقسامات الحزبية**، أن سياسات الأحزاب عرجاء، فهذا (حزب جبهة التحرير) أصبح من عادته عقب كل استحقاق انتخاب دخوله لصراعات وتجاذبات تنتهي بسحب الثقة من الأمين العام له. وهو ما حدث مع (عبد الحميد مهري)، ثم (علي بن فليس) و(عبد العزيز بلخادم) ما يجعل الأحزاب تبتعد عن القضايا الكبرى لتدخل النقاشات الهامشية[2].

2 - **تونس:**

عرفت تونس الظاهرة الحزبية في عشرينيات القرن الماضي مع "الحزب الحر الدستوري" والذي تفرّع منه "حزب الدستور الجديد" المرتبط بمرحلة التحرير التي عاشتها تونس إبان فترة الاستعمار، ليعلن حزب "الدستور الجديد" بعد الاستقلال الجمهورية التونسية، ترأسها "الحبيب بورقيبة" بعد خلع الملك "الأمين باي" وأسس لنظام جمهوري علماني فيها، وأصبح الحزب تحت اسم "الحزب الاشتراكي الدستوري" الذي كان يفوز بكل المحطات الانتخابية، وعين نفسه رئيسا لتونس مدى الحياة. باستبداد (بورقيبة) وسيطرته على دواليب الحكم أشعل احتجاجات شعبية مندّدة بالأوضاع المعيشية إلى أن انقلب عليه وزيره الأول (زين العابدين بن علي) عام (1987)[3]. منذ توليه الحكم، عمل (بورقيبة) على تبني نظام الحزب الواحد المهيمن، كتنظيم تغلبت عليه صفاته الشخصية، وأكثر تعبيرا عن فكره السياسي والتنظيمي؛ أخذا بفكرة أن الحزب الوحيد هو القادر على توعية الشعب والتغلغل داخله، إذ لا يمكن اختباره في المفاضلة بين مرشحي حزبين. فقام بصد المعارضة من قبل التيار الليبرالي بقيادة (محمد المصمودي، والهادي نويرة)، بمواجهتها، ليأخذ حزبه الوحيد وصف الحزب الاشتراكي عام (1964). كل هذا تم من غير مرجعية دستورية، إذ لم ينص الدستور على الأحادية الحزبية مطلقا. كما تمّ منع الحزب الشيوعي عام (1970) الذي تأسس عام (1963) وظل كحزب معارض رسميا وقانونيا، بعد محاولة اغتيال (بورقيبة) في ديسمبر (1969). ورُفع الحظر عنه

[1]- محمد الخلوقي، "الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية"، **مركز برق للأبحاث والدراسات**، د.س.ن، ص 6،7.

[2]- بودفع علي، "الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي: الجزائر نموذجا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد05، العدد01، 2016، ص 182-189.

[3]- محمد الخلوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

عام (1981) إلا أنه بقي إلى جانب كل من (حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، حركة الوحدة الشعبية الثانية) بنشاطات محدودة، وإبقاء الحظر على أحزاب أخرى. كما كان الأخذ بنظام الاقتراع اللائحي بالأغلبية بدورة واحدة مغلقا المنافسة. والأغرب أن برامج الحكومة كانت دوما مطابقة لسياسة الحزب[1]. لقد جعل هذا الوضع من الدولة مؤسسة تبتلع كل المجتمع بهيمنة الحزب المسيطر على مفاصل الدولة كلها، لدرجة أن الحزب هو موجّه أيديولوجية الدولة، لدرجة الانصهار بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كون الدولة تعمل على تحقيق الأهداف والبرامج التي يحدّدها الحزب[2].

اجتاح تونس عقب هذا الانغلاق والاستبداد السياسي احتجاجات بالشارع والعديد من ردود الفعل من قبل المعارضة، وقد تم قمعها لتنتقل بذلك إلى إقرار التعددية الحزبية. وبعد تولي الرئيس الجديد (بن علي) الحكم بسط سيطرته واستبداده أيضا على جميع المؤسسات السياسية والعسكرية بواسطة نفس الحزب الذّي غير اسمه إلى "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" في فترة كان فيها الرئيس والحزب يفوزان بالغالبية المطلقة في جميع الاستحقاقات رغم تواجد بعض الأحزاب لتزيين المشهد الحزبي التونسي.

أصدر (بن علي) قانونا جديدا لتنظيم الأحزاب والجمعيات في (3 ماي 1988)، بشرط اختلاف البرامج عن أي حزب قائم، وحظر إقامة أي حزب على أساس ديني أو لغوي أو جهوي أو على أساس الجنس، وصولا حتى لغلق مقرات الأحزاب المخالفة لهذا. هذه الإجراءات جعلته يتلقى انتقادات من المعارضة لأنه بخص بهذا التضييق كل من (الأحزاب الإسلامية، والتجمع القومي العربي). أعطى الميثاق الوطني المقترح من قبل (بن علي) في (25 جويلية 1988) تراخيص لأحزاب جديدة (الحزب الاجتماعي للتقدم، حزب التجمع الاشتراكي التقدّمي، حركة الوحدة الشعبية) ليصبح عددها آنذاك ستة أحزاب بالميدان السياسي؛ وإن بقيت الحياة الحزبية بلون واحد بهيمنة الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) بكل الانتخابات، حتى وإن فتح المجال للمعارضة للمشاركة، غير أنها بقيت دوما بقيود تجعل هيمنتها مستحيلة في مقابل الحزب الحاكم[3].

وعد بن علي بإصدار قانون للأحزاب السياسية يهدف إلى تسهيل المشاركة العامة في الشؤون العامة. على أساس أن التونسيون الذين لا يرغبون في أن يكونوا ناشطين داخل حزب الاستقلال سيكونون أحرارا في تشكيل أحزاب سياسية. لتشهد لمدة عام على الأقل حركة إيجابية على هذه الجبهة الإيجابية. وتم إقرار قانون ينظم أنشطة الأحزاب السياسية، وتم الاعتراف قانونياً بالعديد من أحزاب المعارضة القائمة. غير أن هذا السيناريو الموقع في الميثاق الوطني، من اجل المساهمة في التعددية السياسية التعددية لم يتحقق. صحيح أن ستة أحزاب معارضة معترف بها قانونًا ويسمح لها بتقديم قوائم المرشحين في الانتخابات، فمنذ عام (1994) شغلت أربعة من هذه الأحزاب مقاعد في الهيئة التشريعية. لتصبح تونس رسميا تعددية، غير أنه عندما يقيّم المرء توزيع السلطة عبر المجموعات السياسية

---

[1]- فدوى مرابط، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي: دراسة قانونية مقارنة** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 62-65.

[2]- حافظ عبد الرحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 232-245.

[3]- فدوى مرابط، **مرجع سبق ذكره**، ص 66-70.

المتنافسة، تبقى تونس دولة حزب واحد[1]. بقانون الأحزاب في تونس، يعمل الحزب في نطاق الشرعية الدستورية والقانونية، ويجب أن يدافع على الهوية العربية الإسلامية وحقوق الإنسان، ونبذ العنف وأي نشاط يخل بالأمن القومي والنظام العام ويكون بمبادئ ديمقراطية، وكل حزب يجب أن يتميز ببرنامج عمل يختلف عن أي حزب قانوني آخر، ولا يمكن أن يتلقى أي دعم مادي من أي جهة أجنبية[2].

3- المغرب:

عرفت الظاهرة الحزبية في المغرب في أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين (1934)، والذي يرجع لعدّة عوامل كان في مقدمها نشأة سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب في (16 ماي 1930) لتقسيم المغرب وضمان استمرار الوجود الفرنسي، بما لا يسمح للمغاربة بتكوين الأحزاب. وصدور قانون إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات الفرنسية عام (1934)؛ ما حضر النخبة الوطنية في سبيل المواجهة وتشكل بذلك (كتلة العمل الوطني)، هذا بالإضافة إلى فشل ثورة الريف بقيادة (عبد الكريم الخطابي) عام (1925)، والتي أدت لظهور الرابطة المغربية كتنظيم سياسي في (2 أوت 1926). هي العوامل التي شجعت على نشأة الأحزاب السياسية، وبالتالي كانت خارج نطاق العملية الانتخابية والبرلمانية. فظهور الأحزاب بالمغرب في فترة الاحتلال كقوة مقاومة (حزب الاستقلال) وبعضها بسبب انشقاق الأحزاب (الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية) أو تغيير في المسميات لاختلاف الظروف (الحزب الشيوعي) واختلاف المواقف كما حدث مع (الحركة الشعبية) أو بفعل دور القصر في إحداث التوازنات (الاتحاد الدستوري)[3].

شهدت المجال السياسي المغربي حياة سياسية كان للأحزاب السياسية دورًا فاعلا بها إلى غاية الإعلان عن الاستثناء عام (1965)، فطال هذه الأحزاب التهميش إلى غاية إعلان بدايات التحول الديمقراطي، لتعود للضعف مع مطلع الثمانينات. بلغ عدد الأحزاب في المغرب آنذاك (29 حزبا) متباينة الاتجاهات من (علمانية، طائفية، دينية)، وكذا الإسلامية منها قبل ظهور الأحزاب الإسلامية الجديدة. فالمملكة المغربية لم تعمل على إلغاء الأحزاب والتوجه للحزب الواحد رغم أنها وحتى منتصف التسعينيات كانت دولة سلطوية قمعية، غير أن هذه الأحزاب لم تكن قوية بما يكفي للعمل السياسي، فأكثر ما يميزها النزعة **الانقسامية** بسبب غياب الحوار وطغيان نزعة **الإقصاء**؛ فغالبية الانشقاقات تعود إلى:

- الانشقاقات ذات النزعة الانفصالية؛
- الانشقاقات الحزبية المدبرة؛
- الانشقاقات ذات المرجعية الانقسامية[4].

[1]-Michele Penner Angrist, **Op Cit**, P 92,93.

[2]- عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (ط1؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص 155،156.

[3]- علي سلمان صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 50،51.

[4]- محمد صالح شطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 343-345.

قام الملك عام (1973) بإعادة تكوين النظام السياسي، مستخدما الأحزاب والجيش والشبكة الخاصة بسلطته، غير أنه حرص على ترويض الأحزاب الجماهيرية في وجه أحزاب الولاء له[1]. ومع مطلع الثمانينيات دبّ الضعف في الهيكل الحزبي للمغرب. ما يميز الحزب السياسي المغربي الانغلاق ليس فقط على المجتمع بل أيضا على النقاشات الداخلية فردية أم جماعية كانت، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء المضاد؛ إذ هيمن عليها الغياب الديمقراطي لحل المشاكل العالقة داخل الأحزاب، للثقافة المخزنية التي ميّزت سلوك قياديها. فالأحزاب المغربية التي رفعت راية التحديث منذ الاستقلال وجدت نفسها على ذات الطريق الذي ظلت تندّد به وتعيبه على نظام الحكم الشمولي[2]. اعتبر المخزن في المغرب كدائرة محيطة بالمؤسسة الملكية والأكثر تمثيلية للدولة من أي فاعل آخر، وكانت فترة وزير الداخلية (إدريس البصري) للفترة بين (1979- 1999) فترة بَلقنة الأحزاب وشقها في كل استحقاق انتخابي، بحيث أصبحت نتائج كل حزب انتخابيا رهنا بالمسافة التي تفصل قيادة الحزب المهني عن وزير الداخلية المذكور. فالبنية الحزبية ورغم حداثتها كفاعل سياسي في الدولة العصرية لم تختلف عن **العلاقات العمودية** الهرمية للزوايا الصوفية الموروثة عن القرون الوسطى[3].

ظلت التعدّدية الحزبية بالمغرب رقما بلا روح منذ إقصاء المعارضة من السلطة عام (1960) وحتى لحظة الانفتاح عليها عام (1998)، وعلى مدار هذه العقود الأربعة احتكرت الملكية المجال السياسي متحصنة بنخبة حزبية وفية ظلت دون سواها من الأحزاب خارج دائرة التداول على السلطة غير المستساغ أصلا[4].لعبت الأحزاب السياسية دورًا في الضغط على المؤسسة الملكية بتكوينها (الكتلة الديمقراطية) عام (1992) الجامعة لأحزاب المعارضة للضغط نحو إصلاحات سياسية واجتماعية، وائتلفت أحزاب الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي تحت اسم (الوفاق الوطني) كتكتل جهوي لاعتبارات سياسية واجتماعية وخصوصية محلية مرتبطة بالهوية الأمازيغية[5]. بعد الاستقلال كان النظام الملكي المغربي، يقوم على التعددية الحزبية، فقد نصت المادة (1) من دستور عام (1996) الباب الأول من قانون الأحزاب المغربية على أن "الحزب السياسي هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق بين أشخاص طبيعيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون نفس المبادئ، قصد المشاركة في تدبير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية ولغاية غير توزيع الأرباح"[6]، أما المادة (3) فقد أشارت إلا أن "تؤسس الأحزاب السياسية وتمارس أنشطتها بكل حرية وفقا لدستور المملكة وطبقا لأحكام هذا القانون"[7].أما المادة (4) من نفس الباب الأول لقانون الأحزاب أيضا تقول "يعتبر باطلا وعديم المفعولية كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على دافع أو غاية مخالفة لأحكام الدستور والقوانين أو يهدف إلى المس بالدين الإسلامي أو النظام

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 185.

[2]- زين العابدين حمزاوي، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 16، 2017، ص 105،104.

[3]- أحمد الخمسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 278،277

[4]- امحمد مالكي، "الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، **مرجع سبق ذكره**، ص 713 .

[5]- محمد صالح شطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 346.

[6]- دستور المملكة المغربية، 1996.

[7]- المصدر نفسه.

الملكي أو بالوحدة الترابية للمملكة، ويعتبر أيضا باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جهوي"[1]. فالأحزاب السياسية في المغرب قارب عددها (40) حزبا، أغلبها نشأ نتيجة الانشقاقات الحزبية وقدرة السياسيين القدامى على توجيه الصراع لصالحهم، وهو ما يدل على أن الأحزاب السياسية المغربية تعاني من فقدان الطابع المؤسسي، بسبب سياسات الملك تجاه هذه الأحزاب والتي أفقدتها الطابع المميز لها، من غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب[2].

للمغرب سِجلٌ حافل لضبط المشهد السياسي، وهو الذي يجعله يدبر المجال السياسي المتميز "بالسلطوية التنافسية" "أو شبه السلطوية"، وفي هذه المنطقة الرمادية تتنافس الأحزاب في انتخابات شبه تنافسية. فالمغرب يسمح بالتعددية السياسية و بعض من الفعل السياسي بالمشاركة في بعض مستويات القرار أيضا، سواء من خلال تسيير بعض الجماعات المحلية، أو المشاركة ضمن حكومة ائتلافية، كما هو حال الحكومات المغربية منذ عهد طويل[3]. شهد المجال السياسي المغربي مطالبة ملكية بالإصلاح الحزبي في خطابات عديدة، كان منها خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة في (14 أكتوبر 2005) يبين أن مشروع قانون الأحزاب بمبادرة ورعاية ملكيتين "وستكون مصادقتكم في مستهل هذه الدورة على قانون جديد للأحزاب الذي دعونا إلى وضعه...اقتناعا منا بأنه لا ديمقراطية فعلية وملموسة إلاّ بأحزاب قوية ومسؤولة، ومن ثم كان حرصنا على تقويتها من خلال توفير إطار قانوني متقدم يكفل لها الديمقراطية في التأسيس والتنظيم والتسيير"[4].

في (17 أفريل 2008) أصدرت المحكمة الإدارية بالرباط حكما يقضي بإبطال وحل الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي، ويرى في هذا الأمر (محمد بودهان) أن هذا يعني حل الأمازيغية كقضية سياسية، ويضيف أن هذا يرجع إلى أن السلطة العروبية لا تريد حزبًا يتبنى القضية الأمازيغية بمضمونها السياسي والاقتصادي، لأن السلطة العروبية - حسبه- "تقتضي إدماج الأمازيغيين في النظام العروبي المغربي كمدافع عن الحقوق الأمازيغية، وهو الذي يحدّد طبيعتها وسقفها الذي لا يتجاوز الفلكلور والشعر التقليدي والمأثورات الشعبية وبعض التنازلات التي تخص اللغة والثقافة الأمازيغية والإعلام التلفزي الأمازيغي، لكن في الجوانب المحايدة، أي غير السياسية"[5].

تمارس الأحزاب السياسية نشاطها في المجال المغربي كما يلي:

-"يقوم الملك -أمير المؤمنين- بتحديد اختيارات الأمة (وليس الأحزاب السياسية).

-يكون اختلاف الحكومة والبرلمان حول وسائل تنفيذ هذه الاختيارات كما وضعها الملك.

[1]- دستور المملكة المغربية، 1996.

[2]- علي سلمان صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 53-56.

[3]- الحسن مصباح، محمد مصباح، "مسارات الربيع المغربي ومآلاته: حركة 20 فبراير والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 07، مارس 2014، ص 78.

[4]- زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 107،108.

[5]- محمد بودهان، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

-تتصرف الأحزاب والحالة هته كمعين للملك، وكمجرّد معبرة عن الاختلافات في كيفية تنفيذ اختيارات الأمة كما صاغها ممثلها الأسمى، ضمن حرية للتعبير لا ينبغي أن تمس بالملكية أو الإسلام أو المواضيع الاجتماعية"[1].

إن المفارقة التي تسجل على القانون (04-36) المتعلق بالأحزاب، أن النظام السياسي هو الذي يدعوا لإصلاح الأحزاب السياسية وتكييفها مع متطلبات ظرفية، نتيجة قصور الأحزاب السياسية وعجزها، بدل دعوتها لإصلاح النظام السياسي. المغرب يشهد تعددية حزبية فإما أنها تناسلت من فراغ أو عن طريق الانشقاقات، ويوجد تقريبا (38) حزبا بالمغرب، لكن هل تعبر عن تعدد للبرامج والمشاريع المجتمعية؟

هناك إرادة لدمقرطة النظام السياسي بوجود الأحزاب السياسية، غير أنه من بين 14 حزب لا يوجد أكثر من (4-5) بأحزاب ذات اعتبار، منها المؤيدة ومنها المعارضة للسياسة الملكيّة. إنها تنظيمات تعبر عن تجمعات انتخابية أكثر منها أحزابا تفتقد الهوية وبرامج العمل وهي التي فشلت في إنتاج قاعدة سياسية تخدم أهداف النظام[2]. فالمشهد الحزبي بالمغرب يشهد الكثير من الانشقاقات الأمر الذي ساهم في إضفاء المزيد من الابتذال على التعددية الحزبية. إنها تعدّدية أكثر ترجمة لإرادة احتلال مواقع الصدارة والزعامة، ذلك أن الكثير من التطابق يميز برامج مختلف الأحزاب. فافتقارها إلى أرضية اجتماعية أو سياسية لتكون مشروعا سياسيا متكاملا يجعلها بعيدة عن فعاليتها كمشروع مجتمعي واضح[3].

الانغلاق السياسي، وفشل الخطاب الحزبي في الانسلاخ عن الشرعية التاريخية من أجل بناء شرعية ترتكز على واقعية سياسية من شأنها التأثير على المواطن وتلبية متطلباته أهم ما يميز الحزب في المغرب؛ وهو ما يجعل هذا الأخير يتسم بالجمود، الأمر الذي جعل الحراك السياسي غائب أمام عقدة الزعيم غير القابلة للحل إلا بوفاته أو الانشقاق على الحزب الأم، ما يجعلها بعيدة عن الممارسة الديمقراطية وتجنيد نخبة للقيادة الحزبية[4].فالتنظيمات السياسية بالمغرب وفي مقدّمتها الأحزاب السياسية اختلالات بفعل تحوّلها من مؤسسات تمثيلية التأطير السياسي والتنشئة الاجتماعية وبلورة المطالب إلى قنوات مغلقة؛ أين غابت بها الممارسة الديمقراطية، وهي التي أنتجت نخبا لا يهمها سوى مصالحها وتبريرها للخطاب السائد، والأكثر إيلامًا أنها تستفز إرادة المواطن/الناخب بظاهرة الترحال في البرلمان من حزب لآخر. بالإضافة إلى تهافتهم على استقطاب الأعيان خلال الانتخابات لفشلهم في وظائفهم الاجتماعية والسياسية والرغبة في الفوز بأكبر عدد من المقاعد لا أكثر، ما كرس رتابة وأزمة المشهد السياسي والحزبي[5].

---

[1]- عبد الوهاب بالطراف، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

[2]- محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

[3]- زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 110-112.

[4]- **المرجع نفسه**، ص106 .

[5]- إدريس لكريني، "محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل 2011، مصر، ص 90.

4- ليبيا:

لقد حضر الدستور الليبي فترة حكم الملك (إدريس) وجود وقيام الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية، وكانت الانتماءات الفكرية والسياسية المعارضة واضحة بمعالمها وألوانها في الشارع الليبي؛ على صفحات الجرائد والإصدارات الدورية وداخل البرلمان وبرامج وسياسات المترشحين لعضويته. كما كانت في ليبيا قيادات إقليمية لفروع أحزاب سياسية قومية ودينية بكل ألونها وانحيازها، والتي كانت تضطلع بدورها الوطني وبمعارضة الحكومة، وكان لها صدى بالشارع الليبي[1]. بعده؛ لم يسمح القذافي أيضا لوجود أحزاب أو هيئات أو جمعيات تتفاعل مع بالشأن السياسي، ففي ظل نظام القبضة الفولاذية اضطهد جميع النخب التي نصحت بضرورة اعتماد خيار دولة حديثة الذين انتهى بهم الحال بالنفي أو السجن[2]. القذافي الذي جاء إثر انقلاب عسكري على الملك (إدريس) عام (1969) هو القائل"من تحزّب خان"؛ فقد ألغى الدستور والقوانين واستبدلها "بالكتاب الأخضر" وأصبح هو دستور الدولة وقرآنها، وكان يقول بأنه "لن يحكم؛ بل هو فقط مشرف وقائد رمزي للُّجنة العامة بعد أن ألغى الوزارات، وأصبح يسيّر الدولة بمنطق اللّجان الشعبية في إشارة أن الشعب هو الذي يحكم في ليبيا"[3]. إن "أنماط تفاعل الدولة مع فكرة وتمثل المجتمع المدني تعكس نموذج كوربورتارية الدولة، حيث تم حظر الأحزاب السياسية منذ عام (1972) واعتبر تكوين الأحزاب السياسية جريمة عقوبتها الإعدام (القانون رقم 71 لسنة 1972)"[4].

5- **موريتانيا:**

ظهرت الظاهرة الحزبية في موريتانيا للفترة السابقة عن الاستقلال، وإن كانت ذات وعي وتنظيم متدنّي، بالإضافة إلى تأثرها بالنزعة **العشائرية** المتأصلة في البلاد. تأسست الأحزاب للفترة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان أهم الأحزاب (حزب الإتحاد التقدّمي، حزب الوفاق الموريتاني) اللذين ناضلا ضد الاستعمار الفرنسي آنذاك. دون إهمال (حزب النهضة الوطنية) ذو النزعة القومية العربية في المغرب العربي، وهو امتداد لحزب الوفاق والشبيبة الموريتانية. كما نجد حزب (الإتحاد الاشتراكي للمسلمين الموريتانيين) الذي يوحي بالطابع المحلي، والذي أسس بخدعة سياسية لضباط فرنسيين للحدّ من تأثير حزب النهضة. وأيضا (حزب رابطة الشباب الموريتاني) المؤسس عام (1955) والدّاعي إلى الحرية وضمان كرامة الشعب الموريتاني والقضاء على الإتكالية والقبلية والجهوية والمطالبة بالاستقلال العاجل.كان عام (1952) عامًا للتحول السياسي، الذي بدأ (بمؤتمر الآك) الذي نتج عنه (حزب التجمع الموريتاني)، وجرى الاستفتاء في (28 سبتمبر 1958) الذي أوصل الإقليم للاستقلال الذاتي ضمن الجماعة الفرنسية تمهيدًا للاستقلال التام في عام (1960)، غير أن هذا التجمع لم ينَل رضا الجميع من (جمعية الشباب الموريتاني) لأنهم وجدوه موالي للاستعمار، فقاموا بتأسيس حزب معارض (حزب النهضة الوطنية). جرى استفتاء لتخيير الشعب في الاستقلال، وكانت الأحزاب السياسية والقوى الوطنية متباينة المواقف بخصوصه؛ فقد تبنى (حزب التجمع

[1]- إبراهيم فتحي عميش، **مرجع سبق ذكره**، ص 264.

[2]- نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري: نحو سايكس بيكو جديد** (ط1؛ بيروت: مطبعة شمص.ش.م.ل، 2012)، ص 64.

[3]- محمد الخلوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[4]- يوسف محمد الصواني، ريكاردو ريتهلايمونت محرّرون، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ترجمة: لطفي زكراوي (ط 1؛ بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 139.

الموريتاني) خيار (الاستقلال الذاتي) في إطار الجماعة الفرنسية مبرّرًا ذلك بتوفير انطلاقة حسنة لاقتصاد موريتانيا، أما (حزب النهضة) آنذاك كان رافضا هكذا استقلال. كان التصويت في (28 سبتمبر 1958) لصالح حزب التجمع بـ (123144 صوت) مقابل (19126) صوت لحزب النهضة. واستمرت المفاوضات الخاصة بالاستقلال بين الجانبين (الفرنسي والموريتاني) وانتهت بإعلان استقلال موريتانيا في (19 أكتوبر 1960)، وتم الإعلان عنه في (28 أكتوبر) بمصادقة الجمعية الوطنية الموريتانية[1].

منذ استقلال الجمهورية الموريتانية عام (1960) وهي تعيش اللاّ استقرار؛ فقد تم اختيار (المختار ولد داداه) رئيسا للجمهورية، وحاول بناء المؤسسات السياسية والسماح بالتعدّدية الحزبية والحفاظ على الهوية الإسلامية والحفاظ على وحدة التراب الموريتاني لتدخل إلى مرحلة عدم الاستقرار السياسي، وتوالت الانقلابات العسكرية في خضم صراعات إقليمية، بعد ذلك استولى (معاوية ولد سيدي أحمد الطايع) على الحكم بانقلاب عسكري عام (1984)، حيث تم تهميش الأحزاب السياسية والاستئثار بالحكم لأزيد من عقدين من الزمن[2]. بعد الاستقلال كانت أول خطوة سياسية هي جمع كافة الأحزاب السياسية فيها في حزب واحد لمواجهة التحديات الخارجية والدّاخلية التي يمكن أن تهدّد سيادة البلاد. أين وجّه (المختار ولد داداه) للأحزاب السياسية خطابا في (20 جانفي 1961) وطالب الجميع بالاشتراك بدون تحفظ أو شرط في المهام الوطنية الكبرى، وهو ما استجاب له كل من (التجمع والنهضة والاشتراكي والوطني الموريتاني) بعد أن تأكد من أن التعدّدية لا تخدم المجتمع الموريتاني في الخاضع لأنماط القبلية والعشائرية المتنوعة لمواجهة الظروف الحرجة للدولة بعد الاستقلال[3].

أسهم سعي الأحزاب بشقيها (التنظيم البعثي) و(التنظيم الناصري) في تغيير السلطة في موريتانيا، بالإضافة إلى أثر (التيار اليساري) وإن كان لهذه التيارات في الإعداد للانقلابات وتأطيرها سياسيا، غير أنها لم تكن على استعداد لتتبع الأحداث فيما بعد وتعرضت للإقصاء. أغلب الأحزاب السياسية شجعت الأشخاص الموالين لها بالدخول للجيش للوصول للسلطة، وكان (حزب البعث) أقوى أحزاب المعارضة تنظيما وهيكلة، المتمكن من استمالة الكثير من الضباط ووقوفهم ضد الحكومة في حرب الصحراء، ليكون حلفاء الانقلاب العسكري الأول في موريتانيا. في حين أن الحركة الناصرية كانت ذات نزعة ثورية مقاومة للاستعمار، وكان لها وجود داخل المؤسسة العسكرية التي ساهمت في انقلاب عام(1978).أما الحركة الوطنية الديمقراطية المنفصلة عن حزب الكادحين ذات التوجه اليساري، بعد إعلانه انضمامه لحزب الشعب في عام (1975) فقد استمرت في معارضة الحكومة ورفضها لحرب الصحراء، التي اعتبرها حرب أهلية نسفت بإنجازات الدولة بعد الاستقلال. فلم تشارك في انقلاب عام (1978) بشكل مباشر، إلاّ أنها ساهمت في إثارة سخط الشعب لدعم الانقلاب[4].

---

[1]- أزهار محمد عيلان الغرباوي، "التطورات السياسية في موريتانيا 1934-1967"، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 20، بغداد، 2009، ص 609.

[2]- محمد الخلوقي، **مرجع سبق ذكره**،ص 11،12.

[3]- أزهار محمد عيلان الغرباوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 610-613.

[4]- عبد محمد شلاش، **مرجع سبق ذكره**، ص 377-379.

كانت بدايات التحول نحو التعدّدية الديمقراطية بفعل الضغوط الداخلية والخارجية بدء من عام (1991)، وبخاصة في ظل الرضوخ لشروط فرنسا المعلنة في خطاب (ميتيران) في مؤتمر (لابول) بعد أن قال (فرانسوا ميتران.François Mitterrand) أن الأنظمة السياسية في أفريقيا ينبغي توجيهها نحو الأخذ بالسبل الديمقراطية في تسيير شؤون الحكم، رابطا المساعدات والعون الفرنسي لها بدمقرطة الحياة السياسية. لتجتمع عوامل عدّة للتوجه نحو الديمقراطية، فبين تلك القدرات الاقتصادية، وأثر العامل السياسي بإعلانها الوقوف إلى جانب العراق ضد القوى المغربية وكذا انهيار الثنائية القطبية كانت موريتانيا أكثر المتضررين من هذا الوضع كنظام وكممارسة وهو ما جعلها بأمس الحاجة للتوجه نحو الإصلاح السياسي[1]. لقد جاء دُستور موريتاني لعام (1991) ليضمن التعدّدية الحزبية، فالمادة (11) من الدستور الموريتاني لعام (1996) تنصّ على: "تسهم الأحزاب والتجمعات السياسية في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها، تتكون الأحزاب والتجمعات السياسية وتمارس نشاطها بحرية، شرط احترام المبادئ الديمقراطية، وشرط ألاّ تمس من خلال غرضها ونشاطها بالسيادة الوطنية والحوزة الترابية ووحدة الأمة والجمهورية"[2]. غير أن ما يلاحظ على قانون تشكيل الأحزاب نص على حظر أي حزب الانفراد بحمل لواء الإسلام.، وهو الأمر الذي يجعل من المشاركة السياسية بعيدة عن تلك القوى الإسلامية واستبعادها من الحياة السياسية[3].

في أواخر التسعينات وبداية الألفية الثالثة بدأت تظهر بعض أحزاب المعارضة مثل "حزب الجبهة الشعبية" و"حزب الليبرالية الديمقراطية الموريتانية" و"حزب اتحاد قوى التقدم" الذي أسس من طرف أعضاء "حزب اتحاد القوى الديمقراطية". عادت التعدّدية الحزبية التي فرضت نفسها في وسط احتقان اجتماعي وسياسي الذي ضاق ذرعًا من حكم (معاوية ولد الطايع) الذي واصل التضييق على الأحزاب؛ مما أدى إلى رجوع المحاولات الانقلابية. صمد نظام (ولد الطايع) إلى غاية عام (2005) أين أطاح به بعض العسكريين وتنصيب العقيد (ولد محمد فال) رئيسا جديدًا للبلاد،وشكل مجلسا عسكريا تمهيدًا لإصلاح دستوري لتسليم الحكم للمدنيين؛ ونظمت الانتخابات البلدية والتشريعية، وتم انتخاب رئيس مدني (سيدي ولد الشيخ) كأول رئيس منتخب في موريتانيا[4].

يرى الباحث (حماه الله ولد السالم) أن هناك عاملين معيقين لفعالية الأحزاب في موريتانيا:

– **الغموض الأيديولوجي**: ذلك بالتستّر على المبادئ أو الأهداف السياسية للحزب، التي قد يكون الإعلان عنها مضرًا بالقاعدة الأهلية للحزب، في مجتمع بعيد عن الأفكار والمستجدات التي قد يعتبرونها مخالفة للدين والتقاليد.

– **الفقر النظري**: ذلك أن غالبية القيادات الحزبية ذات مستوى تعليمي ضعيف، واكتفت بالخبرة في العمل السري أيام الصراع بين (اليسار والنظام المدني الأول) الأمر المؤثر في الخطب والآراء والبرامج والأطروحات، ما يفرغ ذلك من العمل الجوهري للأحزاب[5].

---

[1]- خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 30،29.

[2]- دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية، 1996.

[3]- خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[4]- محمد الخلوقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 13،12.

[5]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 29،28.

على هذا الأساس، يمكن القول أن الحياة السياسية في موريتانيا يتحكم فيها عاملان أساسيان هما الجيش والقبيلة، وهذه الأخيرة تستمدّ قوتها من الدولة، غير أنها تستعمل ما تحصل عليه في ابتزاز السلطة في الانتخابات للحصول على موارد جديدة للقبيلة، كما أن حكم العسكر المنتشر وراء الانتخابات هو ما يعمق للزبونية السياسية[1].

إجمالا؛ يمكن القول أن الأحزاب في الدول المغاربية، تتسم بغربتها عن المجتمع، ذلك أن عجزها في التأقلم مع تغيرات الفكر والسياسة والواقع، مع استمراريتها في مخاطبة أجيال حديثة بلغة سابقيها من الأجيال يصعب فيها الجمع بين ثقافتين ومنظومتين مختلفتين من القيم، فشتان بين شعارات هذه الأحزاب (التغيير الشامل) ومطالب الأجيال الجديدة الأكثر واقعية (الخبز والحرية...)، وهو الأمر الموسع للهوة بين القوى الوطنية والمجتمع الجديد. أكثر مثال تلك الخطابات من (جبهة التحرير الوطني الجزائري) في الثمانينات (ذات التعداد السكاني بين (27-30 مليون) بخطاب وطني مغلق يعود لحقبة الخمسينات (التي كان تعداد سكانها آنذاك 8 ملايين) فانفجرت ثورة أكتوبر 1988 لتؤكد للنظام الفجوة الخاصة بين خطابات الجبهة والجزائر الجديدة.الأحزاب السياسية في الدول المغاربية تتسم بالانسداد التنظيمي فجل قياداتها تبقى في سدّة القرار إلى أن تترهل، والنتيجة يقول (بلقزيز) "تداول السلطة الحزبية يصبح ممتنعًا"[2]؛ وبالتالي تمتنع معه إمكانية المشاركة الديمقراطية في صناعة القرار، وهو أكثر تبرير لظاهرة الانشقاقات الحزبية. وعلى اختلاف منشأ الأحزاب مغاربيا، إلاّ أن قلة منها جاء إلى السلطة عن طريق فوزها بأصوات الجماهير أو عن طريق الثورة، فغالبيتها جاء عن طريق الجيش الذي استولى على السلطة بالانقلابات؛ ما يجعلها أدوات بيد نخب الدّولة أكثر من كونها وسائل القوة الاجتماعية لإثبات حضورها على الساحة السياسية، هذه الأحزاب بدون جماهير ولا عقائد تمارس نشاطها وفق مسار يحدّده الزعماء فهي مُشكلة من أعلى لا من أسفل لتكون جماهيرية، لتُحول الحزب لمجرّد بيروقراطية سياسية طيّعة[3].

يرى أبو يعرب المرزوقي أن آليات الديمقراطية أوليغارشية بامتياز، فحتى تلك الأنظمة الديمقراطية وإن تخفّت برداء الديمقراطية في الدّاخل، ولا مانع في أن تظهر الأوليغارشي في الخارج، وهو الذي يتساءل: أليس أساس هذه الآليات التي يستمد منها الحكم في هذا النظام هو منطق الأحزاب المتداولة على الحكم؟ وهو منطق التحزب الذي تستند إليه آليات الحكم أمر تحكمي، كما قد يظن السطحيون أم هو محكوم بقوانين؟ فيجيب: تحت اسم الديمقراطية "لا يمكن أن يتحقق السلم في الدّاخل إلاّ بفضل الحرب في الخارج بالقوة أو بالفعل ولا فرق. إنه النظام الذي يبقى بالذات وبالجوهر لا يقوم إلا بالتلازم مع النزعة الاستعمارية، فهو لا يختلف عن القبيلة البدائية التي تستند في ازدهارها إلى رؤوس رماحها بالغزو الخارجي؛ ما ظل التاريخ الإنساني محكومًا بقانون تاريخه الطبيعي"فجميع الأحزاب ذات الأيديولوجيا الليبرالية، وبخاصة الجديدة منها في كل جماعة تقدم قانون التاريخ الطّبيعي ممثلاً بالعلاقات الاقتصادية ومنطق التنافس على قانون التاريخ الخلقي ومنطق التعاون، وتطلق على ذلك اسم الحرية؛ متصوّرة أنه أفضل السبل لتحقيق الرفاهية المادية، ومعتبرة العدالة وهمًا لا يؤدي إلاّ إلى المساواة في الفقر. وهي

[1]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2]- عبد الإله بلقزيز وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 36-38.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

بذلك أكثر صدقا من الأحزاب الاشتراكية لأنها تخفي أقل ممّا تخفي بخصوص العلاقة بالمجال الحيوي المشروط في الوعود الانتخابية[1]. في المقابل حسبه؛ جميع الأحزاب الاشتراكية وبخاصة الجديدة منها في كل جماعة، تقدم قانون التاريخ الخلفي، ممثلاً في العلاقات الاجتماعية ومنطق التعاون على قانون التاريخ الطبيعي ومنطق التنافس، وتطلق على ذلك اسم العدل، متصوّرة أنه أفضل السبل لتحقيق الرفاهية النفسية، معتبرة الحرية وهمًا لا يؤدي إلاّ إلى أكل القوي للضعيف، وهي بذلك أكثر كذبا من الأحزاب الليبرالية، لأنها تخفي أكثر مما تخفي بخصوص العلاقة بالمجال الحيوي المشروط في الوعود الانتخابية. ويقول (أبو يعرب المرزوقي) في هذا أنه من غير الممكن لأي من الحزبين أن يحكم المعمورة، لأنه سيفقد شرط وجوده أو اللّعبة الديمقراطية المستحيلة التصوّر مع الكونية، ويُضيف أنه ليس بالأرض ما يكفي لتحقيق ما يرضي الناخبين؛ فما يعيش به ناخب أمريكي متوسط يعيش به ألف هندي، فكيف سيُرضى المرشح ناخبيه إذا لم يوجد هنود يقبلون الاستعباد؟ فالصنف الأول من الأحزاب منفّر للفقراء من الشعب، في حين أن الصّنف الثاني منفّر لأغنياء الشعب، وهو ما يقتضي ضرورة وجود مجال حيوي خارجي يسلب منهم الحقوق لإرضاء ناخبيهم، في مقابل استعباد من سلبت منهم حقوقهم. ليصل إلى أن السلم الداخلي لأي نظام ديمقراطي يستوجب الحرب الخارجية، وهو ما ثبت في النظام الديمقراطي اليوناني والحديث عند الأوروبيين. وإن تصادمت الأنظمة الديمقراطية حول المستعمرات كان الحل أحد الحلين لا ثالث لهما، إمّا أخذ الشكل الفاشي، أو الدخول في حروب كونية. **وهذا المجال الحيوي له شكلين:** الأول؛ وهو الشكل البدائي الذي احتاج إليه الاستعمار والعبودية المباشران المنتهي مع الحرب الباردة؛ أين كان المستعمِر يذهب للمستَعمَر لأخذ ثرواته.الثاني؛ بدأ بعد الحرب الباردة، وفيه ينتقل المستعمَر معامله إلى المجال الحيوي، ويموّل طبقة تجعل البلاد المستعمرة مجالاً مفتوحًا لرأس المال ولاستعباد أهلها بوهم إدارة أنفسهم بأنفسهم، ويستفيد المستعمر دون كلفه[2].

من بين مخرجات التغيير في المجال السياسي بعد أي عملية للانفتاح السياسي والتعدّد الحزبي وجود الظاهرة الحزبية كواجهة للمنافسة الديمقراطية في الحياة السياسية الرّاغبة في ممارسة السلطة لصالح المجتمع؛ ذلك أن جوهر بنيتها الصراع للوصول للسّلطة. ففي الدول المغاربية لا تخلوا أي ساحة سياسية من الظاهرة الحزبية بمختلف التّوجهات، إذ أن جل الدساتير المغاربية نصّت على حرية تشكيل الأحزاب السياسية باستثناء ليبيا التي حرمها (القذافي) من أي تنظيم سياسي في قوله: "من تحزّب فقد خان"، إلا أن هذه الواجهة السياسية ذات التعددية الحزبية تفتقد لدورها الحقيقي وسط المجتمع، للنّظرة السلبية لها من قبل الحزب الحاكم المهيمن الذي يعدّها مهددا لها؛ لتبقى مجرّدة من أي فاعلية حقيقة، وبعيدة عن التعددية السياسية ذات الشرعية في النضال للوصول للسلطة، نظرا لضعفها وعدم تمثيلها للمجتمع وأطيافه، بل مجرد توابع سياسية للسلطة الحاكمة.

[1]- أبو يعرب المرزوقي، "العولمة أم استعمار الأرض؟"، **الحوار القومي الإسلامي**، عبد الإله بلقزيز محرّرًا (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2008)، ص 243،244.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 244-246.

المطلب الثالث: على مستوى الانتخابات والمشاركة السياسية

عانت الدول المغاربية من عجز المؤسسات السياسية في استيعاب القوى الراغبة في المشاركة في العملية السياسية وعدم رغبة النخب الحاكمة في إشراكها. ولما عجز الحزب الواحد من تحقيق المشاركة فقد كانت في ظل الحزب الواحد أقرب ما تكون إلى **التعبئة** منها إلى المشاركة وتوصف بأنها **مشاركة موسمية** شكلية غير مؤثرة[1]. إن الديمقراطية التي تنادي بها الأنظمة السياسية "لا تقاس بعدد الأحزاب التي أجيز لها ممارسة العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي، بحيث تتاح المشاركة الشعبية، وتكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز"[2]. تضفي المشاركة السياسية **المشروعية** على النظام السياسي، ذلك أن الفرد يساهم بذلك في تحقيق مطالبه السياسية والاجتماعية؛ فهي المعبّر عن صحة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع، فهي ذلك التجسيد المادي والعملي لمفهوم **السيادة الشعبية**[3]. يقول (صموئيل هنتنغتون) إن "استقرار أي نظام سياسي يستند إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية (...) مع تزايد المشاركة السياسية، يجب أن يتزايد أيضا مقدار تعقيد واستقلالية وتكيف وتماسك المؤسسات السياسية في المجتمع للمحافظة على الاستقرار السياسي"[4]. تتمايز أنظمة الحكم الحديثة عن التقليدية بمستوى المشاركة، وتتميز أنظمة الحكم المتطوّرة عن المتخلفة في مستوى المؤسساتية السياسية.

1- الجزائر:

شهدت الساحة السياسية عقب استقلال الدولة العديد من الإصلاحات السياسية، كان من أهمها فتح المجال للمشاركة السياسية، هذه الأخيرة يمكن لنا قراءتها في مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية الحزبية.

في الفترة الأولى بعد الاستقلال وحتى قبل عام (1989) سيطر الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)، رغم وجود قوى سياسية وذات توجهات مختلفة بين (الوطني، الإسلامي، العلماني). تشكلت أول حكومة برئاسة (أحمد بن بلة) وقام بتأسيس المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر (1962)، وقد هيمن تياران سياسيان (ليبرالي، اشتراكي)، غير أن الغلبة للاشتراكي بزعامة (أحمد بن بلة) وقد ركز هذا الأخير على استبعاد أي خطر يهدّد استمراريته في الحكم جامعا كل السلطات بيده، باستثناء المؤسسة العسكرية. كما وضع شرط الترشح للمجلس بالانتماء للحزب (جبهة التحرير الوطني)، لتجتمع كل الظروف لانقلاب (هواري بومدين) ضده في عام (1965). تم إقرار الميثاق ودستور عام (1976) اللذين أنشئ بواسطتها مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية؛ غير أن حزب جبهة التحرير الوطني بقي مهيمنا على مفاصل العملية السياسية بتفرّده بالسلطة، ليستمر (هواري بومدين) كمن سبقه في تضييق المشاركة السياسية.

---

[1]- أسعد طارش عبد الرضا، **مرجع سبق ذكره**، ص 173،174.

[2]- حميد حسين كاظم الشمري، "دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية"، **مجلة جامعة كربلاء العملية**، العدد 02، المجلد 05، 2007، ص 365.

[3]- زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 123،124.

[4]- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 102،103.

وعقب وفاة (هواري بومدين) المفاجئ خلفه (الشاذلي بن جديد) الذي فتح المجال للمشاركة السياسية المشروطة، بتقييد حرية الرأي والتعبير[1].

لقد كان النظام السياسي خلال مرحلة الأحادية الحزبية بعيدا عن نمط الديمقراطية، لاحتكار النخبة السياسية التي في السلطة للتمثيل السياسي، واقتصرت المشاركة السياسية الشعبية على تأبيد ما هو قائم، ليقتصر تمثيل المواطنين من خلال المنظمات الجماهيرية الخاضعة لرقابة صارمة من قبل الحزب الحاكم، ليحول دون تحول مطالبهم إلى مطالب سياسية. كانت المشاركة السياسية في شكل تعبئة وليس مشاركة حقيقة، إذ جرت العديد من الانتخابات غير أنها بقيت بعيدة عن اهتمام الفئات والنخب،

سبق فترة إقرار التعددية أحداث أزّمت الوضع انتهت بأحداث أكتوبر (1988)، أدت إلى إقرار النظام التعددية الحزبية عام (1989)، ليتم إجراء أول انتخابات تشريعية بعد التعددية كانت عام (1991)، بعد صدور قانون الانتخابات بموجب القانون (13/89) المؤرخ في 7 أوت (1989). في دورها الأول فازت (جبهة الإنقاذ الإسلامية) بأكثر المقاعد (180 مقعدا)، وفي خضم التحضير للدور الثاني قدم الرئيس (الشاذلي بن جديد) استقالته في 11 جانفي (1992)، ليعلن المجلس الدستوري شغور منصب رئيس الجمهورية والبرلمان، وتم تشكيل المجلس الأعلى للدولة ومجلس استشاري في 4 فيفري (1992) تم عقبها بأمر من وزير الداخلية بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 4 مارس (1992)، وأصدرت مراسيم حل جل المجالس التابعة للجبهة. لتدخل الدولة فترة ركود؛ انتهت بعقد ندوة للمصالحة في 26/25 مارس (1994) للمصادقة على مرحلة انتقالية وتكون مجلس انتقالي، غير أن التمثيل الشعبي كان مغيّبا لعدم مشاركة الأحزاب الكبيرة ومنها جبهة التحرير الوطني[2]. وإن كان ظاهريا يمكن القول بتوسع المشاركة السياسية عقب التعددية الحزبية، غي أن الواقع الفعلي الميداني عكس رفض التداول على السلطة، خصوصا بعد إلغاء نتائج الانتخابات التي فازت بها (جبهة الإنقاذ الإسلامية)؛ لتؤكد حقيقة واحدة وهي أن تعدد الأحزاب كان بدون مشاركة سياسية فاعلة[3].

جرت انتخابات تشريعية ثانية في الجزائر عام (1997)، بعد إصدار أمر (07/97) المؤرخ في (26 مارس 1997) المتضمن القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، والأمر (09/97) المؤرخ في 6 مارس (1997) المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية. وأجريت الانتخابات للمحافظة على المكاسب المحققة بعد عودة المسار الانتخابي والدستور، بعد الانتخابات الرئاسية عام (1995) والاستفتاء الدستوري عام (1996)، بعد أن دعا الرئيس (الأمين زروال) بعد استشارة الطبقة السياسية في ندوة وطنية للإعلان عن تشريعيات 5 جوان (1997)[4]. اعتمدت هذه

[1]- سعاد بن قفة، المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005)، **أطروحة دكتوراه**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، قسم العلوم الاجتماعية، 2011-2012، ص 143-146.

[2]- أحمد سويقات، "التجربة الحزبية في الجزائر: 1962-2004"، **مجلة الباحث**، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 125.

[3]- سعاد بن قفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

[4]- كمال دلباز، "انعكاسات الإصلاح الانتخابي على المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة مقارنة تحليلية على ضوء الانتخابات التشريعية 1997-2012"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 02، جامعة تيارت، الجزائر، 2015، ص 301.

التشريعيات على التمثيل النسبي بقاعدة الباقي الأقوى مع عتبة انتخابية قدرت بـ (5 %) لتكريس هيمنة نظام الحزب المهيمن؛ إذ أسفرت عن عدد قليل من الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان[1].

بعدها جرت الانتخابات الرئاسية في أفريل (1999) في (30 ماي 2002) فاز فيها حزب جبهة التحرير الوطني بـ (199 مقعد من أصل 389 مقعد) ولم يتجاوز معدل المشاركة (46%) لمقاطعة القبائل هذه الانتخابات. وجرت انتخابات محلية لاختيار أعضاء المجالس الشعبية المحلية في البلديات في (11 نوفمبر 2002) هي ثالث انتخابات تعدّدية في الجزائر شارك بها (24 حزب سياسي) وقاطعها كل من (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والتحالف الوطني الجمهوري والحركة الديمقراطية الاجتماعية)، فاز بها حزب جبهة التحرير الوطني، يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي ثم حركة الإصلاح الوطنية[2]. كان للظروف السياسية الخاصة بالجزائر سلوك حكومي جديد؛ يعتمد على **سياسة الحوار** مع الشعب إعمالا لمبدأ سيادة الشعب وديمقراطية المشاركة، الأمر الذي يتأكد من خلال الاستفتاءات التشريعية لسنوات (1999-2005) المتعلقة بمواضيع وطنية تمس كل أفراد الشعب، وهو ما يفسر **مشاركة شعبية** واسعة كانت ذات أثر على اتجاه السياسة التشريعية والتنفيذية في الدولة. فالنظام السياسي الجزائري اعتمد على ممارسة مباشرة لحكم الشعب من خلال الاستفتاءين (1999/2005) كما أكد ذلك دستور 2002[3]، إذ وردت المادة 3 مكرر: "تكريسا لمطالب فئات الشعب".

لا يعني انتشار الفساد ضرورة غياب المشاركة السياسية وغياب المؤسسات، بل من الممكن أن تكون المشاركة دون المستوى ضعيفة أو مقيدة، والمؤسسات تكون شديدة التصلب أو الضعف، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين المشاركة السياسية والمؤسسات الموجودة. كما يمكن أن تكون مختلف التنظيمات من أحزاب سياسية ومجتمع مدني ضعيفين، في مقابل قوة الطابع الزبوني المهيمن على السياسات[4]. غير أن المشرع والنظام السائد هدف لبناء نظام يستبعد مشاركة الجماهير، فمنذ تعديل عام (2008) نجد أنه "يقتضي بأن يكون برنامج رئيس الجمهورية مصدرا رسميا للعمل الحكومي لأن الشعب أراد ذلك". كما أن اضطلاع الرئيس بأغلب الاختصاصات في الدولة دون خضوعه للرقابة يعد شرعيا لأنه خضع للموافقة الشعبية في الاستفتاء التشريعي (1999-2005). غير أن الإشكالية تكمن في أن الأقلية من الشعب هي التي تختار والأغلبية بعيدة عن المشاركة ما يعني بناء نسق قانوني متكامل بعيد عن القاعدة هدفه تجديد سلطة النخبة الحاكمة[5].

---

[1]- عبد الله بلغيث، "انعكاسات النظام الانتخابي على الاحزاب السياسية والمشاركة السياسية في الجزائر بعد 1989"، **مجلة الراصد العلمي**، العدد 01، جامعة وهران/الجزائر، 2014، ص 95،96.

[2]- كفاح عباس رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 156،157.

[3]- لوشن دلال، "المخطط الدستوري لأغراض التنمية السياسية لنظام الحكم: النظام الجزائري"، **مجلة المفكر**، العدد 08، نوفمبر 2012، ص 386.

[4]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[5]- لوشن دلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 388.

2- تونس:

نحاول الخوض في عملية المشاركة السياسة في تونس في مرحلتين؛ الأولى فترة حكم (بورقيبة) والثانية خلال حكم (بن علي). كانت بدايات التحول في تونس، عقب أحداث مدينة (قفصة) في جانفي (1980) أقدم بعدها بورقيبة على تعديل دستوري لإجراء انتخابات تشريعية مسبقة لأوانها، مكنّت فيها المعارضة من المشاركة، وتحققت التعددية ولو شكليا. وقد تم استبدال تسمية البرلمان من (مجلس الأمة) إلى (مجلس النواب)، الذي يكون معبرّا عن مجرّد تكتيك سياسي لبورقيبة لاستعادة بريقه[1]. وقد جاءت انتخابات عام (1981) خلال حكم (بورقيبة) لتعبر أكثر عن القطيعة بين السلطة ونخب المجتمع، والتي شهدت عملية تزوير إثر مخاوف الرئيس من وجود دوائر مهدّدة له. ليتم بعد ذلك في عام (1983) إقرار التعددية الحزبية في فصل قانون الجمعيات بدل الدستور[2].

كثيرا ما عبّر (بورقيبة) عن تحفّظه نحو الديمقراطية في المجتمع التونسي أثناء حكمه، لدوافع عديدة، كان أهمها:

– القول بأن الشعب التونسي لم يكن بعد ناضجا لاستيعاب الديمقراطية والحرية؛ ليمارس الحكم وفق نظرية المستبد العادل في انتظار نضج الشعب الذي يحكمه؛ وهو الذي كثيرا ما قال أن الديكتاتورية قد تكون أحيانا ضرورية، لتهيئة الأسباب للديمقراطية؛

– القول بالوحدة القومية كبديل للديمقراطية؛ إذ كان يبرر ذلك بأن الديمقراطية قد تؤدي إلى التطاحن بين المواطنين، لذلك يتحتم على المجتمع الصبر لتعيش الديمقراطية بين أفراده. إذ يرى أن الخوف كل الخوف أن تؤدي المناقشات والانتخابات والاجتماعات إلى التدرب على الديمقراطية إلى نشوء خلافات أكثر وبالتالي تصبح نكبة على المجتمع ككل. وأن ما وصلت له الدولة بفضله -بورقيبة- كقيادة رشيدة حققت الوحدة القومية[3].

في بدايات حكم (بن علي) أدخل العديد من التعديلات الإصلاحية بإنشاء المجلس الأعلى عام (1988) بمشاركة ستة (06) أحزاب بما فيها الدينية حتى قبل الاعتراف بها. لتكون مخرجات انتخابات عام (1989) استقطابا ثنائيا بين السلطة والإسلاميين، ولم تمنح لأي حزب معارض حق الدخول إلى البرلمان. ويستمر التضييق على المشاركة السياسية والحزبية. ومع تزايد مخاوف النظام من الثنائية المستقطبة في النظام ادخل تعديلات على الانتخابات لعام (1994)، بالسماح للمعارضة بالدخول للبرلمان، والأخذ بالنظام الانتخابي المختلط بين القائمة والتمثيل النسبي منذ ذلك الحين[4].

الانتخابات في بعض النواحي تدل على العلاقة بين المعارضة والحكومة. في تونس، يسلطون الضوء على حقيقة أن الأحزاب السياسية في المشهد القانوني أقل بكثير من حركات المعارضة. لقد كان تكتيك الرئيس (بن علي) دائمًا هو

[1]- مراد مهّي، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[2]- أعلية علاني، "تطور المسألة الديمقراطية والنظام الانتخابي من خلال نموذج حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بتونس"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد خاص، جامعة ورقلة/الجزائر، أفريل 2011، ص 66.

[3]- عبد اللطيف الحنّاشي، "نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، شتاء 2011، ص 42-44.

[4]- أعلية علاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

تحييد المجال السياسي، وبالتالي بناء معارضة مرنة. وهكذا تظل المجالات السياسية والاجتماعية تتسم بقبضة الدولة؛ إن أسلوب الشرعية الذي فرضته السلطة الجديدة في 7 نوفمبر (1987) لم يبرز سوى حالة المجتمع. إنه جزء من البحث المستمر عن إجماع "قبول حصة من التبادلات المفتوحة فقط مع الشركاء الذين يختارهم، والذين لا يخاطرون في أي وقت بإتاحة إمكانية التنافس والتغيير الموثوق[1].

عبّرت مرحلة حكم (بن علي) عن حكم كلياني (توتاليتاري)ذي طابع بوليسي، جُنّد لإرهاب كل القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، ليتمكن من احتوائها أو إلغائها نهائيا، واستسلام المواطن للزبونية السياسية؛ التي تجعل المواطن التونسي في خدمة النظام مقابل امتيازات غير تعاقدية. عمل (بن علي) على التسويق للنظام الديمقراطي التعدّدي، فأصدر القانون الدستوري المؤرخ في 1 جوان (2002) الذي أحدث الغرفة الثانية بالبرلمان تحت اسم (مجلس المستشارين) في صورة توسيع دائرة التمثيل النيابي رغم زيف المزاعم؛ تسويقا لأكذوبة تدعيم الثقافة البرلمانية كهدف معلن، أما باطنيا فالهدف احتواء فعاليات المجتمع المدني[2].

3- المغرب:

بعد استقلال المغرب عام (1956) بدأ التفكير الوطني يتجه نحو إيجاد نظام تدريجي بسير نحو الديمقراطية من القاعدة حتى تكوين (مجلس الأمة) الذي تأسس فعلا عام (1956)،لكنه بدل أن يكون مجلس تشريعي يحقق ما يتمناه الشعب المغربي بقي كمجلس استشاري لدى الملك؛إذ أعلن الملك في بداية عام (1956) أن تحقيق الملكية الدستورية لم يكن بعد ولم تتوفر الشروط بعد في استشارة الشعب، وهو الذي أعلن عنه في (أكتوبر 1956) بافتتاح المجلس الوطني الاستشاري على أنه من اللازم أن تسير المملكة بالتدريج لكي تبذر بذور الديمقراطية. لكن الملك أصر على **الحكومة النيابية** لفسح المجال للشعب للمشاركة في الحكومة والجمعية التشريعية غير أنه احتفظ بجميع السلطات على المجلس. مع تولي (الحسن الثاني) بوفاة والده بيّن التزامه بسعي والده في قوله "لن تمضي سنة (1962) حتى تكون قد وفينا بوعدنا ووضعنا بمشاركة شعبنا دستورا يحدد السلطة وينظمها،ويمكن لجميع الأفراد أن يشاركوا بوساطة تمثيلهم في تسيير الشؤون الوطنية ويراقبوا أعمال الحكومات التي تشكل آنذاك طبقا لمقتضياته"[3].

يؤكد ملك المغرب علنيا على دوره كقائد لمصير الأمة، إذ يسود الوعي لدى الحكام والمحكومين على السواء بوجود ضغوط تدفع في اتجاه مشاركة أكبر للشعب في صنع القرار السياسي وممارسة السلطة. يعارض المثقفون بالمغرب شعار الملك الحسن الثاني (ثورة الملك والشعب) غير أنه اعتراف رسمي بأن المشروعية الشعبية تقتضي اليوم تأكيد الحكام في إحداث تغيير في قاعدة المشاركة في الحكم. أين يضع أهل المغرب حدود المشاركة في السلطة، فهذا الحسن الثاني عام (1961) المثقف على النمط الفرنسي يؤكد "أنه لا يمكن تحقيق الحريات الحقيقية المتوافرة في كثير من

[1]- Eric Gobe, Larbi Chouikha, Opposition et élections en Tunisie, **Monde arabe Maghreb-Machrek** , n° 168, avril-juin 2000, P 2.

[2]- مراد مهي، **مرجع سبق ذكره**، ص 161-163.

[3]- غسان كريم مجذاب، **مرجع سبق ذكره**، ص 160،161.

الأقطار الأوروبية وتطبيقها في المغرب إلاّ بعد تحقيق مستوى ثقافي معين والوصول إلى مستوى أرقى من العيش"[1]. فالأنظمة الملكية مثل المغرب "هي أنظمة أوتوقراطية تعتمد على تبرير شرعيتها على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعدين إسلامي، أو على بعد قبلي، أو على البعدين معًا، والسلطة فيها هرمية متماسكة، نواتها الأُسر الحاكمة في إطار تقاليد ثقافية تسبغ عليها شرعية تقليدية لا تقوم على مأسسة المشاركة"[2]، وهي التي حاولت تدعيم شرعيتها بمظاهر العقلانية القانونية كمصدر إضافي للشرعية.

المشاركة السياسية في المغرب ضعيفة **للإنفراد بالسلطة**، وتكريس المنطق الشخصاني في تدبير الأمور السياسية، بعيدًا عن المنطق المؤسسي القانوني استنادا إلى **السلطة التقليدية**، لمنع أية تعبئة للمجتمع توجه ضدها. وهو ما ركز عليه كل من (جون لوك وألكسيس دي توكفي) في أن الديمقراطية بحاجة إلى مواطنين يكونون مرتبطين ارتباطا عميقا بقيم المشاركة وإرادة الالتزام.فالهيئات الوسيطة بين المجتمع المدني والدولة في السياق المغربي تجد صعوبة في القيام بدورها ما ينعكس سلبا على المشاركة السياسية، ما يجعل أداء الفاعلين السياسيين غير (المؤسسة الملكية) ثانوي وهامشي. فهي أحزاب (تكيف) لا أحزاب (تغيير) "تحولت إلى قنوات سياسية لنشر (الثقافة المخزنية) بدل تأطير المواطنين سياسيا ونشر ثقافة سياسية قوامها مبادئ الديمقراطية...وبدل قيامها بدور الوساطة السياسية بين المواطنين والسلطة الحاكمة، فقد قامت بتحييد الجماهير وباعدت بينهم وبين مصدر القرار؛ كل ذلك من أجل التقرب من السلطة، وأصبحت المشاركة السياسية متدنية جدًا"[3]. فضعف البنى السياسية والتنظيمات الحزبية ذات الولاء للسلطة انعكس على ضعف الوعي لدى المغاربة، وعدم الاكتراث بالشأن العام والمشاركة في الحياة السياسية. ذلك أن العملية السياسية "تتم عن طريق ممارسة أعداد كبيرة من اللاّ صفوة السياسية العمل السياسي والاندماج السيكولوجي في العملية السياسية"[4]، إنها إشراك الجميع بغض النظر على انتماءاتهم في الحياة السياسية العامة، أي في تكوين السلطة عن طريق التمثيل فيها.

كان لعدة عوامل رئيسية دورًا هاما في التطوّرات السياسية في العملية السياسية على مستوى النظام المغربي؛ ولعلّ أهمها:

– التوافق وعدم وجود انقسام حول القضايا الكبرى؛ فقد جاء في خطاب الملك يوم (23 مارس 1993) "لا خلاف الآن مع أي حزب سياسي معارض في الأطروحات النظرية بعد انهيار الأيديولوجيات"، فالمعارضة في منطقة أقرب من النظام بشقها الليبرالي، وضعف الحركة الإسلامية جعل البلاد أقل انقساما ممن يأخذ بالتعدّدية الحزبية.

[1]- ديل إيكلمان، "الإدراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر والمغرب وعمان"، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي،**مرجع سبق ذكره**، ص 181،182.

[2]- أحمد ناصوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 381.

[3]- نبيل الأندلوسي، "معيقات المشاركة السياسية بالمغرب: مقاربة للمنطلقات والخلفيات، **مجلة رهانات**، العدد 17، شتاء 2010، ص 15-17.

[4]- حميد حسين كاظم الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص367 .

– عدم وجود ارتباط لقمة الحكم (الملك) رسميا أو تنظيميا بأي حزب، ما يجعل الملك يتميز على خلاف بقية الأنظمة التعدّدية بالمرونة في الحركة، ويتيح مناخ عام قائم على التداول على السلطة على المستوى الحكومي دون صدام بين الحكومة والملك.

– منح الدستور الجديد في المغرب مهام موسعة لرئيس الحكومة، وإن كان لا يلزم الملك باختيار رئيس الوزراء من الحزب الحائز على أعلى الأصوات فتشكيل الحكومة يكون وفقًا لنتائج الانتخابات. وكانت انتخابات (نوفمبر 1997) التشريعية أسفرت من فوز أحزاب (الكتلة الديمقراطية المعارضة على (102) مقعد في البرلمان من أصل (333) مقعد. وكان (اليوسفي) أول زعيم معارض يساري يكون رئيس وزراء عن طريق التداول السلمي، وإن رأى البعض أن الأمر كان بإرادة ملكية، إلاّ أن هذه تطوّرات إيجابية في مسيرة الديمقراطية المغربية[1].

نلحظ بالساحة السياسية المغربية موقفا سلبيا للمواطنين إزاء العمل السياسي، سواء بالانخراط في الأحزاب أو المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، أين بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في (سبتمبر 2002) ما لا يتعدى (50%) ولم يتعد حصول أقوى حزب سياسي على ما بنسبته (10%) من مجموع الناخبين. في ظل تقاعس المواطنين على التسجيل في اللوائح الانتخابية، وكذا ضعف المشاركة للفئات ما بين (19 و32 سنة)، في حين أنها ترتفع عند الفئات المتجاوزة سن (59 سنة) بما يعادل (8%)[2]. وأمام غياب الديمقراطية برزت قوى سياسية جديدة تستحضر الدين للتعبئة والتقرب من فئات اجتماعية ومناطق نائية، لتكون انتخابات عام (2007) بنسب ضعيفة على مستوى المشاركة؛ ذلك أن غالبية المسجلين باللوائح الانتخابية قاطعوا الانتخابات لأنهم أدركوا أن ثقافة المشاركة لم تعرها لا الأحزاب ولا السلطة أية أهمية، وإن كان لدى البعض نصر في حدّ ذاته على تزوير الانتخابات، وسمحت الانتخابات هذه المرة بأن يكون الحزب الفائز بالأغلبية هو القائد للحكومة، وإن كانت مؤكّدة أن العمل الحكومي يبقى مرهونا بتقديم التنازلات لبناء توافقات هشة[3].

إن احتكار جماعة طبقية لمصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع يشوه نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين في العملية السياسية ويُخل بالاستقرار السياسي، الأمر الذي يجعل مخرجات النظام تتم عبر أطر غير مؤسسية، بمعنى وجود ارتباط عضوي ومادي بين شخصنة الممارسة السياسية وضعف ثقافة المأسسة لدى النخبة السياسية. في المغرب؛ الشعب أصبح متيقنا من يأسه في التغيير بتعدّد التجارب الانتخابية المتوالية، ما يجعله غير مقبل على العمل الحزبي والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، الأمر الذي يعبّر لدى عامة الشعب المغربي على أن الساحة السياسية ما هي إلاّ مجال للتسويات وتبادل الخدمات بين الشركاء، ما يبقى المجتمع بعيدا كل البعد عن الانتقال الديمقراطي، أمام ضعف ثقافة المواطنة (Civisme) وضعف الطبقة الوسطى كآلية المجتمع للتغيير[4].

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 257-259

[2]- زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 124،125.

[3]- عبد العزيز قراقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.

[4]- زين العابدين حمزاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 125-127.

4- ليبيا:

بتتبع ظاهرة المشاركة السياسية في المجتمع الليبي على مر التاريخ، يجد أن الفرد الليبي لا ينأى عن المشاركة، غير أن السياسات الداخلية للحكومات من قمع وجود الأحزاب السياسية وغيرها من المنظمات كان له الأثر البالغ في نوعية المشاركة. يمكن للباحث أن يقسم الفترة الزمنية منذ الاستقلال إلى أحداث الحراك العربي لفترتين، الأولى منذ الاستقلال إلى انقلاب عام (1969)، والثانية منذ عام (1969) إلى عام (2011).

أما الفترة الأولى؛ كانت منذ إعلان استقلال ليبيا عام (1951)، إذ شهدت الدولة حماسا للمشاركة الشعبية لا مثيل لها في مختلف النشاطات السياسية والاجتماعية. وهو ما عبرت عنه أطياف المجتمع شرقا وغربا بتأسيس جمعيات وتنظيمات واتحادات سياسية واجتماعية وثقافية. بالإضافة إلى تلك الجمعيات الأهلية الممارسة للنشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي، إلى جانب انشغالها بالجانب السياسي. والعديد من الاتحادات العمالية في ربوع الدولة. هذا الزخم والحماس المجتمعي سرعان ما تراجع بسبب حل الأحزاب وتهميش قوى المعارضة المختلفة وقمع الرأي العام ونفي بعض قيادات الجهاد؛ كلها عوامل رادعة زادها تراجع العدالة الاجتماعية وسوء توزيع المداخيل خصوصا بعد اكتشاف النفط الليبي، أدت في نهاية المطاف إلى فقدان النظام الملكي التأييد والشرعية[1].

لتبدأ المرحلة الثانية عقب إنهاء الحكم الملكي في انقلاب الضباط في الأول من سبتمبر عام (1969). كانت البداية فأل خير على الشعب الليبي بسقوط الحكم الملكي المستبد، ليبادروا بالمشاركات السياسية المختلفة. إذ عبّرت مشاركتهم في انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي عزمهم على إعادة بناء دولتهم، وكذا مشاركتهم في حملة الاستفتاء على مشروع اتحاد الجمهوريات العربية، وكذا انتخاب أعضاء برلمان هذا الاتحاد. استمرت المشاركة بظهور الكثير من التنظيمات والجمعيات الأهلية التي بلغ عددها بداية الألفية الجديدة (78) مؤسسة، موزّعة بين (جمعية، رابطة، اتحاد، منظمة). إلا أن (القذافي) سرعان ما عطل كل التنظيمات بتجريم التحزب*أو الانتماء لأي تنظيم سياسي؛ لتسود مجددا الهيمنة الواحة لفكر (القذافي) واستفحال الخلافات بين أعضاء المجلس القيادي المطالب لانتخابات للأعضاء تسلم من خلالها السلطة لحكومة منتخبة، الأمر الذي رفضه (القذافي) معلنا قيام الثورة الشعبية؛ التي سيسلم من خلالها السلطة للشعب، ويعطل كل القوانين المعمول بها. عقبتها إقصاء من المشاركة السياسية، وصلت لحد العصيان المدني غير المعلن، بعزوف الأفراد عن حضور المؤتمرات الشعبية الأساسية، ليشهد النظام ما يشبه الشلل الإداري والسياسي[2].

[1]- محمد الهادي صالح الأسود، "المشاركة السياسية في ليبيا بين الاستبعاد والقمع"، **مجلة تحولات**، العدد 01، المجلد 02، جامعة ورقلة،الجزائر، جانفي 2019، ص 45-50.

*- قانون رقم (17) لسنة 1972 بشأن، تجريم الحزبية، المادة (2) "الحزبية خيانة في حق الوطن وتحالف قوى الشعب العاملة الممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي".

[2]- محمد الهادي صالح الأسود، **مرجع سبق ذكره**، ص 50-53.

5- موريتانيا

لقد اتسمت المشاركة السياسية بالحقبة العسكرية التي مرّت بها موريتانيا للفترة بين (1978 وحتى 1991) بتلك المشاركة المقتصرة على **التعبئة**، فتلك القنوات التي أوجدها العسكريون من لجنة التطوّع إلى المجالس الجهوية وهياكل تهذيب الجماهير لم تكن فاعلة في الحياة السياسية، بل كانت الطبقة السياسية مستبدة ضاربة لقوى الرفض والمعارضة[1].جاءت الانتخابات البلدية في موريتانيا عام (1986) البداية الأولى للديمقراطية التعدّدية ثم الرئاسية عام (1992) ظهرت **القبيلة** بقوة وانهزمت الأحزاب أمامها، ذلك أن مكانة شيخ القبيلة من مكانته في الدّولة ومكانته في القبيلة تتعزّز أو تتراجع بحسب الريع المادي الذي يموّل به قبيلته. ذلك يجعل **القَبليَّة** السياسية مصدر الفساد السياسي وتقلص دور المواطنين والحقوق والعدالة، فهي تكريس واقعي للزبونية السياسية القائمة على توزيع مناصب الدولة[2]. إن طبيعة النظام السياسي العسكري في موريتانيا جعلت المشاركة السياسية للفترة (1978 وحتى 1991) مشاركة بطريقة التعبئة، فالقنوات التي أوجدها العسكريون لم تخلق مشاركة فاعلة فكانت الطبقة السياسية شرعت الاستبداد وساهمت في ضرب قوى المعارضة[3].

منذ إقرار دستور عام (1991) للتعدّدية الحزبية، اعتقد البعض أنها ستفتح المجال للمشاركة السياسية وكسر الاحتكار الذي مارسته السلطات الرسمية، غير أنها مع مرور الوقت تأكدت من أن الأحزاب السياسية في شكلها ذاك ستعيق الجماهير الساعية للمشاركة السياسية، لأنها تقوم فقط بحماية مصالح ضيقة، فنفر منها الجميع وتم العودة إلى العمل السياسي الفردي أو الجماعي. اشتد التنافس بين النخب السياسية والحزبية بشأن مقعد الرئاسة ومقاعد البرلمان والمجالس البلدية؛ فإعلان حزب (التجمع من أجل الديمقراطية والوحدة) برئاسة (أحمد ولد سيدي بابا) تأييده لمرشح العسكر للرئاسة (معاوية ولد سيد أحمد الطايع) المرشح لرئاسيات (24 جانفي 1992)، فقام أتباع (حزب التجمع) بالتخلي عنه وتأييد المرشح الثاني (أحمد ولد داده) لأن أغلبية مؤيديه من مدينة (أبي تلميت) وَلاءً قبليًا يعلو على الالتزام الحزبي والسياسي. لتعلن الشخصيات المشاركة بهذه الانتخابات عدم نزاهتها وعدم قبول نتائجها المزورة وهي انتخابات فقط لإدعاء ممارسة الديمقراطية. وفي استحقاق عام (1997) لم يرشح (ولد داده) نفسه، وترشح كل من (محمد الأمين الشبيه ولد الشيخ ماء العينين) و(مولاي الحسن ولد الجيد) و(محمد محمود ولد أماه) و(كان أمادو مختار) وهي انتخابات لم ترهن عنها المعارضة وقاطعتها، وكان بذلك الفوز الساحق لـ (ولد الطايع) وتكريس النظام لهيمنة (الحزب الجمهوري) الحاكم. شهدت الساحة السياسية بعد استحقاقات عام (1997) سجالات بين الأحزاب والنخب السياسية، وبين السلطة لحد اعتقال بعض السياسيين (اعتقال الأمين العام لحزب اتحاد القوى الديمقراطية) في (9 ديسمبر 2000). في (أفريل 2001) اعتقل (ولد الشيخ ماء العينين) وقرّرت السلطة تنظيم انتخابات برلمانية في (أكتوبر 2001) لامتصاص غضب القوى السياسية المعارضة. غير أن الأمور ما لبثت الأمور أن عادت إلى سابقها. فقامت السلطة بحل (حزب العمل من أجل التغيير) الممثل للزنوج بحجة مخالفته لقانون

[1]- خيري عبد الرزاق جاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

[2]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

[3]- اسماعيل بوقنور، **مرجع سبق ذكره**، ص 84.

الأحزاب، وحدث ذلك عقب بدأ ممثليه في طرح قضايا تهم الزنوج، كما تم شن حملة اعتقالات ضد العناصر الإسلامية[1].

يوضح كل من (برتراند بادي وغي هيرمت) أن لكل تعبير سياسي تقابله صيغة معينة من السلطة، إذ نجد ثلاث طرق للتفاعل بين التعبير السياسي والسلطة، فالأولى ترتبط بآليات الهيمنة ومشروعيتها؛ بمساهمة التعبير السياسي في تغذية المؤسساتية المنتجة للسلطة وفق منطق تنافسي وتعددي، في حين الثانية فهي التي يكون بها التعبير السياسي مراقب؛ أين دون اعتراف بقدرته على خلق السلطة، أما الصيغة الثالثة فتكون خارج النظام السياسي دون تأثير على للسلطة عليه؛ وهو التعبير الذي يتمفصل داخل الفضاء الاجتماعي دون أن تحتضنه القنوات السياسية الرسمية[2].

عموما؛ غالبية الأنظمة **الملكية** العربية تُحجم عن توسيع دائرة المشاركة السياسية وتطويق أي محاولة لتسييس الشعب "**إستراتيجية وقائية**"، غير أنها لا تستطيع كبح القوى الاجتماعية للأبد سيما في ظل التغير الاجتماعي السريع نتيجة الثروة النفطية. أمّا الأنظمة **الجمهورية**، فهي تستمد شرعيتها من مصدر تقليدي أو مصدر عقلاني-قانوني ليبرالي، ولا تأخذ بالتعدّدية السياسية بصيغتها الليبرالية، وإنما تمارس السلطة في ظلها من خلال جهة التحرير أو لجان شعبية أو حزب واحد، وقد استمدت شرعيتها من (إيديولوجيا ثورية) تحتل عَقدا بينها وبين شعوبها[3].وبتعبير (العربي صديقي) أن توسع الولع بالانتخابات بين (1998 إلى 2008) توسع أسماه (**الإنتخابوية**) إلاّ أنها كانت انتخابات بدون ديمقراطية، وكانت أفضل عمليات التحول الديمقراطي ما يسميه بـ "**الديمقراطية الميثاقية**" والتي تتحقق "عبر سلوك طريق إجماعي قانوني نحو نظام ديمقراطي على نحو مؤقت أو دائم، وبخاصة حيث يكون هناك فراغ مؤسساتي وبنيوي كما هو الحال في معظم البلدان العربية". وهذا ما جعل(عزمي بشارة) يقول أن "الديمقراطية غير ممكنة دون إجراء مصالحة بين الدولة والأغلبية"[4].

إن أهم سمة بارزة في الحملات الانتخابية بالأنظمة الانتخابية (بغالبية أو جل) الدول العربية هي الاستمالة الطائفية التي تجعل المرشح يبحث عن خدمة طائفة ما على حساب البقية وهو ما يسبب فساد المرشح الذي يوهم الناخبين بتمثيلهم وحماية حقوقهم، ويزيد من الهوّة بين الناخبين والمرشحين بخصوص الشعور السياسي والعمل السياسي، سيما عندما يترك الناخب القرار بيد ممثليه؛ الذين قد تجرفهم الظروف (كثيرا) للمساومات بين الأحزاب من أجل استلام السلطة والمشاركة فيها بعيدًا عن الأصوات التي رفعتهم إلى السلطة. لما كانت الأنظمة الانتخابية الأكثر تطبيقا بين (نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي) فإن غالبية الدول العربية (ومنها المغاربية) تعتمد على التمثيل النسبي؛ وهو الذي كان من المفروض أن يعبّر عن مشاركة الشعب بأكمله في العملية السياسية، غير أن ذلك لا يتحقق في الدول المتعدّدة الأحزاب وهو ما يجعلها بعيدة عن الحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد البرلمانية وبالتالي

[1]- جاسم محمد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص237،238 .

[2]-برانراند بادي، غي هيرمت، **مرجع سبق ذكره**، ص 421،422.

[3]- أحمد ناصوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 382.

[4]- نادر كاظم، **إنقاذ الأمل: الطريق الطويل إلى الربيع العربي** (ط1؛ مملكة البحرين: مسعى للنشر والتوزيع، 2013)، ص 224،225.

بحثها عن ضرورة تشكيل حكومة ائتلافية وتوزيع الحقائب الوزارية على أحزاب هذا الائتلاف[1]. وإن كانت تتسم غالبية الدول العربية بالاستقرار جزئيا لأنها تضمن ممارسة الجماهير للمشاركة المحدودة، فالجماهير تضغط عل الزعيم (السلطة) ليضرب على وتر مطالبها وتحقيق تكتيك المشاركة المحدودة، فهي بذلك تحقق بعض النشاطات السياسية والمناورات على مسرح يمتد من المعارضة إلى أكثر عناصر الولاء، وإن كان لا يستوعب كل الجماهير ويخنق النشاط السياسي نفسه[2].

لابد من التأكيد أن هناك علاقة وطيدة بين الانتخابات والمشاركة السياسية والتي تتحقّق كمخرجات للعملية السياسية؛ فالمجال السياسي بما يحتويه من فواعل وأطراف عديدة تتشارك فيما بينها في القرارات السياسية للدولة تحقيقا للتوافق والحوار حول قضايا المجتمع والسلطة. ولما كانت الانتخابات أحد مؤشرات المشاركة السياسية فإن السلوك الفردي الانتخابي له تأثير في إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم وشكل السلطة، سيما وأنه أحد آليات الديمقراطية الشعبية. فالحركة الانتخابية هي تعبير عن التداول على السلطة بسلمية متى كانت شفافة ونزيهة، معبّرة على ديمقراطية المجال السياسي، وتَمكُّن إرادة الشعب من تحديد واختيار صاحب السلطة ومختلف ممثليها. أمّا في الدول المغاربية لم تُطوّر الأحزاب السياسية من ممارسة النشاط السياسي المؤثّر على القرارات السياسية للدولة، ولا حتى عمِلت المشاركة السياسية المحتشمة على اجتذاب الأفراد لممارسة حقوقهم السياسية كمواطنين، لانتفاء شعور الثقة بالسلطة، لأن الانتخابات غالبا ما كانت شكلية ونتائجها محسومة مسبقا، فكان العزوف السياسي والانتخابي سمة المجال السياسي المغاربي، خصوصا أمام تعدّد التجارب التي كثيرا ما كشفت عن زيف الوعود بعد الانتخابات، وغياب تجديد النّخب السياسية وعدم احترام إرادة المواطنين، لتغيب الممارسة الديمقراطية في الحياة السياسية.

[1]-سلمى طلال عبد الحميد، "الفساد السياسي سببًا في صناعة الطائفية"، **مجلة كلية الحقوق لجامعة النهرين**، العدد 03، المجلد 17، العراق، 2015، ص 20.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

الفصل الثالث

الحراك الاجتماعي وتحولات علاقة الدولة-المجتمع

كتب أرسطو أن السياسة ما هي سوى الاستبداد الطبيعي لاجتماعية الإنسان. فكانت مختلف العلميات السياسي في المجال السياسي المغاربي كما سنرى بمخرجاتها المتعددة ذات جوانب سلبية؛ بما فيها تسلطية السلطة وفساد عصبوي نسقي، تطغى على صورته تضخم السلطة التنفيذية وهيمنة الحزب الحاكم، فتتابعت أسباب الانقسام الوطني لمركزية الدولة واختصارها في السلطة (شخص الحاكم)، برعاية الأجهزة الأمنية والعسكرية في غالب الأحيان، ما جعل سلبياتها تنعكس على علاقات الدولة والمجتمع. لقد آلت الأوضاع المتأزمة جراء فشل كل السياسات بدء من فشل السياسات الاقتصادية وشعور الفرد بغياب أبسط حاجياته في الدولة لينفجر الحراك العربي عام (2011)، رفضا لسياسات السلطة الحاكمة. سنركز على بحث أزمة السلطة في المجال السياسي المغاربي فترة ما قبل الحراك، بالتركيز على تغيرات هذا المجال التراكمية والتي كانت بلا شك تنذر بأزمة في الأفق. من خلال هذا الفصل سنبحث في العناصر الآتية:

المبحث الأول: محددات الانقسام الوطني وانحلال الجماعة السياسية

المبحث الثاني: مبررات الحراك الاجتماعي نحو التغيير السياسي

المبحث الثالث: تضخيم السلطة في الدول المغاربية

المبحث الأول: محدّدات الانقسام الوطني وانحلال الجماعة السياسية

لقد اجتمعت العديد من المسببات للانقسام الوطني، وأكثر تلك الأسباب تلك الموروثات التاريخية، سواء الاستعمارية أو المرتبطة مباشرة بتركيبة المجتمعات المغاربية. فقد خلّف المستعمر ما يمكن أن يغذي تلك الانقسامات بخلق الثنائيات المختلفة في هذه المجتمعات، فكانت الهوية المتنازع عليها في شقها منها قد خلفت أزمة الانتماء وبالتالي الولاء. وفي درجة أخرى عصبية القبلية والقبيلة التي لم تنفك السلطة في استغلالها سياسيا لأغراضها في مختلف المناسبات السياسية، لتتبعها أكثر جدليات الانقسام فيما عرف بالإسلام السياسي.

المطلب الأول: النزعة الوطنية والولاء

يمثل الولاء حالة دمج بين الذّات الفردية في ذات أوسع منها، ليكون الفرد بهذا الدمج جزءً من (أسرة،جماعة، أمة، أو الإنسانية). فالفرد قد ينتمي إلى قبيلة ولا يشعر بالولاء لها، وقد لا يكون منتميًا لكنه قَبلي بتصوّراته؛ ذلك أن الانتماء الفعلي يفرض نفسه متجاوزًا العامل الذاتي، مع إمكانية التّطابق بين العنصرين (الانتماء والولاء) فيكون مسلمًا مؤمنا بإسلامه. مؤكدّا أن الانتماء هو "شعور الفرد بالارتباط بالجماعة وميله إلى تمثل أهدافها والفخر بحقيقة أن الفرد جزء منها، والإشارة الدائمة إلى الانتماء ولا سيما في لحظات الخطر"[1].

إن الدولة الوطنية التي تشكلت عربيا عموما كانت وما تزال تواجه عزلة وانغلاق المدن والطوائف، وأسر الأعيان، والوجهاء، والقبائل، كوحدات اجتماعية ثقافية للبعض منها سمات السلطة السياسية، وهي مواجهة تشتد في البلدان **الرعوية-القبلية** وضعيفة في بلدان المركزية الزراعية. فتشكيل الجهاز الإداري (البيروقراطي) وتشكيل الجيوش والقضاء وجهاز التعليم الأوّلي والعالي لتحريك الجهاز السياسي للدولة الوطنية، ما يضمن احتكار السيادة للإقليم الجغرافي كشرط أول لبناء الأمم القومية وكجهاز لزجّ الجماعة الوطنية (القومية المحلية) في المشاركة في الدولة، وفي الموارد أيضا (الرواتب والمكافئات). غير أنها ونظرا لضعف مؤثرات تقسيم العمل كلاصق للنسيج الجديد الوطني فقد أدت لهشاشته بعض المجتمعات العربية وانبعاث **الهويات الجزئية** على نحو مفزع[2].

لقد لعبت الدولة القطرية المغاربية دورًا في **تأزّم هوية الفرد وانتمائه** وولائه من خلال مرحلتين: (1) مرحلة تناقضها مع فكرة الدولة القومية؛ (2) مرحلة محاولة اندراجها في العولمة. أما المرحلة الأولى؛ فهي التي تقوم على مبرّرات قيام الدولة الوطنية في الغرب؛ والتي تتمثل بها الدولة القطرية العربية، وهي التي قامت على أساس انقطاع الامتداد الجغرافي بين جماعتها والجماعة المجاورة جعل جماعتها تقوم على إحساس وحدة الانتماء الثقافي والتاريخي في إطار هوية جماعية، وبالتالي شعور الجماعة بالولاء للدّولة. هذا الانتماء مفقود منذ بداية تشكل الدولة القطرية العربية لأسباب عدة:

---

[1]- على أسعد وطفة، "إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة"، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، **مرجع سبق ذكره**، ص155،156.

[2]- فالح عبد الجبار، "أثر الاندماج الاجتماعي حضورًا وغيابًا في عملية الثورة ونتائجها"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 398، 2012، ص109.

– شعور الفرد المغاربي أن (الدولة) أكبر من القبيلة، وذلك لأنه في بعض الأحيان تكون القبيلة منقسمة بين دولتين أو أكثر، ما يجعل ولاءه منقسم بين مجاله الجغرافي، الذي ينتمي إليه وآخر لا يحق له اجتيازه خلف حدود السيادة على الفضاء الجغرافي للدولة القطرية المجاورة.

– الدولة القطرية توحي للفرد المغاربي أنها متناقضة مع الأمة، ويكون ذو انتماء أول إلى رابطته الاجتماعية القريبة أو الجهة، والثاني هو الانتماء العقيدي والثقافي في انتماء للأمة ببعديها الديني والثقافي.

في حين المرحلة الثانية؛ انطواء الدولة المغاربية القطرية تحت مظلة النظام الدولي والمحافظة على الحدود السياسية والسيادة القانونية، كما يقول (صالح سنوسي) لم يجعلها تندرج بالضرورة في الحضارة السائدة، فالعولمة مرحلة متقدّمة من النظام الرأسمالي والتراكم الاقتصادي والتكنولوجي، في حين الدولة القطرية العربية دخلت عصر العولمة حاملة معها فشلها في جلّ المراحل السابقة "فكما عجزت عن خلق هوية حقيقية لها، عجزت أيضا عن إعادة إنتاج وسائل الحضارة السائدة في عصرها"[1].

يقال أن الأنظمة السياسية العربية عموما (ملكية/جمهورية) بأنها "تغطّي طبيعتها البدو-قراطية العسكرية عمومًا التوريثية/ الاستبدادية وإنما تستعين في بقائها **بنمطين أيديولوجيين، البروتو-ديمقراطي** أو القَبلي الديمقراطي من جهة، **والرأسمالي العالمي الاستثماري** (الاستعماري، الاحتلالي والاستيطاني) المتوحش بلا قيود، من جهة ثانية"[2]، فكثيرًا ما كان التغيير يصطدم بتغطية أيديولوجية تؤدي دومًا إلى تغير الظالم ولكن الظّلم يَستمر. لقد صادرت الأنظمة العربية حقوق المواطن الفرد واحتكرت القوة بمزاوجة السياسة والاقتصاد والنفوذ السياسي والربح المالي، وكان بناء **الولاء السياسي** قائما على **علاقات وشائجيه**، أسهلها الولاء بقرابة الدم أو العشائرية والجهوية (التي قد تتقاطع مع المذهبية والطائفية) والناتج نظاما **سلطويا مملوكيا** رثا معصرنا بواجهات حديثة[3].

إن الولاء يعني "تجسيد الأبدي في الأفعال التي تقوم بها الذات الإنسانية لتجسيد الوحدة الروحية الواعية؛ والتي تجاوز دائما حياة أي نفس جزئية في مجموعة من الأفعال الإنسانية"[4]. ذلك أن الولاء يربط الأمة بتاريخها، ويحقق التواصل بين أجيالها، بصرف النظر على القضية التي يخلص لها القائد، فالحاضر يسعى لتحقيق القضايا التي لم يستطع المخلصون لها تحقيقها في الماضي. لم تعمل العولمة عن تجاوز النظم الوطنية **الشعبوية** المفتقرة للمؤسسات الفعالة القائمة على الحق والقانون وقيم المواطنة، بل عملت على تحلل الدولة الوطنية لصالح عودة الدول والعصبيات، بل حتى المجتمعات فقدت أمنها واستقلالها، وأصبحت هي الأخرى مثل الأنظمة التي تحكمها تبحث عن استمرارها وتأمين حقوقها بالاحتماء بمواثيق حقوق الإنسان وتوجيه النداءات للجمعيات المدنية العالمية لوقف الانتهاكات الدائمة لحقوقهم، والمطالبة أحيانا بالدّخل ضد السياسات الهمجية[5] (إنها القابلية للاستعمار).

---

[1]- مولود زايد الطبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص58-60.

[2]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص55.

[3]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[4]- جوزاياروبس، **فلسفة الولاء**، تر: أحمد الأنصاري (ط1؛ مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، ص11،12.

[5]- برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

يعيش الفرد والمجتمع ككل في الدولة القطرية العربية ومنها المغاربية حالة تتنازعها **ثلاث أبعاد للولاء والانتماء**:

1/ البعد العقائدي والثقافي والحضاري: فالفرد العربي ينتمي روحيا وعقائديا إلى الحضارة الإسلامية، وهو البعد الأول والأعلى في سلم القيم الفردية والجماعية للمسلمين على الأقل نظريًا، وإن تنازعته بقية الأبعاد الآتي ذكرها لاحقا.

2/ البعد العصبوي: لقد ظل الفرد العربي ينتمي إلى الجماعة المحلية الصغرى، والتي لن يستطع الفكاك منها والذوبان في المجتمع الكلي، فهو ينتمي إليها وبها في يومياته وواقع حياته المعيشي ضمن التشكيلات الإثنية للنسيج المجتمعي العربي من قبائل وعشائر وطوائف.

3/ البعد السياسي السلطوي (الدولة الوطنية): وهي الكيانات التي قامت في دائرة الحضارة العربية الإسلامية بفعل المستعمر الغربي، وهو الذي ظل قائما بالاختيار أحيانا وبالإكراه أحيانا كثيرا. كان على الفرد والمجتمع القبول به دون منحه الولاء التام، نظرًا لقوة جذب البعدين الأولين وعدم التوصل لصيغة تحسم التعارض بين الأبعاد الثلاث في بنيان الهوية الواحدة؛ فالسلطة في الكيانات العربية هي الحاضنة للدولة وليس العكس، وهو ما يشكل تهديدً لكيان الدولة، وإحساس الفرد بهذا التهديد هو الضامن لاستمرارية الأنظمة العربية في مواقع السلطة، ذلك أن "السلطة تتماها مع الدولة ومع الكيان العام للوطن، فلو انهارت السلطة انهار معها كيان الدولة والوطن"[1].

الفرد المغاربي اليوم تتقاذفه مشاعر عديدة من الانتماء بين (العروبة، الإسلام، العرق، الوطن)، ما يوقعه في صراع الهوية والانتماء، لأن تعارضًا بين بعض هذه الانتماءات قد يحدث كالانتماء للقبيلة والانتماء للوطن. فتعدّد الانتماءات في هوية مشتركة تمثل مصالح الجماعة ككل، والتي تبحث عن عدم التضارب بين الهوية المشتركة والهوية الفردية، لتكون **السلطة** هي القادرة على **منح الهوية المشتركة** من خلال مؤسساتها المختلفة[2]. لقد تفاقمت القطيعة بين الحكام والمجتمعات المغاربية، وسعي الحكام للحفاظ على السلطة جعلها تتخلى عن السياسات الوطنية لصالح التحالف مع القوى الأجنبية والتعويض بدعمها الخارجي عن انحصار مشروعيتها الدّاخلية، فقد عملت النخب الحاكمة على تفريغ الدولة الوطنية من محتواها الاجتماعي وتحويلها لخدمة نظم عائلية أو عشائرية (كما في تونس وليبيا على التوالي)[3]. وتغيير القوى التقليدية يتطلب كما يقول (هنتنغتون) إعادة توزيع النفوذ بداخل النظام السياسي "بتفكك مراكز النفوذ المحلي والديني والعرقي وغيرها، وتمركز النفوذ في المؤسسات السياسية القومية. تتجدّد القبائل والقوى ذات التنظيمات التي يرتفع فيها مستوى تمركز النفوذ، بسهولة وبسرعة أكبر من تلك التي تظم تنظيمات أكثر تبديدًا للنفوذ"[4].

تكمن أزمة هوية الفرد في محاولة الدولة القطرية جعل الانتماء إلى الوطن محل الانتماء إلى الأمة؛ وهو ما يترتب عليه الآثار التالية:

---

[1]- أحمد عبد الكريم، "غياب الأيديولوجيا عن الثورات العربية"، **مجلة دراسات دولية**، جامعة بغداد، العدد 51، 2012، ص166.

[2]- علي أسعد وطفة، **مرجع سبق ذكره**، ص156-159.

[3]- برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، **مرجع سبق ذكره**.

[4]- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، **مرجع سبق ذكره**،ص 123.

- "ازدياد تشرنق الفرد داخل عصبيته أو مذهبيته.
- عدم تماشي الفرد مع الدولة كمؤسسة تريد أن تؤسس وجودها على مشاعر الولاء للوطن.
- ازدياد ضعف مشاعر الانتماء إلى الأمة بسبب انقطاع التواصل العضوي الحرّ"[1].

لقد فرض الحكام ثقافتهم البدائية أو القبلية على مؤسسات الدولة الحديثة، وترافق هذا مع تنامي عدد السكان في الربع الأول من الربع الأخير من القرن العشرين؛ إذ شهدت أغلبية الدول المغاربية هجرة السكان من الأرياف نحو المدن؛ وهو تحول اجتماعي أدى إلى ترييف بعض مناحي الحياة المدنية. لكن عدم اندماج غالبيتهم في الحياة الحضرية جعلهم يحافظون على **ولاءاتهم القروية والقبلية** وهو الضامن لقبولهم لنزوات الحكم الفوضوي. لقد كانوا منخرطين فعلا على المستوى المحلي دون نجاحهم في الاندماج في الحياة المدنية الحديثة، ونشأت بذلك توترات بين النخب القديمة وهؤلاء القادمين الجدد. هذه الفسيفساء الاجتماعية عززت من قوة الردع لدى الأنظمة المغاربية التي استمدت من هامش المجتمع، مجندين على أساس القرابة أو العصبية القبلية، وسمح لهم بتشكيل جماعات خاصة لهم بالجيش، ما سهل لهم لاحقا للاستيلاء على السلطة بالانقلابات والإكراه. في المقابل ولكي تحافظ هذه الأنظمة على بقائها فقد مارست نفس العقلية التي أتت بها للسلطة؛ أين كان يغلب طابع الولاء على الكفاءة في رسم السياسات والقبلية على المواطنة، وهكذا وبعد بضع سنين نجح النظام في توسيع الانقسامات وتشويه الحكومة المحلية والمؤسسات الوطنية وتشويه الأنظمة السياسية والبرلمانية[2].

ترى (بربرا غيدس.Barbara Geddes) أنه أثناء وبعد الاستيلاء على السلطة تتشكل الزمر على أساس الولاء الشخصي بين الأصدقاء والأقارب والحلفاء الذين يحيطون بجميع القادة السياسيين. كما في أنظمة الحزب الواحد حيث تتشكل العصب حول المنافسين المحتملين للقائد. وفي الأنظمة الشخصية يهيمن الفرد على الجيش وأجهزة الدولة والحزب الحاكم (إن وجد). نظرًا لأن هذه القوة تتركز في أيدي فرد واحد، فهو يتحكم عمومًا في بناء التحالفات. وبالتالي يجب أن تُصوَّر اللعبة بين العصب في الأنظمة الشخصية. ذلك أن عصبة القائد لديه المبادرة حيث يختار مشاركة الغنائم والامتيازات مع العصبة المنافس أم لا. إذ يمكن تفسير الخيار بـ "الكنز" على أنه يحد من الفرص المتاحة للعصب المنافسة، أو على أنه يستبعد بعض أعضائها تمامًا[3].

إن غالبية الدول العربية ومنها المغاربية تعاني عجزًا حقيقيا في جل الميادين يُرافقها عجز المجتمع السياسي والحكومات (الشرعية أو غير الشرعية) للتصدي لصراعات مبطنة عرقية وطبقية، وكذا عنف وشغب وانقلابات وهيمنت شخصيات سلكت سلوكًا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا كارثيا مع انتشار الفساد، وانتهاك جائر لحقوق المجتمع وغياب المواطنة مع زيادة حدّة العنف، كلها عوامل تنتج تفسخًا سياسيا يأكل السلطة والشعب والدولة. فمع الحداثة غاب التغير في الطموح للجماعات والأفراد وغاب المطلب التنموي الاقتصادي المغير لقدرات المجتمع، ولا

[1]- مولود زايد الطبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص59.

[2]-مروان بشارة، **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها**، تر: موسى الحالول (ط1؛ بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2013)، ص38،39.

[3] -Barbara Geddes, «Authoritarian Break down», **Department of Political science**, UCLA Los Angeles, (January 2004), p 13. 14.

وجود لعقلنة السلطة؛ "فقد توارت السلطة السياسية الوطنية أمام السلطات الدينية العائلية العرقية مع غياب مجالات الكفاءة (إدارية، قانونية، عسكرية مفصولة من عالم السياسة)، مما أدى إلى انهيار في المؤسسات التقليدية مع تفسخ نفسي وفوضى ضاعت فيها الهوية والولاء وتراجع النمو الاقتصادي"[1].

لما كان من غير الممكن التفكير بأي عمل وطني خارج إطار الدولة الوطنية، وبقدر ما سهل موقع الدولة في الفكرة الوطنية[*] استقلالية نخب السلطة عن المجتمع ومصادرتها للسلطة واستغلالها أحيانا لمصالح فردية، فقد حرم المجتمع الحديث من الارتكاز على أي نقطة مستقلة، وظل المجتمع معلقا بين العودة إلى التضامن التقليدي العشائري والطائفي والتعلق بالدولة المارقة. هذا التركيز على الدولة كسلطة مركزية في ظل غياب الحياة السياسية حوّل الوطنية إلى حجاب أو تميمة تخفي عودة الطائفية والعشائرية، فكثيرا ما كان العزف على **وتر الوطنية** أداة في يد الأنظمة المنفصلة عن مجتمعاتها، لتجييش الجمهور ضد المعارضة والالتفاف حول أنظمة فقدت كل شرعيتها السياسية؛ لقد أصبحت الوطنية سوطا تستخدمه **النخب المأزومة** والفاقدة لأي علاقة مع شعورها لإدامة سيطرتها اللاّشرعية[2].

لقد عملت الدولة القطرية في الخفاء حينا والعلن أحيانا أخرى على إحياء الولاءات الطائفية والعشائرية في المجتمع بدل العمل على اجتثاثها وتغييرها؛ فكانت الانتماءات الضيقة (العائلية/ الطائفية/ العشائرية/ الجهوية) منطلقات مشروعة للعمل السياسي والحركة الاجتماعية. فيقول أحد المفكرين العرب "تعاني المجتمعات العربية المعاصرة من هيمنة قوى سياسية واجتماعية وثقافية محدّدة تمارس دورها، وتحطّم الروابط الاجتماعية بعين الناس، وتعمل على إحياء كل **ولاءات الماضي** ما قبل المجتمعية وانتماءاته كالطائفية والقبلية والعشائرية والإثنية ...وغيرها؛ بحيث يصبح الكل في حرب ضد الكل (...) وتمعن في افتقار معظم أفراد الشعب، وتنقل ثرواتها إلى خارج الحدود وتمتنع عن توظيفها واستثمارها في مشاريع إنتاج عربية، الأمر الذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تأجيج الأحقاد بين العربي والعربي داخل القطر العربي الواحد أو بين الأقطار العربية، وبالتالي تهميش العامل المنتج للمشاعر القومية بين الناس"[3].

من أهم ما يجعل الحكم صالحا في أي دولة، تلك العلاقة المتجانسة بين النظام السياسي وبنية المجتمع، وهو الأمر الذي يقتضي من السلطة مراعاتها للتنوع الاجتماعي والمديني لمواطنيها[4]. فنقلا عن (هشام شرابي) يرى عالم النفس السويسري (جان بياجه.Jean Piaget) "أن الاحترام الأحادي الجانب يولد الخضوع لإرادة الغير، أما الاحترام

---

[1]- عبد العباس فضيخ دغبوش، "الخريف (الربيع) العربي بين مطرقة المخططات الجيوبوليتكية والتحولات الغربية وسنداد التشدّد الديني والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العربي"، **مجلة الآداب**، العدد 111، جامعة بغداد، 2015، ص426.

[*]- يقول جان جاك روسو في الوطن أنه "ليست الجدران ولا الرجال يكونون الوطن بل: القوانين والآداب والعادات والحكومة والدستور وطريقة الحياة التي تنجم من كل ذلك. إن الوطن يكمن في علاقة الدولة بأفرادها؛ فإن تبدلت هذه العلاقات أو اضمحلت اختفى مفهوم الوطن: إن المؤسسات القومية هي التي تكوّن عبقرية شعب ما وخلقه وأذواقه وآدابه وتجعل منه ذاتا دون سواه وتوحي له بذلك الحب الملتهب". أنظر:

- محي الدين صبحي، **مرجع سبق ذكره**، ص206.

[2]- برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، **مرجع سبق ذكره**، 12-14.

[3]- علي أسعد وطفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 169،170.

[4]- سلمى طلال عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

المتبادل فيولد أخلاقية الحرية والمساواة والعدالة"[1]. يقول أحد المفكرين "**السلطة** في مجتمعاتنا العربية لم توفق في خلق **الاندماج الاجتماعي** بين فئات المجتمع، بل كانت تساعد أحيانا في خلق **العزلة والتعصب** والتباعد بين الجماعات، والمأزق يتجسد في عدم قدرة السلطة على خلق نموذج وطني، يوحد بين الجماعات الفرعية؛ التي أصبحت تحقق أمنا للفرد الذي ينتمي إليها في ظل غياب أمن المجتمع والدولة، فأعضاء الجماعة الفرعية تمتاز بقوة روابطها وبدرجة عالية من الانغلاق، بحيث تقود إلى درجة عالية من النرجسية"[2].

إن المجتمعات المغاربية هي"نسيج مجتمعي تشكّل في السياق التاريخي لدول مختلفة، وتفاعل مع البنية الأيديولوجية لنظمها الحاكمة، ومع الأطر القانونية الناظمة للمواطنة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية وتجلياتها المجتمعية والتي نشأت عنها علاقات أفقية بين أفراد جمعتهم اهتمامات ومصالح مشتركة"[3]. فمختلف الدول العربية تلتقي في إخفاق حكومتها المعتقة من قيود الاستعمار في بناء عقود اجتماعية تعدل فيها بين مواطنيها على أسس المواطنة الحاضنة للتنوع؛ فقد فشلت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال على هذه العدالة الاجتماعية، بل كرّست للتمييز بينهم على أسس دينية وعرقية وحتى أيديولوجية، فلاحقت كل مخالف لها سياسيا من إسلاميين وليبراليين[4]. فالولاء في المجتمع المغاربي قائم على العجز والخضوع، الذي يجعل المجتمع خاضعا فقط لأصحاب النفوذ والجاه؛ وبالتالي نجد القانون خارج نطاق خدمة المجتمع، إنما في تصرّف النظام الاجتماعي السياسي القائم. لما كانت المعارضة الشرعية غير ممكنة يصبح التآمر والتمرّد البديلين الوحيدين في الوقت الذي اكتسب فيه المجتمع المغاربي مقوّمات التعدد الحزبي والحرية السياسة بتأثير التعليم والثورة في المواصلات والاتصالات، وبالقدر الذي كان فيه هذا المجتمع مهيأ للتغيّر الاجتماعي تعرّض لنكسة؛ فبدل التحوّل إلى الديمقراطية الرأسمالية أو الاشتراكية ارتدّ المجتمع إلى مسار معاكس، واتجه نحو أشكال تشبه **السلطانات القديمة** القائمة على **سلطة فردية** لا ضابط لها، وأصبحت هذه السلطانات قلاع حصينة توفّر للأنظمة كافة الوسائل للسّيطرة على كل المستويات[5]. يكون الولاء للقبيلة والطائفة مشروعًا في غياب الدولة الحديثة، ويفقد مشروعيته مع التكوينات المدنية الاجتماعية الحديثة؛ أين تفقد وظيفتها وتتخلى عنها للدولة أو للمجتمع المدني، وغير ذلك يشكل حالة سافرة من التعصب الخالص الذي يفقد مبررات وجوده التاريخي، وفي ذلك ينقل (علي أسعد وطفة) عن (سعد الدين إبراهيم) قوله: "المهم ألاّ يتحول الاعتزاز بالقبيلة إلى قبلية*، والاعتزاز بالطائفة إلى طائفية**"[6].

---

[1]- هشام شرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[2]- علي أسعد وطفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 170.

[3]- مهى يحي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 08.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 08.

[5]- هشام شرابي، **مرجع سبق ذكره**، ص 66-78.

[*]- القبيلة: تكوين اجتماع يقوم على روابط الدم والقرابة...، أما القبلية: نزعة تعصبية تتمثل في منظومة من القيم والمعايير تعبر على ولاء الفرد لقبيلته في عصر الدولة الحديثة.

[**]- الطائفة: تكوين اجتماعي ديني يقوم على نمط محدّد للممارسة الدينية.؛ أما الطائفية: نزعة تعصبية تجعل الفرد يقدم ولاءه الكلي أو الجزئي للقيم والتصورات الطائفية.

[6]-على أسعد وطفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

كما أن شخصية الحكم تنتهي غالبا إلى داء النيوباتريمونيالية، والتي تعني ثلاث صفات:

أولا: دولنة المجتمع؛ بما يعني توسيع مجال رقابة الدولة على الأفراد والمجموعات.

ثانيا: امتلاك الدولة وشخصيتها؛ والتي تكون بها النخبة السياسية الحاكمة المالك الشرعي الوحيد وممثل الدولة الوحيد الذي لا يشارك أحدا بها؛ وكأن الشعب استأمنها لِعُلويتها على الجماهير.

ثالثا: استزلام المجتمع: فتكون نظرة المجتمع للدولة على أنها (هُمْ) لدولة خارجة عنه، والمجتمع بالنسبة لها ما هو إلاّ تراكمات من الأفراد، لتنتهي العلاقة إلى "الولاء لشخص الحاكم مقابل توفير مصادر العيش الهني والاستقرار في المنصب لأطول مدّة"[1].

1- الجزائر:

إن الولاء والانتماء هما مقومات الوطنية الأكثر أهمية خصوصا في الدولة القطرية، إذ يكفل النظام السياسي استقرار الدولة، الأمر الذي يقتضي الولاء لما هو أكثر منه وهو السلطة. ففي الجزائر ومنذ العهد العثماني والنظام أكثر تمكينا للحكم المتسلط بالقوة العسكرية، واكتفى باستخدام "النخبة" وفق آلية **الوكالة** (القيادة والمخزن) أو آلية **الوساطة** في علاقة السلطة مع مكونات المجتمع. هذه العلاقات عملت على تشكيل حكم متسلط، كانت سببا في ركود أي تنمية، بالإضافة لتحالفات المنطق المخزني، إذ قامت هذه العلاقات غالبا على العنف والظلم من قبل السلطة. فالمخزن عبر في حقيقته على قوة قهرية وسلطوية لنظام الحكم، وهو النظام الذي استمر في العهد الاستعماري ولو بطرق أخرى؛ فهي في شكل آخر نظام للعلاقة بين الحكام والمحكومين كأسلوب حكم تسلطي، والتي يرى الكثيرون أنها من أكثر العوامل تسببا في وصول الدولة والمجتمع للقابلية للاستعمار إلى أن يصدق ما قاله ابن خلدون بانتقال العصبية للجيل التالي، أين يتحول الحكم من عصبية إلى ملك. وهي العلاقة التي انعكست في العلاقات بين البنى الفوقية للدولة والمجتمع، لتتخلى الطبقة الحاكمة على الناس الذين تحكمهم وينشأ بذلك الانفصال بين الهرم السياسي والمجتمع[2]. كان لنظام الحكم العثماني أثر في إعادة صياغة علاقات السلطة للمجتمع القبلي، وفق نظام المخزن، ليعدّل ميكانيزم الولاء نحو المركز بواسطة الآلة الضريبية (المخزن)؛ وهو ما شكل نظام مركزي قائم على الشعب[3].

عمل المستعمر عن فك بنى المجتمع التقليدية و هياكله، فقد كان الدّور التّحرّري إحلاله للهياكل الوطنية الحديثة محل البنى العشائرية والقبلية. ليكون الأهم أمام تنامي سياسات المستعمر الاندماجية بَحث الوطنيين عن سبل كفيلة ببلورة الشعور الوطني لاستحقاق مركز المواطنة المتجاوب و مفهوم الوطن[4]. عقب الاستقلال اتسم المجتمع بانقسامه إلى فئتين؛ المناضلون المجاهدون الذين وحّدتهم لحظة سياسية ثورية نحو الأمة والوطنية، وخليط فئة

[1]- عبد الرحيم حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 353، 354.

[2]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 112-122.

[3]- عبد السلام فيلالي، ج1، **مرجع سبق ذكره**، ص 532،533.

[4]- نور الدين ثنيو، **مرجع سبق ذكره**، ص 99،100.

ثانية تجمع النظام السابق المتمرسة على العمل الإداري في عقليته الاستعمارية والتي خدمت الإدارة الاستعمارية. فبرزت التناقضات في بناء الدولة من بقايا الدولة الاستعمارية وبين نخبة نظام جبهة التحرير، لتعمل السلطة الجديدة في إدارتها على المزج بين مؤسساتها وأدوات وأجهزة* الإدارة السابقة[1].

كانت الدولة كما يقول الباحث (عبد السلام فيلالي) "حاضنة كل السلطات، وبواسطتها تهيئ كل أنواع الخضوع، كما أنها تتحدّد كمؤسسة المؤسسات، ففيها تنصهر كل المرجعيات الاجتماعية المتجانسة منها والمتناقضة، وعندئذ تخرج الأفعال نظريا من مجال العلاقات الشخصية لكي تصير أفعالا ذات دلالة قيمية، تحصر كل أنواع المواقف الاجتماعية في قوالب الضبط والرقابة"[2]. هذا ما يوحي بالترابط بين النظام الاجتماعي والدولة. لطالما عملت السلطة على توظيف منطق الجماعة وفق تشكيل ولاءات من خلال روابط يختصرها منطق (السيد-الزبون)، لتكون العصبة المالكة للسلطة معبّرة عن عصبة مهيمنة مستندة لقوة عسكرية وليس إلى العامل القبلي أو الجهوي، كخاصية ملازمة للمجتمع الجزائري. كان إحياء نزعة المَلاَذية عبر إقامة شبكة تضامن ضد المنافسين بمعايير الولاء الشخصي خضوعا للأوامر الفوقية، بإيجاد خاضعين وأتباع، نجد جذورها في النظام الأبوي الذي يميز المجال السياسي[3].

2- تونس:

طوال تاريخ الحركة الوطنية برز مستويان بخصوص وُجود وولاء المجتمع التونسي، فمن جهة كان للجامع الديني بالانتماء العروبي الإسلامي المبرر لوحدة الجماهير (المجتمع) دون إغفال دور الاستعمار وكذا الظروف العالمية؛ كلها كان لها الأثر العميق في تعبئة المجتمع التونسي. فكان المجتمع التونسي ينقسم بين موالين آنذاك لحماية المستعمر، في المقابل أن تكونت في صلب الطبقات الوسطى والشعبية نخبة مثقفة كانوا وطنيين بمعنى الكلمة حتى نيل الاستقلال الوطني في عام (1956)[4]. استطاعت النخبة الوطنية المتزعمة للحركة الوطنية القائدة لاستقلال تونس على أن تستثمر فكرة الزعيم الملهم والخطاب الحداثي المروّج لتنمية شاملة، بشكل أن "حوّلت الدولة من جهاز مدنّس إلى جهاز متعالٍ عن المجتمع إلى حدّ التقديس، يتيح للفاعلين فيه الحرية المطلقة، في تحديد مصير المجتمع"[5].

حرصت الدولة التونسية على برامج التحديث وبناء مؤسسات الدولة الحديثة بالتركيز على الهوية الوطنية مقابل القضاء على المرتكزات التقليدية، ممثلة في العروش والقيادات والجهات والعائلات والأعيان لتعميم فكرة أن المجتمع التونسي قد تغير بطريقة جذرية ودخل مرحلة الدولة الوطنية العصرية؛ غير أنها لا تزال تواجه تحديات داخلية تصل حدّ التمرد. فإن استطاعت الدولة بعد الاستعمار تفكيك المرتكزات الاقتصادية والعسكرية والسياسية للقبائل

---

* - المؤسسة: تملك صلاحيات بترتيب دستوري يحدد صلاحياتها، أما الجهاز: لا يملك صلاحيات قائمة على ترتيب دستوري.

[1] - مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 246-248.

[2] - عبد السلام فيلالي، ج1، **مرجع سبق ذكره**، ص 527،528.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 547-549.

[4] - محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس: من عصر ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تر: محمد الشاوش، محمد عجينة، (ط3؛ تونس: دار سراس للنشر، 1993)، ص 111،112.

[5] - المنصف الصالحي، "التجربة العلمانية في تونس من الاستقلال (1956) إلى الثورة (2011)"، **المغرب العربي: ثقل المواريث ورداء المستقبل** (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 277.

التونسية بإعادة التقسيم الإداري والقضاء على البداوة والتِّرحال وإحلالهما بالفلاحة المستقرة ونشر التعليم وتشجيع نشاط المجتمع المدني والسياسي، فهي لم تستطيع إلغاء كل **مظاهر الانتماء القبلي** ثقافيا ونفسيا واجتماعيا، وهو ما انعكس في تعثر مشاريع التنمية وإعادة إنتاج التهميش الاجتماعي على المستوى الجهوي، ما سهل انتعاش العلاقات واستنهاض الإرث القبلي كأحد المرتكزات الجهوية وتعبيرا عن ضعف وتيرة الاندماج الوطني التي تغذيها نزعة جهوية ومحلية خطيرة[1]. فالدولة في تونس تعتمد على مبدأ المحاصصة على الدوام "بغية تحقيق أكبر عدد ممكن من عمليات إرضاء الفاعلين، والحصول على ولائهم"[2]. لقد انتهجت الدولة التونسية سياسة مغلقة على نفسها ما أدى إلى العنف السياسي، وتمارس هذا العنف على المجتمع بصيغ سيادية بعد أن أصبح ضروريا بقاء النخبة الحاكمة في تونس، وانتهكت المجال السياسي للمجتمع بنظرتها السياسية على أنها حرب تحكمها "قاعدة الولاء للرئيس أو العداوة له"[3].

3- المغرب:

أما النظام الملكي بالمغرب قام على صهر ودمج القبائل في المجتمع الحديث والعرب مع البربر، ولم يقم بتأسيس قاعدة قبلية له، بل ذهب إلى جعل الأسرة الملكية فوق القبائل وعدم الانحياز لأي منها[4]. يركز العرش (القصر) على عدم ربط مصيره بالجماعات التي يساعدها على الظهور، أو حتى تبني برامجها، حتى يتمكن من الاستفادة من أي حركة للعمل باسمه، ليتخلى عنها إن هي أخفقت، تأكيدا على التفوق المطلق للعرش. لقد استخدم السلاطين لخلق علاقات الولاء الإشراف على الصفقات والمعاشات؛ فالملك في المغرب يشكل الأب الروحي، الذي يعمل على توسيع شبكات نفوذه، وزيادتها داخل أسرته الدنيوية تأكيدا على ازدواجية دوره المركزي (رئيس الدولة المغربية، أمير المؤمنين)[5].

يظهر النسق الانقسامي في المجتمع المغربي في ظاهرة تشكل التحالفات والتناقضات، تجعل الفرد الذي ينتمي إلى قبيلة ما، ينتمي في الوقت ذاته إلى دائرة أوسع تسعى إلى استقطاب الصراعات على مستوى المنطقة، فتنشأ التناقضات بين الانتماءات المختلفة للفرد ذاته في شكل صراعات داخلية. فتكون بذلك "المشاركة في الحياة السياسية داخل الأنساق الانقسامية تصوّر سكوني للسلطة، يرى أن كل ما يضيع من جماعة يشكل ربحا بالنسبة للجماعة الأخرى. إنهم يراقبون باهتمام مفرط كل ما يحدث من تغيير في التوازن لصالح هذه الجماعة أو تلك، ولا يغفلون عن أي امتياز مهما كان طفيفا، بل يسارعون إلى الهجوم عليه قبل أن يتم توطيده"[6]. فتتسم بذلك هذه المجتمعات بعدم

---

[1]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، المركز العربي للأبعاد ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص 26،27.

[2]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

[3]- كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في تونس: الأسباب والتحديات"، **مجلة دراسات إقليمية**، جامعة الموصل، العدد 31، 2013، ص 68.

[4]- علي سلمان صايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 30.

[5]- جون واتر بوري، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، تر: عبد الغني أو العزم وآخرون (المغرب: مؤسسة الغني للنشر، 2013)، ص 211-214.

[6]- **المرجع نفسه**، ص 115.

الاستقرار، لعدم استقرار التحالفات. إن القضية الانقسامية في المغرب ترتبط بالتزامات ومصالح مادية مشتركة، وتلعب دورا في مراقبة وتوزيع الموارد الإستراتيجية المحدودة. فالمغرب دولة انقسامية؛ لخضوع سكانه طيلة قرون لنسق الأنساق الانقسامية، ما يجعل السياسيين اليوم يجمعون بين مثل سياسية تقليدية وتحزب ذي طابع عصري، وتفسر التحولات الاجتماعية ميل المجتمع نحو التحزب. لقد كان تبلور مشاعر الانتماء في المغرب إلى القبيلة أو وإلى الدين، وأحيانا لمنطقة أو مدينة أو حي أو أسرة. وبقيت لليوم هذه القبائل كتكتل سياسي تحت أوامر ساسة لهم طموح مفرط، مستعملين نفوذهم لتعزيز السلطة المركزية، لتقرر (القبلية) المشاركة في اللعبة بدل مقاطعتها. يتسم المجال السياسي المغربي ببعض من التوازن، ذلك أن اختلال التوازن داخل حزب أو ائتلاف يجعل "الصغار" الممزقون بين ثلاث اختيارات، إما:

- التحالف مع أحد الطرفين وقطع العلاقات مع الآخر؛
- الانضمام إلى أحد الطرفين وإشعار الطرف الثاني بأنهم مرغمون على ذلك؛
- الانسحاب مع الاحتفاظ بالاتصال مع الطرفين.

هذه الحال، تجعل المغاربة يتوجهون نحو الاندماج في الجماعة التي تشكل عنصرا من ثوابت التاريخ المغربي[1].

4- ليبيا:

تحت منظور نظرية تكاليف عقد الصفقات، التي تقدّر التفاعل بين المواطن والحكومة بما يتم دفعه من ضرائب مقابل تلقي خدمة الحماية وغيرها من الخدمات، هذا ما لم يعد ممكنا في نظام القذافي، ما يجعل الفرد يبحث عن البديل، وفي حال ليبيا فالقبائل والعشائر تستميل المواطن في علاقة زبائنية وإن لم تمتلك اقتصاد دولة أو اقتصاد شرعي، فالكثير من المداخيل من التجارة غير الشرعية للمواد المختلفة، أو حتى تجارة البشر من أجل كسب الولاء لها[2]. لم تستطع الدولة الليبية الحديثة تغيير الولاء القبلي بالولاء للوطن، فرجال القبائل لا يثقون برجال الدولة ومؤسساتها وآلياتها الحديثة. حتى بعد الاستقرار للدولة وتبادل الخدمات بين الأفراد والحكومة فإن الملمح الوطني لم يتأصّل، واستمر الولاء للبنى ما قبل الدولة (القبيلة) لعدم وجود بنى أصيلة بديلة[3].

عرفت ليبيا خارطة قبلية منذ ثورة عام (1969) ذات تحالفات وانقسامات في علاقتها بالنظام السياسي وفي علاقتها ببعضها البعض وفي مجالات نفوذها. منذ بدايات القرن العشرين قامت القبائل في الغرب والشرق بدور قيادي في توحيد البلاد حول فكرة (الجهاد) كأهم أسس قيام الدولة الوطنية، وهو ما أسهم في تقليص الصراع بين المجموعات والتخفيف من **تلوينات المجتمع**؛ إذ تغلب التضامن على الانقسام، ووعي جميع التكوينات في المرحلة الحالية بأن (**ليبيا قبيلة واحدة**) خلافا للموقف النفعي الذي تميز به النظام السياسي. لقد اعتمدت **المصاهرة القبلية** في أعلى هرم السلطة كأداة لضمان الولاءات السياسية لإحلال التوازن الاجتماعي، لضمان استمرارية النظام بتوزيع السلطة والثورة وفق تلك الأسس، وهو تكريس لنظام **المُحاصَصَه القبلية**، وكذا سياسة فرّق تسد لخلق

[1]- جون واتر بوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 118-124.

[2]- عادل زقاغ، سفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 25، مارس 2017، ص 49.

[3]- حسين يوسف القطروني، "الموضع السياسي الليبي (2011 – 2016) معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام، مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي الوظيفي، **شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات**، د س ن، ص21،22..

الأزمات والتوترات بين القبائل للتحكم فيها وإبعادها عن السلطة. فبرزت بفعل تطور الأحداث في ليبيا ولاءات قوية للمناطق والجهات لدى الفاعلين السياسيين تكاد توازي ولاءهم الوطني، مع ميل لإثبات الجهوية بخاصة لدى المناطق التي همشها النظام، وتلك المجموعات التي لها رصيد ثوري متمثلا في مقاومة كتائب القذافي[1]. كان النظام الليبي بزعامة القذافي قائما على الانتماء القبلي، ما جعل المجتمع متميزا بازدواجية الولاء، ولاء أكثر للقبيلة التي ينتمي لها، وولاء للدولة؛ ما جعل الصراع القبلي ينمو ويضعف الدولة.

لقد استطاع (القذافي) إحكام السيطرة على الشعب الليبي، بأن أقام نظاما شموليا متغلغلا في ثنايا المجتمع ككل، فتمكن من تجنيد أعداد هائلة مؤيدة له ومستفيدة منه. وهو الذي حمل في مختلف ممارساته على تكتيك (فرق تسد) واستهدف في كل مرة قطاعا أو فئة سكانية معينة. وإن كان الولاء (للقذافي) ونظامه غير معبّر عمّا كان متجذّرا في الثقافة والتجربة الليبية، كما بينت الأحداث لاحقا[2]. وألغى القذافي في بداية حكمه نظام القبَلية، غير أنه في عام (1994) ورغبة منه في ضخ الحيوية والمشاركة الشعبية في مؤسساته الشعبية، أنشأ اللجان الشعبية للقيادات الاجتماعية أساسها القبيلة، ليترسّخ هذا في عام (1997) بتوقيع قادة القبائل "وثيقة الشرف" التي تعهّدوا فيها **بالولاء للنظام الثوري** والتكاتف ضد أي قبيلة تعارض النظام. كان (القذافي) كثيرا ما يستغل الخصومات الدّاخلية بين القبائل لإحكام قبضته على السلطة، وكوّن طيلة فترة حكمه (42 عامًا) شبكة من المؤسسات المتناحرة فيما بينها لمنع أي منافس له[3].

إن ظاهرة الاحتجاج السياسي الجماعي بليبيا لم تخف استمرارية **تأثير الانتماء القبلي** في المجتمع الليبي؛ فالبنيات القبلية استطاعت أن "تحصّن المجتمع الليبي من مظاهر التطرف الديني والسياسي، بما يدحض فرضية تسرب القاعدة كتنظيم سياسي عسكري ديني ويضعفها"[4]، واستطاعت حماية المجتمع من الاختلال الاجتماعي.

5- **موريتانيا:**

يمكن قراءة فكرة الولاء في (موريتانيا وليبيا) القبليتين بشكل واضح من خلال درجة ولاء القبائل للدولة، ما يجعلها تنقسم إلى قبائل موالية (مناصرة/تابعة)، وقبائل خاضعة، وأخرى متمردة. فالمجال السياسي هنا كثيرا ما عبر عن انعدام الثقة بين المؤسستين (القبلية، الدولة) ما يجعل الدولة في موقف ضعيف، فكان لجوء الدولة لكسب الولاء أن تمنح مقاطعات معينة لهذه القبائل، أو الإعفاء من الإتاوات[5].

---

[1]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 74-84.

[2]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 39.

[3]- محمد عاشور، "الثورة الليبية: الأسباب والتداعيات ومسارات المستقبل"، تقرير المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[4]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، المركز العربي للأبعاد ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[5]- بوزياني الدراجي، **ملامح تاريخية للمجتمعات المغربية** (الجزائر: مؤسسة بوزياني للنشر والتوزيع، 2013)، ص 257،258.

لقد حققت موريتانيا استقلالها بِعدد سكان مكون من عدد كبير من البربر العرب، والحراطين (العبيد السود السابقين) والعديد من الجاليات السود الإفريقية. وراء حقيقة أنهم يسكنون نفس الأرض والدولة كنتيجة لتقسيم إقليمي ناتج عن الإرث الاستعماري. لم تكن هناك حركة وطنية يمكن من خلالها بناء شعور بالقومية ضد المحتلين. باختصار، استخدم الزعماء الجدد في موريتانيا الدين كمعقل وحيد يمكن أن يخلق شعورا بالانتماء إلى مجتمع واحد، على الرغم من أن قبائل البدو هم من المذهب السني، ومعظم المجتمعات الموريتانية السوداء هم من الصوفيين[1].

يعبّر عن وجود انقسامات في المجتمعات التعدّدية المغاربية من خلال انقسامات في نظام الأحزاب، والتي تحتاج إلى وعي جماهيري، وإلاّ كان المصير سوء التمثيل الوطني وزعزعة كيان الدولة، بخاصة تلك التي عانت من نظام الحزب الواحد الديكتاتور، ونهاية هذا الأخير نحو التعدّد الحزبي كردة فعل وليس بالتدرج التأريخي والفكري للشعوب يجعل الساحة السياسية مكانًا للصراع والتجاذب السياسي لخلق الفوارق بدل تمثيل إرادة الشعب[2]. فنشأت الدولة القطرية المغاربية في ظل تقطيع وتفتيت الفضاء الجيو-اقتصادي والثقافي التاريخي للجماعة الكبرى، في ظل وطنية وسلطة مستمدة من الولاء العشائري أو الطائفي أو الجهوي، ففشلت في الاندراج في حضارة عصرها، وهي التي فرضت على الفرد انتماء مؤسسيًا سياسيا لا يتطابق وهويته الثقافية والحضارية[3]. لقد كان على الدولة المغاربية الحديثة البحث في صهر الجماعات المختلفة لإعادة تشكيل وحدة وطنية منسجمة ومتجانسة لبنية وطنية واحدة، غير أنها سرعان ما تحوّلت إل أداة لتنظيم العنف والتحكم التعسفي بالمجتمع، "وما لبث مفهوم الدولة الوطنية الحديثة الذي ألحق **المجتمع بالسلطة** كليا وخلق كإستجابة طبيعية له مفهوم دولة الأقلية، أو دولة النخبة المتنورة، سواءً تماهت هذه النخبة مع الحزب الواحد، أو مع قبيلة أو طائفة ما"[4].

يتَفاعل متغيّري الوطنية والولاء-الانتماء، فلا هّوية وطنية دون الولاء؛ غير أن هذا الأخير قد تشوبه بعض الاستثناءات داخل الدولة الواحدة، وهو الأمر الذي تعمل مختلف المتغيّرات المجتمعية على زعزعته مثل (الانتماء القبلي، العصبية، العُصَب، الجهوية، ...)، ما يجعل الفرد منقسما بين الولاء الوطني ودون الوطني بل وحتى فوق الوطني. لما كان الولاء أهم سمات تكامل المجتمع فإن أيّ خلل وأزمة في الولاء الوطني سيحدث شرخا بين الدولة والمجتمع، يتبعه غياب الالتزام والحسّ الوطني، وبالتّالي غياب التنظيم السياسي لمختلف علاقات الدولة والمجتمع، واستفحال الصراع القيمي بين الانتماء الكلّي والانتماء الجزئي. في الدول المغاربية كثيرا ما نشهد تأثير الولاء على مختلف العمليات السياسية؛ إذ تتغوّل العلاقات الزبونية لترسم درجات الولاء والوطنية بما يتمّ تبادله من منافع بين السلطة وأفراد المجتمع؛ فيحدث أن تلعب السلطة السياسية على وتر الولاء السياسي والتالي الوطنية كيفما تشاء، فيشتدّ تحكّمها في المجال السياسي، ويبتعد هذا الأخير على كل مقوّم للديمقراطية وسلطة الشعب.

---

[1] - Raquel Ojeda-García, **Op Cit**, P 251.

[2] - سلمى طلال عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 15،16.

[3] - مولود زايد الطبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[4] - أحمد عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 166،167.

المطلب الثاني: العصبية والقبلية

عمل الاستعمار في فترة ما بعد الاستقلال على "تشجيع الأقليات العربية والمهمشين في المجتمع العربي على أن تنخرط أكثر في الدولة الحديثة في السياسات والمؤسسات الحكومية والجيش لتحييد الأغلبية المدنية"[1]. وهو ما أثار وخلف فيما بعد العداء والانقسام الذي أثّر في الثقافة السياسية والمزاج الوطني إلى يومنا هذا. فواقع الدول المغاربية فيه تركيبة سكانية معقدة، تختلط فيها الأعراف والطوائف، وقد أنتجت الكثير من المشاكل الاجتماعية والسياسية، فقد استغلت هذه الصورة المركبة بمساعدة أعداء الأمة داخلها وخارجها لتكون حالة من الضعف، إذ نرى الكثير من الغبن السياسي-الاجتماعي-الاقتصادي، وأصبح التوتر بين الطوائف بعضها ببعض أو بعضها ضد الحكومات في نظمها غير الديمقراطية (البربر في المغرب العربي)[2]. فقد يحدث وأن يتم إحياء التقليد لأهداف أيديولوجية، وهو ما جعل (أيزنسطاط [*] S.N.Eisenstadt) يميز بين التقليد والتقليدانية، ليكون الثاني عكس الأول؛ فالتقليدانية حسبه "تعني نمطا أيديولوجيًا متجها ضد الرموز الجديدة ليجعل بعض الأجزاء من التقليد القديم في خدمة رموز تبرر نظاما تقليديا ضد كل تيار جديد أو كل ابتكار"[3]. فالتقليد والتقليدانية يتواجدان بكل مستويات النظام الاجتماعي وفي كل مظاهره (السلوك والمؤسسات والمعتقدات). فقد تلجأ النخبة المحلية مثلا إلى التقليدانية للوصول إلى هدف معين إلاّ أن هذه النخبة لم "تخلق عناصر التقليد الموروث عبر التاريخ والتي يحملها الوعي الجماعي والتصورات الجماعية، مما يجعلنا ننظر إلى دينامية التقليد والتقليدانية داخل المساومة التي تحدثها علاقات السلطة"[4].

تدرك الأنظمة المغاربية تمامًا أن عصا الأمن الغليظة وتأمين مظلة خارجية غير كافيين لإدامة الحكم، لذلك تقوم في سياستها الدّاخلية على "إحياء البنى المجتمعية القديمة من قبائل، عشائر، انتماء مناطقي، اثنيات، طوائف، مذاهب، كمقدّمة لا بد منها لبعث **العصبيات** الضيقة في داخلها، لتشكل أرضا خصبة للنظام وأجهزته للعبث بها وتوظيف تناقضاتها بالطرق والأساليب التي تراها مناسبة"[5]. ولم تغب السلوكيات الاحتجاجية عن الواقع الاجتماعي المغاربي بعد الاستقلال رغم التعتيم الإعلامي بدعوى حماية الوحدة الوطنية، غير أن التفاوت الجهوي في التنمية جعل القبائل تسارع للعودة إلى هوياتها التقليدية حفاظا على شخصيتها. لذلك كثيرا ما كان الفاعل الاستعماري الخارجي يلجأ "**لسياسات التفجير السوسيولوجي**" عن طريق تحريك هويات تحت وطنية[6]. فكلما كان اللاّ تجانس[**] الوطني عظيما كان الميل شديدا إلى قوى التماسك القرابية والطائفية عند النخبة الحاكمة والعكس صحيح،

---

[1]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2]- عبد العباس فضيخ دغبوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 438.

[*] - Tradition, change and modernity, New York, 1973.

[3]- رحمة بورقيَّة، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 162.

[5]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص141.

[6]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، المركز العربي للأبعاد ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص06.

[**]- التجانس يكون في اللغة والدين والعرق، أما اللاّتجانس فهو ثقافي، اجتماعي، جغرافي أو جهوي، انقسام الجماعة إلى قبائل، عصبيات، مذاهب.

فالتماسك القرابي و/أو القبلي والطائفي يزيد من تماسك النخبة من صعوبة الانتقال والعكس؛ كلما ضعف العنصر القرابي ضعف التماسك وبالتالي خفت مصائب التحول الديمقراطي. والصعوبات تكون أشد في النمط السلطاني والتوتاليتاري، ومثال المقارنة للنخب الحاكمة بأثر اللاّ قرابة (تونس) وأثر القرابة (ليبيا)[1].

1- الجزائر:

لقد لعب المستعمر دورا هاما في القضاء على التنظيم القبلي، بسبب شدّة التحولات الاجتماعية والسياسية طيلة فترة الاحتلال. وبعد الاستقلال عملت السلطة على استيعاب كل التنظيمات التقليدية والسيطرة عليها، ما ساعد على ربط الأفراد مباشرة "بالدولة البيروقراطية" ومختلف شبكاتها الاجتماعية في ما أسمته "الدولة الوطنية". ورغم ذلك؛ كانت السلطة تحتوي هذه التنظيمات في هيكلة جديدة، فقد كانت مختلف خطاباتها بمفاهيم الأمة، الانتظام، المساواة، القومية، الاشتراكية لا تخلوا من بعدها العشائري. فبدعوى الجماعية الاشتراكية كانت تبني شبكات تلتفّ حول ما توزعه هذه الدولة. فلم تغب بذلك القبلية والعصبية من الساحة الوطنية، واستمرت مع عمليات التحديث بعد انتصاب الدولة الحديثة[2].

تحقّقت قطيعة المجتمع بالدولة في الجزائر نتيجة للاختلاف في البناء السياسي، واختلافات المصالح بين كل من الدولة والقبيلة، فلما كانت "علاقة الدولة بالمجتمع المحلي وبالأرياف **علاقة جبائية** بالأساس، وهذا ما أدى إلى إنهاك المجتمع وإضعافه"[3]. إذ يرى (نجيب بوطالب) أن ظهور النزعة القبلية هو نتاج تراجع القبيلة كبنية اجتماعية؛ فتتحرك القبلية كتعبير عن الهويات المحاصرة، فيكون حسبه "خصوصا حينما لا تكون البنى والهياكل البديلة قادرة على استيعاب الأفراد، ولا تنجح بتعبئتهم لصالحها، وتجد مخلفات النزعة القبلية استمراريتها أيضا في النزعات الجهوية"[4].

إن كانت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال قد اعتبرت أن المُعطى القبلي مضر بالبناء الوطني، فافترضت السياسية الاشتراكية والحزب الواحد ضدها حفاظا على الوحدة. غير أن هذا لم يمنع السلطة في توظيف التنظيم القبلي كنظام اجتماعي قائم على المساواة تثمينا لملامح التنظيم القبلي[5]. يقول (يزيد بن هوني) كان لدى الإيديولوجية الاشتراكية طموح لإعطاء صورة معينة للجزائر تفيد بأن إحباط الحقيقة القبلية قد يحبط. ومع ذلك فإن هذا لم يمنع الدولة من استخدام المعطى القبلي في بعض الأحيان وإعادة تنشيطه، إما لاستبعاد مطالب المحتجين كما كان الحال في منطقة القبائل خلال ربيع البربر (1980)، أو ربما في الإشادة بسمات معينة من الثقافة القبلية، كما كان الحال خلال الإصلاح الزراعي عام (1976)، أو أوائل عام (1990) لوقف ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ. في الواقع على الرغم من أن الموضوع كان من المحرمات، إلا أن سلطة الدولة لعبت دورها في كل عشر سنوات تقريبًا ولعبت دورها في مخيلة

[1]- فالح عبد الجبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.
[2]- منصور مرقومة، **مرجع سبق ذكره**، ص 159-164.
[3]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.
[4]- نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.
[5]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 158.

القبيلة لتشويه سمعة الحركات الاجتماعية أو السياسية، أو على العكس من ذلك، لتشجيع بعضها. وهكذا بقي موقف سلطة الدولة مع المسألة القبلية متناقضة إلى حد ما[1].

يؤكد الباحث (محمد حليم ليمام) أن القبلية لابد وأن تفهم في سياقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي مشيرا إلى أن إحياء البنى التقليدية عملية صاحبت تشييد الدولة والإصلاحات لما بعد عام (1989) قائلا: "إن طغيان ثقافة قبلية-بدوية لدى النخب كما لدى الأفراد، يعكس أزمة الدولة والمجتمع في الجزائر (...) إن واحدة من علامات ضعف الدولة هي ارتكاز جهاز الدولة على العصبيات القبلية"[2]. كما يرى الباحث (محمد حشماوي) نقلا عن الباحث (محمد حليم ليمام) في دراسة له حول التمثيل السياسي في الجزائر قوله "أنه حيث تجرى الانتخابات؛ يمكن للمرء أن يدرك ما يقع داخل المجتمع، وأن يطّلع على مختلف صيغ أشكال التضامن القديمة أو الجديدة، ومنطلقات الانتماء، وغيرها من الصيغ المتعلقة بالتفويض بشأن خدمة المصالح وجلب النفوذ"[3]. كان لصراع التحالفات أن شكل صراع عصب أساسه الجهوية والزبونية، وكل الطرق الممكنة لدحض الخصم على مستوى القمة، فكانت بنية الأشكال السياسية مختزلة في القادة قبل المؤسسات. وحتى الولاء للقائد (الحاكم) يشوبه الغموض، لتكون العصبية محدّد العلاقة السلطوية كما رآها ابن خلدون. فالعودة لمتخلف النزاعات القبلية نجدها معطى حقيقي في الحياة السياسية والاجتماعية الجزائرية، وإن ظلت محاصرة بالتنوع في الأصول[4].

2- تونس:

عملت الدولة الوطنية في تونس على تحقيق الاندماج الوطني، وبادرت منذ أولى مراحل نشأتها إلى استبدال الهياكل الموروثة عن الاستعمار بهياكل وطنية تهدف للوحدة. غير أن الفرد التونسي بعد الاستقلال وعلى مدى أكثر من نصف قرن لم يزل محكومًا بسلطة **الجماعة الأولية** رغم تغير وضعه في العمل والتعليم والمكانة الاجتماعية. فعلاقات الأقرباء و**الزبونية** السياسية هي سبيل الأفراد في الحصول على الأعمال وتقلد المناصب وتولي الوظائف، كما أن التنافس السياسي لا يخلو من العلاقات التقليدية[5]. كان الاستقطاب الداخلي يأخذ منحى آخر لطبيعة النظام العلماني؛ فالتيار الإسلامي القوي يناصبه النظام العدائي ويزج بأعضائه في السجون أو طردهم للمنفى، وأحزاب ماركسية، وقومية ووطنية جرى تخويفها من الإسلام السياسي بقيادة حزب النهضة، وكذا الورقة السلفية القاسم المشترك لدى مختلف الأنظمة المستخدمة لإخافة الغرب ومشاغلة الدّاخل[6].

---

[1] -Yazid Ben Hounet, « Gérer La Tribu ? Le Traitement du fait Tribal dans L'Algérie Indépendante (1962-1989) », **carniers d'Etudes Africaines**, no 191 (mars 2008), p 492.

[2]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 162.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 161.

[4]- عبد السلام فيلالي، ج1، **مرجع سبق ذكره**، ص 540-544.

[5]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 106-108.

[6]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

في تونس؛ ورغم توطد أجهزة الدولة في كل الجهات فإن حركات التمرد القبلية لم تغب عن الأحداث السياسية في جهات الوسط والجنوب خلال العقود الماضية، رغم التعتيم لإظهار قوة الدولة؛ وصعوبة إيجاد تقسيمات قبلية أو إثنية إلاّ بالمعنى الميكرو-سوسيولوجي في بعض المناطق الصغيرة الهامشية. غير أن أغلب المناطق ذات الإرث القبلي لم تحظ بتحول جذري في البنى الاقتصادية والاجتماعية، فلم يجد الفاعلون في هذه المناطق بديلا لإرضاء ذواتهم غير **التاريخ القبلي** والتمرد على الدولة، التي ما يزال وجودها مرتبطا في الذاكرة المحلية بواقع "المخزن" وضعف وجودها في هذه المناطق. وعد (بن علي) بالإصلاح والقضاء على التفاوت الجهوي واختلال التنمية غير أنها استمرت كما هي، فكانت الاحتجاجات القبلية تمثل الأسلوب الأمثل لحماية الأفراد من المتابعة الأمنية واللجوء لهذا الاحتجاج الجماعي ذو الشكل القرابي أو العروشي[1].

يجد ما يسمى اليوم بمفاجآت تفجُّر الصراعات **العروشية** (القبلية) تفسيره في عدم تبيُّن الصورة الحقيقية لأنماط تطوّر المجتمع التونسي، ذلك أن البرامج التي هدفت لبناء دولة وطنية عصرية تقوم على تغيّر جذري للمجتمع التونسي هي مبالغة في ذلك. فالدولة منذ (بورقيبة) وهي تواجه المؤسسات التقليدية بطريقة تدخليه عنيفة وحل وإدماج الجمعيات والمنظمات الأهلية، كل ذلك على حد قول (بيار بورديو) في دراسة المجتمع الجزائري "عمليات الاجتثاث". أكثر ما يعبّر عن فشل أو عجز مشروع **التغيير الفوقي** تفكيك مرتكزات القبائل بعد الاستعمار من إعادة تقسيم إداري وقضاء على نمط البداوة والترحل وإحلال نمط الفلاحة المستقرة، ونشر التعليم، وتشجيع نشاط المجتمع المدني والمجتمع السياسي، غير أنها لم تستطع إلغاء الانتماء إلى القبيلة ثقافيا ونفسيا واجتماعيا، نظرا لضعف الأداء السياسي وشكلانيته واعتماد الطابع الفوقي التدخّلي. هذا التعثر أدى إلى إعادة إنتاج التهميش الاجتماعي على الصعيد الجهوي، وأنعش العلاقات الحميمية التي لم تخل احتجاجاتها من استنهاض الإرث القبلي[2]. إن أزمة الثقة بين الشعب والحكومة وبالتالي أزمة الشرعية، أدت إلى التمسك بعصبية الدم المباشرة أو **العصبية القرابية** كوسيلة لتحقيق الشرعية لهذه النظم، واعتماد توريث المناصب في أقارب الدم المباشرين وتحول المؤسسات الأمنية إلى مؤسسات قمع وبطش ووسيلة لانتهاك حقوق الإنسان[3].

أما على مستوى الخطاب، ترفض التنظيمات السياسية والنقابية الاستناد للمعطى القبلي، وهو ما كان حاضرًا في أساليب العمل السياسي والنقابي على المستوى العملي. يبدو هذا المعطى بوضوح على المستوى المحلي في كل من الخطاب والممارسة السياسية منذ بورقيبة وحتى الآن. فالاحتجاجات في تونس كثيرًا ما أخذت منحى **الطابع الجهوي** المحلي، وهو ما يفسر النموذج الفكري للجابري في (العقل السياسي العربي) بتحديد محدّدات هذا العقل في (القبيلة، العقيدة، الغنيمة) ذلك "أن مطالب هؤلاء المحتجين باتت تنطوي على ما يشبه البحث غنيمة الثورة". لتصبح بذلك

[1]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، المركز العربي للأبعاد ودراسة السياسات، مرجع سبق ذكره، ص 28-31.

[2]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سبق ذكره، ص 106-111.

[3]- وليد سالم محمد، "إشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة في أنظمة الحكم العربية وأثرها في التعدّدية السياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 330.

التحركات العصبية "غير مرتكزة على منطق الحجة والانتخاب والتمثيل، كما كان يحصل في أعراف المجموعات التقليدية في ظروف التوتر"[1]. ويختلف رأي (عزمي بشارة) عن الكثيرين وهو الذي يصف المجتمع التونسي بالمجتمع المتجانس على مستوى الهوية الوطنية، فلا تتحول به الصراعات الطبقية والسياسية إلى صراعات لهويات جزئية، كما يؤكد أن القوى السياسية التونسية (علمانية ودينية) "تخطئ حينما تحول النقاش بينها إلى نقاش هوياتي"[2].

3- المغرب:

على الرغم من أن المغرب كان على الدوام يمثل كيانا يتكون من مناطق وجهات موحدة في إطار السلطة المركزية والروحية، فإن القبائل على الإطار الشمولي الذي كانت تنتظم فيه لم تكن على درجات متساوية من حيث مدى الاندماج والانصهار. فإن كانت الحياة القبلية قد انهارت في الوقت الراهن سياسيا واقتصاديا وبدرجة أقل اجتماعيا، فإن الذهنية والوعي القبليين لم يتغيبا عن العلاقات الاجتماعية. ويصفها (المختار الهراس) قائلا "خطوط الأنساب والدواوير هي الوحدات القبلية الوحيدة التي حافظت على ارتباطها بالتراب، كما أن تجربة الانتخابات تبين بشكل واضح أن آثارها لم تنمح بعد من الأذهان، فكثيرا ما تقع تعبئة الشبكات العائلية والدينية والسياسية للدفاع عن المصالح الفردية والجماعية"[3].

إنّ غياب القبيلة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية لا يغيّبها كإطار للانتماء والهوية ما يجعلها من العناصر الثقافية والاجتماعية المشكلة لموضوع مساومة إذ تتبلور الأيديولوجية القبلية للتنافس من أجل السلطة. فالعمل السياسي في المغرب (أحزاب/ نقابات) تطبع بالمكونات الاجتماعية للعلاقات التي تجمع أفراد زاوية أو قبيلة ما؛ فلا غرابة أن يتحدث حزب (الحركة الشعبية) مثلا عن العالم البربري. ويحلل كل من (واتربوري ولوقو.J.Waterbury/R.Leveau) النظام السياسي من منطلق علاقات زبونية، فيقول (لوفو)[*]: "عن طريق توطيد الوضع السياسي من أساسه بواسطة نظام للعلاقات الشخصية مشيدة فوق الروابط القرابية وعلى الخدمات المقدمة (للآخرين) جعلت النخبة المحلية هذا النظام الزبوني يمتد إلى الأحزاب وإلى البيروقراطية"[4]. إذ أن الممارسة السياسية على المستوى المحلي تتسم بالقرابية والعلاقات الشخصية، لتكون العلاقات القبلية عنصرا للمراهنة في خضم الصراع والتنافس على السلطة، وتكون أيضا علاقات زبونية.

طرحت الباحثة (رحمة بورقية) سؤالاً مهما في قولها هل يمكن لنا أن نقول بأن الدولة المغربية الحالية تتسم بالقطيعة مع التنظيم القديم "المخزن" أم أنها لا تزال تكتنف بقاياه؟ وتضيف؛ للإجابة تم توظيف مواد مختلفة من الواقع الاجتماعي والسياسي ومن الأرشيفات العامة والخاصة للتدليل على أن الدولة الحديثة [تعاملت بذكاء مع الإرث

---

[1]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 117-120.

[2]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[3]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 92،93.

[*]- R. Leveau, Le fellah marocain défenseur du trône, Paris, **Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politique**, 1976, P 242.

[4]- رحمة بورقيَّة، **مرجع سبق ذكره**، ص 163-165.

القبلي]. لقد سعت إلى استبدال الأساس العرقي والسُّلالي بالأساس الترابي والإداري وكانت غايتها القضاء إداريا وعاطفيا على الإطار القبلي كنموذج تقليدي للتنظيم الاجتماعي، وتعويضه بتنظيم جديد يستجيب لمقتضيات الحداثة. لكن مظاهر الاستمرار بقيت قائمة؛ ذلك أن الأفراد ينتسبون في الريف إلى قبائلهم أكثر من انتسابهم إلى مناطقهم الإدارية، أين تحولت **القبيلة** في المغرب المعاصر من إطار بنيوي إلى إطار ثقافي وظلت تمتلك قدرتها على الحركة والحضور والاستمرار كلما خضعت إلى موضوع المساومة[1].

انشغل الحكام المغاربة كثيرا بتفرقة المجتمع المغربي لإحكام سيطرتهم والبقاء في الحكم، ولم يكونوا حكاما للنزاعات الاجتماعية والسياسية إلا للفترة القريبة. إذ كان المجتمع مركبا من قسم متعارضة، كظاهرة ثانية للحياة السياسية المغربية، فكان المغرب منذ الاستقلال مانعا لنظام الحزب الواحد، فتعدد القوى السياسية وحده الضامن للملك حتى لا يسقط ضحية إحدى هذه القوى. كما أن ملوك المغرب كثيرا ما استخدموا مبدأ (فرق تبقى) بدأ من (محمد الخامس) الذي فرض داخل أول حكومة عينها تمثيلا لا يعطي أي اعتبار لهيمنة حزب الاستقلال، ليكون المجال السياسي المغربي ذو تشكيلة متعددة، ويكون الملك بدور الوسيط المنصف، الذي لم يكن تحكيمه مقبولا، جعل النخب تتسابق حول فتات السلطة التي يتركها لهم القصر، ما أبقى على انقسام النخبة، بتشجيع "النزاعات لتفتيت القيادة السياسية، وبذلك تزداد الحاجة إلى رمز الاستمرارية"[2].

4- ليبيا:

لقد كانت القبيلة العامل الموظف في التجنيد السياسي لكل الفترة بين (1969 إلى 2011) والتي حلت محل التنظيمات السياسية المدنية، وفي الوظائف العليا في البلاد واعتماد تبادل المنافع والمصالح بين أفراد القبيلة للانتفاع بثروات البلاد فكوّنت تنظيمات مثل "الروابط الاجتماعية والسياسية" كملتقى للقبيلة الواحدة هي مؤسسات النظام في المجتمع الليبي[3]. بعد صعود القذافي كقائد للجمهورية الليبية وبخطابه الشعبوي والمقبول شعبيا، استطاع أن يستجيب لبعض الطموحات الشعبية التي فشل في تحقيقها النظام الملكي. كثيرا ما دعا (القذافي) إلى تجاوز القبيلة ووضع الشعب الليبي أمام ما يُطلق عليه" قدرهم العربي والقومي والإسلامي"، غير أنه أمام ضخامة المسؤوليات التاريخية التي تتجاوز كيانهم الضيق لم يستطع أن يؤسس لهوية وطنية جامعة؛ إذ كانت مشاريع الوحدة والعروبة طاغية على كل انتماء، وإن كان واقعيا لا يسعى لأي اتحاد أو حدة[4]. لقد فرضت الانقسامية بين السكان الليبي **الهوية القبلية**، وكان الليبي فخورا بانتمائه القبلي والحرص على الدفاع على رقعته الجغرافية "أرض القبلية" ولو كان ذلك داخليا. إذ كان المجتمع الليبي ينتمي إلى عدد محدود من القبائل؛ أي أن ليبيا لم تشهد نزوح لجماعات بشرية من

[1]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 94.

[2]- جون واتر بوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 208،209.

[3]- حسين يوسف القطروني، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[4]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

مناطق أخرى. وكانت الصدامات سمة القبائل للنزاعات حول الأرض ومصادر المياه وكذا زعامة منطقة أكبر من حدود القبيلة، وهو ما عملت السلطة على استغلاله لفرض هيمنتها[1].

يظهر جليا في ليبيا التركيبة **القبلية** للمجتمع الليبي، والانقسام المناطقي (شرق-غرب) والتعدّد الإثني (عرب-أمازيغ)، فضلا عن استمالة (معمر القذافي) للطوارق في الجنوب والجنوب الغربي على حدود دولتي النيجر والجزائر[2]. إذ استغل القذافي ظاهرة القبيلة في ليبيا باختراق المجموعات الكبرى النافذة، وقدم امتيازات مادية ومعنوية إلى بعضها وهمش البعض، مثيرًا الخصوصيات **التنافسية** داخلها للتحكم فيها، بإضعاف شوكتها وضمان ولائها. استعمل النظام الليبي القبيلة في ظل تحالفاته الخارجية، من الاعتماد على العلاقات الحميميّه الدّاخلية، فكانت القبيلة ذلك الهيكل الاجتماعي الحاضن للأفراد، والأكثر تحكما في مساراتهم السياسية في ظل غياب (الأحزاب، النقابات، الجمعيات...)، فكان الاعتراف بالتنظيمات السياسية القبلية منذ التسعينيات من القرن الماضي[3]. كثيرا ما كان (معمر القذافي) يلجأ للقبيلة في خطابه، كما لم تخلو تحركاته من التوظيف الصارخ لهذه البنى الاجتماعية، في ظل المنع الصارم لأي تنظيم آخر؛ فحتى تلك اللجان الثورية لم تخلو من الارتكاز على الانتماء **المناطقي-القبلي**، فالقبيلة في ليبيا هي الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية. فمنذ الاستقلال وحتى ثورة (17 فبراير 2011) ظل الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي كعنصر فاعل في علاقة الدولة بالمجتمع الليبي. إن حركة التمرد والاحتجاج على النظام الليبي منذ نشأتها وبخاصة في التسعينيات من القرن الماضي اتخذت شكلا جماعيا مناطقيا، وتكونت بألوان سياسية وأطياف قبلية وأبعاد دينية، فمع منع أي تنظيم سياسي مدني خارج القبيلة ظلت **الروابط الأولية** تتحرك داخل المجتمع وفي صميم بنياته[4].

نظرًا لأن ليبيا لا تزال مجتمعًا قبليًا إلى حد كبير، يتم تحديد العلاقات داخل القبائل من قبل زعماء العشائر (الشيوخ) وشيوخ الأسرة. في مقابل الولاء المطلق لأفراد القبائل وأفراد الأسرة فإنهم يقدمون خدمات مادية (على سبيل المثال: توفير وظائف لأفراد الأسرة، أو الحصول على مشاريع التنمية من الدولة التي تستفيد منها القبيلة). لا تزال هذه الوظائف القبلية الداخلية سارية حتى اليوم، ولها عواقبها على سياسات الحكومة في ليبيا. وعلى الرغم من التغييرات الجزئية التي أجرتها القيادة الثورية وإدخال نظام مجلس الشعب، لا يزال صنع القرار في المجتمع الليبي عملية استبدادية للغاية. يتخذ رؤساء الوحدات الاجتماعية القرارات بالتشاور مع بعض كبار السن في هذه الوحدات. إذ توفّر القرابة والتضامن في الوحدة دعم بقية أعضاء الوحدة اللازمين لتنفيذ تلك القرارات. ومع ذلك، فإن عمليات صنع القرار داخل القبائل والعشائر منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي تتم من خلال تشكيل اللجان الثورية. كما أن عمليات صنع القرار في اللجان الثورية لا تحدّدها بالكامل العلاقات القبلية أو العائلية، لكن من المرجح أن ترتبط

[1]- علي الدين هلال محرّرا، حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، **مرجع سبق ذكره**، ص 568.

[2]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص142.

[3]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص59-66.

[4]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 9-13.

بسلطة القطاع الثوري الذي تقيم فيه، وهذا لا يعني أن الهيكل القبلي قد اختفى. فمنذ بداية التسعينيات، تحول المجتمع الليبي إلى حد ما إلى القبائل لحماية الوضع الراهن، وبذلك عزز القادة التقليديين. وتم إضفاء الطابع المؤسسي على هذا التطور في لجان القيادة الاجتماعية الشعبية.

عندما يتم شغل المناصب في لجان إدارية أو في لجان سياسية (لجان القيادة في المؤتمرات الشعبية الأساسية)، أو عندما تتم الموافقة على التوجهات السياسية، غالبًا ما يتم اتخاذ القرارات وفقًا للخطوط القبلية. سيكون ("ابن قريتنا") هو الشعار عندما يكون نطاق المنافسة أوسع[1]. إن للقبيلة أثر كبير في استبداد النظام السياسي الليبي؛ أين لجأ القذافي إلى دعم القبائل للتخلص من معارضيه أو من شاركه في انقلاب عام (1969)، واستثمر القبيلة كأحد آليات التنافس، وربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يديم حكمه لأطول مدة ممكنة عن طريق **شراء الولاءات** والدمج في نظام الولاية؛ الأمر الذي أدى إلى منافسة بين القبائل للحصول على هذه الامتيازات. فاستخدم النظام الجماهيري لأحكام قبضته على السلطة عن طريق حكم الشعب نفسه من خلال المؤتمرات الشعبية، غير أن كل القرارات كانت بيد القذافي[2].

منذ السبعينات، ظلت علاقة الدولة بالقبيلة في ليبيا تتأرجح بين التنافر والاعتراف والتوظيف، وهي أهم خاصية للنظام السياسي الليبي المعاصر، ففي وقت يعلن فيه النظام الجماهيري عن تهميش المعطى القبلي والترويج لأبعاد الهوية لما فوق وطنية (العروبة- الإسلام- الاشتراكية- الجماهيرية) فإنه يستند في تقسيم العمل السياسي وتوزيع الأدوار والوظائف إلى آليات **الهوية القبلية**، وكثيرًا ما تتحول الهوية القبلية لدى الفاعلين الاجتماعيين إلى ولع بالماضي القبلي يفوق الولع بالحاضر. إذ كثيرا ما وظّفت القبيلة لخدمة التصورات والإستراتيجيات السياسية العامة للدولة؛ هذا التوظيف والتفاعل لم يكونا متبادلين في كل الأحيان بسبب توتر العلاقة مع بعض القبائل خصوصًا حينما يتأزم التوازن السياسي بين المجموعات القبلية مثل الانحياز إلى طرف من الأطراف. كما أن القبيلة في ليبيا قد هُوجمت في بعض الأحيان واعتبرت من مظاهر التخلف، لكن العودة لها والإشادة بها يظهر دومًا في خاصة عند حصول صراعات داخلية على السلطة وهو ما حصل عام (1995) حينما وقع تململ داخلي دفع إلى استنهاض **الولاء القبلي** في الجهات بشكل لافت الانتباه[3].

إن المعطى القبلي (البدوي) في ليبيا أعلى من ثقافة البدو على الحضر وأدى إلى مفارقات عدة كما يصفها (المنصف وناس) في:

[1]-Hanspeter Mattes, Formal and Informal Authority in Libya since 1969, **Libya since 1969_ Qadhafi's Revolution Revisited**, Edited by Dirk Vandewalle, (Palgrave: Macmillan US (2008)), P 71.

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، "التطوّرات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17/ شباط/ 2011: رؤية سياسية تحليلية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 38، 2012، ص 105.

[3]- محمد نجيب بوطالب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص97،98.

– **المفارقة الأنثروبولوجية الأولى:** البدونه المفروضة من طرف (صانع القرار) ألغت وأقصَت (الحضر) وقمع كل تعبير غير بدوي واحتواء المؤسسات وانعدام المناشط في النصف الثاني من الثمانينات وكامل التسعينات من القرن العشرين.

– **المفارقة الأنثروبولوجية الثانية:** البدونه القصرية في مجتمع ريعي مفرط، أفضى إلى شروخ وانشطار ليبيا بشريا واجتماعيا وتعطيل تقدم المجتمع الليبي. هذا الواقع جعل من ليبيا جغرافيا شاسعة من العداوات ومشاريع التأثر المؤجّلة.

– **المفارقة الأنثروبولوجية الثالثة:** أن الشخصية البدوية، تجيد استعمال قوانين الربح والخسارة وتشخص مجالات نفعها ومواطن مصلحتها رغم عدم الاستقرار. لذلك فالانحياز للمغلوب لا يقبله المنطق القبلي، وهو ما تجديه بالفعل بعض القبائل في تبادل المواقع وتغيير التحالفات.

– **المفارقة الأنثروبولوجية الرابعة:** الشخصية القاعدية البدوية، وإن كانت حريصة على مصالحها، والغلبة وإفتاء الخصوم، فهي تعاون المحتاجين دون تخليها على الثأر وإلحاق الضرر بالمعارضين.

إن الفئات المختلفة التي تمكّنت من مفاصل الدولة جزئيا أو كليا أعادت إنتاج آليّات الغلبة اعتمادا على ثالوث (الريع- الخوف- الزبونية) وهو إعادة إنتاج الغلبة في المستويات العليا والوسطى. فالفاعل داخل السلطة يعبر عن **مرجعيّة القبلية**، فهو مُوال لقبيلته وليس بالضرورة للدّولة؛ وهي بيئة وفّرت ظروف الانفجار والانتفاضة. فقد جرى إقصاء بلدات بكاملها عن التنمية والريع البترولي؛ فبنغازي ومصراته تمتعت بقدر نسبي من الاستثمار والمشاركة في السلطة، إلاّ أنها كانت في طليعة المعارضة المسلحة. إن نظرة البدوي إلى الثروة مبنية على الاحتكار وليس على العدالة في التوزيع وعلى الهيمنة وليس على التقاسم التشاركي، وهي خصائص تلمس الكثير منها في علاقة السلطة السياسية بالثروة الريعية أساسا[1].

حاول (سيف الإسلام القذافي) أواخر عام (2007) خلخلة ميزان القوى التقليدية، بسعيه للحصول على مجال خاص به، في مقابل تقديم الدور السياسي للجان الثورية، متوجها لاعتماد منابر سياسية تقوم بأدوار مشابهة لما تقوم به الأحزاب وجماعات الضغط لاستقطاب الحراك لصالحه. وكانت فكرتها أنها ليست بديلا عن المؤتمرات الشعبية، واعتبرها الكثيرين كآلية لتنمية الوعي السياسي والتعدّدية. غير أن ممثلي اللجان الثورية اعتبروها بديلا عن المؤتمرات الشعبية، وكان الحل في نظرهم ليس هذه المنابر وإنما "إعادة بناء الجماهيرية وسلطة الشعب"[2].

5- موريتانيا:

منذ التعددية الحزبية، عمل (ولد الطايع) على تكريس الولاء والجهوية للبقاء في السلطة، كما عمل على إثارة الخلاف بين البيضان ومختلف المكوّنات الأخرى، ولم يتغير الأمر في فترة حكم الرئيسين المنتخبين بعده، واستمر طابع

[1]- المنصف ونّاس، **مرجع سبق ذكره**، ص 47-65.

[2]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 98-100.

هيمنة البيضان على مفاصل السياسة والاقتصاد[1]. إذ يمكن أن تفسر الانتخابات السلوك السياسي للموريتانيين وعمل الأحزاب السياسية الأفريقية. فالأحزاب السياسية في موريتانيا هي ائتلاف مصالح بدون برامج حقيقية والناس سيصوتون أكثر لشخصية من حزب، و بالأحرى للأشياء التي يمكنهم الحصول عليها من الشخصية. إن المؤسسات الحقيقية للسياسة في أفريقيا هي العلاقات غير الرسمية للولاء والرعاية القائمة بين "الرجال الكبار" و"الأتباع الشخصيين". لكننا نقول إن هناك نزعة Neo-patrimonialism بفضل المؤسسات العامة التي استثمرها «كبار الرجال» بمنطقهم الخاص. ذلك أن النيوباتيمونيالية مزيج من القواعد البيروقراطية والسلوكيات الترابية. في هذا السياق، لعبت التضامنات القبلية أو النزاعات دوراً مهماً، وشهدت الهوية القبلية إحياءً مع إقامة التعددية. في هذه الحالة، كان حزب الرئيس في مكان أفضل للاستفادة من هذا الوضع. حتى لو لم تكن الانتخابات حرة ونزيهة حقًا، فإن مخالفات الاستطلاع لا يمكنها وحدها تفسير هيمنة (ولد الطايع) والحزب الحاكم. استخدم الحزب الديمقراطي الاشتراكي التسلسل الهرمي التقليدي لتأسيس سلطته؛ ليتم ضمان حشد زعماء القبائل بفضل تعويضات في المقابل. وهو يفسر التجمُّع اللاحق لجهات المعارضة، التي كان عليها أن تضمن مستقبل قبائلها أو مجموعتها الأخلاقية إذا أرادت الاحتفاظ بموقفها[2].

هناك "ديمقراطية قبلية" بسبب التعايش بين المؤسسات الجديدة والتقليدية. ففي الإطار العرقي أو القَبَلي أين يتم تنظيم الديمقراطية في سياق الحزبية لا تحشد القبائل أو العرقية حزباً بطريقة متجانسة، ولكنها تعتمد على انقساماتها الفئوية. إلى جانب ذلك، ترتبط الشرعية السياسية للشخصية ارتباطًا وثيقًا بشرعيته النسبية. فالقبيلة أو القبلية التي هي أساس التنظيم الموريتاني، أين تجتمع المجموعات في تسلسل هرمي حسب وضعهم وترتيبهم وتقرر التحالفات للدفاع عن المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الدينية. تلعب السياسة والقرابة دوراً مهماً في تنظيم هذه المجموعات، ولها تأثيرات على منظمة التصويت. من هذا المنطلق لا يمكن للمرء أن يتحدث عن فشل الديمقراطية "المستوردة"؛ على العكس، تُستثمر المؤسسات الديمقراطية بالمنطق التقليدي وإحياء القبائل "الديمقراطية القبلية"[3].

إن القبيلة في غالبية المجتمعات المغاربية ترى وجودها في رأس الجماعة، وفكرها وهو الأرجح عقلاً وصاحب الكلمة وله الطاعة وهو الراعي والجميع رعايا لا مواطنين والاختلاف خروج على منطق التجانس الجمعي. أين يتجلى تمركز السلطة في شخص الحاكم بعيدًا عن متطلبات المجتمع الديمقراطي، وإن سمحت السياسة الرسمية بتنوع تيارات عقلانية فهي في حدود ما ترسمه بعيدًا عن أي تأثير على الإطار التقليدي لتبقى تحولات شكلية. لذلك لقيت المجتمعات المغاربية لعقود رهينة الاستبداد السياسي المحلي والخارجي، دعمت فيها سلطاتها الحاكمة نزعة الانتماء العقيدي التي مارست في ظله وباسمه الاستبداد؛ ما أفقدها رصيد من التاريخ السياسي أو الحراك الاجتماعي الذي

[1]- شيماء محي الدين محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 369،370.

[2] - Marty Marianne, **Op Cit**, P 14,15.

[3] - Ibid, P 15-19.

يمكن أن يدفعها لتحول حضاري يوافق ومتطلبات التجديد والتجدّد. فبالرغم من محاولات التغيير الظاهري لا تزال الدولة امتدادًا للقبيلة أو الدولة المدنية، التي لا يزال بها القرار السياسي شأن فردي خاص بالحاكم[1].

اعتمد الحكام مغاربيا على متغيّر القبلية العصبية في شكلها الجوهري من خلال (الدين، الزوايا، العادات والتقاليد،...) في كل العمليات السياسية بل حتى تركيب هرمية السلطة على جميع المستويات من الأعلى إلى الأسفل تعزيزا للحكم السلطوي وتسلطية الحاكم، وأكثر من هذا اللّعب المُمَنْهَج نحو حكم فردي قائم على شخص الحاكم وحاشيته في شكل عُصْبَوي مُسْتَوْلٍ على المجال السياسي والمجال العام للمجتمع. فالبعد القبلي لا يختفي في علاقة الدولة والمجتمع من خلال ممارسات السّلطة المرتبطة بالبُنى السياسية ذات الأساس القبلي في هياكلها المختلفة. ذلك أن العصبية هي المعبّر عن مختلف الروابط الاجتماعية في هذه المجتمعات، إذ أن مختلف تكوينات المجتمع لا تزال تستند على العصبية في مساوماتها والسلطة السياسية (علاقة زبونية) سيما وضعف البنى السياسية الحديثة والمعاصرة.

المطلب الثالث: الإسلام السياسي

لا شك في نزاهة الدين وبراءته من كل ما يحدث باسمه عالميا؛ لأن القراءة الصائبة لنصوصه تكشف عن اهتمامه بإنسانية الإنسان، واحترام حقوقه لا مثيل له في أي حضارة. وبالتالي مواطن القصور تتجلى في الخطاب الإسلامي المعاصر والفهم الخاطئ لبعض النصوص. إن مواضع كثيرة للخلل بالخطاب الإسلامي، منها القول بتجزئة الكرامة الإنسانية وأنها خاصة بالمسلمين وبخاصة بأتباع المذهب فقط وما عداهم فلا كرامة لهم، غير أن القرآن في قوله تعالى لعموم بني آدم «**وَلَقَدْ كرّمنا بني آدم وحملناهم في البرّ والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممّا خلقنا تفضيلا**» (الآية: 70، سورة الإسراء)، وهو نصّ صريح كان يجب الرجوع إليه في استنباط التشريعات المتعلقة بالموقف تجاه الآخر المخالف في الدين أو المذهب وأسلوب التعامل معه.

جاءت الرسالة الإلهية لترشد الإنسان لحقوق خالقه عليه، وتوجيهه لأداء حقوق الناس لتنظيم الحياة الاجتماعية بين البشر، فيقول تعالى: «**لقد أرسلنا رسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**» (الآية: 25، سورة الحديد). فالخطاب الديني يقتصر على حق الله على عباده، دون بحث وتحقيق للحقوق الإنسانية، فتكتفي في خطابات لجانها وهيئاتها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دون أن تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إن الخطاب الديني غالبا ما يغفل على تحقيق التوازن بين الطرف الأقوى والأضعف، وإخضاعه للأقوى عبر التأكيد على حقوق الحاكم على رعيته والتأكيد على عدم إهمال هذه الأخيرة في واجباتهم اتجاه الطرف الآخر[2]. مغفلين قوله تعالى: «**وما أرسلناك إلاّ كافة للنّاس**» (الآية: 28، سورة سبأ).

أعطى الإسلام شرعية استبدال وضع بآخر، كما جاء في قوله تعالى: «**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم**» (الآية: 11، سورة الرعد). على رغم انتكاسات التاريخ الإسلامي وتزايد الصراع على السلطة منذ عهد

[1]- شوقي جلال، **مرجع سبق ذكره**، ص 241.

[2]- حسن الصفّار، **الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان** (ط1؛ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص 64-68.

الخلفاء الراشدين، وتحول نظم الحكم إلى الملكية الاستبدادية الوراثية، وإلغاء الدور الشعبي أو الجماهيري في العملية السياسية، إلاّ أن جوانب مشرقة استمرت في جانب الدولة الإسلامية كاستمرار الدعوة، واتساع الدولة وتفاعل مجموعات متباينة في إطارها دون تفاوت كبير على الصعيد الاجتماعي. أي أن المجتمع الإسلامي لم يكن جامدًا إزاء جوانب النقص أو الانحراف، بل كان حيويا في شكل الحركات الإسلامية. إن آفة الثقافة الموروثة هي الطاعة العمياء للسلطة. وبهذا يكون الواقع العربي بين فكرين: "**فكر السلطة: الغالب والأقوى**" و"**فكر معارض: مهان ومغلوب**"[1]. استخدم الإسلام في غالبية الدول العربية ومنها المغاربة في تبرير إيديولوجية الدولة فترة ما بعد الاستقلال، ليأتي انهيار هذه الإيديولوجيات انهيار للعقد الاجتماعي الذي لطالما دعم السلطوية، وتآكل شرعية الأنظمة وتراجع مكاسبها الاقتصادية نتيجة إعادة الهيكلة الاقتصادية فترة الثمانينيات والتسعينيات، ما أجبر الدولة في الأخير على استخدام الإسلام، وظهرت بذلك المعارضة الإسلامية، ومثال ذلك الجزائر عقب انقلاب عام (1992)[2].

ترى (إيزابيل ويرينفليز.Isabelle Werenfels) أن الترويج لـ "الإسلام المحلي" يتم من أعلى إلى أسفل لأجل الارتقاء السلطوي الذي يركز على إعادة تشكيل الحكم السلطوي لاستيعاب وإدارة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة. وهي نقطة انطلاق جيدة لبداية فهم التغييرات التدريجية والجوهرية في استراتيجيات النظام تجاه الجهات الصوفية في المغرب. في الواقع تزامن الترويج المتزايد للأوامر الصوفية منذ الثمانينات مع الأنظمة المغاربية التي جربت استراتيجيات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ودينية جديدة في تبني أنظمتها للتحديات التي تطرحها السياقات المحلية والدولية سريعة التحول[3].

تعاني المؤسسات الدينية في الدول العربية والمغاربية خصوصا خطر تأويلها الخاص لمفهوم "**أولي الأمر**"، والذي أعطته دلالات محدّدة تتمثل في وجوب طاعة أولياء الأمر بصورة شبه مطلقة، ويجوز فقط لهم الخروج على الحاكم في إظهاره الكفر صراحة، وهو أمر نادر وشاذ[4]. وقد انقسم الإسلاميون في المجتمعات المغاربية التي هيمن عليها واقع غربي، إلى ثلاث مسارات. أما الأول؛ فهم إسلاميون تعاملوا مع واقع الاستضعاف بفقه التمكين، وأحسنوا في قضايا عدّة بالارتكاز على معطى العهد النبوي والخلافة الراشدة في بناء تصوّراتهم. وهذا التيار لم يوفق في الجمع بين ما كان يتعامل به جيل السّلف، وهو ما أنتج تعاملا متعاليا على الواقع بأبعاده الاجتماعية والفكرية والسياسية؛ وبالتالي تحطُّم طموحاتهم ومشاريعهم على صخرة الواقع، وإن نجحوا في تقليل طموحات الاستعمار في هذه المجتمعات. أما المسار الثاني؛ وهم من انطلق من رؤية إسلامية أصيلة، واندفعوا للتعامل مع الواقع بحماس، وتعاطيهم مع الواقع بتقلباته؛ الذي أخذ المساحة الأكبر من عقولهم وتحصيلهم وإطلاعهم بما يفوق التحصيل العلمي، وشرعوا في تكييف المفاهيم الشرعية مع مقتضيات الواقع المعاش، وسعوا إلى تبديل المفاهيم الشرعية حتى تتوافق والقيم الليبرالية الغربية. في حين كان أصحاب المسار الثالث حريصين على إبراز وصيانة المفاهيم الشرعية من مصادرها الأصلية

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 41-43.

[2]- سيد فاضل رضا نصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[3] -Isabelle Werenfels, «Beyond Authoritarian Up groding: the Reemergence of sufi orders in Maghreb Politics », **The Journal of North African Studies**, Vol 19, No. 3 (2014), P 276, 277.

[4]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

(الكتاب والسنة) محاولين استيعاب الواقع والتعامل معه بمنهجية علمية رصينة، مدركين أنهم يصيبون حينا ويخطئون حينًا آخر، لكن بحرص؛ للجمع بين منهجية علمية منضبطة وإطلاع واسع مع واقع الأمة. أما الغرب فقد عمل ويعمل ويسعى جاهدًا لتوظيف أصحاب المسار الثاني للقضاء على المسارين الأول والثالث لإعادة تشكيل العالم الإسلامي ثقافيا وسياسيا واقتصاديًا[1].

ترى الحركات الإسلامية أن إخفاقات النخب التي أدارت سلطة الدول المغاربية منذ الاستقلال السياسي والتي تنتسب إلى القوى غير الدينية، المنتسبة إلى القوى الليبرالية (بين الحربين) والمتَلَبْرلة (منذ سبعينيات القرن العشرين)، والقومية واليسارية، فتكَوَّن لدى مشايخ الجماعات الإسلامية أن "الإسلام هو الحل" وما يجرى يعبّر عن إفلاس الجماعات السياسية العلمانية **(Sécularisation)**[2]. تشير (ثناء فؤاد عبد الله) نقلا عن (دكمجيان. Richard Hrair Dokmejian) أن عملية بناء الشرعية من أهم عوامل بناء الدولة الحديثة، وهو "يرى أن انتشار الجماعات الإسلامية المعاصرة بمثابة نوع من رد الفعل على إخفاق النخبة السياسية في بناء نظام عام يحظى بالشرعية". كما تنقل (بسكاتوري. James P. Piscatori) أن أزمة الشرعية تعود إلى الضعف المؤسسي للنظم، وهو ما يجعلها غالبا تبتعد عن المصادر العقلانية للشرعية وميلها إلى تبني المصادر التقليدية "الدين"، فيكون الإسلام مصدرا أساسيا للشرعية في المجتمع لإضفاء الشرعية أو المعارضة[3].

إن المتتبع لمسار الحركات الإسلامية يجد تباينا في مقاربتها في التغيير؛ فيرى الباحث (محمد أبو رمّان) أن هناك ثلاث اتجاهات رئيسية؛ أما الاتجاه الأول فهو الإسلام السياسي السلمي والمقابل للديمقراطية، وتمثله جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب المنبثقة عنه مثل (حزب النهضة في تونس...)، أو تلك التي تتماثل مع منهجهم في قبولهم باللعبة السياسية مثل (حزب العدالة والتنمية في المغرب). في حين يتمثل الاتجاه الثاني في "الاتجاه السلفي العام" المعلن لاستنكافه عن المشاركة السياسية ورفض الديمقراطية، وعدم القبول بالعنف في التغيير، وهو الذي يركز على العمل الدعوي والوعظ والإرشاد، ويحوى تقسيمات عدة (السلفية الحركية، والجامية والتقليدية). أما الاتجاه الآخر الثالث فهو الاتجاه الجهادي الذي شهد تطورات قبل الربيع العربي، ووصل إلى قناعة التغيير بالعنف والعمل المسلح في مواجهة الأنظمة القائمة والولايات المتحدة الأمريكية (شبكة القاعدة)[4].

كتب (عزمي بشارة) أن الانقسام السياسي القطبي بين متدينين وعلمانيين في ظل الاستبداد لا يعدو أن يكون وهميا لا أكثر. فالعلمانية ليست لا نظام حكم ولا تعبير عن موقف سياسي، ولا تحمل برنامجا سياسيا/ اقتصاديا/اجتماعيا، وهو ما كشفه نظام (بن علي) في تونس؛ إذ تضرّرت كل الفئات المتديّنة والعلمانية على سواء.

---

[1]- وليد بن عبد الله الهويريني، **عصر الإسلاميين الجدد: رؤية لأبعاد المعرفة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات** (د ب ن: د د ن، 2015)، ص 10،11.

[2]- عبد الإله بلقزيز، "حركة تمرّد واسعة ضدّ معتد أو ظالم أو مضطهد"، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير "أربع سنوات من الربيع العربي"** (ط1؛ لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ص 156.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 317.

[4]- محمد أبو رمّان، "الإسلام السياسي ومأزقه في حقبة الربيع العربي"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير "أربع سنوات من الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

ففي فترة التلويح بالخطر الإسلامي لكسب تأييد الغرب والطبقات الوسطى أخذ بسياسة "الاحتواء المزدوج" لاحتواء النقد العالمي، واحتواء النقد الديمقراطي الداخلي، وهذا بالتخويف من الخطر الإسلامي[1]. وقد بَدَت دولة الاستقلال المغاربية دولة علمانية معادية للدّين، متسلطة وقهرية ومجحفة في توزيع الحقوق على المجتمع؛ وهو الأمر الذي يجعل من الصعب فهم أسباب الصراع الدّموي الطاحن بين السلطة والحركة الإسلامية في هذه الدول؛ بعيدا عن فرضية الطلاق بين الدولة والمجتمع وبعيدا عن فرضية غربة هذه الدولة عن محيطها المجتمعي. فالمعارضة الإسلامية في الدول المغاربية بدأت من "ملاحظات ثقافية قبل أن يلتئم شملها في مشروع سياسي تتمتع بالتأييد الصريح من الجمهور، وهو ما يعني أن مسألة محنة الدولة سياسية وليست ثقافية"[2].

حدث في الأنظمة المغاربية منذ السبعينات تحول بإضفاء **الطابع الإسلامي** للدولة والمجتمع (الجزائر،المغرب خصوصا)، وذلك مع تحول الخطاب الإسلامي إلى خطاب الدولة وتحديه سلطة الدولة مقدّمًا نفسه كبديل، تحت شعارات "الإسلام هو الأصل" و"الإسلام هو الحل". لكن الدولة من جهتها استخدمت الإسلام للتأثير على التوازنات الدّاخلية، فلم يكن خطاب الدولة الإسلامي محدّد المعالم، فكان متوافقا حينًا ومتنافرًا أحيانا[3]. ومع نهاية الحرب الباردة وتقهقر الدب الروسي في الثمانينيات المتوافقة "والصحوة الإسلامية" في المنطقة المغاربية الهادفة لإعادة بناء المجتمعات عقائديا وثقافيا بما يتوافق والنموذج الإسلامي، قُوبل بالميثاق غير المكتوب بين الغرب وهذه النظم الاستبدادية، بقيام هذه الأخيرة بقمع الظاهرة الإسلامية بكل الوسائل (الأمنية/ السياسية/ الإعلامية) مقابل دعمها سياسيا وعسكريا وأمنيا (الجزائر)؛ فكانت نتيجة الدعم الغربي لهذه الأنظمة أن تستكين وتسترخي لأوضاعها وتقديم التنازلات في قضايا الأمة، وبدأت أحزمة الفقر والمرض والجريمة في التكاثر. أين سعى (أصحاب السلطة) في النظم المغاربية للبقاء والهيمنة على شعوبها، متجاهلين أو غير عارفين بأن السلطة والملك لا يدومان مع الظلم والطغيان، وقد جعل الله تعالى الظلم سبب خراب العمران وسقوط المجتمعات[4]، كما جاء في قوله تعالى «**وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ**». (الآية: 117، سورة هود).

كان ظهور الحركات الإسلامية وخوضها غمار العملية السياسية بين النموذجين: (الممكن والمنشود)، أما "المنشود فهو النظام السياسي الذي تكون السيادة فيه للشّرع والسلطة فيها للأمة، فما شرعه الله في كتابه وسنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) وأجمع عليه علماء الإسلام فلا يدخل أبدا تحت التصويت، ولا يخيّر الناس في قبوله ورده...وليس للبشر قاطبة حكامًا ونوابًا وشعوبا دور تجاه أحكام الشّرع إلاّ الانصياع والامتثال"، لقوله تعالى: «**فلا وربّك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا ممّا قضيت ويسلموا تسليما**»(الآية: 65، سورة

[1]- عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2]- عبد الإله بلقزيز، "دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 366،367.

[4]- وليد بن عبد الله الهويريني، مرجع سبق ذكره، ص 18،19.

النساء). في حين أن النموذج الممكن فهو "النظم الديمقراطية القائمة اليوم، والتي تتضمن ما يوافق الشّرع وتتضمن ما يناقضه ويخالفه؛ فالمشاركة فيه جاءت ابتداء لغياب النموذج المنشود"[1].

1- الجزائر:

تعتبر الحركات الإسلامية الجزائرية من أكثر الحركات غير المتجانسة في العالم العربي. للجزائر مجموعة واسعة من الميول الإسلامية، والتي تتضح من الاستراتيجيات المختلفة للأحزاب الإسلامية تجاه الدولة والمجتمع المدني والشركاء الخارجيين. فالحزبين السياسيين الإسلاميين الرئيسيين في الجزائر هما حركة مجتمع السلم (المعروفة سابقًا باسم حماس) وحركة الإصلاح الوطني. بعد تأسيسهما سرا في السبعينيات أصبحت هذه الأحزاب مكونات للمعارضة الجزائرية الرسمية في التسعينيات، بعد إضفاء الطابع الرسمي على بعض الحركات الإسلامية من قبل الحكومة الجزائرية بفشل الاستراتيجيات الإسلامية الثورية، ولا سيما تلك الخاصة بجبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة من قبل النظام الجزائري في عام (1992). لقد عملت حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني على تكييف أيديولوجيتهما مع الاهتمامات اليومية للمجتمع المدني، مبتعدين عن موقفهما الثوري السابق. ويوضح هذا التطور أن الإسلاموية كحركة اجتماعية هي اليوم واحدة من أهم القوى للتغيير في المنطقة، حيث امتدت إلى قطاعات مختلفة مثل النقابات العمالية والجمعيات النسائية والشباب والطلاب وحتى شبكات رجال الأعمال[2].

لقد شكل الإسلاميون الجزائريون في الستينات والسبعينات، مجرد صوت أخلاقي ضد الآثار السلبية للتحديث الاقتصادي السريع القائم على الإيمان وعلى المؤسسات والقيم الاجتماعية التقليدية. فلم يتمكنوا من مهاجمة النظام الحاكم بسبب سياساته الاقتصادية والاجتماعية لأن الغالبية العظمى من الجزائريين كانوا يستفيدون من سياسات الرفاهية السخية الممولة من عائدات النفط والغاز. بدأ الإسلاميون في اكتساب الزخم في أوائل الثمانينيات، عندما بدأت الظروف الاجتماعية والاقتصادية تتلاشى في سياق "التحرير الاقتصادي" الذي كان يسيطر عليه الرئيس (بن جديد) والذي ساهم في الأزمة الناشئة. تم كبح أعمال الانشقاق السياسي السلمي من قبل نظام سياسي وزاد من إغلاق جميع السبل القانونية والمؤسسية للتعبير الشعبي وعزز نظام الحزب الواحد. بعد أن شعرت بالإحباط لعدم قدرتها على جذب الدعم من المجتمع وفشلت في استراتيجية "إعادة أسلمة" المجتمع باعتباره أفضل طريقة لإسقاط النظام الحاكم وإقامة جمهورية إسلامية، تحولت الحركة الإسلامية إلى مقاربة جذرية للهجوم النظام مباشرة، على أمل أن تتبعه الجماهير. ثم اختار بعض المتشددين الإسلاميين الكفاح المسلح. ولد هذا التطرف المبكّر عام (1983) لأول جماعة إسلامية مسلحة، الحركة الإسلامية المسلحة لـ (مصطفى بويعلي)، التي نفذت أول هجمات مسلحة ضد قوات أمن الدولة. ومع ذلك، فإن إستراتيجية الهجوم على النظام فشلت أيضاً، خاصة بعد مقتل (بويعلي) على أيدي قوات الأمن في (3 فبراير 1987) وتفكيك خلايا الحركة الإسلامية المسلحة. أتاح الانفجار الاجتماعي في (أكتوبر 1988) الفرصة للحركة الإسلامية أخيرًا لالتقاط الاضطرابات الشعبية العفوية وتحويل غضب الناس واستياءهم إلى أساس قوي للتعبئة السياسية والعمل. بدأت محاولة جديدة للتمرد المسلح في أوائل التسعينات عندما كانت الظروف أكثر

[1]- وليد بن عبد الله الهويريني، **مرجع سبق ذكره**، ص 99،100.

[2]-Amel Boubekeur, Political Islam in Algeria, **ceps working document,** No. 268/May 2007, P 01.

ملائمة، لأن الدولة فشلت في مهمتها الاجتماعية الاقتصادية وأصبحت أكثر قمعًا. كان نداء الإسلاميين قائماً على أيديولوجيتهم وعلى تحدٍ صريح وجريء لنظام قائم وتناقص شرعيته بشكل كبير. ليشكل الإسلاميون أول حركة سياسية بعد الاستقلال قادرة على تعبئة الناس على نطاق واسع للعمل السياسي ضد نظام استبدادي فقد قدرته من الناحية الاقتصادية على تهدئة المجتمع والحكم بشكل تعسفي باسم المجتمع[1].

لقد جرت وقائع صراع طاحنة بين السلطة والإسلاميين لتُثمر مأساة وطنية في الجزائر؛ ففي الجزائر سلك الإسلاميون (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) سبيل المشاركة في اللّعبة الديمقراطية الانتخابية للوصول للسلطة على نحو ما فعلت (حركة النهضة) في تونس، ولكن ما إن صودرت السلطة منهم بالانقضاض العسكري حتى أعلنوا أن الجهاد ضد (الدولة الكافرة) التي قبلوا سلفا بمبادئها[2]. فقد شهدت الجزائر للفترة من عام (1992 إلى عام 1994) الصراع السياسي بين الإسلاميين والسلطة أودى بحياة ما لا يقل عن (30000) شخص، وارتفع عدد الضحايا بلا هوادة حتى عام (1995). ويشارك الجيش الذي حافظ بحماس على دوره التاريخي باعتباره الحَكَم النهائي في السياسة الجزائرية، في صراع مخيف مع المعارضة. فالحركة الإسلامية التي انبثقت من إخفاقات نظام الحزب الواحد جعلت الإسلاميون الذين رأوا انتصارهم في الانتخابات البرلمانية في (ديسمبر 1991) والتي ألغتها القيادة العليا يلجئون للعنف كوسيلة للوصول إلى السلطة. انقسم المجتمع بعمق حول هدف الإسلاميين المتمثل في النظام الأصولي، واحتشدت شريحة من المجتمع حول الجيش الذي يدّعي الدّفاع عن قضية الديمقراطية العلمانية، وشريحة أخرى لمطالبة الإسلاميين بحكم الأغلبية. وغالبًا ما تشير القوى الاجتماعية غير المتجانسة إلى حد ما إلى نفسها على أنها "القطب الديمقراطي" أو "القوة الثالثة"؛ إنهم يدافعون عن الجزائر العلمانية والتعددية، لكن لديهم قاعدة اجتماعية هشة. خلال الفترة بين (1989 إلى 1991) عندما نشأ نظام متعدد الأحزاب لم تتمكن هذه الأخيرة من تشكيل أي ائتلاف قادر على منافسة جبهة الإنقاذ الإسلامية (FIS)، التي كان توجهها الأصولي بمثابة تهديد لقيمها. ومنذ ذلك الحين تركت الواجهة المسلحة بين الإسلاميين والجنود مساحة صغيرة ثمينة للديمقراطيين العلمانيين[3].

كان الإسلام دائمًا عنصرًا رئيسيًا في هوية الجزائر وثقافتها، وأصبح الإسلام السياسي اليوم حقيقة لا يمكن إنكارها. منذ إلغاء انتخابات عام (1992) وقمع الحزب المنتصر لم تتلاشَ المشاعر والحركة الإسلامية. إن "إعادة أسلمة" المجتمع لا هوادة فيها، بعد أن أصبحت العديد من الأحزاب الإسلامية المتسامحة أداة دائمة في المشهد السياسي. لقد اندمجوا في نفس النظام الذي حاول الإسلام السياسي إسقاطه. مع الاستفادة الكاملة من التسامح، ويواصلون تعبئة قاعدتهم بينما يوظفون الدين بشكل متزايد في السياسة العامة. ومع ذلك، فإن الأحزاب الثلاثة الرئيسية التي شاركت في العملية السياسية (حركة مجتمع السلم، النهضة، والإصلاح) لا تمثل الطيف الكامل للإسلام السياسي في الجزائر. لا يزال هناك أعضاء وقادة في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة يرغبون في إعادة تأسيس هذا الحزب حتى لو كان

[1] -Azzedine Layachi, Political Liberalisation and the Islamist Movement in Algeria, **Journal of North African Studies**, Vol.9, No.2 (Summer 2004), P 49,50.

[2]- عبد الإله بلقزيز، "دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[3] -Robert Mortimer, Islamists, Soldiers, And Democrats: The Second Algerian War, **Middle East Journal**, Vol 50, No. 1, Winter 1996, P 18,19

ذلك تحت اسم جديد. عندما يتطلع المرء إلى مستقبل الجزائر حيث ستبقى الإسلاموية بالتأكيد عنصراً سياسياً رئيسياً، وكما يفكر المرء في إمكانية وجود عملية ديمقراطية حقيقية وإنشاء نظام ديمقراطي نسبياً، فإن سؤالين مهمين يتطلبان الاهتمام. هل يستطيع الإسلام السياسي أن يزدهر في الجزائر الديمقراطية؟ وإذا تم تأسيسها على الإطلاق، فهل ستستمر الديمقراطية في نظام قد يسيطر عليه الإسلاميون الذين سيحصلون على السلطة عبر الوسائل الديمقراطية؟ حتى لو لم يكن كل الإسلاميين متورطين في أعمال عنف، فإن مكانة الحركة بشكل عام وجبهة الإنقاذ الإسلامية على وجه الخصوص قد تأثرت بشكل خطير. اليوم، ربما أصبح الناس أكثر تديناً لكن هذا لا يعني بالضرورة أن دعمهم للأحزاب أو الجماعات الإسلامية قد زاد. أظهرت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في (30 ماي 2002) -على الرغم من عدم إجرائها في ظل أفضل الظروف الممكنة- انخفاضًا نسبيًا في الدعم للأحزاب الإسلامية التي أدرجت في العملية السياسية منذ عام (1991). تم تخفيض مقاعد حزب حركة مجتمع السلم من(69) إلى (38) مقعدًا، بينما خُفّضت مقاعد حزب النهضة من (34) إلى مقعد واحد. وحصل حزب (عبد الله جاب الله) الجديد حزب الإصلاح على (43) مقعدًا. إجمالاً؛ انخفض عدد المقاعد التي يسيطر عليها الإسلاميون من (103 إلى 82). وكان الفائز الأكبر في هذه الانتخابات هو جبهة التحرير الوطني التي انتعشت من أدائها الضعيف في عام (1991)، وفي انتخابات عام (1997) حصلت على (69) مقعدًا وفي (ماي 2002) فازت بـ (199)مقعدا[1].

الحركة الإسلامية بالجزائر منذ تحولها إلى قوة سياسية في الثمانينات، شكلت ظاهرة واسعة وغير متجانسة بثلاث جبهات رئيسية: جبهة ثقافية تهدف إلى "إعادة أسلمة" المجتمع ؛ جبهة سياسية غير عنيفة تعمل داخل أو خارج النظام من أجل التغيير التدريجي والسلمي والشامل ؛ وجبهة سياسية عنيفة تهدف إلى إسقاط النظام بالقوة وإقامة نظام إسلامي جامد. إذ أصبحت بعض الأحزاب في الجبهتين الأوليتين مندمجة بالكامل في المشهد السياسي الرسمي للجزائر، بينما تم مطاردة أفراد الجبهة الثالثة بلا هوادة من قبل قوات أمن الدولة. فقُتل أو سجن المئات منهم وواصل الباقون التحدي من خلال دائرة عنف لا تنتهي أبدًا ضد كل من رجال الأمن والمدنيين[2].

2- تونس:

من بين أهم القضايا في تونس على مدار العقود الأربعة الماضية - وربما القضية الأكثر أهمية - العلاقة الصحيحة بين الإسلام والسياسة. أي هل ينبغي أن تسمح تونس للأحزاب السياسية الإسلامية أم ينبغي للدولة أن تحافظ على تقاليدها القديمة المتمثلة في الفصل النسبي بين الدين والسياسة؟ هذه هي القضية التي أدت إلى سقوط أول رئيس تونسي الحبيب بورقيبة العلماني في تقليد أتاتورك. كان إصرار بورقيبة على الحكم بالإعدام على زعيم الحزب الإسلامي الرئيسي في تونس (راشد الغنوشي) مناسبة لإقالة الرئيس من منصبه بسبب عجز طبي. بعد شهر عسل

[1] - Azzedine Layachi, **Op Cit**, P 59-61.

[2] -Ibid, P 53.

قصير بين العلمانيين والإسلاميين عادت القضية إلى الظهور في عهد الرئيس الثاني لتونس زين العابدين بن علي الذي قرر مواصلة سياسة عدم السماح بالمشاركة السياسية الإسلامية[1].

لقد عرف النظام السياسي في حقبة بورقيبة تجاذب بين الديني والسياسي، وبين المحافظة والتحديث من أجل بسط النفوذ على الدولة، وكذا النسيج الاجتماعي ككل؛ ليكون سعيه خلف إستراتيجية الهيمنة السياسية تحت غطاء الوسطية في التديّن كدعامة في العقدين الأخيرين من حكم بن علي. فالنظام التونسي كغيره من الأنظمة العربية في بلورته فهم خاص للإسلام من أجل "إعادة تشكيل حقل ديني مستأنس تحتويه الدولة، وتعتبره ذراعها الأيديولوجية من أجل تسويغ سياساتها وتعبئة المواطنين حولها، وهي إستراتيجية الدولة في مجال اكتساب الشرعية وتوحيد المجتمع"[2]. كان إسلاميو تونس الأعرق وعيا بمأزق (الدولة العلمانية) بعد التجربة (البورقيبية) فقد آثروا نهج المعارضة السلمية وإن لم يتخلوا عن مقارعة النظام بلهجة سياسية حربية. فكانت الدولة الخاسر الأكبر فانهارت أو كادت تنهار في الجزائر وتَسَرْبَلت بالقوة العمياء في تونس عن طريق الإكراه البوليسي[3].

كانت سياسة الدولة متحكمة في المبادرة الدينية أكثر من التحكم في الدين، إذ مارس (بورقيبة) سياسة الاحتواء تارة بالإغراءات المادية والرمزية، وتارة بالقوة بإضعاف مواردهم الاقتصادية والإقصاء والتهميش للفاعلين في الحقل الديني. لتدخل تونس منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين (للاتجاه الإسلامي) ويدخل المجتمع التونسي رهانات جديدة بين "إسلام مستأنس يستند إلى الفكر الوسطي، ويروّج له النظام السياسي، وإسلام سياسي راديكالي معارض يستهدف تغيير الحكم. أمّا (بن علي) فلم يحمل أي مشروع عقلاني، وكان همه إقصاء رجال الدين والفكر من التدخل في الحياة السياسية، إلاّ بالقدر الذي يدعمه ويبعد عنه معارضيه. غير أن النظام التونسي أحاط نفسه بعلماء دينيين، وأراد دوما إلحاق الحقل الديني بالسياسي لمباركة سياسات النظام، لأن هذه المشروعية لم يكن بمقدور النظام اكتسابها من المشاريع التنموية. فقد كانت أولوية السلطة تعميم الهيمنة على المجتمع، بما فيه العامل الديني. إذ كانت الوسطية في الإسلام بمنزلة الستار الذي يقي السلطة مما تعتبره تطرفا دينيا سياسيا يهدّد الحكم[4].

وُلدت الحركة الإسلامية كما نعرفها اليوم في تونس في سبعينيات القرن الماضي بسبب عوامل داخلية وخارجية على حد سواء، خلال عقد تميزت بالأزمة داخل الحزب الحاكم والصراع بين جناحيه الليبرالي والمحافظ. انتهى هذا الصدام عندما غادر الجناح الليبرالي الحزب الحاكم والحكومة، مشيرين إلى عدد من المظالم. كان أهمها غياب الديمقراطية في حكومة بورقيبة، وهو غياب أصبح واضحًا بشكل لافت للنظر بعد تعيين بورقيبة رئيسًا مدى الحياة في مؤتمر في المنستير عام (1974). وتبع ذلك مواجهة دموية بين المنظمة النقابية الوطنية (UGTT)) والحكومة في (26 جانفي 1978)، أسفرت عن سقوط العديد من الإصابات واعتقال بعض النقابيين ومقاضاة عدد كبير منهم وإصدار

[1]-Alaya Allani, The Islamists in Tunisia between confrontation and participation: 1980–2008, **The Journal of North African Studies**, Vol. 14, No. 2, June 2009, P 257.

[2]- المنصف الصالحي، "التجربة العلمانية في تونس من الاستقلال (1956) إلى الثورة (2011)"، **المغرب العربي: ثقل المواريث ورداء المستقبل** (ط 1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 275،276.

[3]- عبد الإله بلقزيز، "دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[4]- المنصف الصالحي، "التجربة العلمانية في تونس من الاستقلال (1956) إلى الثورة (2011)"، **مرجع سبق ذكره**، ص 284-287.

حكم عليهم. في ظل هذه الظروف، اتخذت الحركة الإسلامية خطواتها الأولى بدءً من نشر مجلّة بعنوان "المعرفة". في البداية، لم تغطّ الموضوعات السياسية، اهتمامًا بالمبادئ الإسلامية في المساجد، وتشجيع المنظمات الخاصة لحماية القرآن، والموضوعات الاجتماعية والدينية مثل الأسرة والتعليم. ومع ذلك، فإن المواجهة الدموية في (جانفي 1978) قد غيرت هذا التركيز، وبدأت المجلة في الاهتمام بالسياسة، بدءً من الصراع بين الحكومة والنقابة العمالية، حيث قامت المجلّة بدعم الحكومة ضمنيًا ضد اليساريين. وقد نسب الإسلاميين أعمال التخريب وعنف المواجهة إلى الاتحاد واليساريين الذين يعتبرونهم العدو التقليدي للحركة الإسلامية. كما ساهمت العوامل الخارجية أيضًا في تعزيز الحركة الإسلامية خلال السبعينات، بتراجع القومية العربية التي كانت مزدهرة ذات يوم. ومع ذلك، فإن العامل الأكثر أهمية كان بلا شك الثورة الإيرانية عام (1979) والتي زوّدت الحركة الإسلامية في تونس بالدعم السياسي والإيديولوجي والتنظيمي. ووجدت الحركة في نهاية المطاف المثل الأعلى للإسلام الثوري في الثورة الإيرانية. وهكذا في سياق الصراع بين النقابيين وحزب الدستور بين اليسار واليمين بدأت الحركة الإسلامية التونسية. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ كيف تحوّلت من حركة تعليمية بحتة إلى حركة أكثر تسييساً[1].

أتاح الهجوم على قفصة عام (1980) فرصة للحركة لكشف مواقفها السياسية فيما يتعلق بالعملية ضد الحكومة. تم تنفيذ الهجوم على قفصة من قبل المنشقين التونسيين، الذين تمكنوا من التسلّل من الجزائر وبدعم من الحكومة الليبية؛ لقد قصفوا عدة مواقع إستراتيجية مثل ثكنات الجيش. حملت الحركة السياسات الاجتماعية والاقتصادية للحكومة مسؤولية الهجوم واعتبرت الحدث نتيجة للمشاكل السياسية والاجتماعية، بما في ذلك استبعاد المناطق الداخلية في تونس من برامج التنمية. قدمت الحركة نفسها باعتبارها الحزب البديل الوحيد المتاح في المجال السياسي. اتخذ جناح الطلاب في الحركة مواقف أكثر راديكالية؛ وقد ذهب الطلاب إلى حد دعم أولئك الذين ارتكبوا عملية قفصة. ومن هذه النقطة أدى الجدل الداخلي بين قادة الحركة وبعض شخصياتها المهمة إلى قيام الحكومة باتهام الحركة بتشجيع المواقف المتناقضة والنّفاقية. وأصبحت السلطات مهتمة بشكل متزايد بوجهات نظر وأفعال الحركة. وهكذا، بعد أن كشفت قوات الأمن عن الحركة في (ديسمبر عام 1980) أي بعد (11) شهراً من أحداث قفصة، وجدت الحكومة مبرّرات كافية للحد من انتشار الحركة الإسلامية. وكان الرد الأول للحكومة هو محاكمة العديد من شخصيات الحركة في صيف عام (1981). وبهذه الطريقة بدأت **المواجهة مع السلطات**[2].

خلال الثمانينات، وجدت الجماعة الإسلامية نفسها على خلاف متزايد مع الحبيب بورقيبة. فقد كان بورقيبة العلماني خصما طبيعيا. ويبدو أنه كان مقتنعًا شخصيًا بأن العلمانية كانت إرثه الرئيسي لتونس، وأن أي شيء يهدد سياساته العلمانية يهدد مستقبل البلاد. ومع تقدمه في السن يبدو أنه أصبح أكثر عنادًا في مواقفه تجاه السياسة الإسلامية المنبعثة[3]. لتشهدت الحركة الإسلامية التونسية فترة المواجهة بين (1981-1989)؛ إذ يمكن للمرء أن يقول أنه كان هناك سببان رئيسيان يقودان السلطات إلى المواجهة وحكم سريع للإسلاميين عام (1981). السبب الأول؛

[1] - Alaya Allani, **Op Cit**, P 258-260.

[2] - Ibid, P 261.

[3]-Michael Collins Dunn, The Al-Nahda Movement in Tunisia: From Renaissance to Revolution, J. Ruedy (ed.), **Islamism and Secularism in North Africa**, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington, DC 1996, P 153.

كان اعتقاد الحكومة الراسخ بأن الحركة تهدف إلى الاستيلاء على السلطة وتخطط لتحقيق هذا الهدف بالقوة. والسبب الثاني؛ هو رفض الحكومة لطلب الحركة الإسلامية المشاركة في توجيه المساجد، واعتبرت الحكومة أن هذا سيكون سابقة خطيرة ستغتصب صلاحيات الحكومة في مجال السيطرة على المؤسسات الدينية[1].

بنهاية عصر بورقيبة بين (1986-1987) تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في تونس بشكل كبير، وفي (7 نوفمبر 1987) حدث التغيير، واستيلاء زين العابدين بن علي على الرئاسة، جعل الإسلاميين في ارتياح. وكانت فترة المشاركة ما بين (1987-1989). وعلى الرغم من تعبير الإسلاميين عن دعمهم للنظام الجديد، تعاملت حكومة بن علي بحذر شديد في مجال تقنين الحركة، وقرّرت قبول أنشطتها السياسية تدريجياً من خلال الخطوات الثلاث التالية:

1. السماح للحركة بالمشاركة في المجلس الأعلى للميثاق الوطني بحلول نهاية عام (1988)؛
2. تمثيل الحركة في المجلس الإسلامي الأعلى من خلال القائد عبد الفتاح مورو في أوائل عام (1989)؛
3. السماح للحركة بالمشاركة في الانتخابات النيابية عام (1989)[2].

هكذا وبعدما شرع (بن علي) في التقليل من بعض التدابير العلمانية لبورقيبة، ومع إطلاق قيادة الحركة الإسلامية، مهّد (بن علي) الساحة لدور محدود للحركة في الحياة السياسية التونسية. وخلال الأشهر المقبلة مُنحت حرية كبيرة، بما في ذلك الحق في إنشاء صحيفة الفجر، لتوزيع منشوراتها بحرية، وتنظيم خلاياها في الأماكن الشعبية. كان بن علي قد دعا إلى إجراء الانتخابات في (2 أبريل 1989). رغم أن قانون الحزب الجديد منع مشاركة الأحزاب القائمة على الدين، فقد سُمح للمرشحين الإسلاميين بالترشح كمستقلين. غيرت الحركة الإسلامية اسمها إلى النهضة، حيث أزالت كلمة "إسلامي" من عنوان الحركة ولكن لم تستوف بذلك الوقت معايير الحكومة للموافقة عليها كحزب على الرغم من الطعون. من خلال اختيار كلمة النهضة، بما لها من آثار مألوفة للنهضة الثقافية والوطنية العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين سعت الحركة إلى التقليل من طابعها الإسلامي، لكن التغيير لم يقنع السلطات بذلك[3].

اتّجهت المشاركة نحو الفشل والعودة إلى المواجهة للفترة (1990-2007): بعد قرار (راشد الغنوشي) مغادرة البلاد بعد شهر من الانتخابات البرلمانية عام (1989). وكان تعيين (محمد الشرفي) وزيراً للتربية يهدف إلى الحد من تأثير الإسلاميين، لأن هذا الوزير كان معروفاً بموقفه العدائي من التيار الإسلامي. ولهذا السبب شجبت الحركة تصرفات الوزير في إعلانها الشهير في (2 أكتوبر 1989)، وطلبت استقالته. والأهم من ذلك هو رفض الرئيس الواضح لأي حزب قائم على الدين في إحدى خطبه في عام (1990). وبعد ذلك بدأت الحركة بالرد على السلطات. في (يونيو 1996) نظمت حركة النهضة مؤتمرها الأول في الخارج في (بلجيكا) لتقييم إستراتيجيتها للمواجهة. وانتهى هذا المؤتمر بالتخلي

[1] - Alaya Allani, **Op Cit**, P 261.

[2] -Ibid, P 263.

[3] - Michael Collins Dunn, **Op Cit**, P 157.

عن ثقافة المواجهة واعتماد سياسة معتدلة. ادعى النهضة بعد ذلك أن يبدأ في بدء حوار وطني. قبل (11سبتمبر 2001) نظم حزب النهضة مؤتمرا آخر في لندن (3 أفريل 2001) أكد فيه على سياسة الحوار وقدم بعض التسويات السياسية مع المعارضة الليبرالية واليسارية. وتم تطبيق هذه الحلول الوسط عندما شاركت الحركة في لجنة (18 أكتوبر 2005) مع مختلف أعضاء المعارضة: اليساريين والنقابيين والاشتراكيين-جميعهم ادعى الحاجة إلى مزيد من الحرية لوسائل الإعلام والمزيد من الحرية- في الحياة السياسية. في أواخر (ديسمبر 2006) وأوائل جانفي 2007) كانت تونس مسرحاً للمواجهة الدامية بين ضباط الشرطة وجماعات من الإسلاميين المتطرفين المعروفين باسم "الجهاديين السلفيين" والمنتمين إلى تنظيم القاعدة. كان هؤلاء الإسلاميون المتطرفون يستعدون لشن هجمات ضد مواقع استراتيجية. إذ قُبض على مئات المتشددين الذين ينتمون إلى الحركة، وقتل (12) إسلامياً خلال المواجهة[1].

3- المغرب:

إن المجال السياسي في المغرب يستعمل كل المستويات ويوظفها لأجل الضبط والتحكم في كل مفاصل السلطة؛ إذ نجد علاقة جدلية بين الديني والسياسي؛ فكل ما هو سياسي يستمد مشروعيته من الدين بما فيه من رمزية. إذ لا يعتبر السلطان "إلاّ إذا اعترفت به فاس" وهي التي تحتضن العلماء والمجال الذي يجعل من هذا الاعتراف إعادة إنتاج للحكم بشكل رمزي يقوم على الشرفة[2]. إن الثقل الذي اتخذته الحركات الإسلامية في المجال السياسي المغربي خلال العقود الماضية هو بلا شك الحقيقة السياسية الرئيسية في أصل واقع هذه المسألة حول العلاقة بين السياسة والدين. انطلاقًا من المبادئ المقدسة للصلة بين الدين والعالم وهوية العقيدة والدولة، إذ يعيد الإسلاميون إحياء عقيدة الخلفاء الكلاسيكية، ويعيدون مجددًا لنظرية القوة في الإسلام وجودًا جديدًا في العالم. النقاش السياسي في البلاد يجبر الطبقة السياسية على الرد والملكية لإعادة تأكيد هويتها ووضع سياسة لإدارة المجال الديني[3].

يُنظر إلى التطوّر التاريخي للحركة الإسلامية في المغرب على أنه تطور شامل للخطاب الديني للدولة بتفسيراته الصوفية وَرَدّ الفعل اللاحق ومعارضة احتكار الدولة للرموز الدينية. لقد أسفر ذلك عن خريطة دينية متنوعة في المغرب؛ حيث يمكننا التمييز بين مختلف أنواع الإسلاميين والجماعات الإسلامية. فهناك ثلاث مجموعات للنخبة الإسلامية في المغرب. أولاً، هناك **النخبة الدينية التقليدية** التي تتألف من الصوفيين؛ والتي فرضت تاريخياً تحالفاً دينياً مع الملكية وأضفت الشرعية على حكمها الطويل. تستخدم هذه النخبة شكلاً معينًا من أشكال الإسلام الشعبي، والذي له صلة خاصة بالتجربة المغربية والتي تتكون من الممارسات اليومية الطقوسية للإسلام الصوفي. بجانب المجموعات الصوفية، توجد النخبة التي تمثل **الإسلام الرسمي** في المغرب. فالمسؤولون الدينيون بالولاية هم الأوصياء على السلطة الدينية، ويتم اختيارهم بشكل كامل في جهاز الدولة الذي يتألف من مختلف مجالس المدن الدينية والمفتين العامين والمؤسسة الدينية للعلماء تحت رعاية المجلس الأعلى للعلماء ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

---

[1] - Alaya Allani, **Op Cit**, P 265.

[2] - رحمة بورقيَّة، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[3] - Mohamed El Ayadi, Rahma Bourquia, Mohamed Darif, Etat, monarchie et religion, **Les cahiers bleus,** n° 3 - Février 2005, P 10.

النخبة الدينية الرسمية منظمة للغاية وتتميز بخضوعها التام لمصالح الدولة، لأن سبب وجودها لا يزال هو امتداد الخطاب الديني الرسمي للدولة. يقوم المسؤولون الدينيون بالدولة بترويج مختلف الصور الرمزية للملكية كقائد للمؤمنين والشريف والسيادة الوحيدة على السلطة الدينية في المغرب. بالإضافة إلى الجماعات الصوفية المسلمة والنخبة المسلمة الرسمية، فإن المجموعة الثالثة في الخريطة الدينية المغربية تضم **مختلف الجماعات الإسلامية** التي تشاطرها القلق مع محنة المجتمع المغربي وتدعو إلى اعتماد قوانين وتعاليم إسلامية. الإسلاميون في المغرب ليسوا مجموعة متجانسة لأنهم يختلفون في استراتيجياتهم ونهجهم لسلطة الدولة. إذ يتجلى المغاربة في أربعة اتجاهات إسلامية رئيسية: الدعوة، والمشاركة السياسية، والرفض/الاستبعاد، والتشدد المتطرف. وتعكس هذه الاتجاهات والاستراتيجيات المظاهر الواسعة للإسلاموية في العالم الإسلامي عمومًا، وكذلك استعداد الإسلاميين الملتزمين، سواء كانوا إسلاميين اجتماعيين مهتمين بتعزيز الروحانية الإسلامية من خلال العمل الجماعي المشترك أو الإسلاميين السياسيين الذين يستخدمون الرموز والهوية الإسلامية في السعي لإقامة دولة اسلامية[1].

بدلاً من العمل على تقليص وزن الدين في المجال السياسي المغربي، أدى تطور الإسلاموية إلى زيادة حدة هذا الثقل. كان احتكار الملك لهذا المجال من خلال الاستفادة القصوى من نموذج قيادة المؤمنين، وهو الجانب الأساسي لأنه "يشير إلى عقيدة الخليفة". على الصعيد الداخلي، خدم استخدام هذا النموذج غرض توحيد النظام السياسي. أما على المستوى الخارجي، كان في خدمة قيادة الملك في العالم الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي، الإيسيسكو، لجنة القدس ...). كان إدّعاء الملك بالأصولية الدينية الملكية هو العنصر الأساسي الثاني في هذه السياسة الدينية للقوة المغربية؛ من ناحية من خلال تطور الاحتجاج الداخلي للإسلام، وتحدى انتصار الإسلام (ثورة الخميني الإسلامية في إيران) وأصداءها في العالم من ناحية أخرى. فكانت المطالبة بأصولية الدولة هي الوسيلة التي استخدمها الملك (الحسن الثاني) لمواجهة المتدينين الإسلاميين على المستوى السياسي والديني ليتم استيعابهم في النهاية مع الأصولية وبالتالي اختزالهم إلى القمع الخميني لمحاربة الإسلاموية[2].

بعد أن أدرك المغرب الحاجة إلى التطور الديمقراطي وتنوع التيارات الإسلامية، فقد تبنى المغرب استراتيجية دقيقة تجاه الإسلاموية؛ تهدف إلى استبعاد الأكثر عنفاً وتطرفاً - بما في ذلك محاولة تحويل المؤيدين الشباب عن التأثير الهائل على ما يبدو لعالم السلام الساحر وإدماج المعتدلين في النظام السياسي- حتى لو كان ذلك يعني على حساب الأحزاب "التقليدية" مثل الاستقلال. هذه الإستراتيجية البراغماتية حديثة التطبيق؛ حيث تذبذبت السلطة منذ فترة طويلة بين عدة مواقف: حافز أولي أعطى للجماعات الإسلامية لمحاربة الأحزاب والمنظمات اليسارية التي اعتبرت خطيرة في السبعينيات. صراع أمامي ضد هذه الجماعات، وتطرف تدريجي (أواخر السبعينات والثمانينات)؛ الاعتراف بمساحة للتسامح والتعبير من خلال التفويض بتكوين جمعيات مستوحاة من الإسلاميين. وهكذا، فإن نظرة سريعة على تاريخ الإسلاموية في المغرب تكشف عن مرحلتين متميزتين: الأولى تبدأ في مطلع الستينات والسبعينات إنها

[1]- Mohamed Daadaoui, **Morocc a n Mona rch y a nd the Islamist Challenge: Maintaining Makhzen Power** (First edition; United States: a division of St. Martin's Press LLC, 2011), P 124-126.

[2] - Mohamed El Ayadi, Rahma Bourquia, Mohamed Darif, **Op Cit**, P 28.

مرحلة الولادة وتوسع الإسلام المتطرف (على وجه الخصوص مع نشاط حركة الشباب الإسلامي التي شارك قادتها في اغتيال الزعيم الاشتراكي عمر بن جلون)؛ كما أنه يتميز بالرضا عن النفس، أو حتى التواطؤ المفتوح للنظام. انتهت في أوائل الثمانينات بتطرف جزء من التيارات الإسلامية -وخاصة بعد "الثورة الإسلامية" الإيرانية التي أجبرت القوة على تغيير سياستها في اتجاهين: القمع سيطرة أقوى والتضييق على المجال الديني. أما المرحلة الثانية التي تبدأ في منتصف الثمانينات، كانت مرحلة إضعاف التيارات المتطرفة -على الرغم من محاولاتهم للاستفادة من "الأزمة الجزائرية"- وتوسيع عدد كبير من الجماعات والجمعيات التي تدعو إلى "إعادة أسلمة" المجتمع المغربي ولكن مع احترام "الشرعية الملكية"[1]. تعمل حركات الإسلام السياسي في المغرب على استخدام الإسلام كوسيلة من وسائل الحركة، لتهديد استقرار النظام السياسي فكانت في حالات عديدة مضطرة للعمل السري، وهو ما دفعها إلى نشأة جماعات جديدة الجماعة الإسلامية عام (1992) وأخذت اسم حركة الإصلاح والتجديد. أين تتراوح علاقتها مع المؤسسة الملكية بين (الإدماج/ الإقصاء الجزئي/ الاستبعاد الكلي)؛ وهي علاقة يحدّدها مدى تشكيلها خطرًا على رمزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي[2].

يبدو أن كل شيء يشير إلى أن معظم التيارات الإسلامية المولودة في سبعينات القرن الماضي تطورت إلى "تسوية إسلامية" مع النظام. اختار جميع القادة المعروفين تقريبًا استراتيجية الضغط من أجل "أخلاقية" الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. وبشكل عام، حتى إذا كان يجب على المرء أن يحرص على عدم المبالغة في تقدير الوزن والنفوذ في المجتمع المغربي وفي النظام السياسي، فإن الوجود الإسلامي مستمر في تأكيد نفسه اجتماعيًا وثقافيًا. وفي هذا الصدد، يمكننا أن نلاحظ الاندماج بين الإصلاح والتجمع الإسلامي وجمعية إسلامية أخرى (تحالف من أجل مستقبل الإسلام). على أي حال، فإن معظم الحركات الناشطة -التي دعت إلى انفصال جذري عن النظام أو حتى التعنيف للإطاحة بالنظام- لا تزال في الدولة السرية وهي غير معروفة جيدًا. ومع ذلك، لا يمكن لأحد أن يقلل من الفرضية القائلة بأن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية -وخاصة بطالة الشباب والخريجين، والفجوة السحيقة التي تفصل بين الأغنياء وبقية المجتمع- يمكن أن تقدم لهم في المستقبل فرصة للنهوض[3].

على الرغم من أن الإسلاميين لا يتحدون بشكل مباشر النظام الملكي، إلا أنهم تمكنوا من فرض نقاش حول العلاقة بين الإسلام والدولة، والتغيير الديمقراطي المحتمل. الأهم من ذلك أن الإسلاميين حاولوا تغيير طبيعة الدولة. في قيامهم بذلك، يشارك الإسلاميون وخاصةً (العدل والإحسان) في الملكية في صراع على أراضي الحرم الشريف ورموزه الدينية للسلطة الملكية. الإسلاميون المغاربة متنوعون في خطابهم واستراتيجياتهم؛ بخلاف (العدل والإحسان) المثيرة للجدل اختارت حركة (العدالة وتنمية) منذ أواخر التسعينيات المشاركة في النظام السياسي في المغرب. تنبثق

[1]- Abderrahim Lamchichi, Les spécificités de la transition marocaine: Islamisme et politique au Maghreb**, Confluences Méditerranée** - N° 31 AUTOMNE 1999, P 42.

[2]- محمد صالح شطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 346،347.

[3] - Abderrahim Lamchichi, **Op Cit**, P 44.

الاستراتيجيات المتنوعة من وجهة نظر مختلفة عن النظام ودور المجتمع. كما أنها استجابة متنوعة لطقوس الملكية للخطاب السياسي في المغرب[1].

لا تزال الملكية في المغرب أقل تهديداً من الإسلام السياسي من نظرائها في الدول العربية الأخرى. فهناك عدة مجموعات إسلامية نشطة اجتماعيا لها توجهات وأنشطة مختلفة، ولا توجد حركة سائدة واحدة تقود النشاط الإسلامي. إذ يمكن أن تعزى الطبيعة المجزأة للحركات الإسلامية إلى البنية السياسية للمغرب، والشرعية الدينية الهائلة التي تتمتع بها الملكية. كما أنه نتاج ثانوي للبيئة السياسية المنقسمة في المغرب، بعد أن سمحت الملكية "بنمو المعارضة الإسلامية في أوائل الثمانينيات بمواجهة خصومها العلمانيين" الموالون والراديكاليون لهم مصالح مختلفة ولكل منهم تكاليف تعبئة متباينة. يساعد الموالون في الحفاظ على النظام ، في مقابل الحصول على المزايا الملكية. في المقابل يستفيد المتطرفون من السخط الشعبي من أجل حشد الدعم[2].

استفاد الإسلاميون في نهج المشاركة السياسية[*] من الإصلاحات السياسية للدولة لأنهم أصبحوا منافسين منتظمين في الانتخابات ونشطين داخل النظام السياسي (العدالة والتنمية مثال على هذا النهج الشمولي). لم ينضم جميع الإسلاميين إلى النظام السياسي في المغرب، إذ رفض آخرون مثل (العدل والإحسان) المشاركة في اللعبة السياسية بسبب رفضها للنظام السياسي وقواعد التضمين كما حددها النظام. لقد تبنت هذه المجموعة إستراتيجية تعليمية لما بعد الإسلام من أجل تحقيق مجتمع إسلامي حقيقي ولم تفشل أبدًا في تسجيل مقاومتها لسياسات الدولة. أما الإسلاميون المتشددون؛ فهم فئة متنامية ولكنها صغيرة في المغرب، وهذه الجماعات مستوحاة من الحركة الجهادية الدولية بقيادة القاعدة. ففي المغرب؛ السلفية الجهادية وأعضاؤها يسعون إلى تحول جذري في الدولة والمجتمع. تنظر هذه المجموعة إلى المجتمع على أنه جاهلي، وهو حالة من الجاهلية الوثنية التي تستدعي استجابة جهادية عنيفة[3].

لقد شكل دمج الإسلاميين في المشهد السياسي المغربي تغييراً عميقاً عما كان عليه الموقف الرسمي للنظام؛ فمن ناحية، إنكار ما هو واضح من خلال رفض الاعتراف بوجود الإسلاموية في المغرب، ومن ناحية أخرى تركيز السياسة الحكومية على ضبط النفس والقمع لهؤلاء الإسلاميين الذين لم يكن لهم وجود رسمي. فما هي أسباب هذا التغيير؟ يسأل (Gema Martín Muñoz) ويجيب: لقد استوفوا بلا شك المعايير التي تخدم مصالح النظام من وجهة نظر سياسية واستراتيجية في سياق سياسي يتسم بالإصلاح الليبرالي الذي تم افتتاحه منذ عام (1996). ومن ناحية، الحاجة إلى ضمان المصداقية الاجتماعية؛ إذ يمكن للإسلاميين المقبولين من الناحية المؤسساتية أن يحققوا استقرار

[1] - Mohamed Daadaoui, **Op Cit**, P 97.

[2]- Ibid, P 122.

[*] - لمزيد حول موضوع: الإسلاميون في المنافسة السياسية في المغرب، انظر:

Khadija Mohsen-Finan, Malika Zeghal, Opposition Islamiste Et Pouvoir Monarchique Au Maroc: Le cas du Parti de la Justice et du Développement, **Revue française de science politique**, vol. 56, n° 1, février 2006, P. 79-119.

[3] - Mohamed Daadaoui, **Op Cit**, P 126,127.

النظام باعتبارهم قوة في قلب المجتمع المغربي، ومواجهة الضيق العميق لبعض شرائح المجتمع الذين يشعرون أنهم مستبعدون، من وجهة نظر اجتماعية-اقتصادية وسياسية[1] .

4- ليبيا:

عملت الحركة السنوسية على تجدر الاعتدال الإسلامي للحفاظ على بنية المجتمع الليبي على قيم الإسلام وتحصينه من اختراقات الحركات الإسلامية المختلفة المحاولة لاختراق المجتمع، فكان عزله الجغرا-سياسي طيلة (42 سنة) بعيدًا عن تأثير الجماعات الإسلامية المختلفة في المحيط العربي[2]. فخلال حكم الملك إدريس للفترة ما بين (1951-1969) تم زرع الإخوان في ليبيا من خلال الطلاب والمدرسين المصريين العاملين في البلاد، والشباب الليبيين الذين عادوا من دراساتهم في مصر. بالإضافة إلى ذلك، في الخمسينيات من القرن الماضي لجأ الملك إدريس إلى مجموعة من الإخوان المصريين الذين كانوا يفرون من الاضطهاد في مصر والذين استقروا في الجزء الشرقي من البلاد. ومن بين هؤلاء الدكتور (عز الدين إبراهيم) الذي كان من المفترض أن يصبح جهة اتصال رئيسية شخصية للإخوان في (بنغازي). أعطى الملك الليبي للإخوان درجة نسبية من الحرية، مما مكنهم نتيجة لذلك من نشر تفسيرهم الأصولي للإسلام،وقد دعا (السنوسي) قبلهم إلى العودة إلى المصادر والنصوص الأصلية داخل الإسلام كوسيلة للتّعامل مع إخفاقات الأمة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحركة الإسلامية الليبية، لم يكن الإخوان قادرين على الحصول على دعم حقيقي على المستوى الشعبي في ذلك الوقت. نظرًا لكونها منظمة ثقافية ودينية في المقام الأول، فكان جاذبيتها مقصورة تقريبًا على المثقفين. في حين أنها كانت قادرة على جذب عدد من الشباب الليبيين المتعلمين، إلا أن السكان عمومًا، مثل العلماء التقليديين أبدوا بعض الهواجس تجاه المجموعة. كان هذا جزئيًا بسبب شكوك السكان بأنه على الرغم من تأكيد جماعة الإخوان أنها كانت حركة ثقافية بحتة، فقد تضمنت أيضًا أجندة سياسية أساسية. تصاعدت هذه الشكوك بحقيقة أن أعضاء الحركة قد سجنوا في مصر من قبل الرئيس ناصر، الذي اعتبرهم تهديدًا لنظامه القومي العربي. علاوة على ذلك، في ليبيا حيث جاءت الثورة القومية متأخرة أكثر بكثير من بقية العالم العربي، فإن الشرعية الدينية للملكية نفسها تعني أن هناك جاذبية ضئيلة لهذه الأيديولوجية بين السكان عمومًا. بالإضافة إلى ذلك، ظل المجتمع الليبي في ذلك الوقت قبليًا وتقليديًا بطبيعته، وأثبت شكوكه في أي أيديولوجية تم إحضارها من الخارج. ومن الواضح أن المجتمع الليبي خلال فترة الحكم الملكي لم يكن مستعدًا لمواجهة إيديولوجية الإخوان في ذلك الوقت[3].

إن كان وجود جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا يعود إلى عام (1949)، فأن تطوير أول هيكل تنظيمي واضح لها كان في عام (1968) وتجمّد بسرعة في عام (1969) بعد انقلاب العقيد القذافي. لم يسمح للإخوان المسلمين بالعمل بشكل علني وعانوا من القمع الشديد. في الواقع، عندما بث التلفزيون الحكومي شيئًا عنهم كانت جثث قادتهم معلقة

[1] - Gema Martín Muñoz, L'islamisme réformiste marocain, **Afkar/Idees**, Eté 2004, P 61,62.

[2] -د ن ك، "الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، **منظمة فريدريش ايبرت**، ألمانيا، 2015، ص 04.

[3] - Alison Pargeter, Qadhafi and Political Islam in Libya, **Libya since 1969_ Qadhafi's Revolution Revisited**, Edited by Dirk Vandewalle, (Palgrave: Macmillan US (2008)), P 85,86.

من أعمدة الإنارة في الشوارع في منتصف الثمانينيات. ووصفهم القذافي بأنهم "زنادقة منحرفين" و "كلاب طائشة". فرارًا من القمع ولدت جماعة الإخوان المسلمين الليبية من جديد في الولايات المتحدة، حيث أنشأ الأعضاء "الجماعة الإسلامية الليبية" في عام (1980) وأصدروا مجلتهم "The Muslim". في عام (1982) عاد العديد من شخصيات جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا يدرسون في الولايات المتحدة إلى ليبيا لإعادة تأسيس المنظمة في البلاد ولكن انتهى بهم المطاف في السجن أو تم إعدامهم. كانت عودة جماعة الإخوان المسلمين الليبية في عام (1999)، ودخلت في حوار مع النظام. تعززت نهضة سيف الإسلام القذافي في عامي (2005-2006) والتي تهدف إلى إشراك وتحييد جماعات المعارضة، سيما الجماعات الإسلامية[1].

حاول العقيد القذافي منذ وصوله إلى السلطة في عام (1969) بثبات القضاء على التهديد الذي يمثله الإسلام السياسي، إذ كان ينظر إليه على أنه التحدي الداخلي الأكثر أهمية لنظامه. في الواقع، أظهر القذافي كراهية شخصية للإسلاميين؛وكان يشير إليهم على أنهم (زنادقة)، وكان خطابه العلني على مر السنين مليئًا بإدانات الإسلام السياسي. في عام (1989) على سبيل المثال وصفهم بأنهم "أكثر خطورة من الإيدز"!! في إحدى قصصه القصيرة. وعلى الرغم من هذا الموقف ونهجه عدم التسامح المطلق مع المعارضة الإسلامية من أي نوع، لم يتمكن من منع الإسلام السياسي من أن يتجذر في ليبيا. مثل العديد من القادة الوطنيين العلمانيين العرب الذين تولوا السلطة بعد تجاوزات الملكية المدعومة من الاستعمار، حاول القذافي الحد من أي دعم محتمل لمعارضة إسلامية من خلال استثمار المزيد من السلطة الدينية في حكمه. بعد فترة وجيزة من وصوله إلى السلطة حاول "إضفاء الطابع الإسلامي" على ثورته الاشتراكية العربية مع إدخال عناصر معينة من الشريعة، بما في ذلك حظر الكحول، كوسيلة لإظهار التزامه بالقيم الإسلامية. مما أثار استياء العلماء التقليديين (علماء الدين)، لأن القذافي حاول الإصرار على أن الجمهورية الثورية الجديدة كانت متوافقة مع القيم الإسلامية. غير أنه في الواقع أصبح الإسلام الأداة التي حاول القذافي من خلالها بطريقته الشعبية المعتادة رفض النظام الديني القديم وتبرير بديله الإيديولوجي[2].

كانت الأداة الرئيسية التي استخدمها القذافي لهزيمة خصومه الإسلاميين هي القمع التام مباشرة بعد ثورة عام (1969)، حيث شرع القذافي في تفكيك النخب الدينية القائمة التي كانت متحالفة مع النظام السنوسي الصوفي. كما سعى لمنع ظهور معارضة إسلامية ليبية سرية من خلال التعامل مع المشتبه بهم بأقسى العبارات. غير أن مقاربة القذافي المزدوجة لم تكن كافية لمنع إحياء الإسلام الذي ظهر في جميع أنحاء المنطقة ابتداء من الثمانينات. نتيجة لذلك، وجد القذافي نفسه يواجه دعمًا داخليًا متزايدًا لجماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وكذلك الجماعات ذات التوجه الجهادي. فاقترح بعض المراقبين أن القذافي ربما يكون قد بالغ في تقدير حجم هذه المعارضة الإسلامية كوسيلة لتبرير القمع المعمّم، ولتثبيط الانقسامات الداخلية داخل النظام. صحيح أن المعارضة الرسمية كانت محدودة في طبيعتها، ولم تنجح أبدًا في تحقيق أي تقدم حقيقي داخل ليبيا؛ ومع ذلك، في حين أن تضخيم

[1]-Omar Ashour, Between ISIS and a failed state: The saga of Libyan Islamists, **rethinking political islam series**, working paper, Brookings Institution, August 2015, P 2,3.

[2]- Alison Pargeter, **Op Cit,** P 83,84.

العقيد القذافي للمشكلة قد يكون له استخدامات سياسية خاصة به، إلا أنه من الخطأ أن يقترح أنه ينظر إلى الإسلام السياسي باعتباره تهديدًا خطيرًا وخطيرًا لنظامه في الجماهيرية. علاوة على ذلك، على الرغم من غزواته في إفريقيا كان القذافي قومياً حقيقياً عربياً، وهو سليل جيل من القادة الوطنيين العلمانيين الذين نظروا إلى الإسلاميين على أنهم عملاء رجعيون في الغرب. في الواقع، وصف القذافي ذات مرة الإخوان بأنهم "خادموا الإمبريالية" و"أعضاء الجناح اليميني الرجعي"[1].

خلال الثمانينات من القرن الماضي، كانت البلاد تعاني من مشاكل اجتماعية اقتصادية حادة، وأصبح الناس يشعرون بالإحباط والقلق بشكل متزايد عندما أثبت النظام عجزه عن تقديم نفس المستوى من الخدمات والمزايا التي تمتع بها خلال سنوات الازدهار في سبعينيات القرن الماضي. في الواقع، فإن الأفكار المحدودة وراء ثورة القذافي قد استنفدت نفسها بعد عقد من الزمان في السلطة، وبدا أنها مفارقة تاريخية بشكل متزايد. علاوة على ذلك، كانت ليبيا مثل بقية العالم العربي تشهد إحياء إسلاميًا بحلول نهاية الثمانينيات. وإن بدت أجزاء معينة من المجتمع الليبي أنها لم تكن راضية أبدًا عن الأفكار التقدمية الثورية التي فرضها القذافي عليها. بدأ الليبيون مثل نظرائهم العرب في الظهور كإشارات متزايدة من التدين، مدفوعة بالوعي الإسلامي الذي نشأ نتيجة للثورة الإيرانية عام (1979) وبسبب الأحداث في أفغانستان في الثمانينات. بالنسبة لمعظم الليبيين، فإن هذا الإحياء الديني لم ينتشر تلقائيًا إلى الساحة السياسية، ولم يكن الإخوان الليبيون قادرين على الاستفادة من هذا التطور بأي شكل من الأشكال[2].

لم يكن بمقدور الإخوان الليبيون أبدًا تطوير نداء واسع القاعدة من شأنه أن يمكّن الحركة من الاستمرار رغم قمع النظام. وعلى غرار نظرائهم في بقية العالم العربي، سعى الإخوان الليبيون إلى إقامة دولة إسلامية بموجب الشريعة، مع نظام اقتصادي إسلامي شامل. لقد اعتقدوا أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي العمل من القاعدة إلى القمة، وإعداد المجتمع لمثل هذا الاحتمال، وتعليمهم وفقًا للأفكار الإسلامية[3]. وفقًا لأحد كبار أعضاء الإخوان الليبيين في السنوات الثلاث التي تلت عام (1995) تمكّنت جماعة الإخوان من زيادة عضويتها بأربعة أو خمسة أضعاف، ومع ذلك، ظلت أعدادهم ضئيلة. في عام (1998) تعرضت الحركة لضربة قاتلة تمثلت في نهايتها كمنظمة نشطة داخل البلاد. وفي (جوان 1998) شن النظام حملة اعتقالات جماعية ضد الإخوان المسلمين على وجه التحديد، وفي عمليات تمشيط في جميع أنحاء البلاد اعتقل (152) عضوًا، وفي جلسة قصيرة أمام محكمة الشعب في (أفريل 2001) اتُهموا بالانتماء إلى منظمة محظورة بموجب القانون (رقم 71) لعام (1972) منهم من حكم بالإعدام وآخرون بالمؤبد، وغيره من العقوبات. ولم تتعاف الحركة أبدًا من هذه الضربة، وعلى الرغم من أنها تركت بعض المتعاطفين داخل البلاد، إلا أن الاعتقالات كانت بمثابة نهاية لعمل المجموعة كهيئة رسمية. فأيديولوجية الإخوان ربما تكون قد جذبت السكان في

[1] - Alison Pargeter, **Op Cit**, P 84.

[2] - Ibid, P 88, 89

[3] - Ibid, P 89.

قبضة النهضة الإسلامية كحركة، إلا أنها أثبتت أنها غير قادرة على تأمين قاعدة قوية بما فيه الكفاية في البلاد لتشعر بوجودها حقًا[1].

5- موريتانيا:

في جمهورية موريتانيا الإسلامية، كان ينظر إلى اتجاهات "الناشط الإسلامي" دائمًا على أنها طبيعية. بعد فترة طويلة من قصرها على الشؤون الدينية، امتد هذا التأثير ليشمل المجال السياسي في عهد العقيد (محمد خونا ولد هيداله) للفترة ما بين (1979-1984)، حيث تم دمج المسلمين الإصلاحيين في إدارة الشؤون العامة. وقد تجلّ هذا الموقف من خلال تبني الشريعة باعتبارها المصدر الحصري للمعايير القانونية (لم يتم الطعن فيها منذ ذلك الحين). تميزت فترة الأسلمة الجزئية للدولة وقانونها بتطبيق العقوبات الشرعية الإسلامية (الحدود) عقب محاكمات المحاكم الشرعية. ومن هذه الفترة استلهمت حركة سياسية من جماعة الإخوان المسلمين. ومع ذلك وباستثناء هذا القوس القصير ولكن الحاسم، أبقت الدولة في كثير من الأحيان على بعدها عن الأوساط الدينية، وتركتهم لإدارة الممارسات الدينية وفعلت ذلك حتى منتصف عام 2003. إبقاء حماة الخطاب الديني الإصلاحي في مكان محترم لم يكن صعبا. فمن ناحية، كانت الطبيعة "الإسلامية" للبلاد تحميها دائمًا إلى حد ما ضد الاتهامات التي غالباً ما يوجهها أنصار التجديد الإسلامي (أن الدولة علمانية، شيوعية، ملحدة ، ...)؛ ومن ناحية أخرى، كان الزعماء الدينيون الموريتانيون عادةً ملتزمين بالقانون وأمروا باحترام السلطات[2].

كان هناك ثلاثة اتجاهات إسلامية رئيسية في موريتانيا، أول منظمة إسلامية تأسست عام (1974) كانت **الجماعة الإسلامية**؛ كان تأثير هذا الحزب في الغالب في نواكشوط، حيث كان لديهم أكبر عدد من المتابعين. من الناحية الأيديولوجية، كانوا قريبين من جماعة الإخوان المسلمين، وقرروا دعم (هيدالة) خلال فترة رئاسته من(1980 إلى 1984)، حيث تأسست الشريعة. من حيث التماسك الداخلي كان هناك انشقاق أساسي في الحركة الإسلامية الأولية، وبالتحديد في دعمها (أو عدم دعمها) لرئيس الجمهورية. ومع نمو الجماعة الإسلامية، تقلصت تدريجياً بسبب استياء بعض قادتها عندما اقتربت من السلطة. أما الميل الإسلامي الثاني في موريتانيا هو **اتجاه الدعاة**، المنقسمة إلى فرعين: (1) جماعة الدعوة والتبليغ، الذي كان أعلى ممثل له هو الأمير (محمد المصطفى ولد احمدود)، تأسست هذه الحركة في الهند في عام (1920) وظهرت في موريتانيا في عام (1990). لقد اختارت المجموعة اللّاعنف، وهي بعيدة عن الحياة السياسية، وهي أكثر الحركات الداعية رسوخًا وأفضل تنظيمًا؛ و (2) أحد الأئمة الأكثر شعبية و "المتمردة" (محمد ولد سيدي يحي) الذي لعب دورا قياديا في الثمانينات والتسعينات. وبينما جادل بأنه غير سياسي، فقد ساعد في إنشاء حزب الأمة وهو معارض للتسلسل الهرمي الاجتماعي والديني ، والأخوة والعناصر الدينية للنظام. و (3) الاتجاه الثالث والأخير هو **الحركة الوهابية** أو السلفية، التي تريد العودة إلى المصادر الأصلية للإسلام من أجل تطهيرها وتنشيطها.

[1] - Alison Pargeter, **Op Cit**, P 91,92.

[2]-Zekeria Ould Ahmed Salem, "Islam in Mauritania between Political Expansion and Globalization: Elites, Institutions, Knowledge, and Networks", **Islam and Muslim Politics in Africa**, Edited by Benjamin F. Soares and René Otayek, (First edition; Palgrave Macmillan US, 2007), P 29.

أبرز أعضاء هذا التيار الثالث هم (تاكي ولد محمد عبد الله ومحمد الحسن ولد ددو). هذه المجموعة مؤيدة للجهاد وتطالب بتأسيس الشريعة. إنهم ضد إسلام الأخوان، وعبادة القديسين والأئمة بالقرب من السلطة السياسية.

إن الانقسامات بين هذه التيارات الثلاثة لم تكن ثابتة بمرور الوقت. بشكل عام، ليس لديهم عدد كبير من المتابعين، ولا يتم دمج هياكلهم بشكل جيد. العديد من هذه النزاعات تتجمّع أو تقسم وفقاً للمصالح الشخصية لزعمائها (الذين يسعون إلى توسيع نطاق جاذبيتهم السياسية)، أو بسبب النزاعات الشخصية بينهم، بدلاً من الاختلافات الدينية أو الفلسفية العميقة[1].

لم يكن المستعمرون الفرنسيون فقط هم الذين وظفوا الدين لمأسسة الدولة؛ فقد تبنى (ولد الطايع) عدة تدابير تهدف إلى توجيه تعليمه وممارسته، وفتح وزارة الثقافة والتوجيه الإسلامي، فضلاً عن المعهد المتقدم للدراسات والبحوث الإسلامية (ISERI) لتنظيم التعليم المتقدم في الأمور الإسلامية. وكانت محاولة أخرى مثيرة للجدل من جانب الدولة لتشريع النشاط الديني هي قانون تنظيم المساجد الذي تمت الموافقة عليه في (1 يوليو 2003) الذي ينظم التمويل لأماكن العبادة وتعيين الأئمة ومكافآتها، كما يشرّع محتوى الخطب والمؤتمرات بحيث تتلاءم مع المذهب المالكي. في سياق اضطهاد القادة الإسلاميين وحبسهم، فلم يؤد هذا القانون إلا إلى إشعال نار الاحتجاج، حتى بين الإسلاميين الأكثر اعتدالاً، الذين اعتبروه تقييداً مفرطاً للممارسة الدينية. لقد تحول السعي غير المثمر للحركات الإسلامية في ظل نظام (ولد الطايع) نحو قدر أكبر من التسامح خلال الفترة الانتقالية التي أنشئت في إطار المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية (CMJD) بقيادة العقيد (علي ولد محمد فال). أدى بعد ذلك الانقلاب الذي وقع في (3 أوت 2005) إلى إسقاط (ولد الطايع) وسمحت للمرشحين من الأحزاب الإسلامية غير القانونية - المعروفة باسم الإصلاحيين الوسطيين- بالترشح كمترشحين مستقلين في الانتخابات العامة لعام (2006)، وتمكنوا بالفوز بخمسة مقاعد (من أصل ما مجموعه 95) في الجمعية الوطنية[2]. كان منظور نظام (ولد الطايع) هو أن استخدام الدين كنقطة مرجعية سياسية أساسية سيؤدي إلى فرض الشريعة كقانون للأرض إذا ما استولت جماعة إسلامية على السلطة، حتى لو كان ذلك حزبًا سياسيًا يعمل ضمن الإطار السياسي. في الواقع، لم يقم النظام بأي تمييز بين القوى الإسلامية المتطرفة والمعتدلة. وبناءً على هذا التفسير شملت سياسة الحكومة اعتقال الإسلاميين المعتدلين وحظر الأحزاب السياسية الإسلامية ومضايقة القادة الدينيين، وهذه العملية عززت الاستياء لأعداد كبيرة من المسلمين في جميع أنحاء البلاد[3].

حتى عام (1991) كانت جميع الأطراف السياسية محظورة، وبعد ذلك كانت الأحكام القانونية تعسفية تماما. فقد تم حظر الأحزاب الإسلامية لأن اللوائح التي تحكم تشكيل الأحزاب ذكرت أنه لا يمكن لأي تشكيل سياسي أن "يحتكر الدين" كجزء من أيديولوجيتهم السياسية. لذلك تم حظر الجماعات الإسلامية في موريتانيا كأحزاب حتى عام (2007). وكان الرئيس (ولد الشيخ عبد الله) أول من سمح بإضفاء الشرعية على حزب إسلامي معتدل هو (التواصل)،

[1] - Raquel Ojeda-García, **Op Cit**, P 260,261.

[2] - Ibid, P 252.

[3] - National Democratic Institute for International Affairs, **Op Cit**, P 2,3.

والذي سمح في النهاية للرئيس بتشكيل حكومة في عام (2008.) ووافق على إضفاء الشرعية على حزب الفضيلة الإسلامي (الفضيلة)[1].

يمكن بوضوح رؤية استراتيجيات العناصر الإسلامية فيما يتعلق بالدولة في لحظتين حاسمتين في التاريخ: في نهاية نظام (ولد الطايع) عام (2005) ومع صعود (عبد العزيز) إلى السلطة (2008 و 2009). إن حظر الأحزاب السياسية الإسلامية واضطهادها العلني من قبل النظام في عامي (1993 و 1994)، ثم في عامي (2003 و 2004)، عمل على توجه الحركات الإسلامية الرئيسية إلى المعارضة والتحالف مع أحزاب المعارضة الأخرى، بما في ذلك العرب القوميين، وإلى أقل المدى مع المدافعين عن حقوق المجتمعات الأفريقية السوداء. وبينما كان موقفها في نظام (ولد الطايع) المواجهة المباشرة، إلا أنه رفض العنف والمطالبة بسيادة القانون والديمقراطية كان مطلبها خلال فترة رئاسة (عبد الله)، إذ تغيرت هذه الإستراتيجية لأن المعارضة كانت مؤسسية وشاركت في بعض المناورات شبه الديمقراطية. بعد انقلاب عبد العزيز في (أوت 2008) وانتصاره في الانتخابات الرئاسية عام (2009)، ليعود (تواصل) إلى المعارضة، على الرغم من أن استراتيجياتهم قد تغيرت وحافظت على وضع أكثر تعاوناً، من دون مواجهة مباشرة ومع مظاهر الولاء للنظام[2].

إن أي تقييم للخطاب الإيديولوجي للإسلاميين في موريتانيا من حيث التزامها بالديمقراطية يجب أن يأخذ في الحسبان عنصرين؛ **الأول** هو التنافس العرقي أو الشعور بالإقصاء الذي تشعر به المجتمعات الأفريقية السوداء تقليديا تجاه قبائل البيضان، الذين مارسوا السيطرة السياسية والاقتصادية والدينية. ولهذا السبب لا يمكن استخدام الدين للحد من الشعور بالإقصاء بين المجتمعات الأفريقية السوداء. **العنصر الثاني** هو العبودية، والتي رغم أنها لم تعد موجودة قانونيا، إلا أنها تركت بصمة عميقة على المجتمع. على أن الأشكال المتطرفة للهيمنة هي في طريقها إلى الزوال، ولكن ما تبقى هو العلاقات الزبائنية بين مجموعات من أصل العبيد وأعضاء المجتمع الحر. لم تتمتع الحركات الإسلامية في موريتانيا بمتابعة واسعة أو كان لها تأثير كبير، بالإضافة إلى مناخ الاضطهاد وانعدام الحريات، إذ كان للمواطنين بوجه عام وسائل أخرى للتعبير عن اهتماماتهم، من خلال القبائل، ولكن قبل كل شيء من خلال الشبكات الزبائنية التي تتجاوز القبائل والإخوان القديمة وغيرها من المنافذ الدينية. كما أن المجتمع رأى أن الهدف الرئيسي للقادة الإسلاميين ليس تحقيق تغيير جذري في الظروف المعيشية الأساسية للسكان، بل لإرضاء رغبتهم في السلطة، وهو أمر يقطع على نحو متزايد تلك الأحياء الفقيرة من الجماعات الإسلامية[3].

عموما؛ مشاركة الحركة الإسلامية مغاربيا تتراوح بين النموذجين (الممكن والمنشود) ومع قلة التجربة السياسية التي كانت تتسم بصورة استبدادية وديمقراطية حدودية، واعتقالات قبل كل عملية انتخابية جعل الحكومة بين كماشتين. "الأولى: ظهور الجماعات الإسلامية المسلحة، والتي تبنّت خيار العنف وسيلة لتحكيم الشريعة، وخيار العنف

[1] -Raquel Ojeda-García, **Op Cit**, P 257.

[2]- Ibid, P 266,267.

[3] - Ibid, P 266-269.

كان مرفوضًا من الحركة الإسلامية. الثانية: النخبة العلمانية المدعومة غربيا والمهيمنة على الإعلام والمجال الفكري والثقافي والسياسي الرّسمي، والتي كانت تعدهم (الواجهة الأنيقة) لجماعات العنف"[1].

لقد هيمن في الغالب هاجس الهوية والصدام مع الأنظمة المغاربية المعاصرة على تحوّلات الحركات الإسلامية ومساراتها بكل تقسيماتها وفروعها، فكل همها كما ترى هو التجديد الديني وتطوير خطابها وتحريك المياه الاجتماعية الراكدة، عبر خلق معادلة ما بين الدين والنهضة والتقدم هذا ما يراه الاتجاه الإصلاحي والنهضوي. أما الاتجاه الإحيائي فيرى أن المشكلة في الأنظمة السياسية المغاربية التي ابتعدت عن الإسلام وعن المجتمعات التي انحرفت عن طريق الدين والحل هو الالتزام بالإسلام في الحكم والتشريعات والسلوك الاجتماعي والأخلاقي. اعتبرت الحركات الإسلامية الثورات* «فرصة سانحة» أين التحقت في (تونس) بالحراك الشعبي وانخرطت في تأسيس الأنظمة السياسية الجديدة، ومشاركتها في الانتخابات النيابية في (المغرب) بعد قيام الملك المغربي بإصلاحات دستورية وسياسية. فقد نجحت التجارب الانتخابية في كل من (تونس، المغرب) للوصول إلى «قُمرة القيادة» بمواقع مهمة بالسلطة، وبالمقابل فشلوا في الانتخابات في ليبيا[2]. وهو ما فتح شهيتهم للسّلطة فكيف كانت الممارسات مع الواقع؟ أكان ما تنادي به هذه الحركات مطابقًا لما يجري مع أحداث شاركت فيها وإن كان بنسب متفاوتة؟ أم هناك مفارقات وتناقضات في الأمر؟ أما في المجال الواقعي أي في ظل طبيعة العمل السياسي المعاصر وهيمنة القوى الغربية على العالم، وتربص حلفائهم في الدّاخل يجبر الخطاب السياسي للتيارات الإسلامية على الالتزام بخطاب يتناسب ومقتضيات الممارسة الديمقراطية. ذلك أن تسلُّم السلطة في المشهد السياسي مع "بقاء أكثر خيوط اللعبة السياسية لدى غيرهم من القوى الداخلية والخارجية، يقضي في نهاية المطاف أن يقوموا مكرهين أو كارهين لما لا يحبّون أن يقوموا به"[3].

لقد ساهم الكثير ممن يطلق عليهم علماء الأمة الإسلامية في تشويه الفهم السليم للإسلام، وساد الاعتقاد أن الإسلام ضدّ التجديد، وأن العالم المعاصر يقوم على مبدأ الفصل بين الدين والدولة. الأمر الذي قاد إلى الاعتقاد أن المجتمعات العربية ككل وإن أرادت التنمية ودخول الحداثة فعليها التخلي عن الإسلام، وأن التمسك بالدين الإسلامي وقيمه كان وراء التدهور بالعالم الإسلامي بشكل عام والعربي بشكل خاص. وهو ما أدى إلى طرح "علمانية الدولة" من منطلق أن "لا دين للدّولة" فيه الكثير من المغالطة، لأن التنظيم فيه تماسك بين الحياة الدينية والمدنية؛ فالإسلام لا يعرف الطابع الكهنوتي وهو أداة للتطوير والتقدم. فالتطبيق الخاطئ لنماذج متعدّدة إسلامية شوهت حقيقة الإسلام فجرى تجاوز الإسلام بالمذهبية، فيرى الكثير أن الوقت الحالي يمثل "مرحلة خنق الإسلام بالمسلمين من خلال الإسلام السياسي وتهديم الدول العربية الإسلامية وتجزئتها إلى دويلات ستتحارب حتما"[4].

---

[1]- وليد بن عبد الله الهويريني، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

*- إن استبقنا الأحداث هنا فلإعطاء مثال على عمل الحركة الإسلامية مغاربيا، وهو ما سنفصل به في القادم من البحث.

[2]- محمد أبو رمّان، **مرجع سبق ذكره**، ص144 -146.

[3]- وليد بن عبد الله الهويريني، **مرجع سبق ذكره**، ص 118-122.

[4]- عبد العباس فضيخ دغبوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 436 .

لطالما كانت الدّول المغاربية الإسلامية بدينها ذات رصيد متميّز في المجال السياسي، حتى بتعدّد مستويات المتغيّر الديني بين الإسلام (الرسمي، الشعبي، السياسي). فالإسلام السياسي كأحد المفاهيم الشائعة بالمجال السياسي المغاربي، كان منفذ الأحزاب ذات التوجّه الإسلامي في محاولاتها للوصول للسّلطة أو قطع الطريق أمام الأحزاب العلمانية وغيرها. إذ شهد هذا المجال كما رأينا سابقا أن حركات الإسلام السياسي المختلفة كثيرا ما كانت نِدّاً للسّلطة السياسية القائمة، سيما في ظلّ تنامي التنظيمات السياسية والمجتمعية المطالبة بفصل الدين عن الدولة؛ لقد خلق الوضع مغاربيا صراعا مجتمعيا أدى في الكثير من الأحيان لتأزّم العلاقة بين السلطة والمجتمع.

المبحث الثاني: مبررات الحراك الاجتماعي: نحو التغيير السياسي

يحدث التغيير السياسي بتفاعل المجتمع بما فيه من فواعل، ليكون ايجابيا بمشاركة الفرد المواطن بفاعلية. لقد اتسع المشهد السياسي في الدول المغاربية لمختلف مظاهر الفساد في غياب سلطة القانون الرادع لذلك، لتتنامى مظاهر اللاعدالة اجتماعية والجهوية التي أكدها الطابع الريعي وشبه الريعي لهذه الدول. كانت السلطة شبه عاجزة أمام تزايد المطالب الإصلاحية المجتمعية وعدم قناعة المجتمع بالمطالب الاقتصادية الشبيهة بالمخدر وغير المستمرة، والتي انعكست على تدهور الأوضاع الاجتماعية لغالبية الأفراد، فأصبحت أكثر إلحاحا على التغيير السياسي، ليشهد المجال المغاربي انطلاقة شرارة الحراك بدء من ثورة الياسمين التونسية، وتعمّ بقية الدول المغاربية، وإن بدرجات متفاوتة.

المطلب الأول: الفساد والتسلط الشامل

يرى (صموئيل هنتنغتون) أن النظام السياسي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاّتينية قد "شهد هبوطا وتقويض تدريجي لسلطة الحكومة وفعاليتها وشرعيتها. كان هناك نقص في الأخلاق المدنية والإحساس العام والمؤسسات السياسية القادرة على إعطاء معنى للمنفعة العامة وعلى توجيهها. لم يكن التطور السياسي هو المسيطر بل الانحلال السياسي"[1]. بالتأكيد هناك روابط بين الحكم الاستبدادي والفساد السياسي. فإذا كان الفساد، الذي تم تعريفه على أنه إساءة استخدام المناصب والموارد العامة لأغراض خاصة، ظاهرة عالمية، فإن أعراضها متباينة: يمكن أن تكون شخصية في دولة ومؤسسية في أخرى، وقطاعية في بلد ونظامية في بلد آخر. أيضا، ومهما يكن فالفساد مرتبط بالمؤسسات السياسية[2].

تتميز النظم المغاربية بتفاوت درجات **الاستبداد**، فمنها من فتح المجال لنشوء الأحزاب الصورية أو المخترقة بالموالين للنظام وبممثلي الأجهزة، وأخرى أتيح لها هامش من الحرية الإعلامية المخترقة بعيون وآذان الأمن وإفساد جزء من الصحفيين والمثقفين، ومنه من أتاح مجالا مفتوحا للناس وآخر مغلقا مفرغا المجال العام* من المواطنين، وأنظمة أخرى تبنت قضية وخطاب أيديولوجي متطابق مع مزاج الشعب دون أي متنفس سياسي أو حرية تنظيم وإعلام[3]. إن الأنظمة السياسية المتعاقبة منذ موجة الاستقلال ووريثة لحركات التحرّر الوطني ضد الاستعمار توقفت عند الاستقلال السياسي دون أن تتعداه إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي، ففشلت في بناء الهوية الوطنية وترسيخ مفهوم المواطنة كبديل على الهويات الفرعية، كما عجزت أيضا على تحقيق الحياة الكريمة

---

[1]- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[2] -Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», Op Cit, P 111.

*- تتضمن نظرية (يورغن هابرماس.Jürgen Habermas) في المجال العام التمييز بين نوعين من الحقوق: الحق في التعبير عن الرأي العام والحق في أن يصبح هذا الرأي مؤثرا. وتكون وظيفة المجال العام حسبه كيفية نقل الرأي وتحوّله إلى عنصر مؤثر في السياسة والتشريع؛ فالرأي العام بدون مجال عام أعمى، والمجال العام بدون رأي عام أجوف. أكثر حول الموضوع أنظر:
منصور أشرف حسن، "نظرية هابرماس في المجال العام"، **مجلة أوراق فلسفية**، العدد 07، ديسمبر 2002، ص 251-264.

[3]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

للمواطنين رغم الثروات التي تزخر بها، لتكون مجتمعاتها سهلة الاختراق أفقيا وعموديا وتفاقمت معدّلات الاحتقان إلى حدّ الانفجار بدخول العامل الخارجي كعامل مساعد[1]، إنما القابلية للاستعمار بعامليها الخارجي والدّاخلي.

فليبيا في مقدمة الدول العربية من حيث الدول الأكثر هشاشة وهي التي شهدت بالفعل أسوء حالات الاحتجاجات عربيا. كما يتبين من خلال المؤشر أن هناك دولاً مثل (تونس) إلى جانب (المغرب) والمصنّفة بالأقل هشاشة بين بلدان الجامعة العربية إلا أنها شهدت حركات اجتماعية أكثر عنفا بين سائر البلدان (تونس). إن دراسة الصحيفة البريطانية (ذو إيكونوميست، The Economist 2011) التي بنت هذه الدراسات وفق مؤشرات عديدة الغاية منها بناء مقياس لقوة الاحتجاجات كوصف أساسي وليس إدعاء منهم لتفسير الواقع والتنبؤ بمآل هذه الثورات[2].

يقدر العديد من الباحثين أن "غياب الديمقراطية وتداول السلطة -باستثناء الانقلابات العسكرية- وتفشي الفساد وتعثر التنمية، وفشل السياسات الاقتصادية وانتشار البطالة والأمية والفقر في صفوف الجماهير وغياب المشاركة الشعبية وانسداد الأفق السياسي نتيجة تزوير الانتخابات...كل هذا أدى إلى تآكل شرعية الأنظمة واتساع الفجوة بينهما وبين الشعب"[3]. كما يرى (مروان بشارة) أن مشكلة الواقع العربي المزري هو منشأ سياسي بامتياز؛ ذلك أن سوء استخدام السلطة السياسية كان هو العامل الذي يحدّد الدولة المغاربية المعاصرة، فقد استعبدت كل مظاهر المجتمع ومسختها. كان لفترة ما بعد الاستقلال آثار بارزة عكسها التخلف السياسي والذي برز في "سدنة الدولة الذين ائتمنوا على خير شعوبهم، **احتكروا السلطة**، وسيطروا على الاقتصاد، **وتجاهلوا الحريات** المدنية للسواد الأعظم، لكي يخصوا القلة بالامتيازات"[4]. ففي ظل غياب اتفاق وإجماع على تحقيق الأهداف العامة بالمجتمع، يظهر الفساد كبديل لتحقيق ما هو خاص، ويكون النزاع بديلا عن العنف فيما يخص المنفعة العامة والخاصة، فيكون بذلك الفساد والعنف وسيلتان لفرض المطالب على النظام[5].

عندما تصبح الفرص السياسية أكثر انفتاحًا في نظام ما من الفرص الاقتصادية، فإن السلطة تسمح بتراكم الثروة؛ بالمقابل عندما تصبح الفرص الاقتصادية أكثر من الفرص السياسية، فإن الثروة تجعل من الممكن الوصول إلى السلطة. إن دراسة العلاقات بين المؤسسات والمشاركة في المجالين السياسي والاقتصادي وفيما يتعلق بهما، مدخل ذو صلة خاصة لفهم أسباب الفساد. في هذا السياق يعد الفساد عملية تمارس من خلالها الجماعات

[1]- خالد المعيني، **كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية** (ط1؛ بيروت، الرياض: منشورات ضفاف، 2014)، ص 28،29.

[2]- محمد شرقاوي، "الربيع العربي: بين نظرية المؤامرة ونظرية قوس الثورة المشدود"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير "أربع سنوات من الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

[3]- عادل محمد حسن العليّان، "حركات التغيير العربية: دراسة في أهم أسبابها ونتائجها، **مجلة سرّ من رأى**، العدد 38، المجلد 10، جامعة سامراء، 2014، ص 49.

[4]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

[5]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 83.

والأفراد، من أجل الحصول على مكاسب خاصة لنفوذهم داخل نظام الحكم. لذلك يتطلب إلى جانب التصنيف الكمي للبلدان حسب درجة الإدراك للظاهرة التحليل النوعي للأنظمة التي تتكشف فيها[1].

1- الجزائر:

المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع؛ وفي السياسة الجزائرية لا تعكس المؤسسات التي أنشأها دستور البلاد قواعد اللعبة، فمن خلال التركيز على الأيديولوجية أو الاقتصاد أو الإطار الدستوري غالبًا ما يغيب اختصاصيو السياسة الجزائريون ذكاء نظام الحكم الذي في ظل "دولة الحزب" و"الحرب الأهلية" و"الانتقال" كان قد كرّس الفساد كآلية مركزية[2]. إذ يعاني المجتمع الجزائري مشكلة نقص التواصل سواء السياسي أو المجتمعي، وهو أحد نتائج **الحكم الواحد**؛ الذي لم يسمح بثراء الممارسة الاجتماعية والسياسية، وهو الحال الذي برز أكثر منذ فترة الإرهاب، حيث لم تعد السلطات العمومية تسمح بالحوار إلاّ بمن تختارهم، والمواطن لم يعد يعبّر عن أشياءه إلاّ بالتظاهر والاحتجاج[3].

كان لتوطيد النظام البريتوري كلفة إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد السياسي. في سياق يتسم بالنزاعات حول توزيع السلطة والثروة، إذ يسمح التخصيص الفاسد لموارد الدولة للبريتوريين بتحقيق هدف سياسي مقنع: الحصول على الصمت، إن لم يكن تواطؤ الفاعلين السابقين في الحرب (حرب التحرير)؛ فالاستقلال الذي قد يكون رد فعله ضارًا باستقرار النظام. وتتنافس القوى على تقاسم المكافآت، في مواجهة القمع السياسي وإضفاء الطابع المؤسسي على الخوف وانعدام أمن النخبة، باعتبارها اللعبة الوحيدة التي يعترف بها النظام. إن تأميم المصالح الأجنبية والاستيلاء على المساكن والعقارات الاستعمارية يوفران للّذين يسيطرون على وزارات السيادة الرئيسية غنائم قيمة. كما أن حركة الأموال والبضائع التي تجعل من الاستيلاء على الثروات ممكنًا من جهة، وإعادة تنظيم الدولة للدوائر المالية والتجارية التي تنطوي عليها "تأميم" الأصول الداخلية والخارجية من ناحية أخرى. والسماح من خلال المحسوبية والنفوذ، بتنفيذ أول عملية نقل للثروة في الجزائر المستقلة بسيطرة أجهزة الأمن العسكرية[4].

في عام (1962) بعد (132) عامًا من الاستعمار الفرنسي المدمّر وحرب التّحرير الدموية، كان الجزائريون يأملون في السلام، ومستوى معيشة أفضل، ومزيد من الحرية. لكن الأمور تحولت بشكل مختلف. احتكر أول رئيس جزائري (أحمد بن بله) السلطة وأنشأ نظام الحزب الواحد الذي كان بالفعل دليلاً خلال الحرب. تم ملء الفراغ الذي نتج عن تدمير الهياكل السياسية الوطنية وسحق المجتمع المدني من قبل النظام الاستعماري من قبل الجيش، الذي قام بانقلاب في (جويلية 1965)، ومارس الجيش هيمنته بشكل مستمر بعد الانقلاب. تم استبدال الرئيس هواري بومدين بعد وفاته في عام (1978) بضابط عسكري آخر هو (الشاذلي بن جديد) الذي طبق سياسة الليبرالية غير المقيدة.

[1]- Mohammed Hachemaoui, institutions autoritaires et corruption politique. L'algerie et le maroc en perspective comparee, **Revue internationale de politique comparée**, Vol 19, 2012, P 144.

[2] - Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», **Op Cit**, P 112.

[3]- محمد هناد، "الإصلاحات السياسية المعلنة مؤخرا في الجزائر"، تقرير المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[4] - Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», Op Cit, P 126.

بالاعتماد على إيرادات الهيدروكربون الكبيرة في البداية، أطلق الرئيس الجديد مشاريع مدمرة. وصل الفساد إلى آفاق جديدة، مما أدى إلى تآكل الروح السياسية والأخلاقية للأمة. وللفترة بين (1986 إلى 1988) كانت هناك مظاهرات عامة مرتبطة بالمظالم الاجتماعية في العديد من المدن الجزائرية. والتي تم قمعها بوحشية. استفاد الإسلاميون من الغضب الشعبي الذي عبر عنه الغالبية من الشباب. أكد الدستور الجديد في عام (1998) الذي وضع حداً لنظام الحزب الواحد أن الإسلام كدين للدولة وفتح المجال للتعددية السياسية. إذ تم اعتماد الأحزاب الإسلامية، لكن بسبب الصعوبات الاقتصادية والديون الخارجية الثقيلة ساء الوضع الاجتماعي بسرعة. واستفاد الإسلاميون من هذا الوضع، مستفيدين من الإقصاء والتهميش المتزايد وضعف القوى الاجتماعية الديمقراطية من خلال التنديد المستمر للفساد العلني. ومع ذلك، فإن الانهيارات الانتخابية للإسلاميين في انتخابات عامي (1990 /1991) كانت نتيجة تصويت ضد الجماهير أكثر من كونها تصويت لصالح الحركة الإسلامية. حرم الجيش من الأحداث، ونفى الجيش الإسلاميين بانتصارهم الانتخابي من خلال الاستيلاء على السلطة وإعلان حالة الطوارئ[1].

لقد اتسمت فترة ما بعد انقلاب (1992) بأزمة أدت إلى:

- مركزة الإدارة في أيدي "الشبكات الأفقية" بدل العمودية الدستورية (المؤسسات الرسمية)، وذات ولاء لأصحاب النفوذ (الدائرة المغلقة).

-زيادة دور المال والتجارة ودور الريع النفطي في زيادة نفوذ الشبكات الأفقية بنظام (الوكالة/الوساطة) بشكل موسع في إدارة الشأن العام، لتعبر عن مرحلة توسيع عملية التراكم الكبرى لعلاقات تجديدة.

لقد تزايدت كل أشكال السطو المنظم على الثروة، وتوسع الفساد والرشوة كما عهدته الجزائر في العهد الكولونيالي القائم على الرشوة، وتوسع نظام الزبونية وشراء الذمم خصوصا للنخب التي في أعلى الهرم ووسطه. لتتحول كل هذه السلبية إلى مدخلات كمطالب لا تُلبى وتتحول بمرور الوقت لأزمة[2]. وكان للفترة الانتقالية لما بعد انتخابات عام (1992) وتوقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجماعة الإسلامية آثار وخيمة لتفاقم الفساد السياسي في الجزائر؛ نتيجة الشغور المؤسساتي والسلطوي (التنفيذية والتشريعية)، خصوصا والتوجه نحو تعطيل الدستور والخروج عنه، مع تزايد حضور الجيش.

قام الحكام الجزائريون الذين مارسوا سلطات الدولة دون رقابة أو محاسبة ببناء أو احتكار العديد من النشاطات. تتمتع هذه الاحتكارات التجارية على مرحلتين؛ الأول بعصر الاقتصاد الموجه. إن سيطرة "بارونات" النظام على الاحتكارات تمر خلال سنوات "الاشتراكية" من خلال السيطرة على الإشراف الوزاري والشركات العامة الكبرى. تهدف الحكومة التي يقودها "مجموعة الإصلاحيين" في الفترة ما بين (9 سبتمبر 1989 و 4 جوان 1991) إلى تفكيك أسس هذا النظام من الاحتكارات. بحيث يتم اتخاذ عدة تدابير في هذا المنظور: اعتماد الاستفتاء بعد أربعة أشهر من أحداث الشغب التي وقعت في (أكتوبر 1988) دستورًا يجسد مبادئ سيادة القانون؛ إضفاء الطابع المؤسسي على استقلال

[1] -Djilali Hadjadj, Algeria: A Future Hijacked by Corruption, **Mediterranean Politics**, Vol. 12, No. 2, July 2007, P 263,264.

[2] - مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 705-707.

بنك الجزائر من خلال جملة أمور منها الإدارة المستقلة للمعاملات على رأس المال؛ إزالة "بطاقات التمكين" التي أعدتها الشرطة السياسية؛ تنفيذ استقلالية المؤسسات العامة مقابل الإشراف الوزاري؛ إلغاء احتكارات الاستيراد؛ إنشاء مرصد التجارة الخارجية؛ محاولة تدقيق حسابات سوناطراك من قبل المنظمات الدولية، إلخ. هذه التدابير من خلال مهاجمة أدوات الفساد السياسية، تؤدي إلى عداء لسادة النظام. ليتمكن الأخير من خلال السياسة القذرة وتدخل الجيش مرة أخرى في (4 يونيو 1991) من هزيمة مشروع الخروج من نظام الفساد الاستبدادي. وكان إجهاض إصلاح نظام الفساد في (جويلية 1991) يمهد الطريق لإعادة ترميم بريتوري وخصخصة العنف والضعف المؤسسي والفساد السياسي. فالمستأجرون البريتوريون في وقت سقوط أسعار النفط يجربون موردًا جديدًا: الإيجار الاستراتيجي، بالحصول وبدعم من الحكومة الفرنسية على برنامج للتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. إن التمويل الاستثنائي في الوقت الذي يكون فيه الاقتصاد الجزائري تحت تأثير شبكات "العصابات المستقرة" يجعل من الممكن ضخ (22 مليار دولار من 1994 إلى1998)[1].

لقد فرضت حالة الطوارئ قيوداً على الحريات المدنية وفرضت قيوداً على الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. تم حظر المظاهرات العامة بشكل منهجي، وقد اختفى عملياً الحق في الإضراب. فهم (محمد بوضياف) - القائد السابق لحرب الاستقلال التي عينها الجيش عام (1992)- بسرعة أن الفساد قد تسلل إلى جميع المؤسسات العامة وأعلى مستويات الحكومة. إذ تم اغتياله في (جويلية 1992) بناء على أوامر من "المافيا السياسية-المالية". في هذا الوقت وسّع الإسلاميون المسلحون اغتيالاتهم من الأساتذة والصحفيين والفنانين والموظفين المدنيين البارزين. كانت هذه بداية الإرهاب الذي لا معنى له وعنف الدولة الذي خلف (200.000) قتيل خلال عقد من الزمن[2]. كما اقترنت خصخصة الاقتصاد في الجزائر بالفساد بشكل مباشر، ذلك أن عملية بيع المنشآت العامة للقطاع الخاص لم تقم على أسس واضحة لتقييم قيمها، وكانت لصالح شخصيات محددة بالدولة، بعيدا عن الشفافية. فاستخدام السلطة لاستنزاف الموارد يجعلها تتحول من دولة قانون وحق إلى دولة نهّابة (predatory state) مستخدمة العنف لاستمراريتها[3]. فبدلاً من السيطرة على الفساد يسيطر الفساد على شكل شبكة معقدة من النقابات وكبار السياسيين والقادة العسكريين ورجال الأعمال الذين يقسمون غنيمة الفساد، إذ طورت هذه الشبكات تحالفات على مدار العقد الماضي زادت من قوة النظام الفاسد وأزالت الجهات الفاعلة فيها عن عالم المساءلة والتوبيخ وعقوبة القانون. لقد تأكد هذا الوضع من خلال العديد من فضائح الفساد المعترف بها، وأهمها فضيحة مجموعة آل خليفة، التي وصفها رئيس الوزراء أحمد أويحي بأنها "فضيحة القرن". هذا بالإضافة إلى الفضائح التي هزت قطاعي النفط والشركات[4].

إذا كان من المفترض أن يكون تخصيص الموارد للسكان قادراً على ضمان إن لم يكن "الإجماع" على الأقل "إزالة التسييس، فلماذا لم يسمح توزيع ما يقرب من (200) مليار دولار في عام (2000) للحكومة الجزائرية "بشراء" السلام

[1] - Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», Op Cit, P 129.

[2] - Djilali Hadjadj, Op Cit, P264 .

[3] - كريمة بقدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 94-102.

[4] - Mohammed Halim Limam, Detailed analysis of the phenomenon of political corruption in Algeria: causes, repercussions and reform, **Contemporary Arab Affairs,** Vol. 5, No. 2, April 2012, P 255.

الاجتماعي وتحصين نفسها ضد تكرار حمى الشغب والمتظاهرين؟ لذلك، يبدو من المهم بالنسبة لنا عكس وجهة نظرنا: نظام الفساد الذي يحكم تنفيذ برامج التنمية وكذلك تخصيص الموارد، يولد التنمية السيئة ويزيد الظلم والتفاوتات التي تغذي سخط المستبعدين. ينطلق النظام الجزائري الاستبدادي من النموذج البريتوري: العملية السياسية موجودة منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، والتي استبقتها القيادة العليا للجيش؛ ذلك أن جيوش البريتوريين "كبديل وحيد" عن "الفوضى السياسية" لضمان استمرار هيمنتهم، فإنها تؤدي إلى تفاقم ضعف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، حرصًا منهم على تعظيم قوتهم، لذا أنشأوا أنفسهم كمنظمة مستقلة ومنحهم أنفسهم -حتى لو كان ذلك يعني التضحية بالكفاءة المهنية- للتلاعب بالقوى الاجتماعية والسياسية. لم يصادر جيش البريتوريين استقلال الدولة فحسب، بل استبق النظام أكثر وأكثر بشكل خاص قواعد اللعبة السياسية، ليكون دائما منذ الاستقلال وراء تغيير الصيغ، والتي كانت في معظمها تتبع مبدأين: السلطوية الاستبدادية والفساد السياسي[1].

يرى الباحث (محمد حشماوي) أن الفساد في الجزائر ليس عرضيًا ولا قطاعيًا، لكنه بالفعل نظام حكم. كيف إذن فهم كيفية عمل الفساد في نظام السلطة الجزائري؟ الاستبداد والفساد في الجزائر كما في باقي الأنظمة المغاربية يتبعان منطقية هيكلية يعزز كل منهما الآخر: بينما تشير السلطوية الاستبدادية إلى سيطرة مجموعة صغيرة على حقيقة السلطة أي أبعد من التحول المؤسسي. ذلك أن استحالة إلقاء اللوم على أفعالها، والضعف المؤسسي للدولة وسياسة الخدعة القذرة توفر البيئة المثالية لانتشار الفساد السياسي[2]. في هذا السياق، يقول (برهان غليون) "غياب البديل السياسي الناجم عن سياسة السحق هذه إلى السخرية عندما يسمح للنظم الحاكمة بتغيير سياساتها من النقيض إلى النقيض، بل بتغيير عقائدها وبرامجها من برامج اشتراكية إلى برامج انفتاحية ليبرالية من دون أن تشعر بالحاجة إلى تبديل الحكومة والأشخاص، ومن دون أن تشعر لحظة واحدة أن من واجبها تقديم أي تفسير لأسباب التغيير الكامل إلى الرأي العام"[3]. بينما تشتد المنافسة على الاستيلاء على سلطة الدولة بين البوريتوريين، فإن الاحتكارات تغير الوضع، فتنتقل من القطاع العام إلى الأقطاب الخاصة. وبالتالي يتم استبدال الجهاز التجاري للاحتكارات باحتكارات مرتبطة مباشرة بزعماء بريتوريين رئيسيين. فسوق الاستيراد خلال سنوات العنف هذه تحت سيطرة رجال الأعمال المرتبطين بالنخبة العسكرية والمدنية في دولة البريتوريين بما يقدّر بـ (10 إلى 11 مليار دولار). إن الحكام الذين يتمتعون بسلطة لا يمكن السيطرة عليها وغير خاضعة للمساءلة ينشئون في ظل انقلاب الاقتصاد وخصخصة العنف، غير أن الاحتكارات تجارية سرعان ما تصبحت غير آمنة، وبالتالي يتم تقسيم أسواق الاستيراد بين البريتوريين وفقًا لميزان القوة[4].

إنها بذلك تكرس لتوسّع الهوة بين الدولة والمجتمع، سيما بتحول هذه الدولة كقائد لوجود طبقة متميزة عن الشعب. أليس هذا الفساد بعينه؟فحقيقة هذا النظام بتحالف العسكريين: (قوة الجيش) وأصحاب الريع (الدولة) أكبر قاعدة لكل أشكال التمييز والنهب والتبذير. ذلك أن تغطية الدولة لخدمة المصالح الخاصة هو أكثر شيء يجعلها

[1] - Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», **Op Cit**, P 11 2,113.

[2] - Ibid, P 121 .

[3] - برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الآمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 229.

[4] - Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», **Op Cit**, P 12 9,130.

منحرفة في وظائفها والقطيعة مع مجتمعها، للفساد في الوظيفة السياسية العامة للدولة[1]. لقد نشأ الفساد، بعيدًا عن كونه عرضيًا أو هامشيًا، قبل وقت طويل من ظهور حقبة النفط في (1971-1973) كآلية لتنظيم النزاعات، وسوق بديل للمشاركة السياسية، وتعويض من الناحية الاقتصادية لاستبعاد السلطة، وجهاز التحكم، وباختصار لتخفيف النظام البريتوري، وتسوية المنافسين والمعارضين الفاسدين. إذ يحقق الفساد على هذا النحو أهدافًا سياسية حاسمة للنظام: تقديم تعويض مالي لأولئك الذين تم استبعادهم من السلطة لمنع الكلام؛ وتعزيز ضعف واعتماد أصحاب المصلحة في المركز؛ وتجزئة وتوطين النخبة الإستراتيجية؛ وقطع النخبة الحاكمة للجماهير وتشويه سمعة المنافسين في أعين الناس[2].

استلم الرئيس الجزائري الجديد (عبد العزيز بوتفليقة) في عام (1999) قائلا في خطاب له في (30 أوت 1999) بعد عدة أشهر من توليه السلطة: "الجزائر بلد محاصر بالفساد"؛ ولم يتغير الموقف الذي وصفه بشكل كبير منذ ذلك الحين[3]. إن تنظيم تشريعيات "متعددة الأحزاب" كل خمس سنوات منذ عام 1997، يخدم بشكل أقل في إضفاء الطابع المؤسسي على المسؤولية السياسية للحكومة تجاه البرلمان بدلاً من إعطاء واجهات مؤسسية ديمقراطية وتقديمه باعتباره "تعددية محدودة". فعلى الرغم من خسائر مالية ضخمة غارقة في قضايا فساد وقعت السنوات الأخيرة المتتالية، لم يعمل البرلمان أبدا لفتح لجان التحقيق في محاولة لتسليط الضوء على المسؤوليات التي تنطوي عليها قضايا الفساد. هذا ليس كل شيء؛ فبينما ارتفعت أسعار النفط الخام من (40 دولارًا) للبرميل في عام (2004) إلى (80 دولارًا) للبرميل في عام (2007)، فقد تبنّت قوانين التمويل للعامين (2004 و2007) على أساس سعر مرجعي بـ (19 دولار) لبرميل النفط فقط!. إذ تم إنشاء أداة صندوق تنظيم الإيرادات (FRR) في عام (2000) لالتقاط الفرق بين الإيرادات المتوقعة وعائدات تصدير المواد الهيدروكربونية الفعلية، لتسديد الديون الخارجية للبلاد، غير أن إدارتها من ناحية أخرى في تعتيم كلي. ففي الوقت الذي كان يستعد فيه البرلمان لاعتماد قانون الموازنة لعام (2007) في (ديسمبر 2006)، بلغت احتياطيات صندوق تنظيم الإيرادات رسمياً (40 مليار دولار)، أي ما يعادل الميزانية الرسمية. في حين أن صندوق تنظيم الإيرادات (FRR) الخارجة عن نطاق السيطرة أصبح بمثابة صندوق ضخم طائش، لم يطالب البرلمان - الذي يوجد فيه أحزاب معارضة- بالمساءلة أمام الحكومة عن إدارة أموال هذا الصندوق. شهد النواب الذين تم انتخابهم في إطار "انتخابات لا مثيل لها" زيادة أجورهم في (سبتمبر 2008) أي -قبل شهر واحد فقط من التعديل الدستوري- الذي كسر به الرئيس القيد (فترتان رئاسيتان)[4].

إن "تحقيقات الفساد" التي كشفت عنها الصحافة الجزائرية في عام (2010) تحت شعار حملة "الأيدي النظيفة" ليست استثناءً من قواعد اللعبة السياسية الجزائرية: التي تجريها الشرطة السياسية وليس العدالة المستقلة، فهي استهدفت حصريًا "عصبة بوتيفليقة" - المشتبه في قيامها بمناورة للسيطرة على دائرة الاستعلام والأمن- مع تجنيب المناطق التي يسيطر عليها البريتوريون بدقة. إن هذه "الفضائح" إذا استدعت للحلقة التي سبقت استقالة الرئيس

[1]- برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 230،229.

[2] - Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», **Op Cit**, P 127 .

[3]- Djilali Hadjadj, Op Cit, P265 .

[4] - Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», **Op Cit**, P 127 ,128.

زروال في (سبتمبر 1998) أو "محكمة الحسابات" في بداية حقبة ما بعد بومدين تكشف ما لا يقل عن حقيقة رئيسية: الفساد في الجزائر ليس دوريًا ولا قطاعيًا؛ بل هو مؤسسي وواسع الانتشار، يستعمر الدولة ويفرض نفسه على الجهات الفاعلة كقاعدة ملزمة وينبثق من نظام الحكم[1].غير أن القضاء هو أحد مؤسسات الدولة التي ينتشر فيها الفساد. تعترف السلطات العامة بوجود الفساد في هذا القطاع، رغم أنها تحاول التقليل من أهميته. وفقًا للدستور الجزائري من المفترض أن يكون القضاء مستقلًا، لكنه في الواقع ليس كذلك. يخضع القضاء بفعالية لسلطة السلطة التنفيذية في مجالات مثل ترشيح القضاة وترقيتهم إلى جميع مناصب المسؤولية. إن القضاة الذين يرفضون التعهد بالولاء للسلطات الوزارية - أو الذين يرفضون تنفيذ لوائح غير قانونية أو غير مرخصة- يعاقبون. من المعروف أن العديد من القضاة يسعون لتحقيق منفعة شخصية من خلال الفساد، حيث قام المسؤولون القضائيون بمنع التحقيقات في الفساد والفضائح. وعلى العكس من ذلك، أطلق القضاء وسهل الاتهامات التي لا أساس لها ضد موظفي الخدمة المدنية ومديري المؤسسات الحكومية في إطار حملات "التنظيف" الحكومية[2].

في ذات السياق لـ "حملة الأيدي النظيفة" تم الكشف عن فضيحة الطريق السريع بين الشرق والغرب وفضيحة شركة البترول الوطنية سوناطراك. أظهرت نتائج التحقيق الأولي الذي أجرته دائرة الاستخبارات والأمن الجزائرية (DRS) في عام (2009) أن مستوى الفساد امتد إلى مؤسسات الدولة، وكيف أصبحت جماعات الضغط الأجنبية - بمساعدة كبار المسؤولين في الدولة- عملاء للسوق الجزائري . تم إغراء كبار المسؤولين في الدولة باللجان التي تقدمها الشركات الصينية واليابانية والفرنسية والإسبانية والإيطالية للحصول على صفقات لإنجاز المشاريع الكبرى مثل (ألترام والطريق السريع بين الشرق والغرب والسدود). ما يلفت الانتباه هو ذكر أسماء الشخصيات السياسية البارزة والقادة العسكريين بالاقتران مع هذا الملف[3].

يقول الباحث (جيلالي حجاج) إذا أصبح اللجوء إلى الفساد في الجزائر طريقة عمل شائعة ومتكررة، فهل هذا بسبب أن الفساد ينشأ في نهاية المطاف في نظام سياسي غير رسمي يميل إلى تهدئة العلاقات بين الحكام والمحكومين؟ ويجيب؛ في هذه الحالة لم تعد مشكلة الفساد هي المشكلة، بل توزيع المزايا التي يتيحها الفساد[4]. لم يعد الفساد قضية قطاع معين أو يقتصر على نشاط حكومي معين، بل هو مسألة نظام حكم يعتمد على الفساد في الإدارة واحتكار الموارد والسلطة. وهكذا فإن الجزائر تجسد نظامًا للفساد يحتوي على مكونات تعزز إدامته، وعلى الرغم من الفضائح الكبرى المعروفة، فإن البلاد ما زالت قادرة على تجنب الانهيار. بما في ذلك الاحتجاجات في الشارع العربي، فقد أثبت هذا النظام الفاسد أنه مقاوم بشكل مدهش للتغيير، وذلك بسبب الطريقة التي تعمل بها الشبكات والنقابات في جميع أنحاء المجتمع على أساس الفساد المنتشر. لقد أصبح من الواضح مؤخرًا أن تأثير شبكات الفساد هذه أضعفت الدولة أكثر من أي وقت مضى. والتي وصفها محمد بوضياف بـ "المافيا السياسية- المالية" خلال الحرب

[1] - Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», **Op Cit**, P 134.

[2] - Djilali Hadjadj, **Op Cit**, P26 7.

[3]- Mohammed Halim Limam, **Op Cit**, P 258.

[4]-Djilali Hadjadj, **Op Cit**, P 277.

الأهلية الجزائرية، ومع مرور الوقت لإنشاء شبكات واسعة تشبه العنكبوت تتسلل إلى المجتمع والدولة، وتتحكم في الفساد وتستفيد منه، لتمنع الإصلاح حتى ولو بالقدر ضئيل، والتي قد تسبب لهم فقدان النفوذ والسلطة[1].

2- تونس:

تميّزت فترة حكم الرئيس (الحبيب بورقيبة) بغياب المسار الديمقراطي، وإن كانت الحياة السياسية مستقرة بعض الشيء. وجاء بعده الرئيس (زين العابدين بن علي) عام (1987) بوعود ديمقراطية، غير أنه كان أكثر تشبّثا بالسلطة، لتتلاشى وعوده. إذ كرّست الانتخابات الرئاسية فراغ المنافسة، بعد أن عمل على وقف وسجن كل معارض له أو ناشط سياسي، مع تغييب الصحافة والرأي العام وإضعاف المجتمع المدني مقابل هيمنة الحزب الحاكم، وهو الواقع المعبّر عن دكتاتورية سياسية واستبداد سلطوي[2].

يرى الباحث (لطفي طرشونة) أن تونس ذات واقع تسلطي واستقرار التسلط الذي طوّر قدرات فائقة على المناورة وإعادة إنتاج نفسه، ففي فترة (بورقيبة) تم بناء هياكل الدولة الحديثة وتعزيز روابط الوحدة الوطنية والانتماء المشترك وتطوير المجتمع؛ لكن كل هذا ترافق مع **شخصنة الحكم** وغلق المجال السياسي ومجال المشاركة. ليتسلم (بن علي) السلطة في جو من الانسداد والتشنج الاجتماعي، معلنا على إصلاحات بتنقيح الدستور سنة (1989/ 1997/ 2002) من مبادئ الجمهورية ودولة القانون والمؤسسات. غير أن فترة حكم (بن علي) اتسمت بعدة مفارقات وأزمات ما عدا بعض النجاحات المحققة أدت في النهاية إلى انفجار (14 جانفي 2011) وانهيار النظام التسلطي في تونس[3].

لقد فضحت تسريبات ويكيليكس بما يسمى برقيات ويكي الفساد السياسي في العديد من الدول العربية، فقد ألقت هذه البرقيات من (تونس) قبل أسابيع من الثورة خفايا عمل النظام التونسي القمعي السالب لثورات البلاد لصالح الأسرة الحاكمة وشركائهم، وهي البرقيات التي تصف نجاة النظام التونسي الجائر بفضل شبكة من العلاقات البدائية. ففي برقية للسفير الأمريكي (روبرت غودك Robert. G.) في (جويلية 2009) ونقلا عن الباحث (مروان بشارة) يقول: "تونس يحكمها الرئيس نفسه منذ اثنين وعشرين عاما، وليس له وريث، ورغم أن الرئيس بن علي له الفضل في مواصلة كثير من السياسات التقدمية للرئيس بورقيبة، إلاّ أنه هو ونظامه فقدا الصلة بالشعب التونسي، وهما لا يقبلان نصيحة ولا نقدًا...يعوّلان بشكل متزايد على الشرطة لضبط الأمور، ويركزان على المحافظة على السلطة...فساد الدّائرة المحيطة بالرئيس يتنامى، التونسيون يعون هذا الأمر الآن جيدًّا. ونبرة التذمر ترتفع...يتنامى الغضب من جراء نسبة البطالة المرتفعة وانعدام المساواة بين المناطق، وبالتالي تتزايد المخاطر على استقرار النظام على المدى الطويل"[4].

---

[1]- Mohammed Halim Limam, **Op Cit**, P 260.

[2]- منى هرموش، "الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 15، جانفي 2017، ص 215،216.

[3]- لطفي طرشونة، "منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي"، ملفات: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، ماي 2011، ص5.

[4]- مروان بشارة، العربي الخفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 24،25.

منذ مجيء (بن علي) للحكم والنظام **مستبد**؛ إذ اقترفت الدولة أبشع الفظائع بسبب ما تسميه (الإرهاب الأصولي) وإغراء السلطة بالنسبة للرّئيس نفسه وصلت لحد عبادة الفرد. إذ تشير دراسة جهاز رسمي أن (40%) من نشرة الأخبار حول أعمال بن علي وتحركاته. كما أن **الشرطة** منتشرة في كل مكان وزمان، التعذيب المشروع، قضاء خاضع للنظام، غياب للحريات العامة و**فساد** في القمة وإثراء خاضع للطبقة الحاكمة فضلا عن مطاردة المعارضين[1]. عمل النظام السياسي في مرحلة (بن علي) على التحكّم في النسيج الاجتماعي حفاظا على استمراريته وبقاءه، وهو ما جعله يضع مجموعة من القيود؛ ومنها:

- انتهاك حقوق الإنسان، وتقييد الحريات العامة والخاصة؛
- التضييق على حرية الرأي العام والتعبير والصحافة؛
- التضييق على الممارسات السياسية والحؤول دون إنشاء أحزاب أو تنظيمات سياسي.

إن تجاهل حقوق الإنسان أصبح مُمَنهجا بتعطيل الدستور جزئيا أو كليا، ليفتح المجال للعمل بقانون الطوارئ ملغيا الحقوق المدنية والسياسية؛ فالقمع والتسلط ميزة الدولة البوليسية التونسية، لأن دولة الحزب الواحد لا تسعى إلا لحماية الطبقة الحاكمة وموالياها[2]. انتشر في تونس الفساد ليبلغ ذروته في الأجهزة الحكومية والمؤسسات الاقتصادية، لخدمة عائلتي الرئيس وزوجته (ليلى الطرابلسي) والذي يعدّ اعتداء على الأملاك العامة؛ بتسخير القضاء والأجهزة الأمنية لتسيير عمليات النهب المختلفة[3]. إذ تجاوز الفساد في تونس أعضاء الطبقة الحاكمة وتفشى بين شرائح واسعة من المجتمع؛ إذ انتهج النظام التونسي سياسات عامة تقوم على الخصخصة وقانون الاستثمار، وتشجيع الصادرات لإنشاء ورعاية شكل من أشكال الرأسمالية المبنية على **المحسوبية** التي يعتمد بها رجال الأعمال مع الدولة للوصول إلى السلطة. وبذلك يكون النظام قد وصل إلى هدفين:

– خلق تحالف اجتماعي جديد بديل عن الأنصار التقليديين من الفئات المتوسطة والضعيفة التي أضرّت بهم الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية.

– إبقاء النظام لسيطرته على الاقتصاد من خلال شبكات المصالح على المستوى المركزي وفي المناطق بين رجال الأعمال والبيروقراطية[4].

لقد كانت ممارسة السياسة ممارسة للحصول على الامتيازات وتجميع الأموال والثروات، أين كان الفساد ممأسسا، بتفشيه بالأجهزة الحزبية وأجهزة الدولة بدءً بالموظفين الحكوميين وانتهاء بمديري القطاع العام والوزراء وكبار رجال الدولة. سيادة الفساد والقمع الأمني مع انسداد سياسي أطر لا تسمح بالتغيير وفشل مختلف القوى في المجتمع التونسي في استيعاب الحركات الشبابية، مع استئثار السلطة بمواد الدولة في ظل غياب الديمقراطية والنزعة

[1]- كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في تونس: الأسباب والتحديات"، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[2]- منى هرموش، **مرجع سبق ذكره**، ص 218،219.

[3]- أحمد كرعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 32،33.

[4]- كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في تونس: الأسباب والتحديات"، **مرجع سبق ذكره**، ص 73،74.

البوليسية، "فتحالف السلطة مع رأس المال والفساد الإداري أضاف شروخا بين السلطات الحاكمة وبين مكوّناتها الاجتماعية، نتج عن ذلك سيادة العنف في الحياة السياسية"[1].

لقد أثبت النظام بعهد (بن علي) على أنه **دولة بوليسية** ونظام استبداد، وإن حافظ على التعدّدية المنضبطة والمعارضة الموالية (Loyal opposition) أو ما يعرف بأحزاب الديكور. بالإضافة لهامش رمادي من أحزاب نقدية نصف قانونية لا يُسمح لها بالمشاركة في الانتخابات وأخرى ممنوعة. أما أحزاب المعارضة فدورها لا يتجاوز المعارضة الليّنة ولا تطرح مسألة السلطة، وهي بالحقيقة جزء من نظام (بن علي) وليست معارضة[2]. فالفساد نتيجة حتمية **لانسداد** الحياة السياسية، فالجمود السياسي بيئة ملائمة لتنامي ظاهرة الفساد، والذي يصبح عصي العلاج بالتغلغل في النسيج العام للمجتمع[3].

رغم الأرقام التي تعلن عليها المؤسسات الاقتصادية الدولية والعالمية، وكذا الصندوق والبنك الدوليين حول نمو معدّلات التنمية الاقتصادية إلاّ أنها لم تكن تعكس الواقع الحقيقي لاقتصاد تونس؛ إذ ظلت مناطق الجنوب والوسط مهمشة لفترات طويلة، عكس المناطق الساحلية والشمالية المدعومة من قبل (زين العابدين)، كما أنه عكس ما أشارت له مصادر الحكومة ممثلة في المعهد الوطني للإحصاء التونسي أن نسبة البطالة لا تتجاوز (13 %)، غير أن مصادر غير حكومية منها الإتحاد العام التونسي للشغل قدرها بـ (50%) خاصة في مناطق الجنوب ووسط تونس. وكان توزيع الثروة متفاوتا بين فئات الشعب التونسي بصفة أكثر في أيدي الفئة الداعمة للنظام. فسيطرة أسرة الرئيس (زين العابدين) وأسرة زوجته (ليلى الطرابلسي) على معظم النشاط الاقتصادي[4].

لقد مارس (بن علي) **الإفساد المنهجي** للحياة السياسية عابثا بالدستور وتفصيله على مقاسه بأمره، وتزوير الانتخابات وتشكيل المجالس التمثيلية الصورية، وتمكين الحزب الحاكم من سلطة الدولة كاملة من دون منازع، ثم القمع المنظم والعشوائي للحريات العامة وحقوق الإنسان وزجّ المعارضين بالسجون، والمسّ الخطير باستقلالية القضاء، بل وتكريس الطابع الأمني الإستخباري للسلطة[5]. تدعم أجهزة المخابرات والبوليس الفساد في تونس، فتحمي كل متورط سياسي بتجارة المخدرات والأسلحة والأموال المسروقة تكون له علاقة بالنظام؛ إذ جمعت العائلة المالكة أموالا كبيرة بالرشوة، بتحويل شركات القطاع العام إلى قطاع خاص، وتقديم مساعدات للشركات متعدّدة الجنسيات. فبسبب الفساد المستشري لغياب المؤسسات السياسية فرضت الدولة كل أشكال الديكتاتورية وإخضاع جميع المؤسسات السياسية والاقتصادية للمصالح الشخصية[6].

---

[1]- سعد توفيق عزيز البزاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 291،292.

[2]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

[3]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

[4]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

[5]- عبد الإله بلقزيز، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل** (ط1؛ بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص 60،61.

[6]- عبد الرحمن يوسف سلامة، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول/ 2010، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2016، ص 102،103.

3- **المغرب:**

يشهد الاقتصاد السياسي المغربي مشاركة أكبر بكثير من الملكية في القطاع الخاص في البلاد، وكذلك تعزيز الرؤية والوزن الاقتصادي لرجال الأعمال البارزين الذين يتمتعون بعلاقات وثيقة مع القصر، فتفاقمت المشاكل القديمة المتعلقة بالشفافية. كما لا يزال من الممكن تصور المجتمع المغربي نفسه كآلية رعاية عملاقة -شبكة من شبكات المحسوبية التي يسعى المستثمر فيها- في كل مستوى إلى الحفاظ على موقعه في التأثير، من خلال توزيع المزايا للعملاء الذين تحته، وكذلك عن طريق الحفاظ على دعم راعٍ فوقه. ففي الجزء العلوي من هذا النظام يجلس الملك الذي بالإضافة إلى أدواره المتشابكة كزعيم ديني، وله السلطة النهائية في الشؤون الحكومية، وكبير منسقي الحياة السياسية في البلاد، والحكم النهائي في القضايا الخلافية، ورائد الأعمال ومالك الأراضي في البلاد، يمكن اعتباره أيضًا "الرئيس الراعي" للمغرب بطريقة تغيرت إلى حد كبير في مظاهره الخاصة أكثر من منطقه الأساسي[1].

إن الفساد المخطط أي الفساد النظامي الذي يضفي الطابع المؤسسي على التوزيع التمييزي له ثلاثة فوائد على الأقل يمكن استخلاصها: الأول؛ هو أن كبير مخططي وموزع ومنظم الغنائم يضمن صلته بالنظام، وفي أفضل الظروف لا غنى عنه، لدرجة أنه قادر على إثبات أن اللعبة السياسية تدور حول "الغنائم"، ويصبح دوره كموزع رئيسي دورًا حاسمًا. في المغرب أصبحت الغنائم منذ حوالي عام (1963) اللعبة السياسية المهيمنة على مستوى النخبة. الثاني؛ المسؤولون الذين أصبحوا عالقين في هذه اللعبة يغفلون عن النظام ككل؛ إذ يتم تشجيعهم على التركيز في مصالحهم الذاتية الضيقة ومكافأتهم على النحو المناسب للقيام بذلك. فقد تتم ترقيتهم أو منحهم رخصة استيراد أو قطعة من ممتلكات الدولة، أو بشكل عام منحة، ولكن ليس من حقهم استغلال مكتبهم لمصلحتهم الشخصية. لقد تجلى نجاح هذه الإستراتيجية في المغرب طوال الستينيات، وأصبح فشلها المؤقت بسبب معارضة كبار ضباط السلك واضحًا فقط عام (1971) عندما أُجبر الملك على محاكمة الفاسدين من النخبة التي رعاها خلال الستينيات بسبب الفساد. الثالث؛ يخدم الفساد المخطط التخفيف من الانقسامات الطبقية والاجتماعية من خلال بناء عملاء مدمجين رأسياً، يدعمهم توزيع الغنائم، عبر الخطوط الطبقية. مثال محدد قد يساعد في توضيح الخيارات المتاحة للملك الحسن في هذه النتيجة أن كانت أفضل الأراضي الزراعية في المغرب بحوالي مليون هكتار تحت الملكية الفرنسية العامة أو الخاصة قبل عام(1956)، ومع الاستقلال أصبح من الواضح أن الدولة ستتولى عاجلاً أم آجلاً هذه الأصول[2].

تتوفر ثلاث سمات أساسية للاقتصاد السياسي المغربي كأسس للفساد في المملكة:

1- كثيراً ما تستفيد الأجهزة الأمنية، فضلاً عن رواد الأعمال البارزين الذين لهم علاقات وثيقة بالملكية (بما في ذلك الشراكات التجارية) من مجموعة متنوعة من المزايا غير العادلة، ومن بينها درجة التسامح الرسمي مع الإثراء غير

[1] - Guilain P. Denoeux, Corruption in Morocco: old forces, new dynamics and a way forward, **Middle East Policy**, Vol 14, N 4, Winter 2007, P 134,135.

[2] -]john Waterbury, Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco, **Cambridge journals**, Vol 11, Issue4, October 1976, P 432,433.

المشروع. يواصل الكثيرون استخدام صلاتهم السياسية لحرمان الآخرين من فرصة التنافس معهم، وغالبًا ما لا يتحملون مسؤولية المشاركة في سلوك فاسد. لا يزال الجيش على وجه الخصوص متفشياً بالفساد، وتميل المزاعم والتقارير المتعلقة بالممارسات غير القانونية في صفوفه إلى قمعها بشكل منهجي؛ فالميزانية العسكرية مهمة ولا تخضع للنقاش والموافقة البرلمانية. لقد استغل كبار الضباط العسكريين مواقعهم لجمع ثروات ضخمة.

2- كما يواصل المغرب أيضًا إظهار تركيز ملحوظ للثروة والقوة الاقتصادية، ولا يزال يعاني من مزج مفرط بين المصالح السياسية والاقتصادية. إذ لا تعمل المجالات السياسية والاقتصادية بشكل مستقل بما فيه الكفاية، وتظل الروابط الشخصية للأفراد ذوي المكانة الجيدة في هيكل السلطة في البلاد مصدرًا للميزة غير العادلة في المعاملات التجارية. ففي العديد من النواحي الرئيسية حافظ المغرب على اقتصاد ريعي يكون فيه الأشخاص الذين يعرفهم وقريبين ممّن هم في السلطة والقنوات التي يتم من خلالها إنتاج الثروة وتداولها، أكثر حسماً من الجدارة الشخصية أو جودة المنتجات أو الخدمات. وفي مثل هذا النظام تميل الامتيازات والإعفاءات الخاصة التي يتمتع بها المرء بسبب العلاقات الشخصية مع صانعي القرار الرئيسيين إلى الأسبقية على منطق السوق[1].

يتمثل أحد جوانب هذه المشكلة القديمة في تعميق مشاركة الملكية في الحياة الاقتصادية. لا تزال العائلة المالكة هي المساهم الرئيسي في أكبر مجموعة مغربية خاصة ONA-SNI[*] التي تتحكم في توزيع مجموعة واسعة من السلع والمعدات في المملكة، بالإضافة إلى السيطرة على قطاعات الأعمال الزراعية والخدمات المالية والتعدين. من خلال ONA-SNI وشبكاتها الفرعية والشركات الأخرى المترابطة والحيازات المالية، تشارك الملكية بشكل كبير في جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد. خلال التسعينيات، أظهر الحسن الثاني انخفاض الاهتمام في الأعمال وأشرف على نحو متزايد على شؤونه المالية والتجارية والصناعية الواسعة من مسافة بعيدة، تاركًا الإدارة المباشرة لتلك الشؤون لشركائه المقربين. إنها تكشف أن لدينا دورًا في عملية الخصخصة لا شك جزئياً، لأن الحسن الثاني يدرك الحاجة إلى توفير مساحة لفئة جديدة من رواد الأعمال، من خلال استعدادها لتحمل المخاطر. عندما صعد (محمد السادس) على العرش في (جويلية 1999) تم نشر الكثير من الشائعات التي تفيد بأن الملك الجديد لم ينجذب بشكل خاص، إلا أن أعلى سلطة سياسية في البلاد تلعب أيضا الدور المهيمن في القطاع الخاص في البلاد. ونتيجة لذلك، تكهن بعض المحللين أن الزمام الجديد قد يكون فك ارتباط تدريجي للحياة الاقتصادية الوطنية، بدءاً بالانسحاب التدريجي للقصر من ONA. بعد ثماني سنوات، انتهت هذه الشائعات. ومنذ عام (2003) أصبح القصر أكثر انخراطًا في الحياة الاقتصادية للبلد، سواء بشكل مباشر أو من خلال شركاء مقربين.

يصبح الفساد أكثر بروزا وارتباطا بالقصر في حال تورطت العائلة المالكة أصبح المراقبون والمشغلون الاقتصاديون على حد سواء أكثر ترددًا في فضح وإدانة الفساد أو المخالفات أو المعاملات المشبوهة. لا تخضع قطاعات النشاط الاقتصادي التي يتواجد فيها القصر بشكل مباشر أو غير مباشر لنفس المستوى من التدقيق الذي تخضع له القطاعات الأخرى. وعندما يتم إشراك النظام الملكي نفسه أو المصالح المرتبطة به ارتباطًا وثيقًا، فهناك انخفاض في

[1]- Guilain P. Denoeux, **Op Cit**, P 136.

[*] -ONA: Omnium nord-africain, SNI: la Société nationale d'investissement

احتمال أن تكون المعاملات شفافة تمامًا، وأن قواعد القواعد سيتم احترامها. إن فرصة التمكن من الاستئناف -وحتى أكثر من ذلك- للحصول على تعويض إذا لم يتم تطبيق هذه القواعد تقل بشكل ملحوظ. هذا لا يعني أن القصر أو رواد الأعمال الذين لهم صلات به يسودون دائمًا بسبب نفوذهم السياسي. ومع ذلك، كلما كانت المخاطر كبيرة، والمصالح الملكية متورطة، وقوى السوق قد لا تسفر عن نتيجة تتفق مع تفضيلات القصر، تشير التجربة إلى أن البطاقة السياسية ستلعب ولن يكون هناك متسابق بين اللاعبين الاقتصاديين. وفي بعض الأحيان، يؤدي مجرد إشراك المصالح المرتبطة بالملكية إلى إقناع المشغلين الآخرين بعدم الدخول في السباق الخاص بعقود أو أسواق معينة، إما لأنهم يفترضون أن أولئك الذين لهم صلات بالقصر سيكونون سائدين أو خوفًا من إثارة غضبهم، إذ لا تزال الرغبة في عدم الظهور بالتحدي للملك أو السعي للتنافس معه هي التي تحرك ردود الأفعال هذه[1].

3- يمثل الاقتصاد غير الرسمي الكبير في المغرب قوة أساسية وراء الفساد في المملكة. فمن ناحية، يعتقد أن إنتاج وتصدير الحشيش في الشمال يولد إيرادات تتجاوز (10 مليارات دولار)، ويتم غسل جزء كبير منها. وترتبط شبكات الاتجار بالمخدرات وتهريب المخدرات برشوة القضاة ورجال الشرطة والجمارك. وبصورة أعم، فإن وجود اقتصاد سري واسع القاعدة يغذي الفساد، لأنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى استخدام الأموال لإقناع المسؤولين للنظر في الاتجاه الآخر[2].

من جهة أخرى يظلّ الخلل الوظيفي المرتبط بالنظام القضائي المغربي أكبر عائق أمام التقدم على جبهة مكافحة الفساد. لا يزال القضاة يفتقرون إلى الاستقلال مقارنة بالمصالح السياسية والاقتصادية القوية، وكثيراً ما تتأثر أحكامهم بالضغط الخارجي. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من القضاة والمحامين فاسدون. على الرغم من الجهود التي يبذلها كبار صانعي القرار في وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء لتأديب القضاة الفاسدين وعلى الرغم من إعادة التعيين أو التقاعد المبكر القسري أو الإقالة التي أثرت على عشرات القضاة في خلال السنوات القليلة الماضية، فقد ظل الفساد القضائي متفشياً[3].

4- **ليبيا:**

ليبيا المتفرّدة في العالم؛ يصفها (عبد الإله بلقزيز) في قوله: "الرئيس ليس رئيسًا، والوزير ليس وزيرًا، والجيش ليس جيشًا والأبناء ليسوا أبناء فحسب، والفوضى قانون عام، والخَبَلُ والمزاجية شريعة والجنون عُرف، والقتل طقس عادي والسجن مأوى للعقلاء، وثروة الشعب ملكية شخصية والناس عبيد (الزعيم الملهم)، وإن هم أبوا تقديم السّخرة للحاكم بأمره، فهم رعاع وعملاء"[4].

قدّم المفكر (علي عبد اللطيف حميدة) طرحا على تساؤله عن الأسباب التي آلت إلى تحول ليبيا إلى دولة ديكتاتورية مع منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهو الذي يقوم طرحه حول فكرتين: **الأولى** تكمن في أن الملكية

[1] - Guilain P. Denoeux, **Op Cit**, P 136-138.

[2] - Ibid, P 138.

[3] - Ibid, P 144.

[4] - عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 70،71.

السّنوسية سيطرت عليها نخبة من القبائل تحت سلطة أبوية مانعة للمعارضة باحثة عن الثراء، خاصة بعد اكتشاف النفط عام (1959)، فتزايد الشعور عند كثير من موظفي الدولة والعمال والطلبة وضباط الجيش بتصور ليبيا ملكية فاسدة موالية للغرب. أما **الفكرة الثانية** فهي فكرة الدولة الليبية لم تكن انحرافا، بل متجذّرة في التاريخ والثقافة الليبية؛ فرغم أنها تسلطية شعبوية ريعية (Authoritarian-Populiste-Rentier) إلا أنها قدّمت الكثير للمشاكل البنيوية السياسية الموروثة عن الدولة الاستعمارية للفترة (1911-1943)، وكذا لضعف الدولة الاتحادية للفترة الملكية السنوسية (1951-1969)، والهويات الجهوية المترسخة، وكذا ثقافة اللاّ دولة (State lesness)[1].

لقد تدهورت إيرادات الاقتصاد الليبي في ظل الظروف الاقتصادية العالمية، ومنذ انقلاب عام (1969) تم تطبيق الإجراءات التقشفية في أوائل عام (1987). إن الانفتاح السياسي في البلاد هو مجرد "صمام أمان البريسترويكا" وسياساتها الاقتصادية ليس أكثر من كونها "انفتاح للمستهلك" تُترك دون تغيير الاقتصاد الريعي ونظام المحسوبية الذي غذى تجارب القذافي السياسية[2]. فعبر عقود حكم القذافي تآكلت شرعية النظام الليبي من (ثورية، قومية، المساواة، العدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة، والهوية الوطنية، القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية الدولية)؛ والذي كثيرا ما كان يعتقد أنه امتداد للثورة الناصرية المصرية وأمين الوحدة العربية، الأمر الذي انعكس على التوجهات الدّاخلية والخارجية للسياسة الليبية. فالسياسة الخارجية بتقلباتها لما بعد الحرب الباردة وأحداث (11 سبتمبر 2001) كانت تتراوح بين السعي للوحدة العربية تارة، والأفريقية مرة أخرى، ومغامرات النظام في دعم حركات التمرد في أرجاء العالم، تسببت كلها في شعور شعبي بتبديد النظام لثروات بلادهم. أما داخليا، فقد عمل القذافي دومًا على الحفاظ على سلطة بإتباع سياسة فرق تسد والتبشير بأفكار جد عامة في (الكتاب الأخضر) ضمن ما أسماه بالنظرية العالمية الثالثة، من مبادئها "شركاء لا أجراء"، "البيت لساكنه"، "الأرض ليست ملكا لأحد"؛ والتي أطّرها ضمن مجموعة من المؤسسات ممثلة في المؤتمرات واللجان الشعبية أضفت لها الشرعية المؤسسية (structural legitimacy) وقدرة على السيطرة. بالإضافة لاستخدم العوائد الاقتصادية النفطية لممارسة القمع الشديد ضد رموز وصور المعارضة داخل وخارج البلاد[3]. تفاقمت الفجوة بين النظام الرسمي الذي يصر فيه القذافي على أن السلطة للشعب، والنظام غير الرسمي الذي حرص القذافي إقامته في مستويات اقتصادية واجتماعية وعسكرية (التحالف السياسي العسكري القبلي والاقتصادي)، والمتضمن سلطة مقسّمة وغير شرعية؛ الأمر الذي سمح بظهور اقتصاد مركز على المصالح الفردية أو الجماعات الصغيرة[4].

بعد عام (2003) أدخل القذافي أو لنقل بادر بالإصلاحات داخليًا نحو (اللّبرلة) وفتح المجال أمام القوى المعارضة، غير أنّه لم يكن ملتزمًا بذلك واعتمد "الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان" والتي ضمنت لليبيين بعض الحقوق

[1]- علي عبد اللطيف أحميدة، "دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[2] -Dirk vandewalle, «Qadafi's « Perstroika»: Economic and Political Liberalization in Libya», **Middle East Journal**, vol45 ; n 02 (spring 1991), p 217.

[3]- محمد عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 11،12.

[4]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

والحريات بعيدًا على ضمان الحقوق المدنية والسياسية[1]. ورغم محاولات القذافي في إطلاق إشارات التحول نحو الاقتصاد الحر غير أنها أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، لعدم توافق سلطة الاستبداد مع اقتصاد السوق[2]. كان نجل القذافي (سيف الإسلام) قد أقام مشروع للإصلاح للحد من نفوذ اللجان الثورية، غير أنه في واقع الأمر كان أداة للصراع من أجل السيطرة والنفوذ بين النخب داخل النظام. أين نظر إليه الكثير من الليبيين نظرة توجس بسبب الفساد والاستبداد؛ فقد فشلت اللجنة الأساسية لمكافحة الفساد التي شكلها القذافي والتي كانت انتقائية في مهامه على نحو جعل منها أداة لفرض الوصاية والسيطرة على الكيانات الاقتصادية المتعاملة مع الشركات الأجنبية وخضوعها لإشراف الموالين للنظام[3].

لقد سمح النظام الليبي ببعض الإصلاحات على مستوى الاقتصاد، والتي بقيت حكرا على عائلة (القذافي) ودائرته من الأتباع الفاسدين، "فكان التداخل العضوي وثيق بين قوى الثروة وقوى السلطة، بين جماعات الفساد والمال المنهوب وأجهزة الدولة". فكان الإصلاح الاقتصادي، مجرّد محاولة سياسية لتحقيق غرضين:

- "الأول: شرعنة المال المسروق عبر إدخاله في دورات اقتصادية ومالية مشروعة؛
- الثاني: محاولة خلق رديف "طبقي" محدود يحمي السلطة من دون الاضطرار إلى إعادة إحياء الطبقة المتوسطة المهيضة الجناح التي يخشى من طموحاتها إن تم إحياؤها"[4].

5- موريتانيا:

منذ الثمانينات من القرن الماضي، لجأ النظام الموريتاني إلى تحقيق الاستقرار من خلال إدارة القبائل للموارد العامة، التي تضم الانقسامات السياسية الاجتماعية العميقة باستخدام الممارسات السلطوية. كانت موريتانيا تدير العديد من التوترات السياسية والاجتماعية ومواصلة الإصلاحات. وإن توسعت الهيمنة الاستبدادية والزبونة، مما أدى إلى ظهور "واجهة إصلاحية"، ولكن بطريقة أبعد ما تكون عن الاهتمام الفردي. فمن ناحية، موريتانيا مجتمع مفتوح؛ ففي بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت أسلحة النظام المختارة عبارة عن خطاب صامت ومركب. كانت الرقابة على الصحافة متكررة، وكان جهاز القمع كلي الوجود، مع تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال "نشرات المعلومات"[5].

تعمل منذ فترة طويلة الأنشطة البيروقراطية وإدارة الدولة في موريتانيا في سياق من السمة غير الرسمية والتزوير. إذ تقدم سياسات الاقتصاد الكلي مثالاً صارخًا على ذلك؛ فحجم التحايل الذي ينعكس في تزوير الحسابات العامة في الفترة (2000-2005) يقوض المبدأ الأساسي لميزانية الدولة، وأكثر من ذلك، تقويض أي إمكانية لتوجيه الاقتصاد. إذ وصل الإنفاق من خارج الميزانية إلى (40%) من الميزانية عام (2003)، وهو ما يمثل حوالي (12%) من

[1]- منى حسين عبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 38.

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[3]- محمد عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[4]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

[5] - Boris Samuel, "Economic calculations, instability and (in) formalisation of the state in Mauritania, 2003–2011", **Revue canadienne d'études du développement**, Vol 35, No 1, 2014, P 79,80.

الناتج المحلي الإجمالي الرسمي في ذلك الوقت. في عام (2004) تم تنفيذ ثلاثة عمليات منفصلة في الميزانية في وقت واحد، مع عدم إغلاق أي من الحسابات السنوية الثلاثة، مما يجعل من المستحيل مراجعة أو مراقبة النفقات بأي طريقة يعتمد عليها. إن تحليل هذا النوع من الوضع يجبرنا على ترك المفاهيم المعيارية جانبا، لا سيما في التعامل مع المنطق المؤسسي[1].

كان لفترة حكم (معاوية ولد الطايع) أثار وخيمة على الدولة، بانتشار الفساد وطغيان المصالح المادية الشخصية، بالاستناد لروابط شخصية وقبلية، والتي انتشرت في التعيين الإداري والسياسي ما فتح الباب لنهب المال العام وعموم الفساد. كما شهدت فترة حكم الرئيس المنتخب (سيد ولد الشيخ عبد الله) انتشار الفساد ورغبته في الاستئثار بالسلطة هو وأقاربه في المناصب الهامة، فضلا عن فضائحه المالية. واحتلت موريتانيا المركز (137) من بين (177) دولة في تقرير التنمية البشرية، فضلا عن تردي الأوضاع المختلفة، إذ شهدت في (نوفمبر 2007) ما عرف ب (ثورة الجياع) للارتفاع الرهيب لأسعار المواد الغذائية الذي لم تستطع حكومة (ولد زيدان) احتواءها، لتستقيل في (ماي 2008). اتسم عهد الرئيس (ولد الطايع) بانتشار الفساد وسوء الإدارة إلى درجة أن المواطنين فقدوا الثقة في قرارات حكوماته، وخلصوا إلى أن الخدمة العامة كانت مجرد وسيلة لتحقيق الشخصية والفوائد المادية. إذ تم تعيين المناصب العليا من قبل أشخاص غير مؤهلين على أساس الروابط الشخصية أو القبلية التي لا علاقة لها باعتبارات الكفاءة والنزاهة المهنية. وقد أدى ذلك إلى تطبيق المعايير القبلية على المجموعات الإدارية والسياسية التي تفتح المجال لمزيد من الفساد في غياب أي رقابة أو مساءلة[2].

واجهت مختلف النظم المتعاقبة على السلطة تحديات عدّة، كان في مقدمتها الفساد المؤدي لتراجع الشرعية السياسية لـ (ولد الطايع) خلال التسعينات؛ إذ كانت الوظائف القيادية لديه كعطايا للموالين له. وكان الفساد أحد مبرّرات انقلابي عام (2005) لإزاحته. وتراجعت بذلك عائدات النفط بنسبة (58%) حتى بعد هذا الانقلاب لعودة رموز النظام السابق للرئيس (ولد الطايع)، فكان تجاهل الرئيس (سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله) للانتقادات الموجهة لنظامه جراء الفساد سببا في انقلاب عام (2008)، المنعكس سلبا على الاستقرار السياسي. فخلال فترة حكم (ولد الطايع) تزايد الفقر والبطالة بشكل غير مسبوق؛ أين انطلقت مسيرات شعبية في (5 أوت 2005) تؤكد تأييدها للمجلس العسكري للعدالة والديمقراطية، فكان انقلاب عام (2005). جاء بعدها استغلال النفط الموريتاني مخفّفا من وطأة الظروف الاقتصادية، فلجأ المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية إلى زيادة أجور الموظفين بالحكومة، وإن خلّف عجزا بالميزانية. نجحت الحكومة بتبني برنامج إصلاحي من صندوق النقد الدولي للتخفيف من العجز، ليرتفع بعدها التضخم خلال عامي (2007 و2008) لارتفاع أسعار المواد الأولية (الأزمة المالية العالمية)، وعقب انقلاب عام (2008)اتخذ النظام العسكري سياسة تثبيت أسعار بعض المواد الغذائية[3].

---

[1]-Boris Samuel, **Op Cit**, P 79.

[2] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 80,81.

[3]- شيماء مجي الدين محمود، **تداول السلطة والاستقرار في أفريقيا: دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا** (ط1؛ القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 267-486.

لتشهدت الفترة الزمنية القصيرة التي حكم فيها الرئيس (سيدي ولد عبد الله) انتشار الفساد، وكانت هناك شائعات عديدة حول رغبة الرئيس في احتكار الحكم. وكان تعيين أقاربه في مناصب مهمة يثير الاستياء. ولم تخفى الفضائح المالية التي بدأت تحوم حول المنظمة الخيرية التي كانت ترأسها زوجته وابنه. من ناحية أخرى، شكل الرئيس ولد الشيخ عبد الله حكومة تكنوقراطية وكان رئيس وزرائها هو (زين ولد زيدان)، والتي كانت مخيبة لآمال المواطنين؛ حيث تميزت بهيمنة عدم التجانس وأغلبية الاعتبارات القبلية، حيث انعكس تأثيرها على تراجع الآليات السياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعل الحكومة غير قادرة على التعامل مع المشاكل الرئيسية المتعلقة بالمواطنين في موريتانيا، مثل البطالة وغيرها من المشاكل. كل هذا أعطى مبررات للتدخل العسكري بحجة إنقاذ البلاد من هذه الأخطار[1].

إن وجود ثروات هائلة يرافقها **الاستخدام السيئ** لها ينجم عنه فساد اقتصادي؛ باستغلال أصحاب المال لنفوذهم وعلاقاتهم بالشخصية السياسية المستفيدة يجعل الدولة تفقد استغلالها وتصبح مصدر **حماية الفساد**، ويكون الفساد السياسي نتيجة الفساد الاقتصادي. وهو ما يكشف عن طوائف مقربة من السلطات العامة تهدّد هذه الأخيرة بأي وقت لشراء التأييد والولاء وصولا إلى زعزعة القيم المجتمعية وظهور الرفض لدى أبناء الشعب بعدم الرضا على السلطة الحاكمة. ووصول هؤلاء الجماعات الفاسدة إلى الحكم يجعل الدولة دولة سارقة لقوت الشعب بسبب هيمنة الحكام اللصوص الذي يفلتون من العقاب[2].

تقوم نظرية الاختيار السياسي (Theory about political selection) لكل من (بروس بيونو دومسقيتا وآخرون Bruce Bueno de Mesqui ta [etal]) إذ يرون أن تؤثر الترتيبات المؤسسية على نوع السياسات التي يتبعها القادة، كخطوة أولى نحو نظرية الاختيار الداخلي للمؤسسات، إذ نميز التفضيلات المؤسسية لمختلف شرائح المجتمع بناءً على عواقب هذه المؤسسات على الرفاهية الفردية. فكيف تؤثر المؤسسات السياسية على حوافز القادة لتخصيص الموارد من أجل توفير المنافع العامة (مثل حماية حقوق الملكية وسيادة القانون والشفافية وحماية حقوق الإنسان والأمن القومي) والسلع الخاصة. على وجه الخصوص نحدد الظروف المؤسسية التي تتوافق فيها الحوافز التي تواجه القائد الذي يريد البقاء في منصبه مع توفير سياسة عامة فعالة. إننا نقارن هذه الظروف بالترتيبات المؤسسية التي تتوافق فيها الحوافز التي تواجه القائد، لنثبت أن بعض المؤسسات تثبط توفير المنافع العامة التي تعود بالنفع على الجميع في المجتمع، كما تستفيد هذه المؤسسات من رفاهية القادة مقارنة بالأنظمة الأخرى التي تشجع على توفير المنافع العامة[3]. ويُستنتج منطق الفعل السياسي من خلال مخرجات النظام الحاكم؛ من حيث؛ هل إنفاق الحكام للأموال تلبية للحاجة العامة؟ أم لأجل بقائهم في السلطة؟ فتكون في الديمقراطيات ذات الائتلاف الضخم **شراء للولاء**، من خلال المكافآت الخاصة الباهظة؛ فتكون سياسات إنفاقها فاعلة للمصلحة العامة، في حين نجدها في الحكومات

[1] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 81.

[2] - سلمى طلال عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 10،11.

[3] -Bruce Bueno de Mesquita [etal] , «political Institutions, Policy choise and the Survival of Leaders », **British Journal of Political Science**, vol 32, 2002, P 559.

والأنظمة المستبدة تنحصر في تلبية حاجات مساندِيهم باستغلال جزء من الإنفاق على ولاء ائتلافهم من خلال المنافع الخاصة[1].

لقد عملت الدول الصناعية الكبرى على حماية النظم التسلطية التي ورثت النظم الوطنية التقليدية بدعمها ماديا وفنيا لمواجهة المعارضة، وتقديم الغطاء السياسي الخارجي (القابلية للاستعمار) الحامي لها من انتقادات انتهاك حقوق الإنسان. فتحولت بذلك الدول الوطنية إلى وكالات لخدمة الإستراتيجيات الخارجية، وتهميش المجتمعات؛ وهو ما قطع قنوات التواصل بين المطالب الاجتماعية والسلطة العمومية وصولاً إلى خلق شروط الإنفجارات الداخلية التي طبعت الحياة السياسية العربية عموما في ثمانينيات القرن الماضي، فقد ساهمت العولمة بذلك في تعميق الشمولية وتعزيزها وانتشار الفساد بشكل غير مسبوق[2].

يحلّل (برتران بادي) واقع الدولة العربية الريعية في كونها ملزمة بحتمية محاكاة دستورية قسرية؛ بتماثل بُناها السياسية مع دولة "صاحب العمل"؛ لتكون هذه الأخيرة المسيطرة ولا تفضي علاقاتها لأي تعديلات إلا بقدر ضئيل، ما يعني اللاتساوي، ما يجعل الزبائنية علاقة تبعية، وقوة هذه العلاقة إنما تكمن في حلولها محل المنطق التشاركي في علاقات ثنائية عمودية، غالبا ما تكون بين أفراد بدل الجماعية. ذلك أن الطبيعة النيوباتريمونيالية للأنظمة السياسية المحوّلة لأنظمة زبائنية أكثر استعدادا لهذه العلاقة، والتي يستفيد منها الحاكم (السلطة) أكثر من استفادته من تلك العلاقات الناتجة عن السياسة الاستقلالية أو التشاركية. تساهم الدولة الريعية في توطيد علاقة خضوع المجتمع للدولة، لعدم مشاركته في صعود دولته، وكذا عدم امتلاكه أدنى وسائل المطالبة بالمراقبة، لأنها تشكلت بالتمويل الخارجي (التأميم، المداخيل الريعية، سياسات توزيعية...)، وهذه السياسات كلها تسهم في زيادة ممارساتها الزبائنية والباتريمونيالية بكل المجالات المجتمعية[3].

اتّسعت ظاهرة الزبونية السياسية في المجتمعات المغاربية بشراء الولاء السياسي مقابل منح امتيازات خدمةً للدولة ومختلف بناها السياسية، هو امتداد للفساد أفقيا وعموديا في شكله الشبكي المنتظم، والذي لم يعُد بوسع العدالة تجريمه لتحّكم العُصب الحاكمة بمختلف حلقاته. لقد أصبح الفاسد والمفسد واحدا، بعد أن استفحل الفساد في جل المؤسسات سواءً العامة أو الخاصة. فالفساد بشكله النسقي المُنتَظم غَيَّبَتْ من خلاله السلطة السياسية الحاكمة أية حركة للمجتمع قد تطالب بالتحقيق والمسائلة والمتابعة وبالتالي فرض العقوبات والتجريم. لقد ساد التسلّط مغاربيا وأصبح الفساد واجهة الدولة ومختلف بناها في كل الميادين بعُصَبِه المستفيدة من موارد الدولة (الثروة والرفاه ومختلف الامتيازات)، واقتربت بذلك الدولة من الحكم المستبِد التسلّطي وانتفاء أي وجود حقيقي لمؤسسات السلطة السياسية ما عدا شكليا. صارت المعضلة الحقيقة والمفارقة (Le Paradoxe) تحري حقيقة الفاسدين والمفسدين؟ في نظرنا ومن خلال بعض الحقائق البارزة للعيان يمكن القول أن السلطة السياسية بعُصبِها

[1]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 65-68.

[2]- برهان غليون، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، **مرجع سبق ذكره**.

[3]- برتران بادي، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، تر: شوقي الدويهي (ط1؛ بيروت: دار الفارابي، 2006)، ص 49-59.

هي الفاسد الأكبر، لتتحوّل العلاقة بين الدولة والمجتمع إلى علاقات زبونية في مختلف الممارسات اليومية للسياسيين بسبب طغيان الفساد السياسي، إنه أكبر أسباب غياب العدالة الاجتماعية والمجالية.

المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية

في كتاب (العقد الاجتماعي) يقول جان جاك روسو "يولد الإنسان حرًّا فيوجد مقيدًا في كل مكان"[1]. فنظرته للحقوق مرتبطة بالولادة، فالناس ولدوا متساوين فأصبحوا غير متساوين، بسبب المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي صنعها الإنسان؛ غير أنها في الدولة الإفريقية لا تكتسب بالولادة، بل **بالمواطنة** وليتساووا جميعهم فهم بحاجة إلى مؤسسات سياسية وقانونية لتنظيم ذلك[2]. فقد جاء في الفترة الأولى من المادة (07) السابعة من إعلان الأمم المتحدة حول التقدم والنماء في الميدان الاجتماعي الصادر بقرار من الجمعية العامة في (11 ديسمبر 1969) "يمثل الازدياد السريع في الدخل القومي والثروة وتوزيعهما العادل بين جميع أفراد المجتمع قاعدة كل تقدم اجتماعي ويجب أن يكونَا بالتالي في طليعة اهتمامات كل دولة وحكومة"[3]. غير أن الواقع بالعالم العربي ككل ينم على أن الفرد العربي يعيش الظلم الاجتماعي أمام تبديد ثروته سواء بالمجتمعات النفطية أو غير النفطية، فتآكلت بذلك بنى النسيج السياسي والاقتصادي للمجتمع العربي، ولم يعد المجتمع بعيدًا عن العنف المؤجج والمتفجّر[4].

يقول (صموئيل هنتنغتون) أن "كلما ازداد ارتفاع معدّل التغيير نحو العصرنة، ارتفع معدل انعدام الاستقرار السياسي". إن الدولة الغير مستقرة إنما هي "صورة دولة معرّضة للعصرنة، منتزعة اجتماعيا من أشكال العيش التقليدية، يواجه مواطنوها الضغوطات لتغيير أساليبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ ويمطرون بوابل من الأساليب الجديدة والأفضل لإنتاج بضائع اقتصادية وخدمات؛ يشعرون بالإحباط بسبب عصرنة عملية التغير عموما، وفشل حكومته في إرضاء توقعاتهم الصاعدة أبدا، خصوصا"[5].

إن ضعف التكامل العضوي (الدوركهايمي) الباني لنسيج الأمم أدى إلى ضعف الاقتصاد، وبالتالي نشوء اقتصاد يقوم على **تدخل الدولة**، وتكون هذه الأخيرة هي الحامل للتنمية، ما يؤدي إلى دمج السياسة بالاقتصاد وبالتالي الاحتكار السياسي مقترن بالاحتكار الاقتصادي في الدول الديكتاتورية، أو تحكم النخبة السياسية بالأصول الاقتصادية في النظم الديمقراطية، وهو الأمر الذي يخلق تفاوتا في توزيع الموارد. إن هذا الاحتكار الثاني (السياسي والاقتصادي) يجعل السلطات في يد **نخبة ضيقة**، فتتوزع الثروات إمّا **تحت أوامر** (الاقتصادي الأوامر. Command Economy) أو بصيغة **تشارك السياسي-رجل الأعمال** وفق رأسمالية الأتباع والمحاسيب (crony capitalism) على المحاسيب والأتباع من جانب أو **تتوزع الأسرة الحاكمة** والمنتمين لنظامها القرابي[6].

---

[1]- جان جاك روسو، **العقد الاجتماعي**، تر: عادل زعيتر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012).

[2]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 258.

[3]- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2542 (د-24) المؤرخ في 11 ديسمبر 1969.

[4]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 165،166.

[5]- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[6]- فالح عبد الجبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 110،111.

1- الجزائر:

كانت إفرازات الحقبة الكولونيالية راسمة لمفاصل مستقبل الاقتصاد والمجتمع في الجزائر، إذ كانت التنمية الرأسمالية ذات الإنتاجية الخارجية خافضة لإنتاجية العمل الاجتماعي الدّاخلي؛ الذي وجه الجزائر نحو نموذج الاستهلاك، في ظل ميراث إداري فرنسي عمل على مركزية بيروقراطية في المدن ونقص فادح بالأرياف؛ الأمر الذي أحدث شرخا بين المناطق الساحلية والمناطق الدّاخلية، بين الهضاب العليا والجنوب، فكان التباين بارزا في "تكريس المركزية التي عملت على تطوير سوق وطني غير متكامل، وتنمية سياسية غير متساوية"[1]. أدى التوزيع غير العادل للموارد بالتزامن مع تجاهل واضح لمحنة الطبقة الوسطى الفقيرة والمحرومة والساخطة من جانب الحكومة إلى تعزيز الشعور بالعزلة واليأس والافتقار الشديد للثقة بين قطاعات واسعة من الجمهور الجزائري. الذين ينظرون إلى المسؤولين على أنهم غير مهتمين بأي شيء سوى مصالحهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثقافة السياسية التي لها جذورها في التجربة الاستعمارية حيث تغيب قيمة المواطنة، تعاني من العزلة، بحيث يتم استخدام الإقليمية وولاءات القرابة والقبيلة في أنشطة وخطاب السياسيين الذين يحملون تناقضات واضحة لمبادئ الديمقراطية مثل صعود علاقات الولاء والقوة والخضوع[2].

إلى جانب العنف منذ انتفاضة (أكتوبر 1988)، شهد النظام أزمة على المستوى الاقتصادي، كما يتضح من برنامج التكيف الهيكلي الذي تم تنفيذه من عام (1994) تحت سيطرة صندوق النقد الدولي، من أجل استعادة توازن الاقتصاد الكلي. من المؤكد أن فيضان السوق المحلية بالمنتجات المستوردة ينهي النقص، لكنه لا يعيد التضخم إلى مستويات مقبولة. بدلاً من ذلك، فإن تحرير التجارة الخارجية يتوافق مع فتح مجالات جديدة للمواجهة بين "مجموعات المصالح" المختلفة، دون معالجة الاعتماد على النفط. إن الإفقار الواسع النطاق وتدهور الخدمات العامة والخصخصة التي ترافق برنامج التكيف الهيكلي يعزز فكرة "الاستيلاء على الموارد من قبل" عصابة "تسيطر على الدولة"[3]. وفي السنوات الأخيرة لما بعد التسعينيات، وجدت الجزائر نفسها أمام فئات وسطى كبيرة بحاجة لمساعدات اجتماعية، بعد تدهور وضعيتها الاقتصادية-الاجتماعية، كما أن التهميش الاجتماعي توسعت دائرته لتضمن بطالين جدد خريجي الجامعات والفئات المتعلمة المختلفة، وهي الفئات البعيدة عن العملية السياسية والمبعدين أيضا عن مجالات الإنتاج والاستهلاك والمعتمدة غالبا على الاقتصاد الموازي في نشاطها[4].

تعاني الجزائر من نقص في التكامل الوطني ومن بين مؤشرات ذلك الانقسام الحاد بين المجتمع والدولة؛ واقع يسود فيه من ناحية هيكل قديم قائم على العلاقات الإقليمية والقبلية والأقارب، ومن ناحية أخرى دولة تتميز "بالقطاعية"، أي الدولة والنظام السياسي الذي يجسد الانقسامات الثقافية والأخلاقية واللغوية بين النخب المختلفة التي تتحكم في مؤسسات الدولة والبنية التحتية. إلى جانب ذلك، شهدت الجزائر تفككًا للتماسك الأخلاقي،

[1]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[2] - Mohammed Halim Limam, **Op Cit**, P 268.

[3] - Thomas Serres, En attendant Bouteflika Le président et la crise de sens en Algérie, **L'Année du Maghreb**, N 9, 2014, P 3.

[4]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 124،125.

حيث يعاني المجتمع من اختلالات حادة تمسكا بالقيم الاجتماعية والنظام. علاوة على ذلك، هناك مظهر متزايد من مظاهر الافتقار إلى السلامة الإقليمية، حيث تتمتع المناطق الساحلية والشمالية (خاصة محافظات الجزائر وقسنطينة ووهران) باهتمام الحكومات المتعاقبة بإهمال المناطق النائية. هذا الموقف يدل على عدم وجود توافق في الآراء بشأن المسائل ذات المصلحة العامة والوطنية، مما يترك المجال مفتوحا أمام الممارسات الفاسدة لنشرها على المستويين المؤسسي والسياسي. إن السيطرة على الهياكل التقليدية على المجتمع، قد أخذت في الحسبان في تشكيل النخب الفكرية التي لا تلتزم بالقيود الموضوعية التي تضعها الدولة في المصلحة العامة، ولكن التي تستجيب للتوجهات الفردية ومصالح المجموعة الظرفية. خلقت هذه الحالة نظامًا تتخلله عناصر من كل شريط سياسي، في تلقي الرشاوى التي تتم وفقًا للظروف السائدة وتدفق الأحداث. لقد أدت السيطرة الإقليمية على العمل السياسي إلى نمو شبكات النزعة السياسية والمحسوبية وغيرها التي تشبه الممارسات السائدة في عدد من المجتمعات الأفريقية، والتي تتضح بشكل خاص خلال الانتخابات[1].

يصف الكثير من الباحثين أن غالبية الجزائريين انتخبت لصالح حزب معاد للديمقراطية! كيف ذلك؟ يقول الباحث (مصطفى هميسي) "لقد جرت مقايضة ضمنية بين الحكم والمجتمع، أي مقايضة دولة الرعاية بدولة الحريات الفردية ودولة العدالة الاجتماعية بدولة الديمقراطية واقتصاد السوق"[2]. لقد تم التخلي والتنازل عن العدالة الاجتماعية والتخلي عن التوزيع العادل للثروة الوطنية، ولم تف السلطة بوعودها في الديمقراطية، لتبقى السلطة هي الطرف الوحيد المستفيد من تجميع المصالح، فهي من يختار من توكل له السلطة وتقرر الأغلبية في السلطة التشريعية، أنها المركزية الحادة في شكل الأحادية غير الشرعية[3]. كما أن أشكال ومستويات إفلاس الإدارة الحكومية متعددة، وقد أدى تضخم أجهزتها وعدم قدرتها على مواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية إلى منع الحكومة من إجراء إصلاحات إدارية موجهة نحو تحديث القوانين والبنية التحتية. وقد انعكس ذلك على الأداء، حيث لا تزال الإدارة العامة تعاني من المركزية الشديدة في عملية صنع القرار وتنفيذ المهام. وترتبط هذه المركزية بالبيروقراطية المكلفة باستمرار، وتتميز ببروتوكولات تستغرق وقتا طويلا وكذا الروتينية الإدارية والتقيد بنص القانون من ناحية. ومن ناحية أخرى تسود الظواهر الخارجة عن القانون، سيما في الإدارة المحلية التي أصبحت محرومة ومقبولة في التعامل مع المواطنين. وقد تفاقمت ظاهرة اللامبالاة الإدارية بسبب تخلف نظام الرقابة الذي يعمل ببساطة كغطاء لعجز النظام. على الرغم من إصلاحه في عام (1995) وإنشاء هيئة خارجية للإشراف على الإدارة والمعروفة باسم "الوسيط الجمهوري" في عام (1996)، إلا أنه تم إلغاء ذلك بعد بضع سنوات، وظلت الرقابة الخارجية غير فعالة. بشكل عام، فإن طبيعة الدولة الريعية هي التي تفسر التضخم الهائل للجهاز البيروقراطي الذي لا يهتم بتحسين أدائه إلى الحد الذي يهتم به بتوزيع عوائد النفط[4].

---

[1] - Mohammed Halim Limam, **Op Cit**, P 263.

[2] - مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 680.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 681.

[4] - Mohammed Halim Limam, **Op Cit**, P 266.

2- تونس:

تشكلت **الجهوية** في تونس لأسباب تاريخية وخيارات سياسية قُبيل الاستقلال وتجسّدت بُعيد الاستقلال، فاحتكرت النخب السياسية والثقافية الفعل (السياسي/ الاقتصادي/ الاجتماعي) واحتكر بها أبناء جهة الساحل وأبناء العاصمة قيادات الحزب والدولة. كانت خيارات (بورقيبة) السياسية والتنموية ذات جهوية، أين حظيت جهته (المنستير) بكل عوامل التنمية على حساب جهات أخرى داخلية، فالتناقض واضحًا في سلوك الزعماء الجهويين بين خطاب وطني تحديثي وسلوك جهوي، وأكبر سلوك معبّر قيام (بورقيبة) بنقل السلطة المركزية مؤقتا إلى عاصمة ولايته المنستير على نحو يذكرنا بآليات **الدولة المخزنية**؛ أين يقوم الباي بالتنقل بين الجهات المختلفة للمدينة[1].

بدون فوائد قطاع الطاقة المزدهر، كان على النظام التونسي أن يكون انتقائيًا بشكل خاص حول مكان تركيز موارد الدولة. نتيجةً لذلك، تم نقل الجزء الجنوبي وبعض مناطق الساحل إلى حد كبير في عملية التحديث. ففي دولة الاستقلال حصلت المناطق الساحلية على نصيب الأسد من ثمار التنمية القليلة ولم يكن هناك تغيير في الوضع الاقتصادي في المناطق الداخلية. تفاقمت هذه الفجوة في الثروة بسبب محاولات النظام للإصلاح الزراعي في منتصف الستينيات، والتي أثرت بشكل مباشر على هذه المناطق الفقيرة؛ إذ فجأة وجد صغار ملاك الأراضي أنفسهم عمالًا في تعاونيات الأراضي. بالإضافة إلى ذلك، اعتبر التشريع الذي أدخله النظام الجديد لصالح مناطق معينة على غيرها. في (أفريل 1972) على سبيل المثال صدر قانون يوفر حوافز لإقامة صناعات التصدير ولجلب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. وكان المستفيدون من هذا القانون مجموعة اجتماعية محدودة للغاية، وتم تأسيس (90%) من الشركات في منطقة الساحل. أدى هذا التباين الاقتصادي الإقليمي إلى حدوث عدد من التمرّدات في المناطق الداخلية والجنوبية، بما في ذلك الانتفاضة في قفصة عام (1980)، وأعمال الشغب التي وقعت عام (1982) في صفاقس، واضطرابات النقابات العمالية في أواخر السبعينات[2].

تصنف تونس في مجموعة البلدان المتوسطة الدخل (حسب البنك الدولي) على دخل فردي يقدر بـ (3300) دولار أمريكي سنة (2008)، غير أن الفساد قلص من فرص الاستثمار وبالتالي من نسبة النمو والعمالة، وانتشر الفساد عبر المؤسسات وحتى في دواليب الدولة، ما أعاق خلق الثروة[3]. فنموذج **التنمية التّسلطية** القائم على التحالف بين سلطة الدولة وبين شريحة رجال الأعمال الجدد وتركيز الاستثمارات في قطاع الخدمات أدى إلى تحقيق معدّلات نمو جيّدة في بلدان مثل تونس، غير أن ثماره سقطت في سلال الطبقات القوية، وارتفع اختلال العدالة التوزيعية،

[1]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 138-141.

[2]- Alison Pargeter, Localism and radicalization in North Africa: local factors and the development of political Islam in Morocco, Tunisia and Libya**, International Affairs**, N **85**, 2009, P 1036,1037.

[3]- محمد الهدار، "أي نمط تنموي بديل للدولة الديمقراطية"، ملفات: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

وتمفصل ذلك مع ارتفاع معدل الفقر والبطالة وبرزت فجوات **التنمية المناطقية** والإقليمية، وهو ما يعبّر عن ارتفاع وتيرة التهميش الموجّه الآخر لسياسات النمو التسلطي التوزيعية والاستثمارية[1].

صاحب النمو الاقتصادي التونسي تطوّر علمي اجتماعي ضمن نطاق التنمية الإنسانية، غير أن هذه الأخيرة عانت قصورًا في عدالة التوزيع الاجتماعي والجهوي للنشاط الإنتاجي وفرص العمل وبالتالي في الدّخل والثروة مع حرمان في الحقوق المدنية والحرّيات[2]. كما عانى الشعب التونسي منذ (بورقيبة) وحتى قبله أزمات هيكيلة في المجتمع، فقد عانى أزمة الطبقية الجهوية وهو ما تثبته التفاوتات بين المدن والقرى الساحلية والتي كثيرا ما اتسمت بأنها مواطن الأغنياء بينما كانت الجهات الدّاخلية البعيدة عن البحر والمدن الكبرى تعاني التهميش والفقر. هذا الخلل الهيكلي ازداد تباينا بتمركز الغالبية من المؤسسات السياسية والإدارية والتجارية والاستثمارات السياسية في المناطق الساحلية، وتعمقت الهوة أكثر بتمركز الأقطاب الاقتصادية والمدن الصناعية في المدن الساحلية، وهو ما أكدته تصريحات الرئيس (زين العابدين بن علي) على وزرائه قبيل أسابيع من الثورة عام (2011) بخطورة الهوة بين الجهات والطبقات والفئات، وأكدت وثائق رسمية خطورة التحديات التنموية[3].

رغم أوجه التقدم العديدة إلاّ أن التونسيين عانوا البطالة والفجوة الاجتماعية والجهوية، وكذا معاناتهم من نظامهم السياسي الخانق، فلم تتغلب الدولة على نسبة البطالة المرتفعة نحو (13.3% عام 2009). إذ بلغت النسبة الفعلية (30%) للشريحة العمرية ما بين (20-24) ونسبة (25%) لدى خريجي الجامعات، وذلك لأسباب عدّة:

- توجه خريجي الجامعات لسوق العمل ما زاد من معروض العمالة.
- توجه قطاعات عدة لتوظيف العاملين محدودي المهارات.
- قلة الشركات ذات الكثافة المعرفية في الاقتصاد التونسي.

كانت نسبة السكان في تونس عام (2000) الذين يعانون حرمانا من حقوقهم تزيد على المعدل الطبيعي والتي قدرت بنسبة (14.8%)، وهذه النسبة تصل في ولايات الوسط الغربي الذي يضم نحو السكان ما بين (22% و25%) وتليها ولايات الشمال الغربي المقدر سكانها بحوالي (19.3%) من إجمالي السكان. كما كانت فوق مستواها الطبيعي في الولايات الجنوبية الشرقية والولايات الوسطى، كما أن ولايات وسط الشرق التونسي أعلى حظا في الرعاية الصحية، وخمس (5/1) سكان الولايات الشرقية يعانون الحرمان. كما يعاني بين (75%-90%) من وصول تمديدات الصرف الصحي في معظم الولايات الجنوبية الشرقية، والوسط الغربي، والشمال الشرقي، والجنوب الغربي، بالإضافة إلى المهدية وأقل حدة صفاقس. أما الأمية لدى البالغين فهي تصل بين (35% إلى 40%) في (القيروان/ القصرين/ جندوبة- سليانة/ سيدي بوزيد/ زغوان/ باجة)[4].

---

[1]- جمال باروت، "التنمية التسلّطية: نهاية نموذج"، ملفات: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 133،134.

[3]- كمال بن يونس، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، مصر، ص 58،59.

[4]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 102-106.

إن التحركات الشعبية التي شهدتها تونس منذ أزمتي عام (1978) وأزمة أو انتفاضة الخبز عام (1984) إلى هذه الأخيرة عام (2011) هي نتاج وتعبير صارخ عن الإخفاقات المسجلة في السياسات الحكومية المتعاقبة في مجالات توزيع الثروة وتقليص الفوارق الكبيرة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق الواقعة على ساحل البحر المتوسط (شرق البلاد والمناطق الداخلية (وسط البلاد وغربها)[1]. فقد تفاقمت البطالة بين الشباب التونسي بخاصة من ذوي الشهادات فهناك (200.000 من حملة الشهادات في عام (2010) كانوا عاطلين عن العمل)؛ الأمر الذي فاقم الأزمة الاجتماعية وسُدّت كل الطرق للتطوّر الاجتماعي لديهم، وهو الذي جعلهم في ثورتهم عام (2011) يرفعون شعارات من بينها "الشغل استحقاق يا عصابة الشُرَاق"[2]. كما أن استفحال الهوة في مستوى المعيشة وبين سكان الأرياف وتلك الطبقة في المدن الكبرى، وهو ما كشفت عنه دراسة منظمة رجال الأعمال أن هذه المقارنة في مستوى المعيشة تبين الفارق الشاسع بين الحالتين، فسكان الأرياف (ثلث السكان تقريبًا) يعيشون حياة أقرب للكفاف بينما يعيش قاطني المدن حياة مجتمع الاستهلاك بايجابياته وسلبياته، فتطورت الأوضاع بعكس ما يوجد بالخطاب الرسمي المتعلق بالتوازن والعدالة بين الجهات والطبقات والتوزيع العادل للثروة ولجهود التنمية والمساواة في الفرص؛ فجاءت الانتفاضة[3].

لقد بلغ معدّل النمو في تونس في الثلاث عقود السابقة للحراك الشعبي نسبة (5%) وحسب بيانات الأمم المتّحدة كانت البطالة تشكل (14%) عام 2010، وكانت تونس قد قامت بإصلاحات في المجال الاجتماعي وتحويلات نقدية سريعة للأسر الفقيرة، فالتعليم العالي بها أكثر بكثير من الإنفاق في الدول المتوسّطة الدّخل، غير أن التقديمات الاجتماعية لا تعوّض عن ارتفاع معدّلات البطالة وتفشي الفساد[4].

من خلال النموذج الفكري لـ (عابد الجابري) في كتابه "العقل السياسي العربي" فمحددات العقل هي (القبيلة والعقيدة والغنيمة)؛ وهي التي انعكست في مطالب الثائرين في تونس (دوما) في ما يشبه البحث من غنيمة من الثروة (غنيمة الفسفاط بالحوض المنجمي) وغنيمة الغاز والبترول (الجنوب الشرقي)، وهو ما شكل محور مفاوضات المحتجين المطالبين بتوظيفهم في هذه المشاريع بدل أولئك المنحدرين من مناطق أخرى بما يؤكد "جهوية جديدة ترد على الجهوية المألوفة"[5].

3- المغرب:

رغم أنّ هشاشة الاقتصاد المغربي تعني أن الفقر موجود في معظم أراضيها، إلا أنه تم إهمالها بشكل خاص في شمال البلاد. فمنطقة (جبالة) على سبيل المثال عانت من الحرمان الشديد، إذ يعتبر الكثيرون التخلف هنا سياسة

[1]- أحمد كرعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 32.

[3]- كمال بن يونس، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[4]- عبد الله الدردري، مايا رمضان، "المشهد الاقتصادي العربي في ضوء الحراك الشعبي"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير "أربع سنوات من الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 234.

[5]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 32.

متعمدة من قبل النخبة الحاكمة. وصفت إحدى صحف (طنجة) المحلية مؤخرًا المرارة الطويلة الناتجة عن قلة التنمية في المنطقة، والتي ينظر إليها السكان على أنها طفيفة متعمدة ضد الشمال. و(تطوان) التي وُصفت بأنها "مدينة مهملة في منطقة مهملة" تستاء بالمثل من الطريقة التي تم تهميشها في برامج التنمية في البلاد. وقد أسفر هذا التجاهل المستمر والتخلف المستمر عن استياء عميق داخل المدينة ضد النظام الحاكم؛ استياء يبدو أنه تم التعبير عنه إلى حد ما من خلال دعم البديل الإسلامي. ومع ذلك، ليس فقط الشمال هو الذي وقع ضحية إهمال خاص، فمدينة الفوسفات القديمة في (اليوسفية) على سبيل المثال التي تقع بين مراكش والدار البيضاء وتعتبر واحدة من نقاط التوقف الرئيسية لأولئك الذين يهاجرون من الريف في طريقهم إلى الدار البيضاء، قد عانت من الفقر المدقع. في أعقاب إضراب نقابي كبير هناك عام (1986) أخذت الدولة بتهميش المدينة وتجويعها من الموارد والخدمات والبنية التحتية والسماح لها بالتراجع[1].

تشير إحصائيات تقارير التنمية البشرية أن المغرب ضمن الثلث الأخير للدول المستقرة من حيث مؤشرات (الصحة، التعليم، الدّخل) والتي تعبّر عن حقيقة استفادة الأفراد من السياسات الحكومية، فالتنمية بالمستوى الاقتصادي وإن كانت أحسن من مستويات البلدان الأفريقية ما وراء الصحراء غير أنها أقل تردّيا؛ إذ أن المغرب بالترتيب 118 عالميا من حيث الدخل الفردي من أصل 182 دولة بالترتيب، منها على مستوى التنمية البشرية جاء الترتيب العالمي للمغرب من حيث دخل الفرد 130 من أصل 182، إذ لم يتجاوز معدّل النمو (0.03%) ما بين (1970 و2004) كمعدّل سنوي، ذلك أن المغرب لم يسجل طيلة فترة الاستقلال السياسي نموا اقتصاديا سوى مرة واحدة بين (1958- 1966). كما أن طيلة فترة العشرين سنة الأخيرة ومنذ الحملة التطهيريه ضد رموز الأعمال في منتصف التسعينيات وبعد حكومة التناوب (1998- 2002) اعتبر الاتجاه العام أن المؤسسة الملكية استفردت القرار الاقتصادي إلى الآن بهدف التحكم أكثر بالقرار السياسي[2].

في عام (2009) تضاعفت ثروة الملك (محمد السادس) خمس مرّات ليحتل المرتبة (السابعة) عالميا بثروة (2.5) مليار دولار في ذات الوقت الذي يعاني منه العالم من الأزمة المالية العالمية، وهو كذلك الأمر المتناقض مع الوضع الاقتصادي المغربي، والذي احتل المرتبة (126) من بين (177) حسب التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وهو ما جسده عدد المغاربة الذين يعيشون دون (عشرة دراهم) في اليوم والذي يفوق (5) ملايين فرد[3]. فخلال العشرية الثانية لحكم محمد السادس عمل على إصلاح مؤسسي بالتركيز على الجهوية الموسعة، ويعتبرها خيار إستراتيجيا. وأعلن عنها في خطاب (3 جانفي 2010) بتشكيل اللجنة الاستشارية الجهوية، كبداية للجيل الثاني من

[1] - Alison Pargeter, **Op Cit**, P 1037,1038.

[2] - أحمد الخمسي، "الربيع العربي في طبعته المغربية"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 277.

[3] - عمر أحرشان، **المغرب في سنة 2011** (ط1؛ الرباط: مطبعة المعارض الجديدة، 2012)، ص 134.

الإصلاحات بما يسمى "الحكامة الترابية" والتي ينتظر منها "تغييرات جوهرية على طبيعة العلاقة بين المركز والمحيط، وستدخل كذلك تعديلات على طبيعة الدولة في المغرب"[1]. ومنه تحقيق الديمقراطية المحلية.

كما أن الشباب الحاملين للشهادات هم الأكثر تضرّرًا من البطالة، وذلك نظرا لانعدام المواءمة بين نوعية التكوين وحاجيات التنمية وسوق العمل وكذا الهشاشة الاقتصادية والفساد المعيق للاستثمار[2]. وهذه التراجعات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما أشار إليها تقرير التنمية البشرية الصادر عام (2010) تنعكس في عدة مؤشرات:

– الشغل: أين يتعرض طالبي العمل بما فيهم الآلاف من حاملي الشهادات العليا لقمع احتجاجاتهم السلمية في المطالبة لحق الشغل.

– الفقر: في ذات التقرير للتنمية البشرية سجل المغرب من بين أدنى نسبة من أوجه الحرمان البيئي في الفقر المتعدّد الأبعاد حيث بلغت (45%) وبلغت نسبة السكان المعرضين لخطر الفقر (12.3%)[3].

4- ليبيا:

إن الفقر الحاد والتخلف في المناطق الشرقية من ليبيا صارخان بشكل خاص، بالنظر إلى موارد البلاد النفطية الهائلة وعدد سكانها الضئيل (حوالي 5.5 مليون)، لمزيج من الظروف التي تدفع العديد من الليبيين إلى القول بأن بلادهم يجب أن تشبه الكويت أو دبي . ومع ذلك، على الرغم من هذه الثروة يعاني الشرق من نقص فادح في الموارد والبنية التحتية لسنوات لدرجة أن هناك مدن الأكواخ حول مدن معينة، مثل حي المصيف الفقير الذي يمتد على طول ساحل درنة. ومع ذلك، فمنذ الانتفاضات الإسلامية في أواخر الثمانينات ومنتصف التسعينات، اتبع النظام سياسة متعمدة لمعاقبة المناطق الشرقية عن طريق إبقائها في حالة دائمة من التخلف[4].

رغم الثراء النسبي للشعب الليبي* مقارنة بشعوب عربية أخرى، فهناك تفاوت في توزيع الثروة، أين يغيب التوزيع العادل وتستأثر بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته، فالثورة الليبية بدّدها القذافي وأولاده على شراء الأسلحة، وتكديس الثروات في الغرب. الانفتاح على الغرب سيما بعد عام (2003) وتدفق الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في مشاريع البنى التحتية بكلفة تقدّر بـ (150 بليون دولار)، تحمل تغيير في معادلة السلطة والثروة والفساد مع تفشي ظاهرة بيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، فتزايدت مخاوف المجتمع الليبي بفعل تفشي الغلاء وانتشار الفساد الذي حال دون نجاح الزيادات في الرواتب والأجور، وكذا الوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب، وهو الوضع الذي دفع الليبيين للخروج في ثورة في (فبراير 2011)[5].

---

[1]- يوسف محمد الصواني، ريكاردوريتيه لايمونت محرّرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 212،211.

[2]- عمر أحرشان، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 70-73.

[4]-Alison Pargeter, **Op Cit**, P 1036.

*- تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية علاوة على خمس مليار دولار تدخل الخزينة الليبية سنويا.

[5]- محمد عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 12،11.

حسب (يوسف الصواني) نقلا عن التقرير السنوي للدول الأفضل معيشة في العالم* والمعبّر على علاقة الناس بالنظام الحاكم ومؤسساته، فقد أبان ترتيب ليبيا في المركز (156) من بين (194) دولة، وهو ما يعكس تدني الأوضاع المتردية في ظل إهدار الثروة والإنفاق غير الراشد، وتصاعد الفساد المنتشر بكل القطاعات وعلى تجميع المستويات. وفي دراسة (مصطفى التير)** نقلا عن (يوسف الصواني) فإن ليبيا تواجه مظاهر مخيفة من الفقر في ليبيا. بقي النظام حجرة عثرة في ظل السلطوية المعيقة لأي نموّ لقدرات المجتمع الذاتية خارج نطاقها، وهو الذي ساهم كثيرا في إعاقة أي فرصة للارتقاء الاقتصادي، فتراجعت الخدمات كما ونوعا (خاصة التعليم والصحة)، بالإضافة إلى تراجع متواصل في البنية التحتية المتآكلة مع غياب مشروعات جديدة[1].

لم يستفد المجتمع الليبي من الثروة النفطية (46.6 مليار برميل من النفط عام 2009) بسبب الفساد السياسي واستئثار النظام بهذه الثروة، أين نجد انخفاض مستويات المعيشة وتعمق الفقر واللاّمساواة وهبوط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى مستويات أدنى من مستويات الستينيات. جاءت ليبيا حسب تقرير مؤشرات مدركات الفساد لعام (2010) في المرتبة (146) من بين (178) دولة. فقد بدّد نظام القذافي ثروات كبيرة في دعم وتمويل الإرهاب الدولي بتقديم أسلحة لحركات التمرد في دول الجوار (السودان- تشاد- النيجر- اليمن- لبنان- تركيا) الأمر الذي عرّضها لعقوبات اقتصادية من قبل الولايات المتحدة. لقد عانت البلاد من حصار اقتصادي ناهز (10) سنوات كان له أثر مدمر على الاقتصاد الليبي ما كلفها (30) مليار دولار، الأمر الذي انعكس على الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشرائح كبيرة من المواطنين ذوي الدخل المحدود، وهو ما رافقه أيضا تقييد القطاع الخاص وتفرد القطاع العام بعقد الشراكات من الشركات الأجنبية لتعزز دول القطاع العام مركزية الدولة لتعود الفائدة على النظام على حساب الشعب الليبي[2].

لقد كانت الحالة الاقتصادية حاسمة في نشأة حركة (20 فيفري)*** ، أين نجد عدّة مؤشرات (مؤشري البطالة والفقر) كان لها الأثر في الحراك الاجتماعي والسياسي. وعلى مستوى سوق الشغل فقد شهد الأخير تراجعا للتشغيل في القطاعات المنتجة بالمقابل تزايد الساكنة النشيطة بنسبة (0.8%). كما فقد قطاع الصناعة (31.000) منصب شغل، وقطاع الفلاحة والغابات والصيد (9000) منصب شغل، في حين استحدث قطاع البناء والأشغال العمومية (30.000) منصب وهو دون المعدل السنوي للفترة (2000-2010) الذي وصل (48000) منصب شغل؛ ما جعل عدد العاطلين

* -2010. Quality of life Index », International living (2010), http://www.internationalliving.com/qofl2010 /, and <2010Quality of life Index: 194 countries Ranked and Rated to Reveal the Best Places to live, International living (10 February 2010), http://www.internationalliving.com/Internatcomponents/Further-Resources/quality-of-life-2010.

** - نقلا عن الصواني: أنظر:

مصطفى عمر التير، **حول مستقبل الأوضاع المعيشية لذوي الدخل المحدود في المجتمع الليبي: دراسة أمبريقية** (طرابلس: دار الأكاديمية للطابعة والتأليف والنشر، 2006).

[1] - يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 122،123.

[2] - عبد العظيم جبر حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

*** - أكثر تفصيلا في الأتي من البحث.

يتراجع بنسبة (0.9%) ونسبة البطالة انخفضت بـ (0.2) نقطة أي من (9.1%) عام (2010) إلى (8.9%) عام (2011)[1]. كما كان لتزايد خريجي الجامعات غير المهيئين مهنيا وثقافيا واجتماعيا لأخذ مكان الأجانب في الأعمال أثر في انتشار البطالة، في مقابل بروز جيل من أبناء اللجان الثورية والتنظيمات الأمنية الذين لآبائهم روابط القرابة مع النظام للحصول على امتيازات السلطة، ما أدى إلى بروز طبقتين، طبقة غنية وأخرى فقيرة[2].

انتشار الفساد السياسي وغياب كل أنواع الرقابة وتغييب المجتمع المدني عكس المظاهر السلبية بالمجتمع الليبي؛ الأمر الذي يعكس غياب العدالة الاجتماعية في ظل النظام الفاسد منهجيا والمستبد واقعيا والذي ميز الجمهورية الليبية؛ لتقطع روابط الدولة بالمجتمع، وعاكسة لفلسفة استمرارية النظام والبقاء في الحكم على حساب المجتمع المستعبد الذي يصبو لحياة كريمة تضمن له في أقل تقدير حقوق المواطنة، والتوزيع العادل لثروات الدولة.

تنطلق الجهوية في ليبيا من واقع التقسيمات السياسية والإدارية إلى أقاليم ثلاث (طرابلس، فزان، برقة) وللتقسيم الجغرافي دور في تكوين الجهات والجهوية (مناطق الجبال الغربي/ الجبل الأخضر/ الساحل/ الصحراء) لتشهد في المرحلة المعاصرة بتأثيرات الفعل السياسي في النسيج الاجتماعي الليبي بقاعدته القبليّة والمناطقية إبعادًا أو تهميشا، أو تقرّبا وتبجيلاً، متجاوزة البعد الجغرافي والتنموي لتندرج في إطار علائقية زبونية، فالموقع الجغرافي هو الذي يحدّد الموقف السياسي للجماعة[3].

5- موريتانيا:

تضافرت الكثير والعديد من العوامل التي وسعت من الفوارق الاجتماعية والجهوية والمجتمعية في المجتمع الموريتاني، ولعل أهم الأسباب الاقتصادية الأتي:

– استغلال الثروة والموارد الاقتصادية للدولة كونها في أيدي مجموعة صغيرة تتعلق بالرئيس. أيضا تم اكتشاف العديد من المعادن في موريتانيا، وتم السيطرة على هذه الثروة من قبل الرجال المحيطين بالرئيس (ولد الطايع) الذي أخذ جميع العائدات.

– تدهور الأوضاع الاقتصادية وتدهور مستويات المعيشة وهذه الظروف الاقتصادية مسّت حتى مؤسسة الجيش، حيث كان راتب الجندي يعادل (40) دولار شهريًا، وهو أمر غير عادل خاصة وسط ارتفاع الأسعار. ويرجع ذلك إلى السياسات التي اتبعها الرئيس (ولد الطايع)، والذي اتبع تعليمات مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) فيما يتعلق بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، واعتماد سياسات الخصخصة تحت ذريعة تخفيف العبء على ميزانية الدولة، والذي كان له تداعيات سلبية على مستويات المعيشة للمواطنين وأسفر عن الإطاحة بنظام الرئيس.

---

[1]- عمر أحرشان، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

[2]- عبد العظيم جبر حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 107 .

[3]- محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 143،144.

– تهميش دور المرأة وتجاهل فئة الحراطين: بعض شرائح المجتمع عانت من التهميش في عهد الرئيس (معاوية). في الواقع، تمثل النساء أحد القطاعات البارزة التي لم تحصل على التمثيل الذي تستحقه، في الحكومة أو في الجهاز الإداري للدولة، أو حتى في البرلمان. القرار الذي اتخذه المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية والذي قاد البلاد بعد انقلاب عام (2005) بتخصيص (20٪) من المقاعد في المجالس النيابية والبلدية للنساء، كان انعكاسا لحرصها على توفير فرصة النساء بعد سنوات طويلة من الإهمال السياسي من قبل الرئيس معاوية. بالإضافة إلى ذلك، بالنسبة لفئة الحراطين (من العرب السود الذين كانوا عبيداً في الماضي) وتم تحريرهم فيما بعد. ومع ذلك، فقد واجهوا الظلم والقمع في عهد الرئيس معاوية، وقرروا إلى حد ما البحث عن فرص للحصول على حقوقهم السياسية التي حرموا منها لسنوات[1].

– واجهت فئة (الحراطين) سلسلة من الاقصاءات والظلم لتخوف الحكومات (عسكرية أو مدنية) من حجمهم الديمغرافي لأنهم يمثلون أكثرية المجتمع الموريتاني، والعمل على عدم إدماجهم في القطاعات العسكرية وشبه العسكرية وإنكار عبوديتهم، دون إغفال إقصائهم من برامج التنمية، كما شهدوا سياسات عنصرية في مجال التعليم، إذ أن (80%) منهم لا يصلون للمرحلة الثانية، و(1%) فقط من (20%) المتبقية يصل للجامعة، فيكونون أكثر ضحية للبطالة. وإن كان لوصول (سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله) على إثر تصويت (70%) من الحراطين أن أصدر قانونا مناهضا للاسترقاق والعبودية، غير أن الممارسات الاقصائية والتهميش كان مستمرا، لاستمرارية هيمنة البيضان على السلطة[2].

لقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية أكثر في ظل حكم الرئيس (ولد الشيخ عبد الله) وإرجاع رموز الفساد التي كانت جزءً من النظام السياسي في عهد الرئيس السابق (معاوية ولد الطايع). بالإضافة إلى ذلك، انخفضت عائدات النفط بنسبة (85٪). وفي هذا السياق احتلت موريتانيا المرتبة (137) من بين (177) دولة في تقرير التنمية البشرية. كان هناك أيضا تدهور كبير في الخدمات الغذائية في البلاد سيما مع ارتفاع الأسعار في العالم. ووفقاً لتقرير صادر عن اليونيسف فإن (12٪) من الموريتانيين عانوا من سوء التغذية في ذلك الوقت ولم يكن بالإمكان توفير (15٪) من الطعام الذي يحتاجونه، إذ شهدت البلاد ثورة الجياع في (نوفمبر 2007)، حيث اجتاحت المظاهرات العديد من المدن احتجاجًا على الارتفاع الهائل في أسعار السلع الغذائية. على الرغم من أن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات تجاه هذه المشكلة، فكانت التدابير المتخذة مجرد مسكنات ولم تنقذ الحكومة التي كان يرأسها (زيدان) لذلك استقال في (ماي 2008)[3].

كان أحد أبرز مظاهر التدهور في الظروف الاجتماعية في البلاد ظهور العديد من المجموعات المستبعدة التي أرادت الاستفادة من أي مكاسب سياسية أو اقتصادية تُمنح لجميع الفئات الأخرى. وتمثل هذه المجموعات المستبعدة من (الحراطين والسود) الذين يشكلون حوالي (18 ٪) من سكان البلاد الذين عانوا من الظلم والإقصاء في عهد الرئيس

[1] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 80.

[2] - شيماء مجي الدين محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 370-373.

[3] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 81,82.

(معاوية ولد سيدي أحمد الطايع). على الرغم من أن حكومة الرئيس المخلوع (سيدي ولد عبد الله) نفذت بعض الإجراءات التصحيحية في هذا الشأن، مثل إصدار قانون منع الاستبعاد والعبودية في (أوت 2007)، فقد قوبل هذا القانون بمقاومة من قبل بعض القبائل الموريتانية لدرجة أنها بدت وكأنها لم تفعل[1].

عموما؛ تشهد الدول المغاربية عدم العدالة التوزيعية بين الحضر والريف، وتفاوت الاستفادة أيضا بينهما من حيث الخدمات والمرافق الأساسية. فغالبية أعمال العنف السياسي في النظم العربية مارستها قطاعات وشرائح من العمال ارتبطت بقضية العدل الاجتماعي، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي والعدالة التوزيعية في الثورة والسلطة[2]. كما أن بطالة الشباب الملحّة في دول شمال أفريقيا هي الدافع الأكبر للمظاهرات؛ إذ يتراوح معدلها بين (18%) في المغرب و(30%) في تونس مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بـ (12%). فشعور الشباب في شمال أفريقيا بعدم ضمان مستقبلهم في ظل الأنظمة السابقة وفي ظل النقص الصارخ لفرص العمل، وكذا التفاوت المنظم بين المناطق الريفية والحضرية وتفاوت الأجور إجمالا كلها عوامل زادت بالشعور بالظلم لدى الثوار في شمال أفريقيا ممّا دفعهم للخروج إلى الشوارع[3].

ليس هناك من النظريات ما يؤكد العلاقة بين **الفقر والعمل السياسي**، غير أن الكثير من الشواهد تؤكد أن الفقر قد يعلن عن نفسه فجأة كقوة تنفجر ثم تخمد، وفي حالات أدى فيها الهامش التنظيمي إلى أن تعمل فئات واعية سياسيا من القطاعات الفقيرة أو من خارجها على تعبئة الفقراء على مستوى الهوية أو الوعي الطبقي على تنظيم عمل سياسي مثابر نسبيا. يتجلى هذا النمط في وجود أطراف مهمشة ومفقرة في مقابل مركز قوي اقتصاديا وسياسيا؛ فالأطراف التي يكون مركزها هو المركز ذاته على مستوى الدولة، كما في حالة أحزمة الفقر حول العاصمة أو حول المدن الكبرى، فهي متأثرة مباشرة بالمركز السياسي والاقتصادي من النظام والمعارضة.

هذه **الكتلة غير المتجانسة** في حال عدم انسجامها في حركة سياسة معارضة تطوّر **ثلاث أنماط** للعمل السياسي:

- "قاعدة اجتماعية للنظام القائم تدعم في الانتخابات وتزوده بالمورد البشري من أجل العنف؛
- الانسحاب الكامل وتشكيل قاعدة اجتماعية لسياسات هوية معادية للحداثة، قد تلتقي مع فئات من الطبقة الوسطى في المركز؛
- الخروج الكامل من السياسة والشأن العام وانفجارات غضب في فترات زمنية متباعدة"[4].

[1] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 82.

[2] - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 310،311.

[3] - بولاميجيا، "الثمن الاقتصادي للربيع العربي: خبز وحرية"، **مجلة العرب الدولية**، العدد 1564، جوان 2011، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ص 24.

[4] - عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

أما الأطراف المهمّشة بعيدًا من المركز السياسي والاقتصادي للدوّل فغالبا ما تكون لها مراكز مدنية مهمشة بالأساس؛ وبالتالي فالحديث هنا عن فئة فقيرة متجانسة لها التزامات متبادلة وتضامن أهلي واحد، وهو ما ينطبق على انطلاقة ثورة تونس بخصوص دول المغرب العربي[1].

بالرجوع إلى طرح (ماكس فيبر) في أن السياسة مستقلة بالنسبة إلى مجالات الأنشطة الأخرى وفق منطقها الخاص؛ يرى الباحث (محمد شرقاوي) أن المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية لا تسهم إلاّ بمقدار ضعيف في شرح الانتفاضات العربية للشعوب التي تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة كما هو حال (موريتانيا/ المغرب)، فالمثال المضاد على ذلك أن هناك من الدول المغاربية مثل (ليبيا) شهدت أعنف حالات الاحتجاج، رغم أنها تنتمي إلى طرفي منظمي توزيع الناتج القومي للفرد (11 ألف دولار)، بينما لا يتجاوز في تونس (4500 دولار)، وهو ما يؤكد عدم صحة العلاقة دوما بين المؤشرات الاقتصادية وقوة الانتفاضة[2]. ومن جهة أخرى؛ تنطلق (ثناء فؤاد عبد الله) من دراسة (ميلر) في عام (1985) عن العلاقة بين **عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي** في (56) دولة خلال الفترتين (1958-1967) و(1968-1977) أنها خلصت إلى تأكيد وجود علاقة طردية بين عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي الجماعي. ونفس النتيجة تشير لها الباحثة عن دراسة توصل لها الباحث (فاروق يوسف أحمد) في دراسة العلاقة بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في كل من (مصر وإيران) الذي أكد العلاقة الطردية بينهما، مع وجود عوامل كوعي الحرمان، وضعف سيطرة النظام على أجهزة القمع ومسهلات اجتماعية أخرى. والذي صاغ النتيجة كالتالي:

- حرمان اقتصادي+ وعي اجتماعي ⟵ اضطراب اجتماعي.
- اضطراب اجتماعي+ مسهلات الوضع الاجتماعي - الضبط الحكومي ⟵ ثورة[3].

يقول (عبد الإله بلقزيز) "لسنا ندرك الآن على وجه التحقيق إن كان تردّد شعاري الحرية والعدالة الاجتماعية يجري داخل شارع موحِّدٍ ومُلتفٍّ حول المطلبين معًا، أم أن لكلّ مطلب جمهوره، والدقة وحدها والمناسبة (=الاحتجاج) جمعت بينهما! (...) فالاستبداد يعتدي على حقه السياسي والاستغلال والفساد يعتدي على حقه الاجتماعي، وهو لا يقبل المقايضة بين حقّين غير قابلين للمساومة بدعوى أن واحدًا منهما أفضل من الثاني أو أوْلى(...) وهذا دعانا إلى بناء معادلة تركيبية-جدلية بين المطلبين والهدفين على قاعدة رؤية نظرية مقتضاها أن **الديمقراطية توزيع عادل للسلطة والاشتراكية توزيع عادل للثروة**؛ الجامع بينهما موضوعيّ وإنساني والفاصل بينهما أيديولوجي"[4]. ليضيف (محمد شرقاوي) أن الاعتقاد بأن مؤشر الفقر والبؤس يبرّران الانتفاضات اعتقاد خاطئ، منطلقا من فكر (ألكسيس توكفيل.A. Toqueville) الذي أثبت أن الثورة لا تحدث بانتقال البلد على الصعيد الاقتصادي من سيء إلى أسوأ، ففرنسا كانت قد عرفت نموا اقتصاديا باهرًا قبل اندلاع الثورة الفرنسية، وهو ما أكدته دراسات ما بعد

[1]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 112.

[2]- محمد شرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 120،121.

[3]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 303 -308.

[4]- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 171.

الثورة الفرنسية، والتي دحضت صحة الفرضية الماركسية حول الحتمية الاقتصادية. وليبيا هي أكبر برهان؛ إذ كان القذافي سخيا على مواطنيه وإن كان الجزء الكبير من أموال النفط له ولقبيلة وهي التي شهدت أعنف حركة احتجاجية دامية في شمال أفريقيا منذ عام (2011)[1].

في الدول المغاربية هناك معدّلات نمو مرضية اقتصاديا واجتماعيا، إلاّ أنها لم توزع بشكل عادل، فعمليات النمو تسير على نحو يتجه فيه دخول الفقراء بمعدّل أبطأ بكثير من المتوسط، وبالتالي يزيد الظلم. فبالنظر إلى توزيع الدّخل نجد أن فئة (5%) من قمة التوزيع تستحوذ (24%) في تونس، وتنخفض إلى (13%) في ليبيا وفئة (30%) الوسطى تحصل على نسب أعلى كما في ليبيا وتنخفض نسبة هذه الفئة من الدخل في تونس، أما فئة الأغلبية في قاع المجتمع.، و(50%) في أسفل التوزيع إذ لا يتجاوز نصيبها من الدّخل في تونس (17%)، وترتفع إلى (32%) في ليبيا[2].

تعاني المنطقة العربية ككل من عدم شمولية النمو، حيث البطالة مرتفعة، وصعوبة وصول رأس المال الاجتماعي إلى المناطق وفئات المجتمع كافة. فكان التوجه نحو التحرّر الاقتصادي والخصخصة، ولكن الدول السلطوية أهملت معالجة الأمور الاجتماعية، فتدهور وضع التعليم العالي والضمان الوظيفي، وارتفعت نسب البطالة والفقر وباتت التحويلات الاجتماعية أشبه بالحسنة لإسكات الشعوب عن مظاهر التسلط[3]. قام قادة الدول العربية، وخاصة منها ذات الاقتصاد الريعي على إقامة نظم مقايضة الرفاه الاقتصادي مقابل التمثيل السياسي، فقد باعوا النفط وآثروا أنفسهم دون تحميل المواطنين أعباء الضرائب الشخصية، ما جعل القادة يطالبونهم بالولاء التام. وهو نفس النهج بالدول الغير نفطية؛ أين قام قادة هذه الدول بشراء دعم الحلفاء الفقراء لكسب النفوذ أو مقابل الدعم العسكري. ذلك أن غياب الشفافية والمحاسبة حول سياسة الحكومة الاقتصادية، جعل معظم مكاسب أصول الدولة تعود للأسر الحاكمة وحاشيتهم أو ورثة العرش، المستعدين لتلبية أوامر الغرب الاقتصادية والإستراتيجية[4].

لما كان جوهر العملية السياسية هو التخصيص السلطوي للقيم، فإن النظام لا بد أن يسعى إلى قرارات توزيعية تضم العدالة التوزيعية، متى لا يقع بخلل وجود الفجوة بين المطالب التوزيعية والاستجابة لهذه المطالب؛ هذا الخلل الذي يمكن أن يحدث من خلال نقص في مصادر الثروة أو عدم العدالة في توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع[5]. أدت تغييرات اقتصادية واجتماعية إلى أحداث آثار جانبية على مستوى العدالة الاجتماعية والتي كان أهمها:

– سوء توزيع الثروات والدخول: فالتوجه نحو الخصخصة والتحول لاقتصاد السوق نجم عنه سوء التوزيع في الدخول والثروة؛ ذلك أن شريحة قليلة تتمتع بثروات ودخول ضخمة.

– انتشار البطالة: فرغم شح المعلومات والنسب الدقيقة عن مشكلة البطالة غير أن مؤشرات عدة مثل هجرة اليد العاملة إلى خارج الوطن أحد مؤشرات استفحال البطالة.

---

[1]- محمد شرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 309،310.

[3]- عبد الله الدردري، مايا رمضان، **مرجع سبق ذكره**، ص 235.

[4]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[5]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 306.

– الفشل في إشباع الحاجات الضرورية: وهو ما يتضح بشكل جلي من خلال نسب الفقر والبطالة، ونقص في الخدمات العامة (السكن، الصحة، ...)

– التبعية: ومنها تلك الاقتصادية وتتضح بارتفاع المديونية الخارجية لغالبية الدول العربية، والتبعية الغذائية التي تكشف عنها نسب منخفضة عن الاكتفاء الذاتي، وتبعية أمنية ناتجة عن التمزق العربي، والاعتماد على استيراد الأمن وبخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعية المياه التي تهدّد الأمن المائي[1].

إن غياب العدالة التوزيعية في الدول المغاربية، ويمكن أن يرتبط بعدّة أسباب في مقدمتها العلاقة بين **نمط التنمية وطبيعة السلطة** القائمة و**الأساس الاجتماعي** من خلال:

- دولة الرفاهية (البيروقراطية) التي أدى دورها التدخلي إلى تسلطها على المجتمع وتسيدها عليه، ذلك أن مظاهر الرّفاه الاجتماعي لم يقابلها تطوير في صيغ الحكم والسياسة، بل كانت مترافقة والإرهاب المنظم وحرمان الفئات والقوى الاجتماعية من المشاركة في الحكم.

- اختيار نمط من أنماط التنمية يرتبط بطبيعة السلطة القائمة وأساسها الاجتماعي؛ ذلك أن تداعيات فشل التنمية تدعوا إلى البحث عن الأساليب المنتهجة من قبل هذه النظم لتحقيق العدل الاجتماعي، وهذه الأساليب عكس طبيعة تحولات السلطة والمجتمع، وكذا التحالفات السياسية والطبقية التي فرضت سيطرتها على جهاز الدولة وارتباطها بمصالح المواطنين. فالتحدّيات التي تواجهها الدول العربية هي إخفاق معالجة المشكلة التوزيعية ما يحوّلها لبؤرة توتر اجتماعي وسياسي؛ فكان التأميم مثلا في بعض الدول (الجزائر، ليبيا، تونس) رغم إيجابياته فهو لم يحقق العدالة التوزيعية، بقدر سعيه إلى زيادة السيطرة السياسية بنقل الملكية من الخواص إلى الحكومة[2].

من خلال متغيّر العدالة الاجتماعية في المجال المغاربي أردنا إثارة التساؤل حول مدى تمكّن الدول المغاربية من تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وحتى الجهوية؟ إن الانطلاقة من فكرة (جون روولز) حول العدالة التوزيعية باعتبارها تحقيق المساواة بين الأفراد في اكتساب الفرص المتاحة، يجعلنا نستنتج أن الدول المغاربية ما تزال بعيدة عن هذا الهدف. فالدلو المغاربية تتّسم بظاهرة التكتلات الجهوية؛ فالوعي بالانتماء الجهوي أكثر من الانتماء الوطني هو سيّد الواقع كما رأينا سابقا. فرغم إمكانية تحقيق العدالة الاجتماعية بتحقيق العدالة المجالية (التوزيع الإقليمي العادل) إلا أن هذه الدول لم تنجح بعد في التقدّم بما يحقّق التوازن الجهوي والإقليمي، بالعمل على التشخيص الجهوي الدقيق؛ وبالتالي المُضيّ قدما نحو اللاتمركز الإداري والعدالة في مفهومها الأعم نحو دولة الحق والقانون.

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 63-65.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 113-115.

المطلب الثالث: دولة الحق والقانون

يتسم المجتمع كما يقول (صموئيل هنتنغتون) بمجموعة متنوعة من القوى الاجتماعية ما يجعله أكثر حاجة للمؤسسات السياسية حتى يتمكن من أداء وممارسة كل جماعة سلطتها عبرها، وغير ذلك يجعل من وجود المؤسسات السياسية به بدون جدوى، إذ تكون هذه الجماعة هي المسيطرة. ليخلص إلى أنه "يجب أن تمارس كل جماعة سلطتها عبر المؤسسات السياسية التي تلطّف وتعدّل وتعيد توجيه تلك السلطة كي تصبح هيمنة قوة اجتماعية واحدة منسجمة مع تجمع الأكثرية"[1]. ألا يعارض هذا التصور ما تقوم عليه الديمقراطية؟

إن غياب الرؤية المؤسساتية يساهم بشكل كبير في شل المؤسسات وتقوي شخصيته السياسية والحكم نحو النزعة الفردية وبالتالي تضعف السلطة الجماعية. يظهر أن فساد الحكم السياسي يعبّر عن **غياب حكم القانون**، والبعد عن الالتزام بالمسار الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية للتداول على السلطة دون اللجوء للعنف واللاّاستقرار السياسي؛ ذلك أن تحقيق المواطنة التي تقر باختلاف المصالح الاجتماعية يجعلها تضبط هذه الاختلافات عن طريق وسائل الحق والقانون[2]. في النظم السياسية العربية الدولة لا تعني دولة المؤسسات والقانون فالمؤسسات والقانون تعبّران عن تطلعات السلطة السياسية لا إرادة الشعب، الأمر الذي يؤكد **تداخل الدولة والحاكم**، بل والمساواة بينهما، وليس على الرعية سوى الخضوع؛ ما يعني سمو الحاكم فوق الدستور والقانون، وبالتالي "تداخل شخص الحاكم في وعي جهاز السلطة ووعي الجماهير مع شخصية الدولة قاد إلى أن يكون الحاكم مصدرًا للشرعية ومنبعًا للسلطة في المجتمع(...) فتكون السلطة ملكا شخصيا وليس اختصاصا وظيفيا"[3].

لما كانت الدولة تعني المثل العقلاني في التطوّر والعنصر الروحي في الحضارة، فتكون أهمية الدولة من خلال دورها، والتي لا تقتضي الضرورة أن تكون ديمقراطية، بل المهم أن تكون **دولة قانونية**، تحكمها قوانين تبلورت عبر قرون تاريخية، ويديرها الأكفاء من ذوي المعرفة والخبرة. في المجال العربي قامت الدولة لسد فراغ سياسي وسلطوي ومؤسساتي، ولم يكن يحكمها غير الزعامات المحلية وبقايا التركة البيروقراطية العثمانية، وقد باشرت بإقامة حكومتها وإدارتها وجيشها قبل مؤسسات الدولة من مجالس وهيئات وتنظيمات، لقد **اهتمت بالسلطة قبل الدولة**[4].

في الدول المغاربية، كانت الخطوط بين (الدولة والنظام) غير واضحة، كما جرى التلاعب بحيادية المؤسسات الوطنية واستغلالها كالسلطة القضائية والبرلمان، والتي تحولت إلى ملكيات خاصة للأسر الحاكمة (تونس، ليبيا، المغرب)، ففي **ليبيا** مثلا فكك قائد الجمهورية كل الأحزاب السياسية واتخذ من كتابه الأخضر دستورًا للبلاد، وكانت الكثير من الدول (منها) ليبيا تهدّد بسقوط البلاد إن سقط النظام بها ما جعل الأمر غير ممكنا أن يفصل بين النظام والدولة، أين وصل الحكم في الجمهوريات الشمولية شيء يشبه حكم المافيا، والتي كان شعارها (الأخ/ القائد أولاً،

---

[1]- صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[2]- سلمى طلال عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

[3]- وليد سالم محمد، "إشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة في أنظمة الحكم العربية وأثرها في التعدّدية السياسية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 331.

[4]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 220،221.

البلاد: ثانيا، الشعب ثالثا، أو كما في ليبيا "الله ... معمر... ليبيا")[1]. وتتم التفاعلات السياسيات في الدول المغاربية خارج نطاق القواعد الدستورية المقننة والمنظمة لإصدار القرارات في نظام الحكم، فهي بذلك تتم دون قواعد محدّدة للّعبة السياسية؛ فالنخب الحاكمة وإن تحرص على أنها تمتلك المؤسسات والدساتير لتسيير العملية السياسية، فهذه النخب غالبا ما تميل للممارسة بعيدًا عن الأطر المؤسسية والقواعد وإن بدت شكلاً تابعا لهذه الأخيرة، معتمدين على النفوذ والقوة والسطوة والثروة، وهو ما أنتج اللاّ نظامية واللا مؤسسية[2].

من جهة أخرى، لا تساهم الدساتير في دول المغرب العربي إلاّ في بناء **مؤسسات سياسية وقانونية على مقاس السلطة**، فهي الضامن لبناء دولة القانون وفق مؤشرات عدة؛ كبناء الدستور وتعديله واحترام مبدأ الفصل بين السلطات وانفتاحه على المجتمع والاعتراف بالأعراف فوق الدستورية للمجتمع، فهل تحقق الدول المغاربية هذه المؤشرات؟

أولا/ دساتير فوقية لاغية لإرادة الشعب: تمتاز الدساتير في الفضاء المغاربي ذات الأنظمة الاستبدادية بأنها دساتير جاهزة موضوعة من قبل الحاكم بطريقة غير ديمقراطية ويشرعنها عن طريق الاستفتاء، أين يحتكر النظام السياسي السلطة التأسيسية بصفة مطلقة في ظل غياب الجمعية التأسيسية للدستور[3]. يقول (روبرت أدال) أنه في "الحكومات الشعبية تتيح لأفراد الشعب فرصا أكبر بكثير من أي نظم سياسية أخرى للمشاركة في صنع القوانين التي يجب أن يطيعوها"[4]. هل ينطبق الأمر هنا على الدول المغاربية؟ لا أظن أن ذات السياق يعبر عن حال الدول المغاربية؛ فالسماح ببعض من المشاركة إنما يقابله مبادلة ريعية وخدماتية، بما يعبر عنه بالزبونية السياسية.

1- الجزائر:

- الدستور الأول: (1963/08/28): في الجزائر المستقلة جاء أول دستور في الذي صادق عليه المجلس الوطني التأسيسي، واستفتي فيه الشغب في (1963/09/08)، وصادق عليه الشعب بنسبة (98%). وقد نص على أن السلطة السياسية لجبهة التحرير الوطني وفق أحادية الحزب، وهي التي تعمل على رقابة عمل البرلمان والحكومة.

- الدستور الثاني:(19 نوفمبر 1976): قامت حكومة (بومدين) بتعيين لجنة لإعداد مشروع دستور، وتقديمه إلى الندوة الوطنية في (6 نوفمبر 1976) لتوافق عليه ونشر بأمر في (1976/11/14)، وعرض على الشعب في (1976/11/19). وعدل هذا الدستور ثلاث مرات (1988/1980/1979). وقد أبقى هذا الدستور السلطة وتنظيمها في يد الحزب الواحد(جبهة التحرير الوطني)، والقيادة السياسية تجمع بين قيادة الحزب والدولة، لتصبح السلطة التي كانت في دستور (1976) بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة.

[1]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 42،41.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.

[3]- مناصر ماركسي، "حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير"، **كنعان النشرة الالكترونية**، السنة الخامسة، العدد 703، 9 أكتوبر 2005، ص 04.

[4]- روبرت أدال، **التحليل السياسي الحديث**، تر: علا أبو زيد (القاهرة: مركز الأهرام لترجمة والنشر، 1993)، ص 100.

- **الدستور الثالث: (1989/02/23):** جاء هذا الدستور أيضا من فوق، أين عرضت حكومة (بن جديد) مشروعه على الشعب للاستفتاء في (1989/02/23)، لتتم الموافقة عليه كالعادة وصدر في (1989/02/28)، والذي وصف على أنه تعديل دستوري، استمرارية لدستور (نوفمبر 1976).

- **الدستور الرابع: (1996/11/28):** جاء دستور (1996) أيضا كسابقه قائما على التعددية الحزبية والسياسية يمارسها عن طريق ممثليه المنتخبين. وأبقى على ثنائية السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة)[1].

يقول الباحث (مصطفى هميسي) "لا يمكن لدولة من هذا النوع* أن تكون دولة سيادة القانون لسبب واضح هو أنها لا تعير أي اهتمام للقانون، فهي فوق الدستور وتتلاعب كما تريد بهذا الدستور. لقد داست الدستور عند الانقلاب على الرئيس (الشاذلي بن جديد)، ثم جمدت العمل بالدستور وسنت قوانين استثنائية، ثم عدّلت الدستور في (1996) ثم عادت وعدلته في عام (2008) لتتخلى عن بعض ما أضافته للدستور المعدل. أي تحديد المدة الانتخابية لأي رئيس بعهدتين"[2]. فلا يمكن إقامة دولة قانون وهي تقيم العلاقة بينها وبين المجتمع على منطق نيوكولونيالي، على أساس المخزن. ليصل بنا الباحث (مصطفى هميسي) لتوصيف الجمهورية الجزائرية قائلا: "الجمهورية تعيش تغييب الجمهور وتقييده، والحكم يقوم على الأوليغارشية وتقنيات المخزن، إنها أقرب إلى البايلك وأقرب إلى الإدارة الكولونيالية، وكلاهما يلتقي في تقنيات الإدارة وطبيعة العلاقة مع المجتمع، وأنها تعتمد منطق الإدارة المخزنية"[3].

2- تونس:

شهدت تونس دستورين **بين (1861-2011):**

- **الدستور الأول (1861) :** دستور المملكة التونسية، وكان مشكلا من (114) فصلا، خصص الباب الأول لبيت مملكة الحسينيين وطريقة توارث الحكم في الأسرة، وقد جعل المملكة التونسية دستورية بحيث يؤدي الملك اليمين القانونية. والوزارة (الحكومة) مسؤولة أمام الملك، ومجالس الحكم (القضاء) ومجلس التشريع المقرّ لدستورية أعمال الحكومة، ويشرع ويراقب أعمالها[4].

- **الدستور الثاني (1959/06/01):** جاء بانتخاب مجلس تأسيسي في (مارس 1956) والذي أعد دستور عام (1959) وجمدت صلاحياته في ظل نفوذ (الحبيب بورقيبة) المستفرد بوضع وإقرار الإصلاحات السياسية والقانونية[5]. وبقي الدستور مفعّلا خلال حكم بن علي، إلى أن ألغي هذا الدستور بانتصار ثورة الشعب في (2010/12/17). فقد جاء

[1]- جرمان العيد، **دساتير بلدان المغرب العربي** (الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص 140-210.

*- يقصد الباحث: الجزائر التي تروج لديمقراطية التمثيل أو النيابة.

[2]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 710.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 720.

[4]- جرمان العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[5]- مناصر ماركسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

دستور تونس لعام (1861) جاء كمنحة من أمير البلاد (الباي حسين بن علي) وموافقة السلطان العثماني (الخليفة عبد العزيز). أما الدستور الثاني، جاء بعد استقلال تونس وأصدره (بورقيبة) في (1959/06/01)[1].

3- المغرب:

في المملكة المغربية، كانت الدساتير متتابعة منذ أول عهد ملكي كالتالي:

- **العهد الملكي في 8 ماي 1958**: جاء عقب الاستقلال المغربي في (2 مارس 1956)، أعطى هذا العهد للملك (محمد الخامس) سلطات واسعة بصفته المجسد للسيادة الوطنية، المؤسس لمنظومة سلطوية[2]. جاء في مقدمته: "اقتناعا منا بضرورة التمييز بين السلطة التشريعية والتنفيذية، فإننا فيما يخص السلطة التنفيذية سنصدر ظهيرا تعين فيه سلطة رئيس الحكومة وسلطة لكل وزير واختصاصات مجلس الوزراء، حتى يتمكن الوزراء الذين يستمدون سلطتهم من جنابنا الشريف والذين هم مسؤولون أمامنا جميعا وانفرادا..."[3].

إن كان غير ممكن الحديث عن السلطة السياسية إلاّ بعد الاستقلال الشكلي عام (1956)، فقد كان النقاش على السلطة أهم ما ميز تلك الفترة، وهو الذي قال فيه (محمد معتصم ملك المغرب) أن النقاش لم يكن أكاديميا، بل كان خلافا سياسيا حول أسس المشروعية. تم إنشاء مجلس الدستور في (26 أوت 1960) ووضع الدستور الذي صادق عليه الملك وعرض للاستفتاء الشعبي، وهي تجربة فاشلة لعدم التجانس وتضارب المصالح السياسية. وبعد وفاة (محمد الخامس) أصدر (الحسن الثاني) القانون الأساسي في (جوان 1961)[4].

- **دستور للمملكة المغربية عام (1962):** حيث عكف (الحسن الثاني) مع خبراء أجانب لوضع مشروعه وطرحه على الاستفتاء الشعبي في (18 نوفمبر 1962)، ونظم الاستفتاء فعلا في (7ديسمبر 1962) حسم بتصويت (84%) لصالح سلطات العاهل المطلقة، ومكانة الحكومة الثانوية، وقد منح الفصلين (19و23) منه للملك سلطات فوق دستورية بصفته زعيما دينيا مقدّما[5].

- **دستور المملكة المغربية عام (1970):** جاء بعد تصاعد الاحتجاجات ضد التوجه السلطوي، ونتيجة توجه (الحسن الثاني) لاحتكار الحكم ومصادرة المجال العام بإعلان حالة الاستثناء في (7 جوان 1965)، وعطّل الدستور لمدة خمس سنوات، انتهى بإعلانه طرح دستور جديد ممنوح للاستفتاء يوم (8 جويلية 1970) مركزا فيه على توسيع سلطاته باعتبار أمير المؤمنين، والممثل الاسمي للأمة، واعتمد هذا الدستور في (24 جويلية 1970) بنسبة (98.76%)[6].

- **دستور المملكة المغربية لعام (1972):** جاء بعد المحاولة الانقلابية من ضباط الجيش عام (1976) على (الحسن الثاني)، ليفتح هذا الأخير باب المفاوضات مع قوى المعارضة، غير أنه أعلن بطريقة أحادية عن مشروع دستور في

[1]- جرمان العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2]- محمد نبيل مُلين، **فكرة الدستور في المغرب: وثائق ونصوص: 1901-2011** (المغرب: ثيل كيل ميديا، 2017)، ص 130.

[3]- الجريدة الرسمية، العدد 2378، 23 ماي 1958.

[4]- مناصر ماركسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 04،05.

[5]- محمد نبيل مُلين، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

[6]- **المرجع نفسه**، ص 156.

(17فيفري 1972)، وأعلنت وزارة الداخلية يوم (1 مارس 1972) أن نسبة (98.75%) من المصوّتين زكوا الوثيقة الممنوحة. ليجمده العاهل لمدة خمس سنوات وهو الذي لم يأت بجديد. لتستأنف الحياة الدستورية (14 أكتوبر 1977) في إطار (المسلسل الديمقراطي)[1]. وكان أيضا تكريسا لتصدّر الملك للنظام الدستوري، ليكون الممثل الأسمى فوق السلطات؛ وإن أعطى صلاحيات تنظيمية لرئيس الحكومة بعدما كانت مقتصرة على الملك[2].

- **دستور المملكة المغربية لعام (1992):** عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي، وتحولات العالم، طالبت أحزاب المعارضة وعلى رأسها (الاتحاد الاشتراكي والاستقلال) بضرورة تعديل موسّع للدستور، برفع مذكرة في عام (1989) إلى الملك تحوي الخطوط العريضة للتغييرات المأمولة بالدستور، تلتها مذكرة مفصلة عام (1992) باسم خمسة أحزاب (الكتلة الديمقراطية). ليتجاهل الملك في مشروع الدستور الذي عرضه على الشعب في (20 أوت 1992) مقترحات المعارضة. واعتمدت هذه الوثيقة في (4 سبتمبر 1992) بتصويت وصل (99.96%)[3].

- **دستور المملكة المغربية لعام 1996):** كان للتحولات الكبرى بالعالم منذ بداية التسعينيات أثر على نظام (الحسن الثاني)، الذي لم يعد بإمكانه أن يحكم باستبدادية ونتيجة الوضع الاجتماعي والأزمة الاقتصادية التي تمر بها المملكة، وتدهور صحة العاهل، كل هذا جعل هاجس الملك ضمان طريقة سلسة لانتقال السلطة دون خسائر. وكان الحل أمام الملك التمهيد لتشكيل حكومة تناوب توافقي، انتهت بفتح الباب لتعديل دستوري جديد على الاستفتاء بطريقة أحادية يوم (20 أوت 1996) إظهارا لطابعه الممنوح، ليصوت عليه بنعم، رغم تجاهل الملك لمطالب المعارضة المتعلقة بصلاحيات الملك والحكومة والوزير الأول[4].

لم يغيّر (محمد السادس) من دستور عام (1996) بعد وصوله للعرش عام (1999) وبقي ساري المفعول إلى غاية عام (2011)، وعقب احتجاجات (حركة 20 فبراير 2011) أطلق (محمد السادس) في إطار الانفراج السلطوي بطريقة أحادية مشروع إصلاح شامل يوم (9 مارس 2011).

4- ليبيا:

شهدت دولة ليبيا دستورين والكتاب الأخضر لقذافي، منذ فترة الحصانة وإلى قبل سقوط القذافي:

- **دستور المملكة الليبية (1951/10/07):** خلال فترة الوصاية الدولية، أنشأت لجنة وطنية لإعداد دستور للبلاد الذي صدر في (1951/10/07) سلمه رئيسها للملك (محمد إدريس التونسي)، وتم تعديله بقانون رقم 1 لعام (1963). وهو دستور اتحادي بتسمية (المملكة الليبية المتحدة) وأصبح بعد التعديل عام (1963) بدولة بسيطة باسم المملكة الليبية. والسلطة في ظل حكم الملك مقيدة بحكم الدستور والقانون، والملك في حكم موظف عام. وقد نص على أن السيادة لله وهي أمانة في ذمة الأمة، والأمة مصدر السلطة للشعب مع فصل بين السلطات.

[1]- محمد نبيل مُلين، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.
[2]- إيهاب رزاق عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.
[3]- محمد نبيل مُلين، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.
[4]- **المرجع نفسه**، ص 190.

- **الكتاب الأخضر:** جاء مضمون الكتاب الأخضر بتحويل ليبيا من جمهورية إلى جماهيرية، وهو بذلك انقلاب على المؤسسات الديمقراطية التقليدية. يضم هذا الكتاب ثلاثة فصول: الأول يحلل مشكلة الديمقراطية والحل حسبه في إعطاء السلطة للشعب، والثاني حول المشكلة الاقتصادية وكان تقدير حله بالاشتراكية، والثالث حول المشكلة الاجتماعية والحل في النظرية العالمية الثالثة الموجودة بالكتاب. أما الجانب السياسي فهو النظرية العالمية الثالثة: وهو الذي حاول إسقاط نظرية الديمقراطية المباشرة عن طريق المؤتمرات الشعبية، والتي أبقته في الحكم طيلة (42) عاما.

- **دستور عام (1977):** أصدرت ليبيا الدستور الثاني في (1977/03/02) بتوصية من مؤتمري الشعب العام في (1976/01/18) و(1976/11/24)، والذي أقام سلطة الشعب. وهو الدستور الذي جعل الكتاب الأخضر مرجعية له لكل وثائق ليبيا. وكانت السلطة شعبية (ديمقراطية شعبية) عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبية)[1].

بعد خطاب (زوارة) في (15 أفريل 1973) للقذافي بعد انقلاب ثورة الفاتح سبتمبر، يقول (مصطفى التير) أصبحت ليبيا دولة بدون قوانين، وانهار التنظيم البيروقراطي للدولة وخلفه نظام هلامي يتغير كل يوم[2]. شهدت الفترة بين (1973 إلى 1977) في ليبيا تدمير مؤسسات الدولة، إذ تم تعطيل القوانين المعمول بها في ليبيا، وتعقبها المرحلة بين (1977 إلى 1978) والتي اتّسمت بتغيير في البناء المؤسسي للدولة؛ كان أول التغييرين إعلان النظام رسميا إلغاء البرلمان الليبي والحكومة الليبية، واستبدالها بمؤسسات أخرى تحت مسميّات أخرى، وثاني التغييرين إلغاء منصب رئيس الجمهورية وإحلال محله (قائد الثورة). لتتسم الفترة حتى بداية الألفية الثانية باللااستقرار؛ وجاءت مرحلة ترسيخ فكرة (ليبيا الجملوكية) [جمهورية - ملكية][3].

في ليبيا؛ خلال حكم القذافي لم يعمل على بناء دولة مؤسسات، فكانت قراراته ارتجالية في ظل مؤسسات مؤقتة بإرادة رجال موالين له، لتنفيذ قرارات عشوائية منبثقة على غياب ثقافة الدولة والقانون[4]. النظام الوحيد في ليبيا هو "الفوضى"، سماها (القذافي) في كتابه الأخضر بـ"سلطة الشعب"، وأوجد لها صيغة مؤسسية تتمثل في (اللجان الشعبية) التي تكاثرت بشكل طفيلي والتي اخترقت نسيج المجتمع في كل مكان، وكان الشعب الليبي متعايشا مع حقيقة: غياب الدولة والنظام والشِّرْعة والقانون، في ظل شريعة الفوضى. فليبيا وحدها جماهيرية ليس على رأسها ملك أو رئيس أو وزير أوّل، وإنّما زعيم وقائد ثورة، القائل لجمهوره إنه "لا يحكم" فهو لا يشبه الملوك أين يسودون ولا يحكمون، إنما هو "يسود ويحكم في آن، ولأنه يملك السلطة الدينية والمدنية فيُرشد المجتمع والثورة إلى الحتف،

[1]- جرمان العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 57-65.

[2]- عزمي بشارة، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية** (ط 1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 54.

[3]- حسين يوسف القطروني، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[4]- نزار عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

ويحكم ويتنصّل من الحكم في الوقت عينه"[1]. فكيف تدبّر هذا الشعب أموره في ظروف الفراغ السياسي والقانوني حيث المجتمع من دون دولة؟

كان (القذافي) طيلة العقود الأربع، محتقرا قدرة حكم القانون، والعمل على تغيير القوانين بشكل مستمر ما أفقد الدولة أي نص قانوني أو دستور، مدعيا تأسيسه لأفضل ديمقراطية عكست في النهاية فصل الشعب عنه، وهو الذي تجاهل حقوق الأفراد والجماعات. فكان تمسك (القذافي) والدوائر المحيطة به باتخاذ القرارات الأساسية والأقل أهمية تتحدّد في مستويات متعدّدة بشكل سيئ[2].

في جانب الإصلاحات التي سعى لها (سيف الإسلام القذافي) كان المدخل الدستوري أهمها؛ خاصة في ظل مطالبات المعارضة بإصدار دستور للبلاد؛ إذ انطلق (سيف الإسلام) في هذا المسعى لتشكيل لجنة من المختصين للنظر في إمكانية إصدار وثيقة دستورية لتكون أداة انتقالية لمعالجة المشكلات السياسية، غير أن رفض القذافي كان قويا. استمر ابنه (سيف الإسلام) في تسريب نسخة معدّلة من مسودة الدستور، والتي اعتبرها القذافي مؤامرة على سلطة الشعب! حتى أن الواقع أبان فيما بعد أن هذا لم يكن مجرّد تكتيك من (سيف الإسلام) الذي كان قليل الاهتمام بالمسائل الإصلاحية للدستور، ولم يكن حقيقة يمتلك ما يؤهله لقياد المشروع الذي أعلن عنه[3].

5- موريتانيا:

في موريتانيا؛ وضعت اللجنة التأسيسية مشروع الدستور في عام (1958) الذي عرضته على الأحياء ووجهاء القبائل عام (1959) والعمل به، ليكون أول دستور لموريتانيا الدستور المؤقت في (1959/03/22)، لتصدر في (1961/05/20) دستورها الدائم بنفس الطريقة، وبتغليب السلطة التنفيذية ومرونة الفصل بين السلطات. وجاء تعديله في (1965/02/12) ليتحول من التعددية السياسية والحزبية نحو نظام الحزب الواحد، ومن النظام البرلماني إلى الرئاسي، وهو الدستور الذي ألغي بانقلاب (1978/07/10). ليأتي الدستور الثالث في (1991/07/20) وهو دستور دائم أعد مشروعه لجنة خاصة من الحقوقيين التي عينتها السلطة الانقلابية وعرض على الاستفتاء الشعبي في (1991/07/12)، ووافق عليه الشعب بالأغلبية وأصدره في (1991/07/20). هذا الدستور عدل في (2006/07/12) في عهد الرئيس العسكري (علي ولد محمد فال)[4].

ثانيا/ الفصل بين السلطات:

لقد نصّت المادة (16) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن نصت على أن "كل مجتمع لا تضمن فيه الحقوق ولا يوجد فيه فصل بين السلطات، لا يوجد لديه دستور"[5].

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 81-83.

[2]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 58.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 94-97.

[4]- جرمان العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 88-97.

[5]- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن، أنظر الرابط:

www.ohchr.org/AR/UD HR/pages/UDHR/NDEX.aspx

يتبين مبدأ الفصل بين السلطات من خلال علاقتين، علاقة الرئيس بالسلطات الثلاثة وكذا علاقة الحكومة بالبرلمان، وسنكتفي هنا بمعرفة علاقة رئيس الدولة بالسلطات الثلاثة من الناحية الدستورية البحتة.

1- الجزائر:

منذ الاستقلال وعقب وصول (هواري بومدين) للسلطة حاول إحلال الشرعية الدستورية مكان الشرعية الثورية ببناء مؤسسات وطنية،غير أن هيمنة الحزب الواحد والمؤسسة العسكرية، جعل دوما (السلطة التنفيذية) سواء بهيمنة الحزب الرئاسي أو المؤسسة العسكرية أو معا مهيمنة على السلطتين التشريعية والقضائية، وهو ما نلحظه في جميع الدساتير منذ الاستقلال إلى اليوم. ولعلّ أبرز ما يمثل عدم الفصل بين السلطات في الدساتير الجزائرية أن النظام ليس له أي توازن، واختلال هذا الأخير بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مع ترجيح كفة الأولى، فكل السلطة مركزة في يد رئيس الدولة، إذ للرئيس الحق في التشريع بما لا يوافق حتى النظام الرئاسي، وله سلطة منفردة عن الحكومة كذلك بما لا يتوافق كذلك حتى والنظام البرلماني[1].

قد رفض دستور (10سبتمبر 1963) صلاحية النظامين البرلماني والرئاسي لتنظيم السلطة في الجزائر، وهو ضمنيا رفض للفصل بين السلطات، معتمدا على تركيز السلطة وهيمنة الحزب الطلائعي لاستقرار الدولة. غير أنه تم وقف هذا الدستور بعد (13) يوما وتركيز كل السلطة في يد رئيس الجمهورية إلى غاية إلغاءه في عام (1965). جاء بعده دستور عام (1976) كذلك مركزا كل السلطة في يد رئيس الجمهورية، وهو الدستور الذي لم يعترف بالتقسيم التقليدي للسلطات، واستخدم مفهوم الوظيفة لها (تشريعية، تنفيذية، وسياسية). غير أن دستور (1989 و1996) وبتخليهما عن مبدأ الحزب الواحد أعادا تقسيم السلطة إلى ثلاث هيئات (تشريعية، تنفيذية، قضائية)، وإن لم يعبرّا بصراحة عن مبدأ الفصل بين السلطات[2]. كذلك فقد أقر دستور (1996) باستقلالية القضاء في المادة (138)[*]، غير أن الواقع يجعل هذا الفصل مستحيلا، خصوصا في ظل هيمنة السلطة التنفيذية، من خلال التدخلات التي أوكلها لها الدستور في ترأس المجلس القضائي أو تعيين القضاة والترقية ومختلف الإشرافات الحكومية فحتى أحكام القضاء في النهاية غير ملزمة بالتنفيذ من قبل السلطة التنفيذية.

تكشف المقارنة بين الدساتير الجزائرية:

-دستور 1963: الغي بانقلاب (1965/06/19)، وهو الذي يفصل بين السلطات بطريقة مرنة.

-دستور 1976: تضمن تعديلات (1988/1980/1979)، كان بسلطة واحدة ووظائف متعددة.

-دستور 1989: الغي بانقلاب (1992/01/11)، كان يفصل بين السلطات بطريقة مرنة.

-دستور 1996: جاء بتعديلات (2008/2002): هو الأخر فصل بين السلطات بمرونة.

---

[1]- كريمة بقدي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[2]- مراد رداوي، مساهمة المجلس الدستوري في حماية مبدأ الفصل بين السلطات، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة/الجزائر، قسم الحقوق، 2016، ص 42-47.

[*]- المادة (138) من دستور (1996): تنص على: "السلطة القضائية مستقلة، وتمارس في إطار القانون".

إن الاطلاع على مختلف الدساتير بالجزائر يكشف هيمنة السلطة التنفيذية، خصوصا وأن رئيس الجمهورية يحظى بصلاحيات واسعة في التأثير على السلطتين (التشريعية والقضائية) بمجموع الصلاحيات التي تخوّل له دستوريا في مجال التشريع، وتعيين أعضاء الجهاز القضائي.

2- **تونس:**

أبرز ما يمثل عدم الفصل بين السلطات في دستوري تونس، الصلاحيات الموسعة سواء للملك في الدستور الأول، والكل مسؤول أمام الملك. وهو ما كان بارزا في للهندسة الدستورية للدستور الثاني كالتالي:

-**السلطة التنفيذية:** رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية بمساعدة الوزير الأول، والرئيس محصن قضائيا أثناء عهدته وبعدها من المتابعة. له صلاحية الأمر بإصدار القوانين الدستورية وممارسة السلطة التنفيذية وله حيرة تفويض بعض الاختصاصات للوزير الأول.

-**السلطة التشريعية:** جعلها هذا الدستور مشكلة من مجلسين (مجلس النواب ومجلس مستشارين).

-**السلطة القضائية:** الذي خصها بإصدار الأحكام القضائية باسم الشعب وتنفذ باسم رئيس الجمهورية[1].

لم يشر الدستورين للفصل بين السلطات مطلقا؛ مع هيمنة بارزة للسلطة التنفيذية على السلطتين الأخريين، وهو ما يعني أن النظام كرس للتسلط المقنّن دستوريا.

3- المغرب:

يظهر الدستور المغربي هندسة عامة لتخصيص أبواب للملكية والحكومة والبرلمان والعلاقة بين السلطات، غير أن النظام السياسي المغربي لا يعرف فصلا ولا توزيعا للسلطات؛ فالسلطة متمركزة في يد الملك، وتحقيق التوازن بين السلطات يكون من خلال (إمارة المؤمنين) لأسبقية الملكية على الدستور، وعدم وجود فصل للسلطات التي تجتمع في يد الملك، وهو الذي قال في خطاب في (22 ماي 1977) "إذا كان هناك فصل بين السلطات فإنه لا ينطبق على الملك"[2]؛ إنه تأسيس لسلطة ملكية مغلقة. فالملك أمير المؤمنين سلطة فوق جميع السلطات في الدولة؛ وكما أشار الملك (محمد الخامس) إلى أن الفصل بين السلطات يكون بين الحكومة والبرلمان، وسلطة الملك فوق هذه السلطات. إنها إشارة إلى وجود سلطتين؛ الأولى وهي سلطة الملك الدينية تكريسا للخلافة الإسلامية، ما يعني أن علاقة الملك مع الأمة لا تحتاج إلى وسطاء، لأنها فوق الطبيعة البشرية، أما السلطة الثانية فهي سلطة دنيا تمثلها المؤسسات الدستورية. ليحتكر الملك السلطتين الدينية والسياسية، ما يجعله فوق الدستور، وغير مسؤول في هاتين السلطتين[3].

4- ليبيا:

كان لشخصنة السلطة واختصارها في شخص القذافي وتواصل تأثير البنى التقليدية الاجتماعية معززا للاّديمقراطية في مواجهة المشاركة والمؤسسات وحكم القانون، فغابت الدولة والمؤسسات، وسيطرة التنافس على

[1]- جرمان العيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 25،24.

[2]- مناصر ماركسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 06،05.

[3]- إيهاب رزاق عبد الحسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 27،26.

حساب المصلحة الوطنية العامة[1]. فليبيا مزيج من مؤسسات الضبط الاجتماعي الحديثة، مثل أجهزة الأمن والمخابرات والجيش وميليشيات الأبناء المدربة والمنظمة على أحدث طراز ومن بداوة سياسية تنضح منها ومن نظام اشتغالها[2]. كان للهيكل غير الرسمي للسلطة أهمية في هروب القذافي من المحاسبة، فالقذافي من خلال الهيكل غير الرسمي للسلطة استطاع التهرب من المسؤولية السياسية عن الأوضاع المتردية في البلاد وإلقاء اللوم على المؤسسات الرسمية والتي ليس لها أي صلاحيات في الحقيقة والواقع هذا من جهة، ومن جهة تفتح صناعة القرار بين مختلف دوائر السلطة وغياب المأسسة، وكذا الفصل التام بين الإصلاحات الاقتصادية والسياسية[3].

5- **موريتانيا:**

مرّ الحكم في موريتانيا بثلاث حقب هي: الحقبة المدنية خلال الفترة(1960-1978)، والحقبة العسكرية خلال الفترة(1978-1991)، ثم الحقبة المختلطة بين العسكرية والمدنية منذ عام (1991). هذا الوضع أسفر عن نظام سياسي يدار من قبل لجنة عسكرية برئاسة "معاوية ولد الطايع" منذ عام (1984)، والقرارات السياسية يتم اتخاذها من قبل اللجنة العسكرية. وبعد أن صدر دستور عام (1991) بقي رئيس الجمهورية "ولد الطايع" يحافظ على السلطة من خلال الرعاية الشخصية، وليس من خلال القانون. فرئيس الجمهورية الموريتاني ينتخب من قبل الشعب مباشرة ويمارس صلاحيات دستورية مؤثرة في وظيفة السلطتين التنفيذية والتشريعية، وله صلاحية حل الحكومة والبرلمان، وهذه من خصائص النظام المختلط (رئاسي وبرلماني).

بالعودة لنصوص المواد (المادة23، المادة 45، المادة 59،المادة 89)[4] من دستور موريتانيا لعام (1991) نستخلص أن الفصل بين السلطات مرن، مع تغليب كفة السلطة التنفيذية المهيمنة على السلطتين (التشريعية والقضائية). دون إغفال هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام ومؤسساته. وهو الذي شهد تعديل عام (2006 عقب انقلاب عام (2005)، وإن اقتصر التعديل مراجعة فترة الرئاسة وعدد الولايات نحو ولايتين، قبل أن تتم إعادة العمل به وتعديله بموجب القانون الدستوري رقم (2006-14) بتاريخ (25 جويلية 2006) المتضمن إعادة العمل بدستور (20 جويلية 1991)[5] كدستور للدولة مع تعديل بعض مقتضياته.

في الأخير ؛ نستدلμ بقول الكاتب (عزمي بشارة) أنه "لا توجد في الأنظمة السلطوية الرّثة مؤسسات وطنية للدولة منفصلة عن الحاكم وبطانته، فإن عام الدولة هو خاص بالنسبة إلى الحكام وحدهم، وخاص المواطنين هو عام

---

[1]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 160.

[2]- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 85.

[3]- زياد عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 71،72.

[4]- أنظر نص دستور موريتانيا لعام (1991):

المادة 23 :رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة.

المادة 45 : يمارس البرلمان السلطة التشريعية.

المادة59 :المواد الخارجة عن مجال القانون من اختصاص السلطة التنظيمية.

المادة89 : السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلال القضاء ويساعده في ذلك المجلس الأعلى للقضاء.

[5]- القانون الدستوري رقم : 014/2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1122، 15 جويلية 2006.

بالنسبة إلى الحكام، من هنا فإن خاص الحكام يقتحم ما يفترض أن يسمى المجال العام من كل باب ممكن، ليصبح العام هو خاص الحكام، ليصبح الفساد هو القاعدة، أما مجال المواطن الخاص فليست له أي قدسية، ولا سيّما حين تتدخل الآلة التي تنتهك متى شاءت كل خاص، إنها آلة الأمن"[1].

قد يحدث الاستئثار بالسلطة إساءة استخدامها، ولأجل ذلك كان لا بد من إطار قانون ضمن ما يعرف بدولة القانون، حتى يكون القانون حكما بين السلطة والأفراد. ذلك أن المواطن المغاربي بحاجة لحقوق الإنسانية حتى يسترد وعيه ورغبته في المشاركة في أهداف الدولة، وكان أهم حقوقه:

– **الحق في الحياة:** فلا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي، بتجنب سوء استخدام الدولة للسلطة (أجهزة الأمن). إذ تعدّدت حالات اختفاء السياسيين والمعارضين في ظروف غامضة.

– **الحق في عدم التعذيب:** وهو ما نصت عليه الدساتير المغاربية نظريًا، فالدولة يجب أن تحمي الأشخاص ومعاقبة من يخالف ويتعرض لهذا الحق.

– **حق كل فرد في حريته وسلامته الشخصية:** بعدم اعتقال أي فرد إلاّ قانونا، ويخطر بما هو منسوب إليه، ويمثل أمام السلطة المختصة بممارسة صلاحيات القضاء، حتى يتبين مدى مشروعية الحجز والأمر بالإفراج من عدم قانونية ذلك.

– **الحق في حرية الرأي والتعبير:** بضمان حق المشاركة في السياسة عبر كل وسائل الاتصال، فلا يحق لحاكم فرد أو نظام أن يدعي حق التفكير منفردًا بالنيابة عن الأمة.

– **حق العمل:** فحق الإنسان بالعمل مقترن بالحق في الحياة للحصول على الرزق، وحق الحصول على أجور عادلة، وظروف عمل مأمونة.

– **الحق في المشاركة في إدارة الحياة العامة:** سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق ممثلين، وينتفي هذا الحق إذا انتفت الانتخابات العامة في نظام الدولة.

– **الحق في التجمع السلمي:** سواء في الساحات العامة أو الأماكن المغلقة، وينتفي هذا الحق إذا لم يكن التجمع سلميًا من غير تنظيم السلطة أو أجهزتها.

– **الحق في تشكيل النقابات والأحزاب السياسية والانضمام إليها:** دون عمل النظام على دعم أو تعطيل حزب/ نقابة ومخالفة مبدأ المساواة بين المواطنين.

– **الحق في الحصول على العلم والثقافة والاستفادة منهما:** دون نقده لحق المحافظة على شخصيته وتراثه وتنميتهما[2].

[1]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 265-269

مختصر معنى دولة الحق والقانون أن تكون جل مؤسّسات الدولة مستندة على قواعد الفعل الديمقراطي الحقيقي، بما فيه التداول على السلطة بسلمية، إنها تعني دولة المؤسسات الديمقراطية. إلا الواقع المغاربي تختصره مقولة (شيشرون) في: "لا يوجد عبث أكبر من الاعتقاد بأنّ كل ما هو منتظم بواسطة المؤسسات أو قوانين الشعوب عادل". إنه أكثر الأقوال دقّة في وصف حال الدول المغاربية؛ سيما وأن مبدأ دولة القانون يقتضي سيادة الشعب، والتي لابد وأن تنبثق سلطات الدولة منه (الشعب). فالواقع المغاربي أكثر اتصافا بالزبونية السياسية المتمكنّة من المجال السياسي، ذلك أن جلّ العمليات السياسية تعلو على القانون لا العكس، نتيجة غياب المسائلة والرقابة والشفافية، وخصوصا ما يرتبط بالفصل بين السلطات، لتصبح الدولة أكثر تعبيرا عن دولة الفوضى لا دولة القانون، فهل يمكن أن نختزل الوضع في تضخيم السلطة السياسية؟ وكيف؟

المبحث الثالث: تضخيم السلطة في الدول المغاربية

اتسم المجال السياسي المغاربي بهمينة السلطة التنفيذية، بل هيمنة الحاكم (رئيسا أو ملكا) على جل مناحي الدولة، لتختزل الدولة في السلطة أو شخص الحاكم خصوصا، الأمر الذي جعل الحزب الحاكم منذ الاستقلال هو القائد للعملية السياسية، لتبقى بقية القوى السياسية من معارضة ومجتمع مدني بعيدة (و/أو) تم احتواءها كخادمة للسلطة بما يحقق غياب أي تداول أو معارضة أو تدوير للسلطة، وتكون الأجهزة الأمنية والعسكرية الحامي الشرعي لها، ما جعلها تتغوّل في الدول المغاربية، لتكون قد رسمت حدود السلطة وبنيتها الحقيقية بعيدا عما يظهر في الواجهة، فكان المآل تصاعد مطالب التغيير الثوري في هذه الأنظمة.

المطلب الأول: هيمنة السلطة التنفيذية وأحزاب السلطة

في العالم العربي ككل لم ينقطع مسلسل الصدمات الدموية حول السلطة والثروة وانزلاق الحكام نحو الديكتاتورية، والابتعاد عن التداول على السلطة سلميا أو التنازل عنها؛ وهو ما يرجع إلى الخلل في هيكل البناء الاجتماعي والسياسي، لغياب تلك المنطقة العازلة في المجتمع المتمثلة بالطبقة المتوسطة، التي تتيح أكبر قدر من السيولة والهدوء في امتصاص المطبّات وضمان وانسيابية تبادل لسلطة، وذلك من خلال "الكم الهائل الذي تعززه هذه الطبقات من الكفاءات الوطنية والمستقلة بعيدًا عن مغامرات الطائشين أو تغوّل السلطات التنفيذية لأنها بطبيعتها شريحة متحركة ومنتجة تتقبل بصورة طوعية مفاهيم الديمقراطية"[1]. وهو ما كان قد أشار له (ابن خلدون) من خلال السعي للانفراد بالمجد كأمر طبيعي للملك؛ ذلك أن صاحب الدولة عندما يستقر على سدة الحكم تتغلب عليه الأنفة، فيحرم الرعية من المشاركة لاستتبعاهم والتحكم فيهم، مع ما تقتضيه السياسة من انفراد الحاكم لفساد الكل[2]. ففي الأنظمة الكُليانيه "يكون اعتماد حزب سياسي وحيد أو على العكس من ذلك، إلى بقاء تعددية مسموح بها؛ فتفسح المجال للتعدّدية المحدودة ولا تتجلى إلاّ إلى إطار منافسة على مستوى القمة بين الزعامات، وتكون في حالة ثانية معلنة لإبراز ليبرالية النظام"[3]. مع نهاية مرحلة الحزب الواحد لم تترافق وتفكيك البوليس السياسي، الحائل دون تطوّر المجتمع السياسي. إذ تم رفض التعدّدية ومنع الأحزاب باستثناء الآفلان؛ إذ أن التعدّدية يُنظر لها كمشتت للمصلحة الوطنية كواحد من إفرازات المخيال التاريخي، فكانت المؤسسة العسكرية تأبى إضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية[4]. وإن قال الباحث (برهان غليون) أنه "لا يمكن أن تنفي أن النظم الوطنية ذات الحزب الواحد قد ساهمت في المرحلة الأولى من وجودها، وبسب الأصول الاجتماعية البسيطة نسبيا لمجموعاتها القيادية، في إحداث انقلاب حقيقي في التراتيبيات الطبقية التقليدية والجامدة، قبل أن تسير نحو الفساد والانحطاط الشامل"[5].

---

[1]- خالد المعيني، **مرجع سبق ذكره**، ص 41.

[2]- بوزياني الدراجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

[3]- برانراند بادي، غي هيرمت، **مرجع سبق ذكره**، ص 474.

[4]- خلدون النقيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 135،136.

[5]- برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 272.

في الدول المغاربية نجد توغل **السلطة التنفيذية** في شكل هيمنة الحزب الواحد للرئيس/الملك، ما يجعنا نتساءل عن الخلل؟ أهو دستوري؟ أم نتيجة غياب الثقافة السياسية للمجتمع حول السلطة؟ أم أن الواقع أبعد من هذا؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في الآتي:

1- الجزائر:

ظل الجهاز السياسي الخاص بالسلطة (جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي) المهيمنان على الأغلبية البرلمانية لتأتي بقية الأجهزة السياسية المرتبطة في علاقة ما مع السلطة كأدوات مكملة لإدارة المجال السياسي، فأجهزة قمة هرم السلطة ذات علاقة غير مباشرة (بالوساطة، الوكالة) مع المجتمع، إذ يقول الباحث (مصطفى هميسي) "الأجهزة السياسية تتولى الاتصال، غير المضمون المصداقية مع المجتمع، بينما تتولى الأجهزة البيروقراطية والتكنوقراطية والعسكرية والأمنية إدارة الشؤون الأساسية للدولة"[1].

إن خاصية انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام السري والمباشر يجعل للرئيس سلطة شرعية وفعلية كممثّل للأمة، لتكون السلطة التنفيذية التي يتولاها رئيس الجمهورية ذات استقلال عضوي من حيث التكوين، وتجعله يتفوّق من حيث تمثيل الأمة على المجلس الشعبي الوطني، ويضمن له الاستقلال في مواجهة البرلمان[2]. تمتع رئيس الجمهورية في الجزائر بصلاحيات دستورية موسّعة تجعله يتمتع بصلاحيات تشريعية وتنظيمية سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية، لتبقى السلطة التشريعية ذات وظيفتين لا أكثر؛ إضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام السياسي وكذا الشرعية على القرارات التي يتخذها النظام، وبالتالي يقتصر دور المجلسين على أنهما هيئة استشارية أكثر منها تشريعية[3]. إن التعدّدية الحزبية في الجزائر لا تشهد بالمطلق تناوبًا للأحزاب الحاكمة، فالكثير من الانتخابات الوطنية والمحلية فاز بها طرفان من القوى السياسية (جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي)، مع مقاعد قليلة لبقية الأحزاب، وهكذا اتسم المجال السياسي إلى حدّ ما بالاستقرار التداولي[4]. وإن كانت الغلبة لهيمنة حزب جبهة التحرير كحزب للرئيس، والذي غالبا ما يفوز بغالبية النسب أو المقاعد في مختلف الانتخابات منذ الاستقلال.

كانت عودة شخصية مدنية معروفة (عبد العزيز بوتفليقة) في (أفريل 1999) للسلطة كشخص مناسب لإيجاد حل لأزمة المعنى وأزمة السلطات السياسية التي كانت مرتبطة به ارتباطًا وثيقًا. كان الرئيس الجديد قد سمح للنظام باستعادة بعض مظاهر الاستقرار بعد "استهلاك" أربعة من رؤساء الدول في سبع سنوات (الشاذلي، بوضياف، كافي، زروال). علاوة على ذلك، فإن شرعية (بوتفليقة) التاريخية يجب أن تمكنه من إنتاج وفرض تمثيلات للعالم الاجتماعي لقاء "الأسرة الجزائرية"، وهو عمل وصفه (بورديو) بأنه سياسي بطبيعته. كان على الرئيس الجديد أن يمثل التغلب

[1]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**،ص 670،671.

[2]- نور الدين رداد، "الأسس الدستورية والقانونية لتقوية السلطة التنفيذية في الدول العربية: الجزائر والمغرب نموذجا"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة خنشلة/الجزائر، العدد 03، جانفي 2015، ص 196.

[3]- مصطفى بلعور، "طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: دراسة في الدستور الجزائري"، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد 05، جوان 2011، الجزائر، ص 185-187.

[4] - Lahouari Addi, « the Algerian Regime after the Arab Revolts », **Geographical overview**, Maghreb, IE Med, Mediterranean Year book, 2013, P 175.

على التناقضات داخل مجال الدولة، وبالتالي اجتماع مختلف مجموعات الائتلاف الحاكم. كان من المتوقع أن يتمكن من تحويل الدعم الخاص للعشائر إلى قوة عامة، وبالتالي استعادة مصداقية خيال حياد الدولة. ومع ذلك، فهي شرعية مستمدة من ماضي (بوتفليقة) التي سمحت له بالظهور قادرًا على مواجهة التحديات السياسية التي فرضت على الجزائر في عام(1999)[1].

جاءت فترة الرئيس (بوتفليقة) بعد تعديله للدستور لإعادة النظر في ترتيب السلطة التنفيذية رجوعا للنظام الرئاسي المطلق وتجديد كل المؤسسات وخصوصا التشريعية من سلطاتها الفعلية فجاءت تعديلاته بعد نقده لدور (مجلس الأمة) فوسع من صلاحيات مؤسسة الرئاسة على حساب الحكومة وإضعاف المؤسسة التشريعية[2]. ليعود التعديل الدستوري لعام (2008) لتوسيع صلاحيات الرئيس عودة لمنصب الوزير الأول المطبق لبرنامج الرئيس، وليس أغلبية البرلمان، وبالتالي فهو لا يعترف لهذا الأخير والسلطة التشريعية بأي شرعية. ليكون الرئيس فوق كل السلطات[3].

كثيرا ما عبر الرئيس (بوتفليقة) عن تضايقه من سلطة أعلى منه، فهو ينتمي لرؤية "المركزية الحادة" للسلطة وهي "رؤية توصف حينا بأنها شعبوية وحينا آخر بأنها أبوية". وإن كان في عهدته الأولى منتقدا السلطة الفعالة إلا أنه لم يقترح أي ترتيب مؤسساتي بديل، غير بعض التعديل لمنصبه وليس للنظام السياسي ككل: فكل تعديل للدستور خلال فترة حكمه هو تكريس للنظرة الأركائية العتيقة لممارسة السلطة والحكم. لقد أصبح الرئيس (فترة عبد العزيز بوتفليقة) موسعا للصلاحيات الخاصة بها، لين حصل على بعض صلاحيات رئيس الحكومة، والكثير من صلاحيات المؤسسات الأخرى، إذ عمل على توحيد هرم السلطة ليكون هو رئيسها الفعلي، وإن لم يحقق ذلك، غير أنّه يملك صلاحيات جد موسعة، فكانت الولايات التالية بدعم من غالبية قيادة الجيش لولايته الثانية، فالثالثة وإن رأى البعض أنه أضعف الجناح العسكري. إن فشل الانتقال من السلطوية مرده تجاهل مصدر السلطة في الجزائر؛ الذي كان يُعتقد أنه بيد الآفلان وممارساته، غير أنّ الحقيقة تكمن في "رجحان السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى، وحقيقة أن السلطة التنفيذية تخضع كليا لهيمنة الجيش"[4].

2- تونس:

تونس، منذ دستور عام (1959) المصاغ على مقاس الحزب الدستوري أي الحزب الحاكم والرئيس يحتكر أغلب السلطات في ظل حكم الحزب الواحد، وبعد إقالة (بورقيبة) والذي خلفه (بن علي) محافظا على نفس سمات النظام السابق، برئيس يحتكر السلطات وحزب يحتكر أغلبية المقاعد في السلطة التشريعية، مع السماح بالأحزاب الصديقة

[1] - Thomas Serres, **Op Cit** , P 5.

[2] - مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 674،675.

[3] - **المرجع نفسه**، ص 607.

[4] - محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

لحزب الرئيس بالتواجد في السلطة التشريعية[1]. كما أن البرلمان في تونس وليد (شخصنة السلطة، الميراث الاستعماري، تهميش المعارضة) وبالتالي فهو هيكل بلا أثر يتحكم فيه الرئيس[2].

تمكن بورقيبة من السيطرة على الحياة السياسية في تونس من خلال عمل حزبه الجديد. من خلال سيطرته على موارد الدولة، سيطر على النخبة السياسية وأزال العناصر المتمردة التي دعت إلى الإصلاح السياسي. حتى أنه حظر جميع الأحزاب السياسية المعارضة في عام (1963)، وهي خطوة بدا أنها تتبع الاتجاه السياسي الذي كان في ذلك الوقت رائجًا في المنطقة، من نظام الحزب الواحد الذي يزعم أنه كان أكثر ملاءمة للوحدة الوطنية. امتدت هذه الهيمنة لتشمل المجتمع ككل عندما قرر بورقيبة فرض سلطته على جميع النقابات العمالية والنقابات المهنية وغيرها من الجمعيات. جدير بالذكر أن مجتمع ما بعد الاستقلال في تونس كان يهيمن عليه ثلاثة تيارات إيديولوجية متميزة: البورجوازية الوطنية المنتصرة التي قادت نضال التحرير، والاتحاد العام لنقابات التجارة مع دوره الوطني الهام تحت قيادة (فرحات حشاد)، واتجاه الزيتونه الإصلاحي بقيادة (الشيخ بن عاشور). وقد توصل بورقيبة لأول مرة إلى اتفاق مع النقابات من أجل بناء دولة حديثة؛ وهكذا تمكن من تهميش الزيتونة منذ البداية[3].

لقد عانى التونسيون من تقليص أدوارهم كمواطنين في عملية اتخاذ القرار، فكثيرا ما كانت المعارضة تقابل بالتهديد والتنكيل، فالحكم لا يعترف عندهم بشرعية سياسية مستمدة من المواطنين؛ وهو حال السياسة منذ (بورقيبة) الذي رسخ في المجتمع التونسي أنه هو الوحيد دون غيره من له حق تقرير مصلحة تونس، فكانت الديمقراطية من عهده على الاقتراع لحزب واحد ورئيس واحد[4]. بعد انتهاء الحرب الباردة زال حكم الديكتاتوريات العسكرية أو الأحزاب الشمولية الأحادية، غير أن الحزب الواحد الشمولي بقي يحكم تونس بمفرده -وإن كان نفس المنطق السائد بجل الدول المغاربية-، وهو ما أكدت مختلف المحطات الانتخابية منذ عام (1999) التي حصل فيها (بن علي) في ظل الانتخابات الرئاسية والتشريعية على نسبة (99.4%) وحصل حزبه على نسبة (91.5%) لتؤكد أن حصة الرئيس وحزب التجمع الدستوري لم تتغير تقريبا، سواء في ظل الأحادية أو التعدّدية، وهذا ما أكدته الانتخابات الأخيرة المتوالية باستمرار الحزب الواحد على مدار (45) عام دون انقطاع. إذ مارس الرئيس (بن علي) سياسة الاحتكار الفعال لمصادر الثروة والقوة والسلطة السياسية، بعد أن تحالف أصحاب رؤوس الأموال مع أجهزة القمع من بوليس ودرك وجيش، وأصبح سجين مناورات العائلات المافيا التي تمارس تأثيرا واضحًا وملموسًا مع إدارة شؤون الدولة التونسية. لقد دمرت الدولة وحدة المجال السياسي والمجتمعي والروابط المجتمعية، ونفيها المعارضة الذي قادها إلى نفي ذاتها وصفتها كدولة أيضًا ونفيها المجتمع، وبدأ الرئيس (بن علي) التحضير للرّئاسة مدى الحياة، فأجرى تعديلاً

[1]- أحمد كرعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

[2]- مصطفى بلعور، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

[3] -Hamdy Abdel Rahman Hassan, The State and civil society in Africa: A North African perspective, **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol. 3 (2), February 2009, P 74.

[4]- روضة بن عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 05.

على الدستور في (26 ماي 2002) [1]؛ أين تم الاستفتاء على الدّستور الجديد في فصله (39) على "ينتخب رئيس الجمهورية لمدّة خمس أعوام...ويجوز لرئيس الجمهورية أن يجدّد ترشيحه"[2].

3- المغرب:

يُهيمن الملك بالمغرب على رأس السلطة التنفيذية، نظرا لطبيعة تكوين المجتمع المغربي وكذا الدستور الذي أعطى لمجلس الوزراء سلطات واسعة في صنع القرار وتوسيع القضايا التي يمكن للوزارة مناقشتها في مقابل البرلمان[3]. يتولى الملك العرش عن طريق الوراثة، بتوفر الشروط كما ينصّ عليه الدستور، شرط إكمال هذه الشروط بشرط "البيعة"، وقد جرى العرف على تجديد الولاء للملك مرة كل سنة؛ بحيث يمثل الشعب منتخبي الجهات، وتُقدّم الحكومة وعلى رأسها رئيس الحكومة ولاءها للملك، ما يجعل مؤسسة الملك تسمو على باقي المؤسسات، وتهيمن عليها؛ لتكون الحكومة مجرّد منفّذ للسياسة التي يحدّدها الملك[4]. استقر النظام الملكي الذي يعتمد على نزوة الملك ومصالحه، على تسلسل هرمي كبير ومعتمدات معقدة، فردية وجماعية ومؤسسية ومهنية. وبهذه الطريقة، تشكلت القوة من خلال قاعدة دعم اجتماعية حيث ترتبط حتى أكثر الامتيازات السيئة بالولاء. كما لعب دور العمود الفقري لمصالح الطبقة الحاكمة بأكملها وكان قادرًا على دمج مختلف فصائله تحت هيمنته. لا توجد كسور محتملة في القمة؛ اليوم: الجيش، والبيروقراطية المدنية والأمنية، وأرباب العمل، وأصحاب الشركات الكبيرة والمتوسطة، و للطبقة الوسطى مُلتحمة خلف نظامه الملكي[5].

تُعطي الملكية المغربية منذ الاستقلال انطباعًا بأنّها تريد الحد من تحولات المجتمع حتى لا تزعزع العلاقات بين الجماعات؛ فهي لا ترغب في تحمل مخاطر قبول التغييرات التي لن تتمكن من التحكم بها. ومع ذلك، لا يمكن حصر السلطة في موقف الرفض التام الذي يشبه موقف المحافظين في القرن التاسع عشر. إذ تعمل الطبقة الحاكمة كمجموعة تدافع عن "السلالات البرجوازية" التي صادرت الاستقلال والمرتبطة بالملكية [6].

بالعودة إلى ما ذكرناه سابقا بخصوص الفصل بين السلطات والتداول على السلطة نجد أن الملك الممثل الأعلى للسلطة التنفيذية الملكية تبعد أي قوة من التشكيك في التوجه الذي قدمه الملك، لتبقى بقية السلطات والقوى والأحزاب خارج العمل السياسي، أو تابعة لأوامر الملك. ليبقى القصر محتكرا سلطة القرار والسيطرة على الشؤون العامة للمجتمع والمجتمع المغربي. فالمشرع المغربي أعطى للملك سلطات موسعة تخترق السلطتين التشريعية

---

[1]- كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في تونس: الأسباب والتحديات"، **مرجع سبق ذكره**، ص 65-67.

[2]- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 45،3 جوان 2002، القانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002، 1 جوان 2002، المتعلق بتنقيح بعض أحكام الدستور.

[3]- مصطفى بلعور، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

[4]- نور الدين رداد، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[5]- Chawqui Lotfi, Maroc : les ressorts de la monarchie, les conditions de la contestation, **alternatives sud,** vol. 19, 2012, P 154.

[6] - Marais Octave, Les relations entre la monarchie et la classe dirigeante au Maroc, **Revue française de science politique**, 19e année, n°6, 1969, P 1181-1185

والقضائية، بل وتجعله كغيره من الحكام ببقية الدول المغاربية في قمة الهرم السلطوي؛ ناهيك عن غموض القرارات التي تكون غالبا في صالح السلطة التنفيذية على حساب باقي السُّلط؛ ما يجعل الملك في النهاية منفردا بعصب السلطة السياسية في المملكة. هي الهيمنة التي تكرسها الدساتير المغربية حتى اليوم دون أدنى قرار للتراجع عن الهيكلة التسلطية للملك. فالملكية في تصورها لمكانتها الدستورية تتجاوز الدستور اعتمادا على شرعية تقليدية تمزج بين الدين والتاريخ (أنظر الفصل 19 من الدستور المغربي).

لقد كانت تزكية الشخصيات الحزبية في مواقع المسؤولية على العموم نتاج السلطة التقديرية للزعيم أولا وللقيادة ثانيا ضمن نسق لا يختلف جوهريا عن النسق العام للنظام، أي وفق منطق العلاقة الشخصية أو الارتباط العاطفي للتيار السائد داخل الحزب، في تجاهل شبه تام للاستحقاق ببعديه الحزبي -السياسي والتقني- الموضوعي، وهو ما يؤثر بداهة على التوازن الداخلي للأحزاب ويحولها إلى مكونات قابلة للتشرذم.

4- ليبيا:

رغم كل الشعارات المتعلقة بحكم الجماهير في ليبيا؛ ورغم التنظيمات والهياكل الشعبية المترجمة لفلسفة (الكتاب الأخضر) بحكم الشعب لنفسه، ممثلة في المؤتمرات الشعبية، وفي قمتها مؤتمر الشعب العام (السلطة التشريعية) واللجان الشعبية (السلطة التنفيذية) غير أن واقع الحال يشير إلى **تركز السلطة** في يد **(اللجان الثورية)** المنشأة عام (1979)، وهو ذات العام الذي استقال فيه القذافي وزملائه من الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام، الذي قال فيه القذافي إنه فصل للسلطة عن الثروة وأن السلطة أصبحت بيد الجماهير. وأصبح القذافي "قائد الثورة" منصبه الرسمي الوحيد في الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة[1]. أعطى القذافي لنفسه صفة دُستورية تماثل **الحكم المطلق**، بعد أن أصدر عام (1996) ما سماه (مؤتمر الشعب العام) (وثيقة الشرعية الثورية)، واعتبرتها توجيها للحكومة لتنفيذها، مصدرا بذلك "صك الحكم التسلطي الفردي الشامل"[2].

اختصر دور المؤسسة التشريعية في ليبيا (المؤتمرات الشعبية) على المستوى المحلي والوطني، غير أن الواقع أثبت ضعف فعالية المؤتمر الشعبي العام بسبب كثرة المهام المنوطه به، وقلة الوقت ونقص القدرة الفنية والمعلوماتية، ما يدفعهم إلى الموافقة على مقترحات (مجلس الوزراء واللجان الثورية) المعبّرتان على الهيئة التنفيذية ممثلة في شخص (معمر القذافي)، ونقل اختصاصات الأمين العام للمؤتمر الشعبي واستفراده بتقنين الأمور المتعلقة بالأمن والقوات المسلحة والنفط بدعوى طبيعتها الثورية[3]. لقد أعرب القذافي عن عدم قبوله الديمقراطية القائمة على تعدّدية الأحزاب التي تروجها الحكومات والتي وصفها في خطاب له في (أكتوبر 2007) بأنّها عار بحق الحكومات التي تأخذ بها[4]. إن صورية المؤسسات وتسلط اللجان الثورية كانت الحائل في عدم المشاركة الشعبية في شؤون الحكم أين نشأت

[1]- محمد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2]- يوسف محمد جمعة الصواني، مرجع سبق ذكره، ص 41،42.

[3]- مصطفى بلعور، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[4]- منى حسين عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 39.

طبقة من المحتكرين للسلطة والثروة في ظل الفساد والإفساد الذي ضرب كل جوانب المجتمع بما في ذلك أعلى مستويات النظام[1].

5- موريتانيا:

يمكن القول أنّ موريتانيا دولة أحادية الحزب بحكم الواقع ولها واجهة ضعيفة لنظام متعدد الأحزاب. كما أنّ هناك حاجة إلى فترة زمنية معقولة، لإعطاء الأطراف المحرومة الوقت الكافي لتنظيم وتوظيف وتطوير برامج السياسة وتعزيز قدرتها على المنافسة على قدم المساواة في الانتخابات التمثيلية. مع وجود لجنة انتخابية جديدة، يمكن للأحزاب السياسية والناخبين الاستفادة من التجربة والممارسة المكتسبة من انتخابات مختلفة[2].

إنْ اتّسمت فترة الاستقلال بالتعدّدية الحزبية غير أن (ولد داداه) حرص على القضاء على التعدّدية السياسية لأنّه يعدها ممزّقا للوحدة الوطنية في مجتمع قبلي عشائري، فتم تجميع كل الأحزاب تحت "حزب الشعب الموريتاني في (يونيو 1961) وإبطال تعددية دستور عام (1959)؛ إذ قال (ولد داداه): "إن الحزب الواحد هو قاعدة بناء الوحدة الوطنية بالكفاح المتواصل الذي يخوض ضد كل أنماط الخصوصية، إنه يسمح بإنجاز الوحدة الوطنية التي هي المحرك الأساسي لسير الوطن نحو التنمية الاقتصادية، كما أنه في الآن نفسه يساهم في جعل كال موريتانيا مواطنا مسؤولًا"[3]. إذ تم مراجعة الدستور في (12 جانفي 1965) ونصت المادة (9) منه على "الإرادة الشعبية يترجمها حزب الدولة المنظم ديمقراطيا؛ فحزب الشعب الموريتاني المتولد عن اندماج الأحزاب الوطنية الموجودة في (25 ديسمبر 1961)، هو الحزب الوحيد للدولة المعترف به". استطاع (ولد داداه) من خلال الحزب الواحد استيعاب الحساسيات الأيديولوجية والقوى الاجتماعية الرافضة، وضبط جميع الانقسامات التي يتميز بها الفضاء السياسي؛ فاحتوى العناصر القيادية لحزب النهضة في الستينيات وكذا قوى المعارضة اليسارية"[4]. أما موريتانيا في ضوء دستور (20 جويلية 1991) جعلت السلطة التنفيذية تشرع في الميادين الهامة، فهي المشرع العادي والبرلمان مشرع استثنائي وهو الممثل في (الجمعية الوطنية) كغرفة أولى و(مجلس الشيوخ) غرفة ثانية، وإن منحها حق المراقبة والأسئلة غير أنّ لرئيس الجمهورية حق حل الجمعية الوطنية رغم أنها منتخبة من قبل الشعب[5].

في الأنظمة المغاربية نجد السلطة التنفيذية أقوى السلطات، والحزب الذي تسانده السلطة ويساندها هو أقوى الأحزاب، وصاحب التأييد الجماهيري والفاعلية السياسية، فتموت بذلك الحياة الحزبية، وبغض النظر على الدستور ومضمونه فإن غالبة الأنظمة بالدول المغاربية ذات حزب واحد تسانده السلطة ويساندها[6]. واللافت للنظر أنّ هيمنة السلطة التنفيذية ليس فقط بسبب صلاحياتها الدستورية، بل بسبب تركيبة البرلمانات نفسها والذي يتكون غالبا من

---

[1]- محمد عاشور، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[2] - National Democratic Institute for International Affairs, **Op Cit**, P 9.

[3]- السيد ولد أباه محرّرا، موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، **مرجع سبق ذكره**، ص 105،106.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 107،108.

[5]- مصطفى بلعور، **مرجع سبق ذكره**، ص 184.

[6]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

موالين للسلطة التنفيذية؛ كما في نظم الحزب الواحد والحزب المهيمن كما في (الجزائر وتونس)، وكما في المغرب الذي عرف منذ زمن التعددية إلا أن الغلبة للطابع الفسيفسائي على تركيبة البرلمان[1].

ورثت موريتانيا بعد الاستقلال دستورا يكرس التعددية الحزبية، لكن سرعان ما عمل النظام السياسي على نبذها بدعوى التخلص من الموروث الاستعماري وكل مكرس للانقسام الوطني، لتتم مراجعة الدستور عام (1961) وتقرر رسميا **فرض نظام الحزب الواحد** وهو الذي أنشأه الرئيس (مختار ولد داده) تحت اسم (حزب الشعب الموريتاني). وبنهاية الحرب الباردة،فرضت الولايات المتحدة الامريكية مساعداتها التنموية عن طريق المؤسسات المالية بضرورة التوجه نحو التعددية الحزبية، واضطر بذلك الرئيس (معاوية ولد الطايع) للعودة للتعددية الحزبية، مؤسسا (الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي عام (1992) كحزب حاكم مهيمن دون معارضة حقيقية، أو فرصة لهذه الأحزاب بتولي السلطة إلى غاية انقلاب عام (2005) الذي أطاح بالرئيس (ولد الطايع)، وأصبحت الساحة السياسية تضمّ ما يزيد عن (20) حزبا، لكن جلّها من غير نشاط سياسي[2].

اللافت للنظر في الدول المغاربية **سلطوية السلطة التنفيذية**؛ إذ أن **الحكومة** لا تؤسس لسياسات عمومية لتنفذها، بل هي مجموعة موظفين تابعين مساعدين لرئيس الدولة وتنفيذ اختياراته، لتكون ثنائية الجهاز التنفيذي شكلية لا أكثر. فنجد أن دساتيرها تمنح الرئيس:

- للرئيس اختصاصات حماية الدستور، تمثيل الأمة داخليا وخارجيا، ضمان السير الحسن للمؤسسات العامة، تنظيم السلطات العامة، الحفاظ على استقلال البلاد وذلك حسب (الفصل 41) من الدستور التونسي، (المادة 24) من الدستور الموريتاني، (المادة70) من دستور الجزائر.

- المادة (77) من دستور الجزائر والمادة (30) من الدستور الموريتاني، ثم (الفصول 9/51/50) من الدستور التونسي تعطي للرئيس سلطة تعيين الحكومة وإقالتها وهي مسؤولة أمامه، و(الفصل 58) من الدستور التونسي و(المادة 07) من الدستور الجزائري، والمادة (25) من الدستور الموريتاني تعطي الحق للرئيس في رئاسة المجالس الحكومية والوزارية.

- يتدخل الرئيس في المجال التشريعي، والتشريع في حالة الاستثناء، وحل البرلمان، فحسب (الفصل 49) من الدستور التونسي، والمادة (128) من الدستور الجزائري، والمادة (30) تخوّل كلها للرئيس حق توجيه الخطاب إلى البرلمان.

- حق إصدار الأمر بتنفيذ القوانين من خلال (الفصل 53) من الدستور التونسي، والمادة (32) من الدستور الموريتاني، والمادة (126) من دستور الجزائر.

- حق طلب قراءة جديدة لمشاريع واقتراحات القوانين، من المادة (70 الفقرة 02) والمادة (127) من دستور الجزائر، والفصل (52 فقرة 02) من دستور تونس.

---

[1]- امحمد مالكي، "متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة في بلاد المغرب"، سيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، عدد 08، سبتمبر 2012، ص 02.

[2]- شيماء محي الدين محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 205،206.

- حق حل البرلمان من خلال المادة (31) من دستور موريتانيا، و المادة (129) من دستور الجزائر.

- على المستوى القضائي، يمارس الرئيس تأثير على القضاء بالتعيين والإقالة؛ ففي موريتانيا لم يحدّد الدستور لا طريقة التعيين ولا العزل، ويقتضي الأمر القانوني رقم (139-82) الصادر بتاريخ (02 نوفمبر 1982) المتعلق بتكوين المجلس الأعلى للقضاء والنظام الأساسي للقضاء فإنه يتم تعيين القضاة بمرسوم رئاسي، ويعزل رئيس الجمهورية القضاة بناء على نص الأمر القانوني (130-86) بتاريخ (1 جويلية 1986).

- لرئيس الدولة حق تعيين رئيس المجلس الدستوري وبعض أعضاءه؛ ففي الجزائر يعين الرئيس ثلاث أعضاء من أصل تسعة منهم رئيس المجلس، كما يمنح الفصل الأول من القانون الأساسي لعام (1996) الخاص بالمجلس الدستوري التونسي حقا للرئيس في تعيين رئيس المجلس وأعضاءه بمقتضى أمر، وفي موريتانيا بالفقرة الأخيرة بالمادة (81) من الدستور يعين رئيسها ثلاثة أعضاء بما فيهم رئيس المجلس ويكون له صوت مرجح في حال تعادل الأصوات.

- للرئيس بدول المغرب الكبير حق منح العفو الخاص، وذلك بالمادة (37) بدستور موريتانيا، والمادة (77 الفقرة 07) من دستور الجزائر و(الفصل 48) من الدستور التونسي.

لقد شهدت دول المغرب العربي إصلاحات دستورية (تونس 1997) و(المغرب 1992-1996)، الجزائر (1996) وموريتانيا (1991)، وذلك بتوسيع صلاحيات الجهاز التشريعي غير أنها لم تنجح في ترسيخ استقلاليتها عن مؤسسة رئيس الدولة[1].

كُرِّس المجال السياسي المغاربي لفرض هيمنة السلطة التنفيذية بهيمنة الحزب الحاكم، حتى بعد السماح بالتعدّدية الحزبية، وهذه الأخيرة لم تبتعد عن وظيفتها المنبرية، تعبيرا عن حقيقة علاقاتها بالسلطة، فشكّلت في نهاية المطاف ما سمّي بأحزاب السلطة، إنها خلاصة إحكام هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات ومؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية والجيش. إلا أن الإشكال معرفة حقيقة من يحكم وهرم بنية السلطة السياسية؟ فهل الواقع هو انعكاس لهيمنة السلطة التنفيذية المنتخبة؟ أم أنها كما نرى واجهة تخبّئ خلفها هيمنة تسلطية السلطة العسكرية والبوليسية بل وحتى السلطة الدينية؟

المطلب الثاني: توسّع الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية

لقد كان الإذلال الغربي المستمر واستغلاله للملكيات العربية التابعة أثرا بالغًا في زعزعة الدول العربية الناشئة، والتي بلغت فيها المعارضة حدّ الغليان، وهي (الملكيات) التي اعتمدت على جيوشها لدحر أي اضطراب أو معارضة، وهو ما جعل دور **الجيش** يتنامى، وسمح لقادته **باغتصاب السلطة** في كثير من المحاولات، كما كان الأمر في عدة دول عربية أخرى (جهة التحرير الوطني في الجزائر: 1962)[2].

[1]- مناصر ماركسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 06،07.

[2]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 35-37.

نجم عن خنق الحياة السياسية شعور الخوف من المجتمع، وهو ما عكسه الاهتمام بالأمن وأجهزة القمع، فكان لدى كل سلطة جهاز مخابرات يمارس الرقابة على الناس بكل أعمالهم وأنشطتهم، وهي تنتظم على هيئة أجهزة متداخلة بصورة تنظيم عنقودي، وتفتعل الأنظمة خلافات بين هذه الأجهزة كي لا تتواطأ على السلطة أو تحيك مؤامرات تهدد استمرارية الحكم فيما تطلق عليه الدولة "الأمن القومي"، وهو الأمر الذي يظهر جليا من خلال المبالغ الموجهة للإنفاق العام على الأمن والجيش[1]. جاء نشوء الدولة المغاربية في صورتها الشعبية (بومدين، القذافي) أو صورتها الأرستقراطية الملكية (المغرب، وإلى حد ما تونس)، مدعومًا بوجود الجيش والحلول العسكرية. وهو ما وسع من وجود الدولة المكثف في نسيج المجتمع؛ فتداخل السياسي مع الاجتماعي، وأدى ذلك إلى عدم حركية المجتمع المدني بسبب الرقابة على جميع أنشطة الأفراد في ظل حكم شمولي، فلم تعرف هذه الدول نموذج الدولة القانونية المستندة إلى قيم الحكم الديمقراطي لقيادة الدولة والمجتمع[2].

تعوّل الأنظمة المغاربية دوما على القوة في بقائها، فإن اختلفت أسماء ومسؤوليات المؤسسات الأمنية فهي تبقى لأجل خدمة النظام وحمايته، وهو ما أكدته في (ليبيا)؛ أين كانت ستجر البلاد لحرب أهلية، فأولى أولوياتها بكل أصنافها هي منع الانقلاب على النظام؛ هذا المنع يتحقق بوضع الوحدات الخاصة على رأس كل الأجهزة العسكرية الوطنية ومؤسسات الدولة الأخرى، وهو ما يفسر عدم تغيير النظام في أي دولة منها، وهو الذي شهد قبل ثمانينيات القرن العشرين كثير من الانقلابات[3]. يعقب (خلدون النقيب) عن نتائج دراسة لـ (آموس برلموتر) (Perlmutter. A) حول الانقلابات العسكرية، فيما يخص انعدام العلاقة بين الطبقة الاجتماعية والسياسية في تفسيرها لنوع السلطة أو نظام الحكم أو حول الأيديولوجية التي يتبناها العسكر بعد الانقلاب. إذ يقول (النقيب): "الجيش لا يستطيع أن يعمل مستقلا عن الطبقات ولا أن يحافظ على حياده الأيديولوجي طويلا (...) فالجيش إن تصرف باستقلالية في البداية فلا بد له إن بقي في الحكم طويلا أن يتحالف مع طبقة مهيمنة أو أن يخلق طبقة مهيمنة جديدة"[4].

تعيش الشعوب المغاربية في ظل نظم سياسية يصعب تصنيفها في الديمقراطية ولا أوتوقراطية ولا ثيوقراطية، إنما تجمع بين كل هذه النظم مع غلبة هيمنة الأمن بأساليبه المختلفة، والتي يقول عنها الباحث (حيدر إبراهيم علي) أنها "الأمنوقراطية"؛ فهذه المجتمعات ومنذ استقلالها انقسمت بداية بين الاستبداد المدني والآخر العسكري. ودعم هذا التوجه غياب الديمقراطية والأحزاب والبرلمانية وحرية الصحافة، وشرعت الانقلابات على تهيئة المجال السياسي لعلاقة أبوية بين الزعيم وشعبه، وهي علاقة تأسس على إلغاء العقد الاجتماعي بين المواطن والحاكم وتغيب فيها حدود الحقوق والواجبات. إنّه استبداد من نوع جديد للبقاء في السلطة، ويقول: "فالنظم العسكرية اعتمدت على قوانين الطوارئ والأوامر الدستورية المؤقتة بقصد التهرب من وضع دستور دائم، ومن أهم إبداعاتها فكرة الأمن القومي أو الوطني فلسفة وأجهزة، فأجهزة الأمن صارت البديل عن الحزب والحكومة والمجتمع المدني، فقد احتكرت

[1]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 140.

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 218.

[3]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

[4]- خلدون حسن النقيب، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 123.

العنف الشرعي وغير الشرعي"[1]. كان على الجيش في الدولة المغاربية المستقلة أن يؤدي ثلاث وظائف، "أولا لم شمل كل شرائح المجتمع (المتدينة- القبلية- الاثنية)، فاستخدم التجنيد لخلق هوية وطنية ولائها للدولة لا غير، وثانيا توفير بيئة عالية التقنية قد تكون قوّة تحديث في المجتمع، وثالثا حماية البلاد من الغزو الأجنبي وحمايتها ورسم هُويتها"[2].

إنّ تدخل الجيش في السياسة والسيطرة على الحكم يعود للدّعم الذي لقيه من قبل الشعب والدولة بالمقارنة مع باقي مؤسسات الدولة، فكان تدخله في السياسة بعد أن مارسها على الأرض. هناك إمكانية كبيرة للجيش في تغيير وتحويل نُظُم المجتمع كونه أداة القسر الشرعية، إلاّ أن هناك ترابط له مع المؤسسات السياسية والاجتماعية تحدّ من الدور الطليعي له. فمن الخطأ اعتبار الجيش من زاوية التقدم والتطوّر مؤسسة منفصلة عن المجتمع، ففعاليته مرهونة بالأوضاع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية العامة في المجتمع. إذ نجد أن تدخل العسكر في السياسة وسيطرته على الحكم كان أكثر في الدول العربية التي تتسم بالنظام الفلاحي الزراعي مثل (**الجزائر**)، أكثر مما حصل في البلدان القبَلية. والفرق يكمن في أن السلطة بما فيها الإدارة العسكرية في المجتمعات الفلاحية تقع خارج مجموعات انتماء الفرد، وفي المجتمعات القبَلية ضمن المجموعة بالذات. فبينما تحاول المجتمعات الفلاحية التكيف مع نظم العسكر، فإنها على خلاف ذلك تحاول المجتمعات القبلية أن تكيف العسكر على نظمها العشائرية. إن الجيش القبلي (ليبيا، موريتانيا) نادرًا ما يتخطى حدوده التنظيمية في سبيل السيطرة على الحكم، ذلك أن سيطرة الجيش في هذه المجتمعات القبلية قد يخل من التوازن بين القبائل والفصائل الاجتماعية التي تتكون منها الدولة ويهدّد مؤسساتها بما فيها الجيش والعسكر، وهو ما يفسر قيام العناصر غير القبَلية في الجيش بمعظم الانقلابات والتي عادة ما كانت فاشلة[3]. لقد ربطت دساتير الدول المغاربية المؤسسة العسكرية بالسلطة التنفيذية وبالأخص برئيس الدولة، وهو ما سنوضح مساره في المجال السياسي المغاربي.

1- الجزائر:

بالعودة إلى طبيعة البنية الاجتماعية التي تدور فيها روابط القوة نجد أنها تتركز في المجال العسكري المحقق للاستقلال، ذلك أن العمل التحريري بدأ أولا وفق تصور سياسي، ليتداخل لاحقا والعمل العسكري المحقق للاستقلال؛ هذا الترتيب جعل جيش التحرير الوطني صاحب السلطة بدلا من جبهة التحرير الوطني، ليكون الفيصل في المقتضيات المجتمعية هو النسق العسكري[4]. كان الترتيب المؤسساتي لفترة ما بعد نظام جبهة التحرير مختصرا في المراحل التالية:

الأولى: قيادة الجهاز العسكري الأمني أو دائرة القرار المغلقة، المجلس الأعلى للدولة –الحكومة- المجلس الاستشاري ثم الانتقالي- الأحزاب- النقابة- المجالس المنتخبة صارت مند وبيات ومسؤولوها معينون.

[1]- حيدر إبراهيم علي، "الأمنوقراطية والتحول الديمقراطية في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، مصر، ص 51،50.

[2]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[3]- فؤاد إسحاق الخوري، **العسكر والحكم في البلدان العربية** (ط1؛ لبنان: دار الساق، 1990)، ص 28-44.

[4]- عبد السلام فيلالي، ج1، **مرجع سبق ذكره**، ص 412.

الثانية: قيادة الجهاز العسكري الأمني أو دائرة القرار المغلقة- الرئاسة- الحكومة- البرلمان- الأحزاب- المجالس المنتخبة[1].

أخذ الجيش في الجزائر بعد الاستقلال موقعا تساوى فيه مع الموظفين في ضرورة إدارة وإدامة النظام الجديد، أين برز كحامي للاستقلال أكثر عند حصول خلاف الحدود مع المغرب عام (1963)، وأخذ مسؤوليةً في بناء جزائر الاستقلال[2]. ووقع على جبهة التحرير مهمة تاريخية بفسح المجال لمختلف الحركات السياسية التي تتألف منها بتنظيم نفسها في أحزاب مستقلة، وعودة الجيش إلى ثكناته، وكان للشعب أن يختار ممثليه في جميع الديمقراطيات بعد الاستقلال، غير أنه وبعد الاستقلال في اجتماع عقد في طرابلس عام (1962) تم اعتماد النموذج الاشتراكي كحقبة جديدة للحلول التوفيقية. وبعد انقلاب هواري بومدين[*] كانت السلطة السيادية (مجلس الثورة) التي تتألف من (25) عضوًا كلهم من ضباط الجيش (L'ANP)، وهي السلطة العليا الجديدة؛ ليكون القرار السياسي في الدولة محتكرًا من قبل الجيش. فقد كان (هواري بومدين) رئيس الحكومة ورئيس المجلس الثورة ووزيرًا للدفاع وهو ما جعل الجيش هو الحكم الأعلى في جميع الحالات السياسية. إن الدستور لم يكن يعني غير إطار عام للدولة، ذلك أن مرض الرئيس (هواري بومدين) فتح المجال للعودة إلى الجيش لاختيار من يخلفه وتحديد (الشاذلي بن جديد) خلفًا له، وهو ما يؤكد مرّة أخرى أن الجيش يحتجز السلطة، وهو الهيئة الحاسمة ضمن المؤسسة ككل[3]. إن النظام السياسي الجزائري كما يقول الباحث (حليم ليمام) "يشتغل منذ تأسيسه خارج الأطر المؤسسية، وأساسا في تداول السلطة وأسلوب الحكم. إن الانقلاب العسكري على الحكومة المؤقتة في عام (1962) من طرف قيادة الأركان، سيكون مرحلة مفصلية مؤسّسة لعصر هيمنة العسكر وإعطاء الحكم صيغة عسكريتارية"[4].

إن اختلافا بين تطلع العسكر والسياسيين يجعل العسكر متطلعًا للإجماع القومي، بينما يتطلع السياسيون للمصالح الفئوية، هذا ما يجعل الجيش يتدخل في السياسة والسيطرة على الحكم، حتى يجنب الدولة من الوصول لطريق مسدود. وهو ما حدث في الجزائر بقيادة (بومدين) بفعل التشتت العقائدي في عهد (بن بله) إذ تمكن الجيش من وضع حدّ للتنازع العقائدي وإرساء قواعد الاستقرار وبناء الدولة الحديثة. **فالعسكر** كيفما كانت بنيته فهو مؤسسة سياسية؛ ذلك أنه يمثل قوة الأمن الشرعية في البلاد و**أداة السلطة في الدولة**، شأنه شأن الأحزاب والنقابات والنوادي والحركات السياسية وغير السياسية، وهو بذلك مدعوٌ للمشاركة في القرار السياسي العام وإن

---

[1]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 637.

[2]- حسان محمد شفيق العاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 100،101.

[*]- انقلاب هواري بومدين (1965/06/19) أنظر أكثر في:

نبيل خليل خليل، **ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة** (ط1؛ لبنان: دار الفارابي، 2008) ص 62-72.

[3] -Abdelkader Yefsah," L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962-1992", **Revue du monde musulman et de la méditerranée**, N°65, 1992, p 80-85.

[4]- محمد حليم ليمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 123.

كان خارج الحكم، وهذا التدخل يعتمد على طبيعة تكوين مراكز القوة والنفوذ في البلاد وموقع الجيش من هذه المراكز[1].

أصبح بذلك النظام حاويا للفساد وآلية لتنظيم الصراعات وسوقًا للاستعاضة عن المشاركة السياسية وتعويضا اقتصاديا للاستبعاد من السلطة. أين يتم اتخاذ القرار بالسلطة على ثلاث مستويات؛ الأول من خلال التعيين في المناصب الإستراتيجية (الوزراء، كبار الموظفين التنفيذيين للشركات الوطنية الكبرى، ...) فالرئيس (هواري بومدين كرئيس لمجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء ووزيرا للدفاع) يتحكم في هذه القرارات الهامة للجميع من قبل الأمن العسكري. والمستوى الثاني المرتبط مباشرة برئيس النظام؛ والذي يجني أرباحًا هائلاً بالإفراط في الفواتير والعمولات. أما المستوى الثالث فهو المرتبط بتخصيص (الاعتمادات، منح العقود، ومنح الامتيازات ومراقبة التوظيف...)، ويخضع هذا المجال للإشراف الدائم من قبل إدارات السيادة (وزارة الأمن، الشرطة، المحافظات، مديريات الرقابة المالية التي تشغلها أو تعمل تحت الدوائر الأمنية)[2].

أما في عهد الرئيس (الشاذلي بن جديد) فاتجهت فيه السلطة نحو **الدولة الريعية**، فكان القرار أيضا بثلاث مستويات؛ الأول على المستوى الوزاري منذ تمكنه من تدعيم نظامه بالعسكريين، وهو المستوى الذي يمارس السلطة الحقيقية (الدفاع- الأمن- التجارة الخارجية- توظيف المدراء التنفيذيين للمناصب المفتاحية في الدولة)، والمستوى الثاني يتصل مباشرة بمكتب الرئاسة، وأما المستوى الثالث فتسيطر عليه الأجهزة الأمنية بما في ذلك الوزارات والإدارات الولائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معززة من جانب الحزب والنقابة. هذه الفترة تلتها العديد من الأحداث بداية بأحداث عام (1988) التي عبّر فيها الشعب عن سخطه عن انخفاض عائدات النفط، إلى انقسام الجزائر إلى جبهتين: جزائر السلطة الرسمية والأثرياء، والجزائر الحقيقية للذين جرى تركهم في المؤخرة. هذه الأحداث أدت إلى إقرار التعدّدية عام (1989) ليكون فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية في الانتخابات البلدية عام (1990) صدمة للسلطة*، مبرّرين خسارة حزب جبهة التحرير بأنه أمر مدبّر، فأجلت الانتخابات إلى (جوان 1991)، وفي ظل هذه الأجواء استقال (الشاذلي بن جديد)، ليظهر الجيش مجدَّدًا مستدعيا (محمد بوضياف) ليترأس المجلس الأعلى للدولة ويبدأ في سياسة قمعية، وتصبح الجزائر بعيدة عن الأمن والاستقرار بعد تم اغتياله في (29 جوان 1992) من قبل عنصر من الأمن المسؤول عن حمايته[3]. ليثبت الجيش بالدولة الجزائرية أن له دورا مهما وبارزا في السلطة، بل وهو صاحب السلطة الحقيقية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الساحة السياسية، ما يؤكد الطبيعة العسكرية للسلطة بالجزائر وهو ما أكدته أحداث توقيف المسار الانتخابي عام (1991)[4]. أكدت أحداث توقيف المسار الانتخابي

[1]- فؤاد إسحاق الخوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 53-64.

[2]-Mohammed Hachemaoui, «Permanences du jeu politique en Algérie », **politique étrangère**, 02/2009, p 311,312.

*- حول الموضوع، أنظر أكثر في:

Fawzi Rouzeik, « Algérie 1990-1993 la Démocratie confisquée ? », **Revue du monde musulman et de la méditerranée**, N° 65, 1992.

[3]- فوزية قايس، عربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، **مجلة سياسات عربية**، العدد19، مارس 2016، ص 58-60.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 56.

عام (1991) أن المتحكمين في مقاليد السلطة ليسو على استعداد على تسليمها للاسلاميين؛ ليقوم الجيش وطبقة البريتوريين باختيار اللواء (اليمين زروال) خلفا له كرئيس للدولة، غير أن هذا الأخير غادر السلطة مبكرًا.

في عام (1999) استقدم الجيش (عبد العزيز بوتفليقة) وزير الخارجية السابق والناشط في الحرب من أجل الاستقلال، كرئيس، في انتخابات ملفقة سحب فيها جميع المرشحين الآخرين في اليوم السابق للتصويت لأنهم أدركوا أن الانتخابات سيتم تزويرها. في ولايته الأولى، لم يُسمح لبوتفليقة من قِبل قيادة الجيش بالتعامل مع السياسة الداخلي ، بصرف النظر عن تطبيق قانون العفو التقييدي، وهي مبادرة تكررت دون نجاح يذكر في عام (2006). فشل العفو بشكل أساسي لأنه كان يتطلب الخضوع للدولة بدلاً من تقديم عفو حقيقي ولم يفعل شيئًا لمعالجة تجاوزات الجيش أثناء النضال. في عام (2004) فقط قرر الجيش الابتعاد عن المشاركة المباشرة في العملية السياسية وكان الرئيس بوتفليقة قادرًا على الانخراط في إعادة صياغة السياسة الداخلية في الجزائر، رغم أنه لم يكن حراً كما كان يود في هذا الصدد[1].

اشترط الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) أن توضع جميع السلطات بيديه خلافا لما كان سائدًا من قبل؛ لتبدأ مرحلة جديدة في علاقة الجيش بالسلطة. فكان هدف (عبد العزيز بوتفليقة) استعادة تماسك السلطة التنفيذية للدولة **بترسيخ مكانة الرئاسة** كحكم أعلى في كل النقاشات والنزاعات السياسية ذات المصالح، بدل القيادة العليا للجيش، فقام بذلك بإخراج شلة من كبار الجنرالات خارج اللعبة السياسية. وهو الذي جعل (محمد العماري) وأنصاره في الجيش يتقاعدون في صيف عام (2004) بعد إعادة انتخابه للعهدة الثانية، الذي حل مكانه (أحمد قايد صالح) الأمر الذي سمح (لبوتفليقة) باستعادة سلطة وزارة الدفاع بتعيينه اللواء المتقاعد (عبد المالك قنايزية) في منصب جديد "وزير الدفاع المنتدب"، وهو لا يعني أن (بوتفليقة) استطاع تأمين كل السلطة على المؤسسة العسكرية، لأن ذلك لم يمتد إلى جهاز الاستخبارات. وإن كان جهاز المخابرات من أشد المعارضين لترشح الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) لولاية رابعة، والذي كشف عن قضايا الفساد المتعلقة بشخصيات مقرّبة من الرئيس (وزير الداخلية: يزيد زرهوني، وزير الطاقة: شكيب خليل، وزير الاستثمارات: عبد الحميد تمار) والكثير من قضايا الرشوة ونهب المال العام، والكثير من قضايا الفساد؛ فإنها لم تحدّ من نفوذ المؤسسة الرئاسية، أين تخلى الرئيس عن هؤلاء الوزراء بلا محاسبة لهم. وترشح الرئيس لولاية رابعة، قام هنا بإجراء تغييرات على مستوى المخابرات العسكرية الجزائرية (DRS) بتحالفه مع (قايد صالح) وعزل عدّة جنرالات، وتعيين آخرون. كما قام بحل جهاز الشرطة القضائية التابع لجهاز الاستخبارات الذي كان مكلفا بمتابعة قضايا الفساد المشار إليها، وإلحاق مديرية الاتصال التابعة لهذا الجهاز بقيادة أركان الجيش. كما قام بتعيين (قايد صالح) نائبا لوزير الدفاع (نائبه) خلفا للّواء (عبد المالك قنايزية) وأوكل له مهمة الإشراف على الهيئة العسكرية العليا، وكلها مؤشرات تؤكد التحالف القائم بين قيادة أركان الجيش والرئاسة على حساب جهاز المخابرات[2].

[1] - George Joffé, The Outlook for Algeria, **Iai Working Papers,** 15, 38 , October, 2015, P 7.

[2] - فوزية قايس، عربي بومدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 60-66.

يصرح الجنرال (رشيد بن يلس) في مذكراته نقلا عن (مصطفى هميسي) قائلا أن الترتيب المؤسساتي أصبح على شاكلة الترتيب التالي: الرئاسة، الحكومة، وزراء الداخلية وجهازها الإداري، والبوليسي المتضخم، المجالس المنتخبة، والجيش أخيرا. وهذا بتأكيده أن الجيش لم يعد يحكم وأن السلطة كاملة صارت بين أيدي (بوتفليقة). فالسلطة الممارسة في الجزائر منذ انقلاب (1992) إلى اليوم لا تعكس بتاتا مضمون النص الدستوري لا شكلا ولا مضمونا، فالسلطة القائمة تعكس أن هناك حكاما مستترين وراء الحكام الظاهرين[1]. كما يردف (بن يلّس رشيد) قائلا: "تحديدا في عام (1999) أصبح الثقل السياسي للجيش والعسكريين ضئيلا، وقد تم إخراجهم من السياسة، لاستبدال النظام الثابت بديمقراطية حقيقية وليس بنظام شرطة كما في تونس. إذ انتهز (بوتفليقة) الفرصة لتأمين قبضته الكاملة على المؤسسة العسكرية في الفترة الثانية من انتخابه، بتقاعد العديد من الجنرالات (محمد العماري) وإقالة آخرين، ليعيد فتح شهيته على السلطة كرئيس مدى الحياة. لتبدأ فترة التذبذب في السلطة منذ عام (2006) بدخوله المستشفى وعودته التي حاول من حوله إظهار واثبات أن السلطة ليست شاغرة، لكن بدون جدوى. فهل نحن أمام تجربة بناء دولة؟ أم تجربة حكم؟[2].

كان انتقاد الرئيس (بوتفليقة) لقيادة الجيش (السلطة الفعلية) منمّا عن هيمنة العسكري على القرار السياسي. ذلك أن السلطة الفعلية ليست بيد الحكومة والسلطة الحقيقية، كما أن سلطة القرار في أي قطاع أيضا غالبا ما تكون في أيدي الشبكات الأفقية كإمدادات لعصب السلطة المراقبة للسلطة الظاهرة. غير أن المشكلة الأساسية اليوم هي عدم تعبير البنى الفوقية عن المجتمع، إذ تم مصادرة حق الجزائري في سيادته على مؤسسات دولته، بشكل غير رسمي وغير شرعي، بترتيب من أصحاب الحكم الفعلي[3]. غير أن خيال رئيس الدولة الذي سيكون الضامن للاستقرار يتناقض مع الواقع الواضح: فهو بعيد عن كونه اللاعب الرئيسي الوحيد في الائتلاف الحاكم. فعلى سبيل المثال غالبًا ما يوصف اللواء (محمد مدني) الذي يرأس إدارة الاستخبارات والأمن (DRS) بأنه أحد أقوى الرجال في الجزائر. إنه يوضح تجسيد النظام الذي بدا (بوتفليقة) أنه قد وضع حداً له. في الواقع، لا يوجد شيء يسمح لنا بتتبع مسارها ولا يمكن لأي صورة تحديد معالمها بدقة، وهذا هو بالتحديد الرقم الذي يغذي الشعور بالقدرة الكاملة على الأجهزة السرية، وهو الخيال المتنافس على الخيال الرئاسي[4].

في الواقع كما يقول (محمد حشماوي) فمتتبع مسار الحكام في الجمهورية الجزائرية يجد أن تم تأسيس نظام بريتوري prétorienne منذ الانقلاب العسكري من قبل هيئة الأركان العامة للجيش لإقالة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال. فالقوة تغطي سلطة البريتورية التي تتجاوز بكثير حدود المجال العسكري بالمعنى

[1]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 637-639

[2]- Rachid Ben Yelles, L'armée, Bouteflika et le pouvoir, **El watan**, 22 Janvier. 2009.

[3]- مصطفى هميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 679-689.

[4]- Thomas Serres, **Op Cit**, P 13.

الدقيق للكلمة، سيما منذ الانقلاب الذي حدث في (19 جويلية 1965)[1]. ويحدّد (حشماوي) ثلاث ترتيبات لهذه السيطرة، والتي تميز النظام الجزائري:

1. **الاستقلال المؤسسي للجيش**: فرض بحكم الأمر الواقع خلال المواجهة بين الأشقاء في صيف عام 1962، وقد تعززت استقلالية المنظمة التنظيمية للجيش إلى حد كبير منذ الانقلاب في (19 جويلية 1965).

2. **واقع القوة:** فالقوة البريتورية تتجاوز حدود المجال العسكري، في جميع الأنشطة المدنية، بدءً بالسياسة والاقتصاد، خاصة منذ الانقلاب الذي حدث في (19 جويلية 1965).

3. **السياسة خدعة قذرة:** من خلال التلاعب والتآمر والترهيب والتطهير والتعذيب والقتل السياسي. فنهاية الحزب الواحد غير المصحوب بتفكيك الشرطة السياسية، كرس لسياسة الحيل القذرة؛ في ظل النظام البريتوري إحباطا لظهور "مجتمع سياسي"[2].

لقد شهد العقد الماضي منذ عام (2004) انتهاك الرئيس الدستور للتمكن من فترة رئاسية ثالثة ورابعة غير قانونية، بالرغم من مرضه منذ عام (2006)، وكانت النتيجة أنه بالرغم من التغيير التجميلي، فإن النظام السياسي الجزائري اليوم معترف به على أنه تم إنشاؤه بعد أعمال الشغب التي اندلعت في أكتوبر (1988)[3].

2- تونس:

عمل (بورقيبة) خلال فترة حكمه على إبعاد الجيش عن المجال السياسي ورفض أي تدخل للمؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي، وجاءت فترة حكم (بن علي) على ذات المنوال، غير أنه اعتمد على المؤسسة الأمنية. وهمّش الجيش باعتباره مهدّدا له في حال فشله وإخفاقه، وقرّب المؤسسة الأمنية له ومن ضمنها "جهاز الأمن السري" الذي يتولى ملاحقته السياسيين والنقابيين؛ فكانت دولة بن علي بوليسية بامتياز[4].

إن التعدّد الشكلي أو الصوري في تونس لم يمنع من تغطية النظام **البوليسي** في الدولة، والذي كشفت الكثير من تقارير منظمات حقوق الإنسان الوطنية والعربية والدولية، وأجمعت على السياسة القمعية للمعارضة باستعانة النظام بالأجهزة البوليسية والاستخبارية وتسخير القضاء للمحاكمات الجائرة. كما عمل الحزب الحاكم كجهاز لمراقبة المواطنين، وشراء الذمم عبر شبكات الزبائن. لقد كان النظام التونسي سلطويا معتمدا على الأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية لفرض سلطانه. أما الجيش منذ بورقيبة وهو بعيد وحيادي على شاكلة النمط الفرنسي (الصامت الأكبر)[5].

بعد انقلاب (زين العابدين بن علي) على الرئيس (الحبيب بورقيبة) قام بتصفية القيادات الموالية له، وبدأ بتعزيز **فريق العسكر** في قمة **هرم السلطة**، بتكوينه مجلس الأمن الذي ضم القيادات السياسية والعسكرية المهمة

[1] -Mohammed Hachemaoui, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», ESPRIT (juin 2011), P 122.

[2] -Ibid, P 122-126.

[3] - George Joffé, **Op Cit**, P 8.

[4] - عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 110،111.

[5] - أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 37،38.

المسؤولة عن الأمن الدّاخلي في البلاد[1]. جُعل النظام تونس معتقلاً أمنيا مقفلاً، بتخصيصه رجل أمن لكل (150) مواطن، أين يشير البعض في تونس لوجود ما يسمى (الإرشاد السياسي) الذي يضم عشرات الآلاف من المخبرين والعملاء، وكذا (الأمن الرئاسي) والذي يتكوّن من عناصر في مكتب رئاسة الجمهورية، وعددهم يقدّر بـ (12 ألف) فرد، ووجود ما يسمى (استخبارات الرئاسة) وعددهم بين (6 و9 ألاف) عنصر، بالإضافة إلى (إدارة المصالح المختصة) و(مصلحة الاستخبارات)، ما جعل عدد العاملين في أجهزة الأمن التونسية أكثر بثلاث مرات من المنضوين في الجيش الوطني بـ (35 ألف)[2].

عمل كل من (الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي) على إبقاء الجيش بمنأى عن السياسة، إلا بطلب من الحكومة عامي (1978 و1984) لاستعادة النظام، عقب اضطرابات مجتمعية، ولم يقم الجيش التونسي خلافا لمعظم القوات المسلحة في دول شمال إفريقيا بأي انقلاب ولم يشارك قط في القرارات السياسية، كما حرص بن علي على تحجيم الجيش، واقتصار دوره على حراسة الحدود. وتعتبر القوات المسلحة التونسية مؤسسة وطنية خلافا لأجهزة مثل (حرس الرئاسة، الشرطة) أو بقية المؤسسات الأمنية، ومنها ما هو تحت سيطرة وزارة الداخلية كمنافس للجيش. وهذا الأخير بعيد كل البعد عن النظام الحاكم لحد أن وصفه البعض بالصامت الكبير، ما جعله يحافظ على صورة ايجابية لدى الشعب التونسي[3].

يبلغ الجيش التونسي نحو (65 ألف) بين القوات البرية والبحرية والجوية، تنتشر في كل ربوع البلاد تقريبا ولا تشارك بالعادة في المهمات الأمنية الدّاخلية وتبقى احتياطا بيد الرئيس. بالإضافة للجيش هناك القوى الأمنية (شرطة، قوات شبه عسكرية، أمن رئاسي، مخابرات)، والتنظيم العسكري للجيش التونسي وجُلُّ تسليحه فرنسي. كُلّف هذا الجيش مرتين بحماية الأمن الدّاخلي؛ الأولى في (ديسمبر 1978) بعد احتجاجات (الاتحاد التونسي للشغل) أدى تدخله إلى عدد كبير من القتلى والجرحى فيما عرف (بالخميس الأسود)، ومرة ثانية في (جانفي 1984) بعد عجز القوات الأمنية عن التعامل مع التظاهرات، وهو الأمر الذي تخوّفت منه قيادات عسكرية لإدارة وزارة الدّاخلية لأزمات ذات طابع اجتماعي[4].

أجمعت كل المنظمات والهيئات الدولية والعربية لحقوق الإنسان، أن النظام التونسي كان أداة قمع للمعارضة مستخدما التعذيب والاعتقال للبطش بهم وبث الخوف في المجتمع، مستعينا **بالأجهزة البوليسية** والاستخبارية، وتسخير القضاء لمحاكمات جائرة، والإعلام للبروباغندا لتشويه صورة المعارضين؛ إذ كان الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) مراقبا المواطنين وبخاصة في الأحياء الشعبية، وكذا لأجل شراء الذمم عبر شبكات الزبائن،

[1]- سعد توفيق عزيز البزاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 284.

[2]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

[3]- زولتان باراني، **كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟**، تر: عبد الرحمن عياش (ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 232،233.

[4]- إلياس فرحات، "الجيوش العربية وأدوارها في دول الربيع العربي"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير "أربع سنوات من الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 249،250.

ليكون الانضمام للعمل السياسي مقتصرا على مصالح خاصة أو لاتقاء شر **النظام البوليسي**، وخسر النظام التواصل مع الناس، فلا أحزاب ولا منظمات للمجتمع المدني تقوم بدور الوسيط بين السلطة والمجتمع[1].

اعتمد النظام الحاكم على **الحل الأمني** لحل الخلافات مع الشعب؛ فأسس الكثير من الأجهزة الأمنية ذات الاختصاصات المتداخلة، مهمتها بث الخوف والرعب في نفوس الشعب وهو ما أدى إلى بروز ثلاث فئات بالمجتمع التونسي: "الأولى: منافقة مستفيدة من النظام السياسي تؤيد النظام في إجراءاته؛ الثانية: فئة كارهة للنظام السياسي تبحث عن مثالب النظام لتبين مساوئه؛ الثالثة: الفئة الغالبة الخائفة التي تنتظر الفرج"[2].

3- المغرب:

في المغرب؛ كان الجيش لا يكتفي بمهامه المعتادة، إذ يساهم في مشاريع ذات مصلحة اجتماعية، كما أنه أسندت له مهمة المشاركة العملية في إدارة البلاد، سواء بخصوص المهام الوزارية والإقليمية، أو كرجال السلطة في الأوساط الحضرية والقروية وإعداد أعوان السلطة التابعين لوزارة الداخلية. غير أن الواقع لفترة الاستقلال، وبعد محاولات الانقلاب السابقة على الملك (الحسن الثاني) أصبح الملك متابعا بسياسة تشتيت الوحدات، وإعادة تنظيم القيادة[3].

لقد ظل القصر الملكي المغربي يحتكر السياسة الأمنية، وتتبع له مختلف الأجهزة الأمنية، فالملاحظ في المغرب أنّ أمن النظام مقدّم على أمن المواطن، وهو البارز من خلال تأمين أمن زيارات الملك دون مراعاة ما يسبّبه ذلك من عراقيل للمواطنين ذلك أن مفهوم أمن المواطن مفهوم ثانوي؛ وهو ما يبرز من خلال تدخّلات أجهزة الأمن لفضّ المظاهرات السلمية بالقوة (عقب كل احتجاج)، في حين يتم تأمين الأمن بوسائل تقليدية في ظل عدم تعبئة الإمكانات البشرية اللاّزمة، ما أدى إلى حالات التسيب الأمني. أين نجد أن قوات التدخل السريع لا تعمل إلا لقمع الاحتجاجات الاجتماعية لا غير[4]. تتبع المؤسسة الدفاعية للمملكة المغربية بخصوص الهيكل التنظيمي النموذج الفرنسي، ويرتبط الجيش مباشرة بالملك. كان تأسيس القوات المسلحة الملكية عقب محاولتي الانقلاب العسكري في السبعينيات، إذ أبعد الملك الحسن الثاني الجيش عن السياسة وألحقه بالدرك الملكي، إذ يخضع الجيش بالمغرب للمساءلة أمام الدرك الملكي. كما أن الجيش في المغرب غير مسموح له بالتصويت أساسا، ويعوّض ذلك بامتيازات للنخبة العسكرية والمسؤولين رفيعي المستوى بتراخيص لإعمال مربحة. إذ يعد الجيش المغربي على نطاق واسع مؤسسة فاسدة، وان احتفظ بمكانة اجتماعية هامة بعدم مشاركته في مهام الأمن الداخلية، ويتمتع الجيش بالتماسك المؤسسي، رغم بعض الانقسامات بين كبار الضباط وصغارهم، لاقتناع الأخير بعدم وجود فرص للترقية داخل هذه المؤسسة[5].

كما جاء في الدستور المغربي الأخير (2011) بالفصل (53) أن "الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وله حق التعيين في الوظائف العسكرية، كما له الحق أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق". والفصل (54) "إحداث مجلس

[1]- أحمد كرعود، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

[2]- سعد توفيق عزيز البزاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 292.

[3]- جون واتر بوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 381.

[4]- عمر أحرشان، **مرجع سبق ذكره**، ص 64،63.

[5]- زولتان باراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 271-273.

أعلى للأمن بصفته هيئة استشارية مختصة في استراتيجيات الأمن الدّاخلي والخارجي للبلاد وتدبير حالات الأزمات والسهر على ممارسة الحكامة الأمنية الجيدة، ويرأس الملك هذا المجلس"[1].

4- ليبيا:

في ثمانينيات القرن الماضي ألغى القذافي مصطلح الجيش وعوضه بمصطلح الشعب المسلح، واستُحدثَت لاحقا الكتائب لحماية العقيد، القائمة في غالبيتها على القبلية وهمش الجيش تدريجيا[2]. عمل الرئيس (القذافي) على **تقليص** دور **المؤسسة العسكرية** التقليدية لصالح **الميليشيات الحكومية والأجهزة الأمنية**، فأنشئ فيلق اللجان الثورية الدولية والجيش الإسلامي الأفريقي (مرتزقة أفريقيا) وجهازان شبه عسكريان (الميليشيات الشعبية وسلاح الفرسان الشعبي) وكذا وحدات عسكرية مخصصة لحماية قلب النظام وقادته، وألويه أخرى معروفة باسم (كتائب أبناء القذافي)، وعدد عناصر (اللجان الثورية) بين (10آلاف إلى 15 ألف)[3]. تم إضعاف الجيش القادر على التمايز عن النظام السياسي القائم، ثم تم حلّه فعليا، واستبدل بكتائب موالية قبليا وحتى شخصيا للقذافي وأبنائه، وسميت هذه الكتائب بأسماء أبناءه، فهوية الدولة غير واضحة هنا مقابل النظام من جهة والشعب من جهة ثانية، كل ما هو موجود جماعة عُصبوية تربط بين النظام والرّعية من دون مؤسسة الدولة ودون افتراض وجود الشعب، كل ما هو موجود هو النظام وجماعات أهلية تمثل رعاياه[4]. فلم تكن ليبيا ذات جيش قوي، بل كانت لها وحدات عسكرية مهمشة وكل الإمكانيات استحوذت عليها الكتائب الأمنية كوحدات عسكرية بقيادة ثلاثة من أبناء القذافي ومقربين من أبناء القبيلة مهمتها حماية القذافي والنظام الرسمي[5]. قام القذافي باستبدال مؤسسات الجيش بالميليشيات الشعبية والكتائب التابعة له عن طريق أبناءه، فضلاً عن المنظومات الأمنية، وهي كلها وسائل مراقبة للشعب الليبي بعد ظهور أنشطة للمعارضة، بعد محاولة قبيلة (ورفلة) في (بني وليد) للانقلاب ضد القذافي في عام (1996) والتي تعرضت لعقاب جماعي[6].

كان القذافي في ليبيا محافظا على إبعاد المؤسسة العسكرية عن النظام السياسي، وإنشاء منظمات شبه عسكرية داخل الجيش، تعمل كل منظمة على التجسس على الأخرى، مما جعل المؤسسة العسكرية ممزقة، والعمل على تحييد قياداتها عن السلطة، دون إغفال انقسامات هذه القوات التي تعكس واقع مجتمعها المليء بأحقاد عميقة الجذور[7].

---

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 5964 مكرر، 30 جويلية 2011.

[2]- عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[3]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 203.

[4]- عزمي بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 290.

[5]- مصطفى عمر التير، "ربيع ليبيا: لا شيء تغيّر سوى الوجوه والأسماء فقط"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير "أربع سنوات من الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 65.

[6]- عبد العظيم جبر حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[7]- زولتان باراني، **مرجع سبق ذكره**، ص 246-248.

الجيش الليبي لا ينتظم في هيكلية قيادية تراتبية بل يعمل بوضعية "الشعب المسلّح" وهي أحد المبادئ الرئيسة في السلطة الشعبية، ووفق الكتاب الأخضر يجب على كل الشعب التدرب على استخدام السلاح. ولما كانت القبيلة تهيمن على الانتماء وهو ما ينطبق على العسكريين الذين ما إن تهدّم جدار الخوف لديهم حتى عاد ولاء كل منهم إلى عشيرته وقبيلته، لم يكن القذافي مهتما بالجيش، فأسس الكتائب الأمنية لحماية سلطة حكمه (عددها 12) مسمّاة بأسماء أبناء ورفاق عمر المختار، ولا ترتبط بقيادة الجيش، موالية بقوة لنظام القذافي[1]. قضى القذافي على الجيش بإنشاء مؤسسات موازية كنصر متحالف معه، وهو الذي مثل تحالف "المال والقبيلة والكتائب العسكرية الخاصة"، والتي تبنى من مناطق معينة أو عناصر وافدة[2].

5- موريتانيا:

في ظل دولة عسكرية، حكمها منطق الانقلابات منذ عهد الاستقلال، ظلت موريتانيا بعيدة عن تأسيس الدولة الوطنية بخاصة في مجتمع استفحلت فيه **الزبونية السياسية** بكل مفاصل الحياة السياسية. حتى بعد انقلاب عام (2005) عمد الحاكم (ولد فال) لفرض سيطرته على الجهاز الإداري، وافقدها ذلك استقلالية القرار واتساع الهوة بين هذه الإدارة العسكرية والمواطن. وأبقى الإنقلابيون على جميع التدابير السياسية والاقتصادية والإدارية قبل استلائهم على السلطة والاحتفاظ بكافة هياكل النظام السابق، واكتفوا بتعديل الدستور في بعض بنوده. والإبقاء على معيار التوازن القبلي في الوظائف الكبرى في الدولة[3].

إن علاقة الجيش بالدولة وبالتحول الديمقراطي في موريتانيا تقدم تجربة متميزة على المستويين الأفريقي والعربي. اندلع جدل حاد حول الجيش الموريتاني الذي يحد من التحول الديمقراطي، ومدى قدته على قيادة العملية وما إذا كان عقبة رئيسية أمام تلك العملية الديمقراطية أم لا. من المحتمل أن يفترض انقلاب (3 أوت 2005) في نظر العديد من الباحثين إمكانية قيادة الجيش للتحول الديمقراطي. ومع ذلك لم تنتظر موريتانيا طويلاً لدعم احتمال الافتراض الثاني للانقلاب اللاحق في عام (2008)، والذي كشف عن مشكلة عميقة في العلاقات العسكرية المدنية، ألا وهي مدى قدرة القيادة العسكرية على الخضوع للقيادة السياسية، في حال تضارب المصالح السياسية[4].

خلال فترة حكم (ولد الطايع) عمل على انتهاك المؤسسة العسكرية ماليا وتقنيا، مقابل تضخم مؤسسة الأمن السياسي والاستخبارات وصولا لتفكيك القوى السياسية والاجتماعية المناوئة. فجاء الدستور المعدل في (20 يوليو 1991) مقرّا للتعددية بشكل غير ديمقراطي، وهو الذي أعدته اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، وغير محدد لولايات الرئيس، وإمكانية التلاعب بنتائج الانتخابات. وكانت أولى الانتخابات الرئاسية عام (1992) التي فاز بها بما يقارب (70%) ولم تختلف نتائجها طوال فترة حكمه (ولد الطايع). أما على صعيد الأداء فقد ظل حل الأحزاب السياسية البعثية وأحزاب المعارضة، وتعرض المرشحين للاستبعاد، وهو ما بدا واضحا في انتخابات عام (2003). ما يعني أن قرار

[1]- إلياس فرحات، **مرجع سبق ذكره**، ص 254،255.

[2]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 48،49.

[3]- شيماء محي الدين محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 273.

[4]- Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 78,79.

إدراج التعددية كان محافظا على الحكم العسكري، وبقيت التغييرات جد ضئيلة. كما كان نظام الانتخاب بالاقتراع الفردي بالأغلبية قد مكن الرئيس وحزبه من حصد جميع مقاعد البرلمان بغرفتيه. وبعد انقلاب عام (2005) وتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب، أثبت بعدها المجلس العسكري نيّته في تسليم السلطة، والتي أفرزت الرئيس المدني (سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله)[1].

كما كان هناك توتر في العلاقة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية؛ ربما كان العامل الأكثر أهمية هو أن الجيش كان يسيطر على المؤسسة الرئاسية بسبب العديد من المبررات التي قدمها الجيش. وكان أحد هذه التبريرات أن الرئيس افتقر إلى الفطنة السياسية اللازمة للقيام بواجباته بكفاءة وفعالية، وأن الجيش لعب دوراً مهماً في إعطاء السلطة للرئيس في الانتخابات الرئاسية لعام (2007). أصبح تأثير القادة العسكريين واضحاً على القصر الرئاسي، وبالتالي على المنطقة السياسية في موريتانيا. كل هذا أدى إلى عسكرة الحياة السياسية في موريتانيا، وكان الجيش يسيطر مرة أخرى؛ على أنه لا توجد قوات مدنية أو سياسية في المجتمع الموريتاني يمكن أن تتجاوز سلطة الجيش وموقفه. وسط غياب نظام ديمقراطي وتعددي ينظم النقل السلمي للسلطة ويحدد في الوقت ذاته دور ووظائف القوات المسلحة للدفاع عن السلامة الإقليمية للدولة[2].

لقد بقي وهم إنقاذ الدولة يهيمن على الجيش الموريتاني حتى في انقلاب عام (2008)، أين صرّح جنرال من المجلس العسكري الحاكم أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام تفكك موريتانيا. وهو ما كان في ظل حكم منتخب كامل الشرعية، وكانت البلاد تحظى بتزكية دولية غير مسبوقة في تاريخها. فسرعان ما وُضع الرئيس المنتخب (سيدي محمد) أمام خيارات صعبة جعلته يخرج عن قواعد اللعبة السياسية التقليدية، الذي تعرض لانقلاب في (6 أوت 2008) ليخلفه الجنرال (محمد ولد عبد العزيز)[3]. حيث أنّه في (أوت 2008) قام بعض قيادات الجيش بالانقلاب على الرئيس (سيدي ولد الشيخ عبد الله)، بعد أزمة برلمانية بين الرئيس وأعضاء الأخير،بدعوى افتقاده للشرعية وخسارته للتأييد البرلماني، وكان قائد الانقلاب الجنرال (محمد ولد عبد العزيز) واعتبر انقلابه دستوريا لتصحيح المسار الديمقراطي، وتأسيسه لمجلس الدولة لتولي المرحلة الانتقالية. كما كان لتوتر العلاقة بين الرئيس المنتخب (سيدي ولد الشيخ عبد الله) برغبة المؤسسة العسكرية في الهيمنة على المؤسسة الرئاسية، بدعوى افتقاد الرئيس للحنكة السياسية للقيام بمهامه. ونتيجة للضغوطات العسكرية توجه الرئيس لإقالة الجنرال (محمد ولد عبد العزيز) قائد الأركان الخاصة لرئيس الجمهورية وثلاثة من كبار قادة الجيش، وجاء عقب هذا القرار الانقلاب ضد الرئيس. فبعد انقلاب (أوت 2008) تزايد نفوذ المؤسسة العسكرية، الأمر الذي أبانه البيان الصادر عن قادة الانقلاب بعدم وجود أي نية في تسليم السلطة لحكومة مدنية واكتفاءه بإلغاء قرار الرئيس المخلوع بشأن القادة العسكريين لا أكثر، ضمانا لعدم

[1]- شيماء محي الدين محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 360-362.

[2] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 81.

[3]- حماه الله ولد السالم، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجًا"، **المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية** (30-31 مارس 2013)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 32.

المساس بمكتسباتها. وأصبحت فاعلا في السلطة السياسية، فكفاءة الجيش في تمرير المصالح الخارجية زاده اهتماما خارجيا وعنصرا مهما في المعادلة الإقليمية[1].

خضعت موريتانيا للحكم العسكري مرة أخرى بعد انقلاب عام (2008)، وكان دور الانقلاب العسكري يتنامى ما ساعد على جلب موريتانيا تحت الحكم العسكري بعد (16) شهرًا من الحكم المدني. لم يعكس نص البيان الأول الصادر عن قادة الانقلاب خريطة واضحة أو جدولاً زمنياً محدداً للخطط العسكرية لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة. ألغى البيان فقط القرارات التي اتخذها الرئيس المخلوع بشأن القادة العسكريين. وتم تشكيل مجلس جديد يتكون من (12) عضوا وكان يرأسه قائد الحرس الجمهوري الجنرال (محمد ولد عبد العزيز)، دون أي قيد على الوضع الفعلي لهذا المجلس في الحياة السياسية أو السلطات، أو حتى مكانة المؤسسات الدستورية. لذا، يمكننا القول إن الجيش لم يعد راغباً في الابتعاد عن الحياة السياسية، وذلك لضمان عدم حرمان أي شخص أو كيان من حقوقه، حتى لو كان لديه الشرعية السياسية والدعم الدولي، أو حتى إذا كانت مدعومة من المؤسسة العسكرية نفسها، كما هو الحال مع الرئيس المخلوع (سيدي ولد عبد الله)[2].

غير أن النظم العسكرية في موريتانيا لم تشهد صراعات كما في النظم المنتخبة بها، إذ حاولت التصدي لتحدّيات تفجر الصراعات بين الجماعات أو بينها وبين النظام الحاكم؛ فبعد انقلاب عام (2005) تبنى المجلس العسكري إطارا استراتيجيا للحد من الفقر للفترة (2006-2010)، وتبني برامج لمحاربة الفقر الذي وصل نحو (46.5%) عام (2004)، والذي تراجع ولو بنسبة ضئيلة نحو (42%) عام (2008)، ومع انقلاب عام (2008) تبنى الرئيس (محمد ولد عبد العزيز) مبادرات وطنية للتنمية، جعلته يكسب لقب (رئيس الفقراء)[3].

لقد كانت الانتخابات التي جرت في (23 نوفمبر 2013) كانت أهم مؤشر لتدخل الجيش في الحياة السياسية، حيث اتخذت هذين المسارين الرئيسيين: مسار الترشح والتنسيق داخل أنصار الأغلبية؛ حيث قام قادة عسكريين بارزين نشطين في التعبئة السياسية واختيار بعض المجموعات القبلية من أجل مخاطبتها مباشرة في العاصمة نواكشوط في محاولة لإظهار الدعم السياسي للحزب الحاكم. من خلال القيام بذلك مكنوا الجنرالات وكبار القادة العسكريين والمؤسسات الأمنية من تشكيل غالبية البرلمان. ومسار التأثير على قائمة الناخبين ونقل الكتائب العسكرية للتصويت في المناطق التي لم يحكم فيها الحزب[4]. احتفظ قادة الانقلاب بجميع الشروط واستمروا في استخدام التدابير السياسية والاقتصادية والإدارية السابقة عندما وصلوا إلى السلطة. كان ذلك من أغرب التحركات في تاريخ الانقلابات العسكرية. عادة ما يلجأ قادة الانقلاب العسكري بعد الاستيلاء على السلطة إلى تعطيل الدستور، وتطوير سياسات

[1]- شيماء مجي الدين محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 279-285.

[2] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 83.

[3]- شيماء مجي الدين محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص 495-497.

[4] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 81.

مختلفة تمامًا بدلاً من السياسات التي تم تطويرها خلال النظام السابق. وهذا مخالف لما حدث في موريتانيا؛ حيث احتفظ قادة الانقلابات بكل هياكل وسياسات الأنظمة السابقة، فعدّلوا بعض أحكام الدستور[1].

عموما؛ أهم سمات أنظمة الحكم التي يهيمن عليها العسكر سمة "الاحتكار الفعال للقوة" في المجتمع، إذ يرى (خلدون النقيب) أن الأمر يتعدى إلى احتكار مصادر السلطة والقوة الاجتماعية وليس الحكم فقط؛ ويتحقق ذلك باستعمال القوة نتيجة الاستيلاء على الحكم من قبل فئات لا دور لها في العملية الإنتاجية والسياسية[2]. انظر الجدول أدناه.

جدول رقم (04): الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع في ظل العسكر

المرحلة	الهدف	الإجراءات
الأولى	الاستيلاء على الدولة (القوة المنظمة/ أ)	-السيطرة على الحكومة –حل البرلمان والمجالس المنتخبة. -تعيين العسكر في المراكز القيادية –احتكار مراكز اتخاذ القرارات (مجلس قيادة الثورة) واحتكار وظائف التشريع والتنفيذ والإشراف على القضاء.
الثانية	الاستيلاء على النظام السياسي (القوة المنظمة/ ب)	-إلغاء الأحزاب السياسية أو التضييق عليها ومنعها من العمل العلني. -(تعليق) الدستور والحكم بالمراسيم (!). -استمرار مفعول قانون الطوارئ والأحكام العرفية. -خلق تنظيمات جديدة مصطنعة تحت سيطرة العسكر.
الثالثة	تبلور الوضع القائد الجديد (القوة العددية)	-السيطرة على النقابات والاتحادات والتنظيمات المهنية. -استعمال وسائل الإعلام للتلاعب الغوغائي بالجمهور. -توسعة أجهزة المخابرات والمباحث (الإرهاب المنظم للدولة). -محاولة استيعاب عملية التسييس–التجذير والقضاء على المشاركة الشعبية في السلطة واتخاذ القرارات.
الرابعة	الاستيلاء على النظام الاقتصادي (القوة المادية)	-إصدار قوانين الإصلاح الزراعي (تصفية كبار الملاك). -توسيع دور القطاع العام وتحجيم القطاع الخاص. -توسيع ملكية الدولة عن طريق التأميم (الإجراءات الاشتراكية). -تصفية الطبقة المالكة القديمة.

المصدر: خلدون النقيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

في كثير من المجتمعات غير المتطوّرة نجد أن السياسة غير مستقلة؛ إذ أن جميع القوى الاجتماعية والمجتمعات متورّطة في السياسة العامة، ذلك أن المجتمعات ذات الجيش المسيّس تكون مسيّسة في كل مكوناتها الاجتماعية، فرجال الدين والجامعات والبيروقراطيات والنقابات والتعاونيات كلها مسّيسة. إذ يقول (عزمي بشارة) أن الجيش

[1] - Ekram Badr El-din, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, **Op Cit**, P 83.

[2] - خلدون النقيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 139.

مرتبط بالدولة، وأن الطبيعي ليس عزوفه عن الحكم بل تدخلها فيه وبالتالي "فإن ما يحتاج إلى ترتيبات مأسسة هو عدم تدخلها"[1].

تتأثر المؤسسة العسكرية بطبيعة مصادر تماسك النخبة (كاريزمية/ دستورية/ قرابية أو حتى جهوية)؛ فالجيوش الدائمة النشاط في إطار نخب (قرابية/ قبلية/ طائفية) بسبب ضعف التجانس الوطني تعتمد في ضبط المؤسسات العسكرية على هذه الفئات الجزئية من منظور بناء الأمة، وهو الذي أدى إلى انتشار الجيوش العائلية (ليبيا) مقابل الطابع الحرفي العام لهذه المؤسسات في بلدان أخرى (تونس مثلاً). هذا الاختلاف هو الذي أدى لتفاوت موقف المؤسسة العسكرية من الحركات الاحتجاجية بين (المساندة/ المحايدة/ الانقسام)، وهي تعابير نابعة عن درجات التجانس واللاّ تجانس في بناء الأمة، وكذا في علاقة الجيوش بأممها "ففي تونس مثلا تنبئ العلاقة التاريخية بين المؤسسة العسكرية وتأسيس الأمة-الدولة بأن حركة الاحتجاج المدنية تتسم بزخم أكبر وقدرة أعظم على التغيير في بلدان الحركة القاعدية"[2].

السؤال الذي يطرح لماذا يرفض الجيش الطاعة أو لماذا تفقد الحكومة سيطرتها على وسائل دفاعها؟ إن عدم إطلاق الجنود النار على المتمرّدين في حالات عدّة، يعود إلى أن الانتساب الطبقي أو السياسي يكون أقوى من الولاء لنظام الحكومة القائمة. فمن المجحف اختزال "السلطة السياسية كونها تنبع من فَوْهَة البندقية، فالسلطة السياسية تنبع من مجموع الاصطفاف السياسي للقوى بما في ذلك قوة وتنظيم الشعب، وهذا في نهاية المطاف، يقرر ما إذا كانت كمدافع سوف تستخدم ومتى وفي أي اتجاه"[3].

لقد نجح الحكم العسكري في الاستيلاء على مصادر القوة والسلطة في المجتمع أو الاحتكار الفعال لها، وصولا إلى الاستيلاء على الدولة كما استولوا على السلطة، ليتم لاحقا الهيمنة على النظام السياسي ككل بتعليق الدساتير وإلغاء الضمانات الدستورية، وفرض قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، فتتولى أجهزة الحكم العسكرية (مجالس قيادة الثورة) وظائف التشريع والتنفيذ والقضاء لتزيد من نفوذها بالسيطرة على النقابات والتنظيمات العمالية والمهنية، واحتكار وسائل الإعلام وغيرها من وسائل الهيمنة على المجتمع، مع التركيز على توسيع أجهزة المخابرات والمباحث بحجة الأمن القومي وأمن الدولة ولا تقبل النقض توطينا لمأسسة العنف المسلح والإرهاب الرسمي لتنفرد بمصير الجماهير في الأخير، وهي مشكلة الدول التسلطية المغاربية المعاصرة[4].

يرى (جاك وودیز) أن هناك نوعين من العوامل السياسية التي تتحكم في سلوك القوات المسلحة: **أوّلا:** العوامل التي تمارس فعلها في خارج الجيش، والتي تحدّدها العلاقة السياسية للقوى الطبقية. وبهذا تقرر الطبقة الحاكمة استخدام القوات المسلحة لأهداف سياسية صريحة، أو البحث عن حل بدل استخدام القوات المسلحة بتقديم تنازلات لخصومها الطبقيين. **ثانيا:** عوامل تمارس فعلها في داخل مؤسسات الدولة ذاتها؛ والتي تنتج عن البيئة المحاطة

[1]- عزمي بشارة، الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية ، **مرجع سبق ذكره**، ص 56-65.

[2]- فالح عبد الجبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 113،114.

[3]- جاك وودیز، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[4]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

بها، ومختلف التأثيرات الأيديولوجية،والأزمات المجتمعية عموما. غير أن رجال القوات المسلحة غير معزولين عن الحركات المحيطة بهم وتحولات الرأي العام وتأثرهم بآراء أقربائهم أو أصدقائهم وما يحيط بهم من وسائل التواصل المؤثرة في فكرهم وآرائهم وبالتالي أفعالهم وقراراتهم فكلما نضجت الأوضاع السياسية أخذت العمليات مجراها في داخل القوات المسلحة، وتجعل في كثير من الأحيان الطبقة الحاكمة عاجزة عن استخدام الجيش ضد الشعب[1].

يتساؤل كل متتبّع ودارس للمجال المغاربي عن حقيقة من يحكم؟ وكيف؟ لغياب الحدّ الفاصل بين ما هو سياسي وعسكري. أين يمكن أن نصف الدول المغاربية بأنها دول بوليسية عسكرية بواجهة مدنية، تفرض سلطتها وفق منطق عُصبَوي منتظم، سيكون مستقبلا السبب الرئيس في تأزم علاقة الدولة والمجتمع. إنّ المجال المغاربي بأنظمته الاستبدادية ذات الواجهة الديمقراطية المزيّفة، على شاكلة جملة من القواعد التي أسّست لتنميط سلوكيات الحكام؛ على اختلاف أنظمة الحكم بعيدا عن متطلبات المجتمعات، تجتمع به الظروف البائسة والسخط الشعبي الرافض لاستمرارية البنية التسلّطية، إنها قابلية الشعوب للثورة.

المطلب الثالث: ثورة الشعب على السلطة: قابلية المجتمع للتغيير والثورة

أطلق علماء السياسة على المرحلة بعد عام (1989) مرحلة "ما بعد الحداثة" التي أسقطت استقلال وسيادة الدولة، وهي التي أفرزت عن دولة جديدة تعرف "**بدولة ما بعد الحداثة**"، وهي "التي تقوم على فكرة التعددية السياسية، وتكريس سيادة القانون، وعلى مبدأ الفصل بين السلطات، مع التوجه إلى اعتماد اللامركزية الإدارية، من أجل احترام خصوصيات المجموعات الدينية الإثنية في المجتمعات، ومن أجل تحقيق النمو المتوازن والعدالة الاجتماعية بين مختلف المناطق الجغرافي"[2]. لم يسمح الحكام مغاربيا بمختلف هذه التطورات،لتقرر شعوبها أن تحطم هذه الحواجز التي نصبتها أنظمتها السياسية لمنع للسير في ركب ما بعد الحداثة.

على مدى الزمن الماضي لم تأتي الثورة بالديمقراطية الموعودة، بل وقامت بترسيخ وعودة الدولة التسلطية وتضخمها وتمدّد أجهزتها، ما يجعلها أو جعلها أكثر تطابقا مع "دولة الليفياثان" لتوماس هوبز (1588-1679)، التي عبّر عنها بالمخلوق الوحش والضخم، والذي يتمتع بقامة وقوة أضخم من تلك التي يتمتع بها الإنسان الطبيعي، فهي دولة أضخم من هذا الإنسان الطبيعي وأصغر من الإله، إلاّ أنها كما يسميها هوبز "إنسان اصطناعي" ارتقى إلى مرتبة "الإله الفاني"[3]. فالثورة من وجهة نظر البؤرة الثورية السياسية هي"تغيير السلطة السياسية والبنيان الاجتماعي والثقافي لمجتمع ما تغييرًا نوعيا وكليا مفاجئا وعن طريق العنف الثوري بطريق الكفاح الشعبي المسلح"[4]. بهذا المفهوم نجد التغيير بمفهومين: (1) عنصر التغيير النوعي للبنيان الاجتماعي وإقامة بنيان جديد محله؛ (2) التغيير العنيف السريع المبادر. وعلى غير المتوقع اندلعت حركات التغيير مغاربيا بفعل التراكمات الخفية، أين وصلت عوامل الانفجار الشعبي

[1]- جاك وودیز، **مرجع سبق ذكره**، ص 25-27.

[2]- نزار عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 36،37.

[3]- نادر كاظم، **مرجع سبق ذكره**، ص 159.

[4]- الطاهر عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 86.

إلى أقصى حدودها، وصار حتميا بأن تعبّر عن نفسها كما حدث في تونس، مارًا بمصر وبقية الدول العربية. إذ اجتمعت ثلاثة عوامل كان لها أثر اندلاع هذه الحركات التغييرية، وهي:

- "طبيعة الأنظمة العربية الحاكمة؛
- الأحزاب الشمولية (ومنها تيارات الإسلام السياسي).
- العوامل الخارجية والتي كان لها دور كبير في إنضاج حركات التغيير"[1].

تشترك جل النظم السياسية المغاربية في خاصية "استتباع الدولة والمجتمع معًا والتحكم فيهما"، فصارت "الدولة مجرد أداة تسلط، وكاد المجتمع أن يندثر بالكامل". يرجع ذلك إلى العامل المشترك في إقامة الشرعية؛ فمنها ما يستند إلى "الدين" و"التاريخ"، أو الشرعية الثورية (مقاومة الاستعمار) أو كاريزما الحاكم، أو بالاعتماد على مؤسسات وآليات عصرية شكلية (الانتخابات الرئاسية). ما فاقم من تأزم السلطة بتفاوت عمرها في غالبية الدول التي شهدت الاحتجاجات ثلاثة عقود والعمل على التخطيط للتوريث والنقل وحكم عائلي. فلم "يتأسس كُنهُ الدولة والسلطة على عنصر الرضا والمقبولية بل استمد شرعيته من القوة والإكراه وحيث تعتبر السلطة يد الدولة فقد بُنيت هي الأخرى، على منطق القوة والتحكم، وليس على الحوار والتفاوض وقبول الاختلاف"[2].

إن الحراك العربي الراهن بصفته حدثًا أو أحداثا، لم ينشأ من فراغ بل كان تتويجا تراكميا منذ أقل من أربعة عقود (1970-2010)، وهو الذي شهد احتجاجات واضطرابات وتظاهرات وشهد "صورًا بليغة من الصمت المقعّر أو المحدّب ضد استبداد النظام العربي بشكليه الرئيسيين الجمهوري والملكي (...) كان المسار يفتح تراكمه الكمي على تحوّل نوعي لم يلبث أن عمّ البلاد العربية، ووضع مجتمعاتها في مخاض تاريخي جديد"[3]. لقد حدد ماركس قبلا محددات الثورة إذ قال: "ليست أية تحولات نوعية جديدة في المجتمع تعتبر ثورة، بل تلك التحوّلات الاجتماعية التي تحمل معها تلاشي طبقة سائدة وتخلق بالتالي طبقة جديدة هي التي يمكن أخذها معيارًا جوهريًا للثورة الاجتماعية، ولكن الطبقة الوحيدة التي تستطيع ترسيخ سيطرتها مكان طبقة أخرى سائدة من خلال عملية واعية مخططة هي الجماهير الثورية الكادحة"[4]. ذلك أن الطبقة الكادحة هي وحدها القادرة على اكتشاف قانون عملية الانتقال تلك، وفي أنها ثانيا الطبقة الأخيرة في التاريخ المناضلة للقضاء على الاستغلال.

لقد كان تصور غالبية نظريات التحديث السياسي والتنمية السياسية وإسهامات صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) حول الأنظمة التقليدية، والتي وإن لم تبادر للتحديث فهي ستزول لا محال، وفي نظرية هنتنغتون تحت اسم "معضلة أو مأزق الملك. king's dilemma"، يرى من خلالها أن الملكيات التقليدية لها فترة بقاء مع إجراء تعديلات وتحديثات سياسية للاحتفاظ بالسلطة، فإمّا أن تتحول إلى "ملكيات دستورية حيث الملك يملك ولا يحكم، وإما أن تحاول الاحتفاظ بسلطتها من خلال الاستمرار في التحديث، لكن تكثيف القمع سيكون ضروريا للاحتفاظ

[1]- عادل محمد حسن العليّان، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

[2]- امحمد مالكي، "متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة في بلاد المغرب"، **مرجع سبق ذكره**، ص 01.

[3]- محمود حيدر مقدما، **مرجع سبق ذكره**، ص 88،89.

[4]- الطاهر عبد الله، **نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس** (ط1؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص 30.

بقدرة التحكم والسيطرة في هذه الحالة"[1]. يظهر مأزق الملك لينتظم مرة أخرى في أطروحة هنتنغتون في (النظام السياسي في مجتمعات متغيرة) التي يرى من خلالها أنَّ اللا استقرار في دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاّتينية يعود إلى الفجوة بين التنمية السياسية والتغير الاجتماعي والاقتصادي في هذه الدول؛ ذلك أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تنعكس في صورة مطالب سياسية تجعل القوى والجماعات الصاعدة للمطالبة بمزيد من المشاركة السياسية، وهي تغيرات ومطالب كفيلة بتقويض المصادر التقليدية للسلطة السياسية والمؤسسات التقليدية[2].

لقد كانت معطيات المجال السياسي المغاربي تستجيب ظاهريا لمخطط هنتنغتون، ونتيجة لتسارع الحراك الاجتماعي تحولت بعض الملكيات التقليدية إلى (ملكيات جمهورية) كما هو حال المغرب، أين يحتفظ الملك بالجزء الأكبر من السلطة في ظل السماح بنظام متعدد الأحزاب. إن الجمهوريات التي جاءت لفترة ما بعد الاستعمار أفرغت من محتواها وصيّرتها مرة أخرى ملكيات بمظهر جمهوري أو "جملوكيات" أين "يكتسب الرئيس هالة وفخامة وأبهة وبهرجة، كانت تميز ملوك العصور الوسطى، وبنى هذا الرئيس المعظم دولة تسلطية وحكما مركزيا صارما وأغدّ العدة كأي ملك لتوريث الحكم لولي عهد يأتي من نسله، كما هو حال (معمر القذافي) في ليبيا[3]. وهو ما جعل الشعوب المغاربيا تهدد أنظمتها، فكيف كان مسار الحراك المغاربي؟

1- الجزائر:

إن الاحتجاجات في الجزائر غالبا ما قادتها كما يسميها الباحث (عبد الناصر جابي) الفئات الشعبية الجذرية في مقابل الفئات الوسطى، والنخب الغائبة عن المشهد السياسي؛ وهي التي يشوبها حالات انقسامية مع عدم المبادرة السياسية، إذ يرى أنّه من الصعب اللقاء بينها وبين الحركات الاجتماعية الشعبية، وهي ثقافة لا تؤمن بالعمل الجهوي والانخراط في الأحزاب، وهو ما يجعل الحركات الاجتماعية قوية والمؤسسات السياسية ضعيفة كما عبّر عنها (صموئيل هنتغتون). وحسبه شهدت الجزائر احتجاجات عدة؛ منذ مطلع عام (2011) وكانت الاحتجاجات ذات تقسيم ثلاثي:

- احتجاجات الزيت والسكر (اجتماعية واقتصادية).
- احتجاجات يوم السبت (سياسية).
- احتجاجات الجنوب (هوياتية)[4].

اندلعت الاضطرابات في الجزائر في (3 جانفي 2011) أخذت طابقا وطنيا عفويا وعنيفا، وامتدت للعديد من المدن الكبيرة بما فيها العاصمة الجزائر، من قبل شباب بطال راغب في إسماع صوته، واستمرت لمدة أسبوع؛ أسفرت عن مقتل خمس (5) أشخاص وإصابة المئات بالجروح، والتي كانت بحسب تصريحات الكثير من المتظاهرين والمواطنين بل

[1]- نادر كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2]- صموئيل هانتنتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 12،11.

[3]- نادر كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 166-168.

[4]-عربي بومدين، "الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"،مجلة القانون: المجتمع والسلطة، وهران،الجزائر، العدد 03، العام 2014، ص 142،141.

وحتى أعضاء لجنة التحقيق البرلمانية في (أفريل 2011) مرتبطة بارتفاع أسعار السلع الضرورية؛ وإن لم يكن لها وقع في زعزعة السياسة الوطنية، غير أنها ولوقعها في لحظة ترافقها مع ما يحدث في الدول المجاورة فقد كانت كمنعطف للتغير في سلوك الكثير من الفاعلين في الحقل السياسي[1].

لم تكن الحركة الشبابية التي خرجت في (جانفي 2011) مؤطّرة بمنظمات المجتمع المدني ولا حتى مستقطبة من قبل الأحزاب السياسية بما فيها الأحزاب الإسلامية لضعف خطابها وعدم جديته، وأهم ما ميّزها عدم الاستمرارية وأحيانا تبدو أحادية المطلب (البطالة، السكن، الأجور)، لتبقى ماهيتها السياسية واضحة ولم تهمل التسلط والاستبداد وفقدان الحريات الفردية والجماعية. كما كان التراجع عن الإصلاح السياسي/الاقتصادي الجذري في شقه الاجتماعي أفضى إلى أحداث العنف المذهبي التي عرفتها منطقة (وادي ميزاب) ذات الأغلبية الإباضية في جنوب البلاد ما بين (2008-2010) والتي فسّرها البعض بالتناحر المذهبي، برغم حقيقة البؤس الاجتماعي لتلك المناطق والتي دلت أيضا على **الانقسام الثقافي** للمجتمع[2]. لتتواصل الاحتجاجات بالجنوب الجزائري إذ شهدت (مدينة غرداية) عام (2013) أحداث تعود لصراع بين (المالكية) ويمثلها عروش العرب، و(الإباضية) ويمثلها بني مزاب؛ وتعود جذورها لصراعات عنيفة في (أكتوبر 2004) بين التجار واللجنة المتعددة الأطراف المكلّفة بمراقبة الحركات التجارية، مندّدين بمعاملاتها التعسّفية. ليتجدد الصراع فيما بعد في (جويلية 2015) والذي أسفر عن ستة عشرة (16) قتيلا بين الجانبين في مشهد لم يحرّك فيه النظام السياسي الجزائري ساكنا. كما شهدت الجزائر احتجاجات (السبت) وهي احتجاجات عزم عليها قادة الأحزاب المعارضة من تنظيم "التنسيقية الوطنية للتغيير الديمقراطي" وجناح من الحركة الديمقراطية الاجتماعية (الشيوعي) وبعض الجمعيات الفاعلة كالرابطة الوطنية لحقوق الإنسان[3].

في (20 جانفي 2011) شكلت التنسيقية الوطنية من أحزاب المعارضة والمجتمع المدني والنقابات مجموعة لاحتجاجات جديدة للتعبير عن **مطالب سياسية** فيما عرف بالتنسيق من أجل **التغيير والديمقراطية**، وأصدر نداء لديمقراطية أكثر وعدالة اجتماعية ووضع نهاية لحالة الطوارئ، وإعادة النظر في قوانين الإعلام، والإفراج عن المسجونين من المتظاهرين، وتوفير فرص عمل أكثر. كما أشارت ذات الحركة إلى عزمها على تنظيم تظاهرة ضدّ النظام. وبعد فترة وجيزة أعلن (سعيد سعدي) زعيم التجمع من أجل الديمقراطية في الجزائر عن التظاهرة، لكن سرعان ما تم تفريق التجمع الذي ضم مئات من الناشطين وسط العاصمة بتدخل قوات الشرطة، وهو ذات الأمر الذي أعربت عنه التنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية في (12 فيفري 2011)[4].

---

[1]- ناجي سفير، "تطورات الوضع السياسي في الجزائر في سياق التغيرات الجارية في العالم العربي"، تر: حسين عمر، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 370،371.

[2]- عروس الزبير، "الانتفاضات العصبية: الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، مصر، ص 88،89.

[3]- عربي بومدين، "الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"،**مرجع سبق ذكره**، ص 143.

[4] -Frédéric volpi, « Algeria versus the Arab spring », **Journal of Democracy**, vol 24, jul 2013, P 108.

كما شهد شهر (فيفري 2013) احتجاجات في (مدينة ورقلة) قام بها الشباب العاطل عن العمل أمام الوكالة الوطنية للتشغيل؛ أين أقدم المتخرجون المحتجون بحرق شهاداتهم، وهي الاحتجاجات التي تصدّت لها مصالح الأمن بأساليب قمعية باستخدام الغازات المسيلة للدموع وضرب المتظاهرين، وتفريقهم والمحاصرة الأمنية، وتحويلهم إلى القضاء بتهم تجمهر غير شرعي. هذا وكان للمنظمة الوطنية لمقاومي الإرهاب وقفة احتجاجية للمطالبة بحقوقها نظير مساهمتهم في محاربة الإرهاب، كما دعت "اللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين" للتظاهر في مدينة (الوادي) في (30 مارس 2013) تحت شعار "مليونية لإقامة دولة القانون". هذا فضلا عن احتجاجات في قطاع الصحة والتربية، والسكن وأعوان الحرس البلدي وحتى القطاع الأمني في سابقة خطيرة بخروج أعوان الشرطة للشارع، فضلا عن احتجاجات الشعب على تجربة الجزائر مع الغاز الصخري وعلى خلاف احتجاجات عام (2011) أخذت الاحتجاجات الأخيرة بعدا سياسيا بتطرق المحتجين **لقضايا الفساد** المختلفة[1]. وترجع الاحتجاجات الشعبية في الجزائر منذ (جانفي 2011) لعدة أسباب منها:

– **الأوضاع المعيشية**: فالبطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية، بينما يبلغ الراتب الأدنى للحدّ المضمون (15 ألف دينار) للموظفين، مقابل ما تمتلكه الجزائر كاحتياطي صرف قدّر بـ (155 مليار دولار)، وحسب منظمات غير حكومية فإن (ثلثي 3/2) الجزائريين يعيشون تحت مستوى خط الفقر.

– **المطالبة بإصلاحات سياسية**: فالمعارضة تتهم السلطة بغلق المجال السياسي بسياسة التحالف الرئاسي، الذي يضم ثلاث أحزاب مسيطرة على البرلمان منذ عام (1999).

– **ظاهرة البوعزيزية**: أين أقدم العديد من الجزائريين على إشعال النار في أنفسهم احتجاجًا على أوضاعهم المعيشية، وهدّدت (17) عائلة من حي ديار الشمس بالعاصمة الجزائرية بالانتحار الجماعي في حال عدم تسوية وضعيتها السكنية[2].

سعى النظام لتهدئة الاحتجاجات وتخفيف التوترات الاجتماعية، الاقتصادية وكذا السياسية، ما جعلها في (03 من فيفري 2011) تعلن عن أنها سترفع حالة الطوارئ وتسمح للمعارضة باستعمال وسائل الإذاعة والتلفزيون الخاضعة لسيطرة الدولة، وإعلانها عن إنشاء مخطط جديد لوظائف جديدة. وفي (12 فيفري 2011) وبعد استقالة حسني مبارك في مصر، خرج المتظاهرون في العاصمة بحوالي (3 ألاف) متظاهر في ساحة أول ماي وسط الجزائر، والتي تمكنت الشرطة بتفريقها ومنع وصول مشاركين لها من الولايات المجاورة وهو ما أكد للتنسيقية الوطنية للتغيير والديمقراطية **صعوبة توحيد المعارضة**، وتم استبعاد الزعيم السابق للجبهة الإسلامية (علي بلحاج) ومنع أنصاره من الانضمام للمظاهرة. فتوالت محاولات دعوة التنسيقية لمظاهرة كل يوم سبت تكون أسبوعية غير أنها باءت بالفشل، على خلاف دعوات إسلامية مثل (رشاد) للاحتجاج يوم الجمعة وهو ما يوضح استمرارية انقسام المعارضين بين

[1]- عربي بومدين، "الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"، **مرجع سبق ذكره**، ص 145 .

[2]- كفاح عباس رمضان الحمداني، "الجزائر وحركات التغيير العربية"، **مركز الدراسات الإقليمية**، العدد 28، 2012، ص 143،144.

العلمانيين الليبراليين والإسلاميين. لتتبعها في (7 مارس 2011) مظاهرة في العاصمة لعشرات الآلاف من الحرس البلدي للمطالبة بتحسين الأجور؛ وهي المظاهرة التي حشدت أكبر عدد من المتظاهرين بفعل تمكن التنسيقية من تعطيل مراقبة الشرطة في وسط الجزائر، وإن كانوا متأهبين لأي تدخل مفاجئ من جانبهم[1].

غياب الرئيس عقب مرضه مقابل شكوى المحكومون من صعوبة العيش ("لا يمكننا العيش في هذا البلد")، واستمرارية النظام بعد الأزمة، يضاعف هذا الشعور عدم الأمان من خلال استمرار الحياة اليومية الحرجة، وهذا يعني سلسلة متصلة من الأحداث العنيفة في بعض الأحيان التي تغذي الانطباع بوجود اختلال كامن. مع غياب أي تغيير أساسي ودائم في التوازنات الحساسة بين الجنرالات وحاشية الرئاسة. في هذا التكوين، الذي يهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على الوضع الراهن بشكل عام. لأنه إذا كان المشهد السياسي القائم يبدو مجمدا لعبة سياسية مستمرة في الائتلاف الحاكم. إن هذا الوضع المتوتر الذي تتخلله أزمات سياسية حادة، يؤجج الشائعات المتكررة حول الصراع بين النخب الحاكمة والعواقب المأساوية التي قد تترتب على البلاد. وهكذا فإن بقاء رئيس الدولة وأزمة الوضع السياسي الواضح ليسا مرادفين بأي حال من الأحوال للاستقرار الدائم[2].

2- تونس:

أسقطت ثورة الشعب التونسي نظام الدكتاتور بعد أن كشف نظام (7 نوفمبر) عن قسوته الأمنية الإرهابية في مواجهة المجتمع والمعارضة والحريات العامة. فبعد أن اكتشف شعب (إبن خلدون) أن عمران المجتمع والدولة آيلٌ إلى خراب في ظل حكم **عصبية البوليس** الغالبة، وفي امتداد انفلات منازع الفساد في بطانة النظام والرئيس من كلّ عِقَال؛ سعى الشعب منذ زمن بعيد لإسقاطه، لكن كيف السبيل في ظل سلطة في أيدي المخابرات وأجهزة الأمن؟ وكذا في ظل نطام مؤيد من (أمريكا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا ...)، لكن وقعت الواقعة ونجحت الثورة؛ ذلك أنها كانت بحاجة لتوفر شروط موضوعية للتغيير (**أزمة السلطة**) والمتوفرة على الدوام بالإضافة (للوعي السياسي والتنظيم القائد النائب عن المجتمع) وهو ما كان يتمتع به شباب تونس، فإسقاط النظام فعل سياسي ينم من وعي سياسي تعدّى حدود الإسقاط للنظام بل استمر لتحطيم كل ماله علاقة بالنظام وأجهزة الأمن والاستخبارات[3].

إن ثورة تونس لم تولد عن إرادة أجنبية، وإنما عن عجز السلطة التونسية في الفهم والاستجابة لإضرابات (قفصة) بمنطقة المناجم في جنوب غرب تونس، وانتفاضات (سيدي بوزيد) ضد الأوضاع الاقتصادية والبطالة المزمنة للشباب؛ فالسلطة التونسية ذات الأجهزة الاستخباراتية كانت صمّاء إزاء إرهاصات الانتفاضة[4]. يرى الباحث (عزمي بشارة) أن الثورة في تونس لها خصوصية في تفاصيل ثانوية تختلف عن بقية الثورات العربية وذلك لكون أن "الدولة في تونس تلك الدولة المركزية الممتدة رغم تغيرات في تطابق تاريخها مع الجغرافيا، والتحديث الذي خضعت له في مهدَي (بورقيبة وبن علي)، وفصل مؤسسات المجتمع الأهلي عن مؤسسات الدولة الحكومية، ووضوح الأشكال

[1] -Frédéric volpi, **Op Cit**, p 108,109.

[2]- Thomas Serres, **Op Cit**, P 12,13.

[3]- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 38-41.

[4]- محمد شرقاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 117،118.

والأدوار، سمح بالفصل بين الدولة ونظام الحكم، خاصة عندما يتصرف الجيش باعتباره ممثلا للدولة وليس للنظام أو لسلطة الفرد أو الأسرة الحاكمة، وهو ما سرع في إنجاز الإطاحة برأس النظام كما في مصر تماما"[1].

لقد عرفت تونس بُعَيد (14 جانفي) أحداثا عروشية داخلية وبخاصة في الجنوب التونسي، فكانت الاحتجاجات في ولاية (قفصة) حول منطقة الحوض المنجمي بخاصة في (الملتوي/ السندر/ المظيلّة)، وكذا توتّرات أخرى في مدن (النّفيضة/ وتونس العاصمة/ قصر هلال/ جبنيانة) وغيرها. وجاءت هذه التوترات بسبب ضعف الاندماج لدى المجموعات في مناطق استقرارها القديمة والجديدة، نظرا للتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي واختلال التنمية بالبلاد[2]. جاءت الثورة التونسية لتطالب بحل النظام الديكتاتوري، الذي كان الكثير من الأوروبيين يصفقون له على أنه نظام ناجح؛ غير أنه لم ينجح سوى في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالكثير اعتبر أن النجاحات في قطاعات (التعليم، الصحة، حقوق المرأة) ما هي إلاّ تعويض عن الديمقراطية التي أصبح التونسي يطالب بها في أعقاب الثورة[3].

3- المغرب:

اتسمت الحركة الاحتجاجية بالمغرب في (20 فبراير 2011) بتجاوز المطلب الذي شكله أعضاء الحركة على شبكات التواصل الاجتماعي، المتمثل في مطلب الإصلاحات السياسية نحو مطالب تطُول قائمتها "تبتدئ بالحق في السكن، وفي التعليم والصحة والشغل وتحسين الخدمات العامة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان ومكافحة الرشوة وحماية المال العام، إلى إقالة الحكومة وحل البرلمان وتبني نظام ملكية ديمقراطية دستورية يسود فيها الملك ولا يحكم، وضع دستور جديد، والتعبير عن محبة الملك لأنه رمز الوحدة (كتب على إحدى اللاّفتات: أيها الملك إننا نحبك وهذه مطالبنا)"[4].

لقد تشكلت حركة (20 فبراير) في المغرب من ناشطين على (الفيس بوك) ومدنيون، وأعلنت عن مطالبها في النقاط التالية :

- تأسيس هيئة مستقلة تضم مختلف الكفاءات للإشراف على مشروع إصلاح الدستور؛
- الدعوة لإرساء نظام ملكية برلمانية تضمن سيادة الشعب، والفصل بين السلطات وضمان الحياة العامة؛
- بناء اقتصاد ضامن للعدالة التوزيعية والاجتماعية؛
- بلورة سياسات عامة تضمن العيش الكريم للمواطن في مختلف المجالات؛
- دسترة الأمازيغية، وسن تشريعات تحمي الإعلام العمومي وتخلصه من وصاية الدولة؛

[1]- عزمي بشارة، "ثورتا تونس ومصر شكّلتا وعيا ديمقراطيا عربيا..والإصلاح بات ضرورة حتمية"، ملفات: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، **مرجع سبق ذكره**، ص 1،2.

[2]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[3]- روضة بن عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

[4]- الهواري سته، "الاحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة السياسية العربية والاستثناء المغربي"، تقرير المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

- تأسيس هيئة وطنية للتحقيق في الفساد المالي والإداري والقيام بكل الإجراءات لمعاقبة المتهمين واسترداد الأموال المنهوبة.
- مراجعة قانون الانتخابات بما يضمن تحقيق المنافسة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب[1].

أما مطالب مختلف الحركات في احتجاجات المغرب (20 فيفري 2011):

- رفعت "الحركة البديلة للدفاع عن الحريات الفردية" المعروفة "بحركة مالي" شعارات: الحرية الفردية، حرية المعتقد، حرية المرأة في التمتع بالجسد، النوع الاجتماعي، الدفاع عن الشذوذ الجنسي".
- أما التيارات الأمازيغية فقد ركزت على تعزيز الهوية الأمازيغية في المجال العام ودسترتها.
- في حين بقيت الجمعيات الحقوقية أسيرة الملفات الحقوقية.
- أما المكون السياسي فلم يكن قادرا على التأثير في مجريات مسار الحركة بسبب تنوع مساراته هو نفسه. فشبيبة "العدالة و التنمية" كان لها حضور رمزي تحت غطاء "باراكا: كفاية"، لعائقين أما العائق الأول فهو الموقف السلبي لقيادة الحزب بعدم المشاركة وانقسامها إلى موالين للأمين العام (عبد الإله بن كيران) وغيرهم، أما العائق الثاني فهو المطالبة بتخليص البلاد من عناصر التسلط كما يراها الحزب.
- أما السلفيون فقد كان حضورهم مرتبط حصريا بقضية معتقليهم، وهو ما عكسته شعاراتهم بالضغط على الدولة للإفراج على زملائهم على خلفية قانون الإرهاب.
- في حين "جماعة العدل والإحسان" فقد وفرت في البداية كل الدعم اللوجيستي والفني للمسيرات الاحتجاجية، وكانت خزانا بشريا مهما من أنصارها. لكنها لم تستمر بالحضور بسبب عدم التوازن بين الحضور الجماهيري في الحركة والتمثيل القيادي للحركة، فما زرعته لم يكن له مردود سياسي[2].

رغم بعض الشعارات التي رفعها الشعب بالحركة مثل "الشعب يريد إسقاط الفساد والاستبداد"، "المخزن يطلع برّا"، "لا للجمع بين السلطة والثروة"، "الحكومة تطلع برا"، "البرلمان برا" وغيرها؛ فرضت حركة (20 فيفري) على النظام تنازلات كانت بارزة في الخطاب الملكي يوم (09 مارس) الذي أورد فيه التعديل الدستوري، وما تلاه من استفتاء دستوري وانتخابات تشريعية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة إثر صدور عفو ملكي بتاريخ (11 مارس 2011) وتحقيق بعض المطالب الاجتماعية كاستجابة جزئية لمطالب الحركة فكانت بذلك المطالبة بمقاطعة الاستفتاء الدستوري والانتخابات التشريعية[3].

إن **الحركة الاحتجاجية المغربية** وإن تشابهت مع مختلف الحركات الشبابية في العالم العربي، فهي التي ساهمت في تحريك البِرَكْ الآسِنَة في المجال السياسي المغربي، فهي التي أعطت صورة عن الحركات الاحتجاجية **السلمية** سياسيا في مطالبة **لإعادة تقسيم السلطة** والثروة. غير أنها "لم تكن كافية لإحداث نقلة نوعية للتراكم الشعبي من الاحتجاج في الشارع، من شأنها أن تؤدي إلى حركة اجتماعية جماهيرية، لأن بنية الفرص السياسية التي حملتها رياح

[1]- إدريس لكريني، **مرجع سبق ذكره**، ص 91.
[2]- الحسن مصباح، محمد مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 76،75.
[3]- عمر أحرشان، **مرجع سبق ذكره**، ص 9،8.

التغيير في المنطقة لم تكن كافية لإنجاز التغيير المنشود"[1]. أما فيما يتعلق بالجديد في هذه التظاهرات الاحتجاجية فهو:

- بروز فئة شبابية تعيش على هامش الأحزاب السياسية التقليدية، على شكل مصانع لتأهيل مسيرين للشأن العام في المستقبل.

- شباب أكثر تسييسا طامح إلى لعب دور الوساطة السياسية.

- شباب يقوم بإحياء مطالب الأحزاب السياسية المتولدة عن الحركة الوطنية، المتعلقة بملكية برلمانية وفصل للسّلطات.

- شباب استغل الحراك السياسي في دول عربية، واستغل رداءة برامج الأحزاب السياسية، ولا أدلّ على ذلك قيام اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور باستدعاء بعض الفاعلين في حركة (20 فبراير) لتقديم مقترحاتهم بشأن التعديلات الدستورية[2].

لقد استطاعت هذه الحركة في (20 فبراير) تعبئة آلاف المحتجين في عشرات المدن والقرى المغربية، وقد أدت هذه الحركة الشبابية إلى إعادة إطلاق النقاش العمومي المتعلق بموقعها في المجتمع المغربي. انطلقت الحركة من نقاط مشتركة لدى الجميع، وكان منها ما يتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد والاستبداد، واشتركت القوى الإسلامية واليسارية في مطلب محاربة اقتصاد الريع والامتيازات الملكية وبعض رموز النظام، وبخاصة الرجلين المقربين من الملك (محمد منير الماجدي) الكاتب الخاص بالملك، الذي يدير استثمارات العائلة الملكية بوصفه رمز الفساد الاقتصادي، و(فؤاد عالي الهمة) الوزير المنتدب في وزارة الدّاخلية سابقًا والمستشار الحالي للملك، الرمز للتسلط السياسي[3].

لتشهد حركة (20 فبراير) مع منتصف (ديسمبر 2011) الأفول و التراجع بانسحاب "جماعة العدل والإحسان" من الحراك الشعبي، تلا هذا الانسحاب نجاح حزب "العدالة والتنمية"، الأمر الذي زاد من تفكيك حركة (20 فبراير) ذلك أن نجاح حزب من خارج الدائرة التقليدية في انتخابات (25 ديسمبر 2011) ساهم في خلط أوراق حركة (20 فبراير)، وربما زرع الأمل في الإصلاح بين المواطنين هذا ما لا يخدم أجندة المعارضة الجذرية التي تنتعش في أجواء اليأس والتيئيس، وهو ما يجعل اليسار غير البرلماني بين مطرقة النظام وسندان الإسلاميين[4].

4- ليبيا:

الكثير من وجهات النظر قاربت بين (مشروع ليبيا الغد) وبذور نشأة قوى الثورة في ظل سياسات الإصلاحات التي قادها ابن (القذافي) (سيف الإسلام)، والذي أدى في النهاية لإثارة وإحياء قوى المعارضة والرفض لمزاعم الإصلاح التي

[1]- الحسن مصباح، محمد مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 74،73.
[2]- الهواري سته، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.
[3]- الحسن مصباح، محمد مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 73-75.
[4]- **المرجع نفسه**، ص 78.

تحمل في طياتها تأسيسا لتوريث الحكم. تصاعدت الأزمات واشتدت الخناقات في ظل عجز آليات النظام التقليدية للاستجابة لها، مع فشل (القذافي) في مواصلة استثمار الشعبويه التي راهن عليها في الماضي؛ فكان مشروع الإصلاح بمثابة لعبة شد الحبال بين القوى المتنافسة[1]. عاش النظام الليبي حالة عطاله ظاهرة على المستوى الهيكلي (الصّمم التسلطي)، إذ كان بعيدا عن الاستجابة لمطالب التغيير، فتحولت المطالب الاجتماعية إلى مناداة بالتغيير في مظاهر سلمية، ما لثبت أن انقلبت إلى ثورة مسلحة، جُوبهت باستخدام العنف والقتل، التي برّرت اتساع الهوّة بين المجتمع والسلطة[2].

دمر نظام القذافي الحياة السياسية، وحظر أحزاب المعارضة أو تدجينها وتدمير المجتمع المدني، فنظّمت الاحتجاجات من القاعدة صعودًا في الأحياء والقرى والبلدان والمناطق. فقد نسقت اللجان أو المجالس الشعبية جهودها بخطى بطيئة واثقة، وعيّنت ناطقين باسمها لجمع الدعم الشعبي في الدّاخل والسعي لكسب التضامن الدولي في الوقت نفس. فظل الحاكم المستبد يردّد على أنه لا يسعى إلى المجد الشخصي وهو مستعد على التخلي على المنصب. فهنا (القذافي) يوبخ التونسيين على تخلصهم من (بن علي) ويتبجح باستقرار ليبيا وحيوية ديمقراطيتها الشعبية، وما هي إلاّ أسابيع حتى اجتاحت جماعات المعارضة وأطيح بالقذافي خلال ستة أشهر[3].

رغم الموارد البترولية الكبيرة بليبيا غير أن الشعب الليبي لم يبلغ الرفاه الذي ينعم به أمثالهم في الدول البترولية؛ ذلك أن الرئيس (معمر القذافي) أهدر كل تلك الموارد في مغامراته العسكرية بالقارة الأفريقية، ومحاولة الظهور كزعيم لها بإغداق أموال الشعب على مختلف الحركات التمردية بالقارة. لتساهم هذه الأوضاع وأكثر في انتفاضة الشعب الليبي، وتنطلق الشرارة الأولى للثورة من بنغازي بشرق ليبيا[4]. نادى معارضون في المهجر من خلال صفحة على (الفايس بوك) عنوانها "انتفاضة (17 فبراير 2011) لنجعله يوم الغضب في ليبيا" والدعوة للخروج للشوارع والتعبير عن الفساد والقهر الذي تعيشه ليبيا. وجاء فيها المطالبة بجعل جل الأيام التي تلي (17) كلها (17) الاستمرار مهم جدا، فالنصر يتحقق من أول يوم. فكانت المطالب بالبيان تتلخص في (إسقاط النظام/ الحرية والكرامة/ إنشاء دولة الدستور والقانون/ محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء شعبنا). مع غياب الأحزاب السياسية وقوى المعارضة عن المشهد السياسي كانت التنظيمات النقابية هي البديل، فقد عملت نقابة المحامين الدور الأكبر في إشعال شرارة الاحتجاج، وقد نشطوا منذ قرابة عامين على تنظيم احتجاجات سلمية للمطالبة بصياغة دستور للبلاد لإعلاء القانون. فجاء اعتقال (فتحي تربل) سببًا رئيسيا في انطلاق التظاهرات يوم (16 فبراير 2011) من بنغازي مطالبين

[1]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 72،71.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 125،124.

[3]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 114،113.

[4]- أيمن مصطفى على عبد القادر، **جرائم الحرب في إفريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي** (ط1؛ القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص 129.

بإطلاق سراحه[1]. أين توعدهم القذافي بخطاب ناري افتتحه بعبارة "من أنتم؟" وعزّزها بوصفهم بـ "الجرذان" ما أدى لتوسع غضب الشعب الليبي وتحوّلت البلاد إلى ساحة حرب دامية لأكثر من (246) يوم[2].

جاءت ثورة ليبيا لمواجهة الحكم الاستبدادي منذ عقود، لتشهد مظاهرات موسعة في منتصف (فيفري 2011) وخصوصا في العاصمة طرابلس، فجاءت ردود القذافي قاسية ما عجل في تحولها من مظاهرات مسالمة إلى مواجهات مسلحة انتهت إلى حرب أهلية. نجح فيها المسلحون في الاستيلاء على مدينة بنغازي وتحريرها من عملاء القذافي، كما تبعها مدن وبلدات شرقي وغربي ليبيا. لكن كتائب القذافي بقيادة (أولاده) استطاعت استعادة السيطرة على طرابلس ومعظم مدن غرب ليبيا لتتحول الحرب بين كتائب القذافي والثوار إلى حرب ثورية، جعل البعض يصفها بأنها **حرب قبلية ومناطقية**، انطلاقا من انقسام القبائل والعشائر بين مؤيد للثورة ومؤيد للنظام القائم. لم تكن الثورة الليبية كغيرها من الثورات العربية غير منظمة، لكن الهدف منها هو إسقاط نظام القذافي وإقامة نظام ديمقراطي وتحرير المجتمع الليبي من الاستبداد[3].

لقد كانت الاحتجاجات الليبية في بادئ الأمر سلمية بخاصة في (بنغازي) والمدن الشرقية، غير أن الرد العنيف من قبل النظام جعلها تأخذ منحى الانتفاضة المسلحة، فنجاح المحتجين في تحرير بعض المناطق من سلطة النظام زاد من وتيرة الثورة، إلى أن وصل النظام لاستخدام الطائرات والمدافع وقصف المدن والمناطق الثائرة. هذه الأوضاع جعلت بعض ضباط الجيش ينشقون لصالح الثورة، إما بسبب الولاء لقبائلهم أو لشعورهم بأن موجة قد تطال النظام كما حدث في تونس ومصر. فانحياز بعض القادة والجنود في القواعد العسكرية (برية/ بحرية/ جوية) لصالح الثورة ساهم في عزل نظام الحكم وتعزيز مواقع الثوار في الاستيلاء على منطقة بعد الأخرى، وتم إنشاء (المجلس العسكري المؤقت) الذي شكل جيش التحرير للدفاع عن المناطق الخاضعة للثوار. انقسمت ليبيا في ظل انشقاق الكثير من أفراد النظام الليبي والجيش عن النظام إلى أغلبية تريد الديمقراطية وأقلية تريد الحفاظ على حكم القذافي المستبد. فكان **انقساما جغرافيا**؛ إذ سيطرت المعارضة على الشرق، والقذافي وموالوه على الغرب من البلاد. وأمام نبرة الأسرة الحاكمة، وجد الغرب ذريعته للتدخل الدّولي لحماية المدنيين "فتبنى مجلس الأمن الدولي القرار (1970) الذي فرض عقوبات صارمة على النظام، ثم القرار (1973) الذي أجاز استخدام كل الوسائل اللاّزمة، ما خلا القوات البرية، لحماية المدنيين"[4]، وهو ما عبّر عنه القذافي قبل اعتقاله واغتياله أنها حملة صليبية جديدة ضد الإسلام.

تطوّرت الأحداث، ودخلت كل من (فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة) لمساعدة الثوار في إسقاط النظام السياسي الليبي، واعترفت فرنسا بالمجلس الوطني الانتقالي في بنغازي لتكون أول دولة أوروبية تعترف به؛ وأعلنت ضمن التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة لتوجيه ضربات جوية إلى القوات الحكومية الليبية. وقادت الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا حملة إدانة ضد القذافي ودفع مجلس الأمن لإصدار قراره رقم (1973) في استئناف الطلعات الجوية

[1]- زياد عقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

[2]- مصطفى عمر التير، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

[3]- نزار عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 68،67.

[4]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 123،122.

لحلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة فوق الأراضي الليبية وحماية المدنيين من هجمات كتائب القذافي. وتزايد الضغط الدولي بتقدم القذافي للمحكمة الجنائية الدولية، وكذا تهديد شخصيات كبيرة بالملاحقة بدعوى جرائم ضد الإنسانية منذ (17 فيفري 2011)، وكذا تجميد الأصول المالية لـ (القذافي) وعائلته، وفرض عقوبات من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي يشمل حظر بيع الأسلحة، وحظر جوي على الأجواء الليبية ثم التدخل العسكري في ليبيا كل هذا أضعف القدرات العسكرية لكتائب القذافي الكثير من المدن الليبية واستولى عليها الثوار. أما على المستوى السياسي فقد أعلنت العديد من الشخصيات السياسية احتجاجها على سلوكيات النظام، ومن ثم انسحابها من العمل من النظام في ظل استمرار استبداد القذافي وتماديه في استخدام المرتزقة من أفريقيا لقتل أبناء شعبه، وهو ما أدى إلى اتساع دائرة الاحتجاج والتمرّد. كما أسهم الاعتراف الدولي بالمجلس الانتقال في مكاسب الثورة الليبية على حساب النظام، فكان التعامل مع المجلس باعتباره الممثل الشرعي للشعب، وكذا السماح بصرف الأموال الليبية المجمّدة، ما مكّن المجلس الانتقالي من الإنفاق على السكان شرق وغرب ليبيا[1].

لقد اجتمعت الكثير من المحفزات السياسية والدوافع الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الليبي إلى إعلان الثورة على السلطة، **فالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي** كلها عوامل أشعلت الصراع بين الشرق والغرب في ليبيا، وهو ما يبرّر انطلاق الثورة في البداية في المناطق الشرقية وتحديدًا في (بنغازي) كأكبر منطقة مهمشة من قبل القذافي؛ وأصبح مقر محكمة شمال بنغازي ميدانا للتحرير، ليتسع نطاق الثورة إلى باقي المناطق، فاستخدمت السلطات الليبية القوة العسكرية ضد المتظاهرين واستعانت بالمرتزقة الأفارقة لضرب المتظاهرين. في محاولة لامتصاص غضب المتظاهرين طرحت مبادرة إقامة مؤتمر شعبي عام لإقامة حوار وطني للنظر في الدستور، وإقرار مجموعة من القوانين، وهي التي لم تحظ بالقبول، وتبعها استقالة الكثير من المسئولين والدبلوماسيين لرفضهم طريقة تعامل القذافي مع المتظاهرين، وهو الأمر الذي كان له تأثير في تصعيد الموقف بين الحكومة والمعارضة (المجلس الوطني الانتقالي)، وما زاد الوضع سوء قيام النظام بقمع المتظاهرين بشدة[2].

حاول القذافي استباق الاحتجاجات، أين قام بخفض أسعار المواد الغذائية وإطلاق سراح السجناء السياسيين، غير أن (17 فبراير 2011) كان يوم اندلاع المظاهرات في بنغازي ومناطق أخرى، وهي الاحتجاجات التي توعّد من خلالها القذافي بتطهير ليبيا بيت بيت لرد السيطرة على البلاد. فعمت البلاد حرب أهلية استولت فيها كتائب خميس على مدنية (مصراته) وكانت على وشك سحق (بنغازي) مهد الثورة، لتستمر الأحداث الدّامية وفرض حظر جوي والتدخل العسكري. وفي (20 أكتوبر) ألقي القبض على القذافي وهو يحاول الهرب من مسقط رأسه (سرت) وقتل، وبوفاته وسقوط نظامه انهارت الدولة الليبية. لقد صار الحال بليبيا سيئًا جدًّا، إذ خلف انهيار نظام القذافي انقسامات عميقة بين المدن الثورية والقبائل التي توصف بالثوار (مصراته، الزنتان بنغازي، سوق الجمعة، الزاوية، زوارة)

[1]- عبد العظيم جبر حافظ، **مرجع سبق ذكره**، ص 110-112.

[2]- منى حسين عبيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 39،40.

والأزلام (وهو أعوان النظام، كأجداد من ورفلّة وبني وليد، والقذاذفة والمشايشة، والرياينة الغربية)، وبخاصة أن القذافي كان مستغلا **القبيلة** كمؤسسة اجتماعية ليبية للحفاظ على حكمه[1].

5- موريتانيا:

تأثرت موريتانيا بموجة الانتفاضات المغاربية والعربية ككل، فشهد شارع موريتانيا عدد من التظاهرات على مدار عامي (2011 و2012) والتي تم قمعها من قبل السلطات الأمنية والاحتجاز التعسفي للمتظاهرين. كما تم قمع مظاهرات في ميناء العاصمة نواكشوط يوم (23 أفريل 2013) لعمال طالبوا بتحسين شروط العمل، إذ استخدمت السلطات الأمنية القمع الذي أسفر عن إصابة ثلاثة (3) أشخاص[2].

كانت بدايات الثورات العربية في ظل أوضاع تنم عن شعب مضطهد يتوق للحرية، ثورات جاءت تتويجًا لصراع اجتماعي وسياسي طويل تمثل في اعتصامات واضطرابات ومظاهرات بدأت بانتحار (محمد البوعزيزي) في تونس لتنتقل إلى ثورة غضب الشارع التونسي لتطيح في الأخير بالنظام الديكتاتوري، لتشعل نار الثورة في دول أخرى مجاورة، كلها تتوق للتغيير. تبدأ الثورات العربية من القوة الشبابية الذي تشكل ما يقارب (60%) من العرب، وينظر لهم كقنبلة ديموغرافية أو كعبء اقتصادي أو "مخزون للتطرف". هذه القوة وبقيادة سياسية-اجتماعية ونقابية ووطنية تشكل الوعي الذي صاحبه رغبة شديدة في تغيير الأوضاع مستفيدين من تجارب الغير، فكان لب الثورة أناس لطالما اعتبرهم النظام وتعامل معهم الحكام الدكتاتوريون على أنهم مغيّبون[3]. لقد اجتمعت عدّة محفزات على التغيير، كان من أوضحها انحسار الحقبة النفطية؛ فحين تبدأ الوفرة في التناقص ويبدأ الحرمان النسبي يمكن توقع الاحتجاج بل وحتى الثورة. ذلك أن الحرمان الذي سينجم عن تراجع الوفرة النفطية كما تنبأ الخبراء، فكل الدولة النفطية التي استخدمت في حشد المناصرين للنظم والحكام وتبرير سخط العارضين ستتحول إلى حق سياسي للمواطنين بعد أن كانت (منحة تَفضل) من قبل الحكام[4].

عموما؛ يقول (نزار عبد القادر) أن "ثورة الشباب العربي ضد مستغليه من أصحاب الحظوة والنفوذ، وضد الأنظمة الفاسدة، والتي قادت الجشع والاستهتار بإرادة شعوبها إلى تناقل السلطة بالوراثة...استغلال السلطة والمجتمع في جمعها للثروات فجر مشاعر الغضب لدى الشعوب (المجتمع) أدت إلى ثورات لم يوقفها الحكام الغارقون في نعم السلطة والثروة"[5].

لقد قامت الثورة والحركة الاحتجاجية العارمة في وجه إحتكارين: **احتكار السلطة واحتكار الثروة**؛ الأمر الذي جعل الخطاب الاحتجاجي واحدا، نظرا لما بين الاحتكارين من تلازم ماهوي من وجه، وكذا وعي جماهيري بأن كسر

[1]- إبراهيم شرقية، "إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، **مركز بروكنجز للدوحة**، رقم 09، ديسمبر 2013، ص 04.

[2]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مشهد التغيير في الوطن العربي "ثلاثون شهرا من الإعصار"، **تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي (2011 – 2013)**، القاهرة، جوان 2013، ص 300.

[3]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 9،10.

[4]- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 158.

[5]- نزار عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

إحدى الحلقتين إنما يفترض كسر الأخرى حكمًا للترابط التكويني بين وجه ثان؛ وهو وعي قطاعات اجتماعية واسعة من المجتمع المغاربي، فقد ترجم الاحتجاج على الفساد والاستبداد في (الحرية والعدالة الاجتماعية) كأفق للخلاص من الحقبة الماضية ومكاسبها الاجتماعية المدمّرة. وهذا الجمع بين مطلبي الحرية والعدالة الاجتماعية أول شكل من أشكال الاقتران بين المسألة السياسية مشدّدين على الحريات والحقوق السياسية (الديمقراطية) والمسألة الاجتماعية الاقتصادية مشدّدين على الحقوق الاجتماعية الاقتصادية (العدالة الاجتماعية)[1].

في تقرير (المؤشر العربي) منذ عام (2011) في تحليل الرأي العام نحو أسباب اندلاع الثورات العربية في تركيز الرأي العام بالدول العربية على أربع عوامل لاندلاع الثورة في (تونس من حالات الدراسة) والتي تمثل في الأوضاع الاقتصادية البيئية؛ لفساد؛ غياب مظاهر العدل والمساواة؛ الطبيعة السلطوية لنظامي الحكم، وغياب الحريات السياسية والمدنية والتعدّدية السياسية. وقام المؤشر العربي بطرح سؤال على المستجوبين لمعرفة أول سبب لهذه الثورات وكذا ثان بسبب، وبعد تحليل وتدقيق في هذه النسب، أفصحت النتائج أن الكتلة الأكبر من المستجوبين ترى أن **الفساد المالي والإداري** أول سبب، يليه غياب **الحريات العامة والهيمنة على السلطة** فسوء **الأوضاع الاقتصادية** والمعيشية، ثم غياب **العدل والمساواة** بين المواطنين. أما السبب الثاني الأهم هو سوء الأوضاع الاقتصادية، فغياب العدل والمساواة وغياب الحريات المدنية والسياسية والهيمنة على السلطة. أي أن الرأي العام العربي يرى أن أربع عوامل رئيسية لاندلاع الثورات:

1- أنظمة الحكم التّسلطية: أين يتردّد في أجوبة (33%) من المستجوبين إلى أن غياب الحريات المدنية والسياسية، والمعيشية على كل من السلطة وغياب التعدّدية السياسية هي السبب الأول والثاني على التوالي للثورات.

2- انتشار الفساد المالي والإداري: وكان (26%) من المستجوبين يرون أنه أول أو ثان سبب لاندلاع الثورات.

3- الكتلة الثالثة (21%) ترى في سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية كسبب لاندلاع الثورات.

4- الكتلة الرابعة (13%) ترى أن غياب العدل والمساواة بين المواطنين هي أول وثان سبب للثورات العربية.

ليكون ما نسبته (1%) من المستجوبين يرون أن الثورات العربية هي مؤامرة ومشروع أمريكي[2].

لقد أدى الانفتاح الليبرالي سياسيا والانفتاح الاقتصادي إلى نشوء عنقود جديد من النظم السياسية بين النظام السلطاني (مثل المغرب) ودولاً توتاليتارية و/أو تسلطية (تونس) وهذا العنقود يسميه (عبد الجبار فالح) "بمجموعة الإصلاح الجزئي" وبتحديد أدقّ "الانكسار الجزئي للاستبداد السياسي". وهو الذي يتساءل "ما الذي حصل على وجه التحديد في بلدان العنقود الثالث (عنقود الانكسار الجزئي للاستبداد السلطاني والتوتاليتاري) ليس بهذا الزخم الهائل من الفعل الجمعي لحركات اجتماعية هائلة اكتسحت جدران المعقل الكبير للدّولة المكينة، وفرضت فتح النظام باتجاه تحول ديمقراطي؟ يرى الباحث (عبد الجبار فالح) أن هذه الحركة وإن قيل أنها حركة ديمقراطية في جوهرها

[1]- عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، **مرجع سبق ذكره**، ص 168-170.

[2]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2013/2012** (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 199،200.

واتجاهها، غير أن "نظريات الدمقرطة لنشوء الديمقراطية في العالم لها شروط غير متوفرة في الحال العربية، والسبب [غياب طبقة وسطى ديناميكية: شروط بارنغتون مور]، و[ليس ثمة دولة ضعيفة: شروط تيدا سكوكبول]، و[ليس ثم مجتمع صناعي ناشط] يحقق فصل إنتاج الثروة والثقافة عن الدولة كمالك حصري للمجال القومي (الوطني) كما هو الحال مع النظرية الكلاسيكية"[1].

بعد أن استحكم (القادة) لعقود على احتكار الدولة السيادية والسياسية، صار من الصعب أن يحل محلهم شخص آخر وتحويل هذه الجمهوريات إلى ملكيات مطلقة، الأمر الذي قوبل برفض عنيف من الشعب، ففقدت هذه الأنظمة المنتهية الصلاحية شرعيتها في إدارة الدولة، وفقدت القدرة على ردع الناس من استعادة مواطنتهم وإنسانيتهم وجاءوا يسوغون "تضحياتهم" للأمة ويؤكدون على مساعيهم للإصلاح وإنكار الرغبة في تمديد الحكم[2]. ونقلا عن الباحث (جورج طرابيشي) القائل "من المستحيل أن تؤدي الثورة إلى الديمقراطية، من يصل إلى الحكم بالعنف يتشبث به". وهو يؤكد ذلك قائلا: "كارثتنا نحن الديمقراطيون أننا نتصور كل معارضة على أنها إسقاط للنظام القائم، وعندما أقول لذلك النظام القائم أُسقط، فمعنى ذلك أنّني لا أترك له من خيار إلا أن يكون قاتلا أو مقتولا، وهو بالأساس قاتل، وعندما أعطيه هذه الحجة سوف يصبح قاتل مرتين"[3].

كشفت أحداث عام (2011) الكثير من المطبّات، فالأنظمة بها تحاول جاهدة وعلى اختلافها احتواء أصداء الحراك، فتنازل البعض مرغما والبعض قدم "المكرمات" الاجتماعية لإسكات الشعب، وآخرون واجهوا مطالب العدالة بوحشية، فتزعزعت القيم والأعراف التي تضبط نسيج العلاقات المجتمعية وأضحى الخطر على الدول نفسها. لقد فقدت الدولة قدرتها على تنظيم المجتمع، ولم يعد لمفاهيم المواطنة الجامعة من دور في ترشيد تعامل أبناء الوطن الواحد فيما بينهم، وبرزت مفاهيم كالعرق والدين والطائفة ذات الرؤية الأحادية للمجتمع، وكل مخالف ولو كان من الداخل يجب التخلص منه[4]. فقد تنقسم الدولة إلى دولتين أو أكثر (كما حدث في ليبيا) عندما يستفحل الملك ويصاب أصحابه بعلل ينتجها الترف الزائد، وتصل الدولة هنا إلى سن الهرم، فيحاول حاكم الدولة أن يستبد بالملك والمجد وحده دون أهله (القذافي خير مثال) ودون المشاركين له في أفراد عصبيته التي قامت الدولة على أكتافهم، وعندما يقاوم بالاعتراض يبدي سخطه عليهم، ويسلّط عليهم أشكالا رهيبة من القمع والقهر، فيهربون بعيدا أو يعملون على اقتطاع إمارات لهم يستقلون بها. وهنا يقول (ابن خلدون): "ويكون نطاق الدولة قد اخذ في التضايق، ورجع عن القاصية، فيستبد ذلك النازع من القرابة فيها. ولا يزال أمره يعظم بتراجع نطاق الدولة، حتى يقاسم الدولة أو يكاد"[5].

لقد تخمرت الوقائع المختلفة؛ من ظروف وتغيرات وتغييرات وجد المجتمع المغاربي نفسه محاطا بها، من سوء الخدمات الاجتماعية واللا توازن في توزيع ثروات الدول بين أفراد المجتمع الواحد، ناهيك عن اللاتوازن الاقليمي

[1]- فالح عبد الجبار، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

[2]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[3]- برهان غليون وآخرون، علي خليفة الكواري محرّرا، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

[4]- مهى يحيى وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[5]- بوزياني الدراجي، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

التنموي، مضافا له في أدنى حد الحرمان من الحقوق الوطنية المختلفة، وإقصاء الفرد/المواطن من إسماع صوته ورفع مطالبه الاجتماعية البسيطة -بعيدا عن تلك السياسية- في دول ترفع شعارات "الشعب صاحب السلطة والسيادة" في سياق تحولات عالمية وعولمية لما بعد الحداثة، لتكون الساحات العامة ملجأه لرفع شعارات عديدة كان في مقدمتها "الشعب يريد إسقاط النظام"! ليرفع الأفراد أصواتهم معا في مطالبة للسلطة بالتغيير والرحيل. ما ساعد على قلب الأوضاع في مختلف الدول المغاربية منذ عام (2011)، التي خط بداياتها مغاربيا (البوعزيزي) في ثورة الياسمين. فكيف كانت آثار هذه الحركات الاجتماعية السياسية بالدرجة الأولى؟ وما هي مآلات تحولات العقد السياسي في المجال السياسي المغاربي؟

الفصل الرابع

تحولات وآفاق تجديد العقد

بين الدولة والمجتمع

لقد انفلتت الأوضاع عقب الحراك العربي في الدول المغاربية، لينعكس ذلك على صورة علاقات الدولة والمجتمع بسبب بنية السلطة السياسية التي كانت أول متغيرات المجال السياسي. أبانت آمال الجماهير الثائرة سعيها للقطع والنظام السابق وقمة هرمه (الحاكم)، وإن تباينت مستويات الحراك ومخرجاته بين الدول المغاربية، غير أنها مرحلة نادت في جل هذه الدلو بالتغيير الشامل واسقاد الاستبداد التسلطي للسلطة، وقطع الفساد. فكانت ارتدادات الحراك عنيفة في بعض هذه الدول؛ لتتجه نحو جدلية التغيير بين الإصلاحي والمحافظ في شكل ثنائية، عبرت في الكثير عن مأزق مجتمعي، ناتج عن التركيبة والنبية المجتمعية، فكانت أكثر وضوحا في خطابات الهوية لما بعد الحراك، والانقسام المجتمعي الواضح، بما عبر عنه الإصلاح الدستوري في هذه الدول. لقد تباينت المطالب واختلف المكاسب بين الثابت والمتحول في المجال السياسي المغاربي، أصبح مستقبل الدولة في هذه المعادلة غير واضح المسارات لقصور التجربة الديمقراطية الحقيقة، لتشهد السلطة عدة تحولات كمحاولات لإعادة هيكلة علاقة الدولة بالمجتمع.

لقد أفرزت أحداث الحراك مشهدا سياسيا يتّسم بالكثير من الضبابية، فبين مخرجات لا حصر لها ومساعي للتوافق السياسي، فالسلطة في الدول المغاربية بحاجة لمسار طويل لإعادة بناء التوافق حول بنية السلطة، لتحقيق الاتفاق حول مشروع المجتمع. فبين المتغيرّات المحلية والدولية تجد القوى السياسية أنها أمام تنازلات سياسية في ظل التسابق نحو السلطة، والخوف من الإقصاء في ترتيبات السلطة لما بعد الحراك. فهل استطاعت مختلف مراحل العملية الانتقالية على صياغة التوافق المجتمعي حول مشروع المجتمع؟ أم أن المشهد السياسي المغاربي بحاجة لمشروع عقد سياسي جديد مستقبلا؟ هذا ما يجعلنا في هذا الفصل نركز على العناصر الآتية:

المبحث الأول: استمرارية الدولة العميقة وصعود الإسلام السياسي بعد الحراك العربي

المبحث الثاني: جدلية التغيير بين الإصلاحي والمحافظ: ما بعد الحراك العربي

المبحث الثالث: تجديد العقد بين الدولة والمجتمع: أولوية الميثاق السياسي على الديني

المبحث الأول: استمرارية الدولة العميقة وصعود الإسلام السياسي بعد الحراك العربي

شهدت فترة ما بعد الحراك العربي على مستوى المجال السياسي المغاربي العديد من الإصلاحات، خصوصا منها السياسية وهي محط اهتمامنا في هذا المقام، إن رغبة من النظام أو السلطة في الاستمرارية أو بحد تأثير الحراك على وضغط الشارع للتغيير. ليكون تركيزنا في التالي على أهم التغييرات السياسية خصوصا (تونس، ليبيا) اللتين شهدتا فعلا حراكا ثوريا. لنعرج على بقية الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، موريتانيا) وإبراز متغيرات المجال السياسي فيها وإن لم يكن الحراك بها بالدرجة التي مست كل من(تونس، ليبيا). فما هي مخرجات السلطة بعد الحراك العربي في المجال السياسي المغاربي؟

المطلب الأول: مدخل الإصلاح الدستوري لإعادة النظر في بنية السلطة

لقد جاءت الإصلاحات الدستورية كما سنرى في الدول المغاربية بتباين الآراء؛ بين داعٍ لها ورافض يطالب القطيعة مع النظم السابقة وسلطتها السابقة عن الحراك. أخذ المدخل الإصلاحي السياسي مكانة تتراوح بين تحقيق بعض مطالب الجماهير والمعارضة وإن اختلفت من دولة لأخرى في المجال المغاربي، إلا أنها في الغالب لا تعدو أن تعبّر عن خفايا السلطة بالاستمرار والتشبث بالسلطة أكثر، مستجيبة لبعض المطالب البسيطة.

1- الجزائر:

سارعت الحكومة الجزائرية عقب الحراك في تونس وغيرها من الدول العربية إلى رفع حالة الطوارئ في البلاد وإقرار مجموعة من الإصلاحات، كان أولها توجه الحكومة نحو تسقيف أسعار المواد الغذائية الأساسية وإعفاء بعض الواردات من الضرائب، وغيرها من الإصلاحات الآنية. لتليها خطوة ثانية متمثلة في منح الأموال لاستكمال المشروعات من أجل توظيف الشباب البطال والإسكان تنفيذا لوعد الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) في خطابه يوم (15 أفريل 2011). وقد أعلن الرئيس أيضا عن تغييرات في القوانين قد تنتهي لتعديل دستوري، فطرح نسخة جديدة من قانون الجماعات المحلية، أتبعها في عام (2012) بتعديل قانوني الانتخابات والأحزاب، وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وقانون توسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وقانون الجمعيات[1].

لقد أعلن الرئيس (بوتفليقة) في خطابه يوم (15 أفريل 2011) خطة إصلاحات في الدستور، والنظام الانتخابي والتوازن بين الجنسين وكذا في وسائل الإعلام. وقد أنشأت لجنة وطنية للتشاور حول الإصلاحات السياسية (CNCRP) لتقدم توصيات إصلاحية للرئيس، ويوافق عليها البرلمان والحكومة، غير أنها لم ترق إلى التغيير السياسي. وقد تم الموافقة عملا بتوصياتها على (21) حزب جديد ما ميّع المعارضة، وهمّش التشكيلات الإسلامية، وجلب نظام الحصص بمشاركة (145) امرأة عضو بالبرلمان؛ ما يمثل نسبة (31%) بدل أن كانت قبلا بنسبة (8%)، وفي الإصلاح الدستوري رفضت الحكومة دعوة المعارضة لإنشاء جمعية تأسيسية لصياغة الدستور الإصلاحي[2]. وأقدمت الجزائر على عدة إصلاحات سياسية لما بعد عام (2011)؛ وكان أهمها أن عملت الجزائر على وقف حالة الطوارئ في (24 فيفري

[1]- وفاء مرزوق، "قراءة في تعثّر مسار الربيع العربي في الجزائر"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 310،311.

[2]- عز الدين العيَّاشي، "الجزائر: الاستثناء المتعذّر إدارته في ربيع الاضطرابات، **مرجع سبق ذكره**، ص 179.

2011)، غير أنه رافقه اعتماد نصوص تشريعية تنظيمية تقتضي إمكانية وضع المتهمين قيد الإقامة الجبرية لمدة ثلاثة (3) أشهر قابلة للتجديد مرتين. كما حافظ النظام على أحكام يمكن من خلالها للجيش التدخل لمكافحة الإرهاب والتحريض عن طريق التنظيم.

أصدرت الحكومة الجزائرية قانون مستجد للأحزاب في (12 جانفي 2012) بمحتوى (87) مادة، وقد نص على احترام "الطابع الجمهوري للدولة وقيم السيادة والاحتلال الوطني، والحفاظ على وحدة وسلامة التراب الوطني والدفاع الوطني"[1]. وكذا التأكيد على منع أي تأسيس حزبي يمس قيم ثورة أول نوفمبر أو الإسلام أو الهوية أو على أسس (دينية، لغوية، عرقية، طائفية). كما تم إصدار قانون جديد يتعلق بنظام الانتخابات في (12 جانفي 2012) ينص على أن الانتخابات تجري تحت إشراف تام للقضاة، ومراقبة ممثلي الأحزاب والقوائم المستقلة المشاركة في الانتخابات. كما أصدرت قانونا في (12 جانفي 2012) يضمن زيادة فرص تمثيل المرأة في المجالس الانتخابية بين (20%-50%) في انتخابات النواب، وبنسبة ما بين (30%-35%) في انتخابات المجالس الشعبية الولائية، ونسبة (30%) لانتخابات المجالس الشعبية البلدية. وأصدرت أيضا قانونا جديدا للجمعيات الأهلية في (12 جانفي 2012)، والذي يلزم الرد على الجمعية في أجل محدّد متى لجأ حال الرفض بالموافقة إلى الهيئات القضائية. كما تم إصدار قانون للإعلام في (12 جانفي 2012) يضمن حصول المواطن على الحق في الإعلام وحماية حياته الشخصية، وكذا الوصول للمصادر والحق في السر المهني ورفع عقوبة الحبس عن المخالفات الصحفية بما أورد نصوصا لضبط النشاط الإعلامي[2].

لقد اتسعت دائرة **التعدّدية**، إذ تم اعتماد (21) حزبا جديدا لتصل نحو (44) حزب شاركت كلها في اقتراع (10 ماي 2012)، وكان منها (27) حزبا ممثلا في المجلس الشعبي الوطني. وإن كان تزايد وتنامي اعتماد الأحزاب يدخل المشهد السياسي حال من الفوضى، ليصبح بذلك المشهد معبّرا عن منهجين: يراهن الأول الناشئ عن السلطة القادمة ويعمل وفق "فرق تسد" لتفتيت المعارضة، والثاني مرتبط بتنامي شبكات ناشطة في الاقتصاد غير الرسمي، بما فيه جوانبه المافيوية (مافيا الاقتصاد) لتنامي الفساد ضمانا منهم وجودهم في الحقل السياسي للدفاع عن مصالحهم[3]. وتم استحداث المادة (114)* من الدستور عام (2016) المتضمن حق المعارضة البرلمانية، حيث أكدت على ضرورة المشاركة الفعلية في الأشغال التشريعية (المبادرة باقتراح القوانين ومناقشتها والتصويت عليها) ، وكذا تمثيل المعارضة على مستوى أجهزة غرفتي البرلمان والمجلس الدستوري، بالإضافة إلى السماح بممارسة حق الرقابة على أعمال

[1]- القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ ف 18 صفر 1433، الموافق لـ 12 جانفي 2012، المتعلق بالأحزاب.

[2]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي (2011 – 2013)، **مرجع سبق ذكره**، ص 113-116.

[3]- ناجي سفير، "تطورات الوضع السياسي...في العالم العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص388.

*المادة 114) **جديدة** : (تتمتع المعارضة البرلمانية بحقوق تمكنها من المشاركة الفعلية في الأشغال البرلمانية وفي الحياة السياسية).

الحكومة (مناقشة مخطط عمل الحكومة، وبيان السياسة العامة للحكومة، وحق السؤال والاستجواب والتحقيق البرلماني)[1].

2- تونس:

شكل رحيل (بن علي) فراغا سياسيا، لم تكن المعارضة مهيأة لأن تملأه؛ ففي البداية تم الاستناد إلى الفصل (56) من الدستور الذي يمكّن للرئيس العودة في حال عودة الاستقرار، لكن المعارضة وفقهاء القانون تفطنوا لذلك وتوجهوا للفصل (57)[*]؛ الأمر الذي أجمعت عليه النخب والرأي العام في كون الآلية الدستورية هذه تضمن استمرارية الدولة والحيلولة دون منطق القطيعة، والتوجه نحو الآليات الإصلاحية التي ستحافظ على المؤسسات القائمة. أما أحزاب أقصى اليسار فطالبت بحل هذه المؤسسات بما فيها رئاسة الجمهورية، والدعوة إلى إنشاء مجلس أعلى لحماية الثورة يضم الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لإدارة المرحلة الانتقالية، فلم توافق باقي الأطراف مطالبة بالتدرج في بناء نظام سياسي على أنقاض النظام القديم، واستمرار آخر حكومة بعد التحاق حزبين من المعارضة لها، مهمتها تهيئة شروط وصوغ دستور جديد، بعد تعليق العمل بالقديم والإعداد لانتخابات رئاسية وبرلمانية. فلم تدم هذه التسوية طويلا؛ الأمر الذي دفع (الغنوشي) للاستقالة. لم تحدث القطيعة مع المرحلة السابقة للثورة، بل تغيرت الآليات والأولويات؛ فكان في العمق بمثابة مؤشر على غلبة **البعد الإصلاحي** على **المنطق الثوري**؛ وإن توالت محاولات تغذية الثورة المضادة التي بيّنت أن الصراع بين القوى الجديدة والقديمة مستمرا، إلاّ أنه محكوم بالمؤسسات والتنافس السياسي[2].

فور إسقاط النظام تم تعيين (فؤاد المبزّع) حسب الفصل (7) من الدستور رئيسا للجمهورية، وتعيين (محمد الغنوشي) وزيرا أولا، وهو ذات المنصب له في عهد (بن علي). لقد حُلَّ البرلمان بغرفتيه، وخوّلت صلاحية إصدار المراسيم التشريعية إلى الرئيس، وبُعثت ثلاث هيئات؛ الأولى خصصت للإصلاحات السياسية، والثانية لأجل التحقيق في التجاوزات الحاصلة أثناء الاحتجاجات، والثالثة كلّفت بالتحري في ظاهرة الفساد والرشوة. وصدر حكم قضائي بحل الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي). ولضغوط الشارع في (اعتصام القصبة 2) استقالت حكومة (الغنوشي) الثانية، وكلف (الباجي قايد السبسي) بتكوين حكومة جديدة تكون خالية من عناصر النظام السابق، والتي عرفت تكوين مجلس وطني تأسيسي لصياغة دستور جديد[3]. كانت تونس الاستثناء ليس لأنها لم تنجر إلى صراعات بل ذلك ببروز منعطف في مسار الحوار الوطني (الرباعي: الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة

---

[1]- عبد الرحمان بن جيلالي، "حقوق المعارضة البرلمانية الدستورية في مجالات التشريع والرقابة والتمثيل المؤسساتي: دراسة في الدستور الجزائري"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد 32، الجزء الأول، 2018، ص 64-76.

[*]- الفصل (57) من الدستور التونسي قبل الحراك (2011).

[2]- صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 22،23.

[3]- أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 43،44.

والتجارة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ونقابة المحامين)، وهو الحوار الذي نجح في الوصول إلى صوغ "دستور توافقي"، ونجاح القوى السياسية في إقرار حكومة محايدة لمرحلة انتقالية ثالثة حتى آخر عام (2014)[1].

للفترة بين عامي (2012–2013) شارك الكثير من الجمعيات والمنظمات والنقابات والمحامين والأمنيين في الاستشارات لصياغة مواد الدستور. وتصاعدت مطالب منظمات المجتمع المدني والنقابات وأحزاب المعارضة لإدراج مرجعيات حقوق الإنسان، والتنصيص على مبدأ التناصف بين الرجل والمرأة، وضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية حقوق الطفل، والحق في الإعلام، وفي النفاذ للمعلومة، وحماية مسار العدالة الانتقالية، لتكون الصياغة النهائية للدستور يوم (27 جانفي 2014)[2].

تمكنت النخبة في تونس من تحقيق التوافق حول الوثيقة الدستورية المعدّلة عام (2014) وإن لم يكن ذلك عسيرا. كانت هذه التجربة مختلفة عن غيرها من عدة نواحي؛ فقد لزم الجيش الحياد ولم يكن طرفا في العملية السياسية، ولم يناده أيضا الشعب ليكون حاميا وضامنا لاستقرار واستمرار التحول. لقد ظل الموروث الدستوري الذي يعود للستينيات في المخيال الجماعي (Imaginaire Collectif) للنخبة السياسية، وظل الحفاظ على مؤسسات الدولة بارزا في سلوكهم. فقد توافقت شرعيتين: العقلانية (الدستور والمؤسسات) والشرعية الثورية (ضغط الشارع) في التوافق حول الدستور. كما كان إيجاد "الهيئة العليا لإنجاح الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" إطارا للحوار بين النخب، ووضع اللّبنات القانونية والسياسية للتوافق والانتقال الديمقراطي وإنجاح الدسترة[3]. جاء الدستور التونسي الجديد وأعطى لرئيس الجمهورية "اختصاص ضبط السياسات العامة في مجال الدفاع الوطني، والعلاقات الخارجية والأمن القومي المتعلق بحماية الدولة، والترابط الوطني من التهديدات الدّاخلية والخارجية، وكذلك قيادة القوات المسلحة، ورئاسة مجلس الأمن القومي"[4].

كانت أهم توجهات الهندسة الدّستورية الجديدة الآتي:

1- الهوية، الدولة والدين: حيث كان التوافق حول الهوية في توطئة الدستور التونسي (26 جانفي 2014)؛ إذ أكد الفصل الأول: "الإسلام دين الدولة والعربية لغتها، والجمهورية نظامها"، وأكد الفصل الثاني: أن "تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب وعُلوية القانون". وجاء الفصل الثالث قائلا: "الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات". وفصل الفصل السادس بدقة على أن: "الدولة راعية الدين، كافلة لحرية المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينية، ضامنة حياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي"[5]. أما بخصوص الدولة والدين في

[1] - الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 270.

[2] - أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

[3] - امحمد مالكي، "قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 192،193.

[4] - عبد المالك عزوزي، **مرجع سبق ذكره**، ص 268.

[5] - دستور الجمهورية التونسية المعدّل عام 2014.

الدستور فقد حافظ التونسيون على ما يسمّونه الفصل المقدس الممثل للفصل الأول لدستور عام (1959) "القاضي بأن الإسلام دين الدولة" تفاديا لأي انقسام محتمل بين الفواعل المختلفة[1].

2- الحقوق والحريات: فبعد أن كان انطلاق الحراك العربي مطالبا بالحقوق والحريات، فقد كان من الضروري دسترتها لضمانها للمواطنين؛ ففي **تونس** كانت قضية الحقوق والحريات محل خلاف بين الإسلاميين والعلمانيين، والذي أفضى لصيغة توافقية كرسها الفصل (26) من دستور عام (2014)؛ الذي أبرز أن "المعاهدات الموافق عليها من قبل المجلس النيابي والمصادر عليها أعلى من القوانين وأدنى من الدستور"[2].

في جانب الحقوق والحريات، أقرت توطئة الدستور المعدل لتونس على ضمان عُلوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات، مذكرة بتمسك الشعب التونسي بالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية. كما أكد الفصل الثاني من الدستور أن تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلوية القانون. وقد خصّص الباب الثاني للحقوق والحريات (من الفصل 21 إلى 49) وهو الذي أكد على حزمة من الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، وضمان الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة[3]. لقد جاءت قائمة الحقوق والحريات في شكلها التوافقي، فقد تضمن الفصل السادس (6) حرية المعتقد، ولم يلغ أيضا عقوبة الإعدام، رغم أن الفصل الثاني والعشرين (22) نص على "الحق في الحياة مقدّس"[4]. المهم أن الدستور التوافقي التونسي ألزم الدولة حماية الحقوق ومنع تعديل الأحكام ذات الصلة بها كما جاء في الفصل التاسع والأربعين(49) منه[5].

أما أهم الإصلاحات في **بنية السلطة والنظام** ؛ فكان أهمها:

انطلاق المشرع التأسيسي من فكرة استقلالية الحكومة عن الرئيس (التأليف والصلاحيات والمسؤولية)؛ من حيث التأليف: التخلي عن تعيين رئيس الحكومة، على أن يكون ملزما بتكليف مرشح الحزب أو الائتلاف بتأليف الحكومة، ويكون نيل الحكومة الثقة من مجلس نواب الشعب ضروريا، ويتولى رئيس الجمهورية فيما بعد تسمية رئيس الحكومة وأعضائها، وتكون هذه الأخيرة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب. كما أصبحت المبادرة التشريعية مقترحات النواب ومشروعات قوانين رئيس الجمهورية وكذلك التي يتقدم بها رئيس الحكومة.

كما فقد الرئيس التونسي ميزة إصدار مراسيم في حالة التفويض النيابي لصالح رئيس الحكومة، وأصبح عاجزا كذلك عن إصدار هذه المراسيم في حال حل مجلس نواب الشعب بالتوافق مع رئيس الحكومة. وقيّدت صلاحيات الرئيس الاستثنائية؛ إذ اعتبر الدستور التونسي مجلس نواب الشعب منعقد طوال فترة الحالة الاستثنائية ولا يمكن حله خلالها. وقد منح الحق لأغلبية أعضاء مجلس نواب الشعب في التقدم بلائحة معللة لأعضاء رئيس الجمهورية

---

[1]- امحمد مالكي، "قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 195.

[2]- دستور الجمهورية التونسية المعدّل عام 2014.

[3]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 254،255.

[4]- دستور الجمهورية التونسية المعدّل عام 2014.

[5]- امحمد مالكي، "قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

لخرقه الدستور بموافقة المجلس بأغلبية الثلثين من أعضائه. وقد جاءت غالبية دساتير ما بعد الحراك مقلصة لمدة حكمه إلى ولايتين على الأكثر. إذ يذهب الدستور التونسي للتأسيس لنظام مختلط (رئاسي/ برلماني)، ذو معالم رئاسية (الصلاحيات التنفيذية للرئيس)، وذو معالم برلمانية (في العلاقة بين الحكومة والبرلمان)؛ بقيام حكومة منبثقة من أغلبية نواب الشعب، ذات مسؤولية أمام مجلس النواب فحسب، ولرئيسها سلطة ضبط السياسة العامة للبلاد، باستثناء مجالات الدفاع والخارجية والأمن، وله سلطات رئاسة مجلس الوزراء، إلاّ في حالات التداول في المجالات الآنفة الذكر، وله كل الصلاحية في اختيار فريقه الحكومي باستثناء وزير الدفاع والخارجية بالتشاور مع الرئيس[1].

في الجانب الإصلاحي أيضا، أقر المرسوم عدد (88) عام (2011) نظام الإخطار (العلم والخبر) بدل نظام الترخيص؛ الأمر الذي سمح حتى نهاية (ديسمبر 2015) بإنشاء (8911) جمعية، وهو وضع ينم عن القطيعة لما كان قبل عام (2011) المتميز بهيمنة الدولة والحزب الحاكم على الجمعيات والنقابات[2]. وبعد صدور قانون جديد للأحزاب إلغاء للقيود أمام إنشاء الأحزاب السياسية، وقد كان دور أجهزة القمع في الحكومة بعد الحراك محدودا، إذ تطلب إصلاح جهاز الشرطة تغييرات في الجوانب التشريعية والمؤسسة وثقافة الشرطة[3]. وصوت التونسيون في (13 سبتمبر 2017) على قانون المصالحة الإدارية، إذ تم من خلاله العفو على مسؤولين سابقين متورّطين في قضايا الفساد في تونس، وإن شهد معارضة، فقد وجد هذا القانون لتمرير تسويات سياسية على حساب العدالة، إذ تبرّر حركة النهضة أن هذه التسويات إنما للحرص على مبدأ التوافق[4].

تونس؛ إذا أحد الدول الاستثنائية التي نجحت ولو نسبيا في إحداث تغييرات سياسية بيّنة، وإن كان استمرار الدولة العميقة واضحا؛ حيث لم يكن التغيير مفعّلا مشاركة المجتمع ليكون التحوّل من أسفل لأعلى؛ بقيت تونس محافظة على النظام السياسي السابق ببعض من التعديلات الفوقية، وتغيير عدد من المهام بين الرئيس والطاقم الحكومي لا أكثر. للإصلاحات مع القيادات السياسية التقليدية.

3- المغرب:

لقد جرى الإصلاح في المغرب بعد حركة (20 فبراير) بعيدا عن التيارات (اليسارية والإسلامية) المهيمنة على الحركة الاحتجاجية؛ ما أعطى للدولة ذريعة مباشرة للإصلاحات مع القيادات السياسية التقليدية، الأمر الذي أبعد الحزب الأصولي المعتدل عن المرتبة الأولى في الانتخابات، ليتحالف مع أحزاب عمرها أكثر من نصف قرن هرمت قياداتها

[1]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 244-249.

[2]- أحمد كرعود، "تجربة الانتقال التونسية: قصة نجاح نسبي"، التطوّرات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص 120.

[3]- حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتغيير"، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[4]- ليليا بلاز، "تونس ... الصراع على السلطة مستمر"، **جريدة العالم**، العدد 3300، 17 أكتوبر 2017، ص 15.

وانعدمت أفكارها السياسية. ما حرم المغرب من تجديد الخريطة السياسية؛ وإن أصبح موقف الطبقة السياسية يحنو لاستبدال الملكية التنفيذية بملكية برلمانية[1].

حافظ الدستور المغربي المعدل عام (2011) على **هيمنة الملك** على الجهاز العصبي للدولة؛ بالسيطرة الكاملة على القوات المسلحة والسياسة الخارجية وله صلاحية تعيين (6) أعضاء من أصل (12) عضوا من أعضاء المحكمة الدستورية، وتعيين رئيسها. وكذا تعيين نصف أعضاء المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري ورئيسها. وقد هيمن برئاسته على كلّ من (مجلس الوزراء، المجلس الأعلى للقضاء، المجلس العلمي الأعلى، المجلس الأعلى للأمن)، والمشكلة كيف يمارس التحكيم بين هذه المؤسسات وهو رئيسها والمحدّد لاختياراتها وفقا لنص المادة (42) من الدستور؟. لقد صدرت قوانين وتعديلات قانونية للإطار المنظم للمشاركة السياسية؛ أهمها:

- القانون رقم (57011) الصادر في (28 أكتوبر 2011) متضمنا قواعد مباشرة حقوق الانتخاب والاستفتاء والحملات الانتخابية وتسجيل الناخبين.

- القانون رقم (165/ 2011) في (14 أكتوبر 2011) الخاص بمجلس النواب المشكل من (395) نائب.

- قانون الأحزاب رقم (11/ 29) في (22 أكتوبر 2011) متضمنا قواعد تأسيس الأحزاب وممارسة نشاطها وتمويلها، ومنع أي تأسيس لها على أساس (الدين، أو اللغة أو العرق أو الجغرافيا)[2].

وقد تضمن الدستور المغربي المعدل الخطوط العريضة التالية:

- إقراره بالديمقراطية كتابة دون مناقشة.

- إعطاء الطابع البرلماني للنظام الملكي الدستوري الديمقراطي، بتعزيز التأويل البرلماني (المسؤولية السياسية، المحاسبة، الاقتراع سبيل القرار السياسي).

- الحسم الدّستوري لسيادة الأمة بالاستفتاء المباشر وغير المباشر عن طريق ممثّليها، والملك بوظيفة ممثل أسمى للدولة.

- الهوية المغربية الشاملة (العروبة، الإسلامية، الأمازيغية، الصحراوية الحسّانية)، واللغة الأمازيغية لغة رسمية للدولة، مع التزام الدولة بصون الحسّانية.

- ترقية وظيفة الحزب السياسي من مجرّد مساهم في تأطير المواطن إلى مؤسسات للتأطير والتكوين السياسي، والاعتراف ببعض المبادئ الأساسية لحرية الأحزاب.

---

[1]-أحمد الخميسي، "الربيع العربي طبعته المغربية"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 296.

[2]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 286،285.

- تكريس مبدأ سمو الاتفاقات والمواثيق الدولية على التشريعات الوطنية وحماية الحقوق الإنسانية والقانون الدولي للإنسان[1].

إن القراء الإصلاحية الدستورية للمغرب تتمفصل حول قراءتين متعارضين؛ أما الأولى وهي قراءة سياسية–تحزبية (Politico- Partisane) ذات منحى راديكالي في مقاربة إشكاليات الشأن العام؛ وترى أن الإصلاح الدستوري المغربي لعام (2011) أرسى أكثر هيمنة للمؤسسة الملكية، فالدستور الجديد:

- لا يوفر الحد الأدنى لإحداث القطيعة من نظام السلطة الدستورية؛
- لا يؤسس لدعائم الملكية البرلمانية؛
- دستور بعيد عن دولة القانون والحق مؤطر لمؤسسات تخدم الملكية الحاكمة.
- في حين كانت القراءة الثانية قراءة سياسية سياقية؛ والتي ترصد سياقات التأطير للانتقال الديمقراطي، فهو إصلاح منبثق عن مصادر أساسية:
- الدعائم السبع في الخطاب الملكي يوم (9 مارس 2011).
- توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.
- مضامين الإطار المرجعي للجنة الاستشارية الجهوية.
- مذكرات الأحزاب والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني.

ترصد هذه القراءة أن التعديل الجديد للدستور يُرسي **للملكية البرلمانية** طالما كان نظام الحكم (ملكية دستورية، ديمقراطية، برلمانية، اجتماعية) والذي جاء "لإقرار نوع من التوازن بين مختلف المؤسسات الدستورية كمنح مجلس النواب سلطة إقالة الحكومة بواسطة ملتمس للرقابة، وفي الوقت نفسه إعطاء رئيس الحكومة حق البرلمان"[2]. وإن أعطى التعديل الدستوري الجديد صلاحيات للحكومة، وعمل على تحصين رئيسها من إمكانية الإقالة المباشرة، وتنصيبها القانوني من اختصاص البرلمان بعد أن كان ملكيا، ولها سلطة التعيين في مناصب إدارية كانت حكرا على الملك، إلا أنها تبقى رهينة إرادة الملك بسلطاته الدستورية ونفوذه السياسي.

رغم كل ذلك يبقى مسعى الانتقال من ملكية فوق الدستور إلى ملكية مؤطرة بالدستور أمر صعب بالرجوع للفقرات (1 الفصل 41، والفقرة 1 الفصل 42 والفقرة 2 الفصل 12، والفقرة 3 من الفصل 42) من ذات الدستور فنجدها تعطي للملك صلاحيات شديدة العمومية وفي قضايا جوهرية متعلقة بشؤون الدولة، وإن حاول حصرها في وأخضعها بالتوقيع من طرف رئيس الحكومة. ذلك أن الممارسات الواقعية بعد إدخال تعديلات عام (2011) تعيد للأذهان ممارسات الفصل (19) واستعادة هذا الفصل حيويته في الممارسة السياسية. كما أنّ الممارسة تظهر الازدواجية بين البرنامج الحكومي والبرنامج الملكي؛ بحلول هذا الأخير محل الأول، ولا يتضمن الدستور ما يمنع ذلك أو

[1]- حسن طارق، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر** (ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 19،20.

[2]- محمد الاخصاصي، "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 444، فيفري 2016، ص 32-34.

يفيد في تجاوز هذه الازدواجية. إذ يرى الباحث المغربي (أحمد بوز) أن الدّستور الجديد فشل في التأسيس لنظام سياسي "يصبح فيه للمغرب ولأول مرة رئيس حكومة ويلعب دور القيادة"[1] وتكون الملكية بأدوار سيادية ورمزية.

لقد جاءت الهندسة الدستورية المغربية في ضوء دستور عام (2011) بخصوص **السلطة والنظام** بتعديلات كان أهمها:

– الفصل بين السلطات في (الفقرة الثانية من الفصل الأول): "يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط وتوزيعها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية وعلى مبادئ الحكامة الجديدة وربط المسؤولية بالمحاسبة"[2].

– نظام الحكم بالمغرب: إذ جاء بـ (الفقرة الأولى بالفصل الأول) نفسه "نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية"[3].

هناك الكثير من التأويلات للفقرتين السابقتين؛ ومنها تأويل برلماني لطبيعة الحكم في المغرب. وإن لم توفر الوثيقة الدستورية ذاتها إجراء القطيعة مع نظام السلطة الدستورية، لتستمر مركزية المؤسسة الملكية وسموها على باقي السلط. كما أن الفصل لا يشمل المؤسسة الملكية؛ لتبقى على العلاقة التقليدية منذ دستور عام (1962)، فالنزعة البرلمانية في الدستور المغربي تكمن في علاقة الحكومة بالبرلمان وتغيب في علاقة هاتين المؤسستين بالمؤسسة الملكية؛ فالملك هو موجه السلطة التنفيذية (المجلس الوزاري) وتبعية البرلمان للملك في شكل آلية الحل وطلب القراءة الثانية للنصوص التي صوّت عليها البرلمان وحلوله محل البرلمان في حالات الاستثناء[4].

جاء دستور المغرب المعدّل متضمنا في ديباجته المملكة المغربية "دولة إسلامية ذات سيادة كاملة (...) الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد ممارسة شؤونه الدينية". وفي الباب الثالث "الملك أمير المؤمنين وحامي الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية"[5]. إذ يتضح من خلال هذه النصوص وغيرها شكل نظام الحكم والدولة ذات المعالم الدينية، والتي يتولاها أمير المؤمنين في شقها الديني والسياسي، وبذات الوقت تتولد فيها معالم دولة مدنية فيها مواطنون أحرار كمصدر السلطات تحت حكم ملكي دستوري وديمقراطية اجتماعية وبرلمانية[6]، إذ ينص أيضا الدستور "السيادة للأمة، تمارس مباشرة بالاستفتاء وبصفة غير مباشرة بواسطة ممثليها تختار الأمة ممثليها في المؤسسات المنتخبة بالاقتراع الحر والنزيه والمنتظم"[7].

---

[1]- أحمد بوز، "الملك ورئيس الحكومة: حدود التغيير في الدستور المغربي الجديد"، تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 38-49.

[2]- دستور المملكة المغربية المعدل عام 2014.

[3]- **المصدر نفسه**.

[4]- عبد الإله سطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 78-84.

[5]- دستور المملكة المغربية المعدل عام 2014.

[6]- الحسين أعبوشي، "جدلية الصراع في شأن الطبيعة الدينية والمدنية للدولة في المغرب"، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 33،34.

[7]- دستور المملكة المغربية المعدل عام 2014.

أما أهم توجهات الهندسة الدستورية الجديدة بخصوص الهوية والحريات؛ فكانت كالتالي:

1-**الهوية، الدولة والدين:** على مستوى الهوية شهد المغرب كثافة خطابية في إعداد وثيقة الدستور الجديد في (29 جويلية 2011) والتي ضمت مقاربتين؛ الأولى جمعت رأي غالبية منظمات المجتمع المدني على تكريس دستور يضمن تنوع مكونات الهوية المغربية، وتأكيد مدنية الدولة، وحماية الحقوق وفي مقدّمتها حرية المعتقد. في حين كانت المقاربة الثانية لحزب العدالة والتنمية بذراعه الدّعوي (حركة التوحيد والإصلاح) فقضت بعدم المساس بهوية الدولة ومرجعيتها الإسلامية، مهدّدا أمينه بمقاطعة التصويت على الدستور حال المساس بمرجعية الإسلامية. ليخرج المغرب بدستور توافقي "مكرّس للتنوع الثقافي وصدارة الإسلام، معرّفا الهوية من خلال مصفوفة من العناصر وردت واضحة في التصدير لـ الديباجة"[1]. وجاءت مطالب دسترة الهوية وحقوق الإنسان بقوة في سياق الدستور المعدل، وهو ما كان مركزًا عليه في خطاب (9 مارس) بالقول "التكريس الدستوري للطابع التعدّدي للهوية المغربية الموحدة، الفنية يتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة". إذ دعت العديد من الفواعل إلى دسترة هوية الدولة المغربية ذات الصلب الأمازيغي، والتأكيد على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية[2]. بالنسبة لموضوع الدولة والدين وخلافا عما احتوته الدساتير السابقة فصلت الوثيقة الجديدة بين مكانة الملك الدينية للملك كأمير المؤمنين (الفصل 41)، ومكانته الدستورية (الفصل 42)، وتم استبدال صفة القداسة (Sacralité) بالتوقير والاحترام كما جاء في الفصل (46).

2- الحقوق والحريات: لقد شدّد دستور المغرب الجديد في التصدير على حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والنهوض بهما والإسهام في تطويرهما، بالنظر للطابع الكوني لتلك الحقوق غير القابلة للتجزئة. وأفرد الدستور الباب الثاني (ف 21– ف 40) بكامله للحريات والحقوق الأساسية[3]. كما أظهر خطاب (9 مارس) المراجعة قضايا حقوق الإنسان في "ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيئة الإنصاف والمصالحة والالتزامات الدولية للمغرب"[4].

إن الإصلاح الدستوري الجديد بالمغرب محكوم بالتوفيق بين إشكالية تقوية دور الحكومة كمؤسسة تنفيذية فاعلة وإشكالية إعادة صياغة دور المؤسسة الملكية. فمقاربة هذا التطور بمنظور ستاتيكي جعل الحديث عن ثنائية السلطة التنفيذية متقاسمة بين المؤسسة الحكومية والمؤسسة الملكية؛ ما يجعل السلطة التنفيذية في منطقة رمادية من جانب، ومن جانب بِرْتِهان التطوّر نحو الملكية البرلمانية. أما مقاربة هذا التطور الدستوري بمنظور جدلي فيفيد

[1]- امحمد مالكي، "قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 197،198.

[2]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 172.

[3]- امحمد مالكي، "قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

[4]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 174.

أن النظام السياسي المغربي منخرط في سياق تحول بنيوي عميق يؤدي لتماهي المؤسسة بين صيغة الملكية الدستورية المتطوّرة وصيغة الملكية البرلمانية[1].

لقد فصل دستور (2011) بين صفتي أمير المؤمنين والرئيس الدستوري للدولة، فهو يمارس اختصاصاته الدينية (مراسيم ملكية) (منطوق الفصل 41)؛ وبالتالي لا يسمح له بممارسة مهام البرلمان في التشريع، وقد حدّدت مهام الملك في الفصل (42) إذ أعاد الدستور بناء توازن جديد بين المجلسين، بمنح مجلس النواب أولوية في التشريع والرقابة، مع إضافة صلاحيات جديدة للبرلمان بتقديم السياسات العمومية*، وإلزام المؤسسات العمومية بتقديم تقارير سنوية تناقش أمام البرلمان، وتخفيض عتبات التواقيع للمعارضة لولوج آليات الرقابة البرلمانية في حين تعمل الحكومة على ممارسة السلطة التنفيذية**[2].

لقد جاءت الهندسة الدستورية الجديدة في المغرب ضامنة للبرلمان السلطة التشريعية دون الملك، غير أن منتخبي برلمان (ربيع 2013) غالبيتهم من الطبقة السياسية القديمة في الغرفة الأولى وثلثي الحقائب الحكومية منبثقة عنه، مقابل الثلث لحزب رئيس الحكومة، وظلت الغرفة الثانية قائمة ومنتخبة في ظل الدستور السابق عن الربيع العربي[3]. وبقي الأداء الحكومي ثنائي السلطة التنفيذية الملك فيها ذو الدرجة الأولى. فبمقتضى التعديل الدستوري الجديد أصبح رئيس الحكومة رئيس السلطة التنفيذية وله مسؤولية على الحكومة والإدارة العمومية ويتولى قيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي. (أنظر الباب الخامس من الدستور 2011). وبعض التأويلات تؤكد أن الفصل (42) "الملك هو رئيس الدولة (...) والحكم الأسمى بين مؤسساتها"[4]، لأن الملك يمارس فقط صلاحياته المحدّد صراحة بنص الدستور[5]، كما جاء ذلك في الفقرة الثالثة من الفصل (42) "يمارس الملك هذه المهام بمقتضى ظهائر من خلال السلطات المخوّلة له صراحة بنص الدستور"[6]. يؤكد الباحث المغربي (عبد العالي حامي الدين) أنه رغم تنصيص دستور عام (2011) في الفصل الأول منه على أن نظام الحكم ملكي دستوري برلماني اجتماعي قوله: "إننا لم نصل إلى ملكية برلمانية حقيقية بعد وأقصى ما يمكن أن نقول هو أننا وصلنا إلى ملكية شبه برلمانية (...) فعلى النخب السياسية (...) أن تؤسس قناعاتها في اتجاه ترسيخ قواعد الملكية البرلمانية"[7].

أكّد المغرب سعيه وفق مقضيات الدستور الجديد نحو (اللّبرلة) السياسية والانخراط في "نسق الشراكة من أجل الحكومة الانفتاحية (partenariat pour le gouvernement ouvert) والتي من شأنها ترجمة مبادئ الدستور الجديد

---

[1]- محمد الاخصاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

*- تقويم السياسات العامة، الفصل (70).

**- فالفصل 89 فصل في مهامها وما عادت فكرة الملكية التنفيذية فهيكلة الهندسة الدستورية، كما كان سابقا.

[2]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 21،22.

[3]- أحمد الخميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 293.

[4]- دستور المملكة المغربية المعدل عام 2014.

[5]- عبد العالي حامي الدين، "السياق السياسي لدستور 2011: من ملكية رئاسية إلى ملكية ذات طبيعة برلمانية"، **تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب** (ط 1؛ قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 18-26.

[6]- دستور المملكة المغربية المعدل عام 2014.

[7]- عبد العالي حامي الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

إلى سياسة عمومية، وإلى مؤسسات ونتائج قابلة للقياس"[1]. لقد أقر الدستور المغربي المعدل فكرة التشاركية من خلال:

- دسترة وظيفة المجتمع المدني كمساهم في إقرار مختلف المشروعات.
- إنشاء هيئات للتشاور للفاعلين الاجتماعيين في إشراكهم في إعداد السياسات العمومية.
- تقديم المواطنين اقتراحاتهم في التشريع.
- دسترة تقنية عرائض المواطنين الموجهة للسلطات العمومية.
- إقرار آليات من خلال التشاور والمقاربة التشاركية والعرائض الموجهة للجماعات الترابية*.
- إقرار نظام حكامة مبني على شبكة من المؤسسات الوطنية المبنية على مرجعية قيمية[2].

لقد كانت القوى الأكثر تنظيما في المجتمع والدولة اثنتان لا ثالث لهما؛ المؤسسة الملكية (الدولة) والحركية الدينية (المجتمع)، وتغير الشعار من (الانتقال الديمقراطي) نحو (التغيير هنا والآن) بمعنى إسقاط الفساد والاستبداد. فبرزت بذلك ثنائية التغيير؛ تغيير من خلال الاحتجاج (حركة 20 فبراير) وتغيير آخر إصلاحي مؤسساتي بقيادة المؤسسة الملكية، وإعادة هيكلة الدولة واختصاصات الملك والبرلمان والحكومة والقضاء؛ إذ كشفت ظروف الحدث السياسي في المغرب ميل الإصلاح للمؤسسة الملكية بعد خطاب (9 مارس)، عكس بقية الأقطار العربية التي مالت فيها التطوّرات لصالح المحتجين[3].

ربما تكون المغرب الدولة الأكثر استقرارا في المجال السياسي المغاربي، فمجرّد تعديلات وإصلاحات سياسية جعلت الدولة بعيدا عن فوضى الحراك الشعبي، فلم تكن مطالب حركة (20 فبراير) سوى شحنة لتستفيق المؤسسة الملكية لتجاوز أي خطر يحدق بها مستقبلا، فكان تركيزها على المدخل الإصلاحي الدستوري آلية لزيادة هيمنة المؤسسة الملكية، مستبعدة أي مطلب يمس بخصوصيتها في الحكم وشرعيتها الدينية، وإن يظهر علنا أنها تعمل في إطار نظام ملكية برلمانية بدل ما كانت عليه من نظام الملكية التنفيذية، وهو ما أكدته الإصلاحات مع القيادات التقليدية، كيف لا؟ وقد كانت جل الإصلاحات ملكية فوقية، لمزيد من هيمنة المؤسسة الملكية.

4- ليبيا:

ليبيا بعد القذافي بحاجة إلى إصلاحات مؤسسية نحو إصلاح هيكلي، والذي لا بد أن يشمل (القطاع الأمني، القضاء، الإعلام، الجهاز الإداري). فإصلاح القضاء أولوية قصوى لإصلاح مؤسسات الدولة الأخرى. إذ شدّد الثوار عقب الثورة على تطهير القضاء سياسيا، باعتباره ركيزة إلغاء الديكتاتورية السابقة. غير أن تطهير القضاء هو زعزعة للاستقرار، سيما وأن غالبية القضاة عملوا في النظام السابق؛ وإن تم استبعادهم فذلك سيؤدي بلا شك إلى انهيار

[1]- محمد الاخصاصي، **مرجع سبق ذكره**، ص 36.

*- الجماعات الترابية (collectivité territoriale) الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات وأشخاص اعتبارية خاضعة للقانون العام، تنتخب بالاقتراع العام المباشر.

[2]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[3]- أحمد الخميسي، "الربيع العربي طبعته المغربية"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 286،285.

النظام القضائي في ليبيا، وبالتالي فإن الأهم إصلاح السلطة القضائية ومعاملة القضاة على أنهم أبرياء حتى تثبت إدانتهم[1]. فبعد أسبوع من انتفاضة (17 فيفري) تمكن المنتفضون من طرد جميع رموز السلطة السابقة، وبعد تحرير الكثير من المدن اجتمعت لجانها التسييرية في مدينة (البيضاء) وأعلنوا تشكيل (المجلس الوطني الانتقالي المؤقت) في (27 فيفري 2011). اتفق الأعضاء على اختيار الرئيس ونائبان له وناطق رسمي ومسؤولين بمهام تنفيذية لرئيس الوزراء والوزراء باسم المجلس التنفيذي، ليعقبه إعلان المجلس إعلانا دستوريا لبناء دولة مدنية ديمقراطية، ثم اختيار حكومة انتقالية لتقوم بانتخاب الهيئة التشريعية (المؤتمر الوطني العام)[2].

تأسّس المجلس الانتقالي كهيئة نصّبت نفسها بنفسها، وهو ما فتح المجال للخلاف حول كيفية اختيار أعضائه، وسلطتهم للحكم، وهو ما أدخل المجلس في مشاكل بينه وبين الجماعات المحلية والكتائب المسلحة. ومع مرور الوقت تحول توازن القوى في المجلس من أعضاء المناطق الشرقية إلى الغربية، ما غذى جزئيا دعوات إقامة دولة فدرالية وحكم ذاتي في المنطقة الشرقية[3]. إن إصرار الثوار على حماية الثورة وتملّك الشرعية هو استمرارية لما كان عليه النظام السابق (فاستمرارية الدولة العميقة)، فالدولة والثوار يقتتلان لبناء الدولة، ولكل منهما نهج مختلف؛ وهو ما يتطلب الحوار الوطني لفهم مطالب الثوار وأهدافهم بشكل واضح، وصولا لاعتراف الدولة لهم كما يقول الزعيم السلفي (سامي الساعدي) بمساهماتهم في الثورة والمضي لبناء الدولة، ويضيف أنه وبعد مرور سنتين من الثورة لا مستجد في ليبيا سوى الإعلان الدستوري (لأوت 2011)، ولا وثائق غيره للمرحلة الانتقالية الآتية، ولا فلسفة واضحة لبناء الدولة، ما يجعل الحاجة للحوار الوطني الجامع لكل الأطراف لمناقشة القضايا الوطنية أمرا هاما، قبل التوجه للانتخابات، فبالحوار يمكن سد الفجوة بين الدولة الرسمية والدويلات الموازية القائمة بوجود مجالس عسكرية مثل (مصراتة والزنتان)[4].

جاء دستور ليبيا بعد الاستقلال بمشاركة الشعب عن طريق ممثليه ممّن قادوا جهاده السياسي والعسكري، إذ وضعت الجمعية الوطنية الليبية هذا الدستور ورفعت لرئيسها ونائبيه لإصداره ونشره بالجريدة الرسمية. وهو يحوي المرجعية الإسلامية للدولة، وحاز قبولا دوليا بإشراف الأمم المتحدة، وهو الحامل للحقوق والحريات العامة في مختلف مواده (أنظر المواد 5، 40، 21، 22، 23، 24، 29، 192)، ما يعني أن ليبيا ليست بحاجة لدستور جديد، بل تعديلات تلغي النصوص الملكية (كما الفصل (5)) ونحوه، وتضع مكانها رئاسة الجمهورية وتغيير اسم الدولة إلى جمهورية باستفتاء شعبي على شكل الدولة ونظام الحكم[5]. فجاء في الإعلان الدستوري الصادر في (3 أوت 2011) عن المجلس الوطني الانتقالي في جدول زمني لمدة (18) شهرا لمرحلة انتقالية تبدأ بعد الإطاحة بالنظام، وبدأ العد التنازلي

---

[1]- إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، **مركز بروكنجز**، الدوحة، 2013 ، ص 23،24.

[2]- علي الدين هلال محرّرا، **حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول** (ط 1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 574،575.

[3]- بول سالم، أماندا كادليك، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

[4]- إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[5]- محمد علي احداش، "تقويم الحالة الدستورية في ليبيا"، تحليل سياسات، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، معهد الدوحة، سبتمبر 2011، ص 6-8.

بعد تحرّر طرابلس يوم (23 أكتوبر 2011) على أن تكتمل المرحلة الانتقالية في (ماي 2013) وتكون نهايتها عرض الدستور على الشعب للموافقة عليه[1]. تمسك المجلس الوطني الانتقالي بدستور الاستقلال عام (1951) كوثيقة جامعة لإرادة الشعب تعبيرا عن تعامله مع الشعب كوحدة واحدة، محترمًا خياراته التاريخية بدستور صاغه ممثلون عنه لمختلف المناطق. ذلك أن المناداة بدستور جديد في أحد تجلياته استمرارية لنظام (القذافي) الذي ألغى دستور الاستقلال، وتأكيد لشرعية جريمة الانقلاب وإلغاء الدستور[2].

يحوي الإعلان الدستوري الجديد (37) مادة، بين تعريف بالدولة ومبادئ العملية السياسية والحقوق والحريات، وكذا نظام الحكم للفترة الانتقالية لتعقبه ثلاث تعديلات دستورية أهمها تعديل أول رقم (1) في (13 مارس 2012) مؤكدا على أن قرارات المؤتمر بأغلبية ثلث الأعضاء، واختيار هيئة من غير أعضاء المؤتمر الوطني لصياغة مشروع الدستور ومصادقة المفوضية الوطنية للانتخابات على النتائج وإعلانها بمصادقة المؤتمر الوطني. وجاء التعديل رقم (3) في (5 جويلية 2012) بتضمُّنه انتخاب الهيئة التأسيسية بالاقتراع الحر المباشر بدل الاختيار من قبل المؤتمر ومن غير أعضاء المؤتمر الوطني وممثلين لكل مكونات المجتمع الليبي. كما كان **للمجلس الوطني الانتقالي** مجموعة من الإصدارات أهمها:

- إصدار قانون إنشاء المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في (18 جانفي 2012) للإعداد للانتخابات.
- قانون انتخاب المؤتمر الوطني العام في (28 جانفي 2012) الذي يتولى السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة للمرحلة الانتقالية.
- قانون تحديد الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخاب المؤتمر الوطني العام في (12 فيفري 2012)، والذي قسّم البلاد إلى دوائر انتخابية.
- قانون تنظيم الأحزاب السياسية في (2 ماي 2012) واشترط توافر (250) عضوا للتأسيس، وألا يكون امتداد لأي حزب سياسي غير ليبي.
- أصدر تعديلا على قانون الكيانات السياسية في القانون رقم (43) لعام (2012)[*].
- قانون بشأن إرساء المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في (26 فيفري 2012) لترسيخ السلم الاجتماعي.

ليأتي **المؤتمر الوطني** بإصدارات بعد ذلك:

- قانون تنظيم حق التظاهر السلمي في (6 نوفمبر 2012) كحق من الحقوق الإنسانية.

---

[1]- بول سالم، أماندا كادليك، **مرجع سبق ذكره**، ص115.

[2]- محمد علي احداش، "تقويم الحالة الدستورية في ليبيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 10،11.

[*]- صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم (29) في (2 ماي 2012)، وكذا القانون رقم (30) الضابط للكيانات السياسية في (24 أفريل 2012). إذ رفضت الجماعات الإسلامية هذا القانون في مسودته الرافض لأي تنظيم حزبي على أسس قبلية أو جهوية أو لغوية أو دينية، وهوياتي، فجاء التعديل يحظر تداول أي فكر مخالف للشريعة (حضر الأحزاب العلمانية) وتقود في تحويلاتها إلى إقامة قيود على حرية التعبير. أنظر:

يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 156،157.

- قانون في شأن تجريم التعذيب والإخفاء القسري والتمييز في (9 أفريل 2013).

- مصادقة المؤتمر الوطني على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق ذوي الإعاقة في (24 فيفري 2013) بالقانون رقم (2) عام (2013).

- قانون العزل السياسي والإداري في (5 ماي 2013)[1].

بعد انهيار نظام (القذافي) تغير اسم الشرطة إلى الأمن الوطني، وكان فشل هذا الأخير علامة على توجه المجلس الانتقالي لتكوين جهاز أمني "اللجنة الأمنية العليا المؤقتة" ويشمل الثوار[2]. أما عن قانون العزل السياسي فيعمل بإعادة توزيع السلطة والإبقاء على الصراع القديم (استمرارية الدولة العميقة) بما يمنع حدوث تحول اجتماعي وديمقراطي. وما يعاب على هذا الاتجاه للعزل السياسي للمرتبطين بالنظام السابق في نظام (القذافي) أن:

- تغيير في الموظفين لا يضمن تغييرًا في الأساليب السياسية، بخاصة إن لم ترافقه إصلاحات إضافية، فيكون بذلك مجرّد تبديل للأدوار بين الحكومة والمعارضة السابقة.

- كما أن إشكالية عدم وجود أشخاص محترفين بالعدد الكافي هي أزمة ليبيا؛ إذ فقدت ليبيا الكثير من خبراء الإدارة الوسطى نتيجة قانون العزل ما يجعل الدولة أكثر هشاشة، كما يستنزف هذا القانون الكثير من القادة السياسيين الذين تحتاجهم ليبيا في الفترة الانتقالية[3].

لقد حذّر أستاذة ليبيون بالقانون الجنائي قائلين أن "قانون العزل السياسي هو برنامج يمكن أن يقوّض جوهر المصالحة الوطنية، ويقسم المجتمع الليبي إلى نصفين، يشكل القانون تهديدا خطيرا على استقرار المجتمع الليبي وهو نقيض العدالة الانتقالية، وبالتالي فإن تطبيق القانون سيؤدي إلى إقصاء قسم كبير من المجتمع والذي بدوره سيخلق قوة عمل ضد الدولة التي من شأنها أن تدعم الموالين للنظام السابق بشكل كبير، وأن تهدّد الدولة الليبية بشكل خطير"[4]. إذ يمكن استبداله بقانون العدالة الانتقالية، ومعاقبة منتهكي الحقوق والفاسدين بتقصي الحقائق وفق الأدلة من أجل حماية الثورة. ووجد الليبيون أنفسهم أمام فراغ دستوري، وهم الذين عاشوا طيلة ما يزيد عن (42) سنة من حكم القذافي بتعطيل الدستور. إذ لم تتمكن الهيئات الانتقالية الثلاث (المجلس الوطني الانتقالي التوافقي، والمؤتمر الوطني العام المنتخب، والبرلمان المنتخب في 25 يونيو 2014) من كتابة دستور جديد بل حتى "لجنة الستين" المنتخبة في (20 فبراير 2014) وفق قانون الهيئة التأسيسية المصادق عليه في(20 يوليو 2013) من إعداد الوثيقة الدستورية المرتقبة[5].

---

[1]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 243-247.

[2]- حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتغيير"، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

[3]- رومان ديفيد، هدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟"، **مركز بروكنجز الدوحة**، سلسلة أوراق، رقم 4، مارس 2014، ص 2-6.

[4]- إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12،13.

[5]- امحمد مالكي، "قراءة في الدساتير الجديدة لدول الربيع العربي"، **مرجع سبق ذكره**، ص193.

ليبيا؛ المسار طويل أمام الإصلاحات الضخمة، وهي التي ما تزال في بدايات المشوار تفتقد لتجربة الدستور الذي كان معطلا طيلة فترة حكم (القذافي)، هي بحاجة اليوم للتوافق والوفاق الوطني بين جميع الفصائل والقبائل لرسم الخطوط العريضة لدستور يبني دولة للقانون والمؤسسات التي لن تقف بدونها ليبيا الدولة بعد الحرب الأهلية المدمرة، فليبيا بحاجة لدستور إصلاحي توافقي للخروج من الأزمة.

5- موريتانيا:

أقدمت موريتانيا على عدة إصلاحات في فترة ما بعد الحراك العربي الذي لم يمسها بالأساس، لكن كانت في سياق موجة إصلاحات جيرانها من الدول المغاربية:

- أقرت في نهاية (مارس 2013) قانونا يقضي بإنشاء مؤسسة عمومية تمثل وكالة وطنية لمحاربة مخلّفات الرّق وتعزيز سبل الدمج الاجتماعي ومكافحة الفقر.
- أصدرت القانون الدستوري رقم (015/ 2012) الصادر في (20 مارس 2013) ولأول مرة في موريتانيا نصّ على أنّه لا يمكن استرقاق أي أحد أو تعذيب أو إهانة أو أية معاملة غير إنسانية، وصدر عقبه قانون في (جانفي 2013) يعاقب جرائم الاسترقاق والتعذيب.
- صادقت الدولة على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وعلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب في (3 أكتوبر 2012).
- صادق مجلس الشيوخ على تعديل قانون منصب زعيم المعارضة، لجعل المعارضة مؤسسة ديمقراطية قانونية لتسيير أنشطتها[1].

لقد شهدت موريتانيا شهر أكتوبر (2016) تنظيم حوار وطني شارك فيه ممثلين عن عدد من الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية وبعض هيئات المجتمع المدني، فيما قاطعه منتدى المعارضة الذي يضم (14) حزبًا سياسيًا وهيئات نقابية ومنظمات مجتمع مدني، بالإضافة إلى حزب تكتل القوى الديمقراطية الذي يقوده زعيم المعارضة السابق (أحمد ولد داداه)، وانسحب منه في منتصف الطريق التحالف الشعبي بقيادة (مسعود ولد بلخير). وأفرز الحوار عدة مقترحات لتعديل الدستور تتألف من شقين؛ أحدهما يتعلق بتعديل المادة (8) من دستور 20 جويلية (1991) والخاصة بالعلم الوطني لموريتانيا. أما الشق الثاني من التعديلات، فيتعلق بإلغاء مجلس الشيوخ (الغرفة الثانية للبرلمان)، إضافة إلى إنشاء مجالس محلية للتنمية، ودمج ثلاث هيئات حكومية هي المجلس الأعلى للفتوى والمظالم، والمجلس الإسلامي الأعلى، ووسيط الجمهورية في هيئة واحدة أطلق عليها اسم "المجلس الأعلى للفتوى والمظالم". وقد خصص مجلس النواب الموريتاني في فيفري 2017 دورة طارئة "لمراجعة دستور 20 جويلية (1991) والنصوص المعدلة له"، تقضي بإدخال مجموعة من التعديلات الدستورية في دورة تناقش أيضا مشاريع قوانين أخرى، بدعوة من الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز). ويصل الباحث (حسن طابق) إلى أن الدرس المستخلص

[1]- المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 297.

من التأطير الدستوري للتحول السياسي وإن كان تحصينًا لهذا التحول، كمسار الخروج من السلطوية، فهو في ذات الوقت **تقنين لعودة السّلطوية**، ودسترة مقنّنة للدولة العميقة[1].

من الواضح أن جل الدول المغاربية اعتمدت على مدخل الإصلاح الدستوري عقب الحراك الشعبي، في مطالبات شعبية للتغيير السياسي وتوسيع المجال السياسي أمام الاحتقان الذي ميزه طيلة الحقبة السابقة على الحراك، والتي عبرت عن مشهد مشاركاتي موجه فوقي غير حقيقي. لتكون مخرجات مطالب التغيير مجموعة من الإصلاحات التي عبرت في مجملها عن استمرارية الدولة العميقة بثوب إصلاحي لا أكثر، مع جو تميز بكثير من الحرص على التوافق بين مطالب الثوريين المنتفضين وغيرهم من داعمي الأنظمة السابقة، وهي المعادلة التي كثيرا ما عبّرت عن المواجهة بين أيديولوجيا النظام القائم والاتجاه الإسلاموي (الإسلام السياسي)*،فكيف عبر هذا الأخير عن مطالب حركاته المختلفة عقب الحراك الشعبي في المجال المغاربي؟

المطلب الثاني: صعود قوى الإسلام السياسي والاستثناء الجزائري

لقد تبيّن عجز النخب الإسلامية من الاقتراب من فلسفة المشروع الديمقراطي، وكذا عدم إدراكهم الروح التي وجهت المتظاهرين في الشارع، وأصبح كل همّهم أسلمة المجتمع وتوسيع دوائر الإسلام الشعبي، وصولا إلى تعميم الحفاظ على تقاليد لا علاقة لمطالب الثورة بها؛ من قبيل القانون والمؤسسات في المجتمع[2]. إن صعود "الإسلام الحزبي" بتعبير (عبد الإله بلقزيز) وظهوره على غيره من التيارات الإسلامية في أحداث الحراك العربي تغذّى من أخطاء القوى المدنية واليسارية أثناء وبعد أحداث الحراك؛ لأن هذه القوى كانت تمسك بزمام المبادرة في البداية في الدول التي قامت بها الانتفاضات (تونس، ليبيا، المغرب). فكانت الحركات الشبابية المبادرة لتخدم معها القوى المدنية المنظمة حزبيا؛ وهذه القوى الشبابية قريبة من أجواء اليسار والقوى المدنية ومتأثرة بها في توجهاتها المعارضة لأنظمة الحكم القائمة. فكان خطأ القوى اليسارية والمدنية تعاونها مع الحركات الإسلامية تعاونًا غير محسوبًا. والمشكلة ليست في هذا التحالف بل في عدم بناء التحالف على قواعد صحيحة (مواثيق، دستور) وفي سلوك سياسي ومؤسّسي (حكومات وفاق وطني انتقالية)، وهو خلل قديم، انكشفت آثاره بأحداث تونس[3].

1- الجزائر:

شكّل ماضي الإسلاميين (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) عام (1992) أهم أسباب الحدّ من صعود الإسلاميين، فالحالة الجزائرية تشكّل الاستثناء من الصعود حتى بعد صعود أحزاب وحركات ذات توجّه معتدل. كان إلغاء حالة الطوارئ عام (2011) قد أعطى للإسلاميين أملا في أن ينفتح النظام السياسي على جل التيارات، خصوصا وأنهم كانوا موافقين

---

[1]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 301.

*- نشير في هذا الصدد أن استعمال مصطلح **الإسلام السياسي** غير معبّر عن أي صلة بالدين الإسلامي الحنيف، وإنما كمصطلح علمي معبر عن فئة تختبئ وراء عباءة الدين بعيدا عن قيم الإسلام الحقيقة، ليكون تعبير الإسلام السياسي حسبنا مغالطة لاجتذاب المجتمعات نحو أيديولوجيا مضادة لما يقوم عليه النظام السياسي بهذه الدول؛ فالإسلام واحد شامل للعالمين .

[2]- كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات: زمن المراجعات الكبرى"، **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية** (ط 1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 36.

[3]- عبد الإله بلقزيز، "حركة تمرّد واسعة ضدّ معتد أو ظالم أو مضطهد"، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.

قبلا على مشروعي (الوئام المدني، المصالحة الإسلامية)، غير أن ذلك لم يشكل أي تغيير على مستوى تشكيلة بنية السلطة، ظل الجيش والبيروقراطية مكوّني السلطة بالجزائر. لقد استمر الإسلاميين في الحفاظ على المسافة بينهم وبين السلطة أو النظام ككل، خصوصا وأن النظام قد انتهج قبلاً سياسة احتوائهم بفسح المجال للمشاركة خصوصا بالمعارضة أو التمثيل البرلماني. لم يتمنك التيار الإسلاميين الخوض في تيار الحراك الذي ميّز الجزائر عام (2011)، ولا تقديم مشروع تغييري كمحاولة للوصول للسلطة كغيره من دول الجوار المغاربية. بل إن المنطق يدعم فكرة عدم قدرتهم على إدارة الحكم والتغيير المنشود من قبل المجتمع، آخذين في الحسبان التجربة المريرة التي مر بها التيار عام (1992). ليبقى التيار الإسلامي بالجزائر الاستثناء بالدول العربية كافة الذي لم يبادر ولا حتى سعى للوصول للسلطة؛ واكتفى بالتحالفات التي سجلت عليه قبلا مقابل تنازلات عديدة.

ربما يكون الحزب الإسلامي (المعتدل) في الائتلاف الحاكم -حركة مجتمع السلام (MSP) قد انسحب من التحالف الرئاسي في أوائل جانفي عام (2012)، لكن وزراءه الأربعة لم يغادروا الحكومة. ولم يتخلى زعيم الحزب عن برنامج الإصلاح الرئاسي، متهماً الحزبين الآخرين جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، بإعاقة الإصلاحات التي أطلقها الرئيس (بوتفليقة). من الواضح أن حزب مجتمع السلم يعتزم وضع نفسه كحزب إصلاحي إسلامي عصري، مثل حزب العدالة والتنمية التركي أو حزب العدالة والتنمية المغربي (PJD)، أي كحزب إسلامي قادر على حكم الجزائر. لكن من غير المرجح أن يجمع حزب حركة مجتمع السلم بين جميع الأحزاب الإسلامية، خاصة وأن زعيمها (أبو جرة سلطاني) لا يتمتع بجاذبية سلفه (محفوظ نحناح). بالإضافة إلى ذلك، يُظهر تحليل دقيق للمشهد السياسي الجزائري الاختلافات العميقة التي تعارض الأحزاب الإسلامية، خاصة في تصوراتها للدولة والمجتمع. لذلك من المستحيل معرفة ما إذا كانت الأحزاب الإسلامية ستكون قادرة على الاندماج، خصوصا مع نجاح الأحزاب الإسلامية في جميع أنحاء المنطقة المغاربية. ومع ذلك، فإن انتصار تحالف من الأحزاب الإسلامية لا يشكل تهديدًا للنظام الحالي؛ حيث أن أياً من هذه الأحزاب ليس قوياً بما يكفي لتحدي هيمنته، كما فعلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام (1991)[1].

أسفرت الانتخابات الجزائرية الأولى منذ بداية الحراك العربي عام (2012) عن هزيمة ساحقة للأحزاب الإسلامية المعتدلة بشكل غير متوقع، مما ترك هذا البلد استثناءً ملحوظًا للاتجاه العام للنهضة الإسلامية للسلطة عبر شمال إفريقيا من مصر إلى المغرب. كانت النتائج بمثابة صدمة لمعظم الجزائريين، وخاصة الإسلاميين الذين توقعوا أن يفوزوا بأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني الجديد وربما حتى منصب رئيس الوزراء. بدلاً من ذلك، زاد الحزبان العلمانيان الرئيسيان المؤيدان للحكومة من قبضتهما على البرلمان بشكل كبير، حيث فازا بـ (288) مقعدًا، أو (62%) من المجموع. كان من المفترض أن يمثل التصويت الخطوة الأولى في تجديد نظام سياسي متحجر؛ لتوفير قدر أكبر من الديمقراطية مع (21) حزبا جديدا وزيادة المشاركة الإسلامية. لكن النتائج غير المتوازنة قد تقنع الإسلاميين المعتدلين

[1]-Ahmed Aghrout, Yahia H. Zoubir, « Algérie : des réformes politiques pour éluder le «printemps arabe»»,Tr de l'anglais: Marielle Carlier, **Alternatives Sud**, vol 19, 2012, P 150,151.

في الجزائر أن التعاون مع الحكومة لم يعد يستحق التكلفة السياسية والمعارضة الصريحة هي البديل الوحيد[1]. إن الإسلاموية الجزائرية كما يراها الكثيرين حتى لو بدت هامشية وخاضعة للسلطة لا تزال موجودة وتشكل بديلاً ممكنًا للترتيبات المعمول بها. ففي سياق دولي متغير، تعلمت الحركات الإسلامية المختلفة دمج هذه التغييرات لتحقيق أقصى استفادة منها[2].

2- تونس:

بعد هروب (بن علي) عاد جميع المعارضين الإسلاميين ممن كانوا بالمنفى بالخارج بما فيهم (راشد الغنوشي)، فأصبح المشهد السياسي والحزبي في تونس أكثر تعقيدا، فكان المجتمع السياسي واضحا في عدد مطالب تأسيس الأحزاب والتي بلغت بعد شهر من سقوط النظام (40) حزبا، تضاف إلى (16) حزبا ناشطة قانونيا. وإن كان غالبيتها في مرحلة تحت التأسيس في ظل غياب رؤيتها السياسية. قادت الحكومة الانتقالية الثانية بقيادة (قايد السبسي) بعد استقالة الأولى للتحضير الانتخابات التي أفرزت فوز النهضة الإسلامية بـ (90) مقعدا من أصل (217) بالمجلس التأسيسي لتكون أولى مهامها صياغة الدستور التوافقي وتعيين حكومة مؤقتة[3].

تميزت الفترة الانتقالية في تونس ببروز انقسامات وتجاذبات سياسية وإيديولوجية أفضت لانقسام في النخبة والمجتمع. فبرز التيار السلفي كطرف في الحياة العامة، والذي مثل العنف منهجه في التعامل مع خصومه، وهو ما كان ذو تأثير سلبي على الحياة السياسية وانعكست على القضايا المصيرية بالمجتمع[4]. فبعد أن وصلت تونس درجة من التناقضات المجتمعية، وأصبح الصراع قضية وجودية (بين النهضة والطرف الآخر) وكل طرف يرفض وجود الآخر. أفضى الدستور التوافقي لتكريس الديمقراطية بانتخابات لم يشكك في نزاهتها، وتسلمت الكثرة الجديدة (حركة نداء تونس ورئيسها الباجي قايد السبسي) السلطة السياسية. وهي الانتخابات أو المسار الذي دحض براديغم الصراع المجتمعي المادي* في تونس. فقد ظهرت الكثير من التناقضات بين العملي والأيديولوجي لحركة النهضة، فهي التي قامت بالتنازل على أيديولوجيتها بالتصويت على الفصل السادس، الذي نص على **حرية المعتقد** والضمير ومنع دعوات

---

[1]-David Ottaway, Senior Scholar, Algeria's Islamists Crushed in First Arab Spring Elections, **Woodrow Wilson International Center for Scholars,** Viewpoints No 3, May 2012, P 01.

[2]-Francesco Cavatorta, LA RECONFIGURATION DES STRUCTURES DE POUVOIR EN ALGÉRIE: Entre le national et l'international, **Revue Tiers Monde**, N° 210, avril-juin 2012, P 26.

[3]- هيفاء أحمد محمد، "الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 58، 2014، ص 38،39.

[4]- أحمد كرعود، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

*-براديغم الصراع المجتمعي المادي (الصراع الطبقي) كعامل مباشر في اندلاع الثورات، فهي تشكل ثورة الطبقات الفقيرة على الطبقة المستبدة بسلطة الدولة. في الثورة التونسية قد تحاكي المتخيل الماركسي الأصلي (ثورة العمال) وإن كانت تفتقد لشرطها في وجود حزب شيوعي قائد، غير أن التراكم النظامي للعمال من مصانعهم، كعمال مصنع الحديد والصلب بالسويس أول إعلان للإضراب لحين سقوط النظام، وكان بيان عمال الصحة أول وثيقة تستخدم كلمة الثورة بعد موقعة الجمل. كما يمكن تنزيل مقولة الصراع الطبقي على وقائع هذه الثورات، فكل الطبقات تشترك في الثورة بحكم اشتراكها في المظالم لتخرج كلها إلى الميادين مطالبة بالتغيير. فكانت الثورة في تونس ضد البرجوازية المتحكمة في دواليب الدولة ومفاصلها كلها. نقلا عن: الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص113-115.

التكفير تعزيزا لرابطة المواطنية المنصوص عليها في الفصل الثاني، مع نص الفصل الأول على أن الإسلام كدين لدولة تونس، لتتوالى التنازلات التي ادعى قادة النهضة أنّها تخفض التناقضات الهُوياتية[1].

أبقت الحكومة التونسية المشكلة بعد انتخابات (23 أكتوبر 2011) على ذات التوجه الاقتصادي والاجتماعي، وكل ما كان من برامج لها أثناء الحملة الانتخابية لتحقيق العدالة الاجتماعية إنما هي لتحسين مواقع هذه الأحزاب في المشهد السياسي؛ **فالدين الإسلامي** يرتب أولوية العدالة على الحرية الشخصية، وكذا حق الفقراء على الحق الفردي في تجميع الثروة، إلاّ أن الحكومة الإسلامية بقيادة (حزب النهضة) كان مناقضا في مساره التنموي بما لا يتوافق والإسلام ولا يخدم العدالة الاجتماعية، كما أن احترام حقوق الديمقراطية لا يعني بالضرورة أن الحكومة الإسلامية (حزب النهضة) في تونس له من القانون ما يمكن أن يغير اللعبة السياسية السابقة؛ طالما لم تتغير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما ينمّ على ازدواجية مضامين الخطاب السياسي لأحزاب الائتلاف[2].

لقد كانت قراءة الإسلاميين للحراك العربي الأخير من خلال مفهوم (**ثورة الهُوية**) من براديغم الصراع المجتمعي المادي، غير أن منها ما يلوح خارج هذا الصراع المادي. فالثورة في تونس هي ثورة في منظومة خريطة الرموز الثقافية، وتصوّر ماضي المجتمع التونسي وحاضره ومستقبله. في حين أنها في تمثّلات الإسلاميين فهي غير مادية؛ وإنما تعود إلى انفلات حضاري، يرجع إلى التبعية للاستعمار ويشبه فقدان المناعة الروحية. فكان تخيل الإسلاميين أن هذه الثورات "هي فعل حضاري وحراك ثوري موصول بالأبعاد الحضارية والقيمية والاجتماعية والإيجابية للمجال العربي التداولي الإسلامي، أي ... متصل بالهوية والذاكرة والقيم والتقاليد النافعة والمرجعية". لقد كان الخطاب الأيديولوجي الإسلامي مشيرا بذلك إلى الصراع بين الإسلامي والعلماني (التغريب والهوية) في شكل صراع فئات مادية متعارضة المصالح. غير أن الحالة التونسية، كانت تفتقد للتنظيم الطليعي لجماهير الهوية؛ لأن حركة النهضة وغيرها من التيارات الإسلامية كانت غائبة أثناء الحراك الثوري، ما جعل منظري **ثورة الهوية التونسيين** لاعتماد التوصيف السوسيولوجي لـ (قوى الهوية) بالاستناد إلى معيار جغرافي ثقافي، يعني انطلاق الثورة من أقل المناطق تأثرا بالاستعمار الثقافي والأكثر خضوعا لما تدعوا له النخب العلمانية الأكثر فساد. فالخطاب الإسلامي يرى أن أسباب هذه المشكلات يكمن في الخيارات العلمانية؛ وهو ما عبّر عنه أحد الإسلاميين في قوله: "يكفي إلى هذا الحدّ النتائج السلبية والبؤس الاجتماعي الذي تمخض عن ممارسة التجربة اللائكية لأكثر من نصف قرن"[3].

يظلّ تأثير الإسلاميين في غاية الأهمية على جهاز الدولة. فقد سمحت لهم تجربتهم في الحكومة بالتحدّث من قلب المجتمع، بما يتجاوز انقسام الهوية. وانفصل حزب النهضة عن السلفية في صفوفه، حيث تبنى الفصل بين الدين والسياسة عام (2016). وتعلم (راشد الغنوشي) من فشل الإخوان المسلمين في مصر ويبدو أكثر انفتاحاً على المراجعات

---

[1]- الحبيب سهيل، **الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مأزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها** (ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017) ، ص 271-276.

[2]- مصباح الشيباني، "الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: التجانس الغائبات **مجلة العميد**، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد الأول، مارس 2014، العراق، ص 216،217.

[3]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 116-121.

العميقة من خلال البرامج الدينية له. وناشد رفاقه السابقين المقربين من الأوساط العلمانية مثل (عبد الفتاح مورو) للتفاوض مع الأحزاب العلمانية التونسية خصوصا نداء تونس. أصبح قولهم من الآن فصاعدًا يتم استبعاد الكوادر المتشددة السابقة من العمل السياسي العام والتركيز على تدريب الكوادر الشباب والوعظ. من الآن فصاعدًا فإن حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه (أردوغان) هو الذي يلهم معظم الحزب الإسلامي التونسي، الذي يمجد المزايا الاقتصادية لنظرائهم الأتراك. لقد رشح (الغنوشي) نفسه كمرجع عالمي ونموذج للنجاح للإخوان المسلمين[1].

قد نؤمن بأن تونس التي عاشت منذ بورقيبة في نظام سياسي لائكي-بوليسي قادرة اليوم على أسلمة المجتمع لو كان الفاعل الإسلامي لا يسعى للسلطة بقدر سعيه لمشروع حضاري إسلامي، غير أن واقع الحال كشف عن حقيقة خطاب الإسلام السياسي في تونس المفرغ من قيم الدين الإسلامي، والذي عبّرت عنه كثيرا في تنازلاتها بالموافقة على ما اصطلح عليه بـ"حرية المعتقد" والذي كان من أولى أولويات أيديولوجيتها، فكيف لهذه الحركات الإسلامية أن تقنع مجتمعا عاش لائكية النظام لزمن بخطاب متذبذب تنازلي؟

3- المغرب:

كان حضور القوى الإسلامية السياسية بالمغرب تأكيد عن عدم قابلية اختزال الإسلام في مشروع اجتماعي وحيد، لتتباين المواقف؛ إذ انخرطت (جماعة العدل والإحسان) في حركة (20 فبراير 2011) بينما رفض (حزب العدالة والتنمية) ذلك، ونزلت الحركة/ الزاوية (البودشيشية الصوفية) للشارع مساندة المشروع الدستوري. أما السلطة السياسية والتي لطالما كانت محتكرة للسلطة الدينية فقد أصبحت مطالبة من قبل القوى السياسية المختلفة باحتكار هذا الاختصاص والتفرد بإمارة المؤمنين[2].

لقد شاركت (جماعة العدل والإحسان) مع بقية القوى السياسية في حركة (20 فبراير) ما جعل الحركة تتقوى بالنزول إلى الشارع في أعداد كبيرة، غير أنهم كانوا متميزين ليس فقط بلباسهم، بل أيضا بالامتثال لأوامر القيادات الميدانية. أما حزب (العدالة والتنمية) كتيار معتدل في الحركة الإسلامية المغربية فقد كان يقف موقفا حذرا من حراك (20 فبراير)، وهو الذي ترك المشاركة في مسيرات التغييرات للمواقف الفردية؛ فنزل بعض قياداته وشبابه للشارع، بينما موقف الحزب كان عدم المشاركة، لتكون مجمل مطالبه الإصلاح فقط. في حين كان الإسلام الصوفي (الزاوية البودشيشية) يتوخى العمل الدعوي البعيد عن المجال السياسي، ومشاركته في الحراك مثل باقي قوى الإسلام السياسي، وإن لم يتعدّ ذلك المسيرة المؤيدة للدستور[3]. وعملت (جماعة العدل والإحسان) في حركة (20 فبراير) من أجل محاربة الفساد وتغيير البنية التسلطية للنظام السياسي. وهي تتهم النظام القائم بتخريب المجتمع وعلمنته. ولذلك تهدف لتغيير المجتمع اجتماعيا وسياسيا، وهي اليوم بحكم فاعليتها وتراكم ممارساتها السياسية (الحضر-البادية) أصبحت معارضا للنظام. إذ يرى (الشيخ عبد السلام ياسين) أن "الفصل بين الدين والسياسة فضلا عن أنه

---

[1]- Hakim El Karoui, La fabrique de l'islamisme, **Rapport**, L'institut Montaigne, Septembre 2018, P 145.

[2]- عبد العزيز قراقي، "دور قوى الإسلام السياسي وانعكاسه على القوى المدنية بالمغرب"، التطوّرات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص 252،253.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 167،168.

يبعد الدين من السياسة، فهو يخضعه لها؛ وذلك في إطار الحكم التسلطي (الحكم العاض الجبري). إذ لا يتصور دولة إسلامية معاصرة قائمة على مكتسبات الدستورية والديمقراطية، ويرى أن انبعاثها يحتاج لقيادة جهادية تقوم على "تربية الإرادة وروح التضحية من أجل الجماعة. وبذلك يدعوا إلى اعتماد إستراتيجية **التغيير السياسي التراكمي**، بالتوسع التنظيمي والفعل التربوي في أفق حشد قوة اجتماعية، وتعبئة المجتمع هجرةً إلى الله ورسوله؛ وبالتالي إسقاط الحكم سِلْمًا بانتخابات حرة ونزيهة. إنما يرى **التغيير وفق منظور ثوري لا إصلاحي**، وتفويض نظام الجبر كمرحلة أولى، ثم مرحلة قيام الدولة الإسلامية، مشيرا إلى معوقات التغيير الإسلامي، خاصة غلبة الدولة على الدعوة، وكذا السياسة على الإيمان والدنيا على الآخرة؛ فهو بذلك يطمح لتحويل ممارسات دينية نحو ممارسات سياسية[1].

يتضح من خلال حركتي (التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية) الجهد التأصيلي المتمحور حول تبرير الانتقال من الاختيار الثوري إلى خيار التغيير الحضاري. وذلك عن طريق منهج **إصلاحي شمولي** للمجتمع لخدمة الواقعية والبراغماتية السياسية للجماعة. فمساهمة الحركة في النقاش حول طبيعة الدولة المدنية والدولة الإسلامية لأجل تبرير مشاركتها في العمل السياسي في ظل ملكية دستورية. فحسبها الديمقراطية بكل ما تحويه لا تمس هوية الأمة وثوابتها الدينية. فحركة الإصلاح والتوحيد تدعم النظام الملكي الدستوري، وترى أنه ينسجم مع تصورها الإصلاحي، وذلك استنادا لحفظ استقرار المغرب ووحدة نسيجه الاجتماعي بتعدّدها اللغوي والعرقي والجهوي والسياسي. أما (جماعة العدل والإحسان) ومنذ ظهورها عام (1973) كانت قد قدمت نظرة معارضة للملك في رسالتها للملك الحسن الثاني (الإسلام أو الطوفان) كرسالة لتنظيم إسلامي معارض للنظام السياسي؛ وهي ترى أن الدولة الإسلامية لابد أن تقوم على اعتبار الدين الإسلامي مرجعيتها الوحيدة، عكس النظام القائم حاليا على الجبرية. فالدولة المنشودة حسبهم هي الدولة الدينية القائمة على الخلافة على النهج النبوي. ذلك أنه حسبها تتحقق الدولة الإسلامية في مشروع "القومية" بتحرك المؤمنين الصابرين لغرض شرع الله ومحاربة الفساد في الأرض. فهذا التيار يرفض الاعتراف بالمشروعية الدينية للملكية المجسدة في إمارة المؤمنين وينفي الطبيعة الإسلامية للدولة القائمة[2].

كانت إستراتيجية القصر للسيطرة على حزب العدالة والتنمية الذي لم يشارك في حركة (20 فبراير) قد حققت إلى حد ما نتائج جيدة، فإن شعبية الحزب لم تنهار نتيجة وصوله إلى السلطة كما كان في أوائل العقد الأول من القرن العشرين. الآن؛ وهو عضو في حكومة صاحب الجلالة يجب على حزب (عبد الإله بنكيران) أن يتكيف مع الحلول الوسط التي تتطلب ممارسة السلطة تحت وصاية الملك. ثم يتم إجراء تحولات حزب العدالة والتنمية وفقًا لديناميكيتين: الابتعاد عن القاعدة النقابية والمتشددة في وزارة القوى العاملة، والأكثر تطرفًا، وإعادة تعريفه على

[1]- محمد فاوبار، "الخطاب السياسي للفاعل الديني بين منطق التوحيد الأيديولوجي وإكراهات التعدّد السياسي والاجتماعي في المغرب: جماعة العدل والإحسان المغربية أنموذجا". الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 68-73

[2]- الحسين أعبوشي، "جدلية الصراع في شأن الطبيعة الدينية والمدنية للدولة في المغرب"، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 48-54.

هامش مشروع حزب العدالة والتنمية دون التخلي عن الإطار المرجعي الإسلامي، والذي يميل إلى الظهور أكثر فأكثر كحزب مؤسسي محافظ وقريب من القصر[1].

المغرب الدولة الوحيدة مغاربيا ذات النظام الملكي، والتي فسحت المجال لتعددية حزبية تحوي قوى سياسية مختلفة، في مسارها للتحول الديمقراطي؛ وإن كانت الملكية الدستورية تمنع أي ممارسة دينية لغير مؤسسة الملك، فالحركات الإسلامية تعبير عن تعدد التوجهات نحو الملكية المغربية؛ فمن هذه الحركات الإسلامية من تعارض النظام الملكي علنا ومنها من تدعمه، ليختلف خطابها السياسي بين دعم ومعارضة، وبين مطالب لتغيير ثوري وأخرى لإصلاح شمولي. يقف المغرب حذرا بين هذا وذاك، وهو ما كان واضحا للعيان في إصلاحات الدستور كما ذكرنا آنفا. لتبقى ملكية المغرب تحت غطاء البرلمانية مكرسة لهيمنة أكثر للملك، بعيدا عن أي تغيير حقيقي للنظام والسلطة السياسية. فهل فشلت الحركة الإسلامية في المغرب في تحقيق مطالب تغيير ديمقراطي؟ أم نسلّم بأن ملكية المغرب القائمة على شرعية دينية كافية لصد أي معارضة وأي تغيير مستقبلا؟

4- ليبيا:

عقب الحراك الشعبي (=الثورة في ليبيا) برزت تمثّلات أيديولوجية وسياسية توظف الدين لأغراض سياسية وحزبية، بإعلان التزامهم بالشريعة كمصدر للتشريع. لقد أعلن الإخوان المسلمين في ليبيا عن تأييدهم **لدولة مدنية** (أي مدنية يقصدون؟). وإن تحفّظوا عن إدانة المواقف المتشدّدة (مثل مكانة الشريعة في الدستور أو مواقف السلفية)، كما وصفت بعض المراجع الدينية أن انتخاب ليبراليين وعلمانيين عمل ضد الشريعة وحرام كتوظيف سياسي للدين الذي كثيرا ما كان موحدا للشعب الليبي[2].

لقد تأزم الوضع الليبي، خصوصا في ظل تصارع **الجماعات الإسلامية العاملة داخل النظام** وخارجه، إذ تأسّس في ليبيا عام (2012) حزب سياسي عن الإخوان المسلمين تحت مسمى (حزب العدالة والبناء) ترأسه (محمد صوان) والذي فاز في الانتخابات البرلمانية لعام (2012) بنحو (17) مقعدا من أصل (80) مقعد، ليكون بعد (تحالف القوى الوطنية) الحائز على (38) مقعدا. وانقسمت الجماعة الإسلامية المقاتلة إلى فئتين سياسيتين هما (حزب الوطن) و(حزب الأمة الوسط)، وقد كانا محافظين، وغيرت الجماعة اسمها نحو (الحركة الإسلامية الليبية للتغيير). تغلغلت جماعة الإخوان المسلمين في كل المؤسسات السيادية للدولة، في الوزارات وكذا مصرف ليبيا المركزي، للنفوذ الوزاري التابع لها؛ إذ لحزب العدالة في الحكومة خمس (5) حقائب وزارية. وعملت أيضا الجماعة على عرقلة عمل حكومة (علي زيدان) في المؤتمر الوطني بتعطيل كل ما لا يخدمها ويحد من سيطرتها على الدولة، محاولين تهديده بسحب الثقة من حكومته، ليؤكد في مقابلة مع (ستاي نيوز) في (24 نوفمبر 2013) أن حكومته عازمة على سحب السلاح من كافة الليبيين، وهي نقطة خلافه والإخوان. كما اخترقوا أيضا الأجهزة الأمنية بتكوين جهاز (النخبة الأمنية العليا المؤقتة) الهادفة لإضعاف الجيش والشرطة والاستئثار بالدعم المالي، الأمر الذي دفع (علي زيدان) للاستقالة والفرار لألمانيا. كما

[1] - Hakim El Karoui, **Op Cit**, P 146.

[2] - يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 182.

أن التحكم في مفاصل الدولة من قبل الإخوان دعمه جهازي (دار الإفتاء) و(رابطة علماء ليبيا)، فقد أصدر الدار فتوى تحريم التصويت للأحزاب الليبرالية والدعوة لإنشاء الدولة الإسلامية. إذ ساهم بجانب المؤتمر الوطني العام المنتهي ولايته بتعميق الأزمة وتناسي الفوضى من قبل الجماعات المسلحة الإسلامية، بعد أن طالت عمليات الاغتيال المدنيين، ما عرّضهم لعقاب شعبي منهم، بعدم الفوز في الانتخابات البرلمانية التي أنهت ولاية المؤتمر الوطني العام، ما عبّر عن فشلهم شعبيا وسياسيا. أما **الجماعات الإسلامية غير الرسمية (خارج النظام)**؛ فقد حدث بعد سقوط القذافي أن تشكلت العديد من الجماعات المسلحة، ذات انتماء قبلي وإثني، وأكثرها وجودا بمرجعية إسلامية، الكتائب ذات الميول المعتدلة، وأخرى متشدّدة*؛ فالمعتدلة يمكن استمالتها والتحاور معها، إذ تعترف بالدولة المدنية، أما الجماعات المتشدّدة فلا تعترف بالحوار ولا بالديمقراطية ولا تؤمن بالدولة وتكفر المجتمع وكل من يخالفها الرأي[1].

يعدّ الإخوان المسلمين في ليبيا بحزبهم المؤسس مؤخرا (حزب العدالة والبناء) أكثر الأحزاب تنظيما، الذي أعلن قبول غير الإخوان كأعضاء به. تعبيرا منه عن الانتقال لمواقف وسطية، كما أسس (حزب الإصلاح والتنمية) المشابه مع حزب الإخوان المسلمين في (بنغازي)، والمؤيد بدوره لدولة قائمة على المبادئ الإسلامية. وتأسس في (طرابلس) كذلك على يد كل من (عبد الحكيم بلحاج والشيخ علي الصلابي) حزب (التجمع الوطني للحرية والعدالة والتنمية)[2].

لقد عاشت الحركات أو الجماعات الإسلامية الليبية حالة بين المد والجزر وتقدّم وتراجع بين الدعوة السلمية والميل للعنف السياسي، إذ عمل نظام القذافي (1969 – 2011)** على التعامل الشرس، وأحيانا الوصول للتصفية الدموية معارضا لها على اعتبارها مهدّدا لأمن الدولة والمجتمع، رغم أن الإسلام دين الدولة الليبية. فكانت الرقابة الحكومية عن كثب لأي تديّن ليبي للبعد السياسي، فكان الحصار الأمني مضيّقا على الجماعات الإسلامية، وصل لشل حركة نشاطها السياسي، ما جعلها تفتقد لرؤية واضحة لإدارة مؤسسات الدولة، حتى بعد حصولها على مقاعد في الحكم بعد إسقاط نظام القذافي. كان لضعف أداء الحكومات المتعاقبة بعد انهيار حكم القذافي، بدء من المجلس الانتقالي وإلى المؤتمر الوطني أن استغل الإخوان ذلك ومحاولتهم بسط نفوذهم على المشهد السياسي الجديد، إذ تدخلوا في مسودّة الإعلان الدستوري بإدراج المادة (30) التي تنص على مرحلة المؤتمر الوطني، وفي قانون الانتخابات مطالبين بمقاعد أكثر للأحزاب الدينية والجهوية والقبلية[3].

الخطاب الإسلامي الإخواني وغيره من تيارات الإسلام السياسي في ليبيا غير واضحة المعالم، فلا هي ذات برنامج لأسلمة المجتمع ولا هي قادرة على خوض العملية السياسية، لفقدان الرؤية السياسية لإدارة دولة بحجم ليبيا ولمجتمع قبلي. الحركات الإسلامية الليبية بعد (الثورة) إنما تعبّر عن عودة للميدان السياسي بأي شكل؛ بعد حصار ونفي واستبعاد. لتبقى هذه الحركات الإسلامية كغيرها تسعى للسلطة بغير إمكانية لا بالكادر المؤهل ولا ببرامج سياسية

---

* - الجماعات المعتدلة: كتيبة شهداء 17 فبراير، كتيبة الشهيد راف الله السحاتي، قوات فجر ليبيا، ميليشيات في طرابلس، السلفية. الجماعات المتشددة: تنظيم أنصار الشريعة، دواعش النوفلية، كتيبة شهداء أبو سليم، كتيبة البتّار.

[1] - د ن ك، "الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، **منظمة فريدريش ايبرت**، ألمانيا، 2015، ص 10-15.

[2] - بول سالم، أماندا كادليك، **مرجع سبق ذكره**، ص 135،136.

** - نشوء أول تنظيم للإخوان المسلمين في مرحلة الحكم الملكي (1951 – 1969).

[3] - د ن ك، "الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، **مرجع سبق ذكره**، ص 7-9.

تجمع الفرقاء الليبيين. فهل ستتمكن حركات الإسلام السياسي من الصعود للسلطة؟ وهل بإمكانها جمع الفرقاء حول دستور توافقي ودولة بحكم مركزي وسيادة وطنية بعد أن تآكلت شرعية الحكومات المتعاقبة؟

5- موريتانيا:

لم يجد الإسلاميون غضاضة لفترة ما بعد الحراك من الانتقال من أقصى التيار الثائر، ومن خطاب ترحيل النظام وإسقاط السلطة إلى خطاب أكثر وداعة ولباقة، فبادروا إلى المشاركة في الانتخابات النيابية والبلدية التي قاطعها أغلب الأحزاب المعارضة ليضيف الإسلاميين خرقًا جديدًا في جسر الثقة المهتزة بينهم وبين بقية المعارضة. وإذا كانت تلك المشاركة قد منحت الحزب تمددًا سياسيًّا على مستوى المجالس النيابية والبلدية فإنها لم تعصم تياره من ضربة قوية. ولقد وجد الإسلاميون أنفسهم أمام وضع جديد أبرز ملامحه:

- تراجع مشروع الثورة في الدول العربية.
- التناغم الموريتاني والوضع في جل الدول العربية التي ترفض أي حركة ثورية في مجتمعاتها.
- استعداد النظام السياسي لأي عمل انتقامي.
- .ضعف الروابط السياسية بين القوى السياسي المختلفة بالأخص مع بين الإسلاميين في حد ذاتهم.
- تراجع الدعم الشعبي بعد حملة النظام ضد "الثوار" المفترضين.
- تحكم تيار (الصقور) من خصوم الإسلاميين في توجيه المنظار السياسي والأمني للسلطة تجاه الإسلاميين.
- موجة الإحباط التي تميز الإسلاميين لتلاعب النظام بمواقفهم.

يعيش الإسلاميون بعد الحراك العربي خصوصا حالة إحباط أمام الأمر الواقع، وراهنُ العلاقة بينهم والسلطة قائم على التوتر وترقب المواجهة؛ حيث تعززت لدى الإسلاميين:

- قناعة الإسلاميين من توجس للسلطة منهم، وسعيها الدائم إلى تحجيم حراكهم السياسي والاجتماعي في جوانب سياسية محدودة غالبًا ما تعود بشكل سلبي على الإسلاميين.
- السعي لإسقاط النظام عملية بعيدةُ المنال ومحفوفة بالمخاطر، لتكون كفيلة بنسف كل مشاريع الإسلاميين.
- موقف السلطة العميقة ودوائر النفوذ القوية الصارم الذي ينظر إلى الإسلاميين لا كحزب سياسي معارض بل كقوة موازية للدولة في قدراتها التنظيمية والمالية واستراتيجياتها في التغيير وعلاقاتها الخارجية، جعل السلطة دوما تنظر للإسلاميين نظرة سلبية بالدولة.

يمكن القول إن علاقة المواجهة أو الهدنة والتقارب بين الإسلاميين والسلطة تحكمها محددات أساسية، أبرزها:

1- **حجم القوة وتقدير الظرف**: فطالما نظر الإسلاميون بشيء من التضخيم والمبالغة لقدراتهم وموقعهم في النظام والدولة ككل، قبل أن يكتشفوا أن مواقعهم السياسية أقل بكثير مما اعتقدوا، وأن قوة النظام أكبر من الضعف الذي توقعوا. وطالما نظرت السلطة إلى الإسلاميين كخطر قوي قابل للاجتثاث، قبل أن يظهر أن تلك الضربات وإن حطمت شيئًا من قدرات التيار فإنها تمنحه قدرة على التكيف والمواجهة.

2- **المصالح المتبادلة:** ظل تقرب النظام والإسلاميين أو مهادنته لهم مرتبطًا ب المصلحة دوما، فقد كان نظام (ولد هيدالة) في ثمانينات القرن الماضي محتاجًا إلى سند جماهيري، فيما وجد قادة الفترة الانتقالية (2005-2007) في تحييد الإسلاميين ضمانة أساسية لعدم التشويش الجماهيري على مسارهم السياسي، أمَّا الرئيس (سيدي ولد الشيخ عبد الله) فقد حاول أن يجد في التقارب مع المعارضة والإسلاميون حضنًا سياسيًّا جديدًا، بعد أن ضاق به حضن العسكر والقوى السياسية المحسوبة عليهم، ووجد الرئيس الموريتاني الحالي (ولد عبد العزيز) في مهادنتهم إلى حين وسيلة لتشتيت المعارضة.

مهما يكن، يقول الباحث (محمد سالم بن محمد) فإن آفاق العلاقة بين السلطة والإسلاميين في موريتانيا تحتمل:

- "خيار المواجهة والصدام: وهو خيار يدفع إليه المتشددون داخل السلطة ويتوقعه الإسلاميون في أي وقت، غير أن تكاليفه ستكون مزعجة للطرفين.
- خيار التحالف والتطبيع: وهو خيار يستبعده ماضي العلاقات والثقة المهزوزة بين الطرفين.
- ويبقى خيار الترقب وتسيير التوتر أبرز الخيارات الممكنة للطرفين في هذه الفترة، ما لم يحصِّل الطرفان وعيًا متبادلًا بعجز كل منهما عن إبعاد الآخر أو إلغائه من المشهد العام"[1].

قبل انتخابات عام (2013) نظمت أحزاب التنسيقية المعارضة مقاطعة جماعية أضعفت شرعية النظام. ومع ذلك انهارت وحدة المعارضة هذه لأن الإسلاميين الموريتانيين حطموا صفوفهم وتنافسوا في الانتخابات، وفازوا بالمركز الثاني بـ (16) نائباً من (145 إجمالاً) و(17) من (218 إجمالاً) في الانتخابات البلدية. ربما توقع الإسلاميون في موريتانيا أنهم سيضمنون فوزاً انتخابياً -مثل الإسلاميين المغاربة- في انتخابات ما بعد الحراك. في الواقع، عملت حركة الشباب لاحتواء الإسلاميين؛ لقد أقاموا تحالفاً من (11) حزباً يسمى "تحالف الأغلبية"، على غرار مجموعة الثماني المغربية. انضم الإسلاميون إلى مقاطعة المعارضة للانتخابات الرئاسية لعام (2014) التي فاز فيها (عبد العزيز) بنسبة (81%). لقد أظهرت انتخابات عام (2013) أن الاستعراض الدوري الشامل وحركة الشباب والأحزاب الموالية الأصغر عملت بشكل جماعي لمواجهة قوة الشباب والحركات الإسلامية. استخدمت الأحزاب الموالية لاحتواء الحركات الشبابية والإسلامية، التي زادت قوتها -وإن كانت بشكل مؤقت- في أعقاب الحراك، بطرق عدة؛ إذ فرضت الأحزاب الموالية قيودا على الحركات الشبابية والإسلامية. لقد زرعوا الانقسامات داخل حركات الشباب من خلال توسيع استراتيجياتهم للمشاركة في استهداف قادة الشباب والناشطين. حصلت الأحزاب الموالية بشكل جماعي على نتائج انتخابية قوية، مما أضعف انتصارات الإسلاميين وقدرتهم على إدارة الحكومات الائتلافية وتنفيذ الإصلاحات. وأخيراً، قامت الأحزاب الموالية بأنشطة مثل الاحتجاجات لجذب انتباه وسائل الإعلام السلبية للإسلاميين، مما أدى إلى تشويه صورتهم العامة[2].

---

[1]- محمد سالم بن محمد، "الإسلاميون والسُّلطة في موريتانيا: محطات السِّجال ومحدِّدات الصراع"، مركز الجزيرة للدراسات، تصفح الموقع يوم: 2019/05/26، بتوقيت: 01:01، أنظر الرابط أدناه:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160515091640542.html

[2]-MATT BUEHLER, Continuity through Co-optation: Rural Politics and Regime Resilience in Morocco and Mauritania, **Mediterranean Politics**, Vol 20, N 3, 2015, P 379,380.

عموما؛ شكل الحراك السّياسي في الشارع العربي لحظة الحلم للحركات الإسلامية؛ لانتقالها من موقع المعارضة إلى مواقع مؤثرة في السلطة، وأصبح حلمها مشروعًا وانخرطت في عملية تأسيس الأنظمة السياسية الجديدة (كما هو حال تونس والمغرب) وصولاً إلى قُمرة القيادة، غير أنهم فشلوا في الانتخابات في ليبيا. أين عقد (النهضة) و(العدالة والتنمية) في كل من تونس والمغرب تحالفات في تشكيل الحكومات، وعقد صفقات في التعديلات الدستورية في تونس، والقبول بالإصلاح الدستوري الملكي. غير أن إعلان قبولها بالديمقراطية جعلها في تناقض بين مشروعها الإحيائي القائم على مركزية مفهوم الهوية في مواجهة التيارات العلمانية، وبين قبول للدّيمقراطية القائمة على التعدّدية السياسية وتداول السلطة. إذ وجدت نفسها بعد الحراك مطالبة بترجمة وعودها إلى إنجازات وتقديم برامج لعلاج الأزمات ومواجهة التحدّيات؛ أي ضرورة انتقالها من الأحزاب الأيديولوجية إلى أحزاب برامجية، وربما التخلي عن حلم إقامة الدولة الإسلامية. وفي المقابل كان التيار السلفي مفضلا الابتعاد على اللعبة السياسية ولا اعتراف عنده بالديمقراطية، وهو الذي يبحث عن أسلمة المجتمع وإقامة الحكم الإسلامي[1]. فبعد الحراك العربي، دُفع بالإسلام السياسي إلى الواجهة، وأخرج إشكالات المراحل السابقة من إقصاء وقطيعة وتوتر بهدف الوصول للسلطة والبقاء فيها. وإن كان العامة من الناس متيقّظون فليس في المدى المتوسط خشية على الدولة والمجتمع السياسي الجديد، فالخشية إنما على الدين ذاته لاستغلال الخصوم هذا الدين في الصراع للوصول إلى السلطة "تارة باسم أسلمة الدولة، وطوْرًا باسم تصحيح عقائد الناس وممارساتهم الدينية". فالخطر إنما يكمن في ثلاث جهات:

- جهة: تقول أن الدين يمتلك نظاما كاملا في السياسة والاقتصاد، وهو كما يقول (رضوان السيد) "تكليف له بما لا يطاق".

- جهة: القول عندها بتطبيق الشريعة تصحيحا بحسبهم للنظام العقدي والاشتراعي أو إكماله، والتي تفصل الشريعة والدين عن المجتمع وتعيد فرضها عن طريق الدولة والسلطة.

- جهة: تعمل على استخدام الدين في الصراع على السلطة، حتى أصبحنا كما يقول (السيد) "نوشك أن لا نصلي معًا"[2].

كان خطاب التيارات الدينية في دول الحراك ككل يتسم بنوع من التناقض؛ وإن توافقت جلها حول رفض **الدولة المدنية**، غير أنها أجمعت في بداية الانتفاضات على أن الدولة المدنية هي الخيار المستقبلي، ولا هدف لها في إقامة **دولة دينية**، فقوى المعارضة توحّدت في حدها الأدنى على تصور الحكم المستقبلي، وهو الأمر الذي يشمل (تونس وليبيا) مغاربيا، بما يؤيد الدولة المدنية[3].

[1]- محمد أبو رمّان، "الإسلام السياسي ومأزقه في حقبة – الربيع العربي –"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 146-149.

[2]- رضوان السيد، "الدين والدولة في زمن الثورات: المنظور النهضوي ومطالبه"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 406، ديسمبر 2012، ص 36-38.

[3]- خالد غزال، **مرجع سبق ذكره**، ص 269.

هكذا؛ نختم بقول بسيط؛ فلا حركة ولا وقوة سياسية جاءت ببرنامج واضح وجلي، يبرز نوع النظام السياسي أو سلطة الحكم وحدودها، إنما همها بكل أطيافها وفي مقدمتها التي تتنمّق بواجهة الإسلام تحت مسميات عديدة بلا بنود لعقد جديد بين الدولة والمجتمع؛ إنها ببساطة تسعى فقط للتمكن من السلطة في لحظة اختطاف (الثورات/الحراك) كأسمى هدف سياسي لها.

المطلب الثالث: أزمات مستمرة وتفاقمُ للصراع بين الدولة والمجتمع

في الدول العربية ومنها المغاربية، قبل الحراك العربي وحتى بعده، يلحظ الباحث وأي متتبع للأحداث ملاحظتين حول الأزمة الشرعية التكوينية لهذه الدول:

- أوّلها: صعوبة التمييز بين حدودها الداخلية والخارجية، سواء على المستوى السياسي أو المستويات المتداخلة الأمنية والعسكرية والدبلوماسية.
- ثانيها: صعوبة التمييز بين استمرارية النظام الحاكم واستمرارية الدولة ذاتها.

فكل خطر لتفكيك السلطة السياسية القائمة هو تهديد لانهيار الدولة، وخير مثال على هذا الحال في حالات دراستنا (ليبيا)؛ فبعد سقوط نظام القذافي تحلّلت الوحدة الوطنية إلى المستويات القبلية والمحلية والعسكرية في شكلها الأولى، ولم تنجح إلى الآن العملية الدستورية البرلمانية في جمع هذه العناصر المختلفة داخل كيان سياسي موحد مستقر. فالدولة الوطنية العربية مغربا ومشرقا، لم تعد صالحة لإعادة إنتاج ذاتها بعد الثورات أو الحراك، بقدر ما هي حجر عثرة أمام هذا المسعى؛ فاستحالة التحول التدريجي الداخلي نحو نظام اجتماعي ديمقراطي سياسي بديل عن السابق يجعل كل مرحلة انتقالية تتحول مع الزمن إلى **ثورة مضادة**؛ تعيد إنتاج النظام السابق بعناصر جديدة لكن بذات أيديولوجية النظام السابق[1].

إن استمرارية المعارضة الليبرالية كانت أحد عوائق بناء التوافق السياسي، خاصة في ظل عدم تقديمها برامج سياسية وفكرية، وهي التي جعلت من معارضة حكم الإسلاميين المحدّد لهويتها الأيديولوجية واجتذاب الإسلاميين إلى معارك جانبية. فالمتمعن في المشهد السياسي في الدول التي شهدت الحراك يستنتج أن "المجتمعات في جميع دول الانتقال الديمقراطي أصبحت رهينة نخبة سياسية تقتات على الاستقطاب والفراغ السياسي لتحقيق التعبئة الجماهيرية، وتستغل صدام الشرعيات للتهرب من فعل الإنجاز"[2]. فالتطوّرات السياسية التعاقبية في هذه الدول وغيرها من دول الحراك العربي، تؤكد من غير شك بأن القوى الموجودة تريد الاستئثار بالحكم. لتعود للساحة الخطابات الدينية والشعارات المتطرفة المضادة للقوى التقدمية الليبرالية، وكذا القوى اليمينية (التنظيمات

[1]- رفعت رستم الضيّقة، "الدولة الوطنية العربية: حال انتقالية مستمرة"، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية ، **مرجع سبق ذكره**، ص 170-172.

[2]- محمد سعدي، رشيد سعدي، "محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة، قلق المسارات ومعابر الأمل"، **مرجع سبق ذكره**، ص 194،195.

السلفية) مستغلة الأوضاع الجديدة، وحتى أن الحديث عن الدولة المدنية الإسلامية كان خطابا تمويهيا لخداع المواطنين البسطاء[1].

لقد عبّر المشهد العربي والمغاربي خصوصا بعد حراك عام (2011) عن اتجاهين سياسيين متعاكسين؛ الأول عبّر عن اضطراب التحول الداخلي، وكان التغيير إما "الاستغراق في الفوضى وإما المصادرة والاحتواء"، وهو حال كل من **تونس وليبيا**. أما الثاني فاحتدام في فضاء الإقليم، لترتيبات دولة لإعادة تشكيل الخارطة الأمنية في الشرق الأوسط، خاصة على الدول العربية المحيطة بالدولة اليهودية. فجاء الاختبار **الليبي** في التحول على نحو مدوّ لغزو خارجي، بما له من آثار وتداعيات تجعل "إعادة تكوين جماعاته الوطنية أمرًا يدنو من المستحيل"[2]. إذ يرى (جونزيست Jones Sith G) بعد الثورات العربية أن "الأنظمة المنتخبة ضعيفة والصراعات القبلية أصبحت مهيمنة، كما غدت الحريات من دون ضمانات الأوضاع تنذر بالخطر وتلوح عواصف في الأفق"[3]. إن تغلغل العنف المادي والسياسي في الفترة الانتقالية ينذر بفشل المرحلة الانتقالية، سيما ونحن أمام مجتمعات متهالكة نتيجة الفساد والتسلط، وليس لها الكثير من البدائل للفراغ المؤسساتي والسياسي؛ ما يتطلب البداية من الصفر لبناء الدولة وفق قيم سياسية جديدة، والنتيجة كما يرى (محمد سعدي ورشيد سعدي) "أدى ذلك إلى توغل المجتمع على حساب الدولة، وغلبة شرعية الشارع على حساب شرعية المؤسسات، ما ساهم في تراجع الوظائف التوزيعية للدولة على مستوى الأمن والتنمية وفرض سيادة القانون"[4]. وهو حال ليبيا اليوم.

لقد استمرت بعض مظاهر الأنظمة السابقة عن الحراك؛ من إقصاء ومصادرة للحقوق، على غرار مشهد تبادل التهم، وذلك أن الطور الانتقالي أو التغييرات المتطلبة للقطع مع المواقف الحدية والثقافة السياسية السائدة لتجاوز المرحلة الحرجة لهذه الدول. فالطور الانتقالي بمثابة مراجعة تاريخية كبرى، بدل المراوحة بين تقليد راسخ وتحديث معاق، إذ تجد الدول المغاربية أنها تقف موقف لا هي واكبت أو قادرة على توطين التحديث ولا تجاوز التقليد[5]. عمل الواصلون للسلطة عقب الحراك على إتمام بقية المهام التي بدأها المتظاهرون وإسقاط الأنظمة، وهم يدّعون معارضتهم لها. هذا الكابح الجديد القديم هدفه الأساس **إيقاف التغييرات** لمصالح القوى المعادية للثورات، بدعوى تدمير البلاد والاقتصاد والمؤامرة الخارجية؛ وهو واقع الكذب الممنهج على الشعوب. فكانت تداعيات ذلك خطرة؛ خصوصا بتحالف أنظمة هذه الدول مع قوى الاستعمار الجديد القديم، وحتى جرى اختبار إرادة سلطات (الحراك) الجديدة ذات التوجه الإسلامي، وذلك بافتعال أزمات وانتظار ردود فعلهم تجاهها[6]. ويرى الباحث (سمير فرنجية) أن

---

[1]- عادل محمد حسن العليّان، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2]- محمود حيدر، "بواعث الثورات القلقة: مسعى تنظيري لفهم طبائعها، وأسئلتها، وتحيّزاتها الإيديولوجية"، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو–إستراتيجية للحراك العربي** (ط 1؛ بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012)، ص 13،14.

[3]- نقلا عن: محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 186، أنظر:

Jones, Seth G, "the Mirage of the Arab Spring: Deal with the Region you have, Not the Region you want", **foreign Affairs**, vol 92, N 01, January- February 2013.

[4]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 189.

[5]- كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات: زمن المراجعات الكبرى"، **مرجع سبق ذكره**، ص 39-44.

[6]- عادل محمد حسن العليّان، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

تطوّرات أحداث الحراك منذ عام (2011) تكشف عن التأثير البيّن للانقسامات المجتمعية لما آلت إليه الأحداث، فهي وإن آلت إلى الصراعات الداخلية، فهي أيضا الأساس في التدخل الأجنبي؛ إذ أفلت زمام الحراك من يد أهله، ويقول "أعتقد أن أصل هذه الانقسامات يكمن في واقع التنوع والتعدّد في مجتمعات مركبة بامتياز"[1].

1- الجزائر:

ترددت كثيرا عبارة أن الإصلاح المقترح سيكون عملية سخيفة؛ باستبدال القوانين التي لا تحترمها القوانين الأخرى التي لن يتم احترامها؛ باختصار قد يتساءل المرء عن سبب هذا الجهد التشريعي الكبير الذي يتكون غالبيته من تعديلات بسيطة. إذ تشير الطريقة التي تعاملت بها الأحزاب السياسية مع التشريع المقترح إلى أن الإصلاحات الموعودة قد تخيب آمال الشعب. وجّه الائتلاف المهيمن (FLN و RND) الضربة النهائية لما وصف بأنه "تدابير نصفية" للرئيس أو "وهم التغيير". من الواضح أن الموقف الذي اتخذته هذه الأحزاب يعكس جهودها للحفاظ على -إن لم يكن تعزيز- الميزة السياسية الإستراتيجية التي تتمتع بها آنذاك، سيما في ضوء الانتخابات التي المنتظرة آنذاك (التشريعية 2012 والرئاسية 2014). لقد خشي هذا الائتلاف من أن هذه الانتخابات ستفرض مشهدًا سياسيًا جديدًا بأغلبية جديدة. وبعبارة أخرى فإن رفض مقترحات أحزاب المعارضة لاستبدال الجمعية الحالية بدائرة انتخابية منتخبة، وكذلك التعديلات على مشاريع القوانين الأصلية تهدف إلى إدامة الوضع الراهن[2].

أعقبت القوانين التي صدرت في بداية العام (2012) انتخابات تشريعية وبلدية. كانت هذه الاستطلاعات تعكس تغيير الاتجاه الذي وعدت به السلطات السياسية الجزائرية لاحتواء أي إغراء بتصدير الحراك العربي إلى الجزائر. إلا أن نتائج التشريعيات والانتخابات البلدية نفت كل التكهن الذي ركز على صعود الإسلاميين وتراجع ما يسمى بالأحزاب القومية. يجب القول إن الوضع الداخلي الذي تميزت به حركات الانتعاش داخل أحزاب التحالف الرئاسي والخارجي مع سقوط الأنظمة التونسية والليبية وصعود الحركات الإسلامية جادل في مثل هذا السيناريو . لذلك من الصعب أن نتخيل خلال هذه الفترة إعادة إنتاج للتكوين السياسي الذي أنتجته انتخابات عام (2007). ومع ذلك فإن هذه الانتخابات لم تستنسخ فقط باستثناءات قليلة مخطط عام (2007)، لكنها عززت أيضا موقع جبهة التحرير الوطني كقوة سياسية رائدة في البلاد. منظور كانت جبهة التحرير الوطني نفسها تأمل بلا شك من تحقيقه في عام (2012)[3].

في الانتخابات التشريعية عقب الحراك عام (2012) حصلت ثلاثة أحزاب إسلامية متحدة في التحالف الأخضر الجزائري على (48) مقعدًا فقط، ووصف زعيم حركة مجتمع السلم (أبو جرة سلطاني) النتائج بأنها غير منطقية وغير مقبولة، وأصر مسؤول آخر في الحزب على أن التحالف قد فاز فعليًا بهذا العدد، لكن الحكومة شاركت في تلاعب كبير بالنتائج. لأن تاريخ الإسلاميين هنا لا يختلف عن تاريخ أي دولة عربية أخرى، فإن هزيمتهم في صناديق الاقتراع لا

---

[1]- سمير فرنجيه، "تأثيرات الانقسامات الاجتماعية الداخلية على سير التحوّلات في البلدان العربية، الإطار المفاهيمي"، التطوّرات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، **مرجع سبق ذكره**،ص 19.

[2]-Ahmed Aghrout, Yahia H. Zoubir, **Op Cit**, P 147,148.

[3]-Cherif Dris, Élections, dumping politique et populisme: Quand l'Algérie triomphe du « printemps arabe », **L'Année du Maghreb**, N^{0}9, 2013, P 197.

تعد بالضرورة مؤشراً جيداً على مصير الإسلاميين المحتمل في أماكن أخرى. فقد ظل حزب حركة مجتمع السلم في الحكومة منذ (17) عامًا وكان حتى جزءً من تحالف يدعم الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) قبل انتخابات عام (2009). وقال نائب رئيس حركة مجتمع السلم (عبد الرزاق مقري) في مقابلة إن حزبه يدرس خيارات مختلفة رداً على نتائج الانتخابات بما في ذلك مقاطعة المجلس الجديد وانسحاب وزراء حزبه الأربعة من الحكومة. وقال أن الرأي السائد داخل حركة مجتمع السلم هو الانسحاب والمشاركة في تنظيم وقيادة المعارضة. ففي حين أن الجزائر تتمتع بتاريخ خاص، فإن نكسة الإسلاميين هنا لا تزال بمثابة تحذير صارخ للآخرين الذين يصلون إلى السلطة في مصر وتونس والمغرب وربما ليبيا، فضلاً عن أنهم يخاطرون بسمعتهم بسبب فشل الحكومات التي يشاركون فيها، إذ تواجه هذه البلدان مشاكل اجتماعية واقتصادية لم تحل في مقابل أنها ساعدت في جلب الإسلاميين إلى السلطة في المقام الأول في المقابل لم يبد الإسلاميون السلفيون الأكثر محافظة أي اهتمام بالانتخابات، بينما دعا الفرع الجزائري لتنظيم القاعدة وجبهة الإنقاذ الإسلامية المحظورة التي فازت تقريباً في الانتخابات البرلمانية عام (1992) إلى المقاطعة[1].

بدأت أزمة الخلافة في الجزائر بعد تراجع ظهور الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) وإعادة انتخابه في أفريل (2014) بنتيجة وصلت (80%) من الأصوات، رغم صراع العصب في هرم السلطة بين مؤيد لإعادة انتخابه ومجموعة أخرى متحفظة على بقائه؛ فقد أدت هذه العهدة إلى مزيد من التأزم بتراكم المشاكل بسبب تذبذب السلطة وتمييع المسؤوليات، لتدخل المؤسسات شللا شبه تام، وتنقسم المعارضة بين مطالب برئاسيات مبكرة لعجز الرئيس عن القيام بمهامه، وانسحاب البض من المعارضة للالتحاق بالأحزاب الموالية للسلطة مثل حزب (حركة مجتمع السلم)[2].

تستمر أوضاع تكريس هيمنة جبهة التحرير والتجمع الوطني كمواجهة ثنائية تابعة لمنطق سياسي وحيد (جبهة التحرير)، والتي تتعزز يوما بعد آخر، وهي تجسّد نظام ريعي هش. ويواصل العمل كقطب مهيمن متسلط على الحياة السياسية جامعًا من حوله التشكيلات السياسية الجديدة، وكذا الأحزاب السياسية الإسلامية القادرة وحدها على مجابهة مواقفه المهيمنة. إن الدعم الإسلامي الممنوح للقطب (الجبهة والتجمع) كضرورة لتأمين انضمام كتلة انتخابية كبيرة تكون مقبولة القيم الدينية والأخلاقية حفاظا للتوازنات السياسية التي ترتكز عليها السلطة المركزية. فأي تغيير منشود في الحقل السياسي هو محل خيار محدود؛ إما بالسلطة القائمة أو الحركة الإسلامية، والكثير يرجع الخيار الأول كضامن للاستقرار ومواجهة التهديدات التي قد تنجم عن الخيار الثاني، ففضل الكثيرين بخاصة المستفيدين من السياسة الحالية لتوزيع الدخل تأييد المشهد السياسي المقدم من قبل السلطة القائمة[3].

إن دراسة الحالة البنيوية بين الدولة والمجتمع منذ السبعينات إلى الآن يكشف عن "نموذج ثنائي المدخل، يغذي أشكالا معينة من الشرعية الاجتماعية، في غياب شرعية ديمقراطية حقيقية". هذا النموذج في أزمة نظرا لتآكل الشرعيتين:

---

[1]-David Ottaway, Senior Scholar, Algeria's Islamists Crushed in First Arab Spring Elections, **Woodrow Wilson International Center for Scholars,** Viewpoints No 3, May 2012, P 1-3.

[2]- عابد شارف، "الجزائر: تعقيدات ترتيب خلافة الرئيس بوتفليقة"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، جويلية 2015، ص 3،4.

[3]- ناجي سفير، "تطورات الوضع السياسي...في العالم العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 388-396.

– التاريخ السياسي: ذلك أن الانتساب للسلطة منذ أمد لصيق بالشرعية التاريخية، وكُشف للجيل الجديد أن استخدام هذا الرصيد إنما هو ذريعة لتبرير جمود السلطة.

– الاقتصاد الريعي: كرصيد ثان والمتراجع بسبب النضوب المتوقع للمحروقات كمخزون غير قابل للتجديد، الأمر الذي يقلص أي سياسة متمركزة على توزيع الموارد الريعية[1].

يتم مراقبة النظام؛ بالنظر لعدم الرضا العميق الذي يغذّيه سجله الاقتصادي والاجتماعي والصورة المتدهورة لرأي قادته. إذ لا يوجد إجماع للرأي يقف إلى جانب الحكومة كما كان الحال في سبعينيات القرن الماضي أو حتى ثمانينيات القرن العشرين، ولا يعتقد أي شخص في المجتمع أن النظام ينسجم مع الدولة. كما لا يوجد تيار أيديولوجي باستثناء تلك التي تدافع عن المصالح الشخصية المباشرة، ولأحزاب السلطة منطق إداري، بالإضافة إلى فقدان النقابة الوطنية للعمال الجزائريين أي خاصية للنقابات. ومع ذلك، هناك مجموعات اجتماعية تتوافق مع النظام: القادة العسكري، وكبار المسؤولين، والنواب، وخاصة دوائر رجال الأعمال الذين استفادوا بدعم من شخصيات النظام. فما يجب التأكيد عليه هو من ناحية عدم مصداقية الأحزاب وجمعيات السلطة، والتي تتميز بعدم القدرة على التعبئة، ومن ناحية أخرى الفراغ السياسي الذي تنظمه دائرة الاستعلام والأمن؛ إذ يتسلل إلى أي جمعية أو نقابة معارضة يتم تشكيلها لإزالة أي قدرة على أن تكون بديلاً. ليخلق النظام فراغًا سياسيًا سيؤدي إلى نهايته مع التغيرات في المنطقة، بصرف النظر عن الشرطة والجماعات التي اشتراها ولاءه، فإن النظام ليس لديه متابع في المجتمع، مما يفسح المجال أمام معارضة مجهولة وغير منظمة وغير مجردة، يعبر عنها بالعنف وتهاجم رموز الدولة[2].

في الجزائر؛ الأوضاع جدّ خطرة؛ مع استمرارية وضع السلطة المرتبك إزّاء الأوضاع الحالية، وتخوّفها وتنديدها بتكرار سيناريو فترة التسعينات وما بعده. فالواقع يطرح أكثر من تساؤل؛ سيما مع غياب الرئيس وتزايد مخاوف الفرد في مآل الدولة بعد زيادة الضغوط الاجتماعي وتراجع المداخيل واحتياطات الصرف المصرّح بها، وغياب أيّة حلول في الأفق، ما جعل الشارع يقف حائرا أمام تساؤلات لا مجيب عنها. قد يكون الربيع متأخرا في الجزائر إلا أن الوضع يدعوا للقلق وإمكانية تفجّر أزمة سياسية في المستقبل القريب قد تكون آثارها وخيمة على الدولة والمجتمع معا. فهل ستكون السلطة آنذاك قادرة على تحقيق هذه المطالب المؤجّلة يوما بعد الآخر؟ وما هو موضع السذلطة آنذاك؟ قد نستبق الأحداث في الحديث عن حراك جزائري تتخمّر وقائعه منذ أكثر من عقد غير أن الدول الجوارية أكبر مثال على مآل وواقع الحال قبل وبعد الحراك العربي، فأي مسار تتجه نحوه السلطة السياسية الجزائرية في القادم من الأيام؟

2- تونس:

في تونس اتخذت العملية الانتقالية مسار الإصلاح الدستوري بمشاركة المعارضة وعلى رأسها (حركة النهضة) لكن دون المساس بمؤسسات الدولة القائمة. وهو ما يجعل هذه الانتفاضات توصف بأنها ثورات ناجزة، وأقرب "لما يعرف

[1]- ناجي سفير، "تطورات الوضع السياسي...في العالم العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 404.

[2]- Lahouari Addi, Le Régime Algérien Après Les Révoltes Arabes, **Mouvements,** N°66, été 2011, P 97.

(Révolutions) أي حركات (ثورو–إصلاحية) تهدف لتحقيق أهداف الثورة تدريجيا من خلال مؤسسات الدولة القائمة"[1]. فالصراع ضد (حركة النهضة) أو التحالف معها عبّر عن إمكانية الجلوس لطاولة الحوار في اللحظات المهدّدة لاستقرار البلاد، فرغم الانقسامات بين العلمانيين والإسلاميين، إلاّ أن النزاعات ظلت تحت الهيمنة، ولم تؤدي بالبلاد لحرب أهلية كما في دول أخرى[2]. فبعد الإطاحة بنظام (بن علي) برز صراع بين النخب السياسية حول طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، فرأى أحد الباحثين أن بعض العلمانيين يرون أن الفرصة سانحة للدفع نحو علمانية الدولة والمجتمع، وفي المقابل اعتقد أغلبية الإسلاميين أن اختفاء سلطة القهر تسمح بتصحيح التاريخ وإعلان إسلامية الدولة التونسية[3].

كان حراك (14 جانفي 2011) حدثا فاصلا في تونس سياسيا، خاصة تغيّر الوضع القانوني السياسي للتيارات ذات المرجعية الدينية. لقد وصلت (حركة النهضة) إلى الحكم في انتخابات (23 أكتوبر 2011) بوعود كما يراها الخصوم لم تنجز وشعارات زائفة، وهم بذلك لا يختلفون عن بقيمة الأحزاب السياسية، غير أن الإشكال يكمن في توظيف الدين؛ ذلك أن تحول النهضة من المعارضة إلى السلطة غير توظيف الدين أيديولوجيا باستغلال الدين في مواجهة الخصوم. وكان أيضا ذلك بارزا في علاقة النهضة مع باقي التيارات ومنها (أنصار الشريعة) للاستقواء على بقية المنافسين، إلى حين تصنيفها منظمة إرهابية لضغوط داخلية وخارجية. واستفاد في المقابل تيارين (أنصار الشريعة وحزب التحرير) من وصول النهضة للسلطة وتغاضيها عن ممارساتها اللا قانونية، رغم معاداتها للديمقراطية وتكفيرها لها، وقد ظلا معاديان للدولة وصولا إلى تكفير (النهضة) لفهم مخصوص للدين لم يغير من واقع الثورة شيئا. ليبقى الدين وفق هذه التيارات حزبي ضيق النطاق، وغطاء لمواقف سياسية متناقضة ومتقلبة[4].

تعرّضت البلاد لعدّة مشاكل سياسية؛ ارتبطت بطول الفترة الانتقالية التي كان يفترض أن تنتهي في (23 أكتوبر 2012) غير أنها لم تفلح حتى منتصف عام (2013) بوضع مسودة للدستور، لتتأخر الانتخابات التي كانت ستجرى في (جوان 2013). كما تصاعد الخلاف مع أحزاب المعارضة لانتهاء الفترة الانتخابية للحكومة، بعد عام من انتخابها، ليكون من المفترض تشكيل حكومة توافقية بعد المدة الشرعية للحكومة المنتهية مدتها. لم تستطع حكومة (الترويكا) حل مشكلة التوزيع العادل للثروة، إذ وبعد الثورة هناك تقدير بوجود ما يتجاوز المليون مواطن تحت خط الفقر[5]. فعدم وجود دسترة لأهم مطلب ثوري (العدالة) وكذا عدم تحديد طبيعة التوجه الاقتصادي، لهو دليل على عدم اكتراث نواب الحكومة في المجلس الوطني التأسيسي بتغيير منوال التنمية على حالها السابق للثورة. فحركة النهضة المتصدرة أول حكومة بعد الثورة ليس لها برنامج اقتصادي واجتماعي تحدث بهما التغيير. وقد ذكر (حمادي الجبالي) رئيس الحكومة المؤقتة أمام المجلس الوطني التأسيسي في الجلسة العامة في (23 جانفي 2012) أن التنمية

[1]- رفعت رستم الضيّقة، "الدولة الوطنية العربية: حال انتقالية مستمرة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 174،173.

[2]- صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف"، **مرجع سبق ذكره**، ص 24.

[3]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 217،216.

[4]- مبارك حامدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 63-65.

[5]- هيفاء أحمد محمد، "الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 43.

الاقتصادية والاجتماعية ستتحقق برّفع من نسبة الاستثمار الخارجي. هذا التصريح يؤكد عدم عزم الحكومة التونسية لما بعد الثورة عن أي نسبة حقيقية لتحقيق تنمية مستقلة، وهو سلوك مضاد للصالح الاجتماعي وأهداف الثورة[1].

في قضية خلاف حول أحد بنود (حرية الضمير) في الدستور التونسي، ولإيحاءات بحمولتها الأخلاقية الأنوارية؛ التي تحيل إلى التحديث، رغم التوافق قبل إخراج الدستور، إلاّ أن (السلفيين) في تونس رفضوا هذا البند، وطالبوا باعتماد الشريعة الإسلامية. وذات الموقف للمجلس الإسلامي التونسي الذي طالب بحذفه من الدستور، غير أن المدافعين عنه رأوا أن حرية الضمير من الحريات الفكرية[2]. لقد أحدث صعود (التيار السلفي الجهادي) توجها نحو العنف السياسي، وهي التي لم توجد في رحم الثقافة الدينية التقليدية في تونس التي كانت منقسمة بين (سلفية علمية) و(سلفية جهادية)، وتطوّر نزاعها مع الدولة والمجتمع سريعا متحوّلا لصدام أربك التجربة التونسية، خصوصا بعد اغتيال (شكري بلعيد) ثم (محمد البراهمي) المعارض اليساري والمناصر الناصري على الترتيب. وسرعان ما دخلوا في مواجهة مع (حركة النهضة) واتهام (الغنوشي) في علمه وسلوكه، وأنّ خطابه جزء مما يسمونه "الإسلام الأمريكي". وتطور تنظيم (أنصار الشريعة) خلال سنتين ونصف، وانتشر في كل مناطق البلاد، واستطاع في ظرف وجيز أن يؤسس خلاياه النائمة في كل مكان، مستفيدا من علاقاته السرية فيما يسمى التنظيمات الجهادية في (الجزائر، ليبيا، أفغانستان، اليمن ...)، غير أنها عملت على طمأنة الجميع عن نواياها بقولها "تونس أرض دعوة وليست أرض جهاد". غير أن مخاطرهم على استقرار الدولة والمسار الانتقالي كانت جليّة، سيما بعدم إخفائهم ولاءهم لتنظيم القاعدة، وقد هاجمت حركة النهضة بشدة وكذا الأخوان في مصر واعتبارهما غير قادرين على تحمّل رسالة الإسلام، والسعي للتحريض على الجهاد بما لا يتوافق والثقافة الدينية السائدة في تونس. هذا وكانوا علاوة على مقاطعتهم للانتخابات ورفضها فقد كفّروا الديمقراطية واعتبار الانتخابات إبعادٌ لتونس عن الحكم الإسلامي، ولا شرعية للدستور التوافقي التي انتهى إليها المجلس الوطني التأسيسي، فكان (أنصار الشريعة) تنظيما غير قابل للاندماج في المرحلة الجديدة لتونس[3].

جاءت الانتخابات الثانية في جمهورية تونس الثانية معمّقة الاستقطاب السياسي بين المعسكرين؛ الأول رافع لشعار الحداثة والمحافظة على نمط المجتمع المتطور في تونس منذ الاستقلال)، وآخر لشعار عودة المسلمين للحكم، والمعسكر الثاني المشكل من قوى رفعت شعارات الهوية، والدفاع على مكتسبات الثورة، وقضى عودة ممثلي النظام القديم والقوى العلمانية للحكم، ليتراجع الصراع بتنامي أصوات تنادي بالتعايش والتوجه المباشر للمصالحة الوطنية[4]. كل التوجهات الأيديولوجية لم تصل إلى درجة تقسيم المجتمع، لوعيه المضاد للانقسام والعنف الأهلي، وهو الأمر الذي يظهر استنكار المجتمع كليا لتعرض (شكري بلعيد، زعيم حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد/ فيفري 2013)، و(محمد إبراهيم، زعيم التيار الشعبي/ يوليو 2013) للاغتيال السياسي. للاستثناء التونسي جذور تعود لحقبة

[1]- مصباح الشيباني، "الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: التجانس الغائبات، **مرجع سبق ذكره**، ص 217-219.

[2]- كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات: زمن المراجعات الكبرى"، **مرجع سبق ذكره**، ص 45.

[3]- صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف"، **مرجع سبق ذكره**، ص 26،27.

[4]- أحمد كرعود، "تجربة الانتقال التونسية: قصة نجاح نسبي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 123،124.

بورقيبة، الذي عمل على تعميق الشعور بالانتماء القطري بدل كل الولاءات من قبلية وجهوية وغيرها، وإن عبّر الكثير قبل ثورة (14 يناير 2011) أن هذه الوحدة القومية كانت أكثر تسلطية للدولة على المجتمع منه على الوحدة. كما كان الرباعي الراعي للحوار الوطني كبنى مؤسساتية فاعلة في المسار الانتقالي دوره الإيجابي في بناء الوفاق الوطني، وهي مؤسسات تتعلق ببنية المجتمع لا ببنية النظام السياسي. ليصل هذا النموذج التونسي كحالة استثناء لدحض الأيديولوجية العربية المعاصرة وحلول العوامل السياسية والمجتمعية والمؤسساتية المنفذة للمسار الانتقالي[1].

في الجمهوريات؛ كشفت إزالة **الملكيات الرئاسية** الراسخة عن انقسامات مجتمعية أكثر حدة وأقل إدارة. أولاً؛ الانقسام الثلاثي بين مؤسسات الدولة والمعارضة العلمانية والقوات الإسلامية. كانت النتيجة الأولية الرئيسية لانهيار النظام في تونس هي تمكين الإسلاميين، والعلمانيين والليبراليين؛ كانت الانتصارات الإسلامية في انتخابات ما بعد الديمقراطية الأولى انتصارًا جزئياً، نتيجة لتفكك الأحزاب الحاكمة وتفكك المعارضة العلمانية. وكان الإخوان المسلمون الذين وجدوا أن الفوز بتفويض انتخابي لا يعطي سلطة حقيقية على "الدولة العميقة" البيروقراطية. من ناحية أخرى ظل التحول الديمقراطي غير المستقر على المسار الصحيح؛ حيث فاز الإسلامي النهضة بأغلبية في أول انتخابات ما بعد الانتفاضة، بسبب عدم المشاركة في نظام (بن علي) والقدرة التنظيمية على المستوى الشعبي، وتغلغل أكبر في المناطق الريفية مقارنة بالعلمانيين المتمركزين في المدينة، و ذووا رسالة إسلامية معتدلة تتوافق مع الثقافة السياسية في تونس. تقاسم النهضة السلطة مع حزبين علمانيين، فكان الرئيس سياسياً علمانياً، إلى جانب رئيس وزراء إسلامي. بالتأكيد؛ سعى حزب النهضة بمجرد وصوله إلى السلطة لحظر أعضاء التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم السابق من المشاركة في السياسة، وهي خطوة من شأنها إضعاف العلمانيين والليبراليين الذين ارتبط بعضهم بالنظام القديم في نقاط مختلفة ومنعهم من الانضمام إلى ائتلاف مضاد والذي أظهر استطلاعات الرأي أنه كان من الممكن أن يشكل تحديًا كبيرًا للنهضة؛ فأعضاء حزب النظام السابق كانوا وراء الاحتجاجات المتزايدة ضد الحكومة. دعت الحركة النقابية إلى إضراب عام وتعرضت لهجوم من قبل الميليشيا الإسلامية رابطة حماية الثورة. ويبدو أن محاولات السلفيين المتشددين لتقييد التعبير الثقافي الذي اعتبروه معاديًا للإسلام مقبولة من قبل الحكومة. أدى الخطاب الحاد ومقتل الزعماء السياسيين العلمانيين الذين ينتقدون حكومة النهضة إلى غرق البلاد في أزمة في عام (2013)[2].

إن الوضع أكثر تعبيرا عن استمرارية الدولة العميقة والنظام السابق بعيدا عن التّغيير الثّوري، فكل تغيير منطلق من ذات المؤسسات التي سبق وأن ثار عليها الشعب إنّما هي في واقع الأمر غير مجدية ولا جذرية، بقدر ما يمكن أن توصف بالإصلاحية المستمرة التدرّجية. ما يجعل الوصف الأقرب لهذا الحال هو حركات احتجاجية بتغييرات تدرّجية.

3- المغرب:

كان شعار تحويل الملكية التنفيذية إلى ملكية برلمانية بعزل الطبقة السياسية الفاسدة المدافعة عن الملكية قد جعل الملك حذرا من هذا الشعار، وخسرت حركة الاحتجاج التحالف مع الملك ضدها، ووفر لهذه الطبقة الفاسدة

[1]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 279-282.

[2] - Raymond Hinnebusch, **Op Cit**, P 15,16.

البقاء بعد الحراك فرص تغيير الطبقة السياسية الفاسدة، الذي يرجع لانفصال الحركة الاحتجاجية الاجتماعية عن الحركة الاجتماعية السياسية (حركة 20 فبراير)؛ فكان تعامل السلطة مع الحركتين واضح، إذ نالت الحركة الاحتجاجية الاجتماعية أكثر القمع البوليسي باعتبارها الرافد الاحتياطي للحركة الاحتجاجية السياسية[1]. لقد ثار جدل في التعديل الدستوري المغربي، المتعلق بالهوية؛ والتي تنص على التعدّد اللغوي في ظل أحادية الثقافة، مع تحديد الألوان المتعدّدة للهوية. غير أن ذلك ساهم في توسيع مفهوم الهوية بما يشير إلى الانقلاب والتجاوز، ما يجعل الآخر كعدو مفترض في المجال الثقافي لا يصبح كذلك وبصورة مطلقة؛ إذ يصبح بوسائلنا الخاصة جزءً من صيرورة ذاتية في التاريخ[2].

لقد وسع هذا الدستور صلاحيات أمير المؤمنين خلافا لجميع الدساتير السابقة وإعطاء أهمية للحقل الديني، فقد أعطى إمارة المؤمنين فصلا خاصا. إذ نجد أن المؤسسة الدينية متوغلة في كل المؤسسات (القضائية، المحكمة الدستورية ...). وثق هذا الدستور صلابة هذه النصوص المرتبطة بالدين، فنص الفصل (175) على أنه "لا يمكن أن تتناول المراجعة للأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، وبالنظام الملكي للدولة وباختيارها الديمقراطي، وبالمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور"[3]. وفي المقابل نص على الطبيعة الديمقراطية، والفصل بين السلطات وتداول المشاركة في ممارسة الحكم بالانتخابات والحقوق والمساواة ... لقد تضمن عناصر متعارضة بين تشكيل دولة دينية ودولة مدنية، وهو ما يفتح النقاش حول سبل التوفيق بينهما، خصوصا في ظل وصول البعض من التيار الإسلامي المعتدل[4].

جعلت شرعية الملك الدينية من الصعب على الحركات الإسلامية أن تتحدى النظام وأسهل بالنسبة له لتقسيمهم؛ وهكذا، كان قادرًا على نشر الضغط من أجل تغيير النظام بعد عام (2011)، وأبرزها من خلال اختيار الإسلاميين المعتدلين في حزب العدالة والتنمية، والسماح لها بتشكيل حكومة بعد أن حصلت على التعددية في الانتخابات، في حين بقي الإسلاميون المنافسون للعدالة والإحسان المناهضون للنظام الملكي الذين أسسهم (عبد السلام ياسين) في المعارضة، والسلفية كمجموعة ثالثة تعارض الأخيرين. كما استغل النظام الانقسام العلماني الإسلامي لإجهاض تحالف ديمقراطي ضد الملكية. ومن المفارقات أن العلمانيين أيدوا الشرعية الدينية للملك كحصن ضد الإسلاميين، كما رأى العديد من الإسلاميين أنفسهم أقرب إلى الملك من العلمانيين. لقد أراد بعض العلمانيين إقصاء الإسلاميين من السياسة لأنهم بمعزل عن الثقافة الجماهيرية، وإن لم يتمكنوا من منافستهم؛ مع قدرة الإسلاميين على استخدام المساجد والإحسان للوصول إلى الناس. وإن شعرت الكثير من النساء الغربيات بالتهديد من قبل الإسلاميين، فإن الملك وهو محصن ضد النقد الإسلامي، عزز حقوقهن وحمايتهن، أين منح لهن حصة في النظام.

---

[1]- أحمد الخميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 295.

[2]- كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات: زمن المراجعات الكبرى"، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

[3]- دستور المملكة المغربية، المعدل 2011.

[4]- الحسين أعبوشي، "جدلية الصراع في شأن الطبيعة الدينية والمدنية للدولة في المغرب"، **مرجع سبق ذكره**، ص 56-58.

وهكذا، استمرت الصراعات الثقافية العديدة في المجال السياسي للمغرب في منع تحالف المعارضة اللازم للضغط على القصر لتحقيق ديمقراطية شاملة[1].

شعر المجتمع المغربي برغبة مُلحّة في التغيير سيما منه السياسي، خصوصا وأنّ الحراك بالدول المجاورة والعربية قد أثار انتباه النخبة الراغبة في إيصال مطالبها لم تجد أكثر من هذه الفرصة المواتية؛ والتي فتحت المجال للشعوب لتنادي بأعلى صوت ضدّ السلطة المستبدة والمتحكمة في المجال العام. كان الحراك المغربي تعبير عن رفض سياسة الدولة في تسيير الشأن العام، خصوصا في ظلّ احتقان الأوضاع الاجتماعية وسيادة الفساد ومختلف العلاقات الزبونية. كان الحراك المغربي قد بيّن قلّة تأثير المؤسسات المجتمعية، تعبيرا عن سيادة منطق الوصاية المَلَكِية، وسلطوية النّظام ككل؛ إنّها هيمنة المؤسسة المَلَكية عن باقي المؤسسات (الحكومة والبرلمان).

4- ليبيا:

نتيجة لوهن مؤسسات الدولة حتى قبل خلع (القذافي) فقد استمر ذات الوضع في المرحلة الانتقالية، وبرز جليّا العجز القيادي السياسي للأوضاع، إذ اختلطت الصلاحيات الخاصة بالحكومة وتلك الخاصة بالمؤتمر الوطني، والأكثر إثارة للمخاوف ذلك العجز في تمييز هذه المصالح فيما يخص مجال الأمن كعنصر مهم لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية. كما كشفت المناقشات حول الدستور أزمة الخلاف العميق بين مكوّنات الطبقة السياسية الحالية، بين مطالب العودة لدستور عام (1951) المؤسس للنظام الفدرالي، وبين دستور جديد يتوافق وليبيا ما بعد القذافي. كما أن نظام الحكم من غير شك نقطة الاختلاف بين مختلف الأطراف التي تشمل الإسلاميين، دعاة الفدرالية، الأقليات، القوى القبلية والمحلية (مصراتة، الزنتان) وكذا الثوار والكتائب المسلحة، وكذا الميليشيات المسلحة، كلها مجتمعة في ظل ظروف أمنية غير مستقرة تؤدي للارتباك السياسي للنظام الانتقالي[2].

برحيل (القذافي) ظهرت بوادر الانشقاق في المجلس الوطني الانتقالي، سيما بعد اغتيال اللواء (عبد الفتاح يونس) القائد العسكري للثوار، ليتطوّر إلى إقالة المكتب التنفيذي للمجلس وتعيين آخر. ولشرعيته يجب الاستناد إلى شرعية ككيان ينسق جهود الثوار، وألا يستمد شرعيته من شخوص أعضائه. خلف رحيل (القذافي) عناصر من بقايا حركة اللجان الثورية والكتائب الأمنية والقبائل الموالية له. ومع ضعف مؤسسة الدولة والمؤسسات القضائية، وغياب سيادة القانون سيكون صعبا إقامة المصالحة بين الثوار وهذه العناصر؛ ذلك أن رسوخ قيم الثأر قد يشكل عائقا لذلك، في ظل انتشار السلاح في ليبيا بشكل غير مسبوق، لعدم وجود أيضا سلطة قوية وفوقية لتطبيق القانون[3]. استمرارية أزمات الماضي المتعلق بتقاسم السلطة بين الأقاليم الثلاث في ليبيا، جعل زعماء طرابلس والغرب يدعون لبناء دولة مركزية، بينما قيادات الشرق والجنوب دعوا إلى اللاّ مركزية والفدرالية، الأمر الذي قوبل بالرفض للتوجه نحو الانقسام الوطني والتفكك[4]. فجاء قانون الحكم المحلي كقانون معبّر عن الضغوطات الفدرالية، وجاءت المجالس

[1] - Raymond Hinnebusch, **Op Cit**, P 13.

[2] - يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 152-155.

[3] - كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في ليبيا"، **مركز الدراسات الإقليمية**، 10 (34)، 2012، ص 99،100.

[4] - بول سالم، أماندا كادليك، **مرجع سبق ذكره**،ص 139،140.

المحلية التي أشرفت على انتخاباتها لجان مستقلة، لكن دون قوانين أو نظم للانتخابات المحلية، والتي عكست نتائجها بداية ظهور حراك مجتمعي محلي، غير أنها أظهرت الجهوية وبروز الأطراف على حساب المركز كنتيجة من نتائج تبعات نظام القذافي، فسعت السلطات الانتقالية لاحقا إلى إصدار قانون الحكم المحلي[1].

أحد أعمق الأزمات في ليبيا بعد سقوط نظام (القذافي) تلك الانقسامات بين المدن الثورية والقبائل تحت وصف **الثوار** (مصراتة، الزنتان، بنغازي، سوق الجمعة، الزاوية، زواوة)، مقابل **الأزلام** كوصف لأعوان النظام السابق (أجزاء من ورفلة، بني وليد، القذاذفة، المشايشة، الربانية الغربية). وشعور بعض هذه القبائل بالتهميش والاستبعاد، وكما هو معروف فالمجتمع الليبي محافظ فإن لم تُحل الجرائم الماضية من المؤكد لجوءه للانتقام واستمرارية الصراع[2]. إن غياب الثقافة السياسية الديمقراطية القائمة على الحق في الاختلاف جعلت المجتمع الليبي منغلقا في تقاليده؛ الغير متطلع لدولة ديمقراطية، فبقيت سياسة الإقصاء سمة المشهد بعد القذافي، الأمر الذي عمق الخلافات والصراع داخل المؤتمر الوطني (كتلة العدالة والبناء الممثل للتيار الإسلامي، وتحالف القوى الوطنية الممثل للتيار الليبرالي) ما يفسر عدم الاتفاق حول طبيعة الدولة ومؤسساتها[3].

بغياب القوة الأمنية العاملة تحت مظلة القانون أصبح الثوار السبيل الوحيد لتوفير الأمن لغياب البديل القانوني. وإن عمل مجلس الأمن الدولي بتفويض بعثة الأمم المتحدة في المساعدة على مكافحة انتشار الأسلحة. كما أن محاولة السيطرة على الأوضاع الداخلية بتوسّط قوات ليبية لإنهاء القتال بين القبائل المتناحرة يشكل تحدّيا للدولة. لتشكّل أيضا معارضة المهجر تحديا كون الشعب الليبي غير مسيّس، وتوجهاته الأيديولوجية غير واضحة لغياب التعدّدية السياسية؛ الأمر الذي يتطلب آلية حوار جامعة ديمقراطيا تحت مظلة المجلس الوطني الانتقالي. ففي ظل قلة الخبرة السياسية والمهنية وفضلا عن الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة، ومع غياب دستور مرجعي لكل القوانين والبنى والمؤسسات في الدولة، فضلا عن غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام (أحزاب، نقابات ...)[4]، كلها أزمات مستمرة تشكل أكبر عائق أمام إعادة بناء الدولة الليبية. ويرى الباحث (مصطفى عمر التير) أن الحكومة الانتقالية لم توفق في بناء مؤسسات الدولة، ما جعل أمن الحدود معرّضا لدخول كل من أراد الدخول، فكانت عرضة لتنامي جماعات التهريب (تهريب البشر، السلاح، المواد الأخرى كالمخدرات والخمور ...)، والجماعات الجهادية التكفيرية التي سمحت بتدفق مختلف فروعها من بلدان الجوار، وهذه الأخيرة اعتبرت ذلك تهديدا لاستقرارها[5].

ليبيا بعد عام (2011) بأمس الحاجة لبيئة مستقر لإعادة بناء الدولة والخروج بالمشاركة السياسية من التقليدية إلى أطر غير رسمية، فليبيا تناقض كل القواعد في محدّدات بناء الدولة وديمومتها، وذلك بمواجهة البناء المتداعي

[1]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 167.

[2]- إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

[3]- د ن ك، "الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، **مرجع سبق ذكره**، ص 09.

[4]- كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في ليبيا"، **مرجع سبق ذكره**، ص 101-104.

[5]- مصطفى عمر التير، "ربيع ليبيا لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

للنظام السابق القائم على القبلية وارتباطها بمنظومة الأمن والسلطة. ذلك أن إعادة البناء تتطلب قواعد أساسها الشعب؛ باستبدال ثقافته التي رسخت لديه أن الدولة أداة لنظام أمني مخابراتي، بعيدا عن التنشئة الاجتماعية (التعصب، بذور الفتنة، الشك، عسكرة المجتمع ...) وهو ما يحتاج الكثير من الجهد والتوعية. كما تواجه الاختلاف بين الفرقاء حول المسائل الهيكلية ومنها شكل الدولة، ونوع النظام السياسي، والعمل السياسي بما يجمع هؤلاء لإيجاد قواسم مشتركة للاتفاق حول آليات ديمقراطية للمرحلة المقبلة. وأكثر تحديات وأزمات إعادة بناء الدولة في ليبيا، تحدّي "إمكانية إدماج القوى الثورية المتعدّدة تحت لواء السلطة الجديدة"؛ فلا دولة من غير مجتمع متصالح مهما كانت قوة الدولة. إذ يتطلب البناء الديمقراطي للتوازن التوافقي بين التكوين السياسي والتكوين الاجتماعي، فالدولة كما جاءت عند (هرولد لاسكي) "هي اللّبنة الأولى التي ترتكز عليها قبّة الهيكل الاجتماعي، إنها تصوغ وتشكل ملايين الأنفس البشرية في مظهرهم وجوهرهم"[1].

إن من أبرز الخلافات والتحديات، معرفة مصير رموز النظام السياسي السابق من أتباع القذافي، فإعادة إعمار ليبيا يتطلب عمليات وسياسة تنظم مشاركتهم من عدمها. وانتهى الأمر إلى خيار **قانون العزل السياسي** المعتمد من قبل المؤتمر الوطني العام في (5 ماي 2013)، إذ صوت (164) نائب من أصل (200) لصالح القانون، القاضي حرمان كل من تولى المناصب رفيعة المستوى لمدة (10 سنوات)، والذي شمل فئة واسعة تتعدى كبار المسؤولين والقياديين لتشمل حتى الموظفين المشاركين في جرائم النظام واستمرارية هذا الأخير. وهو في اعتقاد الكثيرين مانع لقيام الثورة المضادة، وإن استخدم بعض السياسيين ذلك لاستبعاد منافسيهم لمكاسب سياسية[2].

مع إعلان المجلس الوطني الانتقالي في (مارس 2012) خطته لتخصيص (60) مقعدا في المؤتمر الوطني للإقليم الشرقي وأكثر من (100) مقعد للإقليم الغربي، فقد قرّرت مجموعة مجلس برقة تكوين حكومة مؤقتة ودعوته لمقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة، وهو بذلك سعى إلى إقامة الحكم الذاتي للإقليم، ويكون له برلمانه الخاص وأقرَّ بقاء بعض القضايا بما فيها السياسة الخارجية والدفاع وتوزيع عوائد النفط بيد العاصمة طرابلس، وهو المجلس الذي تدعمه (61) من الميليشيات الشرقية. فخوف الفدراليين من الإهمال من جانب طرابلس تفاقم في عام (2013) ما جعل من الفدراليين من يسيطر على البنى النفطية في الشرق الليبي، بخاصة في ظل سيطرة طرابلس على قرارات مؤسسات النفط ومنها (حوض سرت) في إقليم برقة[3]. جاء إعلان (إقليم برقة) للفدرالية دون أي مشاورات مع الحكومة في طرابلس لخلفيات تهميش ونقل ثرواتها لتنمية المناطق الغربية، في ظل الدولة المركزية الموحدة (عهد القذافي) ذلك أن مصلحة هذا الإقليم حكمت دون لجوء للحكومة أو استفتاء، وهو إعلان أشبه بالاستقلال ويعد أحد تحديات بناء دولة ليبيا[4].

---

[1]- آمنة محمد علي، "تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا"، **مجلة الكوفة**، عدد 17، عدد خاص، د س ن، ص 241-250.

[2]- إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 10،11.

[3]- كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، (Jeffrey, Martini, christopher S. chivvis)، **ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية**، تر: إدريس محمد علي قناوي (RAND: مؤسسة RAND، 2014)، ص 36،37.

[4]- آمنة محمد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 251.

منذ اللحظات الأولى للثورة الليبية برز صراع سياسي بين التيار المدني والتيار الإسلامي، وعملت على عسكرة الثورة، وانبثقت منها فجأة كتائب مسلحة. أما التيار المدني كان من أشهر زعمائه (محمود جبريل) فقد نجح في إنشاء "تحالف القوى الوطنية" وكذا الاستحواذ على الانتخابات سواء في المؤتمر الوطني أو مجلس النواب. كما كان المجلس الليبي ممثلا باللواء المتقاعد (خليفة حفتر) والذي أسسه هذا الأخير في عملية (الكرامة) في (ماي 2014) التابع رسميا لمجلس النواب، وإن كان في ذات الوقت فصيلا شبه مستقل ونقطة خلاف سياسي للأطراف المتصارعة. توجهت ليبيا لحرب مسلحة على التيار المدني بإعلان (الإخوان) وحلفاؤهم تفاقم الوضع بخاصة في ظل نجاح الجيش في مصر بطرد (الإخوان)، وعودة التيار (البورقيبي) في تونس للسلطة، فكان إعلان معركة (الكرامة للواء حفتر)، وإعلان (فجر ليبيا) الاستيلاء على (طرابلس العاصمة)[1].

بالتزامن مع أحداث شرق ليبيا (درنة) قدّمت الكتلة المحسوبة على الإسلام السياسي جملة من الانتقادات للحكومة بالهيئة التشريعية، خاصة لرئيس الحكومة المحسوب على التيار الليبرالي والتي انتهت بسحب الثقة من رئيس الوزراء شهر مارس (2014) بتهمة الفساد وكلفت بعد وزير الدفاع برئاسة الحكومة لتصريف الأعمال لأسبوعين حتى يعين رئيس حكومة جديد، غير أن انقساما حدث في الهيئة التشريعية لوجود تجاذبات بينها وبين التنفيذية، أدى الامتناع بعض الأعضاء من حضور الجلسات، ولم يحضر جلسة التصويت على الحكومة المقترحة من قبل جماعة الإسلام السياسي غير (98) عضوا من أصل (200) عضو، بنسبة (49%)، ليؤجل الاجتماع بعد أن حصل رئيس الوزراء على (113) عضو بدل ما يتطلبه التشريع بـ (120) عضو. فرضت الميليشيات المحسوبة على الجماعة الإسلامية دخول الرئيس الذي قرّرت نيله الثقة لمكاتب المجلس بالقوة، غير أن قوى المعارضة منعت ذلك بالاستعانة بالمحكمة الدستورية التي قضت عدم دستورية الأجراء. إذ نجحت بعدها الحكومة في (25 جويلية 2014) في تنظيم انتخابات لمجلس النواب والتي حصلت فيها الكتلة الإسلامية على (23) مقعدًا من مجموع (188) وقرّرت بذلك إفشال أعمال مجلس النواب بحجة عقده جلساته في (طبرق) بدل (بنغازي). اعترف المجتمع الدولي بانتخاب مجلس النواب ونهاية فترة (المؤتمر الوطني العام) غير أن هذا الأخير استمر في التشكيك بمجلس النواب، وقبل بدأ مجلس النواب أعماله في (4 أوت 2014) عملت ميليشيات الإسلام السياسي بالتحالف مع ميليشات أخرى وشن هجوم في (10 جويلية 2014) على مطار طرابلس الدولي والمناطق المجاورة لتخليص المنطقة من الميليشيات المسيطرة عليها والمؤيدة لمجلس النواب؛ لتستمر الحرب التي عرفت بتدمير طرابلس لمدة (42) يوم وانسحاب الميليشيات لتنفرد ميليشيات (فجر ليبيا) بفرض سيطرتها عليها، وانتقلت الحرب إلى مناطق أخرى. ما جعل الحكومة المؤقتة تنسحب إلى المدينة التي احتضنت جلسات مجلس النواب، ودعت مجموعة (فجر ليبيا) أعضاء المؤتمر الوطني العام لاستئناف جلسات في طرابلس وانتخاب حكومة جديدة. استجاب أعضاء الهيئة التشريعيين المؤيدين (لفجر ليبيا) واستأنفوا جلساتهم بتسمية حكومة بمسمى "حكومة الإنقاذ الوطني" وأصبح في ليبيا حكومتان ومجلسان تشريعيان[2].

---

[1]- أحمد الفيتوري، "ليبيا في مهب الربيع العربي"، التطوّرات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011، **مرجع سبق ذكره**،ص 85-88.

[2]- علي الدين هلال محرّرا، **مرجع سبق ذكره**، ص 576،577.

في عام (2014) أصبحت الأزمة أكثر تعقيدًا، إذ استمرت الجماعات في الشرق الليبي (درنة) رافعة شعاراتها الدينية وتوسيع سيطرتها تحت مسمى "تنظيم مجلس شباب الإسلام"، وتحت دافع زيادة القتلى في الجيش والشرطة قرّر بعض منتسبيهم بعث "معركة الكرامة" لمحاربة الجماعات الإسلامية؛ وهو ما دفع الميليشيات الرافعة للشعارات الدينية والمنتشرة في (بنغازي) إلى شن هجوم على معسكرات الجيش الليبي في المدينة والاستيلاء عليها. ومنذ منتصف أكتوبر (2014) انتقلت المعارك (لبنغازي) في شكل حرب شوارع[1]. كما رجع سيناريو الانقلاب للمشهد السياسي الليبي، إذ تم توزيع شريط للّواء (حفتر) في (14 فبراير 2014) يعلن فيه تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة والإعلان الدستوري، والذي باء بالفشل، لأن اللواء (حفتر) أعلن تسليم السلطة للقضاء، وهذه المؤسسة في طور التكوين. ثم التوقيع على وثيقة الاتفاق السياسي (بالصخيرات) المغربية في (17 ديسمبر 2015) من قبل حكومة الوفاق الوطني، وإن ظل الانقسام ملازما للمشهد السياسي. وقد سبقه لقاء (مالطا) بين رئيس المؤتمر الوطني (بوسهمين نورى) ورئيس مجلس النواب (عقيلة صالح)، واعتبار وثيقة الاتفاق السياسي غير ممثلة للمجتمع الليبي، غير أنه لقي تأيدا من قبل فجر ليبيا، وتم احتواء معارضة (حفتر)يضم أحد مسؤوليها لمجلس الوزراء، كما أيده التيار الإسلامي واعتبره فرصة لتشكيل سلطة موحدة، أما التيار السلفي ودار الإفتاء اعترضا عليه[2].

لتبقى الأوضاع متدهورة غير مستقرة في ليبيا، إذ تتنازع الشرعية في طرابلس حكومتان، حكومة الوفاق الوطني برئاسة (فايز السراج) ومعترف بها دوليا، وحكومة الإنقاذ الوطني برئاسة (خليفة الغويل) يسندها المؤتمر الوطني منتهي الولاية، وفي (مصراته) حدث انقسام حاد بين المجلس البلدي وأنصاره، بعد اتجاهه إلى دعم حكومة الوفاق الوطني والمجلس العسكري، الذي ظل ولائه لحكومة (الغويل) بسبب الصراعات المندلعة في (مارس 2017) بين المجموعة المسلحة في طرابلس والموالية لحكومتي (السراج والغويل). أما الحكومة الثالثة في المنطقة الشرقية برئاسة (عبد الله الثني) المستندة للبرلمان المنتخب بمدينة (طبرق) ومعترف به دوليا أيضا؛ وبالتالي حدث انقسام مهدّد لوحدة ليبيا (شرق، غرب، جنوب) ما حوّل ليبيا إلى دولة فاشلة فتحت المجال للأطراف المتطلعة بدور إقليمي لوضع نفسها في المشهد الليبي[3].

إن السعي للمصالحة لأجل بناء دولة ليبيا الجديدة يتطلب نزع السلاح من المقاتلين، وإدماجهم في المجتمع بعيدا عن الميليشيات. غير أن الأمر واقعيا يجعل ليبيا تجمع دولتين؛ الدولة الرسمية يمثلها المؤتمر الوطني العام ومجلس الوزراء، ودولة الثوار التي تعد قوة عسكرية. كما أن المجالس العسكرية في ليبيا تعمل بشكل مستقل في ظل غياب بنية قيادية تنظم هذه المجالس، فلكل مدينة رئيسية مجلس عسكري خاص بها. ذلك أن الثوار يرفضون تسليم السلاح لحماية الثورة من الثورة المضادة، وضمان الانتقال للديمقراطية. فنقطة الخلاف الجوهرية بين الدولة والثوار عدم اتفاقهم على طرق إحباط الثورة المضادة، فيقول زعيم ميليشيا (مصراتة) "ليس لدينا مشكلة في الانضمام إلى

---

[1]- علي الدين هلال محرّرا، **مرجع سبق ذكره**، سص 575،576.

[2]- نور الهدى بن بتقة، **مرجع سبق ذكره**، ص 234-239.

[3]- محمد السبيطلي، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، **سلسلة دراسات**، العدد 25، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو 2017، ص 7.

الدولة (...) لو كنا نسعى لتحقيق مكاسب شخصية لفعلنا (...) لكنه ليس كذلك؛ هدفنا أن نحمّل قادة كتائب القذافي المسؤولية وأن نحمي الثورة"[1]. ما يعني أن انتشار ثقافة المنتصر، أدى إلى تقسيم المجتمع الليبي مناطقيا بين الثوار والأزلام ما أدى إلى انقسامه هيكليا. يقول (محمد نور الدين أفاية)* "من السذاجة الاعتقاد بأن الاستبداد المتمركز داخل المجتمع طيلة عقود أو المستوطن في الثقافة العميقة، يستسلم من دون مقاومته أو أن سقوط رموزه معناه الانتصار على بنيان التسلطية وتغيير منظومتها الاجتماعية"[2].

لقد تفاقمت الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا بعد عام (2011)، واقتربت من الحرب الأهلية للصراع المسلح بين مختلف جماعات المجتمع القبلي، وأصبح الوضع أكثر تأزما خصوصا ووجود ثلاث حكومات في نفس الوقت، تعبيرا عن حجم الفشل السياسي، ناهيك عن انقسام المجتمع وانتشار الميليشيات في كل شبر من الدولة، لتحتدّ الصراعات الدامية بين المحتجين والثوار ومختلف المسلحين من قوات (الأمن، المرتزقة، الميليشيات)، فشكّل المشهد حربا أهليا. هذا الوضع صعّب من توصل القوى السياسية المختلفة لإيجاد اتفاق أو حلول توافقية سيما بعد فرض قانون العزل السياسي وما كان له من تبعات على الساحة السياسية نحو أزمة سياسية أخرى. فقد يكون واقع الحال معبّرا عن حقيقة انقسامية المجتمع الليبي وطبيعته القبلية التي ما تزال مهيمنة على بنى وهياكل المجتمع في مختلف مجالاته، فهل يمكن الحديث عن دولة وطنية موحدة في القادم من الأيام؟ أم أن صورة الدولة الفدرالية تلوح في الأفق مستقبلا؟ وهل لهذه الدولة مهما كان شكلها أن تؤسّس لمدنية هذه الدولة؟ أم سيكون من العسير الوصول لأي توافق واتفاق بين مختلف الفصائل المتصارعة فنكون أمام مجتمع اللادولة؟

5- موريتانيا:

يزعم المتظاهرون أن الرئيس (محمد ولد عبد العزيز) إما خلق أو تجاهل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في موريتانيا بما في ذلك الفقر الواسع الانتشار وأزمة الجفاف والعبودية التي لم يتم السيطرة عليها مع الفساد الحكومي. كانت هناك أيضًا احتجاجات أخرى كتلك التي اندلعت في (20 يناير 2012) حيث تجمع المحتجون في ميدان (1 ماي) في العاصمة نواكشوط تتعلق الاحتجاجات الأخرى بالعبودية، التي رغم أنها غير قانونية في موريتانيا لا تزال تحدث مع ناشطين يزعمون أن الحكومة نادراً ما تحمِّل مالكي العبيد مسئولية وبدلاً من ذلك يضطهدون عقوبة الإعدام. إذ تتمتع موريتانيا بأعلى معدلات انتشار العبودية على مستوى العالم. إذ يعد الفساد المستشري وضعف الحكم في موريتانيا من المصادر الرئيسية لعدم الرضا الشعبي، مما يؤدي إلى التوتر الاجتماعي وعدم الاستقرار. فعلى سبيل المثال يشارك المسؤولون غالبًا في فضائح الإسناد غير القانوني. ولا يزال النظام السياسي في موريتانيا عميل يهيمن عليه الحزب الحاكم. والأفراد والجماعات في البرلمان ينتمون عادة إلى هذا الحزب الحاكم ويتمتعون بدعم من الجيش.

---

[1]- إبراهيم شرقية، "إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 14-16.

*- نقلا: عن يوسف الصواني: أنظر:

محمد نور الدين أفاية، **الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه** (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 62-90.

[2]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 188،189.

يمتد هذا التأثير إلى البيروقراطية والخدمة المدني، التي أيدت انقلاب عام (2008)، وبالمثل فإن هؤلاء الأفراد والأسر والعشائر التي تربطها صلات بالفصائل داخل الجيش يسيطرون على معظم قطاعات الاقتصاد الرئيسية. إذ أن موريتانيا منقسمة على أسس عرقية عنصرية وكان هذا سببًا مميزًا للتوتر والصراع المطوَّل في البلاد. على وجه الخصوص هناك قضايا تتعلق بجماعة الحراطين العرقية، وما يزالون مستبعدين سياسياً، إلى جانب تهميش مجموعات الأقليات الأخرى[1]. من ناحية أخرى، الإسلاموية الموريتانية لا تشكل حاليًا تهديدًا وأن التيار الرئيسي للحركة يبدو ملتزمًا بالديمقراطية. ويشير إلى أن الزعماء الإسلاميين الموريتانيين رفضوا صراحة استخدام العنف للسيطرة على الدولة وإدانة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي علانية. إذ أن تغلغل الأفكار السلفية المستوردة في المجتمع الموريتاني قد أثر على ثقافة التسامح والهوية الإسلامية الموريتانية[2].

لم تنجح المعارضة بشقيها الثوري والسياسي في إحداث التغيير حسب وجهة نظرهما بسبب واقع أحزابها وتحالفاتها الهشة، ومواقفها المتعارضة بين تلك الداعية لرحيل النظام بدخل حزب (تواصل) الإسلامي بالتصعيد الثورية، والمعارضة الأخرى المتحاورة والتي ترى أن هذا التصعيد لن يخدم سوى الإسلاميين. لتكون المعارضة الثورية قد قطعت طريق العودة ما يجعلها أمام الكثير من العمل السياسي غير الثوري. في مقابل المعارضة المحاورة التي جمعتها مع النظام علاقات سياسية رسمية انتهت بالحوار السياسي[3]. إن النقاش الدائر بين أطروحة الديمقراطية والمقاومة الاستبدادية تحتكره المتغيرات الداخلية. إذ يوضح هذا التحليل كيف لا يفسر التفرد المحلي بشكل كامل كيف تتفاعل الديمقراطية والاستبداد في العالم العربي، حيث تصبح الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الطابع الديمقراطي المعياري ركائز للأنظمة الاستبدادية، دون استبعاد البعد الدولي لتغيير النظام. فالمؤسسات المحلية سواء كانت ديمقراطية أو استبدادية هي نتاج رسمي للترتيبات التي تسيطر عليها الجهات الفاعلة المحلية، وإن كان ذلك دون وجودها في حيز سياسي فارغ على المستوى الدولي. فتسارع العولمة يجعل هذه الحجة صالحة بشكل خاص[4]. لقد آلت السلطة والحكم إلى من كانوا بعيدين عن الثورة، واستبعد من ثار ضد الظلم والاستعباد، وهذا لأن كل من استبعد عن ثورته افتقر إلى التنظيم السياسي والاجتماعي، والمستلم للسلطة أكثر تنظيما، بواقع حال (سرقة الثورات من جديد) لتعود للوضع الأول ونبحث عن مناضلين جدد[5].

عقب نجاح الحراك في بعض الدول العربية عام (2011) علّق المجتمع الموريتاني آماله على التحرّر من الاستبداد وتسلطية العسكر، غير أن القمع الأمني كان للحراك بالمرصاد، وتبخّر الحلم سريعا، خاصة مع غياب التنظيم القيادي له. إلّا أنّ الأهم هو فطن المجتمع وتنظيماته المختلفة لإمكانية عودة المعارضة بقوّة، وإن كانت هذه الأخيرة تشهد

[1]- Sumedh Rao , Conflict analysis of Mauritania, **Report** , UK: GSDRC, University of Birmingham, January 2014, P 14,15.

[2] - Ibid, P 8.

[3]- المختار بن نافع، "موريتانيا: هل تنهي الانتخابات الأزمة السياسية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، سبتمبر 2013، ص 3،4.

[4]-Francesco Cavatorta, La Reconfiguration Des Structures De Pouvoir En Algérie: Entre le national et l'international, **Revue Tiers Monde**, N° 210, avril-juin 2012, P 27.

[5]- عادل محمد حسن العليّان، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

انقساما بين أطرافها، ما يجعل الوضع متأزما مستقبلا سيما في دولة هشّة مثل موريتانيا. ويبقى هدف التغيير في بنية السلطة مؤجلا إلى حين، وإن كان غير مستبعد في دولة ألفت الانقلاب وسيلة تداول السلطة.

إن الأزمات في المجال السياسي المغاربي مستمرة متجذّرة بقلب السلطة والنظام، وكل محاولات التغيير ومطالب الثوار والحراك الشعبي فشلت في تغيير ثوري، وكل ما كان تغيير تدرجي إصلاحي بمواصفات الدولة العميقة مغاربيا، وهو ما فتح باب الجدل بين النظام والطرف الآخر (معارضين/ثوار/ إسلاميين...)، فما هو موقع المجتمع من التحولات المجال السياسي؟ وعن أي دور يبحث؟ وهل بقيت مطالب التغيير عنده اجتماعية أكثر منها سياسية؟ هل (نجحت/فشلت) السلطة في إعادة الثقة المجتمعية بها؟ وما حال الدول ككيان سياسي في جدلية التغيير السياسي بين الحداثي والموروث؟

المبحث الثاني: جدلية التغيير بين الإصلاحي والمحافظ: ما بعد الحراك العربي

استحدثت الخلافات بين الفرقاء لما بعد الحراك العربي في المجال السياسي المغاربي؛ فكانت صراعات وسياسات الهوية أبرز ملامح السياسات الجديدة وإصلاحات الدساتير في هذه الدول، لتتفاقم مشكلة الدولة والمجتمع في بعض هذه الدول نحو ما أسماه (بيار كلاستر.Pierre Clastres) مجتمعات اللا دولة أو المجتمع ضد الدولة، فأي مستقبل للدولة الوطنية في معادلة الثابت والمتحول في المجال السياسي المغاربي؟

المطلب الأول: هيمنة سياسة الهُوية وحكم الجماعة (تونس، المغرب، ليبيا)

يمكن قراءة المطالب الهوياتية في دول الحراك ومنها المجال المغاربي؛ وفق التصنيفات الثلاث:

- "النمط الأول: مطلب التنوع الثقافي: المتعلق بتدبير الاختلاف والاحترام المتبادل بين المكونات الثقافية؛
- النمط الثاني: مطلب المواطنة المتعدّدة الثقافات والإثنيات: مشاركة الجميع في مناحي الحياة على قدم المساواة؛
- النمط الثالث: تقرير المصير تحت مضلة القانون الدستور، وتقاسم أو اقتسام السلطة"[1].

في دول الحراك العربي كثيرا ما كانت مهدّدة بالانزلاق من النمطين الأول والثاني نحو النمط الثالث الحامل تهديد الوحدة الدولة كما الحال في ليبيا مغاربيا. فأنموذج الصراع المجتمعي المادي (الثوري الهوياتي) لا يعبّر كما يسميه الباحث (عزمي بشارة) بـ (ثورات المواطنين) أي ثورة مواطنين يرون أنهم ذوو حقوق ضد أنظمة سياسية لا تراهم كذلك؛ ذلك أن ثورة المواطنين بتعبير (انجلز) إنما تستلزم فرض قسم من السكان إرادته على بقية القسم. فبالرجوع إلى وقائع الثورات والتي كان متخيلا أنها تعبر عن إرادة الشعب في بناء نظام سياسي جديد للدولة تتوافق مؤسساتها ونظامها على دولة مواطنين* لا دولة رعايا، غير أن ذلك لم يكن ممكنا في المسارات الانتقالية، بسبب إحياء مفاهيم (الثورة الطبقية، الثورة الهوياتية)؛ فهذه الطبيعة الصراعيه المجتمعية لا تسمح بوصفها ثورات مواطنين. فتخيل ثورة مواطنية لا يكون على شاكلة **صراع مجتمعي مادي** على سلطة الدولة، بل صراع بين رؤيتين ونمطين من القيم في علاقة الفرد- المجتمع- الدولة، ولكل منها رؤية مختلفة لمجالات الحياة. ذلك أن الصراع بين مختلف نخب (الثورات) لا يتوافق ومبادئ الديمقراطية التي ينادون بها، وهو الذي يطرح تناقضات سياسية بين (منظور الصراع الطبقي) و(الصراع الهوياتي) وهو ما يجعل الإطاحة بالخصم وإلغائه هدفه الأسمى، فلا يرقى لمجتمع منسجم اجتماعيا وسياسي[2]. فهم أحد أبرز بواعث الصدع المجتمعي هو "أن النمو الإيديولوجي يأتي على قاعدة انفجار الهويات الفرعية، وعلى سعي كل منها إلى إعادة تظهير "بصمتها" العقدية والثقافية الأصلية؛ ولذا فما من هوية فرعية تستنبتها حركة التحولات، إلاّ ولها ما يناسبها من إنشاءات وعناوين وأفكار وشعارات"[3]. يمثل النموذج الإسباني الانتقال الديمقراطي مثالاً على التوافق بين الأطراف السياسية المتنافرة بالتخلي على أيديولوجياتها لبناء نظام بعيد عن الدكتاتورية وهو

---

[1]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 218-220.

*- فكرة المواطنة تحنو نحو تنظيم علاقة الفرد بالدولة بغض النظر عن الانتماءات المختلفة فالمواطنة تفترض مستوى من الوحدة المجتمعية داخل الأمة/ الدولة أعلى من مستوى الاختلافات والفوارق.

[2]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 128-131.

[3]- محمود حيدر، "بواعث الثورات القلقة: مسعى تنظيري لفهم طبائعها، وأسئلتها، وتحيّزاتها الإيديولوجية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 32،33.

الذي تضمن عمليتين؛ إصلاح تدريجي للمؤسسات والتشريعات، وعملية ثانية تكمن في إحداث القطيعة مع الإرث السياسي الفرانكوي؛ وأصبح أنموذج "إصلاح تعاقدي وقطيعة تعاقدية" عالمي للتوافق وإنجاز المسار الانتقالي[1].

إن أخطر مشاهد الحراك المغاربي الموجة الفكرية النيوليبرالة بما يعرف بـ "الحرب على المعنى"، كموجة تستهدف اغتيال الولاء للهويات الوطنية وتفكيك منظومة القيم الدينية والأخلاقية، فكانت تتحرك على ثلاثة محاور:

- الأول: مصادرة أي احتمال للتغيير منعا للسيادة الوطنية الكاملة؛
- الثاني: استئناف العقل النيو-امبريالي (الفوضى والتفكيك).
- الثالث: احتواء التفاؤل بالنصر لدى شعوب المنطقة، بما يظهر في تهيت البعد الوطني والأخلاقي والإيماني لثقافة مقاومة الاحتلال[2].

إن الوفاق العربي عموما لما بعد (الثورات/الحراك)، لم تعد تقتصر على إنتاج الصراع المادي المتخيل بين قوى الاستبداد وقوى تيارات الأمة ذات التوجه نحو التحول الديمقراطي، بل أيضا مع الاستعمار الغربي الذي يصبوا للتعامل مع الوضع المستجد بالاختطاف أو الإجهاض أو الاختراق؛ وهو ما يتطلب من القوى الوطنية مواجهته والتصدي له، أي ضرورة التمييز بين التناقض الرئيس (التصدي لقوى الغرب) والتناقضات الفرعية في منزلة تالية[3]. وهو ما يجعلنا نبحث في أساليب الوفاق بين الأطراف (الثوار المنتفضين والنظام) على المستوى المغاربي. وبما أن حقيقة المخرجات غير قارة في جميع الدول المغاربية سنكتفي في هذا المقام بدراسة الحالات الأكثر وضوحا من حيث النواتج بعد الحراك في كل من (تونس، المغرب، ليبيا).

1- تونس:

يعتقد الوفاق القومي أن الاندماج الاجتماعي والتحالف بين الديمقراطيين والنقابيين والإسلاميين ومختلف الفواعل ضد الديكتاتورية والاستبداد، وكذا حياد الجيش وعدم تورطه في قمع الحراك أهم الأسباب في نجاح ثورة تونس؛ فالروح الوفاقية التي بنتها هيئة (18 أكتوبر) للحقوق والحريات جنّبت الساحة السياسية والاجتماعية مختلف التوترات والتصدي للاستبداد السياسي. فبعد سقوط نظام بن علي وفراره، بدَت عبارات التوافق والوفاق والديمقراطية الوفاقية على الألسن السياسية التي لطالما تنابذت بشتى نعوت الإقصاء، فكانت ثورة(14 جانفي) ثمرة السياق التفكيري لديمقراطية وفاقية، سيما بعد تجربة (18 أكتوبر) للحقوق والحريات[4]. لقد كان الدستور المعدّل دستورا للتّسوية، فتونس كغيرها من دول الحراك العربي التي شهدت تفجر مسألة الهوية، غير أنها في نهاية مسار الدسترة المعقّد استطاعت صياغة وثيقة توافقية بتنازلات ووفاقات متبادلة تمثيلا للمواطنين التونسيين. فقد زاوج الدستور التونسي في توصيف الدولة كدولة حرة ودولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها،

---

[1]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

[2]- محمود حيدر، "بواعث الثورات القلقة: مسعى تنظيري لفهم طبائعها، وأسئلتها، وتحيّزاتها الإيديولوجية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[3]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 147.

[4]- **المرجع نفسه**، 141،142.

والجمهورية نظامها (الفصل الأول)، واعتبارها من جهة أخرى دولة مدنية* تقوم على المواطنة وإرادة الشعب، وعلوية القانون (الفصل الثاني). كما أعلن الانتماء الثقافي والحضاري للأمة العربية والإسلامية، منطلقا من الوحدة الوطنية القائمة على الأخوة والتكامل والعدالة الاجتماعية[1].

كان الخطاب الوفاقي محصورا في توافق القوى الوطنية في إنشاء حكومة انتقالية ودستور توافقي ديمقراطي لبناء وتأسيس نظام جديد. على أن الوفاقي اليساري ظن أنه يكمن تحقيق **الوحدة الأيديولوجية**، وليس فقط الوحدة النضالية (المواجهة المادية)، بالاتفاق على مناقشة قضايا خلافية (المساواة بين الجنسين، حرية العقيدة، أسس الدولة الديمقراطية، هوية البلاد ...). وقد تم التوصل إلى حدّ أدنى غير قابل للتصرف بحسب الوثائق الصادرة عن هيئة (18 أكتوبر) وهذا ما أكده تصريح لإسلامي حول المرحلة الانتقالية بقوله: "مرحلة انتقالية تعدّ لإعادة بناء القوى السياسية (...) التي ستتنافس في الانتخابات الحرة والنزيهة لإستئهال قيادة سلطات الشعب (...) وتحريرها من أعداء الثورة لصالح أصدقائها". فحدث بذلك تقارب بين اليساري والليبرالي والقومي والإسلامي. وفي ذلك يتابع ذات المتحدث قوله: "لما كانت كل الحساسيات السياسية التونسية موزعة على هذه الخيارات (...) فإن كل هذه الأحزاب ضرورية في بناء الثورة بشرط تحريرها ممّا دبّ فيها من فساد بحكم تأثرها بالنظام السابق، وتحقيق حلف أصدقاء الثورة الذين سيضمنون الانتقال السلمي إلى العهد الجديد الذي تطلبه الثورة"[2]. إذ أصبح الخيار الديمقراطي كنظام للحكم لا يتعارض ومبادئ جل القوى السياسية (قومية، إسلامية، يسارية، ليبرالية).

أكد (المنصف المرزوقي) على ضرورة البناء الجمعي للدولة ومؤسساتها دون إقصاء أي طرف "فتقاسم الحكم بين الإسلاميين والعلمانيين المعتدلين أصبح أمرا ملما وإستراتيجيا في العالم العربي لتفادي الانقسام"[3]. التقى (اليسار الماركسي اللينيني) مع حركة (النهضة الإسلامية) مع تيارات قومية وحدوية وأحزاب ليبرالية كلها في توافق بعد ثورة (14 يناير)، من أجل إبعاد كل رموز النظام السابق وإجراء تغييرات وإبطال دستور عام (1959)، وصولا لانتخاب مجلس تأسيسي في بعده النقضي والهدمي لا في بعده التأسيسي. حيث صرح أحد اليساريين الراديكاليين قائلا: "كان لا بد من إعادة البناء كليا، لا إصلاح، ولا ترقيع، ولذلك تمسّكت حركة الثورة بالمجلس التأسيسي علامة على البداية الجديدة والقطع الكلي مع الماضي"[4].

استطاع الأيديولوجيون احتواء الشارع وتحويل فعالياته للوصول للسلطة، وهو الحال بالنسبة لتونس، أين كانت (النهضة) سليلة الفضاء الأيديولوجي الإسلامي أن تحقّق ما كان لها بعيد المنال، وكانت نهاية حركة الشباب بالاحتجاج أن آلت إلى حصنها الأيديولوجي[5]. بعد فوز (حركة النهضة) في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في (23 أكتوبر 2011) انفردت بقيادة البلاد، والعمل على تهميش المعارضة، إلى أن حدثت قطيعة بين هذه المعارضة والأغلبية التي

---

* - توطئة الدستور: الحكم للقانون والسيادة للشعب عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة.

[1] - حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 224-226.

[2] - الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 150-153

[3] - محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 202.

[4] - الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 144،145.

[5] - محمود حيدر، "بواعث الثورات القلقة: مسعى تنظيري لفهم طبائعها، وأسئلتها، وتحيّزاتها الإيديولوجية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

حكمت لمدة سنتان؛ الأمر الذي فتح باب البحث عن **صيغة توافقية** حفاظا على وحدة البلاد. إذ طفت روح الغلبة والمغالبة بين المتنافسين على خلفية الحزب الواحد، وكذا الثقافة السياسية التي يطغى عليها احتكار الحكم من قبل الأقوى. وكذا الانتقال المفاجئ من الاستبداد إلى التعدّدية. فصيغة الحكومة الائتلافية جاءت نتيجة عاملين؛ الأول ممثلا في القانون الانتخابي الذي تم وضعه بما لا يحقق فوزا ساحقا لحزب كبير منها للهيمنة على السلطة التشريعية والتنفيذية، وعودة الحزب الواحد المهيمن، وثانيا اضطراب الأحزاب وفي مقدمتها (النهضة) لإيجاد حلفاء لتكوين المجلس الوطني التأسيسي، والتحالف مع (حزب المؤتمر من أجل الجمهورية) بميوله الليبرالية والعروبية، وحزب (التكتل من أجل العمل والحريات). غير أن هذا الائتلاف لم يمنع الانقسامات حتى داخل أوساط العلمانيين واتهم الحزبان بالرضوخ (للنهضة)؛ غير أن قبول هذه الأخيرة بمشاركة الحكم مع العلمانيين جعل المسار الانتقالي يتجه نحو صيغة أكثر نضجا. وكانت المفاجئة قبول (النهضة) مغادرة الحكومة وتسليمها التكنوقراط، وإن لم يكن بشكل طوعي بل مراعاة لعدم جرّ البلاد للفوضى[1]. ووصل خلاف الفرقاء السياسيين درجة خطيرة باغتيال زعيمين سياسيين من الجبهة الشعبية، وقتل قيادي لحزب (نداء تونس) وتعطل العمل في المجلس التأسيسي، وبعد محادثات انطلق رسميا الحوار الوطني بإشراف (الرباعي الراعي) للحوار، ليصل إلى التوافق نهاية عام (2013) على خارطة طريق تضمنت جدولاً زمنيا لإنهاء المجلس الوطني التأسيسي أعماله (كتابة الدستور، إصدار قانون انتخابي، إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات)[2].

عملت تونس عقب الثورة فيما يتعلق بمسائل الإسلام والشريعة على تحقيق التوافق لتجاوز التناقضات، فلم تكن الشريعة في أثناء وضع مسودة الدستور المصدر الوحيد للتشريع والحكم؛ وهو الذي أكده (راشد الغنوشي) في قوله أن إعطاء الشريعة دورًا مركزية في التشريع والحكم يتنافى وتقسيم الحكم والتشريع في تونس [استمرارية الدولة العميقة]. لذلك كان نجاح التجربة الديمقراطية بتحقيق التوافق بين حزب النهضة والأحزاب العلمانية، واستمرارية هذه الأخيرة في دورها في الحياة السياسية[3]. في تونس؛ كان للتحديث المؤسساتي وعلمنة المجتمع أثر الاحتجاج الواعي والمؤطر وطنيا، وهو محاولة لانطلاقه "نحو إعادة تأسيس التعاقد الوطني وفق مبدأ المواطنة، ويعلن ضمنيا أن وُرش إعادة بناء الدولة الوطنية هو الأساس قبل أي تفكير في كيانات أوسع"[4]. ذلك أن جهود البناء نحو تحول ديمقراطي تتطلب وفاقا لتكتل قوى مادية، في قول الوفاقي: "لعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن حكام تونس لن يكتب لهم النجاح ولن يحالفهم التوفيق إن لم ينتهجوا أسلوب **الائتلاف والتوافق**، فما ورثته تونس من مخلفات حقبة ديكتاتورية (...) يستوجب جهدا فارقا من كل طاقات المجتمع في سبيل بناء دولة الحرية والديمقراطية للجميع، وكذلك خاصة التنمية المستدامة لجميع الجهات دون تمييز"[5]. ليكون بذلك مسار المرحلة الانتقالية لما بعد الحراك في تونس لا يحدوا

[1]- صلاح الدين الجورشي، "ربيع تونس: التأرجح بين الأمل والخوف"، **مرجع سبق ذكره**، ص 24،25.

[2]- أحمد كرعود، "تجربة الانتقال التونسية: قصة نجاح نسبي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 122.

[3]- ريكاردو لاريمونت وآخرون، "ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي"، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 222-224.

[4]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 289.

[5]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 147-150.

إلا أن يكون في خيار الهدم والنقيض والسعي لاجتثاث كل ماله علاقة بالنظام السابق، فلم تكن لدى القوى الثورية والوطنية أي مخططات لإدارة المرحلة الانتقالية، وجفاف منابع التفكير والفكر لبناء أنظمة ديمقراطية.

2- المغرب:

رعت الدولة المغربية الجزء المعتدل من التيار الأصولي داخل الأحزاب، ثم البرلمان استدراجا منها للإدماج، ليحمل الحراك هذا الجزء المعتدل (حزب العدالة والتنمية الإسلامي) إلى رئاسة الحكومة في (جانفي 2012)، وتوقفت جماعة العدل والإحسان عن مساندة حركة (20 فبراير)[1]. لقد شكل التوافق أساس المجتمع الديمقراطي الحداثي بالجمع بين مرجعيتين: الإسلام من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى؛ فالمغرب يسعى للتوفيق بين مكتسبات الغرب (سياسيا وحقوقيا)، وفي ذات الوقت الحفاظ على الهوية التاريخية وفق الإسلام، وهي إشكالية الإصلاح على مستويين: كتصور أيديولوجي ثقافي، وإصلاح قطاعي، فالمستوى الأول محاولة للبحث عن نزعة المغرب للإصلاح، الذي تعيقه غالبا الثقافة السياسية التقليدية. أما المستوى الإصلاحي الثاني القطاعي مرتبط بدعامة النصوص القانونية أولا، ودعامة ثانية مرتبطة بالبيئة الملائمة لتنفيذ هذا القانون. فإذا اعتمد المغرب الإصلاح الدستوري كمدخل للإصلاح، لابد وأن ينصب على طبيعة النظام السياسي؛ وهو ما يستبعده (محمد السادس) بقوله أن هكذا إصلاح نحو ملكية برلمانية تتطلب وجود أحزاب سياسية قوية، لتكون مقاربة المؤسسة الملكية للإصلاح عندما تركز على إصلاح الأحزاب السياسية، فلا نظام برلماني إلاّ بأحزاب قوية، وهو ما يؤكد نظرة الملك محمد السادس "التغيير في ظل الاستمرارية"[2].

في المغرب، كانت الديمقراطية تعتمد على ما إذا كان الملك مستعدًا للتنازل عن ما يكفي من المشاركة الحقيقية في السلطة لزيادة القدرة التأسيسية. وافق على التغييرات الدستورية التي تتطلب تعيين الحكومة من الحزب الذي حقق التعددية في الانتخابات. ومع ذلك لا يزال بإمكانه إقالة رئيس الوزراء وحل البرلمان واحتفظ بالسيطرة على القوات المسلحة والأمن والسياسة الخارجية. كان هذا التغيير المحدود كافيًا لتنشيط الأحزاب السياسية التي تم تهميشها من قبل التكنوقراط الليبراليين الجدد، وفاز الحزب الإسلامي الديمقراطي المعتدل بأغلبية على أساس الوعود بمهاجمة الرأسمالية الفاسدة المحصنة حول المخزن وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الاستقلال واثنين من الأحزاب للعمل حول برنامج "الطريق الثالث بين الثورة والسلطوية". ومع ذلك، بمجرد أن تم تهديد الحراك خاصةً عندما قسمت التوترات الإسلامية العلمانية حركة الشباب، فتحرك الملك لمنع تحقيقات حزب العدالة والتنمية. كانت تنازلاته الدستورية شكلاً آخر من أشكال أساليب الملكية التي تم اختبارها في نشر واستياء السخط الشعبي بدلاً من التحرك الجاد نحو الديمقراطية الدستورية. لقد نجح ذلك بسبب استمرار مكانة النظام الملكي بين أكثر مجتمعات شمال إفريقيا أمية وأبوية، كما واصل الملك امتلاك الهيمنة لتحديد قواعد اللعبة ومعالجتها[3].

---

[1]- أحمد الخميسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 289.

[2]- محمد هتريف، "التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية"، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 214-216.

[3] - Raymond Hinnebusch, **Op Cit**, P 14,15.

3- ليبيا:

كان شعار المنتفضين "الديمقراطية" سعيا لإقامة الدولة المدنية؛ دولة المؤسسات. غير أن المشهد الليبي لما بعد الثورة نسق لا مكان فيه للديمقراطية، لتبقى الديمقراطية شعار يرفع والتغيير فقط في الأوجه والأسماء[1]. فليبيا اليوم بحاجة إلى اعتماد حوار شامل، وإدارة للتناقضات بدل المواجهة العنيفة، بتوافق وطني لتقريب وجهات النظر لصياغة مشروع مجتمعي مشترك؛ قائم على الاعتراف على تعددية المصالح وتعدّدية تمثيلها الفكري والسياسي والاجتماعي والثقافي، نحو إلغاء عوائق الماضي والحاضر وتصحيح أخطاء الأطراف[2].

في ليبيا كان على الحكومة الانتقالية الجديدة تحقيق التوافق في المسار السياسي بين القوى المشاركة في (الثورة) لتفادي الأزمات بينها، إذ تضم طرابلس لوحدها (27) مجموعة مسلحة بالإضافة إلى مجاميع المدن الأخرى، بالإضافة إلى الاختلاف ما بين الإسلاميين والمحافظين والليبراليين. إن ما يمكن أن تذهب إليه دولة ليبيا حسب تحليلات الباحثين أربع مسارات: **الفوضى، الأفغنة، التقسيم، الإسلام المتشدد**. أما الفوضى فمهمة الحكومة نزع السلاح المنتشر بين الثوار، بينما قد تظهر في الساحة بقايا نظام (القذافي) المسلحة وزعزعة الاستقرار مقتربين من الأفغنة، وفشل الحكومة في حل معادلة التوازن القبلي يميل البلاد إلى التقسيم، وغياب توافق وبرنامج سياسي يجعل البعض يميل نحو التشدد الإسلامي. فغياب البنى السياسية المعاصرة أمام البنى التقليدية لتضخم السلطة وغياب الدولة يتبعه خلاف بين سلطة الدولة الوليدة والسلطة الأهلية التقليدية؛ وبالتالي التصادم بين مشروع الدولة المدنية الديمقراطية بالمجتمع التقليدي (القبلي) وتأخر هذا المشروع تجنبا لإخفاق في إدارة السلطة[3]. فقد بيّنت انتخابات (يوليو 2012) للمؤتمر الوطني عن وجود قوى متعدّدة معبّرة عن هويات متخلفة، منها القبلي، والأيديولوجي السياسي، والأقاليمي، وأخرى مرتبطة بالخارج؛ ما جعل التوافق فيما بعد صعب التحقيق[4]. كان (جون رولز John Rawls) قد أشار للإجماع المترادف كأساس للتوافق في النظام الديمقراطي. وحسبه "لا ننظر إلى المواطنين كأفراد متساوين فحسب، وإنما أيضا كمعقولين وعقلانيين، ولجميعهم حصص متساوية في السلطة السياسية المشتركة للمجتمع وكلهم، وبالتساوي محكوم من ضرورات الحكم المنطقي. ليس هناك أي مبرّر لأي مواطن، أو جمعية من المواطنين، الحق في استعمال سلطة الدولة لصالح عقيدة شمولية"[5].

نحتاج مغاربيا لوعي جماعي مجتمعي توافقي وفاقي، حتى لا تختطف السلطة وتكون على مقاس الحاكم/الملك. فيكفي ما شاهدناه من تجاذبات بعيدا عن التوافق الحقيقي، وتنازلات وتهديدات، سيكون وقعها على بنى الدول

---

[1]- مصطفى عمر التير، "ربيع ليبيا لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط"، **مرجع سبق ذكره**، ص 65-67.

[2]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 431، جانفي 2015، ص 110.

[3]- عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17/ شباط/ 2011، رؤية سياسية تحليلية، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 38، 2012، ص 114،115.

[4]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

[5]- جون رولز،**العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، تر: حيدر حاج إسماعيل (ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 282،283.

وسيادتها خطرا، وهو ما وقع فعلا في ليبيا بالتدخل الأجنبي، وتهديد كيانها السياسي ووحدتها الوطنية، فآلت الدول في المجال المغاربي لحكم جماعات وإقصاء أخرى، وانتهت لما يعرف بمجتمعات اللادولة غالبا، فكيف حدث ذلك؟

المطلب الثاني: مجتمعات اللادولة (تونس، المغرب، ليبيا)

تزايدت الأبعاد العشائرية والطائفية (الدينية) والجهوية لغياب إستراتيجية للاعتراف بالاندماج والتعدّدية في النسيج الاجتماعي، خاصة مع الخطابات المتشدّدة الرافضة للهويات المتعدّدة والمركبة للمجتمعات مغاربيا وعربيا ككل[1]. إذ نجحت الجماهير المنتفضة في الحراك من اكتساب بعض مطالبها من قبيل الحريات السياسية والمدنية، وأنتجت التعدّدية على أنقاض واقع الحزب الواحد، إلاّ أن هذه التعدّدية لا تعدوا سوى أن تكون تقسيمية صراعية أنتجتها الجماعات الهوياتية والطائفية. وقد تجلّت مظاهر التعدّدية الهوياتية المدمرة في شكلين رئيسيين:

- شكل الجماعات الدينية والقبلية والمناطقية (صراعات طائفية صريحة).
- شكل الجماعات تحت مسميات (أحزاب، حركات سياسية، مجتمع مدني) والتي تمثلها (القوى الإسلامية والعلمانية).

أما الشكل الأول فهو سمة المسار الانتقال (الليبي)، أما الشكل الثاني فهو يعبر عن (تونس)، وهذا لا ينفي أن تونس شهدت صراعات ذات جذور تقليدية تاريخيا، وكذا ليبيا التي شهدت صراعا بين القوى الدينية والقوى المدنية؛ فكانت الجماعات الهوياتية في تونس تمارس السلطة بمنطق أقرب للطائفية منه للحزب الحديث[2].

أهم ما يثبت استمرارية المحرك القبلي في الحراك السياسي بعيد الثورات والاحتجاجات في الدول العربية:

- الانتماء لبعض الأحزاب كان ذو طابع عائلي وجهوي، فالمنخرطين في التنظيمات يعتمدون على العلاقات الحميمية والقرابات العائلية والقبلية.
- يؤدي حشد الدعم للتنظيم السياسي وتعبئة الأتباع لقبول سلوكيات قد تكون مخالفة للمبادئ المعلنة، كقبول عناصر كانت نشطة في أحزاب أخرى ومحل شبهة لديها.
- استنهاض الحمية القبلية بدعم بعض الفاعلين في الأرياف بأقربائهم، ما أدّى إلى اضطراب في عملية فرز المواقف والاتجاهات السياسية[3].

لم تعد الدول المغاربية بعد الحراك الشعبي لاستقرارها إلا في حدود؛ خصوصا وأن السلطة لم تستطع الاستجابة إلا في حدود لمطالب التغيير الثوري بإدراج إصلاحات متحكمة في العملية، في محاولات لثورة مضادة من قبل الدولة العميقة؛ لتبقى الأنظمة بديمقراطية الواجهة وبعيدة عن واقع مطالب التغيير، حتى أصبحت الصراعات والانقسامات المجتمعية مهددة لكيان الدولة.

---

[1]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 197.

[2]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 195،196.

[3]- محمد نجيب بوطالب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **مرجع سبق ذكره**، ص33،34.

1- تونس:

في تونس كان انبعاث الهويات المحلية ما تحت الوطنية بارزا في انفجار الغضب الاجتماعي في تونس، منطلقا من الشريط الداخلي الأوسط والغربي للتهميش[1]. لقد كانت القدرات التعبوية كبيرة ومفاجئة، وهي بذات حجم القدرات التجييشية للحركات الإسلامية في العملية الانتخابية. إذ جرت المراهنة على المستوى الحسي عبر تسييس هوياتي مضاد. إذ جيّشت القوى المناوئة للإسلاميين ثلاث أشكال من المتخيلات الهوياتية:

- "متخيل الهوية الوطنية والدولة الحديثة (القطرية).
- متخيل هوية الإسلام المحلي المتعايشة والمتناغمة مع الدولة الوطنية الحديثة.
- متخيل الهوية الحقوقية المركزة على بعض المكاسب المتعلقة بالحريات الخاصة والنمط المجتمعي الحديث الذي تولد في ظل هذه الدولة الحديثة"[2].

تنامي خطاب الهوية الوطنية مقابل الثورة الهوياتية عند الإسلاميين؛ لقد تفاجأ الإسلاميون في تونس بوجود متخيّل هوياتي إسلامي تونسي مقابل متخيلهم الإسلامي، والذي كان له تجسيد اجتماعي حقيقي في سياق جدال بين الجمعيات الدعوية (السلفية والإخوان) ومنها جمعيات بقيادة أعضاء في حركة النهضة ونواب عنها في المجلس التأسيسي. فكان التناقض جليا بين الهوية الإسلامية الوطنية التي وحّدت المجتمع التونسي وبين الهوية الإسلامية الوافدة (الدعاة المستقطبين ذوو الخلفية الوهابية)؛ فهذا التضاد يمزق وحدة المجتمع التونسي ويخلق الحروب الأهلية الطائفية[3]. لقد انصرف جهد الإسلاميين إلى بيان إمكانية تأسيس الحقوق في عضوية المسلم في الجماعة الإسلامية بدل عضويته في الدولة، فكان التأسيس لمتخيّل **المواطنة الدينية**، ذلك أن هوية المجتمع الديني والسياسي في المجتمع الإسلامي من المسلمات، إذ يتمتع بعضوية فورية وكاملة في المجتمع السياسي. والمشاركة في المجتمع الإسلامي ليست من باب الإمكان بل الإلزام من باب الآمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لتتطابق بذلك مع مبدأ المشاركة في الديمقراطية. ويبقى الإشكال العالق هو المتعلق بالمساواة بين المسلمين وغيرهم، وهو ما وجد له أحد الوفاقيين الإسلاميين حلا دستوريا؛ ذلك أن النص على المساواة بين المواطنين وفقا للدستور إنما هي من المبادئ المستندة إلى الفقه الإسلامي. فالخطاب الوفاقي الديمقراطي ابتعد عن إشكالية الدولة؛ لأنه يرى في الدولة جهازا قمعيا لخدمة الأقلية العلمانية، وأن المجتمع الإسلامي الملتزم بالإسلام المتعاون في تنظيم شؤونه نقل حاجته للدولة. ليتوصل المتخيل الإسلامي إلى أن تحقيق أهداف الحراك لن يكون بغير العودة إلى ما قبل الدولة الحديثة في المجتمعات العربية، وبناء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع في إطار التحول الثوري وفق **نموذج الأمة** هي الأصل، إنها "العودة إلى **مجتمع اللاّ دولة** باعتبارها الصيرورة الاجتماعية الملائمة للتحول الديمقراطي"[4]. فمجتمع المواطنة الدينية قادر على بناء الديمقراطية في الجماعة الإسلامية بدلاً من الدولة الحديثة.

---

[1]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

[2]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 242.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 244-248.

[4]- **المرجع نفسه**، ص 202-205.

2- المغرب:

فصل التعديل المغربي الدستوري بين سلطتي (أمير المؤمنين) و(رئيس الدولة)؛ وذلك بالفصل بين صلاحياته الدينية، ومهمّاته السيادية، والضمانية والتحكيميه ذات الطابع السياسي؛ إذ يعترف الدستور بوجود حقلين: سياسي وديني لكل منها فاعلوه. ففي ضوء الفصل بين **الصلاحيات السياسية والدينية للملك** يطرح التساؤل عما إذا كان هذا الفصل سيعيد إنتاج حالات الاستعمال السياسي لصفة إمارة المؤمنين؟ ليكون الجواب حسب الباحث (حسن طارق) أن للتمييز المعياري بين حقل الملك الدستوري وحقل إمارة المؤمنين، كمرحلة جديدة في اتجاه "زمنية" و"دنيوية" (sécularisation) السلطة الملكية؛ هذه "الزمنية" التي لا تعني بالضرورة اختفاء أو تواري "الديني" لكنها تحديد وتمييز واضح بين الفضاء السياسي والفضاء الديني فحسب. وهي التي أطلق عليها حسبه (عبد اللطيف أكنوش) سابقا (مرحلة العلمانية الموضوعية) التي سادت حقب الاستقلال، وحتى بداية سبعينيات القرن الماضي، فهي من قبل ربما إعطاء الملك اختصاصات واسعة كما كان الأمر سابقا. من اللافت للنظر أن نتوقع تلاعبا في خفايا الدساتير، فما بين تصريح وتضمين تكمن الكثير من الثغرات التي تجعل حال بنية السلطة مستمرة من غير تعديل ولا إرادة سياسية لأجل ذلك، ما يعني استمرارية الدولة الدينية،ولا نعني بها توجها معينا لدين معين، بل الأمر مرتبط باستغلال الوظيفة السياسية للجانب الديني، ليكون الملك صاحب السلطة الدينية والسياسية[1].

3- ليبيا:

أشارت (Lisa Anderson.ليزا أندرسون) أنه في الدولة التي يكون الارتباط والولاء للدولة فإن أي تغيير للنظام يشكل خطرا على الدولة، في حين أن الدول الضعيفة مثل حال (ليبيا) حيث لا انتماء ولا ولاء للدولة؛ ليكون تغيير النظام يعني انهيار مؤسسات الدولة؛ وهو الذي عكس التوجهات الجهوية والقبلية والمطالبة بالفيدرالية بعد الحراك الليبي[2]. عقب الثورة، وفي غضونها سارع الجانبان: نظام القذافي والثوار للعمل على وتر الهوية والوحدة الوطنيتين، وسعيه لإثبات الدعم من جميع الليبيين، وأما المعارضة إلى توجهات إقليمية قبلية للانفصال، في المقابل اتخذها المجلس الوطني الانتقالي كحافز. كما سارع القذافي لإضفاء القبلية عن الانتفاضة، وعقد مؤتمر بين ممثلي القبائل في طرابلس، بما فيهم ممثلين عن قبائل من الشرق. تبعه هجوم مضاد من قبل المجلس الوطني الانتقالي والذي نظم مؤتمر القبائل الليبية في بنغازي ليتعهدوا للولاء للثروة. فأظهرت الثورة ذلك الانقسام القبلي السياسي بين قبائل مؤيدة للنظام وأخرى داعمة للثورة. وهو ما عكس وجود انقسام بين المجتمع والدولة، برّره قبول تدخل حلف شمال الأطلسي لمواجهة نظام القذافي وأعوانه[3].

سرعان ما تحولت شعارات الشارع الليبي أثناء الثورة من (الديمقراطية، الدولة المدنية، الحرية...) إلى أفعال تعكس **الولاء القبلي** تحت شعار "لا مكان في المجتمع لصاحب الرأي المُخالف". إذ سارع المجلس الوطني الانتقالي لتطبيق خارطة الطريق بدء بتنصيب حكومة انتقالية لوضع القوانين الضرورية. فكانت أولى مهمات الحكومة

[1]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 77-81.

[2]- حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتغيير"، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[3]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 137-139.

الانتقالية ثم المؤقتة البدء ببناء الجيش والشرطة، لتقف الميليشيات أمام هذا التحدّي وفرضت سيطرتها على المشهد الليبي؛ ليقتصر نشاط الحكومة والمؤتمر الوطني العام في تحقيق مطالب هذه الميليشيات المتناقضة لتدخل البلاد فوضى عامة وتحوّل ليبيا لدولة فاشلة[1]. إن الهوية الليبية التي ما تزال حديثة التكوين، هي اليوم أقل قدرة على الصمود أمام الولاءات التحتية، ما يجعلها أمام تحدّيات عديدة منها علاقة الشرق بالغرب، وهو الموجود أيضا داخل كل إقليم، ما يجعل الوصول لتوافقات (عبر-قبلية أو عبر-أقاليمية) صعب المنال بخاصة شرقا؛ حيث تتعدّد الفواعل (القبلية، السياسية) خاصة في الجماعات الإسلامية التي تقبل الهيمنة القبلية لطبيعتها الدينية[2].

عملت الثورة الليبية على إظهار وتصنيف القبائل الليبية، بصدارة قبائل معينة مثل (مصراتة، الزنتان) وحتى إلى انقسام واستقطاب اجتماعي وسياسي، فأصبحت ليبيا مقسّمة بين القبائل والمناطق النشطة في الثورة، وأولئك المجندين من قبل النظام. لم تكن الثورة في بادئ الأمر تمثل مواجهة أيديولوجية، فأعلن المجلس الوطني الانتقالي تمثيل كل الشعب، غير أن المجالس المحلية والعسكرية والائتلافات الثورية مستقلة، ما يؤكد أن الثورة كانت "شأنا لا مركزيا بامتياز". لينتهي الأمر بعد إسقاط النظام إلى حدوث استقطاب للمناطق؛ فالتي لم تشارك إما لدعمها للنظام أو لوقوعها تحت وطأة القمع والتمركز المكثف لقوات القذافي تحرم من التمثيل الملائم والتقليل من شأنها، لتكون القبيلة عنصرا فاعلا ومهدّدا للسلام الاجتماعي، ما ينذر بالانقسام والتقاتل المناطقي[3]. لقد أبان الحراك في ليبيا عمق المسألة الطائفية والقبلية المتقاطعة مع المجال السياسي، إذ أضحى العنف القبلي والمناطقي ملازما لأي تحول والأكثر سوءً "اختلاط المسألة الطائفية بقضايا الهوية والدين والتحزب السياسي". وبرزت صراعات مناطقية وكذا مطالب بحقوق ثقافية من قبل الجماعات الأمازيغية[4].

المجتمع في ليبيا لم يكن متماسكا للاختلافات العشائرية والقبلية، فلم يكن الخطاب الوفاقي قادرا على تجاوز مخاطر الانقسامات وصعودها نحو الدموية الصارخة. الأمر الذي ترك الخطاب الأيديولوجي الديمقراطي الوفاقي العربي المجال واسعا لمختلف الفواعل، والإسلاميين خاصة المراهنة على مجتمعات اللا دولة والبنى التقليدية الهوياتية. فالمتخيل في الوفاق الديمقراطي العربي عند الإسلاميين لا يرى مانعا في قيام ديمقراطية تقبل **البنى العصبوية التقليدية**، القبلية والمذهبية الدينية باعتبارها قوى مدنية، يسمح لها بالتنافس على سلطة الدولة وهو رهان الإسلاميين في بناء ديمقراطية مجتمع المواطنة الدينية (مجتمع اللا دولة)[5].

يرى (محمد عبد الشفيع عيسى)* نقلا عن (يوسف الصواني) أن "إسقاط النظام خلّف فراغا مؤسسيا هائلا، يمكن ملأه بسهولة في الأجلين القصير والمتوسط، مما قد ينتج تشرذما في بنية المجتمع، ويمكن أن يؤدي إلى نوع من

---

[1]- علي الدين هلال محرّرا، **مرجع سبق ذكره**، ص 566،567.

[2]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 201.

[3]- يوسف محمد الصواني، "انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة"، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 143-151.

[4]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

[5]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 207-210.

*- محمد عبد الشفيع عيسى، **بدايات ونهايات ثورة يناير: رؤية فكرية** (القاهرة: منشورات الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012).

تفتّت قواه، وتغلب عوامل الانقسام على عوامل الوحدة في مجال الانتماءات الفرعية، عرقية كانت أو مذهبية ودينية ولغوية وقبلية، أو عشائرية (...) ويتمظهر هذا الواقع من خلال (انفلات أمني) واسع النطاق، وتدهور في مستوى الأداء الاقتصادي في معظم القطاعات الفاعلة"[1].

بعد الثورة طلب المجلس الانتقالي من الميليشيات تولي مهمة الحفاظ على الأمن، ودفع مستحقات لهم دون رسمية التعيين الحكومي. الأمر الذي شجع على تشكيل ميليشيات جديدة. وتضاعف بذلك تقدير الثوار من (30.000) ثائر في ثورة (17 فبراير) إلى (300.000) عام (2014)، لتصبح ليبيا البلد الوحيد الذي يدفع مرتبات لميليشيات خارجة عن القانون، فتحولت من الحفاظ على الأمن إلى مهدّدة له، في توسع عمليات الخطف والقتل والصدام والصراع فيها بينها، ودخلت البلاد دوامة يستحيل فيها إقامة الدولة المدنية[2]. سارعت **القوى القبلية** والسياسية والمليشاوية باستعمال القوة لملء الفراغ بعد تفكك السلطة؛ أين نشأت ظاهرة الاصطفاف السياسي القبلي المليشاوي، فالإسلاميون سعوا إلى الصعود الإقليمي متحالفين مع (مصراته) والمليشيات الجهادية مواجهة (الزنتان) والقوى المدنية والفدرالية والقبلية. كما تشكل قبيلة (الورفلة) أكبر القبائل الليبية أحد دعائم مواجهة الإسلاميين بعدما تعرض أفرادها في (بني وليد) للتقتيل على يد (مصراته)، وهو ما يفسر تعثر الإسلاميين في انتخابات (2012–2014) أمام تحالف قوى الديمقراطية. ومثلهم مثل (المقارحة) المتواجدين في الوسط الغربي ومعادون للصعود الإسلامي (خاصة الجهادي)، متحالفين مع (الزنتان) ضد (مصراته)، وهذه الأخيرة أكبر القبائل معارضة للقذافي، ولها ارتباطات مع الجهاديين الإسلاميين[3]. وقد قدّم (عز الدين عقيل) عام (2014) رئيس الاختلاف الجمهوري مبادرة شبيهة بمسمى "ترويكا فك الالتباس" وتحمل مبادرته مطالب الأطراف الثلاث وهي "القبول بشرعية برلمان (طبرق) والفصل بين مجموعات الثوار والجماعات المتطرفة على أساس معايير واضحة، ووضع آلية متفق عليها لإعادة هيكلة الجيش الوطني، وإعادة تفعيل المنظومة الأمنية، وتحكيم شرعية الدولة"[4].

عملت كل مدينة -المعبّرة عن تجمع لعدد من القبائل- على تنسيق العمل بين ميليشياتها، وأصبح لكل مدينة جيشها باستثناء المدن الكبيرة التي كانت ميليشياتها تجمع سكان من مختلف المناطق. وبمرور الوقت انسحبت الميليشيات لصالح تلك القوية، لتبقى فقط ميليشيات لكل من (مصراتة، الزنتان) ولكل منهما تحالفات مع مدن أخرى؛ غير أن الحرب التي دارت بينهما في (أوت 2014) بدأت كحرب بين هاتين المدينتين بهدف السيطرة على (طرابلس) وما تحوي من مظاهر السلطة والمال. ليتفاقم الوضع جراء انفلات أمني رهيب اتخذ أشكالًا عديدة من العنف (القتلى، التعذيب، الخطف من أجل المال، الخطف على أساس هوياتي وانتماء للقبائل المتحاربة،...)، كل ذلك عقبه إعلان الجماعات المسيطرة قبيل انتهاء عام (2014) على مدينة (درنة) انضمام هذه الأخيرة إلى تنظيم الدولة

---

[1]- يوسف محمد جمعة الصواني، **مرجع سبق ذكره**، ص 217.

[2]- مصطفى عمر التير، "ربيع ليبيا لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط"، **مرجع سبق ذكره**، ص 64،65.

[3]- خالد حنفي علي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 64، سبتمبر 2014، ص 44-47.

[4]- محمد السبيطلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

(داعش)[1]. إن تعثر الحوار الوطني وعادت التصادمات في ليبيا المهدّدة بالانقسامات لصراعات قبلية وعجز السلطة المركزية على السيطرة على أطراف البلاد، كل هذا وأكثر ينم على "ضعف الدولة التي وهنت قدرتها التوزيعية وقوتها المؤسساتية والضبطية وضعف المجتمعات المنقسمة بفعل الحروب الطائفية أو القبلية أو الأيديولوجية"[2].

لقد كانت التيارات الإسلامية منقسمة داخليا، سيما في ظل صعود التيارات السلفية المؤكدة على ضرورة إقامة **الدولة الدينية** ما جعل جماعات الإخوان المسلمين تدعم القوى المدنية والليبرالية لمواجهة التطرف السلفي، سعيا منها للوصول للسلطة دون عراقيل. ما إن وصلت هذه التيارات للسلطة سيما في (تونس) إحدى حالات دراستنا، حتى وضعت جانبا بقية القوى السياسية ومنعتها من المشاركة في مواقع القرار، فبدت أسوء من الأنظمة التي أسقطتها الجماهير[3]. إنه **حكم الجماعة** دون البقية، حكم يختصر على فئة دون البقية؛ لا تدري قواه أي مسار تنتهج خاصة وأنها تفتقر للخبرة والتجربة في العملية السياسية، جعلت من وصولها للحكم فرصة للعودة للاستبداد والتسلط.

المطلب الثالث: إدراج مستقبل الدولة الوطنية في معادلة الثابت والمتحول

إن فرضية التوجه نحو مؤامرة التقسيم والتفتيت هي بشكل من الأشكال استدعاء لمقولة (مالك بن نبي) القابلية للاستعمار، ذلك أن قدرة الآخر على تفتيت الأمة الواحدة لن يكون ممكنا ما لم تتوفر مرتكزاته من داخل الأمة ذاتها، ولمّا تم التسليم بذلك يقول (توفيق شومان) فإن "الأقطار العربية ذات قابلية للانشطار من الداخل، بفعل عدم تجانس مكوناتها الأهلية واحتراب أحزابها، وطوائفها، ومذاهبها وقومياتها وقبائلها، ما يعني أن مخاطر التفتيت والتقسيم هي مخاطر محلية وليست إسقاطا خارجيا"[4]. أكدت وقائع الثورة/الحراك في المجتمعات المغاربية أن كتلتها المجتمعية الأوسع غير حزبية وذات طابع مدني، فكانت شعارات (الحرية، الديمقراطية، العدالة، الدولة المدينة، تداول السلطة ...) وهي تكشف أن الوطني أخذ يتأسس في مجرى الثورة على المجتمعي. فالثائر لم يطالب بهذه الشعارات لنفسه دون غيره؛ وهو ما يجعلها تجربة في تحرير الوطني والقومي من الجانب الرسمي أو السلطوي، في أيديولوجيا لا تنتج سوى تناقض الخطاب والممارسة[5].

كما أنّ وصول أحزاب التيارات الإسلامية للسلطة سيما في كل من (تونس، المغرب) جعل هذه التيارات تعد لخطة جديدة في العمل السياسي؛ فبعد وصول الإسلاميين للسلطة تكشف الأحداث أمرين:

- "أولا عدم قدرة الفاعل السياسي على إدراك نوعية التحول الراسم لملامح أفق في الانتقال الديمقراطي المتدرّج؛

---

[1]- علي الدين هلال محرّرا، **مرجع سبق ذكره**، ص 572-574.

[2]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 212.

[3]- خالد غزال، **مرجع سبق ذكره**، ص 269،270.

[4]- توفيق شومان، "الربيع العربي: جدل التقليد والتغيير"، ثورات قلقة مقاربات سوسيو–استراتيجية للحراك العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص234،235.

[5]- فؤاد خليل، "الثورة كمحادثة مجتمعية كبرى"، ثورات قلقة مقاربات سوسيو–استراتيجية للحراك العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 79،80.

– عدم قدرته من جهة أخرى على إدارة مرحلة تقع بين طورين مختلفين من أطول التاريخ"[1].

يرى (رضوان السيّد) أن نجاح الإسلام السياسي في انتخابات حرة، يعني انقساما اجتماعيا؛ ذلك أن القيم التي حرّكت الشباب هي الانتساب إلى الممارسات العصرية، بينما تقوم الأطروحة الإحيائية على "مقولة الدولة الإسلامية التي تطبق الشريعة"[2].

1- الجزائر:

إن الاكتفاء بالإصلاح الدستوري في حقيقة الأمر يعني أن النظام لا يملك مبادرة التغيير، وسيحاول التكيف مع مطالب "الشارع" كاستراتيجيات للمقاومة بمرونة، وتقديم تنازلات بناءً على الضغوط التي سيتم بذلها؛ فالرئيس (بوتفليقة) مستعد للتضحية -الذي لا يملك أي سلطة على أي حال- أو حتى بعض الجنرالات المرهقين في دائرة الاستعلام والأمن. وإذا كان الضغط قويًا للغاية فمن المحتمل أن يأخذ الضباط الشباب مثال مصر حيث يكون المجلس العسكري هو السلطة العليا لتنفيذ الانتقال الديمقراطي. لكن الفرق مع مصر هو أنّه في هذا البلد لم يكن للقمع نفس الحجم وقادته الوحدات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية، إذ بقي الجيش إلى حد ما ذا مصداقية للجمهور[3].

بعد جملة الإصلاحات التي رافقت تخوّفها من مما عرف (بالربيع العربي)، فقد كانت حزمة الإصلاحات السياسية مؤكدة عدم فعالية قانوني الانتخابات والأحزاب، فقد تم إغراق المشهد السياسي بالأحزاب (21 حزب جديد) آنذاك، ما أدى إلى تمييع دور المعارضة (خاصة الإسلامية) منها؛ ما يعني خدمة الحزب الحاكم (السلطة) بتشتيت الأصوات عبر القوائم المرشحة (أكثر من 50)، واستخدام السلطة نظام القوائم وقاعدة الباقي للأقوى، ونظام الخمسة في المائة (5%) لإقصاء باقي الأحزاب، وتفرّدها بذلك بالبرلمان[4].

عملت (حمس) في انتخابات عام (2012) على الانسحاب من الائتلاف والعودة للمعارضة على أمل الفوز كما حدث للنهضة بتونس، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، غير أن هذه الحركة كانت قاتلة للحزب بحسب نتائج انتخابات عام (2012). لقد أثبتت نتائج هذه الانتخابات التضييق السياسي، فكانت دليلا واضحا على نية النظام في استمرارية الوضع الراهن كضامن للاستقرار وللتحدي لموجة انتصارات الإسلاميين في المنطقة. لقد فاز حزب جبهة التحرير بـ (208) مقعد من أصل (462) في التصويت عام (2012). وكان نصيب الأحزاب الإسلامية المتحالفة تحت مسمى تحالف الجزائر الخضراء بـ (49) مقعدا فقط[5].

---

[1]- كمال عبد اللطيف، "ما بعد الثورات: زمن المراجعات الكبرى"، **مرجع سبق ذكره**، ص 34،35.

[2]- رضوان السيد، "صعود الإسلام السياسي أعاق حركات التغيير العربية"، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، **مرجع سبق ذكره**، ص 330.

[3] - Lahouari Addi, Le Régime Algérien Après Les Révoltes Arabes, **Op Cit**, P 95.

[4]- وفاء مرزوق، "قراءة في تعثّر مسار الربيع العربي في الجزائر"، **مرجع سبق ذكره**، ص 311.

[5]- عز الدين العيَّاشي، "الجزائر: الاستثناء المتعذّر إدارته في ربيع الاضطرابات"، **مرجع سبق ذكره**، ص 181-183.

يمكن الوصول إلى ثلاث ملاحظات رئيسية عن نتائج هذه الانتخابات التي جرت بالتزامن مع الحراك العربي؛ **الأولى** هي التأكيد على أن السلطات الجزائرية قد أتقنت فن التغيير الذي يحافظ على الوضع الراهن؛ فعلى الرغم من أن عدد الأحزاب الممثلة في الجمعية الوطنية قد ارتفع، نتيجة للإصلاحات التي أجريت قبلها، إلى ما يقرب من (30) حزبا يتمتعون بالأغلبية في البرلمان السابق حافظوا على مناصبهم؛ وبالتالي حصل الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) على الرغم من الاقتتال الداخلي على أكبر عدد من المقاعد، وفاز بالأغلبية تقريبًا. وتلا ذلك حزب (التجمع الوطني الديمقراطي) في المرتبة الثانية والتحالف الإسلامي المنشأ حديثاً (تحالف الجزائر الخضراء) في المرتبة الثالثة. والملاحظة **الثانية**؛ على عكس انتخابات الحراك العربي؛ لا تزال الجزائر هي الاستثناء: فقد فشل الإسلاميون في تحقيق أي مكسب كبير وشهدوا انخفاض نصيبهم من المقاعد. **وثالثا**؛ أكدت الانتخابات أن الجزائر هي الدولة الرائدة في العالم العربي من حيث تمثيل المرأة؛ بحوالي ثُلث العضوية في الجمعية الوطنية من النساء[1].

ينقل الباحث (عز الدين العيّاشي) عن الباحث الاجتماعي (ناصر جابي) قوله أنه "خلافا لما حدث في تونس أو مصر، ليس للأحزاب الجزائرية ذات التوجّه الإسلامي جذور عميقة في المجتمع، وليس بوسع الناشطين من الطبقة الوسطى أن يعبّئوا الناس على طريقة الإخوان المسلمين"، وفي ذات السياق ينقل عن (جاك براون. Jack Brown) في تطور الإسلام السياسي في الجزائر أن "النظام قَيَّدَ ... الأحزاب الإسلامية الرئيسية عن طريق السماح لها بالمشاركة في الانتخابات، وتضمينها في الائتلاف الحاكم، الأمر الذي أغراها بثمار السلطة، فقط لتشهد تراجع دعمها الشعبي بسبب تقديم تنازلات للبقاء في البرلمان". أما على مستوى المجالس المحلية ينقل رأي كل من (لاريمونت وخميس وتاج الدين Ricardo René Larémont et Hamidi Khemissi et Taybi Taj Eddine) قولهما: "إذا سمح للأحزاب الإسلامية المشاركة بها وعندما تفشل هذه المجالس في تحقيق نتائج إيجابية بفقد الشباب الثقة بهم، أدت هذه العملية إلى الاستخفاف بالأحزاب الإسلامية والتشكيك بها، وهو المصير الذي لقيته الأحزاب السياسية ذات التوجه العلماني"[2].

ليس فقط الرئيس والوفد المرافق له لم يفوا بوعودهم، ولكن يبدو أن الدولة قد تم إدارتها بطريقة **غير دستورية**. في أفريل (2013) أصيب الرئيس بالمرض وأمضى أكثر من (3) أشهر في مستشفى فرنسي. على الرغم من دعوات العديد من الشخصيات السياسية لتفعيل المادة (88) من الدستور الجزائري وإعلان أن الرئيس غير قادر على مواصلة مهامه، إلا أن ذلك لم يحدث مطلقا. وقرر الترشح لفترة ولاية رابعة في أفريل (2014). ووعد المتحدث الرسمي باسمه بأن أحد الخطوات الأولى التي يقوم بها الرئيس عند إعادة انتخابه هو "**تغيير الدستور**". لقد شكل انتخاب (عبد العزيز بوتفليقة) لولاية رابعة ضربة قوية لتحول الجزائر المحبط إلى الديمقراطية. من خلال إجراء هذه الإصلاحات التدريجية، التي لا تزيد عن كونها نافذة للفساد وتوقف عن الوعود التي قطعت للشعب الجزائري، فإن النظام في الجزائر ببساطة منخرط في عملية شراء الوقت والتغلب على العاصفة. بعد ما يقرب من (3) سنوات من

[1]- Larbi Sadiki, Youcef Bouandel, The Post Arab Spring Reform: The Maghreb at a Cross Roads, **Middle East Studies**, Volume 25, Number 1, Spring 2016, P 126.

[2]- عز الدين العيَّاشي، "الجزائر: الاستثناء المتعذّر إدارته في ربيع الاضطرابات"، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، **مرجع سبق ذكره**، ص169.

الانتخابات التشريعية، وما يقرب من عام بعد الانتخابات الرئاسية، فإن التغييرات الموعودة على الدستور لم تَرَ النّور بعد. الجزائر التي كانت تشهد إصلاحات سياسية منذ أواخر الثمانينات لم تحقق أي مكاسب ملموسة من حيث تغيير الطبيعة الاستبدادية للنظام. مع أكثر من عقدين يبدو أن السلطات الجزائرية قد أتقنت فن البقاء السياسي. أدخلت هذه الإصلاحات ديمقراطية الواجهة، وزادت من شرعية النظام في الخارج وأكدت بقاء الوضع الراهن. هذه الإصلاحات التي عادة ما تكون تدريجية وتجميلية تعكس فقط **الاستياء الشعبي** وتهدف إلى إسكات أي منتقد. يبدو أن السلطات في الجزائر تعمل جاهدة لكسب المزيد من الوقت؛ هذه هي الإستراتيجية التي مكّنت السلطات في الجزائر من تجنب التغييرات الجذرية التي حدثت في العديد من بلدان الحراك العربي[1].

لا يمكن تفسير التزام النظام بإصلاح المشروعات على أنه مجرد تراجع أو امتياز تمزقه الضغوط. لا تهدف القوانين التي اعتمدها البرلمان إلى تغيير النظام السياسي الجزائري بعمق؛ لقد تم تصميمها بطريقة تضمن متانتها. يمكن للمرء حتى التحدث عن الإصلاحات الممنوحة والتوحيد الاستبدادي الذي يتّخذ شكل فتحة محدودة ومضبوطة. وفي النهاية لم يكن للحراك العربي سوى تأثير محدود على الجزائر، وبالتالي تعزيز مرونة النظام الجزائري. ومع ذلك، يجب أن يكون هذا الاستنتاج دقيق. يقول الباحثان (لويزة دريس وشريف دريس) واقعيا تتمتع موارد المرونة الجزائرية بسمات رأس المال؛ فهي غير قابلة للتجديد. إن الخوف من الفوضى الناتجة عن صدمة العنف الإرهابي سوف يتلاشى في النهاية، وسوف تتلاشى شرعية مكافحة الإرهاب، وكذلك الشرعية الثورية، وقد تتلاشى عائدات النفط في أي لحظة. من ناحية أخرى، فإن التوقعات السياسية والاقتصادية للشباب أكثر استِنارة، ويمكن أن تزيد فقط النخب التي تدير البلاد من غموض مصيرهم، وكذا القادة السياسيين الذين فشلوا في تطبيق التناوب في أحزابهم السياسية. أما بالنسبة للإسلاميين الجزائريين، فيمكن أن تشجعهم النتائج الانتخابية التي سجلها نظرائهم في البلدان المجاورة[2].

في ذات السياق؛ يؤكد الباحث (الهواري عدي) أن النظام محكوم بالإصلاحات ولن ينقذه لأنه جامد للغاية؛ إنه مثل الزجاج وأي إصلاح يمكن أن يكسره. فالنظام الاستبدادي لا يمكن إصلاحه؛ فإما يتم الحفاظ عليه باستخدام القمع وإثارة الخوف، أو انهياره. تنبع الطبيعة الاستبدادية للنظام الجزائري من حقيقة أن الجيش يرفض خروج ممثلي الشعب من انتخابات حرة، ويرفضون أن تعتمد الحكومة على الانتخابات. إذ يؤكّدون أنّهم مستودعات للسيادة الوطنية، وبديل للسيادة الشعبية. وتحقيقا لهذه الغاية يسيطرون على المجال السياسي من خلال دائرة الاستعلام والأمن، والشرطة السياسية التي تعتمد على وزارة الدفاع؛ ليكون دورها تنظيم المجال السياسي من خلال تحييد أي مقاومة **للسلطة التنفيذية** التي تستمد **شرعيتها من الجيش**، من خلال انتخابات مزورة. لذلك من الصعب إدخال الإصلاح في نظام كهذا. فأي إصلاح متصور إذا لم يكن ينطوي على حل دائرة الاستعلام والأمن سوف يعيد إنتاج نفس النظام فقط[3].

---

[1]- Larbi Sadiki, Youcef Bouandel, **Op Cit**, P 127.

[2] -Louisa Dris-Aït Hamadouche, Chérif Dris, «De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne», **L'Année du Maghreb**, N°8, 2012, P 300.

[3] - Lahouari Addi, Le Régime Algérien Après Les Révoltes Arabes, **Op Cit**, P 96.

يتّفق الكثيرون أن السّلطة الجزائرية (عُصَبْ السلطة)، وإن لم تسمح بالتغيير الذي يطالب به المجتمع فترة الحراك العربي، إلّا أنها لن تتجنّب حدوث أزمة سياسية في المستقبل القريب. فالنظام السياسي والسلطة منذ الاستقلال وهما يرتكزان على ثلاثية (الجيش، الرئاسة، الاستخبارات العسكرية) في تحديد بنية السلطة وهيكلها، ما يوحي أن السلطة الحالية مهما كان سيّدها وفاسدها ومفسدها فهي تتّجه نحو توريث الحكم (لشقيق الرئيس: السعيد بوتفيقة)، وهو الأمر الذي سيفتح أبوابا جهنّمية على عُصبها المتحكّمة والنافذة. فإن تحقق هذا السيناريو؛ ستتصاعد مطالب الرفض والاحتجاجات ورفض الدولة بكل رموزها، وهو ما ستكون عواقبه وخيمة على الدولة والمجتمع معاً.

2- تونس:

برزت الانقسامات المجتمعية في تونس على بنود المراهنة على **أسلمة المجتمع**، في موقف معادي للدولة الحديثة. مع غياب المشترك الثقافي (الإسلامي) في تونس بوجود نخب علمانية، الأمر الذي يجعل الإسلاميين ولتحقيق أهداف الثورة يسعون لنفي القوى العلمانية المعارضة؛ وينتهي بها الأمر لتطبيق سياسة الهوية بدلاً من سياسة العلمانية والعودة اجتماعيا إلى المجتمع الهوياتي بأسلمة المجتمع؛ فالشرعية الديمقراطية الوفاقية عند الإسلاميين تتجاوزها نحو ممارسة واجب "النهي عن المنكر". وإن سعت جميع الحركات لما بعد الحراك للتمكن من السلطة فقد كانت سلمية دون استخدام العنف والاستبداد السياسي كما فعلت الأنظمة السابقة، خاصة الحركات الإسلامية الصاعدة للسلطة كما في تونس، فمشروع أسلمة المجتمع من صميم معادات الدولة الحديثة، فهو "مشروع الحرية عن الدولة وليس مشروع الحرية في الدولة". فبقي متخيل الإسلاميين للحرية التي تكرسها الديمقراطية ميلادًا لمجتمع مدني إسلامي في ظل تطبيق سياسة الهوية؛ وإن كان انحراف هذا التوجه نحو خطاب مشبّع بالتمييز الهوياتي والعنصرية[1].

في تونس؛ وعلى أرضية الواقع سرعان ما تبينت المرحلة الانتقالية نتائجها، سيما بخصوص الدستور، الذي خيّب آمال الكثير الذين علقوا آمالا على هيئة (18 أكتوبر) على مشروع مجتمعي يعطي الدين المكانة اللّائقة به، إلى جانب بقية القيم المدنية والمواطنية، وهو ما فتح التنافس وسطوة المصلحة الحزبية المعبرة عن هشاشة الثقافة الديمقراطية. كذلك برزت تلك التناقضات، في قناعات عدد قليل من شريحة كوادر النهضة، في ظل تمسك غالبيتها بأفكارهم السلفية، وهو ما برز بعد تتويجهم في الانتخابات منذ (23 أكتوبر)؛ إذ تصرفت النهضة وكأنها تسترجع حق سلب منها بعد الاضطهاد الطويل. أفرز المسار الانتقالي خلافات جوهرية في بدايات المسار، إذ كان المؤسس الإسلامي مفكر في المبادئ الدستورية المحافظة على الهوية (الدين)؛إذ جرى اقتراح فصلين دستوريين، الأول ضامن لحرمة المقدسات والثاني يجرم أي اعتداء عليها، واقتراح تعديل الفصل (165) بتحريم المعتدي على المقدسات لمدة تصل حتى أربع سنوات. وهو ما عبّر عنه بالتغيير الدستوري العلماني، وأنه لو يتحقق سنقع تونس في أسوء استبداد؛ ألا وهو **الاستبداد الثيوقراطي**[2].

---

[1]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 223-225.

[2]- **المرجع نفسه**، 154-157.

قدّم قادة النهضة العديد من التنازلات، إذ ارتأت الحركة عدم إدراج كلمة (الشريعة) في الدستور، واقتنع أعضاء مجلس الشورى أن هذا الضامن للحركة على دورها السياسي المهم. وهو ذات الحال بالنسبة للمادة (28) الأولية المعبرة عن المساواة بين الجنسين والتي تحدّد تكاملها، ابتعادا عن اللغة القانونية المؤكدة على المساواة. كما قاومت الحركة مسألة تقديم تنازلات بشأن نظام تونس السياسي الجديد ليأتي في النهاية خليطا بين النظامين الرئاسي والبرلماني. فكان لها الكثير من التراجع في قضية (الشريعة، المرأة) أين أقرّت أن المجتمع غير جاهز، وأن "الدستور ليس المكان المناسب لمواد التجريم". وأصبح ممكنا الإقرار أن السياسة التونسية **تتخطى ثنائية إسلامي علماني** وتفتح المجال لدعوة إلى مزيد من الخيارات المعززة للثقافة الدستورية والتعدّدية[1].

كان الصراع **الإسلامي العلماني** عنوان التجربة الديمقراطية في تونس، والذي تدرج نحو الاتساع والنمو ليكوّن خطرا على السلم الاجتماعي. والذي كان في كل انقسام عمودي بين العلمانيين والإسلاميين، وإن كان أقل نفاذًا في المستوى الشعبي والأهلي. غير أن المعارضة المطلقة المناوئة للإسلاميين انتهت إلى مطلب إسقاط الحكم الذي جاء بالانتخابات عن طريق التحريض والفوضوي والعنف. وهو الذي عبّر عنه الإسلامي التونسي في قوله "يفترض أن تساهم أحزاب المعارضة في إيجاد حلول ودفع البلاد إلى مناخ مساعد للخروج من صعوباتها الاقتصادية والاجتماعية..."[2]. فكانت بذلك طبيعة التكتل المعارض (القوى المدنية أو العلمانية) من جنس طبيعة القوى الحاكمة. وكل ذلك نتيجة سياسات الهوية المتبعة من قبل الإسلاميين. لقد بدا الخطاب الإسلامي ذو تحول دراماتيكي، أين انتقل من خطاب للثورة إلى خطاب ضد الثورة، ومن خطاب الهوية إلى خطاب ضد الهوية، ما يفسر تحول الإسلاميين من ثقافة الثورة إلى ثقافة الدولة. أما التنظيمات السلفية فقد كان التناقض منها وبين خطاب العودة إلى الهوية وبين شروط بناء الدولة المدنية وإنجاح التحول الديمقراطي[3].

تخلّصت تونس من نظام الحزب الواحد؛ إذ بلغ عدد الأحزاب بها بعد انتخابات (المجلس التأسيسي) نحو (194) حزبا، كما أن صعود (حركات الإسلام السياسي) كان مبررًا من التخوف من التجربة الإسلامية، وفوز النهضة يدل على تحولات بنيوية نتجت عن الثورة حول مفاهيم الهوية والانتماء، فكان الرهان على التصويت لهذا الحزب لإنتاج القطيعة مع النظام السابق والمهمّش لها[4]. تعرّض الإسلاميون إلى التشكيك في سياساتهم، في كيفية إدارة الحكم ومصير من هم غير مسلمين من فرص التمثيل وغير ذلك. غير أنهم أكدوا أنهم سيعملون مع حكومات ائتلافية، وأنهم لن يفرضوا الحجاب، ولا منع الخمر، والعمل على قاعدة المواطنة مع الأقليات الدينية، وكانوا صادقين انسجاما مع

---

[1]- مركز بروكنجز الدوحة،"أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟"، **مركز بروكنجز الدوحة**، دراسة تحليلية رقم 10، فبراير 2014،ص 1،2.

[2]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 237-240.

[3]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 190.

[4]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 182،183.

أولوياتهم الاقتصادية والاجتماعية فكان السؤال: هل هذه الحالة هي طمأنة للغرب من التطرف؟ أو خوف من عدم نجاح التجربة الإسلامية؟ وهل مصدر الشرعية هو الشريعة أو هو الشعب؟[1]

تقول الباحثة (مونيكا ماركس) نقلا عن الباحثان (فرانشيسكو كافارتورتا، ريكي هوستراب هوغبول) إن "البرغماتية تلعب دورا أكبر من الدور الذي تلعبه مواقف أيديولوجية ثابتة"[2]. في تشكيل النهج الذي سارت عليه النهضة في مناقشات الدستور. إن حركة النهضة بذلك تكون بالميل إلى التنازل عن قضايا إيديولوجية دينية أكثر من ميلها لتنازلات سياسية، خاصة ما تعلق بعناصر العدالة الانتقالية والنظام القديم مقابل ديناميات النظام الجديد. كان مجلس الشورى في حركة النهضة داعما للنموذج البرلماني لكبح السلطوية الرئاسية؛ وقد فسر الكثيرون اتجاهها هذا إلا مساعيها للسلطة، ليتمكّن عدد أعضائها الكبير من أن يُترجم إلى سلطة سياسية. لتقدم في النهاية تنازلات بتغيير موقفها إلى نظام مختلط مع سلطة تنفيذية ضعيفة، والموافقة أخيرا على نموذج **رئاسي أقوى**. ليضم الدستور الجديد نظاما مختلطا بين الرئاسي والبرلماني أمام تسوية حاسمة سرّعتها الاغتيالات السياسية التي جعلت النهضة في موقف أضعف[3].

حتى بعد فوز (حزب نداء تونس) في انتخابات عام (2014)، ومجيء (حزب النهضة) في المرتبة الثانية في الحياة السياسية، يؤكد قبولها للتعدّدية الديمقراطية وعدم تعارض أيديولوجية الإسلامية مع ذلك[4]. رغم الإيجابيات التي حققتها النهضة في تونس بقيادة (راشد الغنوشي) غير أن قلة خبرتها في إدارة الحكم، وضعف ثقافتها الديمقراطية جعلها غير قادرة على إدارة المرحلة الثانية للثورة؛ بإرساء أسس النظام السياسي الجديد وبناء الدولة الديمقراطية التعدّدية[5]. فالتعدّدية السياسية التي مورست عبرها آليات الديمقراطية في الحكم كانت **تعدّدية الجماعات العضوية العصبوية**؟ كيف ذلك؟ والسبب تسييس الهوية بحكم الجماعة الهوياتية الأقرب للجماعة العضوية منها للحزب السياسي. ذلك أن الإسلاميين كقوة صاعدة ينظرون لأي جماعة مجتمعية (علمانية) امتداد للنظام السابق. لقد كان العامل الثقافي ممثلا في الخروج عن الرموز الدينية عاملاً محدّد المنظور الإسلاميين تجاه بقية الفواعل بالمجال السياسي، ما جعل سياسة المعارضة العلمانية لحكم الإسلاميين امتدادا لسياسة بورقيبة بعد الاستقلال. وإن كانت بعد الأحزاب العلمانية متحالفة مع الإسلاميين في مواجهة النظام السابق.؛الأمر الذي جعل الإسلاميين يربطون الخطر الداخلي على الثورة باليسار المُعَلمَن، وهم بذلك يشكلون في تصورات الإسلاميين الثورة المضادة؛ فالعلمانيين يصرون على الإقصاء الأيديولوجي؛ فما كان خيار الإسلاميين سوى خيار استعادة الهوية العربية الإسلامية التي طمسها العلمانيون. فكان شعار الإسلاميين للبناء الديمقراطي بمنع اليسار العلماني الليبرالي الإقصائي، وأن تُحكم الدولة بمن

---

[1]- طلال عتريسي، "الإسلاميون بعد الثورات: النموذج المؤجل"،ثورات قلقة مقاربات سوسيو–إستراتيجية للحراك العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 127-130.

[2]- مونيكا ماركس، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[3]- **المرجع نفسه**، ص 24،23.

[4]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 204.

[5]- فازية ويكن، "دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 08، ديسمبر 2013، ص 95،94.

يدين بدينها ويستجيب لتطلعاتها. وهكذا كانت **الوفاقية** في نواتجها جذورًا نحو **الانقسامية** تحت صراعات **هوياتية** وطائفية للمستقبل[1].

توصلت الأطراف المتعارضة إلى أن سياسة حكومة الائتلاف تتجه نحو التوفيق بين الاختلافات الأيديولوجية للطرفين (النهضة والمعارضة) والتوصل لحل ثالث يرضي الجميع، وجاء ذلك في بيان مشترك بين (حزب النهضة الإسلامي، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات) إذ نص البيان على "أنه تم الاتفاق على اختيار نظام سياسي مزدوج يُنتخب فيه رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب ويضمن التوازن بين السلطات وداخل السلطة التنفيذية"[2].

تنقل (ليليا بلاز) عن المحلل السياسي (يوسف الشريف) قوله أن "النهضة لا تملك خيارا إذ كانت ترغب في البقاء في السلطة سوى الوصول إلى تسويات، الدولة العميقة في تونس متجذّرة عبر شخصيات في (نداء تونس) أكثر منها في (النهضة)، وهؤلاء هم الأكثر تأثيرا في الوقت الحالي". فمنذ عام (2014) وافقت النهضة على حقائب اقتصادية وليس حقائب سياسية داخل الحكومة حتى تكون أقل مسؤولية في حال الفشل الحكومي، على أن تكون في وزارات لها تأثير على المدى الطويل، في حين نداء تونس يحاول البناء على شعبية رئيس الحكومة (يوسف الشاهد) والذي أطلق حملة ضد الفساد واعتقل جراء حملته على العديد من الشخصيات المرتبطة بالفساد، لكن يبقى هامش المناورة محدود بخاصة بعد أن اتضح التشكيل الوزاري آنذاك أن خمسة منه كوادر من عهد بن علي ومقربين من (قايد السبسي)[3].

أفرزت تناقضات عديدة في المسار الانتقالي في تونس، بعد نجاح الإسلاميين؛ فغدًا الخطاب اليساري الراديكالي في تونس يدين الاعتداء على الحريات العامة والفردية التي في متخيل الإسلاميين، فكان انتصار نمط العيش الحديث السبيل للتحول الديمقراطي؛ فلا مجتمع ديمقراطي خارج الدولة الوطنية الحديث الضامنة للحريات والحقوق. إن **تسييس الهويات** يؤدي إلى شروخ مجتمعية بدل التعدّدية السياسية، فتنتهي المعارضة الهوياتية إلى ذات الموقف الذي انتهت إليه السياسة الحاكمة باسم الهوية (براديغم الصراع الاجتماعي الفئوي المادي)؛ الذي أفرز في تونس الفكرة الثورية ضد الديكتاتورية الدينية والأحزاب التي تدعمها[4].

إن النخب الجديدة التي ظهرت بعد الثورة ليست قادرة على تعبئة الشارع التونسي، وكثيرة الخلافات على تقاسم المناصب على حساب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب، ما زاد سخطه انشغالها بشؤون الأحزاب. كما أن هذه النخب برصيدها الضئيل في الشؤون السياسية غير قادرة على تسيير البلاد ما جعل الواقع السياسي أكثر تعقيدا؛ لخلافات أكثر حول خلافة النظام، بعيدا عن سياسات التشغيل أو التنمية وإصلاح المؤسسات. فشلت نخب ما بعد الثورة في بناء منظومة، وخاصة إذ تحولت المعركة فيما بينها من تحقيق مكاسب الثورة إلى بحث عن تقاسم السلطة والصلاحيات، وفي ظل احتدام الخلاف قام (حزب النهضة وحزبين علمانيين) بالتنازل عن الحكم. تحت

[1]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 171-176.

[2]- هيفاء أحمد محمد، "الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

[3]- ليليا بلاز، **مرجع سبق ذكره**، ص 15.

[4]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 247-254.

ضغوط المعارضة بحجة الفشل في إدارة شؤون الدولة. وعاشت تونس بعدها في ظل الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام (2014) خلافات أيديولوجية بين حزبي (النهضة) و(نداء تونس)؛ فالأول إسلامي والثاني ليبرالي، إذ أكد حزب (النهضة) وأحزاب أخرى أن (حزب نداء تونس) يشكل عودة نظام (بن علي)، وأكد بدوره (نداء تونس) أن فوز (النهضة) فوز للتطرف والتشدّد. وبفوز (نداء تونس) برئاسة (الباجي قايد السبسي) تعاظمت المخاوف من عودة نظام (بن علي) خوفا من ماضي (السبسي) الذي تقلّد العديد من المناصب في عهد (بورقيبة). وكذا أن حزب (نداء تونس) يضم ناشطين سابقين من حزب التجمع المنحل الحاكم في عهد بن علي؛ ليدخل الحزب في صراع داخلي بالانقسام لجناحين: الأول محسوب على النظام السابق يقوده (حافظ السبسي) نجل الرئيس، والآخر محسوب على اليسار يقوده (محسن مرزوق). ليزداد انقساما إلى ثلاث مجموعات: الأولى تحت مسمى (الحرة) بلغت (22) نائبا، والثانية بـ (6) نواب والتي استقالت بعد مؤتمر سوسة في (9 جانفي 2016)، والبقية تمثل (58) نائبا تمسكت بالحزب الأم[1].

إذا كان المؤسس الديمقراطي العلماني متجها نحو القيم المدنية والديمقراطية (حريات، تنظيم وتكوين أحزاب مساواة...)، فإن المؤسس الإسلامي دعا إلى تقييد حرية التعبير حتى لا تكون مدخلا لضرب السلام؛ وانتهى ذلك بالإسلاميين للقبول بالحقوق الأساسية في النظام الديمقراطي على أساس (التنازلات) لا على أساس (القناعات). فكان بذلك كتابة دستور جديد بابًا **للانقسام المجتمعي** بين الإسلاميين والعلمانيين؛ والنتيجة أن الوفاق في الأخير لم يؤسس لأي بناء فاعل نحو ديمقراطية وفاقية. واقتصر التوافق على هدم الأنظمة السابقة لا غير. ذلك أن الوفاق على البناء الديمقراطي يستدعي "متخيل بناء مجتمع المواطنين، وهو أمر لم يكن متاحًا مع متخيل الثورة الطبقية عند اليسار، ولا مع متخيل الثورة الهوياتية عند الإسلاميين أقرب ما يكون للطوبى (اليوتوبيا)، بالتزام ساسة هذا العصر قيما أخلاقية. فتونس بعد أن استنفدت الأطراف الثورية بحل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي واستبعاد رموزه عن السلطة، نجد أن حركة النهضة اليوم تخطوا ذات النهج في الممارسة السياسية للتجمع"[2].

تعيش تونس عقب الحراك صعوبة التوافق السياسي، للانقسام المجتمعي بين (علمانيين وإسلاميين)، سيما وأن صعود أي منهما يجعله ينفي الآخر بسياساته الإقصائية، وهو ما لا تفترضه المرحلة الجديدة، لدولة ديمقراطية أساسها توحيد المجتمع في قالب وفاقي توافقي. فهل ستتمكّن القوى المتضادة في تونس من بناء عقد سياسي جديد تُطْرَح منه الرؤى الخلفية للماضي، للمُضيّ نحو دولة المواطنة والديمقراطية؟

3- المغرب:

قطع الدستور الجديد عام (2011) في فلسفة الحكم، فالملك هو مصدر المشروعية للحكومة، والبرلمان والقضاء، وبأن المؤسسة الملكية فوق الدستور، فالدستور الجديد يؤسس لنظام حكم قائم على الفصل بين السلطات والديمقراطية والمواطنة التشاركية، وكذا تحديد واضح لصلاحيات الملك وللحكومة، وتمتع القضاء بصفة سلطة مستقلة. غير أنه ليس نظام ملكية برلمانية بمفهومه التقليدي [الملك يسود ولا يحكم] لأن الملك في المغرب يسود

[1]- عبد الرحمن يوسف سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص 132-139.

[2]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 157-165.

ويحكم[1]. جاءت الهندسة الدستورية الجديدة بتوزيع جديد بين سلطات المؤسسة الملكية وسلطات الاقتراع العام (الحكومة والبرلمان) غير أن هذا التوزيع لم يصل درجة النظام البرلماني، إذ لم تكن سلطات الملك وسلطات رئيس الحكومة في المستوى ذاته، وهو ما يجعل المؤسسة الملكية تسمو عن باقي السلطات والمؤسسات، وهو ما أكد استمرارية الدستور الرئاسي. وفي المقابل عزّز مع التقدم المؤسساتي (البرلمان والحكومة) ما يسمى "الدستور البرلماني" أي ملكية برلمانية ثنائية، وهو ما يؤدي إلى ثنائية السلطة التنفيذية وتنازعات عديدة. لقد اتجه الدستور المعدل إلى تبني نظام برلماني ثنائي، ما يجعل السلطة التنفيذية بين المؤسسة الملكية والحكومة. ليغير الدستور المعدّل لأول مرة صفة الرئيس من صفة التمثيل الأسمى للأمة إلى التمثيل الأسمى للدولة. أما الحكومة فقد أصبحت حكومة سياسية ومنتخبة بالأغلبية النيابية ومستقلة أكثر من المؤسسة الملكية، إذ يعين رئيسها من الحزب المتصدّر انتخابات مجلس النواب، كما أنها تمارس صلاحيات ذاتية تقريرية لها فيها الكلمة النهائية[2].

أما على المستوى التطبيقي؛ فقد كانت الجماعات الإسلامية الصوفية بالمغرب مهتمة بالجانب الدعوي والتجديد الروحي والنّأي عن السياسة، وإن كانت الزاوية (البودشيشية) قد خرجت في تظاهرات التصويت على الدستور، فيمكن القول أنها مع التحول الديمقراطي. أما (العدل والإحسان) فقد أصدرت ورقة صادق عليها المجلس القطري للدائرة السياسية لها بعنوان "وفاء وعصرنة لروح الاستبداد" وممّا جاء فيها: "إن منهجية الدستور وشكله ومضمونه بعيدة كل البعد عن مبادئ الدين الإسلامي(...) وبعيدة كل البعد عن قيم الديمقراطية الحقّه، فهل سيكف أصحاب القرار عن التغنّي بثوابت حرفوها تحريفا لتكريس استبدادهم واستمراره؟". لتبقى علاقتها متوترة مع السلطة السياسية لعدم الاعتراف القانوني بها لحد الآن (حسب الكاتب حتى عام 2016)، وهي لا تختلف عن حركات الإسلام السياسي الأخرى في قبول التعايش بين الدين والسياسة. في حين حزب العدالة والتنمية كقوة للإسلام السياسي فقد انسجم مع المسار الديمقراطي، وأصبح فاعلا أساسيا داخل المنظومة الحزبية مكنته بعد الحراك من حصوله على أغلبية على مستوى المقاعد البرلمانية لتشكيل أول حكومة بعد تبني دستور عام (2011)، وإن أعطى هذا الدستور مكانة متميزة للسلطة الملكية التي لا تخضع لصناديق الاقتراع ولا بنتائجه)[3].

كان البديل الإسلامي بالمغرب يسعى لتحقيق ديمقراطية تختار للجماعة أو الاتجاه السياسي الذي يصبوا للتغيير والانفكاك من التسلط والاستبداد، باعتبارها وسيلة للشورى، غير أنها لا تقود فعلا للديمقراطية التوافقية لمجتمع تعدّدي الذي يتشارك فيه المؤمن مع غير المؤمن. وهو ما يخالف ما يصبوا له (الشيخ ياسين) في أفق حسم السلطة باستخدام مصطلحات (الزحف، الاستيلاء، السقوط ...) أي لا ديمقراطية في حيازة السلطة. فالتصور الذي رسمه (الشيخ ياسين) هو تمديد لممارسة السلطة للعهد النبوي، والخلافة كنموذج للممارسة السلطوية في المجتمع الإسلامي المعاصر. إذ يرى أن دولة الأمة تستقيم فقط بقيادتها على الشورى، كعبادة وعدل معًا ونقض للملك العاض من

[1]- محمد هتريف، "التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الإصلاحية"، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 217.

[2]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 83-101.

[3]- عبد العزيز قراقي، "دور قوى الإسلام السياسي وانعكاسه على القوى المدنية بالمغرب"، **مرجع سبق ذكره**، ص 170-177.

جهة ثالثة بعيدًا عن القابلية للاستعمار والاستبداد. فدولة القرآن أو الإسلام عند (الشيخ ياسين) تحلّ الأحكام الشرعية محلّ الأحكام الوضعية في جل المجالات. فهوية الدولة عن (الشيخ ياسين) يجب ألاّ تنفصل فيها الدعوة عن الدولة والسلطان؛ فالسلطان رمز الشدة والقوة، أما الدعوة فهي الرفق بالرّعية والتمسك بالدين؛ وهو بذلك يدعوا إلى فصل أجهزة الدعوة عن أجهزة الدولة لإمكانية انحراف هذه الأخيرة عن الدين لتنازع المصالح[1].

لقد رسمت (جماعة العدل والإحسان) ومن عهد (الحسن الثاني) علاقتها مع السلطة الملكية، بالنصح لمخاطبة السلطة السياسية، غير أن هذه الأخيرة لا تقبل النقد والرأي الآخر، ولم يشفع لها ذلك للحصول على وضعية حزب سياسي يشارك في الحياة السياسية لعدم قبول السلطة السياسية أي منافس لها. في حين (حزب العدالة والتنمية) القائد للحكومة بأغلبية برلمانية فعلاقته بالسلطة دون مشاكل؛ الأمر الذي يفسر استمرارية قيادة تجربة الحكومة المنبثقة عن الاقتراع إلى الآن (2016)[2].

المغرب مثل تونس، فقد وصل حزب إسلامي إلى تشكيل الحكومة، فكانت الحكومة الائتلافية في المغرب مع (حزب العدالة والتنمية)، وهو الذي يعد السلطة الملكية حافظة البلاد. إذ يقول (رضوان السيد) أن صعود الإسلام السياسي كان معيقا لحركات التغيير؛ ذلك أن البرنامج الفكري والديني المفروض من قبلهم كان يدور حول قيام الدولة الإسلامية، وإن كان في فكرها تحول؛ أين صار النظام السياسي ركنا من أركان الدين، وعملا منهم للتقرب من الطبقات الوسطى قالوا لهم "إن حكم الشريعة هو مثل حكم القانون، والدولة الإسلامية هي دولة حكم القانون"[3]. لقد استخدم الملك (محمد السادس) الحراك العربي لصالحه، وأظهر رغبة شديدة للبقاء. لقد اخترق حراكه العربي بشكل أو بآخر، واختار سرعة ومحتوى ومضمون الإصلاحات الرئيسية التي كان عليه إدخالها في مواجهة ضغوط الشوارع المتصاعدة التي كانت مستوحاة من الاحتجاجات في البلدان المجاورة منذ عام (2011). كان التفضيل التدريجي لخدمة الذات على التغيير المفاجئ الذي يحركه الشارع. لقد شمل أربعة عناصر رئيسية كجدول أعماله الإصلاحي. أولاً؛ علم الملك من أحداث الحراك العربي أن العنف ليس هو الحل للتعامل مع الاضطرابات والاحتجاجات. سمح للمجتمع بهامش للتعبير عن النفس والتنظيم، مما سمح له بشكل غير مباشر بتقييم الثقل الحقيقي للشباب والمعارضة الإسلامية. لقد استوعب رسائلهم وأدخلها في أجندة الإصلاح الخاصة به كطريقة لقتل زخم الاحتجاجات الشبيهة بالحراك العربي، وتحقيقًا لهذه الغاية، فإن المشروع الطويل الذي تم تأجيله لإعادة كتابة الدستور كان منطقيًا في وقت لم يكن بقدرته بمفرده استرضاء الشباب الغاضب الذي يريد إجراء بعض التغيير، أي أنه لم يتغير عن إقالة الملك؛ إذ لم تكن إزالة الملك بنداً على جدول أعمال المحتجين المغاربة. لقد أرادوا إصلاحًا جذريًا وكان الملك يعرف تمامًا كيفية جعل الإصلاح الدستوري. ثاني أهم إستراتيجية للاستجابة لموجة الاحتجاجات في عام (2011) أن ظل الملك موضع السلطة على الرغم من التحرك لنقل بعض السلطة إلى مؤسسات أخرى، بما في ذلك

---

[1]- محمد فاوبار، "الخطاب السياسي للفاعل الديني بين منطق التوحيد الأيديولوجي وإكراهات التعدّد السياسي والاجتماعي في المغرب: جماعة العدل والإحسان المغربية أنموذجا". **مرجع سبق ذكره**، ص 79-92.

[2]- عبد العزيز قرافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 178.

[3]- رضوان السيد، "صعود الإسلام السياسي أعاق حركات التغيير العربية"،**مرجع سبق ذكره**، ص 335-337.

الحكومة و البرلمان. كانت انتخابات نوفمبر (2011) بمثابة الاختبار الأول لإصلاحات الملك، وكان من أهم نتائجها على صعيد علاقات المجتمع-الدولة إدراج الإسلاميين في السلطة. تم احتساب خيار جيد: 1) الإسلاميين في هذا الوقت يجب أن يدرجوا ويصلوا إلى السلطة كما يتضح من الأحداث في مصر وتونس. أراد ملك المغرب إلحاقهم بالسلطة بشروطه الخاصة ؛ 2) اختار الإسلاميين لإدارة الحكومة وهو يعرف جيدًا أنهم -مثلهم مثل كل الإسلاميين في العالم العربي- يفضلون الإصلاح التدريجي ولم يحرصوا على الثورات؛ إذ يناسب هذا مفهوم الملك للإصلاح من أعلى إلى أسفل وشامل ويمكن السيطرة عليه وتدريجي[1].

بعد التغييرات التي أقامتها السلطة الدينية بالمغرب، والتي لم تعبّر حقيقة عن تغيير في بنية السلطة الملكية إلا بما يزيد من سطوتها، فإنها اليوم تواجه أزمات مجتمعية عديدة، سيما والقمع الأمني الذي فرضته الدولة على حراك الشارع والريف، خصوصا مع تزايد الانتهاكات الحقوقية بتعبير تزايد عسكرة الدولة، ناهيك عن الانقسام السياسي بين الإسلاميين وغيرهم، فإن سلطة الدولة المغربية تؤكد كغيرها من الدول المغاربية استمرار عرقلتها للمسار الديمقراطي. فبين الموروث التاريخي (حركة الريف، والمخزن) المستمر عبر التاريخ المغربي ستضيع الدولة الديمقراطية المرجُوة في المعادلة السياسية. فهل ستستمر السلطة الدينية السياسية في فرض الوصاية كما هي دون أي حركة تغييرية لقوى المعارضة والمجتمع؟ أم أن المجال السياسي المغاربي سيشهد حركة ثورية مستقبلا تتغيّر من خلالها بنية السلطة ورموزها؟

4- ليبيا:

مع انعدام إرث المؤسسات في النظام القديم، وهول التغيير الذي أعقب الحراك، وسيادة الفوضى، مع عدم تجانس للنخب؛ فإن الدولة إما أن تتوجّه نحو التسريع في إقامة المؤسسات أو التحول والبقاء في اللااستقرار، خصوصا مع غلبة المجتمع، في ظل ضعف الدولة بعد انهيار النظام السابق[2]. ففي ليبيا يُعرف الفرد على أنّه من (المقارحة أو القذاذفة أو من ورفلة، أو من العبيدات أو الأدارسة، أو الأمازيغ، أو التبو، أو الطوارق)، إذا فهواجس الأيديولوجيين لطرق التقسيم الإمبريالي لليبيا لن تستقيم إن لم تأخذ هذه الهواجس بهذا الإرث ذو نتاج نمط سلطة الغلبة وليس صنيع امبريالي[3]. لقد تصاعدت أعمال العنف؛ فكانت سببا في وقف الجهود الرامية لبناء مؤسسات سياسية تتيح للشعب الليبي تطلعاته لحكم نفسه، ذلك أن الجماعات الجهادية المتعدّدة والمتنامية تعيق هذا المسار الانتقالي. فعدم وجود سلطة مركزية وتوسع انتشار المدججين بالأسلحة فاقَم العنف، فازداد انتشار الصراع كما يتضح من الشكل أدناه وأخذ أشكالاً عديدة (نزاعات قبلية على الأراضي والطرق التجارية)، صراعات على المعاقل المزعومة للنظام، والجماعات الجهادية والكثير ممّا زعزع استقرار البلاد[4]. ورغم كل الأحداث، وانتشار الأسلحة والمسلحين فقد تشكلت حكومات وجرت انتخابات، غير أن يأس (المصراتيون (مصراتة)) والإسلاميون من السيطرة

---

[1] - Larbi Sadiki, Youcef Bouandel, **Op Cit**, P 128,129.

[2] - حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتغيير"، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

[3] - توفيق شومان، **مرجع سبق ذكره**، ص 238.

[4] - كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

على الدولة بالانتخاب تم اللجوء إلى السلاح في غرب ليبيا بما فيها طرابلس، وأما شرق ليبيا فقد كان تحت سيطرة مسلحي القاعدة وأنصار الشريعة، وكلها تقاتل قوات الجيش الليبي وبقاياه؛ وإن كانت غير متوافقة وتهدّد بانقسام ليبيا، غير أن ذلك مستبعد بحسب قول (رضوان السيد) "فما لم تجمعه السياسة يجمعه النفط ومصالح أوروبا في استقرار ليبيا"[1].

لقد رافقت عملية التغيير بعد الثورة في ليبيا أن حدثت تحولات بنيوية في طبيعة الحكم منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، ما عجّل الميل لفقدان الثقة بين المكوّنات بما يختصره الشارع الليبي "سقط الطاغية لكن بقيت مؤسساته وثقافته الاستبدادية قائمة". فبقي المجتمع منقسمًا هشا بمؤسساته وتحكمه طبقة سياسية تتصرف بما يخدم مصالحها الضيقة[2]. إن أهم تغييرات المجال السياسي في ليبيا ما بعد الثورة تلك التغييرات البنيوية، بعودة الأحزاب السياسية بعد أن أصدر المجلس الوطني الانتقالي المؤقت القانون رقم (2) لعام (2012) بشأن إلغاء تجريم الحزبية إذ "يلغي القانون رقم (17) عام (1972) بشأن تجريم الحزبية لتعارضه مع أهداف ثورة 17 فبراير"[3]. إذ يعد فرصة في بنية المجال السياسي الليبي بعودة الأحزاب السياسية وإن كان الأمر يحتاج الكثير من البناء، في ظل قلة الخبرة في العملية السياسية، وأكثر مبرّر له فشل ثلاث حكومات متتالية. كما أن نشاطات المجتمع المدني بعد الثورة أصبحت باحثة عن المؤسسية والدور الفاعل في العملية السياسية، والبحث عن دور يحدّ من هيمنة السلطة الرسمية، وهو ما لا يتوفر في ليبيا وغيرها من الدول العربية في ظل التهميش الذي طالها لسنوات ما قبل ثورة (17 فبراير)[4].

كانت أول عملية تداول سلمي على السلطة في انتخابات (8 جويلية 2012) والتي أفرزت رغم كثرة الأحزاب حديثة التكوين كتلتين بارزتين (جماعات الإسلام السياسي) وأخرى يمثلها (الليبراليين). غير أن قلة التجربة الديمقراطية لدى الليبيين أحدث تجاذبات مدمّرة، إذ تبارت زعامات الإسلام السياسي داخل المؤتمر على توجيه مختلف التهم لكل عضو مخالف لها والتشكيك في أهليته ودينه، وعدم رضا البعض بوجود النساء في أعضاء المؤتمر، اللواتي بلغت حصتهن (16%) من مجموع الأعضاء. وبما أن بعض هؤلاء الأعضاء قادة ميليشيات فقد كانوا يفرضون قراراتهم بالاستعانة بعناصر مسلحة، وكذا تمرير قوانين تحض على إقصاء شرائح من المجتمع ما يزيد أزمة البلاد أكثر[5].

عقب استيلاء (تنظيم داعش) على مدينة سرت في (فبراير 2015) جمّد ذلك الصراع السلطوي بين معسكري (حفتر) و(فجر ليبيا). قبل ذلك كانت عملية الكرامة لـ حفتر في (ماي 2014)، ومحاولة انقلابية لحل المؤتمر الوطني العام في طرابلس، وخطأ حفتر الجسيم في إعلانه الحرب على جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي دفع لتحالف (فجر ليبيا) لقلب الطاولة مع البرلمان المنتخب؛ ذلك لطمع الطرفين في السلطة وانعدام الثقة بينهما، فمن جانب

[1]- رضوان السيد، "صعود الإسلام السياسي أعاق حركات التغيير العربية"،**مرجع سبق ذكره**، ص 333.

[2]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

[3]- القانون رقم (2) عام (2012) بشأن تجريم الحزبية، المادة 1.

[4]- حسين يوسف القطروني، **مرجع سبق ذكره**، ص 17-20.

[5]- علي الدين هلال محرّرا، **مرجع سبق ذكره**، ص 575.

لصراعات داخلية قبلية بين الشرق والغرب، وثانيها السعي للسيطرة على تدفق العائدات المالية النفطية للحكم في المواقف السياسية والأمنية؛ وهو ما أعاد رسم الحدود التاريخية بين طرابلس وبرقة[1].

لقد استمر توظيف المعطى القبلي حتى بعد ثورة (17 فبراير) وكان أبرز تجلياتها "التشكيل الأمني القتالي لصقور الروابط الشبابية الاجتماعية"؛ إذ تعد المواجهات القبلية في أكثر من منطقة في ليبيا أهم تحدّ للثورة الليبية. ونقلا عن الباحث (علي بن سعد): "إن تموضع الهويات الابتدائية على الساحة، تلك التي فرضتها السلطة لتسهيل التبادلات السياسية، تحوّلت إلى عنصر انعدام استقرار لهذه السلطة نفسها. وهذه الترجمة العنيفة للتشرذم الذي نراه في مرحلة ما بعد القذافي لا تنبع جذورها إطلاقا من الحرب القبلية، ولا من إعادة إنتاج لمشهد إبن خلدون، يقوم على انتقام الريفيين من الحضريين؛ بل هي نمط تفاوض قسري: كانت كذلك، وما زالت اليوم وإن في سياق جديد من الحرب والسلطة المركزية غير المستقرة، وهي تطالب بالاندماج؛ إن إعادة بناء الدولة في ليبيا هي قبل كل شيء إعادة بناء لأجسامها التوسطية التي دمّرتها الدولة القذافية"[2].

يرى الإسلاميون أن الشروط المجتمعية متوفرة في ليبيا لتطبيق الديمقراطية، فوجود المشترك الثقافي الإسلامي بين الجماعات القبلية والمذهبية والسياسية ذات البنى المتجذّرة في هوية الأمة كافية لزوال السلطة المستبدة، وعودة المجتمع الهوياتي الإسلامي التعدّدي دون تدخل الدولة المركزية. فكانت ليبيا بين إقرار الحريات السياسية والمحافظة على **البنى التقليدية** مشكلة قالب للتعدّدية في شكلها **القبلي** التقليدي، فسادت الانعكاسات بين الأحزاب والقوى الفاعلة، بين تحالفات قبلية منطقية بعنوان التيار الوطني (الليبرالي) وتحالفات قبلية مناطقية مقابلة (التيار الإسلامي)[*] المعتدل، وجماعات إسلامية جهادية. فبقيت البنى التقليدية نقائض مؤسساتية لبنية الدولة في المتخيل الاجتماعي السياسي وطّنه الإسلاميون في بنية الديمقراطية العربية. فشهد المجال الليبي في العامين التاليين لسقوط نظام القذافي أكثر من عشر حروب قبلية، بفعل الانقسامات. إذ أثبتت التجربة الليبية وغيرها أن الأحزاب السياسية التي ترتهن ببنية طائفية، أو قبلية أو دينية، أو مناطقية، أو عرقية تتحول إلى صراعات دموية غالبا[3].

عملت القوى السياسية الإسلامية على سياسة إقصاء القوى المنافسة؛ إما لأنهم بقايا النظام السابق أو مرتبطين به، أو كما في حال ليبيا بوصف القوى غير الإسلامية أنها علمانية. كما أن الانقسام بين ذات القوى بين من هم في الداخل والقادمين من الخارج من معارضين حول توزيع المكاسب. هذا الصراع في ليبيا حول مشاركة مزدوجي الجنسية في الحياة السياسية[4]. كما تمكنت من ترتيب المرحلة الانتقالية، بطريقة سمحت لها بالسيطرة شبه الكاملة

---

[1]- محمود علوش، "مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا"، **مقالات المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 18 أوت 2016، ص 2،3.

[2]- حسين يوسف القطروني، **مرجع سبق ذكره**، ص 20-25.

[*]- التيار الوطني: قبائل إقليم برقة والقبائل العربية في إقليم طرابلس مثل ورفلة والمشايشة والزنتان، والتيار الإسلامي المعتدل (قبائل مصراتة ذات الأصول التركية) وجماعات إسلامية جهادية (درنة واجدابيا).

[3]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 213-218.

[4]- ريكاردو لاريمونت وآخرون، "ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي"، الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة، **مرجع سبق ذكره**، ص 225،226.

على المقاعد في المؤتمر الوطني؛ فرغم التصويت بالغالبية لتحالف القوى الوطنية فإنه لم يتمكن من قيادة المرحلة الانتقالية، إذ يصر الإسلاميون على إقصاء الآخرين. تسعى أطراف معنية للحكم واستبعاد وحرمان من عمل في المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية في عهد (القذافي) وتجميد حقوقهم لفترة لا تقل عن عشر سنوات، وهو ما يعكس رغبة هذه الأطراف في الهيمنة والاستبعاد لكل من يعارضها[1].

غير أن عدم وجود رؤية سياسية موحدة للجماعات الإسلامية يجعل حظوظ هذه الأخيرة في إقامة دولة دينية ضئيلة، وكذا افتقارها للتنظيم المحكم، وافتقارها لمؤسسات وقيادات قادرة على تنفيذ مخططاتها الدينية؛ لأن المجتمع يعتبرها متشددة ومواجهتها لتناقضات داخل الجماعة الواحدة. ما يجعلها تواجه تحديات تبعدها على الهيمنة السياسية ومنها:

- النزاع الحاد بين هذه الجماعات مثل الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية للتغيير، ورفض المجتمع لمشروع الإسلام السياسي الفاشل في المنطقة العربية ككل.
- التجانس الديمغرافي الموحد في ليبيا، التي تدين بالإسلام على المذهب السني.
- التركيبة القبلية؛ إذ أن العديد من القبائل متخوفة من نوايا الإسلاميين، وترفض أي مشروع يقوّض الأسس الاجتماعية والقيم الدينية للمجتمع الليبي.
- الاختلاف الفكري لهذه الجماعات من الشرق عن الغرب، ما يعني عدم وجود اتفاق وكيان واحد متماسك[2].

هناك تحدي آخر؛ يكمن في العلاقة بين السلطة المركزية ومختلف المناطق، خاصة بعد إعلان (برقة) فدرالية وما نتج عنه من تجاذبات أفقية ورأسية؛ فالنقاش ما يزال حول شكل الدولة والجدل حول ما إذا كانت الفدرالية خيار لتنظيم الدولة، وعلاقة السلطة المركزية بالمحليات، فعلى حد قول البعض"أن الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني تكون ضعيفة في ظل وجود أنظمة الحكم الدكتاتورية، وتكون الحكومة في المقابل قوية جدًا، فإذا لم يحدث تغيير في موازنة القوى هذه، فإن الحكام الجدد يستطيعون إن أرادوا أن يكونوا حكامًا دكتاتوريين كأسلافهم"[3].

كانت العلاقة بين الدولة وقوى المجتمع قبل الحراك في ليبيا قائمة على غلبة الدولة باستخدام وسائل العنف والإكراه، وكان بذلك طابع الممارسة السياسية لعبة صفرية (Zero-Sumgame)، غير أنّها تغيّرت بعد الحراك بأن ضعفت هياكل النظام القديم أيديولوجيا وسياسيا، وإن استمر إرث الدولة العميقة المكونة من شبكة من مصالح الشركات والأعمال وأسر نافذة وبيروقراطية راسخة (المؤسسة العسكرية- القضاء- الأجهزة الأمنية)؛ ليظل التحدّي الذي يواجه الحكومات بعد الحراك هو إصلاح مؤسسات الدولة القديمة[4]. وقد بدأت أولى خطوات السعي نحو الديمقراطية بثلاث انتخابات حازت دعما دوليا، أين تم خلال سنتين انتخاب ثلاث هيئات تشريعية (المؤتمر الوطني

---

[1]- ريكاردو لاريمونت وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 238-241.

[2]- د ن ك، "الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، **مرجع سبق ذكره**، ص 15،16.

[3]- ريكاردو لاريمونت وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 243،244.

[4]- حسن الحاج علي أحمد، "مراحل انتقال الثورات العربية: مدخل مؤسسي للتغيير"، **مرجع سبق ذكره**، ص 62،63.

العام، لجنة الدستور، مجلس النواب)، وكذا بروز منظمات للمجتمع المدني ومؤسسات الإعلام وانتشر حق التعبير عن الرأي بحرية، غير أنه مع مطلع عام (2014) بدت قوة المعارضة لهذا التحول وتوالت أحداث الخطف والتهديد والطرد وإسكات كل معارض للأيديولوجية المفروضة بالسلاح ووقف كل أشكال التعبير عن الرأي المخالف لها وعودة المشهد لمتعوّد عليه في عهد القذافي نحو خطاب اللون الواحد، ليؤكد الكثيرون استحالة إقامة نظام ديمقراطي في مجتمع تخلو ثقافته من الحوار وقبول الرأي الآخر والولاء للوطن[1].

شهدَت ليبيا حتى قبل انهيار النّظام فراغا مؤسّساتيا، بل وانعدامها في ظلّ استحكام البنى التقليدية (القبَيلة والعشائرية)، مع تسلّطية النظام، ما جعل السّلطة اليوم تعيش فراغا رهيبا يعبّر عنه حجم الفوضى المنتشرة، والانقسام الأقاليمي، ووجود ثلاث حكومات بنفس الوقت؛ فالانقسام الهُوياتي سيد الواقع الذي فرضه الاختلاف الأيديولوجي بين مختلف الجماعات داخل المجتمع، ما زاد من سيادة منطق الإقصاء للآخر، خصوصا بعد فرض قانون العزل السياسي بحق كل مُنتَمٍ للنظام السابق. مشكلة ليبيا اليوم أكبر من ذي قبل، فالسّلطوية أُضيف لها الانقسام المجتمعي، الذي قد يفتح سيناريو توجّه الدولة نحو الفدرالية، لكن هل يمكن الاتفاق حول تقاسم الثروات لو يتحقّق هذا السيناريو؟ وهل يمكن تحقيق مدَنِية الدولة وإنهاء عسكرة المجتمع؟ ليبيا اليوم تواجه أكثر من أزمة أمنية (تسلح المدنيين، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، تجارة السلاح، ...)وتحوّلات هُوية المجتمع بتحوّل معادلة العملية السياسية بعد دخول التيار الإسلامي على الساحة، وظهور ما يسمّيه الثوار حيازة "الشرعية الثورية"، ستواجه الدولة الكثير من العراقيل لبناء دولة مدنية ديمقراطية تجمع الفُرَقاء والأطراف المتصارعة حول مشروع الدولة الواحدة.

5- موريتانيا:

عملت الأحزاب الريفية الموالية في موريتانيا على احتواء الحركات الشبابية والإسلامية. بعد أسبوعين من احتجاجات الشباب في (25 فيفري) التقى الرئيس (محمد ولد عبد العزيز) مع الشباب المُحتج وعلى رأسهم (عبد الرحمن ولد ديدي) وكلفه ببناء حزب شباب جديد. سوف يساعد الاستعراض الدوري الشامل (لعبد العزيز) في إنشاء (حزب شباب ديدي)، وسيتعاون معه لدعم النظام ضد الشباب والحركات الإسلامية. كان (ديدي) سابقًا منظمًا لحملة الاستعراض الدوري الشامل الذي حشد الشباب لدعم الانتخابات الرئاسية الناجحة عام (2009) للرئيس (لعبد العزيز). يهدف حزب (ديدي) الشبابي الجديد إلى ضم ناشطي الشباب في المناطق الحضرية والريفية إلى صفوفه، لا سيما مؤيدي حركة (25 فيفري). في (27 أفريل) وعد قادة الاستعراض الدوري الشامل بتقديم الدعم لحزب (ديدي) للشباب الجديد. جمع قادة الاستعراض الدوري الشامل الأموال من رجال الأعمال والشخصيات الريفية الذين سيموّلونها. في (ماي 2011) أصدر (ديدي) البيان الأول لحزب الشباب، معلنا أن الحزب سينهي "حرمان وتهميش" الشباب في السياسة، وسوف "يجسد برنامج الرئيس (عبد العزيز) وتعهداته في الحياة الحقيقية". بحلول شهر جوان كان (ديدي) قد جمع العديد من حركات الشباب المختلفة في منطقة نواكشوط التي تم استيعابها في حزبه.

[1]- علي الدين هلال محرّرا، **مرجع سبق ذكره**، ص 588،587.

الأهم من ذلك، اختار (ديدي) بنجاح فصيلًا من المتظاهرين الشباب من حركة (25 فيفري)، والمعروفة باسم "شباب 25 فبراير: طريق الإصلاح والتغيير". في إطلاق وسائل الإعلام أكد (ديدي) أن حزب شبابه سيتجمع حول (عبد العزيز) لزيادة وحدة الشباب، والتي "يعيقها التفتت والخلافات". دعا (عبد العزيز)كل من (ديدي وممثلي حزب الشباب) وخاصة أولئك الذين انشقوا عن حركة (25 فبراير) إلى قصره، وشجعهم على تحدي الأحزاب التقليدية إلكترونيًا، كما شجعهم على تبني اسم الحزب من حركة الشباب من أجل الوطن[1].

بعد الحراك العربي عملت القوى السياسية على فرض التعديل الدستوري عام (2012) لإنهاء الانقلاب العسكري في التداول على السلطة إذ نصت المادة 2 (**جديدة**):

"الشعب هو مصدر كل سلطة. السيادة الوطنية ملك للشعب الذي يمارسها عن طريق ممثليه المنتخبين وبواسطة الاستفتاء. لا يحق لبعض الشعب ولا لفرد من أفراده، أن يستأثر بممارستها.

تكتسب السلطة السياسية وتمارس وتنقل في إطار التداول السلمي وفقا لأحكام هذا الدستور.و تعتبر الانقلابات وغيرها من أشكال تغيير السلطة المنافي للدستور جرائم لا تقبل التقادم ويعاقب أصحابها والمتآمرون معهم سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين بموجب القانون.

لكن هذه الأفعال لا تكون محل ملاحقات إذا كان قد تم ارتكابها قبل تاريخ نفاذ هذا القانون الدستوري.

ولا يتقرر أي تنازل عن السيادة جزئيا كان أو كليا إلا بقبول الشعب له"[2].

قد تكون هذه الإضافة للدستور مجرمة للانقلاب، غير أنها لا تطيق على الحالات السابقة على إصدارها، ما يجعل الرئيس الحالي يعيدا –الذي وصل للسلطة بالانقلاب- بعيدا عن الملاحقة، وهو ما اعتبرته المعارضة ليس أكثر من مهزلة سياسية مستمرة. وهو ما جعل النظام مستمر في مضايقاته وممارساته التعسفية في حق المعارضة. لتبقى الأسباب السياسية كعوامل محفزة على حدوث تغيير في موريتانيا أمام مشكلة الانسداد السياسي المتمثل بسبب غياب آليات التبادل السلمي على السلطة في الدولة أكثر مسببات فشل التوافق حول مشروع مجتمعي في موريتانيا. في حين كان التعديل الأخير دستوريا لعام (2017) متضمنا تحديد كيفية انتخاب الرئيس وعدد مرات إعادة الانتخاب في المادة 26 (**جديدة**): "ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس (5) سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر". والمادة 28 (**جديدة**): يمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمرة واحدة"[3]. ويبقى تقييم الوضع إلى حين الانتخابات القادمة التي سوف تفرز إما تغييرا نحو السلمية في التداول أو استمرارية الانقلابات العسكرية المعتادة في الاستيلاء على السلطة، وهو ما سيكشفه لنا المستقبل السياسي الموريتاني. لقد نصت المادة المادة 93 (جديدة): "لا يكون رئيس الجمهورية

[1]- Matt Buehler, **Op Cit**, P 378.

[2]- نص الدستور الموريتاني متضمنا تعديلات 2006 و2012 و2017. المادة 2 الجديدة، وفقا للقانون الدستوري رقم 2012-015، بتاريخ 20 مارس 2012.

[3]- **المصدر نفسه.**

مسؤولا عن أفعاله أثناء ممارسة سلطاته إلا في حالة الخيانة العظمى"[1]. قد تكون هذه المادة سبب استمرارية الوضع الحالي للنظام باختراقات الرئيس وتعسفه اتجاه معارضيه، ما دامت ممارساته غير مقيدة ولا مسؤولا عنها، ما يجعله بعيدا عن المسائلة والمحاسبة.

كما نص التعديل الدستوري الأخير لعام (2017) في المادة 13 (**جديدة**): "لا يجوز إخضاع أي أحد للاسترقاق أو لأي نوع من أنواع تسخير الكائن البشري أو تعرضه للتعذيب أو للمعاملات الأخرى القاسية أو اللاانسانية أو المهنية وتشكل هذه الممارسات جرائم ضد الإنسانية ويعاقبها القانون بهذه الصفة"[2]. هكذا يكون الدستور قد فصل في أكبر مشكلات المجتمع (الاسترقاق) الذي كثرا ما كان سبب التقسيم المجتمعي والإقصاء السياسي، غير أن واقع الأمر هو قراءة هذا التقنين بعد فترة من الزمن قادمة لمعرفة مدى استمرارية الظاهرة بالمجتمع من عدمها، ومدى تحقيق ذلك مرتبط إلى أبعد حد بدور منظمات المجتمع المدني المحلية ورقابة أي اختراق مجتمعي وفرض العقوبات المنصوص عليها دستوريا. إلى أن تظهر تراجعات الظاهرة المؤثرة على الاستقرار السياسي الموريتاني تبقى العبودية في موريتانيا ظاهرة تأبى الزوال من المجتمع.

أمام ضبابية الرؤية والتغييرات العديدة في دولة لم تعرف ثقافة المشاركة السياسية، في ظل نظام جعل الانقلابات ميزته والتي باركها المجتمع المدني عدة مرات، ومع وتشتت الجهود عند قوى التغيير التي طالبت برحيل النظام وعدم انسجامها الداخلي فيما بينها، تبقى جل المعطيات مصدر أمان للنظام القائم، وربما مزيد من الاستبداد في مقابل ديمقراطية الواجهة، التي يتغني بها النظام. يشير الباحث (عبد الوهاب الأفندي) إلى قول (أيفور جيننغز) حول ماهية الشعب قائلا: "إن الشعب لا يمكنه أن يقرّر حتى يقرّر أحدهم من هو الشعب"، هو بذلك يخلص إلى ضرورة **الوحدة الوطنية** لأي عملية انتقال ديمقراطي، أي أن الغالبية من المواطنين في أي ديمقراطية منتظرة يجب أن يحددوا إلى أي الجماعات السياسية ينتمون. كما يشير أيضا إلى قول (دونالد هورويتز) في أن تحديد الشعب قد يواجه صعوبات بخاصة في المجتمعات المنقسمة عرقيا؛ فالانتماء إلى جهة معينة قد تواجه بالإقصاء، ما يجعل الخوف من هيمنة مجموعة منافسة الاصطفاف خلف الحاكم المستبد، وقد يشعل حربا أهلية، كما يمكن أن يتجه نحو الحكم الذاتي[3].

لقد كان الاتجاه الانتقالي في بلدان الحراك لعام (2011) ينص على مواجهة بين مجموعتين من القوى السياسية والمجتمعية، فالأولى **مضادة للتغيير** الديمقراطي وتطالب فقط بإصلاح النظام السابق، والثانية **ثورية** تهدف للقضاء على النظام السابق وكل ما له صلة به، بالقضاء على الدكتاتوريات ومخلفاتها السياسية لتبرز الخيارات السياسية العدمية كسبيل للوفاق بين القوى السياسية الثورية[4]. إن قراءة في الشعار الذي دوما ما يرفعه الثوار، وكما جاء في الحراك العربي الأخير القائل "الشعب يريد إسقاط النظام" ينم على أسبقية الوجود اللاسياسي للشعب على الوجود

---

[1]- نص الدستور الموريتاني متضمنا تعديلات 2006 و2012 و2017.

[2]- **المصدر نفسه**.

[3]- عبد الوهاب الأفندي، "تحدّيات التنظيم للانتقال نحو المجهول تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، **مرجع سبق ذكره**، ص 131،132.

[4]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 144.

والفعل السياسي، فالأسبقية الأنطولوجية لدلالة الشعب كوجود لا سياسي، إنما ذو دلالة على "الطبيعة الاستثنائية الانتقالية المؤقتة للفعل السياسي المباشر للشعب"؛ ليكون الشعب المصدر الشرعي للسلطات، والذي سرعان ما يتم إقصاءه من الفعل السياسي بدعوى المرحلة الانتقالية، التي تتحول بمرور الوقت لإعادة إنتاج النظام السابق عن طريق الثورة المضادة. وفي قراءة مغايرة لما سبق، حيث لا يكون الشعب مثاليا عن وجوده السياسي كما في نظرية روسو في العقد الاجتماعي، ونظرية هوبز في الليفياثان، بل هو يتشكل في فعله السياسي الجماعي ذاته. إذ أن عبارة "إسقاط النظام" بدلالة سلبية تكون هنا شرطا أنطولوجيا مؤسِسًا لأي مرحلة انتقالية، ومؤسسات ديمقراطية وانتخابات لمطالب الثورة، فيصبح هنا الشعب "هو الفعل السياسي الجماعي" الذي يخرج المجموعة العددية المتواجدة على مساحة معينة من عالم الإمكان إلى عالم الفعل. هذه القراءة تنقل مفهوم الشعب من "كونه مادة تشكل موضوعًا للسياسة، إلى كونه الذات السياسية الفاعلة. إذ يصبح الشعب مساحة (...) خطرة على النظام والاستقرار فلا يعود الشعب مصدرا دستوريا لسيادة الدولة بل هو السيادة عينها"[1]، وفي هذه المساحة يتكون ما أطلق عليه الفيلسوف كانط "الزخم الثوري".

في الحراك العربي عموما، سادت شعارات "حقوق للأفراد" بدل "مصالح محل صراع حتمي بين جماعات مجتمعية"، إذ رسخت تمثلات الصراع الطبقي الاعتقاد بأن الديمقراطية لعبة برجوازية، وأن ما يريده الثوار هو الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية المتحققة بالانقلاب الثوري، في مقابل أن الصراع الديني رسخ تاريخيا الاعتقاد أن الديمقراطية مثل النظم السياسية الجاهلية انتهت للإفلاس[2]. لقد غلبت على الحركات الإسلامية في مجملها أيديولوجية **البناء الهوياتي**؛ أي قيمة الهوية الإسلامية في مقابل ومواجهة التيارات العلمانية، ونجاعة الحل الإسلامي مقابل الأيديولوجيات الإسلامية الأخرى. وهي الاتجاه التي بدأ بعد الخلافة العثمانية حسب تقسيم (رضوان السيد). أما في مقاربة (ناثان براون) نقلا عن (محمد أبو رمّان) فقد قرأ تطوّر الحركة الإسلامية باعتبارها متغيرا تابعا، وسياسات الأنظمة شبه السلطوية متغيرا مستقلا والمؤثر على أيديولوجية هذه الحركات. ووفق طرح (براون) هناك من الحركات الإسلامية من فضلت الدخول للّعبة الديمقراطية دون تحقيق أهداف حقيقية، وحركات عملت على إحداث التغيير وهي خارج اللعبة وأخرى عبر العمل المسلّح. أما الحركات التي وصلت إلى مرحلة الثورات والتي قبلت المشاركة في اللجنة الديمقراطية فقد كان هدفها إعلاء الهوية الإسلامية والصراع مع السلطات الحاكمة[3].

انتهت أنظار الأيديولوجيين الإسلاميين عقب الحراك العربي إلى القول بإحلال الشريعة محل الأمة، أي سلب الشريعة والسلطة من الأمة ووضعها في مواجهتها، ووضع الدين وشريعته بيد السلطة السياسية؛ فالضّرر يكمن في:

– وضع الشريعة خارج الأمة، أي تصبح الشريعة مصدر السلطات بدل الأمة، وتكون السلطة قامعة باسم الله، وليسيء ذلك للدين.

---

[1]- رفعت رستم الضيّقة، "الدولة الوطنية العربية: حال انتقالية مستمرة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 178-180.

[2]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 134-136.

[3]- محمد أبو رمّان، "الإسلام السياسي ومأزقه في حقبة – الربيع العربي –"، **مرجع سبق ذكره**، ص 141،142.

– وضع الدين في يد السلطة السياسية بحجة تطبيقه فيكون سَوْطًا بيدها باسم الله[1].

اتخذ الوفاق العربي ومنه المغاربي منطق التقسيمات الهوياتية الثابتة كشكل للتعدّدية المشروعة في المجتمع السياسي، نظرا لهيمنة المنظور الهوياتي الإسلامي، وهو ما يفصح عنه الوفاق الإسلامي بقوله أن المذاهب كانت وما زالت أحزابا في الدين، وبالمثل الأحزاب مذاهب في السياسة. وهذا ما سينعكس بشيء من القبول للآخر؛ وإن كان وفق تعدّدية مذهبية وطائفية، غير أنها في النهاية تصنع انقسامات وصراعات سياسية ومجتمعية. أدى الوفاق العربي الديمقراطي (خصوصا في تونس) إلى مشهد من التنافس الانتخابي بين جماعات لها سياسات هوياتية لا برامج، وأخرى علمانية لتصل إلى ديمقراطية قد تعني النزول عن إرادة الأغلبية الشعبية لتحكم، ما يعني أن أقلية من الناس قد تكون (كبيرة) فتتنازل لصالح رؤية الأغلبية والانصياع للنمط الهوياتي للأغلبية. فكانت بذلك الانتخابات "معركة تقوم على تسييس الهوية، أي من أجل فرض الهوية والدين والأخلاق والحضارة والمذهب العقدي والمدرسة الفقهية"[2].

لكن السؤال الذي يطرح حسب الباحث (أشرف عثمان) هل يَعد هذا الخطاب **بدولة المواطنة؟** التي تعني في مفهومها النظري تحقيق اشتراك عمومي في علاقة سياسية جامعة، يسقط بمقتضاها كل نوع من أنواع التعيين الطبيعي للناس، أي كل نوع من تعريفهم في داخل دائرة انتمائهم إلى بنى طبيعية، ليقوم مقامه تعيين سياسي جديد، أي غير ثقافي يكون مبدأه: الانتماء إلى كيان جمعي أعلى هو الكيان الوطني؟ ما يبشر به الخطاب هو **الدولة العصبية!** كقاطع للطريق أمام استكمال الدولة القومية، بتحويل الإطار الوطني العمومي إلى حامل لعصبية تلتقي معها المساواة أمام الدولة، والتي تشكل ما يشبه الاختطاف للسلطة السياسية. فمسار الحركات الإسلامية التي وثبت على السلطة في دول الحراك ما تزال تسير في مصاف الدولة الفاشلة والرّخوة، كمجموعات تحتكر السلطة والقوة وتعرقل دمقرطة المجال السياسي؛ ذلك أن "هذه الأنظمة الإسلامية تحاول إقامة شرعيتها كقادة في الطريق نحو المجتمع الإسلامي الفاضل (...) مع ما يعنيه من احتجاز الحريات والحقوق الأساسية للمواطن"[3]. وهو ما يعبّر عن نماذج للتسلطية.

لقد حكمت تغييرات ما بعد الربيع على التحول من الثورة الهوياتية إلى سياسة الهوية وحكم الجماعة الدينية في سياسات مدارها التمكين على قاعدة الولاء لا الكفاءات تتأسس بنى على أساس الجماعات الطائفية والعضوية في ظل سياسات الهوية الثابتة بدل البرامج المتغيرة. فكان واقع تجربة النهضة في تونس بعد الحراك بأن سيطرت على أجهزة الدولة ومفاصلها؛ فكانت تعبيرا عن حكم الطائفة[4]. لقد كان إقبال التيارات الإسلامية على الانتقال السياسي عقب الحراك العربي متناميا، بتوالد الأحزاب والتنظيمات الإسلامية والانشقاقات داخلها أيضا، وهي تعبّر عن سعيها إلى إنتاج نظام غير معاد للأنظمة القديمة بقدر معين، وذلك برفع شعارات جديدة، وكذا البحث عن إعادة تشكيل المجال العام ورفع نسبة التدين في المؤسسات العامة؛ الأمر الذي ساهم في تعميق الاستقطاب والانقسام الاجتماعي والسياسي في ظل سعي هذه التيارات للتفرد بالسلطة، وذلك في كثير من الحالات باختفاء شعار "الإسلام هو الحل"

[1]- رضوان السيد، "الدين والدولة في زمن الثورات: المنظور النهضوي ومطالبه"، **مرجع سبق ذكره**، ص 34.

[2]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 179-185.

[3]- أشرف عثمان محمد الحسن، "الدولة في منظور الخطاب الإسلامي: قراءة في خطاب القطيعة مع الدولة"، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 123-125.

[4]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 190،191.

واستبداله غالبا بعنوان "الدولة المدنية" مضافا إليها "المرجعية الإسلامية" أحيانا. وهي بذلك تعبّر عن قبولها للتعدّدية الحزبية وآليات الديمقراطية غير أن ذلك لم يغير من خطاب هذه التيارات وبقي خطابها خاضعا لمنطق "الدعوة" دون أن يرتقى إلى منطق السلطة والدولة. ومتطلباتهما، معبرًا عن جمود ثقافي وفكري لها. ما يتطلب جهدا فكريا، فلا يمكن تصور الدولة دون مؤسسات ناظمة[1].

كانت انطلاقة الحراك الاجتماعي السياسي مغاربيا من الشارع التونسي (ثورة الياسمين)، والتي حَمَلَتْ في طيّاتها أمل الإنعتاق من استبداد الحكام وجورهم. كانت البدايات مطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية بهذه الدول، غير أنها ما لبثت أن تصاعدت في صورتها السياسية نحو مطلب "إسقاط النظام" على نحو تختصره عبارة المحتجين في قولهم "الشعب يريد". نجحت الحركات الاجتماعية لأبعد حدّ؛ فقد نجحت في إسقاط أنظمة الاستبداد وأزيح رؤساء وفرّ آخرون وقتل من قتل، حتى وإن بقي البعض متمسك بالكرسي، غير أن رسالة الشعب وصلت فلا سكوت ولا إخضاع بعد اليوم. قد لا تكون الأنظمة متفاجئة من الحركات الاحتجاجية في بداياتها غير أن توسعها على نطاق واسع وبشكل متسارع لم تكن لتُعطي فرصة للحكام للقيام بالتغييرات والتعديلات والإصلاحات ضمانا للبقاء في السلطة، فقد أصبح اليوم المطلب "رحيل السلطة والنّظام الفرداني المستبد". تصاعدت المطالب السياسية في مقابل عجز السلطة عن الاستجابة للشعوب، فكانت نواتج الحراك حتى عام (2017) الكثير من التغييرات والتعديلات الدستورية والعديد من الانتخابات؛ غير أن حقيقة تمَوضُع الدولة في معادلة الثابت والمتحول مستقبلا لم تعط أي إشارة ايجابية عن التحول نحو دولة ديمقراطية مدنية، فالواقع يفسر استمرارية الدولة العميقة بواجهة الإصلاحات على مقاس العُصَبْ الحاكمة لا غير، فاستمرارية الزبونية السياسية تسود مختلف العمليات السياسية.

اليوم؛ بعد ما يقارب عقد من الزمن بعد الحراك في الدول المغاربية، يمكن وصف المشهد السياسي بوجود الكثير من الجماعات والتنظيمات ناهيك عن الانقسام المجتمعي والهُوياتي ما صعَّب الاتفاق والتوافق بين الأطياف المختلفة (الحوار المجتمعي) لبناء وتجديد العقد السياسي بين الدولة والمجتمع لإعادة بناء دولة المواطنة الديمقراطية. فما هي سمات العقد السياسي المنشود؟ وهل يمكن التوصّل لاتفاق حول مرتكزات هذا العقد لدولة قوية ومجتمع قوي؟

[1]- عبد الغني عماد، "الإسلاميون والدولة: محدّدات التجديد ومعالمه في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة"، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 496،497.

المبحث الثالث: تجديد العقد بين الدولة والمجتمع: أولوية الميثاق السياسي على الديني

يظل التغيير القيمي غائبا (ربما الأصح مغيبا) لحساب مجرّد التغيير الهيكلي. فكيف يمكن باستدعاء الدين وقيمه المختلفة إعادة صياغة السلطة في المجال السياسي المغاربي والعربي؟

تعقد الوضع الانتقالي في الدول العربية ككل يقتضي الإجابة على أسئلة من قبيل: "من نحن؟ (سؤال الهوية) ما الذي نبحث عنه؟ (سؤال الشكل الدستوري والعقد الاجتماعي)، إلى أين نتجه؟ (سؤال وضوح الرؤية والمستقبل)"[1]. والإجابة هي المحدّد للمستقبل العربي. تقوم الرؤية الإسلامية للمواضيع في أبعادها الثقافية والحضارية وبعديها الاقتصادي والسياسي، وبمتغيراتها غير المادية كأولوية دون انفصال عن المادية؛ فالنظرية الكونية الإسلامية الكلية غير الاختزالية تنعكس في مفهوم (الدعوة) ثم (القوة الشاملة) ثم مفهوم (أنماط التفاعلات) وهي كلها شمولية تتحدى الثنائيات المتضادة[2].

المطلب الأول: الحاكمية الإنسانية

إن القرآن الكريم علّق مسؤولية العمل بمبدأ الشورى بالقيادة السياسية المتمثلة إبان الوحي برسول الله: "**وشاورهم في الأمر**"، كما علق هذه المسؤولية بالأمة: "**وأمرهم شورى بينهم**" أي "ممارسة القيادة للشورى واجب يقتضيه حق الأمة بالمشاركة في القرار السياسي". وإن بقيت الشورى كمبدأ دون أن تتحول إلى مؤسسة حتى اليوم من التاريخ الإسلامي، فالحياة السياسية اليوم تتطلب إعادة الرشد السياسي المفقود بعد السياسات السلطانية التي رفعت مصالح السلطان فوق مصالح المجتمع فنجاح بناء النظام السياسي في المجتمعات العربية إنما يتطلب إصلاح أرضية قيمية ومعيارية إسلامية[3].

لكن السؤال الذي يطرح (لؤي صافي ونحن والكثيرون) هل يمكن تحقيق التوافق في تطبيق الشريعة في مجتمع معاصر تختلف بنيته عن المجتمع التاريخي؟ ونحن هنا بصدد الحديث عن تحقيق التوافق بين (الإسلاميين وبقية المجتمع أيا كان توجهه) في المجتمعات المغاربية.

لقد أقر (ابن خلدون) في مقدمته أن هناك توافقا فعليا بين المنطق الشرعي والعقلي أي بين ما هو ديني وسياسي، فحسبه "أن صاحب الشّرع متصرّف في الأمرين: أما في الدين فبمقتضى التكاليف الشرعية، الذي هو مأمور بتبليغها، وحمل النّاس عليها، وأما سياسة الدنيا فبمقتضى رعايته لمصالحهم في العمران البشري (...) إن الملك وسطوته كاف في حصول هذه المصالح. نعم إنها تكون أكمل إذا كانت بالأحكام الشرعية، لأنه أعلم بهذه المصالح"[4].

---

[1]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 199.

[2]- عبد الإله سطي، "الملكية البرلمانية وأسئلة الإصلاح الدستوري في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 49،50، شتاء 2016، ص 199

[3]- لؤي صافي، **الرّشد السياسي وأسسه المعياريّة: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة: بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات** (ط 1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015)، ص 140-152.

[4]- ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد الله محمد الدّرويش (ط1؛ دمشق: دار يعرب، 2004)، ص 400.

ينقل (إليمانا ميميسيفتش) عن (عبد الغفار فيليتش) في مقاله (الإسلام والديمقراطية) القرآن لم يحدّد نوع الحكم، ما يسمح للمسلمين الأخذ بمبادئ الديمقراطية "لإرساء الشورى كممارسة وألاّ يرفضوا الديمقراطية بسبب أنها تضع إرادة الشعب قبل إرادة الله"[1]، وينقل أيضا عن (جمال الدين لايتتش DZemaludinlatic) في نقاشه (الديمقراطية الإسلامية) على أن مفاهيم الشورى والإجماع والاجتهاد؛ إذ تظهر سيادة الشعب في النظام السياسي الإسلامي بشكل خاص في مبدأ الشورى، لذا يكلف كل شخص الحكومة بسلطته ويجب أن تنظر الدولة في رأيه؛ هذا فيما يخص مبدأ الشورى. أما الإجماع من خلال الديمقراطية فيتحقق من خلال أن شرعية الدولة تعتمد على تنظيمها على سلطة الأمة، أما المبدأ الثالث؛ فهو الاجتهاد الذي يشكل العنصر الأساس في تنفيذ إرادة الله[2]. ويتساءل (جمال حمدان) نقلا عن (حليم بركات) قائلا: "أليس هناك دولة أو دول دينية بمعنى الكلمة في عالم الإسلام اليوم؟" ليجيب "من المؤسف أن النظم السياسية القليلة التي تتخذ من الإسلام بالفعل أساسا للحكم، والسلطة ليست إلاّ ثيوقراطيات رجعية متخلفة متحجرة تمثل ربما أسوأ دعاية ممكنة لفكرة الدولة الدينية الإسلامية، وبعض هذه الدول الثيوقراطية تدهورت مع الأسف إلى أدوات للقهر السياسي وتكريس التخلف والجمود، وإلى قوى سلفية تسعى إلى العودة إلى الماضي وتعادي التطور باسم الدين"[3].

برزت اجتهادات عديدة في العديد من الجلسات الفكرية حول **الدولة المدنية** المضادة للدولة العسكرية والدينية، وهي التي لا يسند فيها الحكم للعسكريين، لشيوع عدم تركهم للسلطة لطبيعة نشأتهم، ولا لرجال الدين لخضوعهم غالبا للمعارضة. في حين ذهب آخرون إلى أنها لا تنحصر في مسألة غياب حكم العسكر، بل تمتد إلى الفصل بين الدين والدولة و لا تعادي الدين. أما الباحثين ذوو الخلفية الإسلامية، فتوجهوا نحوَ اتجاهين؛ أحدهما نحو البحث في الصلة وبين الدولة الإسلامية والمدنية، ودفع شبهة الدولة الدينية عن الدولة الإسلامية. في حين الفريق الثاني فذهب إلى القول بأن هناك صلة بين الدولة المدنية والعلمانية. ويقدم الباحث (علي السيد أبو فرحة) تعريفا للدولة المدنية على أنها "الوجه المؤسسي المؤطر للعلاقة بين السلطة والمجتمع في إقليم ما وظرفية محدّدة، في صيغة حكم غير متحيّز في مواجهة أي من قطاعات المجتمع أو فاعليه من ناحية، ولا تحمل عقيدة أو سلوكا أو مظهرًا عسكريا خارج حدود الوظيفة الدفاعية للدولة من ناحية ثانية"[4].

أما القرآن الكريم فجاء لإرساء دعائم الحاكمية الانسانية كنموذج يخلو من شروط الحاكمية الإلهية وحاكمية الاستخلاف*، في شكل التفاعل والتعامل مع السنن الوضعية. في الحاكمية الإنسانية تتسع دائرة التصرف الإنساني

---

[1]- إليمانا ميميسيفتش، "الخطاب الديني والديمقراطية والحريات المدنية في المطبوعات الإسلامية في البوسنة والهرسك"، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 299.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 299.

[3]- حليم بركات، **مرجع سبق ذكره**، ص 258.

[4]- علي السيد أبو فرحة، "التشوهات الفكرية: في بناء مفهوم الدولة المدنية"، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 528-533.

*- الاستخلاف، الخلافة، الخليفة: فالناس مستخلفون في الأرض وليسوا خلفاء الله.

الحاكمية الإلهية: هي التي تعلقت بلحظة تاريخية، فمجتمع الحاكمية الإلهية مجتمع مرتبط بلحظة تاريخية. قوله تعالى: "ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون" (الآية 137، سورة الأعراف). أما حاكمية الاستخلاف: فهي التي مورست في عهدي (داوود

بحسب معارفه وقدراته وفق تغيرات الأزمنة والأمكنة؛ وهي التي تندرج في التعلق غيبيا (بالله) خارج منطق الخوارق. والتي يتحمل فيها الإنسانية مسؤولية بناء حضارته اجتماعيا وسياسيا، وخارج أي إكراه أو إدعاء الاستخلاف. إذ تتجلى الحاكمية الانسانية في الاختيار بمسؤولية الإنسان، فالنبي (صلى الله عليه وسلم) لم يعين خليفة، ما يعني أن "الولاية عن السلطة السياسية ليست من أمر" بل الأمر في الحاكمية الانسانية؛ فالسلطة بذلك في الحاكمية الإنسانية من أولى الأمر في الأمة. الحاكم في إطارها: "لا أصل قريشي للحاكم، ولا عصمة، ولا إمامة لأبناء فاطمة من علي، ولا خلافة ولا خليفة؛ إنما هو اختيار بشري حر، وفق مؤسسات دنيوية، وتنافس حر، وشريف، ومسؤولية سياسية بشرية"[1]. أما مبدأ الشورى فلا يقوم إلا في مستوى الحاكمية الإنسانية، كمدخل لتحرير المجتمع من العبودية والطبقية.

يقول (طه العلواني) لو أردنا صياغة معادلة حداثية للحاكمية لكانت على النحو التالي: الله ← الرسول (موسى)، أو النبي الخليفة (داوود)، أو النبي الملك (طالوت) ← الأمة. فهذه التراتبية ينعدم فيها دور الأمة سواء في العلاقة بين الله والنبي (حالات النبوة) أو التشريع في الواقع المعاش، ذلك أن النبي يمارس دور الوسيط بين الله وعباده، وبين التشريع وإنزاله. بينما الحاكمية بعد الرسالة الخاتمة ووفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) أصبحت على النحو التالي: الكتاب (القرآن الكريم) ← الحاكم ←الأمة. إذ لا وساطة بين الكتاب والحكم (في التصور السني على الأقل) ولا بين الحاكم والمحكومين؛ وهو ما يدعوا إلى وجود فراغ (حسب طه العلواني) والذي يترتب على الأمة ملأه[2].

يميز الفقهاء في الإنابة بين إنابة التفويض وإنابة التنفيذ، وقالوا عُمال **التنفيذ نواب**، وعمال **التفويض ولاة**؛ ذلك أن التفويض ولاية بعقد، أما التنفيذ فمجرّد انتداب. إن أكثر الولايات الهامة في الدولة هي ولايات **التفويض** التي يناط بها قضاء مصالح العامة للأمة، ويقوم به الإمام (الحاكم) نيابة عن الأمة، إذ أنه يقلد هذا الشخص الذي يمنحه سلطة ما ليتصرف في حقوق للأمة، وتكون سلطة استقلالية. وبذلك يقفون على قدم المساواة مع الإمام في أنهم يؤدون حقوق الأمة، فالحكومة التي تنتج من التفويض ليست شخصية؛ فهم تولوا "وظائفهم بمقتضى عقود، ونتيجة توفر شروط، وأن تلك العقود قد أكسبتهم حقوقا ثابتة لا يجوز أن يعبث بها دون رعاية للصالح العام، فيصبح جليا بعد ذلك أن الأمة حيث أمضت العقد مع الإمام لم تكن تقصده لذاته، ولم تكن تنتظر أن تتألف الحكومة منه وحده، ولا أن تصنع منه سلطة فوق القانون. وإنما أرادت الأمة حين أوجدت العقد أن تنشأ **حكومة نظامية**، تتكون من سلطات لها وظائف ولها حقوق ..."[3].

وسليمان) عليهما السلام باختيار الله طالوت ملكا مصداقا لقوله تعالى: "وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا" (الآية 247، سورة البقرة) باختيار طالوت أصبحت تدخل الله بتسخير الإنسان والطبيعة للخليفة المختار من قبل (الله) وليس الناس، لتكون الخليفة باختيار وترشيد وتسخير إلهي.

[1]- محمد همام، "الحاكمية في فكر الحركة الإسلامية بعد الربيع العربي بين الخفاء والتجلي: مدخل إلى تفكيك أنموذج ثيوقراطي (دراسة في الحالة المغربية)"، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 360-364.

[2]- طه جابر العلوانيّ، **الحاكمية والهيمنة: نحو إعادة بناء مفهوم الأمّة والدّولة والدّعوة** (ط1؛ الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، 2016)، ص 69.

[3]- محمد ضياء الدين الرّيس، **النظريات السياسية الإسلامية** (ط7؛ القاهرة: دار التراث، د س ن)، ص257-260.

إن تغير هيكل الأمر* بتحويل الرابطة الدموية القرابية إلى رابطة دينية كما حدّدت في نص الصحيفة للمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار إنما هو تعديل عميق في بنية هيكل الأمر؛ إذ من دون شك يصبح مفهوم القوم موسعا **بالانفتاح على جميع التجمعات البشرية** ومن جهة يصبح مفهوم أولى الأمر كذلك أوسع، بعد هذا التوسع مختلف الزعامات السياسية ففي قوله تعالى: " **أُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ** ۖ " (الآية: 59، سورة النساء) وقوله: **"مِنْهُمْ"** (الآية 83، سورة النساء) وهي إشارة إلى الجماعة المؤمنة، ما يعني أن الأمة هي صاحبة الأمر، تتولد قواها الجديدة على أسس المساواة التامة بين أعضاء الجماعة السياسية؛ ذلك أن "الأمر يستمد من الأسفل، والقاعدة، الأمر الذي سيعني أن سلطة الأمر سلطة محكومة بشروط القاعدة التي ولّدها القوم"[1]. خاطب الله سيد الناس (محمد صلى الله عليه وسلم) قائلا: " **فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ (21) لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ**(22) " (الآية: 21-22، سورة الغاشية) وقوله تعالى أيضا: **"نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ۝وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ۝فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ**" (الآية 45، سورة ق). وموقف تعثر لسان رجل رهبة من الرسول (صلى الله عليه وسلم) قال له: "لا تخف فلست ملكا، ولا جبارً" فمن يكون مصدر السيادة، ما دام

---

* - في الخطاب القرآني، نجد أن هيكل الأمر ينقسم إلى صنفين، الملك وأولي الأمر؛ يحيلنا الخطاب القرآني إلى مفهومي (الأمر) و(الحكم) لبناء سلطة الأمر؛

أولًا: أمر الله: والذي يعني لغة "الطلب والتكليف مع الاستعلاء"، فقد جاء أمر الله في الكثير من مواضع الخطاب القرآني؛ ونجد أمره تعالى ما ينبغي أن يكون عليه نظام الأمر بين البشر فيقول تعالى في محكم تنزيله: "**يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ**ۚ" (الآية: 104، سورة آل عمران) وقوله تعالى: "**إِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ**ۚ" (الآية: 58، سورة النساء) .. إذ يشير الأمر الرباني هنا إلى الحكم القائم على العدل (بالعدل)؛ ذلك أن المساواة بين البشر طلب رباني صريح كما جاء في قوله تعالى: "**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ**" (الآية: 58، سورة النساء) وكذا "**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ**" (الآية: 90، سورة النحل) وأيضا الآية: "**أمرت**"(الآية: 15، سورة الشورى) والمساواة في الحكم تكون "**بَيْنَ النَّاسِ**" (الآية: 58، سورة النساء) ولا تقتصر بين المسلمين والمؤمنين، بل شاملة لكل الناس. وهو ما يطلق عليه الأمر التكليفي مقابل الأمر التكويني، وهو "أمر تكليفي للناس ليس محصورا بالله على نحو كامل، إلاّ أن ما أمر به الله ورسوله لا خيار فيه، ومعنى هذا أن ما يبقى دون ذلك فل "**أولي الأمر منكم**" (من المؤمنين) الخيار فيه". فيقول تعالى: " **وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ** " (الآية: 36، سورة الأحزاب).

ثانيا: حكم الله: يشير الخطاب القرآني لحكم الله المباشر والذي يتصل باختلاف الناس ومخاصماتهم فيقول تعالى: "**إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ**" (الآية 40، سورة الدخان). كما يشير هذا الخطاب الرباني إلى حكمه تعالى عبر وسيط وهو "الشريعة" فيقول تعالى: "**كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ**ۚ**وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ۝فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ۝وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**" (الآية: 213، سورة البقرة).

إن حاكمية (الكتاب) حاكمية وظيفية، والتي تحق الحق بين الناس وتضمن بقاءهم كأمّة واحدة، وضمان لتماسك الجماعة السياسية (الناس) والتي تتحقق بالهداية، إذ يقول تعالى: "**فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ۝وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**" (الآية 213، سورة البقرة). كما عطف طاعة أولي الأمر على طاعة الله ورسوله في قوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ۝فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ**ۚ **ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا**" (الآية 59، سورة النساء)، هو خطاب موجه للمؤمنين؛ ويعود لاعتبارين: الأول: "لا وجود لمجتمع سياسي من دون جماعة أمر"، وثانيا: طاعتهم ضمان استمرارية النظام، لأن أولي الأمر يفعلون ذلك باسم الجماعة (المؤمنون) وهو جزء منها. أنظر أكثر: عبد الرحمن الحاج، **الخطاب السياسي في القرآن: السلطة والجماعة ومنظومة القيم** (ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012)، ص 168-212.

[1]- عبد الرحمن الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 148.

الخليفة كرئيس للدولة ليس مصدرها؟ إن مصدر السلطة هو (الأمة) وحدها لا الخليفة، فهو وكيل عنها ويستمد سلطانه منها، ولها حق توجيهه وتقويمه وعزله إن وجب ذلك[1].

الأصلح في كل منصب في الولاية يقوم على ركني (القوة والأمانة) أما القوة فيقول عز وجل "**إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ**" (الآية 26، سورة القصص) وفي الأمانة يقول تعالى: "**إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ**" (الآية 54، سورة يوسف). فالقوة في "الحكم بين الناس ترجع إلى العلم بالعدل الذي دل عليه الكتاب والسنة، وإلى القدرة على تنفيذ الأحكام، (...) أما الأمانة فترجع إلى خشية الله تعالى وترك خشية الناس، وألا يُشترى بآياته ثمنا قليلا، وهذه الخصال الثلاث التي أخذها الله على كل حكم على الناس"[2]، فيقول تعالى: "**فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**" (الآية 44، سورة المائدة). إن المصالحة بين الديني والزمني لم تؤدي إلى نشوء دولة دينية، بل أقامت دولة تحترم **التعدّدية الدينية**، ولما كانت الوظيفة التشريعية مرتبطة بالمجتمع المدني؛ فالوظيفة التشريعية انبثقت من الأمة لا من الدولة، فيكون بذلك نضج المجتمع المدني وتوليد وظيفة التشريع والرقابة حائلا دون استبداد الدولة في المجتمع، كما يسمح ذلك للجماعات الدينية بتطوير مساحة أخلاقية تتوافق فيها الخصوصية الثقافية والدينية مع التشريع السائد[3].

المطلب الثاني: التعددية والاستقلالية الاجتماعية

تتطلب تقوية موقع المجتمع في علاقته بالدولة ثورة مجتمعية عميقة تحقق التوازن بين وظائف الدولة التوزيعية، وكذا حقوق المواطنة والتنمية؛ بما يحقق مجتمع قوي في دولة قوية كما يقول (ميغدال جويل). ففي **المجتمع القوي** يتحقق الاعتراف بالآخر؛ أين يحقق كل فرد ذاته، إذ يتطلب تحويل التعدّد والاختلاف إلى اعتراف متبادل، وانتقال كل المجتمع نحو النسبي بدل المطلق، والتعدّدي مكان الأحادي، والتوافقي بدل الأغلب ونحو اللاّمركزية بدل المركزية. كل ذلك يضمن مجال سياسي لمختلف القوى والجماعات السياسية والاجتماعية، وممارسة كل الأطراف سواء كانت إسلامية أو ليبرالية دورا في العملية الانتقالية[4]. تأكيدا لاستمرارية الأمة لابد من الاهتمام بمجموعة من الأولويات التي على رأسها:

– **ضرورة الاهتمام بالأفراد**: ذلك أن الفرد أساس الأمة، وبدوره فيها إيجابا أو سلبا يصلح حال الأمة أو العكس. فالحرص على بناءه وتقوية شخصيته كقدوة حسنة بعيدا عن الصراع الذاتي المتواجد في حياة الإنسان، لأن انحرافه يعني انحراف الشعب ككل.

---

[1]- محمد يوسف موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 100،99.

[2]- علي بن محمد العمران محققا، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية** (المملكة العربية السعودية: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، د س ن)، ص 18،17.

[3]- لؤي صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[4]- محمد سعدي، رشيد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 208،207.

– **الحفاظ على الحكم**: ففي الجانب السياسي ما هو إلاّ جانب تنفيذي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كجوهر للأمة الإسلامية ووظائفها. فالتخلي عن هذه الوظيفة يقلب العلاقة بين الدولة والأمة إلى علاقة صراع؛ لذلك لابد وأن تكون الدولة أو الحكم معبّرا عن إرادة العامة للأمة في ظل حكم جماعي منبعه الأمة وقائم على الشورى، بعيدا كل البعد عن الاستبداد الفردي الذي أثبتت تجاربه ضياع جهود الأمة[1].

لقد أسست وثيقة المدينة (صحيفة الموادعة)[*] **لمجتمع تعدّدي**، تكون السلطة السياسية ناجمة فيه عن عقد بين (الإمام) الحاكم أو القيادة السياسية وبين المجتمع السياسي (الأمة). مؤسّسا لمجموعة من الحقوق المدنية؛ في مقدّمتها حفظ (النفس والعرض والمال). إذ يحقق الفرد مصالحه الخاصة كجزء من كرامته الإنسانية ما عدا إن تعارضت مع مصالح المجتمع السياسي، لتقديم مصالحة الجماعة على الفرد على أن تؤخّر المصلحة العامة لصالح الحقوق الأساسية (النفس، المال، الحرية، العرض)[2]. فعلى عكس الاحتكار القانوني المطلق للدولة الحديثة، فقد كان القانون الإسلامي **تعدّديا** ومتصاعدا من القاعدة إلى القمة، وكان متسامحًا مع الجماعات غير المسلمة لأن تعيش وفق عاداتها وقوانينها، حيث كان يحكم "مجتمعات وأديانا متنوعة بشكل كبير، من المغرب إلى أرخبيل المالايو، ومن أراضي ما وراء النهر إلى الصومال (...) كانت السلطة العليا للشريعة تعني حكما لقانون يعتبر أرقى من نظيره الحديث"[3].

يقول الباحث (سمير فرنجية) نقلا عن الباحث (جان كلود غيبو) قوله في الاستقلالية الفردية: "لقد أقمنا نموذجًا أنتروبولوجيا لم يعرفه أي مجتمع قبلنا؛ وهو نموذج الفرد السيد المستقل، إنه حقا لانتصار عظيم! (...) مع ذلك، فإن شعورًا من الحزن والإقصاء والوحدة، يلازم هذه الاستقلالية حتى اليوم، لقد أخذنا ندرك أن فرديتنا، التي ندين لها باستقلاليتنا الراهنة، قد ارتدت ضد الأفراد، ما إن أصبحت عقيدة جامدة ومبدأ منظما (...) إن الفرد السيد المستقل الذي اخترناه يعاني الآن اليتم"[4]. ليصل إلى أن الفرد الحديث بحاجة ماسة للوصل مع الآخرين في إطار العيش المشترك. إذ لا بد من الإقرار بالتنوع داخل الإنسان الفرد قبل أن يكون داخل المجتمع ككل؛ فهوية الإنسان المركبة هي خلاصة موحدة للشخصية الإنسانية، ويحدث اختزال الهوية بأحد مكوناتها لفصل غير طبيعي بين دوائر الانتماء المختلفة، ما يدفعه للهروب في وقت الأزمات إلى دائرة أوسع أو أضيق من الدائرة المأزومة.

كما يرى الباحث (ارماندو سالفادوري.Armando Salvatore) أن "المدَنية حسب (إلياس نوربرت.Elias Norbert) كانت وستظل محل بحث وتحقيق كمحصلة لعوامل متنوعة من المعرفة والسلطة المتأصلة في الرباط الاجتماعي، إذ يعمل مثل هذه العوامل متجمعة كقوة ذاتية الدفع لترويض العنف والتناسق المتزايد وسط الرعية من الأفراد، ذلك التنسيق الذي يقع من خلال ديناميات تراكمية من السيطرة على الذات والانضباط الذاتي، تنعكس في الآداب

---

[1]- مسعود طيبي، **الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين: دراسة تحليلية مقارنة** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 141،142.

[*]- أنظر الملحق 1.

[2]- لؤي صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 105،106.

[3]- أوفامير أنجوم، "هل يمكن الدولة أن تعتنق الإسلام؟، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 267.

[4]- سمير فرنجية، **مرجع سبق ذكره**، ص 22،23.

السلوكية والقوانين الرسمية أكثر منها في أخلاقيات سليمة"[1]، وهذا حسبه في إطار ما طورته مقومات سوسيولوجيا الإسلام.

لعل أهم مرتكزات وثيقة دستور المدينة أنه **ألغى قوانين القبلية القديمة**، نحو حال مستجدة في المجتمع، والتي اقتضت تشريعا مناسبا له، بعيدا عن التشريعات الطوباوية كما في جمهورية أفلاطون ومدينة الفارابي وغيرها. كانت وثيقة المدينة حريصة في بنودها على:

- المسلمين (مهاجرين وأنصار وغيرها) ومن وَالاَهم والمؤمنين (أهل الكتاب، اليهود والنصارى) ومن وَالاَهم والوثنيين بيثرب كلهم أمة واحدة؛ إنها تأكيد على حرية الاعتقاد مقابل الالتزام بالعقد.
- القانون الشرعي يعلو الجميع، والولاء لله وللرسول وللمؤمنين.
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتجنب أفعال الشر، وعدم حماية مرتكبيه وإن كان من المقربين.
- التضامن والتعاون، دفاعا عن المدينة أو نصرة المظلوم، وإطعام الجائع وإزالة الديون عن أصحابها.
- كل خلاف بين أطراف العقد مرده لله ولرسوله[2].

إنّ مجرّد الإيمان لا يؤلف جماعة ذات قوام اجتماعي وسياسي متمايز، ولا تأطيرها بممارسات أخلاقية يضيف ذلك، ما لم يضف إليها روابط جغرافية ومعاشية تمنح له استقلالا اجتماعيا يحوي سلطة منظمة له وإحساس الانتماء للجماعة والولاء لها فيقول تعالى: "**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ**" (الآية 71، سورة التوبة) ويصبح بذلك الولاء محققا بالهجرة إلى حيث دار الجماعة المؤمنة، فيخضع الآخر إلى معيار الانضمام إلى الجماعة، فيقول عز وجل: "**فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ۖ وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا**" (الآية 89، سورة النساء). فيكون الشكل الوحيد للتضامن هو النصرة في الدين، فيقول تعالى: "**الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ۚ وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ**" (الآية 72، سورة الأنفال). فتحل بهذا التضامن علاقات الإيمان (**الاجتماع على الدين**) محل علاقات الدم والقرابة (**العصبية**) فيقول عز من قائل: "**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**" (الآية 10، سورة الحجرات)، فيحقق تحطيم لسُلطة الرابطة الدموية وحفظ عقد الجماعة[3].

يستخلص (ارماندو) من قراءته لأعمال (إلياس نوربرت) حول التحضر والمدنية أنها تقيس درجة الاعتماد المتبادل الذي تعكسه العلاقات المجتمعية التي تنم عن تعقد الرباط الاجتماعي. والفاعل الخارجي إما أنه صديق صريح أو

[1]- أرماندو سالفاتوري، **سوسيولوجيا الإسلام: المعرفة والسلطة والمدنية**،تر: ربيع وهبه (ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 303.

[2]- مسعود طيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 160،161.

[3]- عبد الرحمن الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 81،82.

عدو، بينما البناء الداخلي والفردي للمواطن (بالمعنى الأخلاقي) أكثر عوامل المقدرة على التحضر. وبالتالي فالتحول من الداخل إلى الخارج، يضم جانبين:

-"بعد العلاقة ما بين الأشخاص في العلاقات المدنية

-بعد الاتجاه الموضوعي الذي تبنى عبره العضوية الفردية في جماعة ما من خلال سلوك قويم عبر التفحص الذاتي والضبط الذاتي أيضا"[1].

إن المجتمع المدني الذي أسس ميثاق المدنية يترك مساحة كبيرة خارج دائرة تحكم السلطة السياسية، ويعطي الأفراد والجماعات مساحة من الحرية لتحقيق ذاتها. إن المجتمع التعدّدي، في نظرنا يقوم على ما أشار له (لؤي صافي) في التمييز بين الاختيار والإلزام، أو ما عرف بنظرية الحقوق الفقهية التاريخية التي جاء بها الأصوليون الراسخون مثل (العز بن عبد السلام، أبي إسحاق الشاطبي) بالتمييز بين ثلاث أنواع للحقوق:

- **حقوق الله:** وهي الأحكام التي تستوجب على الفرد أدائها لذاتها (الصلاة، الصيام ...).
- **حقوق الله والعباد:** تضمن الأوامر الإلهية المرتبطة بصالح الناس (أداء الزكاة، الحدود، الجهاد ...)
- **حقوق العباد:** الهادفة لحماية المصالح الخاصة للفرد (حفظ النفس، العرض، المال) وكذا (الوفاء بالوعد، تسديد الدين ...).

فهي حقوق تجمع بين مسؤولية أخلاقية أمام الله، ومسؤولية يتحملها المجتمع والسلطة، وحقوق تجمع بين الأخلاقية والقانونية[2].

في مشروعه الحضاري يقول (العلواني) أن من أخطر نتائج الاستلاب الثقافي الإيمان لدى الكثيرين بعالمية الثقافة الغربية، وهي أحد أهم مصادر الأزمة الفكرية، والتي قادت في الختام للتغريب داخل الأمة وفشلت في الإنماء والتقدم؛ وهو بذلك يدعوا لبلورة مشروع حضاري واحد للأمة، بتوحيد الجهود الإسلامية والعلمانية بالتلاحم في أمة واحدة يستفيد كل منهما من الآخر للخروج بمشروع حضاري. بالقضاء أوّلا على هذه الثنائيات، والتأكيد على أنهم جميعا فئات إصلاحية سياسية (الإسلاميين والعلمانيين) كل منهما تنتمي للأمة الواحدة[3]. كيف لا؟ و**التعدّدية الدينية** كشرعة ومنهاج للجماعة الدينية إنما هو **حق الاختلاف** الذي أقره القرآن؛ ولا يعدّ ممّا تقوم عليه الصراعات العسكرية، وفرض شريعة على الغير بالقوة فيقول تعالى: "**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ**" (الآية 48، المائدة). إنها تأكيد على مرجعية كتاب الله الخاتم على بقية الكتب

[1]- أرماندو سالفاتوري، مرجع سبق ذكره، ص 311.

[2]- لؤي صافي، مرجع سبق ذكره، ص 125-127.

[3]- إبراهيم سليم أبو حليوة، مرجع سبق ذكره، ص 141،142.

السابقة، ذلك أن تنوع الشرائع نابع عن تنوع الناس لا تنوع أصل الشريعة. إذ أن تعدّد الشرائع أمر مرتبط بالتنافس بين الجماعات واستباق الخيرات[1].

إن إعادة بناء الذات (مثل الهوية الحزبية أو الطائفية) لا تتطلب أو تستوجب التخلص من الإرث التاريخي، ولا حتى البداية من الصفر، لأن بناء المستقبل والحالي مرتبط بالماضي بلا شك، غير أن المطلوب يقتضي المفاوضة بين مكتسبات الماضي ومتطلبات الحاضر؛ من قبيل التخلص ممّا ترسخ بالوعي واللا وعي كإرث لما شكل الاستبداد، سواء في ظل فترة الحكم الواحد أو الفترة الاستعمارية وهذا ما تفترضه إعادة البناء حتى لا يتحول التعدّد إلى عنصر لهدم النسيج الاجتماعي[2]. إن الاهتمام بالجانب القيمي كمبدأ تأسيسي وحيد يمكن نقله عبر حدود الزمان والمكان، لعدم التصاقه بالبنى الثقافية التاريخية، ذلك أن الحفاظ على التراث المعياري يتطلب أن تتجاوز تجلياته التاريخية في حال تناقضها من التغيرات الاجتماعية والاحتياجات السياسية[3].

يقتضي العقد الجديد أن يبادر المثقفين لوضع تصور لمشهد تربوي وثقافي بديل، ولمناهج مدرسية تعكس روح العصر والثورات الديمقراطية؛ وهو ما لا يمكن انجازه بالشعارات والمظاهرات بل بالعمل الخفي بعيدا عن الكاميرات. كما يتطلب الأمر أيضا مبادرات نقدية بناءة للقادة الجدد القادمين لسلطة التوجيه نحو البدائل الصحيحة والقرارات الصائبة[4]. لأجل العقد الاجتماعي المغاربي الجديد لابد أن تكون **المواطنة** ركيزته على أساس "إقامة عقد اجتماعي حرٌّ وطوعي" فالعقد الاجتماعي المطلوب لابد وأن يقوم على قيم (الحرية الفردية، المساواة، العدالة الاجتماعية، احترام التعدّد الديني والتضامن الوطني) كضروريات للاجتماع والسياسي. وهو ما يقتضي تمتع الشعوب بحقوق المواطنة الكاملة، والتشارك في الحوار والتشارك في كل ما يهم المجتمع والدولة. وهو ما تضمنه التعديلات الدستورية بما لا يقبل التأويل، ذلك أن المواطنة تضمن:

- تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين؛
- المشاركة في الحياة العامة؛
- الأفراد في الدولة مواطنين لا رعايا؛
- المواطنة هي أساس الدولة الحديثة؛ دولة القانون والمؤسسات؛
- المواطنة تجعل انتماء الإنسان للدولة وليس لأصل ما قبل الدولة[5].

لما كانت الحرية أصل الحريات الشخصية، وبتضافرها مع المساواة والتعدّدية كقيمتين أساسيتين فإنها تصل نحو شكل خاص من الحرية وهي **الحرية السياسية**، وهي تشمل:

---

[1]- لؤي صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 123،124.

[2]- إميل بدارين، "عن فرص بناء أفق سياسي تعدّدي في دول الثورات العربية"، أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 223.

[3]- لؤي صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[4]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 206.

[5]- ديدي ولد السالك، "المواطنة المغاربية المطلوبة في إطار العقد الاجتماعي الجديد"، سيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، عدد 08، سبتمبر 2012، ص **6،5**.

- في مستوى الجماعة بمجملها: والتي تعني السيادة، أين تكون الجماعة سيدة نفسها في قراراتها السياسية (الاستقلال، تقرير المصير).

- في مستوى الأفراد والجماعات السياسية: متمثلة في التغيير السياسي وتشكيل التنظيمات السياسية وعدم وجود موانع قانونية من المشاركة في العمل السياسي وصنع القرار[1].

يحتاج المجتمع العربي ككل إلى مراجعة نقاط الضعف والقوة التي تأزّم من علاقة الدولة بالمجتمع، وهيكلة البنية السياسية وفق ما تقتضيه الثوابت والمنظومة القيمية الإسلامية. إننا اليوم بحاجة إلى بناء المجتمع المقاوم، والذي يتطلب كما يرى الباحث (أبو العلا ماضي) السعي لمواجهة الاستهداف من خلال مستويات عدة؛ ألا وهي:

أولا: المحافظة على قيم المجتمع بما يمنع الآخر –أيا كان- من إفراغها من محتوياتها؛ بخاصة في إطار تطوّرات الثورة التكنولوجية والإعلامية، وما تفرزه من عملية "التلقين" في علاقة الإنسان بهذه الأجهزة الإعلامية.

ثانيا: تفعيل ثقة الإنسان بالله تعالى كطرف في معادلة الصراع، ففي كل مرّة يكون فيه الإنسان أمام عملية تعدّي، فيكون الاستسلام أقرب حلوله. غير أن ما يقتضيه المقاوم في هذا المجتمع تذكره موقف الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) وهو يواجه قريش بعد تأييد الله له في قوله تعالى: "**سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ**" (الآية: 45، سورة القمر) فثقة الإنسان بربه دون مقياس موازين القوى المادية.

ثالثا: الانطلاق من الثقة بالله كقيمة إلى الفعل المقاوم؛ ذلك أن هذا الأخير يحقّق التوازن النفسي المقاوم مواجها المعتدى بثقة. إذ تقتضي ثقافة المقاومة الرسوخ على القيم والثوابت الفكرية والوطنية، كثوابت قارة سواء في حال النصر أو الهزيمة، وذلك باستحضار الروح الجماعية دون أنانية الفردية التي تقضي على إحساس وجود مشتركات تقتضي التضحية، وإزاحة ثقافة الاستسلام، على منطق أن كل واقع يحمل بداخله عوامل تغييره، في إطار وعي قوي يمكن من خلاله التفرقة "بين عوامل التغيير وبين أماني السراب والأوهام"[2].

يتفق تحليل الباحثين (داوود أحمد وَ توم جينسبرغ) مع وجهات نظر أولئك الذين اقترحوا أن الدول ذات الأغلبية المسلمة من المرجح ألا تكون حديثة في اتجاه غربي. وفقا لهنتنغتون على سبيل المثال لا ينبغي اعتبار إعادة التأكيد على الإسلام في العصر الحديث بمثابة رفض للحداثة؛ بدلا من ذلك يرسم ويضع مسار للتحديث. أي أنها تصبح حالة "إضفاء الطابع الإسلامي على الحداثة.Islamizing modernity" بدلاً من "تحديث" الإسلام. في رأيه، التأكيد على الإسلام هو رفض القيم العلمانية النسبية، التي يربطها الناس في العالم الإسلامي بالغرب وسيلة للإعلان عن **الاستقلال الثقافي** . ونتائج استطلاعهما تظهر "الحرية وحرية التعبير" من بين بعض القيم التي أعجب بها المسلمون أكثر من الغرب، كما يظهر أن المسلمين لا يوافقون على "الانحراف الأخلاقي" للغرب. كما يمكن أيضاً تفسير التأكيد على الإسلام في الدساتير على أنه تأكيد على الأصالة الثقافية والقومية الأصلية في نظام ما بعد الاستعمار. هذا لا يعني أن الإسلام سيكون كل ما يحدد نطاق الدستورية للجماهير الإسلامية، فالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تلعب دورا

[1]- عبد الرحمن الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 316.

[2]- أبو العلا ماضي، **رؤية الوسط في السياسة والمجتمع** (ط2؛ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 50-54.

هاما جدا. ومع ذلك، قد ينظر بعض المسلمين إلى الأفكار السياسية، بما في ذلك الدستورية، على أنها تفتقد إلى حد ما في الشرعية، إذا ما اعتُبرت هذه الأفكار متعارضة مع القيم المعيارية للإسلام[1]. فبحث دور الإسلام الممتد إلى سياسة المجتمعات المسلمة يقتضي "إعادة الدولة إلى الداخل مرة أخرى". إذ يقول الباحث (سيد فاضل رضا نصر) أن "الالتفات نحو الإسلام ليس إستراتيجية دفاعية، بقدر ما هو أحد مظاهر اندفاع الحكومة لإرساء هيمنتها على المجتمع، وتوسيع نفوذها وسيطرتها، إذ أن الأسلمة هي عملية استباقية وليست ردة فعل تعمل فيها مصالح الدولة كعامل مسبّب"[2].

المطلب الثالث: المدنية وأَخْلَقَة السلطة: مرجعية ميثاق دولة المدينة

بعد بيعة العقبة الثانية التي بايع فيها الرسول (صلى الله عليه وسلم) الأنصار على الإيمان بالله ورسوله والطاعة في المعروف، تطورت الجماعة المسلمة بالهجرة والاستقرار في المدينة نحو **مجتمع سياسي** مارس فيه الرسول (ص) السلطة السياسية في أول دولة إسلامية. كان بذلك نشوء المجتمع السياسي الإسلامي يتوافر عنصران رئيسيان لقيام أي مجتمع؛ عنصر التقيد الإقليمي بوجود أرض للمسلمين يَأْمَنُون فيها، وعنصر الضمير الاجتماعي بوجود الالتقاء القبلي والفكري على غاية مشتركة. وبقي عنصر آخر ألا وهو (السلطة السياسية) ليتحول إلى مجتمع سياسي والذي توافر بعد هجرة الرسول إلى المدينة وتدوين الرسول (صلى الله عليه وسلم) ما يعرف بدستور المدنية[3]. لقد جاءت نصوص دستور المدينة منظمة للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومتوافقة والقرآن الكريم إذ عدّ المسلمين أمة واحدة من دون الناس، ووافق الدستور القرآن في وجوب الرضوخ للقانون والرجوع للدولة في شأن الحرب والسلم. في حين كانت السلطة القضائية مركزية يرجع لها الجميع ولها قوة تنفيذية شملت المشركين من قريش وأهل يثرب، وطوى بذلك هذا الميثاق الطابع القبلي وفتح بابا للترابط والتكامل والوحدة الفكرية[4].

يشير الباحث (لؤي صافي) إلا أن **وثيقة المدنية** بتمييز سبعة مبادئ ثانوية بها؛ وهي[5]:

1-<u>أهل الميثاق أمة ذات سيادة واستقلالية</u>: [أولوية السياسي على المدني] لقد أشار الميثاق إلى مجتمع سياسي مستقل ذو سيادة، وجاء وصف ذلك في الوثيقة في قول الرسول (ص): (هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن اتبعهم فلحق بهم وجاهد معهم إنهم أمة واحدة من دون الناس). إذ يقول هنا (لؤي صافي) أنه يشدّد هنا على استقرار القرار السياسي لكل من دخل تحت الميثاق. ويضيف هذا التأكيد أيضا في قوله: (وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس). كما تؤكد ذلك الفقرة القائلة: (يهود بني عوف أمة مع

[1] -Dawood I. Ahmed, Tom Ginsburg, "Constitutional Islamization and Human Rights: The Surprising Origin and Spread of Islamic Supremacy in Constitutions", May 2014, P 14.

[2] - سيد فاضل رضا نصر، <u>مرجع سبق ذكره</u>، ص 12.

[3] - محمد سليم العوّا، <u>في النظام السياسي للدولة الإسلامية</u> (ط2؛ مصر: دار الشروق، 2006)، ص 45-49.

[4] - محمد عمر الشاهين، "أسس الدولة الإسلامية في المدينة المنوّرة"، <u>مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية</u>، العدد 2، المجلد 4، السنة الرابعة 2009، ص 101.

[5] - لؤي صافي، <u>مرجع سبق ذكره</u>، ص 62-70

المؤمنين، لليهود دينهم والمسلمين دينهم موالهم وأنفسهم)، إذ يقول (لؤي صافي) أنه يشير وحدة المجتمع وصبغته التعدّدية.

هذه **الوحدة السياسية** لمن هم تحت ميثاق المدينة تقوم على الولاء داخل الجماعة، وتشمل أيضا الجماعة اليهودية المستعدة للانضمام للميثاق، إنها تشير إلى النواة الأساسية **لقيام نظام سياسي تعدّدي**؛ فكل قيم الدين الإسلامي الحاملة للالتزام بالعدل والمساواة واحترام التعدّدية الدينية والعرقية إنما هي قيم لنظام تعدّدي مشاركاتي، فهي تؤسس بذلك في مجتمع المدينة لقيام نظام سياسي تعدّدي. تُولد التعدّدية البشرية بالضرورية **التعدّدية السياسية**، التي تشكل المجتمع السياسي المتعدد الروابط والانتماءات السياسية، ذلك أن السلطة السياسية من معطيات طبيعة البشر؛ فالتعدّدية هي وجه آخر للشورى والتي تحوي ضمنيا التعدّدية السياسية، ومبدأ للمشاركة السياسية. وإن أشار القرآن إلى أن الانقسام السياسي لا يجب أن يتحول إلى صراع فيقول تعالى: " **وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**" (الآية: 09، سورة الحجرات)، فهي إشارة ضمنية لإمكان التعدّد السياسي مع عدم التعارض مع الإيمان على الأقل[1].

إن القول بوجود تعدّدية سياسية إنما تسبقه تعدّدية دينية، ذلك أن الإسلام جاء بالوحدة الإنسانية والتعدّد الديني، فالأصل الأول للوحدة الإنسانية فيقول تعالى: " **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ** " (الآية: 13، سورة الحجرات). أما الأصل الثاني؛ فالتعدّد الديني ثابت بالقرآن والسنة، فيقول تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**" (الآية: 62، سورة البقرة). جاء بذلك الإسلام مؤمنا بوجود منتمين لأديان سماوية ووضعية، دعا الإسلام للتعايش بينها مشجعا على الأخوة الإنسانية مهما اختلفت الأديان طالما توفر عدم العدوان والاحتلال. فكانت التعدّدية السياسية جوهر التسليم بالاختلاف، وإن كانت الضرورة لازمة بالتقيّد بالقيم الإسلامية التي تتمسك بها الأمة من قبيل (الحرية، المساواة، اختيار الحاكم بإرادة الأمة، والأمة مصدر السلطات، حق المواطنة للجميع، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ...)، لتكون أية عملية تقوم على التعدّدية السياسية والفكرية قائمة على هذه القيم مرحب بها[2].

هذا ما يؤكده القرآن؛ من ضرورة وجود الولاء داخل الجماعة المؤسسة للنظام، أي ذلك الولاء الداخلي بين المهاجرين والأنصار خارج دائرة الولاء القبلي. فجاء قوله تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ۚ وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (72) وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ(73)** (الآيتين: 72، 73، سورة الأنفال). ليؤكد (الله) عزّ وجل أن الكفار من قريش الرافضين المجتمع الجديد هم جماعة

[1]- عبد الرحمن الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 301-303.

[2]- أبو العلا ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 71-73.

سياسة متضامنة داخليا في مواجهة تضامن الإيمان. فتنظيم السلطة في مجتمع معين، يكون دوما بحاجة لنوع من التفريد (Individualization)بإضعاف الروابط العصبية القبلية للانتماء إلى جماعة أوسع، تصعيدا للانتماء الاجتماعي (Escalation of social Affiliation) أو رفع مستوى الانتماء (Raise the level of social Affiliation) نحو الإنتماء المديني، وهذا ما فعل الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار بانتصار رابطة الدين على العصبية، بجمعهم على سلطة واحدة بصحيفة المدينة[1]. فأسلمة الدولة تتطلب فقط توجها ثقافيا متخليا عن العلمانية. إذ أن هذه الأخيرة في العالم الإسلامي ككل لم تسع فقط لفصل الدين عن السياسة بل للهيمنة على الدين وجعل فكره ومؤسساته تابعة للدولة. ما أسس لصراع السلطة بين الدولة والمؤسسات الدينية؛ وبالتالي اختراق الدولة للمجتمع. واقعيا يرى الباحث (سيد فاضل رضا نصر) "أن مقاومة توسع سلطة الدولة وقدراتها هي نتيجة لمقاومة الاسلاموية للعلمانية التي ترعاها الدولة، وليس لمقاومة الدولتية نفسها"[2].

2- احترام التعدّدية السكانية والدينية: جاء في وثيقة المدينة احترام **التعدّدية الدينية** في قول النبي الكريم: "لليهود دينهم وللمسلمين دينهم"، هذا لا يعني أن الصحيفة تسامحت في المعتقدات كما حال الدساتير المعاصرة؛ بل أعطت الوثيقة حرية الممارسة واستقلالية التشريعات الثقافية والدينية، وكان للرسول الكريم دور السلطة المركزية كحكم بين مكونات المدينة، كما جاء في قوله (ص): (ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مردّه إلى الله وإلى محمد رسول الله، وإنّ الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره). تشير الوثيقة إلى أنّ لكل قبيلة أن تتمسك بأعرافها وتقاليدها داخل مجتمع المدينة في قول (ص): (على رجعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى ويفدون عانيهم بالمعروف)، أي أن الشريعة أو القانون الإسلامي لا يفرض على أفراد المجتمع بل يقتصر ذلك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما جاء في قوله تعالى: "**وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**" (الآية 104، سورة آل عمران).

3 -إقامة العدل ومحاربة الظلم (التساوي): جاء في وثيقة المدينة (المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى (...) ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعا ولو كان ولد أحدهم). وفي موضوع آخر منها قوله (ص): (من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم). إذ **يتساوى** الجميع أمام **المرجعية السياسية** لتحقيق **العدل** بعيدًا عن قيود قبلية أو دينية، أي بتحقيق الحقوق لكل أفراد المدينة، وأي جريمة تقتضي الأخذ بيد المعتدي مهما كان انتماءه الديني أو العرقي. وهو الذي جاء به القرآن الكريم في قوله تعالى: **"لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ" (الآية: 25، سورة الحديد).** ودون تمييز في إقامة العدل كما يقول تعالى في حكم تنزيله: **" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ"** (الآية: 8، سورة المائدة).

[1]- عبد الرحمن الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 100.

[2]- سيد فاضل رضا نصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 36-43.

4-<u>المسؤولية الفردية (اللا مركزية)</u>: تؤكد وثيقة المدينة (وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه وإن النصر للمظلوم)؛ أي أن المخطئ يعاقب لوحده دون إنزال العقاب على حليف ما لم يشاركه في الخطأ أو الجريمة، كما تنص على حرية خروج الفرد من المدينة والعودة لها بقوله (ص) (وإنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة إلاّ من ظلم أو أثم)؛ هذه المسؤولية الفردية. جاءت في قوله تعالى: "**وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا**" (الآية 80، سورة مريم)، وقوله تعالى: "**وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا**" (الآية 95، سورة مريم). كما أن اعتذار الضعيف بقلة المال والسلطة ليس له حجة في أداء حقوقه وواجباته، فيقول تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا**" **(الآية: 97، سورة النساء)**.

5-<u>تساوي أهل الصحيفة في الحريات والواجبات</u>: احتوت الوثيقة عدة تعبيرات حول المساواة كما في قوله (ص): (من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا منتصر عليهم). وكذا التساوي في الإنفاق (على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم). فالتساوي على اختلاف اليسر هو ما أشار إليه المولى عز وجل في محكم تنزيله في قوله: " **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**" (الآية: 13، سورة الحجرات). هذا **التساوي بالكرامة** أقامتها الرؤية القرآنية تقوم على أساس إنساني بحت. إذ أقامت الوثيقة واجب حماية من انضوى تحت لوائها وتقديم نصرة وحماية المسلمين على من هم لم يشاركوا في العقد الاجتماعي. لقد **قدّم القرآن** روابط **الوحدة السياسية** على **الوحدة الدينية** كما يقول تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن وَلَايَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ۚ وَإِنِ اسْتَنصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**" (الآية: 72، سورة الأنفال). فالقرآن كما يقول (لؤي صافي) يقدم "الولاء السياسي على أساس مدني لا ديني، فالأولوية للولاء القائم على الدخول في ميثاق مشترك".

6- <u>توحيد السياسة الخارجية</u>: فتحقيق أمر مجتمع المدينة يتطلب توحيد كلمتهم اتجاه أعدائهم؛ إذ تنصب الوثيقة على (لا يجير مشرك مالا لقريش ولا نفسا ولا يحول دونه على مؤمن) ولا يجوز التحالف مع العدو (إن يسلم المؤمنين واحدة لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلاّ على سواء وعدل بينهم). وعلى الجميع احترام التحالفات التي تقيمها المدينة كعلاقات اجتماعية دون إلحاق ضرر بالتضامن من داخل المدينة في قوله (ص): (وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس). وهو موضع آخر يؤكد فيه الوثيقة على أولوية **التضامن السياسي** القائم بين أبناء المدينة على **التضامن الديني**.

7-<u>التكافل الاجتماعي (منظومة حقوق مشتركة)</u>: أشارت الوثيقة إلى أحد أركان الإسلام (الزكاة) إذ ألزمت مكونات المدينة رعاية أفرادها وتقديم الدعم المادي، وحرية المهاجرين بإتباع عاداتهم وإلزامهم مسؤولية فك الأسرى، فجاء

قوله (ص): (المهاجرون من قريش على ربعتهم* يتعاقلون بينهم وهو يفدون عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين)، والتأكيد على تحرير من أثقله الدين (وأن المؤمنين لا يتركون مفرحًا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل). وهو ما جاء في العديد من المواضع بالقرآن الكريم بتقديم الزكاة للفقير والمسكين والغارم، وغيره ممّن أثقله الدين.

هي مبادئ دولة المدينة السياسية كما جاءت في ميثاق المدينة بتحليل (لؤي صافي) والتي جاءت في صياغات المفاهيم السياسية الحديثة على شاكلة: الحريات المدنية والتعدّدية السياسية واستقلال القرار السياسي والعدالة الاجتماعية والمساواة السياسية، فتعطي حق المشاركة للجميع ولا يقتصر على الشيوخ والزعماء؛ وهي بذلك تكون قد دعت سابقا لما يعرف اليوم بنظام المواطنة. ليصل (لؤي صافي) إلى أن التماهي بين المبادئ المدنية كما أقامها الرسول (ص) في ميثاق المدينة والمبادئ السياسية المعاصرة ليست بالتطابق بل إنما هي "وحدة الدوافع الوجدانية والمرجعيات الأخلاقية في الحالتين (...) إن الدولة التي أسسها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم هي **دولة مدنية** بامتياز"[1].

يؤكد القرآن وخطابه أن المدينة (يثرب) التي استقر بها النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) قد احتوت سلطة وحاكم، كيف ذلك؟ يشير الخطاب القرآني للتمييز بين القرى والمدينة؛ فالقرى إنما هي تجمعات لا تقتضي وجود سلطة موحدة؛ بل هي تجمعات بشرية وليست اجتماعا منظمًا لأمة من الناس، فيقول تعالى: " **لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ ۚ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ ۚ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ**" (الآية: 14، سورة الحشر)، وهو خطاب يشير إلى يهود يثرب. أما إن أراد الخطاب القرآني الإشارة لمجتمع يخضع لنظام سلطة سياسية واحدة فهو يستعمل (المدينة) فيصف القرآن الكريم المدينة كتجمعات خاضعة لسلطان فرعون في قوله تعالى: "**فَأَرْسَلَ فِرْعَوْنُ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ**" (الآية: 53، سورة الشعراء)، وكذلك قوله تعالى: "**قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنتُم بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ**" (الآية: 123، سورة الأعراف)، ويصف كذلك مكان حكم عزيز مصر في قوله تعالى: "**وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ**" (الآية: 30، سورة يوسف). في المجمل؛ يصف الخطاب القرآني المدينة حيث هناك سلطة منظمة هناك حكم وملك، وحيث لا سلطة فلا حكم فهناك قرى. إذ أن هذه الأخيرة تعبّر عن ما قبل السلطة المنظمة (سلطة قبلية) في شكل السلطة المشخصة، في حين أن السلطة المنظمة لحساب المجتمع السياسي الذي تربط علاقات سياسية بدل القرابية[2].

إن صحيفة المدينة التي نظمت العلاقة بين المؤمنين (المسلمين) واليهود والمشركين، تعدّ أول دستور مدون في التاريخ، والتي تجعل غير المسلمين المقيمين في دولة المدينة مواطنين فيها، لهم من الحقوق والواجبات مثل ما على المسلمين. انتهى هذا العقد بعد الاستعمار الذي واجهته بلاد المسلمين، والذي شارك أبناء الوطن جميعا فيه لقتال المستعمر، وانتهى عقد الذمة بذلك بزوال أحد طرفيه؛ إما الدولة الإسلامية القديمة التي عقدته، أو الطرف الثاني من غير المسلمين، وسقطت بذلك الجزية، ليتفق الجميع على **عقد جديد هو الدستور** الذي يقيم المساواة بين

* - العادات والأعراف.

[1] - لؤي صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 70،71.

[2] - عبد الرحمن الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 90-93.

المواطنين دون تفريق على أساس العقيدة الدينية برضى الطرفين المسلمين وغير المسلمين[1]. لقد جاء قوله تعالى: **" لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا"** (الآية: 48، سورة المائدة)، فيقول (طه العلواني) إنها تشير إلى تحديد منهاج تساهم فيه الأمة، إذ لم يرد في الآية: لكل منكم جعلنا شرعة ومنهاجا، فيفهم منها أن لكل أمة شرعتها ومنهاجها، وإنما "لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا"، فكأن الشرعة والمنهاج تستخلص منكم، لتستجيب لحاجاتكم، ولتتمكنوا من ممارسة الحياة بهداية الشرعة والمنهاج من دون حرج، ومن دون أن تفرض عليكم، فتكون: "لكل عليكم" بل قال: "**لكل منكم**"، فكأنها "أخذت منكم، وردّت إليكم!". فيكون بذلك تشريع الاجتهاد من المجتهدين من أبناء الأمة واجبا في مجالات الحياة[2].

أكدت الشرائع السماوية الثلاثة (اليهودية-المسيحية والإسلام) على مبدأ **سيادة القانون**، فكان خاتمة الرسالة بنزول القرآن المؤكد بقطع هذا المبدأ[3]. في قول جل شأنه: "**تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ**" (الآية: 89، سورة النحل)، وقوله تعالى: **"وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ ۙ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَٰذَا أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَاءِ نَفْسِي ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ۖ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ"** (الآية: 15، سورة يونس). تأكيدًا أن يحتكم الناس* إلى أحكام القرآن فيما يختلفون فيه فيقول عز وجل: **" وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ۚ"** (الآية: 10، سورة الشورى)، على أن يحكم الحاكم بعيدا عن الهوى والاستبداد ووجوب الحكم بالحق والعدل، إذ خاطب المولى عز وجل نبيه داوود عليه السلام في قوله تعالى: **"يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ"**(الآية: 26 سورة ص).

يقول (مروان بشارة) يأتي التغيير بتغيير بنية السلطة السائدة، فكل المسميات من (دكتاتورية، ثيوقراطية، أرستقراطية، طغيان، ديمقراطية، شيوعية) إنما هي مسميات لتقاسم السلطة في مجتمع يحتكر فيه مجموعة ما أو حزب أو فرد السلطة[4]. ونجد (أوفامير أنجوم) ينقل عن (وائل الحلاق) أنه يصل إلى نتيجة مفادها وإن كان مستحيلا إقامة ووجود (دولة إسلامية) (وان كنت أرى خلاف ذلك) فليس مستحيلا إقامة (الحكم الإسلامي) وإن كان صعبًا وهو بالنسبة إليه "محصور في السياسة الشرعية، ضمن حدود الشريعة، حيث لا يمتلك الحاكم فيها إلاّ السلطة التنفيذية لتنفيذ الشريعة كما يؤوّلها خبراؤها الشرعيون في خطاب حرّ"[5]. لتكون فكرة العقد الاجتماعي المراد بناءها لابد وأن تنطلق من المجتمع الذي يتمتع بقدر كاف من النظام، ليكون الدستور مكرسا لقانون المجتمع بأسره، بحثا

---

[1]- أبو العلا ماضي، **مرجع سبق ذكره**، ص 133-135.

[2]- طه جابر العلوانيّ، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

[3]- ماجد راغب الحلو، **من دستوريات القرآن: سلطات الدولة، حريات الأفراد** (القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2015)، ص 90.

*- الشعب والأمة: الشعب الجمع الممتنع بجنسية الدولة بغض النظر عن اللغة والدين والأصل، أما الأمة فهي التي تتحد في عناصر الأصل واللغة والدين والتاريخ المشترك دون ربطها بضرورة الانتماء للحيز الجغرافي نفسه.

[4]- مروان بشارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 210.

[5]- أوفامير أنجوم، "هل يمكن الدولة أن تعتنق الإسلام؟، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 270،271.

عن شرعية مؤسسة تضمن متانة العقد الاجتماعي[1]. لقد حملت البيعة الثانية (دستور المدينة) العديد من الأبعاد السياسية والعقائدية في مجتمع ودولة (المدينة)؛ يلخصها الباحث (مسعود طيبي) في النقاط التالية:

- مفهوم **الجماعة** الناتج عن البيعة لا يخلو من الخصائص السياسية للجماعة وكذا العقائدية؛

- ركز عقد البيعة على ثنائية **الدين والدولة**؛ ولم يقتصر على أحدهما دون الآخر، فكانت البيعة الأولى مختصة بالدين، أما الثانية اختصت بالشريعة والمعاملات الدنيوية، أي كل ما يشير للعقد السياسي بكل ما يحمل من معنى للكلمة.

- أساس العقد الذي جمع بين الأنصار والنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) هو أساسا **عقائدي وسياسي** بذات الوقت. فيقول تعالى: "**وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا**"(الآية: 103، سورة آل عمران).

- أساسا هجرة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بعد إيمان أهل يثرب ليس الإيمان فقط، وإنما نشر الدين على نطاق واسع **ليشمل الأمة** بأسرها[2].

لقد أسّس ميثاق المدنية لـ:

1-دولة مدنية تعدّدية: بعيدا عن التمييز العرقي والديني وأسهم ذلك في تحقيق نهضة حضارية عالمية أَهَم تجمع بين الكل. لقد كانت عالمية الثقافة نتيجة الشخصية الإسلامية المتميزة، ولا لقيم دخيلة على الرؤية والقيمة الإسلاميتين، وهي التأكيد الرباني في قوله تعالى: "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**" (الآية: 13، سورة الحجرات)، وهو الذي يوجهنا سبحانه للبحث عن ما يجمعنا من قيم دينية في قوله تعالى: " **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ۚ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ**" (الآية: 64، سورة آل عمران).

2-عالمية الرؤية الإسلامية: وهي تأكيد الحق في اختيار ما يؤمن به، كما جاء في قوله تعالى: "**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ**"(الآية: 48، سورة المائدة)، وهو ما اتسم به **المجتمع التعدّدي** الذي أقامه الرسول (ص) في دولة المدينة بين المسلمين واليهود. وهو نموذج مصغر لمجتمع عالمي لقبائل متصارعة ألف بينها الإسلام محققا بذلك "المجتمع القائم على التضامن القيمي والتعاقدي ليحل مكان نموذج المجتمع القبلي القائم على مبدأ التضامن العضوي العقلي"[3].

لطالما عملت الأنظمة الشمولية على تكريس الثنائية في الاستبداد مقابل الإسلاميين كخيارين للمواطنين لحصر التفكير الشعبي فيهما أمام تفكير متعدّد؛ ذلك أن فرض ثنائية الإسلام والعلمانية فرضت في تجاهل لبنيته المتعدّدة.

[1]- غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، مرجع سبق ذكره، ص 74،75.

[2]- مسعود طيبي، مرجع سبق ذكره، ص 103،104.

[3]- لؤي صافي، مرجع سبق ذكره، ص 73،74.

فالسياسة التعدّدية "ليست وسيلة لمعالجة وإدارة الاختلاف والتضاد فحسب، بل لتمثيلهما والتعبير عنها في الحياة اليومية"[1].

المطلب الرابع: العقد السياسي: سيادة القانون

في البحث عن علاقة قوية وسوية بين الدولة والمجتمع؛ قد يواجه إقامة العقد الاجتماعي أو تعديله حفاظا على النواة الأولى للعقد، مآخذ عدة، في مقدمتها القول بأن أطراف العقد مقيّدة بألف عائق؛ ما يجعل إمكانية التفاوض على العقد غير ممكنة، ذلك أن السلطة القائمة مرتبطة وتابعة خارجيا لأكثر من متغير ، وداخليا تواجهها تحديات (القبلية، الجهوية، الأسرية، الطبقية،...) ما يجعل البحث عن عقد جديد يعيد تشكيل السلطة والمجتمع بعيد المنال. ليكون الرد على هذا المأخذ: ألم يعمل الوطنيون قبل ذلك على رفع شعار الاستقلال السياسي كهدف أسمى للمجتمع؟[2]. يتطلب الأمر سياسيا النظر في:

- العقد السياسي والاجتماعي.
- سيادة القانون.

أولاً: العقد السياسي والاجتماعي: ذلك أن العقدين السياسي والاجتماعي أساسيين بين الدولة والشعب في ظل مساعي الحكم الديمقراطي لأي نظام سياسي، فالعقد السياسي "تتعهد بموجبه الأطراف السياسية الفعالة في المجتمع بإدارة البلاد على نحو يتوافق ومصالح المجتمع، من أجل خلق حالة من الرفاهية والمستقبل الزاهر، وضمان أمن ممتلكات الأفراد وحريتهم في ممارسة كل شعائرهم الدينية والفكرية"[3]. ويشهد الكثير من الباحثين والمفكرين على أن السلطة في دولة محمد الرسول (صلى الله عليه وسلم) جمعت بين السلطة الروحية والزمنية؛ وهنا نستدل بمقولة جون جاك روسو[*]: "كان لمحمد نظرات جد صائبة؛ بحيث أنه أحسن ربط نظامه السياسي، وبما أن شكل حكومته استمر مع الخلفاء الذين جاءوا من بعده، فإن هذه الحكومة هي واحدة بالفعل، وهي صالحة في هذا، لكن عندما أصبح العرب مزدهرين ومثقفين –ومن ثمة- مخنثين أخضعهم البرابرة، ووقتها عاد الفصل بين السلطتين من جديد"[4].

- **سنكون بحاجة لإعادة البحث في دور الأمة في العلاقة بين الكتاب والحاكم:** يرى (طه العلواني) أن القرآن مشاع بين علماء المسلمين يمتلكون أدوات الاستنباط، إذ يقول تعالى: **"وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ"** (الآية: 17، سورة القمر). غير أنه لابد من الانتباه من فكرة الإجماع التي تستبطن روحا علمانية، والتي تجعل الناس مرجعية أنفسهم بدل الرجوع (للوحي)، وهو ما نتج من تبني الأمة هذا المفهوم فصار الحق يعرف بالرجال وليس العكس، رغم أن القرآن يؤكد أن الحق حق لا باجتماع الناس. ينظر (طه العلواني) لما بعد التراث، ويقول "إن ما بعدية التراث لا

---

[1]- إميل بدارين، **مرجع سبق ذكره**، ص 224،225.

[2]- غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، **مرجع سبق ذكره**، ص 79-81.

[3]- صاحب الربيعي، **سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور** (ط 1؛ دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2007) ص 105.

[*]- Jean Jacques Rousseau, **Du contrat social**, E NAG/ Editions 2éme édition, Alger, 1992, p 175.

[4]- مسعود طيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 37.

تعني "ضد التراث"، كما هو الحال في ما بعد الحداثة (Post-modernisme) التي تعني أيضا (End of or Anti-modernism)، ومن ثم فدعوتنا قائمة على **مركزية القرآن** (...)وما بعد التراث يعني أيضا النظر إلى ما قبل التراث بعين المراجعة والنقد والتفنيد باستصحاب معيارية القرآن"[1]. ليؤكد على أنه لا يجوز أن يتضمن أي نظام سياسي مؤسسة وسيطة لتفسير القرآن وتمتلك سلطة التفسير والتأويل في مسائل الشريعة. ليكون العقد الاجتماعي "تعهد أفراد المجتمع بالالتزام بواجباتهم تجاه الدولة مقابل أن تحكم بينهم بالعدل، وبغير ذلك يحل هذا العقد، إضافة إلى التقييد بالأعراف الاجتماعية التي تحدّد شكل العلاقة فيما بينهم، ومن يختلف عن الالتزام بالواجبات والتعدّي على حقوق الآخرين يواجه بالردع القانوني والعنف لضمان أمن المجتمع"[2].

- **كما يتطلب العقد الاجتماعي الجديد إعادة النظر في العلاقة بين الحاكم والمحكومين:** يعرف (طه العلواني) دولة الخلافة على أنها كيان يضم شعبا وتحكمه سلطة تحتكر العنف الشرعي وغير ملتزمة برقعة جغرافية معينة، ويضيف أن استقراء التاريخ يكشف عن أن المركزية لطالما أدت إلى الاستبدادية والبيروقراطية، وهذا ليس من مقاصد القرآن، ولا يتحقق بها العمران. لذا يرفض التصور التاريخي للخلافة الإسلامية كما التنويعات الحداثية كالكونفدرالية (السنهوري) أو الكومنولث (مالك بن نبي) فالأصل هو **الوحدة الثقافية للأمة**، ولا تكون السلطوية محدّدا لها. وهو يرى أن الحل أمام الجماعة المسلمة أو إحدى فرقها في "أن تدخل في تنافسية سلمية في ظل مجال عام مفتوح للجميع (...) فالأمة المسلمة أمة قطب (...) تتفاعل مع غيرها في مناخ من الحوار والتنوع والتعدّدية"[3].

ينقل (إليمان ميميسيفتش) عن (إنفر فرحاتوفيتش Enver Ferhatović) في وصفه ممارسات النبي (محمد صلى الله عليه وسلم) كمصادر للقانون والسلطة السياسية وكذا دستور المدنية كلها "تمنح ما يكفي من المواد التشريعية والسياسية للتأويل الحديث، مركزة على روح التعايش والمساواة الدستورية بين المسلمين وغير المسلمين، وإرساء الديمقراطية البرلمانية التي تضمن **سيادة القانون وتوزيع السلطة** وحماية ممتلكات الفرد وحياته وشرفه وإيمانه". فالمفاهيم اللاّزمة لصوغ عناصر الديمقراطية وفقا (فرحاتوفيتش) هي الشورى والإجماع وتطبيق الرأي الحر ووفقا لسيادة الحكم المقيدة "فمفهوم العقد الاجتماعي والانفصال الفاعل للسلطة متاحين بالفعل كعناصر للديمقراطية في الإسلام"[4]؛ وبالتالي تكون الخطوة الهامة لأجل الدولة الإسلامية تعديل المسلمات الأخلاقية والقانونية.

جاء في فلسفة (هابرماس) ما كتبه عن دولة الحق والقانون الديمقراطية مستلهما ذلك من النظامين الليبرالي والاشتراكي، والذي يقترح فيه ضرورة التوزيع العادل للثروة وتقليص أو ردم الهوّة بين الفقراء والأغنياء، فهو يحاول التأكيد على ضرورة إعادة الاعتبار "**للقانون** بصفته الوسيط المنظِّم لكل العلاقات القائمة داخل هذه الدولة، فوحدها القوانين تستطيع تحقيق هذا التضامن المنشود لمواجهة التحدّيات التي أصبحت تهدّد الدولة في أبعادها

[1]- طه جابر العلوانيّ، **مرجع سبق ذكره**، ص 70-72.

[2]- صاحب الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 105.

[3]- طه جابر العلوانيّ، **مرجع سبق ذكره**، ص 73-76.

[4]- نقلا عن: إليمانا ميميسيفتش، "الخطاب الديني والديمقراطية والحريات المدنية في المطبوعات الإسلامية في البوسنة والهرسك"، **مرجع سبق ذكره**، ص 298. أنظر:

Enver Ferhatović, « Elements of democracy Islam », **Novi Muslim**, Vol 7, No 92, 2007, P 20-30.

الاجتماعية، خاصة في ظل تصاعد وتيرة هيمنة الهاجس الاقتصادي في النموذج الليبرالي"[1]. إذ يرى أن إحياء دولة الحق والقانون الديمقراطية تضمن التضامن الاجتماعي القائد نحو الاستقرار السياسي الذي يتحقق بالبراديغم التشاوري للديمقراطية، بدل التغيير الجذري عند الماركسيين. نحتاج في عقدنا الاجتماعي لاستبعاد الطبقة البيروقراطية المستفيدة من خيرات المجتمع والمسيطرة على جهاز الدولة، نحو عقد عدالة اجتماعية تضمن إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع[2]. فالعقد الاجتماعي إنما يؤسس للعلاقة بين أفراد المجتمع والسلطة السياسية، بحيث يسمح لهذه الأخيرة بصلاحية استخدام العنف للخارجين عن بنود العقد سيما في المجتمعات المتخلفة، والتي تخوض أولى تجاربها الديمقراطية، بحكم استغلال مظاهر الحرية الجديدة بقناعات خاطئة؛ في أن الحرية تعني التراخي في إجراءات الردع القانوني. وهو ما يؤكده (هوبز) في ضرورة تتابع القوة للعقد الاجتماعي. وفي المقابل في حال إخلال السلطة السياسية بالعقد السياسي يجب على المجتمع الإطاحة بها ورفض الشعب استمرارها في السلطة، واستبدالها بسلطة جريدة. وحال إخلال السلطة ببنود الدستور واستخدامها العنف ضد المجتمع العنف المضاد لإسقاط السلطة. كما يجب أن يتضمن الدستور حق الشعب في فسخ العقد السياسي مع السلطة عند عدم التزامها بشروطه، وبالمقابل يضمن قدرا من الصلاحيات للسلطة السياسية بمعاقبة الأفراد –وليس المجتمع– الخارجين على شروط العقد السياسي والاجتماعي[3].

جاءت الدولة بمعنى مطابق والأمة في أكثر من موضع بالقرآن الكريم؛ أما الموضع الدّال على الاشتراك في قيم كلية تجمع بين الأفراد في قوله تعالى: **"كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ"**(الآية: 213، سورة البقرة)، وفي قوله تعالى: **"كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ"**(الآية: 110، سورة آل عمران) وهي هنا تجمع قيم مشتركة، وهي لا تتطابق بالضرورة مع مفهوم المجتمع السياسي أو الدولة بل مع مفهوم المجتمع المدني. فالأمة في التجربة النبوية قامت على جملة من **الحقوق المدنية** وفق **ميثاق اجتماعي** لا تنحصر في وحدة الدين والرسالة، فالإسلام بذلك يقدم **الولاء السياسي على الديني**، كما جاء في (الآية 72: سورة الأنفال) كما تطرقنا لها سابقا[4].

تتطابق الأمة والدولة بوجود مشتركات عامة للتجمع السياسي بعيدا عن تحقيق وحدة الدين؛ بل بتقديم الولاء الميثاقي على الديني؛وهو ما تحتاجه الدول المغاربية والعربية عموما، فالدين الإسلامي هو دين غالبية المواطنين (إن لم يكن جلها)، فالمجتمع تجمعه أكثر الروابط قداسة (الدين الإسلامي) ويغيب في مقابله عقد قانوني اجتماعي سياسي، عماده وحدة المجتمع بعيدا عن الثنائيات المهددة للنسيج المجتمعي، إنه مشروع حضاري يتطلب وقفة تأملية من قبل جل الفواعل المجتمعية كل بتخصصه وإمكاناته حتى تقوم الدولة على عقد دستوري متأصل في ثوابت المجتمع لا تهزه بعض مطبات سيرورة الدولة في عالم معولم عالمي.

---

[1]- محمد عبد السلام الأشهب، **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس** (ط1؛ الأردن: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 198.

[2]- غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

[3]- صاحب الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 106،107.

[4]- لؤي صافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 122،123.

ثانيا: سيادة القانون: القانون أهم مقوّم للدولة الحديثة لاستتباب وتحقيق العدالة والمساواة داخل المجتمع. غير أنه قد يكون مستخدمًا لمصلحة الظالم حين تكون سلطة الفرد أكبر من سلطة القانون. فقد يكون مظلة شرعية لحماية المجتمع ومرات استثنائية لحماية المنفذين والمرتشين من السياسيين. وهو الضامن لتحقيق شروط العقد السياسي والاجتماعي، بين الحاكم والمحكوم من جهة، وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى. فتجاوزات القانون إنما تبرز في المجتمعات التي لا تستند أنظمتها إلى الشرعية، وتخلو من فصل السلطة، ذلك أنها المشرعة للقانون والمنفذة والمتجاوزة له!. إذ تستمد سلطة القانون قوتها وشرعيتها من سلطة المجتمع، فالتزام هذا الأخير بالعقد الاجتماعي أساس الحد من تجاوزات السياسيين؛ ذلك أن التجاوزات لا تأتي من عامة المجتمع، بل من القائمين على شؤون السلطة السياسية. الأمر الذي يقتضي رقابة صارمة من القوى الفعالة في المجتمع وفي مقدّمتها المثقفون. فسيادة القانون إنما هي "إخضاع كل أفراد المجتمع ومن دون استثناء للمساءلة القانونية عند التجاوز على حقوق الآخرين أو الإخلال بالواجبات تجاه الدولة"[1].

تتحقق سيادة القانون في الدولة بوجوب **العدل من الحاكم والطاعة من المحكوم**؛ إذ أن العدل يسبق طاعة المحكومين، وهو ما يبينه قوله تعالى: **" إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا (58) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا(59) "** (الآيتين: 58 و59، سورة النساء)، ليؤكد الله عز وجل أن العدل أساس طاعة المحكومين فيما يأمر به الحاكم. وهو ما أكده كل الرسل في كتبهم السماوية، فيقول جل شأنه: **"لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ"** (الآية: 25، سورة الحديد). هكذا يسبق العدل أمر الطاعة لرؤسائهم أو أوليائهم، ويأمر الله تبارك وتعالى المؤمنين بالطاعة في قوله تعالى: **"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا"** (الآية: 59، سورة النساء) ويؤكد بذلك أن الطاعة لا تكون في معصية الله[2]، كما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"لا طاعة لمن لم يطع الله"** (رواه أحمد). لابد من العودة إلى أسس ومرتكزات الحكم، التي لا يخلوا كتاب الله (القرآن) من قيمه وأسسه ومرتكزاته، والتي لن يقوّم الحاكم وصاحب السلطة إلاّ بها، حتى يستقيم أمر المجتمع، وفق الشريعة السماوية والقانون الشرعي.

يحتاج **العقد الاجتماعي الجديد** كما يرى (امحمد مالكي) ونؤيّده في قوله؛ كونه مرحلة متقدّمة في تصور الدولة ووعي حدود العلاقة بينها وبين المجتمع، وكذا الحاجة لمجتمع متقدّم على صعيد الثقافة السياسية، وهو ما يحتاج لوقت لإنضاج شروط وعي القطيعة في الدولة والمجتمع معًا:

[1]- صاحب الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 107-109.

[2]- ماجد راغب الحلو، مرجع سبق ذكره، ص 95،96.

أولًا: بناء التأييد حول الإصلاح: الذي يعني في أحد معانيه التوقُ إلى الحرية في المجال العربي. فبناء التأييد حول الإصلاح كمرحلة انتقالية تتطلب **ثقافة تدبير الزمن الانتقالي**، توسيعا لدائرة شركاء الإصلاح بما فيها النظم السياسية القائمة؛ ويمكن التشديد على:

- استمرارية توسيع دائرة الحريات والحقوق وإلغاء حالات الطوارئ والقوانين الاستثنائية، عبر تقوية حركات الاحتجاج المدني والسياسي، القادرة عبر نضالها السلمي بالضغط على الحكومات وإحداث تغييرات.

- توسيع التحالف لمحاربة الفساد (المالي والسياسي)، فاختلال علاقة الدولة بالمجتمع، يرجع لحماية الدولة لهذا الفساد وإدامته، فكثيرا ما أثبتت خبرة دول أمريكا اللاتينية عن تلازم التسلط السياسي والفساد المالي.

- تأييد المصالحة الوطنية لأجل تغيير ديمقراطي سلمي؛ الضامن لتنقية مفاصل الدولة والسلطة من التسلط والفساد، وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

ثانيا: مداخل التغيير الديمقراطي: من خلال البناء الديمقراطي للعلاقة بين الدولة والمجتمع في المجال العربي الأمثل لها، منطلقين من الإصلاح إلى التغيير؛ فإن كان مدخل الإصلاح يقتضي شروط بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، فإن مدخل التغيير الديمقراطي يقطع مع تسلط الدولة، ويجعل المجتمع طرفا وفاعلا في الشأن المدني والسياسي؛ من خلال:

- أن يكون الدستور نفسه ديمقراطيا كوثيقة تأسيسية ديمقراطية، فتكون السيادة فيه للشعب ويحترم فيه مبدأ فصل السلطات وتضمن الحقوق والحريات، ويتم الاعتراف بالتداول السلمي للسلطة.

- تتحقق سيادة الشعب عندما يستطيع تقرير مصيره دون خوف وضغط أو تقييد لإرادته؛ بما يحقق قول (عبد الحميد متولي) "لا سيادة لفرد أو قلة على الناس".

- الدستور الديمقراطي سيضمن تنظيم علاقة الدولة والمجتمع وفق قواعد قارة، فقوة الدول تتجسد في صياغتها للعلاقة التعاقدية الديمقراطية على مجتمعاتها وفق الشرعية الدستورية (Légalité constitutionnelle) المحدّد لدوائر التنافس والاختلاف، وفق قدر ملموس من الوعي المجتمعي بقيم الديمقراطية في الفعل المدني والسياسي.

- تحقيق الوعي الديمقراطي يضمنه الزمن الانتقالي، بما يعني بناء نمط جديد من الولاء؛ يضع مسافة إزاء كل أشكال الانتماء (العشيرة، القبيلة، الدشرة)، وما فوق وطنية (Supra-National) أي الأمة بالمعنى العام، ويعمق التمايز بين المجال العام والمجال الخاص[1].

الدولة لابد وأن تحتكر القانون الذي تحكم من خلاله؛ هذا يجعل الكثيرين يتساءل: **من صاحب السيادة (Sovereignty) في الدولة الإسلامية؟** السيادة في الدولة الإسلامية مزدوجة، وقيام الدولة يتطلب وجود التلازم بين الأمران وهما: الأمة والقانون أو شريعة الإسلام. الأمة والشريعة معًا هما صاحبا السيادة في الدولة الإسلامية، لتكون الدولة الإسلامية فريدة من نوعها على صورة خاصة بالإسلام، لا تتطابق مع أي من النظم المعروفة ويشار إليها على

[1]- أمحمد مالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **مرجع سبق ذكره**، ص 154-158.

أنها "النظام الإسلامي". يقول الباحث (محمد ضياء الدين الرّيس) فإن كان لابد من استعمال لفظ ديمقراطية، مع مراعاة الفوارق الأساسية، فيمكن أن يوصف هذا النظام –على وجه تقريبي- بأنه "ديمقراطية إنسانية، عالمية، دينية، أخلاقية، روحية، ومادية معًا، أو يجوز –وهذه المعاني ماثلة في الذهن- أن تجمع كل هذه الصفات في تعبير موجز، فيقال إنها هي الديمقراطية الإسلامية"[1].

في إعادة صياغة العقد الاجتماعي (الوطنية في قبضة الهوية) مغاربيا سنواجه ثلاث مسالك:

1-**الوطنية المدنية:** أين تكون حقوق الإنسان "هي معنى الوطن الوحيد الذي ينبغي أن يدافع عنه". فالوطن باعتباره مشكلة مدنية لا قومية بهذا المعنى المطلوب هو "تحديد معنى الوطن من الدولة/ الأمة وبناء شروط جديدة الانتماء لا يكون لها أساس الالتزام المدني الجذري إنسانية الإنسان". وتصبح الحداثة هي شكل الوطن، هذا الأخير لا يعبر عن الانتماء ملّة أو قومية أو طائفة؛ يدافع بذلك (فتحي المسكيني) عن الوطن كميثاق اجتماعي مدني للإنسانية ككل، يكون للدين أو العرق دور أخلاقي فيه.

2-**الوطنية الدستورية:** يطرح (يورغن هابرماس Jurgen Habermas) في مشروعه الفكري إمكانية الانتقال نحو الوطنية الدستورية، غير أن الكثير من الباحثين عقب الحراك العربي حاولوا جاهدين البحث عن هذا الفكر في المواطنين، أي أنهم حلموا بإيجاد من لا يفكر في ذاته، كمسلم، قومي، عربي، أمازيغي، والتحوّل لمجرّد مواطنين. فرهان الوطنية الدستورية هو "بناء رابطة مجرّدة قائمة على القانون، حيث يمثل أعضاء الجماعة السياسية المنظمة وفق هذا المنطلق، ذواتهم لا انطلاقا من المرجعيات العرقية، واللغوية والثقافية، بل باعتبارهم موضوعات للقانون"[2].

في دولة الحق والقانون، يقول (هابرماس) تتحقق العلاقة المزدوجة بين دولة الحق والقانون، الديمقراطية والمواطن، وتتحقق من جهة:

- علاقة أفقية بين المواطنين، أين يعتبر الحق والقوانين يتم في إطار بيذاتي؛
- علاقة عمودية بين المواطن والدولة.

أما في العلاقة الأولى؛ فيتم عبرها إنتاج القوانين المشرعنة من المواطنين بتحويل السلطة التواصلية* إلى سلطة إدارية، فالمواطنين مخوّلون لسن القوانين التي تضمن حقوقهم، وهي التي تتطلب بحسب (هابرماس) أن يمتلك المواطن بعضا من الثقافة القانونية التي لا تلغي دور الدولة، بل هذه الأخيرة هي الضامن لحماية حقوق المواطن، وما توصل إليه من قوانين؛ وبالتالي تبقى العلاقة الأفقية بين المواطنين بحاجة للعلاقة العمودية بين الدولة والمواطن. إن الثقافة السياسية الحداثية التي تقتضيها دولة الحق والقانون الديمقراطية هي التي تسمح بتحول السلطة التواصلية إلى سلطة إدارية تتبلور في مشاريع قوانين في طريقها للإنجاز في إطار مؤسسات الدولة الحديثة، وتصبح بذلك إلزامية لأصحابها وللمجتمع برمته. كما نجد مفهوم الثقافة الديمقراطية؛ والتي يقوم فيها النظام بـ "الاعتراف بالأفراد

[1]- محمد ضياء الدين الرّيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 385،386.

[2]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 290-292.

*- السلطة التواصلية: هي سلطة ناتجة عن تأثير الرأي العام غير النظامي.

والجماعات بوصفهم ذواتاً، أي أن النظام الذي يحميهم ويعزز لديهم رغبتهم بأن يعيشوا حياتهم ويضفي وحدة ومعنى على تجاربهم المعيشية؛ بحيث إن ما يحدّ من السلطة لا يقتصر على مجموعة من القواعد الإجرائية، بل العزيمة الإيجابية على توسيع نطاق الحرية لدى كل منا"[1]. وإن اختلف (هابرماس) و(ألان) فإن نقطة الاشتراك هي **الانطلاق من أسفل إلى أعلى**، يشكل مشاركة الذوات الفاعلة بشكل يناهض كل أشكال الهيمنة والتسلط. لا بد من تقييد السلطة بحدود معينة تكون ضمانا لعدم طغيان الإرادة الفردية للتخلص من السلطة المجسدة وقيام محلها سلطة مؤسسة. كيف ذلك؟؟ يقول (جان وليان لاپيار) "تأسيس السلطة هو في الواقع عملية قانونية، لكن هذه العملية هي واقعة اجتماعية، تقوم على تحويل السلطة الاجتماعية العائدة للفرد أو الأفراد الذين يمسكون بالدرجة الأولى بالوعي الجماعي، يعترف بعدها الأفراد بسمو حقوق الجماعة على حقوقهم. وهو فحوى الوظيفة الاجتماعية للسلطة وفي جوهرها "سلطة القانون" دون تقصير في تطوير هذه السلطة في القيام بوظيفتها وتطويع البنى الاجتماعية وتكييفها[2].

3-المجتمع المدني كمشروع حداثي للفصل بين الأمة والقومية: يشير (عزمي بشارة) أن "الأمة هي مجموعة المواطنين الذين يشكلون سيادة، أو على الأقل الذين يطمحون لبناء سيادة (...) لتكون إرادة السيادة بما يميّز الأمة من القومية المتوقّفة على الإثني أو الثقافي، مع معرفتنا أن إرادة السيادة لا تقوم وحدها في التاريخ، وإنما هي عنصر في حالة تاريخية مركّبة، ولكن هذا العنصر بالتحديد، العنصر السياسي، هو ما يخلق الأمة الحديثة"[3]. ذلك أن علاقة الفرد بمجتمع له دولة هي المنشأة للمجتمع المدني، والقومية محاولة لتحقيق الربط بين الأفراد والأمة بشكل مباشر، غير أن (عزمي بشارة) يؤكد أن القومية العارية من وساطة انتماءات أخرى، هي مجرّد جماعة توتاليتارية تقمع البقية. ويعقب (حسن طارق) على التوجهات الثلاث؛ إذ يقول أن تزايد الطلب المجتمعي على **الدولة الدينية** لا يسمح بالتفكير في الوطن المتحرّر من الملة والدين، كما أن خطر تضخم **نزعات الهويات** ما قبل الوطنية يجعل ترسيخ فكرة الدولة الوطنية والمواطنية هاجسًا أكثر واقعية من تجاوز الدولة الأمة، وهو ترسيخ يرتبط في الأساس بفك الاتصال بين الأمة والقومية، وبتكسير الترابيّة المتخيلة بين "الدولة القائمة" كدولة سابقة عن لحظة الدولة الأمة، و"الدولة القومية" المتماهية في بناء المتخيل الأيديولوجي على مضمون الدولة الأمة[4].

يقول (أوفامير أنجوم) أنه متفائل في إمكانية وجود حكم إسلامي لمواجهة التحديّات الحديثة للأسباب التالية:

- الدولة الحديثة لم تخترق العالم الإسلامي كليا، وهو مؤشر إيجابي لبروز باحثين ومفكرين يجمعون بين محاسن الدولة الحديثة بتجنب حياديتها **وجعل الشريعة أداة الحكم**.

---

[1]- محمد عبد السلام الأشهب، **مرجع سبق ذكره**، ص 199-202.

[2]- جان وليان لاپيار، **مرجع سبق ذكره**، ص 43-47.

[3]-عزمي بشارة، **المجتمع المدني: دراسة نقدية** (ط6؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 271،272.

[4]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 294-296.

- قد تساهم العولمة في تراجع سلطة الدولة، وبالنظر للتاريخ القروسطي للإسلام، كحضارة منظمة من جماعات مستقلة عن الحكام السياسيين سيكون لهم الأفضلية في عصر العولمة، وربما المضي قدما في فكرة **توحيد البلدان المسلمة.**

- النقاش المثار الآن قد يؤدي إلى أن نقاش الباحثين الإسلاميون فيما بينهم ومواطنيهم العلمانيين، لتبادل الآراء نحو نمط جديد من الحكم المختلف عن الدولة العلمانية البراغماتية. وإن كان الإسلاميين يتجهون بشكل أكبر للاستيلاء على الدولة، بدل تحويلها بشكل جوهري.

- يطرح المفكرون الإسلاميون **قضايا حقوق البشر**، مسلمين وغيرهم، ولا يمكن لأي حكم إسلامي مستقبلي أن يقوم دون توصيف لهذه الحقوق[1].

يقول (امحمد جبرون) أن التيار الإسلامي لابد وأن يخرج من حكم "ردة الفعل" وأن الإسلامية ليست نظاما معينا، أو أحكاما جزئية محددة، وإنّما هي مجموعة أصول تحل في التاريخ بحسب هيئته ودرجة تطوره، وبالتالي فان الدولة الأمة التي انتهى إليها التاريخ الإسلامي والإنساني بشكل عام لا تتعارض مع هذه الأصول، ولا ترفض استقبالها والتجاوب معها. كما أن التيار العلماني لابد وأن يعترف بالإسلام الذي يعدّ هاما للنهضة والحداثة، وذلك من خلال توسيع وظائف الدولة الأمة "لتشمل الوظائف الدينية ومواءمة القانون مع الشريعة، والاهتمام بالمعروف الروحي[*]"[2].

في دراسة الباحثان (داوود أحمد وَ توم جينسبرغ) حول مشروع الدساتير المقارنة في دراسة لهما حول الأسلمة الدستورية وحقوق الإنسان"، واللذين توصلا إلى أنه في دراسة لحالات عن الأسلمة الدستورية في دساتير كل من (أفغانستان ومصر وإيران والعراق) توصل الباحثان في كثير من الأحيان، إلى أن الدساتير التي يتم صياغتها في إطارها أكثر استجابة للديمقراطية، على سبيل المثال. بعد ثورة شعبية أو حيث يحتاج النظام القائم للحصول على دعم شعبي، يميل إلى الخضوع لأسلمة دستورية بدرجة أكبر. وبالمثل، فإن معظم الدساتير التي هي أول "أسلمة" في أي بلد تحتوي أيضاً على العديد من السمات الليبرالية، حيث أنها تمنح مزيدًا من الحقوق وتفرض قيودًا أكثر على الحكومة. وبالتالي، يمكننا أن نتوقع أنه في كثير من الحالات قد تؤدي إلى ديمقراطية أكبر في العالم الإسلامي إلى زيادة تشريع دستوري للحقوق، ولكن من المرجح أيضًا أن يؤدي ذلك إلى قدر أكبر من الأسلمة الدستورية. في الواقع، توحي نتائجهما بأن الدول الاستبدادية ليس من المرجح أن تتبنى فقرات التفوق الإسلامي أكثر من الدول الديمقراطية. على هذا النحو فإنه يشكك في الافتراضات الشائعة حول العلاقة بين الإسلام والسلطوية. إذ يقول الباحثان: نفسر حدوث هذه العلاقة المدهشة باستخدام منطق سياسات الائتلاف. تحدث العديد من حالات الأسلمة عندما يتعرض النظام السياسي الحالي لضغوط لتوسيع قاعدة المدخلات في الحكم. في معظم البلدان الإسلامية، فإن هذه الدوافع -حتى لو لم تؤد إلى ديمقراطية كاملة كما هو محدد بشكل تقليدي- سوف تميل إلى إنتاج مطالب للأسلمة. في الوقت نفسه،

---

[1]- أوفامير أنجوم، "هل يمكن للدولة أن تعتنق الإسلام؟، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، **مرجع سبق ذكره**، ص 281،282.

[*]- يقصد الكاتب بالمعروف هنا المصلحة الدائمة الدينية والدنيوية، والتي لا يحدها الزمان ولا المكان.

[2]- امحمد جبرون، **مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة** (ط2؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 355.

غالباً ما توجد قوى سياسية أخرى في العمل تسعى للتحديث، إما في شكل ديمقراطية ليبرالية أو من حيث الحكومة الدستورية المحدودة. وفي بعض الأحيان تتداخل هذه المجموعات؛ حيث يمكن النظر إلى كل من الحقوق والأسلمة كأدوات تكميلية لتقييد الحكام. ولكن حتى لو لم تتداخل هاتان المجموعتان فغالبا ما تشكلان ائتلافا يحفز الإصلاح السياسي. وبمجرد أن يبدأ الإصلاح، سيتعين على المجموعتين التفاوض على شروط الحكم المستقبلي، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى إجماع جديد يُذكر في نص دستوري. في هذه العملية التفاوضية قد يرغب كل طرف في تقييد الآخر عن طريق المطالبة بحماية المصالح التي تعود بالصالح عليه.فقد يرغب الليبراليون في الحصول على حقوق، وقد ترغب الجماعات المائلة دينياً في الإسلام. إذا حصل كل منهما على ما يريد فإن الدستور الجديد سيحتوي على كل من الحقوق وشرط التفوق الإسلامي[1].

إن التقدم والنمو الحضاري يقتضي اندماج التيارين الإسلامي والعلماني) معا وتجاوز الخلاف الذي يمس الهوية ككل، وليس خلافا سياسيا جزئيا للعودة نحو منهج إصلاحي متصالح مع الذات متطلع لمستقبل أفضل. يقول المفكر(امحمد جبرون) أن الدولة المطلوبة اليوم للعالم العربي ليست دولة الخلافة (تجربة الراشدين) ولا دولة العصبية (السلطانية) ولا دولة شريعة همها الأحكام الشرعية وحل الأزمة الجنائية، إنما هي "دولة الوقت التي تَعمُر العالم، تشبه جيلها من حيث الشكل والمؤسسات والأساليب، إنها باختصار تطبيق من بين تطبيقات ممكنة للدولة الأمة التي تسود العالم من أقصاه إلى أقصاه (...) تمنح تفوقها الرمزي على غيرها من تطبيقات الدولة الأمة، وتنجيها من بعض الآفات البنيوية التي أصابت أبرز تطبيقات الدولة الأمة في الحقبة المعاصرة، كطغيان المال على العمل الذي جسدته الدولة الرأسمالية، أو كطغيان العمل على المال الذي جسدته الدولة الاشتراكية، أو كطغيان القوة الذي جسدته الدولة العسكرية..."[2]. ففي الدولة الإسلامية تكون ممارسة السيادة في الدولة الأمة الإسلامية أوسع منها في الدولة الأمة العلمانية نظرا لارتباطها بما هو ديني أيضا.

كانت بذلك الرسالة السماوية الأخيرة (القرآن الكريم) خاتمة الدين الإسلامي، والتي كانت تباعا في خطابها للخروج من أي توجه إلى القرية أو القبيلة أو المدينة نحو **خطابها العالمي** للبشرية أجمع. أما في خصوص تقديمها لنظام سياسي، فمن الصعب إعطاء نظام على مستوى العالم، وإن كان هذا النظام لا بد وأن يراعي مجموعة من القيم كما يقول (طه جابر العلواني) وفي مقدمتها العدل والأمانة[3]. وقد جاء في قوله تعالى: **"إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا"** (الآية: 58، سورة النساء)، وقوله تعالى: **" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ"** (الآية: 8، سورة المائدة). فمهما اختلفت النظم السياسية وتعدّدت، يتوجب على أولى الأمر كحفظه لمسؤولياتهم الحفاظ على إيجاد هذه القيم بالمجتمع. فالمقصد من دور الرسول (صلى الله عليه وسلّم) هو بناء أمة، نعم أمة وليس دولة؛ ذلك أن الأمة هي التي

[1] -Dawood I. Ahmed, Tom Ginsburg, **Op Cit**, P13 ,14.

[2] - امحمد جبرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 356،357.

[3] - إبراهيم سليم أبو حليوة، **مرجع سبق ذكره**، ص 129،130.

تحاط بالقيم والمسؤولة عن النظام الذي يقع عليها أيا كان اسمه (مملكة، سلطة، خلافة ...). يقول (جابر العلواني) في مشروعه الحضاري "فرق كبير أن تقيم أمة لتفرز أنظمتها بما يناسبها، وبسبب هذا الفرز المتواصل اتسع الواقع التاريخي للأمة المسلمة اتسع للسلطنة والخلافة والإمارة والمملكة، وكل أنواع الحكم الموجودة على وجه الأرض، وكلها ممارسات قدمتها الأمة الممزوجة بقيمها، وهذا هو المعيار، وليس بتعيين شكل محدّد للدولة"[1]. تحتاج الدولة للعمل على تجاوز الخلافات وصراع السلطات مقابل الواجبات الاجتماعية إنما يتطلب غالبا العودة للقيم الأخلاقية، وكذا تنظيم اجتماعي يحوي عقوبات قانونية تضمنها فقط "السلطة السياسية"، فكل "انتظام اجتماعي يقتضي ترابطا وتقييدا متبادلين للسلطات الاجتماعية في ما بينهما (...) وبالتالي وجود سلطة تؤمّن احترام هذا القانون"[2].

تحتاج الدول المغاربية سياسيا لإعادة بناء شرعية الدولة والسلطة:

أولوية إعادة توزيع السلطة كمدخل لرد الاعتبار للسلطتين التشريعية والقضائية، بحاجة لهندسة دستورية تنزع الطابع الرئاسوي المميز لجل النظم الدستورية والسياسية المغاربية، وتجعل المؤسستين ذات تأثير فعال في الحياة العامة، ووضع السياسات العمومية ومتابعة التنفيذ والتقييم. وتتحقّق إعادة توزيع السلطة بالتوافق حول الوثيقة الدستورية؛ فالدساتير التوافقية تسهم في نجاح إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة ودمقرطة المؤسسات[3]. فالانسجام وتحقيق التوازن بين الهوية الخاصة والجامعة يجعل كل جزء يرى الآخر مكمّلا له لا منافسا له وخصم. وهو التحول الذي يؤسس لمفاهيم السلطة وأهدافها تجاه الشعب ومكانة البلد عالميا. فالتحول لا يقتصر على مجرّد خطاب سياسي تكتيكي للوصول إلى السلطة؛ فالمفاهيم التي يعبّر عنها الدستور والمستقرة نسبيا والمتطوّر مع الزمن، حتى لا تكون شكلا من الاستبداد، مشكّلة بنية العمل الديمقراطي السياسي لتطوير المجتمع والدولة من منطلق العملية التراكمية الجماعية[4].

إن الجدل **الفكري بين النخبة الإسلامية والأخرى العلمانية** واضح، إذ بهذه الثنائية تقيّد المخيلة السياسية؛ في إطار إما "الإسلام هو الحل" أو"الليبرالية العلمانية أو الدولة المدنية هي الحل"، دون قدرتهما على تقديم حل متوافق مع الواقع المتعدّد في المشكلات والرؤى. فالأخذ ببعض القوانين المدنية ليس متعارض مع المرجعية الدينية بالضرورة؛ فنجد أن جوانب الانسجام بين الإسلام (الوسطي) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أكبر من جوانب التعارض، الإشكال بعد هذا هو كيف يمكن للأطراف ذوي المرجعية غير الدينية أن يتسع طابعها البراغماتي للبعد الديني عندما لا يتعارض والقيم العلمانية الحياتية؟ الإجابة هنا تتضح في الممارسة عند العمل والتفاوض مع الآخرين في السياق التفاعلي بين هذه الأطراف[5]. ويرى الباحث (الحبيب سهيل) أن تجاوز الوفاق الديمقراطي ليس إلاّ بحث في أفق فكري بديل غير هذا الوفاق الأيديولوجي الصراعي، وبحسبه يكمن في المشروع الذي طرحه (عزمي بشارة) في كتابه (في

[1]- إبراهيم سليم أبو حليوة، مرجع سبق ذكره، ص 130،131.

[2]- جان وليان لاپيار، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

[3]- امحمد مالكي، "متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة في بلاد المغرب"، مرجع سبق ذكره، ص 1،2.

[4]- إميل بدارين،**مرجع سبق ذكره**، ص231.

[5]- **المرجع نفسه**، ص 226.

المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي) في نسق انتقال ديمقراطي ككل "يجمع بين تطبيق الآلية الديمقراطية وتدعيم أركان الدولة السيادية الحديثة وصناعة الهويات الوطنية الحديثة البانية للأمم المواطنية/ المجتمعات المدنية في الأقطار العربية وتدعيم القومية العربية باعتبارها هوية حداثوية ثقافية جامعة تساهم في تثبيت وحدة المجتمعات الوطنية القطرية وتسعى إلى بناء الأمة المواطنية العربية الواحدة"[1].

إن **مقاربة المجتمع المدني** هي الفيصل بين الأمة والقومية، المطابقة للدولة الوطنية في لحظة ما بعد الحراك. فالاختيار المدافع عن المواطنة، ومرجعية الحداثة السياسية، يتجاوز المفهوم الأول للمواطنة كمرادف لرابطة الجنسية، ثم تجاوز اللحظة الثانية التي أعطت المواطنة مدلولًا قانونيا وحقوقيا، نحو مستوى جديد تكون فيه المواطنة "جوابا عن توترات الحرية والهوية وقاعدة لإعادة ترتيب الانتماءات، ومشروعًا لتوطين الحداثة السياسية"، لتكون **دولة المواطنة** عنوان الدولة الوطنية لما بعد الحراك؛ حيث "تضع المواطنة مفهومًا جديدًا للديمقراطية، بشكل يحرّر "الوطن" من قبضة الهوية"[2].

ختاما؛ نصل إلى نتيجة مفادها أن المجال السياسي المغاربي تتحكّم فيه العديد من المتغيّرات التي تحدّد علاقة الدولة بالمجتمع، ولما كانت بنية السلطة أهم متغيّر يضبط هذه العلاقة فإن المجتمعات المغاربية اليوم بعد الحركات الاحتجاجية سواء كانت اجتماعية أو سياسية فهي بحاجة لإعادة تحديد العقد السياسي بين الدولة والمجتمع، إنها بحاجة لإعادة ترتيب الأولويات (سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا). إنّها بحاجة لإقامة مشروع نهضوي حضاري، قوامه أَخْلَقَة المجتمع والدولة بما يُعلي من المنظومة القيْمِيَة المتوافق عليها، والتي مهما اختُلِف حولها لن تخرج عن نطاق أخلاق القرآن الكريم، لبناء دستور توافقي تعلوا مبادئه على الجميع ويحتكم إليه الجميع، فلا ظلم ولا ظالم ولا فاسد ولا مفسد، إلا وله جزاءه، حتى لا تنتهك حقوق الإنسان وحرّياته وإنسانيته، لنصل إلى دولة المواطنة المَدَنِيّة.

تستمدّ الدولة سيادتها من سلطة الشعب، وهو ما لا يتحقّق دون سيادة القانون، وهذا الأخير أساس قيام الدولة المَدَنيَّة. فالسلطة السياسية يتحقق وجودها بالقوة، التي تجعلها صاحبة الحق في الاستئثار بأدوات المراقبة والعقاب حتى لا يتحوّل المجتمع للفوضى؛ فكان العقد السياسي يقوم على التزامات متبادلة بين الدولة والمجتمع؛ فالدول تكون الضامن وحارس الحقوق الإنسانية بما يقابله ضمان احترام الدولة والولاء التام لها، كما تفرض مختلف العقوبات حال إخلال المواطن بالقانون، ويكون للمواطن المبادرة للخروج عن طوعها حال استبدادها وتسلّطها. لذا ستكون الدول المغاربية أمام تحدّ كبير لإقامة دولة المؤسسات والسلطة الممأسسة بما يحقّق العدالة الاجتماعية، إنها بحاجة لركائز أقوى من تلك الشخصانية والتي تسطوا عليها العصبوية المتحكمة بمختلف مستوياتها (الحاكم حاشيته، الجماعات النافذة، السلطة الدينية...).

[1]- الحبيب سهيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 283،284.

[2]- حسن طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص 297،298.

في الحقيقة تكون الدولة أمام مهمّة إعادة اختراع دور وبنية السلطة بما يعكس حكم الشعب حقا وواقعا لا نظريا، تكون بذلك قد ضمنت دولة قوية ومجتمع قوي، دولة لا تخضع للبنى التقليدية (ما قبل الدولة) ولا للتنظيمات الفوقية (دولة مخترقة). دولة المجتمع التي تضبطها سلطة سياسية تضمن:

- الدستور فوق الجميع؛
- مؤسسات سياسية دستورية غير تقليدية؛
- الوطنية والمواطنة؛
- العدالة الاجتماعية؛
- حيادية الجيش والأمن سياسية بإنهاء عسكرة الدولة والمجتمع؛
- دولة مَدَنيّة؛ تضمن حماية كل أطياف المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم المتعددة والمختلفة.

الخاتمة

بعد تحليل علاقة الدولة بالمجتمع من خلال مقاربة السلطة في المجال المغاربي للفترة ما بين استقلال الدول المغاربية إلى ما بعد الحراك العربي عام (2011)، كمحاولة لفهم التطوير المؤسسي كعملية تنطوي على كل من التغيير والاستمرارية لمختلف العمليات السياسية ومخرجات السلطة من أجل فهم الظروف وسياقات كل لحظة تاريخية؛ قادنا التحليل وفق المدخل المؤسساتي التاريخي للمجال السياسي المغاربي إلى اختزال بعض نتائج الدراسة في عمومها، في الآتي:

- كشفت لنا الدراسة عن استمرارية الموروث التاريخي والاستعماري في أولى لبنات تشكل الدولة الوطنية، كيف لا؟ وهي لم تتشكل لمرحلة ما بعد الاستقلال إلا على أنقاض مخلفات الاستعمار. وان اختلفت بعض المنطلقات بين دول جمهورية وملكية في المجال المغاربي إلا أن شكل الدولة مغاربيا واحد؛ إذ هيمنت الشرعية الثورية والدينية في بنية السلطة ومؤسساتها منذ اللحظات الأولى للاستقلال.

- خلصنا في هذه الدراسة إلى أن مختلف مسارات التحديث والتنمية والانفتاح السياسي التعددي لم يصل إلى تأسيس السلطة قانونيا؛ فأسوء ما تعانيه الدول المغاربية هشاشة المشروعية السياسية، ما انعكس سلبا على بناها السياسية غير المأسسة، ليكون المجتمع في طرف مقابل للدولة بلا شراكة بينهما على جل المستويات، وحتى إن كانت فهي ضئيلة، أو غير مفعّلة، خصوصا وأن لا هم للسلطة (رئيس/ ملك) سوى المحافظة على استمراريته في الحكم وإن بطرق غير شرعية. فعكس آمال الشعب، فإن التغييرات المؤسسية والانتخابات التي جرت منذ منتصف التسعينات في جل الدول المغاربية لم تضع حداً للأزمة ولم تقرب الدول من الاستقرار والأمن والديمقراطية. بل ظل النظام غير متأثر؛ ولم يتغير شكل ولا بنية السلطة بين النخبة الحاكمة وبين المجتمع بشكل كبير.

- اتضح من دراستنا أن البنى الاجتماعية ومختلف صورها في المجال المغاربي إنما هي تجمعات رخوة مفرغة وأكثر من ذلك فهي تعبير عن (فوضى) غير محددة القواعد، ما جعلها على مر الزمن منذ نشأة الدولة وإلى اليوم السبب في اللا استقرار الاجتماعي، ومنه السياسي؛ وعجزه بالتالي عن أي حركية للتغيير، ذلك أن أي ظاهرة اجتماعية تاريخية تكون بحاجة لبنية اجتماعية منضبطة تؤدي دورها الاجتماعي قبل السياسي؛

- بينت دراستنا أن الدول المغاربية كلها تعاني أزمة دستورية تظهر نواتجها في أداء السلطة، فلا نجد ولا دولة مغاربية يعبّر دستورها على فعلها السياسي، والأغرب منها (ليبيا) المعطل دستورها منذ انقلاب عام (1969)؛ إذ تعكس هذه الأنظمة سلطوية استبدادية بكل مسمياتها (قهر، استبعاد، فساد،...)، بالإضافة إلى ذلك التضاد بين ما تنادي به من ديمقراطية وما تعبّر عنه من بيروقراطية؛ وهي أحد مداخل الفساد والاستبداد السلطوي التسلطي؛

- بينت الدراسة المقارنة للدول المغاربية الخمسة أن السلطة المغاربية لم تصل بعد مرحلة السلطة المأسسة، وما تزال حبيسة للسلطة المجسّدة؛ إذ تهيمن الشخصية الكاريزمية على جل رؤساء هذه الدول، ما ينعكس غالبا على شخصنة السياسة في البنى السياسية؛

- تتضمن الدساتير المغاربية ثغرات كثيرة في مقدمتها ما تدرجه بخصوص جعل (الرئيس/الملك) فوق شرعية الدستور؛ فيكون من السهل على الحاكم اختراقها وتكييفها وفق مقتضيات الحال (الظروف الاستثنائية/ حالات

الطوارئ)، وقد تكون مجمدة (حال ليبيا)، فعن أي شرعية تتحدث السلطة باسم الدولة والمجتمع؟ ألسنا بحاجة اليوم أكثر من قبل لتقييد دستوري للسلطة؟

- تتباين أشكال الأنظمة السياسية في الدول المغاربية، غير أنه أن نقطة الالتقاء الأساسية تتمثل في سؤال الديمقراطية التي لا تشكل نموذجا نظريا فقط، بل أيضا مساراتها لضبط مجال الفعل السياسي من خلال مضمون السلطة السياسية وصيغ الوصول إلى ممارسة تكتسي بعدا ديمقراطيا في المجال السياسي المغاربي؛

- تعاني الدول المغاربية مشكلة غربة السلطة عن المجتمع ما يوسع من الهوة بينهما، سيما وأن السلطة لا تبحث سوى على الاستمرار والبقاء في الحكم؛ وما تزال هذه السلطة في جل الدول المغاربية في مستوى السلطة الاجتماعية بمختلف أنواعها (عائلية، دينية، عسكرية) بعيدا كل البعد عن السلطة السياسية، لأن الأخيرة سمة المجتمعات المدنية؛ فالمجمعات المدنية إنما تقوم وتتطلب المشاركة بدل السيطرة والهيمنة،وهو عكس حال دولنا في المجال السياسي المغاربي؛

- تغيّرات الأحداث وما رافقها من متغيرات وتغييرات المجال الأوسع، ونتيجة مضاعفات العالمية والعولمة فقد اشتدت التغيرات على المجال المغاربي، خصوصا في ظل عقم علاقة الدولة والمجتمع، ما جعل انفجار أزمة شاملة في الأفق غير مستبعدة، إلى حين أولى شراراتها بالحراك العربي (2011)، فانتشر الحراك الاجتماعي/ السياسي على بقية الدول المغارية وإن بدرجات متفاوتة، غير أنها كانت صرخة للمجتمع ضد السلطة القهرية وإعلان قابليته للتغيير والثورة.

- فشل الحكم المحلي لا يعني أن الحراك العربي في عام (2011) قد سبّب الاضطرابات والعنف الذي نشهده اليوم. ذلك أن الفوضى التي نشهدها اليوم هي نتيجة لأزمة طويلة الأمد في علاقات الدولة والمجتمع، والتي استغرقت عدة عقود من الزمان لكي تنمو وأن الحكومات فشلت في التصدي لها بشكل مناسب؛

- لقد ولدت هذه الأزمة التي كانت تختمر منذ فترة طويلة احتجاجات شعبية استجاب لها العديد من القادة بشكل سيء، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية، والمزيد من الضعف، وفي بعض الحالات انهيار مؤسسات الدولة؛فكانت الاستبدادية في الحكم مظهر جلي بكل الدول المغاربية، وذلك مكمن ضعف العقد الاجتماعي بانتشار الفساد الرسمي، وضعف سيادة القانون؛

- الصراعات اليوم تدور حول نوع الحكم الذي توفره الدول وما الشكل الذي يتخذه، وكيف يعمل وكيف يتفاعل. إذ تسعى القوة المهيمنة أيا كانت للسيطرة على مؤسسات الدولة القائمة، في حين يسعى آخرون لتحل محلهم وتأسيس المؤسسات الخاصة بهم؛

- حلقة الإصلاح غير الكافي والقمع والثورة والفشل في تغيير ما بعد الحراك العربي، وتفاقم الثنائيات بين الثابت والمتحول أضعف بنية السلطة وعلاقتها بالمجتمع؛ وربما بالنسبة للبعض دلالة على أن المجتمع قد خسر ببساطة الدولة كمؤسسة يمكنها حل مشاكلهم أو مساعدتهم على تحقيق أهدافهم.

إن خلاصة مقاربة الدول الخمسة من حيث بنية السلطة يجعلنا نصل إلى:

الجزائر؛ ومنذ الاستقلال حتى الآن شهدت تذبذبات سياسية في السلطة، تجاذبتها قوى الجيش إلى حين الفترة الأخيرة من حكم الرئيس (عبد العزيز) بوتفليقة والذي قلب موازين الحكم بإحلال المدني مكان العسكري، وأولوية المدني على العسكري، وهو ما برز جليا باستبعاد عناصر الجيش (كبار القيادات)، غير أن الحقيقة الغائبة:من يحكم فعلا؟ خاصة والجزائر تعيش فترة يغيب فيها الرئيسبعد تدهور صحته، منذ بدايات العهدة الرابعة؛

تونس؛ طيلة فترة حكم بن علي بعد الانقلاب الأبيض على الحبيب بورقيبة وحتى سقوطه عام (2011)، ظلّتالسلطة البوليسية والنظام البوليسي قاهرا للمجتمع، عكس كل ما جاء بدساتيرها بشعار الجمهورية التونسية. فقد استفرد بالسلطة ومقربيه في نسقية فساد عائلي وحاشيته ومقربيه، لتعكس السلطة بهذا الأداء ديكتاتورية تسلطية قمعية؛

المغرب؛ وتحت شعار الحكم الديني أو المرجعية الدينية لآل البيت، يمارس الملك سلطته تحت غطاء اصلاحات سياسوية تعكسها حكومات توافقية، وتمثل الملكية دورا مركزيا في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي بشكل يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها على الملك وحاشيته؛

ليبيا؛ الدولة المغيبة، أو المجتمع القبلي، أين كانت السلطة بيد القذافي بعد الانقلاب،فكان الاستفراد بالحكم وتضخيم الذات أكثر العوامل بروزا في خلق مأزق الدولة الليبية منذ الاستقلال؛ وظلت شعاراته مثل حكم الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية في شكل ديمقراطية مباشرة أكثر عناوين السلطة في الجماهيرية؛ غير أن ليبيا أكثر الدول المغاربية استبدادا؛ لسلطة القذافي الأبوية على الشعب الليبي، فقد اعتلى القذافي الحكم ليس لإعادة بناء هذا المجتمع وفق تراتبية اقتصادية حديثة ومعاصرة، بل عمل من خلال حكمه لتثبيت الحالة القبلية في الدولة والمجتمع، وقرّب إلى الحكم الموالين القبليين له، لقد كان مستبدا بأتم معنى الكلمة.واستمر ذات الحال حتى بعد إسقاط (القذافي) عقب الحراك عام (2011)؛ إذ تعيش الدولة فراغا سلطويا، بسبب غياب فعالية أي تجربة دستورية، ولا حتى بناء مؤسسات، وأقل ما يمكن قوله فضاء سياسي تسلطي ديكتاتوري عميق، تشتغل به القبيلة والقبلية في بَدْوَنَة الدولة.

موريتانيا؛ دولة بدون استقرار بين انقلاب وآخر، سلطة تتقاذفها بين الحين والآخر السلطات العسكرية لتتحول أحيانا للمدني بتزكية من العسكر، غير أنها تبقى بعيدة عن الشرعية الدستورية؛ فالمؤسسة العسكرية لا تبدو مستعدة للتخلي عن السلطة منذ الاستقلال وإلى اليوم. ما تزال بنية السلطة غير المدنية تحرص على الاستمرارية حتى بعد الحراك العربي، الذي غيّر الكثير من التوجهات في الدولة.

لقد تميّز المجال السياسي المغاربي أيضا بجل الدول المغاربية دون استثناء بتشكّل العصب التي اخترقت وتجاوزت القانون بعيدا عن الصالح العام لتخدم مصالحها؛ فانتشر الفساد بشكل متكامل بالمجتمع، فكانت من جهة تنتفع بامتيازات هذه التشكيلات على حساب دولة القانون، ومن جانب آخر تركت المجال السياسي يضيق لتتوسّع السلطة السياسية –الشخصية- للحاكم؛ وبعبارة أخرى ساد الفساد النسقي وانتشرت مختلف الآفات نتيجة لاستبداد

السلطة وحاشيتها، فلم يعد أي عقد يجمع الدولة والمجتمع سوى شكليا؛ لقد شكّلت الزبونية السياسية والفساد الاقتصادي وجها للسلطة السياسية في المجال السياسي المغاربي.

هكذا؛ نصل في العموم أن السلطة وبنيتها في المجال المغاربي تتحدّد حسب كاريزما الحاكم، كخلاصة لمجموع القيم التي يؤمن بها ويسعى لتحقيقها كأديولوجية عامة في وسط المجتمع الذي يحكمه، لتُكون في مقابل ذلك مقابل ذلك مختلف العلاقات المجتمعية تعبيرا عن هذه القيم، لتشكل مقياسا لمأسستها؛ ما يجعل السلطة رهينة الشخص (مجسدة) وبعيدا عن السلطة الممأسسة. فالقيم الأولى للحاكم هي المحدّد لبقية البنى في المجتمع، فتنشأ العلاقة الأحادية الاتجاه بين الحاكم (السلطة السياسية) (إلى/ نحو) والمجتمع؛ الأمر الذي يجعل العلاقة بين الدولة والمجتمع سلبية في المجتمعات المغاربية، خصوصا وأن لا السلطة السياسية قوية ولا المجتمع قوي، لتكون النتيجة مجتمعات هشّة منذ بدايات نشوء الدول القطرية المستقلة الوطنية. هذا تبريرنا للتحكّم السياسي من قبل الحاكم الممثل للسلطة بأي بنية لها في بقية المجالات، من لخال ما تمّ عرضه وكذا مبررا لأسبقية وعلوية السياسي عن أي مجال آخر، فيكون أي خلل أو ضرر يلحق بهذا الأخير منعكسا على بقية المجالات، كما بيّنته إفرازات التطوّرات منذ الاستقلال وإلى ما بعد الحراك العربي (2011).

لقد كشفت أزمة السلطة عن فشل العقد الاجتماعي والسياسي الرابط بينها وبين الشعب. إذ يستدعي المجال السياسي في جل الدول المغاربية لإعادة مفاهيمه ومأسسة بناه تقنين العقد بتقديم ما هو سياسي على أي عامل آخر، بعد أن أصبح الحديث عن التغيير ممكنا بمطالبات شعبية كما أثبته الحراك؛ إنها اليوم بحاجة لـ:

- ضرورة مراجعة اللحظة الدستورية في الثقافة العربية ومدى ارتباطها بالإرث الاستعماري؛

- الدولة بحاجة لتأكيد سيادة السلطة، فالسلطة كأرفع درجات للسلطة الاجتماعية القائمة بإدارة العلاقات بين مختلف الجماعات في إطار(نظام) موحد قائم، بعيدا عن صراعات مختلف السلط الاجتماعية (القبائل والجهوية) بوجود قوة مسيطرة هي (الدولة) بسيادة القانون وفق السلطة، وإن كانت بتعبير (جان وليان لاپيار) بغير إرادة كلية في ظل مقاومات المحيط؛

- لا نغفل ونحن نمارس السلطة مختلف التغيرات، سيما وأن الفرد أصبح ينتمي إلى تجمعات عالمية (المواطن العالمي)، بعيدا عن مجتمعه الذي ينتمي إليه، لذلك لابد من التكيف في حدود ما تقتضيه التحولات المختلفة، وهو ما لن تستطيع الدول المغاربية التحكم به إن لم تكن قوى اقليمية ودولية لها مكانتها حتى لا تكون محلّ ابتزاز مختلف القوى العالمية والعولمية، بل فاعلا بها، إنها بحاجة مراجعة مختلف التحديات الداخلية والخارجية أمام السلطة؛

- لابد من تحديد اختصاصات السلطة برسم حدود نفوذها في مختلف المجالات، بعيدا عن مركزية السلطة السياسية، بعد أن عبّر في أكثر الأحيان (القهر والتسلط والزبونية) عن عجز المؤسسات القائمة على مواكبة التغيرات والسعي للتجديد والانجازات الجديدة وفق مستجدات الواقع؛

- الدولة تمثلها سلطة سياسية مؤسسة لا مجسّدة ولا مباشرة، فالأخيرتين عرضة للصراع؛ وبالتالي الأفول وكثيرا ما يكون المجتمع ككل عرضة للانفكاك بدل التلاحم؛ والحكومة ممثلة السلطة، ليكون المجتمع المدني صاحبها؛

- الدولة كتنظيم مؤسسي للسلطة السياسية، لابد أن تلازمها شرعية العصيان عندما تنتهك الدولة الشرعية (القانون) فالتشريع ما هو إلا بنى قومية ووقائع اجتماعية تاريخية؛ فعنف السلطة السياسية في بعض التنازلات هو خنق للمطالب يعجل بالفوضى؛

- محاولات الدولة في الحفاظ على تراتبية معينة أو عجزت عن ضمان استمراريتها، أو نفي الدولة لها بتعطيل القانون،جعل مختلف الفئات الحاكمة مغاربيا تقرر التشريعات المرسخة للتمايز في العلاقات الاجتماعية (فكانوا في خدمة الزبونية)، ما يقتضي إعادة هيكلة بنية السلطة بشرعية سياسية يقرها القانون ويضمنها صوت الشعب؛

- اتساع الهوة بين الأقلية الحاكمة والشعب (المجتمع) ليس لعدم المشاركة بقدر ما يعود ذلك لكون مؤسسات السلطة مأزومة؛ لذلك ستكون الدول المغاربية بحاجة لتحويل الأفكار النظرية إلى صيغ إجرائية ومؤسسات راسخة؛

- ضرورة أن يكون الدستور محصنا بالمرجعية الإسلامية في مجتمع غالبيته العظمى مسلمين، لمنع أي تعارض في التداول على السلطة بين العلماني والإسلامي إلى غاية زوال هذه الثنائية، وذوبان المجتمع في ذات إسلامية واحدة موحدة، أين تكون الدولة بحاجة لثورة فكرية حضارية تصل بها أعلى درجات النضج لدرء كل إجراء تعسفي بالإقناع بدل الإكراه؛

نؤكد ختاما؛ أن هذه لدول تحتاج لبناء الذات من الداخل إلى الخارج، إنها بحاجة لمشروع حضاري قوامه المنظومة قيمية تُعلي القانون على الجميع لضمان التحكم والرقابة على جل المستويات، وللتخلص من السلطة القهرية نحو الاعتراف الطوعي بالسلطة وبنيتها القائمة مستقبلا.

الملحق (1)

نص ميثاق المدينة

كما ورد عند ابن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم (١) هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن اتبعهم فلحق بهم وجاهد معهم: إنهم أمة واحدة من دون الناس. (٢) المهاجرون من قريش على ربعتهم يتعاقلون بينهم وهم يفدون عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (٣) وبنو عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (٤) وبنو الحارس (من الخزرج) على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (٥) وبنو سعادة على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (٦) وبنو جشم على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (٧) وبنو النجار على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (٨) وبنو عمرو بن عوف على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (٩) وبنو النبيت على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (١٠) وبنو الأوس على ربعتهم يتعاقلون معاقلهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. (١١) وإن المؤمنين لا يتركون مفرحاً بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل. (١٢) وألا يخالف مؤمن مولى مؤمن دونه. (١٣) وإن المؤمنين المتقين أيديهم على كل من بغى منهم أو ابتغى دسيعةَ ظلمٍ أو إثمٍ أو عدوانٍ أو فسادٍ بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعاً ولو كانَ ولد أحَدهم. (١٤) ولا يقتل مؤمن مؤمناً في كافر ولا ينصر كافراً على مؤمن. (١٥) وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم

أدناهم، وإن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس. (١٦) وإنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم. (١٧) وإن سلم المؤمنين واحدة لا يسالم مؤمن دون مؤمن في قتال في سبيل الله إلا على سواء وعدل بينهم. (١٨) وإن كل غازية غزت معنا يعقب بعضها بعضاً. (١٩) وإن المؤمنين يبيء بعضهم عن بعض بما نال دماءهم في سبيل الله. (٢٠) وإن المؤمنين المتقين على أحسن هدي وأقومه. (٢١) وإنه لا يجير مشرك مالاً لقريش ولا نفساً ولا يحول دونه على مؤمن. (٢٢) وإنه من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود به إلا أن يرضى ولي المقتول (بالعقل)، وإن المؤمنين عليه كافة لا يحل لهم إلا قيام عليه. (٢٣) وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل. (٢٤) وإنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد.

(٢٥) وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. (٢٦) وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين لليهود دينهم وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم أو أثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته. (٢٧) وإن ليهود بني النجار مثل ما ليهود بني عوف. (٢٨) وإن ليهود بني الحارث مثل ما ليهود بني عوف. (٢٩) وإن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف. (٣٠) وإن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف. (٣١) وإن ليهود بني الأوس مثل ليهود بني عوف. (٣٢) وإن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته. (٣٣) وإن جفنة بطن من ثعلبة كأنفسهم. (٣٤) وإن لبني الشطبية مثل ما ليهود بني عوف وإن البر دون الإثم. (٣٥) وإن موالي ثعلبة كأنفسهم. (٣٦) وإن بطانة يهود كأنفسهم. (٣٧) وإنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد. (٣٨) وإنه لا ينحجز على ثأر جرح، وإنه من فتك فبنفسه وأهل بيته إلا من ظلم وإن الله على أبر هذا. (٣٩) وإن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم. (٤٠) وإنه لم يأثم امرؤ بحليفه وإن النصر للمظلوم. (٤١) وإن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين. (٤٢) وإن يثرب حرام

جوفها لأهل هذه الصحيفة. (٤٣) وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم. (٤٤) وألا تجار حرمة إلا بإذن أهلها. (٤٥) وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله، وإن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبره. (٤٦) وألا تجار قريش ولا من نصرها. (٤٧) وإن بينهم النصر على من دهم يثرب. (٤٨) وإذا دعوا إلى صلح يصالحونه ويلبسونه فإنهم يصالحونه ويلبسونه، وإنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك فإنه لهم على المؤمنين إلا من حارب في الدين. (٤٩) على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم. (٥٠) وإن يهود الأوس مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وإن البر دون الإثم لا يكسب كاسب إلا على نفسه وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره. (٥١) وإنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، (٥٢) وإنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة إلا من ظلم أو آثم، وإن الله جار لمن بر واتقى، ومحمد رسول الله[٢].

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1- القرآن الكريم

2- الدساتير والوثائق الرسمية:

1- دساتير الجمهورية الإسلامية الموريتانية: 1991، 2006، 2012، 2017.

2- دساتير الجمهورية التونسية: 1959، 2014.

3- دساتير الجمهورية الجزائرية: 1963، 1989،1976، 2008، 2016.

4- دساتير المملكة المغربية: 1958 1996، 2014.

5- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، القانون الدستوري رقم: 014/2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، العدد 1122، 15 جويلية 2006.

6- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، القانون الدستوري عدد 51 لسنة 2002، 1 جوان 2002، المتعلق بتنقيح بعض أحكام الدستور.

7- الجمهورية الليبية، القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ ف 18 صفر 1433، الموافق لـ 12 جانفي 2012، المتعلق بالأحزاب.

8- الجمهورية الليبية، قانون رقم (17) لسنة 1972 بشأن، تجريم الحزبية، المادة (2) "الحزبية خيانة في حق الوطن وتحالف قوى الشعب العاملة الممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي".

9- الجمهورية الليبية، القانون رقم (2) عام (2012) بشأن تجريم الحزبية.

10- الجمهورية الليبية، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2542 (د-24) المؤرخ في 11 ديسمبر 1969.

11- ميثاق الجزائر عام 1976.

3- التقارير:

1. احداش محمد علي، "تقويم الحالة الدستورية في ليبيا"، تحليل سياسات، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، معهد الدوحة، سبتمبر 2011.

2. د ن ك، "الجماعات الإسلامية في ليبيا: حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها"، **منظمة فريدريش إيبرت**، ألمانيا، 2015.

3. ديفيد رومان، هدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟"، **مركز بروكنجز الدوحة**، سلسلة أوراق، رقم 4، مارس 2014.

4. شرقية إبراهيم ، "إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية"، **مركز بروكنجز للدوحة**، رقم 09، ديسمبر 2013.

5. طرشونة لطفي، "منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي"، ملفات: الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، ماي 2011.

6. القطروني حسين يوسف، "الموضع السياسي الليبي (2011 – 2016) معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام، مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي الوظيفي، **شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات**، د س ن.

7. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **مشروع قياس الرأي العام العربي: المؤشر العربي 2013/2012**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

8. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)، **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، يناير 2012.

9. مركز بروكنجز الدوحة، " أي أسلوب اعتمدته النهضة أثناء عملية صياغة الدستور التونسي: الإقناع، الإكراه، أو تقديم التنازلات؟"، **مركز بروكنجز الدوحة**، دراسة تحليلية رقم 10، فبراير 2014.

10. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مشهد التغيير في الوطن العربي "ثلاثون شهرا من الإعصار"، **تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي (2011 – 2013)**، القاهرة، جوان 2013.

11. مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير "أربع سنوات من الربيع العربي"**، ط1؛ لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

4- الكتب:

1. إبراش إبراهيم ، **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، ط1؛ عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.

2. إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

3. إبراهيم سعد الدين، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، ط3؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

4. ابن خلدون ولي الدين عبد الرحمان بن محمد، **مقدمة ابن خلدون**، عبد الله محمد الدرويش محققا، ج1؛ ط1؛ دمشق: دار يعرب، 2004.

5. أبو ضاوية عامر رمضان، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري**، ط1؛ ليبيا: دار الرواد، 2002.

6. أحرشان عمر، **المغرب في سنة 2011** ، ط1؛ الرباط: مطبعة المعارض الجديدة، 2012.

7. أرماندو سالفاتوري، **سوسيولوجيا الإسلام: المعرفة والسلطة والمدنية**،تر: ربيع وهبه، ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017.

8. الأشهب محمد عبد السلام، **أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس**، ط1؛ الأردن: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2013.

9. أفاية محمد نور الدين، **الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه**، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

10. انتنتون صموئيل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، تر: سمية فلوّ عبود، ط1؛ لبيان: دار الساقي، 1993.

11. الأنصاري محمد جابر ، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام**، ط2؛ بيروت: دار الشروق، 1999.

12. الأنصاري محمد جابر، "إشكالية التكوين المجتمعي العربي: أقليات...أم أكثرية متعددة"، **النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية**، ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

13. إهرنبرغ جون، **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة**، تر: علي حاكم صالح، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

14. الأيوبي نزيه ن، **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، تر: أمجد حسين، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

15. بادي برانراند، هيرمت غي، **السياسة المقارنة**، تر: عز الدين الخطابي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

16. بادي برتران، **الدولة المستوردة: غربنة النصاب السياسي**، تر: الدويهي شوقي ، ط1؛ بيرروت: دار الفارابي، 2006.

17. باراني زولتان، **كيف تستجيب الجيوش للثروات؟ ولماذا؟**، تر: عياش عبد الرحمن، ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

18. بامبرا جيرمندر ك.، **إعادة التفكير في الحداثة: نزعة ما بعد الاستعمار والخيال السوسيولوجي**، تر: ابتسام سيد علام، حنان محمد حافظ، ط1؛ القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.

19. بركات حليم، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

20. بشارة عزمي، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

21. بشارة عزمي، **الجيش والسياسة: إشكاليات نظرية ونماذج عربية**، ط 1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

22. بشارة عزمي، **المجتمع المدني: دراسة نقدية**، ط6؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

23. بشارة مروان، **العربي الخفي: وعود الثورات العربية ومخاطرها**، تر: موسى الحالول، ط1؛ بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، 2013.

24. بلقزيز عبد الإل ، **ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل**، ط1؛ بيروت: منتدى المعارف، 2012.

25. بلقزيز عبد الإله وآخرون، **المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

26. بلقزيز عبد الإله، **الدولة والمجتمع: جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر**، ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.

27. بن البرّاء يحي، **ملكية الأرض في موريتانيا: أبعادها الاجتماعية والسياسية دراسة في النصوص الفقهية والوقائع**، ط1؛ الرباط: منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 1999.

28. بن نبي مالك، **الصراع الفكري في البلاد المستعمرة**، دمشق: دار الفكر، 1981.

29. بن نبي مالك، **شروط النهضة**، تر: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 1986.

30. بنسالم ليليا وآخرون، **الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي**، تر: عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، ط1؛ المغرب: دار توبقال للنشر، 1988.

31. بودهان محمد، **في الهوية الأمازيغية للمغرب**، ط2؛ المغرب: منشورات تاويزا، 2013.

32. بوري جون واتر، **أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية**، تر: عبد الغني أو العزم وآخرون، المغرب: مؤسسة الغني للنشر، 2013

33. بوطالب محمد نجيب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

34. بوطالب محمد نجيب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

35. ثابت عادل، **النظم السياسية: دراسة للنماذج الرئيسية الحديثة ونظم الحكم في البلدان العربية والنظام السياسي الإسلامي**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2007.

36. ثابت أحمد، **الدولة والنظام العالمي: مؤشرات التبعية في مصر**، ط1؛ القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1992.

37. ثنيو نور الدين، **إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنيّة الجزائريّة**، ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

38. جبرون امحمد، **مفهوم الدولة الإسلامية: أزمة الأسس وحتمية الحداثة**، ط2؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2015.

39. جمعة محمد علي، **نظرية الدولة في الفكر العربي المعاصر خلال النصف الأول من القرن العشرين**، ط1؛ دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع، 1994.

40. الجنحاني الحبيب، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، الرباط: منشورات الزمن، 2006.

41. جون رولز،**العدالة كإنصاف: إعادة صياغة**، تر: حيدر حاج إسماعيل، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

42. الحاج عبد الرحمن، **الخطاب السياسي في القرآن: السلطة والجماعة ومنظومة القيم**، ط1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012.

43. حافظ عبد الرحيم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية-سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

44. حامي الدين عبد العالي، "السياق السياسي لدستور 2011: من ملكية رئاسية إلى ملكية ذات طبيعة برلمانية"، **تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب**، ط 1؛ قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015.

45. حرب علي، **حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية**، ط2؛ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004.

46. حسن حمدي عبد الرحمن، **دراسات في النظم السياسية الإفريقية**، ط2؛ القاهرة: قسم العلوم السياسية بجامعة القاهرة، 2002.

47. حكيم سامي، **حقيقة ليبيا**، ط2؛ مصر: مكتبة الأنجلو-المصرية، 1970.

48. الحلو ماجد راغب، **من دستوريات القرآن: سلطات الدولة، حريات الأفراد**، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2015.

49. حمدان جمال، **الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى: دراسة في الجغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.

50. حيدر محمود مقدما، **ثورات قلقة: مقاربات سوسيو-إستراتيجية للحراك العربي**، ط1؛ بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.

51. حيدر محمود، "بواعث الثورات القلقة: مسعى تنظيري لفهم طبائعها، وأسئلتها، وتحيّزاتها الإيديولوجية"، **ثورات قلقة مقاربات سوسيو–إستراتيجية للحراك العربي**، ط 1؛ بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2012.

52. خليل نبيل خليل، **ملف الانقلابات في الدول العربية المعاصرة**، ط1؛ لبنان: دار الفارابي، 2008.

53. الخوري فؤاد إسحاق، **العسكر والحكم في البلدان العربية**، ط1؛ لبنان: دار الساق، 1990.

54. دال روبرت، **التحليل السياسي الحديث**، تر: علا أبو زيد، القاهرة: مركز الأهرام لترجمة والنشر، 1993.

55. دخيل محمد حسن، **أنظمة الحكم في الوطن العربي: دراسة مقارنة**، ط1؛ بيروت: دار ومكتبة البصائر للنشر، 2014.

56. الدراجي بوزياني، **العصبية القبلية: ظاهرة اجتماعية وتاريخية على ضوء الفكر الخلدوني**، ط1؛ الجزائر: دار الكتاب العربي، 2003.

57. الدراجي بوزياني، **ملامح تاريخية للمجتمعات المغربية**، الجزائر: مؤسسة بوزياني للنشر والتوزيع، 2013.

58. الدليمي حافظ علوان حمادي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، ط1؛ الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2001.

59. دوركهايم إميل، **في تقسيم العمل الاجتماعي**، تر: حافظ الجمالي، بيروت: المكتبة الشرقية، 1982.

60. دوفرجيه موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، تر: جورج سعد، ط1؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992.

61. الربيعي صاحب، **سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور**، ط 1؛ دمشق: صفحات للدراسات والنشر، 2007.

62. روسو جان جاك، **العقد الاجتماعي**، تر: زعيتر عادل، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2012.

63. الرّيس محمد ضياء الدين، **النظريات السياسية الإسلامية**، ط7؛ القاهرة: دار التراث، د س ن.

64. زرتوقة صلاح سالم، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية**، ط1؛ القاهرة: مدبولي للنشر والتوزيع، 1992.

65. سلامة غسان وآخرون، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي**، ج1؛ ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

66. سهيل الحبيب، **الأزمة الأيديولوجية العربية وفاعليتها في مأزق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها**، ط 1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

67. الشاطر خليفة مشرفا، **تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال**، ج3؛ تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، 2005..

68. شاهين عبد العزيز راغب، **الصراع القبلي والسياسي في مجتمعات حوض النيل: اتجاهات نظرية ومنهجية ودراسات تطبيقية**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2011.

69. شاويش محمد، **مالك بن نبي والوضع الراهن**، ط1؛ دمشق: دار الفكر، 2007.

70. شرابي هشام، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

71. الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس: من عصر ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، تر: محمد الشاوش، محمد عجينة، ط3؛ تونس: دار سراس للنشر، 1993.

72. الشياب محمد خالد، **المجتمع العربي بين سلطة الدين واستبداد الدولة**، ط1؛ عمان: دار ورد للنشر، 2004.

73. الشيخ علي ناصر، **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010.

74. شيفيس كريستوفر س، مارتيني جيفري (Jeffrey, Martini, christopher S. chivvis)، **ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية**، تر: إدريس محمد علي قناوي (RAND: مؤسسة RAND، 2014.

75. صافي لؤي، **الرّشد السياسي وأسسه المعياريّة: من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة: بحث في جدلية القيم والمؤسسات والسياسات**، ط 1؛ بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

76. الصفّار حسن، **الخطاب الإسلامي وحقوق الإنسان**، ط1؛ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2005.

77. الصواني يوسف محمد، ريكاردوريتيه لايمونت محرّرون، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ترجمة: لطفي زكراوي، ط 1؛ بيروت: منتدى المعارف، 2013.

78. الصوراني غازي، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، ط1؛ فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، 2004.

79. طارق حسن، **دستورانية ما بعد انفجارات 2011: قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر**، ط 1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

80. الطبيب مولود زايد، **العولمة والتماسك المجتمعي في الوطن العربي**، ط1؛ بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2005.

81. طيبي مسعود، **الجماعية في الحكم عند المسلمين والديمقراطية لدى اليونانيين والرومانيين: دراسة تحليلية مقارنة**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

82. العاني حسان محمد شفيق، **المبادئ النظرية لتحليل النظم السياسية في الجزائر وإيطاليا وفرنسا**، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية: مطبعة التعليم العالي لجامعة بغداد، 1988.

83. عبد الإله بلقزيز محررا، **المغرب العربي: ثقل المواريث ورداء المستقبل**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

84. عبد الرحمن حمدي، خليل عزة، **المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي**، القاهرة: مركز البحوث العربية والأفريقية، 2004

85. عبد القادر أيمن مصطفى على، **جرائم الحرب في إفريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي**، ط1؛ القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

86. عبد اللطيف كمال، "ما بعد الثورات: زمن المراجعات الكبرى"، **أطوار التاريخ الانتقالي: مآل الثورات العربية**، ط 1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

87. عبد الله الطاهر، **نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس**، ط1؛ بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.

88. العبيدي عمر جمعة، **البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية**، ط1؛ عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014.

89. العروي عبد الله، **مفهوم الدولة**، ط9؛ المغرب: المركز الثقافي العربي، 2011.

90. العلوانيّ طه جابر، **الحاكمية واليمنة: نحو إعادة بناء مفهوم الأمّة والدّولة والدّعوة**، ط1؛ الأردن: دار الفتح للدراسات والنشر، 2016.

91. عمارة محمد، **مخاطر العولمة على الهوية الثقافية**، ط1؛ مصر: دار النهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

92. العمران علي بن محمد محققا، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، آثار الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال، المملكة العربية السعودية: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، د س ن.

93. عميش إبراهيم فتحي، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، ج1؛ ط1؛ ليبيا: برنيق للطباعة والترجمة والنشر، 2008.

94. العوّا محمد سليم، **في النظام السياسي للدولة الإسلامية**، ط2؛ مصر: دار الشروق، 2006.

95. العيد جرمان، **دساتير بلدان المغرب العربي**، الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2017.

96. عيسى محمد عبد الشفيع، **بدايات ونهايات ثورة يناير: رؤية فكرية**، القاهرة: منشورات الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012.

97. غليون برهان، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط3؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

98. فرح دعاء، موسوعة تاريخية-جغرافية-حضارية وأدبية، **قصة وتاريخ الحضارات العربية (19-20): ليبيا، السودان، المغرب**، Edito Creps,INT، 1998-1999.

99. فؤاد عبد الله ثناء، **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

100. فؤاد عبد الله ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

101. كاظم نادر، **إنقاذ الأمل: الطريق الطويل إلى الربيع العربي**، ط1؛ مملكة البحرين: مسعى للنشر والتوزيع، 2013.

102. كرعود أحمد، "تونس: ثورة الحرية والكرامة"، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات**، ط1؛ بيروت: شرق الكتاب، 2013.

103. لومبا آنيا، **في نظرية الاستعمار وما بعد الاستعمار الأدبية**، تر: محمد عبد الغني غنوم، ط1؛ سورية: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007.

104. ليمام محمد حليم، **الفساد النسقي والدولة السلطوية: حالة الجزائر منذ الاستقلال**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

105. ماضي أبو العلا، **رؤية الوسط في السياسة والمجتمع**، ط 2؛ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007.

106. مالكي امحمد، **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

107. مجموعة باحثين، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

108. مجموعة باحثين، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، ج 2؛ ط 1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

109. مجموعة باحثين، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر**، رياض زكي قاسم محررا، ط1؛ لبنان: مركز دراسات الوحدة العربي،2013.

110. مجموعة باحثين، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، ط1؛ قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

111. محمود شيماء محي الدين، **تداول السلطة والاستقرار في أفريقيا: دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا**، ط1؛ القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

112. المخادمي عبد القادر رزيق، **التحوّل الديمقراطي في القارة الإفريقية**، ط1؛ القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

113. مرابط فدوى، **السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي: دراسة قانونية مقارنة**، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

114. المرزوقي أبو يعرب، "العولمة أم استعمار الأرض؟"، **الحوار القومي الإسلامي**، عبد الإله بلقزيز محرّرًا، ط1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

115. مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **إتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية والجغرافية** (الإمارات العربية المتحدة: م ز للتنسيق والمتابعة، يونيو 2001.

116. معلوف أمين، **الهويات القاتلة: قراءات في الانتماء والعولمة**، تر: نبيل محسن، ط1؛ سوريا: ورد للطباعة والنشر، 1999.

117. المعيني خالد، **كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية**، ط1؛ بيروت، الرياض: منشورات ضفاف، 2014.

118. ملين محمد نبيل، **فكرة الدستور في المغرب: وثائق ونصوص: 1901-2011**، المغرب.: ثيل كيل ميديا، 2017.

119. مناصرة عز الدين، **المسألة الأمازيغية في الجزائر المغرب: إشكالية التعددية اللغوية**، عمان: دار الشروق، د س ن.

120. مهوبي فخر الدين، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار**، ط1؛ القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

121. النحوي الخليل، **بلاد شنقيط: المنارة ... والرباط**، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1987.

122. نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري: نحو سايكس بيكو جديد**، ط1؛ بيروت: مطبعة شمص.ش.م.ل، 2012.

123. نصر سيد فاضل رضا، **اللّفياثان الإسلامي: الإسلام وتشكيل سلطة الدولة**، تر: خالد بن مهدي، ط1؛ بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2016.

124. النقيب حسن خلدون، **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة**، ط2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

125. هلال علي الدين محرّرا، **حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، ط 1؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

126. الهمّامي حمّة، **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط1؛ تونس: صامد للنشر والتوزيع، 1989.

127. هميسي مصطفى، **من بربروس إلى بوتفليقة: كيف تحكم الجزائر؟**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر، 2011.

128. الهويريني وليد بن عبد الله، **عصر الإسلاميين الجدد: رؤية لأبعاد المعرفة الفكرية والسياسية في حقبة الثورات**، د ب ن: د د ن، 2015.

129. هيجل فريديريك، **أصول فلسفة الحق**، تر: إمام عبد الفتاح إمام، المجلد 1، ط1؛ بيروت: دار التنوير للنشر والتوزيع، 2007.

130. ولد أباه السيد محرّرا، **موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع**، ط 2؛ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

131. ولد بيه محمد المحجوب، **موريتانيا: جذور وجسور**، ط1؛ موريتانيا: مكتبة القرنين 21/15 للنشر والتوزيع، 2016.

132. ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق: عبد الله محمد الدّرويش، ط1؛ دمشق: دار يعرب، 2004.

133. ياردا هوارد ج، **المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، تر: ليلى زيدان، ط1؛ القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2007.

134. ياروبس جوزا، **فلسفة الولاء**، تر: أحمد الأنصاري، ط1؛ مصر: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

135. يحي جلال، **المغرب الكبير 3: الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال**، مصر: الدار القومية للطباعة والنشر، 1966.

136. يحيى مهى وآخرون، **المواطنة والمكونات المجتمعية في المنطقة العربية**، ط1؛ مصر: روافد للنشر والتوزيع، 2015.

137. يوسف محمد الصواني، لايمونت ريكاردوريتيه محرّرون، **الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة**، ترجمة: لطفي زكراوي، ط 1؛ بيروت: منتدى المعارف، 2013.

5- المجلات العلمية:

1. أتركين محمد، "النظام السياسي المغربي بعد حدث الاستخلاف وهم "للانتقال الديمقراطي" ووضع "خيبة الأمل"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 17، 2008.

2. أحمد جاسم محمد، "الديمقراطية وإشكالية التداول السلمي على السلطة، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد 10، 2012.

3. أحمد جاسم محمد، "الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا (1991-2005)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 03، العدد 10، بغداد، 2011.

4. أحمد مصطاف حمودي، "نشاط الأحزاب السياسية في موريتانيا 1958 إلى 1960"، **مجلة آداب الفراهيدي**، العدد 16، سبتمبر 2013.

5. أحميدة علي عبد اللطيف، "دولة ما بعد الاستعمار والتحوّلات الاجتماعية في ليبيا"، **مجلة تبيّن**، العدد 01، المجلد الأول- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صيف 2012.

6. الاخصاصي محمد، "الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 444، فيفري 2016.

7. الأسود محمد الهادي صالح، "المشاركة السياسية في ليبيا بين الاستبعاد والقمع"، **مجلة تحولات**، العدد 01، المجلد 02، جامعة ورقلة، الجزائر، جانفي 2019.

8. الأندلوسي نبيل، "معيقات المشاركة السياسية بالمغرب: مقاربة للمنطلقات والخلفيات، **مجلة رهانات**، العدد 17، شتاء 2010.

9. بالطراف عبد الوهاب، "الأحزاب السياسية: مقاربة سوسيولوجية"، **مجلة رهانات**، العدد 17، شتاء 2010.

10. بلعور مصطفى، "طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: دراسة في الدستور الجزائري"، **دفاتر السياسية والقانون**، العدد 05، ، الجزائر، جوان 2011.

11. بلغيث عبد الله، "انعكاسات النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية في الجزائر بعد 1989"، **مجلة الراصد العلمي**، العدد 01، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

12. بن جيلالي عبد الرحمان، "حقوق المعارضة البرلمانية الدستورية في مجالات التشريع والرقابة والتمثيل المؤسساتي: دراسة في الدستور الجزائري"، **حوليات جامعة الجزائر**، العدد 32، الجزء الأول، 2018.

13. بن عيسى محمد المهدي، "المجتمع والتنمية في الجزائر: أولا الشرائح الاجتماعية عند مشروع بناء الدولة الحديثة"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2010.

14. بن يونس كمال، "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، مصر، أفريل 2011.

15. بودفع علي، "الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي: الجزائر نموذجا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد05، العدد01، 2016.

16. بوقنور إسماعيل، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في موريتانيا: برادايم الانتقال ومقاربات التغيير السياسي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 450، أوت 2016.

17. بومدين عربي، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد 28، أفريل 2016.

18. بومدين عربي، "الحراك العربي ومسألة الاستقرار السياسي في الجزائر بعد 2011: انحراف نحو المجهول وانسداد في الأفق"،**مجلة القانون: المجتمع والسلطة**، وهران،الجزائر، العدد 03، العام 2014.

19. توفيق عزيز البزاز سعد، "دوافع التغيير في الثورة التونسية"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، المجلد 12، العدد 2، 2012.

20. جاسم خيري عبد الرزاق، "التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الاصطلاح السياسي"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 43، 2010.

21. جاسم خيري عبد الرزاق، "العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد بوتفليقة: الواقع وآفاق المستقبل"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد 64،65، 2016.

22. جاسم عبد الرزاق خيري، "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد، د س ن.

23. حافظ عبد العظيم جبر، "التطوّرات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17/ شباط/ 2011: رؤية سياسية تحليلية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 38، 2012.

24. حجاج قاسم، "التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة: بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الانفراج"، **مجلة الباحث**، العدد 02، جامعة ورقلة/الجزائر، 2003.

25. حسن منصور أشرف، "نظرية هابرماس في المجال العام"، **مجلة أوراق فلسفية**، العدد 07، ديسمبر 2002.

26. حسين ابتسام علي، "المجال العام في الدولة السلطوية: مفهوم القوة بين الخطاب والفاعلين"، **مجلة آفاق سياسية**، د ن ع، د س ن.

27. حمداني الوناس، "الانتقال الديمقراطي وأزمة التحول السياسي في الجزائر (1989-1992): التجربة والآليات"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 08، الجزائر، ديسمبر 2017.

28. الحمداني كفاح عباس رمضان ، "التطورات السياسية في الجزائر وإشكالية التنمية: 1999-2009"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد 26، 2012.

29. الحمداني كفاح عباس رمضان، "الجزائر وحركات التغيير العربية"، **مركز الدراسات الإقليمية**، العدد 28، 2012.

30. الحمداني كفاح عباس رمضان، "حركة التغيير في تونس: الأسباب والتحديات"، **مجلة دراسات إقليمية**، جامعة الموصل، العدد 31، 2013.

31. الحمداني كفاح عباس رمضان، "حركة التغيير في ليبيا"، **مركز الدراسات الإقليمية**، 10 (34)، 2012.

32. حمزاوي زين العابدين، "الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 16، 2017.

33. الحنّاشي عبد اللطيف، "نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 29، شتاء 2011.

34. الخلوقي محمد، "الأحزاب السياسية وصراعاتها في الدول المغاربية"، **مركز برق للأبحاث والدراسات**، د.س.ن.

35. خليف عماد مطير، "التوزيع الجغرافي لسكان ليبيا ومعدّلات نموهم للفترة من 1973-1995"، **مجلة أبحاث ميسان**، المجلد03، العدد05، 2006.

36. خورشيد سراب جبار، "المشاركة السياسية والدستور المغربي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد54، 2016.

37. دغبوش عبد العباس فضيخ، "الخريف (الربيع) العربي بين مطرقة المخططات الجيوبوليتكية والتحولات الغربية وسنداد التشدّد الديني والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العربي"، **مجلة الآداب**، العدد 111، جامعة بغداد، 2015.

38. دلال لوشن، "المخطط الدستوري لأغراض التنمية السياسية لنظام الحكم: النظام الجزائري"، **مجلة المفكر**، العدد 08، جامعة بسكرة، الجزائر، نوفمبر 2012.

39. دلباز كمال، "انعكاسات الإصلاح الانتخابي على المشاركة السياسية في الجزائر: دراسة مقارنة تحليلية على ضوء الانتخابات التشريعية 1997-2012"، **مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية**، العدد 02، جامعة تيارت، الجزائر، 2015.

40. الرضواني محمد، "الحكومة التي تلتقط كل شيء: محاولة في توصيف الحكومة المغربية بعد دستور 2011"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 43،44، 2014.

41. رمضان كفاح عباس، "مستقبل النظام السياسي في المغرب العربي: الجزائر نموذجا"، **دراسات إقليمية**، العدد 21، 2011.

42. الزبير عروس، "الانتفاضات العصبية: الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، مصر.

43. زرنوقة صلاح سالم، "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 36، 2012.

44. زقاغ عادل، منصوري سفيان، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 25، مارس 2017.

45. السبيطلي محمد، "الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية"، **سلسلة دراسات**، العدد 25، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو 2017.

46. ستيوارت هول، "حول الهوية الثقافية"، تر: بول طبر، **مجلة إضافات**، العدد 02، 2008.

47. سطي عبد الإله ، "الملكية البرلمانية وأسئلة الإصلاح الدستوري في المغرب"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 49،50، شتاء 2016.

48. سويقات أحمد، "التجربة الحزبية في الجزائر: 1962-2004"، **مجلة الباحث**، العدد 04، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006.

49. السيد رضوان، "الدين والدولة في زمن الثورات: المنظور النهضوي ومطالبه"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 406، ديسمبر 2012.

50. سيد سليمان حسن، "ظاهرة الاستعمار في افريقيا والعالم العربي"، **مجلة دراسات أفريقية**، العدد 02،الخرطوم، أفريل 1986.

51. الشاهين محمد عمر، "أسس الدولة الإسلامية في المدينة المنوّرة"، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، العدد 2، المجلد 4، السنة الرابعة 2009.

52. شطيب محمد صالح، "إشكالية التوفيق بين التحول الديمقراطي والموروث التقليدي للنظام"، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد25، 2012.

53. شكر حسين جبار ، كاظم حسن الأسدي، "الأوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982" ،**مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد 103، العدد 02، 2015.

54. شلاش عبد محمد، "أثر الأوضاع الداخلية والخارجية في انقلاب 10 تموز 1978 في موريتانيا"، **مجلة الدّراسات التاريخية والحضارية**، المجلد05، العدد 15، مارس 2013.

55. الشمري حميد حسين كاظم، "دور التنمية السياسية والتعددية الحزبية في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية"، **مجلة جامعة كربلاء العملية**، العدد 02، المجلد 05، 2007.

56. شوقي جلال، **العولمة الهوية والمسار: رؤية عربية**، ط1؛ القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007.

57. الشيباني مصباح، "الثورة التونسية والعدالة الاجتماعية: التجانس الغائبات **مجلة العميد**، السنة الثالثة، المجلد الثالث، العدد الأول، العراق، مارس 2014.

58. شيحة ميشيل، "إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 22، العدد الأول، 2006.

59. الشيخ محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 431، جانفي 2015.

60. صالح نغم محمد، "التعددية في دول المغرب العربي"، **مجلة الدراسات الدولية**، العدد37، 2008.

61. صايل علي سلمان، "النظام السياسي في المملكة المغربية، قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية"، **الدراسات الدولية**، العدد 53، 2012.

62. عباس أحمد النداوي خضير، محمد كريم كاظم، "التطوّرات السياسية والتحولات الاقتصادية في الجزائر بعد عام 2008"، **مجلة واسط العلوم الإنسانية**، المجلد11، العدد29، 2015.

63. عبد الجبار فالح، "أثر الاندماج الاجتماعي حضورًا وغيابًا في عملية الثورة ونتائجها"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 398، 2012.

64. عبد الحميد سلمى طلال، "الفساد السياسي سببًا في صناعة الطائفية"، **مجلة كلية الحقوق لجامعة النهرين**، العدد 03، المجلد 17، العراق، 2015.

65. عبد الرضا أسعد طارش، "التحولات الديمقراطية في البلدان العربية 1990-2009: المغرب العربي أنموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 45، 2012، جامعة بغداد.

66. عبد الكريم أحمد، "غياب الأيديولوجيا عن الثورات العربية"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 51، جامعة بغداد، 2012.

67. عبد اللطيف سامر مؤيد، "أزمة التداول السلمي للسلطة التنفيذية ومستقبل التغيير في العالم العربي"، **مجلة رسالة الحقوق**، السنة الخامسة، العدد 02، 2013.

68. عبيد منى حسين، "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 51، 2012.

69. عقل زياد، "عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل 2011، مصر.

70. العقون سعاد، "نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية: تحديات وعراقيل"، **مجلة المفكر**، العدد الثامن، نوفمبر 2012.

71. علاني أعلية، "تطور المسألة الديمقراطية والنظام الانتخابي من خلال نموذج حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بتونس"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد خاص، جامعة ورقلة، الجزائر، أفريل 2011.

72. علوش محمود، "مستقبل الصراع على السلطة في ليبيا"، **مقالات المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، 18 أوت 2016.

73. علي آمنة محمد، "تحديات التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا"، **مجلة الكوفة**، عدد 17، عدد خاص، د س ن، ص241-

74. علي حيدر إبراهيم، "الأمنوقراطية والتحول الديمقراطية في المنطقة العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، مصر.

75. علي خالد حنفي، "خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 64، سبتمبر 2014.

76. العليّان عادل محمد حسن، "حركات التغيير العربية: دراسة في أهم أسبابها ونتائجها، **مجلة سرّ من رأى**، العدد 38، المجلد 10، جامعة سامراء.

77. الغرباوي أزهار محمد عيلان، "التطورات السياسية في موريتانيا 1934-1967"، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 20، بغداد، 2009.

78. قاسمي يوسف، "الهوية المغاربية وتحدي العولمة... بين النفي والتأكيد"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد خاص، العدد05، جامعة ورقلة/الجزائر، 2014.

79. قايس فوزية، بومدين عربي، "العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"، **مجلة سياسات عربية**، العدد19، مارس 2016.

80. كاظم ثائر رحيم، "العولمة والمواطنة والهوية: بحث في تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات"، **مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية**، المجلد 8، العدد 1، 2009.

81. لكريني إدريس، "محاسبة الديمقراطية: التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، مصر، أبريل 2011.

82. اللهيبي فائد صالح محمود، "الحركة الإسلامية في الجزائر بين المشاركة والإقصاء"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية**، المجلد 16، العدد 03، مارس 2009.

83. ماركسي مناصر، "حول الإصلاح الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير"، **كنعان النشرة الالكترونية**، السنة الخامسة، العدد 703، 9 أكتوبر 2005.

84. مالكي امحمد، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، شتاء 2007.

85. مالكي امحمد، "متطلبات إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة في بلاد المغرب"، سيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي، مجموعة الخبراء المغاربيين، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، عدد 08، سبتمبر 2012.

86. مجذاب غسان كريم، "دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية"، **مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولة**، العدد 34، 2011.

87. محمد هيفاء أحمد، "الإسلاميون في تونس بين المعارضة والسلطة"، **مجلة دراسات دولية**، العدد 58، 2014.

88. محمد وليد سالم، "إشكالية العلاقة بين الفرد والسلطة في أنظمة الحكم العربية وأثرها في التعدّدية السياسية"، **مجلة الدراسات الإقليمية**، العدد 16،جامعة الموصل، 2009

89. محمود نادية مصطفى، "أفكار حول اسهام التراث الخلدوني في الفكر الدولي والنظرية الدولية: دراسة استكشافية في الإشكاليات المنهاجية"، **مركز الحضارة للدراسات السياسية**، جامعة القاهرة، نوفمبر 2006.

90. مسرحي فارح، "إشكالية الهوية في زمن العولمة"، **مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية**، العدد 16، الجزائر، 2013.

91. مصباح الحسن، مصباح محمد، "مسارات الربيع المغربي ومآلاته: حركة 20 فبراير والخصوصية المغربية في تدبير الاحتجاج السياسي"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 07، مارس 2014.

92. مفتاح عبد الجليل، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، **مجلة المفكر**، العدد05، 2009.

93. المنصور عبد العزيز، "العولمة والخيارات العربية المستقبلية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد 02، 2009.

94. مهدي عبير سهام، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية وتداول السلطة، العراق أنموذجا"، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 18، 2011.

95. مهّني مراد، "الثقافة السياسية وتطوّر المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيو-تاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 12، المجلد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015.

96. ميجيا بولا، "الثمن الاقتصادي للربيع العربي: خبز وحرية"، **مجلة العرب الدولية**، العدد 1564، الشركة السعودية للأبحاث والنشر.، جوان 2011.

97. ناصر حاتم راهي، فيصل عبد الجبار النصيري، "البربر أصلهم ودورهم في الحياة السياسية في الغرب العربي، **مجلة الباحث**، جامعة كربلاء، العدد01، المجلد08، 2013.

98. ناصوري أحمد، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد02، 2008.

99. نضيف أحمد، "مأزق ممارسة المعارضة في المغرب من المعارضة التقليدية إلى المعارضة الجديدة"، **مجلة رهانات**، العدد 17، شتاء 2010.

100. نور الدين رداد، "الأسس الدستورية والقانونية لتقوية السلطة التنفيذية في الدول العربية: الجزائر والمغرب نموذجا"، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة خنشلة/الجزائر، العدد 03، جانفي 2015.

101. هرموش منى، "الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد 15، جانفي 2017.

102. ولد السالك ديدي، "المواطنة المغاربية المطلوبة في إطار العقد الاجتماعي الجديد"، سيرورة صياغة عقد اجتماعي جديد في المغرب العربي، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، عدد 08، سبتمبر 2012.

103. ونّاس المنصف، **الشخصية الليبية ثالوث القبيلة والغنيمة والغلبة**، ط1؛ تونس: الدّار المتوسطية للنشر، 2014.

104. وهبان أحمد محمد، " الهوية العربية في ظل العولمة،إطلالة على حال الهوية في مصر و العالم العربي"، **الجمعية السعودية للعلوم السياسية**، كلية العلوم والحقوق السياسية، جامعة الملك سعود، د.س ن.

105. ويكن فازية، "دور حركة النهضة في تحقيق التحول الديمقراطي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة"، **مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ**، العدد 08، ديسمبر 2013.

6- الرسائل والأطروحات:

1. أبوصالحة أشرف غالب، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي (1991-2011)، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2011-2012.

2. بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، **رسالة ماجستير**،جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- الجزائر، قسم العلوم السياسية، 2012.

3. بن قفة سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر: آليات التقنين الأسري نموذجا (1962-2005)، **أطروحة دكتوراه**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، قسم العلوم الاجتماعية، 2011-2012.

4. بوضياف محمد، مستقبل النظام السياسي الجزائري، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية ولعلاقات الدولية، 2008.

5. حمداني الوناس، المشروع المجتمعي والدولة الوطنية في الجزائر، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001.

6. رداوي مراد، مساهمة المجلس الدستوري في حماية مبدأ الفصل بين السلطات، **أطروحة دكتوراه**، جامعة محمد خيضر، بسكرة/الجزائر، قسم الحقوق، 2016.

7. سلامة عبد الرحمن يوسف ، التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون أول 2010، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2016.

8. شنافي ليندة، تأثير سياسة الإصلاحات الاقتصادية في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري: دراسة تحليلية، **أطروحة دكتوراه**، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

9. عبد الرزاق حسن، التنظيم القانوني للأحزاب السياسة ودورها في التجربة الديمقراطية الجزائرية، **أطروحة دكتوراه**، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، قسم الحقوق، 2017.

10. مرقومة منصور، القبلية والسلطة والمجتمع في الجزائر: بحث أنثروبولوجي في المجال السياسي التهرتي، **أطروحة دكتوراه**، جامعة وهران/الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2010.

11. الهواري بلعباس، المجتمع القبلي المغاربي بين النظريتين الخلدونية والانقسامية(دراسة نظرية - تطبيقية مقارنة)، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاجتماعية جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2010.

7- المؤتمرات والندوات:

1. بن عثمان روضة، "تستطيع أن تثور ولكنك لا تستطيع أن تحكم: رؤى الشباب التونسي الناشط سياسيا حول الديمقراطية والمشاركة السياسية بعد الثورة"، **تقرير المؤتمر: نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها**، تحرير: إسحاق كافومبا سواري، بيروك مسفين، محمد عاشور، أديس أبابا: إثيوبيا، 31 ماي 2011، الناشر: مكتب معهد الدراسات الأمنية، 2011.

2. بن نافع المختار، "موريتانيا: هل تنهي الانتخابات الأزمة السياسية"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، سبتمبر 2013.

3. بوطالب محمد نجيب، "الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية"، **المركز العربي للأبعاد ودراسة السياسات**، الدوحة، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، أكتوبر 2011.

4. حيفري نسيمة أمال، "العولمة الثقافية وأثرها على هوية الشعوب العربية"، **المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي**، طرابلس، 21-23 ماي 2015.

5. شارف عابد، "الجزائر: تعقيدات ترتيب خلافة الرئيس بوتفليقة"، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، جويلية 2015.

6. عظيمي أحمد، دور المعارضة في بناء الديمقراطية في الجزائر، **محاضرة في إطار فعاليات اليوم البرلماني المنظم من طرف المجموعة البرلمانية للجبهة الوطنية الجزائرية بالمجلس الشعبي الوطني، حول دور المعارضة في بناء الديمقراطية في الجزائر**، 28 جانفي 2010، منشورات المجلس الشعبي الوطني.

7. غليون برهان، "العولمة وأثرها على المجتمعات العربية"، **ورقة مقدمة إلى خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، بيروت، 19-21 ديسمبر 2005.

8. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية الدولية (أيلاك)، **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، يناير 2012.

9. ولد السالم حماه الله، "أزمة الدولة الوطنية وانعكاساتها على الاندماج والمواطنة: موريتانيا نموذجا"، **المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 30-31 مارس 2013**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

8- **دراسات ومحاضرات منشورة:**

1. وفاء لطفي، **محاضرات في نظرية النظم السياسية**، جامعة 6 أكتوبر، القاهرة، 2018/2017.

9- **الدراسات والمقالات من الأنترنيت:**

1. بن محمد محمد سالم، "الإسلاميون والسُّلطة في موريتانيا: محطات السِّجال ومحدِّدات الصراع"، مركز الجزيرة للدراسات، تصفح الموقع يوم: 2019/05/26، بتوقيت: 01:01، متاح على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160515091640542.html

2. السقاف سقاف عمر ، "العرب بين الاستعمار والقابلية للاستعمار"، د ذ ص، تصفح الموقع يوم: 2016/07/19، الساعة 23:44، **متاح على الرابط:**

www.almethaq.info/news/article906.htm

3. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن، **متاح على الرابط:**

www.ohchr.org/AR/UD HR/pages/UDHR/NDEX.aspx

10- الجرائد:

1- بلاز ليليا، "تونس ... الصراع على السلطة مستمر"، **جريدة العالم**، العدد 3300، 17 أكتوبر 2017.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1/ Reports:

1. Benchikh Madjid, L'organisation du système politique, **Comité Justice pour l'Algérie**, Dossier n° 13, mai 2004.
2. Boubekeur Amel, Political Islam in Algeria, **Ceps Working Document,** No. 268, May 2007.
3. Bouderbalam Pascon. P., «Le droit et le fait dans la société composite» BESM, n 0117, 1970.
4. Haut Commissariat au Plan**, Rapport: Les sources de la croissance économique au Maroc**, Royaume du Maroc, Septembre 2005.
5. la Banque africaine de développement (BAD) et de la Millenium Challenge Corporation (MCC), **Rapport: Diagnostic de Croissance du Maroc: Analyse des contraintes à une croissance large et inclusive**.
6. Masbah Mohammed, "the Amazigh in morocco: Between the Internal and External", **Arab center For research and policy Studies**, Doha Institute, Doha, October, 2011.
7. Montambeault Françoise, Fiche Pays : La Tunisie**, Travail de cours**, Département de Science Politique, Université de Montréal, Le mardi 13 octobre 2015.
8. Siebens James, Case Benjamin, The Libyan Civil War: Context and Consequences, **Special Report**, Think International and Human Security, Summer 2012.

2/ Books:

1. Arendt Hannah, **The Origins of Totalitarianism**, United States of America: Harcourt Brace & Company, 1973.

2. C.Scott James, **Political Ideology In Malaysia: Reality and the beliefs of on elite**, Kuala Lumpur: University of Malaya Press, 1986.

3. Daadaoui Mohamed, **Morocc a n Mona rch y a nd the Islamist Challenge: Maintaining Makhzen Power**, First edition; United States: a division of St. Martin's Press LLC, 2011.

4. Dirk Vandewalle (edt) **, Libya since 1969_ Qadhafi's Revolution Revisited**, Edited by, Palgrave: Macmillan US, 2008.

5. Fioretos Orfeo, Falleti Tulia G. and Adam Sheingate (eds), Historical Institutionalism In Political Science**,** In **Handbook political institutions**, USA: Oxford University Press, 2006**.**

6. Habib E L Malki, **Trente Ans D'économie Marocaine 1960-1990**, Paris: Editions Du Centre National De La Recherche Scientifique, 1989.

7. J. Ruedy (ed.), **Islamism and Secularism in North Africa**, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington, DC, 1996.

8. Joel S Migdal, Integration and Disintegration: An approach to society-formation. In: van de Goor, Luc; Rupesinghe, Kumar; Sciarone, Paul (eds), **Between Development and Destruction: An enquiry into the causes of conflict in post-colonial states**, Houndmills, London: Macmillan, 1996.

9. Joel S Migdal, **State in Society: Studying how states and societies transform and constitute one another**, Cambridge: Cambridge University Press, 2001

10. Leveau R, Le fellah marocain défenseur du trône**, Presses De La Fondation Nationale Des Sciences Politique, 1976.**

11. Montagne Robert, **Les Berbères Et Le Makhzen Dans Le Sud Du Maroc**, Casablanca : Edition Afrique Orient, 1989.

12. Rixen Thomas, Anne Viola Lora, Zurn Michael, **Historical Institutionalism and International Relations: Explaining Institutional Development in World Politics**, United Kingdom Oxford: University Press, 2016.

13. Rousseau Jean Jacques, **Du contrat social**, E NAG/ Editions 2éme édition, Alger, 1992.

14. Sanders Elizabeth, Historical Institutionalism, In: R. A. W. Rhodes, Sarah A. Binder, Bert A. Rockman (eds), **The Oxford Handbook of Historical Institutionalism**, New York : Oxford University Press, 2016.

15. Thelen Kathleen, Steinmo Sven, Historical institutionalism in comparative politics**,** Edited by Sven Steinmo, Kathleen Thelen, Frank Longstreth, **Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative** Analysis, New York: Cambridge University Press,1992.

16. Wiseman John A, "Introduction: the movement towards democracy Global, continental and state perspectives", In John A.Wiseman (ed), **Democracy and Political Change in Sub-Saharan African,** First published; London and New York : Routledge, 1995.

3/Journals :

1. Abdel Belal Aziz, Abdeljalil Agourram, L'économie Marocaine Depuis L'indépendance, **Annuaire de l'Afrique du Nord**, Maroc, Avril-Mai 1970.

2. Addi Lahouari, « the Algerian Regime after the Arab Revolts », **Geographical overview**, Maghreb, IE Med, Mediterranean Year book, 2013.

3. Addi Lahouari, Le Régime Algérien Après Les Révoltes Arabes, **Mouvements,** n°66, été 2011.

4. Aghrout Ahmed, Zoubir Yahia H., « Algérie : des réformes politiques pour éluder le «printemps arabe»»,Tr de l'anglais: Marielle Carlier, **Alternatives Sud**, vol. 19, 2012.

5. Allani Alaya, The Islamists in Tunisia between confrontation and participation: 1980–2008, **The Journal of North African Studies**, Vol. 14, No. 2, June 2009.

6. Amellal Karim, Algérie : un autoritarisme en péril?, **L'ena Hors Les Murs**, n°450, avril 2015

7. Angrist Michele Penner, Parties, Parliament and Political Dissent in Tunisia, **The Journal of North African Studies**, Vol.4, No.4, Winter 1999.

8. Badr El-din Ekram, Mohamed Dit Dah Ould Cheikh, "The Military Coups in Shadow of Democratization (A Comparative Study of Turkey and Mauritania)", **Asian Social Science**; Vol. 13, No. 10, 2017.

9. Bel Maïten, L'économie mauritanienne, **Revue du monde musulman et de la Méditerranée**, n°54, 1989.

10. Ben Hounet Yazid, « Gérer La Tribu ? Le Traitement du fait Tribal dans L'Algérie Indépendante (1962-1989) », **Carniers D'etudes Africaines**, No 191, Mars 2008.

11. Ben Salem Lilia, Ibn Khaldoun et l'analyse du pouvoir : le concept de jâh, **SociologieS,** 28 October 2008.

12. Bennoune Mahfoud, The Political Economy of Mauritania: Imperialism and Class Struggle**,** **Review of African Political Economy**, No. 12, Mining (May - Aug), 1978.

13. Berger Suzanne, Globalization and Politics, **Annual Review of Political Science**. Vol 3, June 2000.

14. Berque Jacques , Cent vingt-cinq ans de sociologie maghrébine, **Annales**, vol 11, N 3, 1956.

15. Berque jacques, problèmes de la sociologie juridique du nord, **Studia Islamica**, N 1, 1953.

16. Berthelon Dr, Etude Géographique Et Economique Sur La Province De L'arad, **Revue Tunisiene**, N 1, 1894.

17. Buehler Matt, Continuity through Co-optation: Rural Politics and Regime Resilience in Morocco and Mauritania**,** **Mediterranean Politics,** Vol. 20, No. 3, 2015.

18. Bueno de Mesquita Bruce [et al] , «political Institutions, Policy choise and the Survival of Leaders », **British Journal of Political Sciene**, vol 32,2002.

19. Cavatorta Francesco, LA Reconfiguration Des Structures De Pouvoir En Algérie: Entre le national et l'international, **Revue Tiers Monde**, N° 210, avril-juin 2012.

20. Denoeux Guilain P, corruption in morocco: old forces, new dynamics and a way forward**, Middle East Policy**, vol 14, No 4, Winter 2007.

21. Dris Cherif, Élections, dumping politique et populisme: Quand l'Algérie triomphe du « printemps arabe », **L'Année du Maghreb**, N^{0}9, 2013..

22. Dris-Aït Hamadouche Louisa, Dris Chérif, «De la résilience des régimes autoritaires : la complexité algérienne», **L'Année du Maghreb**, N^{0}8, 2012.

23. E. A Gellner, Patterns of rural rebellion in Morocco during the early years of independence. **European Journal of Sociology**, vol 3, 1962.

24. El Ayadi Mohamed, Rahma Bourquia, Mohamed Darif, Etat, monarchie et religion**, Les cahiers bleus,** n° 3, Février 2005.

25. El Karoui Hakim, La fabrique de l'islamisme**, Rapport**, L'institut Montaigne, Septembre 2018.

26. Gobe Eric, Chouikha Larbi, Opposition et élections en Tunisie, **Monde arabe Maghreb-Machrek** , n° 168, avril-juin 2000.

27. Golino Frank Ralph, Patterns of Libyan National Identity, **Middle East Journal**, Vol. 24, No. 3, Summer, 1970.

28. Hachemaoui Mohammed, «La corruption politique en Algérie: L'Envers de L'Autoritarisme», **ESPRIT**, juin 2011.

29. Hachemaoui Mohammed, «Permanences du jeu politique en Algérie », **Politique Etrangère**, 02/2009.

30. Hachemaoui Mohammed, institutions autoritaires et corruption politique. L'Algérie et le Maroc en perspective comparée, **Revue internationale de politique comparée**, Vol. 19, 2012.

31. Hadjadj Djilali, Algeria: A Future Hijacked by Corruption, **Mediterranean Politics**, Vol. 12, No. 2, July 2007.

32. Hassan Hamdy Abdel Rahman, The State and civil society in Africa: A North African perspective, **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol. 3 (2), February 2009.

33. Hill Jonathan N.C, Identity and instability in postcolonial Algeria, **Journal of North African Studies**, s Vol. 11, No. 1, March 2006.

34. Hinnebusch Raymond, Change and Continuity after the Arab Uprising: The Consequences of State Formation in Arab North African States, **British Journal of Middle Eastern Studies**, vol 42 , no 1, 2015.

35. Hirschman Albert, « The Changing Intolerance For Income Inequality », **Quarterly Journal Of Economics**, Vol 87, No 4, November 1973.

36. Hweio Haala, Tribes in Libya: From Social Organization to Political Power, **African Conflict and Peace building Review**, Vol. 2, No. 1, Spring 2012.

37. Lachaud Jean-Pierre, Le secteur informel en Mauritanie : analyse et politiques, **Emploi et développement**, n3, Nouakchott, mai 1996

38. Lamchichi Abderrahim, Les spécificités de la transition marocaine: Islamisme et politique au Maghreb**, Confluences Méditerranée** - N° 31 AUTOMNE 1999.

39. Layachi Azzedine, Political Liberalisation and the Islamist Movement in Algeria**, Journal of North African Studies**, Vol.9, No.2, Summer 2004.

40. Limam Mohammed Halim, Detailed analysis of the phenomenon of political corruption in Algeria: causes, repercussions and reform, **Contemporary Arab Affairs,** Vol. 5, No. 2, April 2012.

41. Lotfi Chawqui, Maroc : les ressorts de la monarchie, les conditions de la contestation, **Alternatives Sud,** Vol. 19, 2012.

42. Martel A. , Le Royaume Sanusi de Libye (1951-1969), **Cahiers de la Méditerranée**, N^0 41, 1990.

43. Martín Iván, Algeria's Political Economy (1999-2002): An Economic Solution To The Crisis?, **Journal of North African Studies**, Vol. 8, No. 2, Summer 2003.

44. Mohsen-Finan Khadija, Zeghal Malika, Opposition Islamiste Et Pouvoir Monarchique Au Maroc: Le cas du Parti de la Justice et du Développement, **Revue française de science politique**, vol. 56, n° 1, février 2006.

45. Mortimer Robert, Islamists, Soldiers, And Democrats: The Second Algerian War, **Middle East Journal**, Vol 50, No. 1, Winter 1996.

46. Mortimer Robert, State and Army in Algeria: The Bouteflika effect, **The Journal of North African Studies**, Vol. 11, No. 2, June 2006.

47. Muñoz Gema Martín, L'islamisme réformiste marocain, **Afkar/Idees**, ETE, 2004.

48. Octave Marais, Les relations entre la monarchie et la classe dirigeante au Maroc, **Revue française de science politique**, 19e année, n°6, 1969.

49. Ottaway David, Scholar Senior, Algeria's Islamists Crushed in First Arab Spring Elections, **Viewpoints,** Woodrow Wilson International Center for Scholars, N° 3, May 2012.

50. Pargeter Alison, Localism and radicalization in North Africa: local factors and the development of political Islam in Morocco, Tunisia and Libya**, International Affairs**, Vol **5,** N° 85, 2009.

51. Roberts Hugh , « De la segmentarité à l'opacité. À propos de Gellner et Bourdieu et des approches théoriques quant à l'analyse du champ politique algérien », **revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales**, N 19.20, 2003.

52. Rouzeik Fawzi, « Algérie 1990-1993 la Démocratie confisquée ? », **Revue du monde musulman et de la méditerranée, N°** 65, 1992.

53. Sadiki Larbi, Bouandel Youcef, The Post Arab Spring Reform: The Maghreb at a Cross Roads, **Middle East Studies**, Vol 25, N 1, Spring 2016.

54. Samuel Boris, "Economic calculations, instability and (in) formalisation of the state in Mauritania, 2003–2011", **Revue canadienne d'études du développement**, Vol. 35, No 1, 2014.

55. Serres Thomas, En attendant Bouteflika Le président et la crise de sens en Algérie, **L'Année du Maghreb**, N° 10, 2014.

56. Seth G Jones, "the Mirage of the Arab Spring: Deal with the Region you have, Not the Region you want", **foreign Affairs**, vol 92, N 01, January- February 2013.

57. Sumedh Rao , Conflict analysis of Mauritania, **Report** , UK: GSDRC, University of Birmingham, January 2014.

58. vandewalle Dirk, «Qadafi's « Perstroika»: Economic and Political Liberalization in Libya», **Middle East Journal**, vol45 ; n 02, spring 1991.

59. Volpi Frédéric, « Algeria versus the Arab spring », **Journal of Democracy**, volume 24, jul. 2013.

60. W. Ziemann and M. Lanzendorfer, "the state in peripheral societies", **The Socialist Register**, 1977.

61.Waterbury]ohn, Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco, **Cambridge Journals**, Volume 11, Issue4, October 1976.

62.Werenfels Isabelle, «Beyond Authoritarian Up groding: the Reemergence of sufi orders in Maghrebi Politics », **The Journal of North African Studies**, vol 19, no. 3, 2014.

63.Yefsah Abdelkader, L'armée et le pouvoir en Algérie de 1962-1992", **Revue du monde musulman et de la méditerranée**, N°65, 1992.

4/Working Paper:

1. Ahmed Dawood I, Ginsburg Tom, "Constitutional Islamization and Human Rights: The Surprising
2. Ashour Omar, Between ISIS and a failed state: The saga of Libyan Islamists, Rethinking Political Islam Series, **Working Paper**, Brookings Institution, August 2015.
3. Geddes Barbara, «Authoritarian Breakdown», Department of Political science, UCLA Los Angeles, January 2004.
4. Joffé George, The Outlook for Algeria, **Iai Working Papers ,** 15,38 , October, 2015.
5. Lloyd Cathie, Multi-causal Conflict in Algeria: National Identity, Inequality and Political Islam, **Working Paper Series**, Working Paper Number 104, April 2003.
6. Origin and Spread of Islamic Supremacy in Constitutions", **Working Paper,** N° 477, May 2014.

5/Seminaries:

1. Khaoua Nadji, Modèle économique et logique politique en Algérie, **6ème Congrès de l'A.F.E.P. 4, 5 et 6 juillet 2016, Université de Haute-Alsace, Mulhouse : « La frontière en Economie** », 2016.

6/ Thesis:

1. Ould Mohamed Sidi Mohamed, L'evolution De La Peche En Mauritanie Depuis L'independance A Nos Jours (1960-2009), **Thèse de doctorat,** Universite De La Rochelle, Centre De Recherches En Histoire Internationale Et Atlantique, 2010.

2. Yamani Nezha, Politique économique et piège du sous-développement au Maroc, **Thèse de doctorat**, UNIVERSITÉ DE GRENOBLE, Sciences Economiques, mars 2012.

7/News Papers:

1- Ben Yelles Rachid, L'armée, Bouteflika et le pouvoir, **El watan**, 22 Janvier. 2009

الخطة المفصلة

المحتوى	الصفحة
البسملة شكر وتقدير إهـــداء الملخص (عربي، إنجليزي) فهرس المحتويات فهرس الجداول	
المقدمة	أ-ف
الفصل الأول: **الخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة المجال السياسي المغاربي**	**18-77**
المبحث الأول: نشوء الدولة الوطنية المغاربية	**20**
المطلب الأول: تشكل بناء الدولة الوطنية ومشكلاتها	**20**
المطلب الثاني: البنية السياسية للدول المغاربية	**27**
المطلب الثالث: البنية الاجتماعية للدول المغاربية	**35**
المبحث الثاني: المنظور الحضاري للعلاقة الدولة- المجتمع مغاربيا	**45**
المطلب الأول: العصبية والقبلية كمفسر لعلاقة الدولة-المجتمع	**45**
المطلب الثاني: التعددية والانقسامية في المجال المغاربي	**47**
المطلب الثالث: القابلية للاستعمار في المجال المغاربي	**52**
المبحث الثالث: الخصوصية النظرية والمنهجية في دراسة الدولة والمجتمع مغاربيا	**60**
المطلب الأول: مقاربات دراسة المجتمعات المغاربية	**60**
المطلب الثاني: مقترب الدولة والمجتمع	**66**
المطلب الثالث: المجال المغاربي ودولنة المجتمع	**74**
الفصل الثاني: **الدولة الوطنية وتغييرات المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال**	**78-207**
المبحث الأول: دلالات التغيير في المجال السياسي المغاربي	**80**

المطلب الأول: المتغير الاقتصادي: التنمية والتحديث	80
المطلب الثاني: المتغير السوسيو-ثقافي: تنازع الهويات	106
المطلب الثالث: المتغير الدولي: العولمة والسيادة الوطنية	123
المبحث الثاني: ثوابت المجال السياسي المغاربي ما بعد الاستقلال	**129**
المطلب الأول: في طبيعة النظام السياسي المغاربي	129
المطلب الثاني: في طبيعة السلطة السياسية المغاربية	146
المطلب الثالث: في طبيعة المعارضة السياسية المغاربية	160
المبحث الثالث: مخرجات التغيير في المجال السياسي المغاربي	**173**
المطلب الأول: على مستوى التداول على السلطة	173
المطلب الثاني: على مستوى الأحزاب السياسية	183
المطلب الثالث: على مستوى الانتخابات والمشاركة السياسية	197
الفصل الثالث: **الحراك الاجتماعي وتحولات علاقة الدولة-المجتمع**	**339-208**
المبحث الأول: محددات الانقسام الوطني وانحلال الجماعة السياسية	**210**
المطلب الأول: النزعة الوطنية والولاء	210
المطلب الثاني: العصبية والقبلية	222
المطلب الثالث: الإسلام السياسي	232
المبحث الثاني: مبررات الحراك الاجتماعي: نحو التغيير السياسي	**254**
المطلب الأول: الفساد والتسلط الشامل	254
المطلب الثاني: العدالة الاجتماعية	273
المطلب الثالث: دولة الحق والقانون	288
المبحث الثالث: تضخيم السلطة في الدول المغاربية	**300**
المطلب الأول: هيمنة السلطة التنفيذية وأحزاب السلطة	300
المطلب الثاني: توسع الأجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية	308

المطلب الثالث: ثورة الشعب على السلطة: قابلية المجتمع للتغيير والثورة	324
الفصل الرابع: **تحولات وآفاق تجديد العقد بين الدولة والمجتمع**	**446-340**
المبحث الأول: استمرارية الدولة العميقة وصعود الإسلام السياسي بعد الحراك العربي	**342**
المطلب الأول: مدخل الإصلاح الدستوري لإعادة النظر في بنية السلطة	342
المطلب الثاني: صعود قوى الإسلام السياسي والاستثناء الجزائري	358
المطلب الثالث: أزمات مستمرة وتفاقم للصراع بين الدولة والمجتمع	369
المبحث الثاني: جدلية التغيير بين الإصلاحي والمحافظ: ما بعد الحراك العربي	**386**
المطلب الأول: هيمنة سياسة الهوية وحكم الجماعة (تونس، المغرب، ليبيا)	386
المطلب الثاني: مجتمعات اللادولة (تونس، المغرب، ليبيا)	392
المطلب الثالث: إدراج مستقبل الدولة الوطنية في معادلة الثابت والمتحول	397
المبحث الثالث: تجديد العقد بين الدولة والمجتمع: أولوية الميثاق السياسي على الديني	**418**
المطلب الأول: الحاكمية الإنسانية	418
المطلب الثاني: التعددية والاستقلالية الاجتماعية	422
المطلب الثالث: المدنية وأخلقة السلطة: مرجعية ميثاق دولة المدينة	428
المطلب الرابع: العقد السياسي: سيادة القانون	435
الخاتمة	**447**
الملحق1	**453**
قائمة المراجع	**457**
الخطة المفصلة	**487**